

كتاب التوكيل • ولو قال وكلتك بالدين فهو توكيل بقضه استحسانا في الاول من الباب
الثالث من وكالة العتية • قال محمد أت وكلي في كل شيء فتقبض السفن برأية في قول
الوكالة • ولو زاد جائزاً لم يملك الحفظ والبيع والشراء وبذلك الهبة والصدقة حتى
إذا أئق على نفسه من ذلك المال جائز حتى يعلم خلافه من قسداً لموكل • ومن الاسم
تخصيصه بالمفاوضات ولا يلاي التفتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلفت
أمر أنت ووجبت أو وقفت أرضك لا يصح في الاسم من المصل المزبور (ص) • قال
لا تخرم صنف بعبدي فهو جائزاً عتقهم كلهم قال أسد والحسن عتقوا وقال أبو
حنيفة لا يستقون بقول أسد أخذ الفقه أبو القيث والفتوى على قول أبي حنيفة
وافضات حساسة في الاول من الوكالة • وفي الفتوى رجل قال لأخيتبة أني أريد
أن أزوجك من فلان فقلت فوبه داني بالعريفة أنت أعلم لا يكون إذا كانها • وقيل أذن
أما لو كانت ذلك فهو موكيل • في قول الحادي عشر من تكليح الخلاصة ملخصاً •
ولو قال ما لك المستغلات فوضت اليك أمر مستغلات وكلن أجرة ما من انسان ملك تقاضي
الاجرة وقبضها • وكذا لو قال اليك أمر ديني فملك التقاضي • ولو قال فوضت اليك أمر
ديني أو أمر مالي ملك الحفظ والزهر والطيف والنفقة عليهم • ولو قال فوضت اليك أمر
أمرافي فملك طاعتها وقبضه في المجلس بخلاف قوله وكلتك حيث لا يقتصر برأية من أوائل
الوكالة وكذا في الخلاصة • وكلتك بطلب كل حق في قبيل فلان يدين بما عليه يوم
التوكيل ولا يدخل المحدث بعد التوكيل وفي التوكيل بطلب كل حق في على الناس
أو بكل حق في فخر أو زم يدخل القسام والحادث وذكر شيخ الاسلام أنه إذا ركبه قبض
كل حق في على فلان يدخل القسام والحادث أيضاً فليأمل عند الفتوى وفي التفتق وكذا
قبض كل دين لا يدخل الحادث أيضاً • كما لو وكل قبض فقهه تدخل الفقه الحادثة
أيضاً • ولو ركبه باجارة كل دابة أو عبد في ملكه دخل القسام والحادث برأية في التوكيل
بالخصومة • وكذا بطلب كل حق في بالخصومة • والقبض فقبضه انسان شيئاً بعد الوكالة
له طلبه • ولو بيعت دار فيها الموكلة شفعة لابي الوكيل المطالبة لكن له أن يقبض داراً أقصى
أو ركبه بالشفعة وغاب قبل قبضها • ومن الاحام أنت وموكلي في قبض مالي على الناس
لا يصح على الحادث • ولو ركبه بكل حق في وبخصومة في كل حق في ولم يعين الخاص به أو الخاص
فدع جائز من المصل المزبور

(الشارح في التوكيل بالخصومة وإثبات الوكالة • ويجوز التوكيل بالخصومة أي بالمدعى
الخصومة أو بالجواب الخصم في جميع الحقوق بأفعالها واستيفائها إلا في الحدود والنقصان
مختارات التوازل في الوكالة • الوكالة في كل خصوصية جائزة سوى الحدود والنقصان
واللعان ولا يجوز التوكيل في خاصة اللعان والحدود والنقصان بالإجماع • ويجوز إثباتها
بالتوكيل عند الاحام ومحمد خلافاً لابي يوسف منة الملق في الوكالة • والحد على نوعين أما
أن يكون سداً لا يشرط فيه المدعى من العبد كذا الزنا أو يكون سداً بشرط فيه المدعى
العبد كذا السرقة وسد النفقة وكذا النقصان والتوكيل على نوعين وكيل بالابتغاء

وفي أوائل وكالة بجميع الغشاي أنت
وكلي من الماشيخ من يجهل فوكلا فالتقال
فقال من الموكل أي نبي أردت بشوق
أنت وكلي ومنهم من قال أنت وكلي
ليس بشي •

وفي الخاتمة في التوكيل بالخصومة
رجل وموكلي قبض فلان في خله
الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعده
استحساناً •

فهو نظير من وكل رجلاً قبض فلان كان
وكلاً لا لواجب وما يحدث كذا في الثاني
من وكالة الظهيرية •

وأما لا تقاويل الحادث إذا ركبه يقبض
دين له على فلان أي بلا نقض كل كذا
في الظهيرية في الثاني من الوكالة •
وعبارة الظهيرية في الثاني من الوكالة
وإذا وكل رجلاً بكل دين أو ركبه بكل حق
له بالخصومة في كل حق له جائز وإن لم يعين
المصر للرجل الذي عليه الدين •

(١) وهو كالطلب المبرق منه أن يحلف المدعى بقوله الفلاني ثريد المال أو القطع أن قال أريد المال حطه وإن قال أريد القطع لا يحلفه كذا في النجاة تبعه هذه المسئلة (٢) وفي الله على الجميع أن الخلاف في الأوزم فنهذه هو صحيح غير لازم حتى يلزم الخصم الحضور والجواب (٤) وفيه أيضاً وقال أبو يوسف ومثيل الوكالة في القصاص والمدم وإن ثبت الحق لم يكن

قوله في الحصة السابقة وأما أن التوكيل الخ قال أو نسخة التوكيل به ورضا النقص لا يجوز قيل له ما لا يصير شفعه على قبول الوكالة
وعندها يصير هو المختار والشرع وغيره سواء كذا في القضية في الأول من القضاء وكذا في الخاتمة وفي أدب القاضي من العدة
للمصدر الشهيد إذا وقع خصوصية لشرع وضعه أنه أن يجب وكلا ولا يصح بنفسه • وفي أدب القاضي من المتقطعات إذا

وكل الشريف وكلا ليعاظم مع خصمه
لكونه دونه ولا يصح هو بنفسه اختلاف
العلماء في ذلك والصحيح عنده أنه لا تقبل
الوكالة لأن الشريف والولي وضع في هذا
سواء •

(١) سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا
محميا وأمرضا كذا في البسوط •
وأما التوكيل بالتقاضي به دونه مع
قبضائه أو كذا في البسوط في باب
الوكالة بالدين •

(٢) اختلف في معنى المندثرة قال أبو بكر
الرازي هي التي لم تخاطب الرجال بكرا
كانت أو يساها في النهاية من كتاب
الوكالة وعليه الفتوى •

مثل من المرأة المندثرة ما هي أجاب من لم
تكن لها عيادة بالتسريح إلى السوق ولم
يتقدم لها خصما فحينئذ يحكم كذا في
فتاوى ابن نجيم •

مثل من المرأة إذا كان لها عيادة بالخروج
إلى صاحبها في الليل أو في النهار هل تكون
مندثرة أم لا أجاب لا تكون مندثرة كذا
في فتاوى ابن نجيم •

(٣) وسيجي في فصل العين من الدرهم
تصيل المسائل •

(٤) أي يثني المذهب أن الذي حضر
وكيل الغائب •

(٥) لأن البينة على الدين لا تقبل إلا من
نفسه وبغيره أو المدعيون لم تثبت الوكالة فلم
يكن صحيحا كذا في الخاتمة في فصل التوكيل
بالتصومة •

البرازية قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه إذا علم من الآتي التعتق في باب التوكيل
بفتح القبول وإن علم منه فمده إلى الأضرار بالبدل كما هو مذهب وكلا المحكمة لا يقبل من
المحل المزبور وكذا في الخاتمة في فصل التوكيل بالتصومة • ويجوز التوكيل بتقاضي (١)
الدين وقضيه من غير رضا النقص ولا يتناول هذا الوكيل بوجوب المطالب فيما يتناول بوجوب
المطالب ولو قال الوكيل كتب بغض المال حال حياة الموكل ودفعته لم يصدق إلا ببيعة
خلاصة في الثالث من الوكالة • ويجوز للمرأة المندثرة أن توكل وهي التي لم تخاطب الرجال (٢)
بكرا كانت أو يساها كذا ذكره أبو بكر الرازي وقال الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده
ظاهر المذهب عن أبي حنيفة أنها على الاختلاف أيضا وعائنة المشايخ أخذوا بما ذكره أبو
بكر الرازي وعليه الفتوى • وكذا إذا علم القاضي أن الموكل عاير عن البيان في التصومة
بنفسه يقبل منه التوكيل من وكالة الخاتمة • وفي فصل في التوكيل بالتصومة • وإن كانت
المرأة يسافدة بتخريبه إلى الجاهم فلا بد أن تضرر بأية الحكم وإن اختلف في البروز
وكونها مستورة فالبينة عليها دون النقص أحكام الناطق في أحكام النساء • ولو اختلف
في كونها مندثرة فإن كانت من شات الأشراف فاقول قوله بكرا كانت أو يساها لأنه الظاهر
من حالها وفي الأوصاف فاقولها أبو بكر الأيباء وفي الأسافل لا يقبل قواها في الوجوه
والخروج للباحة لا يقدح فيه ما لم يكن بيان تخريج لغيرها • برأيه في الثاني من الوكالة •
ولو أجاز منه على أن الطالب وكل فلا يبال بالتصومة وهو يجهل بقوله في أمثال أو أمام الطالب بينه
على أن الطالب وكل هذا بالتصومة تقبل لأنه لازم من جهة المطالب في الثاني من الباب
الثالث من وكالة القضية • أي على رجل الموكيل فلان بالتصومة ولي على فلان كذا
فقال المذهب عليه ما كوفي فلان بالتصومة فغيره على أنه وكيل بالتصومة يقبل وفي الرضة
شهد بآله وكيل فلان بالتصومة فأشكر أن وكيل الطالب لا يصح وإن كان وكيل المطالب
يسمع برأيه يقبل نوع في العزل من كتاب الوكالة • كسقط شهدا على وكالة في حق والوكيل
يجهل تقبل لو أجازها الطالب لا المطالب • فإذا ثبت الشهادة هل يصير له النقص مع (٣)
الطالب لو شهد أنه وكله بتصومة مع الطالب وقيل الوكالة يصير له النقص مع (٣)
لا يصير في الرابع والثلاثين من الفصول قيل أحكام الصبيان وكذا في أول السابع من
وكالة الخاتمة وفي فتاوى القاضي أي على غائب يشاخصه رجل يثني أنه وكيل (٤)
القائب في التصومة فاقتر المذهب عليه بالوكالة لم يصح حتى لو برهن المذهب بالدين على الغائب
لم تقبل برأيه في السابع من الدعوى • وبطل وكل رجل بالتصومة كل أحد حاضر التوكيل
وبلا يثني عليه ما لا لو كاهن المذهب عليه بوكالة المذهب فقال الوكيل أنا أقدم البينة على
الوكالة لتكون حجة على غيره فإن القاضي يقبل بيته ويجمعه وكلامه المقزوع فيه (٥)
فأضمان في التوكيل بالتصومة • وفي الزيارات أحضر وأدى عليه أنه وكيل فلان في طلب
كل حق في قوة عليه كذا أو أدى على الحاضر أن فلا نامات وجعل وصيا ولقيت عليه كذا
أو أنه وارث المستوفى عليه كذا أو أدى عنفا في الحاضر وكالة أو وصاية أو أمانا فأنجز
البدعي إذا ادعى له إليه أمافي الدين فواضع وفي الدين أن اعترف أنه ملك نفسه فكذلك والآخر

(١) وفي الخاتمة في التوكيل بالمسومة قال أبو حنيفة لا قبل البيعة على المال حتى يرضى البيعة على الوكالة وقال محمد إذا قام البيعة على الكل جله يرضى بالكل وقول أبي يوسف مضطرب ظاهر قوله أن تقبل البيعة على الكل يرضى بالوكالة أو لا يرضى بالمال وهذا استحسن ومحمد أخذ بالاستحسان والعقوى على قوله ٦ وفي الخلاصة تقبلان الزادات القياس أن لا تقبل البيعة على المال

وفي الاستحسان تقبل ولم يذكره خلافاً وروى الخصاص أن على قول أبي حنيفة لا تقبل وعندهما تقبل

(٤) كذا في الثامن والثلاثين من شرح ادب القاضي للخصاف وكذا في فصل في مسائل اثبات الوكالة من الثقة والعقوى

(٢) ووقع في المحل للشرعي في كتاب الاختلاف بدل قوله أو أكثر بالدين ولم يصفه في الوكالة ولم يكتبه فيها قوله أو بعدهما ولم يذكر في شرح ادب القاضي هذا الوجه وجعل المسئلة على ثلاثة أوجه

(٤) والفرق أن في الودعة أكثر ثبوت حق القبض في مال الغير لأن الودعة مال المودع فلا يصح إقراره فلا يصح على الدفع ثبات الدين فانه أكثر ثبوت حق القبض في ملك نفسه لأن الدين ترضى بأمتائها لا بأمتائها فصح الإقراره فأجبر على الدفع كذا في شرح ادب القاضي

فان حضر الطالب وانكر أن يكون وكل هذا كان لغيره أن يجلسه بالحق ما قبض فلان في فلان الفلاني هذا المال من الغريم بأمر لزم وكذا إياه بذلك فان حلف وجع على الغريم بالدين فأخذه منه فولى يرجع الغريم على الوكيل فهذا على ثلاثة أوجه أمثال يكون الدين الذي دفعه إليه فأخذه منه أو سئل الحاكم عليه القاضي أو حلف في الوجه الآخر يرجع ويأخذ منه وفي الوجه الثاني يضمنه منه وفي الوجه الثالث لا يضمنه كذا في شرح ادب القاضي للخصاف في الباب الثامن والثلاثين

وفي إثبات الوكالة من شدة الحق الذي

أنه وكفه بغير هذا العين فأقر الذي فيه العين بالوكالة أنه أن يمتنع من الدفع ولو كان دينا فأقر بالوكالة والدين ليس له أن يمتنع أبي جهم في العين إذا أقر واستنع من الدفع وأقام الدعي البيعة على الوكالة صح وان كان يقيمها على الغريم وفي السابع من فضاء الخلاصة وان أقر بالمال وانكر الوكالة لا يمتنع على الوكالة لأن الاختلاف يترتب على دعوى صحيحة ولم تقع

فهي مسئلة الجناح الصغير وان يحد الوكالة والوصاية والوراثة والمال فبرهن على الوكالة أو الخلافة فقبل أن يعدل أو يرضى برهن على المال فالتقاسم لا يقبل ورواه الخصاف عن الامام وفي الاستحسان يقبل لكن عند الثاني يرضى بالخلافة أو لا يقبل بالمال (١) وكذا إذا برهن على صاحبها فحلفا فأنعت الوكالة لا المال انتهى بها لا غير ثم أن عدلت البيعة المال يرضى به أيضا والأخلا في السابع من فضاء البرازية في النوع الثاني منه كذا في الخلاصة وكذا في وكالة الخاتمة في فصل التوكيل بالمسومة وكذا في فصل في إثبات الوكالة من وكالة الصقري والثقة ومنه المقتضى وفيه تفصيل فلما راجع جامع القضاة ولواذي أن وكيلة لأن يرضى الدين الذي عليه فأنظر بالمال الذي عليه فقال التوكيل ولكن أقيم البيعة عليك فأنى أن يرضى عن قبضه حتى قبضت عليه ذلك من أو آخر الثامن من وكالة التارخانية أن التوكيل وانكر الدين لا يثبت وكلمته بإقراره فذا حتى أقابر عن الدين قبل أن يبرهن على الوكالة لا يصح زعم أنه وكيل عن فلان بطلبه كل حق له بخلافه ومنه في نفسه وفيه الموكل غائب وبرهن على ذلك بلا خصم عليه حتى قبلان لا يصح فأن أحضر خصما بإحدى أو عدة وأبرهن عليه ثم أحضر آخر لا يحتاج إلى إعادة البرهان على الوكالة من ذلك الغائب وان برهن على الوكالة على (٢) أنسب بعبته في حق ثم ادعى عليه أوكلة فأن لا يرضى إلى إعادة البيعة على وكالته بخلاف دعواه الوكالة من موكل آخر برازية في الأول من الوكالة في نوع في إثباتها وفيه قولان فلان ملك كذا هو ينكر وقد وكلني بالمسومة معك فوصا فاعلى الوكالة بالمسومة فأخاضى بأمره بالمسومة معه لأن هذا وكيل الطالب وإن أقر الطالب أنه خصم فأنظره على نفسه يجوز وان كان وكيل وكيل الطالب فانه لا بأمره بالخاصة لأن صاحب الثمن يرجع على الطالب فلا يستحق التوكيل على دعوى الموكل من آخر دعوى شرح القضاة للاستصحاب وإذا قدم الرجل رجلا إلى القاضي وادعى أن فلانا وكله بقبض دينة الذي على هذا فخذني أو أربعة أوجه أمثال أن التارخانية عليه بالدين (٣) والوكالة جميعا أو أن التارخانية ومحمد الوكالة أو أكثر بالدين ولم يصفه في الوكالة ولم يكتبه فيها أو أكثر بالوكالة ومحمد الدين في الوجه الآخر يؤمر بدفع الدين إلى الوكيل وفي الفتاوى الخلاصة وأمره أن يسيرة بعد ذلك ولو كان بين الدين ردية وباق المسئلة بها الهال يؤمر بتسليمه إلى الذي في ظاهر الرواية وفي الفتاوى العناية الرواية عن أبي يوسف وفي الوجه الثاني لا يؤمر بتسليمه إليه وفي الوجه الثالث وهو ما إذا لم يصفه في الوكالة ولم يصفه لا يؤمر بالتسليم أيضا وان لم يكن التوكيل بيعة على الوكالة في هذين الوجهين وطلب من القاضي أن يجلس الغريم بالله ما تعلم أن فلا تاركه بالقبض ذكر الخصاف هذا المسئلة في أدب القاضي وقال القاضي يستخلف بالله ما تعلم أن فلانا وكل هذا يقبض المال على ما ادعى وأضاف هذا الجواب إلى أبي يوسف ومحمد واختلف المشايخ بعضهم فأما أحد أقوال الكل - الآن الخصاف لم يذكر قول أبي حنيفة لأنه لم يفتله وإلى هذا مال شمس الأمانة الخواص في موضعهم من قال هذا قولهما وأما على قول

صلاته ثبت كونه حقيقيا لم يثبت الوكالة الا اذا اقام البينة على الوكالة وذكر ان تصرفاته بحقت على الوكالة وما ذكر في الافتقار
 انه لا يخصص أصح وكذا في البرازية وفي المبسوط في باب الوكالة في الدين قال وان أنكر المطالب الوكالة فقال الوكيل أمضه ما وكلي
 أمضه على ذلك فان حلف برئ وان نكل عن البينة فثبت عليه بالمال الوكيل ٧ وذكر ان تصرف هذا الفصل في كتابه وقال لا يخصص

المطالب على الوكالة في قول أبي حنيفة
 وفي قولهما يخصص على العلم انتهى وكذا
 في شرح أدب القاضي للتصانيف وفي
 المسند والعشرون من تنها المحيط
 ووافق ما في المبسوط والظاهر من كلام
 حاضرين في باب الدين من قدا وجميع
 القول بأنه يخصص وفي الفتاوى في الباب
 الثالث وليس الوكيل أن يخصص القريم
 جازم أن الطالب وكلي اذا جحد وامتنع
 عن المدفع وفي الأصل يخصصه وفي
 البرازية أن يدين وانكر الوكالة وطلب
 زام الوكالة فخصه على عدم علمه بكونه
 وكلي فالأمام لا يخصصه وصاحبه يخصصه
 وكذا في الفتوة وفي التسهيل ولواحد
 المدونين وانكر الوكالة فخصه فكل
 أن يخصصه على العلم في ظاهر المذهب فان
 حلف برئ وان نكل فثبت عليه بالمال
 الوكيل ومن أبي حنيفة أنه لا يخصصه

أبي حنيفة لا يخصص في هذا مال خمس الاسلام وخمس الاثمة العشرى فان حلفه القاضي
 على الاتفاق أو على قوله ما انتهى الأمر وان نكل صار مائة بالوكالة وقد أتى بالدين في الأمر
 القاضي بالتسليم اليه وفي الوجه الرابع وهو ما اذا أتى بالوكالة وجه الدين لا يؤمن بغير
 المال الى الوكيل أيضا فان قال الوكيل أنا أقيم البينة على الحق لا يقبل ذلك منه (١)
 وفي الخبر ولا يكون وكلا باثبات الحق البينة شهدت على الوكالة أو يخصص
 الموكل فبركه م وان اقام البينة على الوكالة وقضى القاضي بكونه بالبينة الا لا تقبل
 منه البينة على المال في الثاني من وكالة السامراخانية وكذا في المحيط البرهاني في وقوع
 القريم الى الوكيل مع امكانه لا يسترد الحق المطالب به ولا تنفع بينة القريم على
 اقراره وكلي أنه يوكله لان فيه ابطال حق القالب قصد الا أن يكون بعد موت المطالب
 وقد ورثه أو وجهه لا يقبل اذ ليس فيه ابطال حق القالب عند اقراره فان حضر الطالب وجهه
 الوكالة وضمن القريم فلقريم أن يسترد ما دفع الى الوكيل ان كان قاعدا وان كان
 هالكا ضمنه في الجور والسرقة لانه ماضى بقبضه بشرط أن يكون وكلا وكذا اذا
 صدقه وضمنه ضمان القريم بأن يقول ان بعد الطالب أخضعني للماحول أنت كليل
 بذلك أما اذا صدقه ولم يضمنه لم يضمنه لانه زعم أنه قبض بحق في الاول من الباب
 الثالث من وكالة العتبية فيش أراد وكيال البيعة اثبات وكالته بحيث لو انكره موكله
 لا يسمع انكاره وظهوره ان أحدهما أن يسم الوكيل الدين الى رجل ثم يدين له الوكيل
 بقبضه ويخصصه الى فيقول ذلك الدال لم يوكاله فبرئ في الأمر القاضي بتسليمه اليه
 نفسه والثاني أن يقول هذا فلان أبيع منك قاذبا ما به وقبض عنه يقول المشتري
 لا أبيع البيعة في أخاف أن ينكر المالك وكالتك وربما جعل البيعة في يدي أو يخصص
 فثبت في غيره من الوكيل أنه وكله بذلك ويجوز على القبض ويثبت بالبينة ولاية الجبر على
 القبض وهذا وجه آخر وهو أن يبيع فيقول اني قد بعت فلان البيعة فبرئ المشتري
 أنه وكيل فلان البيعة فهو مضمون فثبت أنه وكيل بالبيع في الغاسر من التصاوين
 العتبية رجل وكل رجلا يبيع بدينه فلان غاردا الوكيل اثبات وكالته بالبينة (٢)
 تشهد شاهدان أنه وكله بقبض دينه من فلان قال أبو حنيفة يبيع وكلا بقبض
 وانصدمة ولو شهد الشهود أن صاحب الدين أرسل في أخذ الدين فانه لا يكون وكلا
 بالصدمة في قوله وم وكذا لو شهدوا أنه أمره بأخذ دينه لا يكون وكلا بالصدمة
 وكذا لو شهدوا أن صاحب الدين أياه مناب قصه في الدين أو وجهه نائب نفسه في قبض
 الدين في الثامن من وكالة السامراخانية م الوكيل باقتضاض علمه عند علمنا
 الثلاثة القبض هكذا ذكر محمد في الأصل حكم من شج الاسلام أبي بكر محمد بن الفضل
 أنه كان يقول في التوكيل باقتضاض بعد العرف فان كان التوكيل قبله يكون العرف
 بين الصبار أن المتقاضى هو قبض الدين كان التوكيل باقتضاض وكلا القبض وما لا
 فلا ذكر الشيخ الاحام البرزوي أن الوكيل باقتضاض في عرفه يارثا على القبض وفي
 الخلية قال رضي الله عنه في أن ينكر المتقاضى ان كان المتقاضى أميناً يوافق

(١) وما يشرع أدب القاضي فان اقام
 البينة على الوكالة ثبت كونه حقيقيا فقلت
 منه بعد ذلك وان كان هو قاعدا بالوكالة
 لأن الوكالة لم تثبت باقراره لانه لم يصح
 اقراره لم يملكه بعد
 لان البينة على الدين لا تقبل الا من ضمن
 وباقر ارا المدون لم تثبت الوكالة لم يكن
 خصما كذا في الثانية في فصل في التوكيل
 بالصدمة بعد
 وفي دهري القاصدة وان أتى بالوكالة
 وانكر الدين ليس للوكيل الاستعلاء
 ولا تقبل منه البينة وتسلمه فيه بعد
 (٢) وفي الثانية من وكالة المحيط البرهاني
 والخبر البرهاني ان أبي حنيفة فرق بين
 الوكيل بقبض الدين وبين الرسول
 والمأمور بفعل الوكيل خصما في اثبات دعوى الإيفاء عليه ولم يجعل الرسول والمأمور خصما في اثبات الدين ودعوى الإيفاء عليه

(١) قال في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة العتابة وفلان بالدين كمثل قال ابو يوسف الوكيل ان قبض من الكسيف ومن الذي تبرع بفضا الدين عن الكسيف والاصيل خلاف محمد انتهى قاله ادهان ما في البرازية على ما قال محمد وما في اجماع على ما قال ابو يوسف
(٢) وكذا في البرازية والذكور هنائة لاثمسة ٨ وانما هن اربعة مستطواتها الوكيل برذ العيب قال في النعم واين في أحكام الوكالة

بعلامة (٣) وكل طلب الشفعة والرذ
يعيب والشفعة تقع البينة عليه ان موكله
سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب
والفرق بين مسئلة الدين ومسئلة الرذ
بالعيب مذكوري الهداية في باب الوكالة
بالشفعة وفي النهاية تفصيل وقال فيه
ذكر الفرق في المبسوط بين مسئلة الدين
ومسئلة الرذ بالعيب من وجهين الخ قوله
فيه وأشهر فيه الى ان الفرق بين المسئلتين
وبين مسئلة الرذ بالعيب ينال ان قضاء
القاضي في العقود والنسوخ ثم يظهر
وباطنا كاهو مذهب الامام وأما عند
محمد برذ القاضي فمما جابجباله لا يتخذ
عنده باطنا وأما عند أبي يوسف اذا كان
المشتري غائبا ومن مذهبه انه لا يرذ الا
بعد البرز لا يرذ حتى يحضر المشتري ويصحب
صانعة القضاء من البطان
وفي الرابع والتسعين من الفصولين
بعلامة (٤) وكل قبض الدين اذى عليه
المدينون الا اياه الى موكله أو أبرأه وأراد
تصديق الوكيل أنه لا يملكه لا يصح
اذا لو أقر به لم يجرى له موكله لأنه على الغير
انتهى ولا يخفى أن الوكيل يقبض الدين
وكيل بالخصومة ضد الامام وافرار
الوكيل بالخصومة ضد القاضي
منهروا ثاروا له في شرح أدب القاضي
حيث قال وان اذى عليه معنى لوائيه
لزمه فالوجه ان يعطى بما في شرح أدب
القاضي
وفي وكالة العتابة ولا يصح للوكيل لانه
نائب والنيابة لا تجرى في الامان
(٥) قوله في الثاني نسخة في الثامن اه
وفي النهاية في باب الوكالة بالخصومة
الوكيل باخذ الشفعة اذا اذى عليه

فما لم الامر قانه لا يصير حقه في ذلك لان الوكيل يأخذ للشفعة انما هو وكيل في الالتياب لانه لا يتوصل الى الاخذ الا بعد المطالب

المطلوب أن يدين الطالب قبل دفع الحق إلى الوكيل وتابع الطالب واستحقاقه وكذا الوكيل. يأخذ الشفعة إذا ثبت الشفعة فإذا ادعى المشتري أن الموكل لم الشفعة قبله لا يمين له على الوكيل بل إذا ادعى الوكيل ثم اتبع الموكل وحلفه غرق بين هاتين المستلثين وبين المشتري إذا وكله بزيادة المشتري بالبيع فأدى البائع أن المشتري قد رضى بالبيع فإن الوكيل لا يملك الرد بل يتوقف أن ينصير المشتري والفرق قد ذكرنا في الجامع الصغير في البيوع من الثاني والستين من وكلة شرح أدب القاضي للشافعي ملخصاً فشر أذى أرضاً وكلة أنه ماله موكله فبرهن فقال ذوالبداهة ملكه وموكله أقر فلو لم يكن له حصة في المالك لا وكيه فوكله لو تأتيا خلفاً على أن يحكم به لموكله فلو حضر الموكل وحلفه أنه لم يقره في الحكم على حاله فلو نكل على الحكم في الرابع والثلاثين من الفصولين من أحكام الوكلاء الوكيل يقضي الدين أو بالنصومة إذا حال في مجلس القضاء قبضت ودعت إلى الموكل مع إقراره في المستلثين جميعاً في التوكيل بالافراض والاستقراض من وكلة منية الحق وكذا في الفصولين في الهل الزجره وإن حال بعض الطالب حقه بنفسه من القريم لا يصح إقراره على الموكل من أو اخرض التوكيل بالبيع والشراء من الخلية خال وكيه بعض الدين فبذنه من القريم قلف أو دفعه إليه برئ القريم بخلاف ما لو أقر بعض الطالب في الرابع والثلاثين من الفصولين وفي الاقضية الوكيل بالنصومة إذا أقر على موكله في مجلس القضاء يصح وفي غير مجلس القضاء لا يصح وقال أبو يوسف وأبو حنيفة لا يصح أصلاً ثم رجس وقال يصح في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء في الثاني من وكلة الخلاصة وفي وصاية الأصل الوكيل بالنصومة في الموكل إذا أطاق ذوالبداهة على إقرار الوكيل أنها ليست لموكله بطلت منة الوكيل في العشرين من دعوى التائمانانة لم وكلة يقضي به وغاب موكله فوهن على المدعيون بالحق فقال المدعيون أن يدين الموكل ما أخذ من أو قال أن يدينه لصدق وشهوده فليس في مجلس المال حتى يصح موكله ولكنه يؤذيه إلى الوكيل ثم يطلب موكله فقصه ما أخذ ولا يحلفه لصدق وشهوده فلو نكل عن بين الأشد زامه المال لا وكيه لا النكول أفراد ولا يعدي غيره وكلة غيره ولو كان المال عند الوكيل فلا بد له من ماله موكله فلو برهن على أدائه إلى الموكل فإن شاء أخذ من موكله أقبض وكلة دفعه وإن شاء أخذ من وكلة فوفاها فلو قال وكلة دفعته إلى الموكل أو تلف في يد مدعيه فإنه لا يضمن ولا يضمن تبع الموكل في أقل أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين من الفصولين الوكيل بالنصومة إذا أقر في غير مجلس القضاء لا يصح إقراره لكن يصح من وكلة وكذا إذا استقر إقراره في مسائل التوكيل بالنصومة من وصاية منة الحق وكذا في الصغرى والشفعة ولو برهن على مساومة وكيه في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من النصومة وإن أقر في غير مجلسه خرج الوكيل فقط بناء على إقرار الوكيل على موكله وإن برهن الموكل على أنه وكلة غير جائز الإقرار وبرهن الذي على إقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل من النصومة في الأول

قوله من الثاني في نسخة من الثامن ٨١
(١) وفي البرازية في التوكيل بالنصومة الوكيل يقضي الدين إذا أقر يقضيه ودفعه إلى الموكل في مجلس الحكم مع إقراره على الموكل انتهى والقاهران وجهه أن الوكيل يقضي الدين وكذا بالنصومة عند الامام وإقرار الوكيل بالنصومة في مجلس الحكم على الموكل صحيح ع

قوله وفي الاقضية في نسخة وفي وكلة الأصل اه

قوله في الثاني في نسخة في الثامن اه

(٢) والتوكيل بالنصومة على نافي السامع من وكلة الشفعية والسابع من وكلة الهبة البرهانية على نسبة وجوه الأول أن يوكله بالنصومة ولا يتعرض لنفي آخر في هذا الوجه بهر وكلة بالانكار والإقرار الثاني أن يوكله ويستثنى الإقرار فيكون وكلاً بالانكار الثالث أن يوكله ويستثنى الانكار فيكون وكلاً بالافراض الرابع أن يوكله بالنصومة جائز الإقرار وفي هذا الوجه بهر وكلة بالنصومة والافراض وانحلس أن يوكله غير جائز الإقرار والانكار ولا يوايه به عن أمهاتنا واختلف فيه المتأخرون ع

من دعوى الزانية في نوع في المساومة • ولوكه بالنسوة غيبا جزا لا اقرا وسع ولم يصح
الاقرا في الظاهر لوموصولا في الاغنية وبفسولا ايضا • ولو التوكيل بمزاول انصم
(١) يصح استئناؤا موصولا لا انصولا ولوكه غيبا جزا لا انكار صحت منه عند لا عند الثاني
ولو غيبا جزا لا اقرا ولو لا انكار قبل لا يصح الاستئناؤا لعدم بقاء فردته وقيل يصح لبقاء
الكوت • ومن محمد استئناؤا لا اقرا يصح من الموكل الطالب لانه غيبا ولو لا يصح من
المطالب لانه مجبور عليه • والمطلوب ان اوكل انفس الطالب واستثنى اقراره ان يحضر
طالبه صم وان يلا خوره جاز منه محمد اعتبارا بالعزل خلافا لثاني في الثاني من
وصكالة الزانية وكذا في الثقة والصقري • رجل وكل رجلا بالنسوة واخذ حقوقه
من الناس على أن لا يكون وكلا فباذني على هذا الموكل يصح هذا التوكيل ولو ائبت
او كبل المال ثم الذي عليه يريد الحق لا تقع على الوكيل من اوائلي وكلا الويلانية وكذا
(٢) في الثاني من وكلا الزانية • وكه يقض دينه وامر أن لا يقضه الا جمعا يقض كله
الا درهم لا يميز يقضه على الاثر والمطالب أن يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقض دوها
دون درهم معناه لا تقض متفرقا فلو يقض شي ادون شي بغير الغريم من شي الجمله في
(٣) بس • وفي غي • وكيل يقض الوديعه يقض بعضها جاز نعم أن لا يقضها الا جمعا
تقضى بعضها ضمن ولم يصح التقض فلو يقض ما قبل أن يملك الا جزا تقضى على
الموكل في احكام الوكلا من الاربعة والثلاثين من الفصولين • عز • وكه يقض الوديعه في
اليوم فله يقضه عند او لوكه يقضه عند الا يقل يقضه اليوم اذ كر اليوم للتصديق فكانه قال
انت وكيل به الساعة فاذا انت وكانت الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكلا الفد وكلا
اليوم لا صريحا ولا دلالة • وكذا لو قال اقبضه الساعة فله يقضه بعدها قال اقبضه بمحض
(٤) من خلاف فقبضه بقبضه جاز قال اقبضه بشهوده يقضه يدونهم بخلاف قوله لا تقضه الا
بمضونه حيث لا يملك بقبضه اذ هي من القبض واستثنى قبضا بمضونه كذا • بس من المجل
المزور • التوكيلان يقضه لا ينفرد أحدهما باستقائه حتى لو قبض أحدهما لا يبرأ المطلب
(٥) والقضاء ينفرد أحدهما به اختصاصا في الثالث من وكلا الزانية • وكل رجلين
بالنسوة في دين فلا أحدهما أن يصاحبه فليس له أن يقض الاصح صاحبه • ولو وكل رجلين
ببيع عبده أو بشر امده قبل أحدهما دون صاحبه لا يجوز • وكذا ان سمي اهما الفتي
(٦) ولو وكل رجلين بطلاق امرأته فطلق أحدهما جاز • وفي الخلع لا يجوز والاصل في جنس
هذه المسائل أن كل تصرف يحتاج فيه الى الرأي اذا وكل رجلين اذ فله أحدهما دون
الاخر لا يجوز وكل تصرف لا يحتاج فيه الى الرأي جاز من أحدهما في الفصل الثالث من
وكلا الطهيرة • وفي الزادات في كتاب الشهادات رجل وكل رجلا يطلب كل حق هو له قبل
فلان أو تناقضى دينه أو نسوة عند القاضي فانه يقبل منه وان لم يكن معه خصم ان عمره
القاضي يلمحه ونسبه وان لم يعرفه لا يقبل منه حتى لو غاب الموكل وأحضر الوكيل رجلان
وأراد اثبات حق الموكل عليه لا يكتفى ذلك ما لم يتم البينة ان الذي سماه ونسبه قد وكه بذلك
لانه اذا لم يعرفه القاضي عسى يهي من رجل الى القاضي ونسب باسم غيره وشب نفسه بغيره

قوله في الظاهر أي ظاهر الرواية •
(١) لانه ان لا انكاره بغير الموكل بأن
كان المدي وديعة أو بضاعة
فلو انكر الوكيل لا يسمع منه دعوى الرد
والهلاك • ويسع منه قبل الانكار كذا في
الثقة في فصل مسائل التوكيل
بالنسوة •
(٢) وفي الفصل الاول من الباب الثالث
من وكلا المتأينة ولو قاله الطالب
لا تقض الا جمعا فقبض البعض ثم قبض
الباقى قبل هلاك الاول جاز •
(٣) أقول فرق بين قبض الوديعه وبين
قبض الفتي فاذا الأمر اذ انتهى الوكيل
بالبيع بعد ما باع عن قبض الثمن
الا بمضرة الشهود والا بمضرة من فلان
فلو كبل أن يقض الثمن بغير تهميد وبغير
محضر فلان كافي في فصل التوكيل بالبيع
والشر من المتأينة •
(٤) فكل قبض لا يكون بمضرة من فلان
فهو مما يتسأله انتهى لمصومه دون
الاذن كذا في باب الوصاية في قبض
الوديعه من وكلا المبسوط •
(٥) يشير الى أن لما أن قبضنا معا وهذا
على ما ذهب اليه الاثنا الثلاثة وقال زفر
ليس الوكيل بالنسوة القبض والتقوى
على قوله •
(٦) وفي وكلا القاعدية ما سألناه أنه
لو وكل رجلين قبض من ادوين من رجل
وهو عز الحاجة فيه الى الخصومة
لا يفت أن ينفرد أحدهما بالقبض وتعلم
الكلام فيه •

فيوكل

هو كل عند القاضي ويقبض فيصير الوكيل وبأخذ غريم ذلك المسمى وبأخذ المال منه بحكم
 الوكالة هذه ولم يكن له موكله عليه حق قط وهذا فصل القضاء عنه فاعلمون أن قول القاضي
 لم يعرف الموكل باسمه ونسبه فغلب الموكل وأحضر الوكيل وجلا الموكل عليه مال وأقام
 البينة أن الذي وكله فلان بن فلان قبلت البينة وكعبه أقامة البينة على أن الموكل فلان بن
 فلان وإنما لا تقبل بدون هذا لأن القاضي إنما يقضي للموكل بمحضرة الوكيل فإذا لم يعرفه
 القاضي باسمه ونسبه ولم يدر كونه فلو قضى يكون قضاء لمجهول وهذا لا يجوز للموكل
 خصمه عند القاضي وقت التوكيل فإن أحضر خصمه فقال وكنت هذا الرجل لخصام
 من مع هذا الرجل ومع كل من لي عليه من بالسكوة فإذا قضى قبل التوكيل وبمصلحة
 خصمه وان لم يعرف الموكل باسمه ونسبه في السابع من دعوى الخلاصة • حضر مجلس
 القضاء • وكان رجلا يقبض كل حق له بصفاء فإن حسم كان القاضي يعرف الموكل قبل
 هذا التوكيل وبصرفه ولا يجعل القاضي حتى إذا أحضر بعد غيبة الموكل خصما يصح
 خصومه وإن كان لا يعرف القاضي الموكل لا يقبله ولا يجعله • بل لأن القاضي لا يعرفه
 وقت القضاء • أملى القاضي فلان أراد الموكل أن يقبض البينة أن فلان بن فلان فلا توافقه موكل
 هذا لا يقبل بينه لأنه ليس هنا خصم حاضر وعمله فقام البينة أن فلان بن فلان فلا توافقه
 موكل هذا لا يقبل هذا القاضي • كتابا إلى قاضي آخر أن فلان بن فلان فلا توافقه وكل فلان
 يقبل لأن حضرة انظم ليست بشرط لتمام البينة فكتاب الحكمي • وفي وكالة السق (٢)
 ابن جماعة من أبي يوسف إذا حضر الموكل القاضي ليوكل ولا يعرفه القاضي سأل
 شاهدين على معرفته ثم قبل فوكيله فهذا دليل على صحاح البينة على معرفته • فصل في
 مسائل اثبات الوكالة من التهمة البرهانية • قال اذني أنه وكل فلان وكلمة المدعى على فلان
 وأقام عليه بينة على تسع أبواب لأن بيان المدعى فيه شرط صحة التوكيل ولم يوجد من
 دعوى الضاعفة • وجعل له على أن يرد موكل المدعى قبض الدين من نفسه أو من عبده
 لا يصح فوكيله • ولو لو المدعى ببراءته من الدين صرح وكلمه ولا ينصر على المجلس (٣)
 في أوائل وكالة الخيانة • ولو أرسل الوكالة بالخدمة بأن قال وكنت بالخدمة ولم يرد على
 هذا لا يصح وكذا • وأما أن قال جعلتك وكلا بخصومة ما بيننا أو قال في الخصومة التي بيننا
 أو قال في الخصومة ما بيننا ذكر الشيخ الإمام أحد الطوائس • والشيخ الإمام المعروف
 بنو امرزاده أنه يصح • وذكره في الألف السريسي أنه لا يصح وكلا في آخر
 السادس عشر من كتابه أن تاريخه • ولو أقال المطالب الطالب على رجل فغلا سليل
 للوكيل بالقبض على الحمل فإن مات المحتال إليه مفسدا عاد الدين على الحمل وعادت
 مطالبة الوكيل عليه في الفصل الأول من الباب الثالث من وكالة العتابة • ولا خلاف (٤)
 الوكيل قبضه الأبراء والهمة وأخذ الرهن وماله أخذ الكفيل بخلافه لو كان
 بالبيع حيث ملك الكفل وإن قال المدعى للوكيل خذ رهنه حتى أفضلك الدين إلى ثلاثة
 أيام وأخذ • وهكذا لا ضمان على الوكيل • وكذا الوصي • أخذ رهنه والورثة كبار ولو أخذ به
 ككفيل بشرط السراية فهو حلال لا يجوز للوكيل قبض الدين قبلها في الثبات

(١) ولا يكلف أقامة البينة على الوكالة

كذا في الصغرى •

(٢) وكذا في الرأية في اثبات الوكالة

في نوع والمدة والصغرى في اثبات الوكالة

وكذا في الثمان والسبعين من شرح أدب

القاضي •

(٣) لأنه إن كان عاملا لنفسه يتبرع بفته

فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط

الوكالة كونه عاملا قدره لا كونه غير عامل

لنفسه كذا في المسبة في توكيل بالافراض

والاستراض •

(٤) ولا يجل أن يزعم أيضا كافي البسوط

في باب الوكالة بالدين ونسبه تفصيل •

الوكيل قبض الدين إذا وهب الدين من

الغريم أو أبرأ عنه أو أخره أو أخذه من

وهذا لا يجوز لأنه تصرف في غير ما أمر به

والاصل أن الوكيل لا يقبض انفسا ملك

انفس على وجه لا يكون للموكل

أن يمنع عنه وذلك لأن قبض جنس

الدين بصفته أو بأجره عنه فاما ما كان

للموكل أن يمنع عنه إذا عرضه عليه

المطوب نفس للوكيل لا يقبض ذلك

كالشراء بالدين والاستبدال ولو أخذ

كفلا بالمال جازوه أن يأخذ • أم ما شاء

لأنه كذا في المال فوقه كذا في الثبات

والثلاثين من العمادية •

(٢) وكذا في احيائية في فصل في حيس
المسرة من هياها المهر من كتاب التكاثر
وكذا في الثانية في الفصل الاول من

الرب التالو ونماه منه

(٣) وفي السفاقي وحاصل هذا ان الذي

دفعه الى الوكيل لو كان قائما فيه كان

يسيرة المدبون عند انكار الموكل

في الوجوه كلها ولوهذا قال في يد الوكيل

بعضه في الوجوه الثلاثة أحد حاجتها اذا

دفعه بالتمسك بزم مع التضييق والتسلي

قبلا اذا دفعه مع أنه لم يصدق ولم يكذب

بل كان ساكنا وانما دفعه اذا دفعه مع

أه كذبه مسكدا في الثامن من وكالة

التاثرانية

وفي طاهر الرواية هي أم يوسف ومحمد

أنه يبرزان يدفع الى الوكيل وفي المعين

والدين لو صدقه كان الصواب في أحكام

او كلا

(٤) وفي مختصر النجاشي في كتاب المدعوي

وان دفعه اليه ضاع عنه ثم جاءه اليه

المال فأنكر أن يكون وكلة فأنه المال

من الذي كاله عليه لم يكن للساخر

منه المال أن يرجع على الوكيل بشئ الا

أن يكون ضمنه المال حين دفعه اليه فانه

ان مسكان فصل في الرجوع عليه بالمال

فاخذ منه ولو مسكان الذي عليه المال

لم يصدق على ما ذكر من الوكالة ولكنه

دفع المال اليه بدعواه الوكالة لم يكن له

أن يأخذ منه بهذا وان جاسم صاحب

المال فأنكر الوكالة ثم أخذ المال من الذي

كان عليه فادى عليه المال أن يرجع

له الذي كان دفعه اليه فأنه قد دفعه

وسواء كان ضمنه المال في وقت دفعه اليه

اليه أم لم يصعبه

وفي وكالة الخايفة في رامن أوائلها مع المال في يد العايش ثم جاسم صاحب الدين وأما رقبه لا يصح إيجاره

على

من وكالة البرانية وكذا في الخلاصة • الوكيل يقض الدين اذا أخذ العروص من الغريم
والمركل لا يرضى ولا يأخذ العروص فلو كرر أن يرة العروص على الغريم وبطالها بالدين
في الباب الاول من وكالة بنوا الميراث • الوكيل يقض الدين والرهام والدين أو الموقوف
١) لو اشترى بيمين عليه شأنا فاشترى به الدين بيمينه • حزامه القاموس من الوكالة ملصقا
• الوكيل خسر الدين اذا قال للمدبون أخذ منك على أن أبرأك من صاحب الدين ثم أنكر
٢) الطالب الوكالة وأخذ المال من المدبون كان للمدبون أن يرجع بذلك على الوكيل من
كساح أحكام المصارف • وفي المتن اذا قبض الوكيل على أن يدفعه من الطالب ثم خسر
الطالب وبعد دفع الغريم ونسي الوكيل في كل موضع من الوكيل بالقرض الغريم كان
له أن يقض الطالب بما وكله • قلن بكل رجوع الوكيل على الغريم والغريم على الطالب
الا أن يكون ضمن الوكيل ضمان الموكلة فلا يقض الطالب • ولو قال الوكيل للغريم أمرنا
الطالب بدفعه الي • فشا جلال ملك ثم خسر الطالب وبعد دفع الوكيل وقهر من أبيه
الطالب ما وكله أو ما تعلم أن وكيف يقض من وليس الوكيل أن يقض الغريم ما تعلم أن
الطالب وكله اذ ايجد وامتنع عن الدفع وفي الاصل يقضه في الشاخص وسكاته
التاثرانية • ولو اذ في الوكالة بقصر الودعة وصدقه لا يبعد على الدفع ولو كذب أو سكت
لا يبرأ أيضا • ولو سكت من استرداها فان خسر المالك وكذبه في الوكالة فني وجه واحد
لا يرجع المودع على الوكيل وهو اذا صدقه ولم يشترط عليه الضمان وفي ما لا يوجد يرجع
٣) عليه عنه ان كان قائما بيمينه ان كان حالكا في أحكام الوكالة من الأصول العبادية
• مسع لو لم يزم بدفع الودعة ولم يسلمها فتنقض على لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن اذا امتنع
من الوكيل بزمه كنح من المودع • ولو سلمه الى الوكيل لا يستره لانه في نفس ما دفعه
في أحكام الوكالة من الأصول • وفي شرح المصنف • قال ومن قال لرجل قد وكاني
بقض ماله عليك من الدين فهذا لا يثبت أن يصدق المدبون أو يكذبه أو يسكت فان
صدق يبرأ من دفعه اليه واذا دفع عليه له أن يستره بعد ذلك وان كذبه أو سكت لا يبرأ
على دفعه ولكن لو دفعه بعد ذلك ثم أراد أن يستره لم يكن له ذلك بعد ذلك اذ ابا الموكل فان
٤) أقر بالوكالة نفي الامر على وجهه وان انكر الوكالة فانه يأخذ به من الغريم والغريم
يرجع على الوكيل ان كان قائما او استلجك بيمينه عليه • وان علق يده ان صدقه لا يرجع
وان كذبه أو سكت أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم
عأراد الغريم أن يقضه باق ما وكله كان هذا فان كان دفع المال الى الوكيل من تصديق فان
كان دفع المال عن سكوت جلس له أن يقض الطالب ولكنه يرجع على الوكيل ولو كرر أن
يقض الغريم في اليهود والنكوت باق ما تعلم أنه وكذبه فان حلف سني الامر وان سكت
لا ضمان على الوكيل وان شامل يقض الغريم ولكنه يقض الطالب ما وكله فان حلف استقر
الضمان على الوكيل فان سكت يرجع الوكيل على الطالب ما وكله في الدين وأما في الودعة
فإذا قال فلان صدق الودعة وكلني بقضها وصدقه المودع ثم امتنع عن دفعها اليه كان له
ذلك هذا كله اذا في الوكالة أمارة قال ما كان لي ولكن ادعني الى قاته بضمير عسي وان حلف

(١) وفي الخلاصة وان شرط المنة على عده (٢) قوله من العبادية أي لخصه كذا في الواضحات المحمدية فلهذا لا يعارضها
الماضي عده وكذا في السادس من وكالة الخلاصة فتقلاعي شرح العلماء ويؤخذ من خلاصة في الثاني من وكالة التاخرية
وكذا في الثالث والعشرين من المحقق وفيه تفصيل عده (٣) قوله ليس كذلك ١٢ لأنه تعالى في حق رب الدين لأن القاضى قد
لا يملك له ما يجر كذا في الثالث والثلاثين
من العبادية عده

قوله أيضا ليس كذلك لأنه دفع اليه على وجه القضاء فالحال غير الأمر بجماله لا يكون له حق الاسترداد فان قيل الدين ينقطع حقه من المقتضى به من كل وجه الا ترى أنه لو دفع الى الطالب بناء على دعواه لم يسترد ما لم يشق أنه لا يدين عليه فكذلك اذا اقرضه أو كبل به عهده الوكالة كذا في باب الوكالة في الدين من البسوط وقال المتأخر لا يسترد لتعلق حق الطالب في الباب الثالث من وكالة شرح الزيارات لقاضيان من دفع مالا الى غيره على أن يكون حقا لا يكون له وثبة الاسترداد ما لم يخرج من أن يصير حقا عده

(٤) قال المحقق في هذا الاطلاق تشر وذكر ما يحصل له لا بد من علم الطالب بالدفع وقضائه من القرض والطالب واستدله بما في الظاهر بناء على العمل من الوكالة في المطلوب اذا كانت القاضى الطالب من انها لا تصح الا بهضمة رضى أم مضط لخاصة من الضرر والعرض بالطالب انتهى قلت والذي يظهر لي أنه على إطلاقه لأن الدفع ساع في نفس مائة من جهة كالودعه الذي أدى له وكبل ورب الدين في القرض وكذلك في الدعوى أما لو دفع المدون الى رب الدين لمعطائه هدا وأخذ منه مثله أو قبله أن كان الدين هالكاً مثلاً أو قضائاً كذا في شرح المنظومة لابن النخبة في آخر الوكالة عده قال أبو يوسف لو كبل شخص ماله على فلان ثم قبضه الموكل وفان غناه الموكل وبعد قبض رب المال وقبضه ثم حضر الطالب فانه لا يسترد كذا في وكالة المتقلاعي

فصل في معناه فليس له أن يدفع الدين ولا الودعة فلهذا ما صار ما لا يرجع الى المدفوع له الا اذا كان قائماً بما أخذته وإذا استهلكه بغيره مثله أو قبله أن كان غير متقلاعي في التاسع عشر من دعوى التاخرية وبطل حال المدون ادفع الى الاقل الثاني لقولنا عليك مسمى أن يصير الطالب والمالك وبكبل عده دفع وأجاز الطالب يجوز ولو دفع بعد الاجارة حقه على الطالب ولو دفع ثم أجاز لا تعتبر الاجارة ولو أجاز حال قيام المال ولكن الطالب لا يصير ويقول لا أجزأ أن يدفع المال الى الطالب لا يسترد لأنه دفع اليه لا ليجل صاحب الحق في أوامر الفصل الرابع والعشرين من العبادية وبطل (٢) الذي على رجل أن فلا يملكه شخص دونه عطفه فذكره دفع المال اليه على الاستمرار أراد أن يسترد ليس كذلك وفي المتن أنه لا يسترد في فصل التوكيل بالمسومة من (٣) الخاتمة قال هو الدين المتقضى على الأقل في الرابع من وكالة المتقلاعي المكبرى ولو دفع الى رجل ليدفعه الى الوكيل دونه فلهذا لا يسترد لأنه وكل المدون عطفه في أحكام الوكالة من الرابع والثلاثين من جامع التصويل المدون دفعه المال الى آخره ينقض عهده به ليس له أن يأخذ منه في الوكالة قضاء الدين من القصة ومن قبض دين غيره مع امره ما جاز جاز في رواية الجامع ومن أي شعبة لا يجوز أن كان في الفصل الأول من الباب الثالث من وكالة الخاتمة في التوكيل قبض الدين اذا اقامه على الدين ونقض القاضي على الغير بدق وأمره دفع المال الى الوكيل وقبض الوكيل ذلك وضاع من يده ثم اقام الغير مائة على أنه قضاه وبالمال ملائمة على الوكيل المصلحة على الموكل لا يذنب الوكيل به هكذا ذكر في المتن في التمس من وكالة المتقلاعي

في المتن وفي المسح من أي شعبة اذا وكل الرجل رجلاً قبض ماله على فلان ثم (٤) الموكل قبض ذلك ثم اذ الوكيل حاضم الغير فاذ في الغير فقبض ما كان عليه وجهه الموكل ولا يملكه للغير من ذلك واخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل فاقام الغير مائة على القضاء منه أن يأخذ الطالب بذلك لأن يكون ذلك قائماً بعينه في يد الوكيل فيأخذه من الوكيل وان كان قد صاع من يد الوكيل أو قال الوكيل دفعته الى الطالب كان له مطالبة الطالب وقد مر من هذا وكذلك ان أقر الطالب أنه قد كلف قبضه وان كان قد وكاله بعد ما قبضه رجع على الوكيل بذلك ان اقام اليه أنه دفع الطالب قبل وكاله ولا يرضى على الطالب في قوامه وان أقر الطالب بذلك لم يرجع على أحد الا أن يكون ذلك المال قائماً به في يد الوكيل فبذعه عليه من الخلل المبرور وخصه (م) وفي حواله الاصل المصل لا يصلح وكلا على التمس قبض الدين من المال عليه وفي وادى شرح أبي يوسف اذا كان بالمالك قبض الموكلة الطالب قبضه من المطلوب قبضه لم يبرقه فارق عده متلانيان عليه في الفصل الرابع من وكالة التاخرية وبطل على الوكيل قبض دين مثل ما وكل شخصه للمدون موكلة وقت الحاجة وكان الوكيل مدون الموكل والثالث من وكالة البرازية طلب الذي من القاضي أن يأخذ الذي عليه الوكيل بالمسومة أخذ كالسكالة بالنفس لكي اذا لم يصير بخلاف السكالة في باب التوكيل بالمسومة

وأما قبض الوكيل الطالب حاضم لما قبضه فخره الاكل عده

(١) والوكيل بالتفاضي وكيل بالتفويض وهذا
في مدرهم آثاره في التفاضي غير الانتفاء
كذلك الأول من الباب الثالث من وكالة
العتاة وفي الخاتمة في فصل في التوكيل
بالمسومة الوكيل بالتفاضي يكون
وكيلا بالتفويض في ظاهر الجواب وتعلمه
في آخر الفصل **ج**
(٢) ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة
لأن المال صار ميراثا للورثة ولم يوجد
التوكيل منهم بقضه كذا في وكالة البسوط
في باب الوكالة بالدين **ج**
والدين قائم ظاهر فلا يقبل قوله في إبطال
ملك قائم للوراث كذا في المحيط كذا
في البسوط الرشدي **ج**
قال تيسر الأتية في وكالة البسوط في باب
الوكالة بالدين فإن قال كذا صحت في حياة
الموكل ودفعته إليه لم يصدق حتى ذلك
لأنه أخبر بها لإبلاغ إتمامه فكان
متمما في الأخبار وقد انزل بوجوب التوكيل
والدين قائم ظاهر فلا يقبل قوله في إبطال
ملك قائم للوراث انتهى فقرر لنا في هذا
وعاقلنا من المحيط والولوية أنه لو قال
الموكل في التوكيل قبض الدين في حياة
الموكل ولكنك ما دفعته إليه بل بقي
في يد يصدق الوكيل في الدفع إليه **ج**
وبه أشادوا في أنه لو قال الورثة التوكيل
قبض الدين في حياة مورثنا ولكنك
لم تدفع إليه وفي ذلك كان القول قول
الوكيل وأما ابن بكال وأبو السعود
من توكيل لا يصدق ولم يظهر وجهه **ج**
(٣) إذا لم يوثق بأمثلهما كذا في
وكالة الاشياء **ج**
وحجارة البسوط في باب الوكالة بالدين
وان لم يثبت الطالب ولكنه احتال بالمخال
على آخر وأما المطلوب منه لم يكن للوكيل
أن يقبضه من المحتال عليه ولا من الأول **ج**

من وكالة نية المعنى **ج** (صل) وكذا قبض ودفعته فقال المودع دفعته إلى الموكل أو إلى
وكيله صدق وكيل قبض ودفعه وأما قبضه بوجوب تركه في الرابع والثلاثين من
المصولي **ج** (صل) وكل قبض الودعة قال المودع دفعها إليك والوكيل أنكروا صدق في
١ من دفع الصانع من نفسه لافي الزام الصانع على الوكيل التوكيل بالتفاضي والتفويض
بغير سوء كل المطلوب حاشا أو غائبا حصلا أو مريضا بخلاف التوكيل بقسومة عند
أبي حنيفة قالوكيل ينزل بوجوب تركه لا بوجوب الطلب فلا قال كنت قبضت في حياة الموكل
ودفعته إليه لم يصدق إذا أخبر بها لإبلاغ إتمامه وكان من حاشا في إقراره وقد انزل بوجوب
٢ من وكالة من المخل المبرور **ج** إذا وكل رجلا بتفاضي دينه على رجل ثم إن المطلوب مات
فإن الوكيل على وكالته يتقاضى ذلك من مال الميت ولا ينزل حكم موت المطلوب وإن مات
الموكل نزع الوكيل عن الوكالة عليه أو لم يعلم فإن قال الوكيل قد كنت قبضت الدين في حياة
الموكل ودفعته إليه لم يصدق وإن كان المقصود هلكا فربى هذا وبين الوكيل
بخلاف الدين إذا قال بعد موت الموكل كنت دفعت الدين إلى الطالب قبل أن يموت الموكل
والورثة قالوا دفعت بعد موت أبينا إلى الهالك فإن هذا القول قول الوكيل والفرق
أن حاصل احتلامه في إيجاب التمسك على الوكيل لا زال ملك الورثة عن المدفوع
لأن ملكهم من المدفوع قد زال بالهالك قالوا يقولون دفعت بعد موت أبينا وصرفت
ضامنا والوكيل ينكر ذلك والقول قول المسكر في الشرع أمثلهما الاختلاف وقع في
مقوله الدين عن المطلوب قالوكيل بقوله قد كنت قبضت يدى سقوطه والورثة
يشكرون والورثة في هذا الاستكشاف يكون بمألو الثابت في الأصل والقول قول من
تملك بمألو الثابت في الأصل في الفصل الثامن من وكالة المصداق **ج** ولو وكل
مضى ودفعته ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وعقلت وأنكرت الورثة
أو قال دفعته إليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لأن الوكيل في الموضع حكم أمر الأيكة
استثناه لكن من حكم أمر الأيكة استثناه أن تكون فيه إيجاب الصانع على الغير
لا يصدق وإن كان به في الصانع في نفسه صدق والوكيل قبض الودعة فيها يحكم
بني الضمان من نفسه صدق والوكيل قبض الدين فيه يحكم بوجوب الصانع على الموكل
(٣) وهو مثل مثل المقوس فلا يصدق في الزم من وكالة الولوية **ج** (صل) ولو لم
يتم أحد ولكنه احتال بالمخال على آخر لم يكن للوكيل قبضه فلو وفى على المحتال عليه
ودفع على الأول رجعت الوصداق ولو أخذ الطالب منه كمال لم يكن للوكيل مطالبة
التمثيل في الزم والثلاثين من المصولي **ج** إذا وكل رجلا بتفويض الزم من نفسه على
المطلوب وأخذ من مكان ما بغيره لا يجوز في التماس من وكالة التنازلية وكذا
في المحيط البرهان **ج** ملخصا من وكالة وإذا وكل رجلا بقبض دينه على رجل
فقبضها الوكيل ووجدها روثا أو سبوبة أو مهرجة أو مريضا فزادها تقاسم أن يضمن
وفي الاستصان لا يضمن في التماس من وكالة المصداق وتعلمه **ج** وفي المتن أن
سماحة من محمد رجله على رجل آخر مدحه وضع ووكيل رجلا لا يقبضها منه وأخذ أن

ما عليه ومع قبض الوكيل منه أقصد هم غلة وهو يعلم أنها غلة لم يبر ذلك على الآخر
فإن ساعد في يد الوكيل منها الوكيل ولم يبرم الآخر متى وان لم يعلم الوكيل أنها غلة
تضمنه جاز ولا ضمان عليه أنه أن يردّها أو يأخذ منها وإن ساعد من يده مكانها ساعد
من يد الآخر ولا يرجع الآخر بشئ في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف غير ذلك
ويرجع بالوضع ولا ضمان على الوكيل في هذا من المجل المزور (ق) وكذا
يقض ودية وسعى له أجره على أن يأخذ ربا في جاز لا يردّها إلا أن يوفته وقضا
في أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين من الفصول

(١) الثلاث مما يصح من الوكالة (والأصل من وكلة البرية) ولا يجوز التوكيل به
قبل الإقرار والإقرار من الموكّل في الأصل من وكلة البرية ولا يجوز التوكيل
بالمباحات كالاحتجاب والاحتشاش والاستعانة واستخراج الجواهر من المعادن غايات
لوكيل شماس ذلك فهو وكذا التوكيل بالتكدي من أوائل وكلة الخلية التوكيل
في عشرة أبواب هل ينهي عنها الأصم أم لا ينهي في السادس والعشرين من الفصول
وكذا عبد الله بن مهران في مسألة شهر من معلوم فأنرى فهو لغيره لأن هذا
كما في المسألة المدونة وله ليس من أهل الصكفة في أحكام الوكالة في الصناعات البرية
(٢) وكل مما يصح وترا جوارحه فله فله على أمره فطالب منه أمره لا هو ولو
بشرائه من حال كونه الهدية استصفا في الرابع والثلاثين من الفصول في أحكام
البيان وإذا وكل مبيلا ليعمل أو يوكّل مجزرا ليعمل البيع ثم أفاق هل يصير وكلا من غير
توكيل جميعا ليدكر محمد هذه المسئلة في كتاب الوكلاء ذكر في كتاب الرهن إذا كان العدل
صديقا أو كذرا لا يعقل ولا يبيع على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال القسمة أبو جعفر ما ذكر في
العدل صير رواية في الوكيل البيع المراد به صير وكلا إذا أفاق قال القسمة هو أو قد روى
أنه لا يصير وكلا إلا بتجديد الوكالة فعلى ما ذكر القسمة هذا تكون مثله الوكيل بالبيع
لغيره ومثله العدل على روايتين وذكر في الأئمة السرخسي أن ما ذكر في كتاب الرهن
في مثله العدل قوله ما أمّا في قول أبي حنيفة فانه لا يجوز بيعه إذا أفاق فعلى ما ذكر
في الأئمة السرخسي مثله الوكيل بالبيع المراد بتكون على اختلاف أيضا في الرابع
من وكلة النخبة وكذا في الدخيرة (٣) قال في الأصل وإذا وكل الصبي وكذا الجمع (٤)
وإنما لا يجوز زوال الصبي المجهور ولا يباع لنفسه لا يجوز فكذا أو كلفه جماعا للصبي
المادون لو باع نفسه أو اشتري لنفسه يجوز عند أو كلفه والمتموه المطلوب إذا وكله جلا
يشترى له شأنا أو يبيع له شأنا لا يجوز والجور الذي بين وبينه إذا وكل في حال جنونه
لا يصح وإذا وكل في حال إفاقته يجوز قالوا هذا إذا كان لا فاقته وقت معلوم حتى نعرف
إفاقته من جنونه يمين فانه إذا لم يكن لا فاقته وقت معلوم لا يجوز الخزانة ويجوز
التوكيل من سعة من الجدة والاب والوصي والعبد المأذون والمكاتب الصبي المأذون
والوكيل أيضا إذا أفاق له فلو لم يبرم أمره يقول ما منعت من شئ فهو جاز
في ثلث من وكلة الثمن الثانية في أوله وفي وكلة المختصر ولو وكل القيم جلا في أموره

(١) وفي التلويح معناه أن وكل
بالمحسومة ويشمل خاص فادرايته
لحق مدونة أوعار على فاقته بالمدعي
يصح إقراره على الموكّل كذا في البرية يذ
قوله في الأول الخ وكذا في الظاهرية عد
(٢) التوكيل بالانفراد أو في المعلوم
(٣) شبه رواية في رواية لا يكون المراد
حق يقر الوكيل وفي رواية هو إقراره أن لم
يقتر الوكيل وقال الخياط في التوكيل
بالانفراد يصح عند أبي حنيفة ومحمد حتى
يؤخذ الموكّل بإقرار الوكيل وعند أبي
يوسف وزفر لا يصح ويخرج بالانفراد من
الوكالة (٤) ويجوز التوكيل بالانفراد
وروى الخياط خلافه كذا في القسمة
في باب التوكيل بالمحسومة عد
(٥) قوله يصير في نسخة يصح ١١
(٦) وفي دواير الفصل الثالث من الماسة
الأول من الصناعات ولو وكل مبيلا ليعمل
جمع بعده فله أو عقل ويبيع في قول
أبي حنيفة وقال لا يجوز عد

(١) مثل عن وكل اتعرف بيع بين شعاعها
 الوكيل من آخر فعل الموكل دين مثل النسي
 هل يبرر النسي فضاها على بشرط في ذلك
 وصا الموكل أم لا أجاب نعم يبرر النسي
 فضاها بدون رضا الموكل كذا في فتاوى
 ابن نجيم **رحمه الله**
 (٢) وفي السابع والعشرين من التصول
 الوكيل بالبيع لو أقال أو احتال أو أربأ
 أو سطا أو وجع مع منه هاتين من ذلك
 الا عند أبي يوسف الوكيل لو باع النسي
 لا يملك الاثالة لاجاب **رحمه الله**
 (٣) حق لو ملك الزمان في يده بغير مستويا
 له من ولا يبرر ظاهرا كذا في الخليفة في فصل
 التوكيل بالبيع والشراء **رحمه الله**
 في الضمانية **رحمه الله**
 هذا اذ لم يبرر النسي واما اذا برر النسي
 فلا يجوز له لوط ولودهما وسبي في البيع
 مطلقا الميسر الشرعي **رحمه الله**
 (٤) قوله لا يملك الاثالة ذكره في ثمة الاثمة
 الشرعي والشيخ الاحام شواهر زاده
 كذا في اقاله الضمانية **رحمه الله**
 (٥) وكذا الوجه الثمن المشتري مع
 ويكون ضامنا وكذا اذا حاط بعض النسي
 بعد العقد بسبب او غير سبب كذا في
 الخليفة في التوكيل بالبيع والشراء **رحمه الله**
 (٦) قال القاضي واختلفت الروايات في
 الاجل والصحيح يجوز على كل حال ومن
 أبي يوسف ان كان توكيل بالبيع الحاجة
 الى التصفه وقضاء الدين ليس له ان يبيع
 بالسيئة وعليه الفتوى كذا في تصحيح
 القدوري للشيخ فاسم **رحمه الله**

فاجازه وصيه جار قال والوصي يملك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له ان يفعل بماله في امور
 لبيته فاذا بلغ اليتم قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له ان يفعل ولو مات الوصي ينزل
 الوكيل ولو مات الموصي ينزل الوكيل ايضا في مسائل الوكالة من أحكام الصغار
 • وجعل وكل رجلا غائب يبيع الخشب ذلك مرة الوكالة تدل عليه الموكل ثم قبل الوكيل
 الوكالة فالواضع قبوله فاضيق في التوكيل لمنعه ولا يجوز ان يكون الواحد وكيل
 لثلاثين في نفسه ووكيل لثلاثين في اقصاء كما لا يجوز ان يكون المالك وكيل لثلاثين
 في نفس الذين من نفسه من وكالة الميسر الشرعي في باب الوكالة في الدين
 • (الرايع في التوكيل بالبيع والشراء) • الوكيل بالبيع اذا كان المشتري عليه دين
 على قول أبي حنيفة ومحمد يبرر النسي فضاها على الوكيل ويصير الوكيل لوكاله وعلى
 قول أبي يوسف لا يبرر فضاها فضل التوكيل بالبيع والشراء من الحانية • ولو كان
 للمشتري دين على الموكل بالبيع فالواضع النسي يبرر فضاها على الموكل عندنا بكل من
 المحل المبرور وذكرنا تصحيحه على كل رجل دين مطلق ولا يقضي دينه فعلى ذلك حدثان
 (١) احدهما ان يوكل صاحب الدين من غيره في شراء من مدونه فاد اشترى الوكيل
 بصر النسي فضاها بما كان الوكيل على مدونه وهو البايع ثم الوكيل يأخذ النسي من موكله
 كما لو تده النسي من حال نفسه والثانية ان يوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شئاً من
 مدونه فاد اشترى بصر النسي فضاها بما كان للموكل على البايع من المحل المبرور كذا في
 وكالة الخافعية • الوكيل بالبيع اذا خالف باي نوع بل يقع موقفا على اجازة المالك
 والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له ولا يصح فيه اجازة المجر من اوائله كافة المفاعدية
 (٢) • الوكيل بالبيع يملك اسقاط النسي عن المشتري بالاخالة والاراء والمفاعة باعالي الوكيل
 عندهما ويصير للموكل النسي ويرق البيع في الاثالة عند الوكيل وعند أبي يوسف لا يملك
 اسقاط النفس عن المشتري ولا الاثالة بغير مشقرا من المشتري يسقط النسي عن المشتري
 للموكل والمشتري على الوكيل وكذا حاط بعض النسي وتأجيله وقبول الحولة على من
 هو دون المشتري في الملاء أو موقه وأخذ العروض من النسي والبيع منه على شئ يملك الوكيل
 ذلك كله عندهما وفي المفاعة ان كان دين المشتري على الموكل مثل النسي صار فضاها
 وان كان دينه على الوكيل على الخلاف وان كان عليه بصر فضاها دين الموكل لانه
 يملك اسقاط النفس عن المشتري بالاجماع وفي وكالة منة المبيع • والوكيل بالبيع ان
 (٣) يبيع بالسيئة يأخذونها وكفلا اما الحولة والاخالة والاراء والتصور دون
 (٤) منه يجوز عندهما ومن خلافاً في الوكيل بالشراء لا يملك الاثالة بخلاف الوكيل
 بالبيع والشراء فاذا باع ثم اقال لم النسي وكذا الاب والوصي والمترى كالأب ولو قال له
 ما صنعت من شئ فهو بائع ذلك الحولة اجماعا والاخالة على الخلاف ولو أربأ الوكيل
 (٥) المشتري من النسي مع عنده ما قبل قض النسي ومن بعد قبضه لا يملك الحولة والاراء
 (٦) والاخالة وبعد ما قبل بالنسي حولة لا يصح كما بعد الاستماع في الرايع من وكالة لزيعة
 وفي المتن من الاحام الشافعي ان الوكيل انما يملك المبيع فبيته اذا كانت الوكالة للتجارة

أنما إذا كانت الحاجة كالمراد على غيرها البيع لم يكن البيع فثبتوه حتى قلنا تصيب (١)
 المطلق دلالة الحاجة أمر شائع فافهم من - وزا النسبة أعني زوال أجل المتعارف
 فان ما زل لا يجوز - وقيل يجوز عند موان طالت المدة وعدهما لا بالأجل متعارف في
 تلك المسألة وفي الكافي الوكيل يعلق البيع على النسبة عند ما لا خلاف في معنى وفي
 العيون به عند البيع فباعه نسيئة جاز وفي لا عند ادعاءه بالنسيئة لا يجوز من أجل
 المزبور - وفي الزيادات في باب الأمر بالبيع وشرط الحيلولة الوكيل إذا خالف أمر
 الأمر أن كان خلافا في خبر في المجلس بأن وكله ببيع عبده بألف درهم فباعه بألف
 ومائة ينقد ولو وكله ببيع عبده بألف درهم فباعه بمائة دينار لا ينقد وإن كان خبرا
 ولو أمره بأن يبيعه برهن ثمة أو ينقد ثمة فباعه بغيره أو بغيره بغيره ولو اشتقا
 في اشتراط الزمن والكفاية فاقول قول المولى وكذا القول في الأمر أمرت بغيره إذا
 التزم فاقول قول الأمر ولو قال له بعه بشهود فباعه بغيره بشهود جاز ولو قال له لا تبع
 إلا بشهود أو قال حتى تشهد فباعه بغيره لا يجوز ولو قال له بعه في هذه السوق فباع
 في سوق أخرى جاز ولو قال لا تبع إلا في هذه السوق فباع في سوق أخرى لا يجوز في
 الرابع من وكلة المصلحة - ولو قال لبيع بعبدي هذا أو شهد فباع ولم يشهد كان بمنزلة
 ولو قال لا تبع إلا بشهود فباع بغيره لا يجوز وكذا لو قال وكلتك ببيع هذا العبد على
 أن تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز وكذا لو قال ببيع بشهود في التوكيل بالبيع والشراء (٢)
 من وكلة المصلحة (م) الأصل في هذا النوع أن الموكل إذا شرط على الوكيل شرطا
 مفيدا من كل وجهه بأن كان نفعه من كل وجهه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه
 أمكنه بالثمن أو لم يؤكده بيانه فباعه إذا خالف بعه بغيره لا يجوز وإن
 شرط في العقد شرطا لا يفيد أصلا بأن كان لا نفعه بوجه بل يضرب لا يجب على الوكيل
 مراعاته أو كده الموكل بالثمن أو لم يؤكده بيانه فباعه إذا خالف بعه بألف نسيئة أو قال لا تبعه
 إلا بألف نسيئة فباعه بألف نقد يجوز على الأمر وإن شرط شرط جدي من وجه ولا يفيد
 من وجهه بأن كان نفع من وجه ولا يتبع من وجهه أن أكده بالثمن يجب مراعاته وإن لم
 يؤكده بالثمن لا يجب مراعاته بيانه فباعه إذا خالف بعه في سوق كذا فباعه في سوق آخر
 كان لم يؤكده بالثمن بأن لم يقل لا تبع إلا في سوق كذا فباعه في سوق آخر فباعه في
 الأمر وإن أكده بالثمن لا يتبع على الأمر الكافي ولو قال بعه في السوق لا يتبعه حتى
 لو باع في داره جاز وعذر لا يجوز (م) وإذا مره فباعه بالجله بشا إلى تخرج المسائل
 فنقول إذا أمره أن يبيع ويشهد على بعه فان لم يؤكده بالثمن بأن قال بعه وأشهد فباع
 ولم يشهد جاز وإن أكده بالثمن بأن قال لا تبع إلا بشهود فباع ولم يشهد لا يجوز وإذا
 أمره أن يبيع برهن أو كصل فباع من غيرهم أو من غيرهم كصل لا يجوز أو كده بالثمن أو لم
 يؤكده بالثمن وإذا قال برهن ثمة لم يجز إلا برهن يكون حقيقته وقام بالثمن أو تكون قيمته أغنى
 مقدار ما يتعين الناس به وإذا أطلق جاز بغير قليل ومتده لا يجوز إلا بضمن
 يتعين الناس فيه في الحادي عشر من وكلة التاوية في أول نوع منه قوله

(١) لو قيل اد اشترى بكذا امره به لا يتعدى الى المالك ويتعدى الى من كان من أهل الزمان كان مبيعا ويجوز ما لا يتعدى وفي
وقته اختلاف قال بعضهم توقف كذا في الزيادة او ولو اشترى بغيره بغيره لا يتعدى عليه قلت قال قوب وهذا اذا
كان اشترى بغيره بغيره اذا كان مقفودا لا يجوز (١٨) وان قل ويتعدى عليه كذا في الميراث في أحكام الوكالة

(٢) يعني أن الوكيل يكون بالخالصة فتوليا
ولا بد في الاجازة من قيام البيع
وفي اجازة من وكالة الترخيص في نوع
في التوكيل بالشراء بالوكيل (م) عن
التجديد وما كان خلافا في الشراء لم
الشراء الوكيل ولا يتوقف على الاجازة من
اشترائه الا اذا لم ينفذ اذ في الوكيل
كالمبيع والعبد المحجور
(٣) (ترجمة) وكذا في بيع ثياب حرير
بدرهم فباعها باربعم وأراد أن يدفع
لصاحبه دراهم على حسب شرطه فقبل
أيدي لاربعم فهل ذلك فالجواب اذا
كانت الثياب والاربعم فائدين ببيعها
فصاحب الثياب طلب الاربعم
(٤) وفي سقطات الظهيرة قال في المتن
استصفي في التبيين أن لا يكون أقل من
شهر وفي الفصل الثاني من الباب الاثني
من وكالة الغاية ولو أمره بأن يشتري
فدبنة لا يشتري بأقل من شهر
(٥) وفي التتمة في فصل في مسائل الوكيل
باب بيع قال الصدوق الشهيد والفتوى على
الجواز مطلقا
ولم يذكر فاضحان ما اذا قال ببيع بال نقد
دعاه بغيره وذكر الجاوي في مختصره
قال لو قال لبيع عدي بنقد فليجوز له أن
يبعه بغيره وبه أخذ
وعلى في التتمة ببيعهم من فلان دعاه من
غيره بباري الركاك ببيعهم من فلان فدعاه
من غيره لم يجز ثم قال في الجواز عن محمد
ببيع بالنقد أو بعه من فلان أن يبيعه
بالبيضة ومن غير فلان فيجعل على المشورة
انتهى أقول ان لمسته كورة في التتمة
وصغيري وعبارته ما يتناول وكالة الميراث
ابن جماعة عن محمد بن قال سجد

الاستعانة الميراثي أو من السلطان لا يستعمل خلاف قوله من فلان انصراني ولا يعتبر
قوة لا يتعدى بقا اذا لم يكن فيه ضرر ولا حيلة ولو كان عدي بن فبال بيع كل واحد يجوز
بيعهما صفقة واحدة الا اذا سلم عن بيعهما صفقة واحدة ضمنه في الفصل الاثني
من الباب الاثني من وكالة الغاية • الوكيل اذا خالف ان كان الخلاف من حيث الجنس
لا يتعدى الى امره وان كان المانع • أصح كذا امره ببيع عدي بثلث درهم فباعه بثلث
دينار وان كان الخلاف من حيث الوصف أو القدر أو من حيث الجنس ان كان المانع
• أصح من المأمور به يتعدى الى امره كذا امره أن يبيع عدي بثلث درهم فباعه بثلث
درهم • وان كان المانع • أصح من المأمور به لا يتعدى الى امره كذا امره أن يبيع
عدي بثلث درهم فباعه بثلث درهم • في المأثور من وكالة المحظوظ في نوع في محالة الوكيل
(٦) بالشراء في المتن وفي التتمة في كل موضع يكون خلافا في البيع فهو وقوف على
اجازة الامر وما كان خلافا في الشراء • يكون مشورا بالنسبة الا اذا كان الوكيل صبا
(٧) أو عدا محجورا أو مرنقا فهو وقوف عن أو آخر وكالة الترخيص • قال الوكيل
بيع كذا ببيع امره باربعم فروخته أحدوي خواجه موكل راسم دهد وصاحب
كاه • كويدهم • اربعم خواهم فباعه باربعم حواشيا جواب كراهه أو اربعم هر دو
فايد فثبت ايشار فوا • والمضى فيه قد روي البوع من وكالة القضاء • مفساه
(٨) التوكيل بالبيع نسبة • تصرف الى التوكيل بالبيع الى شهر وما فوله لأن ما دون الشهر
عاجل ولو أن هذا الوكيل باع خذا خالف الماشي • قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفصل ان باعه نقد باع بالبيضة • وان باع بالبيضة • باع نقد بالبيضة لا يجوز
(٩) قال غيره يجوز مطلقا لأن لعل خير من الاجل وكذا القول لأنه بالنقد • ولو قال
حد عدي بعه ببيع بالنقد • أن يبيع بالبيضة في قول أبي حنيفة كذا القول بعه ببيع
من فلان كانه أن يبيعه من غيره • ولو قال بعه من فلان دعاه من غيره لا يجوز في التوكيل
بالبيع والشراء • وصحالة الحلية • وواحد فاضل قول المولى في تخصيص في
الفصل الاثني من الباب الاثني من وكالة الغاية • ولو كانه أن يبيعه من رجل دعاه
(١٠) فباعه منه • أو اشترى التتمة الذي باعه مطلقا • رجس في قول أبي حنيفة ولم يجز
عندهما في الوكالة بالبيع والشراء • وكالة البسيط • وكذا في الحلية في التوكيل بالبيع
والشراء • وكالة الخلاصة • لو قال له بعه الى أجل فباعه بالنقد قال الامام
المرحوم الأصم أنه لا يجوز بالا حجاج في الحادي عشر من وكالة الترخيص • ولو
قال له بعه فباعه بالنقد يجوز قال الصدوق الشهيد والفتوى على الجواز مطلقا
حكذا ذكرها • وفي باب الوكالة بيع الثياب والارض من وكالة الكافي اذا قال له بثلث
نسبة فباعه بثلث أو أكثر بالنقد • وان باعه بأقل لا يجوز • وبما اختلف الجواب
لاختلاف الموضوعات • فانه موضوع ما ذكره من مبادئ الميراث على الوكيل ثم موضوع
ما في كتاب الوكالة اذ عين عليه • في التوكيل بالبيع • من وكالة التتمة • وفي باب الوكالة
بالشراء • اسم الذي يبيع من المولى • صاحب محالة كذا أصل في غير ما به • واذ كان

هذا فباعه وبه بالنقد فله أن يبيعه فبسته وكذا القول بعه وبه من فلان فله أن يبيعه من غيره ويكون مشورة الشيخ بالكره في بيع
فصر في التتمة لا يشرط ببيع بعه بالنقد وقوله بعه بالنقد ببيع من فلان وقوله بعه من فلان وقد فرق بينهما صاحب
وقد كتبها • وقال ابن أبي في التتمة من الوكالة قال بعه وبه من فلان جاز من غيره لأنه عطف المخلص على العدم ذكره في التتمة

بينة وبه بالمدعي يجوز بالتدليس والتسوية انتهى والله تعالى على الفرق ثم وجدت في شرح المخطوطة لابن وهبان وابن النخعي إشارة إلى ما قلنا وإن أردت الاطلاع دراجعها وأيضاً فلو به من غيره بإزاء ما قلنا في الميسرة والمخاطبة لما نزل بعد (٦) قال في الميسرة في تقليل هذه المسئلة لا في التصديق من الاسترخاء (١٩) ألا ترى أنه لو باع الكل من الآخر لم يجز بعه

وإنه إذا باع النصف من الذي يبيعه الموكل جاز وأوكيل يبيع الكل يملك بيع النصف عند أبي حنيفة فهذا جازي ذلك المصنف ع

(١) وفي وكافة الصغرى والتفخي مسائل التركيب بالبيع نسبة إذا باع بالبدعي باع بالنسبة يجوز ولا خلاف في أول مصابة شيخ الإسلام وفي وكافة المعامير لم يعتبر هذا الشرط ليعرف في شرح معاصم فيجيبه أن يكون في اعتبار واختلاف الشارع عداً ويعاد ولو كان بالنسبة فباعه قد قال الشيخ الإمام المعروف بغير اهتداده باعه بالبدعي باع بالنسبة يجوز ولا خلاف وذكره مختصراً معاصم أنه ببيع مطلقاً وعليه الفتوى ع

(٢) قوله إذا أربأ المالك في المسح ولعل الأوفى من ذلك إذا تأمل اه صححه

(٣) قوله وعلى قوله المالك جعل معاصم أم يوجب وقد سبق من الحية والبرازية أنه مع الإمام ع

(٤) وفي الأول من الباب الثاني من وكافة لفتاية الوكيل بالبيع إذا أربأ من المشتري بعد البيع شبهه كالإرباء في قول الفتاوى لا يبيع لا يبيع على الموكل أو يكون هذا قول الامام بن نائل ع (٥) وبعبارة الميسرة ولو باعه من قريب العبد ع

لا يبيع العبد من نفسه اعتناق والاتفاق غير البيع كذا في الميسرة في باب وكافة بالبيع واشترائه ع

(٦) وذكر في أبي حامد عشر من وكافة آثار حاشية (م) وفي المسألة ثم المراد من عدم الجزاء في قوله والموكيل

بالبيع نسبة باع بالتدليس باع بالنسبة يجوز ولا خلاف في أول مصابة شيخ الإسلام وذكر في وكافة شرح المعامير أن البيع يترتب غير فصل وفي المراجعة وعليه الفتوى (م) الوكيل بالبيع بالتدليس باع بالنسبة لا يجوز وكذلك إذا قال لا تبع بالبدعي ذكر عنه أنه يجوز في غير فصل والفتوى هي أنه لا يجوز مطلقاً (م) وفي كتاب وكافة إذا قال بعه بألف نسبة فباعه بألف أو أكثر بالتدليس جاز وإن باعه بألف من القابل بالتدليس لا يجوز وإن باعه بألف من نسبة غيره أو بألف لا يجوز ولو قال بعه وأندفعه على البيع بالتدليس أن يبيعه نسبة وفي الحاشية ولو أمره ببيع بألف فباعه بعرض فباعه بألف صار غشاً له وهكذا لو كان بالبيع بألف ثم أراد المشتري في النفس حشاه جاز لأنه لا أثر في الحادي عشر من وكافة آثار حاشية • ولو أن الوكيل بالبيع ادأربأ المشتري (٢) عن النفس أربأه أو أخذ بالفرض أو صلحه من النفس على شيء من ذلك كله جاز على الوكيل عداً أي حشاه ويصحب للموكل وعلى قوله لا يجوز شيء من ذلك في آخر وكافة (٣) من جملة الفتوى • ولو باعه الوكيل بنفس حال ثم أجده كالمصنف أنه لا يبيع (٤) في الفصل الثاني من الباب الأول من وكافة لفتاية • أمره ببيع عبده فباعه مع عبده نفسه إن سمي الآخر النفس لم يجز عده وعندهما يجوز إذا كانت حسنة مثل فخته في الفصل الأول من الباب الأول من وكافة لفتاية • ولو كان رجلاً يبيع خادمه فباعها ثم قال البيع السامع فيه سارعه المال والمخادمة • لأن لا يبيع عبده في حق غيره المتعاقدين وبسبب أن كانت الإقالة قبل إقصاء أحد من عباده أو مبيعاً أو مبيعاً فربح في وكافة بالبيع والشراء وكافة الميسرة لشرح معاصم الوكيل بالبيع إذا أقال البيع مع المشتري ولم يرض الموكل لم الوكيل وكذلك إذا قال قبل قبض المشتري من آخر وكافة لفتاية معاصم ولو أقال المشتري مع الموكل مع الإقالة انصافاً وكذا بائع إذا أقال مع الموكل بالشراء والوكيل بالبيع واشترائه الحاشية • الوكيل بالبيع لا يملك شراء نفسه لأن الواحد لا يكون بأكثر واشترائه يبيع من غيره ثم يشتره منه في الرابع من وكافة الرزاية • الوكيل يبيع العبد بعه من نفسه لا يجوز ولو باعه من أبيه (٥) أو أباه يجوز أن يعتق من أجل إرباءه الوكيل إذا باع على لا تقبل شهادته إن كان بأكثر من الفقيه يجوز بخلافه وإن كان باعاً من الفقيه بين فاحش لا يجوز وبالإجماع وإن كان باعاً بغيره لا يجوز عنه أي حشاه وعندهما يجوز وإن كان باعاً على الفقيه من أبي حشاه روايتان في الحادي عشر من وكافة آثار حاشية • وإن بين الموكل التي جاز (٦) عندهم في الأول من الباب الثاني من وكافة لفتاية • يبيع الوكيل من نفسه أو موطئه أو من غيره مديون لم يجز ولو أمره بملكه أو بأجر ما صعب ولو أمره ببيع من أبيه أو ولده أو ابنته أو زوجته أو وصيه بأن كل الوكيل أمره أو مبيعاً لا تقبل شهادته أو بأجر ما صعب في آخر السبع والعشرين من القصولين (٧) وكافة يبيع متاعه بكم يبيعه (٨) فقال أنت أعلم بذلك ومنه فباعه بغير حضوره الرزاية • في وكافة بالبيع من الفقيه مطلقاً وعمامة فيه • رجل أمر رجلاً ببيع عبده بألف درهم فباعه بصدقه ثم باع

باصح والشراء لا يجوز أن يصدق مع أبيه أو عبده أي مطلق وكافة قالوا قبل وكافة معصم الشبهة بأن قال يبيع مع شئت يجوز بيه من هؤلاء بخلاف السامع من عبده أو من صغيره لا يجوز وإن قال ذلك فكذلك ما صرح في الميسرة ع (٧) قوله في آخر السبع والخمسين من الآثار وثنية والسابع والآخر من من العادة بتفليس الذمير • وكذا

باعته بسبعة وأبى الموكل من دفعه قبل قبضه بغير عليه وإن كان في يد الوكيل وأخذ
الموكل وأراد أن لا يدفع قبل قبض النسي ليس للوكيل أن يدفعه إلى المشتري قبل قبض النسي في
الرابع من وكالة البراءة لمصداق أمره ببيع عبده ودفعه إليه وقال لا يدفعه إليه بعد البيع
حتى يقبض النسي وباعه ودفعه الوكيل إلى المشتري قبل قبض النسي وقوى النسي على المشتري
جارا للبيع ولا ضمان على الوكيل كألو باعه الوكيل ثم نهى عن الدفع قبل قبض النسي وقال
الناسي يفعل نهييه ويلزم المشتري أن يردّه على البائع حتى يقبض النسي فإن مات في يد
المشتري ثم البيع ونهى الوكيل التمس ولا يجوز حتى يقبض النسي من المشتري فيقول (١)

بعتك عبده الذواهم التي قبضت منّي فإن فعلت ذلك جاز البيع والأدلا من أجل الزبور
• وذكر القاضي وكلمه بالبيع ونهى عن البيع إلا بمحضه لأن لا يبيع إلا بمحضه من
الحصل الزبور وكذا في النسي • وكذا إذا باع عبده ثم وكل أن يبيع النسي وقال

لا يقبض إلا بمحضه فلان بيعه نهي لا أن يقبض حقه ولو لم يدفع العبد إلى الوكيل وباه (٢)
عن عبده حتى يقبض النسي قبضه بغيره فله أن يسترده ولو قبل قبل البيع بغيره لانه
عاصي وإن قبل بعد البيع لم يقبض لانه لم يدفع حتى بعد البيع في قبضه انما بالبيع ولو لم
يقبل حتى باعه وحله برئ عن الضمان كالغاصب إذا باع المصوب بأمر المالك فإن ذلك

قبل التسليم منهن وإن سلمه إلى المشتري برئ عن الضمان ولو استرده المالك من يد الوكيل
ثم أخذه الوكيل بعد البيع بغيره فله أن يسترده بعد البيع فباعه بمسواه في الفصل
الثاني من الباب الأول من وكالة النسي • الوكيل بالبيع إذا باع فيه الأتم

عن قبض النسي إلا بمحضه الشهود أو لا بمحضه ملان أو نهى عن قبض النسي لا يبيع
نهييه وإن قبض النسي بغيره فهو بغيره بغيره فلان وكذا لو مات الموكل أو بين بعد
البيع بقى الوكيل حتى قبض النسي في الوكالة بالبيع والشراء من الحائنة • وجعل

وكل أمر بالبيع مطلقا ثم قال لا يبيع اليوم ضاع في العدم من غير قصد الوكالة جاز
وجعل وكل وجلا يبيع عبده بمائة دينار فباعه بأقصد درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال
الوكيل بعت العبد فقال الموكل أجرت جارا للبيع فأبى في الرابع من وكالة الخلاصة

• وجعل قال لغيره بعد عبدي غدا فباعه اليوم لا يجوز لأن التوكيل مضاف إلى القدولا
يكون وكلا قبضه • وكذا لو قال أعنت عبدي غدا أو طلق امرأته غدا أو أعتق اليوم ولو
قال بيع عبدي اليوم أو قال اشتري عبدا اليوم أو قال أعنت عبدي اليوم جعل ذلك غدا

فيه روايات منهم قالوا الصحيح أن الوكالة لا تجزئ بعد اليوم وقال بعضهم حتى وذكر اليوم
للتجيز لا لتوقيت الوكالة باليوم إذا دلل على أنه أدان وكالة النسي (٣)
• (٤) إذا دفع إلى رجل أواب هوى لبيع وعبا بالكموفة مأى أسواق الكموفة (٥)

بأصه جاز ولو نقله إلى البصرة القياس أن لا يصرح بمساق لو فعلت حاله لا يصح من وفي
الاستحسان بصرح بمساق حتى لو فعلت ذلك ضمن ظلم يهلك حتى باعه بالبردة كرى
وكالة الأصل أنه لا يجوز بيعه على الأتم وذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان أنه

(١) قوله يطل البيع الخ لأن البيع
حقه وقد علق وكالة بالشرط وكذا لو قال
لا يبعه إلا بمحضه أو لا بمحضه فلان مع
نهي كذا في العانة في الوكالة ع

(٢) وفي النسي ولو لم يعلم الوكيل العبد
إلى المشتري لم يكن للموكل أن يسترده
لأجل النسي إلا أن يكون في يد الوكيل
فإن يسترده البائع في حقه حتى لا يجل
فيقبض البيع ع

(٣) وفي النسي في فصل مسائل البيع
بالوكيل والجواب أنه لا يتوقف وأصل
ذلك غدا جاز استحسانا في وكالة النسي

وفي آخر صلح شيخ الإسلام وفي آخر باب
الوكالة يقبض الودعة من وكالة الأصل
وذكر في أول الشركة أنه فيه روايات

والأظهر أنها توفت وفي وكالة
المساق • وكلمه ببيع عبده غدا كان
وكلا في العدم ونهى بعده ولا يكون

وكلا عيا قبل ذلك وفي وكالة النسي
قال لا يبيع عبدي اليوم وأطلق
أمر أن اليوم فعل ذلك في غدا جاز إذا

كان اليوم وكلا فهو غدا وكيلا انتهى
وكذا في الصري ع

(٤) قوله أواب هوى لبيع الخ هكذا في
الصح ولعل صوابه لو يباعه وبالله الخ
بدليل أفراد العجاني ومثله كره في باقي
العامة تأتلى اه معجمه

يجوز وفي نوادر اجتماع أن على قول أبي حنيفة لا يجوز على الآخر وعلى قول أبي
يوسف يجوز قبل ما ذكر في كتاب الصرف جواب القياس وهو قول أبي يوسف وما ذكر في
كتاب الوصاية جواب الاستحسان وهو قول أبي حنيفة حكاه بعض في القياس يجوز
يعه على الآخر وكما بعض في الاستحسان لا يجوز به على الآخر وقيل في المسئلة
روايات واليه مال شيخ الإسلام وان كان قد لا آخر بالكوفة بأن قال به بالكوفة فقل
إلى البصرة يعني قبلها واستحبنا وإذا ما ع بالبرصة عامة المشايخ على أنه لا يجوز به
على الآخر قال شيخ الإسلام ويجب أن تكون المسئلة على الروايتين في الحادي عشر
من مسئلة التنازع الثانية وكله يسع شيء حل ومؤنة اختص به سبعة فيها الوكيل
فالموكل حتى إذا حله في بلدة أخرى مع أن ضاع وان لم يكن له حل ومؤنة باعه حيث شاء
في الرابع من وكالة البرازية الوكيل بالبيع بالكوفة إذا سافر به بعض والوكيل بالبيع
المطلق إذا سافر به ان لم يكن له حل ومؤنة لا يصح وإن له حل ومؤنة يصح في الثاني من
١) ودعوة البرازية باع عبدًا ثم اختلص ضال أحدهما كان ملك البائع بالأمر وقال
الآخر هل كان ملك البائع أو باع بأمره فالقول الذي النفاذ لأنه الأصل في العقود ومذهب
خلافه ضاقت فان أراد مذهب عدم النفاذ يحد صاحبه على أنه لم يقر بحد البيع أنه
باع ملك غيره بالأمره أو أقام الدعوى على إفراجه لا يصح لأن الخلف والدية ترتب على
حصة الدعوى ولم توجد وان نفاذها على عدم الأمر فسخ العقد لا فرائك واحد باطل
حقيقه فان حضر القالب وأسكروا الأمر فقد تم الفسخ وان زعم الأمر فالبيع نامى
حقه والفسخ باطل في حقه صحيح في حق المتعاقدين ويحل الفسخ عن المشتري ويصح
المبايع التمس لصاحب العبد منه عدهما ومنه الثاني الفسخ ماض في حق مالك العبد
أيضا في آخر الفصل من وكالة البرازية ولو باع عبده من رجل بعه أنه وكيل فلان فظهر
أنه عبده مجبور والموكل غائب فلبائع أن يفسخ الآن بفسخ الموكل فيضار ومن أبي
يوسف آخر أنه إذا علم أنه وكيل مجبور وخير في الفصل الثاني من الباب الأول من وكالة
العتائية المشتري عبدا من غير مالكة فيها مالكة وأسكروا التوكيل عند الفسخ وغاب
مطلب البائع الفسخ من الفاسق ينقض بينهما وان طلب المشتري بين المسالك بأنه ما ذكره
فالمبايع لا يزعم الفسخ بل يقول للمشتري انفسح البيع واسطو وأطلب منه في التوكيل
بالتراخيص ومسئلة المسئلة قال وكيل بالبيع كلفه فروخته است وتسليم كرده به درهم
٣) موكل كويده ببارده درهم كفته درهم وكيل مسكو به هج تغدير نكرده بودي قول قول
٤) موكل بود لأن القول له في أصل الاذن مكذافي وصحة ولا أن الوكيل يذهب سقوط
الصمان يصح باشر تسببه وهو تسليم العين إلى الصبر وهو ينكر الاذن جهته بالبشارة قبل
الموكل يذهب عليه التحايل وهو ينكر قلنا هذا إنكار فاسد لأنه إنكار الصمان بهذا لإقرار
بسبب الصمان وهو تسليم مال الغير إلى الغير لم يكن له حكم الأسكار من وكالة الفاعدية
ملصقا ولو عهد الوكيل قبض الثمن وأقام المشتري عليه يئنه بقبضه برئ المشتري وضمن
الوكيل للموكل في الأول من الباب الثاني من مسئلة العتائية ولو قال به بئل

(١) في الحادي عشر من وكالة المبيع
وكذا في فصل التوكيل بالبيع والتبرأ
من الحاشية ع

(٢) وهذا إذا لم يكن في بلدة واحدة
كما صرح به في الحاشية في فصل التوكيل
بالبيع والتبرأ ع

(٣) (ترجمة) وكيل المبيع باع متاعا
بغيره وراهم فقال الموكل أنا أمرتك
ببيع خمسة عشر فقال الوكيل أنت
لم تقدر لي ثمنًا فالقول قول الموكل

(٤) لا ترى إلى المسئلة كتاب العارية إذا
اختلف المبيع والمشتري فباعه أو فقه
مقر ظهر الدابة القول قول المبيع أي إذا
جلى المستعير الحظ يد مثلا وقد مقر ظاهر
الدابة فقال المبيع أدت لي في حل المسئلة
فقال لا بل أدت لي في الحل مطلقا وفي
جلى الحظيد خاصة والوجه ما قلنا كذا
هما كذا في القواعد في ذيل المسئلة
المقولة ع

أباع ولان فقال فلان بعت بعشرة فباعه بعشرة ثم علم أن خلا باعه بالزيادة لم يجوز وان باعه
 بأكثر من باعه فلا جناح من أجل المزبور • الوكيل بالبيع إذا باع وسلم إلى المشتري ثم
 أنز البائع أن الموكل قبض النفس ويحسد الموكل فاقول قول الوكيل مع بيته فادخل في
 المشتري ويحب الوكيل على البتات فاقول قبض الموكل النفس وهذا يختلف على فضل الغير
 ولكن الوكيل يذم أن له على بديله فانه قال قبض الموكل النفس فكان له على ذلك فيجب
 على البتات في النكاح من الاسترونية • (٤) وكيال البيع أن قبض موكله النفس يبرأ
 المشتري كما أن قبض نفسه قال (صه) على قياس هذه المسئلة ينبغي أن يصح إقراره •
 يقبض الطالب في مسئلة الوكيل قبض الدين في الرابع والثلاثين من التصويلين • أحد
 الشرطين باع الجارية بأمر صاحبه فأقر أن البائع قبض جميع النفس يرى المشتري
 عن نصيب الآخر دون نصيب البائع ما أخذ البائع نفسه ولا يشارك الآخر بالبائع فما
 قبض ولو أقر البائع أن الآخر قبض النفس ويحسد الآخر يرى المشتري من نصف النفس
 ويدفع النصف إلى البائع لأنه زعم أنه مع نصيبه إلى الآخر بقوله في قوله يصح وعده وإذا
 قبض فلا ضمان إن شاءه فما قبض لانه في دفعه الآخر في لم يقبض شيئا وإن ما قبض البائع
 مشترك بينهما ولو أقر الوكيل بالبيع أن الموكل قبض النفس أو خصيصا المشتري
 أو استغنى عنه مثل النفس يرى المشتري ولا يصح الوكيل للموكل شيئا لأنه لو أقر بذلك
 نفسه لا يضمن ولكن يجب حق الموكل كما لو أقر بالقبض نفسه وان حلف فلا جناح عليه
 وان نكل من الموكل لأنه أقر أنه أخذ على الموكل نفسه • الفصل الثاني من البتات
 الأول من وصالة الغناية • ولو قال الوكيل قبضت النفس وهو أوفى وقال المشتري
 اشتريته بأقرب وخمسائة يرى المشتري • ولو قال قبضت أباها والنفس وجع عليه بالزيادة
 من أجل المزبور • الوكيل بالبيع إذا لم يسلم المبيع إليه حتى قال بيته من هذا وقص
 الآخر النفس أو قال قبضته فدفعته إلى الآخر أو قال حلف عندي وكذبه الموكل في البيع
 وقبض النفس أو قبض النفس وحده صدق الوكيل في البيع وقبض النفس في حق الموكل
 فان شاء المشتري فقد النفس ثانيا إلى الموكل وقبض منه المبيع وان شاء صحح المبيع وله
 النفس على الوكيل في الحالفين إلا في قوله قبض الآخر النفس من المشتري وان صدقه الموكل
 في البيع وقبض الوكيل النفس وكذبه في الهلاك أو دفع إليه فاقول الوكيل قد قبض
 بيته ويحسد الموكل على تسليم الصداق المشتري من غير أن يقد النفس ثانيا لهذا إذا لم يكن
 البسد مسلما إلى الوكيل أماداً كان مسلما إليه فالوكيل يصدق في ذلك كله وسلم البسد
 إلى المشتري والنفس على الوكيل دون المشتري لأن الصادق أنز برامه فان حلف الوكيل على
 ما ذكرى هو يرى هو أيضا وان نكل نفس النفس للموكل في نوع في أقسام التصرفين من وكالة
 ضمنية الخفية وكذا في التهمة الصغرى والبرازية • وكيال البيع زعم البيع وقبض النفس
 وهلاكه عنده ومدة المشتري صح • وان زعم الوكيل هذه الأمور بعد موت الآخر •
 واسكر ورثته وصدق المشتري الوكيل فيما قال ان المبيع هالك فاقول للوكيل اختصاصا
 وان قال ما لا يصدق إلا بة سبها على البيع في حيلة الموكل في الرابع من وكالة البرازية

(١) وفي الحاشية في فضل التوكيل بالبيع
 والشراء الوكيل يبيع السداد باع
 ثم أقر أن موكله قبض النفس من المشتري
 كان العقول قول الوكيل مع بيته ويرى
 المشتري عن النفس فان حلف الوكيل
 لا ضمان عليه وان نكل نفس النفس بعد
 (٢) أقول صرح في الحاشية في أوامر فضل
 التوكيل بالبيع والشراء أنه لا يصح إقراره
 الوكيل قبض الدين على الموكل وقد مر
 بيانه في الفصل الثاني من هذه المجموعة
 وصرح به في التصويلين في هذا الفصل أنه
 لم لا يصح إقراره عند القاضي مع أن
 الوكيل قبض الدين وكيال بالصيغة عند
 الامام وقد ذكر به هذا المسئلة به لامة
 من وكيال بصيغة أو قبض دين قال
 في مجلس القضاء قسمت ودفعته إلى الموكل
 صح إقراره ولو أقر في مجلس القضاء بقبض
 موكله وموكله قد استثنى إقراره لم يجوز
 إقراره وهذا تصرح بأن إقرار الوكيل
 قبض الدين قبض موكله الذي يجوز
 إذا لم يثبت إقرار الوكيل فليتناقل به

(٣) وفي الحاشية مكان قوله وأنكر
 ورثته قوله فقال ويرثه لم يبعه

وكذا في الخلاصة • وفي رواية عن جماعة عن محمد بن رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعني
قباعه ولم يقبض الثمن حتى اتى الآخر وقال قد بعث ثوبك من فلان وأنا أقصيك عنه قبعا
ثم التوب قال هو متطوع ولا يرجع على المشتري بشئ • ولو قال أقصيك عنه على أن يكون
المال الذي على المشتري كذا لم يميز ورجع عما أعطاه يعني الوكيل يرجع على الموكل بما
أعطاه وكان المال على المشتري على حاله بخضه منه الوكيل ويدهه الى الموكل ولو أن
الوكيل باع صاحب التوب عرضا بدهام مثل وزن ثوبه الدرامم التي على مشتري التوب
ثم قال له اجعل هذه الدرامم فصا جاعا على ولا توفد على ولا توفد على ولا توفد جاز
وهو موزع على فلان متطوع • وروى ابن جماعة عن أبي يوسف رجل أمر رجلا أن يبيع
عبدًا بأحد درهم فباعه ودفع الوكيل من عبده أحد درهم الى مولى العبد لأنه لا يكون
متطوعا وهذه الرواية بخلاف ما روى محمد في التلخيص • وكذا في التلخيص
لو أعلني ديتا والبيع طيس له أن يبيعه ويبيع له ديتا منه وله أن يبيع ديتا منه
ويشتري له ديتا منه • وللموكل بالشرأ أن يبيع ديتا منه من البائع بالدرهم التي اشتراها
وكذا في التلخيص الباب الأول من وكالة العتية • ولو اخلف الوكيل والمشتري
على الشيء تحالفا فان نكل الوكيل فالبيع مما خلفه المشتري ولو كان وكيلًا بالشرأ فكل
فالمبيع مما خلفه البائع ويرجع الوكيل بالزيادة على الموكل فانما لو أنكر الزيادة على الموكل ثم
أقر لم يرجع بالزيادة على الموكل ولو مات الوكيل خلف وارثه على العلم وفي رواية أن ذهاب
الوكيل يصف الموكل على العلم من المثل المزبور • ولو قال المشتري اشتريته بأعين وقال
الوكيل بعته بأف صا مشتريا لأصا ومن لموكل عند أبي حنيفة ومحمد من المثل
المزبور • الوكيل بالبيع المطلق يملك البيع بالعرض منه خلافا لما يملك البيع بالغاش
لكن بشرط أن يوافق الآخر قطعا أو يكون خلافا على خبر حتى لو أمره ببعه بأف وقبته
أف قباعه بضمه ما في العطاء ضمن الوكيل وإن كان فواجب على المشتري دفع القية
وهو أحد درهم ولو أمره بالبيع بأف وقبته أف وخسامة قباعه بضمه ما في العطاء
ضمن الملقط • ولو كانت قبته خسامة قباعه بأف الى العطاء لم يضمن لأنه خالفه لفظ
ولو باعه بأجل يباعه فاسم وان لم يقبض الأجل في البيع القاسد من المثل المزبور
• يباع عنده ببيع التماس أمره ببعه فباعه بأف فقبل الثمن من ماله الى أصحابها
• على أن أغاثم الله إذا قبضها فأنشأ المشتري فليأتم أن يتردد ما دفع الى أصحاب البضائع
في العاشر من يوم الخلاصة • الوكيل بالبيع المطلق باع فاسم أو لم يضمن لأنه حصل ما
وكله • ولو قيل أن يتردد في الرابع من وكالة البرازية • الوكيل بالبيع باع العين بدهام
واستبدل جاعرا فاعرض الوكيل ولموكل عليه الشيء ولو أجاز لا يجوز ولا يشرأموه ولو قيل
أن يستبدل ثمن ما يباع ويكون ذلك لنفسه من أوائل • وكذا في القاعدية وكذا في يوم
القاعدية • ولو قال له بأحد درهم ما عديت بغيره بأف لم يميز في رواية الحسن • ولو
قال له بأف بعه جاعرا يترك في القعة جاز لا أنكره فيكون تعام كل وجه ويكون كذا
فلا حرج في الفصل الأول من الباب الأول من وكالة العتية • الوكيل بالبيع إذا

قوله على أن مالك على فلان هكذا في النسخ
ولعل فيه سقط كلمة في كتابه لم يباعه
وليصره

(١) ولوهذا المبيع ويد المشتري فقال
الموكل اشتريته من وكيل يأت أوفى
اشتريته بضمه ما في وقال الوكيل ما بعته
لأنه دفعته اليه بأمره فاقول قول
المشتري في ثمن البائع وان كان
فانما قبضنا وبه على الآخر على العلم
كذا عن أبي يوسف وكذا في العتية من
المثل المزبور

(٢) وكذا في فصل تصرفات الوكيل من
يبيع لحانية وكذا في البرازية في نوع
في المستبضع من رابع الوكالة وكذا
في العاشر من البيوع منه وكذا
في السابع والعشرين من المصالح فخلا
عن عدة معين ببارته

بائع وكفل بائع عن المشتري لا تصح كفايته والوكيل يقض الغن عن المشتري إذا كفل
 بالثمن جازت كفايته في التوكيل بالبيع والشراء من الخلية ولو أمر بأن يبيع بشرط
 الخيار فلا يصره بشرط نفسه لا يجوز ولو أمره بأن يشتري بشرط الخيار فلا يصره فاشترى
 بدون الخيار رضد عليه دون الآخر في السادم من بيع الوالدية لمصا ه الوكيل
 بالبيع والشراء إذا أضاف العقد إلى الموكل لا ترجع حقوق العقد إلى الوكيل كذا ذكره (١)
 شرف الدين النووي يرى في فوائده وذكر في وصية كماله الجامع الأصغر قال أبو القاسم
 الصفار رجل أمر رجلاً أن يشتري له عبد ملان بألف درهم فقال صاحب العبد بعت عبدي
 هذا من فلان الموكل بألف درهم فقال الوكيل قلت لزم الوكيل لأن الموكل أمره أن
 يقبل على نفسه كذا تلم العهد الوكيل دونه وهو قبل على الموكل ضار بمحتاجه وأمر
 السابغ والعشرون من العادة (٢) (النتائج القاسية) ولو قال البائع بعت من الموكل
 قبل الوكيل جزاء العهد على الوكيل في الحادي عشر من وكالة النارية ه الوكيل
 بالبيع إذا باع والموكل حاضر هل تسكن العهد على الوكيل أو على الموكل قال فالعهد
 على من أشد منه الفتن لاهل من بائنه العقد هكذا أراه وهو الصحيح من الأول (٣)
 في الثاني من وكالة جواهر الفناوى ه وفي التعبير الوكيل بالعقد ينقسم إلى قسمين منها
 حالها أحق تقبل الفصل من الحكم كالبيعت والأشربة والأبادة والصلح الجارى
 يجري البيع فالوكيل أصل في المخوف وفي مطالب بالثمن ومطالب بقبض البيع وبرة البيع
 ومنه ما لا يقبل الصلح من الحكم كالسكاح والصلح من دم العهد والخلع والكتابة والعنى
 على ما لا والصلح من السكاح فالوكيل فيه جمة السفل لا يفتى به ثمن من حقوق عقد حتى
 لا يبالغ بسلام البدل والمنسكوحة والوكيل بالهبة والصدقة والأعارة والإيداع والره
 إذا قبض وعمل ما أمر به ليس للوكيل أن يرضى بغير ذلك إلى يده ولأن قبض الودعة
 والعارية والره ولا يرضى عن عمله وكذا لو كان وكلاً بالاستعارة والارتهان والاستنباب
 فالحكم والخقوق تتعلق بالموكل وكذا لو كلف بالشركة والمضاربة في أول الرابع من وكالة
 الخلاصة ه أم أن حقوق العقد في البيع والشراء والأبادة والاستنباب وما كان مبادلة
 حال بمال يرجع إلى العاقد والعاقد في حقوق العقد كالسكاح كالأجنحة من وكالة
 شرح الطحاوى ه وأما العقود التي تتعلق بحقوقها بالعاقبة فحصة البيع والشراء أو الأجرة
 والاستنباب والصلح من المال في مسائل الأذى والسرقة والنصب من أيمان الخلية ه
 فحتمات وكيل البيع أو الشراء أو أعب أو أرتد عقل الحقوق إلى موكله وقيل لا وقيل (٤)
 لو باع الوكيل ثمن حق قبض الثمن لورثته أو وصيه وقيل لموكله (٥) ثمنه ثرى وكيل جات
 لموكله رده بصيب (٦) حق الرذوانه أو وصيه ولو لم يكن لموكله على رواية (٧) وقد روية
 أخرى القاضي عصب وصافه في الأول من الأصول ه قال الشيخ الإمام الوكيل مادام
 حيا ولو كان غائبا لا تقبل الحقوق إلى الموكل وقال الصلح أن مات عن وصى فاقبض وصيه
 لا الموكل وإن لم يكن له وصى يرضع لأمره إلى الحاكم كعصب وصيه بعد القبض وهو العقول
 وقيل يقتل من موكله ولا ية قصه فيجوز ما عدا الفتوى في الرابع من وكالة البرانية ه (٨)

(١) قال في شرح الجمع الوكيل بالبيع
 والشراء لو أضاف العقد إلى الموكل
 لا ترجع حقوق العقد إلى الوكيل انصافا
 في حاشيته قلت ليس في القول انصاف
 بل اختلاف وذكر بعده ما نقلناه عن
 العادة هنا ع

(٢) القاضى الامام أبو المعالى ذكر في
 مختصره أن العهد على الموكل وفى
 الفتاوى الصغرى أن العهد على الوكيل
 والجواب لمقدم ذكرنا أن لا يصح
 في الجواهر في ذيل هذه المسئلة وقال
 في الخلية في فصل تصرفات الوكيل
 الوكيل بالبيع إذا باع بضمير الموكل
 كانت الهبة على الوكيل ع

(٣) وفي فصل تصرفات الوكيل من
 بيع الخلية الوكيل بالبيع إذا مات
 يقتل حتى قبض الثمن إلى وصيه
 وإن لم يكن له وصى يرضع الأمر إلى
 القاضى حتى يصب القاضى له وصيا
 ولا يكون حق القبض للموكل ع

(٤) قوله وقيل يقتل من موكله وهو
 رواية الزيادة على ما نقلناه من
 وكالة الجبيل وفي نوع في الوكيل بالشراء
 إذا وجد عيبا ع

(١) قوة البيع الدلال فتم يعمل بأجرة والسماع هو الذي يجلب الوكيل بالتميز اليه محطة ونحوها يبيعها بالاجرة فيحذر ان على قاضي الشك كذا في مقابلة شرح الواجب لصدور الشريعة وقد عكس التفتاوي التصريح وقال تفسير المصنف البيع بالدلال لا يتناول شي وفيه تفصيل في اواخر المقابلة (٤٦) وفي مقرب المصنف ما يكرر الاول التوسط بين النافع والمشتري قارسة

قوله ويقال الخ أى ويقال للركيل
أقبضه أو أزل الموكل على المشتري أى
وكاهه بأنقص وعيابه صاحبه الذى التوكيل
لأن حق القرض العاقد والموكل
ليس بعاقده ولا على القرض إلا بأمره
القص كذا فى وكالة الخاغبة

(٢) قوله أقصر عليه ويكون أسبع
لأوكيل ولا يكون لأوكيل أن يحاص
لأوكيل غايته وأما البينة على أن
هذا العيب كان ضد الموكل لا تقبل بيته
لأن الرتبة أوجب إرفاقها بمعرفة الآلة
مبطل في حق الموكل كان الأوكيل اشتراء
من المشتري هذا إذا كان يجب تحديثه
فإن كان قد عالجما أحدث منه ذكر في بعض
روايات البيوع أنه يلزم أن التمسوا ذكر
في عاتمة روايات البيوع وظرفه والوكالة
وأما ذلك أنه يلزم الأوكيل دين الموكل
وهو الصحيح وبما أخذت أنفعه أو كمر
الطبي لأن الرتبة تغير قصاص في حق الموكل
بغرفة الإخالة سواء تكن العيب قد عالجما
يكن كدائي الخالية في فصل الرتبة
بالصبي البيوع

(٣) قوله مطافاً أي سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً وبعد التسليم إلى الموكل لا يملك الرذ إلا بأمر الموكل كنه في الحاجة في الرذ لا يصح من الجوع عذ

(٤) قوله على الوكيل وعارة الحياة وان
 رذ على الوكيل باقراره بقسمه القاضي عي
 قوله ولكونه أن يحاسب الخ فان أظام
 الوكيل البينة رذ على الوكيل كذا في
 الحاشية ع

(٥) قوله ولو أقر الوكيل برضا المصالح
والخاصة وإن أقر الوكيل أن المصلحة

لو قيل مادام جاسا خيرا فزجع الحقوق اليه وان غاب مكذلك على الصحيح من وكالة سواة
المعتبر وكذا في أواخر التاتس من وكالة الوالوية • مات الوكيل بالشراء وطهر الموكل
بالمشترى عيابه واداه أو وصيه والا لموكل وكمل البيع اذا مات وطهر المشتري به عيا
رذه على وصي الوكيل أو وارثه والأصل الموكل في المجلس من وكالة البراية وكذا في
الخلاصة • الوكيل بالبيع لا يطلب بالنفس من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجبر على
() التقاضي لانه متبرع بخلاف الدال والسمار والبيع لانهم يعملون بالاجرة ويقال
لو قيل أصل الموكل على المشتري • وحق القصص لو قيل ولو قبضه الموكل مع لافي الصرف
فانه لا يجوز قبضه الا لو قيل لان الشخص فيه غفلة الايجاب والقول في الرابع من وكالة
(٢) البراية • الوكيل بالبيع رده عليه يجب بلا قضاء اقتصر عليه وان لا يحدث منه في المدة
(٣) هو الصحيح وان ضاع ولا يحدث منه في المدة قاله على الوكيل رده على الموكل مطلقا وان
(٤) يحدث منه في المدة فان بشكول أو سبية فرد على الموكل وان باقر رضى الوكيل ولكن
ان يتخلص الموكل والوكيل بالشراء له البراية بالبيع قبل الدفع الى الموكل كالتصاير ولو ادعى
البائع رسا لا يبره ويرى على الرذوان أو ادعى الخلف الا لم يبره • لانه لا يبره منه ما عقد
(٥) وان أراد تخلف الوكيل ليس له ذلك ابل عدم دعوى الرضا منه ولو أقر الوكيل رضا
الآخر (منه الجارية) الا أنه لو بره على رضا الآخر أو قبل الآخر بالبيع أخذ البيع • ولو
وجد الموكل به عيا بعد موت الوكيل رده على البائع وان وجد المشتري من الوكيل عيا
أخذ النفس من الوكيل ان كان غدا الفقيه وان غدا النفس للموكل في الموكل والوكيل
بالشراء لو وجده عيا ان كان له الى الموكل لا يرد الا برضا • وكذا في الابارة والا لانتصار
والمشتري من الوكيل رده بالبيع عليه وان وصل النفس الى الموكل • وفي ابدات الوكيل
بالشراء وجد المشتري عيا قبل القبض ما بر البائع جازم الا التمس وان كان بهد اشتم
رعه لا الآخر • نوع في الرذية من السادس من يسوع الزايرة وكذا في الخلاصة والحاوية •
(٦) الوكيل بالبيع رده عليه المبيع يتكوله رده على الموكل لان الردود ما يكون كالفرد وبالبنية
الوكيل بالشراء اسلمه الى موكله وجده الموكل عيابه رده على الوكيل ويرده الوكيل الى البائع
ماع الوكيل بالبيع • ولم نأخذ الموكل اقره ببيعته وانكره الوكيل لا يبرم الوكيل ولا الموكل
نبي لان المصونة فيه من حقوق العقد والموكل اجنبي فيه • ولو أقر الوكيل وانكر
الموكل رده المشتري على الوكيل لكن اقراه جميع في حق حصه لافي حق ادرك لاشتهاء
وكلته فان لم يتكوله فلا يكون قوله مارعا على الموكل الا ان يكون عيا لا يحدث منه في تلك
لقضاء • شيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث منه في المدة لا يرد على الموكل الا بهداهان
على كونه عند موكله والا لم يرد • فان شك رده الا لازم الوكيل والرد على الوكيل مادام عيا
عاقلا فان مات ولم يدع خلفا ولم يكن من أهل زعم الهدية بان كان مجبور ايرده على الموكل
ليس للموكل ان يحاسبه بانه اشتراه وكفه • الرابع من وصاية الزايرة في نوع
في المنفعة • رجل وكل رجلا مبيع حبه فنهاهما الوكيل بطهر فيها حفلة أو ص
موقرة ما أراد المشتري أن يرد على الوكيل ما أقر الوكيل بملك كانه أن يرد على الوكيل

رضى بالبيع مع إقراره حتى لا يقر له حق الخصومة وإن أقر وكيله أنه كان أرا لأبائه عن السبب مع إقراره على نفسه ولا يصح على من
الآخر مع (٦) فلو كان ردود بالبيع قبل فية رد دلالة الردود بالبيع في ردود الإقرار لأن السكول إقرارا حكا قول بين الإقرار
والسكول فرق فأشهر المصنف الفصل الثالث من الباب الأول من ركعة الفاتنة في مسئلة اختلاف الوكيل والمشتري في البيع وقدمت

ثم الوكيل لا يدعى موكله وان ردته على الوكيل بالنسيئة كان الوكيل أن يرددها على الموكل
 وحدها وادعى بالبيع سواء ثم هل يفسد العقد بالباقي قال بعضهم يفسد كالوَجْع بين عبد
 وسر وباعهما بنصفه واحدة وقال عامة المتأخرين لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح لأن
 الوصف على ملكه غزاة المذموم لا بغيره الخ ذكر في المتن أنه لو جع بين مملوك ووصف وباعهما
 بصفة واحدة جازع المالك ولو جع بين مملوك ومسيء فان كان مسيء عاتق يفسد البيع في المالك
 وان كان مسيء من لا يفسد في التوكيل بالبيع والشراء من وكلة الحانية وان وجد
 المشتري به عبدا وردقه على وكيله بضاوان الوكيل أن يرضى الفسخ أخذته من ووسع هو
 على وكلة به ان كان صدق في خص الفسخ والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحذف الموكل
 على الدلم فان نكل ورجع وان حذف لا وباع العبد واستوفى منه فان فضل رده على الموكل وان
 نقص غرم ولا يرجع بالنقصان على أحد فان كان انقبض الموكل من المشتري لا يرجع على
 الوكيل والموكل اهدم النفع الى الوكيل ولعدم تصدقهما على الموكل وان اقرهما بالنقص
 والنفد وحذف الموكل ثانيا وان نكل يرجع عليه والمبيع له وان حذف لا وباع المبيع
 واستوفى منه الفسخ كما ترى ولو أن الموكل هو الذي باعه ووكلة بقبض الفسخ فزعم الوكيل القبض
 والنفع أو الهلاك عنده فالقول له مع يمينه ويرى المشتري من الفسخ فان وجد به عبدا وردقه
 على البائع لا يرجع على البائع لعدم ثبوت الفسخ في حقه ولا على الوكيل لعدم العقد
 بينهما وصدق في دعوى العبد من نفسه لكونه أبا وباعه اسما كرم وأوفاه عنه وصدق
 على البائع ولا يرجع بالنقصان على أحد في الزايع من وكلة الزايع كذا في الفتاوى
 الهنكية في مسائل التوكيل من البيوع الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشترى عاقل
 القبض فان رده بالبيع صح رده وان رضى بالبيع ان كان العيب يسيرا لم الموكل وان كان
 قاحشا لم الوكيل ولا يلزم الموكل ذكر في كتاب المصنف في باب وكلة أن ما لا يعق جنس
 المنفعة كقطع إحدى اليدين وفق إحدى العين فهو يسير وما يموت جنس النعنة
 كقطع البدن وفق العين فهو قاحش وذكر في شرح الأئمة المشرعية أن ما لا يدل على
 تقويم المقومين بعض لا يعقومه أحد مع العيب بقيمة العيب وهو قاحش ويحل العيب
 اليسير كالعين اليسير وذكر في المتن أن على قول أبي حنيفة اذا كان المبيع مع العيب
 يسيرا بالقبض الذي اشتراه فرضي به الوكيل فانه يلزم الاصح وهذا قريب مما قاله في شرح
 المشرعية وفي الزايات الوكيل اذا رضى بالبيع ان كان قبل القبض لزم الاصح وان ؟
 رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يحصل بين اليسير والقاحش والصحيح
 ما ذكر في المتن سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لا اذا رضى بالبيع يصير كالمشتري مع
 العيب بالبيع فان كان لا يساوي ذلك الفسخ لا يلزم الاصح في الرد بالعيب من يوع الحانية
 الوكيل بالشراء اذا وجد بالمبيع عيبا له أن يرددها الا اذا رضى الموكل بالعيب فان اذى
 البائع رضا الموكل لا يحلف الوكيل لانه متبذير السبيل لا يخبر في الحلف لكنه خصم فلا
 أعاد البائع عليه البيعة برضا الموكل يصح ولو حضر الموكل لا يحلف أيضا لانه لا يرجع منهما
 عقد فان رد الوكيل على البائع ثم حضر الموكل وصدق البائع أنه رضى بالعيب كله انقضاء

- (١) قال الشيخ الامام المعروف
 بنواصر زاده هذا مما لم يره في
 معلومة عند أهل البلد كالعبد والتوب
 ونحو ذلك لأن قيمة هذه الاشياء لا تعرف
 الا بقوم المتقربين وأما ما لم يره معلومة
 عند أهل البلد كالحب والقم ونحو ذلك اذا
 زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا يلزم
 الاصح قلت الزيادة وكثيرا في الحانية
 في الرد بالعيب
 (٢) قوله ان كان قبل القبض الخ أي لأن
 العيب قبل القبض لا يفسد من الفسخ وبعد
 القبض لا يفسد من الفسخ فلا يلزم الاصح
 كذا في طائفة تيسير حديثه ما روي

بالرذخللا ولو كان الرذير صا البائع فما أخذ أساتع النش من الوكيل فان كان حلق النش في يد
الوكيل فلا يحل لاحد على الموكل لشكة أن يجلس لاجل النش كما فعل الرذ فان أراد الموكل
أن يسلم له البيع يدفع النش الى البائع ويأخذ الجارية وتكون حقوق العقد بعد هذا الى
الموكل لأن البيع أصح من الوكيل والبائع دون الموكل فلوان الوكيل اقترن الموكل رض
بالعيب بطل حقه في الرذ ولو حضر الموكل وحده الرذ لم يملك الجارية على الوكيل وطهر
أن القسم كان نافذا في حق الموكل في الفصل الاول من الباب الاول من وكالة العتابة
الوكيل بالنسبة اذا رضى بالعيب أو أبرأ البائع من العيب فان سلم الموكل أخذه معيبا
يجب على النش وإن شاء الرمه على الوكيل وضمنه النش وان لم يحترش حتى حلق في يد الوكيل
أو تعيب صدم يرجع الاثر عليه فحسان العيب لأن الموت وحدوث العيب في يد الوكيل
كسقوطه في يد الموكل حكما فظهر أن الزام القاضي المأمور كان باطلا وان لم يملك العبد
وزكه على الوكيل اتسع البيع فيما بين الوكيل والموكل فان وجد الوكيل ميسا آخر
مدى غير ما رضى به لم يرد هذا على البائع ولا على الآخر في الفصل الثاني من الباب
الاول من وكالة العتابة وقامه فيه والصحيح ان رضا الوكيل بالعيب قبل القبض جائز
١ على الموكل استصا بذكره في البيع خلافا للصحيح ولو رضى بعد القبض الرمه لا امر
ان شاء من المثل المزبور فلهما ولو قال الوكيل اشتريته مع العيب أو قال وضيت
به قبل القبض لم يصدق لأن يصدق الآخر أو تقوم حجة من المثل المزبور ولو اشتراء
الوكيل بشرط البراءة من العيوب فسلمه الى الآخر فظهره يجب بازعليه ان كان يشتري
بمثل هذا النش وان أبرأ الوكيل البائع بعد البيع وذه الآخر على الوكيل من المثل المزبور
الموكل بالنسبة اذا أبرأ البائع من العيب مع ابرأؤه والوكيل بالنسبة بملك ابرأ البائع
عن العيب عند أبي حنيفة ومحمد واختلافه في قوله أبي يوسف في التوكيل بالبيع والشراء
من وكالة الحاية وليس يشتري عند الرذ بالعيب ان يرفع على الوكيل قبض النش
ينفي من النش الذي اذا الى الموكل بخلاف الوكيل بالبيع في العاشر من وكالة الخيرة
ولو وكل رجلا بأن يشتري له جارية يتكذافا تشتري جارية فاستحقت لا يصح الوكيل وان
٢ اشتري جارية فظهر أنها سارت ضمن الوكيل هذه وكالة بالبيع من وكالة الحاية
ولو ماتت الجارية في يد الوكيل ثم استحقت لم يضمن الموكل للمستحق لأنه لم يقبضها ولكن
لستبين أن يضمن الوكيل أو البائع فان ضمن البائع هذا البيع وان ضمن الوكيل رجع
بالنش على البائع ولا يرجع بما ضمن على الموكل وان كانت أقت من يد الوكيل ومن المستحق
تعود الجارية على ملكه ودجوعه بالنش على البائع به لأنه لم يسلم له الجارية ولو اشتراها
الموكل نفسه ثم ركه فمضها فمض وماتت في يده ثم استحقت فمضها فمضها فمض البائع
هذا البيع وان ضمن الوكيل القبض رجع بما ضمن على الآخر لأنه في القبض عامل له من
٣ كل وجه ولو عادت الجارية من الابن تعود على ملك الآخر لأنه قرار العمان عليه
في الفصل الاول من الباب الاول من وكالة العتابة وفي الكافي ودفع الى رجل
أضاف أمره أن يشتري به عبدا ورين من عند أبي حنيفة فاشترى وأدعى أنه زوجه

(١) قوله خلافا للصحيح في بعض التسع
استطاعة لصحيح وينظر اه

(٢) وكذا في العاشر من وكالة الحاية
البرهاني وقال فيه لأن هذا يجوز بالاجابة
وسجي من العتابة أنه اذا ماتت في يد
الوكيل يضمن

(٣) وهذه المسائل مذكورة في أوامر
المصل العاشر من وكالة الحاية
البرهاني والتبارة ثانية

(١) وهذا إذا لم يكن لأحدهما دين وأما إذا كان لأحدهما دين يقتضى له وإن أقام كل دين يقتضى دينه الوكيل كدائى التاثرانية قبل هذا عند
(٢) هذا إذا خالف فى قدر التمس إلى أكثر مما سعى وأما إذا خالف إلى أقل مما سعى يكون الشراء للموكل استصوابا كدائى وكالة القاعدية فى ذيل المسئلة المبرورة بنوع تلخيص عند

وأما التمس لخاصة الماوقم الصداق التاثرانية فلا أثر بألف وثلاثة لوكيل بمحملة (١) فى العاشر من وكالة التاثرانية • الوكيل بشرأى منى بعينه لا يعلم شراى نفسه وإن قال عند العقد اشترى نفسه لا إذا خالف فى قدر التمس أو نفسه هذا إذا كان الموكل قابلاً (٢) وإن سار وأصرح الوكيل أنه يشترى نفسه صار مشترى نفسه فى الخامس من وكالة التاثرانية • قال وكل رجل بشرأى منى • وعن طريق التمس فاشترى بغير الايمان من الموكل والمعرض لنفسه هل يكون للوكيل أجاب نعم لأن الماوقم ينصرف إلى الايمان فيكون هذا خلافاً من وكالة القاعدية • وفى يوع الجماع الصغار الوكيل بشرأى المصدمع الموكل إذا اختلفا فقال الموكل اشترى المصدمع وقال الوكيل اشترى قال ان كان التمس منقوداً فالتقول قول الوكيل سواء كان الصداق تاماً أو مكسراً وإن لم يكن منقوداً وإن كان هذا كافياً لقول قول الآخر وإن كان قابلاً كان بعينه فالتقول قول الوكيل وإن كان بغيره فالتقول قول الموكل ومندهما فالتقول قول الوكيل فى الوجهين جميعاً • الخامس من وكالة الخلاصة • ولو تركه بشرأى مبدعه ولم يذكر التمس فقال اشترى به بكذا صدق وفى العبد بغيره صدق عندهما إذا كان ما بذى مثل فتمته وإن كان فتمته أقل تخالفاً وبذى جبر لا أثر لانه مشتق منه • وإذا اختلف المأمور ولا يعتبر تصديق البائع الوكيل فى حق الآخر • ولو كان التمس مدفوعاً إلى الوكيل صدق فى قوله اشترى به بجميعه لانه أمين فى المذموم • وكذا دينه أولى وعن محمدين التمس أولى • فى الفصل الثانى من الباب الاول من وصاكة العناية • (الخاتمة) • رجل أمر رجلاً أن يشترى عبد بعينه منه وبين الآخر فقال المأمور نعم ذهب فاشترى وأشهد أنه يشترى لنفسه خاصة فالتد بينهما على الشرط • فوقع آخرى التوكيل بشرأى منى بعينه من العاشر من وكالة التاثرانية • (التقبة) • وسئل أنصرعى وكل رجل بأن يشترى له هذه الجارية بعشرة دراهم فاشترىها فاعلم الموكل أنه اشترىها بعشرة دراهم والوكيل رعى أنه اشترىها لنفسه بمخمسة عشر القول قول من والبيئة يضمن فقال القول قول الوكيل والبيئة بيته فى آخر العاشر من وكالة التاثرانية • (البائع) • ولو تركه بشرأى منى فاشترى بدراهم أو بدنانير أو عكيل أو جوزون فى المذمة فهو جائز عبد أى حيفة • وقال لا يجوز إلا بدراهم وبالدنانير من منفردات وكالة التاثرانية • الشراء معرض المقربة قابلية يبيع من وجهه بشرأى من وجهه لمن حيث أنه شراء يتخذ على العاقد وتكون الجارية صاحب الأرض إعادة للمرضى منه وعليه فتمته ومن حيث أنه يبيع يتوقف على إجازة المالك والاصل هو العاقد فتمته من أوائل وصاكة القاعدية • امرأة لها جارية أمهرت زوجها بمائة ما يشاءها وبشرأى أخرى ما بها واشترى أخرى ثم قال لها بعد ذلك اشترى بها النفس وبعثت عن الجارية على نفسى فان خدعت الجارية من مالهها فالجارية لها ولا يصح فى أنه اشترىها لنفسه فى المسائل المتفرقة من يوع زبدة الفتاوى • الوكيل بشرأى مبدعه بألف إذا اشترى بألف وما نه ثمان ألبس حطامه من المشتري كان العبد للوكيل لأن العقد وقع للوكيل فلا يتغير بالخطى التوكيل بالبائع والشراء من التاثرانية • وكاه بشرأى مبدعه بخرج

قوله امرأ لها جارية الخ ذكرت هذه المسئلة فى يوع التاثرانية فى فصل نصرقات الوكيل ولم يذكر قوله فان خدعت نفس الجارية من مالهها لكنه يهمل من كلامه عند قوله فى التوكيل الخ كذا فى لتاسع من وكالة الدخيرة عند

الوكيل من عنده وأشهد أنه يشترى لنفسه أو وكل آخر بشرائه فاشترى فهو الأول
 واشتراك الشراء لنفسه عند حمل نفسه ولا يملك ذلك عند تسمية الآخر إلا إذا اشترى
 بأكثر من مائة مائة أو بغيرها من مائة مائة في نوع في شراء المصطفى في البيع
 من وكالة البرازية وكذلك في الخلاصة • (فتح) • أمه بأن يشترى جارية بينهما عشرة
 دراهم فاشترى الآخر الآخر اشترى بها عشرة وقال المأوراشترى بها نصفه
 عشرة فاقول الوكيل واليثة ينه في الوكالة بالشراء من وكالة القصة • قال لائين
 يشترى أحد كاجارية بألف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الثاني لزم ما اشترى
 الثاني نفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية على حدة ووقع شراءهما في وقت واحد
 كانت الجاريتان للموكل خصة وكلاهما ليشترى لهما جارا فاشترى لهما ثم قبض من كل
 واحد منهما حصة من الثمن وضاعت حصة أحدهم قل أن يدفع إلى البائع قال نصير
 بضمن الوكيل ولا يرجع به على أحد في التوكيل بالبيع والشراء من الخبائصة • قال
 رجل لا تخر اشترى عبد فلان فقال نعم ثم مضى له آخر بأن يشترى ذلك العبد فاشترى
 الوكيل وأشهد أنه اشتراه لنفسه إن كان قبل الوكالة من الثاني بخره الأول كان
 العبد للشايف وإن لم يكن بخره فهو للأول من المحل المزبور وفي فتاوى أهل سمرقند
 رجل وكل جيلان يشترى عبد فلان بألف درهم طلبه الوكيل إلى البائع وطلب منه
 البيع فقال البائع صحت عبيدي هذان فلان به في الموكل بألف درهم فقال الوكيل
 قبلت لا يلزم العبد للموكل وفي الفتاوى الصغرى والصحيحة أن الوكيل ببيع فصولا ويتوقف
 العقد على إجازة الموكل في الثلاثين من وكالة الثانية • ولودفع إلى رجل دينار
 يشترى به ثوبا فاشترى به دينار من عند نفسه جاز شراؤه للآخر ويكون له بشراؤه في
 التوكيل بالمسومة من وكالة الثانية • وفي شركة الفتاوى رجل قال لا تخر اشترى جارية
 فلان فلم يقل الأمور ولم يقل لا وذهب فاشترى إن قال اشترى بالآخر فعلى الآخر وإن
 قال اشترى بنفسه فعلى له ولو قال اشترى ولم يقل بالآخر أو لنفسه ثم قال اشترى منه لأن
 إن قال قبل أن تملك أو يحد شيا عيب يصدق وإن قال بعد الهلاك أو حدوث العيب
 لا يصدق في الخامس من وكالة الخلاصة • الوكيل بشرأى منه من إذا لم يقل عند الشراء
 اشترىه فلان بل أطلق بيع المثل للموكل لا يشترى به الحق أول بين نفسه الحق من حال
 نفسه أو من مال موكله في الوكالة بالشراء من ثمانية العتاي • رجل وكل رجلا بشراء
 ثوبين بخرمينة ودفع إليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على وجوده • كان وكيلًا بالشراء
 بمائة درهم فاشترى بمائة درهم ولم ينفذ إلى دراهم الآخر ولا إلى غيرها كان البيان إليه
 فإن قال فوبت بالدراهم الدراهم التي دفعها الآخر إلى صدق الوكيل ويلزم الشراء الآخر
 وإن قال فوبت بغيرها لزم الوكيل إذا قال الوكيل فوبت الشراء لنفسه وإن قال فوبت
 الشراء لآخر كان الشراء لآخر وإن كان الوكيل أصاب الشراء إلى دراهم الآخر يكون
 الشراء لآخر تقدمها الوكيل أو من غيرها ولا يصدق الوكيل أنه اشتراه لنفسه إلا إذا
 صدقه الموكل وإن كان الوكيل أضاف الشراء إلى دراهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق

أه اشتراء للموكل وقد قلناه أنه راجعها إلا إذا صدقه الموكل في أوائل التوكيل
 بالبيع والنشر من وكالة الخبائية (١) وفي المتن قال هل علم عن محمد قال أبو يوسف إذا
 أعطى الرجل رجلا عشرة دراهم وأمره أن يشتري له ثوبا من جنسه وصدقه فأتى المذموم
 إليه عشرة على نفسه واشترى ثوبا من ذلك الثوب بعشرة من صدقه جاز على الاتم
 في التسامع من وكالة المحيط البرهاني • لو كبل بشر امتني بغيره إذا اشترى موكلا
 به مثل النسي الذي هو داخل في الوكالة ثم أذهى بعد ذلك أه اشتراء لنفسه أو لوكله فإن لم
 يكن النسي مدفوعا لم يصدق وإن كان النسي مدفوعا إليه فإن أصاب الشراء إليه ونقصته
 فاشترى للموكل ولا يصدق الوكيل في قره اشترى لنفسه إلا أن يصدق الموكل وإن أصاب
 الشراء إليه ونقصه من غيره فكذلك الجواب والقرين أن يجس المنقود لنفسه استحسانا
 وأبأن أصاب الشراء إلى غيره وتقدمه فاشترى يقع للوكيل من حيث الظاهر حتى لا يصدق
 الوكيل في أنه اشتراء للموكل وإن تقدم مال الموكل بغير ضابطه إلا أن يصدق الموكل فيما
 قاله وإن اشترى بدراهم مطلقه فهو على وجهين إن اشترى مالا يحكم التقدان خدس
 دواهم الموكل فاشترى للموكل وإن تقدم مال غيره فاشترى له وإن لم يتقدم في البيان
 إلى الوكيل وبغير نيته (٢) وإن اشترى مؤجلة لشراء يكون للوكيل حق لو أذهى
 الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق إلا أن يصدق الموكل ذكر شيخ الإسلام هذه الجملة في
 شرح كتاب الوكالة في باب قبيل باب الوكالة في المصروف في العاشر من وكالة المحيط في
 فروع آثار وكذا في التسامع من الفخيرة بعض عبارته • الوكيل بالشراء اشتراء نيته
 فالتأجيل حق الموكل والوكيل وإن أراد الوكيل أن يكون له الأجل يشترى بالتقدم
 يؤجله البائع إلى مدة فيكون الأجل حقه ما أخذ النسي من الموكل في الخامس من وكالة
 البرازية • رجل أمر رجلا بأن يشتري له عبدا فأخذ دهم فاشترى بآلف إلى القطار ومات
 العبد في يد الوكيل كان على الوكيل القيمة لصكون الشراء فأخذ ثم يرجع بعض من
 القيمة على الآخر وإن كان أكثر من الألف في الحادي عشر من وكالة المحيط • ولو كوله
 أن يشتري له طعاما بعشرة دراهم لم يصدق ما له فاشترى الوكيل نيته فهو جائز ثم
 للآخر أن يأخذ الخامس قبل أن يتخذ النسي فإن مات الوكيل على عليه النسي لم يحصل على
 الآخر في باب من الوكالة بالبيع والشراء من وكالة المبسوط لمصفا • وإذا أمر رجلا
 أن يشتري له عبدا بأحد دهم إلى القطار فاشترى بآلف دهم إلى أجل مجهول دون
 القطار صار مشتريا لنفسه (٣) من أهل الزبوة (نسي) التوكيل بالشراء المصلحة صحيح
 كالتوكيل إلى المصاوغ وغيره وبعد صدقة الوكالة فاشترى الوكيل كثيرا الموكل وقص
 الوكيل للموكل فبعد مضمون فاعلمه بالقيمة في الوكالة بالشراء من القيمة • وكيل الشراء
 إذا اشترى نيته على عليه النسي يجره إلى أجل على الآخر في أوائل الخمس من وكالة
 البرازية وكذا في وكالة المبسوط • ولو اشتراء الوكيل عن مؤجل لا يرجع على الآخر ما لم
 يحل الأجل وإذا مات الوكيل حل عليه دون الموكل في الأول من الباب الثاني من
 وكالة الخبائية • أمر رجلا بأن يشتري له بقر بعشرة دنانير فاشترى بآلف دهم وقبضة

(١) وهذا كله إذا تنازعوا فقال الموكل
 اشترى لي أو على العكس وقال الوكيل
 اشترى لي لئمي أو على العكس وإن
 تصادف على أنه لم يصدقه أه قال أبو
 يوسف يحكم التقدان تقدم حال
 الاتم كان الشراء لآخر وإن كان النسي
 من مال المأمور بصفان الشراء لآخر
 سواء أصاب التقدان مال نفسه أو لآخر
 حال الاتم وقال محمد اشترى يكون
 للوكيل كذا في الخبائية في ذيل المسئلة
 الزبوة •

(٢) وفي الكافي وإن أضافه إلى دراهم
 مطلقه فإن نواها للآخر فهو للاتم
 وإن نواها لنفسه فهو لنفسه وإن
 تناكضا في البيعة يحكم التقدا بجماع وإن
 نواها على أنه لم يصدقه أه فقد أرى
 يوسف يحكم التقدا كأد تناكضا وعند
 محمد هو للوكيل والتوكيل بالسلام
 في الطعام على هذه الوجوه • صدقا
 في العاشر من وكالة الخبائية •

(٣) لأن نقصان الأجل زيادة في النسي
 معنى كذا في المحيط •

له ما عرسل الدواهم أو كان على العكس لزم الأمر استصحاباً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد وزفر لا يلزم الأمر الآن بشرطه ما عرسل من الثمن وأجسوا أنه لو اشترى
 دواهم وفيه ما عرسل الدواهم لم يلزم الأمر في التوكيل بالشراء من وكالة تلقية وكذا في
 النية • ولو أمره بالشراء والدواهم فاشترى بالدواهم فمقتضى أنه لم يعرسله إلا في رواية الحسن
 في الفصل الثالث من الباب الأول من وكالة الثانية • التوكيل بالشراء إذا قال له
 الموكل ما صنعت من شيء فهو جاز فاشترى هذا التوكيل شيئاً سكناً • أن يبيع ما اشتراه
 وهو يعمد المضارب في التوكيل بالبيع والشراء من الخفية • وإذا دفع إلى حصار ألف
 درهم وقال اشترى مني شيئاً بآثاراً ما عرسله • أنه يشترى بها ما يده بالاعتبار ولا
 الإطلاق والمعمود إذا كان حصاراً في نوع خاص حينئذ يتقدم في المعاش من وكالة
 المحل البرهاني • (هو) سئل القاضي ببيع الدين وكل ذلك كما أن مال من حرمانه فاشترى
 فاشترى من مال الموكل أراضى وكتب الصلح معه قال الأراضى ملك التوكيل لأن وكالة
 لا تنص في المعاش من وكالة الشارعية • (هو) (أ) التوكيل إذا اشترى بأكثر مما أمر به
 لا ينعذ على الموكل ويخذه عليه أن كان من أهل الأرام وإن كان صيداً ويجوز أن لا ينعذ عليه
 قال القاضي ببيع الدين هذا إذا كان الثمن غير معقود أو إذا كان مكان معقود لا يجوز
 وإن قل ويخذه على التوكيل من المحل المورود • وفي التذبيب ثم في كل موضع يكون
 خلافاً في البيع فهو وقوف على إجابة الأمر وما كان خلافاً في الشراء يكون مشترطاً
 له أنه إذا كان التوكيل صيداً أو عداً أو مجهولاً أو مراً أو موقفاً من أواخر وكالة
 الشارعية • (م) قال التوكيل بالشراء مطلقاً إذا اشترى بمثل القيمة أو بأكثر
 مقداره ما يتعين الناس به يجوز وإذا اشترى بأكثر من القيمة مقداره ما لا يتعين الناس فيه
 لا يجوز ولقب المسئلة أن التوكيل بالشراء مطلقاً يصل منه الفين اليسير ولا يتبعه من حقه
 العين الصاحبة وتلك ما في الحد العام بين الدين اليسير وبين الفين الصاحبة والصحيح
 ما روی عن محمد في التوارد أن كل غن يمدل تحت نفوهم المفقون فهو يسير وما لا يمدل
 تحت نفوهم المفقون فهو فاحش • قال شيخ الإسلام هذا التصديق لم يكن له قيمة معلومة
 في البلدة كاليسير والدواب وغيرهم وأما ما له قيمة معلومة كالنمل والعم وغيرهما فزاد
 التوكيل بالشراء لا ينعذ على الموكل وإن كانت الزيادة شيئاً قليلاً كالنمل ونحوه • في المعاش
 من وكالة الشارعية في نوع أو في عقد وكالة • (هـ) • (م) ثم ما ذكرنا أن التوكيل
 بالشراء يعمل منه الفين اليسير دون الصاحبة فذلك في التوكيل شراء شيء لا ينعذ فأتينا
 التوكيل بشراء شيء بعينه لا ينص فيه وقد اختلف المتأخرين • به بعضهم قالوا أنه يصل
 منه العين اليسيرة دون الصاحبة وقال بعضهم أنه يصل منه اليسير أيضاً • والتوكيل بالعرف
 إذا اشترى بما لا يتعين الناس فيه لا يجوز بخلاف ما عرسل الصاحبة لا يصل في شراء
 شيء به بالاتفاق وفي التوكيل بشراء شيء لا ينعذ به بالاتفاق وإذا اشترى بشراء عبد
 بعينه أو بشراء جارية بعينها فاشترى بمثل أو موزون بعينه أو اشتراه بعرض لا يجوز
 بخلاف ما عرسلوا لو اشترى بمثل أو موزون بغير عينه لم يذكر هذا المصنف في الأصل

(ترجمه)

(قال وكذا أن تشتري في ملكك من مالي) اهـ

(١) وفي بيع العدة الصداق والشهد أسع
 قال لا تسر اشترى بالثمن درهم فاشترى
 بأكثر منه ذلك بخلاف التوكيل بالثمن
 إذا اشترى بأكثر لم يلزم الموكل انتهى ولا
 يخفى الفرق بينهما

(٢) ثم إن ما حنفية فوفق بين البيع والشراء
 في فاحش الدين في حق التوكيل فقال لا
 يجوز بشرطه ويجوز بغيره • ولم يفرق بينهما
 في عصر المادون فحوز كلامهما به
 والعرق هو أن التوكيل عاقله من العدة
 فكان التوكيل بالشراء من مالي أنه اشتراه
 لنفسه خياراً عسفة خاسرة أراد أن
 يلزمه الأمر وهذا لا يمكن في المأذون لأنه
 متصرف فيه لنفسه لا يرجع عما يلحقه من
 العدة على أحد فكان البيع والشراء
 في نفسه واحداً كما في ميسوط السرخسي
 في المأذون في أوائل باب شراء المأذون عه

(١) هذا اذا كان وكيلاً بشراً ني: بغير عينة حتى لو كان وكيلاً بشراً ني: بغيره قالوا يشترط في الامر لانه لا يملك شراء نفسه كذا في وكالة السراج الوهاج ج ٤ (٢) الوكيل بالشراء اذا قضى النفس فخلت عنده ان كان قضى النفس من الموكل قبل الشراء به لا يامة سواء: قبل شراء الوكيل او بعده وان قضى النفس من الموكل بعد الشراء به (٣٣) مضموناً على كذا في اتفاقية في محل الزوكل

المتأخر في فضل الوكالة بالشراء بعد
وقال فاحصان في فضل تصرفات الوكيل
في بيعه ما رواه قال محمد لا يكون للأمر
الآن يكون عان الأمر فأما وقت
الشراء وهو لجميع لأن الوكالة تشمل
بهذا حال الأمر قبل الشراء مذكور
ذلك في منع الابدات وعامة الكتب
أنهى وهو ما عسر الرواية كما في أصل
الوكيل بالبيع والشراء من وكالة العامة
أقول المسئلة التي نقلها الكوردي
من الميون منبهة على أن الوكالة
تتبع ما مال الأمر وتطال ملاك
قوله ودفع الثمن إليها عند في البيع
وتعسل الأنبي إليه ولو لم ير ومن ذلك
يقال في قوة بعد أمسكها وقوة فأمسكها
ولو لم ير ٥١

(٣) وفي المصل الثاني من الباب الاول
من وكالة العتبة الوكيل بالشرع اذ يبيع
المبيع من الموكل لاجل الفئ فهناك ياله
بأنه هو العقب وان لم يهتكن حدث
عند عيب فلا ضرر له ما بقي وبقي
في ضمان العيب القديم
وفي النهاية في باب الوكالة يبيع والمشتري
وصورة ظهوره في الاختلافات ما اذا
كان الفئ خمسة عشر مثلاً وقبضة المبيع
عشرة يرجع الوكيل بخمسة على الموكل
عند من يقول بثمان الزن ولا يرجع
أحدهما على الآخر عند من يقول
بثمان الذنب أو المبيع ولو كان الفئ
عشرة وقبضة المبيع خمسة عشر يرجع
الموكل على الوكيل بخمسة عشر عند من
يقول بثمان الغصب وبسقط الفئ كله
ولا يصحش عند من يقول بثمان المبيع
في وقته اذ لا يملكه فاختل الفئ

٩. أخروي في أنه ومنه مواب السائر خاية ووقع في عارة فقط فاختل المعنى

الناس من الباب الاول من وكالة العتامة قال الوكيل بالشراء لا يشتري الا بالادراهم
والدراهم وكان ابو حنيفة يجوز بغيرهما في الدقة ثم رجع من المثل المروية ولو قال
اشترى بما عطينك عبد او اسلمك من عبد او المانع جاز وان لم يكن فكذلك عدهما
وعده لا يجوز واذا عين فقال الا حرام لانه ايضا قد عطف العبد والمأمور تقاضيا
فالقول لا حرم ورجع على المأمور به ولو قال الا حرم فثبت وعده المأمور لم يجر اقراره
على المأمور حتى لا يطالب بالبيع والقبض ويطلب الا حرم وعده العتامة من المثل المروية
ولو امره بشرا ثم بيهودي لقطعه قسما لم يميز عليه ما لا يكتفه الا ان يكون بغيره من
المثل المروية وحل قال لانه اشترى بما عطينك جاز لا يصح التوكيل في قول أبي حنيفة
ولو قال اشترى بما عطينك جاز فلان او قال هذه الجارية مع التوكيل عد النكاح
وكذا لو قال اسلم مالي عليك كذا الا يصح التوكيل عد أبي حنيفة يصح في قول صاحبه
ولو قال اسلم مالي عليك من فلان في كذا اصح التوكيل عد النكاح في اوائل وكالة
العتامة قال اشترى جارية بألف او قال من مالي او قال هذه الجارية بألف فهذه مشروية لا توكيل في
التوكيل بالشراء من وكالة العتامة وكذا في التفتة ولو قال اشترى جارية بهذه الألف
والدراهم التي في هذا الكيس ودفعها اليه فاشترى جارية بألف جاز عطف الكيس فاذا
فهم أو لم يأخذوا جنس آخر أو لم يكن فيهم أو فيه زيف فهو على المسمى وهو الجاز
ولا يتعلق الوكالة بالشرا اليه الا صلوم أو بعه وهو ان يعطى رجل واحد درهم صاحبه
فان وقد واحد من العلوم الاربعة تتعلق الوكالة بالمسمى فصالحه ضرر ولو كان ألف درهم
جاء فلهما بعضهما في التوكيل بطلت الوكالة مقدرة من اوائل وكالة العتامة (١) قال
محمد في الزيادة وجعل قال لانه اشترى بهذه الألف الدراهم جازية وراه الدراهم فلم يسألها
الى التوكيل حتى سرق الدراهم ثم اشترى الوكيل الجارية بألف درهم لم يملك الاصل اد
الدراهم والدراهم لا يثبتان في الوكالة نقل التسليم بلا خلاف وأما ما استسلم الى الوكيل
حل جميع المختلف المتأخر فيه بعضهم قالوا لانه حتى يطل الوكيل لا يملكه وعاقبتهم على
أنها لا تبيع وقائمة النفقة والتسليم على قول عامة المشايخ شيان أحدهما توقف بشاء
الوكيلة فشاء الدراهم المنقودة فان السرف الصاهر يمايب الناس أن التوكيل اذا وقع
الدراهم الى الوكيل يريد شراءه حال قيام الدراهم في يده والمتأخر قطع وجوع الوكيل على
الموكل فصار واجب الوكيل على الموكل وكذلك لو لم تسرق الدراهم ولكن صرفها للموكل الى
حاجة منه كان الجواب كالمثل في فضل السرعة ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل
فسرق من يده الوكيل لانها على الوكيل فان اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بألف درهم
عد الشراء على الوكيل (٢) ويستوى ان علم الوكيل بطلان الدراهم أو لم يعلم في العاشر

من وكالة العتامة في أول نوع في حلالة الثمن مسئلة ربحان الدين من دفع عشرة
اشترى بها الجارية فاشترى من عند نفسه وهلك العشرة فان ان هلك ثم اشترى
عشرة نفسه فقتل نفسه وهلك من الموكل وان اشترى من عند نفسه ثم هلك فقتل

(١) قال هراودد سمع من أبي راداد
وكيل كثر في هذا الكيس ودفعها اليه فاشترى جارية بألف جاز عطف الكيس فاذا
فهم أو لم يأخذوا جنس آخر أو لم يكن فيهم أو فيه زيف فهو على المسمى وهو الجاز
ولا يتعلق الوكالة بالشرا اليه الا صلوم أو بعه وهو ان يعطى رجل واحد درهم صاحبه
فان وقد واحد من العلوم الاربعة تتعلق الوكالة بالمسمى فصالحه ضرر ولو كان ألف درهم
جاء فلهما بعضهما في التوكيل بطلت الوكالة مقدرة من اوائل وكالة العتامة (١) قال
محمد في الزيادة وجعل قال لانه اشترى بهذه الألف الدراهم جازية وراه الدراهم فلم يسألها
الى التوكيل حتى سرق الدراهم ثم اشترى الوكيل الجارية بألف درهم لم يملك الاصل اد
الدراهم والدراهم لا يثبتان في الوكالة نقل التسليم بلا خلاف وأما ما استسلم الى الوكيل
حل جميع المختلف المتأخر فيه بعضهم قالوا لانه حتى يطل الوكيل لا يملكه وعاقبتهم على
أنها لا تبيع وقائمة النفقة والتسليم على قول عامة المشايخ شيان أحدهما توقف بشاء
الوكيلة فشاء الدراهم المنقودة فان السرف الصاهر يمايب الناس أن التوكيل اذا وقع
الدراهم الى الوكيل يريد شراءه حال قيام الدراهم في يده والمتأخر قطع وجوع الوكيل على
الموكل فصار واجب الوكيل على الموكل وكذلك لو لم تسرق الدراهم ولكن صرفها للموكل الى
حاجة منه كان الجواب كالمثل في فضل السرعة ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل
فسرق من يده الوكيل لانها على الوكيل فان اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بألف درهم
عد الشراء على الوكيل (٢) ويستوى ان علم الوكيل بطلان الدراهم أو لم يعلم في العاشر

(٢) لانه لم يسق وكيله بعد حلالة تلك
الدراهم لتعلق الوكالة بتلك الدراهم
المنقودة عند بعض المشايخ وتوقف
بقاها الوكالة فشاء تلك الدراهم عند عامة
المشايخ كذا في الصحيح والخبره

(٢) لانه لم يسق وكيله بعد حلالة تلك
الدراهم لتعلق الوكالة بتلك الدراهم
المنقودة عند بعض المشايخ وتوقف
بقاها الوكالة فشاء تلك الدراهم عند عامة
المشايخ كذا في الصحيح والخبره

(١٦) لأن العرف أن من اشترى طعاما في ناحية من نواحي المصر انما يشتري ليقبل الى منزله كذا في العاشر من وكالة المحامي نوع في التوكيل بالشراء وقده تفصيل بعد ذكره في الفتاوى العتائية (٢٥) فداوخر الفصل الثالث من الباب الاول بعد

وكذا في اواخر الباب الاول من كتابه العتائية بعبارة أحصر بعد

وهذه المسائل مذكورة في اثنا عشر في فصل التوكيل بالبيع والشراء وفي الفصل العاشر من المحيط والاثنا عشرية (ترجمة)

وكيل بالشراء اشترى شيئا ودفع غشه من عندهم أخذ المفس من الموكل ثم هلك ثمنه راجع الموصي على وكيل قال في وكالة الجامع هلك على الوكيل الخ (ترجمة)

وان أخذ الوكيل الدرهم من الموكل قبل الشراء باق مسئلة بجاه هل يهلك على الوكيل أيضا الخ

(٢) وفي المحيط والدور تطهير العبيد والجنوازي حتى واحد من وجهه وأجناسه محملة من وجهه ففشاذا بين المحلة أو التي يجوز التوكيل والذين بين واحد استعملها يجوز التوكيل هذا جواب ظاهر الكلب وبعض المتأخرين قالوا ان بين التي لا يجوز التوكيل ما لم يمين المحلة وفي المجزأ اذا قال الرجل لعمري اشترى دارا فبذل درهم فاعطاه باطله ولو قال اشترى دارا بالكوفة في موضع كذا أو في موضع ما سقاها به من بعض جانب الوكالة سمى انفسه أركم بيمين بعد

للموكل وحلكت على الوكيل من الصيغة في أحكام الوكالة وفي الحرة أمره بشراء شيء غير المصر فاشترى وأتفق في الكرام من مال يرجع استحسانا وان في المصر يمكنه البذل بنفسه أو بالمرأمة الى الحاكم لأمره بغير الوكيل قبض الرقيق والغلبة أئتمن في علمه ومقبه ورعيه وحده من ماله فهو مستريح لا يرجع بلا أمر أو قضاء في الرابع من وكالة البزارية (١) قال وكيل بشراء كلة خريد أنكاه ازموكل سمى كرفت يمين ازان كريمة يبيع دادوسم هلالا تشدد وكالة جامع كنه استكه هلك على الوكيل لانه انما استوفى حتى نفسه لانه ثبت بالشراء على موكله دين كائنه لئلا يقع على الوكيل واكرسم يمين اشترى كفته بئشاديرموكل والساق بجاه هل يهلك على الوكيل أيضا ذكر في هذا الباب بعد هذه المسئلة فقال وكذا لو قبض التي قبل العقد وأشار في الباب الاول من وكالة الجامع الى خلاف هذا من وكالة للمعادية والفتاوى العتائية ولو أمره بشراء شيء بالري فاشترى به بالكوفة ولا يجوز خبرته في الري بذلك التي جاز استحسانا وقبل انما يجوز في حاله استحسانا في العاشر من وكالة التناويناوية الجاهلة أنواع فاحتمل كونه الجنس كسوابد اذ لا يصح وان يمين التي وبسيرة كونه النوع كشاة ونفس وثوب يهودي يبيع سيرا نفس أولا وفي التعر يد جعل النافس القسم الثالث وفي العاشر من الصفة معلومة بحال الموكل وكذا البقرة لو كان الموكل ربها فاشترى له حمارا مصريا أو كان واحدا من العوامنة فاشترى له فرسا يلحق بالملك يلزم المأمور ومشاركة بين الجنس والسوق كدراو جارية وصدا على نفس مع أو النوع كروى والاولا (١) وفي المحطة ان علم التي أو التقدار مع ولو قال اشترى دارا بألف لا يصح طلبها فانما تمت دارا بالكوفة بألف جاز دارا بالكوفة في موضع كذا أو في موضع ما سقاها به بعض طلبها فانما تمت جازت ذكر التي أولا وهي التاني دارا بألف يجوز تعيين البلد الذي هو فيه وكذا بشراء دار بلخ فاشترى ما وجها ان الموكل من أهل البلد لا وان من الرستاق جاز دفع درهم وقال اشترى ما شيا لا ولو قال ما شئت وترضى حاز بصلاح البضاعة والمساواة وقدمت شراء ثوب لا شراء ثوب بثمن مع وفي البضاعة لو أمره بشراء ثوب أو ثياب أو ثياب مع وبشراء أو ثياب لا يصح دفع اليه انما قال اشترى بها الدواب أو لم يدفع مع ولو قال سبعة آلاف واشترى بها الاشياء جاز وان لم يسم بضاعة أو مساواة أو اقل الخاف من وكالة البرارية كذا في الخلاصة وفي التقدري وكذا بشراء عسطة أو مقفرا أو مرقا بيمين مقدار او لا عمالا ولو سمى كلاما معلوما مع وفي الكافي اذا لم يدع اليه عمالا قال اشترى عسطة أو غيرها من المسدات لا يصح من المحل المورق نوع في شراء العسطة وكذا بشراء مملوون بكذا لم يمين الكورة ولا اؤنة لم يصح وكذا بشراء سبارا ومن غش وذاق ولا يمين الكورة ولا اؤنة مع قبيل التوكيل لبيع من وكالة تميمه الحق وكذا بشراء جارية أو سمى جنسها أو غيرها فاشترى له عبيدا أو مقلوعه البدر لم الا تفرق قوله خلافا لهما وفي العوار أو مقلوعه احدى البدين جاز ارجاعه وكذا بشراء رقيقة لم يمين العبياء وكذا لو قال جارية تعدني أو سمى اعمالا لا عمالا ولو قال جارية أطرها فاشترى أخت

(١) وفي التوارد اذا امره أن يشتري له جارية فاشترى جارية صالحة لا يوطأ مثلاً أو ينجس به ويحالف النصرانية واليهودية يجوز على الآخر والصباينة يجوز على الآخر في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قولهما لا يجوز كذا في العاشر من وكلة التاتارخانية

(٢) والآخر بالشراء لا يكون أمراً بالاحذ على موم الشراء كذا في فصل فيما يجوز فيه السلم من الخيانة

(٣) وسبب حياته الآن للظهور من الوقعات أنه فرق بين الأمور البضائية وبين الوكيل بالشراء وهو للظاهر على الحياة كالحجج

(٤) قوله يرجع عليه بألف كذا في نسخ الوقعات الواقعة عندنا وصالحه ما في السابق من الاستروحية فغلبه سبب مجموع الأمر أنه يرجع عليه بأعير وكذا في الفصول قبل أحكام الرضى بسلامة (من) وما في فصل تصرفات الوكيل من غير سوغ نفاية

الآخر بلزمه في التوكيل بالشراء من وكالة المدة وكذا بشرأ جارية فاشترى ذات رحم محرم من الموكل أو جارية حلف الموكل بمقتها أن لا يكها صريح وعقبت وكذا العبد المأذون اشترى غريب مولاه والصبي المأذون اشترى قريب نفسه صريح وعقبت من الحمل المبرور وكذا بشرأ جارية فاشترى أخت امرأته الموكل أو دة امرأته من نسب أو رضاع أو اشترى جارية فاشترى زوج أو في عقد بائن أو رضى أو وفاة كان مخالفاً ولو اشترى أخت أمة قد وطئها الزمة ولو اشترى صغيرة لا تطبق أو ينجس به ويحالف (١) وبالنسبة اليهودية لا كذا بالصباينة في قياس قوله ولو اشترى أمة لم يعلم ما زام الآخر وله حق الرد وإن علم أو لم يعلم بشرط براءة البائع من كل عيب فهو بخلاف من الحمل المبرور وكذا في التوكيل بالبيع والشراء من الخفية مثل أيضاً كاله على رجل مال فوكله بأن يشتري له من المال خفية فاشترى وقبضه الوكيل وتركه عنده قال هذه الوكالة لا تصح ولا يصبر المشتري ملكاً للموكل من المناوى الصريحة في أحكام الوكالة ورجل وكل عبد مأذوناً بالشراء ما لا قد فاشترى المأذون صرح اختصاصاً بكون المشتري فلا صرح والعهد على العبد ولو وكله بشراء نهي فبينة ففعل كان المشتري له قد قاسوا واستصحباً ما ملخص ما في التوكيل بالبيع والشراء من الخفية ورجل وكل لا بأن يشتري له عبد فلان بألف درهم فقط يده فاشترى لا يخذله أو على الآخر لأنه قد عطلان واه صحح فينبذ مكانه نص على شراء عبد صحيح البدن بخلاف ما إذا قال اشترى عبداً فاشترى عبداً مقطوعاً اليد حيث يجوز من وكلة ثم ذنب الوافعات فغلبت العموم قال الوكيل بالشراء إذا أخذ السلعة على موم الشراء وصح الشراء فإلا الموكل فلم يرض به ما ورد على الوكيل فبطلت عند الوكيل من الموكل فبطلت الشراء وهل يرجع الموكل على الموكل بخلاف أمره الموكل بالاحذ على السلم يرجع وان لم يأمره لا يرجع (٢) في اشترى ذات من وكالة المصط وكذا في باب السلم من الخفية والتاسع من بيع البرذية لمصط وكل رجل لا رجلاً بأن يشتري جارية بألف درهم فاشترى ثم أن المانع وهب كل الألف للوكيل صحت الهبة وكان للوكيل أن يرجع بالألف على الموكل كالأذى الوكيل من ماله صحت كأنه أن يرجع ولو وهب البائع للوكيل خمسة آلاف يرجع الوكيل على الموكل بشئ لأنه قد أدى له لا يرجع ولو وهب البائع منه خمسة آلاف وهب منه الخمسة آلاف ببقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسة آلاف الأولى ويرجع بالخمسة آلاف الثانية لأنه وهبه ولو وهب منه خمسة آلاف ثم وهب منه المائة الباقية لأنه لا يرجع على الموكل كإمالة هذا كقول أبي حنيفة وأبي يوسف في فصل التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الخفية في الأمور بالشراء إذا خالف في الجنس ففعله إلا في مسنة من بيع الوالوية الأسير المسلم في دار الحرب إذا أمر أن يشتري بغيره بألف درهم خالف في الجنس فانه يرجع عليه بالألف أو كبل إذا سعى الموكل الشئ فاشترى بأكثر ففعله على الوكيل إلا الوكيل شراء الألية إذا اشترى بأكثر من الآخر المسمى بكل الوقعات في الوكالة من الشئ الثاني من الأشاء (٣) (٤) لا صرح إذا أمر رجلاً بأن يفتيه من أهل الحرب بألف درهم ففعله بالثمن يرضع عليه (٥)

(١) يعني أن الوكيل بشره أي بأهله إذا اشتراه بالبيع يكون مختصاً بكون الشراء الوكيل فلا يرجع شيء وإنما ذابرجع بأهله لأنه لا عقد هنا حتى يكون العقد للوكيل فهو كإنه أمر رجلان يثق عليه أهما ما يثق الفين فانه يرجع فيه بأهله فكذلكها بعد وفي الخاتمة في فصل في إذا كان الرجل إذا أخذ السلطان لبياديه مثال رجل خلص (٢٧) أو الأسير في يد الكافر إذا أمر غيره بذلك فذبح

المأمور به لا يخلص إلا بغير اشتراطه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المشتري إلا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الأسير يرجع وفي الذي أخذ السلطان لا يرجع إلا بشرط الرجوع وقال غيرهم لا يرجع إلا بشرط الرجوع في المشتري يرجع في المشتري وإن لم يشترط الرجوع وفي العتق والمزيد في باب أداء الركة وهو الصحيح وقال في السابع من العمادة اختلافه فيه قال غيرهم لا يرجع في المشتري يرجع عليه في المشتري وقال صاحب المحیط لا يرجع عليه الفتي وهو الأصح (٢) الخيط هو الذي في صلبه كالوهد والوهد والزينة وابن الأخ في صلبه أو أجدبه أو شريكه شركة كان كذا قال في الأصل وذكر في بعض المراجع الخيط هو الذي يأخذ منه الرجل ويصطبه ويذأ به أو يضع عنه المال وإن لم يكن في صلبه كذا في فصل الكسالة بالمال من كسالة الخاتمة (٣) هذا في الوكيل بالاجارة إنما الوكيل بالاستشارة فمبطل مستأجر في السادس عشر من وصية الله عشرة والتاسع والعشرين من اجارة لمخط (٤)

(١) بولي السراية والمثبة قبل باب ورل الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وجب المستأجر به وهو مخالف لما في المبسوط والمخط وقال في المحيط في تعليق المسئلة لأن ذلك من حقوق عبده قالنا ظاهر أنه موهوم التاسع وقال ابن حبيب في أوائل وكالة الصراة سبق فلم نجد وفي الخاتمة في فصل الوكيل بالبيع والشراء وهو كسبل بالاجارة إذا أرا المستأجر عن الاجرة أو وجهه من أراه عن البعض أو وجهه البعض والاجر

بأهله فرق بين هذا وبين الوكيل بالشراء بأهله إذا اشتراه بالبيع والفرق أنه ليس جهنا عند انما أمره بأن يخلصه (١) صار كإن أمر رجلان يثق عليه أهما ما يثق عليه الفين ولو كان الأسير مكتسباً فمأمور بجلده ما يرضى في حبيته وإن كان الهدا المأمور به أحسن من قيمته فاحتمل ولو كان الأسير عبداً ما ذاب بغيره على مولاه ويلزمه إذا عتق كما إذا عتق ففداه عنه أجنبي بأمره لا يجوز على مولاه ويلزمه إذا عتق كذا هنا ولو وكل المأمور بجلده بأن يقبضه يقال الوكيل رجل اشتريه لا يجوز كذا إذا قال اشتريه بحال لأنه في حذر الوجهين صار كأن الوكيل هو الذي اشتراه فكان له أن يرجع عليه ولو قال له الوكيل اشتريه ولم يقل في ولا يحل فعل الوكيل الثاني صار متجاوزاً لا يرجع على أسلمت ليس وكذا لو أن أجنبياً أمر رجلاً بأن يشتري أسيراً دار الحرب فإن قال اشتريه أو قال بحال فاشتري يرجع على الآخر وإن لم يقل ولا قال بحال لا يرجع إلا أن يكون خطيباً (٢) لأنه حينئذ يكون الأمر بالشرائه في التاسع من سير الوضائع ذكر في السير أن المسلم إذا كان أسيراً في أهل الحرب فاشتراه وجعل منهم أن يشتريه بغير أمره يكون متجاوزاً لا يرجع بذلك على الأسير ويحل عليه وإن اشتراه بأمره في القياس لا يرجع المأمور على الآخر وفي الاستحسان يرجع سواء قال الأسير في أن نزع ذلك على أو لم يقل على أن يرجع بذلك على وكذا الأسير إذا أمر رجلاً ليدفع الفداء أو بأحد منه فهو بمنزلة ما أمره بالشراء في الكسالة بالمال من كسالة الخاتمة (٣) الخامس في الوكيل بالاجارة والاستشارة والصنع والإبراء) والوكيل بالاجارة إذا أجرة بمرض أو خدام بعينه أو موزع في أو كسالة بالاجارة من وكالة المبسوط والوكيل بالاجارة (٣) خصم في إثبات الاجارة وفي قبض الاجرة وجب المستأجر به لأن الاجارة بيع المنفعة فيقاس به العاين والوكيل يستثنى عن إضافة العقد اليه فكان في حقوق العقد كما قد قلنا فأن وجب الاجرة للمستأجر أو أجرة (٤) يوازن لم يكن شيئاً بعينه ويصنع للأمر وإن كان شيئاً بعينه لم يجز إقراره ولا بعينه من العمل المربور لمصاه وإذا أرا الوكيل بالاجارة المستأجر من الاجرة قال كانت الاجرة عينا فالاجر لا يصح وإن كانت شيئاً فأن أراه بعد الوجوب بأن مضت المدة وأشرط التبديل في الاجرة فعلى قول أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز وإن أراه قبل الوجوب ذكر في ظاهر الرواية أن عند أبي حنيفة ومحمد يجوز عند أبي يوسف لا يجوز وفي غير رواية الأصول أنه متعبد بجور عند أبي يوسف لا يجوز في السادس والعشرين من وكالة لمخط وإن غلب الوكيل بالاجارة مع المستأجر قبل مضي المدة صحت المناقصة سواء كانت الاجرة عينا أو إذا كان الوكيل قبض الاجرة وإن كان قبض الاجرة لا تصح ما عتقته (٥) وقد مر هذا في كتاب الاجارة وإن لم يكن قبض الاجرة ولا بشرط تعجيله ذكر في الإسلام أن مناقضته لا تصح ولم يذكر فيه خلافاً وذكر في الإسلام أحمد الوافق أن على قيس قول أبي حنيفة ومحمد تصح من أهل المربور ولو أقر الوكيل خصم الاجرة وحده فقد أرى القرم في الأول من الباب الثالث من وكالة الخاتمة وإذا وكل الرجل رجلاً بأن يشتريه فادرا بغيره ما يدل معلوم ففعل فلا ير بطالب الوكيل بالاجرة والوكيل بطالب الموكل بالاجرة وإن لم يطالبه الآخر وإذا

١٠ اتفروا في دين جديد للأجاء وإن أراه على المكمل أو وجه النكل إن كان الاجرة شيئاً لا يصح في قول أبي يوسف الآخر في قوله الأول وهو قول أبي حنيفة ومحمد يصح اعتباراً بفعل الوكيل ففعل الموكل ولا يسلط الاجارة وإن كان لا يرجعنا لا يصح حتى يقبل المنيابرو وإذا قبل بطلت الاجارة لأن الاجرة بغيره بالمبيع والمشتري إذا وهب المبيع من البايع قبل القبض لا يصح =

= ما لم يخلع البائع واذا قبل بطل

البيع انتهى ولم يذكروجه مدم صحة
البراء ولعل وجهه أن البراءة من أين
لا يصح

(٥) لأن المتبوض صا ملكا للموكل
وثبت عليه بد الموكل بيد الوكيل كذا
في الحاشية في فصل التوكيل بالبيع
والبراء

وهو الايجار الجرس الوكيل أو أبرأه صح وقوكل أن يرجع بالاجر على الآخر الوكيل
باستقذار المداير اذا انقضت الاجارة مع الآخر ان لم يكن الوكيل قبض المداير المستأجر فباعتنه
خصصة قياسا واستحسانا وان قبضه فالتفاس أن تصح المناقضة وفي الاستحسان لا تصح
في التاسع والعشرين من اجارة المحطة قال دوس وكله باجارة أرضه فاجرها بغير مضايح
عنى المزارعة جاز لان المزارعة تعتد بلفظ الاجارة ولو كونه بالاستقذار جاز بما يجب في الدقة
وعدها لا يجوز في الدور لا بدراهم أو الدناير فادخل الوكيل أو أبرأه عن الاجارة بعد
المدة ضمن عد أبي حنيفة ومحمد والوكيل خصم بغير البسة ويقام عليه من جهوده العقد
ولو بعد الوكيل قبض الاجارة فقامت عليه اليه بعد المدة ضمن فان أبرأ قبل مضي المدة ضمن
بقدر ما يضمن عند محمد ويجوز ان قاله قبل استيفائه من النفع ان لم يكن الاجر مقبوضا
والوكيل بالاستقذار لا يملك الاقالة بعد القبض استحسانا ولو أبرأ الوكيل قبل القبض
الاجرة الى الوكيل وكذلك ان كان الموكل غاصبا للدار ووكيل باجارتها فالاجر له ولو ووكيل بال
يد أبرأ أرضه وفيها بوث دخلت معها ولو أبرأه بان يستأجره أرضا فأنخذها من مزارعة جاز
ولو كونه بالاستقذار سنة فاستأجره سنتين فالتأجيل ولو استأجره سنة فقط فسط منها حائط
أو بعضه قبل القبض فرضى بها الوكيل رهنه واذا خالف الوكيل الموكل وقيل جاز ولو كونه
باستقذار الدار فاستأجرها وجبها من الاجر حتى مضت المدة منته الاجرة عند أبي يوسف
وعند محمد لا يلزم الاخر ويرجع الوكيل على الآخر اذا وجهها الاجر في الثالث من الباب
الثاني من وكالة العتية وفي الاصل الوكيل بالاجارة مطلقا الاجر ما جاز وهما وبأى أجر
كان جازة الا جازة ولم يملك فيه خلافا من مشايخنا قال هذا قول أبي حنيفة أما على
قولهما لا يجوز الا جارة الا بالدارهم والدار باجر المثل الا الا جارة الا اراني فانه لو أبرأ
الأرض بشئ من ازال الأرض يجوز عندهما ايضا وذلك لقول القطن والحقلة وغير ذلك
وبهم من قال بجور عندهما وقولهم في الاجارة كقول أبي حنيفة هو السادس عشر من
وكالة الفخيرة الكافي وقوكل باجارة الدار والاراضي أن يزوجها بالشد والمكبل
والمورق والحيطان المصين وبالموصوف الوكيل من الشباب وفي بعض المواضع حتى
ان خلافها كالم البيع في الممرقات من وكالة التاجر حاشية وكله باجارة فله فيها القن
على الوكيل على عتقه أو كونه بخل لمرأته فبعت على طلاق أو كونه يقبض به بغيره ذو
البهائم شره من موكله ففي هذا المصو لا يدفع الى الوكيل ولا يقبض بما جاز من قبل يوض الى
حضوره وكالة (١) في أحكام الكلام من الرابع والثلاثين من المصنفين (٢) وكيل اجارة
الدار وقص الخلعة الذي يبيع المالك أن يهل الاجرة لموكله ويرى وقت ولا يحكم بقبض
أجر حتى يقبض الفاتية (٣) من المجل المزبور فخصه قال دوس وكله بالبيع ولا يملك بقبض
لم يلزم الوكيل مصلح عليه ما لم يقبض به يلزم الموكل هذا المصالح مع من انكار أو سكوت
أو عن اقرار قدم عند مصالحة لا على المصاورة كالمصالح على بعض الدبر لان الوكيل في
هذه الاشياء مفر ومعه وأما اذا ماله على فبما يعمل على المصاورة بان كان على ماله على
اقراره ان الوكيل يلزمه ما ماله عليه من ربحه على الموكل (٣) من صلح تعيين الكيل بالبيع

(١) ومن وكل وكلا بعض عبده فأقام
الذي قبضه به أن الموكل باعه اياه وقت
الآخر حتى يقبضه انقلب اشخاص حتى
لو حضر فعاد اليه على البيع وصار
كما اذا اقام ابنته على أن الموكل يهره من
ذلك فأنه يقبل في قصره وكذا العتاق
والطلاق وغير ذلك يعني اذا قامت المرأة
اليه على الفلاني أو العبد والامة على
العتاق على الوكيل يظلم تقبل في قصره
حتى يقبضه العتاق استحسانا دون الضيق
والطلاق كذا في وكالة السراج الوهاج عد
(٢) وكذا قوله أن وجهه أو رهنه
أو أبرأه منه كافي الفصل الاول من الباب
الثالث من وكالة العتية
(٣) هذا اذا كان من اقراره وأما اذا كان
من انكاره فلا يجب البذل على الوكيل
كذا في صلح الدور تقلا على الكتابة
وسيجي من حرالة الاكل

مجلسه واقعه فيه هـ لو وكله في دعوى الصالح عليه الصالح الوكيل من اقرا أو انكسر بمال مقدر
 وهو جائز يجب المال على الموكل دون الوكيل لأن يضمن الوكيل المال أو يضمنه الذي ذنبه
 كما في وكلي المرأة بخلع نعلها المال دون الوكيل حال يضمن الوكيل المال ثم اذا ضمن الوكيل
 في الصلح المالي أو أصاحه التي ذنبته أو ماله ثم اذا مر به على موكله سواء أذاه بأمره أو بغير
 أمره من وكلة خرافة الأكسل هـ ولو وكل الصلح أو بصلح مع زوجته انقسم بعد موته في
 التمس والشر من وكلة التنازعانية هـ وان وكله ولم يسم ثمة أو فصلح على مال كثير
 وضمن لزم ذلك الوكيل ثم شتران كان كايضا في من له لزم الموكل وان كان أكثره لا يضمنه
 وان لم يضمن الوكيل فيصوره على موكله عند أبي حنيفة سواء كانت الزيادة في قيمة المذني
 به ما يتعين مثله أو ما لا يتعين وهذا في وكيل المذني عليه وعندهما لا يجوز وكذا ان
 كان وكيل المذني قصص منه ما لا يتعين القسم جاز عدم مطلقا لهما لو اذني غفافي
 وجعل فوكل المذني عليه وجلا لصلح فصلح الوكيل على أن يدل شيئا المذني ويرى عما
 في فهو جائز وكذا المطلب لو وكل به كالوفيل بنفسه من وكلة خرافة الأكسل لمطامير قامه
 فيه هـ واذا اذني وجعل دارا في رجل فوكل المذني عليه وجلا لصلح مع المذني ولم يسم
 له شيئا فهو غير الوكيل بالشراء فيتعبد منه القين البيردون الصالح وان كان وكلا
 من جهة المذني فهو بخره الوكيل بالبيع فيتعبد منه القين الصالح عند أبي حنيفة
 في الثامن والعشرين من وكلة الحيطه الوكيل بالصلح من دم الصمد من جانب المطلب بخره
 الوكيل بشراء النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أكثره مقدار ما يتغيب النفس
 فيه يجوز بل لا خلاف (١) وان صالح على بدل هو أكثر من قيمة النفس بحيث لا يتغيب النفس
 فيه لا يجوز بل لا خلاف والوكيل بالصلح من جانب المطلب من دم الصمد وكييل ببيع النفس
 ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل مقدار ما يتغيب النفس فيه يجوز بل لا خلاف وان
 صالح على بدل أقل من قيمة النفس مقدار ما لا يتغيب النفس فيه فعل الاختلاف من المثل
 المزبوره وجعل وكل وجلا بأن يرى خصه من المعاول والخصومات فأبراء ولم ينف
 الابراء الى الموكل لم يصح في الرابع عشر من دعوى الخلاصة هـ (السادس في التوكيل
 بالكساح والمطلاق والخلع) هـ الوكيل بالكساح وان كانت حالته زوجي من شئت لا يملك
 التزوج من نفسه في السداد عشر من وكلة الزاوية من كتاب الكساح هـ وكل امرأ بان
 تزوجه امرأه أو تزوجه نفسه لا يصح وكذا لو أمر وجلا أن تزوجه امرأه أو تزوجه امرأته
 الوكيل أمرها ولا يصح كتنه وبت أمه أو اختها لصورة من المثل المزبوره وكذا
 أن تزوجه امرأته لا يجوز وعليه القوي وقال بكر يجوز في السادس من وكلة الزاوية
 هـ ولا يجوز اقراء الوكيل بالتزويج خلافا لما في الثامن من الباب الثاني من وكلة العتاة هـ
 ولو وكله ما تزويج ثم أن المرأة تزوجت نفسها خرج الوكيل من الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم
 يعلم ولو أخرجه من الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج من الوكالة فاذا تزوجها جاز الكساح
 في السادس عشر من وكلة التنازعانية هـ (قد) وكذا بتزويجها يوم الجمعة فزويجها يوم
 الخميس لا يجوز اذا تزويج بعض سأل زمانا محصو صا في أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين

(١) وفي صحيح التنازعانية وقع لا يجوز
 بل لا خلاف والقاهره سهو من النسخ
 ويدل عليه أنه قال قريمان أو آخر الفصل
 وكييل المشهور بالصلح عن الموصية
 اذا أعطى من الحصانة فان حكام
 قد وما يتغيب فيه يجوز باجماع وان كان
 قد وما لا يتغيب الناس فالتسليم على
 الخلاف كما في الوكيل وقال في الأول من
 الباب الثالث من وكلة العتاة ولو وكل
 مذي الصمد وجلا لصلح لا ينقص من
 اليد عنه ما هو ان يضر به فيما قلنا
 قوله ولا يجوز اقرا الوكيل الخ أي لأن
 بصدقه الموكل كما في الدرر الكساح اهـ

من الصلوة ودايتقنوا صاحب المصداق اذا وكل رجل من زوج ابنته الصغرى
 فروجها الوكيل من غير كونهن يزوجها أي خنفة كما يجوز لزوجه الاب لا رواية لهذا
 في المكتب قبل يجوز وقبل لا يجوز في مسائل النكاح من أحكام المصاوة لا يجوز
 لوكيل الاب أن يزوج حقه الصغرى باقي من مهر مثلها كذا في الخنفة وحق امتناعه القليل
 الذي يساهل الناس فيه كما لا يخفى في الأكفاء من نكاح الصرا ألقه (م) اذا وكل رجل
 رجلا بأن يزوجها امرأته يمينها فروجها اليه باكثر من مهر مثلها ان كانت الزيادة بحيث
 يتغلب الناس في مثلها يجوز خلاف (١) وان كانت الزيادة بحيث لا يتغلب الناس في مثلها
 فكذلك عند أي خنفة ومعهدها لا يجوز وفي الظهيرة وقبل لا يجوز بعدهم جميعا قبلها
 على الوكيل بالشراء في السادس عشر من نكاح التاتارانية ورجل وكل رجل أن
 يزوجها امرأته بأصدقهم فروجه بل بزيادة ان كانت الزيادة مجهولة ينظر الى مهر مثلها ان كان
 أمدا أو قل بزيادة النكاح ويجب له ذلك وان كان أكثر لا يجوز ما لم يخبر الزوج وان زاد أمدا
 (٢) مطلقا لا يجوز ما لم يخبر الزوج من أهل الزور مطلقا وقامه فيه رجل وكل رجلا
 بأن يزوجها بصدقهم فروجها باليمين غير ملحق حتى دخل بها ان أجاز يبيع المسمى وان
 يذبح يبيع الأقل من المسمى ومن مهر المثل (٣) هذا في الأصل وفي الفتاوى امرأته أو كانت
 رجلا بأن يزوجها بأوصافهم فروجها الوكيل وانقضت معهن من قال الزوج يزوجها
 دينارا وصدقه الوكيل ان أمروا بالزوج أن المهر فله بدينار فالمرأة تلبيس ان شاءت أجازت
 النكاح بدينار وان شامت دقت ولها مهر المثل بالعامة بالمهر ولبيت لها نفقة العدة وان كان
 الزوج متكررا لذلك قال قولوه هذا اذا كان المهر مذكورا فاما اذا لم يكن مذكورا بان
 وكل رجل رجلا آخر بأن يزوجها امرأته فروجها امرأته باكثر من مهر مثلها عملا بمتغلب
 الناس فيه أو بملك امرأته رجلا بأن يزوجها من رجل فروجها ما قل من مهر المثل
 عملا بمتغلب الناس فيه بزيادة في جانب الرجل وهذا عند أي خنفة خلافا لما كان للاولياء
 حق الاعتراض في جانب المرأة فضع الصار كما لو ضل نفسها كذا ذكره الامام خواهر
 زاده في وكلة الأصل في الحادي عشر من نكاح الخلاصة وكذا في البرازية ولو لم يسم
 الوكيل مهرًا يزوجها بملك مهر المثل وصدقه لا يجوز وكذا ان لم تكن كموا المطلق خلاف
 (٤) في الثاني من الباب الثاني من وكلة النشابة ولو وكله بالزوج لم يزوج غير كثر
 بالاجام ويجوز أن يزوجها بمهر أو بمجنونا أو مبيعا لها أو ابنة مطلقا أو مسمى نفسه
 لا يجوز من أهل الزور مطلقا ولو ضمن الوكيل المهر بغير مهر متبرع في رواية الأصل
 من أهل الزور وفي السراجية وكذا أن يخطبها عند الخطبة عند صدق في الخامس
 من طلاق التاتارانية وكذا أن يزوجها منه عند أحد الظهور فروجه قبل الطهر أو بعد العدة
 لا يجوز في الحادي عشر من نكاح البرازية وفي السراجية وكذا في باب الوكيل
 الرسول في الكا هو الطلاق والبيع والعتاق اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بان أضاف
 هذه التصرفات لنفسه فصار له ذلك خلافا لما قلنا من أن مقتضى ذلك لا يجوز هذه
 التصرفات لانه رسول والرسالة لا تمنع معنى الوكالة لان الوكالة فوق الرسالة وان أخرج

(١) هذا اذا لم يسم مهرًا او اذا سمى فانه لا يجوز وان كان مهر مثلها أكثر من ذلك ولا خلاف فيه أو أكثر منه في الميسرة في باب الوكالة في النكاح من الوكالة بعد
 (٢) بأن يزوجها بألف وكرامتها أو على أصف
 وعلى أن يمدى لها كذا في القرطاسي بعد
 (٣) وفي الثانية وان دقت بطل النكاح فيجب
 مهر المثل ان كان أقل من المسمى والا
 يبيع المسمى وان لم يرض الزوج بزيادة
 فقال الوكيل أنا أقرم الزيادة أو كم
 بالنكاح لم يكن له ذلك بعد

(٤) وفي وكلة الحانية الصريح أن التعريض
 من غير كفو لا يجوز في قوله سم وهو
 يعني فاضحان في أهل المزبور وبشرافي
 الخلاف مفسلا بعد

مخرج الرسالة فقال ان فلا يقول طلعتك بعث منك الى آخره بل ذلك كله على المرسل
والوكيل في الصبح اذا خرج الكلام يخرج الرسالة لا يتذبحه والوكيل بالطلاق والعتاق
اذا اخرج الكلام يخرج الرسالة وقال ان فلا امرى أن أطلق أن أعتق الى آخره ففعل
ذلك ففعل تصرفه على الموكل لان هذه التصرفات على الموكل على كل حال ولو اخرج
الوكيل الكلام في النكاح والطلاق والعتاق يخرج الوكالة بان اصاب هذه التصرفات
الى نفسه سمح الا في النكاح في انما سمى من وكالة الخلاصة وغلبه فيه وفي المتفق اذا
قال الوكيل لرجل قل لها أنا طالق أو قل لها اني طلعتك لم يقع وفي الأصل يقع وهو التناهي
كما لو قال الروح ولو قال الوكيل طلعتك الروح لم يقع وهو اصح في السمس من اليمين
الثانية وكالة العتاق وفي المساوي رجل قال لا تطلق امرأتي ففعلها فأما
بغيرها ونفقة عتاقها أو نكاحها على غيرها ونفقة عتاقها قال الفقيه أبو جعفر يجوز مدخوله
كانت أو غيره مدخولة وقال أبو بكر الاسكاف لا يجوز مدخوله بطلاق مدخولة كانت أو غيره مدخولة
وبه أخذ الفقيه أو المذهب كان يفتي الشيخ الامام طهري الدين في الجنس الخمس من
طلاق الخلاصة الوكيل بالمطلق يملك غلب أو كثير عنده وهذه لا يجوز أن
من مهر شلها في الثاني من الباب الثاني وكالة العتاق ولا يصح طلاق وكيل
الوكيل بجزيرة الاقل ولا اجاره الا اذا كان فيه بدل من المثل المزور (١)

(١) ذكر في الثانية في فصل الطلاق الذي

يكون من الوكيل من كتاب الطلاق وفي
فصل الوكيل بالعمومة من كتاب الوكالة
ع

قال وكيل بدستور موكل وكيلى كرده
است آين وكيل دام و امره كنده و كل
با و كل اول آياب اكر موكل تعين كرده
است كه (أى وكل الوكيل وكيله با دن
الموكل فعل هذا الوكيل الثاني بعزل
به رل الموكل أو بعزل الوكيل الاول
آياب ان قال الموكل الوكيل) وكل فلا
قاله رل الى الموكل وان قال وكل من ثنت
قالى الوكيل كذا في وكالة القاضي
قريب من الاوائل ع

(١) (السامع فيما يجرى الوكيل وما لا يجرى) قال زرارة هذا أودره أو كاته أو هيمن زبد
أوبعه منه أو طلق امرأتي أو دفع هذا الثوب الى فلان ففعل ففعل وكالة لا يجرى الوكيل
على شيء من ذلك الا في دفع الثوب اليه قال (ث) لاحتمال أن الثوب له فيجب دفعه اليه
وفي (ج) وكل انما صاب أو المستعير جلا بركة المأخوذ على مالكه حين استأجره أو ضمه
منه ففعل وكالة لا يجرى وكيله على جملته اليه واعلم عليه دفعه اليه حيث وجبه في أحكام
الوكالة من الزاع والثلاثين من الفصول (١) (مع) اذعى على أمراءك وكيلى في تسليم المتاع
الذى اشترىته من فلان بوكيله المالك لا يسمع لانه وان ثبت وكالة به لا يلزمه التسليم وبه
أفتى اسنادى نقر الاثمة ومراح الاثمة العرس في باب ما يسمع من الدعوى من دعوى
الضمة ولو تقاضى الرجل فضال لرجل ادعاه اليه فضال ثم ظن ان لا يؤدى الا أن يكون
عنده ودعة لا تسلم عليه وينفلس أن يتبع كذا في أبي يوسف في السمس
والعشرين من كفاية التمارين في فلاحى القضية وكذا في الصلاة في الثالث من
السكة (٢) (ج) وكل رجل لا يقض كل حق له على الناس وعندهم ومعه وفي آية
وبعض من يرى حبه وخطبه عنه لو رأى ذلك وكتب في ذلك ككتابا وكتب في آخره
انه يجب صم ويحاصم ثم ان قوما رهنوا أن لهم على موكله ما لا يجرى به وكيله لا يجرى
الظالم اذا ليس في هذه الشهادة أمر باراء المال ولا ضمان الوكيل عن آخره فاذ لم يقر ولم
يضمن لا يجب عليه الاداء من مال موكله فليظلم بان ساعه عن الاداء كذا (خ) فهدى المسئلة
تدل على أن الأمور باراء الدين من مال آخره يجرى على قساده (خ) اكترى جالواجل
عليه وأمر الجمل يدفع الجمل الى وكيله سلخ وقضى كراهته وبما به اليه تقبل وكيله الجمل

وأدى بعض كراهة لا البعض قالوا لو لم يأت دين على الوكيل وهو مقرر به وأما ما يجير على دفع
 شبه كراهة ولو أنكر الأمر فليقبل فلهذه بانه ما ينعى أن المسألة أمره بقبضه ولولا دينه
 على وكيله لا يجير كذا (ج) والفرع الآخر من هذه المسألة يدل على أن الوكيل باء الدين
 من حال موكله لا يجير على أداء الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله كانت واقعة لغتوى
 في أحكام الوكالة من الرابع والثلاثين من الأصولين

قوله لا يصح أى النفس الجاهلة به

• (التسليم في وكيل الوكيل) • قال المولى المولى وكل أحد لا يصح وأما يصح أن
 لو قال وكل من شئت في المسائل المتعددة من نصب القنينة • وإذا وكل بأذن أو تمويص
 كان السلف وكله عن الموكّل حتى لا يملك الأول مرة ولا ينزل بموته وغيره لأن موت الأول
 وقد مرّ نظيره في أدب القاضي وفي الخلاصة رجل وكل رجلاً ببيع شيء أو شراؤه وقال له اصنع
 ما شئت فوكل الوكيل ورجلاً بذلك ثم مات الوكيل الأعمى قال الوكيل الأسفل على وكالته
 ولو أوجبه الوكيل الذي وكله جاز ولو أوجبه الموكّل كان أخراجه جائزاً أو يبطلوا كان
 الوكيل الأول حياً أو ميتاً انتهى فقد صرح عزّل الوكيل لو كره وهو مخالف لما في الهداية
 من أن الثاني ما ووكّل الموكّل فلا يملك الوكيل عزله إلا أن يفرق بين قوله اصنع ما شئت
 حقيقة مرة وبين قوله اعمل رأيك فلا يملك عزله والفرق ظاهر وحل في الخاصة بأنه ما شقوصه
 إلى صحنه فقد وصى بصفه وعزله من صحنه (١) في الوكيل بالبيع والشراء من البصر
 الزائف • (في الوكالة في شرح قوله ولا يوكل إلا بذن) ومن عهد وكاه يتقاضى بدون قول له
 وكل من شئت بذلك فوكل وكيله أن يكرهه ولا يملكه ثم قال يوكل فلا يملك أن يكرهه لأنه
 يقول من الموكّل في حقه لما جاءه فوكل باسمه ولو كان قال يوكل فلا لا شئت فوكل عزله
 أيضاً لا أن التصرف بمشيئته ما لا لا رسول في أوائل وكالة البرازية في نوع في العزل وكذا
 في الخلاصة • وكيل البيع إذا لم يزل له اعمل رأيك فوكل آخر وتصرف الشافعي بمحضرة
 الأول جاز والعهد على الوكيل الشافعي وأن باع الأول بمحضرة موكله فاهده على الوكيل
 ومحضرة الموكّل وخيئت سواء • وإن باع الشافعي نقية الأول ولم يكن له اعمل رأيك أن
 أجاز له الموكّل جاز ولا أن كان بين الفئ جانبا إلا في الرابع من وكالة البرازية • وفي المتن
 الوكيل بالبيع إذا وكل رجلاً بقبض الفئ من غير أمر التصرف فقبض وحل في يده قال أبو
 حنيفة لا ضمان على القبض (٢) وأما ضمان على الوكيل في الثامن من وكالة المخطط
 البرهان والله خيرة وكذا في الثامن من وكالة التناوبية • رجل أمر رجلاً أن يوكل إنساناً
 بشراء شيء بعينه ففعل المأمورة فاشتري الوكيل فاب الوكيل لا يرجع على الأمر
 بالوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمورة المأمورة على الأمر • (في التوكيل بالبيع
 والشراء من وكالة الخاصة) • رجل وكل رجلاً بالعمولة وقال له ما شئت من شيء فهو جائز
 فوكل الوكيل بذلك فعمد بآزوكه ويكون الثاني وكيل الموكّل الأول لا وكيل الوكيل حتى
 لو مات الوكيل الأول أو عزل أو وجب أو ارتد أو طلق بد أو الحرب لا ينزل الوكيل الثاني
 ولو مات الموكّل الأول أو وجب أو ارتد أو طلق بد أو الحرب من تذايع الموكّلان ولو عزل
 الوكيل الأول الوكيل الثاني جاز عزله لأن الموكّل الأول رضى بصنع الأول وعزل الأول

(١) قال في الخاتمة في فصل في التوكيل
 بالبيع والشراء من الوكالة الوكيل الثاني
 وكيل الموكّل الأول لا وكيل الموكّل الثاني
 فلا ينزل بالصرح الوكيل الأول إلا أن
 الوكيل الأول لو عزل الوكيل الثاني صح
 عزله لأن ربه المال رضى بصفه وعزل
 الثاني من صفه

(٢) أقول هذا مخالف لما في الثامن من
 وكالة الأخيرة أن الوكيل بالبيع إذا باع
 وكل من ليس في صفه قبض الشيء فلا
 لأن الوكيل بالبيع في حق القبض يتفرقة
 المالك حتى لا يملك الموكّل شيء من القبض
 وكذا في المخطط البرهان فيصاط عند
 الفجوى فيه تأمل

(١) وكذا في الخاتمة في أوائل الفصل في التوكيل بالبيع والشراء

(٢) قال صاحبان في فتاواه في فصل فيما يخص في المجتهدات المطلق في الظاهر

الروايتين عن أبي يوسف مقدراً كما

السنة وفي رواية مقدراً كما في يوم

وليلة وعنده مقدراً أو لا الجنون المطلق

بشهر ثم رجوع وقدره السنة كاملة وذكر

الناظر في الشيخ الامام شوهرزاده أنه

الجنون المطلق في قول أبي حنيفة مقدراً

بشهر وعنده المستوى وفي شرح القاية

لنفسه في سنة كاملة عند محمد كافي بيع

الصغير وهو الصحيح كافي الكافي وغيره

وفي الفتاوى في أوامر الباب الأول وعن

أبي يوسف المطلق أكثر السنة وعند محمد

بشهر الأول أصح وفي الفصول في المصل

الأول والجنون المطلق أن يوم شهر عند

(س) وعند (م) سنة وكسب في (ط) بطل

بجنونه مطبقاً مقدراً (ج) بشهر ودونه

الأكثر يوم وليلة وقد (س) بأكثر

السنة وقد (م) يجوز فصلاً وقوله

وقدره بشهر في رواية وفي الكافي في باب

عزل الوكيل وعنده محمد حول كامل

وهو الصحيح وفي الخالص عشر من وكالة

الناظر في كافي الكافي

(٣) والوكيل بالبيع والشراء والسكاح

والطلاق وسائر التصرفات في ذوات

السواء كذا في الثاني من وكالة الخط

والشرعة

(٤) قوله يصح الخ أي يصح العزل بلا

علمهم بالعزل وعنده علمهم بالتوكيل لا أي

لا يصح العزل بلا علمهم بالعزل فتشدد

تصرفاتهم الواقعة قبل علمهم

(٥) وفي الفتاوى بعد هذا السطر ولا بطل

بجنون الموكل وانظر أن هذا هو

الثاني من صنع الأول وجعل لكل رجلاً تفصيلاً ديناً أو موصية أو بيع أو شراء أو ما صنعت من شيء غيره وجاز كان للوكيل أن يوكّل غيره ولو أن الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت من شيء غيره جاز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكّل غيره وروى أنه أن يوكّل غيره في التوكيل بالوصية من وكالة المانية (ن) الوكيل يقض الدين لو وكل من في عياله يقضه صح فذلك في الثاني أمانة (ص) الوكيل يقض الدين أو لأجرة ولو وكل من ليس في عياله يقض ذلك جاز إذا حق القبض للوكيل عليه فهو منه إلى غيره لكن الوكيل بعينه لا أمر لو حدث في يد وكيله قبل أن يصل إلى الوكيل الأول كقبضه بنفسه ثم دفعه إلى من ليس في عياله ليس لو وكيل يقض الدين يوكّل غيره به لتفاوت الثاني في القبض بخلاف وكيل البيع ما عدا ذلك لو وكل يقض نفسه ليس في عياله فذلك وكيل القبض لو وكل قبضه الثاني من المدينين فلو وصل إلى الأول يرد المأخوذ ولو لم يصل يرد إلى الثاني في حال الأول والأول أيضاً في أحكام الوكالات من الرابع والثلاثين من الفصول وكذا في أوائل التوكيل بالبيع والشراء من الخاتمة (س) وكذا بأن يشترى هذه العبد فوكل الوكيل فاشترى يقع للوكيل الأول ولو قال اشتريه أو كني يقع الثاني ولا يصح وكيله في حقه ولا في حق موكله في فوكل الوكيل من العتية (١)

(٢) التاسع في عزل الوكيل وما يخرج به عن الوكالة (٣) (الخاتمة) وينزل الوكيل بسبعة أشياء بوث الموكل وجنونه جنوناً مطلقاً (٤) ويتصرف الموكل بنفسه ويطبقه إلى دار الحرب من تمامه يخرجه من داره يعود مسلماً ويحرم المكاتب ويحرم المأذون ويخسف عقد الشركة في الخمس عشر من وكالة الناظر في الموكل إذا أحدث فيما وكل به أحد أشياء ثلاثة الفصول الوكيل مرته أو انتهاء الأمر بغيره أو بغيره عن الاستئثار كوطء المستتر بوجه احترام من وطء غير المستتر لأنه من قبيل الاستقدام والأذن لعبد وكه بوجه في التبرئة ولو وهب وسلم أو أجرى وكلاً لا يملك خلافه وفي بعض الفتاوى الهبة مع التسليم كالبيع تبطل الوكالة وفي المصنف وكه يبيع بمنزله مره الآن يتعلق به حق الوكيل بأن يأمره بالبيع ويستوفى منه بأمره في آخر الفصل الأول من وكالة البرازية وعزل الوكيل لم يجر بلا عمله (٤) أي وكالة كانت وعزل الرسول يجوز بلا علمه وقيل لا ولو عزل الوكيل نفسه لم يجر بلا علم موكله والموكل لو كتب إليه بغيره ينزل إذا علم ما فيه وكذا لو أورد رسولاً به ولو قاصفاً أو غيره بعد ذلك قال أرسلفي فلان اليك ويقول أي عزتك من الوكالة ينزل والعزل الحكمي لا يحتاج به إلى علم الوكيل فلو مات موكله أو أخر ما أمره به عن مملكته أو دفعه بشراء وكيله أو لا وكذا لو من موكله مطلقاً أو أذن له في دار الحرب أو كان مكاتباً فغير أو أذن له بغيره أو أجاز في شركه أو كنه بصلح ماله ببيعة أو أجازها في الأول من الفصول وغاشيه وعزل الرسول يصح بلا علمه وفي المبرق علم الوكيل والرسول والمأمور يصح بلا علمه وبعد علمهم بلا علمهم (٤) وعزل الوكيل بطلان السكاح لا يصح بلا علم لاه وإن لم يلحقهم الضرر لكنه ليس بصحيح كما فيكون غروباً في نوع في العزل من الأول من وكالة البرازية ولو جاز الوكيل بجملاً مطلقاً ثم أفاق تعذر الوكالة بخلاف الموكل (٥)

بجنون الموكل وانظر أن هذا هو

(١) قوله اذ اذلة الوكالة الخ اي بعد انقول كباشر اليه مرة لا يخرج الخ عد (٢) ولولا اذلة الوكالة والى وكلاهما وكلاهما
 فبلغه الرسول فاشهره او وصل اليه الكتاب فقرأه وعلم ما فيه واخبره بالوكالة بطلان عدلان او غير عدلان او غيره واحد عدل فهو
 وكيل وان اخبره واحد غير عدل ان صدقه فهو وكيل (٣) وان كذب وجب ان لا يكون وكلاهما عندنا شريطة وان ظهر صدقه وعندهما
 ان ظهر صدقه فهو وكيل كذا في

مترحات وكالة التارخانية عد
 (٣) وصي ابن يوسف وكيل الطالب اذا
 عزله بغير علمه ومن المطلق لا ينعزل كذا في
 الفصل الثاني من الباب الثالث من وكالة
 العناية عد
 (٤) وصي بعض مشايخنا انه لا يلزم ايضا
 الارضا انقصه لكه خلاف ظاهر
 الرواية كذا في اواخر الفصل الاول من
 البرازية عد (١)

(٥) ذكر في الملاحقة نقل عن المواد وقال
 نص يخرج من الوكالة وقال ابن سلة لا
 يخرج على عكس ما في النسخة ونسقى
 وقال في البرازية بعد ذكر ما وافق ما في
 هذين الكتابين وفي بعض النسخ ان
 الوكيل بالطلاق اذا لم يطلق منه نصيب
 لا يخرج من العمل وعنده ابن سلة يخرج
 عنه قال ابن سلة لا ينعزل الا بالطلاق
 ومن حال بعدهم قال يابكوا واستأثرتم
 الائمة قول ابن سلة في الاصل والقول
 وهذا مع ظهور مخالفته فاستحق مخالف
 لما في الباب الاول من وكالة الميسرة
 لشمس الائمة حديث قال قال بعض
 مشايخنا اذا ترك الزوج بطلاق امرأته
 وكلاهما فاشهرها ثم سار لا ينعزل الوكيل
 الا بمحضرها والاصح انه ينعزل لانه
 لاحق للمرأة في سؤال الطلاق والتوكيل
 عدله فزار وح وقال فاضحان في فصل
 في الطلاق الذي يكون من الوكيل وفي
 فصل التوكيل بانقصه في الوكالة قال
 شمس الائمة السرخسي الصحيح انه ينعزل
 عزل الوكيل بالطلاق وان طلب المرأة
 وما في التارخانية في الثاني من الوكالة
 نقل عن الخلاصة كافي الثانية فالتأخر
 ان ما في البرازية وهو من الاصح فليأتل عد

فصل الباب الثالث من وكالة العناية عد
 الذي ينعزل الوكيل عزله وكذا في الثاني من وكالة
 عدل سؤل الاصل او الوكيل بالامانة لا ينعزل ولو لم ينعزل او ينعزل
 بالمصومة بالنفس انقصه بغير علمه وعونه والوكيل بالطلاق لا ينعزل بغير علمه
 انقصه بالافاسا ويجوزونه ساعة وذهب عن ساعة لا ينعزل اذا قلت كاليدم واكتبه
 ستة عند محمد وكان يقول ان لا شهر ثم رجع الى السنة واقام الثاني اكثر السنة مقام
 كلها في الاول من وكالة البرازية في نوع في العزل وفي الظهيرة وكذا قبض الدين
 لا ينعزل المدينون عزله وان ينعزل له المدينون فلو دفع المدينون دينه الى هذا
 الوكيل قبل علمه بغيره يبرأ من اهل الزور والوكيل او الوصي اذا اذلة الوكالة او
 الوصاية لا ينعزل من وكالة او الوصاية لا ينعزل الوكيل او الوصي وحضره الوكيل او
 الوصي ليست بشرط لصفة عزل الوكيل او الوصي تبع بل الشرط علم الوكيل او الوصي
 في الاول من الاسترخية لا ينعزل من الوكيل نفسه الا بعلم الوكيل الا الوكيل بشراء
 شيء غيره او يبيع ماله ذكره في وصايا لوراية وقلت وكذا الوكيل بالطلاق والطلاق
 والعناق فانصرف الوكيل بشراشي معي وانقصه من وكالة الاشياء (الجامع
 الصغير العناية) الوكيل لا ينعزل قبل العلم ولا ينعزل به ولو اخبره انسان بالوكالة صح
 (٢) ان كان او بعد انقصا كان او بعد لا ينعزل ان كان او بعد لا ينعزل ان كان او بعد لا ينعزل
 الا ازام وهو العدل والعدالة فان اخبره عدلي بالنعزل فلا ينعزل من العدل او بعد ذلك عند أبي
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هذا هو المانع بالوكالة سواء من مترحات وكالة التارخانية
 وكذا بمصومة ثم مره حال غيبة انقصه فهذا على وجهين الاول ان يكون وكيل الطالب (٣)
 معه مع عزله الثاني كونه وكيل المصوم فلو كان لا بالنفس مع عزله ولو بالنفس الطالب
 فلو كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به عزله على كل حال وان كان الوكيل
 حاضرا وقت التوكيل او علم به ولم يرده لم ينعزل به بغيره بغيره الطالب ويصح بغيره بغيره
 الطالب او لا (٤) وعزل العدل في باب الهي لم يجوز بغيره المصوم في المصوم في المصوم
 هذا وكذا يطلب الطالب انما لو كان الطالب في حال غيبة الطالب عزله بغيره بغيره
 يصح ولو غاب الطالب وان عزله بغيره بغيره الطالب يصح ايضا ولو كان بطلاق امرأته حين
 اراد الصبر بالنفس المرأة ثم عزله بلا حضورها ومساها قبل ملكه وهو الصحيح وقبل
 لا يلزم في الاول من المصومين وكذا في الثاني من وكالة المصومين والحد حرة اذا اراد
 ان يسافر حرة امرأته الا ان يتركها وكلاهما بالطلاق لا ينعزل في وقت كذا هو كذا ولم ينعزل
 حتى صار وكلاهما اراد ان يعزله في غير حضرتهما قبل ان ينعزل لا يصح وقال ابن سلة يصح هذه
 فرع منه اخرى انه اذا لم يعرفه هل ينعزل الوكيل في طلاقها عند غيرهم وعنده ابن سلة لا
 واحتار شمس الائمة السرخسي قول ابن سلة في الاصل والقول في الاول من وكالة الائمة
 وكذا في السرخسي بين عارته (٥) وجعل لكل رجلا جميع امته ثم اعياها بنفسه الغزل
 الوكيل وكذا الوصاية وكذا الوصاية وكذا الوصاية وكذا الوصاية وكذا الوصاية وكذا الوصاية

أو موطنه في البيع لو عادت إليه لمساها لم يرد كقولهم أن يبعها ولو عادت إليه لم يرد
 بشره أو أودت أو دعت ببيع بعد القبض بغير فضاء لم يكن للوكيل بيعها في الرابع من وكالة
 الفخامة في الوكيل بالبيع غير أن لو باع الموكل بنفسه فأن عاد إليه فقدم ملكه عادت الوكالة
 في مسائل العزل من وكالة المبيع وكل بيع عده فباعه الموكل ثم رده عليه ببيع بفساد
 للوكيل أن يبعه في الأصح (١) كذا الواعى أحد وكيل يبعه فرد عليه ببيع فكل واحد منهما
 يبعه باع الوكيل فرد عليه ببيع أن يبعه فأيما من المثل المزبور وفي المحيط وكله يبيع
 غيره عزله إلا أن يفتق به حق أو كقولهم أن يبعه بالبيع ويستوى فمدينه قبل
 الثاني من وكالة البرازية قال المولى قد أخرجت من الوكالة وقال قد بعته أمس لم يصدق
 لأنه أشبه بجعل ذلك الإنسان من وكالة المبيع وكذا في الولوية الوكيل الموزع
 إذا لم يمت قبل العمل وولته وقال المولى لا يل بفساده وولته بعد العزل يكون القول
 للوكيل في جنابة الممول أو الجاه عليه من الكافي رجل أمر رجلا ببيع عبده ثم قال
 للوكيل قد أخرجت من الوكالة فقبل الوكيل قد بعته أمس لم يصدق الوكيل ولو أقر
 الوكيل أو بالبيع لا فدان بيته فقبل الأمر قد أخرجت من الوكالة باع البيع وبمثل
 قول الوكيل إذا ما الذي المشتري ذلك في التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الغانية
 وإذا وكل الرجل رجلا ببيع شيء مع فضاء الأمر قد أخرجت من الوكالة فقبل الوكيل
 قد بعته لم يصدق وخرج الوكيل من الوكالة فلو أهدا إذا كان التي فأنما بيته وأما إذا
 كان هذا كما قال قول الوكيل مع يمينه في الرابع عشر من وكالة الحجرة وقامه فيه
 وصك في الرابع عشر من المحيط رجل عليه رجل دعوى خصومة فوكل المذني
 عليه هذا القاضي بطلب خصمه وكذا في الخصومة والوكيل حاضر قبل طارحاً من هذا
 القاضي قال المذني عليه المذني أخرجت من الوكالة وكذا فلان بن فلان
 دعوى في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب أن لا يقبل هذه الوكالة
 لأن وكالة الغائب معومة هي بقبول وهي لا تشمل في التوكيل بالخصومة من
 الخاصة (مع) لو قال الوكيل عزلني موكل وهو غائب وكذا المذني لا يشمل في
 التوكيل بالخصومة من وكالة الغيبة (جامع المناوي) لو قال المذني عليه للوكيل
 بالخصومة إلى أقيم اليه أن الموكل مره قبلت يمينه في السابع من وكالة النابا فأنما بيته
 وكذا في الثامن من وكالة الغيبة ثم المذني فصل في العزم أن الطالب مره في الأول
 من الباب الثالث من وكالة الغيبة

(١) العاشر في ما يبيع به الوكيل والردول وما لا يبيع وفي من يصدق ومن لا يصدق وفيه
 مسائل لأمر بالامتناع ودفع المال والتوكيل بالانقراض والاستفراغ (١) المقصود في
 يد الوكيل بجهة التوكيل بالبيع والشراء وقض الدين والعين وقضا الدين وأما لأنه بمنزلة
 الودعة لا يشترط يد يباعه الموكل بمنزلة يد المودع ويضمن بما يضمن بالودائع وبما عاير
 فيها ويكون القول قوله في دفع الصلحان عن خصمه في فصل حكم الوكالة من الدائع
 الوكيل قبل قوله هو ابتدعه بيده إلا الوكيل شخص الدار الذي دعوت الموكل

(١) وإن باع الأمر المبدأ أو باع الوكيل
 المحدث ثم رده عليه ببيع بفساد فأن للوكيل
 أن يبعه كذا ذكر في ظاهر الرواية وروى
 ابن جماعة عن أبي يوسف وعنه أنه ليس
 للوكيل أن يبعه ولو قبله المولى بعد القبض
 بالبيع بغير فضاء فإنه لا يعود وكذا لأن
 الرد بعد القبض بغير فضاء يبيع بغير فضاء
 حق الثالث فصار في حق الوكيل كان
 الموكل اشتراه وهذا لا تعود والوكالة لأنه
 لم يعد إلى الموكل من ما وكل ببعه لأن
 المال يختلف حكماً باختلاف الباب كذا
 في الثاني من وكالة المذنية والغائب
 عشر من وكالة المحيط ع

أه كان قبضه في حياته ودفعه إليه طام لا قبل قهر له إلا بية كما في العناوى الولوالجية من
الوكالة وقد ذكرنا في الأمانات وما إذا أدى بدمون الموكل أنه اشترى نفسه وكان
التمس مخدوماً ومما إذا قال بعد عمله بيه أسير وكذبه الموكل وفيما إذا قال بدمون
الموكل بيه من فلان بالتمدوهم وقعتها وهلك وكذبه الوكيل في البيع قال لا يصدق
أن كان المبيع قائماً بيه بخلاف ما إذا كان مستهلكاً (١) الكل من الولوالجية من العمل
الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل في الوكالة من النص الثاني من الأشباه والوكيل
بالفسخ إذا مات الأتم فقال دفعته في حال حياته بصدقه وبينه أولى في الأول من
الدياب الثالث من وكالة العتية المريض أعطاه درهم ليدفع إلى غيره أو بشرى له شيئاً
فقال فطع واشترى ودفع إليه قبل وإن كذب المريض وكذلك لو كذب المريض يدفع
هذا المال ثم مات فقال بعت واشترىته التي ودفعته إلى الموتى وأقال صاع النسي فان
كان المريض حياً بصدقه وإن كان ميتاً لا يصدق أن كان المبيع قائماً وإن كان المبيع مستهلكاً
بصدقه ولو كان على المريض دين وهو حي لا يصدق أن صدقه المريض ملخص ما في
المخطئ للمرضى في أفراد المريض بقض الدين من كتاب نصرة فالت المريض والوارث
الوكيل قبضه إذا أقر قبضه من الغرم ولا كده عده أو دفعه إلى موكله بقبل في حق برائة
المديون لا في حق الرجوع على الموكل لو بان اشتقاق برض انسان أن ما عثر الوكيل
بقبضه وهلاكه أو دفعه كذا (٢) ومن الوكيل لا يرجع الوكيل على موكله بلا جعة من
برهان أو أقرار موكل في الثالث من وكالة البرائة (٣) ولو قال المقر بربيل ادفع إلى
هذا الرسل أو دفعهم قبضها من الألف التي لمعني في ضامن الألفاني ودفعها إليه
ثم قال المأمور قد دفعها إليه كما أمرتني وصدقه الآخر وكذبه ريب المال وحلف أنه ما قبض
شيئاً فانه يرجع بدنه على الغرم ويرجع المأمور على الغرم أيضاً في الغرم أقال قال الغرم
له انقض ديني على ألف ضامن أو قال ادفع اليه ألفاً فضا من ماله الذي له على ألف ضامن
والسنة بجهالها لا يرجع المأمور على الآخر فانه يرجع صاحب الدين على الغرم فلم يقع
القضاء من المأمور بخلاف ما لو أمر بالدفوع ولم يذكر القضاء وليس من ضرورة الدفع القضاء
ولا جرم يرجع في الدفع ولا يرجع في القضاء من سحرارة الأكل خلاص الجامع الكبير
وإذا دفع رجل إلى رجل مالا ليدفعه إلى رجل صدق كراهة قد دفعه إليه فكذبه في ذلك
الآخر والمأمور له المال قال قول الذي يدعي ادفع إلى المأمورة في برائة نفسه على
الضمان وقول قول المأمورة أنه لم يقبض ولا يصدق عليه من الآخر ولا يجب البين عاينهما
جاءوا بما يجب على أحدهما لانه لا بدقلا من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فبص
الغير له الذي كذب دون الذي صدق فان صدق المأمور بالدفع فانه يصف الآخر بانه
ما قبض فان حلف لم يخطئ منه ولم يظهر القصد وإن نكل ما ظهر فضنه وسقط عن الآخر
دنه وإن صدق الآخر لم يقبضه فكذب المأمور فانه يصف المأمور بانه
لقد دفعه إليه فان حلف بربى وإن نكل عن الغير لم يصدق عليه ما دفعه إليه وكذلك لو ادع
عند رجل مالا ثم أمر المودع بأن يدفع الوديعة إلى فلان فقال قد دفعته فهو على هذا

(١) والفرق بين ما إذا كان الشيء قائماً
وبين ما إذا كان الشيء هالكا أنه إذا كان
هالكا لحاصل اختلافهما في الحال
في الضمان على الوكيل في زوال ذلك
الشيء عن ملك الموكل وبقائه على ملك
لانه بالهلاك زال ملكه بانفصهما وأما
اختلافهما في انصاف الضمان على الوكيل
للموكل بقوله للوكيل بعت وصحت بصد
ما عثر لئن من الوكالة فقد صحت خلاصا
وأنكر الوكيل ذلك والضممان كان
منهما على الوكيل في الأصل فانه كان أميناً
فهو يثق بالضممان شكك بجهالها ثابت
في الأصل بمبطل قول قوله حتى ثبتت
غيره قائماً ذاك ضمان الشيء قائماً فالملك
فيه باق وحاصل اختلافهما انصاف وقع
في زواله عن ملك الموكل وبقائه على ملك
الموكل الوكيل يدعي رواه عن ملكه
فكان الوكيل (لعل رواه الموكل) فيما
يدعي متكاملاً هو الأصل فيكون
القول قوله كافي للضرورة
(٢) وكذا لو ربح على أفراد الوكيل بأن
الموكل ماله كمال الكتب
(٣) وكذا في المية والتنف والصغرى
وقوله بلا جعة من برهان أو أقرار موكل
زيادة من صاحب البرائة

التعصیل ولودع المودع الودیعة الى رجل وادعى أنه دفعها بأمر صاحب أو أنكر صاحب الودیعة الأمر فالقول قوله مع عینه أنه لم يأمر به بذلك ولو كان المال مضروباً على رجل كالغصوب في يد القاصب أو الدين فأمره صاحب الدين أو المخصوب منه أن يدفعه إلى فلان فقال المأمور قد دفعت إليه وقال فلان لم يقبض فالقول قول فلان أنه لم يقبض ولا يصح قول المأمور على الدفع إلا بینه لأن في ذلك إبراء نفسه عن الصيانة إلا إذا صدقه لا حرم في الدفع بحسنه ذمراً ولا بد منه فإن على القابض فالقول قوله مع عینه أنه لم يقبض ولو كتب الأمر المأمور في القسم وطلب المأمور عینه فانه يحلف على المداومة ما يحلفه دفع فإن حلف أخذ منه الصيانة ولو بطل حفظ عنه الصيانة من وصك الترخيص للعمالى أو الاستيصال وكذا في منعه وفاته وكالة التارخانية بقلاعته وكل قضاء الدين فقال الوكيل قضيت صدقة الفوكل وانكر قال لا تدفع اليه بحجة انكار القاض وأخضعه ثانياً بغير الموكل على انقضاء الوكيل فإن جازب الدين وانكر شخص من الموكل ثم هجر رجوع على الوكيل بما أدى وإن صدقه الموكل وبه ضمهم وهو المستثنى في التوكيل بشراء الدين أمر رجلان بقضى عهده ففعل المأمور صدق قضيت وصدق الأمر وكذا به رب الدين وحلف بوجع رب الدين على الأمر لكن لا يرجع المأمور على الأمر (١) في مسائل المأمور بدفع المال من وكالة المنيعة (٢) وذكر القدوري أنه يرجع رب الدين على المديون بالدين وأما مور على المديون فمقتضى من المصلح المبرور فلو قال المأمور قضيت وعلان غائب وانكر الأمر دمه إليه والدين (٣) فأقام الدفع البينة على الدين والقضاء فقبل بینه ويقضى على الأمر بالمال وإن كان القابض غائباً (٤) فلو قضى عليه ثم حضر القابض وادعى على الأمر دمه وأنه حلف عليه بجموده قضاء الدين ليس له ذلك إلا ترى أن رجلاً في يده عهد فقال لا تحرق هذا عهداً لأن اشتريته منه فأشترى منهم واتقده النفس لحله المأمور به صدق ذلك وقال قد جعلت عهداً فقام المأمور البينة على ذلك فإن القاضي يقضى بالبيع وإن كان السابق غائباً فإن حضر القابض وعهد لا يثبت في جهوده لأن الحاضر صار شخصاً عنه لعلحق حقه ولو أن الأمر بقبضه الدين أخرته فدفعه الدين لكنه قال لا تدفع اليك بحجة أن يحضر القابض فيصد ليس له ذلك ولودع إليه الألف ثم قدم القابض وأسكر الامة فاعطى القول قوله وله أن يستوفى منه الأمر ثم هجر رجوع على المأمور كالأمر غيره بشراء عهده في يده فقال المأمور قد اشتريت وصدق الأمر ودفع إليه الثمن ثم حضر القابض أنه أنكر البيع فالقول قوله وبأن عهده ورجع الأمر على المأمور بما أدى كذا هذا في الثالث من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية أمر غيره بقبضه قضاء وجهه لرجوع عليه فقال له المأمور ما كان لفلان على دين أصلاً ولا أمرت أن تنصحه ولا أنت قضيت شيئاً ورب الدين غائب فأقام المأمور البينة على الدين والأمر بالقضاء والقضاء غائب القاضي يقضى بالمحال على الأمر للقابض وبالرجوع قسماً مور على الأمر وإن كنز رب الدين غائباً لأن عنده شخصاً حاضر اسك (٥) لأن ما يدينه للقابض يجب لثبوت ما يدينه لنفسه وفي مثله ينصب الحاضر شخصاً أمر غيره بأن يقضى عليه فاقرجع على الأمر وإن لم يشترط

(١) وسبب ما يضافه نقله عن القدوري

قوله ولكن قال لا تدفع الخ لعل صوابه اسقاط كلمة قال كاهن بعض السبع وأبدال لا تدفع بل يدفع تأقلى ١٠ مصححه

(٢) وكذا في الصغرى والثقة في مسائل المأمور بدفع المال من كتاب الوكالة وكذا في الثالث من وكالة البرازية في نوع المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره (٣) وسبب ما إذا أنكر الدين وأمره بقبضه والقضاء فلا من المنيعة

(٤) لأن المأمور بدعى لنفسه حشاً فذمة الأمر فيكون خصماً في إثباته بالبينة كذا في الثالث من وكالة المخطوط والخبر عنه فإن قلت قضاء الدين إذا لم يثبت في حق الدائن لا سكاره نفي أن يثبت في حق الأمر لا قراره قلت فبطل ذلك بتكذيب القاضي إياه بحرفه على الدين كذا في البرازية وكذا في الخلاصة وعلمه فيها

(٥) فإن التقى على القابض بسبب لما يدينه على الحاضر لانه ما يقضى ديه لا يجب عليه شيء وبنيهما اتصالاً بينهما وهو الأمر بعد البينة والاتصال ينصب شخصاً كذا في وكالة البرازية في نوع المأمور بدفع المال

(١) وان لم يقل غي أي ضامن كذا في
الخلاصة في فصل في العو من ككاتب
الهيئة سـ

الرجوع قال لغيره اقض من الدين قضاء يرجع عليه (١) ولو قال أدركت مالي أو وب
سئل عن المفاضل المأمور لا يرجع عليه إلا إذا قال له على أي ضامن كذا لو قال عني
أو اهب عني أو اطمع عن كفارة عيني والأصل في جنس هذا أنه متى ملك المدفوع أنه مقابل
على المال فالمأمور يرجع وفيما ملكه غير مقابل لا الاشتراط للمدان قال لا شرافه
عني أو قال الذي لم يعل أو ادفع عني على أن لك عني فأدنى المأمور له أن يرجع على الأمر
ولو قال اقض فلا ما أو ادفع قضاء ولم يقل متى ان كان المأمور شر بكتة أو سبطا أو عسيرة
أن يكون بينهما في السوق أخذوا صلا أو المأمور في حال الأمر لا يرجع ما من زوجته
أو عسكرا وان لم يكن حرق بها لئلا المعترضة المسألة فيرجع وان لم يوجد حتى من هذه
الاشياء الثلاثة لا يرجع مدحها وعد أي يوسف يرجع ثم عند هذا دفع لا يرجع على
المدفوع إليه بعد دفعه ما قال اقضه أو ادفع قضاء وجه بالمزيد كقضاء يرجع وحل الأمر
بالإيداع قال اخذ من خلافتهم أو أخذهم له على أن ادفع اليه أو أعطه الذي له
على أو أوفيه ماله على أو أعطه على أو اقضه ماله على فمحل المأمور يرجع به ما على الأمر
وقوله عني اقرا بأن المال عليه ولو قال اقضه كذا على أي ضامن لها وكفيل بها أو على
أهبات أو أبا أو بلى فهو سواء إذا قدر رجوع بها وكذا الوضوء بها ما قد شاروا بها
جارية أو بعد الأوبة ونحوها رجوع بها عليه ولو أمر بسلطانه أن ينفذ فلا نفعه ألف درهم
سبعة مائة أو العشرة أو غيره لم يرجع إلا بطل ما على أنه يرجع بحكم الأقرض ولو كان
المأمور كفلا لم يرجع بألف واحدة لأنه يرجع بحكم ملكه ما في ذمة الأصل في آخر مسائل
المأمور دفع المال من وكالة الشقة وفي الموزن المالية إذا أمر غيره بالأداء قال غير الإسلام
يرجع بلا شرط الرجوع وكذا في كل مطلب من جهة العاد حسا قال لرجل حلطني من
مصادرة الوالي أو قال الأسير ذلك فخصه انسان قبل لا يرجع فيه بلا شرط الرجوع وقبل
في الأسير يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام البرقي على أنه يرجع فيه بلا شرط
الرجوع وهو الصحيح في الثالث من وكالة الرضا في نوع في المأمور دفع المال (٢) وهو
قال الطالب للطالب ادفع الى رسول مالي عليك ثم جاء وقال لا ندفعه فقال قد دفعته
وأقر الرسول بشخصه وأدى الهلاك صدق ورئ الأعرام في الباب الثالث من وكالة العتابة
(٣) وهو رجل له على رجل دين فأمر بـ الدين رجل إلى مديونه ليقبض منه فقال المديون
دفعته الى الرسول وصدق الرسول وقال دفعتم المال الى المرسل وصاحب الدين يشكر
وصول المال اليه قال أبو القاسم القول قول الرسول مع بيته في فصل هلاك الوديعة من
الحاية وهو قال ادفع الى رسول مالي عليك قال الذي عليه الدين قد دفعتم
وصدقه الرسول فقال قصت الأناضاعت وكسبها الأمر في الدفع والقبض يرا القريم
عن الدين في الثاني من وكالة العتابة وقامه فيه وفي وادار بن قسّم قال لمديونه ابعت
بالدين مع غلامي أو غلامك أو ابني أو ابنتك فقل ضاع لي يد الرسول قبل الوصول ضمن
الدين وضاع من مال المديون لأنه رسالة تلاميذ إلا ما قبل الوصول بخلاف قوله ادفع الدين
الى غلامي أو غلامك أو ابني أو ابنتك لاه وكالة فثبت القبض بوصوله الى الوكيل (٤) في نوع

(٢) من قضى نائبة غيره بأذنه رجوع عليه
من غير شرط اشخصنا بغيره ممن المبيع
كذا في كرامة الفنية في باب الاستئصال
وردة الطالب سـ

(٢) ولو دفع ماله الى رسوله ليدفعه الى
فلا نفعه ثم ادفعه وأبكر الطالب فاته
لا يملكه ما لم يكن لا بد أن امرأه يصدق
أحدهما ثم يملك الأمر الذي كذبه
الأمر كذا في كرامة الاكل في أو آخر كتاب
الوكالة فقل عن الطحاوي سـ

(٤) فان ضاع منه من مال الطالب كذا
في المية والخمسة والنتحة سـ

وجعل له على زيدا ما قدرهم وعليه لعمر ودين
ما قدرهم وأمر ذلك الرجل بكذا أن يأخذ
من زيدا ما قدرهم ويضعها لعمر وفعل
لعمر وأدى بحاصم ذلك الوكيل ويأخذ
ما قدرهم منه وأجاب نعم له ذلك

(١) وهذا على رواية الأصول والاصل ووكالة
الاصل وفي شرح الزيارات خلافة وقد

ذكر في أوائل وكالة القاعدية
(٢) ورأيت بخط بعض العلماء في حاشية
القنية في هذا الموضع هذا الجواب
اتما يستخرج على قولهما كذا في شرح
المطوية لابن النصة

(٣) ذكر هذه المسئلة في الخاتمة في فصل
التوكيل بالعمولة وقال فيه بعد نقل
الاختلاف وهو ظاهر وفي الثامن من
وكالة الحيا قبل يات من مال الطالب قال
محمد وهو الصريح وفي التمارين اثنين
الكبرى وهذا أصح

(٤) قال الوكيل بضائه ابن اذا صرف
دراهم الموكل في حاجة نفسه ثم قضى دين
الموكل من مال نفسه من عاصف وكان
شترها مما قضى ولهذا اند امور

السامرة والبايعين والمسئلة في المسئلة
وذكرنا ضياعا ولو دفع الرجل ديناراً
لقضى غيره يملك نفسه من مال نفسه
وأصل هذا في دار نفسه جاز في التوازي

جعل هذا جواب الاستسنان قال
الوكيل بالتمريض ان يقضى الدين من
مال نفسه ثم يرجع في مال الموكل
استسنانا ذكره في الجامع الصغير

وذكر في الاصل لو اشترى بدينار غيره
ثم دفع دينار الموكل فالتميز الموكل ويضع
دينار الموكل قال الوكيل يسع الدين

اذا أسسك الدين واسله وباع ديناره
لا يجوز كذا في وكالة القاعدية

في الأمور بدفع المال في الثامن وكالة البرازية • قال بكر وأبو عبد الله
وعمر وأبو بصير وبيكر راي فوجد كدودم أوزيدستان وبيكر ودمستان
وعمر فوجد كدودم وبيكر ودمستان وبيكر ودمستان وبيكر ودمستان
اليه أسره بالنقض منه كذا قال قال اشترى من فلان فله بضعة من كذا
من وكالة القاعدية • ولو قال الدين له يدين من بضعة فالتى فاعطه الذهب أو قال
من جائل به لامة كذا أو من أخذ ما يصعب أو قال كذا فادفع مالي عليك اليه لا يصح
هذا التوكيل لأنه مجهول حتى لو جاءه انسان بضائه أو بثلث العلامة الى المدين وأدى الدين
لا يخرج من العهدة (٤) اذ لم يكن أمراً اسماً بالبضعة في الوكالة بقضا الدين من
وكالة حادى النسبة وكذا في القنية • وجعل على رجل دين فبعت المطلوب الدين على يد
رجل جاء به الى الطالب واشترى بدين وقال اشترى بشيء ذهب واشترى بهما شيئاً ذهب
الباقى لا يصح أنه يات من مال الطالب (٥) لانه لا أمر بالتمريض لانه لا يصح أن يقضى
في الثامن من وكالة الوكيلية • ولو دفع الضامن أمراً أن يدفعه الى غيره فصار من دينه
فأسسك الوكيل مال الأمر دفع الضامن عند نفسه جاز اسماً او القاسم أن يكون
متعلقاً في وكالة سره الأكل وكذا في الثاني من الحية والخيرة • وإذا وكل الرجل رجلاً
ليقتضى دينه فباع الوكيل الطالب بدينار وأمره وصاهو بدينار يرجع الوكيل على المطلوب
بالدراهم في الثامن من وكالة التامرية • إذا دفع المطلوب الى رجل دراهم ووكالة
بان يقضى دينه فباع الوكيل بدينار وأمره وصاهو بدينار يرجع الوكيل على المطلوب
وبدع الوكيل متعلقاً حتى لو أراد أن يحبس ما في يده من الدراهم لنفسه لم يكن له ذلك
من المثل الزور • وفي فوادهم عن محمد رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن
يعطيها غيره بما أعطاه الأمر غيرهم من مائة وأمره جازاً وكان الأمر على الغير
ألف درهم فجعلها قصاصاً بما عهدا كله جائز • قال هشام بنى لا يكون متعلقاً بما أدى
قال محمد وان دفع اليه غلاماً وقال به و أعطه غلامته فباعتها بما على ما عطاه من مائة
مثل ثمن السلام قبل أن يبعه فباعتها على رب السلام فهو متعلق في الثامن من وكالة
المشيرة والمحيط البرهانية • الوكيل بضائه الغير صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى
دينه الموكل من مال نفسه ضمن ولكن متعلقاً في الوكالة بضائه الدين من وكالة القنية (٦) •
وفي الموارل أعلامه بشارتاً بضمه أو الاتفاق على جاله ما سكتها وصرف دينار
نفسه جازاً استسناناً وفي العيون أمره بصدقة ألف أو أعطاه فاعطه وتصدق بألف من مائة
لا يجوز ويضمن وان باقية صدقه وتصدق بألف من مائة جازاً استسناناً (٧) في الثامن من
وكالة التامرية • الأمور بوضائه الدين اذ قضى أجود ما أمر به يرجع مثل ما أمر به ولو
قضى أردى مما أمر به يرجع مثل المؤدى والموسك كذا في هذا ما عطف المكتفيل بمثل فان
المكتفيل بالمال اذ أدى أجود مما كلفه أو أدى يرجع ما كلفه في آخر الثامن من
وكالة المحيط المدين اذ ادفع مائة الى رجل يقضى به دينه وقال له المدين ادفع هذه المائة
الى فلان فباعتها على • وهذا أصل دفعه ولم يأخذ الموكل بغيره ولو كان قال لا تدفع هذا

بوالأحر ضامن فيه. فالفضل الثالث من الباب الأول من كمالة القاضي. ولو قال أقرض
فلانا ألف درهم فأقرضه لا يرضى إلا أحرشاً سواء كان خطيباً أو لم يكن من كمالة الخطبة.
(ج) قال خطيبه أذفع إلى زيد ألفاً فقل يضمن الأحر لا زيد عكس أقرض فلانا الأحر
لا يرضى إذ موضع الخطبة أن لا يقتضى ضمان التخليل فيجب على القاضى ومن هذه المسئلة
أجيب في الواقعة الصغرى. وكسب ابن زيد قال أحد هؤلاء أقرض فلان كسباً بدينار أو
في خرواحه جون بدينار أو دهمى أو أيدوبغ دينار كرت وأزهره وفت وأين أشارى
بيان ابنان برادته شديدي أن لا يرجع المأمور على الأحر كما في مسئلة الخطيب
فقبل أحكام الموصى في الرابع والثلاثين من المصولين. قال أذفع إلى فلان ألفاً على
أى ضامن لك فذفعه وأذفع إليه حاضر مائة عهد أقرض على الأحر وفلان وكسبه
كانت أسئلة القاضى نحن وأرسلهم بمائة وكذا أعطه الماعلى أى ضامن لك ولو قال
أقرضه ألفاً على أى ضامن لك والمذموم عليه حاضر يسع فقال نعم ودفع فهو مرضى وقد أذفع
على القاضى والأحر ضامن ولو قال القاضى أعطنى ألفاً على أى ضامن لك وذلك الرجل
حاضر فقال نعم فهو مرضى على القاضى والأحر ضامن. فى أول الثالث من قضاء البرازية.
(ف) قال لا أحر وأيسر بينهما خطبة أذفع إلى زيد ألفاً درهم فذفع رجوع على زيد لا على أمره
(١) ولو أقرضه أن يصدق منه عشر قدره أقم فقل لا يرجع على الأحر إلا الخطيب ولو أذفع
عليه أن لا تتركه قال رجل أذفع إلى الذى فقير من مائة فذفع لا يرجع إذا لم يشترط
رجوعه وعجزه المدعى لم يصدر بئاليه لصوابه إذا عينه معه (د) قال أذفع إلى فلان
ألفاً على أى ضامن لك ولو قال أقرض فلانا ألفاً على أى ضامن لك ولو أذفع إلى فلان
ألفاً فذفع فلان كان المأمور شريكاً للأحر أو خطيباً له وجب على أمره ومن الخطيب أن يكون
يهما أخذوا مائة مائة واحدة على أنه من قبل رسول هذا أو كسبه يسع منه أو يقرضه فانه
يرجع على الأحر بالإجماع إذا تضمن بين الخطيبين شرط طرفة الفرب أنه إذا أمره شريكه
أو خطيبه بفتح مال إلى غيره فاهباً أمره لكونه ديناً على الأحر والمخروف كسروط وكذا
لو كان المأمور على حال الأحر أو يقرضه الأحر يرجع على الأحر بالإجماع وإن لم يفتل
على أى ضامن ولم يشترط الرجوع قال لم يوجد نفي من هذه الثلاثة للخطيب والنعمان
وشرط الرجوع يرجع على الأحر عند أى يوفى لانه ما حال بين المشايخ من قبل الحام
والخاصة ليس خطيباً إذا لاخذوا إعطاهما من أحد الجانبين لاسم كل جانب وفى أفتق
على أى يوفى أو لا يوجب الرجوع بلا شرط الرجوع وصحان وقال (ط) الأحر يفتق وإذا أخرج
وحد فاقب واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط الأرواية عن أبي يوسف كذا (ذ) وفى
(يس) أذرعهم من مائة فوفى بمائة وأحد الزوجين لا أحر وأيه الكبر الذى فى عهده أو أوه
والأحد كاهم كثيره وخطيب قبل أحكام الموصى في الرابع والثلاثين من المصولين
• ولو قال لا أحر أفتق على عاتق أو أفتق في شادوى وليس بينهما خطبة ولم يذكر الرجوع
ماتفق المأمور قال الإمام السرخسى يرجع على الأحر وقال الإمام خواهرزاده لا يرجع
بغير شرط فى الثمان من نكاح إذا خلاصة • قال الإمام السرخسى يرجع

(ترجئة)

زيدة إنسان فقال أحدهما لا أقرض فلان
يطالب جسده ما يرضى طريق السلف
فاذا جاء فاذفعه إليه ثم جاء الرجل وأخذ
خمساً دنانير وذهب من البلد وشركه
يتمحافى هذا الأمر

(١) رجل قال لا أقرض فلان ألف
درهم ولم يفتل على ولا يهاك على فذفعها
المأموران كان خطيباً للأحر وجب عليه
بما أذى وإن لم يكن خطيباً لا يرجع وقال
أبو يوسف يرجع على الوجهين والخطيب
هو الذى يكون فى عهده كالأول والثاني
والزوجية وابن الأخ فى عهده أو أجبيره
أو شريكه شركة عهده كذا قال فى الأصل
وذكر فى بعض المواضع الخطيب هو الذى
يأخذ منه الرجل وبعده ويدأيه ويسع
عده المال وإن لم يكن فى عهده كذا فى
كفالة الخائنة فى مسائل الأشرية

المال عند

وقال الامام خروا مرداه لا يرجع ولا قول الحق في وعى التوكيل من الزكاة من بعض
 المكرهه ولو ان رجلا حال فقره اخفق في بناء دارى ولم يقبل على أن ترجع بذلك على
 استخفافه قال الشيخ الامام السرخسي الصحيح انه يرجع في فعله فيما يجب الاجر على
 المتاجر من اجارة الخانة وفي كتاب القسط للامام السرخسي اذا قال لغیره ائتمنى
 على ما تقر به على الامر وان لم يشرط الضمان والرجوع وهكذا احتاره الصدوق والشهد
 في تناوذهما فسرى في كتاب الكمال وقال مجرد الامر بالانفاق وجب الرجوع في الثالث
 من خصائص الخلاصة وكذلك في البرازية وقوله ائتمنى على ولدى اوعى اوعى اوعى بناء
 دارى وقوله ائتمنى على سوا من المحل المزبوره امر رجلان بئتمنى على اهل عشره من
 عدد لم يرجع عليه فقال ائتمنى كذبه الامر فاراد المأموران بملفه انه ما به انه
 ائتمنى على اهل ذلك في اوامر اجارة البرازية في التمرجات وكذا في التاسع من وكالة
 التا تاريخية (١) وفي نوادر هشام بن محمد رجل دفع الى رجل دراهم وأمر بان ينفق
 على اهل كل شهر كذا فنفق الموكيل اخفق كذا فقهر او قال الموكل اخفق كذا ادون
 ما قاله الموكيل قال قول المانع ولا يشبه هذا الوصي وفي الصاوى العنانية
 وفي الوصي القول قوله لانه لو اذى دفع كل المال بئتمنى ولو امر بان ينفق على امرائه من
 ماله يرجع ولم يصدق انه ائتمنى لا يجبه ولا يستبرئ من المرأة الا ان تكون الزقة قد فرضت
 في التاسع من وكالة التا تاريخية (٢) (٣) وكذا وكالة عائشة عن أن يقوم بأمره وينفق
 على اهلها من حال الموكل ولم يصح شي الا اذا قيل ان أطلق ثم مات الموكل وطالبه الورثة ببيان
 ما ائتمنى ومصرفه فان كان محدا لم يصدق فيما قال وان اتمموه فحقوه وليس عليه بيان
 جهات الاضاف (٤) ان اراد المخرج من الضمان فانقول قوله وان اراد الرجوع فلابد
 من المينة فيما يتعلق بالتوكيل من وكالة العينة وكذلك في التاسع من وكالة التا تاريخية (٥) خلا
 عن التفة وفي الاصل امر باعطاء عشر غلة على أن يكون غرضا لا امر على القاضى
 ولما مور على الامر بائتمنى وصارون فمضاهيها امالة وسأله ثم ان اعطاه المأمور عشره
 جبايا لم يكون حاله امر على القاضى هو الجبايا ليقضه الجبايد وما لهما مور على الامر
 العلة لان الامر لم يتناول غيره ثم يرجع الامر على المستقرض بالجبايا وقال محمدلان
 المأمور تبرع بالموردة على الامر دون المستقرض صحايات فضيلة في الضمان في الاتفاق
 والقض من ضمانات الوكالة والموكيل يقضى الدين اذا قال قضت ودفعت الى الموكل
 كان القول قوله ولو وقعت المتابعة بين الموكل والموكيل في الاستعراض بين موكله فقال الموكل
 قبضت المال من المقرض ودفعت الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قول الموكل في فعل
 التوكيل بالمصونة من وكالة الخانية ولما اقام القرم المينة على الموكل بانقبض ويعد
 هورى القرم وضمن الموكل الموكل في الاول من الباب الثالث من وكالة العنانية ولو
 وكه قبض الدين من أى الموكل او ائتمنى او عبده عليه دين او لم يكن يصدق انه قبض
 ذلك وحققه رواية (٦) وكذا الموكل العبد بان يقضى من حوالا من المحل المزبوره (عده)
 امر تليده بالبيع وتسلم الثمن الى فلان فباع وامسك الثمن لبعض من اذ الموكل لا يلزمه

(١) قال استندن وأمن على زوجتي كل
 شهر عشرة اوعى اولادى الصغار فقال
 قبضت خصمته المرأة وكذبه الامر
 لم يصدق الا اذا كان الحياكم فرض لها
 ذلك لاخذها ذلك ما كان الحاكم ولو كذبه
 الامر واراد المأمور بين الامر حلف
 الامر باعطاء ما له ائتمنى على اهل كذا
 ولو زعم الامر انه ائتمنى دون ذلك قال قول
 لهما مور ولا يشبه هذا الوصي كذا في
 الثالث من وكالة البرازية في نوع المأمور
 بدفع المال ع

(٢) ولو وكه قبض ماله على أى الموكل
 أو ائتمنى أو عبده التاجر فقال الموكل قد
 قبضته وحلف وكذبه الطالب فانقول
 قول الموكل وكذا الموكل عبد ائتمنى
 ماله على مولاه فانقول قوله ايضا كذا
 في وكالة جارية الاكل ع

انقام ما تبرع به دفع الى آخره اقبال ادفعه اليوم الى ملان فلم يدفع لا يرضى اذ لم يلزمه ذلك في ضمان المأمور والادال من القبول وكذا في الشئ وكذا التلاصة قال
يكي برديكري دعوى كردك من خط ملان آورده ام بنزدك ويكه هرا دردم بوي حده وخط
قبول كرده است وكفسته كه هلا دهم ويا نصد داده يا نصد بكر بده مدعي عليه كفت
هر هزار شود داده ام وجبري ديكر بنماده وادعي هو كند بر كدام بود ايا ب اكر اين حال عين
بوده است بنزدك اين قبول كند خط ابن دعوي بروي ننسود لان المودع أو الغائب
لو صدق الوكيل بالقبض في الوكالة لا يجبر على دفع شيء واما كرمطان سياد وكويد
يا نصد داده يا نصد خط يا نصد ديكر بده ويهكو يدعي همه دادم قول قول وي بود
باسوكندش لانه اميره واكر دين بوده است قول قول از د خط بود باسوكندش وكواد
يرقبول كند خط من دعوي الضامه به وحل آورد الى بعض التماس رجل مقفنه
فأعطاه التماس بعض المال ودين البعض هل يكون لمصاحب السفته أن يطالب
انما براد ما بقي قال رحمه الله ان كان للكتاب مال قبل المكتوب اليه فكتب اليه أن
يدفعه الى صاحب السفته فاقترن المكتوب اليه بالكتاب واقر أن المال دين على المكتوب
اليه للكتاب يجبر المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب
لا يجبر وكذا اذا لم يقر أن المال دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا اقر المكتوب اليه
أن له صاحب السفته شيئا على المكتوب وتضمن صاحب السفته دفعه ويزوخذ به
في مسائل السفته من أواخر كتابه الثاني وكذا في التاسع نرسم كتابه الاخره
وجعل دفع الى رجل شيئا اليه ويدفع الثمن الى زيد فلما صاحب المال طلب الثمن من
زيد فقال لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعت ودفعته اليه الثمن قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع شيئا بجزء كان القول قوله ولا ضمان وان كان بتمامه
فكذلك (١) في قول أبي حنيفة خلافا لما حمله في تصرفات الوكيل من بيع وشيئة
رجل عليه ألف رجل دفع الى الطالب ما تبرع فقال اصرفها وخذ حقتك منها فأخذها
فهل يكتب قبل أن يصرها هلكت من مال المدفع وكذا امره او قبض الدراهم فهلكت
الدراهم في بده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال المدفع وان أخذ منها حقه ثم ساع
كان ذلك من مال المدفع اليه ولو دفع المظلوب الى الطالب ما تبرع وقال خذها فاص
فأخذها كان داخل في ضمانه ولو دفع المظلوب الى الطالب ما تبرع وقال بها بمثل قبضها
بدراهم مثل حقه فأخذها بغير قبضها حقه بالتضمن بعد البيع من أو ارباب الصرف من
لغاية اذ ادفع المدعيون عبدا الى رب الدين وقال به وخذ حقتك أو دفع اليه دائره
وقال اصرفها وخذ حقتك منها حقه في الدراهم فباع أو صرفه وقبض الدراهم وهلكت
في يده هلكت على المدعيون حال حدث الدائن شيئا قبضا وبطلت قوله به بمثل أو بع
الدائره بمثل فعل بصر الخبوض مضى ناعله كما قبض في نوع في أقسام التصرفين
من وكالة المنية وكذا في الثقة والعفري والبرائة وكه ما يدعيه قوله وداقتال له اودعت
فلان هذا اقبل ثم رده على الوكيل قال المال بعض ايجامه اذ لم يور باره فيصير كذا الى

حضر شخص الى آخره يثبت من عند انسان
يدعي أنه أرسله الى ذلك الانسان وأن
عنده المرسى اليه درهم وكه بقضها منه
قبل المرسى اليه انساب وقال أعطيتك
حالا ثم دفع اليه حقه وبعه ذلك طلب
الوكيل منه فجماعه الاسرى فقال المدعي
عليه قد دفعته اليك الان لكه ولم يبق
منه شيء فقال الوكيل ليس الامر كما
ذكرت على من تكون البين ايا ب ان
كان هذا المال عننا عند المرسى اليه الذي
قبل الكتاب لم تسع الدعوى عليه لان
المودع أو الغائب لو صدق الوكيل
بالقبض في الوكالة لا يجبر على دفع شيء
وأما ان حضر الموكل وقال ليس عبي
الدراهم قد دفعت الى وكيل الذي أتى لك
بالكتاب حقه فادفعه من القالب التي
هذه فوات اخذها اليه الباقية فضله قد
دفعته الكل الى وكيله فاقول قوله بعين
لانه أمين وان كان المال دينا فاقول قوله
الوكيل بالبيع واليه تلزم من قبل
الكتاب

الكتاب

(١) لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان
أمانة ضد البائع عند أبي حنيفة لان
عنده الاجير المثل أمين وكذلك ابي
ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون
حجة عليه كذا في الفصل المزبور من
الكتاب

(١) فإن قيل هل يمتنع بالفرووقنا الفرووق
أي يمكن في العقد ولا يعتقد بتم ما حتى
بصرفه ودر من جهته كذا في ذيل هذه
المسئلة من الفصولين ع

(٢) وعلى فقال في ذيل المسئلة ليس
أن يسلم قبل قبض الحسن قالوا الجواب
صحيح أما العلة فقها نظر فإن الوكيل
بالباع لا تسليم المبيع قبل قبض الباع
وانتهاء الموكل من التسليم بعد البيع
فبدون الباع أولى وهذه المسئلة
معدلة لما قد مرنا في مسئلة الفهمه كذا
في الطهريه وفي مستغزات وصكاة
التاثيراتية نقلا عن الطهريه الوكيل
إذا دفع القصة الى انسان لاصلاحها
بأمر الموكل ونسب من دفعها اليه لا يمتنع
انتهى ع

(٣) وهذا بخلاف أمر الموكل للوكيل
وكل أحد الا يصح وأما يصح أن يقال
وكل من شئت كذا في الفعل المبرور من
القنية ع

(٤) ذكر قاضيان في تناو في فصل
الحياة والساحس كتاب الاجارة وذكر
المسئلة في الاجارة الصلابة وقال فيه
قالوا لا يصح وعندي انه يمتنع اذا
فارق ووافقه ما ذكر في فصل تصرفات
الوكيل من البوع طيبات بل ع

أجتنى قبل هذا على اختلافه سودع المودع برأ القابض عند أي حيلة وقيل هذا على
الوقاي اذا رخص وهو لا يملكه فلو قال الوكيل أمر لك فلان أن تستخدمه أو تدفعه الى
فلان فقبل فهلك القني برأ الوكيل ولو كذب وضم المودع وأما برأ الوكيل لانه من (١)
في أحكام الوكلاء قيل ما يجبر الوكيل وما لا يجبر من الرابع والثلاثين من الفصولين ع
(نقد) وكيل الباع دفع المبيع الى رجل لم يرعه على من أحب ففرب الرجل بالبائع
أو هلك عنده أجيب بأنه لا يقضي الوكيل والصحيح انه يقضي وقال بعضهم لو كن من دفع اليه
أمينا لم يصح لقوضه عادة وكيل الشراء أحد على سوم الشراء ولم يرعه به الموكل فزده
على وكفه فهلك في يده فلو أحضه بعد بيان القني ضمن الوكيل ورجع على موكله لو أمره بالاشد
على سوم الشراء واللا يرجع اذا امر بالشراء لم يكن أمر يقضي على السوم (عده) وكيل
الباع لو امتار حولا لم يرعه والمسئلة بمحالها لم يصح وقيل يقضي هو المختار في ضمان
الأمور والدال من الثالث والثلاثين من الفصولين ع الوكيل بالبائع اذا قال له تسلم
رجل ولا أمره وسلمه اليه ولم أقدر عليه أفنى الشئ الاحام يظهر الدين المرتب (٢) انه
يقضي الوكيل في المقطعات من وكلة الطهريه وكذا في مستغزات الحط وكذا في أواخر
الرابع من وكلة الرأية ع (الجامع الاصغر) ادفع هذه القصة الى أحد من الصغار
ليسلمها بصفتها الى أحد ونسبه لم يصح كالودع اذا نسب الودعة انها في أي موضع
ومثله في تساوي صاعد ادفع هذه العرل الى نساح ولم يبق له من شئت فدفع
وهرب المدفوع اليه لا يقضي (٣) من مستغزات غيب القنية ع دفع الى الدال أو بالبائع
فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يصح ولو قال لا أدري في أي حاوت وضعت يقضي
في آخر دوعة الرأية ع وجعل دفع الى دال عينا ليعده ففرض الدال على صاحب
اذا كان ففرك العر عند صاحب المحصن ففرب صاحب الدال كان ذهب بالتباع ضمن
الدال لانه ليس له دال أن يترك العر منه غير لكنه يعرض ويأخذ العين لأن يكون
الدال تليذ صاحب الدال كان يبيع أمثلة الناس في حاوته أو يكن هو في حاله ففرب لا يقضي
الدال في فصل تصرفات الوكيل من يوع الثانية ع ومشاها جعلوا الباع
والعسرة وكلا من المالك فإن العادة جدرت بعمل المتاع المهم بالبائع وبأذا الباع
والعسرة وكيل المشتري فإن التليذ جعل المتاع الى المشتري وبشتره منه ولهذا قالوا
الباعية والعسرية على البائع والشاكرية على المشتري في نوعي لم يتبع من وكلة
الرأية ع (حسن) دعه الى دال ليعده فدفعه الدال الى رجل على سوم الشراء ثم ليه
لم يصح وهذا اذا أدنه للمالك بالدفع لسوم اذا لا تعدي بالدفع حينئذ اذا لم يأت له
فيه ضم (ضنف) لو عرضه الدال على ريد كان تركه هذه ففرب ريد الدال كان وذهب به
لم يقضي الدال في الصحيح لانه أمر لا يمت في البيع (ص ج) نحن لانه مودع وليس
قودع أن يودع (ج) دعه الدال الى من استام ليطر اليه وبشترى ذهب به ولم يطره
الدال قالوا لا يقضي للاذن في هذا الدفع عارضا قال وعندى انه انما لا يقضي لو لم يصادقه ولو
حارقه ضمن (٤) كالو أو دعه أجنبيا أو تركه عنده من لا يريد الشراء في ضمان الأمور

والدلال من الثالث والثلاثين من القبولين • وكيل البيع ان استاجر من بعض العين
لم يرغب فيه فشاب الاجير اوضاع في يده لا يضمن والمشتراؤه يضمن في الرابع من وكالة
البرازية وكذا في الخلاصة • (ع) وشيخ الاسلام السخري دفع الى دلال متاع موصوف في
دكان من ليس في عمله ولا يريد شراء مصاع يضمن وان كان يريد شراء فتركه • ليس ليراء
أو يرى غيره فأن أو تلك المتاع في يده لا يضمن (عشر) خلافاً قال استاذنا النجاشي انه
يضمن لانه أمين فليس له أن يودع غيره إلا أن ما أجابه • (ع) وشيخ الاسلام أحسن لان
دفع العبد الى المستأجر ليراه أهل أرمس له بصارته وختمه أمر معتاد معه وهو دلال كان الدلال
ماد ومابه دلالة • وهكذا اذا ذهب المستأجر ولم يظفر به الدلال لا يضمن في باب ما يتعلق
بالدلال من وكالة القنية • الوكيل بالبيع اذا دفع العبد الى المستأجر ليذهب به الى بيته
ويعرضه على أهل ضاع في يده لا يضمن اختصاصاً وفي النجاشي يضمن قال الصدر الشهيد
وعليه الفتوى (١) في العاشر من بيع الخلاصة لمساها ترك الدلال ثوباً ما يعاين عند صاحب
الدكان وضاع الثوب ضمن الدلال لانه أمين وهو لا يملك الايداع والنسفي في فتاواه انه
لا يضمن في الصحيح لانه لا يملك الدلال منه في العاشر من بيع البرازية • ولودع الدلال
أو الوكيل الثوب الى من يعرضه على البيع أو في من يريد الشراء امتنع اوضاع بأن هرب
به لا يضمن قيل ان لم يأت بالبيع يضمن وان أذن لا وقيل يضمن مطلقاً وهو الاصح وقال
صاحب المخطوطة لا يضمن واحتمل بعض انه لا يضمن اذا لم يشاركه في فارق ضمن كما
علم في النودج الثاني والبعض على أن المدفوع • ان كان مأموراً لا يضمن لانه مأذون بالبيع
اليه عادة ولا يضمن من أهل المروية • (ع) دلال دفع ثوباً الى ظالم لا يمكن استرداده
ولا أخذ الثمن منه يضمن اذا كان معروفاً بذلك في باب ما يتعلق بالدلال من وكالة القنية
وكذا في العاشر من بيع البرازية • (ع) قوم الدلال المتاع للفرقة السلطانية أو
للأمرامح لا يضمن فيه فخذ منه بدل المدبر يضمن الدلال اذا علم غم قيمته في آجر باب
في ضمان الساعي والعمال من غصب القنية • (جف) دلال معروف يده ثوب يسير انه
مسروق فقال ردته على من أخذته منه يبرأ كصاحب العاصب اذا رد على القاصب
يبرأ (ز) الخبير أو أئبت رده بحجة (هـ) هذا كصاحب العاصب اذا قال وردت
على القاصب صدق منه لا بدونها في ضمان المأمور والدلال من الثالث والثلاثين من
القبولين • (نغ) أخذ الدلال الثمن ايسره الى صاحبه أو كان يملكه ليطرف صاحبه قبله
اليه فصاع منه يصالح بينهما الى الصف في باب ما يتعلق بالدلال من وكالة القنية • (عمر)
جرت عادة حاكم الرستاق احم يهتدون الكرايس الى بيعها لهم في الدار ويعتبا ثمنها
الهم يسد من يشاء وراه أمسا فاذابت البائع عن الكرايس يده شخص طنه أمين
وأبقى ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا به
أحبنا وأغري من أهل المروية السجارد اخطأ مال أنسل بمال الغير لا يضمن
ولو خطفه بماله يضمن في السابع والعشرين من العبادية • الوكيل ياد الدالين لو خطفه
مال موكله بماله • منه قضى به ديس موكله كان متبرعاً في الادامو يضمن لموكله ما أخذ منه

(١) وفي متزفات وكالة الخط ان الوكيل
ضامن وحكي فتوى فقيه الدين النسفي انه
لا ضمان على الوكيل لان هذا من
ضرورات البيع والاقل أصح اذ ليس
الوكيل تسليم المبيع قبل البيع الى
أحد انتهى وعليه كلامه فاضحان في
فتاواه وبه اتفق المرحوم بهي من زكريا
وان اتفق بخلافه ابن جسيم وقاري
الهداية

في ضمان الطمان من الثالث والثلاثين من المصولين • رجل بعث رجلا في رازان ابنت
 الى • فبثوب كذا وكذا بنى كذا وكذا • فبعث اليه الزوار مع رسوله أو مع غيره فباع الثوب
 قبل أن يصل الى الاصره فبذلوا على ذلك وأقرضوا به مالا ضمان على الرسول فبشئ وان
 بعث الزوار مع رسول الاصره فبذلوا على الاصره لان رسوله قضى الثوب على المساومة
 وان كان رسول رب الثوب فاذا وصل الثوب الى الاصره يكون صلا كالأمر لرسول
 الى رجل وقال ابنت الى • بشرة دراهم فرضا فقال نعم وبعث بها مع رسول الاصره فالاصره
 ضمان بها اذا أقرضت رسولاه قد قضى لها وان بعث بها مع غيره مالا ضمان على الاصره حتى
 يصل اليه • وكذلك رجل له على رجل دين فبعث الى المدين رسولاه ان ابنت الى بالدين لدى
 الى طمان بعثه مع رسول الاصره فبذلوا من ماله الاصره ولو أن رجلا بعث الى رجل
 ضمانا مع رسول ان ابنت الى ثوب كذا بنى كذا ماله على وجهه مع الذي اتاه به لكتاب
 لم يكن من ماله الاصره حتى يصل اليه الكتاب وكذلك القرض ولا قضاء في هذا وانما
 الرسول رسول بالكتاب • وجعل قال لا تحزن • وكذا حصر في وأدى وسالتك وقال ان
 المرسل يقول ابنت الى ثوب كذا بنى كذا • وبين غنمه فبعثته وانكر المرسل وصول الثوب
 اليه والوكيل يقول أوصلت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن ابي اسحق ان المرسل يقبض
 الرسول الثوب ويأمر الوصول اليه ضمان المرسل غنمه ثوب وان أنكر قضى الرسول
 فالتقول قوله ولا ضمان عليه (١) • قبل فصل التوكيل بالمحسنة من انطانية • وفي
 الكبرى قالت قوله مع غنمه ولا ضمان عليه ولا على الرسول في الثلاثين من وكالة
 التا انطانية • أرسل صاحب الكرخ الى القصار رسولا بثلثة اشباع الاربع غلا
 الى با فاذى ثلاثة فبذل القصار فبذل اليه الاربعة وقال الرسول دفع لي ولم يذ قال
 أبو بكر الخبي بآل صاحب الثياب فاجابها فبذلها عن غنمته واجمعا كذبه بملفه
 فان حلف برئ وارأي ارمه فاذاه فان حلف القصار وجب عليه اجر الثوب الرابع وان
 كذبه وحلف القصار فبذل على صاحب الثوب اليه على الاجر فان حلف برئ عن الاجر
 بمسنة الثوب الرابع • فصل في القصار اجارة الحايبة • ولو دفع القصار الى وكيل
 الطالب ثوبا فبذل لم يقبض التوكيل والموكل • ولو دفع القصار الى الموكل
 وحلف ضمان الموكل دون الوكيل في الاقل من الياث الثالث من وكالة القنانية • رجل
 قال لغيري استقرض لي من فلان عشرة دراهم • قال استقرض المأمورة بض وقال ذهبتها الى
 الاصره وبهد الاصره فبذل المالك يكون على المأمورة ولا يصدق انما وصل الاصره ولو
 بعث بكتاب مع رسول الى رجل ان ابنت الى • كذا دراهم فاقترضت الى • فبعت مع الذي
 أوصل الكتاب بروى أبو سليمان عن أبي يوسف انه لم يكن ذلك من حال الاصره حتى يصل اليه
 ولو أرسل رجل رسولا الى رجل ضمان ابنت الى • بشرة دراهم فرضا فقال نعم وبعث بها
 مع رسوله كان الاصره ضمانا اذا أقرضت رسولاه فبذلها (٢) في باب القصر من الحايبة •
 استقرض عشرة دراهم وأرسل عدله لياخذها من المقرض فقال المقرض دفعته اليه
 وأقرضه الصديق وقال دفعته اليه مولاي وأمر المولى قبض الصديق العشرة فالتقول ولا شيء

(١) بقوله لما ذابض القيمة وقبض الرسول
 قبض المرسل قال لان المرسل لم يبين الثمن
 للبائع وانما البيع اذا دفع الرسول الثوب
 الى المرسل فاذا أنكر وصول الثوب اليه
 صار كانه أنكر وجود البيع فكان عليه
 قيمته كذا في انطانية من اهل المزبوني
 ذيل المسائل المروية

(٢) وفي الحايبة في فصل التوكيل بالمحسنة
 ولو وقعت المناقعة بين الوكيل والاستقرض
 وبين موكله فقال الوكيل قبضت المالك
 من المقرض ودفعته الى الموكل وانكر
 الموكل لا يقبل قوله الوكيل لانه يريد بها
 ازام المالك على الموكل فلا يقبل قوله في
 اجاب المالك على الموكل

عليه ولا يرجع المهر من على العدة له أنه زأه فمهما عني في باب الفرض من يوج
 المصية • ولو أرسل رسولاً لرجل يستقرمه فقال الرسول قست وعتقني يا صدق
 ولائني عليه فالتفتان على المستقرم وعن ابن مساعة قد ادّعى الرسول وقال لا يدفع
 ذلك ولا يدفع المهر أيضاً • ولو قال أقرضني لعلان فهو على القاض لا نه مضون بنفسه
 بمحلاف قوله بعينه لعلان أن صدقه في الأول من الباب الثالث من وكالة العاية •
 الوكيل بالاستقراض من معيار إذا قال له قرض إن دلا ما قال له أقرضني يكون قرضاً على
 المرسل وإن لم يقن على وجه الزمالة يكون على الوكيل في آخر الأول من يوج انه راية
 وكذا في باب الصرف من الحاية • وإن وكل بالاستقراض إن أضاف الوكيل الاستقراض
 إلى الموكل فقال إن دلا ما يستقرض منك كذا أو قال أقرض دلا ما كذا كان القرض للموكل
 وإن لم يصف الاستقراض إلى الموكل يكون القرض للوكيل من أوائل وكالة الحاية • قال
 في الوقفات الحسابية إذا قال المرسل لا تسر إن دلا ما قال أقرضك أضافاً وكذا بنفسه
 ثم قال الوكيل قست وصدقه أقرضني وأسكر الموكل قال قول للموكل وعن أبي يوسف أن
 القول للوكيل وله توى على الأول في الوكالة بالخصوصة من الصراقات وكذا في الناس
 من وكالة أئمة وأخائية • مع التوكيل بالأفراض لا بالاستقراض في الثالث من وكالة
 البرارية • التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل ضمن القرض يصح بأن يقول رجل
 أقرضني ثم يوك دلا بضمه مع في المسائل المتفرقة في آخر وكالة القضية • وفي الأصول
 قوم وقت لهم مصادرة فأمر وارجلان بأن يستقرض لهم مالاً في في هذه الخواتم فصل
 فالفرض يرجع على المستقرض والمستقرض من يرجع على الآخر شرط الرجوع يرجع
 وبدون شرط لا يرجع ولها راية يرجع من وصايا التا بأرضانية وكذا في الخلاصة (١) •
 أصرو من شئ والتمام يرجع على أن يؤذبه الآخر لا يصح ولا يرجع لعدم جهة الأمر (٢)
 في الثالث من وكالة البرية وكذا في النقة البرهانية • وذكر في ثوب الثاني من المحبة
 ينبغي أن يذكر دعوى القرض أنه أقرضه • من مال نفسه لجوار أن يكون وكيلاً
 في الأقراس والوكيل في الأقراس مع ومعه وليس وكيل • ولا يكون من الشمن ولا
 حق المطالبة بالأداء قبيل التوكيل بالأقراس والاستقراض من وكالة تجمع
 تساوي

(الحاد عشر في المتفرقات) • وفي كتاب القضية وحل أدى على رجل أنه على ملان
 ألف درهم وأن دلا أمره داني فعملاً له من هذه الألف الودعة التي عدده ووجد
 لمودع لأمره داني • قام المدعي مئة على الألف الودعة والامر بالمدة وقضى الماضي
 عليه فانه يكون ذلك قصاصاً على القاتب وينصب الحاضر جمعاً على القاتب في الناس
 من وكالة أئمة وأرضانية • وإذا قال المدعي مئة فبضرة التي في طلبه على القضاة عن
 أو داني كسر من يمينه مائة عين أو قال أنه زكاة مائة من عشرة التي في طلبه تصح الوكالة
 بالإجاء هكذا كزمنس الأئمة • وذكر في كتاب الأجازات أن من أسأجروا بتركها
 من بلدة إلى بلدة ثم أن أسأجروا كل المسأجروا أن يسأجروا بالجرة غلاماً لو أنها أن الوكالة

(١) وفي الأصول الجدية قبل كتاب الفراض إذا
 أمره بذلك على أن يكونوا أصابعاً له
 يرجع والا فلا يرجع لأنه مستقرض بنفسه
 إذا الوكالة في الاستقراض لا يجوز
 (٢) لأن حق الرجوع إنما ينبت إذا صح
 الأداء بأمره ولم يصح ملائمة الرجوع
 كذا في التمهيد في مسائل التوكيل
 بالأفراض والاستقراض

(١) ينوبها بالتفريق ان طلبت زوجته ذلك كذا في التمين وفي النصولين بعلامته (عده) وله رفعه الا ان يقر بالباطل فيجوز هذا اذا
 ان الزوج حي او اذا مات وصار ميراثا نصيبا - يات - (٢) الاصل ان من يمين في دار غيره بأمره قال بغيره بالدار ويرجع عليه
 بما أئتم كذا في النصولين في الرابع والثلاثين (٥٨) في أحكام العارية في حق الغير بعلامته (ن) - (٣) لا ذل للمالك لها وقد صرح

أمره بذلك فتقتل الفصل اليها يكون
 كلها هي التي عمرته فيسقط على ملكها
 وهو غير متزوج في الاثني ويرجع عليها
 لمصلحة أمرها كالأمور بقاء الدين كذا
 في مسائل شتى من التمين -

(٤) وذكرنا المسئلة في الخاص من كتاب
 الشيطان من الدعوى وقال فيه فتمت
 المرأة فبقي نصيبه من العارية ان شئت
 وكذا في الاستروثية من أواخر الكتاب
 خلاص الدعوى وكتاب العاري
 واليمين وكذا في الثلاثين العارية
 في أحكام العارية في حق الغير وكذا
 في الرابع عشر من دعوى التماس الثانية
 وفي اقرار الثانية في فصل فيما يكون
 اقرارا والبرهان أن تقرر فبقي نصيب الابن
 وبسبب كل العارية اليها فظهر أنه أخطأ
 في النقل -

(٥) قال ويشترط في الدعوى خمسة شرائط
 حضور المذموم ودعواه موصدة دعواه
 واستناده وأن لا يكون جنبه وبين
 الشاهد وصلة توجب اليه كالأدلة
 والزوجة والمثاق والشركة والوكالة
 وكذا يشترط في المذموم عليه خمسة حضوره
 بنفسه أو نائبه أو انكاره لفظا أو معنى
 وتوجه الحسومة عليه وأن لا يذبح في
 الشاهد وأن يكون أهلا للابواب وكذا
 يشترط في الشهادة خمسة موافقتها
 للذموى واتفاق الشاهدين فيها وأن
 لا تقرر على التي وأن لا يجمع فيها بين
 وأن لا يكون فيها شاهد جزئى أو دفع
 مفرم ويشترط لجواز القضاء بسبب هذه
 اشتراط حضور الشاهدين وإعلام
 المذموم عليه وجهه جهة المذموم وعدم
 الرشوة لا ينفذ القضاء ولا في تلك الحادثة

محصون بعينه خلافا وذكره أيضا اذا استأجر دارا قال الاستر لم استأجره ما استقر
 من الدارين الاجرة قال قلت عليك كانت في كل سنة خمسة بعض مشاعنا قالوا ماذا صكر في
 الاجارات فقلها ما أتينا على قول أبي حنيفة الوكالة باطلا وبعضهم قالوا ماذا كرى الاجارات
 قول النكاح والاثني أصح في العارضة وكلها نصيب في نوع التوكيل بالشراء من على
 التوكيل وكذا في التاسع من الدعوى - هـ مرداد زوجته بطلانها في العارية لها والتمتعين
 عليها وان كان الاذن في العدة (٦) ولو هو حاله لا يملكها فبطلانها في العارية لها وهوت طوع في
 النسخة وعلى هذا حاله الا لا كالكرم وغيره فيجب كتاب القرائن من الكفاي وكذا في
 التمين (٤) - (٥) مرداد امرأته ماتت وتركها اباؤها فظهر ما يادها في العارية لها (٣)
 والتمتعين دين عليها فتمت حصة الابن ولو هو حاله فبطلانها في العارية لها وهوت طوع
 فبقي نصيب من العارية ونصيب كلها لها ولو هو حاله لا يملكها فبطلانها في العارية لها ولا يملك
 عليها من النسخة فبطلانها في العارية (٤) وعلى هذا التفسير حارة كرم امرأته وسائر أملاكها
 في أحكام العارية في حق الغير من الرابع والثلاثين من النصولين

• (كتاب الله عز وجل وما ينصول) •

• الفصل الاول في أنواع الدعوى وشرائطها • (٥) قال
 ابن القرم وفي البسوط رجل ترك الدعوى ثلاثا لم يصر ولم يكن له ما يصر من الدعوى
 ثم ادعى له نصح دعواه لأن ترك الدعوى مع التمسك يدل على عدم الحق طارفا في آخر
 تصلف من الصراثة (٦) - دعوى دفع التعرض هل هو صحيح اختلف المشايخ فيه
 والتفق على أنه صحيح في الاول من دعوى الخلاصة ويصح مقامه دار في جدول اذا
 رجل فاذى ذوالداه اشتراهما من الذي تترع الداه من يده حتى يقيم البيعة على الشراء
 وهذا القاي في الاحتضان ترك الداه في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كسب حتى يقيم البيعة
 على الشراء وفي فتاوى الاصل وبالقاي أخذ الامام على القاضي الامام في الثاني من
 القسم الثاني من دعوى التصايب (٧) - اذى دارا في جدول أنها اشتراهما من
 بلان وشهدوا على مقدمه ولم يقولوا قصدا بأمره لا تدفع اليه حتى يؤخذ منه القير ويدفع الى
 الساتع وجمع محرمي هذا قال يؤخذ منه الداه ولا تدفع الى الذي حتى يؤخذ منه القير
 وفي الثاني لا تصح هذه الدعوى حتى يصدق النفس عند القاضي فلو حضر من يذى عليه
 الشراء وأكسوم ذكرى الانصب في موضع ثم يؤخذ منه الداه من الذي وتدفع الى الساتع
 وذكرتها في موضعين أنه لا يثبت في انكاره لأن لعائبا حارضا عليه وهذا أصح
 فان قالوا اشتراه من فلان وقبضه ولم يصدق النفس بطلان ان القبض بأمره أو بغيره أمه فان
 حاله لا يذبح في هذا لا تنقل شهادتها فان قلت قبل السؤال يجعل القبض بأمر الحاكم
 بناء على التظاهر فلو تزامن المانع المسبق هذا ما يصدق لهما في هذا كذا في الدام يذكر
 نفسه التمسك فان ذكر ان قد فهو دعوى حلت مطلق فلا يكون اقرارا بالمثاق للقاتل ولا يقضى
 له رواية واحدة في نوع في الشهادة على الشراء من الثاني من شهادات الزاوية وكذا في
 الخلاصة • اعلم ان الدعوى لا تنقل ما ان تقع في دين أو ضمن ولو وقعت في عين فلا ينقل

واعتقل الشهادتين اجتمعت قد هذه الشرائط العقل والبلوغ والحرة والاسلام في الشهادة على العلم والسمع وحسب
 الشهادة عند الوضوء أي عدم العلة والعدالة والصرح والطق وأن لا يكون محدودا في عقد والاصالة والمعلم بما لا يجر الا في حصة
 النسب والكناح ولوث والغضا والوقف كذا في أواخر دعوى القاعدية - (٦) لا تصح الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا بأمر =

السلطان وأما ما دعوا به فاستمع لأن النبي من قبل السلطان مقيد بحكم من عهده لا يحدونه بأشياء على الدوام
(٧) المسئلة المذكورة في الثلاثين من دعوى المهيبة وقال فيه وبالقصاص كان ينبغي المضي إلى في باب يظل
دعوى المذموم

٥٩

(١) وإذا اختصم رجلان في دابة أو عرض
وهو قائم بينهما فإن القاضي لا يسمع
من واحد منهما ما بينه والدعوى حتى
يحضر ذلك الذي اختصم به ~~حكما~~
فدعوى المتوسط قبيل باب الدعوى في

التمساح

(٢) سبي • يسأل ما لا يدعي فيه من بيان
السبب في محو ضاها في هذا الفصل
(٣) وفي أوائل دعوى القضاة قال
دعوى يده منقضية وانما يتنه هوان
بر صاحب يد سألني أكرهه در سق • لك
دوست نيست عند أي حبيفة وعهد
لكن در سق صاحب كشتن وابطال
يد صاحب يد حالي درست بوداني تا اگر
بينه اخامت كنند بر آنكه اين عهد دود
در سق بارش اندر دوست من بود اين
صاحب يد دست وكرده دست قاضي
از دست وي بيرون كنند و دست مدعي
نه در و از ربح داد و ادب در فتاوى
امام مرعشاني آورده است كه نه دود ارد
فتكاه اتقي بقرآن اي يوسف خان عندهما
لا يقضي بشي لا باليد ولا بالمال لأن القضاء
لا يصح الا بشي معلوم واليد المظنة
مجهولة لانها مشروعة اه ومرتضى الثاني
من التهودات

(ترجمة)

(وفي أوائل دعوى القضاة مدية) قال
دعوى ذي اليد المنقضية وأما السنة
على صاحب اليد في الحال وإن كانت
في حق المذنب ليست بحجة عند أي حذمة
ومحمد لكن في حق كونه صاحب حق
وفي ابطال يد صاحب اليد في الحال
تكون بحجة حتى لو أقام يده على أنهما
الهدود كان يدي في عام أو لم صاحب

أشأن تكون ضارا أو مشقولا والمتقول أنها حال أو قائم والمتقول القائم أن أمكن احضاره
لمجلس الحكم فالتقاضى لا يسمع والدعوى ولا الشهادة إلا بعد احضار المذموم بمجلس
الحكم ليشير إليه المذموم والشهود لتخليع الشر كين المذموم وبين غيره (١) (منه)
وفي دعوى احضار المذموم بمجلس الحكم لا بد أن يقول قوا يجب عليه احضاره بمجلس الحكم
لاقيم السنة عليه إن كان باسحا ولا يسمي ذكر هذه النقطة في الدعوى لأن ذلك البسح
لو كان مشترط لا يثبت الاحضار لأنه يؤخذ من القسز والامر بالاحضار إنما يصح
لو مكر أو أتوا كان ودية عنده لا يصح الأمر بالاحضار إذا لم يجب عليه التولية لاختلافها
أو مكر أو والد الاحضار يكون محققا في أوّل السادس من المصولين • فإن ذكر المذموم
جميع ذلك ولم يذكر السبب فبطل المذموم عليه من أي وجه يذم عليه يسهل القاضي
عن ذلك فإن أي أن يسمي ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب من
أوائل دعوى الخيانة (٢) • وحل خاصه وبسبب في عين فهو على وجهه إن كان العبر
ها انكاف أو نفاقا فالتائم لا يخلو إن كان حاضرا في المجلس أو غائبا فإن ادعى أنه حال فهذا
ودعوى المدين سواء لأنه بعد الهلاك يذم في السماء وهو المثل في ذوات الامثال والقبض في
ذوات القيم فلا تصح هذه الدعوى إلا بعد بيان القصد والمجلس لأن دعوى الجهول فاسد
فإن ادعى لو قال إن هذا سبيل مالي أو قال كن هذا شريكى خان في البيع ولا أدري قدره
لا يثبت السبب وكذا لو قال يا بني أن سلما ماتت أمي في ولا أدري قدره لا يثبت
اليه أو قال المديون قضيت بعض ديني ونسيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يثبت
اليه أو قال فصل في دعوى المتقول من دعوى الخيانة • (٣) طلب احضار من في
يده للدعوى فأمكر كونه في يده فبرح على أنه كان في يده منذ سنة بهجر لأن الكون في يده
ثبت والاصل بقاء ما كان على ما كان ولا يزال والثبت بالك في أوائل نوع من المجلس
عشر في أنواع المدعى من دعوى البرائة • وكذا في السادس من العمادية والتاسع من
الاستروثنية • ولو أقام يد على عهدي يد رجل أنه كان في يده أمس لا يقبل وروى
أي يوسف في الامالي أنها تقبل ويؤمر المذموم عليه برده حتى يده فان شهد أن ذلك الذي أخذ
سه أو أبق منه فأنه يقبل من دعوى الخطر حتى في باب الحواجر وذو اليد أنما
اليدنة وكذا في الثاني والدين من شرح مختصر أدب القاضي للشافعي • ولو شهدوا أنها
كانت في يد المذموم وإن المذموم عليه هذا أخذها منه أو غصبها منه أو أقر بها من يدها وأبى
العبد من يد المذموم فأنه يد المذموم عليه أو أقر به المذموم في حاجته فأنه يد المذموم عليه
أو أقره أياه بقل وإن لم يشهدوا على ملك المذموم في فصل في دعوى المتقول من ثلاثية •
ولو ادعى عينا حاضرا يد رجل أنه لو أنكر المذموم عليه فأنما المذموم السنة على ما ذم
سأل المذموم من القاضي أن يأخذ منه كفيلا ينسبه إلى أن يظهر عدالة الشهود في القاضي
لا يملكه القاضي وفي الأشخاص يجبره القاضي على إعطاء الكفيل وإذا أعطاه كفيلا ينسبه
ينسب أن يأخذ منه كفيلا ينسبه أيضا حتى لو أقام المذموم عليه يمكنه القضاء على الكفيل
ويأخذ منه كفيلا يعبر المذموم به لأن القاضي لا يتكسر من القضاء إلا بحضرة المذموم عليه

المدعى يد عليه هل القاضي يجبره من يد يوصيه يد المذموم ويجبره يد يذم عليه بانه جازا بآب ذكر في تناوي المرعشاني أنه يصح في يد
المذموم ويجزى عنه بذلك فتكناه أمي بقرآن أي يوسف فانه عند هذا لا يقضي بشي لا باليد ولا بالمال لأن القضاء لا يصح الا بشي
معلوم واليد المظنة مجهولة لانها مشروعة انتهى ومرتضى الثاني من الشهادات

وحضرته العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا واعا بهل انقاض ذلك عند طلب
المحضر فان أي أن يعطى كفيلا بنفسه أمر المذني أن يلزمه آثار الليل والنهار أما بنفسه
أو بشيعة هذا إذا قام المذني البينة أما الذي ولم يتم البينة وطلب من انقاض تنكبه
فهو على وجهين ان قال ينتج نافية لا يكمله وان قال حضور في المصر في القياس لا يكمله
وفي الاستحسان يكمله الى المجلس الثاني مسكدا الوأمام المذني شاهد دا واحد قائم
بأخذه كفيلا بنفسه والعين المذني به ووكيلا بالمحسومة وكذا لانعس الوكيل فان أعطاه
الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يشيل انقاض ذلك منه إلا أن رضى به
المحضر من المحل الزبوره ولا فرق في الظاهر بين الحامل والوكيله والمحضر من المال
والعظيم في باب اليسر دعوى الكافي (١) هـ اذ منقول لا يطلب بنفس الدعوى أن
يضعه على يد عدل ولم يكتف باعطاء الكفيل بنفس المذني عليه والمذني به فان كان المذني
عليه عدلا لم يجبه القاضي والايبيه وفي العقار لا يجيبه الا في الضرر الذي عليه فملا في التز
حق في مسائل الحيلولة في دعوى النية وكذا في الصغرى والثقة وان كان المذني به
منقولا مطلقا لا يمكن نقل الا بؤنة وضرر فهو انطباق العظيم وجبر الرضى والغنم الكبير
والمكبل والموزون اختلافه قال بعضهم نقل الى مجلس انقاض ومؤنة النقل تكون
على المذني عليه والصحيح أن القاضي يفت ويحل ليسع الشهادة بمحضرة المذني به وشهودا
معه فيهم بدون منه القاضي أن شهود المذني شهود المذني وحشد قضى القاضي
لمذني والى به منه القاضي لسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد من القضاء ثلاث
الشهادة في دعوى المنقول من دعوى الحلية قال (ع) ومن النقل ما لا يمكن
اظهاره عند القاضي كصبر بر وفطيع غنم فلقاضي يحضر ذلك الموضوع أو دامت
خايته لو ما ذوا بالاختلاف وهو نظير ما ذوقت الدعوى في حل ولا يسه باب مجلس
القاضي فانه يفرح الراجعة أو بأمر ماله حتى يفرح ويشير اليه الشهود بمحضرة هـ (في)
لو تمزق شعر كرمي فالحاكم يحضر أو يثبت أمينا (٢) وذكر (ق) هذا التأكيد فغير لو كان
العين المذني في المصر أمنا لو كان خارج المصر كمن يحكم والمصري شرط بطوار القضاء
في ظاهر الرواية فطريقه أن يثبت واحد من أمونه فيسمع الدعوى والبينة ويضئ ثم يهد
ذلك يعني حكمه (٣) هـ (فمن) الذي لوله حل ومؤنة لا يجبر المذني عليه على احضار
وتصير الحبل والمؤنة كونه بحال يحل على المجلس القضاء بأمر لاحتاجا فهد حله حل
ومؤنة وذكر بعده بورتين أن لا يمكن دفعه يد واحدة فهو حله حل ومؤنة
(جمع) قبل ما يحتاج في نقله الى المؤنة كبر وشعر فهو حله حل ومؤنة لا لا
بحاج في نقله الى المؤنة كسل ووعمران قليل وقيل ما اختلف محرم في البلدان فهو
حله حل ومؤنة لا ما اتفق في السداس من الصبرين وكذا في السداس من العبادية (٤) هـ
ولو كان العين هالكا وهذا في الحنفية دعوى الدين فيشترط فيه بيان القدر والجنس
والنوع والصفة كالأردون ولو اذني قيمة دابة مستهلكة على يحتاج الى ذكر الأئونة
والدكوة واشتد المتابع فيه قبل لا بد منه ومن بيان السن وهذا على أصل (ج)

(١) وفي باب العين من دعوى الكافي أخذ
الكفيل بهذا إقامة البينة قياسا واستحسان
وقبل انما يحتاج زيادة دعوى استحسان
هذا وما تمام الكلام فيه وقد ذكرنا
جنس هذا في البصل الثاني من كتاب
الكفالة سيد

(٢) (٣) اذني على آخرى وتعذر
اظهاره فان القاضي يثبت أمينا
فيسمع شهادة الشهود عند محضرة الرضى
فإذا سمع جبر القاضي بذلك فيقسم القاضي
بأشبار أمينة وحيدة ونحوه (ط)
(قد) كذا في أو تدعوى القضية
وفي الثاني من دعوى التنازع قال
وفي النبايع وكان شبر وشا يقولون
ان شاعرهم هذا هو ان شاعرهم
أميين من أمائه سيد

(٤) هذا إذا كان مأذونا بالاختلاف
بما أشاء اليه في البرائة وقد ذكره في
الثانية سيد

(٥) وكذا في الصغرى والثقة وكذا
في الحلية في فصل في دعوى المنقول سيد

(١) غصب جارية وغيرها من المالك على أنه غصب منه جارية فإنه يجب حتى يهاوزده على المالك وهذه الدعوى صيغة مع قيام الجارية الضرورة وإن لم يكن المالك عنه بطلان فله ما له إذا عطلت جارية له أو حرّكته أو حمله أو أتلف من ذلك ولا يثبت لو مات بكون المصوب في يده فأما إذا كان لا يدرى في القسام بأمره بأحضاره (٦١) بلا ذكر القصة وهذا هو الحكم في جميع المشتقات وفي التدرج لا يثبت ذكر القصة والتفتة ولو دأب من ذكر سببها وقبيلتها أو أحضر بطلانها فله ما له الذي ملك هذا المذني من الوجه الذي أتاه ولا يثبت منه وإن ذكر القصة فهو أحوط على ما أشار إليه محمد وذكر الحنفية أنه لازم فإن ذكره بطلانها فله ما له الذي أتاه المذني في ذلك هذا الذي أتاه ولا يثبت منه من الوجه الذي أتاه ولا يثبت منه من الوجه الذي أتاه طلب قبته ولا يثبت منه فإن برهن المذني أنه في يده يجب حتى يهاوزده فإن مضى زمان ولم يحضره وقال لأفرد طلبة أو قال هل يتزعم الحاكم وصدفه موكل إلى واهب أو وقع في قلبه صدقه وإن كان بين الشهود قبته ذلك الشيء بقضي بأقضية وألم يكن المالك شبهة فله أن يقول للمغاصب مع يمينه فإن سلفه بشكل وأعلى المالك الشيء وقوله طهر العبدية والمغاصب وإن طلب وأعطاه القصة طهر العبدية قال في الجارية شأنه رقة واقعة وأخذ العبد وإن شارب من القصة وفي الأصل إن كان القضاء بالقصة بالينة أو انشكول أو أقرار العاصب لا يثبت له المال إلى العبد وإن سكت القضاء بالينة فزعم العاصب بغير المال فهو كأنه قبته مثل حاله وأهله وانضافوا هذا إذا قال أنه قائم في يده أمّا إذا أذى الهلاك أو قال لا أدري فإنه بشرط لصحة الدعوى بيان القصة بتمام الروايات كقوله في النوع الثالث الفصل السابع من قضاء البرازية

ذكره في دعوى الحاسبة في فصل في دعوى المشغول وجب يثبت لقضائي أن يكفاه في بيان القصة به إذا كان لم يبرهن فأنه أحضر عينا من ذلك الجنس يقال له تقي أخذ الذي أذعته فأن مقده أخذوا كذبه بكاف الذي عليه بأحضار من آخر إلى أن يواضحه المذني في ذلك فإن عر المذني عليه وطهره بجزءه بجزءه عليه بالقيمة والقول في مقدار القصة قول المذني عليه وفي أو =

مستقيم لأن عدله الحكم بقبته أهالك بناء على الحكم عليك أهالك لبقائه من المالك عنده في أهالك فإنه قال يصح الصلح على أهالك على أن كرس قبته فلو لم يكن أهالك ملكه لم يبر هذا الصلح لأنه لا يجب عليه أهالك وهو دبر في الدنة والصلح عن الدين على أهالك من يمينه لم يبر وإذا كان الحكم بالقصة بناء على الحكم بلك الأهالك لا يثبت بيان أهالك في الدعوى والشهادة ليعلم الحاكم بما دأبكم وهذا الفاضل يقول مع ذكر الآونة والد كورة لا يثبت من ذكره النوع بأن يقول مرس أو حارس أو تقوه ولا يثبت في ذكر اسم الدابة لأنها مجهولة فالحاصل أن ظاهر مذهب أبي حنيفة أن حق المالك في المالك وقيل في القصة بقبض القصة أو يحكم القاضي وظاهر مذهبهم أن حق المالك يقطع بنفس الهلاك وذكره في (ص) خلاف ذلك وفي (ص) إلى ذكر الآونة والد كورة إذا عرض في دعوى الهلاك فقبته والمذني والهويديستعون من ذلك بيان أهالك الأثرى أن من أذى على آخر حالاً وشهد أهالكهما القاضي السبب في الاستمالة دأبه لقاضي يثبت ذلك منه بالمأثر من المثل الزبور (١) = أذى أعيا بالمتابعة الجسد والنوع والمقدود كقبته الشكل جله ولم يحصل قبته كل عين على حدة العاصم القبول كما إذا كانت الأعيان قائمة ولم يذكر قبته كل عين بقبول وبزعم بأحضارها وإن حال حلت أو استدلها بغير قبته الشكل صح وإن لم يبر قبته كل في المجلس عشر من دعوى البرازية في نوع من أنواع الدعوى وكذا في السلاس من الفصول والناس من دعوى التنازلية = وفي التنازلية القنانية وفي دعوى العبد والجارية لا يثبت قوله بقبته كذا وكذا في سائر الأعيان مالم يبر صحتها بوجوبها ونوعها ولم يذكر قبته في التنازلية من دعوى التنازلية = وفي دعوى قبته الأعيان لا يثبت بيان الأعيان لا إذا أنسان قد يثبت عينا لأنه من ذوات القيم ويكون في الخيفة مثلاً في الثاني من دعوى الهبط البرهاني وكذا في الثالث من دعوى البرازية والحلاصة = قال وعليه فتوى القاضي الأمام والأمام الحنفي بقوله لا حاجة إلى بيان الأعيان ولكن بشرط أن يقول قض بغيره أو يبرهن في الفصل الأول من الباب الثالث من دعوى نصاب القصاص = وفي الجامع أذى غصب جارية عليه ولم يذكر قبته يصح وبزعم ردها فإن عر عن ردها يقول في قدرها قول العاصب فاصح دعوى الغصب إلا بيان القصة أصلاً لأن يصح بالإجمال أولى وقيل أنما بشرط ذكر القصة في السرفة ليعلم لو غصبه فبطلان القطع وفي غيره لا بشرط في نوع من أنواع الدعوى من المجلس عشر من دعوى البرازية وكذا في السادس من المصطلح = ولو أذى عينا غصباً لا يبرهن مكانه بأن أذى أنه غصب منه أو بأوقاف ولا يدرى قيامه وحلاكم فلو لم يبرهن الجسد والصفة والقصة تقبل دعواه ولو لم يبرهنه أشار في عامة الكتب إلى أنها تقبل فأنه ذكر في كتاب الرعي لو أذى أنه دعوى غصبه أو بأوقاف لا يبرهنه وذكر في كتاب الغصب (٢) = أذى أنه غصب منه أمة وبرهنه تسع وبه من مثلاً بما قالوا أنما تسع دعواه لو ذكر قبته وهذا هو تأويل ما ذكر في الكتاب وقال المذني الأعمش تأويل ما ذكر في الكتاب أن اليهود شهدوا على آخر المذني عليه بالغصب فثبت غصب الفئ بآثاره في حق المجلس والحكم = وأما عامة المشايخ فعلى

أقروى في يبرهنه دعواه أو تقبل قبته وأمر المذني عليه بأحضار ذلك العين فإن في حقه شهرين فأنه أحضر عينا من ذلك الجنس يقال له تقي أخذ الذي أذعته فأن مقده أخذوا كذبه بكاف الذي عليه بأحضار من آخر إلى أن يواضحه المذني في ذلك فإن عر المذني عليه وطهره بجزءه بجزءه عليه بالقيمة والقول في مقدار القصة قول المذني عليه وفي أو =

دعوی القاعدہ قال یکی بر دیگری دعوی می کند که وی دستاورد من غصب کرده است و دو گواهی می دهد که وی دستاوردی غصب کرده است (اذا وجب علی آخره غصب عیانت و نه دله بآئ وجلان) حل یسع اجاب فهو ویت اهل الغصب ثم یقال له احضر الشوب اینه دعوی علیه بالاشارة (۶۴) فان قال ابلس التوفیق بدی یستحب علی ذلک فان نکل بحبس حق لو کان

في بده لاحتضره أو أياهم ينه على خلاص
الدين بقى بالقية لكن يرجع في
جس العانة ومنه وطوله وأمرها
وقتها إلى قول العاصب مع ينة
(٢) وقال القاضي الإمام صدر الإسلام
الصحيح العمل بالطلاق الكتاب
لأن القصب يكون بقية ولا يمكن الشهود
معرفة صحتها وقتها فالتمثل على
قوله الناس كذا في أوامد هوى
القاعدة وتونسه وفيه عيب الحاية
قل الشيخ الإمام خمس الائمة السرخسي
الاسم أن في هذه تصح الدعوى والشهادة
بصفة مكان الضرورة فإن القاصب
يكون بمنزلة من أضرار المصوب عادة
والشهود على القصب قائمون على
أوصاف المصوب وأما في منقسم
معاينة هل القصب فقط اعتبارهم
بأوصاف المصوب مكان الضرورة
وفي السراجية في أوائل كتاب الدعوى
قال وفي القصبين جندهم ومنهم
ومنهم وحدهم وقتهم

(١) وقوله -م الجاهل الخلع الذموى ليس على إطلاقه وإنما يقع في حق المصائب ما أتينا في حق المجلس والقصاص بما يقيدونه من خلافه كما في آخر الثالث من تهديدات البرازية على

(٢) فان لم يذكر في الرد الدعوى احكاما ملق
الملك فان الغصب قد يقع قبل ان يحرر
المالك قبته وبمعناها واداسطه بيان
القيمة على المالك لان، مل على المشاهد
اولى لانه ان لم يطالع عليه يد واما يد لان
لا يطالع عليه من اخذتة نظرة التمساة

أولى كذا في الخامس عشر من دعوى الزنا
غائباً يدعى أنه في يد المذني عليه كان أنكر
كذا ولا أدري أنه حالف أو خان ولا أدري

أَن هَذِهِ الدَّعْوَى رَاسِيَةٌ تَقْبَلُ وَلَيْسَ فِي حَقِّ الْحَسَنِ وَالطَّائِفِ بِمُجْدَى الْكُتَابِ يَدِيلُ
وَعَنِ الْحَسَنِ أَنْ يَجِبَ عَلَى هُضُرِ لَيْلَةِ النِّبَةِ عَلَيْهِ قَوْلُ مَا أَقْدَرَهُ عَلَيْهِ جَبَرُ قُدْرٍ
مَا لَوْ قُدْرُ أَحْصَرَتْهُ قَضَى عَلَيْهِ بِالنِّبَةِ كَذَا (خَل) قَالَ (ب) إِذَا كَانَتِ الْمُدَّةُ مُتَحَقِّقَةً فَتَنْفُسُ
الْمُضَافِي أَنْ يَكْلَمَ الَّذِي يَأْتِي النَّبِيَّ فَهُوَ كَمَا دَلَّ بِسَمْعِ دَعْوَاهُ وَكَتَبْتُ (ط) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
حَاصِرًا ذِكْرُ نَبِيِّهِ وَلَوْ كَالْعُسْبَةِ وَلَا أُدْرِي قِيَمَةَ بَسْمِ الدَّالِّ عَلَى مَجِيئِهَا (١) بِمَنْصَرَفٍ
شَكْلِيهِ (٢) كَذَا (ج) فِي السَّادِسِ مِنَ الْقُصُولِ هَذَا إِذَا قَالَ الَّذِي أَنَّهُ قَامَ فِي يَدِهِ
قَالَ قَالَ أَنَّهُ خَلَّفَ فِي يَدِهِ أَوْ قَالَ لَا أُدْرِي أَقَامَ أَوْ هَلَا قَالَ فَهُوَ يَشْتَرُطُ لِهَذِهِ الدَّعْوَى بِمَا نَالَهُ النَّبِيَّ
بِمَا نَالَ الرُّوَايَاتِ فِي الْحَاسَنِ وَالْعُسْرِينَ مِنْ قَضَائِهَا التَّائِيَّةُ (٣) وَفِي مَبْطُوءِ الْعُسْبَةِ
أَبَى الْبَيْتِ دَلِيلًا عَلَى دَوِّجِ أَلْفَامِ أُخْرَى أَنَّهُ لَا مَذْهَبَ مِنْ دَفْعِ الْحَاكِمِ فِي سَمَاعِهَا إِذْ هِيَ ذَاتُ
ثَلَاثِ مِثَالٍ لَتَسْمَعُ دَعْوَاهُ لِأَنَّ سَمَاعَ الدَّلِيلِ أَكْثَرُ مِنْ شَوْهَدِهِ فِي النَّاسِ مِنَ الْعَمَادَةِ هِيَ
دَعْوَى كَرْدٍ وَكَتَبْتُ أَنْ تُوَدَّ هِيَ سَلَامَتُ وَبَيَدِ أَمْدَكِ ابْنُ خَوْمَةٍ مَا لَمْ يَدَّ دَعْوَى دُرُوسٍ
يُودُّكَ مَقْتَدِرُوعِينَ لِقَوْلِهِ (أَيْ) أَنْ سَمِعَ هَذَا الْحَاكِمَ عِشْرِينَ نَسَبًا نَسَبًا مِنْهُ ثَلَاثَ
سِينَ تَسْمَعُ الدَّعْوَى لِأَنَّ السَّمْعَ فِي الْحَسَنِ (مَقْرُونًا) بِخِلَافِ مَا لَوَاقِي أَمَّهُ الْمَلِكُ عِشْرِينَ نَسَبًا
هِيَ سِتَّةُ ثَلَاثِينَ نَسَبًا لَا تَسْمَعُ لِأَنَّهُ أَقْبَلُ الْمَلِكُ بِسَبْعِينَ نَسَبًا عَلَى وَجْهِ هَذَا ذَلِكَ سَبْعُ قُلُوبٍ
مِنْ أَوَّلِ دَعْوَى الْقَلْبَةِ وَفِي سَمْعِ ذِكْرِهِ الشَّهَادَةُ وَذَكَرَ الرُّوَاةُ فِي زَيْدِهَا طَوْلَهُ
بِدَرْجَانِ خَوَارِزْمٍ كَذَا وَشَدِيدُ دَلِيلِ كَذَلِكَ بِمُضَرَّةٍ أَيْ فِي ذَرْعٍ فَذَا هُوَ أَرْبَعُ أَوْ أَلْفُ
بَلَّغَتْ الشَّهَادَةُ وَالْمَدْعَى كَمَا اختلفَ فِي الدَّلِيلِ الدَّعْوَى أَوْ الشَّهَادَةُ وَقَالَهُمُ الْإِرْعَاقُ
قَبْلَهُ فِي الْحَاضِرِ ذَلِكَ الْأَجَابُ وَالْبَسْمُ لَاقِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةُ فَهَذَا مَا أَتَاهُمْ إِذْ شَدَّ بِوَصْفِ
فَقَطَّرَ خِلَافَهُ لَاتَّقِيلُ وَذَكَرَ أَيْضًا الَّذِي حَبَدَ إِسْمَاءُ الْوَالِدِ وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ قَامَ فَذَا هُوَ
عُسْرِينَ أَوْ ثَانِيَةً تَقْبَلُ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةُ لِأَنَّ الْوِزْنَ فِي الْمُنَازِلَةِ لَهُ فِي نَوْعِ فِي الْحَاسَنِ
عُسْرِينَ فِي أَوَّلِ الدَّعْوَى مِنْ دَعْوَى الرَّائِيَةِ وَكَذَلِكَ فِي السَّادِسِ مِنَ الْقُصُولِ وَلَا يَشْتَرُطُ
ذَكَرَ الْوَقْنَ وَالشَّيْءَ فِي الدَّلِيلِ حَتَّى لَوَاقِي حَازَا وَذَكَرَ شَيْئَهُ وَبَرَّهِ حَتَّى وَقَعَ دَعْوَاهُ
فَأَحْصَرَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ حَازَا فَتَقَبَّلَ الَّذِي شَوْهَدَهُ أَنْ هَذَا الَّذِي أَذَاعَ فَطَرَقَ فَاذْبَعُ
شَيْئًا عَلَى خِلَافِ مَا قَالُوا بِأَنَّ ذَكَرَ الْيَهُودَ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ لِأَذْنَ وَهَذَا الْحَاكِمُ غَيْرُ مُتَّفَقٍ
أَنَّهُ قَالُوا لَا يَجْعَلُ هَذَا أَنْ يَقْبَضَ لَمْ يَفْعَلْ وَلَا يَحْتَمِلُ بِشَهَادَتِهِمْ كَذَا (سَط) وَفِي (عَبَسَ) الَّذِي
فَتَنَّا زَكَرِيَّا وَبَنِي صَهَابَةَ وَطَلَبَ إِسْمَاعِيلَ لِيُحْضَرَ فَمَا سَمِعَ مِنْهُمَا مِنْ دَعْوَى بَعْضُ مَا دَعَا
فَقَالَ الَّذِي هَذَا الْمَلِكُ وَبَرَّهِ تَقَالِي وَهَذَا الْبَابُ بِسَبْعِينَ نَسَبًا لَوَاقِي أَنَّهُ هَذَا الْمَلِكُ قَالَ
هَذَا الْمَلِكُ وَلَمْ يَدَّ عَلَيْهِ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بِمَعْلُومَةٍ أَذَاعَ إِسْمَاءُ فَذَا هُوَ الْوَقْنَ الَّذِي
أَذْعَبَ أَوْ لَا تَسْمَعُ لِحَاضِرِ أَقُولُ هَذَا بِخِلَافِ مَا قَالَهُ تَطَهَّرَ أَنْ نَبِيَّهِ اخْتَلَفَ وَكَانَ كَذَا فِي
أَنْ لَا يَبْطُلُ فَهَذَا الْكُذْبُ وَتَحْتَمِلُ الشَّهَادَةُ فِي السَّادِسِ مِنَ الْقُصُولِ (٤) هِيَ مَنْ أَقْبَلُ
عَلَى أَوْ عِبَادِهِ وَقَالَ كَانَ هَذَا الْمَلِكُ بِمَا ذَكَرَ مِمَّا تَأْتِي وَلَقَدْ كَانَ وَعَدَ الْوَقْنَ أَنَّهُ
لَمْ يَبْنِ حَصَّةً مِنْهُ بَرَّهِ بِسَمْعِ وَلَيْسَ إِذَا أَلَّ الْأَمْرَ إِلَى الْمُنَاطَبَةِ بِالتَّسْلِيمِ لِأَنَّهُ مِمَّا يَنْ
حَصَّةً وَلَوْ بَيْنَ حَصَّةً وَلَوْ بَيْنَ عَدَاوَتِهِ بِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَأْتِي وَلَوْ عَادَ سَوَاءً وَحَتَّى كَذَا

أول كذا في الخامس عشر من دعوى البراءة عدا (٣) وفي دعوى انقضاء في صلي في دعوى المقول وان كان العين لم
غالب ما في انه في يد المذني عليه فان انكر ان يدين المذني فبني وصحة تسع دعواه وتقبل منه وان لم يدين القية فبني غصب من عين
كذا ولا أدري انه هالك أو فاسد ولا أدري كمال قبحته ذكر في طائفة الروايات انه تسع دعواه طاعة ذكر في كتاب الرهن اذا ذني رجل =

الذي يقين في دعوى البرزخ

وعجاجة البرزخية في التماس عشر من
الدعوى في نوع من أنواع الدعوى ولو
أدعى بالوزن حتى صحت وفقا لا بد أن
يذكر أنه محمول أولا من حكمة مفسولة
أو غير مفسولة بعد أو وسط

قوله في التماس الخ في بعض النسخ في
السادس الخ ولعل

الأصل الرواية التي جاءت أن الوزر في المكمل إذ تعارفوه يكون مؤذنا لا لشيء كان
باعتبار العرف في التماس دعوى البرزخية (د) ثم لو أذاعها كما لا يخفى حتى صحت الدعوى
بلا خلاف وأقام حجة على الزور الذي عليه بين أو شعروا يذكروا الحق في الإقرار بقت
ينتهى حتى الجبر على البيان لا في حق الجبر على الأداء ولو أذاع الحق في تقدير الجبر
لتماثلت (١) لا مكسبه يكسب حتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد أن يذكر
خسرت أو دونت منه (أي دفع برأيه أو مبالغ) ويذكر وجهه أو ما يثبت (أي
محمول أو غير محمول) ويذكر أنه جيد أو وسط أو ردي. في التماس من المصالح وكذا
في أوامر دعوى الطهيرة لمصاح (فرض) ولو أذاع دشا أو ذرة وذكر أنه دخل أحرق
وسط لا بد أن يذكر أنه حرق أو ردي ونوع يقال له هناك فلا بد من التعيين من المحل
الزور لمصاح أذاع برأيه أو لا بد أن يذكر أنه مكان يطالبه أشرف في (خ) فلهذا إلى أنه يطالبه
بشأنه في كان البيع أو قالوا ببيع الزور من نوع واحد في مكان واحد إلا أنه يصف
البيع إلى ذلك البر وقال بعت منك كذا من البر ببيع واحد علم المشتري بكتابه بغيره أخذ
فذلك المكان أو زله فقد أشارة إلى أنه ليس له مطالبة بتسليمه في غير ذلك المكان ذكر
(يس) لا بد دعوى دين البر من بيان الدين فإنه لو سلم فله مطالبة في مكان عينه
ولو بغيره أو عرض أو غنم مبيع بغير مكان القصب والقرض والبيع للإبقاء (ثاني)
وفي بيع العين هل يعتبر مكان العقد للتسليم أشرف إلى أنه يعين لأن أبواصف ومحمد قالوا
البر بغير مكان العقد للتسليم وقام على بيع العين فلو لم يكن الدين حاضر أين كان
العقد للتسليم أذاع بيع العين بغير مكان العقد للتسليم ولا يعين مكان العقد حتى لو أذاع في
المصر برأيه أو السواد يعين مكان البر أو قول في التماس من التأويل بحث أو لا يصح حديثه باسم
العلم على بيع العين فلهذا ما يقتضي أن يعين مكان العقد عند هذا في البيع ولو كان العين
غائبا والتأويل يقتضي خلافه فلم يكن يخل التأويل أو يكون المقتضى عليه خلافه كما سلم
من المحل المزبور وإن أذاع وزنا ذكر الجنس ذهابا أو فسخا ولو مضى ما يقول كذا ديارا
خوارزما أو بجا أو بجيدا أو رديا أو يحتاج إلى ذكر الحصة عند اختلاف النقود ولو نقدا
واحد أو لو خرد أو الكحل على الزواج ولا حزمة للبصر فيه على الاستحواذ يجوز البيع ويصلى
المشتري بأشياء لكن في الدعوى لا بد من التعيين فإن أحدهما أو بوح تصرف البيع إلى
الأرواح في نوع من أنواع الدعوى من المجلس عشر من دعوى البرزخية وفي الأخيرة
عند اختلاف النقود في البلد والتساوي في الزواج لا يصح البيع ولا الدعوى فلا بيان
وان لاحدهما قبل رواج تصرف إليه ويصير كأنه لم يذاع الدعوى فلا حاجة إلى البيان إلا
إذا طال الزمان من وقت الحصة إلى وقت الدعوى بحيث لا يعلم الأرواح لحسنه لا بد من
البيان بما هو أروح عند العقد وإن أذاع بسبب الفرض والاحتلال لا بد من بيان الحصة
بكل حال وإن كان فيه غش يذكر أن المنة منها تروح كان التماسا أو السبعة وإن كان
المدعى فخره مضر وبذلك ما يضاف إليه والحصة والقدر أنه كذا درهم عشرة وزن سبعة
مقابل وإن غير مضر وبذلك لا غش يذكر أنها خالصة ووعدها كقولهم نقره العرج أو الورس

أو الطعاجي وصنعتا أنهما جبهة أو ردة وقيل إذا ذكر أنها طعاجية مثلا لاجابة الى ذكر
المودة والرحمة ولا يكتفى بمجرد قوله أنها شجرة خضراء ما يذكر طعاجية أو كاجية لترفع
البيهاة وان دراهم مصر وية والعش فيها غالب ان كان يتعامل بها ويزيد كزونها وقدر
زونها وصدقها وان كان يتعامل بها عددا يذكرونها وان ادعى عددا لمطو لا ينقطع
عن أيدي الناس حال الدعوى يذبح كرقمها فان المصوب المتلى اذا انقطع عن أيدي
الناس يجب قيمته على الاختلاف المصروف من ائتلاف قيمته يوم الانقطاع أو يوم
المحسومة أو يوم الغصب ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة لأنها لو كانت عن مبيع
يطل البيع بالانقطاع عن أيدي الناس عند الامام (١) وان السبب القرض أو الكساح
أو الغصب يجب القيمة ولا بد من بيان السبب ليعلم هل يل الدعوى أم لا وإذا غصب البيع
بالانقطاع كما ذكرناه في المشتري ردة العيران كان قائما برة السمية أو المثل أو قيمها أو مثله
ان لم يكن قائما من المثل المربور • وفي الناصر وكذا ذكر المثل لا بد من تميزه
وفي دراهم زمانها القاهرية والرهانية لا تصح دعوى ولا صلح الا بذكر ميساره ووزنه
وضربه وبعده فلا بد من ذكر أربعة أشياء اتفادتهم باروا جبال السر وتساوتهم لقيمة وهي
الغضد والاعظم هيارا وتساوت ما فيها عرضا ووزنهما بالعدد وتساوت القيمة والتساوي
فيها بالوزن ولكن أكثرهم لا يعلمون في الثاني من دعوى التنازلية • وان كان أحد
المتدعين أروح والاخر افضل فالعقد جائز تصرف الى الأروح وبسبب ذلك كالقول
في الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا امكن تقديمه في زمان طو يل من وقت العقد
بحيث لا يعلم الأروح وقت العقد في الثاني من دعوى الهبط البرهاني • وقد دعوى
ذهب وأمثاله ان في البيع يحتاج الى احضاره وإشارته وان قرض واستل لا يؤتمن
لا يحتاج الى الاحضار في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع من أنواع الدعوى •
وذكر في الظهيرة ادعى انه اشترى منه الفاس من الغيب الطائفي الايض وطالعه وقت
الاضلاع عن أيدي الناس ان كان في يد من الغيب قدر الذي يأمره الحاكم بان يلم ان
بره وان لم يكن في يده منى لا تجمع الدعوى لانه "ما أن علك" ويستلحه البائع فصل
التقدير من بفتح البيع وان يعمل الاجبي "تغير المشتري من الصبح واجازة البيع وأخذ
الصهان من المتصف فانه ذكر في شرح الطحاوي "هلال المبيع باننا وبشرط المثل قبل
التسليم في يد البائع فصل البائع أو المبيع أو بانه معاوية يطل البيع وان يعمل الاجبي
خير المشتري كما ذكرنا وان فعل المشتري بصره قايضا من المثل المربور ملصقا وقامه فيه •
(فح) أعطك عن طرائفه فأراد أن يفضله في الشاوي ويوجد بغير ذلك الغيب لكن لا يوصف
كونه طرا بالاضعفه قيمته وبأخذ مثله وان لم يكن طرا لانه أقرب الى المثل فلو أراد
أن يأخذ الطري يحميه الى أن يسيرا وانه (ز) ادعى نوعين من الغيب بأن ادعى ألف
من من الغيب العلاف والمدرجيني الحلو الوسط لا بد أن يقول من العلاف كذا من
المدرجيني كذا الذبونه لا يدرى القاضي بأى قدر يقضى من كل نوع (ح) فصل قياس
هذه المسئلة لرباع ألف من من الغيب الطائفي والحادى ولم يبين قدر كل نوع منهما

(١) وقدر في المبيع في فصل هلال المبيع
والغبن ما يتعلق بهذا تفلا عن البرازية
والقاعدة وقد علمت ما هو المختار

يخفى أن لا يجوز لنا فيه من اليقظة المقتضية إلى التراجع (جف) اذ في كذا عيبا عقيب لم يعجز
 حاله يقل أجزاؤه أيضا وكذا في العيب الحرمان لم يعجز ما يقل أجزاؤه أيضا حال الامام
 ناصر الدين وفي هذا الشرط نظر اذ في تقريره ان أوسع مرجح لا بد من ذكر الوزن
 لتفاوت القوزب كدفعه الصغر والكبر والحلاوة والجودة ثم يزوم بالاحضار وقيل ينفي
 أن لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الاحضار في السادس من المصولين
 وفي دعوى الزم أن وشبهه لو كانت الدعوى بدب البيع يحتاج إلى الاحضار للإشارة إليه
 ولو بسبب ملائمة أو قرض أو ثمة لا يحتاج إلى الاحضار وفي دعوى الله سبحانه هل يشترط
 ذكر الوزن الصحيح أنه يشترط (١) وذكر في (جف) انه في دعوى الديقاح والجوهر بشرط
 ذكر الوزن فقد قال المصنف الجواهر ان الجوهر من المدة في صورته وتمازوا زمانا ما ثبوت
 فيها اذ ان تملأ أصليا لا يتبع نفسه بمرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لو لم يكن حاضرا
 فلا يكون مباحضا لا يشترط ذكر أوصافه من المحل المبرور وبذلك في القرض
 ان المترض اقضه من مال نفسه طورا اقرضه وكذا فيكون بغير اوصافه بالاعانة المطالبة
 بالاداء وبذلك أيضا في حقه وصرفه إلى حاجته لصير ذلك في ضابطه بالإجماع لأن عند أبي
 يوسف القرض لا يصير دينا في ذمة المسترض الا بصرفه إلى حاجته من المحل المبرور
 وكذا في التالى من المحيط وكذا في التالى في البراءة (٢) اذ في كذا دعوى الاسرة أو
 المصلحة طوعا بلا بد من الاحضار وبذلك يستغنى عن ذكر المصلحة ولو بدلا لا بد من بيان
 السبب اذ لا يجب في المدة بالانقضاء لانهم ساس القبي وكذا لا يجب بالقرض اذ قرضها
 لا يجوز وانما يجب بالسلم والقبض فيحتاج إلى بيان نوع وصمة دفعا للهالة من
 المحل المبرور ولو اذ في على ما لا يغير ان فصولا باع هذا معنى وأنت أبرت ليس لانه
 من ذكر اسم المصطفى ونسبه حتى لو برهن على داره فاذ في المدة عليه أن فصولا باع
 وأنت أبرت يسهل لا بد مع عالم يذكرك اسم المصطفى ونسبه في نوع من المامس عشر
 من انواع الدعوى من دعوى البرائة اذ في عليه أنه دفعه ولم يرد على هذا فيل لا يصح
 عالم يملق السام مره حتى يعطى حتى وقيل يصح وقال أبو نصر والمصنف انه يصح في الاربع
 من دعوى البرائة وكذا في الخلاصة (واقعه الفتوى) سكنى رضى دعوى كرد (أي اذ في
 سكنى كرم) وبذلك ود المكرم وقال جميع ما في هذا المحدث من السكنيات وما لم يسم
 السكنيات هل تصح الدعوى فبني أن لا تصح ما لم يسم السكنيات وبذلك ما لم يسم
 لم يقدح المحدث وانما يدعي ما فيه ملائمة في بيان في السادس من المصولين (جف)
 اذ في سكنى دار ونحوه وبين حدوده لا تصح اذ السكنى حتى فلا يحد (من) وان كان السكنى
 قطبا للسكنى بالارض انصل تأيد كان تعريضه عليه تعريض الارض اذ في سائر
 القطبان انما لا يترى بالحدود لا يمكن حضوره مع في الاشارة اليه على الحد انما السكنى
 فقه لا يمكن لانه مركب في البناء تركب قراره فحق لا يمكن قطبا أصلا في السابع من
 المصولين اذ في طاحونة بحدودها جميع ما فيها من الادوات القائمة لانه لم يبين
 صفتها وكيفيتها لا يصح في الاصح وقيل اذ اذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة يصح في

(١) قال في التالين دعوى البرائة
 وفي الديقاح ان سلبا يذكر الاوصاف
 والوزن وانما لا حاجة إلى ذكر الوزن
 وبذلك الاوصاف وهو محقق لما في
 العمادية ان الصحيح انه يشترط ذكر
 الوزن مثلا

(٢) وفي باب من يشترط حضوره لمعاج
 اليه من قضاء العينية اذعت على آخر
 قرض أو اقامت منه عليه ثم اقرت قبل
 القضاء ان القرض كان زورس وأما وكيله
 بالاقراض لا يقضي هذه النية لانها قامت
 على غير خصم لان الوكيل بالاقراض ليس
 بخصم مثلا

نوع من أنواع الدعوى من الخامس عشر من دعوى البرازية • وإذا أدى أحد درهم
عن دار مقبوضة ولم يذكّر حدود الدار والشهد وكذا قال فالدعوى صحيحة
والشهادة مقبولة لأن الدار إذا كانت مقبوضة فملاحة إلى النصاب ما قبل المدعى لا يضر
في الثالث من شهادة المحيط البرهاني • أدى على آخر آثر درهم من خمس جارية ولم
يذكر اسمها ولا تسليمها لا تنفل في الرابع من دعوى النصاب وكذا في الخامس من
دعوى البرازية والخلاصة وفي آخر الخامس من دعوى التنازلية • أدى على آخر
ألف درهم عن عهد اشتراء منه وقضه صحت الدعوى وإن لم يبين العدد ولم يبين صحت لأن
هذا في الحقيقة دعوى الدين لما كان العبد مقبوضا في الثاني من دعوى التنازلية
• ولو أدى عن مبيع فحق في مبيع ما هو أو عن محدود ولم يحدد قبل لا يبرهن كذا (فشل)
وفي (ذ) بقدر وهو الأصح (١) وكذا لو أدى مال الاجارة المنسوخة (بجيب محدة
لمستأجر لأنه دعوى الدين حقيقة كذا (مضا) في السادس من المصولين • أدى عن
مبيع لم يقض بشرط حضر المبيع عند الدعوى لكنت البيع عهد القاضي إذ البيع لم
يبرهن لعدم قبضه وفيه المقبوس لا يبرهن حصول المبيع لأنه في الحقيقة دعوى الدين
كذا (فشل) في الثالث من المصولين وكذا في السادس منه • وفي دعوى قبض
مذكور كذا درهم وطوله وعرضه وصفت بهجة السوم وعليه ردّه إن كانا أو قبضه إن
هال كالا يصح ما لم يقض قبضته بهجة السوم لشراءه بكذا ردّها لأن الله روى على سوم
الشراء انما يصح • ومن مضمون عند قرار الشئ أنما يردّه على الخلاف في نوع من أنواع
الدعوى من الخامس عشر من دعوى البرازية (٢) • وفيه غيب بعد اقباض آخر
أنه ملكه وحكم به ثم إن المصوب منه برهن على أنه ملكه إن برهن على العاصب لا يصح
لأن دعوى الملك على غير ذي اليد لا تصح وإن أدى على غير ذي اليد المانعة حتى وأدى
عليه الضمان وبرهن يصح لأن دعوى الغصب على العاصب لا تلي حقيقة وإن كان المدين
في يد العاصب الثاني وإن برهن المصوب منه على المضي له بانه ملكه يسمع لأنه ذواليد
وكذا لو برهن عليه أنه ملكه فحسبه منه فلا في الفصل الأول من دعوى البرازية وكذا
فيه في نوع في الخامس عشر من أنواع الدعوى وكذا في السادس من المصولين (٣) •
أدى على امرأته زوجهما غائب أنما جارية تصح الدعوى مع غيبة الزوج أدى أنها جاريته
وفي يده بغير حق أو قال غصبها مني ولم يثبت كأن ملكي ثقيل وصحة القول غصبها ولم
يقبل مني أدى أن أعداء أبي غصبها أصبح في الثالث من دعوى البرازية وفي دعوى
البرسم بسبب السلم قال شمس الأمانة لأجابه في ذكر الشرائط والخلافاته لأنه من يدين
الشرائط من الحمل المزبوره وفي كل ما ذكرنا الذي السلم لا تقيس ذكر الوصف وإن
فأنما أدى أحصاءه لا يحتاج إلى ذكر الوصف من الحمل المزبوره وفي دعوى جرح الدابة
وسرق الثوب لا يحتاج إلى أحصاءه لأن المذني في الحقيقة هو الجرح والصلوات من
الحمل المزبوره وجعل أدى عينا في يد رجل فقال هو لي اشترىته مني ولأن بكدا وفي يد غيره
حق فواجب عدل تسليمه إلى قالوا لا تصح هذه الدعوى لأنه لم يذكّر عقد الشئ في

قوله في الثالث في نشئة في الثاني وفي
أخرى في الثاني عشر ولجبر ٨١

(١) وفي الثاني من دعوى المحيط البرهاني
أدى على آخر عشرة دراهم عن مبيع
مقبوض ولم يبين المبيع أنه مأخوذ
قبل لا تصح الدعوى وقد قبل تصح وهو
الأصح ودليل الحقيقة من ذكره وفي
الأول من دعوى الظهيرة أدى عن مبيع
مقبوض ولم يصف المبيع بجوز وهو
الأصح

(٢) وفي الثاني من نوع البرازية في نوع
في المقبوض على السوم والمقبوض على
السوم انما يصح إذا كان الشئ مسعى على
حاله الفئوى وقال قبل قول أن رتبته
اشترت بعشرة ذهب وصادع ثمن

(٣) وقد كفي في الثالث من المصولين
بعلامه (صل) دعوى الغصب على غير
ذو اليد تقبل لأدعوى المالك وفي دعوى
الاشياء والظواهر فلا عن التهمة الدعوى
على غير ذي اليد لا تصح في دعوى
الغصب في المقبول وأما في الدور والعقار
فلا فرق انتهى وبوجه عدم الفرق أن
الغصب لا يثبت في العقار عند الشيعين
وصحح هذا في أكثر الكتب المتبعة
وسمي • فصل دعوى البيع والشراء
من مجموعها عدا على اسبابه لأن
وجلا اشترى شأما جوده في يد غيره قبل
أن يتقد الشئ لا يكون له أن يأخذ من
صاحب اليد إلا أن يتي الوكالة بالقبض

عن المباح

(١) أقول ما ذكره من الاختلاف انما هو في الشهادة والظاهر من كلامه انه لا فرق بين الدعوى والشهادة في ذكر قوله بغير حق وقد نظفناه في الاول من الشهادات وخاصة انه لا يشترط في المتقول ان يشهدوا انه في يده بغير حق ولا يشترط ايضا ان يشهدوا انه في يده لان القاضي يراه في يده ولا حاجة الى البيان بجلال العقار فانه لا يشترط فيه من ان يشهدوا انه في يده لانه لا يراه وما ذكر قوله بغير حق ملاحظة اليه العقار بلا خلاف وفسر في ابن نجيم في البحرين الدعوى والشهادة فالتصاميم صحت في الضرر **ميد**

(٢) وبعبارة العمادة الى الذي يلحق به صباه وبعبارة المحيط الى السبب **ميد** البلوغ **ميد**

(٣) يعني تفصيل هذه المسئلة في السادس من دعوى هذه المجموعة **ميد**

(٤) لان الواجب على الذي يصح الدعوى ودعوى مطلق المال دعوى مخصصة كدعوى الحال مع السبب من شرح أدب القاضي **ميد**

وفي أو ثل دعوى الحامية ذكر في عمارة الروايات أن القاضي لا يجبر على بيان السبب **ميد**

(٥) استأنا تأخر من من مباح في عمارة اشتراط بيان السبب في دعوى العقار واستدلوا بحوجه ثلاثة كرها في أوائل دعوى القاعدة وقد كرها ايضا في دعوى البرازية في نوع في التناقص من الفصل الاول **ميد**

(٦) لانه يحتمل انه بين قبل الموت **ميد**

صل في دعوى المنقول من الحامية • الذي اذا اقال لم يكن وحق وفي يده دعوى ميراثي ولم يقل واجب عليه تسليمها الى واليهود بقوله ذلك ايضا صحيح ولو قال لم يكن وحق ولم يقل في يده بغير حق فتد كرا الاختلاف المتنازع فيه (١) في فصل من دعوى الدور والارض من دعوى الحامية • ولو ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراها من ذى البنداء لم بدورهم ومات أبوه لم يجد البائع صحيح دعواه وان لم يدكر الذي في دعواه أن أباه مات وتركه مائة ثم ان القاضي يسأله ان يثبت ان يهدوا اهم لا يعلون ولا يرفعوا فدا انما اليه على ذلك ينفي القاضي بشهادتهم وبأمر الذي أن يثبت القن وقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يثبت البينة أن أباه مات وتركه مائة ثم ادعى في دعوى المالك بسبب من دعوى الحامية • ادعى ثرا معين من والده في مرصه وانكرت بقية الورثة قيل لا يصح بلو أن يكون في مرض الموت ولا يجبر الورثة ولو بمنع القن عنه فلا يجوز ان لا يدخل يجوز لوارث أن لا يكون في مرض الموت وعلى تقدير كونه فيه يجوز أن يجبر الورثة فلا ينفي بالطلاق بالشك في نوع من أنواع الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في السادس من العمادة • وفي دعوى الحال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب لان الكفالة بالدية على العاقلة ونفقة المرأة ادالم ليس المأذة معلومة أو يقول ما شئت أو ما دمت في ذلك لا يصح ويحال لا يكتب لا يصح وكذا يدكر قول **ميد** قوله في محلهما أمال أو قال له ما في محله لا يصح في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع من أنواع الدعاوى • الذي على آخر ان وصي باع مائة فتنق كذا وكذا في حال صفري بكدا ومات ولم يادعها فادفعه الى من قبل لا يصح هذه الدعوى ادعى ان قبض لوارثه أو لوصيه وعلى قول (من) في وكل البيع اذا ما قبل قبض القن فحق قبضه ما تركه فبقي أن يتقبل صاحب القبض الى البائع (٢) وتصح دعواه وقد ترجمه في آخر مسائل القضاء في السادس من الضوابط وكذا في تناقص من دعوى المحيط • ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبيح السبب بلوارثه يكون دين التناقص على من قد جمونه من أهل المروء (٣) • لو طلب الذي عليه من القاضي أن يسأل الذي من أي وجه يدعى على هذا المال ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم يسأل لا يجبر القاضي على ذلك (٤) في باب العين من دعوى الحامية • لو ادعى أن هذه المحدودة ملكه وأنه ضمه هاهنا فبلى المشترا لا تصح هذه الدعوى من غير بيان السبب (٥) من أو اعطى دعوى القاعدية • وذكر الوفاة ادعى انه سبب وقومه في حصة عند قسمة التركة لا بد من أن يذكر ان القسمة كانت بالقضاء أو بالرضا في نوع في الخامس عشر من أنواع الدعاوى من دعوى البرازية • وفي دعوى مسيل ماضي أو من رجل بين انه مسيل ما ما بطر أو ما الوضوء وأنه في حقه المبيت أو من غيره • وكذا في دعوى الطريق في دار غيره بين ما له وعرضه وموضع في الدار من المثل للزور وروكا في السابع من الضوابط (٦) لو قال في دعوى تمهيد الورثة لم يبق وقت الموت لا يصح ولو قال ما تمهيد لا أو ما من غير بيان يصح (٦) في أوائل كتاب الدعوى من القضية • فتاوى (هو) مثل القاضي جها • دين

فدعواهم هكذا في البيع ولعل
التسليم دعوا ياتراد المعير ولو يرد
مضمونه

عن اذني عشر بردية فانه وسعها عند آية امانة بين شرائها الدعوى فقال مات مجهولا
وذلك المقدار حكا كان في شافي التركة بحكم الصانع فانكر ان الذي عليه فاقام بينه على
دعواهم فقال لهم القاضي عن الفقيه فقالوا انهم قيته يوم الایع ولا تعلم قيته يوم موته
قال تسع قال القاضي ببيع الدين ذكر في الاصل مسئلة تدل على هذا وقال بعض مشايخ
زمانه لا تسع في الشا من دعوى التنازلية وفي دعوى الساعة والوديعة
بسبب الموت مجهولا لا يقآن بين قيته يوم موته او الواجب عليه قيته يوم موته وفي دعوى
مال المضار يثبتون المضار به لا يثبتون ذلك ان مال المضار يوم موته قد اودع من
لانه لو عر صاه ولا يثبت دعوى قبضة العرض وفي دعوى مال الشركة عموما مجهولا لا يثبت
دركاته مات مجهولا مال الشركة او للمشتري بمال الشركة اذ مال الشركة مضمون بالتمثل
والمشتري بمال الشركة مضمون بالقبضة وقد مر ان المودع بزمه القبضة لا الرد وكذا في سائر
الامانات التي تكون مؤنة ردها على وجهها تصح دعوى القبضة لا الرد والتسليم كمال المضاربة
والشركة والتناجز بعد التفريق عن استعماله وفي المضاربة والتسليم بطلان بارز لانه على
القاصب والمستعير ولو اذني الراهن تسليم الرهن على المرتب على بيع يصح على قول من
يرى مؤنة رده على مرتبه لا على قول من يراه على راضه (١) وفي دعوى الاكراه على بيع
وتسليمه في ان يقول بعه مكرها وسيله مكرها حتى فسخه ما فيه ولو فسخ غشه ذكر
وقبض غشه مكرها ويرى على كل ذلك اما لو اذني انه ملكي وفي يده فسخ لا تسع اذ بيع
لمكره بفساد الملك قبضة فلا تردد بسبب فساد البيع حتى ان يكون هكذا وفيها
لو اذني فساد البيع يستفسر من سبب فساده لجوار ان بطلان البيع فاسدا وفي دعوى
البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كالأدعي السعاية فلا حاجة الى تعيين العوان فقال
(ص) لا يثبت من تعيين العوان والاقل أصح اذني انه ملكي وفي يده فسخ لا تسع ولو لم
يذكر يوم غشه وكذا لو اذني انه غشبي حتى هذا لم يقل انه ملكي بضم فلو يرى على
العصب يأخذ لكن لا يبرح خصما في حق اقامة البينة على المقتضى لو برهن ان الذي عليه
بعد ذلك انه ملكه بغير اذني مالكه لا يثبت من بيان المال انه بأي سبب لجواز بطلانها
اذا الكفاية بنسبة المسراة اذ لم يذكر مدة معلومة لا تسع الا ان يقول ما عشت او ما دمت
في كفاي واسكها بما لا يكتفي به لانه على العاقلة ولا يثبت ان يقول
واجاز المكفولة الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو قال في مجلسه لم يجر في السادس من
الصولين لم يصح وفي ذكر التصاريح والمصلحة التركة لا يثبت من سبب انواع التركة وتحديد
المقار وبين قية كقوله ان لم يلحق لم يقع على اريد من قية نصه لانهم لو استلحقوا
لتركهم ما سألوا الذي على اريد من نصه لم يجر عند أبي يوسف وعنده كان في القسب من الحل
المزبور وكذا في نوع في انواع المعايير من الخامس عشر من دعوى الرابطة (٢) الفتاوى
الضائية ولو اذني الشفعة لا يثبت ان يذكر انه طلب على الفورين اخبر وانه اشهد على
التور عند البائع والمشتري او عند التزاد في ذلك كمن اقرب الى التسليم بذكر في اشهاد
الطلب في الثاني من دعوى التنازلية (٣) وفي دعوى الاجارة الموصوفة حتى

(١) ومن فصل في اجارة الدواب من
اجارات النخالة يكون مؤنة رده الرهن على
الراهن عند

(٤) وفي جامع الفتاوى محضر قه اطلب
الشفعة ولم يذكر بيان انواع الطلب
الثلاثة طلب الموائبة وطلب الاشهاد
وطلب الخصومة انه لا يصح كذا في الثاني
من دعوى التنازلية
وفي موحيت الاحكام للشيخ فاسم قال
يذكر حدود الدار التي يرضى شفعها
والتنازلية بعض المتابعين يذكرون
حدود الدار التي يستحسن بها الشفعة
ايضا ويقول حين علمت هذه الشفعة
طلبت من غير تضييق ولا تسويق طلب
الموائبة وطلب الاشهاد واحسنت
الطلب وقد احضرت الثمن واطا عليه
بالجواب بعد

(١) قال فاستبنا من غمض ودعوى الدور والارض من دعوى حيا واه وجعل قال القاضي ان هذا الذي عليه أكثرنا ان الشيء الذي يده له حرية التماس الى هذه المسئلة على وجهين أحدهما ان يذ أن هذه الارض اوع هذا الصلابة وان الذي في يده أكثر له ما قال القاضي بينهم دعواه هذه عند الكل وان قال هذا (٧٠) لأن الذي في يده أكثر بهي الصميم أنه لا تسبح دعواه وان قال للمتي أن هذا الرجل أكثر

أن هذه الدارات في باطن حرة بالتسليم
الى قال عامة المشايخ تصح دعواه
ويؤمر بالتسليم اليه لثابت اقراره بذلك
عند القاضي محمد

(٤) وذكر هذه المسئلة في أوامر
الأمم من الصداقة والفضول
والثام من الاستوثنية وفي الخاية
في باب اليمين من المعصية وفي أوامر
الثاني من دعوى التادانية فضلا
عن الخيرة وذكرها الكور في آخر

انطس من غير منى دعوى الجزاءية مع
زيادة تفصيل وجمع كون الاقرار اشاداً
وذكر ان دعواه بان كفاية الاستخلاف
من قضاء الجزاءية وقال فيه الاصح ان
الاقرار ليس من أسباب الملك حتى لم
يجمع دعوى الاقرار بناء على الاقرار وذكر
بناءً على ما في المتن من قضاء الجزاءية
وبناءً على ما في موضع الدينق التخليص
من غير دعواه

قوله بأنه ملك المذموم ~~هو~~ كذا في النسخ
ولعل حقه المذموم عليه اللهم الآن يكون
سواء مذكرا باعتبار كونه الذي الاغرام
على المذموم فمثل انه موصوفه

وَالْأَمْرُ أَنَّهُ أَيُّهَا الْخَامِسُ عَشْرُ مِنْ دَعْوَى
الرَّابِعَةِ وَمِنْ بَعْضِ أَسْأَلِ وَأَوْجُوهِ
بَسْمَلِ إِلَى آخِرِهِ وَذَكَرَ نِزَامَهُ فِي فُرُوعِ
فِي أَدْرِينَ مِنَ الْخَامِسِ عَشْرُ مِنَ الدَّعْوَى
وَنِزَامُهَا فِي فُرُوعِ الثَّالِثِ مِنَ الْقَصِيدِ السَّابِعِ
مِنْ كِتَابِ الْقَصَائِدِ وَفِي مِثَالِهَا تَتِي مِنْهُ عِدَّةٌ

أن يدكر أول المدة وترها وتسلم المستأجر ولم يذكر واحد منهما لاتفهم الدعوى
فطلب يدكر القدة في الدعوى ثم أعاد الدعوى بعد مدة فذكر تسليم المستأجر وأول المدة
وترها صرح وكذا في دعوى ثمن المبيع ادل المدة بكر تسليم المبيع ثم أعاد الدعوى وذكر
التسليم بأن ثمن من علم في مجلس الصفاوة كرمع الدعوى وكذا لو ذكر القدة في أول المدة
وترها وذكر التسليم وترها فحرم ولم يذكر كشاهد ثم ذكر تقبل في شهادات التفتي
فخرج في دعوى الاجرة فلو شتم من المطلب من دعوى الخلاصة اذى عليه
حالا كذا بيب حاشي كتمان من وجوده امت (أي بيب حساب كان بينهما)
ذكر هذا البيب ليس صحيح لأن الحساب ليس يجب لوجوب المال في الزام مع دعوى
الخلاصة فيستدعى الثاني من دعوى الخطة ولو اذى المدينون أو بعض إليه كذا
دروهم من الدين أو قضى فلا بد منه بل أمره بجمع الدعوى ويحلف اذى عليه قرض ألب
وقاله وصل اليك يدلان من مالى لا تقبل كافي دعوى العين في أوامر الثالث من دعوى
البرازية (ع) أقام وارث الواب بعد موته بينة أن أبي وبه هذا التي لهبة فاسدة
ففي أخذته بجمع في باب الدعوى والتسويات والبنات في أبيه من دعوى القنية
(الغاية) وجعل قال القاضي أنه هذا المسمى عليه أقتران الشيء الذي فيه يمل غيره
بالتسليم إلى هذه المسئلة على وجهين أحدهما أن يذى أن هذه الدار أو هذا المبنى وأن
الذي فيه أقتره له فذا في القاضي بجمع دعواه هذه عند الكل وإن قال هذا لأن الذي
التي فيه يمل غيره بالتسليم إلى قال جنة الشيخ فجمع دعواه وبوذر بالتسليم إليه أثبت
المرار به لتعدد القاضي في الثاني من دعوى الشاورية (د) ذكر في الأخيرة اذى
أنه عليه كذا أو أن العين الذي فيه يملها أنه أقتره أو أنه يدعى الاقرار وقال أنه
أقتر أن هذا أو أقتر أن يمل عليه كذا قبل بجمع وعامة المشايخ على أنه لاتفهم الدعوى لعدم
صلاح الاقرار بالاستحقاق (هـ) كالأقرار كذا لا يجمع الاقرار لاصافة الاستحقاق إليه
بمختلف دعوى الاقرار من الذي عليه على الذي بأن يرضى على أنه أقتر أنه لاحق فيه أو
بأنه ممل المسمى حيث تقبل لما ذكرناه وقيل لا تقبل دعوى الاقرار إلى أن الدعوى
في طرفه الغنى أيضا وعامة المشايخ على الفرق الذي ذكرناه أو بجوابه لو قال هذا العين
ملكى وعكده أقتره الذي عليه قبل لأنه لا يبعد الاقرار به الاستحقاق ولو يرضى عليه
أيضا قبل ولو أنكر الاقرار في هذه الصورة هل يحلف على المراره قبل على خلاف
بين الثاني وبمقدار العتوى على أنه يحلف على المثل لأصل الاقرار وذكر القاضي
أن دعوى المال بناء على الاقرار وإن كان في طرف الاستحقاق عامة المشايخ على أنه قبل
هذا على خلاف ما يمكنه من الأخيرة وعلى قول من يجعل الاقرار بملك المال قبل لا
خفاه وسند كذا إن شاء الله تعالى في آخر اختلافه عشر ما هو الفتاوى أنه تملك أم حصار
(ز) وتقدم هنا فصل آخر اختصه العلماء وهو أن المدين الذاهر على إقرار المذى
باعتباره الدين قبل لاتفهم لادعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لأن الدين نوعى

بما مثاله ان يكون المقبوض دساعلي الدافع وقيل تسمع لانه في الحاصل يدفع اداء الدين عن
 هذه حركات دعوى الاقرار في طرف الدفع ذكر في المحيط في نوع في الدفع من
 الصل الاول من دعوى البرائة وفي المحيط اذ هي دارا وقال مات أبي وترك هذه ميراثا
 بين أختي وبني ون أختي أقرت بجميعها لي وصفتها في اقرارها حكى من شمس الاسلام
 أنه تصح دعواه والصحيح أنه لا تصح لانه دعوى المال بسبب الاقرار في مقام الاستحقاق
 وقد ذكر أنه لا يقبل ولا خصا في أنه يقبل على قول من جعل الاقرار على كماله ولا يصح
 وكل استدلال بما تلى ذكره محمد في النافس عشر من دعوى البرائة في نوع من أنواع
 الدعوى ونما فيه (طلب) (كب) وغيرهما وبيان خصا على الدعوى مستندة في ثم
 اذ هي الزوج اقرارها بالذي في أثناء الخصومة اظهره عند القاضي لا يصح في مسائل
 منفرقة من دعوى القسبة وكلا لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح
 أيضا بسبب الاقرار في السادس من المصولين قال زنت دعوى ميراثي كدويضا ماتت
 هي كدوي براقر عورت كدوي رن من مست وحلال من دوست بوداني اجاب اكر اين دعوى
 در عهدت مديت وفاتت فانه است دوست بود كد دعوى كد نصديق بودوا كريس آنت اكر
 كوي نيكديش اقرارها شدين عدت تصديق كدوي دوستونودوا كرفلي وهذا لان اقرار
 الرجل بالنكاح غالبا يطل بموته لمكامل قيام النكاح معنى قيام حكمه وله ايل اقرار
 المرأة بالنكاح هو انما عند أبي حنيفة لان النكاح زال وبطل بجميع علته من اواسط
 دعوى القاعدية (يج) اضرب ابن الميت فاذا هي أن ابان اخذني كذا ابانا أو اثارا لي
 الابن ولم يدكر اسم له ونسبه وشهد الشهود بنصونه كذا لا يصح وشترط ذكر اسمه
 ونسبه من أوائل دعوى القسبة (شتر) اذ هي دارا سبر الملس آيه أو آتة ولم يدكر اسم
 المورث ونسبه لا تصح دعواه ولو قال هذا المهدود كل من مات أبي ماتت ترك ميراثا لي ولم
 بسم آياه أو سمع دعواه ولو قال هذا المهدود كل من مات أبي ماتت ترك ميراثا لي ولم
 بالاصافة اليه ولم يدكر اسمها يطل ولو قال المدي عليه المدي اشرقت عند المهدود
 من آييك أو آتة ولم يدكر اسمها يصح اقراره قال والفرق أن التعريف عند أبي حنيفة
 يحصل بثلاثة أشياء يدكر اسمها واسم آيه واسم جد أو مكن اسم الجدة صاعته (١) أو اخذ
 أو فوهو وهما أصنافه المقتضى انهما فاستحق في تعريف آخر وفي (جك) في الباب
 الثالث من كتاب الرجوع من الشهادات اذا اذ هي آية جد آخر آيه لايه وآتة لا راوله
 غيره يصح وان لم يدكر اسمه واسم آيه وحده لانه إضافة الى معين (قش) أجد بن أسد
 اذ هي أن هذه الدار كانت ملكا والدق ماتت وتركها ميراثا لي أو قال هي ملكها وورثها
 من والدق ولم يسمها لا يصح قلب وما دكر من الفرق لم يتضح لان المدي يشف آياه أو آتة
 الى نفسه أيضا في باب الدعوى والاختلاف في الموارث من دعوى القسبة وذكر
 نعم الاثمة شهد أن قاضيا قضي على هذا بالمددوم أو قاضى الكوفة لا يقبل لأن
 القضاة عقد من العقود والشهادة بالعد ببلاد كرامة لا تقبل لانه مجهول فلا يقبل
 من نسبة القاضى ونسبه وليس يصح هذا القضاء بل الحكم في كل الاغصبل واحداه

(ترجمة)

قال اذعت امرأة الميراث وأقامت حجة
 على اقرا المورث أنه قال هذه زوجتي
 هل تصح الدعوى أم لا اجاب ان كانت
 الدعوى فحقة عنة الوفاة صح وهي
 دعوى تصديق وان كانت بعد اقصاء
 العدة فان قال الشهود انها صدقت في
 مدة العدة يقبل منهم والا فلا

(١) هذا اذا كانت صناعة يعرف بها
 لا محلة والا فلا صناعة لا يحصل بها
 التعريف قال الانسان قد يشغل صناعة
 في وقت ثم يشغل صناعة أخرى في
 وقت آخر وهكذا الصناعة التي
 عندنا بها بعض الفصول وأشهر اليه في
 التسلسل من المصولين

(١) الظاهر أن مراده من القاضي غير الدين فاضحيان كما هو مراده في سائر المواضع من هذا الكتاب حيث: كان القاضي قال كذا وعبارته في باب ما يبطل دعوى المذنب من الحاشية إذا باع رجل شيئاً بمائة درهم وحياصة ثم أذنت بعد ذلك أنه لها الخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تسع دعواها والصحيح أنها تسع انتهى (٢٤) وليس فيه ما يدل على أنه يسع في الزوجة ولا يسع في غيرها وذكر المرأة

ليس للمهر قال الصدوق في تهذيب العمدة رجل باع عقاراً وابنه وأمر أنه حاضر عند البيع ثم أذنت واحد منهما بأنه ملكه لا يسع ولا تسع أن يسع انتهى على أن صاحبنا ذكر المسئلة في فصل في الاستخفاف وفي فصل آخر قيل في باب يسع ما بالربا ولم ينزق بين الزوجة وغيرها فكلها لا يتصلون بخلافه

(٢) (ج) باع أرضاً وسأواها إلى المشتري وتصرف فيه واحدة من زوجتيه وباع ما كانت ثم أذنت الآن أنها ملكه لا تسع دعواه إن كان حاضراً وقت البيع والتسليم وباعها وقت تصريف المشتري قبل أن يملكه لم يصرف فيها المشتري ولكن كان ما كان وقت البيع والتسليم قال لا تسقط دعوى الجاهل بهذا التصرف كذا في دعوى الله في باب ما يبطل دعوى المذنب ع (٣) قال الزبلي في شرح قول صاحب الكنز باع عقاراً وبعض آثاره حاضراً ولم يسع ثم أذنت لا تسع دعواه ولم يبين القريب منها وفي فتاوى أبي القاسم ع فتاوى لربا ع عقاراً وبه وأمر أنه حاضر انتهى أقول ليس المراد الحصر وقال في الحاشية وأمر أنه أولده أو بعض آثاره حاضر حاضر وكذا في الثاني من دعوى المحب وفي القاعدي باع عقاراً وأمر أنه أولده أو نحوها حاضر فكلام الزبلي لا يتصل من شيء ع

(٤) قال فاضحيان في هذه المسئلة في فصل الاستخفاف من البيوع قال مشايخ سمرقند لا تسع دعوى المذنب وقال مشايخنا تسع دعواه فيبقى للمشتري أن يتراخى كان الساع والمذنب معرّين مالتيسر في أن يعنى بالآول والآخر

بعضه الدعوى وقال قيل في باب يسع مال الربا وإن لم يكن للمشتري في ذلك يعني بقوله ما يبطل دعوى المذنب من الدعوى الصحيح أنها تسع وقال الصدوق في بيع العمدة الأصح أن تسع وفي الآول من دعوى الشاب قال وعليه قولي الإمام حتى وانقاض الإمام أنها تسع مطلقاً لأن الإين تقاضاه الخمين وأولم المبيع انتهى ومشايخ الروم به ما علوا =

الخلاصة وهو صاحب النصاب أيضا وذكره صاحب المحقق في الثاني من الدعوى وأجابه إلى كتاب المأذون ع (٥) القائل صاحب

(١) الذي كرماني يد أجني بسبب الارث من أبيه وضم أمه مات عن أبي وهو الذي ومن زوجته فلانة لا وارث له غيرها إلا أن الزوجة أحدث عوضا من ميراث شيئا آخر من أعيان التركة برضاه (٢٣) وعاد جميع الكرم إلى الذي وأمه في يد فقير من أهل تستقيم

الدعوى على الجواب لانه أنكر بأثر الزوجة نصيا في الكرم الذي فليزعم أن تلقى ملك نصيبها منها من أوائل دعوى القاعدية ع

(ترجمة)

في محل دعوى الميراث من المدة مثلا الذي الميراث من المدة التي الأب ومن الأب إليه هل يصح أم لا الجواب نعم والناسخ غايلون

(ترجمة)

قال في محله وداه حتى بسبب انه كان ملكا أبي وأبي مات وشق له به أسد هدا أنا وفلان ولقد أخذ مني فلان بديل نصيبه والآن هذا المصروف حتى بالديب المذكور فيه وشهد اليهود بهذا اللفظ أجاب البعض أنه لا يصح لأنهم قالوا أحقه لأهلكه وأيضلا يقولوا لا نعم وأرنا غيره وأضافه يجب الواو بجمال وبشرط أن يقولوا له وأرنا غيره وأضافه يجب ملك المصروف شيئا من الارث والصلح واليهود لم يهدوا له شيئا أيضا يقولوا وضع يد الذي عليه بغير حق وهذا شرط عند المتأخرين وأيضلا يد مسكر واجيز الميراث

(٢) كالأثر الذي إن الكرم الذي كان ملكا لفلان إلى أن مات وترك ميراثا لا يلمه أن تلقى المثلث سبعة لأب أيضا وهو القدر الذي ذكر ليس يكاف لتلقي المثلث السبعة لانه لم يكن أب هذا الذي حل دخل في الصلح والتنازل وحل كان لزوجة طهران هذا الكرم من جهة التركة أم لا لا في تكون واضحة إذا الرضا أمر لا بد منه في المنازعات وهو يدعي بعض الكرم بسبب الارث من والده

الجزء عدهما في الميراث وما يكون جزأ خلا فالتالي في نوع في أنواع الدعوى من الخامس عشر من دعوى الزينة ع قال الذي شرعنا علما بغير أراض وأنعام البيت قضى فيه استصفا ولوا الذي أراضا شرعنا وأنعام البيت على الأرض ولم يد كروا الشرب قضى فيه بمقتضى الشرب ولو أنهم شهدوا على الشرب ولم يد كروا الأرض لم يقض في شيء في أوامط دعوى القاعدية ع قال شيخنا كذا دعوى ثارت كذا في جند مثلا دعوى ميراث أب وجد يد رار يد رير جرميراث بمقدور لا تم يوديلنا الجواب يودين أوان جهنت كذا في ترازير غامد من المحل المبرور (١) الذي كرماني يد أجني بسبب الارث من أبيه وضم أمه مات عن أبي وهو الذي ومن زوجته فلانة لا وارث له غيرها إلا أن الزوجة أحدث عوضا من ميراث شيئا آخر من أعيان التركة برضاه وعاد جميع الكرم إلى الذي وأمه في يد فقير من أهل تستقيم الدعوى أجاب لانه أنكر بأثر الزوجة نصيا في الكرم الذي فليزعم أن تلقى ملك نصيبها منها من أوائل دعوى القاعدية ع (٢) قال وهو محذور كفته استحققت بد أن سبب كماله يدوم يدوم يدوم سرده استودوسر ماذن ومن فلان وأن بسر عوض بسبب خویش أرس كرفته است واصر وارس محذود حتى منقت بسبب مذ كور فيه وكو اهان هصير لوط كواحي داند أجاب إليه من دوست خستار مهران كه حتى كفته اندمظني وديكر انكه لا علم له وارثا آخر انكه اندو داروفي كفه يجب بحال شرطت كذا لافله وارثا آخر كونه وديكر انكه سبب كماله آبر محذود و استارت وصلح وكو اهان بالدين المذ كورير مكفته اندو ديكر انكه اندوست ابن مذي عليه بنيا حتى است وابن كضار شرطت باختار مشايخ متأخرين وديكر انكه جز ميراث شكر دوا اند من المحل المبرور في العاوى الصارية مسلم فصب من مسلم جرا وهي فاقعة بسنها سمع دعوى المضروب منه عليه وتقبل بيته وليتخلف ان لم تكن فيته ويقضى بالسكول عليه ويدل عليه ما ذكره (سب) لو غضب جرا عليه وذهبه او صيان رفته وان لم يكن عليه ضمان قيمتها في أول الدعوى من القيمة ع (ج) الذي على آخر امل وكيل في تسليم المتاع الذي اشترته من فلان بتوكيله باله لا نسجد لانه وان رقت وكان له به لا يلزمه التسليم به إذا تفتى استاذي غير الامة وسراج الاثمة الميراثان جواهما الله حتى أحسن الجراء من المحل المبرور ملصا (٢) (س) الذي عليه وذكرنا هذا المحذور كل من ملكه منه من فلان بن فلان وسلته له وذلك المشتري باعه مني واصله إلى قال يوم ملكي جده الرب وولي بدل بغير حق وأنعام بانه نفع عده الدعوى وبيته وله أر بخله بمذه الدعوى ان لم تكن في بيته وكذا في بيع وصي القيمة ع (١) من المحل المبرور ولو قال هذه في اشترتها من فلان الذي وكلته بالبيع بسبع ولو قال هذه في اشترها من فلان وكان وكيلنا بالشر امره من لا يصح عند العلم وبيع عند الثاني في نوع في القسم من الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في فصل في دعوى الدور والاراضي من دعوى النخاية ع مثل القاضي بديع الدين عن الذي محذود في يد رجل له حقه وملكه بحكم أم كان فلان مات وترك لوارثا خلا فاشترته منه فصار ملكا كالي وفي ذلك بغير حق قال لتصح هذه الدعوى (٥) في الثاني من دعوى التاتارية ع (علم) الذي

١٩ اقروى ع وبصه بسبب المارضة من زوجة والده ويرم أن يقسم الخعة على كذا البلوتين كذا في القاعدية في ذيل المسئلة (م) ع قال الذي كرماني يد فقير بسبب الارث من أبيه ثم ثل ورثه جند كس يود كس من وشواهم (سئل كل عدد الورثة قال أناواخي) فانه بطل دعوى جميع الكرم واكر كوي وشواهم حصة خویش ييري ديكر كفته است وابن زوم مسلم مانه (وان قال اشترى أحدث شيئا آخر في حصة أو في هذا الكرم ساه إلى) لا يصح هذا التوقيع لان جميع الكرم لا يكون له بسبب الارث بل =

بعضه بالارشاد وبعضه بالبيع كذا في أوائل دعوى القاعبة ع (٣) قال في السادس من دعوى التصايف لو قال اشترى وكلي منك هذه الدار لاجل بكدا لا يصح لأن وكيل بالشراء يشترى لنفسه أولا ولو لاجل لكانت المثلثة معاينته وخطي هذا على مولانا عبد الحلیم الشهير بإخيه زاد وقال ليت شعري ما وجه هدم النصحة وما معناه لكن هذا الجليل يكون على ما ذهب إليه الكرخي من أن المثلثة بيت للوكيل ثم ينتقل إلى المثلث في أوائل دعوى الخلاصة (٧٤) مسته تثن عليه حيث قال اذني دارا في يد رجل حال الذي عليه اشترى

وكلي منك لا يصح أي الدفع وقال في الحادي والعشرين من العادة الوكيل بالشراء إذا اشترى قربة لا يثبت وإذا اشترى زوجته لا يقصد النكاح وإن كان المثلث بيت للمشتري أولا وهذا أبو طاهر إلى أن المثلث يثبت لكل المثلثين وقد أورد الحامس من وكالة البرازية وهو الأصح وهو المختار في الكفر وغيره ع (ترجمه)

(١) قال في عشرة ما برحق ولكن لا أعلم هل اقتضاه من زيد أم من جعفر ثم اذني على أحدهما ومنه في مجلس آخر (٢) صورة المسئلة اذني أن هذا المحدث كان ملكا والملك لا يورث فلا يورث ميراثا ولا وارثا فخلت وصفت صغيرا بوجه وصي لثمنه بحكم الوصاية بغير مثله يومئذ وقبض الثمن مني واليوم ملكي هذا السبب وفيه شبر من الخ كذا انفصل عن المسئلة الكبرى ع (٥) الطاهر أن عدم صحة دعواه لعدم الجسر والانتقال والبر صريحا أو لانه شرط في الدعوى والتمهدة ولم يوجد واحد منها ونقصته في فضل في التمهدة جعل في الارش من الكافي وشروح الهداية وفي الشافعي من تهمة الخط وقد ذكرنا بنفسه في الاوّل من الشهادات ع

(١) ومن الامام في وجوب دفع الثمن فيه بالبيع والتسليم روايتان وصحي وجوب الثمن وان اراد اية البيع وأخذ الثمن لا يثبت بالشروط الاربعة وألحقة في اية بيع الضولي كما عرف كذا في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في الخصم وفي أوائل دعوى القاعبة

الافتدائية الاختياران العقار لا يصح بالبيع والشرعوان كان الاختيار أن العقار يرضى بالوجود والاستلزام والتمهدة الباطلة يعني لو رجع الشاهد بعد ما قضى بشهادته ع وأفتي المرحوم يحيى بن زكريا أنه إذا استعملت انقباض المال بماتيس لا يرسل إليه المحسومة مع ورثة القاصي في المحسومة فادفع قبل ما تلت سند

كذا أصل من المطاوع لم يبين نوع وصفته وكذا ذكر ادورها وبين نوع وصفته وأقام عليه ما إليه فلما قضى أن بعضه باليد يثبت وإن لم يقض بالشر لا يثبت في الدعوى في المطاوع في الجاهل فلا يثبت في الدعوى في المطاوع في أوائل دعوى القاعبة ع ولو اذني سر يا ذكر جميع أوصافه لكنه لم يذكر أم سرح الرجال أم سرح المصايف قال وصف كونه سرح الرجال أو المصايف لا يثبت في الدعوى في المطاوع في أوائل دعوى القاعبة ع إذا قال مراده دينار ي ما يدعي دأمة كذا رزدي ما يدعي جعفر بار يكي أربابان دعوى يكدر ترفيع در مجلس ديكر تصح دعواه لانه قد يشبه على الانسان ذلك ثم رول الله سبحانه بالتفكر في الثاني من دعوى الخط ع اذني انما يع مشتركين وخطه فخرته فلم تسليم نصف الثمن إلى في غير هذه الدعوى ما يذكر ان هذه العين كانت فخرته في الدعوى في أوائل دعوى القاعبة ع في رواج الثمن وقت الاجازة فانه لو كسده وقتا لا يصح الاجازة ولا يثبت في كرض البائع فتمس المشتري اذا الاجازة في الاتهما كاذن ابتداء والوكيل لا يثبت تسليم الثمن قبل قبضه من المشتري وبسأل القاضي الذي أن العين كان مشتركة بينهما كركه ملك أو نصفه ملك قال شركة ملك لا يثبت في هذه الشروط لو قال شركه بخلافه لا يثبت في قيام العين وقت الاجازة اذ العقد لم يثبت وجوده ولكن يشترط قبض الثمن في السادس من الصولن ع اذني عليه انه اشترى هذا العبد من فلان وأتت أبا المثلثة بمرت البيع فادفع إلى العبد ولم يذكر الضولي اسم أبيه وحده هل يصح ذكر في (د) هذه المسئلة تطفا وقال لا تصح وصورتها اذني دارا يد رجل فقال ذواليد اشترى من فلان وأتت أجرة البيع لا تنفذ به دعوى الذي من أهل المزبوره ما عدا غيره وسهلها إلى يد المشتري فادعاهما المثلث على البائع لو اراد أخذ الدار لا تصح دعواه اذ استفتى في البائع ولو اراد فخرته بنصف نفسه روايتان (١) ولو اراد اجازة بيعه وأخذت منه دعواه وكذا (وقش) وفي (ط) اجازة المثلث تصح لو اجازة قبل المحسومة حتى لو انصم العاصب وطلب من القاضي أن يحكمه بالمال ثم أجاز البيع فقل قول أي حصة لا تصح اجازة كذا في (ع) وذكر (س) أن الاجازة تصح في ظاهر الرواية (قد) لا تصح (ط) اذني دارا يد أجرة حصة منه فقال ذواليد هو كان وقتها على كذا وأراد الذي يتسلمه يحلف محمد بن محمد خلافا لما بناء على أن غصب اذ يصدق عند محمد خلافا لما يثبت بقول محمد ضالحي كذا (ط) ويحلف أن يكون مراده أنه يفتي بقول محمد في غصب العقار يفتي وعلى هذا في أن يكون في المسئلة الاولى لو اراد ضم البائع حتى بأية ذلك ويحلف أن مراده أنه يفتي بقول محمد في المسئلة الاخرى دعوى مسئلة التعليل لا في غيرها يفتي على هذا قوله دفعا للبيعة ولانه لو لم يثبت بقول محمد ولم يحلف القاضي الوافد وصي لا يكون الذي الغصب به موقوف عليه لانه متى لم يكن عليه تحليفه لا يمكنه تحليف الثمن ولا الموقوف عليه ولا كذلك في غير هذه الأمور فوجه ما ذكر في (ط) في المسئلة الاخرى لو اراد تحليفه لياخذ العين منه لا يحلف وقال اذ الدار صارت مستهلكة يصح ورواها وقتا من أهل المزبوره وكذا في نوع في أنواع العلوي من الحامس عشر من دعوى البرازية وكذا في نوع في المحسومة منه ولو اذني الصانع على الاستمارة

اصر
الافتدائية الاختياران العقار لا يصح بالبيع والشرعوان كان الاختيار أن العقار يرضى بالوجود والاستلزام والتمهدة الباطلة يعني لو رجع الشاهد بعد ما قضى بشهادته ع وأفتي المرحوم يحيى بن زكريا أنه إذا استعملت انقباض المال بماتيس لا يرسل إليه المحسومة مع ورثة القاصي في المحسومة فادفع قبل ما تلت سند

(١) لأنه متى أبان من مقام القبول صارا المقروض وهو الكرايس له على مصرفها المذمى عليه في حاجة نفسه فصرفه في المذمى وأمانته قد ثبتت حق المطالبة بالقيمة بخلاف ما إذا استعمل كرهان علم المذمى لأنه لا يتبرأ منه أنه فعل المذمى لأن طلب القيمة وإن كان أبان قبض الكرايس ولكن أبان التجب بعد هذا لا يقبض إلا بتجاوز أو لم يجز لم يصرف المقروض ملكا للرجوع فلم يثبت أنه أنجب ملكه فلا يصح المطالبة بالقيمة كذا في القاعدة ع

اذمى على آخره أن ملان بن فلان أعطى فلانا ما ندرهم على أن يوصاه إلى تعجب عليه أن يوصاه إلى (ترجمة)
رجل اذمى على شخص عاصروته على فلان ما ندره كرايس على سيد السلم العيص وملان هذا قد أعطى المذمى عليه المائة ثوب المذمورة وقال له أعط فلانا ما يرضيني فتصرف فيها يعجب عليه الآن أن يطيني ففعلوا وهي كذا ما راعهم محاولة هذه الدعوى لأنصح فلان المذمى أقربان المذمى عليه أنف الكرايس الذي هو أمانة (ترجمة)

وإن قال المذمى أني أعط قبل نصر فلان في الكرايس المثل فتصرف فيه فأذن ثوب مع على ذلك القرض تصح دعوى القيمة (٢) قال دعوى كدريكي كمر الزلان غائب صدورمى يابده وزي تزيكي ياره جاسه وصمت آن كفت بداهه است نازريك مرا أرى وبمن دهي نيازبد اين دعوى ديسق قبض جاسه درست ووداماد دسق معاوضه دين في مسكه تكفت دود دعوى كجاسه صوص اين دين فرستاده بر اكر خواهد كفته اخامت ككند بر مر قدر دعوى ككند قاسي بوي كويدي كواهان جران آري نايامه بحساب وام يكري باز جهران نايامه اخامت قبض كن اكر كويدي اوسر معني داول ششوند از سر انكه معاوضه را تراشي مايدورضا مائت جاسه ثابت يست بجهت واكر كويدي از سر معني دوم ششوند (ترجمة)

قال اذمى وجعل على آخر عاصورته في على فلان اغائب ما ندرهم وفلان قد أعطى فلانا توصاه إلى ولم تعط في إليه

أمره ولأننا أخذناه كذا نصح الدعوى على الأمر لوسطا ناو الاطلاق لأن أمر السلطان كراه طاعة رعايته لو لم يمثل وأما أمر غير السلطان فليس بأمره فكان يجوز أمرا ولا مبرأ لا يلحق الأمر بالفروع من الأمر لا الأمر في السادس من التصويل وكذا في الرابع من دعوى الرأية واذمى الضامن على أنموذم لو كان أمره في سلطان لا لوسطا ناو يجوز أمر السلطان قبل كراه وقيل لا من المجل الزبوره قال دعوى ككند بر يكري كفلان ابن فلان فلان را صدورم سيم بوي داده است تا من رساهي بايد كمر ما دوشه واذمى كذا يصح من دعوى القضاية وبقائه فيه و قال دعوى ككند بر يكري كمر ابن فلان صدباية كرايس وديجكم علم درست آن ملان آن صدباية كرايس بدس مدي عليه داده است وكفكم بره فلان ديه في وي كرايس اخراج كره استا ككون بايد كفتن ان كرايسايم دهي بر ندين درم معلوم اين دعوى درست نبود چون مقررست كمدعي عليه كرايسايم امانتوا تلف كرهه است لانه وان صاروك لا قبض الكرايس ضرورة أمر ما دفع اليه ولكن الوكيل قبض العين لا يكون وكذا قبض القيمة لأن الرضا قبضه لا يكون قبض قيمته لأنه قد صحت في القيمة ما لا يحان في صيته وأكرم دهي بين كويدي كيش اذ انكه كرايسايم اخراج كدي مرا علم شده بوده وقبض ورايازة كرهه ودم والمالي بحاله دعوى ثبت درست بوي (١) من أواسط دعوى القضاية و هذا الجواب أعني قولنا بوجايب تقسيم اذا كان المذمى اذمى انه كان له على فلان الدافع كذا كرايسا اما اذا اذمى استا أن ملا داف على هذا كره كرايسايم دفع اليه واه أخرى بدت فاجره ثم صرف الكرايس في حوايج نفسه فعليه أن يدفع إلى القيمة لا يسمع لأخذ ما يدفع عليه عقا لثأب الجار ما دفع فكانت الايازة وعدم الاجاب بغيره من المجل الزبوره (٢) (عل) أقام المذمى عليه قيمة انها كانت في يد لعاصب وقت الدعوى وأقام المذمى قيمة انها كانت في يده في قيمة الفصب أولى (٣) ومثله من (ع ب ع ح ح م) لاوي شاهد اليد الخافي في شهادة على ظاهر الحال بجل فاشاهد القصب فكان أولى وثل منها زنا أخرى فقال القضاة باطل وبفض ولو اذمى المذمى عليه دفعا انها لم تكن في يدي فهو دفع صحيح (ط) أقام المذمى بعد القضاة بالينة انها كانت في يده المذمى عليه وفي يد رجل آخر بطل القضاة لأن المذمى بقراره لا كذب نهوده في قبض ما ندره واه بعد القضاة وتكذب المذمى في شهوده في بعض ما شهد واه بعد القضاة وجب بطلان القضاة على ما عليه اشارات الأصل والجامع ولو اذمى المذمى عليه ذلك لا تسع دعواه ولا شته في باب ما تعلق يكون المذمى في يده المذمى عليه شرطا لصفة الدعوى من دعوى القيمة وفي المتن شهادت ابراهيم فقال المذمى هذا البيت منها فلان ليس في خان قال قبل المحكم امتنع المحكم وان جده أجرت اقرارا ما يثبت فلان ووددت الباقي إلى المحكم عليه ونص قيمة است المذمى عليه في أواسط الثاني من دعوى الرأية وكذا في أوائل دعوى القضاية واذمى دار الرأية زيد ثم بان اقرار المذمى أن الدار كرهه في يد غيره ما عاها الدعوى عليه قبل لا تسع وقيل تسع اذمى عليه ان الدار التي في يده كانت لا يمانعه ووعن آخره وعي أموال أخر ما تسعوا فخرقت الدار في حصى تسع ولورعمر أن شته أنزل

وعين ذلك التوب يد كرو صافه هذه الدعوى تعجب في شأن قبض التوب وأما في شأن المعاوضة فابن ملا تصح فانه لم يقبل في دعواه ان العاصب أرسل ذلك التوب إلى عوض دهي فان أراد المذمى أن يتبرأ منه تشهد بما اذمى به فقط يسأله القاضي هل تريد أن تنصر دية لا لجل قبض التوب في سقاية الدين ولو نفعه على بدل الامانة فان قال لا لجل المعنى الاول لا تسع دعواه فلان المعاوضة تعاضع الى الغرضي ووصا صاحب التوب ليست بحجة وان قال لا لجل المعنى الثاني تسع دعواه

أيضا القاضي عرف أن الذي يزعم حمل ذلك عوضا عن دينه فلا يصح مال الغائب في دينه يتحمله إلا ترى أن الوصي إذا زعم أن له على الميت دينا ولا يجنبه فإن القاضي يخرج منه عن الوصاية له ولا وعلى تقدير أن يتبع حجة القرض الثاني يسأل عن الثوب أو قائم أم لا إن قال لا سقطت خصوصته لأن من وكل بقض عينه لم يخل أن يقبضه قاله لا بطلان بقض عينه وإن قال قائم يسأل الذي عليه فإن خار هو قائم في يدى ولكن فلا ما أمر في بالدين (٧٦) كلفه الاستدراك وإليه وإن قال إن ما لم يدفع إلى شيئا فلا تسلم حجة على

الثوب ثم يجبه لجهل الثوب ولا يقضى بالقيمة لأن الذي ليس بجسم في القيمة هذا إذا فهم الذي البينة أمالو لموسى والله كان لهذا على فلان كذا دين وأنه دفع إلى هذا ثوبا بالدين على الذي بذلك الذي تسلم به لم يرض بقض عين الثوب من غير سؤال المالك تقبض الثوب بما تدين أو تقبض الثوب بأمانة وهذا أيضا كان مما عرفت في دين المذني عليه فاما إن اعتقاهه هلك أو استهلكه فلهذا لا ما لم يبيع قبل القبض فلم يبق فيه حق للمذني كذا في أواسط دعوى القضاة في غير ما في

المدار بورقتين تقرير ساعد
(٣) لأن البينة المذنية خلاف الظاهر أولى من
(٧) والظاهر من قوله أنه إذا قلنا أقمنا الدار فوعدت الدار في حقيق وأقرت أثنى وقوع الدار حتى حين التمسنا يسلم لأنه لا يكون دعوى المالك بسبب الإقرار بعد (٢) أول هذا هو الموافق لما في عاصمة المختبرات وما ذكره في أوائل الدعوى من أن لنظام المملك قضاء على ذي اليد خاصة واجبه منه أنه قال قبل هذا بأربعة أوقاف تقريرنا الذي في سائله كمالا طاقا وأقام البينة فاقضى له القاضي أقام آخر البينة على أنه لم يكن لا تقبل لأن لنظام البينة قضاه على الناس كانه وذكر في أواسط الدار قال الذي مشاعا في يد رجل ملكا طاقا وأقام بينة وقضى القاضي له به ثم آخر وأثنى هذا المتابع على هذا المقضى "مطلقة" لم تسلم دعواه ورثته كما كانت تسلم قبل الفصل أبياب لالانها بما كانت تقبل في ذلك لتساق ما هو هنا

هـ (الثاني في دعوى العقار والفي يتوحد بهما معرفة الخارج من ذي اليد) هـ (٢) ذكر المشرعي الذي محدودا وبين حدوده ولم يذكر أنه أرض أو كرم أو حقار لا يصح وذكر من الاملا ما يجمع ادين المصر والمخار والموضع والمحدود وقبل ذكر لمحة والسوق والسكة لا يبرهن المصر واخرية يلزم الذي ساحة وذكر الحدود ولا الحلول والعرض يجمع وذكر ضمن الأمانة وشمس الاسلام اذا كان أحد الحدود أو جميع الحدود متصلة على الذي لا يحتاج في ذكر الماصل بخلاف اتصاله على القيم والشجرة لا تصلح فاصلا اذا ادأطحت بكل الذي والمساكن لا تصلح وكذا التبر خلا فالما يقوله بعض أهل الشرط وفي الأصح لا يشترط ذكر طول البهر والمحدود يصلح حد في الأصح وعن الإمام أنه لا يصلح والطريق يصلح حدا فاصلا ولا يشترط بيان طوله ومعرضه في المختار خلا للمشرعي في أول الثاني من دعوى البرازية هـ والمهر لا يصلح حدا لبعض أهل الشرط وكذا في السود وهو رواية عن أبي حنيفة وظاهر المذهب أنه يصلح حدا والمصدق بخير التبر كذا ذكر في المحيط في الحادي عشر من المصادمة (نشر) عند أبي حنيفة سور المدينة والنهر والطريق لا تصلح حدا لأمر به ويقضى ورعا بمنزلة السود ولا يسبق وحسب يترك السواقي هذا الطريق وأجره ماء في التبر وحدهما تصلح حدا واختر (نشر) قولهما في السابق من القصولين مطلقا إذا الذي دارا وعقدوا لا تسلم دعواه الا بغيره بها وان كان يبرهنها لا يكون الا بحد الحدود في غير الجيران بأسمائهم وأبنائهم وأجدادهم القاب الذي يعرف به وإن كان يعرف باسمه واسم أبيه وحده لا يحتاج إلى القاب وإن كان اتعرفت لا يحصل الا بحد كذا القاب بآب كان يشارك في المصر غيره في ذلك الاسم والتسبب كالميراث أحد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع التعريف لأن في المصر من يشارك في الاسم والنسب فلا بد من ذكر القاب ومحمد ذكرى كثير من الراضع ملان بن فلان له لاف وإن حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه لا يحتاج إلى ذكر البند ولن كان لا يحصل ذكر الاب والجد لا يكتفى بذلك في أول فصل في الدور والاراضي

ترجعت بالنصا انتهى فذكر في الموضوعين عدول عن الصواب فلا تفعل بند (٢) وفي الحادي عشر من اصول العقار من اسم لعرصة البينة والصيغة اسم لعرصة لا غير وكذا في الثاني عشر من المصادمة وفيه أيضا أنه يجوز إطلاق اسم البينة على العتار أفقر بالمرأه أن يدعى ما كان محمدا وفي شرح الجمع في كتاب المنكر العقار اسم لعرصة والماجد ما عدا ذلك وفيه وسد محمد اسم لعرصة فقط وفي أواخر السابع عشر من العقارية خلا عن جميع النوازل ما يدل على أن الكروم ليست من العقار وأغرب من هذا أن

ترجعت بالنصا انتهى فذكر في الموضوعين عدول عن الصواب فلا تفعل بند (٢) وفي الحادي عشر من اصول العقار من اسم لعرصة البينة والصيغة اسم لعرصة لا غير وكذا في الثاني عشر من المصادمة وفيه أيضا أنه يجوز إطلاق اسم البينة على العتار أفقر بالمرأه أن يدعى ما كان محمدا وفي شرح الجمع في كتاب المنكر العقار اسم لعرصة والماجد ما عدا ذلك وفيه وسد محمد اسم لعرصة فقط وفي أواخر السابع عشر من العقارية خلا عن جميع النوازل ما يدل على أن الكروم ليست من العقار وأغرب من هذا أن

= في الثاني من منقود المحيط ما يدل على أن الله ادعى من العقار ومع أن العاراسم لعروة أدبر عليها المحيط كافي إيمان الكافي فعمل على المحيط بناء على ما قاله أن العاراسم لعروة عند العرب واليهوم وقد عرفت أن العقاراسم لعروة البنية فلا تكون الدار عقار الكافي قال في الكافي قوله هذا ضعيف أذا لم يفتح على العروة قبل البناء السكن (٧٧) اذ انبتت تسمى دارا وان انبتت

(١) وكل السقدي بقول لا يشترط في الحدود ود كذا ثم رجح على آخره مقال بشرط ذكر الجدة العنصرية على أنه يشترط وقد بيناه في الفصل الاول من الشهادات من الحائسة خلاص جواهر العنصرية

وأما في شأن الناس مثل المشتري والمبايع والمقر والمقرض فالمتصور أن يشترط به من غيره بصحت لا يشترط به غيره حتى يعرف هو وأما يحصل ذلك بأدنى صورة ما تباينة الى الولد كقولنا أو بوجهة أو الى البنت كقولنا إن أم ليلى وأما لا يحصل بذكر الجدة إذ لم يعرف بده فلا يخر من غيره إلا بد كرمو إليه أو بد كرمته أو بوجهة أو بده أو بطنه فاذن القهر المتصور وقد يحصل باقلى وكذا لو كان هذا ككتب رسول الله عليه الصلاة والسلام هذا حاشى ترقى محمد رسول الله من هذا ابن خالدين مروة عزة بالآب والجد ولم يذكر لنفسه أباً ولا جداً لمحصل المعرفة بوجهه وكذلك المصود من ذكر المشتري والمقرض غيره من غيره بحث لا يشترط به غيره فليست الكافي لهذا ولا يحصل دليل أن أمكنه ولا ينكر كذا في الثاني من دعوى التنازعانية

(٢) وفي أوائل دعوى السر اجب ولو اذى محدودا ولين أن كرم وأرض واليهود شهدوا كذا في نفس الاثمة المرسخى أنه لا يصح وقال نفس الاثمة المرسخية أن ير المولد والمجد مع انبيى وساق وأواخر الثاني من شهادات البرزانية كان كرها لسكر رادته وقال وكان المرسخية متى لو مع الفسخ هذه الدعوى يجوز

من دعوى الحائسة (١) = (فرض) الشجرة والمنة يصلح فاصلا (عده) المقر بكونه كذا بوجه تصلح حدا والافلا (ط) لو ذكر في الحدزين أرض الوصل لا يكتفى ونفى أن يذ كر أنها وقت على العقراء أو على مسجد كذا أو بوجهه في السابع من المصولين = (فرض) جعل أحد الحدود أرض الوصل على صالح كذا ولم يذ كر أنه في يد من لا يصح ولو ذكر أرض الوصل على مسجد كذا يجوز ويكون كذا كذا الوقت وقبل لا يشترط التعريف بذكر الوصل حال يذ كر أنه في يد من (عده) لو كان الحد أرض وقت لا بد أن يذ كر الحصر وكذا في (فرض) وقال حتى يصح كون بيان الحصر معزفا كما في ذكر اسم المقتول لا يشترط في غير الوقت لحال الارض (ب) ذكر اسم جده حاشى الحد بشرط وكذا ذكر جده الوصل لو كان الحد وعسا (ط) لو ذكر في حد و منه فلا يكتفى اذ الورثة يجوزون منهم و فرض وصية وذوهم لجهلها فحاشا الا ترى أن الشهادة بأن هذا وارث فلان لا تقبل معها في الوارث (فرض) لو ذكر في دار و منه فلان لا يحصل التعريف اذ التعريف بذكر الاسم والتدب وقيل يصح ذكره حد الامم من اسباب التعريف (٢) (عده) لو كتب في أرض و منه فلان قبل الاثمة قبل يصح وقيل لا (فرض) كتب في دار من تركه فلان يصح حدا (ذ) كتب في أرض ميلان دعى لا يكتفى كذا ذكره (فرض) وقال لأن أرض ميلان دعى قد يكون قعاب وقد يكون أرضا تركه مالكه على أهل القرية بالخراج وقد يكون أرضا سائر لغيره دواب القريش وقت الفتح فهو ميلان دعى أيضا فلهذا القيد ولا يحصل التعريف من المثل المورع لمصاحبه ود كرها (أي في العدة) أيضا اذا جعل أحد حدوده أرضا لا يدري مالكها لا يكتفى عالمه على في يد فلان حتى فصل المعرفة وذ كر موضع آخر من الخضيرة اذ اذ كر أحد الحدود في أرض المملكه يصح وان لم يذ كر أنها في يد من لا أرض المملكه تكون في يد السلطان واسطة يد نائب لكن بشرط أن يقول والفصل بينهما كذا وذ كر في العدة المختارة اذ اذ كر اسم ذي اليد يكتفى اذ اذ كر الحد أرض لا يدري مالكها ولو قال في أرض المملكه يذ كر اسم أمير المملكه ترسبه لو كان الأمير ابن وذ كر في المحيط اذ جعل الحد طريق العانة لا يشترط أن يذ كر فيه أنه طريق القرية أو البلدة في الحادى عشر من المصولية (٣) (ط) في دعوى القس لا بد أن يذ كر عده فيها الدار ثم المصلحة ثم السكن فنيذا أولاد كذا الكورة ثم الله اختيارا لقول محمد فأن مذ به أن يذ كر بالاعم ثم بالانص ثم بالانص وقيل يذ كر بالانص ثم بالاعم من أول السابع من المصولين = وعند أهل العلم الملبان شاة بالاعم وإن شاملا لانص ولا تدس دس كرم حدود الدار وفي الكافي وذكر أسماء أصحاب الحدود وأصحابهم ولا يقس ذ كر الجدة لأن عام التعريف به عند أبي حنيفة على ما عرف وهو الصحيح في الثاني من دعوى التنازعانية (د) ولو حدها في أرض فلان ولفلان في هذه القرية التي فيها الدار أو أرض كثيرة تمتد تحت مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو قال في دار فلان ولم يذ كر اسم الجدة لا يصح وذ كر الاسم والتدب في الرجل اغماصاح اليد لو يكن مشهورا أما الدار فلا يقس بمخديه ولو لم تهورا عدا أية حيفة وتقام حقه بد كذا صاحب الحد

٢٠ اخرى في (٢) وفي البرانية في الخامس عشر من الدعوى في نوع في حد على السار ولو جعل الحد في أرض لا يدري مالكها لا يصح ما يذ كر صاحب اليد تفصيل المعرفة بخلاف أرض المملكه حيث لا يشترط فيه ذ كر صاحب اليد لانه في الامور ودان معلوم الا أن يتعد الامير فليست لا يقس ذ كر من في يد ولكن لا يقس ذ كر العاصم في أرض المملكه كذا في الثانية ونحوها

وعندها التصديق ليس بشرط في الدار المعروفة ~~ب~~ كذا عروب من الحرف بالكتابة على
هذا الوجه كز بن دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف ~~ب~~ كسبه اذا الحاجة اليها
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جدا كذا (ص) في السابع من الأصول من مخصاه
ذكر كسبه صاحب الحجة أو فلان أم ذكر ابن فلان لا يكتفي الا اذا كان صاحب الحجة
مشهورا معروفا بذكر كسبه أي خيفة وابن أبي ليلى من المحل المزبور لمخصاه (من)
اذي من دربان أو من حجة التاسع لا الواحدة لو كانت هذه الواحدة في وسط التسع
يقبل ويضفي بالجلد لآل على طرف من المحل المزبور وفي المتن اذني عند ما تم أن الدار
التي في ريس كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والساقى كذا في وأسكره المذني عليه
طحا طام من ضده برهن المذني عليه أنه أقدم من ساعة أن الدار المذكرة التي كان
يخاصم فيها المذني لكن قال الشهود لا تعرف حدودها وهو أيضا إقراره لم يذكر
الحدود أو قال اليهود تشهد أنه قال في إقراره الدار التي في ريس كذا في سكة كذا في
يد فلان داره ولم يقولوا الدار التي يخاصم فيها يقبل ويضفي بالدار قبله في الثاني من
دعوى البرازية (ط) لا يكتفي بذكر الحدوين ويكتفي بثلاثة فيجعل الرابع بأزاء الثالث حتى
ينتهي إلى حصة الحجة الأولى والشهادة كالدعوى فيجلس من الأحكام في السابع من
الأصول لم يذكر في الحادي عشر من العمادة (١) وأحد حدود المذني أو كذا لو متصلا
بما المذني عليه يحتاج إلى ذكر التفاصيل وقيل لو أرضا ضم وبن يثما أو دارا أو أرضا لا
لأن الحد أو فاصل والكرم بكرة القفل لأنه ذو جدار في الخامس عشر من دعوى البرازية
في نوع في تحديد السقار مدعواه ذكر ثلاثة حدود وقال في الحجة الرابع متصل بحد
المذني عليه أو قال الرابع من ملك المذني عليه ولم يذكر التفاصيل قال لإجماع ظهور الذين يصلح
لأنه كالسكون من الحد الرابع من المحل المزبور وذكر القاضى أن الشهود إذا اتفقا
الرابع متصل بحد المذني عليه والمذني ولم يذكر التفاصيل يقبل كما ذكر كوا الرابع ولو
قالوا الرابع من ملك المذني عليه ولم يذكر التفاصيل لم يقبل في الأراضي ويقبل في الكروم
والبيوت من المحل المزبور وإذا كان أحد الحدود بلاصق أرض رجلين أو أرض
رجل ومصدق كذا حدها لا يكتفي لأنه جدار بين أرض واحد فيضى أن يكون كله
أرضه فإذا كان حصه له لم يسأله الحد أو الحدود مسارا كما داخا في الحد الرابع
من المحل المزبور ولود كذا الحدود الثلاثة وممكن من الرابع لا يصرون لم يكت
ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المذني عليه ليس هذا الحد وفي يدى أو قال ليس
على تسليم هذا الحدود فإنه لا توجه عليه هذه الخصومة وإن قال المذني عليه هذا
الحدود في يدى غيره ألن أخطأ في الحدود لا يلتفت إليه الا اذا انقضت على الخطأ فيثبت
بستانها الخصومة في فصل في دعوى الدور والأراضي من الحاية المذني عليه إذا
اذني بعد القضاء أن المذني أخطأ في الحد الرابع لا تسع دعواه وممكن لو اذني
قبل القضاء بصدقه ما يلحق المذني أنها ملكت وفي يدى غيره أي أنه أخطأ في الحد الرابع لا
تسعى دعواه من المحل المزبور لمخصاه (٢) (فصل) لو كان الحد الرابع ملك رجلين

(١) وكذا في الحادي عشر من دعوى
البرازية في نوع في تحديد السقار وقال
في الثاني من شهادات البرازية وعند
الامام ومحمد يكتفي بذكر ثلاثة حدود
ويجعل الرابع بأزاء الحد كوا برهن
(٢) وقد ذكر في التاسع من الشهادات
تفصيلا عن البرازية أن لعل لا يثبت
الإقرار المذني أن الشاهد غلط أمألو
أدعاء المذني عليه لا يقبل وقد ذكر ما من
المطاع أنه ما يثبت اللفظ بإقرار الشاهد
أمألو أدعاء المذني عليه لا يصح ويقامه
فيه ولا يحسن أن الحصر في الرضعين
نفسا لا حقيق فلا تنافع

لكل من جا أرض على حدة كرف الحد الرابع في بين ملك فلان ولم يذكر الاستر بيع
وكذا لو كان الرابع بين أرض ومسجد كرف الارض لا المسجد ويوز وقيل الصحيح أنه
لا يصح فصلان إذا جعل الحد الرابع كله بين ملك فلان فإذا لم يكن كلمة فلان
غدها لم تتناول هذا الحدود فلا تصح كما لو غلط في أحد الأربعة بخلاف سكنه من الرابع
في السابع من القسولين ولو كان الحد الرابع بين رجلين لكل واحد منهما أرض
بجانب الذي به فضالوا في بيان الحدود الحد الرابع بين أرض ملان ذكرها أحد الجارين
ولم يذكرها الآخر أيضا وكذا لو كان الحد الرابع أرض رجل ومسجد فضالوا الحد
الرابع بين أرض ملان ولم يذكرها المسجد في فصل قد عوى الدور والأراضي من
دهوى الحامية وذكر في الصفة آذى دارا فضالوا القاضي هل تعرف حدود الدار قال
لا نعم أعادوبين الحدود لا تتعم ولو قال لا أعرف أسأى الجيران به في أصحاب الحدود
ثم ذكر في الترتيب ثمانية تسع في السداس عشر من المصادفة وذكر في الثاني من دعوى
الخلاصة ولو أنه قال لا أعرف الحدود وقال ضمت بقولي لا أعرف الحدود ولا أعرف
أسماء أصحاب الحدود قل ذلك منه ومع دعوها ثانيا في الثاني عشر من شهادات الخط
البرهاني وكذا في الأول من دعوى النصاب وذكر الامام طهرا الدين اشترى نفرا
لاجل يد كره حد السفل لانه الاصل وتحديد الاصل أولى ولأن السفل مسيح من وجهه
القرار الملو عليه ونفذ السفل حصلت المسرفة بالهوا أصفا لا حاجة الى تحديد قال
الطحاوي هذا إذا لم يكن الصلوة من كان يد كره حوده لانه هو المبيع بالقصد
والذ كور في الصفة قد عرفت ان المكان في دعوى تحديد العقار ودعوى من الحاس
عشر من دعوى البرازية (فح) خار المذهب ان الدار التي حدودها مكتوبة في
هذا العصر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا العصر ملكه صحت
الدعوى والشهادة في السابع من القسولين (عده) لو ذكر في دعوى الأرض أنها
تأخذ من مكابيل بدروين حدودها فأصاب وأخطأ البذر اختلف فيه المتأخرون وكذا
لو ادعى دارا وذكر أن فيها كذا أيضا فادها أرضا أخذوا فيه (١) (غ) اذ هي محدودة
وذكر حدها وأصاب وقال في ثمر يعمده به أو ثمارا وكان خالصا لا تنصل لا تنصل
الدعوى وكذا لو ذكر مكان الانحصار خطأ لانه غير محتاج الى التبر ولو قال في
تعر يعمده به ثمر ولا سائلا فادها به أو ثمارا عطل لا يجوز حدها بعد الدعوى
بطل دعواه في السابع من القسولين ولو ادعى أرضا وذكر حدها وقال هي عشر
دراهما أرض أو عشر أجرة بكذا كانت أكثر من ذلك لا تنحل دعواه وكذا لو قال هي أرض
بيد ثمن عشر مكابيل فادها أكثر من ذلك أو أقل الآن الحد ودعا ثقت دعوى المذهب
لا تنحل دعوى المذهب لأن هذا خلاف بمثل الترتيب وهو غير محتاج اليه في فصل في
دعوى الدور والأراضي من دعوى الحامية

(١) نوع في معرفة الخارج من ذي اليد) اذ كل من سألني فيه ان كان في فيه
أحدهما أو عمر براهونه ولو برهن أحدهما عليه بقضي به بما صلي أن دعوى اليد

(١) وفي السابع من القسولين إذا شهدا
بملكته أرض وحدته وقالوا في
مكابيل بذروين اذ هي بدو وأصابوا
في الحد لا المقدار تظهر أنه بيع فيه ثلاثة
مكابيل بذروين تزد وهو لا ظهر ولا يشبه
بالنقص وقبل نقل ان بيان القدر لا يحتاج
اليه صار ذكره عده مواوئص في
السرا الكبير أن ذكر الشاهد في شهادته
حالا يحتاج اليه لكم بالمشور به ولا ذكره
سواء قيل لو شهدا بحضور الأرض وأثارا
اليه تقبل وبطل ذكر الوصف وهو قدر
البيد ولو شهدا ببيعة الأرض لا تثبت
شهادتهما بملكته أرض بيع فيه ثمانية
مكابيل بدروين (ط) انتهى أقول ذكر في
التمهيد الثاني عشر من الشهادات وفيه
قال بعد ذكر هذا التمهيد وقيل لا تقبل
البيد في كل حال وهو لا ظهر ولا يشبه
بالنقص وغير صاحب القسولين عبارة
العامة ولم يصح بخ

(١) قوله وأنتينه مطلق على قوله ليه ع (٢) وأجاب عنه صاحب الحجة في الحادى عشر من المعوى وقال ان تحليف القلب هو تاسيس لاجل كون الضياع فيه لان ذلك ثابت بما حق الله من القلب واما التحليف لاجل اثبات القلب والاخذ من جهته واحدة الصغار والقلب يشب بالافرا لا ترى أنه يصح (٨٠) الا فرادى نسب العقار والقلب ليس الا لا يضبط بين القلب والظاهر عما في

الفصل الاول من الباب الاول من دعوى التصلب أن الاعتراض ليس للقاضي الامام نفس الاسلام ع

(٣) وبعبارة الخلاصة والعدة يقضى بالسد وبأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا بد من المذهب عليه فقد اعلمه ولا يصح ما في عبارة البراءة من المناجعة في مرجع الضمير في جملة الموصفين فان الضمير في المذهب كونه انما يرجع اليه والضمير في المذهب كونه انما يرجع اليه الصغار يشايد بل ادوار العروة ع وهذه المسئلة من كورة في اول الفصل الثلاثين من دعوى الحجة بعبارات واضحة لكن وقع فيه بدل قول قضى بها فحصر القاضي به من الارض وسلمها الى المذهب انتهى وبواقفه حاق اراسر دعوى التصادمية حيث قال قال دعوى ميكندك ابن محمود پيش از سر درست من بود اين صاحب بدست فو كرده است ويخته او رد قضى دست وى كوتاه كند و بدست مى شد ولكن صاحب يد مقضى له فلو لا بالية ولا بالياتا كمر مقضى عليه حتى لو در بر لى باريد افادت نو اند كردن (اذا رسل ان هذه الحدود كانت قبل في يدى صاحب المذهب هذا وضع به جدي او اتمامه على دعواه فلقاضى أن يشترع الحدود من واضع الدوى سلمها للمذهب ولكن صاحب المذهب الذى اقام اليه لا يسبحكم بالمال ولا باليد فان المدعى عليه أن يقضى بغيره حجة بالمال (أوباليد) كذا اتفق الامام محمود ع

(٤) قوله لانه يظهر الخ هكذا في النسخ التى يدى داخل معناه فيما يظهر انه ظهور

وحددها لمجموعة وان يرهن كل على اليد يجعل بينهما لكن لا يتسم حتى يعترف على الملك أو يدعوا بالاشترار لا يطر بين الاثر كما عرف في التدوى وان غلب انسان على ملك غيره وأحدث فيه اليد لا يجعل بالقلبة صاحب اليد واليد لا تثبت على العقار الا بالية وان علم الحاكم بأحد شيده أمر بما ذكره فى الاثر وان أنكر من القلب الاحداث خلفه طلب الخصم ولو اذى عليه أنه أنكر العقارى يد أو أنكر الاقرار قال فى التصلب يصح قال القاضي الامام هذا انما يستقيم فى المنقول لا فى العقار لان ليدعى فى المنقول ثلث بالاقرا لا فى العقار والحلف انما هو ليه لانه ما لا يكون وما لا يثبت بالاقرا لا يقضى به ما لا يكون وأنتينه (١) كما فى القضية شربت تعطينا الارض حتى لو يولدوا اليه بلا قضية أو نكلوا اليه دون الى الحاق (٢) ظهوره على أنه في يد مدعى سبب وهذا أحدث فيه يدى عليه في ملكه لا يكون هذا قضاء بالمال حتى لو رهن عليه المقضى عليه بأبها ملكه قضى لها ولو رهن أنه كان في يد مدعى سبب أو كان في يد مدعى سبب شأوا عن التناى أنه يقضى به للبرهان كما فى المسئلة الاولى ولو رهن على اقراوى اليد أنه كان في يد مدعى سبب أو كان في يد مدعى سبب القضاة به وكذا لو شهدوا أن المذهب عليه أخذ من المذهب فى التناى من دعوى البراءة وكذا فى الخلاصة (٣) (فرض) اذى على منها أنه في يد ظهوره أحدهما قبل ويكون الآخر خارجا ولو لا يثبت لهما بالهقف واحد منهما لم يثبت كون أحدهما خصما للآخر أو يصير خصما لليد ولم يثبت واحد منهما ولو رهن أحدهما على اليد وحكم به يد ظهره على الملك لا يقبل اذ يثبت ذى اليد على الملك لا نقل (خ) اذى كل منهما أنه وفي يد كمر محمدى (حل) أن كل منهما يثبت ولا فالعين اد كل منهما معتر بتوجه الخصومة عليه الى اذى البدل فظهر ظهوره أحدهما حكم به لليد وبصحة ذى عليه والاخر فمها ولو رهن على المذهب فى يد أحدهما لتساوهما فى اثبات اليد وفيه دعوى الملك فى الصغار لا تسبح الاعلى ذى اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذى اليد لو راعه ذلك القضى فى اليد يحصل مقابلة فمهورا ومعه مسا للعلت تعاليد فى التناى من المصولين (ص) تناى فى اليد وأراد أحدهما تحلف الآخر على أن يحلف لانه يظهر (٤) يسكو به يد حق الملك كجزء التناى كل يترك التناى الى أن يبرهن على اليد من الحصل المبروره وفى الاصل فى قول صاحب المعوى اذى رجلا ن ادوار كل واحد منهما يقول على في يدى على كل واحد منهما اليه فان اقام اليه قضى لكل واحد منهما باليد فى الصنف وان اقام أحدهما اليه أهما لم يقضى بكماله وان تم له ما ينة وطالب كل واحد منهما ما يمس صاحبه ما حى في يد حلف كل واحد منهما ما حى في يد صاحبه على التناى فحق حلفا من نفس اهما باليد ولا لاحدهما وان نكلوا قضى باليد لهما وان نكل أحدهما قضى باليد له وان كانت فى يد غيرهما لم تنزع من يده ولو اذى الملك اذ نكلوا قضى لكل واحد منهما باليد الذى يدعى صاحبه وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بكماله لليد حلف نفسه كان في يد ونقصها الآخر اذى في يد صاحبه حلفا لم يسكنول صاحبه واد اقام أحدهما

بواسطة نكلوا لى كل يد يدرى تعاقب فى حقه أى النكلا وبزبد ذلك ما يلى به يد من قوله فمهورا على الملك وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بكماله الخ وان اقامه طاهر فقرة قبل ذلك وان نكل أحدهما قضى باليد هذا ما ظهر واجتزأ الله اه معناه

(١) وفي الحادي عشر من دعوى المظلم نقلنا عن الاقتصار أن عند محمد بن محمد القاضي بالبلد وان لم يشهدوا على يد المظلم عليه وبه أخذ بعض المشايخ فيقول فيه رواية أن الفتوى على أنه لا بد أن يشهدوا على يد المظلم عليه انتهى وبه يبيح نقلنا عن المصنوع بملامة (مظلم) لو شهدوا بملكه لدار المظلم ولم يشهدوا أنه يد المظلم عليه بقل (٨١) عند محمد لا في ظاهر الرواية وفي دعوى القاعدية

لمدة قضى بكذا ما ذكرناه من هذه المدة وفيها الذي كان يد صاحبه بالينة (١) في الثاني من دعوى الخلاصة. وفي مساوي الصغرى في آخر كتاب القضاة إذا دعى على آخر صفة فأنظر المظلم عليه أم يدينه وأقام المظلم عليه المينة أم المملكه وقضى القاضي بالبلد لا يشهد هذه ما لم يعرف القاضي أم يدينه وأقام المينة عليه. وفي المساوي الصغرى أيضا أول كتاب الدعوى لو قال المظلم عليه هذه الصفة لم يثبت في يد مازاد المظلم أن يجعله كذلك حتى يقر قاضا أو يقر بالبلد بملكه حتى يقر بالبلد المظلم في آخر ما يقره القاضي ثم نعتز على أن إذا أراد المظلم إقامة المينة على الملك لا بد أن يشهد المظلم بالينة وذكر بعد هذا المظلم وصل الذي المقول فأنظر المظلم عليه أنه في يده بقل اقراره أم لا في المساوي فأنظر أنه في يده لا يفضل حتى يقيم المينة فان لم تذكر يجعله من المصل المبرور. دعوى دمع التمر من هل هو جميع الخبز المتنازع عليه والمتوى على أنه جميع وفي الطباع الصغرى كتاب قضاء شارفي المصنف فانه قال أو من لا يهاجر لان كل واحد منهما يقول في يد لا يفي باليد لو أحدهما ولو نكر أحدهما باليد لا تحمل بقل له باليد ولو أقام أحدهما المينة أم يدينه بقضى باليد قال لان المينة قامت على الخصم لانه يشارعه في اليد فبديل على أن دعوى دفع التمر من مسورع لأن الذي ليس بشاخص

في الآخر (٢) في الأول من دعوى الخلاصة وفي الحادية في فصل دعوى الدور والاراسي نه صرح (ص) أقام المينة أنه كل في يده لم يقر له ولو أنظر دوا ليد أنه كل في يده المظلم دفعته اليه في دعوى كور النعم من دعوى القبة وهو غيب أرضا ورده مذي رجل أنه في غضبه من ظهوره على حقه بصدقه واحدة في يده يكون هو الذي الزرع خارجا ولو لم يثبت احدان يده قال أربع ذوا ليد والمظلم هو الخارج (عدة) يده بمجاز احدت عليه الاسترخاء لا يصبر به زيد فلو أن في يده أن أحدت ليد وكان يدي فأنكر بحلف (نكم) أن في يده فأنظر المظلم عليه أنه كان يده المظلم بغير حق قبل هو اقراره باليد وبه يتي وقبل ليس باقراره باليد إلا أن يقر أنه كان يده المظلم بحق (ص) أن في يده فأنظر المظلم عليه أنه يده بقل اقراره في العقار حتى يبرهن لو أنكر المظلم يكن في يده مينة يحلف في الثاني من المصنوع وفي دعوى العقار أو ما يحتاج الى اثبات يد المظلم عليه في العقار إذا ادعى بالملك المطلق أم إذا ادعى التراسه و اقراره بأنه في يده فأنكر انشراء وأقر بكونه في يده لا يحتاج الى إعادة المينة على كونه في يده. في نوع من الخامس عشر في أنواع دعاوى من المرازمة وكذا في السادس من المصنوع والعمادية (ط) اعلم بشرط الشهادة بأن العقار يسد المظلم عليه توجه الحكم وصالح المينة أم لا وانكر من الابتداء كونه يده يصح (مظلم) لانه من معرفة القاضي كون العقار يد المظلم عليه فذكر المظلم أنه يده اليوم بغير حق وقرقوا بتمهيد غير أن المظلم عليه في غير العقار يثبت صحبه بانه من غير آخر وفي المساوي لا يثبت صحبه الا باعتبار يده لم يثبت عند القاضي يده لا يجعله صحوا ولو شهدا عليه كذا اقرار المظلم ولم يشهدا أنه يد المظلم عليه بقل عند محمد لا في ظاهر الرواية ولو شهدا بالدار المظلم لا يد المظلم عليه وشهدا اقرار

قال الذي أن هذه الحدود ملكه لبيب الرواية عن أبيه وأقام بغيره واعترف الخصم أنها يد المظلم عليه إلا أنه لم يتم بينه على أنها يد المظلم عليه وبه يبيح القاضي ما للمظلم يكون هذا أصا في حق المظلم عليه خاصة متى لو وجدت الحدود في يد ثالث لا تتبرع من يده يبيح إذا لم يقر ذلك الثالث أنها كانت في يد المظلم عليه ذكره الامام القدوري قال وتاويل ما ذكره المصنف من اصحابنا في أدب القاضي أن القاضي لا يسع دعوى المظلم عليه بملك المينة على أن الدور في يد المظلم عليه أن ذلك محمول على أن المظلم عليه ينكر كونه في يده انتهى وقال في موضع آخر من هذا على ما سبق همس عشر ضرورة نرى يساعده هذه الحدود كمنه متى في ذلك منعت وبكفنه است كما دودت منعت فاضي المنة وال كند كدودت و تهمت بالي كركوب دودت ختم بوجوه مذي يروي مشهودا على (إذا قال هي حق وملكى ولم يقل هي في يدي بسأه انقضى حل هي في يدي لا فان قال هي في يدي يكون خصما وتسمع عليه حنة المظلم بالملك) فإذا رقت هذه القول فيقول ان المنة بجمتها فيها فإذا قضى القاضي بالملك للمظلم فخذ وان لم يقيم بينه على كون العقار في يد المظلم عليه ملتأمل

(٢) وفي دعوى المظلم للسر حتى في باب التخلع فذو الدار أقام المينة فان حلها فوقف هذه الدار الى أن تعرف حقيقة الحال وان سلك أحدهما لا يفتى الثالث باليد لكن يمنع السائل من التعرض لهذه الدار

(١) لأن دفع العشرة قد يكون طيلة أخرى غير الدين كذا في السابع عشر من دعوى الخطأ (٢) قال في الخادى والعشرين
من شرح أدب القاضي المستطلى على أربعة أوجه أما أن آخر جميع ذلك أو يندرج تحت ذلك أو يتركز بالوصلة ويجعل المال أو أكثر المال
ويجعل الوكالة توصيله به وإن أردت الإطلاع فراجعوه وجعل هذه المسئلة (٨٣) في باب الغرماء عاشرًا لئلا ينسبوا

أيضا لكن الجواب المذكور في الحاشية
فيما إذا أقر أو لا أو أنكر المال بمصاف
الجواب المذكور في شرح أدب القاضي
قال في الحاشية في جواب المسئلة
المذكورة كان لفظي أن يشتم
البيئة على المال وإن لم يكن له بيئة كان له
أن يتصفه وقال في شرح أدب القاضي
صا وخصا في حق استخلاقه على المال
ولم يصح خصا في حق انضمامه حتى لو
أراد الذي أضافه البيئة لأنضم فأنضم
بحيث أن التصرير في مثل هذه الفتوى

(٢) قوله رب المدينين. وهذا هو الموضع
الذي أتى فيه، والوجه مقول القولين
(١) أقول قال في التفسير والعشرين من
دعوى الخطأ، والراجع عن دعوى
الظهورية، وأن أقول في قوله عليه السلام
الرجل الذي الصلح بوجهه غاف لا يقبل
بينه هذا من القائب الذي الصلح بوجهه
حتى يحضر وهذا قول أبي يوسف وروى
عن أبي حنيفة أنه لا يقبل بينه وأن
المسك المذموم عليه أن يكون ثلثان
المسب عليه شيء وكذا في الثالث
من العبادية ثلثان في الظهورية فظاهر
باعتناءه أنه لا روية في الأمام في كونه
تسما في صورة الجرد بل الظاهر مما ذكر
في الحادي والعشرين من شرح أدب
القاضي ومما في باب الجرد من دعوى
الخاصية أنه في ظاهر الرواية لا يكون
الذي عليه خصما في صورة الجرد
أيضا لأنه ذكر فيها أنه كالتوكيل
برط في ظاهر الرواية وعدم اشتراط
كره ولاية من أبي يوسف ووجه ظاهر
الرواية على ما في بعض شروح أدب
القاضي أنه يجوز أن يكون المال
يملك قبضه وأنه أشار الكروبي- أيضا
في ظاهر الرواية في مسألة الجرد أيضا
بالفتوى (٥) وفي الرابع =

الاجر يعطى في أول الرابع من دعوى البرارية وكذلك في الخلاصة وان اذى
عشر قد تباين ولم يزد على هذا ليصح لان الدائبة انواع ملكية ونساقوية وبضائية
في الرابع من دعوى المصلحة اذى عشر قد تباين عروية ولم يذكر الجدة ان اذى
بسبب البيع تصرف الى النقد الخالص في المدة في ذلك الوقت وان مضى زمان طويل من
وقت التقدي الى زمان الخصومة بحيث لا يعلم تعد البلد في ذلك الوقت لا بدس البيان
ان خد البلد كمن في ذلك الوقت او يبين وضعه بحيث تصح المعرفة من كل وجه
واما بيان العيارات في الكفل في الرابع في المصاملات سواء لا يشترط بيان العيارات
وان تكن متفاوت لا بدس يسهل من المحل المزبوره اذى على اتعرت مدة درهم مشهد واثم
دفع اليه عشر قد دام لا تقبل (١) اذى على آخراته بعض من كدامه عشر مشهد واذى على
القبض ولم يذكر الرابع لا تقبل من المحل المزبوره اذا باع بالدرهم واخذ بالخط
بالدراهم الواجب عليه الدرهم وببراقه اما التقاضي فطالب بالدرهم يحكم الاقرار
فلو اقام المتزى البينة ان العقد كان بالدرهم بقل هذه البينة يرضى عليه بالدرهم وان لم
يكفي بينة عند أبي يوسف بصله وعلمه المتزى في الثالث عشر من مروج الفسلفة
وكذا في البرازية وذكر القاضي أصمروسلا وأوح حكاية ذكر المال وقال
المال باسم رجل غائب وهو فلا نكس اسمه عارية وكل وكلاء في سبب لزوم المال على
هذا وان اذى ثوب وكفى في قبض هذا المال من هذا الحاضر سمع لان الانسان قد يكون
وكسلا عن اتزى بيع مائة فيبيع ويكتب الدائبة ثم ينفذ لانه والمعاقد وله اقتضا
بد كرامة وكيل عنه في اشخص لان الوكيل اذا باع بقى الغرض فهو كالمالك في اقتضا اذا وكله
وكيله في قصه كما قال محمد في كتاب المداوية وقال المداوية بعد الفسخ وكل رب المال
في قبضه فاداهم دعوا يحكمه بضمير المال فان اتزى المذمى عليه بالمال والوكالة امر
بتسليم المال اليه ولا ينعى اقراه على الغائب وان اذكر الوكالة لا المال قال لجره
عليه وان برهن على اقرار الغائب بالمال ولم يرهن على الوكالة لا يرضى (٢) وفي المتزى جا
بصف فيه ما باسم رجل وقال رب الدين هذا اتزى (٣) بالمال اذى فيه وطالبه ان يمد
المذمى عليه ان يكون لقاتب عليه شئ فهو خصم يرضى عليه ويحكمه بالمال وان
اتزى بان المال عليه لدى كتيب باسمه لا يكون خصما في قضاءه في هذا القاتب كدائن الامام
والثاني وعن الامام لا يكون خصما في قضاءه ان لم يمد له اياها كالأفراد (٤) في نوع
في الخصم من الخامس عشر من دعوى البرازية (٥) ورسيل مان وزلاش قاضي
أحدهما ان لا يعامل على هذا الرجل أشد وهم من شئ مبيع واذى الاتزاه تكن من
ارض وأقام ككل واحد منهما البينة على ما اذى فانه يرضى لكل واحد بمخصماته
بمن لاحدهما ان يشاولا صاحبه فيما قبض في آخر الدايعة عشر من دعوى
ان تارتنية

(نوع في دعوى الدين في التركة) (ج) مات عليه دين لائق التركة. ها و ادعت امرأته
بمرواها لقول قوامها الى مقدار ما هم منها من غير حصة قصاص التركة كما اذا وقع
رجل ولا يكون حق الفرض فان بعض ذلك الموكل وحق القصاص للموكل الا اذا كان موكله
صاوكبنا في الحاشية عن المساعدة ما وجدناه فادامته معرفته فحققت أنه لا يكون المذني عليه خصما
له ليدرك المذني كونه وكذا في ان بعضه يكون ما خلفه في المتيح من القامان المتبررات فليست له خلف

= ودعوى المالك قال هشام قلت لمجدرجل لي عليه ألف درهم والرجل لي امرأته أخذوا مني مائة درهم فأقامت المرأة شاهدين وأما غيب امرأته أتت الدوام التي على هذا الرجل الذي يظن لها ملكها هذه المرأة التي لي فيها انفا هي بائعي من غي عديته لها والرجل الذي يظن لها المرأة متقر بأن لي عليه ألف درهم (٨٤) أو هو مكر ما قامت المرأة البينة عليه بأن لي عليه ألف درهم وأما أفقرت

بأن ملكها لها وأما متى في ذلك عارية قال مجده هذا امرأته شاهدة فاطمة انتهى وكذا في الرابع عشر من دعوى المحمد لمهاضي بعس عديته فظهر منه أن الذي عليه يكون حصبا وان أفقر من مجده فيكون في المسئلة ثلاثة مذاهب ففي رواية الاحكام لا يكون الذي عليه حصبا وان أفقر وأكرو على قول مجده يكون حصبا على الصلبي وعند أبي يوسف يكون حصبا في صورة الانتكاح لا في صورة الاقرار بغير تعدد الفتوى على قول مجدى يسبح واحد ومن واحد واحد وهدان ان اقراره كذا أن صدقهم أن فلانك ونسكت من مدعى وان كوى دونه من لانرا كبتان وانما جابله (رجل أفقر من جلاماته درهم ثم أفقرها فلان ولم يقل لمجدرجل ادعه على علمه بل اعلان شد ماله بل لعل المدكر واحد اتم لا لأجله لا) لأن من البض كان له ولم يوجد منه الا اقرار المالك وليس من ضرورة الملك حتى النفس لا ترى أن من المبيع الذي باعه لو كمل للموكل ليس للموكل حق في نفسه فيبقى حتى النفس للمقر أن يشهد له بما عايناه ووضع عبنا في يده انسان ثم أفقرته لانه لم يثبت فملان حسن النفس من ذلك الانسان بخلاف الذين كدافى واسطدعوى القاعدة على

(١) ولكن لا يحكم ما داه الذين على الوارث ما يوصل اليه التركة فان ذكر وصول التركة اليه وأراد نيابة لا ينكح من ذلك الا يذكر اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعوى من

الاختلاف بيننا وبين الورثة ولم يثبت ما يتصل من الفرق من مديان ائتمية به رضى على دين الميت وعلى وفاة التركة به لا بد من بيان التركة حتى لو كان عقارا لا بد من بيان حدوده وان اذى اقرار الورثة بولغا لا يحتاج الى بيان التركة ولا يصح أنه يقرب بالبيان التركة وعليه الفتوى (١) وان استوفى غيرهم رضى على اوفاء من التركة ثم رضى غيرهم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بخلاف وان نكر الوارثين العريم السبي وصدقه العريم الا في شواك الشاغل الا في الاقرار بالتركة رضى الله تعالى عن الوارثة باعوا عيانتهم التركة المستقرقة ورضى الوارث على أن الميت كان باعه في حقه ونقص عنه غيبة الدش أولى (٢) لانه ثبت الصلح والوارث عنه وبينة وصورة الاثبات في نوع في دعوى الذين في الحركة من الارباح من دعوى البرارية وكذا في الاخلاصة ولا يشترط احضار التركة لاثبات الدين وهذا ثبت الذين لا يمكن من امتناعه بالاثبات التركة واثبات الاثبات لا يشترط احضارها لانها من القليات (٣) وفي دعوى الموقوف لا بد من احضاره فان احضر شيئا معلوما في الدين صح ولا يشترط احضار الكل في نوع معين بشرط حضرته من الخامس عشر من دعوى البرارية وكذا في ائناث من المصالح وفي كمالها كذا في الذين في التركة لا حاجة الى ذكر كل الورثة بل اذا ذكر واحد منهم ورضى عليه أنه واجب عليه اذا الذين من تركته التي لا يدع بكفى ولو كان الوارث الحاضر صحبا يرضى على وصيه على الوجه المذكور وان اذى دين لم يثبت على أحد لا بد من بيان عدد الورثة لاسر في نوع في أنواع الدعوى من الخامس عشر من دعوى البرارية ولو ذى على ميت دنا وورثته صفاران كالميت وصى لا يشترط حصة الورثة الصغار وان لم يكن لميت وصى ولم يصروصى يشترط حصة الورثة الصغار وحصة الواحدة تنكح في فصل في دعوى الموقوف من دعوى البرارية وفي أدب القاضي مات وتزوج ألف وعليه كذا في فرع الوارث أن هذا الاثبات وبينة فلان عند الميت وصدقه العريم في ذلك وكذا في أوفال لا يرى ان هي مان الحما كرجل يحصل الاثبات للعريم لا للمدعى لعدم صحة اقرار الورثة حال الاستفراق وكذا لا يصح اقرار العريم لانه لا يثبت في الاثبات فكذلك الوارث من الاستملاء في كسك العريم اذا صدق المودع وهداه اخذ الصراحح المودع عليه لا اقراره بأخذ ملك الغير وفاضة تصديق الوارث ان لم يظهر من العريم ظهر في حق مال آخر لو ظهر له في اخذ المودع بالوديعة أفقر واحد الورثة بالدين ومع ذلك أورد العريم بأن يرضى حتى ينفذ الذين الى كل انفسا الورثة لا ذلك (٤) في الرابع من دعوى البرارية وذكر لو أفقر الكاينين فصل العريم القائمة البينة لثبت دينه حتى لصغار اذ اقرار الكاينين لم يعمل في حق الصغير ولو فزعه كل الورثة فقام المذهب في بينة بقدر الاحتياج الى الاثبات حتى غيرهم أيضا اذ اقراره بظاهر غيرهم آخر وجه ظاهر ودين التركة لا يظهر في حقه باقرار الورثة وكذا الوارث بالوصية فقام البينة ويسأل أيضا (ج) تقبل البينة على دينه ولو أفقره بغيره لانه رعا لاني نصيب المقر بغيره وبالبنية يقضى بغيره من جميع التركة واقراء الوارث يقتصر على نصيبه

دعوى البرارية وتكون في السادس من الفصول والعادية وسيجي في البرارية ما يجاهلهم من أنه لا بد من احضار التركة ولا

(٢) أقول طاهر يوم أنه لا تتبع هذه البينة أصلا وليس كذلك وعلى هذا من الفصول واذا ذى على ميت دنا محضر وارثه وعين عبد او فلان هذا من تركه يرضى وانه أن الميت باع هذا العبد من فلان في حال حياته يرفع كذا (٤) انتهى على أن قوله قينة الدان أولى

دعوى البرارية وتكون في السادس من الفصول والعادية وسيجي في البرارية ما يجاهلهم من أنه لا بد من احضار التركة ولا

(٢) أقول طاهر يوم أنه لا تتبع هذه البينة أصلا وليس كذلك وعلى هذا من الفصول واذا ذى على ميت دنا محضر وارثه وعين عبد او فلان هذا من تركه يرضى وانه أن الميت باع هذا العبد من فلان في حال حياته يرفع كذا (٤) انتهى على أن قوله قينة الدان أولى

== يشهد أن يشهد الوارث تقبل إذا الترددت فلا يقر ترك الوارث واليتموه ووجه لا يثبت وذهب كذا المستدل في السابع عشر من دعوى المحيط ولم يذكر فيه قوله واليتموه موضوعه فلا يثبت (ج) (٢) أقول قوله لأنهما من التلقينات محل كلام وقد ذكر في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع آخر من أنواع دعاوى إثباتها يمكن ذكرها بيان التركة (٨٥) على وجه يجعل به الإعلام ويكتنفه في الحاشية فذكر هنا ما يصلح طاهر انما يتأصل عن كماله كمثل شخص الودعة أراد أن يبرهن على أنه وكل بالقبض مع اقراء المودع أو الموصي به بالثالث أراد أن يبرهن على الوصية مع اقراء الوارث أو الوكيل بالقبض آخر قبض القرض غاراد المتعري أن يبرهن على تقديم القرض له فذلك كذا في البرازية والخلاصة ج

(١) قوله ومنه الوارث في أي ومن وصايا التوارث

(٢) ذكر هذه الولاية فاضمان في أوائل الدعوى من فتاواه قال في الصغرى والتفتة في فصل شهادة التامه انه بمجرد اقراءه بالزم كل الدين في حسنة قبل القضاء وقامه فيها ووجه عدم حلول الدين في نصيب المقر بمجرد اقراءه قبل القضاء المذكور في السابع عشر من المحيط وان أردت الاطلاع فراجع ج وفي باب اليقين من دعوى التماسية ولو لم يكن هذا الوارث اقتر بالدين على موطنه وبجزم الذي على إقامة البينة وأراد تخلف الوارث فإنه يخلف على العلم فان خلف ادعت عنه الخصومة وانما يكتفي باستوفى الدين من نصيبه في طاهر الرواية وفي دعوى القاءه على برهنة تدعى كرد بوردوسو كسد لازم شدة دون سو كسد شدة دون سو كسد فقول آرد قاضي برما كل مجندي حكم كسد اجاب به سند انك اكرم ذي واحد في كدى (اذى على ثلاثة طرتمس لين خلف اثنان ومنك الثالث فمهم بمحكم القاضي على اثنان كل اجاب بمحكم عليه بما يبرمه لو صدق الذي قيل لم يقض

ولا يجوز اقرار الموصي بدين على الموصي الا أن يشهد هو ومعه آخر مضمع على معنى التهمة (مشر) لوقفي وارنه دينه من زككته باقراره معاداش آخر يصر له ولو اذاه بقضاء لم يضمن وشارداً اقول (مشر) لو ثبت الدين بشهادة لا يضمن القضاء في الناس والعشرين من الفصولين (مشر) ولو اذى وصيه بدنا عليه طحاكم شجب وصبا آخر يذى عليه اذ هو ادعى عليه على نفسه لتصح (ن) ولو اذى وصيه ديناً عليه وبجزم من اثباته بصر (١) وصبا وقال وصيه على دينه قبل لا يخرج افساحه المائل من يده ولو اذى شياً بدينه أو غيره من يده وقيل بصر لا يضمن مال التيم وقيل بقول القاضي انما يبرهن أو يقيم البينة والا اعزل طوطه لا اعزله من المحل الزبور وكذا في الناس والعشرين من العمادية والرابع والعشرين من الاسترومية (ص) اذى بعض الورثة دنا على موطنه بعد الحقيقة يسمع ولم تكن القضية ابراء من الدين بخلاف عشرين التركة حيث لا تصح دعواه من المحل المبرور اذى بعض الورثة دنا على الميت وصدقه بصهم وانكر البعض يستوفى من حصة المصدق بعد طرح حصة المفق في الرابع من دعوى البرازية في نوعي دعوى الدين من التركة (٢) اذى على ميت خف أو شياً بمحاسب ان يده طاهر الوارث به (٣) في حسنة حتى يسترعها اذا تقي على نفسه جميع وبينة الورثة على حقوقهم اذ لم يصح اقراءه عليهم كذا ذكره (مشر) في (ن) واذ (ج) ابراد يحتاج اليها (٤) ولم يسترعها أحد سواء وهي أن يقضي القاضي على هذا الوارث وانما يظهر هذا في مستند (ن) وهي أن أحد الورثة تواتر بين ثم شهد هو ورحب بقدر الدين قبل شهادة المظن على الدين في نصيبه بمجرد اقراءه لم يقبل شهادة لما بهامى مع المأمور وقال حتى لا يقطع هذا الرواية وفي موضع آخر قال (ج) قال شياً بمحاسب ابراد تقي لا تستقر في الكتب وهو أن يقضي الخ (ج) يقضي القاضي أن يسل المدة على غيره هل مات مورث لم يخان قال نعم يقتضي بال من دعوى المال طوافر وكذا بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا الوارثوا اجنبي يخل ويقتضى على جميع الورثة وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولو يقيم الحية وأقره الوارث أو مكل في طاهر الرواية يأخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه قال (ث) هو القياس ولكن المختار عندى يلزمه بالحسنة وهو قول الشيخ والحسين البصري ومالك وأبو أيوب والي وصيان الثوري وغيرهم على ما هم (٢) وهذا القول اعدل وابعد من الصغر في أول التاسع والعشرين من الفصولين وكذا في التاسع والثلاثين من العمادية والخامس من الاسترومية وفي طريقة بعض المشايخ أحد الورثة اذا أقر بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عدنا ولو أثبت الدين على واحد من الورثة بالبينة لا يستوفى الا بمحضه بالاجماع وذكر في موضع آخر ولو كانت التركة ثلاثة آلاف قسمت بين ثلاثة يسبب بأحد من الدين من كل واحد منهم لتخاف في طوطهم جميع طوطه القاضي أما اذا طهر بأحد منهم بأحد من جميع ما في يده وفي مختلف البصير أحد الورثة اذا أقر بالدين وبه من الورثة غائب أو غيب بعض التركة غائب يؤخذ بجميع الدين من

آخرى في عليه بنت المال قال لو جهم أحد هذان من الجرائم اذى عليهم على التامات ولم يذكر ذلك في الاستفتاء الثاني ان من الجرائم أن يكون الدين على أي الذي عليهم وفيه فلو اقترأ أحدهم وفي نصيبه واحد بالدين يلزمه الكل لا يثبت فقط لا يعرف في وصيه فكذا الترتيب بخلاف ما اذى على جميع أحدهم مطلقاً فإنه يجعل على بدل العقد أو القرض أو التلافى =

فان الأصل ان المال لا يثبت في ذمة أحد الا بالانابة المال خفية لو اقر احدهم بئزمه بصفته على عدد الترتوس فكذا اذا انسل فكان جواب
 المندوى على هذه السانة ايجع لقصول انتهى اقول لزوم كل المال على التنا كل فيما اذا كان الدين على أبي المذى عليه على جواب طاهر
 الرواية وقد عرفت ان مختاراً رأى اليقينة يلزم عليه (٨٦) ثلث المال وجواب الفرض بقوله بوجه صدك انكره في راضد بقرى

(ب يلزمه لو صدق المذى) جامع لما
 اختاره أبو الليث أيضاً ذكر في العمدية
 بعدهذا مستلزمين متعارفين ما
 اختاره أبو الليث الأول ترك ثلثين وثلاثة
 آلاف درهم فأنز احدهما بالسر ليرحل
 يأخذ منه نصف ما في يدى قول زفر وثلاث
 مائة في قول علي ثلث الثانية ترك ثلاثة
 مئين وثلاثة آلاف فأخذ كل اقتضا فاذى
 رجل ان المثل اوصى به بثلث ما وصفته
 أحدهم بأخذ منه ثلث ما في يده وتعلم
 الكلام فيه وقال في الفرو أحد الورثة
 أنز بالدين قبل يلزمه كله وقبل حسه وقال
 في الجمع ويلزم الوارث المذى على مورثه
 بدين مع هذا السابق بكونه لانه انتهى
 وهو على ما في ظاهر الرواية وبه انتهى أبو
 السعود وأتى يحيى بذكر ان المداش
 يأخذ من المقتز لو حكم به الحاكم ويواضه
 ما لى أوائل دعوى الخفية حيث قال
 رجل اذى دى على ميت بمحضرة أحد
 الورثة فأنز هذا الوارث مع اقراره ويلزم
 جميع ذلك من حسه وقال تسمى الاثمة
 المظان في هذا المذى القاضي على هذا
 الوارث باقراره أما بمجرد اقراره لا يلزمه
 الدين في حسه وهكذا ذكر في شهادة
 السرى وانتفى فصل شهادة المتهم
 وهذا المسائل فيما دامت رجل واذى
 آخر على الوارث دى على الميت وما اذا
 مات وجب على ذى وارثه دينا أو عينا
 على آخر فقد ذكر في السادس والعشرين
 من قصاص المحبط وفي الحادى والعشرين
 من شرح أدب القاضي مع زيادة تفصيل
 (٢) وهو قول الشافعى أيضاً كما
 المقرى والتمه والاسنود في التمسح
 وأتى أبو السعود بما طاهر الرواية بعد

نصيب المقتز بالايجاع في التاسع والثلاثين من العمدية وكذا في المس من الاسنود في
 وثوبت الدين بأمر اوجع الورثة ثم باب بضمهم أو غصب بعض التركة فاصب بواحد
 جميع الدين من هذا السابق والمقتز في الخامس من الاسنود في (١) (ق) كبار
 الورثة غيبوا والمقتز صغير يجعل له القاضي وكذا يصح المذى فلو غصب على الوكيل
 فهو قضاء على كل الورثة قال (ع) غرض القوم يستوفى من نصيب الصغير والمقتز
 اذا لم يقدر على نصيب الكبار ثم أحضر الكبار وجع الصغير عليهم لتقدم الدين على الارث
 في التسلسل والعشرين من القصول وكذا في التسلسل واثنان من العمدية والخامس
 عشرين من دعوى البرازية ثبت الدين على الميت بمحضرة الوارث والوصى يتصوران
 لم يكن في يد هاتين من التركة لما لا اثبات في القصد وهو الفكن من أخذ مال الميت
 عند الظهور في أوائل النسخ والعشرين من العمدية ومن مسائل الدين في الاصلية
 رجل اذى على آخر له على ابيه أحد درهم وانه مات وفي يده تركه وطالبه بقضا الدين
 سأل هل مات أو لم يمت فان أنز بالدين والموت يستوفى من نصيبه لانه يتعبر ليس بحسنة على باقى
 الورثة وهو الاضمار وان أنز بالموت لكن أنكر الدين ثبت كونه حصصاً بدينه ذلك انهم
 البدين يستوفى الدين من جميع التركة بعد ما حلف المذى ما قبض ثبأ من هذا الدين
 ولا أبرأه وقد مر ولو قال الابن لم يصل الى ثمن تركه الاب ان صدقة ومع هذا ايراد
 اختلافه ليس على أصله كذا دلالات اقر أو نكل ثبت الدين وان كذبه يتخلف
 على كل واحد منهما عينا على حد وهو أخذ عاتقاً مشاهداً (٢) ولو أقام العينة على الدين مع
 ان الابن مقتز قبل وغنام دى باقى في كتاب الدعوى من أوامر السامع من قضاء الخلاصة
 وكذا في البرازية (٤) (م) فان كان هذا المذى عليه أنز بالدين على الاب أنكره
 حلف ذلك حتى صار مقتز الدين الا انه قال لم يصل الى ثمن تركه الاب فان صدقة فاذى
 ذلك لا يثنى عليه وان كذبه وقال لا يصل اليه أحد درهم أو أكثر أراد أن يصفه صفاه على
 البتات ياقه ما وصل اليه من مال أيت هذا الاصل وثلى بها قال نكل لم يقضوا وان
 حلف لا يثنى عليه هذا اذا حلف المذى على الدين أو لا ثم حلفه على الوصول فلو أن المذى
 من الاثمة حين أراد أن يحلف الوارث على الدين قاله وارث ليس له ثمن فانه لم
 يصل الى ثمن تركه الاب وكذا المذى وقال لا يصل اليه من المال كذا وكذا
 أو صدقة في ذلك الا انه مع هذا أراد اختلافه على الدين فاقضى لا يثبت الى قول الوارث
 ويحلفه على الدين وفي الخاتمة ويحلف على الدين باقاه ما علم بالدين على أيت الله المذى
 قال النسخ أبو الليث كان النسخ أبو جعفر يقول قبل البينة بالدين على الوارث وان لم يكن
 في يده مال الميت ولا يتخلف قبل ظهور المال وفي المكبرى وتمت العدة أبو جعفر قال في
 مثل هذا قبل البينة ولا يتخلف الوارث قبل ظهور المال وهذا اختيار النسخ أبو الليث
 وبه يتبع (٤) في السادس والعشرين من قضاء الشافعية (٥) (مصر) اذى على
 ميت دى اذى على ورثته وليس في أيديهم ثمنه ذلك باقرار المذى (٥) قبل
 البينة ويحلف الورثة على العمل وكذا لم يكن للميت مال متروك فقبل اليه فترى يحلف

(١) وقال في البرازية بعد ذكر المسئلة وفي هذا دليل على ان الدين اذ ثبت على واحد لا يثبت على كله من حسنه
 (٢) قال في النسخ البرهان في السادس والعشرين من القضاء وان أنكر الابن الدين ووصل ثمن تركه الاب يده وكذا المذى في
 ذلك أراد اختلافه على الدين والوصول جميعا المختلف الشافعى فيه بضمهم قالوا يحلف بميت واحد متواترهم على انه يحلف مرتين ودايل =

التقرين من كونه على (٣) قال مدعيون مرداهات دأين برمدى سكة عني دعوى مسكدة ابنه فله وثوقا من امره وى
جدي است موعود نودكان من مدعهم حيث اما كر روارث دعوى دين كندوى كويدى كبرى عاده مات دى كويدى ملان
جبر كندى ملان كس است موعود ثنت روارث وصاحب (٨٧) يدردى من كندى مته افات كندى برردى رورث
ودو رورث مردوراسات بود وكذا
في ارائى دعوى الشاعدية (فوقى)
المديون وادى الر ثنى على اجنبى يعنى
فى ان اهل البيت التوفى واثله عليه كذا
لا تسمع دعواه لان الاجنبى ليس بمضم
اتما وادى الدين على الوارث فى الوارث
لم يزل الميت شيا افضل المذى ان النى
الغلاف الذى فى يد فلان اورثك فانكر
الوارث وصاحب اليد فاقام المذى
على حياصة بضم ولا بد من حضورهما
(١) لان الدين على طرف اللسان يمكنه
ان يحلفه اذ ظهر الحال فاقام المذى
فصى ان لا يمكنه فاقام اد طهر المال
لانه لا يمكنه فاقام ما على كل وقت فسمع
البينة على ذلك حتى اذ ظهر المال
ياخذ كذا فى الرابع من دعوى الوارث
وكذا فى باب الجير من دعوى سفانة بعبارة
اخرى

(٥) قوله ثبت ذلك الخ ان ثبت باقرار
المذى ان ليس فى ايدي الوارث شئ من
التركة

(١) والمسئلة العلية بعلامه (صفر)
مذكورة فى دعوى المصرى فى مسائل

الورثة على العلم لان الحاشية الى اثبات الدين دون استيفائه (د) (١) وعن الفقيه ابي
جعفر انه تسمع البينة قبل ظهور المال ولا يحلف الوارث الا عند الظهور وروى اخذ ابو القاسم
في باب من يشترط حضوره من قضاء الفتيه (٥) التركة مستقره لا يبرى بها فخرج
يذى من الميت فاما غسل ميتة على الوارث لا يجرى محرم آخر ولا يمكن لا يحلف الوارث
لان فاشية التمسكول الذى هو اقرار الوارث واقرار الدين والتكره مستقره لا يصح اقراره
ولا يظهر الدين فى حق محرم (٢) ويسقى ان يظهر حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف
لا مرمو حرم في باب ثبوت الحق لتوارث من وصايا الفتيه (٥) وفي خساوى ورثه الدين
لا يملك الوارث الدائى اثبات الدين على الغير الذى لم يثبت عليه دين ولا على الوصى له
ولكن اذا ثبت على من يصح الاثبات عليه كالموصى والوارث يثبت له ولاية الاحتياط منهما
باعتباره تركه الميت (٤) وقد كره هذا انكر الوارث كون التركة فيه فطلب الدين ان
يثبت التركة فيه بالينة ولو اقام رب الدين ميتة على اجنبى ان هذا الذى فى يده ان تركه
مديون لا يقبل لانه ليس بمضم في اثبات الحق للميت في التماس والعشرين من العبادية
وكذا فى الرابع والعشرين من الاسترعية (٤) وفى الاقضية برهن على مديون مدونه
لا يقبل (٤) ولا يملك اخذ الدين من منكر اد ايت الدين فى التركة واقرار رجل عند الحاكم ان
عليه هذا الميت كذا يأمره الحاكم بدفع ما عليه الدائى الميت فى الرابع من دعوى البرزخية
في اول نوع من مطلقه حال الميت فى اجنبى مدائى الميت ضم البينة على ذى اليد بمحضرة
الورثة فى مسائل التماس بعد القضاء من دعوى الميت (٥) ذكر ابن حاتم فى نوادره عن
ابى يوسف فى المرأة يموت من الزوج ما تذى مهرها مهر مثلها والورثة يقولون قد تزوجها
على مهر الا نأخذ دوى كى هو طلق اجل لها مهر مثلها وقد كان فى ذلك بخلاف هذا قال حرق
وجوب ستة ثلاث وسبعين ومائة (٥) فى السادس عشر من كتاب المحيط بالرهانة وحل اقرار
ان رجل على ابيه دينا وقال لا اعم طهره فلا بد من ان يقر شئ ولا يجوز للقاضي منه وبين
تركة ابيه (٦) فى باب المدعى فى الميراث والدين على الميت والميت من دعوى الميراث
لشخصه (٧) (٧) ولو اذى على ابيه دينا فله الوارث ودفع اليه الاضيق فخصه

دعوى حال الميت وعنى الميت تلامس ادب القاضي والمسئلة العلية بعلامه (ن) مدعورة فيها ايضا خلا من النوازل وقال فى
السابع عشر من دعوى المحيط لم يكره شئ من الكتب انه على يصح اقراره اذا الوارث فى حق خصه حتى لو طهره للميت ما آخر يستوفى
دينه فى الغريم من توب الوارث (٤) زود فى اى يصح لكر لا يحلف هذه الفتيه الموهوب وقال فى الرابع من دعوى النصاب قال
القاضي الامام اذا اقرار الوارث بالدين لا يصح فى حق الموهوب ما يصح فى حق خصه حتى لو طهره قال الميت بأشدة المقره ولا ادرى هل
يضلف لهذه الفتيه الموهوبه الا انتهى وهو ادمى الفضى الامام غير الميراث صرح به فى اول النصاب وقال فى السادس
والعشر من من قضاء الساترا خذية وفى الكبرى وكان اقصيه ابو جعفر قال فى مثل هذا تسمع البينة على المذى ولا يكتفى الوارث قبل
ظهور المال وهذا اختيار الفقيه ابي القاسم بن يعقوب وقد سبق ذكره واختار الوارث على المذى بالدين كذا ذكره الحنفى انتهى وقال فى باب الجير
فان اذكر الوارث وصول التركة اليه يحلف على البينات فان حلفه على ذلك او اذ قطعه على الدين ليس له ذلك وقال فى خصاله فى دعوى
مساو على فى فيما يتعلق بالنسب كذا ذكره الحنفى انتهى وقال فى باب الجير
من الدعوى فان اذ قطعه فقال المذى عليه لم يصل الى من مال الميت شئ ولا يبرك على ذكر النصاب ان القاضي لا يثبت
اليه الا ان المذى ان صدق فى عدم الوصول اليه حلفه فى الدين على العلم وان كذبه فى عدم الوصول كان له ان يحلفه فى عدم الوصول
والدين جميعا الا فى عدم الوصول يحلفه على البينات وفى الدين يحلفه على الطرقة ما تعلم ان له الذى على ايت كذا روى احمد
عامة المتابع ثم دل على قول الفقيه ابو جعفر وهو اختيار الفقيه ابي القاسم بن يعقوب وهو ان يثبت وصول شئ من مال الميت اليه فاما التمسكول

أو بالنية لا يثبت على الدين . وقال في أو أوارثوا بالرجل مات وعليه دين يستغرق التركة فما رجع إلى آخره فذهب على الميت بدنه
 وجمعت الوارث قال بعضهم بأن الوارث لا يبرح خصمه بالذهب وعامة المشايخ قالوا **بكون** الوارث خصما في دعوى الدين على الميت
 وإن لم يورث فقبل نية الدين وإن لم يكن له نية وأما خلف الوارث أو خلف الميراث لا يستحق الميراث ولا الوارث أيضا انتهى
 الظاهر أن مراده من البصر أبو بصير من حيث به في فصل في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا وقال في الخلاصة في أو آخر السبع من كتابه
 القضاء . مشاعا في الوارث رجل مات وعليه دين محط بجميع ماله فذهب رجل على الميت بدنه ونظر عن إمامة الميت بنسب له أن يثبت
 الورثة ولم يرها وهذا قول أبي جعفر انتهى وقال في الرابع من الدعوى تعلقا من الفقهاء أنه يجب للورثة على العلم أن الحاجبة إلى
 اثبات الدين وقال في السبع عشر من دعوى التاويبية خلاصه الصور اذنى على الميت بدنه وادعى على ورثته وليس في أيهم
 شيء قبل الميت ويحلف على النكاح وكذا لو لم يكن الميت مال فلو ادعى الميت بدنه يثبت الورثة انتهى أقول وهذا قول الخصاف وبما حصل
 ما ذكرناه من القول أن الميت إذا كان عليه دين مستغرق خال أو غير لا يكون الوارث حصصا في دينه عليه بدنه ولا في الميت ولا
 في الدين وقال أبو جعفر يكون خصما في الميتة في الدين وهذا أخذ أو التخييل وبه ينقضي وقال الخصاف يكون حصصا في الميتة
 والميراث وبه اشتد عامة المشايخ من أجل الاختلاف بين المصنفه . **اختلاف** الأقوال في الكتب بعضها عند الفتوى **ع**
 (٢) قال رجل مات وعليه دين رجل آخر ادعى دينه فادعى الورثة أن يستوفوا الأقسام المرمية التي قبلت عليه
 أن لا تسلمهم ليس لهم ذلك الآن بأخذوا فسطوا الميراث الذي على الميت دين وهذا الميراث لو دفع إلى الورثة فسطوا الميراث هو
 طالب الميت أن يحضره أو يدينه **ع**

الذي وأقام الميراث الميتة على الدين ظهر أن يرضى أجهاد فادعى الوارث رجع عما سألته
 على الاستدانة وتكون الوارث دفع الأقسام إليه بأمر القاضي في الوديعة أو إنه تم إقام
 رجل الميتة على الميت بدنه ألف فلا ضمان له على الوارث وبأحد الضامض ما يخص من
 الحق المبرور مضاهة . ولواذنى يشاق التركة ليس له أن يطلب من القاضي احتياط التركة
 مخالفة للإجماع من الورثة حال بقيته . فدعوى خرافة لا تكن تخلص أدب القاضي
 له صاف **ع** الفصل الرابع في دعوى الطريق وسبل الناس **ع** قال محمد رجل له باب من داره
 في دار رجل فأراد أن يرمى ذلك الباب وسعه صاحب الدار على المروءة فقال ليس
 لك حق المروءة داري وأذى صاحب الباب له حتى المروءة أقول قول صاحب الدار
 وعلى الخارج الميتة لأن جاب شهدها أنه كان يرمى فيها من هذا الباب لم يستحق بذلك شيئا
 وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وإن شهدوا أنه طرعا فاشتهبها وجها حدوده ويدر طوله
 وعرضه بالدرعان قبلت شهادتهم وقضى له بذلك . وكذلك إذا لم يبينوا حدوده ولا طوله ولا
 عرضه قبلت شهادتهم ويغنى به بقدر عرض الباب الأعظم عرضا وإلى السعاه طولاً **ع** (١)

اليه كذا في أوائل دعوى القاعدية **ع**
 (٣) يري برمت دين دعوى منكس
 وارث ميكويداين دين نأبنت ولكن
 ازمت جبري تركه عاده استدرب الدين
 ميكويداين نفقوري تركه وبسبب اين
 دعوى انوى سموع نبودكى خصم
 يستدرب نأبنت ملكيت ميكويداين
 دعوى القاعدية **ع**
 (ترجمة)
 (٤) الذي على ميت دين فضل الوارث هذا
 الدين ثابت ولكن ليس قامت تركه
 فقال وب الدين هذا المهورى تركه
 فهذه الدعوى لا تسلم منه لأنه ليس
 خصما في اثبات الملك الميتة

ومى

(٤) لا ليس له ولاية اثبات الملك الميت قبل غيبيته أوجب الوصى كذا في محل آخر من دعوى القاعدية **ع**
 (٥) وبما سألته في دعوى المحيط السرخسى في باب الدعوى في الميراث والدين على الميت وقلت حيث قال امرأتك ذهبت على
 زوجها بعد وفاته ألف درهم من مهرها وذلك مهرتها وقالت الورثة قد علمنا أن ابنتك زوجها ولا يرى ما مهرها وحظوا بعدد
 يوسف ومحيطها ما ملون ما مهرها قلها أهل الصدق عشر دراهم لأنه للزمتى وال يادنتى كوكه انتهى ولم أرى الكتب
 من قال بأقل الصدق في هذه الصورة ولا في غيرها من صور الاختلاف في المهر إلا أنه قال السرخسى في محيطه في باب الاختلاف
 في المهر من كتاب النكاح في صورته وأما الزوجان واختلف ورثتهما أن عدد زفر حتى عشرة وقصبل مسئلة الاختلاف في المهر
 يطلب من نكاح المحيط والتاويبية وقد كتبنا فيه في كتاب النكاح **ع** (٦) أى يضعه على يد عدل حتى ينو ما على أيهم كذا
 في المحيط **ع** (٧) رجل اشترى من رجل عبدا ثم مات وأذى البائع الفتن على ورثته ثم مات الصدوق الورثة لا يرى ما مخته وحظوا
 جاعلون أنه اشتراها بزيادة البائع ولا تعلقوا بغيره فقال لهم لا بد لكم من أن تفرقوا باني أنكم اقروتم أن على أيكم شيئا لهذا البائع
 وأحول بينهم وبين المال وأضعه على يد عدل حتى ينو ما على أيهم من الفتن كذا في أوائل رجل على أيه بدنه ولا أعلم ما هو إلا أن يتر بشي
 والاحتل منه وبتركة أيه كذا في الفصل الخامس من الباب الرابع من دعوى التصليب **ع** (١) وفي التاويبية بعد هذا ورقة
 تقريرا وتقبل أسبغة على طريق الماروان لم يعمده بعد أن يقولوا من هذا الباب إلى هذا **ع**

(١) وفي آخر كتاب الشريعة من التمهيد إذا كان سبيل سلطوه الحد أو رجل وله فيها ميراث قد يمضي لصاحب الحد أو منعه من تسجيل المأهولة أو منعه من جرد القدر (٩٠)

(٢) لأن هذه الشهادة كانت على يده على الطريق في الزمان الماضي فكانت شهادة يسهل متعينة والشهادة يد متعينة بأطراف متعينة كذا في الخامس عشر من دعوى الخط البرهاني وقد جردورة قمراني ذيل مسئلة أخرى وهذه المسئلة دليل على أن الشهادة على يد متعينة صالحة عند محمد وكذا في الخامس من دعوى الطهارة وقد كرفي الخط في أواخر الفصل لميل على أن متعينة لا تقبل الشهادة على يد متعينة وقسب ما يتلوه في كتاب الشهادة تعلقا من شهادة الحاية وقال في فصل في دعوى الخطر من الخافعة ولو شهد الشهود أنها كانت في يد الذي أمر أو قالوا نذرت أو سنة لا يقضي بهذه الشهادة توس أي يوسف أنها تقبل ويؤمر بالتسليم إلى الذي اتهم وفي الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي ما حاصله أن الشهادة على يد رافعة لا تقبل في ظاهر الرواية دعوى أصحاب الاماني عن أبي يوسف أنها تقبل (٣) قوله أن شهدوا أنه لما المظفر هو له الموضوع على حكمة في السخ القوي يدي ومتعينة قوله لم يكن يكونه ما شهد به في وقته بعده فإن قال هؤلاء الموضوع هو لما الوصر لا غير الخ أن في المصارح خطا والاصل هكذا أن شهدوا أنه لما المظفر فهو له المظفر أو الوصر والاعتقال فهو له المظفر والاعتقال هكذا يظهر ويعزاه محميه

(٤) وقال في دعوى التمريد وان لم يثبتوا قالوا لرب الحد انه هو واختار لقرول الآخر (٥) (ترجمه)

الميراث كما في مسئلة التهم ومنهم من قال لا قبل قول صاحب الميراث وذكر الخصم أو القيس من المتأخرين من أصحابنا (١) أنهم استقصوا في الميراث إذا كان لضرب من صاحب الميراث إلى موضع الميراث وطرف أن الضرب قد يمضي لصاحب الميراث قد يمضي لصاحب الميراث إلى مكان ما صاحب الميراث بصفة فشهدوا أنهم راووه يسيل فيه المأهولة هذه الشهادة بنحو (٢) رعا القول أي حصة وعقد كان شهدوا أن يسيل ما في هذا الميراث كان بين هؤلاء المظفر أو الوصر أو لما الاعتقال فلا شك أن هذه الشهادة مقبولة في حكم كونها ما شهدوا به (٣) بأن شهدوا أن المظفر أو الوصر والاعتقال وليس له أن يسيل فيه ما المظفر وان لم يثبتوا شيئا من ذلك ذكر في الكتاب أن الشهادة مقبولة واختار المشايخ فيه منهم من قال المسته موقلة ونأولها أنهم شهدوا على القراء صاحب القرائة يسيل ما في داره من هذا الميراث وإذا كان هكذا لا شك أن الشهادة تقبل فأما إذا شهدوا على الثالث ولم يثبتوا شيئا (٤) واختار قوامي بينهم أنه إذا قبلت هذه الشهادة فماذا يجبهم قالوا يسيل الماء من الميراث ومنهم من قال يثبت كلا الأمرين حق تسجيل ما المظفر وحق تسجيل ما الميراث والاعتقال جميعا ومنهم من قال يؤمر صاحب الحد باليمين فإن قال هؤلاء الموضوع فهو له الميراث لا غير الوصر أو لما المظفر فهو له الميراث لا غير الوصر والاعتقال وان شهدوا أنه يسيل ما في داره الميراث والاعتقال وما المظفر فهو له الميراث يثبت جميع ذلك ولو لم يكن للحد في يده أصلا احتجب صاحب الحد بيمينه بالنسبة إلى الخلفاء عشر من دعوى التنازع حاية وكذا في الخط • قال مدي أن ذلك حيا به حزاب وهي دعوى كرد وطول ومعرض وموضوع ويذكر كرد وكفت اندر صالحها الزمها بآب أو عدمها حيا به حكة آرى الزمها بآب برده ولو لم يكن ناسخ (٥) هذا القرائة منه للحد في البلد وهو يمتنع عليه بالنسبة فيطالب باليمين أنه الذي غاب فإن أقام والاوصل بالقراره من أوائل دعوى القاضية • يسيل في كنهه أراد صاحب القضاة أن يجعله موقا أو كان ميراثا فإراد أن يجعله مستلير ذلك هذا إذا تعلقوا في الضرر وكذا إذا أراد أحدهما أن يسيل ميراثه أطول أو أخصر أو أراد أن يسيل ما سطح ليس ذلك وكذا إذا أراد أهل الدار أن يثبتوا سلطوه الميراث والمسيل أو أراد أن يقول الميراث أو ينفذ فيه من مكانه لم يثبتوا ولو لم يكن أهل الدار يثبتوا على غيرهم بالهم ذلك طريق قد أثار أراد صاحب الحد أن يبنى قطع طريقه لا يمكنه أن تركه وعرضه السبيل وفي رواية ذلك دار لم يثبتوا على أحدهما أمي ولا آخر وأصل وسيل الأول على الحق أراد مالك الخطي إعلالا أن يثبت عليها فذلك ولا يملك الخطي متعينة بطاله حتى يسيل ما في طرف الميراث وان شهدوا على السبيل أو عدمه المالك لم يملك الا على تملكه بالصحارة وإضافة المالك إلى يصره مما لو يبعه من الانتفاع حتى يقطع ما أنفق في الفصل الأول من جطلان البراري وكذا في الخلاصة • وفي نوادر هشام قال سألت محمدا عن رجل أذى على رجل أن يجري ما في بستانه ولم يكن الماء يباري يوم اجتماعنا شهد

شهدا أنه كان جارا في بستان هذا أس قال كل أبو يوسف يجبر هذه الشهادة وكان
أبو حنيفة لا يجبرهما ما لم يشهدوا به الملك أو الخلق وهو قول محمد ولو شهدوا على اقرار
المدعى عليه بذلك يدرى قولهم في الخامس عشر من دعوى المصط البرجاني ذكر ابن
سحابة في نوادره في المراء الذي كان يجري فيه الماء في دار رجل إلى دار رجل لا تنقل
الشهادة في هذا قول أبي حنيفة حتى يشهدوا أنه حق له وقال أبو يوسف إذا شهدوا
أن هذا يجري ماله مكانه أن يجري فيه الماء ولا يشترط أن يشهدوا به الملك أو
الخلق وهذه المسئلة فمسئلة تجري الماء في البستان سواء وإن لم يكن لصاحب
البحري حصة في هذه المسائل يصف صاحب الدار وصاحب البستان ما له ليس فيه
حق وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وعلى قول أبي يوسف يصف أنه ليس هذا يجري ماله
من المجل المروء (١)

(١) الخامس في دعوى البيع والشراء والاجارة رجل ادعى دارا في يد رجل وقال
الدار داري اشتراها فلان من فلان وكان ثابته الذي في يده الدار بمحمد البيع قال أبو
يوسف أن البيعة المدعى عليه وكذا لو كان المشتري حاضر ابتكر الشراء وهذا بمنزلة
رجل ادعى دارا في يد رجل وقال هي في اشتريتها من فلان وكان فلان اشتراها منك وقال
أبو يوسف أنه الذي أنهالها اشتراها من فلان وكان فلان اشتراها من الذي في يده فبطل البيعة
وإن ادعى أحدها اشتراها فلان من الذي في يده الدار لا تنقل هذه البيعة ولو قال هذا
اشتريتها من فلان الذي وكلته بالبيع فسمع دعواه ولو قال هذه في اشتراها منك فلان
وفلان كان وصي لفلان في الشراء لم يسمع دعواه في قول أبي حنيفة ومحمد وتسمع في
قول أبي يوسف (٢) فصل في دعوى الدور والاراضي من دعوى التملك رجل ادعى
أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعى عليه ما اشتريتها منك فلما أحاط المدعى
ببيعه على ما ادعى أحاط المدعى عليه البيعة أنه اشتراها وكل فلان القائب فسمع دعواه
وذكر في المتن إذا ادعى دارا في يد رجل أنهالها اشتراها من ذي اليد وصح في فلان
القائب لا تسمع دعواه ولا تقبل بيعة في قول أبي حنيفة في باب ما يطل دعوى المدعى
من دعوى الثانية مقصدا رجل ادعى صانقا في يد رجل أنه اشتراها من فلان القائب
وصدقه المدعى في يده فاته لا يبرأ بالتسليم إلى المدعى كذا يكون ذلك قضاء على القائب
من غير خصم باقرار المدعى عليه من المجل المروء (٣) وفي الاضية باع دارا بغير اثنان
في العراق وصدقه الثمن ووكلا قبض والخصومة فخرج وقال لم يسلم الدار إلى من يده
الدار لا يسقط الثمن ما لم يبرهن على ذلك في الخامس من دعوى البرازة وصح في
الخلاصة لمصاحبه وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئا بسبب الشراء أن ادعاء من صاحب
اليد يصحاح إلى اثبات البعده عيب وذكر في الخامس أنه يشترط أن يسألوا البائع عليه وإن
ادعاء من غيره لا يصح حتى يذكر أحد الاشياء الثلاثة اثبات الملك لباثمه وقت العقد أو
اثبات الملك لنفسه في الحال أو اثبات القبض والتسليم ولا يثبت ذلك الثمن فيما ادعى
الشراء منه أو من غيره فإن شهد أحدهما على البيع والاتى على الاقرار بالبيع بقبل

(١) وفي الخامس والعشرين من قضاء
المطالع البرجاني قال ولو ادعى دارا في يد رجل
فألقاض يأمراه أن يصح دعواه ويصح
الدعوى أن يبين أنه سبل ماء المطر أو
ماء الوضوء فإن هذا ما يحتاجون أن المطر
لا يكون آدموم ويكون أكثر وما الوضوء
والفصالات يكون آدموم ويكون أقل
وجب أن يبين موضع مسيل الماء في
مقدم البيت أو مؤخره

(٢) وفي السادس من دعوى التملك
لو قال المشتري وكلني منك هذه الدار لا يجلي
يكذا لا يسمع لأن الوكيل بالشراء يشتري
نفسه أو لا وهو لا يكلف اثبات الملك للغير
انتهى فظهر الفرق بين هاتين المسئلتين
وقد خفي على بعض من العلماء حتى قال
مولانا عبد الحليم الشهير بأن زاده ليت
شترى ما يوجه عدم البعده وما مصاحبه
وكذا في البرازة في الخامس عشر من
الدعوى في نوع في الخصم وقال في وأمر
الفصل الاوّل من الدعوى إذا قال المشتري
وكلني منك لا يسمع ولم يذكر فيه خلافا وفي
مسائل المتأخر من دعوى التملك قال
ما اشتريتها منك هذه الدار ثم قيم البيعة أنه
اشترى وكلته منه صح وكذا في الصغرى
واتقته فالتأخران هذا في قول أبي
يوسف

(٣) قوله في الاضية إلى آخره هذه المسئلة
موجودة في بعض النسخ

وفي الميسرة اذنى شيئا في غيره اشترى من فلان الغائب وداد بدعه لعمه لا يقبل
 برهن الشراء عنه من الغائب عالم يشترى في الامور الثلاثة التي ذكرناها في
 الخامس عشر من دعوى البرائة في نوع من أنواع الدعوى وكذلك في السادس من
 العمادية • قال أبو حنيفة ان كانت الدار في يدى ورثة وأحدهم غائب فاذى أحدهم
 انه اشترى بنصيب الغائب وأقام الميتة عليه هل تقبل الميتة على بقية الورثة الذين في أيديهم
 الدار فهذا على وجهين أما ان يكون بقية الورثة الذين في أيديهم مقرين بنصيب الغائب
 وكانوا منكرين فان كانوا مقرين بنصيب الغائب فانه لا يقبل وان كانوا منكرين
 فسمع هذه الميتة وشت الشراء على الغائب حتى لو حضر لا يقبل المذنى اهاده الميتة
 في الخامس من دعوى التنازعية • وكذا في المخط • وحل اشترى شيئا فوجده في يد
 غيره قبل ان يتداوله لا يكون ان يأخذه من صاحب الدار الا ان يذى الوكالة بالشر
 من البائع في فصل دعوى القول من الخانية • اذى انه ملكه اشترى من فلان
 وهو يملكه ولم يبين النفس لا يقبل ولو قال اشترى وتقدت الثمن يقبل وان لم يبين النفس
 (١) س واسط دعوى الشاعرية وكذا في دعوى القول من الخانية • وعن الثاني
 لو قال الذي في يده كنت مهتما فلان الذي يزعم انه يملكه بالشرائه وفلان غائب
 فلا خصومة بينه وبين المذنى • وكذا لو قال كنت مهتما فلان الذي يزعم انه يملكه
 محبوس بالنفس عندي أو أودعتها في الخامس عشر من دعوى البرائة في نوع في انهم
 • (نوع في دعوى الاجارة) • وحل اذى على آخره لا يثبتون بنصيب اه آجر منه
 محبوسه او سلم اليه ولم يذكر آجره وهو يملكه وكذا الشهود لم يذكر آجرهم الدعوى
 والميتة بخلاف دعوى الشراء والوقف لان الغائب لو آجر المصروف يستحق الاجر في
 السادس من دعوى الخلاصة • رجل يركب دابة رجل الى بغداد ثم قال امرتها
 وقال صاحب الدابة آجرتهادهم ووصف فان القول يكون قول الراكب لان صاحب
 الدابة يذى حقوق التمتع وهو يشكر في فصل في اختلاف الآجر والمستأجر من اجارة
 الخانية • دار في يد رجل اذى عليه رجل انهاء اجارتي آجرني فلان واذا في يد السيد
 انهاء اجارتي آجرني فلان فسمع الدعوى في العاشر من دعوى نصاب الفقهاء • دار
 في يد رجل برهن عليه رجلان كل منهما انه ملكه وقد آجره من ذي اليد قال دار
 والاجرة بينهما اختصاصا من دعوى مرجلت الاحكام وكذلك في الثلاثين من دعوى
 استأثر الخانية

• (السادس في دعوى الوكالة والكفالة) • في مساوى القاضي اذى على غائب وشا
 بجسر فوجده في يد وكيل الغائب في الخصومة فآجر المذنى عليه بالوكالة لم يصح حتى
 لو رهن المذنى بالدين على الغائب لم يقبل • وكذا لو اذى ديا على بنت بمصرة فوجده
 يذى له وصى المستأثر المذنى عليه بالوصاية قاله هان عليا لا يقبل لانهم حاضر
 عند نخله وحكم بشيئها لا خصم حاضر فيها فوجده في يد وكيله وقال ما اخذت به لان
 العلان وولدت هذا يطلب على فلان ان يقضه وغاب الموكل فليس هو وكيل له رجلا

(١) والفرق انه اذا لم يقبل نقدته كلن
 الصدقاتما ولم يكن مستبدا فكان المذنى
 هو الصدوق القضاء به قد لا يمكن
 الا بالنقض بالنفس وان يجهول واذا
 قال قد دته كل الصدقة مستبدا • كان
 المذنى هو المالك وانضابا بالملك يمكن
 كذا في القاضية بعد

(١) وقدمت له في الفصل الثاني من

الوكالة في جموعنا هذا، بلاه في خلاصة

(٢) وهذا على الخلافة لا يصح فانه قال

في أوائل دعوى الخاتبة ان الذي لو كان

دينا لا يجبر القاضي على بيان السبب وكذا

في باب الذين من الخاتبة لكن يستثنى من

الذين من الخاتبة فانه قال في السادس من

العصول لو اذنت امرأة مالا على وروعة

الروح لم يصح ما لم تسبب السبب لموارن

بمكون دين الخاتبة وهي آتية طعنه

فالتأخير ان يقول دعوى الحال بسبب

الكفالة كما في الخلاصة والمؤاخذة

المستة في الخامس عشر من الدعوى

وقال في الخلاصة

(٣) فظاهر ان يقول بالدية على العاقلة

كما قال في الخامس عشر من الدعوى وهو

الموافق لما في السادس من الدعوى

والسابع من الاثرونية وقدمت في

الفصل الاخير في العصول

(٤) أنزل قوله في الخاتبة منه، لا

اعادة البينة بوجه ان له مطابقة كل الشئ

من المشتري الاخر وهو مخالف لما في

الضرب من كماله الحظ حيث قال

فان لم يأخذ الطالب شيئا حتى حضر الخاتبة

لا يحتاج الى اعادة البينة عليه لانه

اعاها بحد منه الطالب نفسه لا غير

وقال في العاصدية الفصل الخامس فان

حضر الفاتب قبل ان يأخذ البائع من

الحاضر ادوم لم يكن البائع ان يأخذ

من الذي حضر الاجماع وهي الاصلية

عليه لا القضاء على كتمانها قضاء

والقضاء على المكفر عنه لا يكون قضاء

على الكميل

(٥) وفي النسخة من العصول الاثرونية

ان دعوى الكفالة بدون ذكر الاذن

وقال أما وكيل فلان المدعى كورق قبض ماله على هذا ان عرف الحاكم الموكل باسمه ونسبه

قبل دعوى الوكالة وان لم يعرف الموكل لا بد ان يصرح الوكيل على ان الموكل المذكور

اسما ونسبا وكذا في (١) في قول الساجع من دعوى البراءة ونسبته

الينة على رجل ان يخلون بن فلان وكه وفلان بن فلان قبض المال الذي عليه فجد

المرح الذين والوكالة أو بعد الوكالة ثمانية فاعلم الوكيل البينة على الوكالة والذين

جله على يقضى بركاتها والذين عند محمد قبيل وعند هلالا وقد ذكرنا في كتاب القضاء

ولو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة لان أحد الوكيلين لا يتقدم قبض المدين فاعلم

الى ان يتعصب خصما على الغائب وادانته لم يكن له ان يقضى حتى يحضر الغائب وعند

لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكه وعلا ما لم يتب بمصونه مع فلان

أو يقضى المدين فاجاب صاحب كل واحد منهما فانه يقضى بوكالة الحاكم دون الغائب

في السابع من دعوى الخلاصة دعوى المال لا تصح، لا بيان السبب (٢) اهدم

جوار الكفالة فانه (٣) بديل الكفالة يصرح ان له على الغائب الفاد هذا كميل عنه

ان ادعى كفاية فبينة بان قال الكميل تكلمت بكل ماله على فلان على ماله ألف وذكر

شهوده مثل ذلك وضو على طولها قضى بها على الحاكم والاتب وله مطابقة أجماعا

ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حصول الاصل وان حضر الكفالة وقال تكلمت بأصل

على الغائب ان كان كاتب بامرهم ورعي حكمهم عليها كما مر بما اذا كتبت الكفالة فبينة

وان لم يذكر الا ضرره ورعي فعل الكفيل خاصة فاحضر الغائب لا يقضى اعاد البينة باع

منهما ما جاء بألف وكل حصيل منهما من الاثر غرق البائع ادهها ورعي على البيع

منهما وان كان منهما قبيل من الاثر بامرهم يحكم بألف عليه نفسها أصالة وضفها

كفالة وان لم يستوف منه شيئا حتى في المشتري الاثر حرة المطالبة منه بلا اعادة البينة

(٤) وكذا الورعي ان كفل له وفلان الغائب في فلان بالضرر وكل منهما كمل في الاثر

بامرهم يقضى عليه حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة في قول الثاني من

دعوى البراءة ولو اذني رجل على رجل انه باعه وفلان بن فلان الغائب عبدا بألف

ودرههم وكل كل واحد منهما على صاحبه ما عليه من الاصل واطام البينة طه اخذ الحاكم

بألف درهم وادانته الغائب بأخذ بالجماعة التي هو اصل فيها ولا يأخذ بنسخة

التي اذني أنه كمل بها في الفصل العشرين كفاية الخط البرهاني في دعوى الكفالة

لا بد ان يذكر ان يثبت الكفالة في مجلس الصمان غواذي ولم يذكر الاجازة ثم ادعى ثانيا

وذكر الاجازة بسبع وكذا في الشهادة لا تفي الاثر ثبت العصر في الثاني ثبت الباقي

وعند ذكرنا هذا في باب دعوى الاجارة وتروى القاضي الايام على ان ذكر الاجازة ليس

بشرط في الدعوى ودعوى الكفالة تسع الاجازة كما لو ادعى البيع لا يحتاج الى قوله

هو باع وأنا المشتري في الحادي عشر من دعوى نصاب الفقهاء (٥)

(٥) (السادس في دعوى السبب والارث) رجل اقام الدية على رجل انه اتوه لايه

وأنته أو بعد لا يقبل حتى يدعى قبله فسلمت ميراثا وثقة أو غير (٦) لا يثبت بديل ويثبت

الاستغوث في ان دعوى الكفالة بدون ذكر الاذن أو الاجارة لا تصح فليتأمل (٦) كالحضرة واستماع الرجوع في الريبة

أولا لا بد ان تصح فليتأمل (٦) كالحضرة واستماع الرجوع في الريبة

التسبب وحكمه الواطام البيضة أنه ما قبله (١) لا يقبل الآن بقى حقا وذكر الخلفاء
 أنه نعم دعوى الخدم غير أن يدعى حقا كافي الإثبات والدعوة والمصير هو الأول ولو أطاق
 البيضة على رجل أنه أورد وأنه أوعى أمره أنه ما قبله وهي تنكر في نفسه وأنه لم
 يدع حقا في بيده الشهادة على اثبات الأرض من شهادات المحدثين (٢) ذكر (م)
 في (ج) الأصل في دعوى التسبب أن يتراعى التسبب اقتضاه فلو كان مما ثبت باعتباره
 كاتبة وثبوتة ولا موزونة فالمدعى خصم لو أنكر المدعى عليه وتقبل بيته سواء
 ادعى لنفسه حقا أو لم يدع ولو عملا لا يستبعدا فلهما كاختاره فهو خصم لو ادعى خصام
 ذلك والأغلب يصح في السادس من الفصول وكذا في العبادية قال في الجلبع
 ووجهه وأغيب أو دين عليه غيره رجل وأطاق بيته أن صاحب المال قد تولى وهذا المدعى
 أخوه لبيته وأتته وارة لا وارث له غيره والذى له المال بجاهد لئلا أورد في المال منكر
 للمساواة فالمدعى عليه خصم له ما دافعى القاضي بالمال كله فمقتضى ما صاحب المال حب
 وقد حلف المال في يد القاضي فإن كان الذي عنده المال غاصبا فلهما صاحب المال بالطلبان
 شامعي اليهود وان شامعي القاصب وان شاء ضمن الأخ فان ضمن اليهود رجوعه على
 الخصم للقاصب ان شاء ضمن اليهود وان شاء ضمن الأخ فان ضمن اليهود رجوعه على
 الأخ وان ضمن الأخ لا يرجع على اليهود وان كان الذي عنده المال مردعا فلا ضمان
 لصاحبه على الدافع ولكن يتخير صاحب المال ان شاء ضمن اليهود وان شاء ضمن الأخ
 فان ضمن اليهود رجوعه على الأخ وان ضمن الأخ فهو لا يرجع على أحد وان كان المال
 رديا فلا ضمان لصاحبه على اليهود فان أخذ صاحب المال الدين من الغريم كان الغريم
 بالمباران شامعي الأخ وان شامعي اليهود فان ضمن اليهود رجوعه على الأخ وان
 ضمن الأخ لا يرجع على اليهود فان باع رجل وأطاق البيضة أنه ابن الميت وقضى القاضي
 بذلك فلا ضمان على الدافع في الوجه كاهوا ولكن الابن بالمباران شاء ضمن اليهود وان شاء
 ضمن الأخ فان ضمن الأخ لا يرجع على اليهود وان ضمن اليهود رجوعه على الأخ ولو لم يقيم
 التثنية بيته أنه ابن الميت ولكن أطاق بيته أنه أخو الميت لبيته وأتته وارة قضى القاضي
 بيته وقضى له نصف ما قبض الأول من الميراث ولا ضمان على الذي قبله المار في الفصول
 كاهوا ولا ضمان على اليهود ههنا تاريخية في السادس والعشرين وكذا في الحادى
 والثلاثين منه ادايا من أمره أنما لم يولد فتفاء لا عن بينهما لكن لا ينقطع التسبب منه ان
 نعام في مدة بعدة وينقطع ان نعام في مدة قية وتلك ما في ذلك مقدرة أبو يوسف ومحمد
 بالأربعين فبعد الأربعين لا ينقطع وأبو حنيفة فمضى ذلك إلى رأى القاضي ولو هي فسكت
 لا يصح فيه بعد ذلك بخلاف المولى إذا هي تولد الأم فسكت يصح فيه ولا يكون سكوت
 انفرادي آخر لمان طلاق القنية وهي مذكورة في آخر طلاق هذا الكتاب وذكر
 في عتاق هذا الكتاب الامه اذا بائت بولد فهي المولى فسكت لا يكون قولاً بخلاف
 المنكوحه وأم الولد حيث يكون المنكوحه عند التهنئة قولاً لكن نسب أم الولد متى عزم
 التنى من غير طلاق وولد المنكوحه لا يضر في دعوى التسبب من دعوى التهنئة قال محمد

(١) أى ولد له بعد

(٢) قال في الفصل الأول من الباب
 الخامس من دعوى التسبب لو ادعى رجل
 على آخر أنه أخوه أو ابنه أو جده
 لا يصح الا اذا ادعى بسببه ميراثا أو البقرة
 أو الأخرى بالابن والاب والروضة ومن
 المرأة بالزوج وولد الصاغة أنه أعطفه
 أو ادعى على جده أنه سقته يصح قال
 يخط هذا لا يخلو انتهى وهذا يشترط
 أنه لو أطاق البيضة أنه ما قبله لا يقبل أن لم
 يدع حقا فكانه احتارا يقول الأول

(١) كذا في نسخ السامريانية والمحيط

والظاهر أنه سقط من ظم السبع بعض
الوجود والنسب أن يقول وأما إن
كذبه المخرقة فقال أبو حنيفة أنه لا يصح
دعوة المولى فيه أيضا وقال أبو يوسف
ومحمد فتح ويصاهاه سياتي كلام
صاحب المحيط فيمكن أن يوافقا
لما في باب ادعاء المولى من دعوى الميسوط
حيث قال وإن كان المخرقة حاشرا
فكذبته ثم ادعاء المخرقة بعد ذلك لصحة
قال أبو حنيفة لا يثبت نسبته وقال أبو
يوسف ومحمد يثبت نسبته منه **ع**

(٢) الظاهر أن يقول أقام امرأه أي أقام
الروح كما في النصاب **ع**

(٣) ويكتفي بشهادة امرأة واحدة وذكر
القابلة خرج مخرج العادة كذا في شرح
الوفاة لسدوس الترمذية **ع** كذا في
التسهيل **ع**

قال في الفصل الأول من الباب
الخامس من دعوى النصاب ولو ادعت
المرأة أنه ابنها وهو لا يصح لا يثبت
الابتهاد القابلة انتهى فيكون كلامه
هنا خلافا في مقام التقييد **ع**

(٤) وفي العاية ويحمل على أن الرجلين
قالا اتفق نظريا إلى الولادة من غير قصد
وقيل نقل شهادتهما وإن لا تعتمد
النظر فيحصل النجاة كما في شهادة الرأ
كذا في المشرح شرح المجمع **ع**

(٥) صي في يد امرأة ذات أمة امرأة
أخرى شاهدة أنه ابنها وأما التي
هو في يد شاهدة أنه ابنها فصي على
هو في يد حالان الخليلين استرنا في دعوى
النسب بفتح جيب ذى اليد وكذلك
لوشهد لكل واحدة منهما وجلان في
شهادة النسب بمشهادتهما الميسوط

فدسرتي **ع** صي في يد امرأة ادعت امرأة أخرى أنه ابنها وأما التي هو في
يد امرأة أنه ابنها فصي على هو في يد حالان لكل واحدة منهما وجلان في دعوى النسب بمشهادتهما الميسوط

ادعوى الرجل أمته من بعده فثبت ولدت ستة أشهر فصاعدًا نحو ابن الزوج وإن شاء
الزوج لم ينقض منه لانها ما كانت بالولد لستة أشهر أمكن المسألة الملقوق على النكاح وكان
هذا الولد المسكاح وولد النكاح لا يثبت نسبه إلا بالاعتان والاحتان بين الرجل وامرأته الأمة
فإن ادعاء المولى وقال هذا ابني لم يقر دعويته ولم يثبت نسب الولد منه ولم يكن يثبت الولد
بأقراره ونسبه الجارية أمه ولده في الثامن والعشرين من دعوى الخطبة البرهاني وبما
منه **ع** قال محمد وإذا كانت الأمة في يد رجل ولدت غلاما فأنز المولى الذي له الأمة
أن هذا العلام من زوج حر أو عبد وزوجها أمة ثم ادعاء بعد ذلك لنفسه فهذا لا يحلوس
وجود أمّا إن صدقه المخرقة في ذلك ولم يصدق ولم يكن يثبت له سك أو كان غاميا أو ساقى حدد
الوجود لا يصح دعوة المولى وقال أبو يوسف ومحمد فتح في الثامن والعشرين من دعوى
التا نارية في نوع آخر الرجل بقتر يعني في يد به أن ابن فلان ثم يثبت نسبته (١)
ادعت على زوجها أن هذا ولدي منك والوفاء بها فشهدت على الولادة امرأة وكذب
الروح قال محمد أن الزهارة أقسام الفرائض ولو كان الروح يذى الولد وكذبت المرأة
وبره امرأته (٢) على الولادة ليدفع الروح وانما يثبت بشهادة القابلة إذا ادعت المرأة
الولادة في العاشر من دعوى البرازية **ع** وكذا في الخامس من دعوى النصاب **ع** ادعت
الولادة من المسكاح وأنكر الرجل وادعى الولادة من الزا لا يثبت النسب ويلزم المهر ويدرا
عنه الخط من المهر المبرور وكذا في التتقي فصل في دعوى النسب **ع** (المخرقة) امرأة
تتزوج يعني أنه ابنها وشهد به القابلة (٣) يثبت النسب إذا صدقها الصبي كذا في
قالوا ما ذكر من الجواب في الكتاب أنه يثبت النسب بشهادة القابلة يجوز على ما إذا لم يكن
ثم تنازع أمّا إذا كان ثقة شاعرا بان ادعت نسب هذا المولى من رجل وذلك الرجل بكر
لا يثبت نسب الولد بشهادة القابلة في قولهم جسا وانما يثبت بشهادة رجلين (٤) أو رجل
وامرأتين وإن كانت المذاعة امرأة أخرى ففي المسئلة روايتان في إحدى
الروايتين يعض بالنسب منها عالم يتم كل واحدة من رجلين أو رجلا وامرأتين في الثامن
والعشرين من دعوى التا نارية وكذا في الثالث والعشرين من إقرار التا نارية
امرأة أن ادعت كل منهما ما ذهب إلى أيهما لم يثبت لاحداها حق فيشهد بجلان وإن
أطاعتا يثبت النسب منهما كمن الولد في أيديهما وفي ذلك بعده وصدقه لا يصح
الدعوى منهما في السادس من شهادات البرازية **ع** وكذا في الخلاصة (٥) وفي دعوى
المرأة على آسرتها أنها ذكر في القضية أنه ببع وهو استصان وعن الثاني وهو المروي
في الفرائض من محمد أنه لا يصح وهو القياس في العاشر من دعوى البرازية **ع** وكذا
في الخلاصة **ع** امرأة ادعت صبا أنه ابنها لا تصدق إلا أن تأتي بأمر أو تشهد بالولادة قالوا
المراد بها امرأة لها زوج وانما لم يصح لغيره من الزام النسب على الزوج والأولام لا يذى من
الخطبة والخطبة شهادة القابلة في باب دعوى النسب من دعوى الوافي شرح الكافي وبما
منه **ع** ولو كانت تدعى النسب في ذلك على الرجل من غير سكاح قائم بان كانت حقة فلا
دس حجة تامة عند أي حجة وهي شهادة رجلين أو رجلين وامرأتين ولو كانت لا تقي

الزماعي أحياناً لم تكن مشكوكاً ولا معتدة ثبت النسب منها بقولها بلا حجة لأن فيه
 الزماعي نفسها دون غيرها من الجمل المزبورة ولو ادعت امرأة على رجل أنها ابنها
 لا ثبت الا بشهادة القابلة في العاشر من دعوى الخلاصة ولو اتز الزوج بالرجل
 أو كان الرجل ظاهراً أو غيراً في ما عاينته الولادة بقول القابلة لأنه ثبت النسب قبل
 الولادة لقام الثراء ثم وقعت الحاجة لتعيين الولد لأن الخصم يقول له هل فرح سناً
 أو مات بعد الخروح فلم يكن يقيناً فيمن ثبتت بشهادة القابلة وقول القابلة حجة في إثبات
 الولادة وتعيين الولد في باب دعوى الزوجين الولد من دعوى المحيط للسرقة امرأة
 جاءت بولد فقال الزوجان هذا ابني منك وصدة لها الزوج ثم جاءت امرأة أخرى تدعى أمه
 ابنها وأشهدت امرأة على الولادة لم أقبل شهادة المرأة على ذلك وذلك المستطاع على أنه ثبت
 النسب منها بمجرد الدعوى من غير شهادة القابلة إذا لم يكن لها زوج في السادس من
 شهادة الخلاصة استوفى موطنة الأب بعد موت الأب ثبت النسب لأن ملك
 الرغبة ثابت إن لم يكن حل الولد تاماً فصار غيره ما إذا استوفى جارية في اخته من الرضاع
 أو عروسية بخلاف الملم إذا تزوج بعروسية وولدت لا ثبت النسب اشترى امرأة فهد
 التكاكح ولا ثبت النسب الملم يذبح بعد الثراء ولو تزوج به غلامه ثم مات الأب حتى فسد
 التكاكح ثم جاءت بولد ثبت النسب من غير دعوى في العاشر من دعوى الصاب له
 صديق صفة اقترى مراهقة ابنه ومات بولد لمسته وليس له نسب معلوم مع وإن عليه
 دين محط لا يسي في حق ورث إن ضلقت القرعة عن الدين وإن لم يكن الطوق في ملكه
 وكذا إذا ولدت جاريته في ملكه وأدعى أنه ابنه في مرض موته يرث وإن لم يكن الصلوق
 في ملكه (١) في العاشر من دعوى البرائة وكذا في الخلاصة رجل قال لعبد هذا ابني
 أو قال بغيره هدم ابني إن كان المملوك يعلم ولداه وهو مجهول النسب ثبت النسب
 ويعتق العبد مراً سكن العبد أجنبياً جالساً أو مولداً وإن كان العبد يعلم ولداه
 لكنه معروف النسب يفتق العبد في قوله لا ثبت النسب وإن كان العبد يعلم ولداه
 ولد له لا ثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يفتق في العتق
 بدعوى النسب استأنق الثانية وكذلك إذا مات معه أمه وتولد له في حالة العتق
 لأصاحبه على الأتم لا لأنه لا يفتق في قوله في حالة المرض لماتت فهو أمي في الثاني
 والعشرين من دعوى المحيط في نوع في إقرار المريض بالولد قال محمد إذا كان في يد
 رجل أمه فولدت في يده وأطام رجل آخر في هذه الأمة أمت ولدت هذا الولد له في ملكه
 وعلى فراشه وللعلام صغير لا يتكلم أولاد استلم الأتم يده أم ابن صاحب اليد فاضانى
 يفتق بالسلام لدى السيد يفتق بالامتقن البدوان سكن المدهى نادياً وإن كان
 التسليم يدهى أم ابن الخراج يفتق بالسلام للخارج ويفتق بالأمة أيضاً في الثامن
 والعشرين من دعوى التام الثانية وكذا في المحيط وفي الجامع المصنف كتاب البيوع
 رجل غلام ولد في ملكه فباعه من رجل وباعه المشتري من آخر ثم أدعى السائل نسب
 الغلام فتصع للدعوى وثبت النسب ويحل البيع استصفاً أو القياس أن لا تصح الدعوى

(١) انظر أن يقول في حصة كافي الخلاصة
 وهو لما وقع لناف باب انفراد الجري من
 دعوى المسودة

(١) إذا مات الولد فادعاء البائع وقد ولدت لأقل من ستة أشهر لم يثبت فيه لاشتهائه بالموت من السب كذا في الخاء من من نقد الصاوي بعلامة (ك) ع

وفي دعوى النسب في باب ادعاء الولد أمة ولدت غلاما فأنزأ الولي أن هذا الولد من زوج حر أو بعد مهر وقدمه وان صدقه المقر له أو كان ميتا أو عاتق أو باع أو ذى المولى أنه ابنه عتق بدعواه لاقراره بجزئته ولا يثبت نسبته منه لأنه ثابت من انقضاء حكم اقراره وعند التصديق غير مشكل وقد غلبه هو موقوف على حقه فلا حرج أن يثبت له نسبه وان كان المقر له حاضرا كذا في ثم ادعاء المقر له ذلك نفسه قال أبو حنيفة لا يثبت نسبته منه وقال أبو يوسف ومحمد يثبت نسبته منه ع

وشرب السب بجملة الاقرار اذا كان المقر له عبدا وأما اذا كان عبدا لقهره يشترط تصديق مولاه كذا صرح به في القدر في باب اقرار الميراث ع

(٢) فان قيل كيف يعلم الشاهد ولادة ولده على فراشه قلنا أصل الولادة يعلمها الشاهد بطريقين بالعينية ان اتفق ذلك كالأب أو بالضرورة والتسامح كذا في المحط البرهاني من المحل المزبور وعلمه فيه ع

(٣) فان باعها وقضى القضي بجزأين معا لا يتقدسا في أطراف الزايات كذا في فصل الاختلاف من عتاق الحامية ع

فناقص والجواب أن الناقص متصل في مثل هذا الموضع لأن السب يجري فيه لحنا في العائرين من دعوى الخلاصة (١) أي غلاما صغيرا لا يعرف نفسه فان صدقه فيه الذي الغلام في بدنه فهو ابنه والاوان أن الذي فيه العلامة أنه لم يقطعت دعوه ولحق ذلك غلام فباعه وباعه المشتري أيضا أي أنه ولد له وظلت الساعات كلها تكون الناقص عتقا باع الحامل فولدت عند المشتري لأقل من نصف عام وكانت عند البائع تمام عام بصحت دعوى البائع وبطل البيع وبعد عتاق الولد لا تصح الدعوى وتصح بعد عتاق الأم لأن الولد هو الأصل وكان ابنه وذمته الولد من النش إلى المشتري واما عتقا ولادتها عند المشتري لأقل من نصف عام وبكونها عند البائع أكثر من عام لم يصل الصلح بكون العتق عند البائع وان أشكل بأن جاءت عند المشتري لا تكسر نصف عام وأقل من عامين من وقت البيع لا يثبت الانصاف في المشتري وان لا تكسر من عام لا يصح ان كره المشتري وان صدقه تصح الدعوى ولا يطل البيع جلا على الاستدلال بالنكاح وفي القدوري أنه أنه لا يثبت لأقل من نصف عام فادعاء البائع والمشتري معا أو بعد ذلك ثم قال البائع أولى وقد ذكرنا أن بدعوى الولد لا تصح دعوى البائع وتصح دعوى الأم لا يباح إلا بورد كل الف من ماله ولا يصح الولد لم يطل على أم الولد وعده به باع الحامل وقال حبلها ليس مسوق بل من فدى فولدت عند المشتري لأقل من نصف عام يراد الحامل بة والولد إلى النش ولو ادعاء البائع ثم امتنع المشتري أو مات لا يصح اهتافه وبعض الموت فحبها ويرجع بكل النش وفي الجامع لقول هذا أبي عدي أو ابن فلان العاتق ثم قال حواشي لا يكون ابنه أبدا وقاله أن كره المقر له في السب ثم ادعاء المقر له وقول الامام حنيفة تصح دعوى البائع الولد لأنه إذا أنزأ الرجل لرجل لا تصح دعوه بعد ذلك نفسه أبدا في العائرين من دعوى البرزانية وإذا عتق الرجل عبدا ميرا ثم ادعى أنه ابنه صحت دعوه استحسانا والقياس أن لا تصح لأنه ناقص في هذه الدعوى في فرع في دعوى الولد هذا العتاق من النش والعشرين من دعوى المحط وفي الزايات من قال لم يده هذا ابنه ان كان بالثأر أو كان يعرفه من غيره يرجع إلى تصديقه ان كان لم يتردد على نفسه لأنه حر بحكم الدار فزعم التصديق أما إذا أنزأ الرجل على نفسه فهو عتق من لا يعرفه لا يشترط التصديق ودعوى البرزانية ثم بقوله هذا ابنه وان لم يزل على فراشه ولو قال ليس الولد مني ثم قال هو مني مع ولو قال هو مني ثم سأله لا تصح في العائرين من دعوى البرزانية أي أنه أبدا لا يصح الاستدلال الذي عليه بشهادة رجلين أو رجل واحد وكذا الذي ابنه ان كان يعرفه من نفسه ولا يثبت دعواه استحسانا اما ولدت أمة الرجل ولد فادعاء أن مولاه أكثر به وبعد المولى ذلك وأجاست على ذلك شاهدين فتدعي أنها ابنه ولد على فراشه وشهد الآخر أن المولى أكثر به فاقضي لا يقبل شهادة تساوان لاختصاص اقرار المولى بالولادة أو اتفقا على نفي الولادة على فراشه قبلت (٢) من أوائل الثامن والعشرين من دعوى المحط البرهاني ع ويل باع أم ولد من رجل (٣) والمشتري يعلم ذلك فحاشا بولد فادعاء المشتري لا يثبت فيه منه ويثبت من البائع لأن بيع أم الولد باطل لأن أم الولد

(١) علم أن الصبرة في الاقرار بالاختوة
وأشباهاها قد دعواها وأشباهاها كدعوى
المال والتنافس في دعوى المال مانع
جسم الدعوى أما في دعوى البنوة
والبنوة والاقرار بها لا علة بدعوى المال
بل هي مجزأة دعوى النسب والتنافس
في دعوى النسب غير مانع صحة الدعوى
محيط في المل المزور
(٢) وفي العاشر من دعوى الزانية أذى
الأول بالصومعة ثم بالبنوة لا يصح وإن
عاد إلى دعوى الصومعة بجمع ويجب ذكره
في الثاني عشر من دعوى مجرم هذا
(٣) وكذا في الثقة في فصل في دعوى
النسب وقال فيه فافضاني يبرئ
الدم من التهمة وشول لها أن تثبت
فرضت لك على الأخ وكذا في النكاح
والعشرين من دعوى المحيط

فراشه فهذا وقد روي على فراشه فيكون ثابت النسب منه إلا إذا شاء المولى حيث ثبت
من المشتري ويكون عند البائع غفلة منه لأن أم الولد إذا جازت بوليته النسب من غير
دعوى والمكر يتقيد بالتقيد فإذا شاء وهو مذهب يثبت نفسه منه كلابن الولد بغير أب
وكذا إذا لم يعلم المشتري بذلك الآن الولد من أفضاء البائع وأدعى المشتري لأبيه في حق
الفرع وولد الفرع ورجز في الخامس من دعوى التصالب وفي الأخيرة وإذا ردت الأمة
ولم يرد أدها وأنها ولدته من مولاهما وأنها مولاهما المازن بذلك ولا جنة لها لا يستطفا المولى
عند أبي حنيفة وعندهما يستطفا إذا طلبت في الثامن والعشرين من دعوى
التأنيبية • وجعل أذى على آخراته أخوه وطلب منه الذمقة فانكر ثم مات المذني
فدعى المذني عليه طلب الميراث روى أنه أخوه لا يصح لأن هذا ليس بإقرار بالنسب حتى
لا يضره الساقط بل هذا دعوى المال في العاشر من دعوى الخلاصة وسكك في
التسعة عشر من دعوى المحيط • ولو كان مكمل دعوى الاختوة دعوى البنوة أو دعوى
الابنوة روى في المسئلة به لا يقبل لذمته وبقي بالميراث في التاسع عشر من دعوى
المحيط البراهن (١) • وفي دعوى الاختوة لا جليل النعمة والميراث لا ينقطع ذكر الجدة كذا
قل عن الإمام السرخسي توفي ابن الميراث بغير ذكر الجدة وذكر نسب الأب والام إلى الجدة
• وجعل أذى على آخراته ابن من الميت وطلب الميراث ثم أذى بعد ذلك أخوه لا يصح
ولو علق أذى أنه ابن من جده • في العاشر من دعوى الخلاصة فثبت • هـ إلى الحاكم
للمنفعة فبرئ الدم أن لها أناموسا وأنكرت برئ الدم من النعمة بخلاف الأبوين لأنه يقبل
بينة الميراث بعد ثبوت نسبه من الدم بأن لها أخا ولا تقبل على أن لها أمة ما ثبت نسبه
من أحد الأبوين في العاشر من دعوى البرانية (٢) • أذى على آخراته أخوه لا يوجب
أذى أو أمة أو نعمة وبرئ يقبل ويحكون قضاء على الغائب أبسحق لو حصر الأب
وأمكنه لا يقبل ولا يحتاج إلى إعادة البينة لأنه لا يتوصل إليه إلا بآيات الحق على الصائب
وإن لم يردع ما لا بل أذى الاختوة المبررة لا يقبل لأن هذا في الحقيقة اثبات البنوة
على أبي المذني عليه والنسب فيه هو الأب لا الأخ وسكك الوادي أنه ابن أبيه وأب
أبيه وابن والابن غائب أوتيت لا يصح ما لم يدع ما لا فإن أذى ما لا تحكم على الخصم
والغائب جميعا كما مر بخلاف ما إذا دعى على رجل أنه أبوه أو أخته أو على امرأته أنها
زوجة أو أذنت عمل أو زوجها أو أذى الصمد على مري أنه مولاه فثقة وأذى العربي
على آخراته فثقة أو أذنت على رجل أنها أخته أو كانت له دعوى في ولا المولاة وأنكره
المذني عليه فبرئ المذني على ما قال يقبل أذى به حقا ولا بخلاف دعوى الاختوة لأنها
دعوى على الغير لا يرى أنه لو أقر بأنه أبوه أو أخته أو زوجها أو زوجته مع وأنه أسوة
لأنه من حمل النسب على الغير وفي دعوى المرأة على آخراته أنها ذكرى الاصلية أنه بجمع
وهو مستحسن وعن الثاني وهو المروي في الفرائض عن محمد أنه لا يصح وهو القياس وفي
قول كتاب القضاة أذى على آخراته أبوه لا يصح في الابلية أو حديق لحصم أعني المذني
عليه ولو أذى تصديق المذني عليه يصح استصحابا في تسلسل من دعوى البرانية

أما إذا ثبت على رجل لقطط إلى يده أنه أخوها هو يدعي أنه حصة فقبل دية المراتب يتصور
 بهما الانتهاء من الخصامة في العاشر من دعوى الخلاصة ولو شهدوا أن زيد أقر أن
 المذمى أخوه وأبو ابن أخيه أو ابن أخيه أو لم يثبت هذا بغيره حتى لا يرثه (١) وإن شهدوا
 أنه أقر أنه ابن أخيه وأبو ابن أخيه فإن العاقل في هذا القسب غير وثق منه إذا لم يكن له وارث غيره
 في الخمس من دعوى التصلب وكذلك في التامن والعشرين من دعوى الخطب
 جاء رجل وأقام دية أنه أبو هذه الميتة وقضى القاضي بأنوته وجعل الميراث له ثم جاء آخر
 وأقام دية أنه أبو هذه الميتة فالحق في لا يقبل دية ولا يثبت مع الأول ولو جاز أن يكون
 أباً له في الثاني مع الأول كما في الأشهر الستة خال في الكتاب ولو أن القاضي الثاني حين
 قضى بالميراث قلنا في حال الأول أماً فغير دية ضد أن أم الميتة لا يثبت الميراث أم أم الأول
 دية على أن القاضي الأول قضى بأنوته جعل القاضي الثاني الميراث للأول ولو أن القاضي
 لم يثبت بأنوته الثاني حتى أقام الأول دية على أنوته قضى القاضي بالميراث بينهما لاستواءهما
 في الدعوى والحق والجواب في ولا العتاقة كالجواب في الإقرار بأن ذم الأول أنه مولى
 الميت اعتقه وأن القاضي الأول القاضي الثاني في الميراث فذلك واذن الثاني أنه مولى الميت
 اعتقه وإن اجتمعوا قضى بينهما على نحو ما ذكرنا وبرهنه الأول أنه ابن الميت وأن الثاني
 قضى بالميراث لذلك وأقام أم الميتة بنتها شتر كما في الميراث وإن سبق الحكم لأحدهما (٢)
 في السادس والعشرين من قضايا الخطب البرهاني طمنا وقد دعوى الصعوبة لا يقدر
 أن يفسره أنه له أخته أو أمه أنهما لم يثبت شرطاً أيضاً أن يقول هو وارثه ولا وارث غيره وكذا
 في الأخ والجدة بنتها يقول لا وارث لغيره فإن برهن على ذلك وأعلى أنه أخو الميت لا يورثه
 لا يثبتون أنه وارثا غيره يحكم به المال ولا يثبت ذكر الأسماء وفي القصة روى على أنه
 وارث الميت لا وارث لغيره لا يصح في العاشر من دعوى البرائة وكذا في آخر السادس من
 العادة تغل من الثانية (غش) ادعى أنه ابنه الميت يحتاج إلى أن يثبت كسبه الأب
 والأم إلى الجد فله معلوماً أن نسب هذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط
 الميزان ليعلمه ادعى أمه أخوه لا يورثه وأمه وشهدوا بذكر اسم الأم والجدة لا يقبل لعدم
 التعريف وقبل يقبل لأنه ذكر محمد (حسب) برهن أنه أخوه لا يورثه وأمه يقبل ولم يشترط
 ذكر الجد (ضح) في الأخ لا يثبت شرطاً ذكر اسم الجد وغيره (٣) أم لو ادعى أنه ابن عمه لا يثبت
 أن يثبت كرام أمه ويثبت في أواخر السادس من الأصول وكذا في العمادية وكذا في
 أواخر العاشر من الأصول وقال محمد في الأصل العبد المذموم له في التصار إذا انتفى أمة
 وولها وولدت ولها أم العبد ادعى نسب هذا الولد حصده (٤) صدقه المولى في ذلك
 أو كدبه وبذل الصديق الولد في التامن والعشرين من دعوى التارخاينة وكذا في الخطب
 (التفريق) المأذون إذا انتفى أمة أو تزوج امرأه مكاتباً محصياً أو طلاقاً من فولد فاعاد
 المأذون يثبت نسبته سواء كان المأذون على دين أم لا وهو كمال مسلمة أو ديتاً من
 الملل المزبورة (غش) ادعى الارت وقال من راد وقام مادي وبدي (أما أخون
 لا تمزج) ورهن أن أباه أقرب بانيه يقبل ورثت ثلثون نسبة ذوات اقربا إليه

(١) فإن الثلاثة الأول تحتل السبب
 وغیره والمولى يطلق على معان كثيرة
 أشهرها في القاموس وغيره هذا ما سن
 يسأل ولم أره على

(٢) لأن سبق الحكم لأحدهما لا يدفع
 الثاني لا يمكن الجمع بخلاف فصل الأبوة
 كذلك في الخطب البرهاني في ذل المسئلة
 (٣) وحكي من شخص الإسلام محمود
 الأوزجسدي أنه لا يشترط في الأخ ذكر
 اسم الجد وغيره كذلك في التامن والعشرين
 من دعوى الخطب وكذلك في أواخر دعواه
 في التفريقات وفي الخامس من دعوى
 النصاب هكذا نقل عن الإمام
 السرخسي كمال به أفنى القاضي الإمام
 ولما مالى بشرط ذكر الأم والجدة
 في دعوى الأخوة انتهى وأنفس أبو
 السمود العمادية بأنه لا يشترط
 والتفريق في زمانها على هذا

(٤) وإن لم يعمل الوطء حال فمأذون
 ارتد لا يشترط بارة من أكسبه لأنه
 لا ملك للمد حقيقته وحصل الوطء بدون
 أحد الملكين منقضى شرط سواء أذن له
 المولى أم لم يأذنه على

أدى أني وارث فلان لأن ابن أخيه لا بأم وبرهن غافقاضي يسأل شهوده بمجهر
 دأبته ووارث است (تم تطول أنه وارث) فقالوا معتناس المورث قال أنه وارث
 لا تقبل هذه الشهادة ولا ثبت ما قرأتمت أوثقه لأنه حصل النيب على ايعولكن لأكثر
 الميت أنه وارث خلت إني ثم مات المقر فلحقه يأخذ المال بحكم الوصية لأن إقراره هذا
 وصية وهي تملك عدم موته وعند موته لا وارثه فتصل الوصية في حق من لو قال
 هو قريبي ومات المقر وتزلزله أنه فانها تأخذ أربع والباقي يأخذ المقر في أو آخر
 السادس من الأصولين • برهن أن هذا أوله لغيره الحاكم عليه بعهده وبرهن
 المشاركة على آثار الزنائه والزمن والآخر تكرار النسبة يحكم على المشار
 اليه بالحق وجوه الزنائه ولا يلتفت إلى جنة الشك لأنه لا يدفع (١) وكذلك يحلج برهن
 على غلام أنه ابنه ونعتقه عليه فعره القلام أن المنحاج بأورده هذا وزيد محمد فالبينة
 المنحاج ويخص على القلام بالنسبة ولا يلتفت إلى نسبة العلام في العائرس دعوى
 البرازية وكذا في التفتي فسل قد دعوى القصب (من) له أبه معروف فقال أنا ابن فلان
 آخر لا يصح لأنه لا خدوع على تحويل القصب ولو جعل نسيه غيره أي أنه تقبل فلور برهن
 المقر له أنك ابن فلان آخر تسل في دفع بينة الابن لا في إثبات نسبهم فلان لأنه ليس خصما
 فيه أما بطلان بينة الابن فلان بينة المقر ثبت فلان في التصديق ولو صدق فلان ثبت
 نسبته منه في أو آخر العائرس من الأصولين وكذا في الحامس من دعوى السلب
 الذي أنه على أحد بن محمد بن أحمد كذا من المال وشهدوا أنه أحد بن محمد بن أحمد
 ثبت المال عليه لكن لا يثبت القصب لأنه ليسوا بعضهم في إثبات القصب في الباب
 الخامس من دعوى السلب وكذا في أو آخر السادس من العاصدة (٢) قال أدي الميراث
 بالصوبة على ذي يوم الميت وأقام بينة على إقرار المورث أنه عبته لا يصح ولا يصح لأنه
 أثبت الأفراد الجهول لأنه لا يبين جهة الصوبة فلو أثبت إقراره أصرا فهو هذا أي وابن
 أي لاب وأم وهو ذلك فهذا مقره بالنسبة على الصغير مثل هذا من غير ذي الأوصام
 فلا يقدّم عليهم بالشك من دعوى الضاعفة في الأنفس • برهن على أنه وارث الميت
 لا وارث لغيره لا يصح في العائرس من دعوى البرازية قال أنا وارث فلان لا يصح ما لم
 يصح جهته الأول ولو قال أنا الميت وارث ثم أدي إقراره وبين الجهة تصح إذا ساقض
 في النسب لا يمنع حصة عواء في العائرس من الأصولين وكذا في السابع من العاصدة
 محضر في إثبات الصوبة خسر مجلس القضاء في كروية هذا قبل القاضي فلان وجل ذكر
 أنه يسمى أحمد بن محمد بن عبد الله بن عمرو أضر مع نفسه وجلا يسمى أبي بكر بن محمد
 ابن محمد حادى هذا الذي حضر على هذا الذي أضر معه أن أحمد بن أحمد بن عبد الله
 ابن محمد بن خنفسن الزورته زوجة تسمى سلوة بنت فلان وشكها تسمى حادة
 وابن محمد هذا الذي حضر وأعلمها شرط قد دعوى بتوة العلم ودعوى العمومة النسبة
 التي أن دفع الاقتضا إلى الجدة الأولى فهو أن يقول في صور شاهد لما أن هذا الذي حضر
 ابن عمرو أحد التوفيق كان ابن أحمد وأجد والده هذا المقر فمع عمرو والده هذا الذي

(١) نقل صاحب المصباح هذه المسئلة
 في الناس والعائرس من الدعوى في نوع
 في دعوى الرجل النيب على غيره من
 بعض الفتاوى وقال في ساقه عا ذكر
 في بعض الفتاوى محال الصلابة في التفتي
 من ابن الزنائه الذي على رجل أن
 أبه وأقام عليه البينة فأقام القاضي عليه
 أسية أنه ابن فلان الآخر البينة بينة
 الزمن ولا يلتفت إلى البينة الأخرى انتهى
 وهذه المسئلة ذكر في الفصل الثاني
 من الباب الخامس من دعوى السلب
 وذكر فيه بعد ما ورد في تقرير مسائل
 تؤيد ما في بعض الفتاوى من أن حته
 تقبل في حق المدفع ولا تقبل في حق إثبات
 النسب

(٢) وقال في العاصدة بعد ذكر هذه
 المسئلة وعلى قياس مسئلة أخرى وهي
 أن من أدي أني على فلان دنائه
 حات وأنت وارثه فانثائه وأبى
 كذا وأقام البينة فانها تقبل ويثبت
 النسب يعني أن يكون ههنا كذا
 انتهى ففرق بينهما صاحب الأصولين

حضر كانه اخو من لاب ابيهما عبد الله بن عمرو وحلف من التركة في هذا الذي احضره
 معهم من الله ما يرا التيسار فيه كذا دينا رواه وصار ذلك بموته ميراثا من ميراثه على
 فرائض الله للمراة المتوفى ولبنيت النصف والباقي لابن التيمم هذا من محاضر الفتاوى
 الطاهرية • مات من مال في يد رجل فقال هذا من الميت سلم اليه المال ولو قال هذا اخو
 الميت لا يهل الحاكم في الاصل بتسلم المال اليه لان الابن لا يجيب عجب حرمان غايته ان
 يظهر له شريك والاخ يهرم بالابن فلم يحكم وارثا على كل حال ولو اقر لا سوانة اوصى
 بالنسب ماله لصلان تلزم الحاكم قال لم يحضر له وارث اعطاه اوصى له كمال الاخ يتوزم
 قال لم يظهر وارث آخر اعطاه الاخ وان ظهر له وارث دفع المال اليه لو كان القول قوله في
 الوصية وان لم يظهر له وارث آخر اهل كل ذي حق حقه واشتد كتمانته وان لم يجد
 كتمانته اعطاه المال وصيته ان كان ثقة للتلاهيك امانة وان كان غير ثقة لا يعطيه المال
 ويتوزم الحاكم حتى يظهر امانة وارثه او يكون اكبر ايم ذلك ثم يعطيه المال ويضمه
 ولم يبقه ذرا لامام التلزم بزمان كما هو دأبه يسئل فوضه الى راي الحاكم ان يلقب على
 ظنه انه لو كان له وارث لظهر وعندهما بقدر بسنة وعين الثاني التقدير بشهر هذا
 اذا قال لا وارث له غيره وانما ذاك قال له وارث آخر لمكن لا لانه مات اولاد لا يقع اليه
 لا قبل ولا كثير حتى يبرهن انه لا وارث له غيره وان تلزم ومضى زمانه يستوى ان يكون من
 يرث بكل حال كالأب أو من يرث بصل دون حال كالأخ لا يورث من الابن وفي التمسك فيه
 حال الغائب جابر بن واذا في امة ابر العائبة وانه مات وصية فله والميت يتلزم الحاكم به
 أي يغزى زمانا لو كان له وارث لظهر وقدره المتماوى يستشوا كل لا وارث له غيره أولا
 وقيل ما قدره الله ماوى قوله ما في الحاضر من دعوى البرائة اذ في امة اخو الغائب
 وانه مات ولا وارث له غيره وانه ابيه أو ائمه أو ابنه أو مولاه متعاقبة واذا في امة عات
 أو خالته أو بنت ابيه أو بنت أخيه لا وارث له غيرها وآخراته زوجها أو زوجته أو موصى له
 بكل المال أو بعضه وصية فهم في يد التركة أو قال لا أدري للتركه مستحقا غيركم
 فليس للمدعى الوصية شي ويضع الحاكم المال الى مدعى الوارثة ولا يرأى مدعى الاخوة
 مدعى النكوة وانما راجع مدعى الزوجية والوصية ويحلف الوارث بانه تعالى ما هذا الزوج
 المتوفى أو زوجته أو موصى له بما ذكر أو ما لو رهنوا على مدعاهم أخذوا المهرى بطريقه ولو
 أقر صاحب البند أن الميت كان اعترف بأنه ابيه أو ابنه لم يوص له أو اوصى له بنت
 ماله أو كونه أو ابنه زوجته قال الميت لمدعى كراهة الولاد ومولى العتاقة كالأولاد انا أنه أقر بذه
 الاشياء بخلاف الاقرار بالسكاح ولا مالوا الاقوة الوصية لانه اقرار بسبب ما ضرر وما ذكره
 اقرار بسبب قاتم وهذا الفرق الموعود انما من المهر المورر محصلا • وجعل مات
 وله ودية عند رجل جابر بن واذا في امة ابن المتوفى وانه مات وميراثا من ميراثه من جد الميت
 وغيره مصادقة المودع في التسبب أو حكر الموت فقام الميت على الموت وأخذ الوديعه
 ثم جاء آخر واذا في امة ابن الميت ولكن غير اسم الميت وعنده ما سمر آخر وقام الميت بعد ما صار
 نسب المتوفى محصلا وماله في الاسم تسبب هذه الدعوى قال هكذا احاب الامام خالي

قال (١) فتأويل المسئلة أنه جعل القاضي المودع وصاحبه قبل السنة عليه وعلى عدد رجل قال أما إن جعفر قلت رجل اسمه صالح فها وأدى أنه أبوه وأقام السنة قبل لأنه يجوز أن يكون للرجل اسمان قلت لقاضي الأحام هل يحتاج إلى التورين بأن يقول اسمه ~~سكان~~ جعفر ثم صار صالحا قال لا حاجة إلى التوفيق وفي رواية نفس الأحكام هكذا أنه لا يحتاج إلى التوفيق وعلى هذا إذا أدى الدين قد تركت بيت وذكر اسمه واسم أبيه وقال أحد بن عبد الله مثلا ثم ظهر أن اسم جده فغير ذلك لا يطل الدعوى ولو كان قضى القاضي لا يطل القضاء وذكر مجموع التوارد على خلاف هذا أنه يطل الدعوى لنفسه قال وبالأول يعني في أول الفصل الثاني من الباب نظلم من دعوى المصائب (ج) مات عن زوجة وأخ وابن وأبنة مات أيضا فقال الأخ مات أو بعد موت بعض الميراث ومات الزوجة بل مات أسوة لقتل موت أنه ظن قول المرأة (خ) والاصل في هذا المجلس أن أئمة فقهنا في اختلافنا في تاريخ موت الأقارب وأما في طائفة من يذهب إلى زيادة الإرث والقول قول من ينصكر في باب الدعوى والاختلاف في الموارث من دعوى النسبة (د) وفي رواية بشرى أبي يوسف رجلان في أبيهما دار أحدهما ميتة أن هذه الدار كانت لأبنته ماتت وتركها ميراثا في أبي وأبنا ماتت الدار وتركها الربع بينه وبينك وأقام الاحتية أن هذه الدار كانت لأبنته ماتت وتركها ميراثا في أبيه بينك قال أحد بينة الذي أدى ثلاثة أرباع نفسه (هـ) ولا قبل بينة الاسترق أو امرئ اتساع من دعوى قاتل أو ثمانية وغلامه فيه

المصل الثاني في دعوى الأبرار لمصلحة والابرار من الدعوى

وما يصحكون ابرار وما لا يكون

ذكر القاضي دعوى البراءة من الدعوى لا تكون اقرارا بالدعوى عند المتقاضي من ونا الفهم المتأخرين ودعوى البراءة من المال اقرار وقول المتقاضي برأسه في أول الرابع عشر من دعوى البراءة • أدى عليه دارا أدى أنه صالحه معه عتبا ولو يبعد البينة عليكم بالدار للمعدي ثم وجدها ورهن عليه بالمصل يخص الحكم ولو كان المدي ببراءة من آخر وصلاها ثم رجع على المصل أن شاء أو بالبيع وأخذ منه الفس وإن شاء منه قيمة الدار في المختار وإن كان لم يطله على المصل وأراد أن يطلعه بعد الحكم بتسليم الدار والبيع من آخر وذلك لأن البين حقه فلا يطل بآثار غيره فإن نكل أن أجار المدي عليه البيع أحد الثمن والاختصاصية الدار المختار وليس له أن يطل المشتري في فصل التكرار لأنه فيه إقراره ولا يتحقق حق المشتري بخلاف البينة لأنه ما به متعدي في التسامع من دعوى لبراءة • قبل صاحب الدين أن يزل مبلغ بدين عان فقال بل عدم (أزل من هذا المصل بعد اصال تركت) ينبغي أن يكون اسقاطا ولو قال المدي للمعدي عليه بعد ما طاعت المحسومة ببراءة أو تركت لا يكون ابراء ولا هبة فالمثل يقل مثلا فان قال المدي عليه بلى أو أرى مني مال على فقال وهبت أو تركت أو أرى أن لا يصير ابراءا لم يجر وجهه فخرج الجواب في الرابع عشر من دعوى الخلاصة • (ط) إذا قال تركت الدين أو تركت ذلك

(١) قوله تأويل المسئلة أنه جعل القاضي المودع وصاحبه قبل السنة عليه بماله قوله في العاشر من دعوى الخلاصة أن من لا يثبت عليه دية خصم في اثبات النسب قتله (٢) لأنه يذهب إلى زيادة على الصف وهو خارج فمعدكون بینه أولى كذا نقل عن المنة الكبرى وذكر المسئلة في باب البينة التضاد يعني في شهادة القيد مع نوع قصور على

دعيه كان ابراء باب ما تقع به البراءة من مدانيات القضية • ولو قال تركت الدين الذي
 عليك لا يكون ابراء ويحصل على ترك الطلب في الحال ولو قال تركت حق من الميراث
 أو برئت منه أو من حق لا يصح وهو على حقه لانه الاثر يجري لا يصح تركه (١) في الرابع
 عشر من دعوى البرائة وكذا في الخلاصة • (نقط) قال لدعوى ترك دين عليك أو حق
 حويزه أو مادم (ترك حق عليك) يكون ابراء (مصر) قالت لزوجه ادمت بيمان
 بنو مادم (ترك لك المهر) قال (ج) لا يبرأ لو أرادت ترك المطالبة قال مولا بيار
 فانه ذكرى (بن) لو قال الطالب تركت ديني براء وقال له من أين ولم يترك ديني براء ثم
 (يأبى من هذا الدين الذي لي عليك) براء • ولو قال لا نسومة لي عليك براء (سمع)
 قال تركت الدين عليك لا يبرأ ولو قال تركت براء في الرابع والثلاثين من المصولي
 • وإذا كان لم يثبت دعوى على الناس فقال واحد من الورثة برئت من تركه أي براء من
 الدين بقدر حقه من التركة لان هذا ابراء عن التفرع بقدر حقه فيصح • ولو كانت التركة ممتزجة
 لا يصح أحد الورثة لو قض شيأ من بقية الورثة ويرى من التركة وفي التركة ديون على الناس
 ان كل مراده البراءة من قدر حقه من الدين سمع وان كل مراده عليك حقه من الورثة
 لا يصح لانه عليك الدين من غير من عليه كذا ذكره رشيد الدين في التامس والعشرين من
 العبادية وقامه فيه مخلصه ولو برهن أحد الورثة على اقرار الآخر برئ من ميراث أبيه
 والميراث عيبان لا يقبل اعدام صحة ابراء عن الاعيان في نوع في الفسخ من الاول من
 دعوى ابراءية • قال لا تسرأ اناسك ولا اطلب منك من على قبلك فمضى ليس بشئ
 في الثالث من حجة البرائة • ولو قال مرأيتك لا ترى نيت (ليس لي شغل مع فلان)
 لا يكون ابراء • ولو قال لدعوى مرأيتك لا تدين حساب بيت بقيات همت (ليس لي منك
 حساب في الدنيا بل في الآخرة) أو قال لا حساب لي منك لا يصح كون ابراء • ولو قال مرأ
 اتوجهي نفي ياد أو يجري حواسنه نيت (لا يبرهن منك شئ أو ليس لي شئ مطلوب
 منك) فهذا اقرار بفسخ نيته في الرابع عشر من دعوى الخلاصة • ولو قال مرأيتك
 يود ما تم (كل شئ يحسن لي عليك وجدته) اقرار بفسخه اذا أنشأه الله • ولو قال
 دواك خدائي كدمت أو وجدائي ما كدمت (احطك لا مرأيتك أو تركت الله) كلاهما
 ابراء من المصل المبرور • ما دمت حيالا لدعوى لي منك يكون ابراء أبدا انما عفا
 والامتناع لا ينقذ حتى لو قال أراك سنة لا تصح الدعوى بعدها أصلا في الرابع
 عشر من دعوى البرائة • (في الخلاصة) • ولو قال ما تركت كلتي فلا نيت مرأيتي
 دعوى نيت (ليس مع فلان دعوى مئة حياته) يكون ابراء هياقي عليه من هذا
 التاريخ في حساب وبعد وفاته بسبب قبل هذا التاريخ ولو اذى بسبب حاصل بعد البرائة
 يصح لانه لا تصح الرأفة عنه في الثالث والثلاثين من العبادية فبما • كون ابراء
 وحالا يكون • (ج) قال لا تسرأ لدعوى لي عليك اليوم ليس له أن يدعي عليه بعد اليوم
 في باب ما يطال دعوى المدعي من دعوى القضية • وفي المئة اذعي عليه دعوى ممتنة
 ثم صلحوا أو آتاه لدعوى له عليه ثم اذعي عليه حقا آخر سمع وحصل اقراره على الدعوى

(١) وفي أول باب ما يطال دعوى المدعي
 من دعوى القضية من المسائل قال
 لا دعوى لي على تركه آخى أولا • وفي
 تركه آخى وهو أحد الورثة لا يبرأ حقه ولا
 يدفعه الورثة بهذا اللفظ

الاولى الاداء عجم قال لا بدعوى كنت في الاول من دعوى البرازية في نوع في المدفع
 • وفي الصغرى أقر أنه لاحق له في ذلك فلان ثم ادعى على فلان غصب عنه هذا الاصلع الآن
 برهن أنه غصب منه بعد الاقرار من المحلل المبرور لمطسا • اخذت الروايات على
 أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان أو لا خصوصية لي قبل فلان فصح حتى لا تميم
 دعواه الا في حق حادث بعد البراءة في باب اليمين من دعوى الحامية • (الدميرة) اذا
 قال لاحق لي قبل فلان ثم ادعى عينا في يد لا تسع من متزفات دعوى التنازعانية
 • (ح) ولو قال لا تعلق لي على فلان فهو كمنه لاحق لي قبله فتناول المبرور والاعيان
 ولو قال لاحق لي عليه يتناول المبرور دون الاعيان (كب) أقر أنه لا دعوى لي قبل
 فلان ويوجهه الوجه ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره تجمع (١) في باب ما يطل
 دعوى المدعى من دعوى القنينة • (ق) عت ادعى عليه شيئا مما مره القاضي بالمصالحة
 فقال لا أرضى بهذه المصالحة وتركته أصلا فهو لاسقاط لما بذعه (حك) اذا قال تركه
 أصلا فهو ابراء • وعنه لو قال تركت دعوى على فلان وقضت أمري الى الاستر لا تسع
 دعواه بعده (ح) لو قال للمدعى عليه ان آتشفاد دعوى عليك باطله ثم جئ في العدة
 لا يطل دعواه في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنينة • (سم) أقر على ترك
 المدعى على فلان تسع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه لا تسع (ح) لا تسع في النصاب
 من المحل المزبور • (حك) لو قال ليس لي مصه أمر شرعي بياض دمه ومن دعواه
 في الدين من المحل المزبور وكذا في الاول من دعوى البرازية في نوع في المدفع • لو قال
 لديون وفي يده قبالة بغيره فاني بيع وشرا سارنا قبالة بتوهم (هات خمسة ابرحق
 أصلك القبالة) قال لا يكون ابراء من الباقي بونه أنقى مولانا هذه الجملة لا فوائده صدر
 الاسلام في الثالث والثلاثين من المصادفة • (سم) قال المدعيون بغيره فاني
 أعطيت القنينة وخذني حصة فأخذها منه ودفع القنينة من غير صلح جرى بينهما لا يخط
 حقه في الباقي في باب ما يقع به البراءة من مديات القنينة • (ح) قال لا بدونه خذ
 القنينة أو خذها وأدفع الذهب الادبشارا فهو ابراء من الدين بشرط أداء الباقي
 في المحلل في باب ما يقع به البراءة من مديات حادى القنينة وكذا في القنينة • (طب كب)
 قال المدين لديونه أطلقته للاربع وتركته وأعطى رأس المال فقال هل يسر له
 المطالبة بالربح قال استأذنا وان كان هذا تعلق الإبراء بلد رأس المال معنى لكنهما
 اعتبر بصورة التبرع (ح) ولذا لو قال ان أعطيت رأس المال فقدر رأسك من الربح
 فدمه اليه لا يبرأ من المحل المزبور • (مت) قبل له دعوته وشكك له لوجه الله تعالى
 فقال هو لوجه الله تعالى يبرأ استخصاما ولو قال لا يبرأ لثلاثين يبرأ لوجه الله تعالى
 أرفأ قال لا يبرأ فقال قد جعلت يبرأ استخصاما ولو وجب له اثناء لا يبرأ من المحلل
 المبرور لمطسا وكد في القنينة • (ن) جعلت غرامتي في حل لا يبرأ عند
 علي ثلثا وعند ابن مقاتل يبرأ ولو قال جعلت غرامتي في حل لا يبرأ لثلاثين معلوم دون
 الاول (م) من محققين كل من عليه شيء فهو في حل لا يبرأ ولو خص فقال فلان في

(١) في وانظر الرابع عشر من دعوى
 التلاصقة ابرأ آخر من الدعوى ثم ادعى
 عليه ما لا يجبه الوكالة من رجل أو بالوكالة
 تسع ع

(١) لأن الأبرار يحب الحق للفرمان

واجب الحق لا يجوز أن تقوم بعبادتهم كذا في أوامر غضب الحانية

(٢) وفي الاحتشاش أبرأتك من هذه

الصين ظاهر رواية الكتب أن هذا الحق

بضد اسقاط المسألة ولا يقبل دعواه

بعد الإبراء وفي شرح أبي اليسر إبراءه عن

الاحتشاش براءة عن الدعوى والخصومة

فيها وفي جميع رهان الإبراء عن الأعيان

لا يصح وتسمية لا تصير العين ملكا لأن

وقعت البراءة من جهة المبرئ لأنه

لا يطل دعوى المبرئ وفي جميع الناطق

البراءة عن الأعيان باطل لأنه أن يأخذها

وي الحق من محمد أبرأتك من هذا الدار

أو أبرأتك من خصومتك أو أبرأتك من

دعوى فيها قال هذا باطل حتى لو أدى

بعد ذلك تسع ولو قال برئت منها وقال

برئت من دعوى فيها لا تسع وكذلك

قال أبي من هذا العبد كذا في قضاء

القرنان وفي أواسط دعوى القاعدية

مثل خمس الخمسة السرخسي في الإبراء

من الخصومة في كرم مثلا هل يكون بين

قوله أبرأتك من كل دعوى وخصومة في

في هذا الكرم وبين قوله برئت أو أبي من

من كل دعوى وخصومة في هذا الكرم

فرق أجاب أن حسه في الشئ صان فله

أو عليك فلا لا تقسم وذلك أنه في الأول

لو أدى بعد ذلك في هذا الدار على هذا

الذي أبرأه لا تسع وعلى غيره تسع وفي

الناس سواء في أصل هذا الرعي غيره

لا تسع وأعاد فرق المد كور بعد عشرة

أوراق تقريرا وأعاد في كتاب الصلح أيضا

وفي النهاية لو قال المدعي أبرأتك من

دعوى في الدار لم يصح ولو قال برئت إلى

من دعوى لا يصح وذكر المحقق أنه

يصح في الوجهين

حل محلي عليه أبرأ ومنه في أبي يوسف (١) في باب الإبراء عن المهر من مدائيات القصة
 قال من كاتبي عليه حتى فهو في حل قال محمد هو على دعواه وقال الشافعي هو على دعواه
 في العين القائمة لأن الدين في الرابع عشر من دعوى البرائة • وجعل على الناس
 بدون وهم غيب عنه فقال من كاتبي عليه حتى فهو في حل ذكر الساطق أن قسبه خلافا
 فقال قال محمد بن سلة أن يأخذهم على علمهم وقال أبو يوسف هو جائز وهم في حل
 إذا صكك عليهم دين أما إذا كان نوبه فائمه في ديول أو بعد قائم في يده فله أن يأخذهم
 ولا يكون الذي في يده في حل منه من أوامر غضب الحانية ولو قال أبرأت جميع غرمائي
 أو بضع الآن يقول قبيلة طعان وهم يحصون غنمه يصبح اغتراره وأبرأه في حل في القبض
 والإبراء من اقراو الخفية وكذا في أوامر غضب الحانية • ولو قال أبرأت جميع غرمائي
 لا يصح الإبراء قال القبيصة وعندي أنه يصح في الرابع عشر والثلاثين من العسادية • قال
 حاشي من كل شيء حل • فعمل وأبرأه عالم الجاهل بغير المدون سكاو ديانة عن لم يكن
 عالميبرأ سكاو ديانة في قول محمد وقال الثاني أبرأ وعليه المتوى لأن الجاهل لا تسع حصه
 الاضطاط كبر ما سفع من الصوب على أحمد بن وداش لا يبرئ كل الدين فقال المدون
 برأني بمثل على • فقال انه أبرأتك قال محمد لا أبرأه الا بعد ما يبرأهم أنه عليه
 وقال ابن سلة يبرأ عن الكل قال القبيصة هو صا • وأما الذي يمتنع فله تسع لأن القضاء على
 لشاه روطه هو لقون عام وأما الاسترخاء على الرضا لا يبرأه على انهم أنه عليه
 في أوامر غضب البرائة وكذا في أوامر غضب الحانية • وجعل قال لا تسع جثثك في حل
 في الدنيا أو قال جثثك في حل في ساعة قال أبو يوسف في حل في الدين وفي الساعات من
 أوامر غضب الحانية • ترا جعل كرم (جثثك كل الدين حلالا) وله علم من يبرأ
 ولو قال همه دين ترا جعل كرم (جثثك كل الدين حلالا) يبرأ غرماء ولا يدخل
 ضمنه الاجارة الطويلة في ثلثي السنة البرائة • ومن محمد أبرأتك من هذه الدار
 أو من خصوصتي في هذه الدار أو من دعوى أبرأتك من هذه الدار جاز ولا حق فيها (٢)
 وذكر الناطق أن هذه الانقاط الثلاثة لا أثر لها حتى لو أدى بعد ذلك يصح ولو رعى
 نقل بخلاف ما لو قال برئت من هذه الدار أو من دعوى أبرأتك من خصوصتي فيها فانه جائز
 ولا تسع الدعوى ولا البرهان بعده لأن قوله أبرأتك ناظم الواسطية فله أن يجامع غيره
 بجمل برئت لاسيما إلى من ضمه فله الاحتجاج المطلق وقوله أبي مني من البعد على هذا
 وعلى هذا لو قال أبرأت حتى أن يكون كرم أو جيب بان الخطاب يتعين بالخطاب
 وان لم يستند اليه باعتباره والخطام وعلى ما ذكر من العطف حتى أن يكون برئت كذا أبرأتك
 لأن يضل برئت بمرأى عنه فيكون مضافا إلى نفسه والتعليل المذكور في الكفاية أن
 البرائة المبتدئة من الخطاب المنتهية بالخطاب لا تكون الا بالاعتدال أو الإبراء أو الإبراء
 المستند إلى الخطاب لا يكون الا بالانقاط والاسقاط لا يتصور في الاعان والاعتدال يتصور
 في جميع الاقرار بالاعتدال بالانقاط يدل على عدم الفرق بين برئت وأبرأت في الرابع
 عشر من دعوى البرائة • وفي اقراو الاصل قلام السرخسي في باب الرجل يقرأه

(١) لأن قوة لاحقى نسكتة في موضع النقيض (١٠٦) وقوله قبل فلان يستعمل في المعنويات والأمانات جميعا

(٢) لأن كلمة على لا تستعمل الاي
المضمونات كذا في الثاني من اقراء

الولوجية

(٣) لأن كلمة عند تستعمل في الامانات
لاي المضمونات كذا في الولوجية في

الثاني من اقراء

(٤) سواء كانت غصبا او ودية ويدل
عليه ما في كلامه وصرح به في القسار

الولوجية

(٥) وفي انما يسه في فصل في دعوى
الزور والاراضي رجل اذى دارا انها

له فاسكر المذمى عليه ثم قال المذمى من
اين سرى واى بدنه مذمى عليه اذ انى

دائمه (يجل) هذا البيت لا تقابل المذمى
عليه بطل دعواه لان هذا الماخذ

للتجديك والبذل عرفه فان ادعاها المذمى
به ذلك لا تصح دعواه

(٦) وجل ابرا وجعلان الدعاوى
والخسومة ثم اذى عليه ما بالارث

من آية ان مات ابراهيم قبل ابراهيم
الاباء ولا تصح دعواه وان لم يسلّم هو

بوت الاب عند الاباء كذا في الرابع
عشر من دعوى الخلاصة

(٧) وفيه فتنر لما تقر في كتاب الرهن
واعصب أن الواجب الاصلى صمان

الغنية وردة العين مجلس حتى اعتمد غنيته
يوم الفصد وسع الرهن والكفاية بالغين

والغنية كما برهن عليه في المطولان كالتفهر
فانه واجب اصل يوم الجمعة لكنه ما مورد

بما قطعه بالجمعة عند الرضى أن قال
انه اشاف الاراء الى المصوب وما ورد

عليه الغصب هو الرهن لا الغنية والاراء
عن المصوب في المختار ابراهيم عن ضمانه

حتى ينقلب بسد الاراء امانة كذا في
البرارية

كاتب القضاء من هذه المجموعة

لاحقه قبل فلان فهو سائر عليه ولو قال جيع ما اذى فلان رجوع اليه ثم قوله
لاحق قبل فلان يدخل كل من اودين ترك كذا او اباردة او سبابة ارملة (١) ولو قال

هو يرى على عليه فهو مثل ذلك غير انه لا يدخل الامانة في هذا المقام كالزوجة والصارية
(٢) ولو قال هو يرى على عليه عند يدخل فيه الامانة دون المصوب (٣) ولو قال هو يرى

على قله يرى من الامانات والصمان ولو قال انا يرى من هذه الدار ليك هذا اقرا
بانه لاحق فيها (٤) في الرابع عشر من دعوى الخلاصة قبل الرب الدين واى كذا

ربلاستى عن بعض (هبة الدين الذى ان على فلان) او قال بين متناكن (من على)
او قال دباسى كى (اجبلى) فقال بنسبهم (وجبت) او قال كردم (مشت)

يكون ابراهيم فى العرف ومعداوى بوى بعض (هبة الدين) لاجبلى ولو قال لم يدونه
زا اراة كردم (امتلك من الدين) يرا ولو قال لا خصومة في محلك يكون ابرا

(٥) في الثالث والثلاثين من السادسة ابراهيم من الدعوى ثم اذى عليه ابراهيم آية
ان كان مات ابراهيم قبل الاراء لا تصح الدعوى وان كان لا يعلم موته وقت الاراء تصح

في الرابع عشر من دعوى البرارية وفي السادسة ابراهيم الدعاوى ثم اذى ما بالارث
ان كل ملت مورثة قبل الاراء تصح الدعوى وان كان لا يعلم موته (٦)

في الفصل الاول من دعوى البرارية في نوع في المساواة برهن على ابراهيم المصوب
لا يكون ابرا من قيمته وانما هو ابرا من ضمان الرق لان ضمان القيمة لا الواجب

حال فقامه الرق لا القيمة فكان ابرا على الايجاب عليه (٧) في الرابع عشر من دعوى البرزية
وكذا في الخلاصة (فق) شقيق البراءة باهر كان تغيير (عن) فطلق السبع باسم

كانت انما يكون تغييرا او جلاذا كان يعلم البالغ به والا فلا قال استنادا في فصل
ان يكون ابراهيم على هذا الفصل في باب ما يقع به البراءة من مدائن الغنية قال

المديون لرب الدين تركت الاجل لفلان ما عليه من الدين في الرابع عشر من دعوى
البرارية وكذا في الخلاصة ولو قال صاحب الاجل برهن من الاجل او قال لاجبلى في

في الاجل ليطل الاجل اما اذا قال برهن فسد ادوايه اى سليمان وفي رواية اى شخص
يطل الاجل ولو قال المطلوب قطال برهن من الاجل ينصب التاء يطل الاجل

بما تقا الروايات في الاول من صلح الولوجية ولو قال اطلت الاجل بطل الاجل
واما اذا قال تركت الاجل استقلت الروايات في هذا من اجل المزبور فمعا

(٨) الفصل الثلث في دعوى الرق والخزيرة والولاة

اعلم أن الاصل في دار الاسلام هو الخزيرة فن اذى آية حر الاصل واقام بنة لا تقبل بينه اذ
القول له فلا ساجدة الى البينة لكن لو اذى آية عليه الرق واقام بنة فلا تقبل بينه على

خزيرة الاصل دفصالبينة الرق (٨) في التاسع والثلاثين من الفصول وجل اذى روق عبد
بشرط حضرته وسكذوا اذى وكيل عبد حضرته بشرط حضرته في الحادى عشر

من دعوى الخلاصة قال عبدى بدرجل اقام البينة انه عبد لذى هو في يده وانه
اعتقه واقام صاحب البينة انه عبد فلان اودعه اياه فالفاضى بضئ يعنى القصد

البرارية (٨) اذى الخزيرة وبرهن عليها وقضى بها ثم قال كذبت في دعوى الخزيرة لا الفصل لان الخزيرة ولا
حتى الناس كاذم على ابطالها كذا في الرابع من قضاء البرارية في معنى ابطال القضاء وكذا في الخلاصة وقدم من أوائل
كتاب القضاء من هذه المجموعة

ولا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بما أقام من البينة وإن كان ذو اليد منكرا (١) ثم إذا
 قضى القاضي بعتق العبد ولو حضر القائب وأقام بينة أنه عبده فإنه لا يتفع بهذه البينة
 ولم ترد العتق في الثالث والعشرين من دعوى التاثيرانية هـ عند قضي رجل أقام
 بينة على ذي اليد أنه عبده فلا يأثم عقده وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد
 بينة أن فلا فلا ذلك أو دعه اليه القاضي لا يقضي بعتق العبد ولكن القاضي يقف العبد
 أو يحول بنيه وبين صاحب اليد وهذا استحسان والقياس أن لا يحول ثمن هذه المسئلة إذا
 أحال القاضي بين العبد وبين صاحب اليد يستوثق من العبد بأكمل وإذا حضر القائب
 كاتب القاضي القبيد بأعادة البينة فإن أعاد يقضي بعتقه والأدفع إلى مولاه وكذا لو أقام
 العبد بينة أنه عبده فلا ينال القائب وأما عقده وأقام ذو اليد بينة أنه عبده فلا ينال آخر
 ذمة البينة ودعوة أو إجارة أو رهنا لا يقضي القاضي بعتقه وفي الجلالة قياس واستحسان
 ولو زعم ذو اليد أنه عبده فلا ينال القائب أو دعه اليه وأما حال العبد كنت عبده الله إلا أنه
 أعترف لا يقبل قول العبد في العتق ولو قال العبد أنا حر الأصل وأقام الذي يقيد به بينة
 أنه عبده فلا ينال أو دعه عليه فثبت به عبده فلا يدفعه إلى الذي هو قيد به حال ولو أقام ذو اليد
 بينة أن فلا ما أو دعه اليه ولم يشهد وأنه لا يثبت إلى هذه الشهادة حتى لا يجد العبد في
 يده ولو أقام ذو اليد بينة أنه عبده فلا ينال أو دعه اليه أو دعه عليه وأقام العبد
 بينة أنه حر الأصل لم يثبت قط لا يقضي بعتق العبد كالأقوام العبد البينة على الحق العاوض
 على القائب وفي الجلالة قياس واستحسان فإذا حضر المترقة فإن أعاد العبد البينة عليه
 أنه حر الأصل يقضي بعتقه حر الأصل وإن لم يصدق فيضا ولا يكلف المترقة إعادة البينة أنه
 عبده في الثالث والعشرين من دعوى التاثيرانية وكذا في فصل باب ما يدفع به
 الخصومة عن نفسه من دعوى المحبط للشرعية وفي الكافي ولو أذى العبد أنه حر
 الأصل فاقول للعبد فإن أقام ذو اليد البينة على الملك وأداهه تفل وإن أقام على إيداعه
 بحسب لا تقبل بخلافه (٢) وإن برهن على الملك والأيداع وبرهن العبد على حرية
 الأصل حيل يثما بأكمل من المحل المزبوره ولو قال العبد أعترف فلا وذو اليد أنه مودع
 فلا ينال هذه البينة وبين المودع (٣) لأنه أقر بالرقه وكذا إن لم يبرهن المودع
 على الودعية منه لا يثبت لا اعتراضه ما يكونه ملك المصائب وإن قال شهود المودع هذا
 العبد ودعيه فلا ينال عند هذا ولم يتعرضوا للحكمة مكانه في أذى العبد اعتمادا المودع
 تقبل شهادته ما لا يقر العبد بالرقه وإن أذى الحرية لا سلام تعرضه على كونه ملكا للمودع
 ولو قال العبد أنا حر الأصل فاقول له بحكم الأصل ما لم يستسهل اقتياد الرق بعده لا يقبل
 قوله بالبرهان في الحادي عشر من دعوى البرازية هـ أمضى في رجل قالت أنا مملوكة فلا إن
 أو دهرته أو سكتته أو أعترف ضال ذو اليد لم يملك فاقول قول ذي اليد وقال أبو
 يوسف اقول قول الامة والمترقة (٤) ولو صدقه المترقة في أمامة وكذب في الاستلاد
 والمعتق فاقول قول ذي اليد ولو قال ذو اليد اشتريه من فلان وقالت الامة أعترف فلا
 وأقام كل واحد منهما بينة فثبت العتق أولى إذا كان في يد المشتري قضى معاين في

(١) قوله وإن كان ذو اليد منكرا فهو
 من الناسخ والصواب تركه يظهر ذلك لمن
 نظر في المحيط البرهاني هـ
 (٢) قوله بخلاف الدار الشافعية أنه لو
 شهد شهود صاحب اليد أن فلا ندفع
 الدار إليه لم يقر بوقولوا انهم مملوك فلا ينال
 اندفع الخصومة ذكر هذه المسئلة
 في أوائل الثالث والعشرين من دعوى
 المحبط البرهاني هـ
 (٣) قوله لا يثبت له وبين المودع
 محال في المحيط من أنه يحول القاضي
 بين العبد وبين صاحب اليد استحسانا
 والقياس أن لا يحول وقد سبق بيان
 آخا وما في محيط الشرعي في فصل
 في باب ما يدفع الخصومة عن نفسه كذا قد
 كافي المترقة قياس وقوله لأنه أقر بالرق
 له وجهه القياس كافي المحيط وجهه
 الاستحسان مذكور في المحيط أيضا وقد
 عرف في محله أن العمل بالاستحسان لا
 بالقياس إلا في مواضع وليست هذه المسئلة
 منها بل هي من قبيل على الاستحسان فيها
 إذا برهن العبد على أنه حر الأصل وذو
 اليد على أنه ودعية فقال يحال هـ
 (٤) وفي نسخ الدرر في الحادي عشر
 من الدعوى قال لإمام الثاني القول
 له بالامة مترقة والظاهر أنه مودع

(١) وفي اقرار المبوط الشرعي في باب البيز والافراق وكذلك ان علم أنهم كانوا يده لانهم في أحدهم أقوى فالتميز بالمال كان اسهل قولهم في الحرية ع (٢) لانهم في دار الاسلام وقت الحسوة ودار الاسلام دار الارحامس اذ هي الجزية تمنع المقدر نكاح بالاصل هكذا ذكرنا واذ اباهم غير مقهورين (١٠٨) واما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم بهم اسرار كما في النوع الاخير من الرابع من دعوى

الحيد مطحنا ع
(٣) لا يبيح ولا يشكك كذا في التسليم في كتاب الافراق وقال في النهاية في تفسير قوله بغير يبيع نقل غوى ما يجري على لسانه في الرابع عشر من دعوى انساب اذا كان صغيرا لا يبيع من نفسه او يقرده على التكلم ولكن لا يبيع ما يقول وقال القرافي في شرح الجامع الصغير القضاء قال ابو اليسر ومعه في قوله بغير من نفسه أي عاقل يمكنه حفظ نفسه ع
(٤) قال في دعوى القاعدية القول قوله بلا عين عند أبي حنيفة ومع الميكن مسددها فيكون قوله مع الميكن استينار قول الامامين ع
(٥) في الفصل الثاني من الباب الثاني من فضاء مقراء ع
(٦) الظاهر ان هذا في الاصل لم يكن الجارية حاضرة عند البيع وصرح به في المسئلة التي ذكرها بعد هذا ولا تكون الجارية مضمونة بالرق بالاتفاق للبيع والتسليم لان التسليم متيقن فان بيع المقول لا يبيع قبل القبض وقد قال في أول المسئلة اشترى جارية فقبضها فلا يبيع قوله وان لم تكن اخذت الخ ع
(٧) انما هو ان هذا بناء على ان الكسوت عند البيع يبيع تسليم اقرب بالرق عند هذا البعض وقد قال بعضهم ان هذا لا يكون اقرب بالرق وليس الفريقين مذكورين الثالث والعشرين من اقرار الحيد طاهر بعد هذا من قوله والصحيح انه ادالم يبيع منها يكون اقرار بالرق

الحادي عشر من دعوى الخلاصة قدم ومعه رجال ونا وصبيان بخدمته واذي أنهم انقادوا واذ هو أنهم اسرار فاقول لهم ما يقرب بالمال في اقرار اربع اوجه (١) وار كما لو اس التزاد والبيع والسند أو الهدا أو لزوم أو المنزوع (٢) وفي الجامع الصغير لا يبيح رجل يبيح الجزية وقال ذوالدعوى غلاي فان كان لا يبيع (٣) فاقول لذي البدلانة كالتاع وان كان يبيع من نفسه أو بانفا فاقول للامام وان برها على الرق والجزية فبيد للامام أولى والقول قول الاسلام انكار الرق في الحادي عشر من دعوى البرائة وكذا في الخلاصة في الرابع من دعوى الحيد ع ولو كان يبيع من نفسه فقال لا يبيح فلا يبيح من نفسه في يده في آخر السابع والعشرين من دعوى التا تاريخية ع اذ في الدعوى الجزية الاصل القول قوله مع الميكن (١) الا ان المشتري لا يبيع من البائع بالقبض دون القضاء وطريقه ان يبيح المولى أنه عبده وأقر بالرق وبيع الميكن اقراره ثم يبيع الميكنة أنه حر الاصل في الرابع عشر من دعوى الحيد صاحب (٥) وكذا في الادب من العلم اذ به والبيع والعشرين من الحيد مطحنا وذكر القاضي اذ يبيع البائع أنه كان دبره ويرى يبيع ويصف المشتري على عدم علمه ان يبيح البائع يبيح في الاصل من دعوى البرائة في نوع في التافس ع قال محمد لو قال سالم وبيع وسور اسرار فاقام احداهم البيعة على ذلك خربا آخر لا يبيد البيعة لا ما عاقل واحد ولو قال سالم حر وبيع حر ومومن حر وبيع كل واحد البيعة لا يقر رات مختلفة من شهادات الحيد الشرعي في فصل قبل باب الشهادة في القتل ع وجل اشترى جارية فقبضها فباعها أمي غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فزاد الثالث على باعها فبطلت البيعة الثانية منه ثم الثاني ردعها على القول فلم يقبل الاول قال ان كانت الجارية ذمت العتق كان الاول ان لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ذمت أنها حرة الاصل قد كانت حين بيعت وولت اخذت من ذلك لا يقبل قولها فهو مبررة دعوى العتق لانها لم اخذت بالبيع والتسليم نفسه اقتر بالرق وار لم يكن اخذت ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للبايع الاول ان لا يقبل لان القول في حرة الاصل قولها فاد الاستحسان نصها باجوبة على التكل لم يكن قانع الاول ان لا يقبل (١) وقال بعضهم اذ كانت الجارية ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع (٢) لان الجزية لا تبيح قولها (٨) في أول فصل في الاستحقاق ودعوى الجزية من بيع الجارية ع وكذا في فصل الاخافة والاستحقاق منه والصحيح انه اذا لم يسمع منه ما يمكن اقرار بالرق كان القول قوله في دعوى الجزية والمشتري أن يرجع على البائع بالقبض قولها من المثل ضرورة أمة ذمت حرة الاصل ثم ادعت حرة عارضة يبيع ذلك وفي الجزية ع وكذلك اذا ادعت حرة عارضة ثم ادعت حرة الاصل يبيع منه بعض المشايخ ومنه بعضهم لا يبيع (٣) وكذلك على العكس يجب أن يبيع في السابع والعشرين من دعوى التا تاريخية (وحيي) فبيحه في الثاني عشر) وقد قرأ الشيخ الامام المعروف بجهو مراده وجل اذ في أمه وقال هذ أمي وقالت الامة أمة تصالحها المدي من ذمت على مائة فذهبوا الى الذي هو جائز فان

كل القول قولها من دعوى الجزية يحتاج الى تأمل صادق ع (٨) ولو اقتر بالرق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها الايسة اخات وان أعتكرت البيع والتسليم ليس البائع الاول أن لا يقبل لانها ادلم بقر بالرق كان القول قوله في الجزية وكل المشتري أن يرجع على البائع بالقبض كالو ثبتت الجزية بالينة كذا في فصل في الاخافة والاستحقاق من بيع الجارية في أوائل مسائل الاستحقاق ع

أقامت بعد ذلك سنة أثناسية الأصل أو أنها كانت أمة لهذا الذي أعتقه عام أول تريد
الرجوع بالمائة على الذي فلت يستها ويطل المصلح وإن أقامت سنة أنها كانت أمة
لفلان عام أول وأنه أعتقه في ذلك الوقت لا تقبل سنة ولو كان ممكن الأمة عبيد
وأقام السنة بعد المصلح على حرة الأصل أو على أن أصاغ أعتقه عام أول وهو عليه كان
كالصلح مع العبدى انكساره الرق قبلت سنة ورجع بالمائة على المولى وإن كان المصلح مع
اقرار العبد يارق وكذلك الجواب بعد ما عدل به العبد على ذلك لأن العبد صار متصفا
ويطل دعواه الآن السنة على عتق العبد مقولاً من غير دعوى العبد بعد ما وعد أبي
حنيفة لا تقبل سنة العبدى الأمة تقبل السنة على كل حال عند الكل هذا جله ما ذكره شيخ
الإسلام (١) من المحل المزبور وفي الزيادة رجل باع عبداً من وبى طلبا طلبه الله
قال المشتري المذهب الحزلا لك أعتقه البتة وقال المالك لم تجلت وقلت إن اشترى العبد
فهو حر وقت تم صفة من وأقام السنة قبل ولودع الميرى مرق (٢) وكذا الولد يتم المشتري
البينة لكن أقام البائع البينة أنه أعتقه قبل البيع قبل بناءه على أن البائع مقصود
في الحق ولما لا يخلص في دعوى المشتري أنه حر أو أعتقه البائع عتق عليه ولا تقبل سنة
المشتري على البائع وعند أبي يوسف تقبل في الحادى عشر من دعوى الخلاصة وكذا
في الرابع عشر من دعوى النصاب • وقال في الزيادة تقبل ولم يذكر الخلاف في الرابع
عشر من دعوى النصاب ملصقا (٣) ولو أذى أحد العاقدين بغير رضى صاحبه
لا يسمع لأنه ليس بحصم فيه الآن يذى لصاحبه حقا في العاشر من المصولين وقول
المشتري بعد القصر أعتقه بائعه أو بده أو كان من الأصل يقتصر على نفسه لا يخرى
على نفسه بالينة ولا يؤموقوف فإن برى رجع والمضى واستقرت لولا على البائع أن
برى على ضرره في الحادى عشر من رجع البرائة (ط) باع جارية ثم أذى أنه كان
أعتقه قبل البيع وترجعها فهي منكوبة لا تبيع (٢) وإن أقام السنة على أنها تقبل
وهي مذكورة في (ج) ولولا دعوى المشتري على البائع المأذ أعتقها قبل البيع تبيع
الدعوى والبينة ويقضى بالعتق ويسفر ذلك في باب ما يطل دعوى الذي من دعوى
الثقة • (م) ولو استولد المشتري الجارية ثم أقامت سنة على البائع بالعتق رجع
على البائع بالمضى في باب الاستلام من مشتق الثقة • قال في الزيادة رجل اشترى جارية
وقضها فادعت أنها سرة الأصل وأقر المشتري بذلك أو أبى البين وقضى القاضي
بجزمها بالارجع المشتري بالمضى على البائع ومن مناهى على قال قوله أو أبى البين عطف وقع
من الكتاب ومنهم من قال لا يطل كرف الكتاب صحيح فإنه حضر البائع وأكسرت بينهما
فقال المشتري أقام السنة على أنها سرة الأصل يريد الرجوع بالنفس على البائع قبلت
سنة وإذا صار المشتري متصفا لآلة الأصل لا يسمع قبول البينة على الحرمة وصلى
العتق في البيع والعشرين من دعوى التناوخانية • اشترى عبدا ثم أقر أنه حر
وأخذ القاضي عليه إفراذه ثم خاصم البائع وأقام السنة أنه حر الأصل والعبد يبعد الحرمة
فأقبل سنة المشتري ويرجع بالنفس على بائعه (٤) في باب البيع القاصد من الخيانة

(١) هذا على ما ذكره شوهرزاده
وأما على ما ذكره غيره قبل قبل عنده في
سرية الأصل في العتق الصارح وقبل
يقبل عتقه نفسه قال في السابع من
حقائق المحسنة والخبرة وهو الأصح
وهو يصح تنصحه في الثاني عشر من
دعوى هذا المجموع •

(٢) لأن هذا في الحقيقة دعوى الدين
لأنه يقدى أن يبيع الميرى بيمين وما قبض
بغير حق وأنه دين عليه كذا في الثالث عشر
من الاستروضية وعن علي بن ابي طالب
المسألة في فقه في المال ولا يستحق
من يوع الخيانة وهي سنة في النسي
عشر من دعوى مجهول هذا • وقال في
الخلاصة في الحادى عشر من البيوع
تخلص الاقضية لو أذى المشتري أن
البائع أعتقه قبل البيع وله حق استرداد
النفس مع أمته وكذا في الصاشر من
العادية والثالث عشر من الاستروضية
• قوله وله حق استرداد النفس بشرطه ما في
المصولين بعلامته (ط) ويصح بيانه •

(٣) أى لا تبيع الأصل إلا في حق التعليل
ولا في حق البينة بشرطه قوله وإن أقام
سنة على اعتقها دون أن يقول عليه
ناتل •

(٤) ذكر المسألة في دعوى الفاعدية
وعلمها يقال لأنه خصم وقد من حيث
أن الجزية حق الله تعالى وكل واحد
من المبيع خصم في إثبات حقوق الله
تعالى •

(١) سئل اشترى تجارة من آخر بعد اثرائها بالزق ثم طهرها أنشأه وعاب البائع فهل المشتري الرجوع بالثمن على الماربة أياب ان غزته بالشرمان قال اشترى فاقبضه فاشترىها اعتمادا على صدقها فطهرها أنشأه له الرجوع بالثمن ان كان البائع غاليا غيبة منقطعة لا يعرف مكانه وهي ترجع عليه بذلك اذا أدته كذا في فتاوى ابن وهار وابن قديم (١١١) في يوع قتلوا وشمس الدر الوفاقي ويحيى بن

يوع القبية وهو غزته وأجرته أنها أمة لهذا (١) فشرها حصة فطهرها فاشترى يرجع
الاب بئى الماربة وقبضه الولد على البائع دون الامة (٢) بطل (٣) في السلاس عشر
المعصون وكذا في العاصه . برهن على اعتناق مولاه في المرمى فادى الوارث أن العلق
كان يردى وقت الاعتناق لم يقر الوارث بالعتق فالتقوله فوارث الا أن يصرح بالشهود
أنه كان صحيح العقل وقت الاعتناق فان كل أمر بالعتق فالتقوله فوارث الا أن يصرح بالشهود
على أن كان يردى وقت الاعتناق في الرابع من دعوى الماربة (المحنة) . بعد في يردى
يرغم أنه ملكه فادى العبد عليه أنه - زالاصل وشهد الشهود أن صاحب اليد أعتقه لا قبل
والم قبل وعلى العكس لا قبل . وفيه تقبل في الوجهين جميعا . ادعى غلاما في يردى أنه
ملكه أعتقه مدعته فقاضى يسأل المذ في البيعة على المثل لاجل العلق (٣) وان لم يكن له
بيعة يحلف المذ في عليه على المثل (٤) ادعى على امرأته أنها أمة فقامت الامة انبئة أنها
كانت لفلان وأنه أعتقه وأقام البيعة أن غلاما قد أنكر أن هذه الامة . بئى وعلموكي قال
أمرنا ونأمرهم بالاعتناق فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل . أجماعنا .
لاعتناق والافراد بالامانة . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل . أجماعنا .
دعوى الشارحانية . قال ادعى صدق في إنسان أنه أعتقه وهو يملكه وان لا يد
يستعبد به يعرض من تصح هذه الدعوى . أجاب في أنه حق الاحتساب اليه بجهة الولد مستمع
وان مرى من دعوى المثل كدعوى الابوة والبنوة بصلافة دعوى الاخوة من أواخر
دعوى الشارحانية . واذا أقام عبد البيعة أن غلاما أعتقه ففلان ينكر أن غلاما أقره وأقام أحرارته
أنه عبده فثبت به للذي أقام البيعة أنه عبده . لأن نهود المبدعته وادى بالعتق
ونما شهد وادى بالعتق فتنى من المالك وغير المالك في باب دعوى العلق من
المسود السرخسي . ونما فيه ولو شهدوا أنه أعتقه وهو يملكه ويشتد حدث عية العلق
لأن البيعة استثنى في أنبات المثل في احد احوار اذ العلق فكان أولى (٥) من المثل
المزبور حقا . قال لو كان العبد في يردى . ادعى أن غلاما . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
كاتبه وهو يملكه ولان جاسدا ذلك . ومقر به فانه يفتنى به للذي أقام البيعة أنه عبده . لأن
بيعة تثبت المثل لنفسه . والبداية بين المثل لغيره . ومن ثبت المثل لنفسه فبيته أولى
بالقول من المثل المزبور . ونما فيه . بعد في يردى . ادعى أن غلاما . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
في ملكه . وأنه أعتقه وأقامه ذوال البيعة أنه عبده . ولدى ملكه فادى العلق . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
في هذه البيعة زيادة الحسنة . في باب الشهادة في الولادة والقسم . دعوى المسود
ونما فيه . بعد في يردى . ادعى أن غلاما . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
ولدى ملكه فبيته المذ في أولى لان تثبت الخيرة . في باب دعوى العلق من دعوى المسود
ولو كان المذ في دبره أو كاتبه . يستثنى في ادعى أن غلاما . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
فقد أعاد المسئلة في آخر الكتاب وجعله كالمثمن فيه روايتان في باب الشهادة من دعوى
المسود ولو كان شهود ذى البيعة . ادعى أن غلاما . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
اشترى وان شهد وادى البيعة بالتدبير . وشهد المذ في العلق بالان تحسب بالعتق بالان

ركبوا عبط بعض من تدعى لزاما .
السلطنة العلية وأفتى بجلافة واعتز بها
في جامع المعصون فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
وفي التسابع والعشرين من مس دعوى
التساوينة قال هشام سألت محمد بن
غلام لم يطلع الحليم بانه . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
مملوك وهو يعبر عن نفسه ثم اشترى بالخيرة
وعاب البائع ولا يدرى أين هو . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
المشتري على اعلام بالفرور . قال لا
أقول طاهره . لا يرجع المشتري على
العلام وان قال اشترى فادى علوك .
(٢) لأن الرجوع باعتبار التمام صفقة
السلامة بصفه المعاوضة والبائع هو
الذي التزم ذلك . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
وانما الامة أشبهه بخير كذب وبقر
هذا الخبر لا يلزمه اشارة اليه كذا
في أواخر دعوى المسود في باب دعوى
الفرور وكذا في التسابع والعشرين
دعوى المسود .
(٣) فان أقام البيعة على المثل . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
عليه باقره كذا في يوع الحمانية في فصل
في الاستحقاق ودعوى المسرة وكذا
في الرابع عشر من دعوى النصاب .
(٤) لأن المذ في خصم في هذه الدعوى
لأنه ثبت العلق والولاء لنفسه كذا في
فصل في الاستحقاق ودعوى المسرة
يوع الحمانية .
(٥) ولو كان شهود ذى البيعة . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
أعتقه وهو يملكه فبيته أولى من بيعة
الحارح على التقوى . وان شهد وادى
المذ بالتدبير وشهد المذ بالعتق . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
فثبت بالعتق بالان . وكذلك لو أقام
أحد الحارحين البيعة على العلق لكان
والآخر على التدبير . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .

الذي من باب دعوى العلق من دعوى المسود حقا . بعد في يردى . ادعى أن غلاما . فتنى بالذم الذي وان لم يورثا يجمل .
أنه عبده ولدى ملكه . قال الولادة أولى من دعوى الحمانية في فصل في دعوى العلق . ادعى عبدا في يردى وقال ذو الدلائل هو
ملكه وأعتقه فانه يقتضى بيعة دى ابيد الاجابة . في فصل في دعوى الوفاء والشهادة بغيره من الاسترشادية . (٦) وكذا الجواب =

ع لولم يذبح الخارج الولادة فملكه بل أدى المال (١١٤) حسب كالمسبي يدهنا ع (٧) لانه عند محفل للمع كالمسبي

او كذا قالوا أنهم أحد الخارجين اليه على العتق انما والاسرع على التدبير فينة التي
 اعلى بالقول في باب دعوى العتاق من دعوى الميسوط (١) لمصا ع بسند يدر بل
 أحكام البيعة أنه عبده أعنته وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة عبده وفي ملكه قال
 الولادة أولى من دعوى الخاتبة في فصل في دعوى الموقوف ع اذني عبده في يدر رجل
 وقال ذوالدليل هو ملكي وأعنته قاله يعني بيعة ذى اليد لا الجباع في فصل من
 دعوى الوضوء والشهادة عليه من الاستة وشية والعمادية ع لولأهم العبدية أن فلما
 دبره وهو يملكه وأقام رجل آخر بيعة أنه عبده يعني بيعة المولى في الرابع من دعوى المصا
 بيعة أنه عبده دبره وأقام الاستة بيعة أنه عبده يعني بيعة المولى في الرابع من دعوى المصا
 له على ع اذني عبده على مولاه على عتقه ذوالدليل فلان الدار وجد اشترط على الغائب
 وعنته ورهن عليه قبل وان أدى أنه على عتقه باع على الغائب عبده وقد عنت الغائب
 عبده وعنت لا يقبل (٢) والمروق ما رز أن الذي على الغائب ان كان شرطاً ينضربه
 الغائب لا يقبل وان لم ينضربه يقبل في المادى عشر من دعوى البرائة ع وكذلك
 الخلاصة قال القاضي الامام عني أن يقبل في حق عتق هذا كافي لقوله ان سفت فانت
 طالع وشركك ملك في الرابع عشر من دعوى النصاب ع وجعل عتق عبده لما راجل
 وأدنى العبية هذا العبد فخلص هو الموقوف دون الحق لأن العبد في نفسه ولو صدق
 الموقوف الذي لا يطل العتق لانه في نقص ما تبه من المصل المزبور ع شهدوا على روق
 جارية عبدة الصباة زنى بامه ووزي وابن سكره وبنو رخت (جاء امرأتى يوم
 وباعت هذه الجارية المكورة) من رجل بكذا لا تقبل هذه الشهادة لان البائع الاول يجهل
 وما لم يمت ملك ذلك البائع لم يمت ملكه على روق من المصل المزبور ع صدأ أن
 مولاه أعنته وأقام البيعة قبل الفناء أقر بالرق على نفسه ثم أقام البيعة على الاحتاق
 نسج لان لاقص لا يبيع دعوى العتق ولهد الوأقر بالرق بعد الفناء لا يطل القضاء من
 المصل المزبور ولمصا ع اذني حرة الاصل ولم يذكر اسم أمه واسم أبي الأم يصح (٣) لانه
 يجوز أن يكون الانسان حر الاصل والام رقعة بان استولى جارية على الولد حراً وان لم
 تنكح الأم حرة وكذا ولد المهرود من المصل المزبور وكذا في الرابع من دعوى المصا وكذا
 في الاربعين من العمادية مع تصحيح ع ولشهدوا أن أليت أوصى بعتق هذا العبد وهو
 لا يذني تقبل وعلى الورثة أن يتقوه وان أبو أمته القاضي من المصل المزبور (٤)
 حفصا (خ) اذا شهدوا أنه حر الاصل وما درش آزاده بوجه است (وأه كانت معتوقة)
 يقبل من عير ذكر اسم أمه ونسبها ولو شهدوا أنه حر الاصل كان مادد آزاده بوجه است
 (لان أمه كانت معتوقة) يحتاج اليذكر نسب الأم لان ما درش على في باب ما يبيع مع
 الدعوى وما لا يبيع من دعوى الفدية ع قبل ذكر في شروط طهر المدين الرغيشاني أنه
 يشترط في حرة الاصل ذكر حرة الجدة أم الأم كما يشترط ذكر حرة الأم من أوائل دعوى
 القاعدية

ع (فوع في دعوى الولاء) ع وجعل مات وترث لالا وتساها وأقام رجل البيعة أنه كلن عدم

والاجارة فكانه أظام البيعة على تصرحه
 فيه يبيع أو اجارة لا يترجمه كذا في
 الميسوط في تعديل المدة الزبيرة ع
 (١) ومساكن الميسوط المد كورة
 هانم مسكون في أوائل الرابع من
 دعوى المصا ع

(٢) وفي السابع والعشر من دعوى
 التارخانية فلاحن الاجاس وقيل
 يعني أن يقبل في حق عتق هذا العبد
 ولا يثبت عتق ذلك العبد ع

(٣) قال شيخ الاسلام نظام الدين انه مال
 علاه الدين على يشترط نسب الاتي
 دعوى حرة الاصل وتنجبها فالأ
 ثم قال نظام الدين قال سيدي ووالدي
 برهان الدين صاحب العمادية كالمسبي
 هذا بفرغاة كذا بعض بعض العتقاء
 فلاحن المنة لكبرى وقال في روع
 القاعدية انه شهد على حرة الاصل
 لود كروا حرة الأم أيضا هل يشترط ذكر
 نسب الأم عني تقبل لا ولكن رأيت
 الامام غفر الله عن فاضلان بصار يقول
 ان أمي وأخوتي بجهة حرة أم لم نسب
 الأم لان حرة الأم تصير مقضيا أيضا
 وان أمي وأخوتي بجهة مطلقا وكروا على
 وجهه الايضاح والتأكد حرة أمه
 لا يشترط ذلك ع وهذا هو الذي ذكره

ازا هدى فلاحن فاصحاب ع
 وفي باب الاحتشاق من النهاية قال
 عاتة الشافعي ان الشهادة في حرة
 الاصل تقبل من شهود دعوى العبد عندهم
 بجوار كذا في شرح الجامع لقاصبان
 وقد صرح فلاحن ع

(٤) وكذا في الاربعين من العمادية وعلى
 نفسه وقال لانه شهادة على اثبات عتق

الموصى فيصير كأن الموصى يذني وشوقه وادعوى عتق على الورثة أن يتقوه فان استعوا القاضي بعتق وبعد الوصية ع عاتمة
 أوصى باب بعتق عه بعد موته بعتق فالحولاء دون الحق في مسائل متفرقة من عتاق الفدية خلاص (ع) ع

ما عتقه وانقذه واثامته البت اليه انه كتب الاصل ذكر في ولا الابرار ان ليه
 بينة البت في اوسر باب ما يطل دعوى المذني من دعوى الطائفة ولواذي رجلان ولا
 رجل واثام كل واحد منهما يمينه انه اعقته وهو يملك ثم مات ولم يملوك وراثة غيره جعل
 الولا يمينهما (١) وان ادعى أحدهما اولا وقضى القاضي بالولاة ثم اقام الآخر بعد ذلك
 بينة على دعواه فانقض لا يقبل بينة الثاني لان الواحد مستعمل أن يكون مقتضى التبريد لكل
 واحد منهما على الكمال واليمين الاولى تأكدت باتصال النصابها فتصنف الثانية لاطلاق
 (٢) في السابع عشر من شهادات المحيط البرهاني وهو قضى القاضي لاحد هذه الاولاد
 والارث ثم شهد آخر ان لا يحضر به لا يقبل الا أن يشهدوا أنه اشترى من الاول قبل أن يعقته
 فيقبل القضاء الاول في باب الشهادة بالولاة من شهادات المحيط للرسخى لمصفا
 ولواذي رجل على رجل أنه مولا من عتاقته من فوق او أسفل او اذى أنه مولا من
 مولاة والمذني عليه يمينه فاقام المذني بينة على دعواه قبلت لانه بذى عليه فلا يمكن
 خصمه فيه وان لم يذع عليه مالا في التمس عشر من دعوى المحيط البرهاني في نوع في
 دعوى الانسان نسب غيره ولوان رجلان من العرب ماتوا ابن فاذا رجل أنه كان عبدا
 لاه وانه اعقته وانكر الاب فاقام المينة فقبل منه وسكتا الوفاة المقتضية زولا بنا وبنا
 فاذا ابن العربي انه اعقبت اباهما الابن وهذه البت واهما مولى وان بعد ذلك أو أحدهما
 واقام المينة فقبل بينة وكذا الواذي المتيقن الولاة على المتيقن على المتيقن واقام
 المينة في (٣) في باب ما يكون الرجل به خصم من القسب والولاة من الدعوى والديارات
 من شرح الجامع الكبير للصبغري به من انه اعقبت هذا وهو يملكه وبرهن الآخر كذا
 فان صدق العبد أحدهما فهو اولى وان كذبهما فالولاة يمينهما ولور من كل منهما على
 اعتاقه وانف وهو يملكه لا أثر لصدق العبد ولواؤه يمينها ولكل منهما عليه القبول لم
 تذكر احدى البينتين مالا فيبينه مذهب المال اولى ولا لزمه صدقة العبد ولا في الرابع
 من دعوى الزاوية وكذا في الرابع من دعوى المحيط وكذا في فصل في آخرباب الشهادة
 في العتق من المحيط للرسخى ولومات رجل فاذا رجل مبراته واقام شاهدين
 شهدا انه اعقبت أم هذا الميت وانما رآته بعد ذلك بعدة من بعد فلان وان أمه ماتت بعد
 وماتت ثم وصت هو ولا لغيره وارثا ومضى مقتضى انه هذا المذني قبل العاصي شهادتهما
 وقضى بالميراث فان جاء مولى الاب واقام المينة انه اعقبت الاب قبل أن يموت هذا الولد
 وهو يملكه وانه وارثه لا نفسه وارثا غيره قضى القاضي بالميراث لمولى الاب ولومات رجل
 واحتسم رجلان في ميراثه واقام كل واحد بينة انه اعقبت الميت وهو يملكه وانه وارثه
 لا وارثه غيره ولم يوقت الشهادتين وقضى القاضي بالميراث بينهما هذا اذا لم يوقت
 الميراث وان وقتنا ووقت احدهما أسبق قضى لاجلها وقتنا ولو كان به أحد المذنين
 أولا واقام المينة انه اعقبت الميت وهو يملكه وقضى القاضي بينته ثم جاء المذني الآخر
 واقام المينة انه اعقبت الميت فانقض لا يقضى للثاني ولو جاءهما وقتا واقام المينة
 على دعواهما قضى بالولاة بينهما في الفصل الاول من ولا المحيط البرهاني لمصفا وعقاه

(١) هذا اذا لم يوقت الميراث وان وقتنا
 ووقت احدهما أسبق قضى لآخرها وقتنا
 كما سبق من ولا المحيط من ظهر الورق
 بعد أربعة قنود

(٢) ذكر المرحوم المصنف في باب
 الشهادة في القسب وغيره من شهادات
 الميسر وعمل فقال لان الولاة كالنسب
 من حيث انه لا يقبل القسب والنسب
 ولا يقبل الذل من شخص الى شخص ثم
 في النسب اذا تم بحث المينة الاولى
 بالقضاء لم تقبل الثانية بعد ذلك فكذلك
 في الولاة

(٣) لان لولا غلبة القسب وبذى عليه
 فعل الاعتاق او وصول راسه وما ليه
 اليه وجوب القسب اليه وغرضه
 الولاة والقسب فانه لو اذى أنه مولى أبيه
 من أعلى أو من أسفل فقبل بينة وفي
 النسب لو اذى الابوة وانقضت سل ولو
 اذى أنه عبده أو ابنه لا تقبل بينته لا
 بدعوى الميراث دون الولاة كذا في المجلد
 المنزوي تعطيل المشقة

(١) وفي السراجية اذا اذى على منكر حصة الفير نكاحا فله بشرط حضرة الزوج وكذا ضد الطاعة البينة كذا في العاشر من دعوى التاثر بانه ع (٢) عبارة العمادة صاحب البينة آوى وكذا في الحيط وهو الطاهر فله غلط النسخ ع (٣) أي برهنا معا لما اذا برهن أحدهما أولا بقتضيه (١١٤) ثم على الآخر على النكاح لا بقتضيه الا اذا برهن على سبق كذا في الدعوى الشراء في حق

من رجل وقضى له به ثم اذى آخر شرهه من ذلك لا يقتضي الثاني كذا في الحادي والعشرين من نكاح الحيط وقال في الثالث والمائة من شرح آداب القاضي لا في الفصل الاول قد صرح ظاهره لا يقتض الا اذا ظهر خطأ يبين وذلك ان يوفت شهود الثاني وقتا قبل وقت الاول ع (٤) قال في الحيط وعندهم لا يقتضي لو احدث منها واليه اشار في آداب القاضي المصنف في باب الشهادة في النكاح انتهى وهو الباب الثالث والمائة عبارة المصنف حاله ان الحكم بها لو احدث منها وقال الصدر السهمي في شرحه لان المرأة الواحدة لا تقتضي ان تكون لسك واحد منها ولا مشتركة بينهما واختار الصدر في الفتاوى الصغرى ما اشار اليه المصنف ولم يذكر غيره ومجيب من الزيادة فلا من التثنية وذكر كرت المسئلة في نكاح الحانية في فصل في دعوى النكاح وقال اختلافه فيه قال بعضهم لا يقتضي له قرينة لان لافراقة البينة يطل بينة الآخر فلا يقتضي الا بالافراقة بعد البينة وقال بعضهم يقتضي القرينة لان اقراء المرأة لاحدهما بقوله البند ولو اقام البينة وهي قيد أحدهما يقتضي لصاحب اليد ع (٥) قوله وان اذى ثانيا على اسواء لا يقتضي من حين نظر الى التثنية انه اسقط بعض المسائل فاحل كلامه وسطه الطام ع (٦) الفاضل ان يقول نصف المرأة ثمانان حلفت برئت وان مكات الخ كاف الصغرى والتثنية في فصل في دعوى النكاح من الدعوى ع

(٦) ذكر في التثنية في قول فصل مسائل دعوى النكاح وكذا في الصغرى وقد

ذكر المسته صاحب الحيط في الحادي والعشرين من كتاب النكاح وقال فيه عده بعض المتأخرين في التثنية في قوله بالنيكاح ساخا وهو الا بغيره. وبعضهم لا يقتضي لو احدث منها واليه اشار في آداب القاضي المصنف انتهى فيكون ما في التثنية اشرا له في آداب القاضي في الباب الثالث والمائة على خلاف ما عاين بعض المتأخرين وبوجه صاحب الحيط حيث قال هو الا بغيره فليست له

فيه (الدخيرة) واذا علمت الرجل وتزك أموالا في يد رجل غاف خارج واذا علمت البينة وهو ع (٧) وأنه وارثه لا وارثه غيره وأما ذوو البينة عند ذلك فلهن بالمال بينهما نعمان في الفصل الاول من ولا التاثر بانه ع (٨) تنازع في عبادة في كل واحد منهما انه عبده بدمه أو اعتقه يقتضي بينة صاحب اليد لان الدعوى في الولاء لا لا المتق حاصل له بعبادتهما وقد استوت البينتان في اثبات الولاء وخرج بينة صاحب اليد بحكمه في الثالث من دعوى الحية البرهاني ملخصا

(٩) العاشر في دعوى النكاح وفصله ع (١٠) لو اذى النكاح بمضمر من الشهود لا بد وان يذكر جماع اليهود كلام المتعلقين اذ العلم اختلافوا ان جماع اليهود كلامهما حمل هو شرط والاسم انه شرط فلا بد من ذكره لتنعيم الدعوى في العشرين من الفصولين ع اذى نكاح معتدة بشرط حضرة (روح المطلق) بالساكن المطلق (أو رجعا) ع (١١) في الثالث عشر من دعوى الزانية ع (١٢) امر اذيد اذى آخر نكاحها فانزعت لافزعت في قبيل بل تمنع قبيل بحكم المارح بحكم الاقراء وقبل بحكم ذي اليد فالتميز وبرهن الخارج على نكاح مؤرخ وبرهن ذو اليد على أنها امراته وتكون حصة الغلج اول كالى دعوى الخلق ولورهن ذو اليد أنه تزوجها بغيره بينة من ذى اليد اول وان لم يؤرخ لان يمد قبل سبق نكاحه كذا نقل من بعضهم وبعضهم قالوا من ذى اليد مطلقا اذ السبب منه عبر في باب النكاح فكانه ذكر ولورهن الخارج على ماريخ الخارج كل بينة الخارج ولي وقد دفع حاشيته ذى اليد اذا وقع ذو اليد وقال تزوجت قبل المخرج ثم جدها له بعد ذلك العقد يثبت له لا تدفع بينة ذى اليد اذ عاين نكاحها وهي ليست في يد أحدهما فغيره بلا ثبوت ولم يقتصر لاحدهما حتى تهازنت البينتان ثم برهن أحدهما أنها اقترنت بالنكاح بحكمه كالأقترنت لاحدهما بالنكاح مما يابعد ما برها ولو اذى نكاح امراته ثبت يد أحدهما فانزعت لاحدهما فهي المقررة بقوله برهن الآخر ع على النكاح فبينة ذى اليد اول (١٣) فلو اقترنت لاحدهما ثم رها (١٤) فلو رها قال اول ولولم يبقا نفس زكيت بينته اول ولولم تزك بينهما أو كسب قبل على المقررة ساخا وهو الا بغيره وقبل لا يحكم لاحدهما ع (١٥) في العشرين من الصواب ع وفي التثنية اذ عاين نكاح امرأة فانزعت لاحدهما ثم رها لا يقتضي لاحدهما كالأقترنت ولم يصير المقررة بافراقة صاحب يد وان رها على الصواب ع (١٦) راقرت لاحدهما بعد البرهان فهي وان لم تزك لاحدهما فزعت جنبها فان قبل له حول لا يقتضي على أحدهما بشي المهر (١٧) في الثاني عشر من دعوى الزانية ولورهن على النكاح حال الحية نكاح أحدهما على النكاح والآخر على اقراءه لا يترج لكن بعد التهاز ولورهن أحدهما على اقراءها بالنكاح بحكمه كالقواعد اعترافا لاحدهما بعد التهاز من المحل المربور ع (١٨) اذى نكاحها فأكثرت واقرت به رجل حاضر وصرفها المقر فان برهن الذي يحتاج المرأة الى البينة على هذا الذي يحضر هذه المرأة فقورهن المقر بعد ما برهن الذي

يترج بالنيكاح ساخا وهو الا بغيره. وبعضهم لا يقتضي لو احدث منها واليه اشار في آداب القاضي المصنف انتهى فيكون ما في التثنية اشرا له في آداب القاضي في الباب الثالث والمائة على خلاف ما عاين بعض المتأخرين وبوجه صاحب الحيط حيث قال هو الا بغيره فليست له

أمدخل بها فهي له ادخله ونقلها الى يمينه دليل سبق مقدمه او اداسبق تاريخ الابر
 تحتدبسط اعتبار دليل سبق عند التصريح بالسبق ولولم تكن في بيت أحدهما ولا دخل
 بها مطلقا فالأول أولى ولولم يوقسا أو وقسا سواء قرزكت شته أولى ولورزكت
 البستان تسأل المرأة فلم تغزل لاحدهما فزني بها وبينهما ولوأفرت لاحدهما بالقدم
 معها الا اذا سبق تاريخ شته الآخر وهذا لأن العمل بالسبق مشذوذ فسطوا في تصادق
 أحدهما مع ما عينت السكاح بينهما تصادقهما وهذا كله مما لو تنازعا حال حياة المرأة
 وأما بعد موتها فعلى زوج ولا يعتبر فيه الاقرار واليد قلوا وتامهي لمن سبق تاريخه
 ولولم يزوجا أو تزوجا أو تزوجا فزني بها فزني بها فزني بها فزني بها فزني بها فزني بها
 واحد والفرق بين حياتها وبين موتها أن العرس في حياتها هو المرأة وهي لا تغسل
 الشرعكة بينهما والعرس في موتها هو الارث وهو مال مثل الشرعة في العسرين
 من المصولين • ولومات أحد المذبحين فأثرت المرأة أن سكاح الميت كان أو لاصح
 تصديقها في أصل دعوى السكاح من سكاح الحائض • (مقاط) انفار مع
 ذي اليد لورعنا على السكاح بلا تاريخ فهي ذي اليد بصلاف المثل المطلق تسأل في
 الخارج بينته ثم هي واليد هل يقضي بيمينه في اليد اختلف فيه الشارع والمفتي عليه
 بالمطلق لورع على المثل المطلق لا يقبل دغاها (ط) لوقضي بها الخارج بينته ثم هي
 ذواليد قبل لا يقضي ذي اليد في هذه الصورة وتقبل يقضي له لأن يده دليل على سبق سكاحه
 صاير كالورع بتاريخ سابق صريحا (هـ) على قول من يبع يمينه ذي اليد لورع
 الخارج بعده على أنه تزوجها قبل ذي اليد يقضي بالخارج ولورع على نكاح امرأته ليست
 يبدأ أحد وقضي له ثم هي آخر على مثله لا يحكم به الا تاريخ سابق والخارج مع ذي اليد
 لورع كل سهما أنها امرأة مطلقة لم يكرأ تزوجها قبل يحكم بالخارج لا ذي اليد
 ولو حسكر كل منهما أنه تزوجها يحكم ذي اليد وهذا القائل فاحسه على دعوى المان فان
 الخارج مع ذي اليد لورعها على مطلق يحكم بالخارج ولورعنا على الشرع من واحد
 يحكم ذي اليد وقبل يحكم ذي اليد مطلقا لتيسر السبب في دعوى المرأة وهو التزوج
 فكأنه ذكر بخلاف مطلق الصبي في العسرين من المصولين • وفي فتاوى حميد
 الخارج برع على أنها منكوسة وفي يده ذي اليد بغير سبق وذواليد حال زوجتي والمرأة
 فمقدد اليد يحكم بالسكاح الخارج في الثاني عشر من دعوى البرائة • وان برع
 ذواليد على السكاح لا تاريخ يمينه أو ولي تبونه بالقبض وأنه دليل سبق لأن القص
 يكون سقا ظاهرا وإذا اعتبر كون إذا كان سابقا (١) من أهل المروية برع عليها
 بالنكاح ولم تظهر عدالة الشهود فأقرت بالسكاح لا حرم لها في الثاني لعدم ثبوت
 سكاح الاقل هذا إذا قال لا يثنى سواء أمّا إذا قال في شهود آخر يصلح بين المحترمة حتى
 يظهر المقتضى من أهل المروية وكذا في نكاح المص • اذني نكاح امرأته ذات
 زوج وأقام شاهدا واحدا يصلح بينهما وبين الزوج ولا غير ذات الروح لا يحتاج الى الحيلولة
 ويحلي سبيلها الى أن يحضر الزوج في العسرين من المصولين • (مسند) برع على

(١) راد دعوى القاصدة ولو أقام
 الخارج بينته على أنه تزوجها قبل
 ما تزوجها وابتدأت من قبله تاريخ أولى
 لأنه أثبت السبق صريحا والمفتي
 لا يبرر من الصريح

مكاحها ولم تظهر هذه الشهادة لها أن تخرج بها حر (فمن) هذه المورثات
 الذي كواه دكر آدم (أي من شاهد آخر) هل يصل لها التزوج زوج آخر لو لم يلق القاضي
 الذي أياها في المحل نفس تلك الأيام لا يصل لها ذلك (فقط) أنكرت مكاحه فبعض عليه
 لا نفقة لها ومن هذه المسئلة يخرج جواب كبري من السابق من المحل المبرور • الذي
 التكاك مطلقا من غير تاريخ وشهدوا أنه تزوجها في شهر كما لا يقبل لا كذاب الذي
 شهده ولو قال الذي تزوجت في شهر كما وشهدوا على المكاح مطلقا قبل ولو أدى
 أنه تزوجها أول من أمس وشهدوا على التزوج في الماضي لا يقبل (١) في الرابع عشر من
 الصادية ومزجته في الشهادات لمساوغة عليه • قالت تزوجت هذا أمس ثم قالت
 تزوجت هذا من خمسة فبعض الذي الماضي ولو شهدوا بأقوالها جميعا وهي تجسد قال أبو
 يوسف أسأل الشهود بأي ما يدان القاضي • ولو قالت تزوجت جميعا هذا أمس وهذا
 من خمسة فبعض الذي الماضي في الضرب من الضرب وكذا في الرابع عشر من الصادية •
 برهن أنها مدخوله في مكاح عند أربعين سنة برهن الاثر أنها مدخوله منذ خمس سنين
 وأنها أكثر منه وأنها في ذلك الوقت لا بد منه سبق مكاحه • ثبت كونه في ذلك
 وقت اقترانه والكل صريح ولو تزوجها فاذي أترامها امرأتى فضال ذلك كانت
 امرأتها مكنت لطفها منذ سنين وأنكر الذي طلقها في الماضي لم يدرى لمساوغة
 على التكاك لا الطلاق • وقالوا لطفها لكن تزوجها بعد وأنكره في البعد التزوج الثاني
 فهي الذي يدلشون مكاحه من حيث القاضي ولو أنكر الذي طلقها برهن ذواليد
 أنه لطفها منذ سنين وحكم بالطلاق فالعقد من وقت الطلاق إذا طلق من ذلك الوقت
 ثبت بالينة فبعض القاضي وقت الطلاق من المحل المبرور • وكذا في الصادية •
 الذي تكاحها بتزوج أيها حال صرنا وشهدا أنه قال تزوجت بقى الكبرى المسألة بكنا
 من فلان لعسك لا صرف منه بوجهها قبل شهدها على التكاك ثم يزعم الذي أن
 يبرهن أن منه الكبرى المسألة فكذلك هذا الحكم عليها بالتكاك • فلو قالت أبايته الكبرى
 وصديق الذي يحكم بكاحها • ولو شهد أنه تزوج منه ولا تعرفها بوجهها فلو لم يكن
 قاضي عليه الأيت واحدة تقبل لروال الجاهل • ولو شهد أنه تزوج منه عائته وليس له
 بهذا الاسم إلا واحدة فلا يعرفها الشهود بوجهها يبرهن الزوج أن منه الذي بهذا الاسم
 هي هذه الباطنة من المحل المبرور وكذا في الرابع عشر من الصادية • تقول أول
 وأنت صغيرة وأدعت الكبر فاقول لها في الثاني عشر من دعوى البرائة • الذي
 تكاح صغيرة وقال تزوجتها حاكم خوارزم لم يذكر اسم الحاكم ولا نسبه ولا أنه
 كان قرض اليه الوال أمر التزوج وحل كل ما دل على أنه لا يسمح بشرط ذكر الكل
 من المحل المبرور • وكذا في العشرين من الضرب من الصادية وفي الثاني الذي زيد وهو
 تكاح امرأة فضالت تزوجت زيدا بعد وهو في امرأة زيد • وإن حالها القاضي بعد ما
 دعيا التكاك من زوجها فضالت معها فضالت تزوجت زيدا بعد وهو في دعوى (٢) في فصل
 في دعوى التكاك من دعوى الثانية • (فقط) قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا

(١) ولو أدى الشراء أول من أمس
 وشهدوا أنه اشتراه في الماضي قبل لان
 الشراء قول يعاد بذكر كذا في الصادية
 في الرابع عشر قلمه من أن عدم القول
 في المكاح لكونه قولاً لمضابط العمل أشبه
 البعد في الضرب من الخامس عشر •
 (٢) وفي تكاح الثانية في فصل في دعوى
 التكاك ولو أدى زيد وهو في تكاح
 امرأة فضالت تزوجت زيدا بعد ما
 تزوجت عمرا قال أبو يوسف بغير زيد
 وعليه الفتوى ثم قال أبو يوسف فإن
 سألتها القاضي من زوجها فضالت تزوجت
 زيدا بعد ما تزوجت عمرا فإن القاضي
 بغيري الصبر وقال استحسن ذلك
 في جواب الخلق • وكذا في البيع
 انتهى وكذا في أواخر الثالث من تكاح
 المحل خافي الضربين بعلامة (فقط)
 لا يصح في قصور حيث لم يفرق بينهما بعد

(١) وفي أواخر السالمن نكاح النارية وفي الثانية قال الصفر الذهب حرام البرق وفي باب الدعوى واليمن من نكاح المحيط للرسى والصحيح قول أبي يوسف ع (٢) لعل وجه قول أبي يوسف أنها مالت لزوجه فذا اعتدأ فزنت بالنكاح لم يذم فمكون قولها بعد ما تزنت محرراً وجوا من إقراره (١٨) وفيه إبطال لحمة فلا يشر وجه قول محمد أنه كلام واحد فلا يكون

كتب هذا ثوابه في نكاح المحيط
للسرخى بعبارة أخرى والمال الواحد
فحمد الله تعالى

(٢) طاهره محتاج للمزاجا ولما ذكره نفسه في السكاح في فصل شرائط السكاح حيث قال فواعت المرأة أن ابها روت جها وهي باقة لم تر من وادعي الروح أن ابها روت جها في السفر كل القول قول المرأة وان أطاعه ما كانت المرأة اليه انها كانت ابنة عشر سنة وقت السكاح وأقام الروح اليه أنها كانت ابنة ثمان سنين كانت اليه بينة المرأة ويمكن أن يقال ما ذكره هنا فيا اذا لم تنص المرأة يه على اللوغ وان يقال أيضا ما قد دعوى الثانية فيها اذا اختلف في وقت السكاح تكون اليه يه الزوج لا تساهوا قاسق وحاف نكاح الخفية فيها اذا اختلف في وقت السكاح واختلفا في سها فذلك اليوم قسكون بينها ولي وأشراليه في أراخر نكاح التمه وقدم في البوع ما ناسه قلاعي القنة على

وقد هوى انشابة في فصل خبابه
بالسكاخ رجل قال امرؤ حنكاً وأما
صبي فضايل بل تزوجتني وأنت بالغ
كان القول قوله الآن القاضي لا يعرف
يتم ما بل يسأله هل أجوز وليك أم لا
ان قال لا يقول القاضي هل أجوز بعد
البلوغ ان قال لا يقول هل يجيز الان
ان قال لا يعرف منه ما يحذر

(٤) وأعاد الكردي هذه المسألة في الثاني عشر من الشهر وقال فيه قال ابن القنفذ: لكان لها روح معروفاً فترجمت

بأشهر وأجالت تزوجت بالناسي وأما في عدة
قراها عنده أيضا انتهى وفي كلامه هنا
إذا كان لأمه زوج معروف طلقها فانه

وما يذبحان التكاح فهي ازيد عند أبي يوسف بنحو (١) وعند محمد بن عمرو (٢) في العشرين من الفصولين. وكذلك في الرابع عشر من العمادية والعشرين من نكاح التارخانية فكل من الطهورة لمصداقهما فيه. اذ في عليها نكاحا حلالا كمن تزوجته لكي أخذت بوجاهة فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المذموم ولو قالت انا امرأة هذا ولكني كنت لهذه المذموم اولا وسألت النكاح فهي امرأة الثاني في الثاني عشر من دعوى البرائة وقامه بعد صلحها وفي الدعوات الناقض لثوانا رجل ينة على امرأة فان اباها تزوجها منه قبل بلوغها واخامت المرأة ثمة اثم زوجها بعد البلوغ فهو زناهي فينتها أولى في العشرين من نكاح الخط البرأفي مخلصا رجل قال لامرأة تزوجت بك ابوك وانت صغيرة وقالت بل تزوجتك انا صغيرة لم أرض كالقول قولها والبيبة ينة (٣) في فصل في دعوى التكاح من دعوى ثمانية في الخط فالتزوج ينة وانما صغيرة وقال كتب اليه القول لها لاختلافهما في وجود الطردوان انا والبيبة فينتها أولى لانها اتهم في الرابع عشر من نكاح الزنا ينة. واذا مدت التكاح على اثمها بالغة فالاول والزوج عا بالها لانها صغيرة ان يقع القول لها وان انا والبيبة فنة المرأة في اثم بالغة أولى من الجهل المزبور وقامه فيه. ولو تزاج ارجان بعد الولادة في صحة النكاح وفادوه بها تنقل ينة الفساد لانها تيت ما يمكن ثابته ولو كان مذموم الفساد هو الزوج تيت حرمة الوطأ بقراره ومن قبلنا حتمته على الصادقة خففة العدة الفساد لاوجب العدة ونسب الولد ثابت كيمسا كان اذ الفساد يني حل الوطأ لا يثبت النسب في العشرين من الفصولين. اذعت ان النكاح كان بلا شهود نسع وانما اذعت ان النكاح كان في العدة لا تسع ان يشارت بينهما او وصيها بها مسن ودعوى الصاعدة. امرأة قالت لزوجها تزوجتني بسبعة شهود وقال الزوج لا بل يشهد فاقول قول الزوج. ولو قالت المرأة تزوجتني واثمانية وقال الزوج تزوجتك وانت بالغة فاقول قولها وكذلك اذا قالت المرأة تزوجها تزوجتني وانما معتقلان وقال الزوج تزوجتك بعد انقضاء العدة فاقول قول الزوج وقصص بالنكاح بينهما في العشرين من نكاح التارخانية في نوع في اختلافهما في صحة العقد وفادوه وكذلك الحداد والعشرين من نكاح الخط وقصص. مطلقه تزوجت نعمه ثم اذعت عدم انقضاء العدة من الاول ان بين الطلاق والنكاح اقل من شهرين مذهب وان شهرين او اكثر لا ومع النكاح عنده. وعندهما لو بعد اربعين يوما لا يوالا الاصل في وصع النكاح (٤) في الثالث عشر من نكاح البرائة. ولو اذعت الزوج فساد النكاح واذعت هي الصحة فاقول لها يفرق بينهما لوجب المهر والعدة بعد الدخول فان اذعت المرأة الفساد لا يفرق وان انا والبيبة على الصحة والفساد فالبيبة اذعت الفساد (٥) كافي البيع من طبع في الثاني في باب الدعوى والبيبة في النكاح من نكاح الوجبر. ذكر صاحب المطومة اذعت عليها انها منكموتة ورهن وقال انا امرأة تارخا تارخا بنحو ينة الحاضر الا ان يكون مشهورا انها امرأة فلان النكاح وذكر القاعدى انها

وَأَمَّا الْمَوْلَى الْمَوْتَرُ فَقَدْ أَفْلَحَ مِنْ شَيْءٍ وَلَوْ عَشْرَ مِائَةٍ (الابن مبرور)

الشيء كافي الخلاصة وكذا في الخاتمة في المراء أحد الزوجين بطريقه فساد النكاح من كتاب النكاح الثالث قال ولوقد ورد
 شهرين أو يزيد لا قبل قولها عند ما يقول في وجهه ولفظها أو مستط من قلبه بعض العبارات والانسب أن يقول لا قبل قولها
 أن كل بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين عند موعدها (١١٩) لو بعد ثمانية وثلاثين يوما لا قبل قولها ولو قد ورد شهرين

أو يزيد لا قبل قولها عند ما يقول
 على ما قلناه ما قلناه منه هنا
 (٥) لأن العدة ناسبة بظاهر الحال
 والقصد أمر حادث يحتاج إلى إثباته
 فكانت حجة القصد أكثر إثباتا فكانت
 أولى كذا في المحيط للشرعي

(١) ولابن على الزوج الثاني في مجلس
 قول أي سنة وفي مجلس قولها
 (٢) وهو محال فظاهر أصح المصولين
 الذي وطلاق العاتق في سنة وكذا في
 دعواه غيبا مثل

(٣) أقول في جوابي الكتاب
 المسئلة على أوجه ان اذى الزوج
 السكون والمرأة الرى يكون القول لها
 عند داخلها في الزمان والحياتة وفيها ولو
 أقام الزوج البينة على السكون ولم يتم
 المرأة حجة على الرى ثبت النكاح ذكره
 في الموطأ والهادية ولم يذكره فاضل
 ولو أقام البينة في بيتها أولى ولو أقام
 الزوج البينة على الإجازة والرضا والمرأة
 على الرى في بيتها أولى وان سكنت
 الشهادة بالإجازة والإشهادة على
 السكون لاشواء البنتين في الإثبات
 صورة وترجع حجة بأشياء لزم القصد
 كافي الخاتمة وغيرها

وهكذا في شرح الجامع الصغير
 لفاضل وكذا في نكاح التفسير والفتنة
 خلاص المتن حيث قال النكر اذا
 تزوجت فان أقامت البينة أنها حين
 اشترت ردت وأقام الزوج البينة أنها
 حين اشترت سكنت فالبينة بينة المرأة ولو
 شهد هو أنه حين اشترت ردت
 أخذت منه انتهى وقال في النهاية فلا
 هي العرائش فان أقام البينة بينها أول ما تنبت الزبادة ولو أقامها على أنها ما تزت أوردت حين عك استوى في الأثبات
 وترجع بينة لأبائه الزوم وفي فتح القدر بعد نقل هذا في التبايع فظهر طهارة في الخلاصة فقلنا من أدب القاضي قد صاف لواء أم الأب
 أو الزوج البينة على الإجازة والمرأة على الرى في بيتها أولى فحصل في هذه الصورة اختلاف الشايع ولعل وجهه أن السكون لا =

لا يجوز أن يكون لها زوجان طاهران في الأربع عشر من نكاح البرائة وكذا في الثاني
 عشر من دعواه • وجعل تزوج امرأة ثم قال لها كل من فخرج قبل ثلاث وعقد طلاق
 وانقضت عدتها وتزوجت وقالت ما طلقني الا قبل ما يخرج ينسأ فان حضر العاتق بعد
 ذلك وأنكر الطلاق فزوج بينهما في ثلاث وان أنكر الا قبل النكاح والطلاق وكذا في المرأة
 في الطلاق كان الطلاق واقعاً عليها ونقض في الاول من هذا الوقت ويترق بينها وبين الآخر
 وان صدقته المرأة في جميع ما قال كل امرأة قال الآخر ولو أنكرت ما أقتر به الاول من
 النكاح والطلاق فهي امرأة قال الآخر في فصل في دعوى النكاح من دعوى الخيانة
 وفي الأربع عشر من العداية وفيه تفصيل • ولو قال الزوج كل من فخرج قبل طلقها
 وانقضت عدتها ثم تزوج بها وقالت المرأة ما طلقني ذلك الزوج كل القول قول الزوج
 ولا قبل قول المرأة في ذلك فان ضرر رجل وادى أنه الذي أقتر به الزوج الثاني وصدقته
 المرأة في ذلك وكذا في الزوج الثاني كل القول قول الزوج الثاني (١) لانه ما أقتر بالنكاح
 لعلوم هنا في آخر فصل في دعوى النكاح من نكاح الخيانة • اذى نكاحها وقال ان
 زوجك طلقك وأما تزوجك ما أنكر الطلاق فيه من الذي على خلاف الاول لا قبل ثلاث يصح
 على الغائب فلو ضرر بره على طلاقه قبل ثم خلو بره على التزوج بعد معنى العدة
 ثبت النكاح في العشرين من المصولين وكذا في الأربع عشر من العداية اذى عليها
 أن زوجها الف الف طلقها وانقضت عدتها وزوجها ما تزوجت روية النفس وأسكرت
 طلاقه فبرهن عليه بالطلاق بقضى بأنها زوجة الحاضر ولا يحتاج إلى إعادة البينة اذا
 حضر الغائب (٢) في الثاني عشر من دعوى البرائة وكذا في الخلاصة وفي (في)
 اذى أمها أمه وحلها وقالت كثر امرأته ولكن طلقها وتزوجت بهذا الشيء وحى في
 يده ويذى الثاني أنه تزوجها وأسكرت نكاح الاول وطلاقه عليها فاطمة البينة للطلاق
 وأولا بينة لها وحفظ الاول على الطلاق بغير منها ومن الزوج الثاني (عدة) اذى
 نكاحها فثالث من منكوبة ويوم (أما كنت سكوت) لكنه غاب فغيره
 برهنة متزوجة بهذا بعد معنى في لفظي أمها وقالت من ردة أين مدعى دوم أم لكن ينز
 أربعين قول يوم (أما زوجة هذا الذي الثاني ولكن قبل هذا كنت زوجة الاول) وهي
 الثاني في العشرين من المصولين وكذا في الأربع عشر من العداية رجل روح اجته
 السالفة بغيرها • انظر في اختصاص القاضي في الزوج أنها لم تكن حرة حلت صفات
 لا بل وردت ان كانت ردت حرة حلت كل القول قولها ولو قالت على بالنكاح يوم كذا
 فردت فقال الزوج لا بل سكنت كل القول قول الزوج (٣) في فصل في ما يتعلق بالنكاح
 من دعوى الخيانة وكذا في الخامس والسبعين من شرح أدب القاضي في تصانيفه والى
 اذا تزوج البكر البالغة ثم اختف الزوج والمرأة فقال الزوج بطل النكاح فكثفت
 لا بل وردت كل القول قولها عند ما كالمستعبر الذي ردا الصلوة وأنكر المبرك
 القول قول المستعبر لانه ينكر الضمان من نفسه كذا هي المرأة الذي ردم العقد
 والمرأة تنكر فكان القول قولها وان أقام البينة كل البينة بينة المرأة على الرى

في العرائش فان أقام البينة بينها أول ما تنبت الزبادة ولو أقامها على أنها ما تزت أوردت حين عك استوى في الأثبات
 وترجع بينة لأبائه الزوم وفي فتح القدر بعد نقل هذا في التبايع فظهر طهارة في الخلاصة فقلنا من أدب القاضي قد صاف لواء أم الأب
 أو الزوج البينة على الإجازة والمرأة على الرى في بيتها أولى فحصل في هذه الصورة اختلاف الشايع ولعل وجهه أن السكون لا =

== كان مما يقتضي الاجابة ان يرد من الشهادة بالاجابة كونه لما من زنا دخل السكوت عالم يصير حوا ذلك فلم يجزم باستواء البيتين فلهذا
 الاثبات انتهى أقول ما ينبغي من البرازية أخذ من القاعدة من أن الاجابة كما تكون بالحق تكون بالسكوت بل يكون بغير جواز ارادة
 السكوت من الاجابة لكن هذه الاربع الخساسة (٤٠) فان حصل كلامه أن الاجابة قد تكون بالسكوت كما تكون بالحق فالتشاهدة

بالاجابة يجوز ان تكون شهادة السكوت
 تكون كاذبة على الزوج على السكوت
 والمراد على الرق لم يجزم باستواء البيتين
 فتكون البيعة للمرأة ولا ينبغي طبع
 أن تكون الشهادة بالاجابة في صورة
 الاثبات يكفي في حق استواء البيتين
 ويدل عليه كلام فاضيلان فاعلم
 يحتاج الى التصريح فضايل عند الفتوى
 ثم ان ما قلنا من الخلاصة ليس من كلام
 انصاف بل من مسئلة زائد حاصل صاحب
 الخلاصة على مسئلة أدب القاضي عد

(١) يعني أن السكوت عبارة من ضم
 الشك في وجود امر وجودي كذا في
 هراج الدواية ونكاح البرازية الآتية
 في صورة عد

(٢) يحتمل أن يكون المراد بالزوج وهو
 الظاهر ليكون هذا أيضا لأن الزوج
 صغيرا ويجعل أن يكون بالمرأة لانه
 يثبت لنفسه حق البضع لأن فلا يجب
 قبض المهر اذا كانت بكرًا وفي الخلاصة
 اشار الى ما قلناه عد

(٣) الظاهر أن يقول في الكتاب كافي
 انصافية عد

(١) هو الصدور التهديد صريح به في
 الرابع عشر من نكاح الخلاصة عد
 (٥) المسئلة مذ كورة في آسم دعوى
 القاعدة وقال فيه قال القاضي الامام
 تاج الدين العيني جواب الكتاب أنه
 يقبل والكردوى قلدها الخندية
 ونسب ما قلناه في الرابع عشر من
 كتاب النكاح مقتضاها ثم صاحب الخلاصة
 حيث قال ولودخل جناحي بالفتنة ثم
 برعت على الرق الصبي أنها لا تقبل وان

فأنت على الاثبات مسودة ونية الزوج كانت على النفي (١) وان أحكام الزوج بينة لها
 أجزأت العقد أو كانت المرأة على الرق كانت البيعة ذينة الزوج لانها متساوية الاثبات
 مسودة فنية الزوج ثم يجب لزوم الصدوق لا يمين عليها في قول أبي حنيفة فان كان الزوج
 دخل على ما هو عليه تصدق في دعوى الرق وان كان دخل بها كره فسدقت في دعوى الرق
 في فصل شرائط النكاح من نكاح الحائنة بكون زوجه او لها انفال بعد سنة اني قلت
 لا أرضى بالنكاح حين ينفق الخبر كان القول قولها وفي أدب القاضي انصاف ولو قالت
 ينفق الخبر يوم كذا أو وقت كذا فرددت وقال الزوج لا يثبت سكنت القول قول الزوج ولو
 أحكام الزوج أو الالب (٤) البيعة على الاجابة والمراد على الرق فنية لها وفي يوع
 الجامع الكبير في باب المراجعة القول قولها والبيعة فيها في الرابع عشر من نكاح
 الخلاصة والاب تزج بالفتنة وطلها الى الزوج ودخل بها الزوج ثم برعت على أنها كانت
 ردت النكاح قبل اجازتها فاذ كورق الكتاب (٤) أنها تقبل قال صاحب (٥)
 الواصفين الصبح عدم القول لانها متساوية في دعوى والبيعة تقرب على الدعوى
 والصحيح القول كما ذكر في الكتاب (٥) لانها ان يطل الدعوى فالبينة لا تطل لانها
 كانت على قهر فخرج المرأة والبرهان عليه مقبول بل دعوى غاية لا امر ان اليهود
 شهدوا على ردة عا العقد كما سمعت وصدق الزوج والمرأة على الاجابة فانه يحكم بانفساخ
 العقد انتهت حصة القرح والمصوغ بالبيعة الاجابة في أو اخر ان في عشر من دعوى
 البرازية وكذا في أو اخر دعوى القاعدة مسلمة قال اذعت نكاحه فأبكر
 ثم ضاها على أن النكاح كان لا يثبت النكاح لانها في الابتداء لو صدقا كما كان وشوم
 (بان قال في زوجة وزوج) لا يثبت النكاح في العشرين من الصورين وقوله فيه
 زوجتته بالفتنة ولم يعلم وضاهما وان الزوج واذعت أن ابها مكان زوجها منه
 بأمرها وضاهما وأسكتت الورقة انهما فاقول لها وان قالت زوجي أبي بلا امرى
 ثم لما ينفق الخبر ضمت وأبكر الورقة الاجابة فاقول قولهم والقول أنهما انصاف
 الشبهة على أن الدعوى يتم فاذعت التمام وأبكره وفي الفصل الأول اختتام
 وقوله الصبح عدم القول والاصل في التصرفات التام فكانت منه في الأصل فاقول
 قولها وذكر الصدور التهديد زوج ابنه البالغ امرأتها مات الابن فقال الاب كان
 العقد بينه وبين الابن وقالت المرأة مات بعد الاجابة القول قولها والبيعة ذينة الاب وعلى
 قاضي المسئلة الاولى يجب أن يكون القول الاب لانها المتعلق عدم الزوج وأبكر
 الأب في الرابع عشر من نكاح البرازية وكذا في فصل في مسائل دعوى النكاح من
 نكاح الفتنة اذعت النكاح وقال الزوجي والدي عنه ان قالت برضاي بضع لأن
 الرضا لا يكون الا باقتصاع الدعوى وان قالت بالاجابة قال الحاكم منها ان جازت
 كانت بعد عقد المثل ينفق أم يسكت ان قالت بعد لاب مع لها أقرب وقوع لعقد
 موقوف فابعد ذلك تدهي زوال القرض فلا يقبل بليانة وان اذعت الاجابة قبل العقد بان
 اذعت السكوت عند الاستمرار والاجابة مصر بها يقبل اذ برعت على النكاح

ذكر الامام أبو الفتح القول لأن الخلاصة المعصية لا تلتل انتهى وهو قول المصدر التهديد وتبع صاحب المحط أبان تاج الدين وقال في
 بالقول لاحد المصدر التهديد صاحب الواصفين ومن قول صاحب الواصفين في الحادي عشر من كتاب النكاح حيث قال قبل الصبح
 أن لا يثبت لان التكنين في معنى الاترايا لا ضاوطا بله في القاعدة فيحصل فيه لختلاف التعصم والاعتقاد على جواب الكتاب عد

(۱) و هذه المسئلة كونه نكاح القاعدية والكره في آفة فاعلم انه وعلم انه في دعوى نكاح مكنته به يوم داده است برقي
برقي برضاي من باكويد باجارت من اكور برضاي كويد بشوندوا و كوجارت من كوجيد سوال كندش كه بدون عقد كرد
انكاه و اجازت كودي بطن بايكوت ياش از عقد يدور من استيفار كرده و سكوت آورده و كودي با برضا ظاهر كرده بودي
اكر اول كويد بشوند (اذن ما انكاه فقلت اني ابرو حتى به برضاي اوقات باجارت تسع و اما اذا قلت برضاي
وان اذ قالت باجارت يسأل منها هل عدا بول كما لم تخرجه فخطا او سكونا واستشاره قبل العقد فذكرت اواجبت بالرضا سراحة
فان اخبرت بالدعوة الاولى تسع و اما
المقوضة وهو بكر واكره دم كويد بشوند (وابر اقرت بالصورة ثمانية تسع و اما
العقد انتهى فادعرت هذا عرفت ان في دعوى العزاية نوع قصور والماراة الواقعة له ان يقول يسأل الما كمن ان اجازت كانت
عقد والدن بطن ابرو كوت ام كانت قلته ثم انقره لان الرضا لا يكون الا باقراره تسع على حال الساعدية ولم ابره من غيره
والقضاء يستعملون الرضا في كسبه في السابق واللاحق وعند قاضي الرابع عشر من نكاح العزاية كانت وقب بلوغ النكاح
لعدمه وفار سكت القول به وان بره الزوج أو الولي على الرضا وهي على ارضه فيسته ما راي فقد استعمله في الرضا فيها
عند النكاح وقاضي حن القدير في باب الاول وكون المكوث وشلا يختلف قبل العقد وبعد طفل مائة على مذهب محمد بن مضاف
انه يقول لا يكون المكوث بعد العقد رضاء يام في شرح الهداية وفي شرح القدير وفي شرح الجوامع لقاصيات على

في الحياة في صل في شرائها التكاثر بكرر زوجها ولها ما قال بعد سنة جبر بقى التكاثر قلت لأوسى كان النول قواها ولو طاف
لبنى التكاثر قبل سنة مردت لا يقبل فوها انتهى فادع في الخلاصة أتلا في السنة الأولى وما تذا في أدب القاسم ١١

في الثاني عشر من دعوى البرائة (١)
 (١) الحادي عشر من دعوى البرائة (١)
 (٢) في دعوى المال المطلق (٢) أذعننا كما تطلقا والعين
 في يد ثالث ولزورنا وأزواجنا وأحدنا ورعا بقضي
 بيننا ما واننا وأزواجنا وأحدنا أبقى بقضي (٢)
 ثم أبقى بعد ذلك، إلا أن تلقى المصلحة ومننا أبقى بقضي
 المصلحة فلا بقضي له ولزورنا وأحدنا لا لا أبقى
 في حقيقة لأبعد لتاريخ وقضي بيننا فاضن وعاد في
 يوم المورخ وعندهم دل على أن هذا الكمال الذي في يد

وقد أقره أبو بكر محمد وأبو بعض لاسعةهما تاريخهما بكون التاريخ عبرة وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد آخره بعض يعنها ولا يكون للتاريخ غيره كذا ذكر الأصل وذكر في المتن أنه يقضى لاسعةهما تاريخهما بالإختلاف انتهى وكذا في الكتاب من دعوى الظهور في وفاء الثالث من العبادية بقتلهم المخيرة وعلى قول أبي يوسف الأول وقول محمد آخره بعض بينهما ولا يكون للتاريخ غيره وبأنه أخذ بعض المشايخ وذكر في المتن أنه يقضى لاسعةهما تاريخهما بالإختلاف به أخذ بعض المشايخ وقيل رضى الذين السرخسي في الحديث في باب الثأنت في الدعوى والبيئة ذكر الكرخي في مختصره أن الحسن أولى بالحق وروى أصحاب الأئمة من محمد السابق أولى بالانصاف في قوله الأول وفي قوله الآخر وجههما ولا عبرة بتاريخ من دعوى الملك الخلق وفي غاية البيان بقتلهم ببسوط خواهر زاده قول محمد في رواية أبي حفص الكبراني يقضى لاسعةهما وهو قوله الأول وفي رواية أبي سليمان أنه يقضى بينهما بضمين ولا يكون بتاريخ غيره وهو قوله الآخر وإذا عرفت هذا فنقول إن صاحب الكفاي غافل عن كماله فليعلم أنه القرم في سائر المسائل ذكره ثم أنه اعتمد على رواية الانصاف وأنه اعتمد على قول الشيخين ولم يعرف قول محمد لا بلطاهم دليله وهو أن دعوى مطلق الملك دعوى أولى الملك فقد دعوى السائح بملكوته كالتاريخ كأي دعوى السائح وغال في خمس الأئمة في باب الدعوى في المرات يطل بهما بصلب أحدهما إذا أقام أحدهما البينة على السائح والآخر على الملك الخلق فليعلم السائح أولى فلو كان كما قال لاسوتا وثالثا إذا ادعى محمد على مولاه أنه أخيه وأدعى رجل أنه ملكه فيئة التي أولى ولو كان كما قال لكان بينة الملك المطلق أولى على قال في غاية البيان خلاصه ببسوط شيخ الإسلام لم يذكر محمد هذا المثل في بسوطه وذكر الطحاوي خلافا فقال على قول أبي حنيفة يقضى بينهما وعلى قول محمد يقضى لم يؤرخ وعلى قول أبي يوسف لم يؤرخ وذكر محمد في كتاب العلق أنه يقضى الذي لم يؤرخ ثم قال خلاصه ما روي

== الطحاوي عن محمد وماذا صكر في كتاب الملل من أنه يقضي لعمر الموزع عن قول محمد فهو قوله الأول وأما على قوله الآخر
يجب أن يقضي بينهما نصفين وقال في الثالث من دعوى المحيط وما ذكر من قول محمد أنه يقضي لغير الموزع فأما يستقيم على قوله الأول
وأما على قوله الآخر يجب أن يقضي بينهما وقال في الثانية في فصل في دعوى التسقول اختلاف الروايات من صاحبها في ذلك
قال الشيخ الإمام المعروف بحوار راده الصريح أنه على قول أبي يوسف الأول ومحمد الآخر يقضي بينهما نصفين كما قال أبو حنيفة انتهى
وبزده ما قال الاتحاف في هذا المكان المسمى في يد هما وأرخ أحدهما الآخر فقال من بسوط خواهر راده أنه على قول محمد الأول
للتاريخ مرة يقضي لعمر الموزع وما على قوله الآخر فلا عبرة للتاريخ يقضي بينهما هذا كما أنه قوله وعند محمد على إطلاق
لا يستقيم على قوله الآخر لأن هذا ينافي على اعتبار التاريخ وفي قوله الآخر لا عبرة للتاريخ في دعوى الملك المطلق في حالة الاجتماع
والفي حالة الانفراد فيجب أن يقضي بينهما إلا ما دام يكن لتاريخ عمرة صاروا كأهلهم يؤرسلها فليس فيهما كما دام يؤرسلها
أشهر إليه في غاية البيان وغيره وكل قد مر في هذا ما رأيت في المحيط وغاية البيان ما يشهد به غدت أنه لا يقال إن السني يعتقد على
قول محمد الأول فلا بد عليه مني إلا ما تقول بأباه ما سمي من قوة وعند أبي حنيفة ومحمد يقضي السارج ولا عبرة لوقت سجد

(١) قال في غاية البيان نقل من بسوط خواهر راده أن العباد كانت في أيديهما في دعوى الملك المطلق وأرخ أحدهما الآخر
يقضي بينهما بعد الأعم وكذا عند أبي يوسف في قوله وعند محمد في قوله الأول يقضي لم يؤرخ وفي قوله الآخر لا عبرة للتاريخ ويقضي
بينهما وقال في الثالث من دعوى المحيط في دعوى صاحب البدان أرخ أحدهما الآخر ففي قول أبي حنيفة لا عبرة للتاريخ
حالة الانفراد يقضي بينهما وكذلك عندهما على القولين المذنبين لا يعتبران التاريخ وهو محمد في قوله الآخر وأبو يوسف في قوله الأول

وعلى القولين المذنبين التاريخ يقضي للموزع عند أبي يوسف ولغير الموزع عند
محمد انتهى وقال السرخسي في محيطه لو أرخ أحدهما دون الآخر منه هالاً عبرة
بالوقت ويكره بينهما وقال أبو يوسف قوله يؤرخ انتهى فعلى ما ذكرنا من القول
لا يكون الجواب فيما ذكرنا في ذلك وأرخ أحدهما الآخر سجد

(٢) إذ التاريخ غير عند أبي حنيفة حالة الاجتماع في الملك المطلق وهو قول أبي يوسف
آخر أو قول محمد الأول وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد آخر لا عبرة للتاريخ
في الملك المطلق يقضي السارج كذا في التام من المصنفين نقل من الذريعة سجد
(٣) أي من القول الأول بأن يثبت ذى البدان كانت أمه لا يار بتمامه في هذا الجوارح
كانت أولى أشهر إليه في غاية الحال في البدان في فصل في حكم تمارض المذنبين يقضي
للاستق وقتاً أم ما كان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وروى ابن جماعة عن

ثالث خان كان في يده هاهنا فذلك الجواب
(١) وإن كان في يده أحدهما قال أرخ أحدهما
أو يؤرخ خاتمه للسارج وإن أرخ أحدهما
أسبق فهو لا يقضي به (٢) وعن محمد أنه وجع
من هذا القول (٣) وقال لا نقل يثبت
دى البدان في الوقت ولا على غيره وإن أرخ
أحدهما الآخر (١) فعند أبي يوسف
يقضي للموزع (٥) وعند أبي حنيفة
ومحمد يقضي السارج ولا عبرة لوقت

محمد أنه وجع من هذا القول عند وجع من الرقة وقال لا نقل من صاحب اليد البيضة على وقت وغيره أو في استباح والصحيح جواب
طاهر وأما انتهى وذكر رواية ابن جماعة جوع محمد من هذا القول في المبسوط في باب الدعوى في المرات أيضاً سجد

(١) قال في الثالث من دعوى التارخانية في نوع في دعوى الحارح مع ذى البدان المطلق فلا على البيع قال أرخ أحدهما
لم يؤرخ الآخر فهي بينهما نصفين عند أبي حنيفة ولا عبرة للتاريخ وقال أبو يوسف لم يؤرخ وقال محمد لم يؤرخ انتهى ولا معنى
أنه مع كونه مخالفاً لما في الكتب كالخطب والهداية والكا في غيره لا يرى وجه لجلها مع ما عند الإمام فأنه يقطع اعتبار التاريخ
عنده لا يقضي كرها بينهما بل يقضي كونهما صحيحاً إذا لم يؤرخ خاتمه للسارج أو أنه سجد في هذا المثل فأنساب أبي كرها
في نوع في دعوى الحارح في الملك المطلق سجد

(٥) كذا في الهداية ومحيط السرخسي وقال في غاية البيان نقل من
بسوط خواهر راده يقضي السارج عند أبي يوسف في قوله الأول وفي قوله الآخر يقضي لغير الموزع لأن على قوله الآخر
للتاريخ مرة يقضي لغير الموزع باعتبار الترتيب ذواليد على كل حال وفي الحارح والنجس من محمد شرح أدب القاضي
للمصنف أنه يقضي السارج وروى عن أبي يوسف أنه قال دواليد الأولى وفي المسئل الأولى من دعوى التوالمية وعند أبي يوسف آخر
للتاريخ مرة يقضي للموزع والموزع هو الحارح ولو وقت شهود الذي يمس سجد ولو وقت شهود الذي يقضي به القضي هكذا
ذكر بعض المواضع وذكر خواهر راده أن هذا على قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الأول أما على قوله الآخر يقضي به القضي اليد
وقال في دعوى البدان في فصل تمارض المذنبين يقضي لصاحب الوقت أم صاحب المكان وقال في الثالث من دعوى المحيط
وعلى قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد الأول التاريخ غير الموزع أسبقهما تاريخاً يعني لأنه يثبت أولى الملك في يقضي
لغير الموزع فله من هذا كذا في الأقوال متعارضة والمقام يحتاج إلى تحرير سجد

(١) اذ لا هم تلو في حنا عدهما . وأما عند الامام فانه يقول لاعمرة قلنا شيخنا في الاخراد . وأما عند محمد فانه يقول ان الامة قناتاريخ في الحق المطلق أصلا في حالة الانفراد ولا في حالة الاستماع فاذ القاتاريخ عندهما ماسا كما اذ لم يورث مقتضى الفسخ قال في الهداية الحاصل ان الخارج مع ذي اليد اذ اصبحت ملكا فالحال اولى في كل الصور والادوار من ذي اليد في التنازع أو سبق تاريخ ذي اليد مع (٢) والفرق بين هاتين المقتضيتين من المسئلة السابقة وهي ما اذا كانت الدار في أيديهما واذا في أحدهما المبيع والآخر نصه ملكا مطلقا بطريقين تأتلف في كليهما (٣) وأتفق مولانا أبو العود بقولهما والطاهر من حجب صاحب الهداية ترجيح قوله ما وافق

فاسم من قتلوا بقائه نصيب القدر في الدعوى واختاره قوله الرهايا والنسقي وغيرهما . وقال شيخنا الأئمة في باب دعوى الرهن من الميسر وأصل أبي يوسف ومحمد أن لفظة الرهن في وجهت بسبب في العين كانت القسيمة على طريق العول كالنكاح بين الورثة وفي وجهت لا بسبب حتى كان في العين في الأصل فالقسيمة على طريق المازعة ثم قال ما قاله رجل يحن الغرماء في الزكاة فانه قسيمة العين بسبب حتى في الذمة ومع ذلك كانت القسيمة عولية انتهى وهذا يشهد في نصيب قول الامام . وقال في البدائع في أصل في حكم نماز من الدعوتين والأصح قسيمة أبي حنيفة ع

(٤) لأن البنتين غازتا وتؤكد بان شراء المبيع فصيل حتى مذهب الجميع في المبيع كذا في المحيط السرخسي ع وفي دعوى المبيع للسرخسي في باب الرجلان يمان البيعة على غنى في أيديهما دار في يد أخوين فأدى أحدهما كلها وأدى الآخر أنهما لم يمان بينهما من أيهما أخذ في كلها ثلاثة أرباعها ولا آخر رصها وكذلك أن أهما البيعة على ما ذهبوا لانه حصل للمصنف الذي في يده مذهب الكل معا بانتهما نصيب فلنصف الذي في يده الميراث لمذهب الكل انتهى . وكذا في النام من دعوى المحيط الرهايا . بقضائه فودعها أم قول لم تعرض لتطيل المسئلة بها اذا لم يتبها

(١) في الثاني من العصولين لمصنف لعل السكان . وكذا في الاصح ومحيط السرخسي وإذا كانت الدار في يد رجلين أدى أحدهما كلها وأدى الآخر نصفها ولا يئنه لهما فأدى مذهب المبيع في المبيع ومذهب المبيع لا يملك لمذهب النصف وإن أهما البيعة ففي مذهب الجميع جميع الدار وإن كانت الدار في يد ثالثين وبات في المسئلة بمالها (٢) قال لم يكن لهما يئنه خلفا ثالث على دعوى كل واحد منهما ما كان خلف رضى عن شهورهما وترك الدار في يده . فكما كان وان أهما البيعة . قال أبو حنيفة تضم الدار بينهما بأربع بطريقين المتارعة وقال أبو يوسف ومحمد تضم أثلاثا بطريق العول والمضاربة (٣) في التمس من دعوى اثنان حانية . دار في يد رجلين أدى أحدهما كل الدار وأدى الآخر نصفها وأما ما جاءه البيعة فشهدوا صاحب النصف أن الدار كانت لآبيه وأبى الذي أدى الجميع فصار ميراثا بينهما نصيبين وشهدوا صاحب الجميع بالجميع فأما الدار بينهما فماتكون أرباعا لهما شهدوا على الميراث فشهدوا أنه لهما نصف مما يدعاه له لأن الميراث في جميعها فشهدوا له بنصف مما يدعاه له ولشهود شهدوا صاحب النصف أن الدار بينهما وبين صاحب المبيع فماتكون اشترى باعسا فلان بينهما نصيبان وشهدوا الآخر على الجميع قال الدار بينهما نصيبان (٤) في التمس من دعوى المحيط وكذا في المحيط السرخسي . في باب الرجلان يمان البيعة على غنى في أيديهما . ولو كانت في يد ثلاثة (٥) فأدى أحدهم كلها وأخر ثلثها وأخر نصفها وأخرها انتهى . فمرومة هذه بطريق المازعة . وعندهما بالعول ويأنه في الكافي (٦) من الرار أن في دعوى الرهن في شرح قوله ولو كانت في أيديهما الخ . دار في يد رجلين أهما أحدهما البيعة أنه نصف هذه الدار وشهدوا أهما الأثرالية أن نصفها مساقا فالنصف لمذهب المصروف والساني بينهما من دعوى المحيط السرخسي . خلاصا في باب الرجلان يمان البيعة على غنى في أيديهما وكذا في المحيط الرهايا . اذا كانت الدار في يد رجلين أدى كل واحد منهما أن الدار . وبما رجع وأدى أن الدار وأهما كل واحد البيعة فالنصف للمارح والنصف بينهما في كتاب الدعوى والبنات من العدة المصدر الشهادة . وفي نوادر شرعية أبي يوسف رجل أهما يئنه على رجل أنه عليه ألف درهم وأهما آخر يئنه عليه أن ثلث الألت بينهما فماتكون قال في قول أبي حنيفة الذي أهما البيعة على الألت ثلاثة أرباع الألت ولا آخر ربعها وقال أبو يوسف ومحمد بينهما أثلاثا في التمس من دعوى المحيط الرهايا . ولو أهما أحدهما أنه خمسة أمداه والأخر ثلثه ثلثه فماتكون خمسة الأمداس ثلثاه ولصاحب الثلثين ثلثه في التمس من شهادات الزارية وكذا في مسائل ما يرجع به إحدى البنتين من دعوى المنية . ونعمهجه . دار في يد

بيعة على ما ذهبوا ووجهه أن مذهب الميراث أكثر بدعوى الميراث بنصف مما في يدهما جميعا في دعوى صاحبها بالارث وصاحبه يشكر دعواه ويصدق في اقراره فيصير آخره ولا يصح دعواه بلا حجة . يشترى بالامام السرخسي في تطيل فظهره المسئلة في الباب الذي يليه وسبب . غلبه في الهاشمي ع . وأما اذا كانت الدار في يد غيرهم والمسئلة بمالها في مذكورة في باب دعوى الرهن من الميسر ومحيط السرخسي . وفي الفصل الثامن من المحيط الرهايا وفي الكافي في باب ما يدعيه الرجلان ع . (٦) وذكر في الكافي في باب ما يدعيه الرجلان وفيه تفصيل تركاء خواص الامال ع

دارق بدرجل برهن علم ارجلان ككل واحد منهما على أهل ملكه وقد ابره من ذي
 اليد قاده ارجلان بينهما استعصاما في السادس من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة
 ولما ابره من دعوى النصاب وتعلمه فيه • ولو اذى كل واحد منهما المقتضى الحق
 أو اذى بدرضا صاحب البدأ في الثالث عشر من دعوى الخلاصة • ادعى المقتضى المطلق
 فاذى أحدهما أنه في ملكه منذ عشر سنين واذى الآخر أنه لم يمد ثمان سنين وأقاما
 على ذلك بينة فالقاضي لا يخرجهما إلى السر بل يقضى لصاحب الوقت الأول في آخر
 الثالث والخمسين من شرح أدب القاضي للصفاء • وجلان ادعى شيئا في بدئ الثالث عشر
 لاحد هما ذو اليد والمستلة على ثلاثة أوجه أما أن أقر قبل صاع البينة أو بعد الصاع
 قبل التركية أو بعد التركية أما إذا أقر قبل صاع البينة قبل اقراره وأما إذا أقر بعد
 الصاع قبل التركية لا يصح اقراره فإذا زكيت البنتان يقضى بهما بينهما نصفين وكذا إذا
 أقر بعد التركية قبل القضاء يقضى بهما بينهما • في فصل من دعوى المتفطحات ملصقا •
 لو اذى صنفان يدانسان أنهما وأقام البينة على اقرار ذي اليد لعدوى وأقام ذو اليد
 البينة على اقرار صاحبه تطل البنتان وثق اليد بلاء عارض في فصل دعوى القود
 والأراضي من دعوى الخلية وكذا في مسائل التناقص والرفع من دعوى
 الصغرى • إذا ادعى عبد في بدرجل كل واحد منهما يقول أنه ملكي أن أقر لاحدهما
 لا يخلط لقائي وإن أقر لهما بزمير تسليم اليهما لا يقضى واحد منهما شيئا وإن بعد لهما
 يخلط لهما عينا واحدة عند البعض بانه ما هذا العبد لهذا ولا لهذا وقال البعض يخلط
 ككل واحد منهما ما عينا على حدة والراى للقاضي يدأ بما شاء أو ان شاء أقرع بينهما
 وبعد ذلك ان حلف لهما برئ وإن نكل لاحد وحلف لآخر يقضى بجميع العبد لذي
 نكل هذا إذا حلف لاحدهما أولا ثم نكل لقائي وأما إذا نكل للأول لا يقضى (١) له بالعبد
 ويحلف لقائي إن نكل يقضى بالعبد لهما وفي دعوى الذهب يقضى بالعبد لهما • ولو أقر
 بالنصب منهما بزمير تسليم اليهما ولا حجة لهما في السابع من قضاء الخلاصة في جنس
 ما يصير فيه الاستعصام وما لا يصير وتعلمه فيه • وجعل في بدئ عظام قاضي دارجلان
 يحلفه القاضي لاحدهما كان ككل يقضى به لو أراد الآخر حطيفه إن اذى ملكا
 محرلا أو شرا منه لم يكن له أن يحلفه لأن قاعدة التصفيف الكول ولو نكل لا يقضى عليه
 لأنه وصل إلى غير قضاء القاضي ولو اذى غصبا كان له أن يحلفه لأنه لو أقر بالنصب
 لزمه الضمان في الفصل الرابع من الباب الخامس من قضاء النصاب

(١) ووقع في نسخ البرازية يقضى بقوط
 لا وهو هو من قوله بدل عليه مبان
 الكلام ✽

• (نوع في دعوى الاثر) • (نسخ) انما جرد ذو اليد لو ادعى الراس واحد فقد بدأ أولى
 كأي الشراء في الثاني من العصول وكذا في العبادية والرابع عشر من الاثرونية •
 وجلان ادعى دارق بدرجل أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دارجلان مات
 منذ سنين وتركتها ميراثه وأقام آخر البينة أن علامات مسندة واحدة تركها ميراثه
 واذى في بدئ يسكر وهو اهاد يدعيها لنفسه قال محمدي بهما نصفين ولا يعتبر التاخير
 في الموت ولو أقام أحدهما البينة أن هذه الدار سكنت لجلان الميت منذ ثلاث سنين

(١) قال في الرابع من دعوى التاتارية فذكر في الاقضية من قول أبي حنيفة اشارة الى ان لتاريخ عمدة عند حالة الانفراد في دعوى ثلثي الملك من جهة اثنين وهذا قوله الاول ثم رجع وقال لأبعد لتاريخ في دعوى ثلثي الملك من جهة اثنين حالة الافراد وما ذكر شيخ الاسلام من قول أبي حنيفة قوله الآخر وما ذكر شيخ الاسلام من قول أبي يوسف مستقيم على قوله الآخر لان على قوله الآخر ان لا يتقدم على قوله الاول لأبعد لتاريخ في دعوى ثلثي ملكهما كما رواه بشر وما ذكر شيخ الاسلام من قول محمد بن يعقوب لغير المؤرخ يستقيم على قوله الاول لان على قوله الاول للتاريخ عمدة وغير المؤرخ استهما تاريخا معي وما ذكر شيخ الاثمة السرخسي أنه

تم مات وتر كما ميراثه وأقام آخر البينة أن هذه الدار كانت لصلان الميت غير الاول منذ ستين مات وتر كما ميراثه فهي في هذا الوجه قضي أيام البينة على ثلاث سنين لانهم وقتوا الملك في فصل في دعوى الملك بسبب من دعوى الخليفة . قال محمد الاصل دار في يد رجل اذ دعاها بصلان كل واحد منهما يدعي أنها داره ويؤيد من أبيه هـ لان وأما على ذلك فينة فان لم يؤرخا أو تأرخا تاريخهما على السوابق قال في فصل واحد منهما . بلامات أبي منصور وتزل هذه الدار ميراثي فانه يقضي بالدار بينهما وان تأرخا وتاريخ أحدهما أسبق بأن أقام أحدهما بينة أن أباه مات بمذنبه وتر كما ميراثه وأقام الآخر بينة أن أباها لم يمتد بسنتين وتر كما ميراثه وفي هذا الوجه على قياس قول أبي حنيفة آخر ما في ما ذكر في المتن وهو قول أبي يوسف آخر اصل ما ذكر في الاصل وهو قول محمد بن زياد على ما رواه ابن مسعدة يقضي لاسبقهما تاريخا يسبقهما تاريخا من اثنين وأما البينة أو تأرخا وتاريخ أحدهما أسبق منها يقضي لاسبقهما تاريخا بلا خلاف وعلى قول محمد بن زياد هو قول أبي يوسف ولا يقضي بينهما في أوائل الرابع من دعوى التاتارية (١) وكذا في المصنف . وذكر في شرح الطحاوي ولو تأرخا صلان مورثهما يستبر سبب التاريخ في قولهما جميعا (٢) لان الناس من العبادية وهكذا في الثالث عشر من دعوى الخلاصة . وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر لم يزد محمد هذا الفصل في الاصل وذكر صاحب الاقضية من بشران على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يقضي للمؤرخ وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده أن على قول أبي حنيفة يقضي بينهما نصين وعلى قول أبي يوسف يقضي للمؤرخ وعلى قول محمد بن يعقوب لغير المؤرخ وذكر شيخ الاثمة السرخسي أنه يقضي بالدار بينهما نصان بالاتفاق هكذا ذكر الطحاوي في الرابع من دعوى المصنف الميراثية . وان أدى كل واحد منهما الارث من أبيه فان كان في العين في ذلك ولم يؤرخا أو تأرخا تاريخا واحدا فهي بينهما نصان وان تأرخا أحدهما أسبق تاريخا فهي لاسبقهما تاريخا عند أبي حنيفة وأبي يوسف آخر وقال محمد في رواية أبي حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لأبعد لتاريخ في الارث يقضي بينهما وان سبق تاريخ أحدهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فلهي بينهما نصين إجماعا وقبل يقضي للمؤرخ عند أبي يوسف ولو كانت العين في أيديهما فكذا الجواب وان كانت العين في أيديهما ولم يؤرخا أو تأرخا تاريخا واحدا يقضي للمؤرخ وان تأرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهي لاسبقهما تاريخا وعند محمد الجواب وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهي للمؤرخ إجماعا (٣) وقبل عند أبي يوسف

يقضي بينهما بالاتفاق أراد بالاتفاق بين قول أبي حنيفة ومحمد على قولهما الآخر (وكذا في المصنف) أقول قال شيخ الاثمة السرخسي في باب الدعوى في الميراث في صورة دعوى الخارجين لوقت شهود أحدهما سنة ولم يوقت شهود الآخر ففي بينهما مانع من اثنين ولم يذكر الاتفاق لكن الظاهر من سياق كلامه ان يكون هذا القول السلك في ظاهر الرواية وفي رواية التردد على الاختلاف الذي ذكره صاحب المصنف فلاح في شيخ الاسلام ان ما عزا صاحب المصنف إلى شيخ الاسلام من رواية الاختلاف ذكر شيخ الاسلام تنالا عن الطحاوي وأورد عليه ما ذكره صاحب المصنف في غاية البيان في باب عايد به الى بصلان من كتاب الدعوى فتوجه هكذا ذكر الطحاوي مخالفا لقل شيخ الاسلام عن الطحاوي من رواية الاختلاف بين اثنتي الثلاث

(٢) قال في الثاني من شهادات البرازية فان وقتا وقال أحدهما كان لا يمتد ثلاث سنين مات وتر كما ميراثه وقال الآخر كان لا يمتد ستين مات وتر كما ميراثه وبرهان يقضي لاسبقهما عند محمد بن زياد في هشام عـ وفي الثالث عشر من دعوى الخلاصة وان كانت في أيديهما فهي بينهما نصان بالاجماع الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق

فهر اولي انتهى فيكون هذا على اختيار رواية أبي حنيفة من محمد عـ (٣) قال في غاية البيان نظام خواهر زاده أن في دعوى الملك المطلق اذا أرخ أحدهما لا الآخر والعين في أيديهما على قول أبي يوسف الآخر يقضي لذي اليد سواء كان التاريخ له أو للآخر وقال قبل أسطر قبلنا منه ان الجواب في دعوى الارث من اثنين كالجواب في دعوى الملك المطلق على التفصيل الذي ذكرنا فعل هذا يكون قوله فهي الخارج إجماعا وقبل عند أبي يوسف للمؤرخ على كلام يفتأ قل صاحب الوقت وغير الوقت أحدهما بصلان اذ عاير اعداوا واحدة من رجلين ويحول ذواليد الدار ادوى فأما البينة ووقت إحدى

— صار وجود التاريخ من أحدهما وعدمه بغيره ولو عدم بعضي الدارين بينهما فمكث هذا انتهى وبواضعه ما في الرابع من دعوى المحيط في نوع في دعوى ماضي البدن المقتضى من جهة غيرهما حيث قال ان ادعاءنا في المقتضى من جهة واحدة ولم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء يقتضي بالعين بينهما وكذلك إذا أرخ أحدهما دون الآخر يقتضي بينهما لكن قال صاحب المحيط في نوع آخر من هذا الفصل وان ادعى رجل هتفه بوضو في دار وأرجع وادعى آخر صدقة مقبوضة وأقاما البينة فان وقت بنية أحدهما فصل صاحب الوقت أولى ولكن قد خالف قبل هذا بأسطر وإذا اجتمع البهيمع القصب والسد فقص القصب فالبواب فيه كالبواب فيما إذا اجتمع الشراآن وهذا يترى إلى الذين لو كانت في أيديهما وأرخ أحدهما فهو أولى وصرح به في الرابع عشر من الاستقضية والثامن من العسادية فخلاص البينة وعسارتها ان الذي ان كان في أيديهما وقد ادعى الشراآن واحدا وأقاما البينة ولم يؤرخا أو أرخا على السواء يقتضي بينهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالأول أرخ أولى انتهى وذكر في الهداية ولو ادعى المالك بسبب نحو الشرا من واحد وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فانه يقتضي لسبب التاريخ أخذه فقبل مادام كانت العين في يد أحدهما وإلى آثار الاستقضية وعسارته الذين في خصوصهما يظهر من هذا كله أن الاقوال متعارضة ودليل القول الأول أوضح من الثاني وذكر السيد رحمه الله على الشرا من واحد وأرخ أحدهما لا الآخر ذكر في المصنف في الهداية أن التاريخ لا يثبت في الهداية ولو ادعى المالك بسبب نحو الشرا من واحد وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فانه يقتضي له بسبب التاريخ لا لهما انهما قال أن المالك لا يثبت الا من جهة فادأيت أحدهما تاريخا بغيره حتى يتبين أنه يقدم بشرا غير مؤد كفي الدعية وفي ثمانوي وشهد الدين ووافقات الامشي والزيادات أن الداء في هذا ما ذكره الاستقضية وعسارته الذين في خصوصهما أمول قال نفس الاثني في مبسوطه في باب اختلاف الاوقات في الدعوى وان لم يوقت واحدة منهما وكانت الدارين في يد أحدهما فقبلتها تحت يدها في البينة فالتشهود الخارج على وقت لم يجمع به وبواضعه ما في دعوى خزائن الاكل خلاص الكرخة وقال في باب الشهادات في الشراء والبيع من كتاب الشهادات ان وقت احدى البيتين دون الاخرى فهي لسبب الوقت لا أن تكون الدارين في الآخر فهي لسبب اليد حيث ذكر وقال فاختارنا في تناو في فصل في دعوى المالك بسبب وارخ أحدهما ولا تريد صاحب اليد أولى وكذلك في الرابع من دعوى المحيط في نوع في دعوى الخارج وذي اليد وقال الاثني فخلاص مبسوطه وارخه ان كان في يد أحدهما فذل اليد الأولى الآن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق قال السابق أولى وقال في الخلاصة في الثالث عشر من الدعوى ولو ادعى الشرا من ثلث فبينة ذي اليد أولى لكن لم يستثن ما إذا كانت مدة الخارج أسبق ولا بد منه فظهر من هذا أن ظاهر ما في الهداية مما قالنا ذكرنا في غيرنا ووجه صاحب التصويب يجعل كلامه على تفصيل ذكره صاحب الهداية مما خلاص في آخره قبل هذه الورقة فترى ما حيث قال وان لم يذكرا تاريخا مع أحدهما فاض بهما أولى وكذلك لو ذكرنا آخر وقتا ولا يعني علينا أنه لا وجه لحل كلامه على هذا فان قوله فادأيت أحدهما تاريخا بغيره صريح في أن التاريخ أولى لكن نقول ان كلامه هذا فإذا كانت العين في يد ثالث بدل عليه سابق كلامه ولا راجع في كون المؤرخ أولى في هذه الصورة إلا بمخالفة بين كلامه وبين ما في الكتب لكن ذكر صاحب الهداية هذا بأسطر مما جالقه صرح بما حيث قال ولو أقام الخارج وذو اليد البينة على ما قلنا من وقت أحدهما دون الآخر فخل في قول أن خمسة وعشرا بالخارج أولى وقال أبو يوسف صاحب الوقت أولى لأنه أقدم وصار كافي دعوى الشراء إذا أرخ أحدهما كل صاحب التاريخ أولى انتهى ولا يخفى أنه مع كونه مخالفا لما في كذا الكتب مما قلنا فثبت به وبقدر كراهة ما فيها فنجعل أن أن يجعل على اختلاف الروايتين ثم إننا مضان ذكر في فصل في دعوى النكاح من دعوى الحسبة أو أرخ أحد الزوجين ولا تريد فصل صاحب اليد أولى كما في دعوى الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر يقتضي لصاحب التاريخ انتهى والظاهر أنه سهو من السمع والصواب أن يقول لصاحب اليد فانه مع كونه مخالفا لما أسلفه لا يلام سوق كلامه يظهره على أنه أدنى معرفة بل هو بالكلية الكلام ثم أقول قال رضي الدين السرخسي في باب الشهادة في البيع والشراء من شهادات محضه دار في يد رجل أقام آخر البينة على الشرا من زيد وهو غائب وأقام وذو اليد البينة كذلك يقتضي الخارج لأن بينة قامت على خصم محض وهو ذو اليد لا لذو اليد في المالك نفسه فخصم خصمها صاحب الغائب وبينة ذي اليد قامت لأعلى خصم فكانت جنة الخارج أولى انتهى وهو على الخلاف مما قلنا لكل لأن القضاء للخارج ليس الا اذا سبق تاريخه على تاريخ ذي اليد صرح به في المبسوط وغيره وصرح به رضي الدين أيضا في باب التاتبع في الدعوى والبيعة من الدعوى حيث قال ان كانت العين في يد أحدهما يقتضي في البداية الآن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق وغما فيه وهذا مكر برهان الدين هذه المسئلة في أول الفصل الخامس من دعوى المحظوظة في السؤال قوله وان الذي هو الاول أي تاريخ الخارج هو الاول فاجاب بأنه يقتضي للخارج ولا راجع في كلامه ثم ان قوله ويشهد في الدعوى قامت لأعلى خصم ليس على ما ينبغي فانه يقتضي أن لا يصير بينة ذي اليد وان سبق

ثم ناربها على نارٍ خفيفةٍ وخرج كرمي الهداية وشروها في باب ما يدعى الرجلان أن ينهذي الدافع مقبولة فانه تقبل بنه
برهن على إشرافه من الذي هو العين ودعة عدده حتى تصدع دعوى الذي ولما قبلت منه على الدفع صارت ههنا بنه يذ كرنا ربح
أسس متجدة دفع بنه الحارح على معنى أنها لاتصح (١٣٠) الا بعد ثلاث نلقى الملامر فله تقبل الكوفا للدفع تأتلى في هذا المقام
وتصرفه من عزالى الاقدام

(١) ظاهره بذم امرأته هنا لا يعتبر من التواريخ بخلاف ما إذا كانت العين في ذم ثالث حيث يعتبر من التاريخ وقد بناء في الحاشية ورواه ظاهر ما في الحاشية في فصل في دعوى المثل يجب حيث قال فإن كان لاحدهما قضى فالآخر أولى كان الباتين اذ عا ولا لاحدهما إذ غاب يقضى للآخر منهما وقال في الرابع من دعوى الحبس في نوع في دعوى الخارج وذى اليد وإن اذعيا التلق من اثنين فإنه للخارج أطلق قوله يقضى للآخر فنفصل ما إذا كان تاريخ أحدهما أسبق ووافقه حلف دعوى الشراة الاكمل وقال رضى الدين البرمسي في باب اختلاف البيات في البيع والشراء من دعوى محبته وإذا اذعيا الشراء من اثنين يقضى بينهما نصفين إذا كانت الدار في يد أحدهما قضى بها للآخر وصاحب التاريخ الأسبق أولى وقال في المبرأة في الثامن من الشهادات أخذنا من التمسك به في بدرجل بره رجل على أنه كان فخلان اشتراه منه منذ عشرة أيام وبره ذوالدلى أنه كان لا اشتراه منه منذ شهر تكذا وجاء وقال الثاني في قوله الثاني هو الذى أسبقهما مار محاوره ذواليد وقال محمد بن قولة الآخره قلتم في انتهى وكذا في دعوى الثقة في فصل فيما تخرج به إحدى البنين أو لا تخرج فخلان المنق وفي الثالث من دعوى الخلاصة إذا اذعيا تلقى المثل من حلف والد في يد أحدهما فإنه يقضى

يعطيه بما يقض تمام شقه ثم ان فصل شيء أو كمل البائع وان بقي من دين ذي اليد
شيء أتبع البائع اذا حضر هذا الذابت فندى البايقر البائع عند انقضاء أو
بالعائشة فاعاذا أراد ذو اليد ان يقم البينة على خذها شي لم يقع طاعة لا تنفع منه من
المحل المارور • دارق يد رجل فأقام رجل عليها شهود برأهاده اشترها من
فلان وأقام ذو اليد البينة اشترها من فلان ذلك ايضا في الذي يد له الان
وإن خاوتاريخ الخارج أسبق بحيث يقضى جهالة ولو أقام ~~بشكل~~ واحد منهما البينة
على الشراء من رجل آخر قضيت به المدة في باب الشهادة في الشراء والبيع من
شهادات المبسوط للشرعي ملصقا وكذا في الرابع من دعوى الخطأ • ولو أدى كل
واحد الثمن من رجل آخر وقت أحدهما وقتا قبل وقت صاحبه قضى به الاقدم
ولو وقت أحدهما ولم يوقت الآخر قضى بينهما ولو سكنت في يد أحدهما قضى بها
لاخر (١) كالواضحة الباعين والدارق يد أحدهما وأقاما البينة وقت أحدهما ولم
يوقت الآخر قضى به الخارج كذا هنا (٢) في الفصل الاول من دعوى الوالوية وكذا
في دعوى خرافة الاكمل وكذا في دعوى الخلف بسبب من دعوى الحامية • وان
أدعى الثمن من اثنين بقضى الخارج سوا وقت البينان أولا أو وقت أحدهما دون
الآخر الا اذا وقتا بوقت صاحب البدأ سبق في فصل في حكم تعارض ادعين من
دعوى البدائع • (٣) واذا أدعى الثمن من اثنين والدارق يد فالت فان لم يؤدنا
أو أو خاوتاريخ بينهما على السواء قضى بالدارق بينهما وان أن تار تاريخ أحدهما أسبق
فهو على الاختلاف الذي ذكره في المرات وان أنخ أحدهما ولم يؤدنا الا تفرقه
على ما ذكرنا في المرات أيضا (٤) في الرابع من دعوى التار تارية وكذا في الثامن من
العادية • (٥) وأما أدعى الثمن من رجل ولأخا الشراء وتاريخ أحدهما
أسبق فتدوى من عهدتهما اذ لم يؤدنا طاعة البائمين بقضى بينهما نصان كأي فصل
المراث قضى هذه الرواية لاجتماع الفرق بين الشراء والمراث وفي ظاهر الرواية بقضى
في فصل الشراء لاسبقها تاريخا عند محمد وفي ظاهر الرواية بمحتاج الى البرق من
المحل المزبور ومقتضى ما لم يمسق • وذ كرى التعبير بدوا أدعى الثمن من اثنين ولأخا
ملك الاثنين يعتبر لاجتماع في الثاني من العادية وكذا في دعوى النفقة (٦) برها
على الشراء من واحد والمبيع في يد البائع ولو أن أحدهما لا لا تفرقوا التاريخ ولي
ولو أن أحدهما لا لا تفرق فكن شهدا على معانة القرض فلهنود معانة القرض
أولى ولوهو باقرار البائع بالقض فذو التاريخ أولى هذا اذا كان المبيع في يد البائع
فلو كان في يد أحدهما وأنخ الخارج وذو البدأ أنه أدعى يسمان (٧) فلا تفرق وليس
المبرك كالمعان ولو كان المبيع في يد بائنه من أحدهما على الثمن أو أمته قضيه منبذته
وبره الا تفرق على الشراء أو أمته منبذته تأام جذو الوقت الاول أولى ولو كان
المبيع في يد من برهن على قبضه منبذته أياما خذ الا تفرق ادعيته امتسقب به
ولو برهن من ليس يسه أنه قبض منبذته وبره ذواليد على قبضه بلا وقت أو بره

ويعلم والذاري بدأ أحدهما فانه يقضي
 فالحار سواه أرخا ولا وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر الا اذا كان تاريخ صاحب الدأ سبق وكذا في الثامن على
 من الحاديه والاربع عشر من الاستروثيه خلاص فتاوى رشيد الدين وقال في غايه البيان نقلا من مسوط خواهر زاده اذا ادعى
 الثامن ان الشيء قاطعاً عليه كالجواب فبما اذا ادعى ملكاً مطلقاً سواء كانت العين في يد ثالث أو في يد أحدهما أو لم تكن في أيدهما =

(١) وقال في الكافي ذكر في الهداية ولشهادة القرضان البيع والقبض تهازنا بالاجماع لان الجمع غير ممكن عند محمد لجواز كل واحدة من البيتين وهذا بخلاف ما ذكر في المحط والجامع الكبير وغيرهما انتهى قال في المبسوط في باب اختلاف الاوقات في الدعوى عند محمد يقضي بالبيتين (١٣٤) فان لم تشهد الشهود بالقبض يجعل شرأذى الدينا باقيا غير منسلي على الخارج

وان شهدوا بالقبض يجعل شرأ خارج
 ما باقيا في اليد انتهى وقال
 في الجامع الكبير في باب اختلاف
 البيئات في البيع من كتاب البيوع عند
 محمد يقضي بما حاكاه اشترى وقضى
 ثم باع ولم يلم فيؤمر بالتسلم وتخلصا
 ومنه هما تهازنا وتترك في هذه ولو
 شهدوا على القبض فكذلك عندهما
 وعنده هو في اليد يتقاسمان كان
 الخارج اشترى وقضى ثم باع وسلم انتهى
 وكذا في الرابع من دعوى المبسوط
 في نوع منه وفيه زيادة تفصيل وكذا في
 غاية البيان نقل من مبسوط شيخ الاسلام
 خواهر زاده ظهر من هذا ان ما في
 الهداية مخالفا لما في الكتب في السراج
 الواح نقل من شاهين ان هذا هو بل
 يقضي بما في اليد عند محمد ان اشنا
 قين وان سكتا فلا خارج انتهى وقال
 حسد الله الهوى وقد يوفق بأن المراد
 بالاشتر ههنا التركة في يد ذي اليد
 لا التزام التهازنا به وقوله لان الجمع
 غير ممكن الجمع على ذلك الترتيب غير ممكن
 حتى يقضي الخارج بل الجمع ههنا ممكن
 على عكس ذلك فصح = ذلك محلا
 بالبيتين فيكون في اليد انتهى والمراد
 من قوله على ذلك الترتيب الترتيب
 المذكور في الهداية وهو ان يشترها
 ذوال يد من الخارج ثم يبيعها منه والمراد
 من عكس ذلك ان يشترها بالخارج من
 ذي اليد ثم يبيعها منه ولا يبقى على
 الفضل ان هذا هو بعد لا يباع به
 (٢) لان القضاء بالقبض يمكن والبيئات
 هي عند امکان العمل بها لا يجوز لنفا
 أحدهما فيفضل مكانه بالهاتفي

لغناء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضي بالبيتين ويقضي بما في اليد
 ان ذكر القرض وان لم يذكر القرض يقضي بما في الخارج (١) ثم تشهد البيئات على قدر
 التي تقع الخاصة عندهما وان لم تشهدوا على نقد القبض فاقصصا من مذهب محمد وهذا
 اذا لم يوقا فان وقت البيئات وقتان كل وقت الخارج باقيا ثم تشهد الشهود بالقبض
 يقضي بما في اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضي بما في الخارج وان شهدوا
 بالقبض يقضي بما في اليد عندهم وان كان وقت ذي اليد باقيا يقضي بما في الخارج سواء
 شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا في باب ما يذهب إليه الرجلان من دعوى الكال لمصاه دار
 في يد رجل أو عامر رجل أو عامر رجل في اليد ما يذهب إليه الرجلان من دعوى الكال لمصاه دار
 باعها من هذا الذي بالقدوم فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف تهازنت البيئات
 هذا كما ذكرنا في بعض بدو رجل أو عامر رجل يئامع من ذي اليد بالقدوم أو عامر
 رجل آخر يئامع من ذي اليد بالقدوم فانه يقضي لكل واحد منهما ما في اليد
 بجميع الثمن في الرابع من دعوى المبيع لمصاه دار في يد رجل أو عامر البيئات باعها
 من ملان بالقدوم في رمضان وأقام فملان البيئات أو اشترأها منه في ثوبال بمصاه دار
 درهم فعلى بمصاه دارهم في باب الشهادة في الشراء والبيع (٢) من شهادت
 المبسوط فمرسئ مصاه دار وكذا في السابع من دعوى التنازعانية (٣) في الخارج
 وذوال اليد أو ذوال اليد الشراء من اثنين أو ثلثي تاريخ أحدهما بجهة بأن يهرى أنه شراء
 من زيد منقصة فوريه من ذوال اليد أنه شراء من بكر منقصة أو كذا لا يظنون الفضل حكم
 الخارج وكذا الورعي ذوال اليد أنه شراء من بكر منقصة أو مستثنى شكوك في الزيادة حكم الخارج
 في اثنين من الفضولين وكذا في الرابع من دعوى المبيع والمبسوط لمصاه دار ولو وقت
 شهدوا أحدهما متين وشهدوا الآخر سفي أو أكثر ولا يظنون الفضل أو وقت شهد
 الآخر سنة أو مستثنى شكوك في الزيادة البيئات من وقت مستثنى ان كان المثلث يستثنى
 الذي خالفا اتفاق وان كان صاحب اليد على قول من يغير سق التاريخ فكذلك لانه
 آتت ملكه في وقت لا يشارعه فيه أحد وعلى قولي من لا يعتبر التاريخ يقضي الخارج في
 الرابع من دعوى المبيع الرعاي = فوريه الذي والذي عليه على ما تقدم من هذه
 الوجوه وأما الآن أحد هذا ذكرنا بعضا معلوما ذكرنا الاستثناء بعد أقدم لكن لم يبين
 التاريخ بأن يهرى أنه شراء من بكر منقصة فوريه الاستثناء شراء من بكر ذلك قبل ثوانه
 هل ثبت سبق هذا القدر في (٢) (٢) أنه يستثنى السق فانه كافي لواقعا الشراء من
 واحد فوريه الخارج أن شراء أو مسق ولو بوضع ذوال اليد فهذا من الخارج حتى يكتفى السابق
 أقول على هذا فامر في (٢) أنه فوريه أنه شراء من زيد منقصة فوريه ذوال اليد أنه شراء من
 بكر منقصة أو أكثر يعني أن يثبت السابق ويحكم في اليد على رواية اعتبار السابق في
 صورة التلقين من اثنين (٢) من دعوى النكاح قال أحدهما نكاح من يشتر بوجه است
 بهمين قدر يستدعي فاشدسون تاريخ معين ذكر نكحت أو كرهم لمط كوا كذا أو
 (نكاح) أقدم يحسن بهذا القدر لانه لم يذكر ان كان يتعاقبا وان شهدوا على هذا المصاه

ومضان بالقبض باعها في ثوبال بمصاه دار كذا في المبسوط في دليل المصلحة

بحكمه بها • (فقط) ان الخارج وذو اليد اذها الشراء واحد ولم يوزن فاقض لأحدهما
 ببيع من أربع فويشتر بوجه ما منه (يعني أقدم من عك) وبرهن على هذا فهو أولى ومن
 الآخر (قد) لا يثبت البيع بهذا القدر في البيع ولا في التسليم ما لم يقولوا ان عقده كان
 في رجب سنة كذا وعقد الآخر كان في شعبان تلك السنة ثم قال ما يحتمل ان يكونا
 يقولون السقي يثبت بهذا القدر لا يمان ولكذا وجدنا في بعض الشروط أنه لا يمين بين
 التارخ وتخص على ذلك أقول الأصوب عندي ان يثبت البيع بهذا القدر اذا العرض
 أن يظهر الآخر فاقض وهذا القدر يكفي فيه • (ي) اذى مينا شراهما من زيد تاريخ كذا
 فبرهن ذواليد أن زيد اذك أنزقل شرائك أن هذه العين ملك أخيه وصدة فيه أخوه وأما
 شريته من الآخر ولم يبين تاريخ الاغراض يجوز بكيفية قبل شرائك في التام من القصول
 وصكدا في الصداية • ان اذما تلقى المثل من جهة واحدة ولم يوزن ما وأرنا
 وتاريخهما على السواء يقضى بالعين بينهما وكذلك اذا ربح أحد هادون الآخر يقضى
 بالآخر بينهما وان أربحا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لأسبقهما تاريخا وان اذما
 تلقى المثل من جهة اثنين فكذلك الجواب على التوصل الذي قلنا فيما اذا اذما تلقى من
 جهة واحدة في الرابع من دعوى الحب في نوع في دعوى صلب اليد تلقى المثل من
 جهة غيرهما • وجعل اذى أمة في يد رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بأف درهم
 وأنه أعتقها وأقام على ذلك بيعة وأطام الآخر بيعة أنه اشتراها من صاحب
 اليد بغير درهم ولم يذكر الاعتاق فصاحب العتق أولى فكذلك المنة في أول
 كتاب الدعوى ولم يذكر غنة ما اذا كان المندى الا ترضى العبد ولو كان قص
 العبد كان هو أولى في الرابع من دعوى الحب لمنها وتعامه فيه

• (نوع في دعوى التناح وفيه أقسام) •

• (الأولى في دعوى التناح مع ذي اليد) • قال محمد في الأصل اذا اذى الرجل دابة في
 يد انسان أجه ملكه ثبت حنده وأطام عليه البيعة وأطام صاحب اليد يثبت بمثل ذلك
 القياس أن يقضى بها الخارج وفي الاستحسان يقضى بها لصاحب اليد سواء أطام صاحب
 اليد المبيعة على دواء قبل القضاء بها بالخارج أو بعده وفي الهداية هذا هو الصحيح خلافا
 لما يقوله عيسى بن إبّان انه تأثرت البيعة وتزك في يده فاول الثاني عشر من دعوى
 التناح سانية هذا الميزان ما أربحنا من صاحب اليد الادا كل من اداهه محالفا
 لوقت صاحب البدن واقفا لوقت الخارج فثبت يقضى للمدعي وان كان من الدابة
 محالفا لوقت قبيل يذكر هذا الفصل في الأصل في الدابة وعامة المشايخ على أنها تأثرت
 البيعة وتزك الدابة في يد صاحب البدن كما تترك وكذلك القدر في شرحه
 وذكر محمد في الأصل في آخر دعوى التناح عن ذي يد رجل أطام رجل بيعة أنه عبده ولم ي
 ملكه ووقت ذلك وقتا وأطام صاحب اليد بيعة على مثل ذلك والعبدا كبر من الوقت بأو
 أصغر تأثرت البيعة تقسيم مسئلة العبد رواية مسئلة الدابة اذا كان من الدابة على
 خلاف الوقتين أنها تأثرت البيعة في الثاني عشر من أوائل دعوى الحب • اذى

رجل جارية في إنسان أتم ملكه ولدت في ملكه من أمته التي في يده وأقام على ذلك بنة
وأقام صاحب البنة أتم ملكه ولدت في ملكه من أمته في يده فبقي بالمباراة
لصاحب اليد ولزأنا الذي بنته على أمها التي هي عند الذي عليه أمهاته وأنها
ولدت هذا لولف في ملكه وأقام صاحب اليد بنته في مثل ذلك فبقي به وأبناها الذي
في الثاني عشر من دعوى الشراة الثانية وكذا في الخط "بره" في "ه" (م) عند في رجل
رجل واذي أنه صده ولمس أمته هذه وهي عبده هذا وأقام على ذلك بنة وأقام صاحب
اليد بنته بثل ذلك فبقي بالعبد لصاحب اليد ويكرن بر أمته وهذه ولا يكون ابن أمه
الآخر ولا ابن عبده فقد بقي بالعبد لصاحب اليد في الثالث والنسب جميعا وفي إحدى
لصاحبة ولو كان في ذى اليد بنته ولدت من أمي ولعبتها في ربيعة فخرج أمه
ولدت من أمي هذه وهو أول من الحمل "الزور" (م) ذكر محمد في لامل شدة في رجل
أقام رجل البنة أمه شاة ولدت في ملكه وأقام صاحب اليد بنته أمه شاة في ملكه من
جهة فلان وأنها ولدت في فلان فلان الذي يملكه أمه بقى به لصاحب اليد وفي
لصانق وفي مك أيضا يتضي لصاحب اليد وذكر في المصنوع بعد ما ذكره
المائل وكذا لو أقام ابنة على ورثة أو وصية أو هبة مضروعة من رجل وأنه ولد
في ذلك الرجل في الثاني عشر من دعوى الشراة الثانية فلهذا ولولف كل واحد
منهما الثلث من رجل على حدة (١) وأقام البنة على الشايع منه فهو عشرة أعظم على
الشايح في يده في باب ما يده بالزواج من دعوى الهداية وهذا المذبح الخارج
فلا على ذى المال الذي عليه فلا بان اذى ذوا الشايع واذى الخارج أنه له نصيب
منه ذوا اليد وأولاده وأقاربه وأودعه أي من ذى اليد ورعاها وفلخرج (٢) (ثي)
بماثل الشايح ما هو في الشايح كقول قالت هو قمرته وغصب مني وقتل صاحبتي
اليد هو قمرته فمعه شاكس بنته المخلوطة لما زمس دعوى الفعل (ثي) والمائل
أن بنت ذى اليد على الشايح لا تخرج على بنته الخارج على مطلق المائل أو على الشايح دالم
يذبح الخارج عليه ملاء كرم وغصب ولحمه أمالو اذى الخارج صلا مع ذلك بنته أولى
كذا (ذ) وفي (يس) دابة يده فبقي آخر أمه أجرة هاس ذى الدوا وأقارها وأجره هاس
وبري ذوا الدابة هاتفت عنه يتضي به الذي اليد لانه يذى وقتل الشايح والآخر يذى
غور عارة وأجارة والشايح أسبق من غور حسن أجارة وهذا خلاف ما مر في (ذ) في
الثامن من التصولين (٢) فلهذا يذبح في رجل أقام رجل البنة أمه صده أمته وأقام
رجل آخر البنة أمه صده ولد في ملكه خال الولادة أولى فضل في دعوى المقول من
الغاية وقد مر في التسليم في يده دابة ولدت بر من عن أمه ملكه أمه بول في يده ومر
المولود أن البنة طمأرح ولور من الخارج أن لولف ملكه ولمس دابة ملكه وره
ذوا اليد أن لولف ملكه تبع من هذا ما يذبح التي في ملكه فذوا اليد أولى لأن البنة قامت عند
على لولف الولادة بالشايح وفي الأولى على ملكه المطلق فكان الخارج أولى فاد استحق الام
تجه لولف المائل بالضرورة في الثالث عشر من دعوى البرارية وكذا في الخلاصة

(١) مؤلف في كل واحد من ما مره
أورث أو هبة أو وصية فبقي في الشايح
أبيه في الثامن من شهادات البرارية
(٢) والمائلة الملاءة بلامه في نفلها
الاستروشنق والعمادى من بسوط
الفسقه أي البنت وهو أمه ماني بسوط
المرشنى في باب دعوى الشايح
ويؤقره أيضا ماني فبقي في دعوى
المقتول من لحاية وصحي بيانه وفي
الثاني عشر من دعوى الخط فلام
تسبح لسلام ما يوفى من المد كور من
الدية فيضا ط عبد المنوى بخد

(١) وفي الثاني منهن دعوى لهما البرهان أن النكاح والطلاق والتدبير في معنى النكاح (٢) كالتدبير غرل الشمار
 وسلب اللبن واخذ الحمار والتدبير قد دعوى النكاح (٣) فكذلك وضع المسئلة قد دعوى البسوط في باب لها
 في الولادة والذهب ثم أعادها في باب دعوى النكاح قال عبد بن رجب في تأمل آخر (٤٥) أنه عهده أمته وأما مدلول البينة

أنه عهده ولو في مائة فيه المدة
 أولى لأنها تحت الحزب بغير ذي اليد
 ثلث الرق فالثبت الجزئية من استين
 أدنى انتهى ويحتمل ما لم يخط حيث
 قال إذا دعى المخرج احتسب مع مطلق
 المقتضى ولذا دعى المخرج فان غايته
 ذي اليد أولاً لأن دعوى العتق إنما هي
 زجها بعد استنواء البينة في إثبات
 المال وما شئت البستان هي إثبات
 المالك لأن المخرج ثبت قباية المالك مع
 الاصل ولذا البينة أدنى المال بلا
 احتمال انتهى وبجانبه معنى البينة
 في فعل دعوى العتق قال مسدد في
 رجل أمهم هو البينة أنه عهده أمته وهو
 على كراهة وأم رجب آخر البينة أنه عهده
 ولذا في المسئلة قال الولادة أولى وقدر

وحصة المخرج أولى من يد ذي اليد في دعوى المالك المطلق بخلاف دعوى استن
 والتدبير والطلاق والاستنواء ودعوى النكاح (١) فأنه ذي اليد أولى منها ودعوى
 المالك أدنى لا يتكرر (٢) بينه ذي اليد والطلاق في باب دعوى الرجل من شرح
 الكرماني (٣) وهو احتسب في دابة ذي حمار أنها دابة سرقة أو غصبا صاحب
 اليد صاحب اليد في أنها دابة وله في ملكه يقضي به صاحب الولادة في دعوى
 اقترول من المائة وكذا في دعوى المسوط في باب دعوى النكاح عبد بن رجب قال
 رجل البينة أنه عهده ولو في مائة أو بره أو أمهم الذي في يده به أنه عهده
 ولو في مائة يقضي للمخرج وان ادعى النكاح (٣) وقد يجاوز ما لو ذي حمار مع
 النكاح البيع أو الإجارة أو التكاثر فان غايته ذي اليد أولى وبخلاف إذا دعى المخرج
 العتق مع مطلق المالك وذو اليد ذي استن أو غايته ذي اليد أولى ولو ذي المخرج
 التدبير مع النكاح واذي صاحب اليد استن لا غير وفي هذا الوجه اخلف الروايات ذكر
 في روايته أبي سليمان أنه يقضي للمخرج وجعله معرفة العتق وذكر في روايته أبي حفص أنه
 يقضي لذي اليد وجعله معرفة الكتابة ولو ذي المخرج التدبير والاستنواء مع النكاح
 واذي ذو اليد عتقا كان ذو اليد أولى (٤) ولو ذي والد التدبير أو الاستنواء مع
 النكاح واذي المخرج عتقا تابع استن كان فيه المخرج أولى وفي الثاني منهن دعوى
 الهيبة والمخرج مع ذي اليد ابره على سبع فذكر اليد أولى كاستن في الاستنواء
 نفسه كموقف فخرهم والد مع المخرج كل منهما على أنه بره من محمد بن وهب وكذا
 لسر والهي اذ ابره على أن كلا منهما على (٥) من لينة وعصر من محسنه في الحديث
 على أن كلا منهما على من بره أدنى السوين أدنى المخرج تدبير من دفعه أو على المخلد
 سلمه من ثلثه وكذا الحكم في كل ما يكره من مخرج وذو اليد ليس الوارد فيه على خلاف
 النكاح من أشكل يرجع إلى أهل الصنعة فان قالوا إنما لا يتكرر كان في معنى ما ورد
 النص وان أشكل عليهم أبعده المخرج لأنه الأصل والعدول بعد وفاء الحادثة الموردة
 ولم يحصل الوفاق فذكر رواية أبي حفص الكبير وفي رواية أبي سليمان الجورجاني يحكم به
 لذي اليد وكذا إذا اختلف أهل الصنعة فيه وان كل ما يكره من مخرج يرجع إلى أهل
 من قره نصفه في ملكه فذو اليد أولى لأن أكثر مما يقتضيه من مخرج كالحطه فخرهم
 المظفر الأرمي ثم زرع ثانياً واظن النكاح بعد دؤوعهما بالحوالة وكل ما يكال وورث
 مثل المنة يمكن جمع الحضانة من الأرض والنفيل وكذا البقاء والعرض والمصروع من
 انتسب كالمصدق والسرور والخطبة والغنية وكذا كل ما يعمل من شبه أو صغر أو سيدة أو
 وصا أو غيرها وكذا في الحضانة والطلاق والمهر من من صاح أو ألداح أو أمه ليس
 هذه ما يضرب مرة ومرة ما يضرب مرتين فيرجع إلى أهل الخبرة (٦) قال الله تعالى فاستلوا
 أهل الذكر اركبهم لعلهم يذكرون فخرهم أن الأرض والزرع لمزوعهما يصحكم المخرج
 الأرض فطهر وكذا زرعه بعد أمه لا يرد في ملكه بعد الأرض وكذا في النكاح
 المستوفى اذ ابره على أنه عتق أو حصة بطنه في ملكه يحكم للمخرج وكذا في الثوب

نقله مسطوط عند الفتوى
 (٤) كذا في المسئلة التي رأيناها في الظاهر
 أن يزيد قولهم النكاح بعد وفاء عتقا
 بآنا
 (٥) كذا في المسئلة في الفاموس التي
 انتقلت الشيء وأجابه في رفق وعجوبة
 الخلاصة خلاص من ابنه قال في الحرب
 سلا الحسن بالهجرة خطه وبالجحش
 حطس انتهى فلا يكره كقولهم من
 أنه بعد وفاء فلا حاجة لاجتنان تركه كذا
 المسوط والمخط

(٦) وفي الكافي في باب ما يذبحه الرجلان
 وإذا اتفقا فصل في السيف فأقام كل
 واحد منهما البينة أنه صبه فخره
 فإنه يسأل أهل العلم بذلك من الصائفة
 فان قالوا لا يضرب إلا مرة واحدة يقضي
 بغير اليد وان قالوا يضرب منه مرتين
 أو أشكل عليهم فلا يضرب فاقضى له

وفي الثالث منهن دعوى الخط وان أشكل على القاضي فليدأل أهل العلم من ذلك بره في العدل منهم وفي الحكم على قولهم
 الواحد منهم يكفي والاثنا عشر حوط وان اختلف أهل العلم في قضاءهم حتى في مسئلة روايتهم في رواية يقضي للمخرج كالدعوى
 المالك المطلق انتهى وبزعم هذه الرواية في المسوط في باب دعوى النكاح وقال فان قالوا بربعه مرتين أو أشكل عليهم فليد

= يعرفوا بقضيه بالثبوت لان هذا ليس في معنى الناح انتهى واعتقد صاحب الكافي قد سبق لها وفي المحط انشاوا ذوقه
 المدعوى في كوزا وطشت من صغر او ما من حديد او صغر او شمس واذا كل واحد له منصفه في ملكه وهذا منصفه الذي ذكرها
 على السواء انتهى وكذا في المسوط في الثالث عشر من دعوى التاثيراتية تقلاعي النبايح كل ما يصنع من الذهب والفضة والفضة
 والفضة والراجح فانه يتكرر ولا يكون غرض الناح انتهى جزم فيه بكون ما يصنع من حديد او صغر عما يصنع غيره مرة
 (١) وبمثل على بن ابي بصير ما عاين عاين عاين (عن) في دعوى النصف وهو صاخره مخالفة لما ذكرنا من ان كل ما يصنع من الذهب والفضة والفضة
 في فصل في دعوى المنقول قال ولو اختلف في أرض فقال الخارج هذه أرضي رخصت في هذا النصف أو ثبت بها هذا السابغ به بقضي
 بهما للمدعي وبعد صاحب الخلاصة السابغ ما هو يتكرر وقال في دعوى حرمانه الاكل البناشيل لشجر ملائمة من التوفيق وقال بعض
 العلما نقلا عن استاذهم في النصف المدعي (عن) بناء عبارة لا تكون الامر واحدة (٢) الطاهر من كلامه ان الفل
 لا يباين الا على غرل القطر وبساعده في الناموس (١٢٦) لكن في حرمانه الصنف يشترط ان الفل يباين غرل لصوف أيضا

رنا على ان كلامه صاحبنا وفي القسم على ان كلامه صاحبنا وفي القسم على ان كلامه صاحبنا وفي القسم على ان كلامه صاحبنا
 والمصاحف على ان كلامه صاحبنا وفي القسم على ان كلامه صاحبنا وفي القسم على ان كلامه صاحبنا وفي القسم على ان كلامه صاحبنا
 في الثالث عشر من دعوى البرازية هـ أرض في يد رجل وفيها عجل اذ في رجل ان
 هذه الارض وهذه العجل له غرسها واقام على ذلك في دعواه صاحب اليد على مثل
 ذلك في الأرض والعجل المدعي في الثالث عشر من دعوى الخط وكذا في باب
 دعوى الناح من المسوط لو كانت المارعة في دار أو عام كل واحد منهما للينة أها
 دارها عاينها بقضي به للمدعي لان البناء يكون مرة بعد مرة ولم يكن في دعوى الناح
 من دعوى المسوط في باب المدعي في الناح وكذا في الثالث عشر من دعوى الخط هـ
 (عن) اذ في عليه حار تدارن اباها ما من سبب سنة وراثة ادها والد كذا وأما
 في قال هذا لغيره لا جكي في المدعي حتى يقول ما في وتكرامها انتهى ولو قال
 ذلك وأما ما بينه في ذي الداول (١) قال استاذنا في دعوى فجدنا ان في يد اليد
 كانت كون أولى اذ في أولية المالك بالناح وهو عند كذا الذي ذلك مندورة في
 باب أولية المالك بالناح وما في مضاه من دعوى القبية ولو ساءت امر انا في غرل كل
 واحدة منهما ندعي أنها غرلتها فخصي باقي الفل في يد هالان الفضل لا يغزل الامر
 واحدة (٢) بخلاف لشعر والمرعى فانه يغزل مرتين (٣) في فصل في دعوى المنقول
 من الحادية وفيما روى الخارج على تاح حكمه ثم روى ذو الداول على تاح حكمه
 بخلاف ما روى الخارج على المالك المطلق وسكره ثم روى ذو الداول على المالك المطلق لا يغزل
 (حل) يد حكره ثم روى ذو الداول في ملكه وسكره ثم روى ذو الداول في ملكه وسكره ثم روى ذو الداول في ملكه وسكره
 في ملكه يومه وباعادة اليد اذ الاول فامنه في غير عمر ولم تنسك حجة على عرفه
 أعادها فهو أولى (٤) لانه ذو الداول ان يعده في لعمرو الذي وادعى له ثم روى ريد على
 الناح حكمه بما ادره على شي لو روى عليه في الاشياء كل ما سبق به عليه وكذا في الاشياء
 (٥) في الثاني من الصور هـ وذكر في الخبر اذ في الناح ثم اذ في عليه آخر

(٣) وقال في المسوط في باب المدعي في الناح في
 الناح في الناح اذ ان كان ما يتنقض ويقل
 بقضي به للمدعي وكذا في المرعى ولم يجرم
 بأن لشعر والمرعى بغير مرتين
 أن يغزل ليس المراد من قول فاصيان
 فانه بغير مرتين أن جميع أنواع الشعر
 والمرعى بغير مرتين تأكل هـ
 (٤) هذا اذا عاد المقتضى وهو ذو الداول
 انشأ بينه عن الناح وانما اذ في
 ذو الداول الاول اسما ويرى عليه لم يقبل
 بينه وسبب في البرازية والثقة هـ
 (٥) المسئلة المتعلقة بالامة (حل) مدكورة
 في آخر باب دعوى الناح من المسوط
 وقال فيه وان لم يدها فخصي به للمدعي
 فخصي به للمدعي ثم اقام القصة له
 الاول شهوده على الولادة فان القاضي
 يقبل بينه ويقل قضاؤه لا حرج وهذا
 استبان وفي قضايه لا تقبل بينه
 ثم قال وعلى هذا لو اقام الخارج بينه على
 المالك المطلق وقضى القاضي بما تم اقام
 ذو الداول بينه على الناح فخصي بها
 ونص القضاء الاول انتهى وقال في
 الخط في الثاني عشر من الدعوى وار لم

بعد لقضي به اليه حتى قضى القاضي بالثبوت في تمام لقضي به اليه على الناح ذكر في كتاب الاقصاء هذا الناح
 الفصل في العبد قال لا يخص التصا عليه وذكر في الاصل القاضي خص القضاء على الثاني وقضى به الاول وهو الخصم وذكر المسئلة
 في دعوى حرمانه الاكل بجرم عاق الاصل وقال فخصي الاول ويحل القضاء الآخر وقال في الثالث عشر من دعوى الخلاصة لم يتنقض
 اقصاء لانه بما صار ذالما بحكم القضاء الاول وقد انتقضت تلك اليد بالقضاء الثاني وادار القاضي في الثاني ذالما بدفقات بينه أولى
 انتهى ولا يخفى أن هذا على ما ذكر في الاقصاء وصرح به في الخلاصة بعد اسطر وقد عرفت أن الخصم على الاصل من أنه يتنقض اقصاء
 وفي القاعدية اصطلحت الاقوال في خص القضاء اذ ادعى الخارج على المالك المطلق وقضى بها ثم روى ذو الداول على الناح قال في
 أو ان المدعى في ذالما ملكا مطلقا في غير اقام اليد وقضى له تمام المقتضى عليه اليه على الناح على بقض القضاء وبرد عليه
 أصاب نعم وهو يراعى المدعى في البسوط والحاشية والهداية والكافي وغيرهما قال به عشرة اوراق تنقض لا يغزل ولا يتنقض
 دعواه وكذا في البسوط في كتاب المدعي في اقامه المداوح البينة على الناح ثم اقام المقتضى عليه البينة على الناح فخص

بالتأجيل وأقام البينة أن أقام المقتضى لها التأجيل حتى على التأجيل حتى لو كان لم يبق حتى قضى
للمدعى ثم أقام المقتضى له ولو لا وهو المقتضى عليه تأجيله على التأجيل حتى قبل وهل
يقتضى القضاء كروا الأفضلية أنه لا يقتضى القضاء وذكر في الأصل أنه يقتضى وأقام
هذا بطريق الفصل الثاني عشر من دعوى الضميمة وذكر في الفتوى للمقتضى الأمام
هو الذين إذا قضى على الرجل بالتأجيل أو بغيره مطلقاً ثم أقام هو دعوى على التأجيل أو على التأجيل
من المدعى فقلت بنبته وذكر في السبب الثاني من دعوى الجماع ذكر القاضي الأمام
الاستصحابي أن المستحق عليه لا يستحق على المستحق إلا إذا أدى الاستحقاق من جهة
أو التأجيل وذكر في دعوى العدة أن إذا البينة على التأجيل ولم يبق البينة على التأجيل
حتى قضى للمدعى ثم أقام المدعى عليه البينة على التأجيل لا يقتضى القضاء
وذكر في الهداية أن المقتضى عليه بالملك المطلق إذا أقام البينة على التأجيل وقبل وجبقتض
العضاء في الرابع عشر من الاستروثية وهكذا في الشا من العدة في العدة في العدة
عبدى بدو وحمل أدنى الحارح الملك المطلق أو التأجيل فغيره ويرى دوايد على التأجيل
أيضا فمضى القاضي في البدو أو بطل دينة المدعى ثم جاء آخر وأدعى ملكا أعطاه
أولاً جاوره في ذلك يقتضى به إلا أن بعيد والبدرهاته على هذا المدعى بالتأجيل فإن لم يبعد
وقضى الحارح هذا ثم أعاد برهانه على التأجيل بغير البينة وإن لم يبعد دوايد حتى حضر
ثالث وأدعى الملك المطلق وأستأجر يقتضى بالعدة إلا إذا أعاد المقتضى له وهو المدعى بينة
على تأجيله بمحض من هذا المدعى الثالث فإن أعادها كان هو أولى من الثالث فإن حضر
الأول وأعاد برهانه على التأجيل لا يقبل لأنه يقتضى به عليه مرة فلا يقبل برهانه بعد ذلك على
أحد وهذا قوله ما وقياس قول الأمام أيضاً الثاني من شهادته البرازية وكذا في دعوى
لتقضى فصل فيما بينه وبينه إحدى البنتين فادعى بالملك لانسان بالبرهان ثم جاء آخر وورث
على التأجيل بغيره من المدعى المحكوم له ويعطى للمدعى على التأجيل وإن كان ذلك البينة بأن يرى
الحارح على الملك المطلق ويرى ذواليد أيضاً على ذلك ويحكم به الحارح ثم أدعى ذواليد الحارح
ويرى على ذلك يقتضى الحكم الأول ويحكم به ذواليد فادعى قبل برهانه دي البينة الحكم عليه
لأنه يقبل بينة غيره أولى فإن يرى الحارح مع ذواليد بينة على الملك المطلق ويحكم
التأجيل ويرى آخر على التأجيل على التأجيل أعاد الحارح المقتضى له برهانه على التأجيل
في ملكه قبل أن يحكم به للمدعى التأجيل على الحارح قبل برهانه هذا إذا لم يحكم للمدعى الثاني
لأن الحارح المقتضى له ما وذواليد وقد ذكر ما أن بينة صاحب اليد على التأجيل تجمع القضاء
الحارح وترفعه أيضاً ولو لم يبعد الحارح المقتضى له برهانه حتى يقتضى به الثاني على المقتضى عليه
الأول أعنى الحارح ثم يرى الحارح المحكوم له على التأجيل لم يخص الحكم لانه عاجل
دا ليد بحكم الحكم الأول وهذا يقتضى تأجيل اليد بالحكم الثاني صار المقتضى له الثاني صاحب
اليد وكان برهانه أولى ولو يرى المدعى الأول على التأجيل ولم يحكم به حتى يرى الثاني على
التأجيل أيضاً فأنصافاً الثالث عشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة وتعامه فيه أنه
في بدو رجل أقام رجل البينة أم أمه وأن قاضي بطل كذا قضى له على هذا الرجل وأقام

في التأجيل قضاء ويرد عليه ولو كان
الحارح أقام البينة على الملك المطلق
وقضى له ثم أقام المقتضى عليه على
التأجيل لا تقبل فرق بين المقتضى عليه
بالمالك المطلق والتمسك عليه بالتأجيل
ولم يفرق بينهما في غيره من الكتب أقول
تخبرنا من هذه البينة قول أن من قال
لا تقبل البينة ولا يقتضى القضاء على
بأنصاف وقد عرفت في هذه البينة
بأنصاف أن لا بالقياس إلا في مواضع
وليس ههنا منها شيء

(١) وزاد المصنف وجها آخر وجده أول الوجوه وقال الأول أن يشهد شهود القضي أن قاضي بلدة قد اقضى له ذب شهادة
 شهود وشهدوا دعاه اثنا عشر من دى البلد أوتوها ذوالبيد أو صدق قاضي ذوالبيد عليه وفي هذا الوجه القاضي يضى قضاء ذلك
 العاين ويقع الامة الى القضي انتهى وترك صاحب الخلاصة يعلم من كلامه (٢) لانه من تصديق اقرار القاضي بتمام
 ولايته كافي ابرازة لان اقراره بانتمائهم ٥٢٨ لاقى مقام ولايته لا يعتبر (٣) قال في الثاني عشر من دعوى

دوايد البيعة أنها آتت ودفعت في ملكه فهدا في ثلاثة اوج (١) ان يشهد وان علامة لقاضي
 قضي حمله عليه ولم يتواصب القضاة بان يحضروا لقضاة لانه ذى البيد لانه يحفل
 أنه تمسكه من جهة ولا يقض القضاة الا يقين ولم يوجد الثاني اذ يتواصب القضاة بان
 شهدوا أن قاضي آخر صدق أنه قضي على هذا شهادة شهود وشهدوا عنه أنه (٢)
 أو اقترانه قضي له بالبيعة بالنسبة فانه يقض القضاة بالانفاق (٣) لانه لا يكون أملي حال من
 العاينة وذو البيد أو أقام البيعة على الناح بعد ما قضي القاضي عليه بالملك المطلق أو بالناحية
 قيات بيته وقضي له به وبطل القضاة ~~ص~~ اذ اقضى عليه بالنسبة (٤) أمنا الثالث فيه
 خلاف وهو ما زادوا عليه لانه بان شهدوا أنه قضي له بالنسبة بالبيعة (٥) ولم يشهدوا
 أن القاضي آخر أنه قضي له بالبيعة بالملك المطلق أو بالنسبة ضد أبي حنيفة وأبي يوسف ولا
 يقض القضاة لاحوال النصارى من دى البلد اذ لم يذكر اقرار القاضي (٦) وقال محمد
 يقض القضاة كالشهودا على اقرار القاضي الكل في الخصية في ذلك عشر من
 دعوى الخلاصة وإذا كانت الدعوى في جين فأقام الملاح وذو ملك واحد منهما
 البيعة انه بنت منه في ملكه هو ولدى في ذبه لان الجين لا يصح الا معه فهذا المستل
 في خمسة اوجه أحد ما بينا والثاني اذا كل من كل واحد منهما البيعة أن للبيد صنع
 منه هذا الجين ملكه يقضه في ذبه والثالث أن يتم كل واحد منهما البيعة أنه حلب
 الجين الذي صنع منه هذا الجين من شاة في ملكه يقضه في ذبه البيد والرابع اذا أقام كل
 واحد منهما أن الشاة التي حلبها الغير لى صنع منه هذا الجين ملكه فيقضى في ذبه
 لان المازعة في تلك الشاة وبيد كل واحد منهما كانت على الماء المطلق وانما من أبي حنيفة
 كل واحد منهما البيعة أن الشاة التي حلبها الجين الذي صنع منه هذا الجين شاة ولدت
 في ملكه من شاة فالبيعة في ذه البيد في ذبه الدعوى في النسخ من دعوى المبسوط
 عليها وكذا في الثالث عشر من دعوى الهبط
 (١) الثاني في دعوى احواجر النسخ (٢) لو كان محمد قد رجل فأقام آخر البيعة أنه عبده
 ولدى ملكه ولم يسموا به (٣) وأقام آخر البيعة أنه عبده ولدى عنده من أمته هذه فانه يقضى
 لدى أنه في ذبه فان شهد الشهود في البيعة له ولدى ملكه من أمته هذه لامة أخرى غرضي
 به لدى اليه في ذبه الدعوى في النسخ من دعوى المبسوط (٤) فلهذا وكذا في دعوى حراة
 الاكل والثاني عشر من دعوى الهبط (٥) وان كان عبد قد رجل فأقام آخر البيعة أنه عبده
 ولدى ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا أو أقام آخر البيعة على مثل ذلك فانه يقضى به
 جينهما فان لا شاة مما في الحبة على الولادة في الملك من الحمل الربور وكذا في دعوى
 حراة الاكل وفي ذبه في دعوى المنقول من الحانة والمال اذا ذاب النسخ يقضى
 بينهما صفتان وكذا ان وقت دية أحد هادون الاثر أو وقتاوا لآخره من كل لانه لا عبرة
 قسار في النسخ في الرابع من دعوى النصاب وكذا في الثالث عشر من دعوى
 الخلاصة (١) اذا هي رجلان ذاب في ذبه رجل ~~ص~~ كل واحد منهما ما يذيه أهل ملكه شئت
 عنده أو أهما البيعة فان لم يورثا قاضي بينهما وان لم يورثا تاريخهما على السواء نظر الى

الحيط وفي هذا الوجه ذكر شيخ الاسلام
 ان القاضي الثاني يقض ذلك القضاة
 بالاجماع وعلى ما عليه اشارة شمس
 الاختصاص في فائده على الاختلاف
 فيكون ما في الخلاصة على ما ذكر شيخ
 الاسلام

(١) هكذا في النص التي برأياها
 واضاهر ان بقوله هكذا اذا شهد وأنه
 اقتران القاضي عبده بأنه قضي عليه بالملك
 المطلق أو بالنسبة

(٥) المظاهر ان يقول انه قضي له بالملك
 المطلق أو بالنسبة بديهة على ما يقضه
 دعوى كلامه وهو الموقوف لما في المبسوط
 في باب دعوى النسخ وفيما في المحيط

وقال في المبسوط قبل هذا بأسطر بعد
 في يد رجل فأقام آخر البيعة أنه عبده وله
 في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا
 وأقام ذو البيد البيعة على مثل ذلك فانه
 يقضى به لدى هو في ذبه

(٦) وذكر برهان الغير هذا التعليل
 في ثالث عشر من دعوى المحيط بصارة

أوضح وقال لانه يحفل أن تشهدوا عاينوا
 الشهادة بالنسبة ثم عاينوا هذه زمانه
 قضاء القاضي القضي فشهدوا كما
 عاينوا وقد فصل بينهما شرعا من ذى البيد
 وعائنه القاضي يقضى به عايناه ولم يعلم
 الشهود بذلك فهذا الاحتمال ثابت
 انتهى يعني غلاب يقض الثاني قضاء الاول
 مع ثبوت هذا الاحتمال بوجوده

(٧) وفي الحاشية في فصل في دعوى
 المنقول ولو أن عبدا لم يذبح لى أقام
 رجل البيعة أنه عبده وله في ملكه
 ولم يذكر الشهود أنه وأقام ذو البيد البيعة
 أنه عبده ولمس أمته فانه يقضى

بالبيد لذى في ذبه لانهما استوفيا في دعوى النسخ في الصديق منه صاحب البيعة ان البيد وهو اصبحت انتهى ولا يخفى ان فيه من
 ذى لى في النسخ استوفى الماعى ولا حاجة الى هذا التعليل واطاهر أنهم اهي المسئلة التي قلنا لها من المبسوط لكن التامع غلط في صورة
 المسئلة في ما اصبح يظهر ذلك في نظري المبسوط والحاشية وتأنل السابق والسابق (٨) وقال في المبسوط قبل هذا بأسطر بعد في يد رجل
 فأقام آخر البيعة أنه عبده وله في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا أو أقام ذو البيد البيعة على مثل ذلك فانه يقضى به لدى هو في ذبه

وفي الخلاصة يقضي لمن وافق وعيتم من الدابة ولا عبرة لادعته انتهى هذا ادعاء التاج وأما ادعاء المائل والمائل وأدنا ربيع
 أحدهما أصح فقد قضى لا يطره إلى أن لا يقضي لصاحب الأول كذا في آخر التاج وليس من شرح أدب القاضي لقصاص وقد
 سبق نقله (٢) قال في الهداية في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف من الدابة الوقتين بطلت البيتان كذا ذكره الحاكم انتهى
 وانتهى صاحب الكافي وقال في النهاية ومخرج الرواية وقد ذكر في الإيضاح وقد دعوى الحق في فضل فمات ربيع بأحدى البيتين
 الذي وجلان سباح دابة في رجل وأما الدابة ووقت كل دابة وقتاوه نهدين الوقتين أو قوتها بطلت بينهما قال أبو الفضل هذا خلاصة
 جواب الأصل وهو الأصح وفي غاية البيان قال في شرح الإقناع فان خالف من الدابة الوقتين قضى به لصاحب الدائم قال الحاكم الصحيح
 أن سئل البتتان وقال شيخ الإسلام الإصباح في شرح الكافي وان كل على غير الوقتين أو حكايات مشككة نصبت بينهما نصيب
 لأنه لم يثبت الوقت فصار كما لو توافقا ربيعة أو أبا القاسم أو ربيعة وان كل من الدابة على غير الوقتين أو حكايات مشككة نصبت بينهما نصيب
 التنازلية وتصحيح القدر في فضلها ربيع أو ربيعة وان كل من الدابة على غير الوقتين أو حكايات مشككة نصبت بينهما نصيب
 أحدهما وهو الصحيح وقال في المنتقى في فضل ربيعة ربيع أو ربيعة وان كل من الدابة على غير الوقتين أو حكايات مشككة نصبت بينهما نصيب
 الحاكم في مختصره في رواية أبي القاسم أن البتتان بطلت قال وهو الصحيح ووجه ما أتى الدابة إذا خالف الوقتين قد ثبتنا كذب البيتين
 فاقضت بالهدم والجواب أن جملة الس الوقتين وجب كذب الوقتين لا كذب البيتين أصلا وأما انتهى وفي كلام الإصباح في إثارة
 الدابة قال لا يثبت الوقتين كذا في ربيعة وقال رضى الدين السرخسي في محطته في باب دعوى التاج وان كان مشكلا
 أو أحدهما قضى بينهما لا يثبت كذب البيتين لجواب ١٢٩ أن يكون من الدابة موافقا لأحد الوقتين وقد استوفى الدعوى

والطبعة خفي لهما انتهى أشار به إلى الجواب مما قال
 الحاكم وقد صرح بها وقال فاضنان في أوامر فعل
 دعوى النقول من الخاتمة وان خالف من الدابة الوقتين
 في رواية يقضي لهما وفي رواية بطلت البيتان انتهى وكذا
 في حراة الاكل وفي التام من العمادية والرابع من
 من الاسترشاد خلاص شرح الطحاوي كما في الخاتمة
 والناقص من كلام فاضنان أنه يرجح لقضايتهما أنه قال
 في أول الكتاب وفيها كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين
 اختصرت على قول أو قوتها وبطلت ما هو الأطول
 واعتصم بما هو لا يبرر في الرتبة في شرح أنما أحدا
 من المبسوط الأصح أنها لا بطلت بل يقضى بينهما ما
 إذا كانا جرحا أو كانت في أيديهما وان كانت في يدي
 أحدهما يقضى بهما لدى البتة وهكذا ذكر محمد والأول ما ذكره الحاكم وهو قول بعض المشايخ وليس بشيء انتهى وانتهى صاحب
 الدرر وقال وان خالف من الوقتين كانت لهما وكان المذهب خارجين أو ذوي يد ولو في أحدهما كانت له وقال نعم الأئمة
 السرخسي في باب دعوى التاج من المبسوط وان حكايات على غير الوقتين أو حكايات مشككة نصبت بها بهما نصيب
 من مشايخنا قال إذا كان سنهما على غير الوقتين بطلت البيتان والأصح جواب جرحه وهو أن يحكموا الدابة بينهما ما لأن
 اعتبارا ذكر الوقت لهما وفي هذا الموضع في اعتبارا بطلت أحدهما واعتبارا ذكر الوقت أصلا في مقصودهما وهو اثبات
 المائل الدابة فقد استوفى في ذلك وجب التصحيح بينهما فاضنان لا لا أو اعتبارا الوقت بطلت البيتان وبقيت في يد اليد
 وقد اتفق الرعيان على استحقاقها على ذي اليد فكيف يترك في دمهم قيام جهة الاستحقاق عليه وقال صاحب الدابة بعد ذلك هذا
 من المبسوط وهذه الرواية بخلافه فلما روي أبو القاسم عن محمد أنه قال إذا كان من الدابة مشكلا يقضى بينهما نصيب وان كان مخالفا لوقت
 لا يقضى لهما بشيء يترك في ذي اليد قضايتهم فكما هي شيئا لينة ولعل هذا هو الأصح وقوله في مقصودهما ليس بشيء لأن
 مقصودا على ليس يعتبر في الدعوى بلاجة واتفاق الرعيان على استحقاقها على ذي الصغير معتمرا ليس بجيدة مع وجود المنكذب
 انتهى وأجاب عنه المولى أنه عرض في رداءه أحدا من كلام صاحب البدائع وقد مر أنها لا يجوز كذب الوقتين لا يكذب أهل البيتين
 فلا لازم سقوط اعتبارا ذكر الوقت لا سقوط اعتبارا أصلا لا يقين انتهى أقول على أن يحجب عنه ما لم يتضح كذب إحدى
 البيتين لجواب أن يكون من الدابة موافقا لأحد الوقتين ولا يعرف التاجر كذا أشار إليه السرخسي في محطته وقد شاهدنا أن بعض
 أهل النظر من الدابة وقال سنهما اثنتان ونصف ولكن سنهما لا نواصها قد افترق هذا ادفع اعتراض صاحب الغناية لكي قال نفس
 الأئمة في جواب دعوى التاج قال محمد على في رجل فأقام آخر السنة أنه عبده وولاه ملكه ووثقوا وكان العبد أكثر من ذلك
 أو أصغر من ذلك فأنه لا يملكه وهذا ليس لأن الصواب في القضاء تصديق قوله فان كانت الدابة على غير الوقتين أو كانت مشككة

من الدابة أن كل مشكلا أو كان موافقا لوقت الذي ذكره يقضى بهما
 وان كان مخالفا لوقت الذي ذكره لم يجز هذا المصل في الأصل قال
 عامة المشايخ الصحيح أنه تهازل البيتان وترك الدابة في يد صاحب اليد
 وان أرادنا ربيع أحدهما أصح يقضى لصاحب الوقت الذي من الدابة
 عليه (١) وان كان من الدابة مشكلا يقضى بينهما وان كل من الدابة
 على غير الوقتين ذكر في الأصل أنه يقضى بينهما والمذهب بعض المشايخ
 منهم الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي وعامة المشايخ في أن ما ذكر
 في الكتاب خطأ والصحيح أنه تهازل البيتان (٢) وهكذا ذكر الفردوري
 في كتابه وسئل العبداني ذكرهما محمد في جواب دعوى التاج وقد تقدم
 ذكره في أول النوع الأول من هذا الفصل فلهذا عامة المشايخ في هذا
 الفصل يروى بشرى أبي يوسف مثله الدابة وقد ذكر في خبر هذه الصورة

أحدهما يقضى بهما لدى البتة وهكذا ذكر محمد والأول ما ذكره الحاكم وهو قول بعض المشايخ وليس بشيء انتهى وانتهى صاحب
 الدرر وقال وان خالف من الوقتين كانت لهما وكان المذهب خارجين أو ذوي يد ولو في أحدهما كانت له وقال نعم الأئمة
 السرخسي في باب دعوى التاج من المبسوط وان حكايات على غير الوقتين أو حكايات مشككة نصبت بها بهما نصيب
 من مشايخنا قال إذا كان سنهما على غير الوقتين بطلت البيتان والأصح جواب جرحه وهو أن يحكموا الدابة بينهما ما لأن
 اعتبارا ذكر الوقت لهما وفي هذا الموضع في اعتبارا بطلت أحدهما واعتبارا ذكر الوقت أصلا في مقصودهما وهو اثبات
 المائل الدابة فقد استوفى في ذلك وجب التصحيح بينهما فاضنان لا لا أو اعتبارا الوقت بطلت البيتان وبقيت في يد اليد
 وقد اتفق الرعيان على استحقاقها على ذي اليد فكيف يترك في دمهم قيام جهة الاستحقاق عليه وقال صاحب الدابة بعد ذلك هذا
 من المبسوط وهذه الرواية بخلافه فلما روي أبو القاسم عن محمد أنه قال إذا كان من الدابة مشكلا يقضى بينهما نصيب وان كان مخالفا لوقت
 لا يقضى لهما بشيء يترك في ذي اليد قضايتهم فكما هي شيئا لينة ولعل هذا هو الأصح وقوله في مقصودهما ليس بشيء لأن
 مقصودا على ليس يعتبر في الدعوى بلاجة واتفاق الرعيان على استحقاقها على ذي الصغير معتمرا ليس بجيدة مع وجود المنكذب
 انتهى وأجاب عنه المولى أنه عرض في رداءه أحدا من كلام صاحب البدائع وقد مر أنها لا يجوز كذب الوقتين لا يكذب أهل البيتين
 فلا لازم سقوط اعتبارا ذكر الوقت لا سقوط اعتبارا أصلا لا يقين انتهى أقول على أن يحجب عنه ما لم يتضح كذب إحدى
 البيتين لجواب أن يكون من الدابة موافقا لأحد الوقتين ولا يعرف التاجر كذا أشار إليه السرخسي في محطته وقد شاهدنا أن بعض
 أهل النظر من الدابة وقال سنهما اثنتان ونصف ولكن سنهما لا نواصها قد افترق هذا ادفع اعتراض صاحب الغناية لكي قال نفس
 الأئمة في جواب دعوى التاج قال محمد على في رجل فأقام آخر السنة أنه عبده وولاه ملكه ووثقوا وكان العبد أكثر من ذلك
 أو أصغر من ذلك فأنه لا يملكه وهذا ليس لأن الصواب في القضاء تصديق قوله فان كانت الدابة على غير الوقتين أو كانت مشككة

== أنه في أحد القصص قالنا إذا كانت على غير الوقتين فالجواب هاتان الشهادتان هي قصصنا لشمس هذا كله أن ظاهر الرواية أنه يقضي بينهما وقال في معراج الدراية به فالتسليم الثلاثة في رواية أنه تطل الستان وسمح كلاهما الروايتين جماعة وفي رصاع البحر أن لا يتولى إذا حدثت كان الرجوع لظاهر الرواية (١) وإن الدعوى من رجل واحد يقضي المشتري وترجع قيمة البيع صكاً في استعانة في قول ضل في دعوى المالك بسبب من الدعوى (٢) وقال رضي الدين السرخسي في تعليقه في مذهبي المهمة أفت بالية المهمة في الحكم ثم استثنى الاسترخاء بما يشاءوا تحقيق نصف المهمة في منافع يحمل السبعة بطلان الهبة بالإجماع فقامت به بعدتها على هبة باطلية لا مشل تنص وقال في الرابع من دعوى المخطأ إذا تقي أحدهما المهمة مع القبض وإذ في الآخر الترافعة على وجهين في ذلك ما دللنا من جهة اثنين والعين ١٤٠ في ثلاث أولى أي بينهما وفي أحدهما حال شيخ الإسلام اعتبار يقضي بينهما إذا كان

المذني به شيئاً لا يحتمل التسعة كما ذهب
أما إذا كان المذني شيئاً يحتمل التسعة
كالدراية يقضي بالسكن المذني إشراء
والعصم أن لما شاع الذي يحتمل التسعة
والذي لا يحتمل التسعة في ذلك على
الدواء لأن مذهب المهمة أثبت المهمة
في السكن المذني لأجل إراحته بسلامة
العصم وهذه الترجمة بعد القبض فكان
شوباً على ظاهر الرواية لا يطل المهمة وعلى
هذا ما تقي فهو التسعة السرخسي
في باب اختلاف الأوقات من دعوى
الميسر وصاحب المخطأ فتى أثره وقال
الاسترخاء وعبد الدين في مصولهما
أن الشروع الطارئ لا يفسد الهبة على ما
عليه لفتوى قضاة من هذا كله أن قول
وهو في الدين السرخسي واستحقاقه نصف
الهبة في منافع يحمل التسعة بطلان
الهبة بالإجماع ليس بسديد (٣)
(٢) قوله وإن أحد مدعيه كذا في اسم
التأخر عنه وفيه نسخ المخطأ وهو هو
فإن على حد لا يرى معنى صحيح والصواب
لا أن يبدل الأثر على أن يكون به لا يكون
إعراق في المشتري وأحد مدعيه
(٤) وكذا في الخطأ البرهاني وواقفه
على الرابع عشر من الاسترخاء وشدة
ولما من العمادية تنال من التسعة
من أنه إذا اجتمعت المهمة مع القبض
والصدقة مع القبض فهو كالواجب

الشراء وقد كرهه ما قبل هذا من نقل لاسمه أيضا الجوابه ما إذا جتمع الشراء أن لدى ركان في أيهما الشراء
وقد ادعى الشراء من واحد وأما ما يشترط أن أحدهما دون الآخر فالزوج أولى انتهى ولعل ما ذكره خوارج رده فيها
إذا جتمع الشراء والهبة يدل على أن ظاهره في مثل هذا هو ما إذا جتمع الشراء يقضي بهما المتضمن ومما روي من مائة الاتفاق
وإن كان في أيهما يقضي بهما نص في الضرر ولا يسهل لأنه لا يمكن أحدهما مائة في الصفقة مع علو كذا في إتيان الحكم
ولو كانت نية في الحكم لم يفتضيه، بالأحتمال فكذلك هذا انتهى وفتى أثره رضي الدين السرخسي في محله في باب اختلاف

== البيئات في البيع والشراء وقد ذكرنا في الهامش في نوع قد دعوى البيع والشراء من هذا الفصل فخلاعي نية البيان ما ذكره
خواهر راده جبالا اجتماع الشرائع والعين في أيديهم كما أنه يقتضي منها ١٤١ في الأصول الثلاثة فإن ثبت فراحه وما في ضبط

الشراء والرهن ما شراؤه أولى وإذا اجتمع الرهن والهبة والمصدقة فالرهن أولى استحبابا
وفي الكافي في القياس الهبة أولى بخلاف الهبة بشرط الموصوف لا يبيع انتهى والبيع
أقوى من الرهن (م) وإذا اجتمع الكساح والهبة أو الرهن والمصدقة فالسكاح أولى (١)
وفي الزاد أن الذي أحدهما رهن وقضاه الآخر حجة وقد سألنا الرهن أولى وذكر في الشهادات
أن الهبة أولى وهو القياس (م) ولو اجتمع الشراء والسكاح فعلى قول جمهور الشراء أولى
إذا لم يوزن شأنا أو رخصا وتاريخهما على السواء في الكافي يقتضي به لما أحب الشراء وقراء
على الروح الغيبة (م) وعلى قول أبي يوسف أنه لم يوزن شأنا أو رخصا وتاريخهما على السواء
يقتضي به نصيبين وإن الذي أحدهما هبة ومصدقة أو رهن أو صدقة أو رهن أو صدقة
مفسدة فاعلم البيهقان وقتبينة أحدهما مصداق الوقت أولى وإن لم يوقت بينة
أحدهما أو وقت بينة كل واحد منهما أو وقتها على السواء يصح باحتمال التسوية يقتضي بينهما
تصديق بالتمام وفيه لا يجهل التسوية نحو الدار أو شاة أو طير (٢) البيهقان جعلا (٣)
والهبة والمصدقة في متاع يجهل التسوية لا يجوز قبل هذا القول أي حجة وأما على قول
أبي يوسف ومحمد يقتضي أن يقتضي لكل واحد بالصف على قياس هبة الدار من رجل ورهن
يقتضي أن يقتضي لكل واحد بالصف لا جاع وقال شمس الأئمة السرخسي والاصم
عدي أن ما ذكر في الخاب قول الكل من المجلد المروم لمصداق وإذا جتمع الرهن والهبة
أو المصدقة فالرهن أولى عند استواء الجاه فان ترجح أحدهما بالتاريخ أو بصفة أو بالبد

يقتضي به وإذا اجتمعت الهبة مع الفسخ والمصدقة مع الفسخ فهو كالو اجتماع الشرائع (٤)
وإذا جتمع السكاح والهبة أو الرهن أو المصدقة فالسكاح أولى وفيه كل هذه الوجوه
أو أن حوانا يرجح أحدهما استسحق فهو أولى وإن كانت العين في يد أحدهما فهو أولى
لأن بوزن حوانا يرجح الخارج استحققت يقتضي الخارج ولو كانت في أيديهما يقتضي بينهما
الآن بوزن حوانا يرجح أحدهما استحققت يقتضي بالخارج ولو كانت في أيديهما يقتضي بينهما
مستحق لأن التسوية الطارئة عند الرهن يقتضي بالسكاح في الشراء إذا جتمع الرهن
والشراء لا يمتدحى الرهن أثبتوهنا فاعلم أن قبل بينة في أربع عشرة من الاستروضية
وكذا في الثامن من العبادية ولو أقام أحدهما البيهقة على الأرض من أبيه وأقام آخر
أبيته على الشرائع من أبيه فالشراء أولى والهبة أو المصدقة من أبيه كالشراء في الثالث عشر
من دعوى الخلاصة وإن الذي أحدهما الشراء والأرض ولا تسر المالك المطلق والعين
في يد ثالث وأقام البيهقة فطالب المطلق أولى ولو كانت في يد ثلثي الشراء والأرض والذي
أندرج أنها ملكه مطلقا يقتضي بالخارج لأنه لشريه من مرة التاسع والواث عشر من معرفة
المورث وأما في المورث ولو حضر فاعلم أن رجح أولى منهما كذا أحد من المجلد المروم دار
في يد رجل الذي أقام دونه ملكا مدسنة وأقام صاحب البيهقة أنه اشتراها من فلان مند
سنة وهو على كذا وقسمه اقتضى حاله في الخارج في الثاني عشر من دعوى الطهيرية
وكذا في العمادية والاستروضية وكذلك إذا في الخارج المالك بسبب مؤثر حاسبتين
وأقام البيهقة أنه ملكه مطلقا مؤثر في ثلاث سنين يقتضي به الخارج أيضا في

على فساد ما رجع من
(٢) لا لا يوجب لكل واحد منهما
بالصف ما يقتضي بالصفة الذي شهد به
شهوده وعدد اختلاف العتدين لا يخرز
الهبة من رجلين عند هدم جعلا وأما
يبعث الملك بقضاء القاسي وللشروع
في الملك السعداد بالهبة ما عصب كذا
في أواخر باب اختلاف الأوقات
في الدعوى من الميسر أقول بطلان
البيهقان هاليس على المطالبة بل إذا
استووا ولم يكن ما يرجح أحدهما من
قضى أو تاريخ أو سبقه أو غيره إليه
في الميسر فلا بد من التمسك

(٣) لم يذكر ما كانت العين في يد
أحدهما ذكره شمس الأئمة في أواخر باب
اختلاف الأوقات في دعوى محسنة رجال
وإن كانت في يد من لم يوقت شهوده
قضت بحاله الآن بشيخ الأثرولية أنه
أول بينة يشهد بكونه هو أولى وقال
في الخلاصة في الثالث عشر من كتاب
الدعوى ولو كانت في يد أحدهما

يقتضي به لا جاع عند (٤) قال في الثالث ٢٦ أخرى في عشر من دعوى الخلاصة ولو كان كلاهما هبة أو صدقة
أو أحدهما هبة والأخر صدقة في لم يذكر اليهود لقتض لا يصح عند

[illegible]

(١) لأن الوارث يحتاج إلى اثبات الملك
أورثته ملكا، فلهذا لأنه قائم مقام مورثه
بما سار كما لو حضر مورثه فادعى ملكا
مطلقا مع هذا المذهب بقضى بينهما نصفين
فكذلك هذا كما في المصيط الميرضى
قوله المسئلة بعد

(٤) ومساائل العرب المذمومة في مسائل
 دهرى الرويدى على لعل من دعوى
 به قري والثقة والنبذة وذكرها
 قد صارت في فعل في أتلانف الرويدى
 من كذا كذا وقد فصل الفصل
 من كتاب العصب وفي فصل في المصنوعة
 بين الرويدى على العرب من كتاب
 انه دهرى

هـ (نوع من اختلاف الزوجين) اشتري الزوج قفلاً وأهدى لها قفلاً ففعلت ما أمرت من
السرور إلى الحزن بلاذ الزوج ثم مات فأنكر ما لو رثها الزوج وح رثت أم مثل غرل
قطعة وإن الزوج دفع إلى الحائن بلاذها فأنكر ما به وعليه مثل غرلها وإن دفعه دفعة
واحدة باذن الآخر أو أنكر ما يتبع ما على قدر العزل ولا ضمان لكن منتهى ما على الآخر (٢)
وفي التوازل إذا تزكت قطعة بأحد أو بالأخرى فهو له وكتب طهيري الدين أن أدلهما بالهرول
وقال امرأه قال له وعليه لها ما عسى من الأجر وإن قال اغرل به لنفسك قال غرل له فيقول
ويكون به قطع منها وإن اختلفا ضالت قلت اغرل له لنفسك وقال قلت اغرل له فيقول
له ولو قال اغرل به ليكون التوبى قلت قال غرل له ولها أجر المثل عليه لأنه استبقا ببعض
الخارج ضار فغير الضمان وإن قال اغرل به لمخافا قال له وإنها ما عسى من الغرل قال غرل
لها وعليها ثم قلته لأنها ما رثت خاصة قطع مسهلها فصارت كمن أصاب شيء بحسب
الدين فكأنما أصاب وعليه مثل الخسرة وإن لم يوجد إلا دن وثمن أي كان الزوج بائع القطع
قال غرل له وعليها مثل القطع لأن ظاهره شراءها قطع للتباعد وإن لم يكن بائع القطع
قال غرل له والأجرهما كالأجر من دين الزوج أو طبعته له بالخبر والهم والمرة وفي المتن
عن التامني اشتري قفلاً أو أمرت بوجبه بالغرل قال غرل له وإن دفعه في البيت فماتت فيها
ملائق عليها كطعام وصحة في بيته ما كانت لا تلي عليها وهي الأمام أعطاها نفق
وقال له اغرل لي فله وإن لم يغل شيئاً أو عليها ثم قلته قال المتيه هذا دفعه إليها
وأمرها بالحفظ أو بالوضع في البيت فماتت صارت خاصة وإن دفعه ولم يغل شيئاً قال غرل
له لحران الصلوة بأن الزوج إذا دفع لها قفلاً تخفى لاجل الزوج فصار الغرل كخدمة البيت

(١) قدما اختلاف الزوجين لا يترتب عليه اختلاف الزوجات دونه فانه من غير التاميين على السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهن في بيت على حد ذاتي في كل امر اتيهم زوجهما على ما وصفنا ولا يشترط ان يكونا مع بعض بعضهما في حرفة الاكل وانما يترتب على اختلاف الاب مع دونه في جهازاته في النكاح وما سلفه ان النسبة بينه وبين العرفان كان مستترا ان الاب يجرهم ههنا كالأبوة فاقول له ان لو تزوجتاهما بعدها ٤٤٣ وان كان العرفان مستترا كعريف مصر فاقول للاب ولورثته من بعده ولا حرجا من اختلاف الاب وابنه فاني في البيت قال في حرفة الاكل قال ابو يوسف اذا كان الاب في عمل الابن في بيته فاشتاع كفة لابن كما لو كان الابن في بيت الاب وصار له شاع ابنت الاب انتهى ثم قال فالحمد وحل زوج نفسه وهي وخشعة في داره وهيبه ثم اخلفوا في شاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده واهم ما عليهم من الشائب انتهى وحرم في الحسية بمقالة ابو يوسف ولا حرجا في ابائهم انكاف وطار اختلاف الابن لانه لا كفة او كفة الصغار من ههنا في ايديهم ما قاله تقييها ما حاولوا يشترط ما سلف لاحدها لانه قد ينفذه عنه او ليسع ولا يصلح من جهازاته حرجا اذا اختلف المؤخر والمناجر في شاع البيت فاقول له انه قد تنازع في كون ابنت مضافا اليه بالكنى وهما في شرح الرافعي ولا حرجا من اختلاف الزوجين في غير شاع البيت وكان في ايديهما فاجما كالأجنبي ينقسم بينهما كذا في تحالف دعوى البصر الرافعي ع (٤) المتاع لغة كل ما يبيع به كاطعام والدر وأسام البيت وأصنافه يبيع به من الراد كما في البصر الرافعي في تصانيفه يبيع من الراد كما في البصر ع (٣) واعلم ان فاضيل في التصاوي جعل المسدوق مما يصلح لهافض ويه في أن يجعل مما يصلح لهافضا كذا في تحالف البصر ع (٤) وقد دعوى البصر الرافعي اذا كان الزوج يبيع مما يصلح لهافض فاقول له فاضيل الفاضل وكذا اذا كانت تبيع مما يصلح لهافض فاقول له فاضيل فاضل فاضل كما

(٥) وافي أبو السوادان انه لو ليس كالقول لا تأخذ المرأة بين ابنتها وادامت زوجها وهو محقق على الكتاب التي رأيناها في دعوى في اكاوان كان ايدها بغير كتابها في العرف في حال الحياة وقال ابو يوسف ومحمد لما دون في الكتاب كالجوزان ما كان ايدها فاقول له في

من اشترى وطبع وهاذا اليك الزوج بايع الفاضل كما تزود كرهشام عزل خطي غيره ثم احتلنا من عهده الفاضل ان تقول كان يذمه والابن انكر الاذن وتزعم ان لعل له عليه مثل الفاضل لعل له الفاضل لان الاذن وان كان عارضا وعده أصلا لكن هذا ظاهر والمقام مقام الاستعانة وبأنه يكتفي بالبيع للاستعانة في الثالث عشر من دعوى ابنة جده وذكر طهر الدين كل الزوج يبيع اليها ما يحتاج ويبيع اليها ما يحتاج وراهم تشتري ما يحتاج وتقول فاشترت وغرقت وباعت واشترت بها أمثلة خلاصة لتمام الاستعانة بكون الزوج ولو صاعدا او شرا من مائة الزوج أنه اشترى لها او دفع اليها يكون لها في التوازي ما كان عن حبسه وفي يده فاضل منقول تحتها كرهسا ان كانت هذه النكاح أصلا من قبل كل الزوج غير ان من قسم قطما فها وان لم يبع له لعل له ان كانت حسية وان ماتت ولورثتها من المحلل المبرور ه واد اخلف الزوجان (١) في شاع البيت (٢) حال قيام النكاح أو بعد الفقرة بالطلاق وما شاع به وفي الحسية جعل من الزوج أو من المرأة (٣) قال ابو حنيفة ومحمد يصلح للرجل فخر الرجل وذلك هو السمو والعرض وأشياء دقة وفي الحسية الا ان تقسم المرأة لبيدة على ذلك (٤) ويصلح للامه والفرقة وذلك نحو الدر وغيره والرجل والرجل وفي الحسية (٥) وفي الخلاصة ترتيب المبرور وأشياء دقة وفي الحسية الا ان تقسم الزوج البيعة على ذلك (٦) وما يصلح له ما نحو الدر والخدم وفي الحسية والخدم والخدم والخدم (٧) والخدم الساقطه والرجل وفي الحسية الا ان تقسم المرأة البيعة (٨) وقال ابو يوسف للمرأة ان جهازتها والباقي تقبل وهذه الذي ذكرناه اختلاف بعد العرف في شاع كان في ايديهما حال قيام النكاح اختلفا بعد وفور العرف في شاع أحدث بعد امرأة فهو بينهما أي شئ كان واذا مات أحد هاهنا وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فلي قول أبي يوسف يعطى للمرأة جهازتها وان كانت حية ولورثتها ان كانت حية والباقي للزوج ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وعلى قول أبي حنيفة ومحمد ما يصلح للرجل هو للرجل ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وما يصلح لهما فهو على هذا وما يصلح لهما فلي قول محمد وللرجل ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وقال ابو حنيفة المشكك لما في منهما (الحاتية) ولو كان أحد هاهنا مسلما والاخر كافرا فهذه اموالهما كالأصلين معوا في العشرين من نكاح التامانية وهاذا اذا ما اختلفت وورثتها فقول لورثته وان مات أحد هاهنا فليشكك لهما مع يمين أو امر الفصل الثاني من لسان الحكماء ه (١) وما كان من شاع لصاحبه والرجل معروف بذلك الصاوي ه (٢) فهو للرجل وان كان أحد هاهنا حرا والاخر مملوكا كان المملوك مجبورا فالمتاع للزمتين ه (٣) ما كان وان كان أحد هاهنا أذنا أو مكاتب فصد أبي حنيفة هاهنا كل أحد هاهنا ومساواة وعند هاهنا اموالها كانا حريين ه (٤) وان كانت ههنا فسد وقدم الاختلاف بينهما وجه في المتاع هان كن في بيت واحد فتعاقب النسوة بينهن على السواء ان كانت كل واحدة في بيت على حدة ما كان في بيت كل امرأته فهو لها ورجوعها على ما وصفنا لا يشترط بعضهن بعضا وان اقترنت المرأة بتعاقب أن لرجل اشتراها فو لرجل اعتبار القاتل باقر ارجاء ما ثبت على ما دون اكان

هم مباحرا كل أو بعد اكله اذ كرى الهدية والجامع الصغير لم يذكر الهدية وسد الاسلام ونسب الاثمة الخلق والفاضل بن العدين
ها صيد وذكر نسب الاثمة السرخسي في جامعه المصنف وقع في بعض النسخ البنية هوسه وروى رواية محمود زهراني القزويني
متما بالاه (١) ولا خلاف في هذه الوجوه ١٤٤ كلها بين ما اذا كان الميت الذي يسكن فيه مقلب الزوج أو مقلب المرأة كما

في نكاح الخاتمة في فصل في اختلاف
الزوجين في منافع البيت قال في تحالف
دعوى البصر التي تخلص من البدائع
والعبارة تكون البيت ملكا لهما
أو لاحدهما خاصة لأن الصبر تقليد
للملك

(٢) ولو كان أحدهما صغيرا ولا تترك
أو كانا معبرين ذكر في بعض الروايات أنها
سواء ذكر أو إلهي وقيد فقال لو كان
الزوج بالعدو والمرأة غير البينة إلا ما بلغت
صلح الجامع وهو وما كانا كبيرين سواء
كذلك في نكاح الخاتمة في فصل في اختلاف
الزوجين في منافع البيت

(٣) وفي بعض الروايات ما ينفصل على
الصغير والبيوت واصفة والمطبخ
والاصطبل وتسمى ما ينشئ على بيوت
ومطبخ وسائر دون المصن والبيت
اسم سقف واحد له ديار كدالي يورع
البيع في فضل فيما يدخل في البيع

(٤) كتبت هذا ثم رأيت في المحیط في أول
الدائع من الدعوى أنه قال بعد نقل
هذه المسئلة كذا أسأب أبو نصر البوسني
وقال أبو بكر العياشي يقتضي بالدار
لزوج جملته كأن زوج ضحيا أو لأم
أثرهما بعد ذلك وقال في التائانية
وفي الذكرى قال القاضي عمر الفري
والقاضي على ما قاله العياشي

أقول الظاهر أن هذا ليس على إطلاقه
بل إذا ارتأى وسبق تاييج المرأة كان معنى
أن يقتضي بالدار للزوج بمكون من باب
العمل بالبيتين فكل كاتبة غصبها من
المرأة ثم شترها منها فإله يجر ورثتها
العاصب المصوبه إذا كان في يده

لمرسل كان رجل أو امرأة فالقول في المتاع على ما وصفا (٥) وإن كان أحد الزوجين
غير مودع لأنه يباع منه فالقول في المتاع على ما وصفا (٦) في العشر من نكاح
التائانية • وفي حرائه الأكل وإن أعتقت الأمة فاحتارت ضهاها في الميت
ثل عتقها فهو لرجل وأما بعد استنقذ أن يختارها فهو على ما وصفا في
الطلاق من دعوى الطلاق • أو سليمان من أبي يوسف إذا اختلف الزوجان في دار
أيدجها فهي للزوج في قول أبي حنيفة وفي يوسف فإن أهما البينة فالبينة ميراثا أو إذا
اختلف الزوجان في منافع لهما فأما البينة يقتضي بالزوج • الثانية وإن
اختلف الزوجان في الميت الذي يكتريه كل واحد فيدعي أنه كان القول في ذلك قول
الزوج فإن أخت المرأة البينة أو أهما جها يقتضي ميراثا لها خارجة عن
في العشر من نكاح التائانية • (٦) أقره في يته ما جارية متطامع بها
واستد من بنة والزوج عالجها كانت ثم دعاها فالقول لأن يده كانت بنة أو يوجد
المزني في آجر باب خيابة التي يتصور التاي من نكاح البينة • فزحان في دار (٧) دعوت
المرأة ثم يادارها انصم الزوجها وأدعى الزوج أنه اشتراها من المرأة فأما كل واحد
منهما البينة فله يقتضي بالدار والمرأة لأن الدار والمرأة في يد الزوج والمرأة خارجة في نفسها
أولى (٨) في آخر كتاب الدعوى والبيات من الفتاوى قد رتبه

• ونوع في المتزكيات من هذا الفصل • وفي المتن داري رجل أو امرأة رجل يته أي كنت
دعوت هذه الدار وأن صاحبها أوصا حتى متاع على ما ندعهم وأقام الذي يده الدار
يده أنه أراهم من حقهم دعوى في هذه الدار في السطح أولى في الرابع من دعوى الخط
الرهائي • فوي رجل أو امرأة رجل البينة أو يده فبها هذا أو أها الذي يده البينة
أو وجهه قال أقمي الذي هو في يده وكذلك لأقام لبنة على البيع منه يتي مسمى
أو على أفراد أنه يده لأن الزوج والأفراد بالمال بعد العصب بحق تقس البينات جها
وإن كلف أي يدها فأقام كل واحد منهما لبنة أو يده فبها الآخر أراء فبها يته
مسمى قال أقام رجل البينة أنه يده استودعه الميت الذي هذا أو أها فأقام آخره يده
غصب الباء الميت فبها يتهما وإن جاء البينة على دراهم يتهما أنها ماله غصبها الباء الميت
هو وأحق بها من غرامة الميت وإن أقام رجل البينة أن هذا أو يده فبها الباء ذو اليد وأقام
آخر البينة أن هذا البينة أن يده أقمي فبها أقام البينة أن يده فبها يده من غصب
المسوطط • ولو شهدوا على ثوب أو غزل من ثوب أو ملان ونسج لبنة يده لأن مال
لغفل لا يكون مبالا العزل والتمزج قال أقمي أن امرأته لا يفرل ويسع فبها في التوب
لأن عن الغير أمره كعبد يته والى غرة ونسجه بأكاره لا يمدعي عليك عليه فلا
يصعق إلا بجهة في باب الدعوى في التماس المسوط • في يد عبد أعتاد الشان
وبرهنا على أن كلاهما أو دعه عنده هو شركه في حكم شهادة يتهما في أنه ذو اليد
لا أحد ما دفع اليه وإن ركب البينات حكم يتهما في نوع من الخماس عشر
الحصم من دعوى التائانية • وإن أقام الخارج لبنة أو دعه عنده فبها يتهما

وقد ذكر في شرح الهداية أن ينفذ اليد على الدعوى فبها من أذى على ذي اليد أو مكره أو اليد ورجل
على أنه اشتراها من الذي سلفه وهو • وقد اختلفنا في نوع دعوى البينة أو البيع في الهامش

وأقام والسيد بنة أنه محمده ترة أو اعتقه وهو عليه كانه يفتي به عبد المدي وكذا
لو كان المدي أنعام البسة أنه عارية في يدي السيد أو بدعة أو اجارة أو رهن قصي بالمك
له (١) من دعوى الميسوط في باب دعوى العتاق لمصاه وان أعلم كل واحد منهما البسة
أنه ارتبه ما أت في القياس لا تكون وهو لا واحد منهما وهذا مأخذ وفي الاستحسان
يكون لكل واحد منهما انصهارهنا (٢) في باب الشهادة في البيع والشراء من شهادات
الميسوط (٣) في رهن كل منهما أنه ارتبه وقضه ولو كان الرهن يدالاه لم يحكم به
لواحد منهما فاما ما هو رهن أحد هاته أول أو آخر فانه لا رهن له ولو كان يدأحدهما
فهو أول أو آخر برهن الآخر أنه أول في الثامن من القمولين (٤) فخذنا
من يدأخر وقال أي أخذتها لهما كانت ملكي ورهن على ذلك تفصل لانه وان كان ذات
بحكم الحال لكه لما أت فيضه منه فقد أنزل الدلي الخفيف هو انقارح ولو أت
المدي عليه أن أخذته من المدي لانه كان ملكي ولو كذب المدي في الاخذته لا يضر
بالتسليم الى المدي لانه رذافره ورهن في دي اليه ولو صدق بزم بالتسليم الى المدي
فيه المدي ذاب بمصاف وبرهن الآخر من المحل الزور وكذا في المصاديق وقد كرس في
الاسلام جلال الدين في باب ارباب كسب ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما مال كسب
أموال الكل لأب لأن الابن اذا كان في عياله فهو معمر في كل ما يكتب الأري أنه
لو غرس شجرة فهي لأب وبه أفتي القاضي الامام في زوجين هما وحسلا أو أهما لانهما
صبيحة الا اذا كان لهما كسب على حدة فلها ذلك في الثاني عشر من دعوى البرازية
وفي التفاضل السلة اذا الرضا فهو بينهما أيضا فالمتاع ما قسط من المحل الزور وبقائه
فيه استأجر ليع النوب أو غلبة النوب فاذي الاجير أن النوب في يده
والمتاجر أنه كان في سائت المستاجر فهو له بطله وان كان في المله أو في ميز
الاجير فالقول للاجير اكل أو عدا ساذ أو سكتا من المحل المروور ذكر في المأذون
أجير الحياط حايط معه الحياط اذا عدا ساعا في الآخر فان كان المتاع والاجير في دار
الحياط أو حائنه فالقول قول الحياط وان كان في دار الاجير أو في السكة فالقول قول
الاجير وفي القدوري أن شياطينا يجيد ثوب في دار رجل وتنازع في الثوب فالقول قول
صاحب الدار وفيه أيضا شرح رجل من دار على عاتقه متاع من كل هذا الرجل الذي
على عاتقه هذا المتاع يعرف بيحه ووجه قوله وان لم يعرف بذلك فهو لب الدار وهكذا روى
ابراهيم من محمد بن الحادي عشر من دعوى الخط البرهاني عبد لوس في عدة درة تساي
بدرة (٢) والصدق في محسب لعلق الاجير الذي حاط الصدأ ذو ثوبه وما قال القول
انها له فالقول لسان العبد لأن الظاهر يشهد في الثالث من دعوى البرازية في جنب
هر رجل مائة وخمسة مائة المساء أرض رجل بل رهن بالحق بالحق والمسا تليست في ذل آخر
تأراطينها لسان المالك الأرض منه وهذا المالك التبر شاه على مسئلة استحقاق
التبر الحر ثم وعدته وفي أرض موات في اذا حرقها في أرض موات يستحق الحر
عدها كالبر وعنده لا يقل منه الحر من مسئلة تبداء في أرض موات يستحق الحر

(١) وقريب من هذا ما في دعوى
القاعدة بحث قال ذكر في الميزون جبل
في ذه أرض نفسه اجروا وبقض الاجرة
فقال وب الأرض اجرتها بأمرى
والاجرة في وقال لا بل نصبتها منك
فأجرتها في فالقول لب الأرض وفي
فصل الاجارة الطويل من ابيارات
الخاتمة العاصب اذا اجار الدار والعبيد
ثم قال المصوب منه أنا وأنت الاجارة
فقال القاصب لم تأمرني كان القول قول
المصوب منه ولو اجر القاصب ظا
انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه
كتبه أبرن مقصده فل انقضاء المدة
لا يقبل قوله الا بينة انتهى أقول الفرق
أن المالك في الأول اذ في تمام العقد
والاصل في التصرفات التملك فكان
مستكافا لاصل فالقول له وأما في الثاني
فانه أتز ووقع العقد وهو قائمه ذلك
اذي ذوال التوقف فلا يقبل بلا بينة
استفتت هذا من المسائل التي ذكرها
في مجموعنا هذا في أواخر الفصل العاشر
من الدعوى خلا من البرازية فان شئت
فراجعهم وصرح
(٢) الظاهر أن هذا فيما لم يذكر
نابها وان ذكرنا واحدهما أسبق
فهو أول وأشار إليه نفس الاثني في تظاير
هذه المسئلة
(٣) وفي الخلاصة والخط على علق
العبد بدرة فيها عشرة آلاف درهم

[illegible]

الرافض (٤) يمنع دعوى المالك للحرية واقعة والمعلق لأن سببا هاهنا على الصانع جعفر
للتناقص لأن النسب يبقى على إطلاقه والمعلق خاطئة بغير دعوى المالك فيخرج على
السلسلة الأولى ما في المسوطين باب الأقرار بالرق أو الأمة إذا ثبت بالرق فيها مقرر جاز
فإن ادعت متعاقب السبع وأثبت البينة على عتق من التابع أو على أباها من الأصل قبل
بنيها استصفا ولو ابعدها أو دفعه إلى المتترى وقبض منه وقسمه المتترى وذهب إلى الحرية
المدعى استصفا وهو ممنوع بغير دعوى المالك فلا يصح في دعوى الحرية
معد ذلك لأن تقوم دية على ذلك فلا تقبل والنسخ لا يمنع من ذلك وأما التناقص
لمعوق في النسب فصورته ولو ابعدها عنه بغير دعوى المالك فيخرج على السلسلة الأولى
ما فيه نسبه دعواه هكذا أصروا على في شرح المذكر فظاهره أن النسب المذكور في كلام
الصنف خاص بالأمور والفرع وأما تناقص ما عداهم فانه يمنع ما قد سماه من أنه إذا أنكر
خوفه عند طلب الإحاطة عليه من قاضي بدو أنه أخوه طيب البصرة لم يسمع وجوبه على
السائق في دعوى المالك لكونه لا تصح الدعوى بأنه أخوه ما لا إذا ذكر حقا وأما إطلاق

في الخلاصة والبرهان في نوع في
المسألة من كتاب الدعوى مسئلة
تتل على الثانية وهي لو برهن على
مسألة وصحب على مجلس اقتضا
حرج الوكيل ووكه من المحسومة بعد
قال في الصراحتي في مسائل شقي من
القضا اختلقوا في اشتراط صكون
الكلايين عند القاضي ففهم من شرطه
ومنهم من شرط كواب الشا عند القاضي
سقط ذكر القولين في اعتبارها ولم يرجح
ترجى الثاني أقول ذكر القولين في البرهانية
في الفصل الأول من الدعوى في نوع من
التاقيس ولم يرجح به أحدهما على الآخر
ثم ذكر في نوع في آخر الدعي مسئلة خلاص
الخط وقال بعد خطها ذلك المسئلة أنه
لا يشرط في التاقيس كون المتدافعين
في مجلس الحكم بل يكفي بكون الثاني
في مجلس الحكم وقوله هذا بشرط ترجح
الثاني وسيجيء تفصيله بمجموع ما عدا وقد خطه
صاحب الخبر أيضا في باب الاستحقاق
من كتاب البسوع ونسب ما قد ثبت به
ثم أعاده في مسائل شقي من القضا
في شرح قوله ومن ادعى على آخره بأه
بشه وقال اعلم أن التاقيس المانع إنما
أن يرجع الحاكم الكلام أو يسمع الثاني
في الذي الذي عليه أنه قال أولا كذا ريد
فنه فيفكر فنه الذي عليه على قوله
الأولى حيث التاقيس وهذا هو طريق
رفع الدعوى انتهى وقال في البرهانية
في الأول من الدعوى في نوع في الدعي
تقر في مجلس شرا القضا أنه ملكه ما تراه
من خلاف ثم أعاده مطلقا فنه المطلوب
في ذلك بتدعيم انتهى وكذا في السابع
في العبادية بسلام الرشعة وهذه

(١) وفي بعض شروح الزادات ودعوى التناقض باطله فيما يستعمل الاتفاض لأن أحد الكلامين بنفس اللفظ لا يصح معونه حتى لو كان الأمر لا يستعمل الاتفاض كالكتاب والمزنة والطلاق ونحو ذلك ١٤٧ نعم دعواه ولعلنا قلنا مجهول النسب إذا

[illegible]

فأمر من هذا كله أن في كلام رشيد الدين بن قسطنطين شارحنا عليه السلام

على الشراء اقرار بالماله السابق وكذا في الثلاث والعشرين من دعواه (١) في الصعري
في مسائل التساقط من كتاب الدهوي يرى في رجل أقدم آخر على اشتراكه يكون اقرارا
على حصة المبيع السابق على رواية الجامع وعلى رواية الزبادات لا وهو اصعب اشبه وكذا
في الثاني من اقرار المال دارخانه خلاص الصغرى والبناسيح وفي أوائل اقرار المراجعة
الاقدم على الاستيلاء لا يكون اقرارا على حصة ذلك الذي البدع في رواية الزبادات وعلى رواية
الجامع يكون اقرارا في الأول أصح وكذا في المسألة مطهر أن فيه اختلاف التصحيح والاكثرة في
تصحيح ما في الزبادات وأما طاهر الرواية وقال قاضيان في فصل في المساومة من سماع شرح
الزبادات يرى هشام عن محمد أن من حاول رجلا شيئا ثم اشترى ذلك الشيء من آخر وقصه
بالأول أن يأخذ منه لأن المساومة اقرار منه بالمك والصح ما ذكر في طاهر الرواية أنه
اقرار من حيث الطاهر فلا يبلغ حجة للاستقصاء وفي الباب الثاني من القسم الثاني من دعوى
انصاب الاقدام على الشراء اقرار بأنه ملك في رواية الجامع وفي رواية الزبادات لا وهو
في الزبادات أنه ليس باقرار ولا استنباط اقرار انتهى استأجر ثوبا واستأجره ثم اذى أنه لا يئنه
الصغير نقل ذكر (ح) مسئلة الاستعارة وقال هذه هي الرواية التي تكون الاستعارة اقرارا
بأن لا ملك للمستعير ولا يكون اقرارا بالملك للصغير (ث) ومن يهدى المال لآخر بأن لا ملك فيه
لا يتبع دعواه لمقره نيابة (د) مسئلة الاستعارة روي عن أبي يوسف كذلك وفي العاشر من
القصص روي في الشيء بشرى أبي يوسف ورجل استأجر من آخر ثوبا ثم أقام بدنه أن الثوب لابنه
الصغير نقلت بيته فلم تكن الاستعارة هي هذه الرواية اقرارا بمالك الاستعارة وذكر بعد
المسألة مسائل اذا قال الرجل لغيره اسكنني هذه الدار أعزى هذه الدار ثم اذا جاء به ذلك
لمسه لم تغفل بجهت وجعل الاستعارة اقرارا بالملك للمستأجره ولو قال ادفع الى هذه الدار
اسكنها فاني أن يصطبه ثم أن هذا السائل اذا جاء به ذلك لنفسه فهو على جهته وكذلك اذا قال
أسكنني هذا الثوب أسلمه أعطى هذه الدار أو أركبها في العشرين من دعوى لخطب لمصاح
ذكر في الباب السادس عشر من فتاوى رشيد الدين أن الاشتراء والاستعارة اقرارا بالمال
لذي اليد وذكر في الصغرى الاقدام على الاشتراء والاستعارة يكون اقرارا بالملك السابق على
رواية الجامع وعلى رواية الزبادات لا وهو الصغرى وذكر القاضي الامام علاء الدين في زباداته
أن الصغرى رواية الجامع والاقدام على الاشتراء والاستعارة والاستعارة والاستعارة اقرارا
بأنه لا ملك فيه بمساق الروايات حتى لو أقام المذمى عليه يمينه أن المذمى استأجره مني
أو استأجره مني أو استأجره مني أو قال بالبابية خريدن فواست ارمي ابن عجر (٢) يكون
دفعه دعوى المذمى ولو اذى المذمى اتوفى وقال كلن ملكي لكته فخشه مني ولم يدفعه الى
طوله استقرت منه لا يصح هدام المذمى لأن الماقتة فاشتهر قوله ملكي ومن قوله ليس
ملك والاشترار من غير المذمى عليه في كونه اقرارا أنه لا ملك له في نظر الاستعارة من
المذمى عليه حتى لو أقام المذمى عليه يمينه أن المذمى استأجره مني ومن علان وأقام
اليمينه يكون دعوا في السابع من العمادة وكذا في السادس عشر من الاستروثية
(م) أقربان الدار التي في يد فلان ملك زيد ثم ادعاه لنفسه لا نسع وقال غيره هما

(١) ضللى هذا لو استام عيسى من آخر
واستباحه منه فلم يفتق بينهما يصح ثم وصفت
ذلك الممن إلى المساوم بوماس الدهر بومر
بالتسليم إلى المذمى استامه واستباحه منه
وفي الأول من اقرار الخلاصة أن الاستام
على رواية الزبادات اقرار بكسوة ملك
السابع وفي رواية الجامع لا والأصح
رواية الزبادات انتهى ولا يصح مخالفته
للمقدمة يدام في التصاب ولما في سائر
الكتب حيث يرى رواية كونه اقرارا
بأنه لا ملك للأص إلى الزبادات ورواية عدم
كونه قرارا بصحة ملك السابق إلى
الجامع

حدث قال في كتاب أدب القضاء غريب
ما ينقص به القضاء وما لا ينقص (ملك)
ولو اذى بعد الحكم باليمين أن انقصه له
لم تكن أكثر أن هذا الحدود ملك حمود
فليس هذا بدفع صحيح وقال أستاذنا
وما أجاب به (عن) يدل على أنه لو كانت
الدار في يد المان فزمع بوجلي آخر أنها
ملك فلان لا ملك ذي اليد ثم ادعاه
بعد ذلك على ذي اليد ملكا مطلقا لنفسه
تسمع دعواه وقد أجاب (عن) بخلاف
هذا

(ترجمة)

(٢) طلب مني شراء هذا المصنف

(١) هذه عبارة من شرح الزيارات للعنابي
 بهيئة ومما به مافي مستترحات شهادته
 المحط نقله عنه وقال في البرزخية في فصل
 آخر في انقاص من الفصل الاقل من
 الاقراره لامن الزيارات انما لو قال كان
 لاى وكذلك البيع فساومه وليرتفع
 البيع تسع ولايجوز ان هذا لا يطابق
 على الزيارات احد لميلنا بل على

(٢) وعبارة العنابي في شرح الزيارات
 اذا قل ان صاحب البيع ابيع العبدان
 من فلان ولم يطلعه بابط الشهادة ثم اذى
 نفسه تقل لان الجبر لم يلزم شيئا بل يجزى
 حكاية بيع فضولي على

(٣) من ان دوام الخصومة شرط لوجود
 لاه لا يصح خصمه بعد المساومة على

(٤) لتحقق الاستدراك من غير الملك
 كما قيل كذا عليه صهم والطاهر ان هذا
 على رواية الزيارات من ان الاستدراك اقرار
 بالملك لا يملك فيه وليس باقرار بالملك الذي
 السيد وقد جزم في اول هذا الذي يكونه
 اقرارا بالملك الذي السيد بقره لا يستقيم
 وشبهه كالادعاء فان كلاهما اقرار على
 (٥) قال في الناس من دعوى الطهارة
 والنسب والعشيرة من دعوى الخط
 احتلفت اجوبة الثماني في هذا والعصم
 ان هذه الدعوى صحيحة وان ثبت فيه
 انقاص لان هذا انقاص من غير اقرار
 طرف من الخصم على

لا تسع الاداء الذي تاتي المظن من زيد وقدم من (عك) خلاف هذا من دعوى القبة
 في باب ما يعلل دعوى المذهب وفي الزيارات ترك باب المساومة (١) وجعل
 شترى طليسانا واساومه ثم اذى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساومة او كان لاه
 مات وترك كسيرا لانه لا تسع هذه الدعوى اطلاقا لان هذا كان ملكا له وكله بالبيع ثم مات
 وترك افسيرا لملا تسع ويشترى بالشره او قال عند المساومة ان هذا الطليسان لاي
 وكلت بيعه فبيعته مني فلم ينعق بينهما بيع ثم اذى الارث من ابيه تطل في الاول من دعوى
 الخلاصة في نوع منه في المساومة وفي مستترحات شهادته المحط متصل ورحل اذى
 الطليسان الشراء فشهده به رجلان فقصى له اول بعض ثم اذى احد الشاهدين الطليسان
 لا تسع دعواه الا اذا قال عند ذلك هاتان هذه الطليسان لي اولاى وقد باعه فلان بن فلان
 تطل شهادته على الباع ولا يقبل قوله الله لي اولاى ثم اذا اقام البينة ان الطليسان له
 ورثه من ابيه يقبل لانعدام النافس ولو قال لا قول لم يذكر النسخة الشهادة ثم اذى
 الطليسان اراذى انه تركه او تسع (٢) في الاقل من دعوى الخلاصة في نوع من
 المساومة وسمساومة الابن لا تسع دعوى الاب لكن بعد موت الاب لا تسع الدعوى وان
 كان الاب ادعاء وقضى له باخذ الابن وقيل انقضاء الامانة آتيا (٣) من الاقل من
 دعوى البرزخية في نوع في المساومة والوكيل بالخصومة في عبادة اذى العبد باقام
 الذي عليه البينة ان هذا الوكيل ما وهد هذا العبد في مجلس القضاء بطلت خصومة توكيل
 والوكيل جميعا ولو اثبت بالبينة انه مساومه في غير مجلس القضاء بطلت خصومة الوكيل دون
 الموكل ولو وصل العبد الى الموكل يوما لا يزعم بالبيع الذي وكذا لو اقام الذي
 عليه البينة ان الوكيل استوجهه واستأجره او استودعه فاعطوا ما قلنا ولو واصله
 بالخصومة واستثنى الاقرار ثم ثبت مساومته في مجلس القضاء بطلت خصومته دون خصومة
 الموكل في باب ما قد اومر به الرجل من نوع شرح الزيارات للعنابي ملخصه وفي دعوى المنق
 رجل اذى دارا في يد رجل وهو يجمعهما فقال القاضي هذه دارى وشهودى عليها غيب
 فاسأله ان يبعها مني فاسأله القاضي فابي ان يبعها فاهو على دعواه هكذا حكمه على محمد ظم
 يحصل طلب المدعى من القاضي موال البيع من الذي عليه تناقضا في دعوى رتبة المدا
 بعد ذلك في تسع عشر من دعوى الخط استأجره اى استأجره الذي ثم بعد ذلك يبيع (٤)
 في الاول من دعوى البرزخية في نوع في المساومة وهكذا في باب الدفع من دعوى القبة
 طلب سكاك الامة مانع من دعوى غلكتها وطلب سكاك الحرة مانع من دعوى نكاحها
 في الاول من دعوى البرزخية في نوع في المساومة وعن محمد تزوج امرأة ثم برى على
 انه اشترىها من ماله الا قبل ان يبرى على الشراء بعد النكاح من ماله كما هو الحال
 المرور وكذا في العشرين من دعوى الخط استأجره اى استأجره الذي ثم بعد ذلك يبيع (٥)
 لان اى شرها لا حلى في صغرى يبيع ولا ينعق هذا التناقض لما فيه من الخفاء قاله الاب
 يستقل بانرا للمغير ومن الصغير لنفسه والا لا حله به (٥) في العاشر من القسوان
 على مساومة في الاول من دعوى البرزخية في نوع من الدفع وواختلفت ثم برهت على

(١) وفي دعوى النية في باب ما يحل دعوى المذني (ع) سالت زوجها الطلاق بشرط ابرام اليه ثم ادعت انه كان طلقها ثلاثا
لا تتبع ولا تغفل بينها ولواقات ما عثت وقهر الثلاث لم تصدق قال استاذنا وفي هذا كما نعلم من حيث الحق لانه وان كان ناقصا لكن
في امر يصير قبسه النكاح وقلمه منه ع (٢) وقال المذكور في فتاواه في الدفع من كتاب الدعوى وكذا الورثة

ادعاء ما عدا الزوج أو الزوج ثم ادعوا
الطلاق قبل الموتة لا ولا يتحقق ما فيه
من تركه القبول والموتة ع
(٣) وقال في الثالث والعشرين من
دعوى النكاح في نوع من مسائل الدفع
في دعوى البيع والشراء الصحيح ان
دعوى المذني صحيحة وان ثبت النقص
منه لان هذا الاختصاص بمطابقه طريق
الخطا وغامضه وبوجهه ما في الثالث من
دعوى الظهيرة ع
(٤) ولواشترى امه عليها كسفت وجوها
قال جابري لا تسع دعواه في الاصح لان
شراءها الفرار منه بأنها البائع وهكذا
الاستدعاء وهو كذا في شرح المجمع لابن
المكث وقال في استحسان الناس من الاثبات
والنكاح قالوا لو شام جارية متبينة
أو نوب بالموقف فظهر أنها لها كسفة بعد
الكسف قبل بعد هذا اذا عاد للسهل
في موضع الخطأ وقيل لا والمختار
الاول ع
(٥) حتى قال قاضيان في فصل
في دعوى المثل بسبب من الدعوى
في تناوب ما عدا الدعوى في الجارية
المتبينة كالنوب في المثل وقال في أنه لا
في دعوى السكاح لا في قوله ولا تغفل
بينه ع
(٦) ويؤيد ما قاله ما في العاشر من
العصاوين علامة (دل) ذي وصية
وأكرها لوارث فعل الموصي له فاذي
الوارث الرجوع قبل لا تسع وقيل تسع
وهو للاصح لانه مما يجزئ فعل الموصي
أو موصي ثم يرجع ولم يعلم به ما الوارث
فاكرها أو آخر ذي الرجوع والتناقص
لا يضر في مثله انتهى وكذا في السابع

من العبادية والثالث والعشرين من دعوى النكاح في نوع في دعوى الوصايا والوصية وكذا في الثالث من دعوى
الظهيرة ع وقال فيه قبل لا يصح والصحح أنه صحيح وفي فصل الاول من دعوى الجزاء في نوع في الدفع لورثة انما يطالب ما عدا الموصي له
في المال ثم ادعوا الرجوع الموصي بسع لافراد الموصي بالرجوع وهذا ايضا يؤيد ما قاله ع

(١) وهو قوله المرنجيتي في الأبرار ولكن الطاهر على الرجل ذلك فكأنه يقول هناك في المثلثين أن القاضي المرنجيتي كان يستدل بالنسبة
لكن الطاهر على الواو والكتفيل بذلك ع (٢) وكذا في السامع عشر من دعوى المبط خلاص مجموع التوازل قال به لا تسع
دعواه ولا تقبل بيته وهذا ظاهر لأنه أكثر بوجوب المال أولا ودعوى القضاء بقية أنه غير واجب وهذا تناقض ظاهر وصح
في العمادة والاسترونجة فصلان من دعوى تساوي رشيد الدين في فصل في مسائل التركة والورثة ع (٣) لو ادعى المالك
ببب ثم ادعى المالك المطلق هل تسع دعواه اختلطت بمرويات الكتب قال في السامع من العمادة بقتل من قتلى رشيد الدين ادعى
المالك بسبب ثم ادعى المالك المطلق قال شمس الأغة السرخسي وشمس الإسلام الأوزجندی تسع ويجعل على القيد السابق حتى لو أقام
دعوى على المطلق لا يخلل شيئا ويجعل على القيد السابق حتى لو أقام الدعوى بعد ذلك البيعة على المالك بسبب تقبل قال والمغري على أنه
لا تسع ويكون تناقضا انتهى وكذا في الثاني عشر من الاسترونجة وقال في الفصل الأول من الباب الأول من دعوى التصاب رجل ادعى
على آخر محذور إلى يده ملكا مطلقا وقد ادعى هذا المالك قبل هذا بسبب الشراء أو بالارث لا تسع هذه الدعوى في تساوي شمس الإسلام
وفي فتاواه في موضع آخر أنها تسع قال تعرضت على الإمام خليل يعني به ٥٤١ ظهر الدين الرغيباني فقال الصحيح الأول يعني لا تسع
دعواه وهكذا في فتاواه دسني وهكذا

المالك بسبب كماله ثم ادعى أن الأصل فيه لا تسع قال الأستاذ ما وقع بينه وبين
ماز (١) من المحل الزور (٢) • (عبث) ادعى ملكا مطلقا ثم ادعى في وقت آخر
بسبب حادث على ذلك الرجل عند ذلك القاضي تسع وكذا لو ادعى مطلقا ثم اتناح
ادعى المالك بسبب ثم ادعى على ذلك الرجل عند ذلك القاضي مطلقا لا تسع دعواه ولا يخلل
بينه (٣) في المناظر من القصاين (٤) • وكذا في السامع من العمادة • (عبث)
ولو ادعى اتناح ثم ادعى بسبب على ذلك الرجل فعلى شمس مالوا ادعى اتناح وتهدوا بذلك
بسبب ينبغي أن لا تسع دعواه من المحل المروور وكذا في الثاني عشر من دعوى الظهير
والسابع عشر من دعوى الحبط • رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعى بعد ذلك ملكا
مطلقا أو شهد به شاهدان ذكر في جماعة الروايات أنه لا تسع دعواه ولا تقبل بيته (٥)
قال رضي الله عنه قال جدتي شمس الأغة لا تقبل بيته ولا يخلل دعواه حتى لو قال ادعت
فيها المال المطلق المالك بذلك السبب تسع دعواه وتقبل بيته في باب ما يخلل دعوى المذني
من الحامية • ادعى المالك بسبب ثم ادعى المالك المطلق في ذلك العين لا تقبل نص عليه شمس
الأغة السرخسي • دعوى الجامع وعليه المنوى في فصل في مسائل النقص من
دعوى التفة وكذا في المغري • وفي الإجناس رجل ادعى على آخر محذور إلى يده ملكا
مطلقا وقد ادعى هذا المالك قبل هذا بالشراء أو بالارث لا تسع وهكذا ذكر الصدر الشهيد
في تساوي الصغرى وهذا إذا خال ذلك منه الماضي فإن خال ذلك عند غير القاضي فدا

على السهوس الشفة وقال الصدر الشهيد في الصغرى رشيد الدين الوافي فتاواه المنوى هل أنه لا يسع أن ينقض رشيد الدين عن
شمس الأغة فمما قبلنا نقل منه الصدر الشهيد في الصغرى وبني بيانه ثم أن قول رشيد الدين تسع ويجعل على القيد خلاص
الأوزجندی يشير إلى أن أملاك التوفيق في دفع التناقض وهو محققا فلا ذكره فاضحيان خلاصه كآزرى به وهذا قول
الرغيباني على ما في التصاب ما ذكره يسع سهوس الشفة ليس بديد قال سابق كلام شمس الإسلام وهو قوله ويجعل على القيد
السابق إلى على ما ذكره رشيد الدين وقرره حتى لو قال ادعت بهذا المالك المطلق المالك بسبب تسع دعواه على ما ذكره فاضحيان يأتي من حل
قوله تسع على السهوس الشفة كالإيجي وأيضاً الرغيباني مع إكراه جواب شمس الإسلام أنه يسع وحله على السهوس الشفة
وتعجبه خلاصه بزم في فتاويهها قال شمس الإسلام وقد سبق أنفا ع (١) ذكر في الحبط في السامع عشر من الدعوى والمغري
بين المثلثين مذكوره وبما عساه في دعوى القاعدية قال بيكرت دعوى المطلق كذا في رد المحتار على عادات فردد ذلك بسبب
كف ما يركس اجاب من قاضيه وهو رد دعوى باطل بود ع (٢) (زجة) ادعى ملكا مطلقا ثم أعاد الدعوى في المجلس وقال المالك كان
بسبب أو على المحكمين اجاب يكون متناقضا فيكون كل من الدعوى باطلا ع (٣) وهذا ليس على الخلاف بل إذا ادعى الشراء
من رجل مجهول أو ادعى على ملكا مطلقا تسع وبني بيانه ع

(١) وذكروا لكم دري المسئلة في فرع
في الساقض وقال بعد قوله هذا والاول
هذا وهذه اعلى الرواية اذ ذكروا ان
الساقض انما يحقق اذا سكنت كذا
الهمزة غير عدا الساقض فلانما الساقض
ان تكون الالف عدا الساقض فيكني
في تحقق الساقض يكون انانية عدا
الحاكم اه ولا يخفى منه تأمل عدا
(٢) كذا في نسخ البرازي والظاهر ان
يقول بان قال دل او قال كافي المحيط عدا
(٣) المسئلة مذكورة في اثني عشر
من دعوى الخط مع ذكر دليل الغر يقين
وفي التاثير الثانية قبل لا تسجع وهو
الاسم عدا

(١) وفي أوائل دعوى التصاب ذكره
في الإضافة أنه يسمع وهكذا ذكر في المتن
وبه باق وان كان قضي انقاضي الاحام
على أنه لا يسمع على ما ذكره ما ناسها
في الشهادات انتهى وحق في أوامر
الباب الثالث من الشهادات أتى الملك
بشبه التبرأ وهم شهدوا بالملك المطلق
لا يقبل إذا أتى التبرأ من فلان بن فلان
أمّا إذا أتى التبرأ من محمد بن فلان
وجعل قبل لأن هذا يخبره دعوى الملك
المطلق هكذا ذكر في الإضافة وقال
القاضي الاحام لا يقبل لأنه أخبره ملكه
ما نمره وأمره راجع عليه

(٥) لأن ما في الدعة لا يكون ودعة كذا
في الأصناف

(٦) لأنّ الوديعة بإزاء تكون قرصاً بأن
تكون وديعة فيقول له أقرضك ما في يدك
كما في التصايب

[illegible]

دليل أم لو كفل بالمسلم فيه ثم استبدل الكفيل بالمسلم فيه لا يصح ولو لم يكن على الكفيل عين
 ذلك لصح الاستبدال قال عكفنا قال القاضي الأمام وقال الأمام بن أبي النعنع هذه
 الدعوى للقاضي في الباب الرابع من دعوى النصاب • اذى عليه بيلعن وجهه •
 وأنت التزم في يدك ثم ادعاء بطريق الأصالة لا تصح في باب ما يطل دعوى الذي من دعوى
 القسمة • اذى قد راعى البرائة أخذ من زوى الذي كمل في أرض كذا ولم يثبت دعواه
 حق اذى هذا البراء على هذا الوجه • على آخره في حق أن تصح اذ لا منافاة لبرأه أخذ الزمن
 زوجه فلان ثم أخذ منه فلان آخر في العاشر من الفصولين • (دب) يتم بلغ اذى
 أرضاً من تركه أخيه المستحوروة من والدهما ثم ادعاهما لمسا على المحصول لمهور
 ذلته لاقرار صدر من أخيه التوفى أهما تصح ولا تنافي بينهما في باب ما يطل دعوى
 الذي من دعوى القسمة • (عقب) اذى عليه أن موثلك أوصى لي بثلاث أمثال
 وصفه الورثة ثم اذى كل المال بحكم الورثة منه وعرض اثبات الورثة فقال ان كنت
 هجرت من اثباتها فاعطوني ثلث المال بحكم الوصية التي صدقتوني فيها يصح هذا وهذا
 القدولا يكون تناقضا (١) (م) لا يصح بعد دعوى الورثة من الفصل الرابع من موطأ
 • وفي (ف) اذى دارا من أبيه ثم ادعاهما لرأسته تصح لا يمكن فوقفه بأن يقول شرته
 وهجرت من اثباته فورثته ظاهرا ولو اذى أولا بارت ثم اذى الشراء لا يقبل تناقض
 وتعدر فوقفه في العاشر من الفصولين وكذا الصغرى والتفنى للقاضي وفي الخاتمة
 في فصل تكذيب اليهود • اذى دارا بالاثم ثم قال بعد في ذوالد الميراث فاشترتها
 منه وجاء بشاهدين على الشراء أبهرته من دعوى التفة في فصل مسائل القاضي •
 قال اذى دارا في يد رجل أنه وهبها له في وقت فقبل البينة فقال بعد فيها عاشرتها
 ورهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة لا يقبل ويعد يقبل لو سجد القاضي
 في الوجه الأول لأنه مدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون به قبلها وهو شاهد ظاهر
 لا يمكن التوفيق ومراحهم القاضي من الدعوى والبينة والاخلاق لا تناقض منه
 لأنه ما اذى الشراء ما يشاء على الهبة وفي الوجه الثاني أمكن التوفيق بينهما إذا الشراء
 وجد بعد وقت الهبة وأشار الموقوف إلى أنه لو اذى الشراء أولا ثم رهن على الهبة
 أو الهبة فكان وقت وقال بعد في الشراء ثم وهبها لي أو تصدق قبل والادلاء كما في خرافة
 الاكل وقد بدكر التاريخ له ما لا له لو لم يذكر له ما لا بدخ أو ذكر لاحدهما يجزى لا يمكن
 التوفيق بأن يجعل الشراء متأخرا فمسائل في من قضاء البراءة لمسا • اذى
 على آخر كرماته اشتراء منه سباعا ثم اذى على • قال القاضي عليه ذلك الكرم بالوظيفة عند
 ذلك القاضي هل تصح دعواه الثانية فيبقى أن لا تصح لأنه لا يمكن التوفيق من أواخر
 التاسع عشر من المعاديه وكذا في أواسر الرابع من يوع البراءة • (د) دلالة دلال
 كرم يصح برامد يار نيامة (٢) فادعاء الدلال لنفسه ملكا مطلقا لو قال الدلال المشتري
 اشتريه ولم يرد عليه تصح دعواه ولو قال اشتريته فانه ملك لا تصح من العاشر من الفصولين
 • وفي الجامع أنز أن هذا مكان فلان ثم رهن على شرائه منه بقل وان لم يرد كرونا

(١) وفي الفصل الأول من الباب الأول
 من دعوى النصاب عزاء إلى قاضيه
 وفيه إشارة إلى أن القاضي لو ترك
 القول الثاني وعاد إلى الأول يصح وإن لم
 يقل ترك الثاني وعاد إلى الأول يصح

(ترجمة)

(٢) دلال الدلال على مبيع • لا يصح
 أو لم يصح

(١) قال القاضي الامام ظاهر الدين قناده والحاصل ان قول صاحب الدياست هذه المعنى في عند وجود المتنازع اقرار بالمال فمنازع على رواية الجناح وعلى رواية الأصل ليس اقرار بالمال. وعند عدم المتنازع لا يصح نفيه حتى لو ادعى هذه العين بجل أسروا عاذا ولد أيضاً قال في صحيح دعوى ذي الدياست ان الرواية كذا في الثالث عشر من الاقوال وثمة والباب من العداية. وفي أوخر التاسع عشر من دعوى المحط تحصيل. وقال في الباب الاوّل من القسم الثاني من دعوى التناكب وذكر المسئلة في الاضفة في الموضع قال في صحيح يكون اقرارا وفي موضع لا وفيه ينق ١٥٤ وقال صاحب جامع الفقه وفي اقول ما نقعه في اقرارا ذي اليد من أن اقرارا بقبول

بالمثل واستأنص اعلمت مع الخ تائق
في اقرار المذني أيضا فثبت أن بقدا
حكما والظاهر أن في اقرار المذني صلاحا
بضمعه مازني (منط) فان أمدها
محاسن لا لاسر ويولوج أن صلاح
واقع فيما لو أقر المذني قبل التزاع وإنما
لوقاه مع وجود التزاع فثبت أن يسل
دعواه وقفا على عكس ذي اليد يعني
أن اقرار ذي اليد مع وجود المنازع
خلاف توقع عدم المنازع لا يخلل دعواه
وقفا والعرف أن ذال اليد اذا أقر قبل
التزاع يخلل قراره فإل يثبت دليل الملة في
المال ملكه عن نفسه من غير إثباته لغيره
لا يجوز فله في ذي اليد ملكه وقفا
ولو أقر ذال اليد عند التزاع قبل أنه اقرار
للمذني دلالة قرينة ابراع وقبل أنه
لغيره على أنه ملكه دليل اليد والمقت
لا يثبت في مورد التقي وكذا لو أقر غير ذي اليد
قبل التزاع قبل أن لغو فلو على وجه
المتزاع فلا راي يكون قرينة لتعين آخره
وقبل هو اقرار بملكي اليد بقرينة اليد
ولو أقر غير ذي اليد بعد التزاع في أن
بشدة اقراره وقفا على ما في عن نفسه ملك
غيره على ما هو اقراره حتى يظهر تصرفه إلى
أنه اقرار بملكي اليد وقفا بقرينة اليد
والتزاع هذا ما ورد على الظاهر الماتر
في محقق هذا المرام على حسب
ما لقضاء المقام واجدته ملهم الصواب
وسهل الصواب

• ولوأقر أنه أعلن لاحقاً عليه شهكسماً ما يمكن الشرائسته وأذى الشرائسته قبل وأدى
يذكر وقتاً والاولا لأن أذى الشرائسته في مجلس الأعراس وان عام ثم أذى الشرائسته قبل لأن السكان
في الثاني لاق الأثر في الأول من دعوى الجزائية في نوع في الدفع • أقر أن هذا لم يكن
في ملكه قبل اليوم ثم أذى أمه ملكه قبل ذلك اليوم مطلقاً ويجب كذا فإنه لا يسمع
من وأخر دعوى التقاعدية • وفي الجلسات الصغيرة في درجته يقول هو ليس في وليس
حالياً منازع لا يسمع منه ولوأقر بعد ذلك نفسه مع وان كان في منازع فهو المزارع
بالق للمنازع هو أقر أنه بعد نفسه لا يسمع وعلى رواية الأصول لا يكون أقراً
بالق له فإذا أقر أنه لم يسمع منه في دفع من دعوى الجزائية وكذا في الثالث
من دعوى الشهادة وبجي بغيره في دفع • إذا قال هو ليس في وليس
ملك أولاً حتى في أمه وليس في دفع أو ما كان له أو نحو ذلك ولا يسمع منه حين ما قال
ثم أذى ذلك أمه فقال هو ليس في دفع من دفع منه والقول قوله وهذا التناقض لا يسمع
منه لأنه ليس في دفعه أو شبهة ذلك ثم كراماً ثبت خلافه لأن الأقران الصحول باطل
والتناقض انما يقع إذا ثبت ابطال حق على أحد ولو كانت في الممنوع في دفعه
ما قال هذه الالفاظ التي ذكرناها في رواية الجامع يكون هذا أقراً بأنه يملك للمنازع
وهو في باب من القضاء في أقر الجامع وعلى رواية دعوى الأصل لا يكون أقراً للمنازع
في القضاء يسأل إذا البه هو ملك الذي فإن أقر به أو التسليم البه وان أسكر
بأمر القاضي بإقامة البينة عليه ولو أقر بما ذكرنا في دفع اليد ذكر شيخ الإسلام في شرح
الجامع من باب من القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي ينعى من الدعوى بعد
ذلك لتناقض وانما ينعى هذا البه على ما نصه في (١) في البيع من العبادية (م)
كتب شهادة في كل بيع محدود ثم صار متى المسعد فأقر المسعد لا يسمع من كل
كتب ملك أن المانع يبيع ملكه قال هو في هذا أن أقرا الإنسان يكون العين ملكاً
ثم في عليه كذا ينعى وهو أن نفسه فكذا ينعى ودعوا عليه وعلى هذا الوكيل بالصدقة
كأنه الدعوى لم تكن إذا أقر بعد التوكيل به إذا أقر قبل التوكيل من دعوى البينة
وبه ما يسمع دعوى القاضي • رجل باع داراً وكل إنسان باعها ولم أذى التكتيل
لدار لم يسمع دعوى (٢) في فصل في الكفاية بالمال من كفاية طائفة • وفي دعوى
المتى ساكن داراً أقر أنه كلف في دفع الرقعة لاجرة ثم قال الدار دعوى بالقول ولا يكون
ذلك أقراً أن الدار لا لأنه يقول كان وكذا في قبض غشها لو قال أجرته ما كان أقراً
شأجرته ما نعى فهو أقراً بها وله أن يجره منها وفي واقعتها الباقي روى هشام

(٢) ونفس التركة أو قبل التولية لها أو الورقة أو الرواية إلى التركة بعد العلم والتصين بأن هذا تركته لم يتعد
بعد ذلك نصه لا يسبح في السامع من العبادية وحسب ذلك في الثاني عشر من الاسترسيبة ع وفي فصل المساواة
من يوع شرح لإدات قلتي خان روى هشام عن محمد بن ساهور جلا بن شمس اشترى ذلك الشيء من آخر وعرضه فلأول أن يأخذ
منه لأن المساواة اقترابا لما لم يصح ما ذكر في ظاهر الرواية أنه اقتراب من حيث الظاهر فلا يصح جعله لا مستحق ع

عن

بالماء

(١) خلاف في النية في مسائل الساقض والرفع قبل القضاء بقي امكن التوفيق حيث الدعوى وان لم يدع التوفيق وقال شوهرزاده بشرط دعوى التوفيق وهو الاصح انتهى ورايت في حاشي التمهيد خلاصا من صاحب الهيا يتوهم ان شرطه هو الصحيح من مقادير الالفاظ والميلع الحاشي انتهى وقدر العاشر من دعوى التصاب بسعة كره من مسائل الساقض قلت هل يحتاج الى التوفيق في هذه المسائل كما في غلطه وكذا الذي في المسائل والنهود تشهد وبالا كذا وامكان التوفيق هنا يعني حاله والذليل على ان امكان التوفيق يعني مسئلة الشهادة على كون الداية في السرة واختلافها حيث قبل دون التوفيق ومسئلة التاخر عند بعد خلاصته الخ لانه الشهادة بهذه الخدعة الشهادة بذلك الخدعة وبالا فسادا الذي اقل الماين والنهود تشهد وبالا كذا يحتاج الى التوفيق الخ استوفيت وأمر أنه من الزيادة لا في الزيادة ثبتت الشهادة بغير دعوى انتهى ١٥٥

المسرحوم أبو السعود أفنى عما اختاره الخجندی وقال المتأخر ان امكان التوفيق في جانب الذي عليه يمكن في دفع الساقض وفي مسائل شتى من قضاء الهبة يتصرح بأن امكان التوفيق يمكن في جنب الذي عليه يد (ترجمة)

(٢) أي عمل يوفق فيه القاضي وحده وأي عمل لا يوفق فيه بدون أن يوفق صاحبه الخاصة أي لا يوفق للذي يوفق للذي عليه فان التوفيق في آخره

(ترجمة)
(٣) رجل تزوج امرأة كانت غفلة لرجل ثم ادعى انها كانت زوجته وان لم يطلقها

(٤) ذكرنا في بيان هذه المسئلة في فصل في دعوى السكاح من دعوى قتلوا على هذا الوجه لكن الظاهر ان يقدم صاحب الخلاصة قوله بعد ذلك في قوله ادع تزوجها لا يزوجهم أطلق قوله بعد ذلك بقوله تزوجها ولا يعني أنه لو نطق بكركه مسئلة أخرى هو ليس بصدد بيانها

عن محمد أن في الوجه الاول هو معتزلي كان يدفع الله اليه وروى ابن جماعة عنه لا يكون اقرا من دعوى التقة في فصل في مسائل الساقض قبل القضاء وكذا في العشري وكذا في أن كآب الاقرار منها وكذا في اقرا الحاشية • (من) أمراءه أكر في هذه الأرض ثم ادعى الملك لانسع الاذونتي (١) ويقول كدور ودم (كسا كرا) ثم اثبت أنه دعوى الملك المطلق ولا تنفع منه (٢) اسأرحا رانم ادعاها الا ترفا سائر هذا المتأخر منه أيضا وقال أيضا مسأرحا أحد الاير فلو حضر احدا كان الاير فلا في ولا يكون استبقاره من الاقرار اربا بان لهارة في العاشر من العسولين • قال كداهم جليست كداهم بنفس خود يوفق كند وكداهم جليست كداهم يوقين صاحب حادثة هو بين نكته اجاب مذهبه لا يوفق سكه ومذهبه عليه را يوفق كداهم زهرا كداهم يوقين (٢) حمل على الظاهر يرد والظاهر يصل للدمع لا للاستحقاق والذي مستحق والذي عليه دفع من دعوى الضامعة • مردی ویرا که خدمت او میکرد بشوهر داد بعد از آن دعوى میکند که این زن در نکاح من بوده است ومن طلاق داده ام فسخي (٣) أن لانسع للساقض في العاشر من العسولين وكذا في حاشية الحق في الساقض من الدعوى خلاصا • وفي المتن امر أن ادعت على رجل أنه تزوجها بعد انكرا الزوج ثم ادعى أنه تزوجها بعد ذلك وأقام البينة قبل بطلان البيع لأن السكاح لا يبطل بمجردهما (٤) ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها فأنكرت المرأة ثم حلت الزوج بغيره ثم ادعى أنه تزوجها بعد ذلك وكذا لو ادعت المرأة السكاح على رجل فأنكر ثم حلت المرأة وطلب الزوج الميراث وكذا لو ادعت المرأة السكاح على رجل فأنكر ثم حلت المرأة وطلب الزوج الميراث قال رحمه الله هذا قولهما الاول أي حنفية (٥) في الفصل الناس عشر من دعوى الخلاصة • وفي استق امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها فأنكر الزوج ثم حلت وطلت ميراثها منه لم يؤمنها من أهل الزور • ولو ادعى البائع على المشتري غش العبد المبيع فقال المشتري عليه ما نكحتم العبد لم يملكه فأنه الذي خدعة على شراء العبد فقال المشتري عليه اني اؤقت البني وأقام البينة لا يقبل الساقض (٦) كذا ذكر في الأخيرة وذكر

وأبضا لا يرى لتعليل قوله لأن السكاح لا يبطل بمجردهما معني وذكر صاحب البرايد هذه المسئلة وقال ادعت عليه نكاحا ثم ادعى نكاحا وادعى أنه تزوجها بعد ذلك قبل أن يكون صاعدا السكاح فسخ انتهى وصح من قبل من وجوه الاول أنه يزك قوله فأنكر الزوج ولا يعني خلاصة الثاني أن قوله بعد ذلك متعلق بالتزويج وقد بينهما على فساد التثنية أن قوله لأن جهود السكاح صاعدا فسخ لا ماسا له بما فيه فلو ذكر قوله بمجرد خلاف البيع كما في الحاشية وكان تعليل كما يخبرهم من كون البيع بخلاف السكاح • (٥) وصاحب الخلاصة ذكر المسئلة في الثالث عشر من دعوى التصاب ولم يذكر فيه خلافا • (٦) وفي العشر من دعوى الخط بشرع أي يوسف في رجل ادعى شراء برة من رجل وأراد ردتها صاحب المهر ونقدها للبائع وقال المهر خافي المشتري يشهد أنه ابتاعها منه وهي عورة وأقام البائع عنة أنه يرى المهر من العور لم تقبل ينته على البراءة في قوله أي حنفية وقال أبو يوسف فليتها وليس هذا كذا بانتم وده فانه يمكنه أن يقول رأيي ولم يعمد فليتها اليه فأمرني •

(١) لأنه ما يمكنه أن ينكر البيع فارتفع التساؤل: فكيف يثبت البيع الشرعي؟ **جوابه** (٢) كذا في الجلس الثالث في التفتيش السابع عشر من دعوى الخلاصة وقال بعد هذا من هذا الجنس ما رت واقعة بغير قد صودت المرأة إذ تمت على رجل أنه تزوجها على كذا من المهر فطالبته بالمهر فأكثر الزوج ١٥٦ الكساح أصلاً على ما طأمت المرأة في التفتيش على الكساح الذي الزوج أنه طأمتها على المهر ببيع لأنه يحتمل أنه تزوجها منه أبوه وهو صغير وهو لم يعلم **جوابه**

(٢) قال محمد وجعل أحكام البينة على دارين: رجل أباه اشتراها من أبيه فزنته أولم بغيره وحلف الذي عليه ثم أقام البينة أعباداً وروهاً من أبيه يقبل لأنه لا تناقض لاحتمال أنه اشتراها وبهذا الأب فيثبت على ظاهر ملكه فبات وتركه ما يراه لأنه لا يثبت أنه ردة لأبٍ بغيره فثبتت إلى ملكه كذا في الأب بشرح ألباع قصص في باب القضاء الذي يكون من الوارث كذا با للجهود ومن أواخر كتاب وهو يدل على أن إمكان التوفيق يكفي في دفع التساؤل وإن لم يرفع في البينة في مسائل التساؤل والرفع قبل القضاء قال خواهر زاده فنترط دعوى التوفيق وهو الأصح لكره أبي السعد بما قاله ابنه في **جوابه**

(٤) كذا في البيع والظاهر أنه لا يبرأ من زيادة من الأصح **جوابه**

(٥) كذا في الخامسة في باب ما يطول دعوى الذي وقال أنه بعد استرجاعه أكثر من رجل بعد أن وجد به مما تعلمه السامع فأنكر البائع أن يكون العيب عنده فسقط فشكل قضى القاضي عليه وأمره بالسداد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت بمرتبة من هذا العيب وأقام البينة فثبتت فثبتت في التوفيق **جوابه**

(٦) قال في البرازية بعد هذا ما سطر في أن يثبت الجواب في السلسلة الأولى ويصل أن قال ليس لك على تسامع دعوى الأبناء ولو قال ما استندت منك لا لعدم إمكان التوفيق وقامه فيه **جوابه**

(٧) أي قال ليس له دعوى ويده والمستفاد كونه أحاس **جوابه**

(٨) ولو قال ما أورد لا يصح ما لم يثبت دعواه كذا في العبادية في أواخر الفصل السابع **جوابه** وقال ابن نجيم في البر في باب الاحتياط وعلى هذا أثبت من أن ليس له دعوى لأن دعوى أبيه لا يثبت تسامع **جوابه**

في العدة الذي أنه اشترى منه هذه الدار فأكثر البيع فأقام الذي حلف على البيع ثم ادعى الذي عليه الألف ببيع هذا الموضع (١) ولولا دفع الإغالة ولصكن الذي جاءه الثمن والبراءة انتقض فيه المتأخرون (٢) في الثاني من مرض الاسرونة • الفتاوى الخلاصة الذي أنه اشترى هذه الدار من ذي البسدة فأنكر قبل أقام البينة فأقام والد البينة على أن الذي رده الدار عليه قبلت بينته ولا يكون تناقضاً (٣) رجل ادعى من مبيع عن شرائطه ما كره فلما طأمت البينة قال أوميت الغريم على قياس هذا وكذا امرأة ادعت المهر على رجل بسبب الكساح فأنكر ثم قال أوميت في التاسع عشر من دعوى التنازلية • (ج) الذي شرعاً فقال له البسدة لم أبيع أو قال لا يبيع جد أولم بغيره يتنازع عليه من الذي على شرعاً من ذي البسدة الذي رده عليه المبيع قبلت بينته ونقض البيع وهذا كما قال ليس أولم بغيره على شيء فطال عليه برهن هو على قضائه أو أمره بقبل ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا يثبت منه المخرج في الدار وقال (س) يقبل لو ثبت بأن قال لم يكن جسيماً معاملة إلا أن يشهد بجهوده أنه أراي ولو أنكر البيع فبرهن الذي على الشراء فوجد عبداً فبرهن البائع أنه برهن من كل يجب لا يقبل ومن أبي يوسف أنه لا يقبل طوطاً قال لا كساح في يدك فطال برهن على الكساح برهن هو على المبلغ قبلت بينته ولو قال لم يكن جسيماً كساحاً أو قال لم تزوجها معاملة والباقى محله في شيء أن يكون هذا ومصلحة العيب سواء • وثمة في ظاهر الرواية لا يقبل بينة البراءة من العيب لأن البراءة من العيب الرأى بالبيع فكذلك النطق بقضية الكساح فيحقق التساؤل في العاشر من المصوب • الذي عليه المأقراض أنكراً فلا مكان لك على شيء فطال عليه المطالب على الدين والمطالب على الأبناء أو الأبناء يقبل لا مكان التوفيق وقدم ولو زاد لأخر لك لا يصح لعدم إمكان التوفيق ومن الضدوري ببيع أصلاً بغيره ولا الأبناء والأبناء (٤) مر به من كذا أنه يكون للأشراف الذي أنه باع هذه الجارية ولها عيب ورام الزوجة أنكر البيع فطال برهن عليه زعم أنه أراء من كل عيب لا يصح التساؤل (٥) قال الحاصي هذا قول الإمام ما أنا منه الثاني فالهين والدين سيان وبيع كالأول (٦) في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في الدين • (ق) قال الذي عليه لا أعرفك فثبت الحق بالبينة الذي الأبطال لا تسامع ولو ادعى الرأى الذي بالوصول أو الأبطال تسامع في باب ما يطول دعوى الذي من دعوى الفتية • (م) أنكر المودع الوديعة فان بعد الإذاع أصلاً أقام بينة على الرذ لا يقبل وإن أنكر المودع الوديعة • يقبل من الحل المبرور • وفيه الذي داراً أو ثمن أبيه فقال خصمه لم يكن لا يثبت فها نحن ثم ادعى أنه شرعاً من أبي الذي أو ادعى أن أمه اقترعها له فأنه لم يكن لا يثبت بعد ما شرعاً ولو قال لم تكن لا يثبت فذ أولم يكن لا يثبت فها نحن فلا تسامع دعواه الشراء • التساؤل وتسامع دعواه أقام عليه لعدم التساؤل في العاشر من المصوب • ولو قال ما كنت بوارثه ثم ادعى أنه وأمره من الجهة تصح إذا التساؤل في التبع لا يثبت صحة دعواه (٨) في العاشر من المصوب وقد سبق في السابع من الدعوى

إمكان التوفيق وقامه فيه **جوابه**

(٧) أي قال ليس له دعوى ويده والمستفاد كونه أحاس **جوابه**

(٨) ولو قال ما أورد لا يصح ما لم يثبت دعواه كذا في العبادية في أواخر الفصل السابع **جوابه** وقال ابن نجيم في البر في باب الاحتياط وعلى هذا أثبت من أن ليس له دعوى لأن دعوى أبيه لا يثبت تسامع **جوابه**

(١) وفي الفصل الأول من دعوى الخلاصة في نوع التناقص ولواذني أنها لو ربحنا من أي شيء ثم ادعى موع آخر أنهم ماورناها من الميت وأما ما الميت على ذلك فتسبل بعد (٢) قال في العاشر من العبادية والثالث عشر من الاسرة وشية تقلا من المدة لواذني المشتري على بانه أن الأرض التي يشتريها على مسجل كذا تقبل ويقتض السبع عند الفقه أبي جعفر وقال الفقه أبو المثلث ويبدأ بعد وقبل لا تقبل والأول أصح انتهى وفيما خلاص ماوى وشية الدين لو أطاق المشتري البيعة أن هذه الدار كانت وقفا على أولاد فلان أو على جعفر أو على غيره أو أن فلانا وقف بوسم المثلث فادعى المثلث أن هذا المشتري لا يصح في نفسه من جهة ولانه ليس بمصنف في دعوى الوقفية عن الموقوف عليه انتهى فاذني العشر من وقف المخط تقلا من موعاوى السبق الذي يشتري الأرض على بانه أن هذه الأرض وقف وقد سبق أن أبا المثلث يقضي في ذلك ليست لهذه المخاصمة وانما تلك المشتري انتهى وكذا في الثامن عشر من وقف الهندية وكذا في الرابع من موع الجواهر خلاصه وفي بابه الدعوى والبيان من وقف الهندية (الخروج) اشتري أرضا ونصرت بها ستين ثم أطاق بيعة أن فيها كردتسلة على أن يترد عن الكردة قال رضي الله عنه وفي (ط) ليست المخاصمة في المسئلة البسه وانما هي لتولى الوقف فان لم يكن له متولى ١٥٧ يشب المصنف متوليا حتى يصاحم فيه بوقفه

وبطلان البيع ثم يترد الذين ويحواه (ج) يستقيم على قول أبي جعفر وأبي المثلث والعدد والشهادة لا تدعو وان لم تصح لتناقص لكن ثبت الشهادة على الوقف وأما نقل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى انتهى أقول هذا الاختلاف مبني على اختلاف المشايخ في الشهادة على الوقف بدون الدعوى قال في الثالث عشر من العبادية الشهادة على الوقف هل تقبل بدون الدعوى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تقبل وقال بعضهم تقبل وهو اختيار المصنف أبي جعفر انتهى ويصحب في الهامش أن الأول قول الامام وصحبه فاشبهان ومضى عليه جملة قال في التاسع من وقف النصاب ان القاضي الامام يصح فاصحاب يقول الاصح أنه لا تقبل

• وجعل ادعى على آخره ابن عم الميت وطلب الميت ثم ادعى بعد ذلك أنه أخوه لانه لم يولد له واذا في أمه ابن عمه تسع في العاشر من دعوى الخلاصة وقد سبق في الفصل السابع • ادعى الارث بالعمومة ثم بالزوجة لان نصيبه وان عادى دعوى العمومة تسع في العاشر من دعوى البرارية • (ق) ادعى ارثا قال لا ارث له غيري ثم ادعى أن مني وارثا ثم تسع دعوى الارث اذ التناقص على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى كل المال لنفسه ثم ادعى بعضه فقضى ادعى من الأول تسع (١) في العاشر من المصولي • (ج) أنه جاء بولد فقال مولاهما من يمدى هذا وصفته الامة فلما علمت المولى اذعت أن هذا الولد من المولى وأمها صارت حرة تسع لان الدعوى يمينية حرة المرح ليست بشرط فلا يصحكون التناقص ما هنا • باب ما يطيل دعوى المذني من دعوى القضية وغامه • يدعي رجل باع أرضا ثم قال ابي كت وفتها وأقال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يخلصه أمالوا أطاق البيعة فتقبل كلونه ودعا على عتق الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك هنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار وكذا لو ادعى المشتري على بانه أن هذه الأرض وقف على مسجد كما (٢) وفي الحاوي (٣) قال بعضهم نقل الموقوف تقضي السبع عند المصنف أبي جعفر قال انفسه أو البشوية بأخذ وقبل لا تقبل لان البائع متناقص والأول أصح (٤) ولولا بطلان وقفه في ذكر التقي في مآوا أنه لا تصح هذه الدعوى أصلا (٥) والمتولى اذ ادعى ذلك يصح وان لم يكن ثمة متولى يشب التناقص

وقضى على الشهادة على متى لامة غير منبهم ١٥٠ انقضى في لانه حرة المرح أمالها لا ينهي قسرت لنا من هذا أن تبه اختلاف تصحيحه يصح ما عند النوى بن أن قول الزاهد في الدعوى لا تصح التناقص محل كلام يعرف بالتنازل وأشير إليه في الحاشية • (٢) قوله وفي الحاوي تسبل أول المسئلة وهو ما إذا خال البائع كت وفتها وأقال هي وقف على البشوية وكذا لو ادعى الخيد على غيره لانه لا يمنع من تقضي (٤) وهذا يشبه إلى أن دعوى الموقوف عليه صحيحة وفي كلام وشية الدين اشارة اليه حيث قال في تقبل عدم صحة دعوى المشتري الوقفية لانه ليس بمصنف في دعوى الوقفية عن الموقوف عليه وقد ساء في الهامش قال في العشر من وقف المخط والناس عشر من وقف الهندية تقلا من موعاوى السبق اذ ادعى رجل شفعة في يد رجل أنها وقف عليه لا تصح دعوى معه عما تسع من المتولى انتهى وكذا في التاسع من وقف النصاب وقال فيه وكذلك قال الامام في تساوي الاصل أنه تصح دعوى الموقوف عليه وقال في المخط والمخبر ان المصنف اشارة في وقفه في مسائل إلى أن دعوى الموقوف عليه صحيحة وقال الآخرون في وعاد الدين في فصل دعوى الوقف الشهادة عليه ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صح لا تمنع وفي جابره فيه رواية • والاصح أنها لا تصح ولو كان الموقوف عليه سم جماعة فاذني أحد هم أنه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة انتهى وقال بعدة أحبار على الامة اذ ادعى أنه وقف عليه لا تصح واعني تسع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى أنها تسع واقضى على الأول ما ظهر من هذا كله أن الاول أصح ما عند الفتوى • (٥) مضاه لو لم يقبل البائع وقف على المالك قال وقف على السبق كذا ذكر السبق أنه لا تصح هذه الدعوى أصلا فلو كان الطر من كون البائع متناصلا ليس بمنزول ولا موقوف عليه وفي كلامه في النصاب اشارة اليه •

(١) قوله وقيل القائل فاضحيان في كتاب الوضوء فتاواه في دعوى الوضوء والشهادته عليه (٢) وكذا في وقت الحائض
وأشار إليه صاحب النخبة وذكره في باب السرخسي في باب ما يمنع جهة الدعوى من دعوى الحيض الاختلاف وقال باعضة
ثم أقام بينة أمها كانت وقعا عليه وعلى أولاده لا تسع دعواها فاقض فان أراد الصلح ليس له ذلك وإن أقام البينة قبل بقل وقيل لا
وهو أصوب وأحوط لأنهما باعامة البينة على كون الشيعة موقوفة عليه بدعي هذا البيع حقا لفسده فلا يسمع أن لم يكن للشافعي
بينة في الفصل الثاني من الباب الثاني من قضاء العتابة ع ١٥٨ (٣) الظاهر أن معناه لا يسمع من جهة قول البينة فان

الاختلاف فيه وهذا على قول الإمام وأما
على قولهما فاقبل البينة لعدم اشتراط
الدعوى ع

(٤) يعني لو أن الوقت لا يسمع بما
عليه وبعضهم فاسر على عتق الأمة وقد
سبق تقريره أخا وقد سبق الخلاف في هذه
المسئلة أيضا وبعضهم عكس الجواب
قال في الوقت لا يسمع وفي دعوى الجزية
تسمع كافي الحائض ع

(٥) أي يسمع من جهة البينة وكذا من
جهة التصديق على القول بأنه يصف على
عتق الأمة من غير دعوى وكذا القول
بأن الشافعي لا يسمع جهة الدعوى ع

(٦) أي لا يسمع أصلا من جهة
التحصيل ولا من جهة البينة ع

(٧) أي لا يصدق في دعواه ولا يحل
البيع بمجرد دعواه ويدل على هذا المعنى
سائر كلامه حيث قال ولو أذى أنه ابنه
هلق من ماله ثبت التسبب ويحل البيع
والكرد في زعم أن قوله لا يقبل قوله
يعني لا يسمع وقال في أول الحادي عشر
من الدعوى باع عبدا ثم أذى أنه أعتقه
أو كان حرا ثم أعتقه فسمع وذكر القاضي
باع ثم أذى أنه كان ذرا وأعتقه لا يسمع
ولو أذى أنه علق من ماله بقل وبنت
التسبب فحل البيع نظيره اشترى عبدا
وأذى أنه حر وأزله الحاكم فإقراره غير من
على الجزية والحد ينكره بقل ورجع
بالبنت انتهى ولا يعني أن كلام فاضحيان
على ما زعم مع عدم سلامته لم يصد

استولى فاصحاهم وبنت الوضوء فاسترقا المشتري القس من ياتعه في السابع من وقت
الخلاصة وكذا في العبادية والاشترؤية • وفي (نقط) باعها فاذى أنه وقعه فاقبل
لا يصف شخصه إذا تصديق بعد هذه الدعوى ولم يسمع له القس ولو بره قبل بقل بقل
وقبل بقل إذا ناقض بيع الدعوى والدعوى ليست بشرط لبنة لو أن أدا الوقت حقه
تعالى وهو التصديق بالغة فلا يجب فيه الدعوى كسبة التلاق وعقود الأمة إلا لو كان
الوقوف عليه محض صا وبذلك لا يضمن من القلة شيأ ويصرف جميع القلة إلى الفقراء
إذا البينة قبلت على الفقراء فلا يظهر حكمه إلا في حقه • وقيل (١) يعني أن يحصل
الجواب لو كان الوقت على قوم باعها سم لا تقبل البينة بلا دعوى وقفا ولو على مسجد
أو على فقراء تقبل عندهما لا عند أبي حنيفة في الثالث عشر من الفصولين (٢) وذكر
رشد الدين هذا التسبيل وقال هكذا فصل الامام القاضي وهو احتياط وهو متوى
أي الفصل الكرمان في العاشر من العبادية والثالث عشر من الاشترؤية • رجل
باع دارا أو ضرا ثم أذى أنه باعها بعد ما وقف اختف المشتري منه والاصح أنه لا يسمع
دعواه كالأذى أنه باعه وهو له بغير خلاف ما لو باع عبدا ثم أذى أنه حرا وأذى أنه أعتقه
ثم باعه فإنه يسمع دعواه في أصل الاستحقاق ودعوى الجزية من يوع الحائض • رجل
باع ضرا ثم أذى أنه باع ما هو وقف اختف المشتري منه والصحيح أنه لا يسمع دعواه بغير خلاف
ما لو اشترى عبدا ثم أذى أنه حرا يسمع دعوى المشتري لأن الوقت لا يرل الملك ولا يخرجه
من أن يكون محلا للبيع أما الجزية فيحل البيع وعنه لا يملك فكان المشتري معقدا بيا
على البايع من الحائض قبل باب في بيع مال الزنا • وفي الاقضية فاذى المشتري أن البايع
أعتقه قبل البيع ولم يسمع اشتراط القس مع ذلك الوأطام البايع البينة أنه أعتقه قبل البيع
بقبل في الحادي عشر من يوع الخلاصة • ولو باع عبدا ثم أذى أنه كان حرا لا يسمع
(٣) فبعضهم فاسر أمسته الوقت على هذا (٤) ولو باع جارية ثم أذى أنه أعتقه فقبل
أن باعها سم فقبلته (٥) في العاشر من العبادية تلامس الرشيدة • (٦) باع جارية
ثم أذى أنه كان أعتقه قبل البيع وتزوجها فهي مشكوكته لا يسمع (٦) وإن أقام البينة
على اعتاقها تقبل في باب ما يحل دعوى المذمى من دعوى القنينة • ولو حررتا شراء
ثم أذى فقهر باعته فقبل يوع وطلب منه تسليم لادعوى الجزية حقه لأنه بدعي أن يسمع
الجزية يجوز حاضره دين عليه لا غير في الثالث عشر من الفصولين وكذا في العاشر من
العبادية • ولو أقام باع العبد أنه كان ذرا يسمع شخصه ما تصديق المشتري على
الصلح إن كان يصحك البايع جنة في الفصل الثاني من الساب الثاني من قضاء العتابة
• رجل باع غلاما ثم أذى أنه كان أعتقه وأدبره لا يقبل قوله (٧) ولو أذى أنه ابنه على

يكون محلا لكلامه في أصل الاستحقاق من يوع الحائض وقصد سبق آحاده يسمع منه وقوله نظيره اشترى عبدا
وأذى أنه حر الخ لا ماسا لم يلزم وليس ما ذكره فاضحيان في البيع الفاسد على أن يكون نظيره المسئلة
أخرى ذكرها هناك يعني أن فاضحيان قال في باب الاستحقاق من يوع شرع الجامع الصفير رجل باع عبدا فادبره بعد بيعه فباعه الثاني من
غيره ثم إن البايع الأول أذى أنه ابنه قال هو ابنه وبطل البيع والقباس أن لا يسمع دعواه وجه الاستحسان أنه أذى أمره بصدقه
الظاهر لأن ولادة الجارية في ملكه دليل ظاهر على كون الولد منه إذا الظاهر من حالها عدم الزنا فإذا ادعى أمره بصدقه الظاهر في =

== قوله انه يظهر من كلامه هذا انه لا يضمن كون القلام مملوكا عند حقه حتى تصح دعواه انه فاعله الثانية لا تخفى من اشكاله فقامت على
وقال في آخر الخامس من وكالة البرازية وان صادقا في عدم الامر بفسخ العقد لا قرارا كل واحد باطل بحقه فان حضر الثاني وانظر
الامر فترت الصنع وان زعم الامر بالبيع فانه في حقه والفسخ غير تام في حقه جميع في حق التعاقدين ويطلب الفسخ عن المشتري وبين
الفاعل التي لصاحب العقد منه عند حقه وعند الثاني وجه انه الفسخ ماض في حق مالك العبد ايضا انتهى وهو مخالف لما في شرح
الريادات لا تاتي في باب في البيع الذي يباع فيه امر صاحبه قاله ١٥٩ وعند أبي يوسف جط الباي صاحب العبد المشتري
بائنه واذا أدى يرجع على البائع وقامه
فيه

(١) قال العتافي في بيع شرح الريادات
في باب في البيع الذي يباع فيه امر
صاحبه فاقول قول من يدعي الامر
والصحة لان مدعي عدم الامر متناقص
ساع لانه مدعي عدم الامر متناقص
ولا يقبل منه ولا يصح استصلاحه لان
ذلك يترتب على صحة الدعوى ولم يوجد
وكذلك اذا قام أحدهما دعيه على
صاحبه انه اقرا تدرب المال بأمره بذلك
لا يقبل لما ذكره بان الدعوى لا تصح بعد
(٢) المحصر المذكور ليس بصحيح لانه يرد
عليه ما ذكره فاصحان لو ادعى
المشتري أن المبيع حر تسع دعواه
ومالوابع ارضا ثم ادعى انه كان وقفه
او ائمه وبطل على فان يثبته مقبولة على
المتنازع كما ذكره الوالوي لكن لا يصح
دعواه فتنقص مع اصحاق في نفس
مات من جهته كدرا كفاة البهر
في شرح قول المصنف وكما ياله بالدر
نسيم

فانظر في الاشياء والنظر في كتاب النماء
والدعوى بعد المشتري زيادة على ما ذكر
هنا
(٣) وفي القوائد الزينة مثل من ماطر
اجرم بيا بجرعة معلومة ثم ادعى ان الاسرة
غيره المثل فهل تسع الدعوى أولا اجاب
لا تسع لما ذكره صاحبنا في بيع الاب
ملاك بياوع ثم ادعى انه ثمن فاحش
فانظر في الاشياء والنظر في كتاب النماء
والدعوى بعد المشتري زيادة على ما ذكر
هنا

من ماله يثبت السب ويطلب البيع في فصل لاستيفاد من عتاق الحانية وقد مر بيا
• مبدع معروف لرجل في بيعه بياوع بياوع فبالبيع يثبت بلا امر المالك وبره المالك
على اقرا والمشتري انه بياوع بياوع فبالبيع يثبت بلا امر المالك ولا يقبل انفس ولا يقبل تخلف النافع ارب
(١) ويؤكد لو ادعى المشتري صادقة المدون البائع واحدا من حق في نفس ماته
من جهته لا يقبل الا في موضعين اشترى مدعيه بياوع ثم ادعى ان البائع بياوع فبالبيع يثبت
الغائب بكذا وبره يقبل والثاني وجب جازته واستوفها المهرج ثم ادعى الواف
انه كان بياوعا واستوفها من قبل روستة دعاها الطر (٢) في المادى عشر من بيع
البرازية ويؤكد في خلاصة القلام الريادات (ج) الوصي بياوع ثم ادعى انه بياوع
بغير فاحش تسع وان ادعى على البيع لا يمنع دعوى العباد وكذا متى لو وقف ادا
الوقت ثم ادعى انه بياوع فبالبيع يثبت بلا امر المالك ولا يقبل انفس ولا يقبل تخلف النافع ارب
هذا النوع دعواه قال اعنا ذاه على هذا يحتاج الى الفرق بينه وبين ما في الجامع الصغير انه
اذا باع عبد العبر ثم زعم البائع والمشتري انه بياوع بياوع فبالبيع يثبت بلا امر المالك ولا يقبل انفس ولا يقبل تخلف النافع ارب
ما يجل دعوى الذي من دعوى القصة • الاب ادا باع مقادير الصفيق بغير فاحش
لا يجوز له ان يخاصم الا اذا اقر وقال بياوع المثل وكذا في الفصل من بيع العبد
فانه مدعيه (رفق) كمل بياوع فبالبيع يثبت بلا امر المالك ولا يقبل انفس ولا يقبل تخلف النافع ارب
لا يقبل لان اقدامه على انشاء المال اقراره منه بمقتضى وجوب المال فلا تسع منه بعده
دعوى العباد ولو بره على ابقاء الاصيل او ابراهه بياوع لا تسع فالحق هو وجوب السابن
• (ج) كمل بياوع فبالبيع يثبت بلا امر المالك ولا يقبل انفس ولا يقبل تخلف النافع ارب
لو قال الكمل ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا
على اقراره فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا
عند الثاني يرى الاصيل والاكمل جميعا اقول لا يقبل لما يقره بياوع بياوع فبالبيع يثبت
بياوع فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا
اقرا وبها فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا
على ان المال كان قرا او غير قرا فادعى ان الاصل الاقرا فادعى ان الاصل الاقرا
المطلب شخصك ونصحه في العاشر من الفصولين ورجل اشترى كرا من امره اذ ادعى انه
وهو غير باع ان هذا الحكم لو صدقته الاثم وزعمها كانت وصية يوم البيع وقد كانت
أقرت أم وصيته من جهة ابيه قال دعوى الابن باطلا الا ان يكون صادقا في العادة
او صادقا في الحقيقة من جهة من طلبه ولاية ونسب في المرأة على نفسه من جهة
جاءت ولا تصدق على المشتري وجوب النصفان عليها قولهما واحدا في الروايتين من أبي
حنيفة (٤) في التاسع عشر من دعوى التارخانة ويؤكد في المحيط وكذا في الاول

لا تسع والبايع به ما ليس في شخص ماته من جهته انتهى اقول قد عرفت مما حكى في كتابه في الهامس ان جوابهم فاما ادا باع لاب
عنه بياوع ثم ادعى العبد انه لا يسع ليس على الملاحه بل اذا اقر خص من المثل فيجوز ان يكون الكلام كذلك فيما اذا اقر بالوقت
ثم ادعى الابن فحصل التوفيق بين ما في القصة وما في القوائد الزينة طيبا تمام
وحالت لم أكسك وصية قال فاصحان قال محمد بن الفضل لا تصدق المرأة على المشتري وهو ما عرفت في بلوغ الصغار فان قال بعد
البايع انها كانت وصية جازيه هوان كذا في كتابه باطل البيع • وهذه المسئلة ذكرها فاضحان في بيع وتاواه في الفصل الاول =

من باب في منع غير المالك وادافه قفلا وقال بان من ضمن الرأفة ما يمت على الرواية التي تضمن القاصب
 فيه العطار بالبيع والتسليم انتهى بناء على أن وجوب ضمان العطار بالبيع والتسليم رواه شيخنا في حنفية كذا في المحط وأشار
 فاصينان في السور الى اختلاف الرواية ١٦٠ وقال في الوقت في فصل في دعوى الوضوء والشهادة عليه ان العطار يضمن بالبيع

والتسليم عند الكل وقال في غضب
 الهداية فهو على الاختلاف في الغصب
 هو الصحيح قاله استاذنا من قول من قال
 المصان بالبيع والتسليم بالا اتفاق وغمه
 في شرح الهداية وبقي في الغصب بعد
 (١) قال في السديم من عقد المحط
 والمشمع منعوا الشيخ الاسلام فان
 أقامت هذه الصلح بنة أمارة الاصل
 أو أمارة كانت لهذا الذي أعنتها عام أول
 تربة الرجوع بالمائة على الذي قلت
 شيئا وبطل الصلح وان أقامت بنة أمارة
 كانت لفلان عام أول أعنتها في ذلك
 الوقت لا تقبل بينها انتهى ولا يخفى أن
 وجه الفرق يحتاج الى تأمل صادق
 فتأمل أطقت تهدي بعد

(٢) وفي ثلاث والعشرين من دعوى
 المحط اذى المديون القضاء أو كسر رب
 الدين وحلف ثم أن لمديون صالح رب
 الذين من ذلك على حق ثم أقام الية أنه
 كان غدا الذين هل تسمع به انتقلت
 المشايخ فيه وذكر في كتاب الصلح صفة
 يدل على القول وصورته المستعاض
 أو دابة الى آخر ما في المتن وحرم
 في النهاية وقتا ويرشد الذين بأنه تسع
 ولم يذكر خلافه وقد سبق بيانه وقال
 في الرابع عشر من دعوى البرائة اذى
 ادين وصالح ثم اذى المديون المصالح
 الايمان والأبرار قبل الصلح لا يسع وكذا
 في الخامس عشر منه في نوع في المراث
 ولا يخفى ما فيه من الاطلاق ثم أعاد
 المسئلة في أوامر الثاني من كتاب
 الصلح وفصل على ما في الحانية والرشدية
 وذكر هذه المسئلة في التاسع عشر من
 دعوى المحط أيضا وقال فيه وعندى

من دعوى الوالدية • صي باع وأشترى وقال اى باع ثم قال اى كنت غير باع بخران
 حاله ووقعه ان كان بحال منه يلح بالبت الى عبوده من يوع العدة للعقد
 الشهد • فن اذى أن مولى أعنتى فأقام بنة عليه فقل ان بضئ أثر الفوق على
 نفسه ثم أقامت على الاصل تسع اذ الشاخص فيه لا يمنع اذ حرة الاصل كما هي فكذلك
 التصريح بى اذ المولى يستبد به • (حل) اذى أمارة فأنكرت فصالح على مائة جان
 وكلامها اذ دل المتق على مال ظهوره على غير هاتر جمع المائة ومما لم يتم
 تناصا (١) ادله ان تقول ان لم أعلم بالحق حرم صالحه • (نق) اذى عتقا اذى حرة
 الاصل تسع اذ لغيره لا تحيل التقض والتناقص اعاب مع ما قبل التقض اذى اى كنت
 عبدا وسررتنى فحقى الذى عليه أخذت قبل هذا اى كنت ملكا أو لا وسررتنى
 أو لا يكتى تناصا في التاسع والثلاثين من جامع الأصول • وكذا في الأربعين من
 العداية • اذى الرقيق حرة الاصل ثم العتق العداية تقبل ولا يمنع التناقص صحة
 الدعوى في المادى عشر من دعوى البرائة وقد سبق بيانه في التاسع من دعوى جرمنا
 عذا • (نق) صالح من دعوى دين ثم برهن على الايمان بالأبرار • (صلح على اى انكار لتسمع
 ينة لان هذا اقتداء من الغير فلا يخص • وكذا في الأثر بدين ولم يدع الايفاء أو الأبرار
 وصالح ثم اذى الايفاء أو الأبرار قبل ولواذى الايفاء أو الأبرار وأكرهم بقدره على
 اثباته صالحه ثم برهن على الايفاء أو الأبرار قبل لعدم التناقص وهذا الصلح لم يقع هذا
 من الغير فلا يبرهن الذى عليه في هذا الوجه قبل الصلح (٢) في الساتر من الأصول
 وكذا في الحانية • (ب) ما يطل دعوى الذى • استعاض من آرداية وهكذا الدابة فأنكر
 ربه الدابة الاعارة وصالحه المستعير على ما حاز فان أقام المستعير بذلك • (ب) على
 الصلح وقال انها حقت قبل بئته وبطل الصلح وان اراد اختلاف المصير فذلك
 في الثالث والعشرين من دعوى المحط وكذا في التاسع عشر منه • وجعل اذى دارق اذى
 وجعل فصالحه الذى عليه على الاق على أن يسلمها الذى عليه ثم اذى الذى عليه أراد
 أن يقم البينة أمارة ليرجع الى الاصل بئته ذلك وكذلك ان أقام بنة أنها كانت لفلان
 اشترىها منه أو أنها كانت لايه فلان مات أو بوءه كذا ما رآه هكذا روى ابن سماعة عن
 أبي يوسف وعلى فقال لاه • كان القول فيها قوله واعا اذى بئته ما يدل فلا بد • (ب) طبع
 أن يرجع فيه ولوا قام بنة أنه كان اشتراها من الذى قبل الصلح قبل بئته وبطل الصلح
 ولولم يقع على السرا من أمارة بئته على صلح صلح قبل هذا أصبحت الصلح الاول وأبطلت
 الثاني في أوامر الثالث والعشرين من دعوى المحط البرائة • وكذا في الثالث من دعوى
 الظهيرة • اذى على آخر بالارث من أبيه فوصلح على مال ثم اذى الذى عليه أن اذى
 كذا اشترا من أبيه أو اذى الذين وصرح ثم اذى المديون المصالح الايفاء والأبرار • قبل
 الصلح لا يسع (٢) في الرابع عشر من دعوى البرائة في نوع في الصلح • وجعل اذى على
 وجعل البينة الذى عليه وأعلم ما به على بطور أو صالحه من دعواه ثم اذى الذى عليه
 أقام البينة أن الذى قال قبل أن يقضى من المال أو قال قبل الصلح ليس في قبل فلان

أن الحواب في مسئلة الذين على التسليم لم يصحده على الدين لا يسيل منه دعوى القضاء لمكان التناقص لأن
 الصلح على ادين اقرار بقسم الدين وقت الصلح وأنه يناقص دعوى القضاء قبل ذلك وان صالحه من دعوى الدين تقبل منه دعوى
 اصد له لا تناقص هنا • (٢) المسئلة الاولى مذ كور في أوامر الثالث والعشرين من دعوى المحط •

ثمن فاصل و قضا المال ما ساء وان اقام البينة أنه اقتر بذلك بعد الصلح أو خضاع المال
 بطل الصلح والقضاء وان كان القاضى قضى عليه بالمال بالبينة ثم اقام المذنب على البينة
 أن المذنب اقتر قبل القضاء أنه ليس على المذنب عليه ثمن بطل عنه المال في فصل
 في دعوى المتقول من دعوى الحامية • وذكر في المتن وجعل اذنى في يد رجل مشاع
 أو دار أهله وأقام البينة وقضى القاضى له فلم يقضه حتى اقام الذى فيه البينة أن
 المذنب اقتر من غير القاضى أنه لاحق له فيه قال ان شهدوا أنه اقتر بذلك قبل القضاء بطل
 القضاء (١) وان شهدوا أنه اقتر به بعد القضاء لا يطل القضاء في فصل في تكذيب
 الشهود من الحامية وكذا في فصل في دعوى المتقول • (خط) اذنى نو باعنا كسر صلح
 ثم برى أن المذنب اقتر قبل الصلح أنه ليس بـ (٢) لا يقبل وبعد الصلح والقضاء لا نقاد
 بمنه ولو برى أنه اقتر بعد الصلح أن التوب لم يكن بطل الصلح لأن المذنب باقره هذا
 زعم أنه أخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز أن يملكه بعد اقراره
 قبل الصلح فان كان انقضاه على أن المذنب اقتر قبل الصلح أن التوب ليس له بطل الصلح وعلم
 القاضى باقراره قبل الصلح كباقراره بعد الصلح في العاشر من الفصولين ملخصا • اذنى
 دينا على وارث فبرهن ثمان غيره من الورثة صالح معه ثمان غيره المصالح من الورثة برى
 على الخاص وأنه ذلك الدين ورى عليه يسع ولا يطل في بدل الصلح وان برى المصالح
 لا يسع ويلزمه تسليم البديل في آخر الرابع عشر من دعوى البرازية وكذا في الخامس
 عشر منه في نوع في الميراث • (ط) اذنى بعض الورثة يشاق التركة بعد علم القصة
 صح (٣) وله أن يخضع القصة ولو اذنى ميا من اصيل التركة أنه اشترى من الميت
 أو وجه الميت أو سلمه اليه لانسج بعد القصة (٤) من دعوى القصة في باب ما يطل دعوى
 المذنب وكذا في الخامس والعشرين من الفصولين بعلامة (ص شج كن) • ونية اقتسموا
 أو شاوروا ثم اذنى أحدهم أنه كان له حصة ملايه فملكنا ثم عاونا مات أبوه عنه
 قال لا تنسج المذنب ولم يمسك على ما وقت القصة لانسج من أهل المروءة وفي المسألة
 ابنان اقتسما التركة ثم اذنى أحدهما أن أباه كان يطل له هذا المثلث المسبق من الذى كان
 واقتسما القصة ان قال انه كان في صفرى يقبل وان مطلقا في الأول من دعوى
 البرازية • ولو صالح أحد الورثة على ثمن ثم اذنى عقرا أن الأب وجهه في حال محض موله
 إلى شخص فلو لم يمس على الظار وقت الصلح لا ونسج في الثاني والعشرين من الفصولين
 • اذا قال أنا برى من هذا الصداق ومن هذه الدار ثم اذناه وأقام حصة لم تقبل منه لأن البراءة
 من العين براءة من ملكه ومن كل حق حقه إلا أن يذنى حقا فاما بعد البراءة وما جاز
 ان البراءة من الغير لا تقع معاداة لورى من عين مملوكة لا يطل ملكه من أوائل دعوى
 القعدة وكذا في كتاب الاقرار منه • المرائع الأم الولاد اذ اقتسموا التركة على السوية
 ثم ادعت المهر عليهم ان قبضت زيادة لأجل المهر لا يكون ما حق طلب المداق بعد ذلك
 لأنها أسقطت عوضا من المهر (٥) في الرابع والعشرين من الاستروضة وكذا في النمس
 والعشرين من العداية والفصولين • وفي المتن اذ ادفع الوصى إلى الذنب ماله بعد البوع

(١) لأن الثابت بالبينة كالتأنيب هناك
 ولوعاين القاضى اقراره بذلك كان الحكم
 على هذا الوجه كذا في الحامية في تعليق
 المسئلة •

(٢) وعما ان الظهيرة في الثالث من
 الدعوى أنه لاحق له في هذا التوب بدل
 ليسى وكذا في عبارة لخط الناهرة
 لا فرق بين الباريين •

(٣) ولم تكن القصة ابراء من الدين كذا
 في التامى والعشرين من الفصولين •
 (٤) لأن اذناه على النسبة قراره
 ان ما دخل تحت القصة تركه الميت
 مع ائلاهم من الميت فكان منقضا كذا
 في فصل في تكذيب اليهود من شهادة
 الحامية •

(٥) المسئلة مذكورة في أوائل الثالث
 والعشرين من دعوى المخط على هذا
 الوجه وكذا في آخر الحق الساس من
 الصابغ من دعوى الخلاصة •

(ترجمة) (١) أي أذنته وكذا ما جده (ترجمة) (٢) أكلت على فلان وهو أكل كذا (ترجمة) (٣) فلان أعطاك كذا مري (٤) ووجه ذلك أن يقول فذهبت في سوق فمركبته ١٦٢ كما ذهبت أولاً فذهبت في القضاء وعمرت عن إنبائه بالبيعة فحفظها نائماً

في قرية كذا كذا كذا في التاسع عشر من دعوى الحبط وكذا في الحاشية في أوامر باب ما يطل دعوى الذي وكذا في الرابع من دعوى جواهر الصلوى وقال في الحبط وقيل على الرواية التي لا تسترط التوبة في ركني في مكان التوفيق يخفى أن لا تشمل دعواه وبذلك لا تمنع غير مؤمن به

(٥) قال الذي رجل على رجل مائة درهم وهو يكره وأقام السنة أن الذي قد أقر أن جسد درهم من هذه المائة مصارفة أي ربا وأراد أن يبيع البيعة على هذا الأقرار كان شيوخا تهمي بأنه يقبل وفي الجامع الصغير في مثل هذا قال لا يقبل وذكر هذه المسئلة في المسائل

في فصل بيع الموقوف واحدة إلى الجامع الصغير ووجه ذلك أن البيعة إنما تقبل بعد صحة الدعوى وأنه منقضي في دعوى إقرار الذي بذلك كما هو متفق في دعوى ذلك من غير أن ينفذ إلى إقرار الذي وهذا لأن دعوى الإقرار بدعي ثبت ما أقر به فلا يستعان فأنما لو أقر الذي بذلك يبرى القاض فافهم يرد دعواه في النسخ لأن ههنا لا يحتاج إلى الدعوى ثم إلى إنبات الدعوى بالبيعة فلا تنافي المتناقض المانع كذا في أوامط دعوى القاعدية جده

وفي باب البيع الذي يباع بضدان صاحبه من يوع شرح أرادات القاضي صان والعناني ما يدل على أن إنبات إقرار المشتري بالبيعة ليس كإقراره بها بغير من حيث أنه لا يثبت على البيعة أعما ترتب على الدعوى الصحيحة والدعوى لم تنسخ قسما من وثوقه ما كتبنا في الحاشية

فأشهد الآن على نفسه أنه قصر منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يمس تركه والده عليه من ثمن قليل ولا كثيرا لا وقد استوفاه ثم أذى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والذي وأقام البيعة قبل بيعة وكذا الوافر الوارث أنه قد استوفى ما تولى والده من الدين على الناس ثم أذى على رجل في يده ما تولى والده تسع دعواه في فصل في نصرت الوصي في حال اليتيم من وصلياً الحاشية وكذا في فصل القبض والابرام من كالأقرار وكذا في باب ما يطل دعوى الذي من الدعوى • ولو أقر الوصي أنه استوفى جميع ما كان البيعة على الناس ثم أذى على رجل في يده تسع دعواه في باب ما يطل دعوى الذي من الحاشية • ولو أذى الدين فأقر ثم قال راندهم (١) أن كان كالأقولين في مجلس واحد لا يقبل لتناقض وان تفرغ من هذا المجلس ثم قال راندهم وأقام البيعة على الإبقاء بعد الأقرار بأنه على قبيل لعدم التناقض وإن أذى الإبقاء قبل الأقرار لا يقبل في النسخ عشر من الاستروثية • (٢) الذي عليه أذى إبقاء ثم قال فلان سواد الهكردم وأوراندهم است (٣) قيل لا يسمع لتناقض إذا لم يطل غير الإبقاء وقيل يسمع لأن إبقاء الحال عليه إبقاء الحال على الأثر أي لو قبل لم يطمع حقه فأباه وأخذ من الحال عليه برز وكذا الوصف لا يسمي حقه فأعطاه إجماله عليه حيث ولو أذى الإبقاء ثم قال فلان كس شوداد بصر من (٤) يقبل ولا يتناقض كما في مسئلة الأمر باليد وقد مررت في العاشر من الصولير وكذا في التاسع عشر من دعوى الحبط (نقد) الذي المافقال صبه أذنته في سوق فمركبته وعمر من البيعة ثم قال أذنته في قرية كذا أو برهن قبيل الذي الترفيق يمكن (٥) وهذا يدل على أن إمكان التوفيق يمكن من غير دعوى التوفيق • (في) الذي أدا دية بصر فقدم ثم برهن على أدائه بصر أي كان تناقضا إلا إذا وقع في العاشر من الصولير ملخصا • وجعل أذى على آخر يناقض الذي عليه فدأذنته ثم أذى أنه أبرأ بكون سموعا ولا يكون تناقضا لأنه لا تناقض فيه بقا لبراء القبض وإنباء في الأول من دعوى جواهر الصلوى • وإن أذى الإبقاء في المصروف مكان معين منه ولم يكنه إثبات فاذي الإبقاء في القرية لا تنجح كذا في الصلوى والقياس على ما مر أن الإبقاء قد يكون ما يطل وقد تكرر بسبب تكراره الإبقاء الأول فيمن أن يصح لو وقف وبرهن عليه في الخامس عشر من دعوى البراءة في نوع في الدين وغامضه • قال صحت شيخ الإسلام إضاضي حلا الدين المؤدب يقول يقع عند ما كثيرا أن الرجل يقر على نفسه ببيع في صدق ويذهب عليه ثم يدعي أن بعض هذا المال قد مر ويصه ربا عليه (٥) لو كان حق أن أدام على ذلك بنية قبيل بيعة وإن كان منقضا لأدامه أم مضطر إلى هذا الأقرار • (في) باع بشرة وتكسيف الصدق وأشهد على نفسه قبض التي ثم أذى على المشتري أنه أقر أنه يني عليه نصف الثمن وأقام بيعة تسع قال استأذنا وان كان ما ذكره شيخ الإسلام يصلح وجهها لكن الوجه الصحيح أنه وإن كان مناصا إلا أنه لما أذى إقرار المشتري بذلك فقد أذى تصديق الخصم فيه وأنه بالبيعة والنائب بالبيعة كالتبني ههنا • ولو أجاز إقرار المشتري بيقاض من التي تسع دعوى المانع ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في (ط) بأن لتناقض يرتفع

بقلام القاعدية لكن في الذي من مرسوع شره أرادات صبيح كلام يقرر ما في الصبيح ويصح به الجواب الخامس جده بتعدي

(١) أي ادعى الساتع البيع على المشتري ويجوز أن يكون المعنى أي ١٦٣ المشتري البيع على البائع والعبارة تختصهما

(ترجمة)

(٢) كنت استوفيت مقداراً وكذا نفعتني ما أتى بعد في القياس اه

(٣) ذكر في حاشية في باب ما يحل دعوى المديونية وتغيير سببها والمالك قد وفى وأمر دعوى الماتعة أن لا تدعى على أن لا يسطر اه

وكذا في السابع من العمادة والثاني من الاستروثنة فقلنا فتاوى فاضل في باب ما يسطر دعوى المديونية من كتاب الدعوى وعبارة رجل ادعى على رجل مالاً فأقام البينة ثم قال بعد إقامة البينة ان قد استوفيت من هذا المال كذا هل يطالب بینه فلو ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا يطالب بینه لأنه يمكنه أن يقول استوفيت بعد إقامة البينة وان قال قد كتبت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالقرينة جنديت بینه يودع بطلت بینه انتهى ولا يخفى على أحد حاشى الكتب الثلاثة المذكورة من الخطأ والحلل فنقل المشقة اه

(ترجمة)

(٤) نوبت رجل فسد في كتاب الفصول فادعى على أحد التلامذة لحقه ثم ادعى على غيره لا تسع

(٥) وفي مسألة القسامة ان ادعى الولي القتل على رجل بعينه من أهل المحلة لا يكون ابراء الباقى في ظاهر الرواية عن الامام فلي قيس هذا كان الظاهر ان تسع دعواه على تلميذ آخر ورميه بجهنم في موضع آخر ذكره بعد هذا ولم يذكر الخلاف فالظاهر ان من قال تسع فاه على قيس قول الامامين وهو راجع الى الامام اه

بصديق الحاص قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى جاني من القس حيث لا تسع لعدم التصديق في باب ما يسطر دعوى المديونية من دعوى القسمة اذ على (١) البيع فانكر فبره على البيع فادعى المديونية عليه فصح ولا يكون منافساً لا يجوز دعاء التمسك بفسخه اذ ادعى عليه شرعاً بعد ما ذكر بفره عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالبيع تسع لانه صار مكذوباً في انكار البيع فادعى التمسك بتكذيب التمسك كما رجع بتصديق الحاص في الاول من دعوى البرائة في نوع في الدفع والثاني من دفع بتصديق الحاص وتكذيب الحاص كما يشاء اذ ادعى أنه كمل لمع مدو به بالف ما ذكره و بره الداش أنه كمل عن مدو به وحكمه بالحاكم وأخذ المكحول منه المال ثم ان الكمل اذ على المديون أنه كان كمل بأمره و بره على ذلك قبل دعوى الرجوع على المدعيون بما كمل لانه صار مكذوباً شرعاً بالافاضة اذا استحق المشتري بالحكم يرجع على البائع بالنفي وان كان كل مشتري معزاً بالمالك لاسماعه لكنه لما حكم به على المشتري صار مكذوباً شرعاً بماتصال المصاحبه في نوع في التمسك من دعوى البرائة • ولواذ على رجل أنه كمل لمع فقلان بأمره بكذا فانكر فبره فادعى ما كمل بالام الفاضل حكمانه بالرجوع على الاصيل وقال زفر لا يرجع للفاضل ولأنه صار مكذوباً شرعاً بالفاضل فادعى الرجوع كعدمه في كماله شرح الجميع لا ينفي • ولواذ على رجل أنه كمل لمع فقلان فانكر الكمل الكمل الكماله فأقام المديونية عليه فادعى الفاضل وأدعى المال ثم أقام البينة أنه كمل بأمر المكحول عنه لا تسع بینه من كماله فخراته لا كمل خلاص المشتري وقامه في مفسر • (ج) اذ على حلالاً يحكم الكماله فقال ما كمل فاصلاً ثم أقام البينة عليه فادعى أن لا كمل اذ لا تسع منه لانه لما تسع على اعتبار كونه كنبلاً والافهم مضى فتمت دعوى الاصيل في مقام الخصومة الاقرار بالكفاية وأنه أنكره في الاستدعاء فهو منقضي في باب ما يسطر دعوى المديونية من دعوى القسمة • ولواذ لا يشتري هذا ثم ادعى به عبداً فاحلف سائغ فشكل وقضى الفاضل عليه بالانكول ثم ان البائع أقام البينة أنه تراءى اليه من هذا العبد فقبل فبینه اذ ادعى البراءة بعد انكار البراءة والعموم في الخصام بعد انكار الخصام تسع في باب البرائة من دعوى الغيبة • (خ) بره على ما لم قال ان استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالقسامة جنديت بانه يودع (٢) بطلت بینه في العاشر من الفصولين • (ح) بره على نفاهم درهم وحكمه ثم تراءى عليه ما تدرهم اه هذا المديونية عليه قال الصارم مطع العاشران وقال غيره من المشايخ لم يسطر (٣) (ق) اذا ادعى عليه أربعة أشياء صامها فانكر حلفه ثم قال المديونية كتبت أحدت الاثمين من الاربعة و بره على الاثمين قبل من المحل المبرور قال جماعة كسى اقدر كماله كاذب غائب شدة مات بركي شاكرد دعوى كذا وسوكت شدة اذ لا يرد بديري دعوى مكيدت تشو به (٤) عند بعضهم وأمسألة القسامة (٥) وعد بعضهم ثم من أوائل دعوى القسامة • قال أودع شيئاً في دكان رجل ولدت ثلاثة ففيل المتاع فاحداهم وحلفه ثم اثم تلياً آخر حلفه أن يخاصم ويحلفه اذا أنزأ ولان الاول هو الحاشى لا ام ايلاب تم لانه

(١) ليس المحدثي شيء

(٢) ذكره في الثالث من دعوى

الطهريّة وعبارته مثل شخص الاسلام

محمود الاورجسدي عن اذى صنف

دارمينة في درجسل ثم اذى بعد

ذلك جميعها قال لا تسع دعواه ولو كان

على العكس تسع دعواه والصواب انها

تسع في الوجهين جميعا انتهى وكذا في

التاسع عشر من دعوى الخط وفي الفقرة

في باب ما يطل دعوى المحدث من اذى

نصفها انه يدعى كلها وهو اختيار (٣)

وقال (فتر) لا تسع وقال في الاول من

دعوى الخلاصة والسبب نقل من

الافقية انه لا يسع ولم يذكر خلافه فظهر

ان فيه اختلاف المباح فيضا من

المعنى وقال المحدث في نوع في الدفع

من دعوى تساواه القوي على انه ادالم

انف المثل في الزائد تسع دعوى الزائد

وان نفاذ لا انتهى ولم أجده في غيره فثبت

بالمراجعة الى الكتب ان دعوى

وقال المحدث في نوع في الدفع من

دعوى البرازية اذى نفسه دار اولها ثم

ادعى عكسها اولها قال ثم الاسلام

لا تسع وفي العكس تسع والصواب انها

يسع جميعا ولم يفرق بين الصنف والثالث

ثم قال والقوي على انه اذا لم ينف المثل

في الزائد تسع دعوى الزائد وان ساء

انتهى قال في وجهه لا في المثل عند

وجود التساع اقرار اى اقرار ما ملك

المنازع عنه اما ذكره المحدث فيقول

لم يفرق المحدث بين اقرار اذى البدويين

اقرار المحدث وفي السابع من الصمادية

والسادس من جامع الصوليين كلام

طويل مناسب للمقام فلا غنى عن

وتأمل بعد

صالح كذا في حق الاول من اواسط دعوى الصمادية • اذى على زيد انه دفعه مالا

لنفسه في غريمه وحلفه ثم ادعى على خالد وزعم ان دعواه على زيد كان مالا لا قبل لان

الحق الواحد كالا يستوفى من اثنين لا يصح مع اثنين بوجه واحد في الفصل الاول من

دعوى البرازية في نوع في الدفع وكذا في باب ما يطل دعوى المحدث من دعوى الفقرة • اذى

على رجل انه كان باع منه عبدا واشترى منه واراد ان يرجع عليه ثم ادعى هذا المحدث على غيره

وقال كانت الدعوى الاولى غلطا لا يصح التساقص الا ان يوفى وبشول كان الاول باعته منى

ما عكس فباعه من الثاني فاشترى منه فثبت تسع • ولو ادعى على الاب ملك

بعته منى ثم ادعى على الابن انك انت البائع ان كان باع ملك الاب حال صفرة قبل لانه اذا

باع بالوصاية او الوصاية اذ اعاد على الوكيل والصغير بعد بلوغه قبل وان كان باع ملك

انه البائع لا تسع كذا في الاجنبى في السادس عشر من دعوى البرازية ليس كتاب

القرار • (س) اذى عليه اذ دفعت الى فلان دراهم وقبضت منه ثم ادعى انك دفعت

منى لا يسع من اذنى المودع في باب ما يطل دعوى المحدث من دعوى الفقرة

وكذا من دعوى الصمادية • اذى مالا لا قبل ما ادانى بيت (١) لاني دفعت الى

وكيف لم يقدري على اتيته فقال دفعت اليك لا قبل قوله بلا توهم ولو فني وقال دفعت

الى وكيف لم تكن اسكرت الوكالة دفعت اليك قبل • ولو قال دفعت اليك ثم قال

دفعت الى وكيف قبل قوله ولم يكن متافضا وان لم يوفى في التاسع والثلاثين

من الصوليين • اذى عليه انه اسلمه في عالة وعليه قبضه ثم ادعى ان العال فأن قبضه

وعليه احضاره قبل وكذا على التلب لانه مكان الحضانة فيه التساقص ذكره القاضي

في نوع في التساقص من دعوى البرازية وتوابعه فيه • اذى نصف داره ثم ادعى كله قبل

لا تسع ولو على العكس قبل والصواب انه يقبل في الوجهين جميعا كذا (نظم)

وفي (فتر) اذى تسعه ثم كله لا تسع لان دعوى نفسه اقرارا لا مالا في كله فيصير

متافضا بدعوى عكسها لا عكسه وفيه اذى ثلثه ثم ثلثه تسع ولو اذى ثلثه وقال

لاحق في غير اراء ثلثه ثم اذى ثلثه لا تسع للتساقص (٢) اقول بين مسئلتى اصعب

والثالث ما هاهنا فينبغي ان تحصل على الروايتين في العاشر من الصوليين • امره اذ تسع

المثل ثم اذ تسع بعد ذلك المثل تسع وعلى المثل لا تسع من اواخر الثاني عشر من دعوى

الخلاصة • اذ تسع مهر امسي في التركة وهو مائة ثم اذ تسع اذن زوجها دارها مائة اخرى

لا تسع دعوى الثاني لانها مائة كانت التركة بمائة ثم تسع اذن زوجها دارها مائة اخرى

اذ تسع الزيادة بعده والزيادة ثلثي باصل العقد ظهورا في المائة الاولى لم تسع كل اهور

فتساقص وقيل تسع لانها تدعى المائة بحكمهم زس لقد والمائة اخرى مائة رادت

في الزمان الثاني في العشرين من الصوليين وتعلمه فيه • اذى دار اوبره وحكم البناء

تعا ثم اذ تسع • اذ الباع المقتضى طه او بره المقتضى عليه بذلك فاسد المقتضى

عليه ولا يطل النقص في حق الارض وان قص اليهودي شهادتهم في الباع ايضا وانقص

النصابه ثم اذ تدعى بالبناء بطل النقص لانه اكدب شهودا وكدبهم تنسب وان

(١) وكذا في دعوى القسادية وعلى ما أن الشهاد بالدار شهد بالارض والبناء جميعا وقال الكردي وعلى عدم القبول فيما ادا به من المذمى عليه بأن الشهاد بالدار شهد بالارض والبناء جميعا ولا يفي ما به من الركاكة والظاهر أن يقول وعلى عدم القبول فيما ادا به من المذمى عليه بأن الشهاد بالدار شهد بالارض والبناء **ع** (٢) لأن شهود المذمى لم يشهدوا بالبناء كما في المسمى **ع** (٣) قائم لو أقام بينة على دار وقضى ثم أقام المسمى عليه مئة أمه أحدث البناءة يدفع اليه البناء بصير مستثنى وكذلك لو كان مكان مئة المسمى عليه اقرا المسمى له لا يظن بينه ويدفع اليه البناء والاصل في ذلك أن مئة الخارج أولى بالقبول من مئة ذي اليد لكن بما ثبت مقصود البناءة أنها خاضعت خصاوتها التي أخرت فلا يعرف هذا الفكر والتأخر وهو ما ثبت مقصودا بالبناء لأن الطاحونة اسم رجل هذه الاشياء لانه لا يتحقق اسم الطاحونة بدون ١٦٥ هذه الاشياء بخلاف الدوام البناء لأن الدوام اسم

للمرصة والبناء مصفة وتبع لها حتى لو ذكروا البناء أيضا مقصودا بعد انصف الشئان أمالوا أن الخارج بالبركة وهو لها يطل القضاء والبنية لانه لا امر أن يثبت شهود فيما شهد دوابه مقصودا لما بين أن الكردي وهو واحد خلقت في شهادتهم مقصودا قائم أو أن مئة الدار قائم لا يبرر كذبه بالبنية فيما شهد دوابه مقصودا لأن البناء لم يدخل في الشهاد مقصودا فلا يظن بينه وبينه يمكن يصور البناء مستثنى بالمرارة حتى لو ذكروا البناء مقصودا والباقي بحاله فانه يصير البناء مستثنى كذلك ولكن بهذا الاستثناء نصير بينه مكذبه كذا في القاعدة في ذيل المسئلة **ع**

(٤) ودواب المسمى محالة لزوايا الأصل في قول برهان المذمى عليه بأن البناءة خاصين ثم فدوايا الأصل جعل مطلق الاقرا والبناء للشهود عليه تكذبا للشهود وإذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم وفي رواية التي فصل فقال ان قال المسمى له ان البناء لم يل للمسمى عليه أو آثاره قلت المسمى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك اكذبا بالمرارة ولو أقره البناء من غير ما يوجب فقال ان

برهن المسمى عليه أن البناء لم يقض له كذا ذكر على الأصل في الفصل الاول من دعوى الزاوية في نوع في التناقض وكذا في الخلاصة **ع** وذكر في المتن اذ في دارا فهو من برهن المذمى عليه بأن البناء لا يقبل (١) ولو أقره المذمى بطل ذلك القضاء لا كذاب المذمى يهود في الاول من دعوى الزاوية في نوع في التناقض وكذا في الخلاصة **ع** ولو شهدوا أنهارا ولا يطلون حال البناء يقض بالدار مع البناء ولو أقام المذمى عليه البينة أنها لم تزل (٢) من دعوى المنة في مسائل التناقض وكذا في المسمى **ع** قال اذ في طاحونة وأقام بينة وقضى لها فأقام صاحب اليد أنه أحدث البركة والتأخر هل يطل بينة الخارج أجب لا ولا يصح ذلك فقد لم يصب اليد لأن مئة الخارج أولى من مئة ذي اليد ولو كان مكان مئة صاحب اليد اقر الخارج بذلك بطل بينة وهذا بخلاف مئة الدار (٣) من دعوى القسادية ملخصا **ع** ولو أقام البينة على أرض بها زرع وقضى له المذمى ثم أقام المسمى عليه بينة أن الزرع له زرعته هو يزيد من حنطة قبلت بينته من المثل المزروع **ع** كذا في مسائل التناقض بعد القضاء من دعوى المسمى والتقية **ع** أقرته باع مئة من ثلاث ولم يذكر الثمن ثم جدد مع يهود لأن القراه بالبيع يغيرون باطل في فصل ما يكون القرا واثني أو شئتين من القرا والحقبة **ع** لو أقر بأرض لأحد وفيها زرع دخل الزرع فيه من غيره ذكر زاد في الروضة فقال وان أقام المزمز بينة أن الزرع له قلت قال استاذنا فيمكن القراه بالزراع ما قضى فيقول بينه عليهما كان قرا له بذلك شعوا ويمنع القراه بالارض ويخرج من هذه المسئلة كتبت من المسائل من دعوى القسادة في باب ما يحل دعوى المذمى **ع** دار في يد رجل قال هذه الدار لثلاثين ثم أقام اليه أن الشجر هو غرسه لا يقبل وكذا الخاتم والسقف اذا أقام البينة أن القس والحلقة لا يقبل بعد اقراة الخلفين (أي السقف) وبخاتم له ولو اذ في جنا أو حوائط في يد رجل وأقام البينة وقضى له ثم أقام المذمى عليه اليه أن البناءة تسير دعواه (٤) وكذا لو أقر المسمى له ان البناء المذمى عليه فهو اذ كذاب للشهود (٥) في الفصل الاول من دعوى الخلاصة في نوع في التناقض **ع**

البناء المسمى عليه لم يكن ذلكا كذابا ١٤٢ انقضى في قهوه ولا محتمل ذكره في شهادات الحياطة في فصل في تكذيب الشهود وقته تفصيل **ع** (٥) أقول لعل وجه الفرق بين الدار والبيت أن المرصة لا تسمى بيتا بدون البناء لأن البيت اسم لما صلح البيوت عنه وإذا لا يكون الا بالبناء فصار البناء من ذاته لا من أوصافه فيكون مسئلة البيت مقصودا فلا تقبل فيه بينة المذمى عليه أن البناءة هي لاف الدار فان الدار اسم للمرصة أدبرها المخطان فإذا ثبت تسمى دارا وان انتهت صارت مبرا إذا المرصة أصل في إطلاق هذا الاسم والبناء كالصفة والمصفة في المصنف لقروا الدار هامة لانه لا بد من الاشارة اليها في الدعوى والشهادة فلا يدخل البناء في شهادتهم مقصودا بل يدخل فيها ويغايير قبل فيها بينة المذمى عليه أن البناءة وضع دقلى قسرا على ما ذكره النبي في إيمان الكافي في باب الدين والحقول والخروج والى ما ذكره القاعدي في دعوى قناراء وسيجي بيانه **ع**

• (الثالث عشر في الدفع) •

• (القدمة) سئل عن دعوى غير صحيحة على الإطلاق وسكان فيها أنواع حال الذي المدعى عليه الدفع في ذلك هل يطالب بآيات ما أدى من الدفع أم يطالب المدعى بتعويض الدعوى أو لا قال فيه اختلاف المتأخر في كتاب الرجوع عن الشهادة ما يدل على أن المدعى الدفع بطالب ذلك ولا يطالب به المدعى عليه المدعى وعليه الاعتقاد ويؤيد في الثالث والعشرين من دعوى التاراجية • وفي المقدمة الذي دارا ويرى وحكم لها بأمرها المحكوم لها من آخر ثم أن المدعى عليه بما دفع جميع والمخزل ليس في يده يصح الدفع في الصحيح في الخامس عشر من دعوى الجزاء في قبيل نوع في الدين • المسيح لو استغن من يد المشتري فهو البائع على المسحق أنه باعه مبيع أن يبيعه هو من المشتري يصح هذا البائع ولو لم تكن الدعوى على البائع في العاشر من العصولي • عز والى (دمعه) الدفع من غير المدعى عليه لا يصح إلا إذا كان المدعى عليه أحد لونه فيمضي الوان الآخر أن المدعى قال أن يبطل ببيع أقول برده على ما ترقييل هذا باسطر (د) بأنه يصح من البائع وإن لم تكن الدعوى عليه من الحل المزبور لمصا (١)

• (باب التصليب) •

دعوى أدب القاضي لفساد في باب الدين إذا قال المدعى في بيعة حاضرة في مصر لاني المجلس لكن استلمه قال أبو حنيفة لا يبيعه القاضي وقال أبو يوسف يبيعه ويقول محمد مطرب تمة لا تلوي في فصل مسائل الاستعلاء من كتاب الدعوى • وإن أراد الذي فعله بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يبيعه القاضي إلى ذلك لأن التصليب بالطلاق والعناق وهو ذل حرام وبعضهم يجوز ذلك في ذماتنا والصحيح ظاهر الرواية فاضمان في باب الدين من كتاب الدعوى • وجل أراد أن يصف غيره ليس أن يصفه بالطلاق والعناق والامتناع المعلقة ومن المتأخر من ينص ذلك وفي أمق بعض متأخر من عرفه صيانة لأموال الناس وحقوقهم ومتأخر من يجوز أن ألم المستغنى فيصحب فيمنق أن يقرض الأحرار القاسمي خاصيصان في تصليب القاسمي كتاب الامتناع • ذكر الاحكام الاستثنائية في النصول أن القاضي إذا حلف المدعى عليه بالطلاق فشكل لا يمتنع عليه بالتكول لأنه نكح ماله ومنه شرعا نهاية في فصل كيفية الدين من كتاب الدعوى • وفي الخلاصة في كيفية الاختلاف ولوحده القاسمي بالطلاق وسلك ونص القاضي بالمال لا يتخذ شأور (٢) من الحل المزبور • قال هب باي سوكند بطلاق دادن شاید باجاب اعتبا که در دعوی زوجیت کس در مرد متکبر بود بر قول آبی يوسف ومحمد که بخار و قوت و بیست چنین سوكند ده که (٣) بأنه ما هي زوجة له وإن كانت هي زوجة له فهي طالق يات من دعوى القامدة • وفي الاحكام أن سأل الذي القاضي أن بحث إلى كتيبة أويعة لطيفه هناك طلبا أن يدفع ان اتهم غاية البين في شرح قوله ولا يحقرون في يوت عباداتهم • وتختلف الآخر أن يقال طليق عهدا • وسبقه ان كان كذا في غيرهم (٤) ولوحده بأنه كانت اشارته اقرارا بأنه تعالى حرته

(١) أقول المستثنى من ذلك الوان وما كان جهناه كالذات فكأنه حال إذا كان ضرر الدعوى طاعة عليه فيصحب ابن خنيم في مسانه

(٢) وفي البحر الظاهر أن من قال بالتصليب جهما بالطلاق والعناق يعتبر نكوله ويضيق به

(ترجمة)

(٣) في أي محل يجوز التصليب بالطلاق أجاب يجوز في محل تدعى فيه المرأة زوجة ولحل ينكر على قول أبي يوسف ومحمد لأنه مختار في الدعوى هكذا يصف إلى آخره

عاقب الأصل

(٤) قال أبو ماباه يتم بصريحها كذا في فصل بين يصف وتبين لا يصف من أدب القاضي من شرارة القاسمي

الاكل وكذلك في دعوى القاعدية • لو أنكر المدعي عليه وقال المدعي لا شهودي
أقول شهودي غيب أو مرضي خلفه خصمه أمال أو قال لي منه حاضر في السر وطلب عليه
لا يحلف عدد أبي خنفة جامع الأصول في أوائل الفصل الخامس عشر • لا تخلف
مع وجود البرهان إلا مسائل الأولى تخلف مدعي الذين على الميت إذا برهن فانه يحلف
كما وصاوي في الخلاصة ولا خصوصية دعوى المدعي بل في كل موضع يدعي حقائق
التركة وأمنه بالنسبة فانه يحلف من غير طلب خصمه أمال أو شوقي حقه وهو مثل حقوق الله
فانه يحلف من غير دعوى كذا في الوارثية ولم أر حكم من ادعى أماله دفع الميت دينه
وبرهن هل يحلف أو لا يحلف استحاطا الثانية المستحق للسع بالية المستحق عليه
تخلفه بالله ما بعده ولا بعده ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه وجه من الوجه كما
في جامع النصار في فصل الاستحقاق الثلاثة تخلف مدعي الا يتبع مع البينة فانه ما
على ملكه الى الا لم يخرج جميع أوجه حكمه كما في دفع القدير بحر رائق في أوائل
كتاب الدعوى • وأبو يوسف يستخلف في أربعة مواضع بدون طلب الخصم الاول
في الرد بالميت يحلف المتهري بالله ما رزيت بالميت (١) الثاني يحلف المنيح بالله ما
أعطيت منه (٢) الثالث في الرأثا إذا طلب البينة خلفه بالله ما طلقك زوجك وما خلف
عندك ما لا ولا أعطاك منعة الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما يست ولا رزيت
وعدهما لا يحلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسئلة تقين الشاهد وهو على هذا
الخلاف وأجماع على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله
ما استوفيت دينك من الميت ولا من أحد أذاه الملائكة ولا قهر لا تاضي بأمره ولا بأمره
منه ولا بشئ منه ولا أعطيت ذلك ولا بشئ على أحد ولا عندك ولا بشئ منه رضى هداى
أدب القاضى للصفاء خلاصة في الفصل السابع من كتاب القضاة • برهن على أنه
كذا على الميت يحلف على أنه ما استوفاه ولا شأبهه وإن لم يدع الورثة الاستيفاء (٣) وفي
المتاوى وإن أبي الورثة التخلّف لانه حق الميت برائة في الفصل الرابع من كتاب
الدعوى (الحزبة) غصة فريارة فادعى تخلفه من غير طلب المدعي التمسع إذا طلب
التمسعة يحلفه ما سلمت الغصة والمتهري بدون طلب الخصم يحلفه ما رزيت بالميت ورجل
ادعى ديناً في التركة يحلفه ما قبضته والمرأة تطلب الغصنة من وجبة في وجب ورجل
اشتري جارية وفت أن لها زوجاً يحلفه ما علمت أنها لها زوجاً ثم يفتى له بقره مختصر
ناظر خاتمة في الخامس والعشرين من كتاب الكفالة • لو أن رجلاً ادعى على رجل
أنه استهلك ماله ولا أدري قدره وطلب التضييع الضامى لا يحلفه وكذا لو قال كلن هذا
شريك وقد خان في الربح ولا أدري قدره لا يفتى اليه (٤) وكذا لو قال يلحقني أن فلان بر
فلان أو مولى لبني ولا أدري قدره وأراد تخلف الوارث لا يجبه القاضى وكذا المدعون
إذا طال قيمته حتى ولا أدري حكم قضيت أو قال نسب قدره وأراد أن يحلف الطالب
لا يفتى اليه (٥) قال نسس الأئمة الخلاف في الجلالة كما تنص قول السنة مع الاستخلاف
أيضاً لا إذا اتهم القاضى وصى النبي أو قيم الوصي ولا يدعى عليه شيئاً طوعاً كان يحلف

(١) ثم كيف يحلف المتهري أكثر انصداء
على أنه يحلف بالله ما سلمت ماله من حقل الرز
بالصبي من الوجه الذي تذهب لاصولاً
دلالة وهو الصحيح كذا في السائر ما يندى
نوع في دعوى العيب

(٢) وثانيها أي من المواضع الأربعة
التي كراد المثلت وطلبت التعريض من
القاضى يحلفها إذا خدعت العرقه من
بلعون لم يدع الزوج كذا في المجلس
عشر من الفصول

(٣) أي يجوز أن يدهر عليه دين آخر وله
وصية والقاضى يلزمه ما طوعاً حكماً
فدعوى القاعدية

(٤) مثل عن رب المال إذا ادعى على المزارع
الحبنة في حال المضاربة وطلب منه على
عدم الحبنة هل يحلف أو لا يحلف
عليه شيئاً في مقداره معلوم وأكثره يحلف
فان حلف برئ وإن بكل بقضى عليه
بذلك كذا في فتاوى ابن القيم

وهو أفتى ابن القيم وأفتى خاتمة الهداية
أنه يحلف وإذا نكل عن الدين يكلف أن
بين مقداره ما كان فيه ولا يقول له في
مقداره

(٥) ورهون بره أو اب ما قلده ديون
ورمك استدكركه دعوى استدكركي
أواب وصفا وقد راو باقية معلوم كركو
والا تخلف شره دكاند كذا في مجموعة
أبي السعود من كتاب الدعوى

(ترجمة عاقله)

إذا اتهم أحد الورثة بأمره ضاً أو أواريد
تخلفه فلا بد أن تكون الأواب معلومة
صداقاً أو أوقية ولا لا يحلف شره

نظر الوقت والقيم فانما راجع في الخامس والشر من أدب القاضي وكذا في الحاشية
 ولا يعلق القاضي على حق مجهول فلا يذوق على شر يحكمه حتى لا يجهل ولا يعلق
 الا لمسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصي الزعيم الشايع اذا اتهم بتولي الوضاعة
 بمثلها فنظر الزعيم والوقت كما في دعوى الحاشية الثالثة اذا اتهم المودع على المودع حياطة
 مطلقا فانه يحكمه حكم القاضي القبرية الرابعة الرعي المجهول الخامسة في دعوى نصب
 السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي نسمع فيها الدعوى بمجهول فصول ستة
 اشياء في كتاب القضاء • (مت) قال في حال مرضه ليس له شيء في دار الدنيا ثم مات
 عن زوجة وبنت وورثة فلو ادعى أن يخطبوا زوجته وابنته على أنها لا يملن شيئا من تركه
 التوفيق طرفة • (٥) فتنة باب الاختلاف من أدب القاضي • رجل اذى على رجل
 شيئا من الدرام والمناكير والعروض والضياع وأسكر الذي طعه وأراد قطيعه فالتقيا
 بجميع الكل ويحلف بيما واحدة لا لا الجلسي واحد فخطبوا واحدة لا فخر المرافعة
 حصول المقصود فتمتها • (٦) فتنة الفتاوى في آراء الباب الرابع عشر من كتاب الدعوى •
 يعلق القاضي بيما واحدا في الدعوى المتخلفة وقبل هذا اذا كان السبب مقصدا أما
 اذا كان مقصدا لا بل يحلف على كل واحدة منية المعنى وباب الجلسي من القضاء • قال
 أبو جعفر من عرف المذنب بالتصديق بجميع الدعوى فخطبه من دون أن يعرف
 لا يعلق بيها منية المتقون في باب الدعوى متفرقة من كتاب الدعوى • اختلف
 شيخنا في الأمر المرحل والاصح أنه لا يعلق قبل حلول الاجل خلاصة الفصل السابع
 من كتاب القضاء • رجل اذى على رجل وادعى رجل مالاً أخرج حكايا بقرا المذنب عليه
 المال فاذى وارث أن المذنب قد ادعى اقراره وطلب بين المذنب على ذلك كله أنه يحلف
 لأنه اذى عليه ما لو أنزه يطل دعواه ولو قال الوارث قد ادعى أن المذنب لم يطل فاعلمهم أن
 يحلفه لأنه لو نكل تطل دعواه ولو اذى أن المذنب كان كذا في اقراره لا يشل ذلك منه
 فاضحان في باب اليمين الدعوى • وعلى هذا اذا اذى الهزل في الاقرار وعدم
 القبض واختار أن يحلف المذنب على أن المذنب كان كذا في اقراره وطعه استقر فتاوى
 أئمة خوار ولم يكنهم اختلفوا في فصل وهو ما اذا مات اقرض ثم اذى ورثته الهزل وعدم
 القبض هل يحلف خصمه على أنه يحلف وبمنهم من أنه لا يحلف • (٧) رتبة قبل الفصل
 الثالث في الاقرار • ومن المسائل الكثيرة الوقوع أمه اذا اقر ثم اذى أنه كاذب في
 الاقرار فنهى أبي حنيفة ومحمد لا يلتزم في قوله لكن يخفى على قول أبي يوسف أن المذنب
 يحلف أن المذنب لم يحسن كذا وكذا الوادي وارث المذنب فنهى الحسن لا يلتزم في
 قوله لأن حق الورثة لم يكن ثابتا في ذم الاقرار والاصح الصلح لأن الورثة اذعوا أمرا
 لو اقر به المذنب بانه فاذن الكبر يستحقون كل الدعوى على ورثة المذنب فاليمين عليهم
 بالعلم لا بالعلم أنه كان كذا • (٨) صدور الشرعة في الاقرار قبل باب الاستئذان • أنزاني
 وحب هذا الدين لطلان وقبضه مني ثم اذى أمه قبضه وأقارنوا بالقبض كذا
 وطلب بين الوارثين لا يحلف في قول أبي حنيفة ومحمد ويحلف في قول أبي يوسف فتنة

(١) أي بطريق الصلح

(٢) كذا في باب اليمين من دعوى الحاشية

وكذا في مختارات التوازل للحسكي

فتاوى قاضي الهادي الحلي المذنبان

شاحطه على كل دعوى وان شاحطه

على جميعها

(٣) زيد عمرو ومروان اذى بكره كلوب

بالا عسوده بن شوفه حتم فاذى

دعوى على كده بكر الرار ادوب

وربه رديه موله الله بعه حاكم رافعه

استدكه بكر نيه بامان المذنبه بين

ايه دجه فاذر ولوري الجواب بالفضل

بامان حقه واروردي ايسه والار

أما بالملسا كدي في اذير رديه ايسه

الورور كذا كته مولانا بالسود

(ترجمة حاشية)

زيد اذى بكر بن عمرو التوفيق قال حق في

عده اذى فاذر كذا فاذى بكر وقال اصيل

وأخذ موله فبصد وقت المرافعة لدى

الحاكم هل يقدر بكر هل يحلف زيد بعدم

الاخذ من ايسه الجواب ان قال بالفضل

حقت عند أبي لا وأما ان قال لا بد من عده

أبي نعم قدر اه

(٤) وقعت عاده وهي أن المذنب دفع مالا

الى المذنب ثم وقع به سببا بوزعاه وحكم

بعضه وزعمه ثم اذى المذنب كان كذا

في اقراره وطلب تحلف المذنب فاجيب

بأنه ليس له تحلفه لأنه بذى عليه استرجاع

المال والمباراة فانتهى من دعوى حتى

قبلها بصلح المسئلة الاولى لأن المذنب

لم يدع استرجاع شيء واعيد قبضه من

حده كذا في أوائل في آخر الرسالة الخامسة

من رسالة ابن نجيم

برهانية في الساقص وتماهية فيه • وإذا أقر رجل أي وجه هذا العين لثلاث وعشرون
 من ثم ادعى أنه لم يقضه مني وأنا أفردت بالساقص كذا وطلب مني الموقوف في ذكر شيخ
 الاسلام المعروف بقرآنه وجاهه اتقى المراجعة أنه لا يحلف الموقوف في قول أي
 حنة ومحمد وهما الله ويحلف في قول أي يوسف رحمه الله وكذا في كل موضع إذا ادعى
 أنه كان كذا بانفسا أقر كما أقر بخص الثمن من المشتري وغيره إذا ادعى أنه كان كذا في
 القرار أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كذا في إقراره وأراد استخلاص
 المشتري ما فيه فقد صدقته النسي أو طلب غير الموقوف ما فيه فقد قضت الهبة لأن الواهب
 على قول أي حنة ومحمد وهما الله ليس له أن يستعلمه وعلى قول أي يوسف والشافعي
 له ذلك فذكر الخلاف في كتاب الأقرار فإذا كان في المسئلة خلاف أي يوسف
 والشافعي معوض ذلك إلى رأى القاضي فاضحيان في باب البيع • البائع إذا أقر
 بقبض الثمن ثم قال لم أقص عند الامام الشافعي في وجهه ليس عليه حنة هذا
 القدوم من النسي كذا قال القاضي الامام وهو الاستصحاب والقبض عدم قبوله
 للساقص كالورع البائع على أنه لم يقض الثمن برزني في النوع الثاني من الاستخلاف
 من كتاب أدب القاضي • أقر بدين أو غيره ثم قال كنت كذا في إقرارى حلف
 المقر أنه أقر بدين أو غيره وليس عليه حنة في دعواه عليه عند أي يوسف وهو
 استصان وعنده ما يؤمر بسلام المقر إلى المقر وهو القياس لأن الأقرار جهة تامة
 شرعا كالقبض بل أولى لأن احتمال الكذب فيه أبعد منه الاحتمان أن العادة
 جرت من الناس أنهم إذا أرادوا الاستدانة بكتيون السل قبل الاخذ ثم يأخذون المال
 فلا يكون الأقرار له لا على اعتبار هذه الحالة مصطب عليه القدر في أحوال الناس
 وكثرة الخداع والخبائث وهو ضرر والمقر لا يضره ما بين أن كان صدقة فصار إليه ذكره
 الربيعي (١) دور وغرفى المدعى قبل التصاف • رجل أقر رجل بدين ثم مات فقال وارث
 الميت كان القرار ثلثة قالوا يحلف المقر لقد أقرت لثلاث المال اقرار صحيحا فاضحيان
 قبل فصل ما يصح من اقرار ابن أو بنتين من غالب الأقرار • ولو ادعى على
 رجل سكا أو ادعى على امرأة سكا أو أكثر من ذلك حتى لا يتطوع عنه أي حنيفة خلاطهما
 وكذا إذا ادعى على ولي مغيرة أنه زوجها أو أنكر الولي ذلك استعلمه القاضي عندهما لا
 التكرار صدقهما اقرارا واقرار الولي على ولته بالسكا صحيح عندهما في العمل السادس
 عشر من أصول النجادة • وذكر الخصاص كان الامام الشافعي وغيره من أصحابنا
 رجهم أنه يقولون يحلف في كل نسب لو أقر المدعى عليه لمز كالأدعي أنه أبوه وأنه
 أو زوجته أو مولاه ولو ادعى أنه أخوه أو جده لا يحلف إلا إذا ادعى حقا فذمته
 لا تدرى بجهته فحينئذ يحلف وإن نكل يقضى بالمال برزني في السابع من أدب القاضي
 • وإن ادعى ما لا يسبب بان ادعى أن أباه مات وترك مالا في المدعى عليه أو ادعى أنه زنى
 والمدعى عليه سو المدعى عليه يستعمل الاخرة يستعلم المدعى عليه على المال عند
 الكل لا على التبع فيستعلم بآفته ما لم يكن في هذا المال نصيبا كأي في حال حلفه وإن

(١) والقدرى على أنه يحلف المقر لأن
 العاديين الناس أمهم بكتيون صك
 الأقرار ثم يأخذون المال كذا في الكافي
 قبل كتاب الفرائص ع

(١) لأن النكول غيرة الاقاراد وانما
لقدعى بعد ما أنقز أنه وقت لا يصح اقترابه
كدافى الخباية

(٢) وان أراد تليفه لأخذ القيمة ان
نكل على خباية أى ضيقة وأى يوسف
لا يعلمه وعلى قياس قول محمد بن عيسى
نكل بأخذ قيمة لداو قالوا وسقى أن
يقضى بنول محمد كى لا يمتلأ دفع البين
من نفسه وعلى هذا أنقز بالاداء لانه
الصبر كذا فى معاشر من المداية لمصاح

(٣) سواء كان السبي أو الرقبة كاتب
الاثارة اليه فى المسئلة المنقولة عن
الخباية فى دعوى الدور والاراضى

(٤) وقد اتا تاريخية فى السادس عشر من
كتاب الجليل فحصل حاصله أن على ما قال
الخصاف بنديع اليزيدى السورين وقال
بعضهم لا يشد قس فى السورين وبعضهم
غرفوا بى الاقرار للسبي وبين الاقرار
للأجنبي

(٥) والعصير فى زيت فستكم ولهذا قال
فى الخباية وحل يصير العبد قاذوا لولاه
بهذا الكلام ذكر الخصاف فى أدب
القاضى ما هو اشارة الى أنه يصير قاذوا
لمولاه قال وقد أتى الذى طلب عليه
ولم يقبل امرى بمرزعى ذلثو ذكر
فى الحدود رجل قد فى غيره حال رجل
آخر بقاى هو كلف يصير التانى قاذوا
ثم ارسل المولى موصيا كاهن المختار
يخلف على الديب يافته ماريت بعد ما
سلبت بتم عبد لهذا انتهى كذا
فى البحر الرائق

نكل يقضى على المال ولا يقضى بالنسب فاضطان فى باب الميراث الدعوى وحل
فى مدونة بنى أنه وقت جده على أياه وأولاده وبما جعل آخره على أنه من أولاد
الوقت وأراد أن يخلق الذى فيه المسئلة على دعواه أما أصل الوقت فلا يفسد لعدم
اصالته وان كل من فيه شئ من قبله الوقت قد عدى أى يفسد على نفسه من قبله
زينة الصلوى فى الخمس من الدعوى وحل الذى كفاى رجل يأخذ المذمى عليه أنه
وقت الصبر ثم يشرأطه وليس للمذمى شئ وأراد تليفه ان حلقه لأخذ المكر لو نكل
لا يخلق (١) وان حلقه لأخذ القيمة لو نكل يخلق (٢) ففى كذا فى دعوى الوقت من كتاب
الوقت وكذا فى المداية خلا من الصبر وكذا فى الخباية وكذا فى البراز بنى السامع من
الوقت ولو أتى عبدا وأراد التليف فقال ذو البدهو فلان لا يدفع منه البدهو عالم يجرى
بجلاف ما قال لا فى الصبر والمكرز أن اقتراره الغائب وقت على نفسه بى الخباية فلا يملك
الصبر بجزء واقتراره فلا يدفع منه البدهو وأما اقترابه للسبي فلا يتوقف على نفسه بى
السبي بجزء واقتراره (٣) فلا يصح اقترابه بدهو فلا يفسد قطعه لا يملكه موكتر
فى موضع آخر وقال ذو البدهو الابن الصغرى وقال فلان يخلق فلا يملك حكمه ثم سطر
الى بلوغ السبي فمسته السبي كان صدق المذمى قد عدى فلا امر ما دون = ذبه
يؤشده الميراث من يد ويدفع الى السبي ويقضى الاب للمذمى قيمة العين وبعضه المشايخ
غرفوا بى اقترابه للسبي وبما اقترابه كاهن وبعضهم سورا بى ما قالوا يخلق الصبر
كاهن فضال السبي (٤) فى الخامس عشر من المصولين وحل وقت ضيقه على المقر
بضيقه ثم ما بين ما اتى من أن السبي وقت الزينة بى ليل الوقت وضيقه
قيمة السبي تركه الميت وان كان الزينة ذلك ما أراد المذمى أن يخلقهم بماله أثر يد
خلقهم لتأخذ الضيقة أن نكلوا أو تأخذ قيمتها أن نكلوا فان قال لا أخذ الضيقة فلا يملك
عليهم وان قال لا أخذ القيمة فله عليهم القيمة مضطربة للسبي فى دعوى الوقت = الذى على
آمره وعلى جاريته وسلبت منه وأتى المقصان بهذا السب وأبى وهو المذمى فله
أن يخلق له ولو خلق المذمى عليه أنه أن يطلب من المصطفى ثم يرد المذمى ولو أقام المذمى شئ
له قيمة المقصان فبى باب الاختلاف فى النوع الثانى بما يجرى فيه الحلف أولا ولا يبر
فى حد الاى السرعة فى حق ضمان المال لا القطع ولا يبر فى الأشياء الستة والعلو قول المذمى
عليه وقت لا يخلق فى الكل الا لامن قال نكل بحبس حتى يفر أو يخلق ولا يقضى والنكول
لا يخلق أو اقتراد وهذا كله اذا لم يفسد المال ما قصد بان ادعت على رجل أنه تزوج
وطلقها فبى المذمى ولها عليه نصف المهر يخلق قال نكل يقضى نصف المهر اجماعا
بما بنى السامع من القضاء فبى بدهو السرعة لا لا يخلق فى غيره من الحدود اجماعا
كان حد الضيق الا اذا قضى ضمانا على من عده وقال ان ذب (٥) قامت حرواوى
عليه أم قد زنا ولا شئ عليه يخلق المولى حتى اذا نكل فيه الضيق دون الزنا كذا فى النسخ
ومضمونه المخلوفا خلافا لشرعى وهو فى الخباية بجزء رائقى فى الدعوى فى شرع قوله
ولا يخلق السارق = الذى على أمره قال فى الخباية يزدن بى وأبى مما يجب فيه التحذير

أودى أنه ضربه أو لطمه **هـ** حكرو ولا يملكه بصلته لانه يحبس حق السيد مجرى فيه
 الاستقلال عقوبه كان أو لا ويجرى فيه المقتولان حلف نجوان نكل عززان طلبه و
 الحق لانه ثبت بالنسبات ويحلف على الحاصل باقعه عليك هذا الحق ولا يحلف على السبب
 كما إذا دعى عليه أنه خرق نوبه هذا **هـ** حكرو لا يحلف على أنه ما حرق لجوارحه حرقه ثم
 أبرأ منه فدية الفتاوى في السليم من القضاء ولو ادعى عليه أنه قاتل بالخنق أو غيره
 لا يحلف باقعه ما قلن هذا لكنه يحلف باقعه ما عليه هذا الحق الذي يدعى خلاصة في كريمة
 الاستعلاء من كتاب القضاء ملخصا في الجنس الثالث **هـ** في كيفية الخلف في القتل روايتان
 في رواية يستحلف على الحاصل باقعه ما عليه ميسك دم ابنه فلا دم ولادم عبده فلا دم ولادن
 ولنه ولا يثبت حتى يسب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب باقعه ما قلن فلا
 ابن فلا دن وفي هذا أحمد أو فحسوى القتل من الطعام والنحو نحو ذلك يحلف على الحاصل
 باقعه ما عليه قطع عنه اليد ولا يثبت حتى يسبها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب
 فيها القضاء فان حلف بريء وان نكل في القتل خصى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد
 وعند أبي حنيفة يحبس حتى يحلف أو يعزوا ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو ليا خطأ وقطع يده
 أو نحره خطأ أو ادعى شيئا به أو أورش يستحلف باقعه ما قلن عليك هذا الحق الذي يدعى
 من الوجه الذي يدعى ولا شيء منه ويسب إليه والارض عند الغير لانها مال فيحلف على
 الحاصل كما في مال الازوال وقال أبو يوسف كل حق يجب على الذي عليه كلابه في قتل الخطأ
 وما أشبه ذلك يحلف على السبب باقعه ما قلن ابن هذا علان وفي النسخة باقعه ما ثبتت هذه
 النسخة التي يدعى وكل جناية يجب بها الاوش والدية على الذي عليه يستحلف كما يستحلف
 في القصاص فاضمان في باب البين من الدعوى **هـ** وان نكل عن البين فمادون النفس لزمه
 للقصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف وقال أبو يوسف ومحمد لزمه الاوش
 طيبا وعلى قول الامام منى الاثمة المحبسون (١) من دعوى تصح القسود في لفظ لو يحلف
هـ في دعوى الدين يحلف باقعه ما ليس له عليك شيء من هذا كالأوبىضا وفي دعوى العيب القائم
 الحاصر يحلف باقعه ليس هذا أمك الذي وفي الهاتين يحلف باقعه ليس عليه تسليم العيب
 أو تسليم قيمته في دعوى القاعدية ملخصا **هـ** وفي الوديعة يحلف باقعه ليس في يده هذه
 الوديعة التي يدعى ولا شيء منها ولا في يده الحق منها لان الذي عليه لو كان استهلك الوديعة أو
 دل ما رواه عليها لا تكون في يده ويكون ضامنا لها فيصعب على قلنا فاضمان في القتل باب
 البين **هـ** إذا دعى ردة الوديعة أو هلاكها فانه مدع ضرر مستكر لو جوب السمان معنى وهذا
 بحمله القاصو إذا دعى ردة الوديعة أو هلاكها فانه مدع ضرر مستكر لو جوب السمان معنى وهذا
 الجواب إذا يكون على النك (٢) من دعوى الدور فانه مدع ضرر مستكر لو جوب السمان معنى وهذا
 الذي عليه ان أنكر الذي عليه الاستقراض والقسط فقال ما استقرضت منه شيئا ولا
 خصبت منه شيئا يحلف على السبب باقعه ما استقرضت وان قال الذي عليه في الجواب ليس له
 على هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه يحلف على الحاصل باقعه ما عليه لا عليك هذا المال
 الذي يدعى ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا الحسن الا فاول عندى وعليه أكثر الفتاوى (٣)

(١) بعضهم من أوائل الفصل الخامس عشر
 من القصاص أن فحسوى قود النفس
 إذا لم يجر الحكم بالكنول لا يحلف تأمل بعد
 (٢) سئل عن رجل ادعى على آخر محب
 فاطمروثة بجمعه شهود وثمة حضورهم
 فهل يحلف أن هذا المسطور ما يكتب عليه
 أم يحلف أنه لا يثبت عليه ما دعى عليه
 أجاب يحلف على عدم استحقاق ما دعى
 عليه كذا في فتاوى ابن تيمية بعد

(٣) فتمتل كتاب الوديعة خلاص الحامس
 عشر من جوع التاريخانية أن الاختلاف
 قد شرع على الاثبات الذي المردع
 ردة الوديعة أو الهلاك فيكون مغلما لما
 في الحاية والدور لأن شأله قول أبي
 بكر لا قول العاقبة بعد

خاصية في أوائل باب اليمين من الدعوى • اذعى رجل أنه على رجل أقصد درهم فأقر بهما
أنكر اقراره بأصل يحلف على اقراره بأنه ما أقر به المال احتلف المناهضة وذكر
نفس التهمة السريسة وإنما اختلفوا باختلافهم أن الأقرار هل هو واجب للحق أم لا
خاصة في باب اليمين • دعوى مال كدونه اقراره برون أرداه استوكواه حاضر ليست
وذلك مسكرت هم مال واوهم اقراروا (١) هل يحلف بأجل على الاقرار لا على المال (٢)
من دعوى القاعدية بئكي بريكي دعوى مال منكروك وكنت كوى اقراره استوكواه دعوى عليه
منكر قاضي سوكدش بر اقراره بأصل أجب بعض الشيوخ برصوبته دعوى اقرار
(٣) لأن الاقرار ملزم عندنا وحلف على الحاصل يكون باراً في صورة الكذب
فيذهب حتى القصد وأجب بعضهم برصوبته (٤) لأنه اعتباراً وأستوفى المال فلو حلف على
الاقرار سئل يقضي عليه فيلزمه القضاء مرة أخرى وأما لو كان هذا دعوى الاقرار بالطلاق
والعنف مما لا يجري فيه الرد والنقض والبراءة يحلف على صورة الاقرار لمصلحة دعوى
القاعدة ولو ورد رجل بعد اقراره رجل ولائنه لم يحلف الوارث على المرافعة ما لم يعلم أن
هذا عبده ولو وجب لرجل عبداً ونقض أو أضاف من رجل عبداً فاذى رجل أنه عبده ولائنه
لقد اذى احتلف الذي عليه على البتات والحلف فيه أن الوارث يحلف من الميت والنسابة
لا تجري في اليمين حتى يحلف على البتات كالورث ولا كذلك المشتري والموهوبة لأنه أصل
نفسه لا نائب من غيره وفي كل موضع وجبت اليمين على البتات لحلقه القاضي على العلم
لا يكون متغيراً وإذا انكسر على العلم على اليمين لا يعتد ذلك الكسور ولو وجبت على العلم لحلف
على البتات بسط عنه الحلف على العلم لأن البتات أقوى ولو انكسر منه بعض عليه كذا في
المبحث حرارة النفس في فصل الاستدلال من كتاب الدعوى • فإن اخذ القاضي الذي عليه
الاداء في يد يجرأت على أي وأراد أن يحلف على العلم وقال الذي انهار وصل اليه لا يبرأت
ولي عليه اليمين على البتات كل القول قول الذي مع يمينه على حله بأنه قد فعل ما وصل اليه
ببرأت من أيه فإن حلف الذي على ذلك يحلف الذي عليه على البتات قال ألم الذي أن
يحلف يحلف الذي عليه على العلم خاصة في أحراب اليمين من الدعوى • قال اذى كرم
بجهة الارث من أيه وشكر ذواليد وقال بل حتى وملكي وروته من أي فاذى احتلف يحلف على
العلم على البتات أجب على البتات الآن بغير المنكرية على بلان هذا الحق بالتالي من غيره فلا
يتدرج في ذلك من غيره من دعوى القاعدية • بكي وادركه عبق دعوى قلبك سورث
ميكند • وأن ديكروا سورث ميكند هذا يكون كذا أجب سوكدش كذا علم يست كذا ابن مالك
ويستبد بيمين كد دعوى ميكند حاصتكه تراعى حيث كد براين راوي بيمينه است
(٥) من دعوى القاعدية • رجل أمر رجلان ينقل على أهله عشرة دراهم كل شهر فقال
قد أعتقت وكذا الأمر فاد المأمورين الأمر يحلف بأنه ما فعلت على أهلك عشرة
دراهم خلاصة قيل كآب القضاء • ثم لو وقع الدعوى (٦) على فعل الذي عليه من كل وجه
بأن اذى عليه أنه سرقه أو ضيعته حتى يحلف شيئا ولو وقع الدعوى على فعل القديم كل

(١) (ترجمة)

اذى عليه مالا وأظهره سند اقراره بالنسبة
ليست حاضرة والمدعى عليه منكر للمال
وسند الاقرار اه

(٢) والسؤال على ما أحاط به كافي
العمادي حيث قال فيه الدعوى على أنه
يحلف على المال ولا يحلف على الاقرار كما
في القاعدة بخ

(٣) (ترجمة)

اذى رجل على آخر ما لا يقال أنه أقر
والذي عليه منكر هل يحلفه القاضي
على الاقرار أم على الحاصل أجب بعض
الشيوخ بحال في صورة دعوى الاقرار

(٤) (ترجمة)

بعض يحلف على الحاصل اه

(٥) (ترجمة)

اذى وارث في عين التملك من قبل
مورثه هل يحلف آخر وكيف يحلف أجب
يحلف على عدمه عليه أن الذي به ملك
لم يمتد أبويه الذي اذى به أي يحلف أنه
لا يعلم أن أباه الذي وجبه ما يمتد به مثلاً
(٦) وسهائي قوله وراد الزدوي
مذكور في التهمة • فلاح الأصول
الاستروضية كذا في الرابع من فضاء محیط

وجب يحلف على العلم حتى لو أدى على واثق أن المال أُلغسه أو سرقه أو غصبه من يحلف على
 العلم وهذا مذاهبنا قال (ج) هذا الأصل مستقيم أن التحلف على فعل الغير يكون على العلم إلا
 في الرد بالعيب يعني أن المشتري لو أدى أن الفرس سارق أو ثقب أو ثقت باقه في نفسه وأدى
 باقه أو سرقه في يد البائع يحلف النافع على البتة باقه ما بين أو سارق في ذلك وهذا التحلف
 على فعل الغير وهذا لأن البائع ضمن تسليم المبيع سالما فالتحلف يرجع إلى ما ضمن
 فيكون على البتة و زاد المردوي على هذا الأصل سرقا وهو أن التحلف على فعل نفسه على
 البتة وعلى فعل غيره على العلم إلا إذا كان شيئا يصل به حقة فيحلف شيئا واحدا على هذا
 وهو الرد بعيب لا به مما يصل به لأن تسليم الفرس يوجب على البائع في أوائل الخامس عشر
 من القصور • وإن وقعت الدعوى على فعل المذني عليه من وجه وعلى فعل الغير من وجه
 بأن قال اشترى مني استأجرت مني استقرضت مني فإن هذه الأفعال فعله وعلى غيره فاعلم
 تقوم بآثار في هذه الصورة يحلف على البتة وقد قيل إن التحلف على فعل الغير بما يكون
 على العمل إذا قال الذي استخلف لا يعمل في ذلك فأما إذا قال في علمه لا يحلف على البتة
 ألا ترى أن المودع إذا قال قض صاحب الدابة مني قلته يحلف المودع على البتة وكذا
 لو قيل للبائع اد باع وسلم إلى المشتري ثم أنز البائع أن المركب خسر الفرس ويحلف الموكل
 فأقول قول الوكيل مع يمينه فإذا استغنى المشتري ويحلف الوكيل على البتة لأنه قد
 قض الموكل وهذا التحلف على فعل الغير ولكن الوكيل يدعي أنه له علم لا باقه قال قض
 الموكل انتهى فكان له علم بذلك فيحلف على البتة سرائر المختار في فصل الاستخلاف من كتاب
 الدعوى • (ج) باع الوصي مبيدا فأدعى المشتري مبيدا ولا يثبت له يحلف الوصي (١) على
 البتة والوكيل على العلم لأن المدعى به الوصي فبطل بالبيع طاهر لا يخلاف الوكيل فثبت
 في باب الاستخلاف من أدب القاضي • الوكيل بيع أو محسومة في رد عيب يحلف بخلاف
 الوصي إذا الوكيل نائب عن موكله ولو أقر موكله بيمينه وكذا نائبه في الفصل العاشر من
 الدعوى • ولو أدى بشي تركه على الوصي لا يحلف الوصي إلا إذا كان وارثا (٢) وكذا
 لو أدى على الصبر لا يحلف به زائدة في السامع من أدب القاضي • وفي تحلف الأب
 في مال لصي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولى (٣) • لما جددوا الأوقاف في مال المصد
 والأوقاف إلا إذا أدى الصدقات عليهم حينئذ يحلفون شرح الطحاوي للاستبسار في قول
 كتاب الدعوى والبنات • دارقيدان إذا عاها أرامه غصبها منه فقال المذني عليه
 هذه الدار كانتى وقتها على كذا وكذا وأراد المذني تخلفه لا يحلف وعند محمد يحلف وهو
 المختارنا مع أنى غصب الدار يفتق عنه والقضوى على قوله خيانة المتيقن في كتاب الدعوى
 • تركه مستقره كلها ما بين أو أكثر عاذهى وأدعى مدعى آخر على المستدين وهو
 إقامة دية وأراد أن يحلف الورثة أو أصحاب الديون لا يمين على العرما أصلا وكذا لا يمين
 على الورثة أن كله حصل تركه مستقره بالدين بحيث يرهى في الحادى والتلاشى
 دعوى الديون • وجعل مات وترك ألقه درهم ولرجل عليه ألقه درهم فأدعى رجل أنهما
 ودعة عبد الميت وأنكر الورثة والعرم فلا يمين عليهم لأنه لا يمين في تركه ولا يمين في تركه

(١) وهذا المختار لموافاة العامة في الفصل
 الثالث من أنه لا يحلف الوصي في هذه
 الصورة ولما في أوائل الدعوى من الدور
 فليست أمثل به
 (٢) وإن كان وارثا حقه في حصته كذا في
 البرانية في الثالث من أدب القاضي •
 (٣) والمخبر هو ما سبق في الناقص نقله عن
 البرانية في نوع المساومة من الدعوى أن
 التولى يحلف لأن لتكول المزارع ولا يفرار
 يحض عن الخصومة وليس هذا من المسائل
 المتن من القاعدة لمشورة به

لانه لاحق لهم أثناء الورثة فلا بد من تقديمهم وأما العرم فلا بد من حقه ليس فيه من التركة ولكنه
 متعلق بالتركة ولو كان مكان العرم وصي له بالتك بصحة إقراره ويظهر حقه من دعوى
 القاعدة عليه • عن أبي بكر الاسكافي في مسكته عبرة ما دعيا من رجل يدعي فيها طر يقضا
 وهم تكرر يجب اليقين عليهم ان لم يكن فيه أتيام • وروى في مال يأت واحد منهم بالخلف
 فكان حلف واحد منهم سقط اليقين من السابق فان نكل يحلف الباقيون وما داموا يستكرون
 يملكون وان كان في المسكته صفار أو أوقاف فاليقين ساقط في الخامس والعشرين من
 قضاء التائمانية • وقد ذكرناه لا بد من علي مذكر الوصاية والوكالة وكذا الوادي
 على ميت ما لا يقدم وصيه الى الحاكم والوصي ليس وارث فان سكر الوصي لا يمين عليه
 وكذا الوصي لو خوص في حجب بعين باعه لنفسه لا يستخلف والوكيل بالبيع أو الوكيل
 بالوصية في الزكاة يمين جهة المالك يستخلف لان العين لربها التسكول ولو أقر الوصي
 صريحا لا يصح فكذا لا يستخلف وأما الوكيل فثبت عن الموكل والموكل لو أقر يصح فكذا
 من قام مقامه (١) من الفصول العبادية قبل الفصل السابع عشر • ولو أقر الوصي
 حقا التيمم فاذي صاحب البدن اقرار الوصي بأنه ملك لصاحب البدن أنه يمينه على ذلك
 فهذا لا يخلو وان كان أقيم الوصي يمينه أو لم يقيم فان أقيم لا يصح ولا يحلف لانه لا يمينه لان
 فاشتهاءه أو شاع محامته وقد تمت خاصية بأقامة اليمين وان لم يقيم بعده نفع
 ويحلف لانه يمينه ان شاع محامته الوصي فان الوصي لو أقر ان العقار الذي يذعيه
 ملك ذى البدن لا يصح دعواه أنه ملك التيمم فكذا اذا ثبت ذلك باليمين • من دعوى
 القاعدة • قال اذى الوصي • دينا لميت وأقام اليمين فاذي المتهود عليه أنه أوقاف
 الميت أو الوصي فان سكر الوصي هل يحلف أجب نعم أتا اذى قبض الوصي نفسه فلا
 اذى عليه معنى لو أقره لانه فاذا أنكر يستخلف عليه وأتا اذى قبض الميت وإقراره
 بذلك فلا اذى عليه معنى لو أقره لانه خاصة أمني تقطع خصومته فكان الخلف
 مقدرا بعد ذلك لو نسب القاضى وصيا أو بلغ التيمم فخاصه بنفسه هل ذلك • من دعوى
 القاعدة • اذى لميت وصيه دينا على آخر فاذى الابن حال حياته وأما سكر
 الوصي • لا يحلف للميت من عدم المائدة ويذعي الدين الى الوصي فان قلت قد فاشته وهو قصر
 يده قلت أريد بالمائدة ان يكون نكوة كذكول موكلة وليس كذلك ولكن لا يخلو عن المناقشة
 لنصف المائدة في الجلاء فلم يكتف بهذا التقدير في جوار الخلف جامع الفصولين وحكام
 الوكلاء • وروى في حلف العبي • المأذون ويقتضى عليه نكوة بمنزلة البالغ وفي
 إقراره الاصل العبي التساجر يستخلف والعدا تساجر يستخلف (الحاشية) وروى في النصيحة أبو
 القاسم أنه يحلف في قول عطاء بن سفيان بأخذ الكبير ويقتضى (٢) مختصر تائمانية في الحلف
 والعشرين من قتلا من الضمان • وجعل ثمنه الذي يدل وقال انه لا ما أودع عندك ألف درهم وأتا
 وكفه في قبضه لمنك لم يكن المذعي أن يحلفه على الوكالة (٣) تائمانية في الثبات
 والعشرين من الدعوى • اذى ألت الوصي فلان أو وكيله عليه كداه أو كرو صايشه
 أو كذاته لا يحلف (٤) لو روى المذعي أنه وصي فلان أو وكيله قبل فقد جعل خصما في قبول

(١) مرقى الوكالة بالموصية مسئلة
 مناسبة لهذه المسئلة من كبير شرح
 الجامع الصغير لتمام الدين الشهيد ومز
 هنالك أضيافا مثل مناسبة لهذا المقام

(٢) وكذا في شبهة المفقود في فصل دعوى
 الدلاق والعشاق من كتاب القضاء لكن قيد
 فيها العبي بالعاقل أيضا بعد
 (٣) لانه لا شاع من تسليم مح
 التصديق في الوكالة بعد

التي دون الاستعلاف في الخامس عشر من الفصولين • اذ هي الاستناع على رجل
وأصح المستنع لا يحلف لانه ليس يلزم خلاصة في السادس من التصاوغ كذا في البرازية
في الرابع منه • رجل استنع وجلا في شيء ثم اختلعا في التصاوغ فقال المستنع لم تفعل
كما أمرتك فقال الصانع فقلت قال لا اعيده لاحدهما على الآخر ولو اذى الصانع على
على رجل أنك استعنت الي في كذا أو أنكر الذي عليه لا يحلف فاضمان في باب البين •
المستنع اذا قال ليس دعائي الوجه الذي أمرتك وادعاء الصانع فلا يحلف ومن اذى
على آخر معنى لو أتت به لا يلزمه فإذا أنكر لا يستحق حصول الاستعانة في ضمان
الصاوغ • وفي الزيادة وفي كل موضع لو أتت به فاذ أنكر يستحق الا في ثلاث مسائل
(١) الاولى اذا أراد الوكيل بالشرع ان لا يصيب عاذه في البائع أن الموكل رضي بالبائع
أقر الوكيل بالحق الزدوان أنكر لا يحلف (٢) الثانية اذى على الآخر رضاه لا يحلف وان
أتت يلزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذى عليه المدين ابرا الموكل الدين وعلم الوكيل
به لا يحلف وان أتت يلزمه رابعة في النوع الثاني من الفصل السابع من الدعوى • واداء
وكيل رجل وجلا بعض دينه فاذى المدين أن الموكل أبراء أو استوفاه وأسكر الوكيل
فانه لا يمين عليه أصلا وان كان لو أتت به يطل حقه في القبض (٣) قاعدة (خ) أبراء
الذي من هذه الدعوى بسأل الذي أثبت حقه على حال فلو عرفه يحلف الذي على البراءة
فان لم يعرفه يحلف الذي عليه أولا على دعواه المال فلو حلف الذي عليه تركه ولو نكل
يحلف الذي على البراءة ودعوى البراءة اقرب الى المال عند المتأخرين لا عند مشايخنا
القدماء وهو الاصح قال (ط) في أن يحلف الذي أولا على البراءة لانه يدين عليه بطلان
دعواه ودرعيا شكل تنقطع المحسومة جامع الفصولين في الفصل العاشر • ولو اذى
الذي عليه أنه أبراء من هذه الدعوى ليس له تحلفه أنه لم يبرأ من هذا الذي يدعواه
استحق الجواب على الذي عليه الجواب انما اقرار أو انكار وقوله أبراء ليس باقرار ولا
انكار فلا يمين وخالفه أجاب شخص ثم ادع عليه ما شئت وهذا يحلف بالوقوع ابراء
من هذه الالف فانه يحلف لان دعوى البراءة هي المال اقرار وسوء والاقرار جواب
ودعوى الابراء مستقلة فثبت عليه البين ومنهم من قال الصحيح أنه يحلف على دعوى
البراءة من الدعوى كما يحلف على دعوى الصلح واليه مال (ح) وعليه أكثر فضلاء
زماننا (١) في الخامس عشر من الفصولين • رجل اذى في رجل حال فقال الذي عليه
أن الذي أبراء من هذه الدعوى فتوهم الخاصصم أن هذا اقرار من الذي عليه المال
يحلف الذي على البراءة بخلاف ما يحلف الذي عليه بعد ذلك على المال أم لا قال انما خالف
بصنف هكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن الذي عليه يحلف وقوله أبراء
الذي من هذه الدعوى لا يكون اقرارا بالمال ولكن الواجب على القاضي أبراء الذي
أثبت يمينه على المال فان أقام البينة على المال يحلف الذي بعد ذلك على البراءة وان لم يكن
للمدعي بينة على المال يحلف الذي عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون
اقرارا بالمال فان حلف الذي عليه تركه وان نكل حلف الذي على البراءة وتوهم القاضي

- (١) وذكر ابن القيم في دعوى الصراف
في المحصر وهو عند شرح قول المصنف
ويحلف السارق ع
(٢) اذا الوكيل رد المشتري ذهب كما مر
في الوكالة بالقبض نقله كبر شرح
الجامع الصغير لتمام الدين الشهيد ع
(٣) مرتبا ما يشبه في الوكالة بالقبض نقله
الكبير شرح الجامع الصغير لتمام الدين
الشهيد ع

- (٤) والصحيح أنه يحلف الذي على
دعوى البراءة من الدعوى واليه ذهب
الامام شمس الانعمه الحلبي لانه اذى
أمر الوافق به يلزمه فإذا أنكره أنه يحلفه
كذا في السلب الحادى والشر من
شرح أدب القاضي ع

أن هذا القول ليس بشئ قال وهدمتمسته اختلق فيها المشايخ قال لفتقدون من أصحابنا
 دعوا البراءة من الدعوى لا تكون إقرارا وتالفهم فيها التآخرون وقول المقتدين أصح
 وقال الشيخ الإمام لأجل الاستدلال عليهم الذين يفتي أن بحلف المذمى أو لأعلى الرتبة لأن
 المذمى عليه يذم عليه بطلان الدعوى ورعاية بكل تقطيع المعصية بهما قال وفي
 المسئلة اختلوا المشايخ فاحصيان باب العيب من الدعوى • سئل من ابن أحد
 من أحد الشريكين إذا دعى على الآخر رأس حله فأقر بذلك وإذا إبطال وأقام بدلة
 على ذلك وأنه أراك كل واحد منهما صاحبه وقضى القاضي بذلك ثم دعى الذي أثبت
 فأقرت بعد ذلك لأن ربح كذا وكذا بشرا وأنتكم المذمى عليه حل له أن يستأجره عليه
 فقال لا يصح منه وهو من جهة التماز وسئل عنها والذي فقال بعد قضاء القاضي وقع
 الإبرار ولا يصح الاستحلاف ثانيا رابعية في مئة مائة من الدعوى • رجس توجيه
 عليه العيب فقال إن المذمى حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وأطلب بين المذمى
 على ذلك حلفه القاضي بأهمل حلفته فلن نكل لا يكون له أن يحلف المذمى عليه وإن حلف
 كله أن يحلف المذمى عليه على المال فاحصيان باب العيب من الدعوى • والذين
 أعيا بنحوه من مسكر يكون أنكارا مقبلا وهو الذي ينكر ما يذم عليه ويمار به هذا
 المعنى بعض الاستكام منها أن من استمر جارية ثم دعى أحد زوجة ملان ويريد أن ينكر
 الباطل أو أراد عيب الباقى لا يستحب وسواء أو كل رجل رجل لا يقض فيه فاذى المدون
 أن الموكل أبرأ أو استوفى منه دينه وأنكر أو كفل فانه لا يمين عليه أصلا وإن كان لو أنكره
 يحلف حقه في القبض وذلك لما قلنا فاعرف ذلك فانه أصل في معرفة السكر الذي يستحلف
 والذي لا يستحلف وذلك المراد في قوله عليه الصلاة والسلام واليمين على من أنكر فكان
 ساء على من أنكر دعوى مدع عليه فاحصية في التساوح • إذا طلب المذمى عيب
 المذمى عليه في شئ فقال المذمى عليه أرح كرامة صاحبك لا نظريه فقال المذمى لأرح
 وطلب عيب القاضي أن يحلفه قالوا إن أمره القاضي باليمين هو وحسن ولا يجبره
 فاحصيان باب العيب من الدعوى • ولو أن القاضي عرض اليمين على المذمى عليه
 ثلاث مرات فإن أبى أن يحلف ثم قال قبل القضاء أنا أحلف بحلفه ولا يقضى عليه شئ
 ولو أن القاضي عرض اليمين ثلاثا فإن أبى أن يحلف فضى عليه الفكول ثم قال أنا أحلف
 لا يقضى عليه ولا يحلف القاضي فاحصيان في أوامر باب العيب • وجب الذي على
 أمر أن تحذره أو على من يمينه لا وطلب عيب المذمى عليه ذكر الحلف أن القاضي
 بحث أبا أو أمين معه شاهد حتى شاهد حتى يستحلف المذمى عليه وذكر المتن فيه خلا فاعل
 قول أبي يوسف بحث أمين الصلقة وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجب مدقوس ذلك الذي رأى
 القاضي فلو أن القاضي بحث أمين الصلقة بأهمل المدين وقال حلفته لا يقبل قوله إلا بعد
 (١) فاحصيان في باب العيب من الدعوى • بحث القاضي (٢) أمينا أو أمينين إلى تحذره
 لا يصح لصلتها خلا خلاصتها لا يقبل إلا بشاهدين برائة في الاستحلاف من كتاب
 إمامه (المسمرات) وفي التذييل (٣) وفي رسالته لا تقدر التركة أهلة العتي اختار

(١) الذي المذمى أنما فيه محذرة وزعم
 ونسب عليها أنما محذرة في هذه المسئلة
 تفصيل مذكور في كيفية الاستحلاف
 من قضاء البرائة •
 (٢) وفي رواية الثانية في الفصل
 الأول بحث اليمين التي لا تكون من المدون
 يستأجرها أحدهم ويشهد آخر على
 حلفها •
 (٣) وفي التذييل في زمانه المتعذر
 التركة بعامة العتي اختار انقضاء
 الاستحلاف أنه وكذا اختار ابن أبي ليلى
 لم يدور غلبة فلان انتهى وفي مناقب
 الكركوري أعلم أن تحليف المذمى
 أو الشاهدين أمر منسوخ بالحلف
 ولعمل بالتسوخ أو لم وقد ذكر في فتاوى
 القاضي وخبراته امتنع أن السلطان إذا
 أمره بغيره بغير الشهود ويجب على العلماء
 أن ينصروا السلطان ويقرروا لا تكلف
 قضائهم أمران أحدهما لا يزمه صطحا لائق
 وإن عجزوا لم يزمه منه صطحا لائق
 فاقبح الشهابي الشهادة •

(١٦) زيد لم يورثه مستكبر ودعي شاهد لا صدقته خاضع شبه ايدعيه مذكور له بين ورثته ونكول ابدعاري مقدر به
شهادته تروى دأى بكة قادر ولورى الجواب اولو رشح خواهر زاد مرجه ع (ترجمة ماقبله) اذا شئت القاضى فى صدق الشهود
الذين اوردهم زيد على عمر وهل له تخليفهم ورضاهم على تقدير نكولهم ١٧٧ الجواب نعم اى برسومته شهادته ابدعاري

خضع بين تكليف ابدعاري من نكول
ايدعاري تقدير به شرعا ويرجى
اولو رشح الجواب عادل رايه اولو رشح
اولو السعد ع

(ترجمة ماقبله)

ان طلب الخصم من الشهود ليس على
تقدير نكولهم هل يكون تجريرا شرعا
الجواب ان عدولا لا

شاهد (يعني نكولهم) لا يجوز
خاصي يجوز عدم قبول وارده نقل من
خط المرحوم انقصه دوى محمد افندي
مرجه ع

(ترجمة ماقبله)

واذا انك الشهود على اية فلقاضى عدم
القبول ا

(٢) كذا ذكر في شهادة الاشهاد فقلان
التدبير وذكره مايجب به ع

(٣) والاعمال الاستحقاق لا يقع صحة الرجوع
يعني اذ اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس
ملكه بل لغيره فبعد ما اشترى ذلك الغير

واخذ المشتري من يد المشتري يرجع
المشتري على البائع ولا يقع عليه بالاستحقاق
مخرجه من الدور والقر ع

اذا شهدوا ان مقتضى جهرته باعه هذا
من هذا يكتفى الرجوع عليه كذا في

السادس عشر من دعوى البرانية ع
(٤) اشترى دابة وحكم عليه ببيعها بغير
المشتري عليه انه اشترىها من المشتري

بمع شرط احصاء المذهب به كذا في
البرانية قبل كتاب الاقرار ع

(٥) دعوى استحقاقه ودعوى
رجوعه فله حضوره مع لازم اولو رشح

ذكر اوصافه ويان شس كافي ايدعي
مشاهير كتب اوده مسطور وشهور

دعوى التمسك بالبيع في دعوى الاستحقاق ولا في دعوى
رجوعه التمسك بالبيع وحده مسطور في مشاهير كتب الفتاوى ا

(٦) وعطلا الاسم لا يضر بل هو ان يكون
له اسمان كذا في التاخرانية في الخامس عشر من الدعوى ع

القصا استحقاق الشهود (١) كما استأجر ابي علي لمسور عليه السلام (٢) ما روي في
الاربع والعشرين ع طعن المدعي عليه في الشاهد باه كان اذعاه وادام فقصه لا يحضر
رجع فقبل انتهى فعلى هذا طعن بطل عند الباع لا يصف عند عدمه على الشاهد
وعلى المدعي هل يثبت اقرار الشاهد وبسبب كالباع لم اراه وبسبب القبول بمرائى
في الشهادة ع (٣) وفي الحق رجل ادى اى قد يثبت هذا الطيلان ادى على كذا
واشكره وقال البعد وقال هذا في ما كانت اودعتك فردتها على يصف على دعوى صاحبه
ويراد الطيلان على ادى الذي البيع قال زيد ايدعي المدعي عليه من متزقات دعوى
التاخرانية

باب الاستحقاق ع

ودعوى الرجوع بالتشديد الاستحقاق على النافع من المشتري لا تفضل ما لم يذعن الاستحقاق
كالعقل المأثوم دوى الساع وقبل تسع وربع الرجوع (٢) في السادس عشر من

دعوى البرانية ع (د) ثم اذعى المشتري استحقاق البيع على النافع ليرجع عليه بغيره فلا يذعن
بغير الاستحقاق ورسبه طويته واشكر باعه السبع عشر من المشتري على البيع قبل فربع
بغته وقيل يشترط حصره في السبع لئلا يذعن (٤) وقيل لا وبه ائني بل لو ذكره العدد

وصفته وقد رتبه كنى وعلى هذا من لونه اذعى فاذى حربه على المشتري الاخير
ورجع البعض على البعض قبل يشترط حصره في السبع وربع ولا بل لو شهدوا

على أن التمسك الذي برهن على حربه باع هذا من هنا كنى ثم لما شهدوا أن يرجع على باعه بغيره
ونزع ائني ليس له الرجوع لا يذعن الباع لانه لم يمسك عليه بيعة التمسك زعمه بالعدم (٥)

في السادس عشر من المصواب ع ولو ابرأ البائع المشتري عن غنه او وجبه منه ثم
اشترى السبع من يد المشتري لا يرجع شيء على باعه وكذا جبة الباعة لا يرجع بعضهم

على بعض لعدم القصاص على ادى ابرأه مستقره كذا (فتر) وفي (صمد) لا يرجع
المشتري الا على باعه لو سدد الا برأه بل يرجع باعه على باعه اختلف فيه المتأخرون

قبل يرجع وقيل لا يرجع من المصل الزبور لمصا ع في الفسقة جارية اسمها دلورى
السجل كتب اسمها دارا فاد المشتري أن يرجع على النافع فقال النافع الجارية تاتي بعتا

منك اسمها بفسقة والتي ورد الاستحقاق عليها اسمها دلورى فمشتري أن يرجع على النافع
الا اذا اقام المشتري البيعة على أن الجارية التي اشترىها من اسمها دلورى قد ورد الاستحقاق

عليها هي تذاير يرجع بالنفع وكذا اذا اقام المشتري البيعة على الابناء أن الجارية التي
اشترىها منك ورد الاستحقاق عليها ولو الرجوع بالنفع قبل بيعة وان لم يسم المشتري

الجارية من دعوى الخلاصة في الخامس عشر ع اشترى جارية اسمها بفسقة الفرس واشترى
ذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالنفع قال اشترى مني جارية اسمها بفسقة الجارية

تصح الدعوى ان كان قال قد اشترى على الجارية التي اشترىها منك واللفظ في الاسم لا يقع
الدعوى بطل ما عزمها ذلك التعريف ولا يجوز أن يكون لها اسمان (٦) س او اخر دعوى

كذا حرره مولانا لوسود ع ١٥ اخروى في (ترجمة ماقبله) لا يلزم حضور الباع في دعوى الاستحقاق ولا في دعوى
رجوعه التمسك بالبيع وحده مسطور في مشاهير كتب الفتاوى ا

له اسمان كذا في التاخرانية في الخامس عشر من الدعوى ع

البرازية • استحق الفرس من يد رجل لما أراد الرجوع على البائع ويرد صفته • عرض قال البائع
العرض الذي يضمنه منك كتب بغيرك وقال المشتري ويرد ذلك (١) مع الكي • وأما البيعة
بينة المشتري أولى • أما رابطة في أول السادس من كتاب الدعوى وكذا في البرازية قبل
كتاب الاقرار • المستحق عليه إذا أراد أن يرجع على بائعه فقال بائعه لا بية
تحت في ملكك ولم يرد على الاثبات حتى قضى عليه وأخضعه للنسب ثم أراد أن يرجع على
بائعه فأنكر بائعه البيعة فأقام مدعى النتائج بينة أنه باع من له أن يرجع لأعماله أقيمت عليه
البينة وأخضعه للنسب حتى دعواه النتائج بالعدم (٢) في الفصل الخامس عشر من العبادية
وكذا في البرازية تجبيل كتاب الاقرار • (ج) استحق بعض نسيب أحد الورثة بينه
بعد القسمة بينه وقسمه فقال أحد المدعى طلبا بغير حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة
بشيء وكذا المشتري إذا استحق عليه البيعة جنة إذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالنسب قسمة
في باب فسخ القسمة والاستحقاق من كتاب القسمة • أراد الرجوع بالنسب على بائعه
فقال قد علمت أن الشهود شهود دايم وزعم أن يرجع على البائع بالنسب لأن البيعة لم يسلم
للمشتري بالحكم فلا يجعل له البائع الحكم بالرد فإنه في السادس عشر من دعوى
البرازية وكذا في العبادية • ولو استحق البينة فأراد المشتري أن يرجع على بائعه بالنسب
فأنكر البائع الاستحقاق واستحق وتكفل فأخضعه للنسب فأراد أن يرجع على بائعه
بالنسب ليس له ذلك برابرة قبل السادس عشر من الدعوى • ويذكر في الرابات ولو
أقام المشتري البينة على اقرار البائع أنها ما لم تستحق قلت منه قالوا ذكر في الجامع
الصغير أن بينة المشتري على اقرار البائع أنها ما لم تستحق لا تقبل وليس في
المسئلة اختلاف الرواية وأما احتلف الجواب لا اختلاف الموضوع موضوع ما ذكر
في الجامع الصغير أنه أقام البينة على اقرار البائع لا يرجع فذلك قبل البيعة فهو كان هكذا
لا تقبل منه • وموضوع ما ذكر في الرابات أنه أقام البينة على اقرار البائع بعد
البيعة وإذا كان هكذا تقبل منه في السادس عشر من دعوى البرازية • أراد
الرجوع بالنسب على البائع فأنكر البيعة فرفع المشتري على اقراره بالبيعة منه قبل
الاستحقاق يرجع هو أيضا على بائعه أما لو أقره بالاستحقاق أنه باعه منه أو أقره له لكن
مدعى فيه المشتري بعد الاستحقاق لا يرجع البائع على بائعه وإن تصادقا قبل الاستحقاق
ثم استحق يرجع على البائع المشتري ثم المشتري هذا يرجع على بائعه وبائعه على بائعه • برابرة في وأخر
السادس عشر من الدعوى • رجل اشترى شاة غنم • استحق واستحقه قضى القاضي
بالاستحقاق فخرج المشتري على البائع بالنسب فدفع إليه الغنم من غير الزام القاضي بإدخالها
أن يرجع بالنسب على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى (٣) • وعند أبي يوسف لا يرجع
الابا الزام القاضي هكذا ذكره رحمه الله والمسئلة في رجوع الجامع الكبير جوامع القضاة
في كتاب البيوع • وإن دفع البائع إلى المشتري الغنم بلا خصوصية وبرهان والزام
حاكم لا يملك أن يرجع على بائعه لأنه متبرع • في السادس عشر من دعوى البرازية •
استحق حاكم من يده بحداري والبائع بحدري بحدري من فاضلي بحدري من أنكر البائع

(١) وزعم ذلك فارسية معناه ما غزوتك يعني
اسبوب وزعمت والوانه ثركه يا عجزه
قريب اوله عجز

(ترجمة ما قبله)

وزعم ذلك فارسية معناه الحاصل الاسود
يعني الحاصل الادهم والالوان القرمزية
من السواد اه

(٢) وجعل في يده حبشي • يقول هو
عبدى فاعطته ثم جاء آخر وأقام البينة أنه
عبد له قلت بينه وبينه وبقي له بالعبد ويطلق
اعتاق الأول فاضيقان في الاحتياط من
العتاق عجز

(٣) وذكر في السادس عشر من
دعوى البرازية ما هو عليه • وذكر في نور
العين عن العبادية قول الثاني ولم يذكر
قول محمد عجز

الاستحقاق وأقر بالبيع فبرهن المشتري أنه جعل فاضى يحملوى لا يقبل ما لم يقلوا ان ساكن
 بخصارى قسى بالغار المستحق وأشبهه المستحق منه لا ولم يقلوا أو أحده المستحق منه
 لا يحكم بالرجوع على السائق فلا يلزم اجتماع البذل والمبدل متفق. ثالث واحد في الآخر
 السادس عشر من دعوى البرائة • المراد على ما هما المحاضر والصلوات المذكورة
 فإن في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لأن المقصود بكل منها كونه حجة على
 الخصم وهو لا يكون إلا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فإن المقصود بهما حصول العلم
 للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق كعاريا وإن حكمتان الخصم كقرا • وقد
 في الاستحقاق • ولو رأى جعل الاستحقاق متأخر بالاستحقاق وقبل السبل ووجد أن يدفع
 ثمنه ثم أي يجبر على دفع ثمنه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد أن يدفع ثمنه لا يجبر عليه
 في السادس عشر من القبول • ولو اشتري رجل شيئا فاعطاه رجل آخر وأذنى فيه
 شخصاً صالحه المشتري صح • ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يقدر لأن الاستحقاق
 لم يثبت وهذا دفع المال برضا منعه فلما أنه أثبت الاستحقاق وقضى له ثم دفع إليه
 شيئا أو ملك له بعد • يكون هذا منه شراء البعد من المشتري لحينئذ يثبت أن يكون
 له الرجوع بالنقل على بائعه • وقد دعوى المشتري ما يؤيد هذا وهو رجل اشتري داراً فاذنى
 رجل لضمها فاشتري ذلك منه لا يرجع على البائع يثبت لأن المشتري به بعد الاستحقاق
 فيرجع نصف الثمن • عبادية في الفصل الخامس عشر • وإذا اشترى على المشتري
 بالاستحقاق ثم صالح على شيء يرجع بكل الثمن على البائع وإن كان الصلح قبل المحكم
 لا يرجع في السادس عشر من دعوى البرائة • (هـ) شراء فاذنى آخر ضمه فشرأ
 منه لا يرجع على بائعه يثبت لأن المشتري به بعد استحقاقه يرجع نصف ثمنه • (فـ)
 شراء فاذنى آخر فشرأه منه أيضاً ثم أحصته ثلث حصة وحكم له ورجع المشتري على
 كلا البائعين بالتجنيز لوجود الشراء منهما • ولو اشترى فأراد أن يرجع بثمنه على بائعه فاشترى
 البسج بائعه ثم ادعاه المشتري بعد أيام على ابن البائع أن يضمنه متى أراد أن يرجع عليه
 تسع دعواه إذا لمناقضه بما جاور أنه اشترى من الاب ثم من الابن ثم اشترى وان لم يذكر
 التوفيق لوجه التوفيق ظاهر في الدعوى وإذا ثبت البيعان يرجع عليهما بالنقل وإن كل
 البسج أحد البيعين أو الرجوع بالنقل عند الاستحقاق يعقد وجود صورة الشراء لهما جامع
 القبولين في الفصل السادس عشر • ولو أقال البائع ورجل على المشتري بالنقل وأدعى للمشتري
 الثمن إلى المثال • ثم استصحت الدامس يد المشتري فالمشتري على من يرجع ذكر في مجموع
 التنازل عن شيء الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قبل أن يطلع بالمشتري
 بالبائع هل يرجع على المثال قال لا • وفي الجامع أن المشتري بالخيار أن يرجع على
 الخصائص وإن شاء يرجع على الآخر • فإما ثمانية في السابع عشر من البيع • فلو كان أدى
 الثمن إلى المثال فهو بالخيار أن يرجع على البائع المحل وإن شاء يرجع على المثال القابض
 وإن حكمتان دفع الثمن إلى وكيله بالبيع يرجع إلى الوكيل وإن كان دفعه إلى الموكل يرجع
 على الموكل ومعناه أنه إذا كان أعطاه إلى الموكل بطلب الوكيل حتى يأخذ من الموكل

(ترجمة)

(١) ادلال دلالت ثم استحق البيع في يد المشتري وعلى من يرجع المشتري بالثمن فالجواب ان باع الدال بنفسه فالمشتري يرجع على الدال اه

ويؤديه اليه فان كان آذانا في الوكيل يأخذ في الحال من الوكيل فقبل أن يأخذ الوكيل من الخوكل برأية فقبل كتاب الاقرار (م) اكر دلال دلالت كرد ثم استحق البيع في يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن فالجواب اكر دلال خود بيع كرد بابتدائي ثم يرجع بر دلال يرجع عنه (١) فانما ثانيا في فصل الاستحقاق من السوء (نقد) شراء ولم يتقاضيا حتى آذاه أحد والمضى بقر الباع فأحضر البائع والمشتري عند الحاكم ولا يثبت له ما استقصاه الحاكم فقبل البائع ومثل المشتري يؤخذ المشتري بقره فاذا آذاه سلم المبيع الى المشتري ولو حلف المشتري وكل البائع على البائع جميع قيمة المبيع الا أن يحضر المحض الباع ورضي بقره في الفصل السادس عشر من الأصول • والمشتري متى صار متقاضيا عليه ان قال هذا ملكي اشتريته من فلان ومع ذلك فقص عليه يتعدى الى البائع فلا تسعده هو ام يرجع عليه المشتري بالثمن وان قال هذا ملكي ولم يرد عليه وصار متقاضاه لا يتعدى الى البائع وتسعده هو المشتري بالبائع والارث كالشراء برأية في القضاء في نوع في علم الرابح من أدب القاضي • المشتري غلاما وقصه فاستقصه رجل بالينة وقبض العبد ثم إن المشتري أجاز البيع اختلف الروايات فيه في ظاهر الرواية لا ينسخ البيع عالم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه المستوى فاضمان في الاستحقاق في دعوى الجزية من كتاب البيع • في (ذ) شري زيد فقام خاله فاعمن بكم ثم شرا منه فدا فاستحق ورجع زيد على بائعه الاول وهو خاله كذا أفق (من) وهذا انما يستقيم على رواية أن الحاكم للسفن يوجب انقضاء الباعث كلها يرجع بيم و يرد وشراؤه فاباس البين وصار كانه لم يبع من غيره انما على ظاهر الرواية وهو ان الحاكم لا يوجب انقضاء الباعث فيبيع يرجع ويرد وشراؤه فاباس على حاله فليس له الرجوع على خاله ولكنه يرجع على بائعه ثم باعه يرجع عليه ثم يرجع هو على خاله أقول فيه نظرا لأن ظاهر الرواية لا يمنع الرجوع الا لأثره الرجوع على بائعه في ظاهر الرواية ايضا والحكم بالاستحقاق حكم على كل الساعة فيدعي أن يهرج ويدرجع على خاله أو على بكره كل منهما بائعه في السادس عشر من الأصول • وفي المسحبة استحقاق المبيع على المشتري يوجب توقف الباعث السابقة على ايجازة المسحوق لا انقضاء في ظاهر الرواية متى نص في الزاد ان المشتري لو أراد انقض قبل الرجوع بالثمن لا يملكه بلا قضاء أو وصلا احتمال أن يبرهن البائع على الساج والمشتري على الاجازة أو على تلقى البائع المضمون وبعد الحكم بالرجوع بالثمن طهر العجز وقد ينسخ بائعا على المشتري وقبل قبضه من المشتري حال الخفاء والصحيح عدم الانقضاء قبل الحكم برجوعه بالثمن على البائع (٢) برأية في السادس عشر من كتاب الدعوى • (ذ) استحقاق المبيع يوجب توقفه اسبقا على الاجازة لا تخلفه في ظاهر الرواية • ذكر (ش) في أن البيع متى ينسخ قبل انقضاء المسحوق وقبل قبض الحكم والصحيح أنه لا ينسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بقره فاذا رجع ينسخ حتى لو أجاز المسحوق بعد ما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح • (ع) الصحيح أن الساعات لا تنسخ بالاستحقاق ما لم يرجع كل واحد على بائعه بقره (ت) عر أي حقيقته لا ينسخ ما لم يأخذ عين بقره

(٢) وفي حكمه انقضاء الوفاة بعد اشر به لا ينقض البيع بمجرد الاستحقاق في ظاهر الرواية عالم يقض بقره على البائع انتهى فيكون ظاهر الرواية ما قاله الحلي والتمه لا ما ذكره اصحابه وما في الكافي والهداية موافق لما في شرح الوفاة فليست على

إذا أخذ بضاعة دليل الصبح فيصنع حق لا يحتمل الإجابة عنه وفي ظاهر الرواية لا ينصح
 ما لم ينصح وهو الأصح ولو احتقن فأراد المشتري نفس البيع بلا غش ولا رضاء البائع
 لا يمكنه لأن احتمال إقامة البينة على التنازع أو على التلقين من الحق ثابت إلا إذا احتسب
 الاحتياط فيلزم الحجر فيصنع والمشتري ما يرجع عنه على ياتمه لو ثبت الاحتياط فيسنة أو لم
 ثبت بالمراد المشتري أو يتكوله أو ياتر أو يوكفه بالخصوص أو يتكوله فلا يرجع إذا اقر أو ليس بحجة
 في حق غيره كذا (ق) في (ق) شري أو احتسب بقرار المشتري أو يتكوله لا يرجع عنه على
 ياتمه ولو برهن المشتري أن الدار ملك المشتري ليرجع على ياتمه لا يتقبل التنازع لأنه لما أعدم
 عدل الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فإذا ادعى نفسه كان تناقضاً يمنع دعوى الملك ولأنه
 إثبات ما هو ثابت بالقرينة ظاهراً فالمرحى على اقرار البائع أنه المشتري قبل لعدم التناقض
 في أنه اثبات ما ليس بثابت ولو لا بينة لكانت خلف البائع بأنه ما هو الذي له لأنه لو أقر له
 فهو اقرار في السادس عشر وكذا في دعوى المضاربة • استحق المبيع من يد المشتري
 فترة البيع ولم يجر وأخذ من يده ولم يرض بالبيع ولم يخطأ بالقرائن فالبيع قائم بين
 العدلين فإن أعاد المشتري بينة على أن المشتري باعه من فلان وباع فلان منه بأحد البيع
 بالبيع السابق لأن هذا البيع شرط بائنه المشتري ولا ينصح زده وإنما ينصح بالقبض أو
 بالقرائن من دعوى المضاربة ملصقا • وجب اشتري من وجب شيأ فاحتقن من يده
 ورجع على ياتمه بالتي ثم وصل إليه المبيع ووجهه الوجوه لا يكتفي بالبائع أن
 يأخذ منه لأنه وإن أقر البائع بالملك حين اشتراعه فقد أميل الفاضل ذلك التزمه بطل
 ما كان في حقه وإن اشتري شبه أو أقر صرحاً أنه البائع ثم احتقن من يده ورجع على ياتمه
 بالتي ثم وصل إليه المبيع ووجهه الوجوه كان البائع أن يأخذ منه بصحة اقرار
 فاصحان في فصل دعوى الملك من كتاب الدعوى • فإن قضى بالامتناع للمشتري ثم رجع
 البائع على شرائه من المشتري قبل البيع أو على تاجها عنده فودعه الحاكم الأول وأخذها
 البائع فإن أودع المشتري أحداهما والبائع ردها إلى المشتري أن قبل فصح البيع لكل منهما
 ذلك وإن طلب المشتري من البائع ثمة فاعطاه البائع كله أو بعضه برضاء بلا خصوصية ليس
 لاحدهما أن يلزم الجارية صاحبه لقيام القصد بينهما بالقرائن وإن خاصم المشتري البائع
 في الثمن وسكن الحاكم على البائع برده الثمن ثم رجع البائع على ماذكر ما أخذ الجارية
 ليس للبائع أن يلزم المشتري الجارية على قوته لأن حكم الحاكم وإن يسلط بینه ظاهر
 وبما فتم القضاء بالبيع وعندهما البائع الزامهما والمشتري طلب العلم فإذا الحكم
 بالزور وإن رضى البائع على ماذكر ما قبل أن يحكم عليه بالتي وأخذ الجارية رجع إلى المشتري
 بمختلف ما دأب البائع إلى المشتري بعض الثمن أو كله برضاء لتمام الرضاقة بالبيع وعدم
 رضا البائع بالبيع وإن رضى به المشتري حيث خاصمه هذا إذا لم ياتن فلو أراد المشتري
 أخذها وامتنع البائع لا يجبر البائع ولو أراد البائع أن يلزم المشتري فذلك والحاصل أن الجارية
 فيه للبائع لا للمشتري في السادس عشر من دعوى البرازية ق أوائل نوع في الزادات •
 استحق الجارية من يد المشتري وقبض الثمن من البائع ثم ظهر رضاء المتنازعين بالتمتع

ليس المستحق عليه أن يرد الجارية من البائع فانما ساقته في السابع عشر من البوع ولما
(غز) جارية هلكت فاستحق ضمن المستعير قيمتها لا يرجع على المورولو ذلك العين في الرابع
أو المورود أو المستأجر ثم استحققت بيعة وأخذ منه قيمته نه أرجم على الزاوي والمورود
والمورود جامع الضررين في المصل السادس عشر إذا استحق العين من يد المستأجر أو من
يد المورود أو العاصب لا يرجع المالك على بائعه بالقر (١) فان كان الذي ادعى فقلا على ذي
اليدين قال هذه الجارية ملكي فميتا مني ينصب حصما وتسع عليه البيعة ويكون للآخر
حق الرجوع على بائعه (٢) المستأجر دابة إلى مورده فميتا آخر وأدعى عليه الجارية ولم يصدق
أنه مستأجر واستحقها عليه لا يكون بل يرجع على بائعه (٣) خلاصة ما في العمالية
المصنوعة إذا استحق من يد المصنوع بالبيعة لا يبعد ذلك الضمان في المصنوع بيمينته حتى لو تأتم
البيعة على المستحق بقل فقل هداية في أن لا يرد العاصب عن السبعين فانما يتبين في
منعوت كتاب الدعوى • وفي كتاب دعوى كرد برز كنهوى ويرزوى صلي كنه
بعد أن زودا استحقاق اورد (٤) أنه لا يرجع إلى دعوى المور وكان المستحق واقعة
الضوى وفي صلي المبسوط لا بد من معرفة حكم استحقاق بدل العود فاستحقاق بدل
المطلوع واجب الرجوع قيمته واستحقاق بدل المبيع واجب الرجوع بما به ابل الدال لم
يتمكن حالكا وقيته أن كان حالكا واستحقاق الاجرة واجب الرجوع بأجر المثل الذي هو
قيمة المبيعة واستحقاق الخفعة واجب الرجوع بالاجرة ان لم تكن حالكة وقيته ان كانت
حالة فصول استوفى في الفصل السابع • وكذا في السادس عشر من دعوى
البرازية • (٥) لو كان الاجرة فاصيب قيمة المثل كذا ذكره وقد روي في كانت
الاجرة ثقتا أو باعينة فاستحق بيب أجره بل الدال لا قيمة ذلك المثل وعليه الضوى وروى محمد
بن ابراهيم كاح فأنما المور لو استحق يرجع قيمته على الزوج جامع الضررين قبل السابع عشر
وكذا في السادس عشر من دعوى البرازية • وفي المقايضة لو استحق أحد الطرفين يرجع
المستحق عليه في موضعه قياسا على ما إذا ادعى عتاقا له من قبل آخر ثم استحق بدل الصلح
يرجع في دعواه (٥) خزائن العتق في مسائل الاستحقاق من كتاب البوع • ذكر في بيع
المحذرة وأحالة إلى مجموع التوازل اشترى من آخر قراطين بثن معه فموت وأعطى المشتري
جاءا معينا في القراطين بيمينته أو بعون فنه استحقاق القراطين بيمينته المشتري
على بائعه • من ذكر في باب الصلح وأقر ورث الجاهع الكبير أدى على آخر متناضاه
من ذلك صلي دارين الصلح وبي الذي فيها • ثم استحق يرجع الذي في دعواه
لأن الصلح انقضى باستحقاق البذل فان لم تكن له قيمة في دعواه فلا يرجع شيء وان تأتم
البيعة أو صلحته فشكل عن العين وأخذ العين الذي نه أن يرجع بقيمة البائع الدال المستحقة
لأنه قد ظهر أن الاسترخاء بيمينتها الما يمكن بيمينته البائع فشكل الذي أرجم عليه
قيمة البائع هداية في فصل الاستحقاق • اشترى عبد البشوب وعتاقا بثمان أسير السيد وقد
هلك الثوب في يد • ردة قيمته لأنه وجب عليه ردة لأن البيع انصحب في السيد فبطلت ردة
وقد بخر عنه قيمته ردة قيمته ولو كان التي جارية فموتت من السيد أو عتقها ثم استحق السيد

(١) لأنه لم يرد الاستحقاق على وجه
الحكم •
(٢) كذا في البرازية قبل كتاب الاقرار •
(٣) لأنه لم يبيع الاستحقاق على وجه
شري لأن المستأجر ليس بصاحب
(زوجة) •

(٤) أدعت المهر على ترك الزوج ثم
اصططوا على ذهب ثم طهر استحقاقه •

(٥) ومن هذه المسئلة • يجب بعض أئمة
زنا شمس مطلق من سلة أخرى صارت
واقعة الضوى وهي التي يرجع المقايضة لو
استحق أحد العوضين يرجع المستحق عليه
في موضعه قياسا على ما إذا ادعى عتقا
فصالحه على عيب أخرى ثم استحق بدل
الصلح يرجع في دعواه قالت الحاجبة إلى
العتاق فانه ذكر في المحصر في باب عتاق
محمد اديع عبيد بجارية وتفاضل
استحققت الجارية يرجع بالسيد إذا كان
فاما وقيته ان كان حالكا أو بعد في
هادش العمالية بخط بعض الاكابر وقد
تفرس هذا أنه إذا أثبتت الجارية عتقها
وقد هلك السيد يلزم ردة قيمته فخر يرجع
لأنه يتهدي •

يلزم المشتري قيمة الجارية (١) من المبدأ المرحس في كتاب الاستحقاق باب ما يقع الرجوع به
 (حسن) اشترى عبد اشوبين وثقابا ثم استحق العبد أو رقبته وبهذا أحد التويز بأحد
 السابق وقيمة الهالك ولو حلكتا أخذ قيمتهما والقول في التيقن قول الذي كذا في يده (٢) ولو
 كان النسي جارية قولت من غير سدها ثم استحق العبد أحد صاحبها وولدها والنصفان
 نصبت أيضا ولو كان أغنتها رزقتهما مع الوالد كانت ولده قبل العتق وكذا الحكم في البيع
 الفاسد • ولو وجد العبد سر كان عتق البائع والجارية وجمع ما صنع فيها باطلا فقتل في باب
 الاستحقاق من البيع • (فت) شراء دواهم ودفع ما يربحهم من الدواهم ثم استحق المبيع
 يربح على بائعه بدائره (٣) ولو أعطى عوم الدواهم عروضا يربح بالدواهم لأن يبيع
 العروض مع • وإن لم يبيع المبيع الأول بخلاف الدواهم التي لا يمكن لمبيد دواهم فربح
 فليسا إذا قبض شرط في الجائز في الصرف في السادس عشر من الأصول وكذا في
 السادس عشر من دعوى الجارية • قال اشترى داما ألف درهم ودفع مكانه ما قد سار
 قلنا الدواهم الأصل ثابت بالبائع يربح المشتري بألف درهم أي بمائة دينار أي بثمانين
 دينار غير فاصح أنه يربح بالدواهم (٤) قياسا على ما إذا استحق باقي المدة بمجانها
 وأجاب فاصح أنه يربح بالدواهم لأن يبيع المثل باطل فقتله غير مجزئ أي فهو واجب على
 المشتري فقيم أنه صار له دواهم غير واجبة عليه فصار صرفا فليدفع بجمع عما ذى بخلاف
 الاستحقاق لأن بدل المصنف مجزئ فليدفع على المشتري فقد صار يربح واجب على المشتري
 دفعه الصرف فاعديه في أواسط البيوع مفسده • (حسن) اشترى دوا بعد أخذ
 الشفعين بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأحد البائع الدار من الشفعين بطلان
 البيع وإن سلك المشتري دفعها إلى الشفعين بغير قضاء بقيمة العبد وما جازها هذا
 كالبيع بينهما أو هي الشفعين بطلت الشفعة وعلى المشتري قيمة الدار لأن بدل المصنف بطلت الشفعين
 ونصرت المشتري باعتبار ملكه ما قد كذلك لو باعها المشتري أو وهبها وسلمها إليه أو تزوج
 عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار والشافع المأمور فقتل في الاستحقاق • اشترى شيئا أو وهب
 لا تحرم أن الموهوب له بأعده من آخر أو استحق من يد المشتري لم يكن للمشتري الأول أن يربح
 على بائعه حتى يربح المشتري الثاني على الموهوب له وإذا رجع يربح ولو اشترى شيئا أو وهب
 فغيره فاستحق من يد الموهوب له يربح الوهاب بالنسي على بائعه ولو اشترى جارية أو وهبها
 لأنسان ثم وهبها للموهوب له لا تحرم أن استحق من يده لا يربح أحد بالنسي وفي المتن بخلافه
 من حرمة العتق في الاستحقاق من البيوع • اشترى أو ضاعب من ووقعها ثم استحق
 لغيره رزق قيمة العرض ومقتضاها الوقت بائرا لأن بدل المصنف مجزئ (٥) والارض بطلت
 غاية الأمر أن البيع فاسد وأنه لا يمنع الوضو لو كان اشتراها بصد ووجد العبد سر باطل
 الوقت لأن بدل المثل لا يلزم • رزاق في نوع فيما يبيع الرزق لا يمنع من البيع • نصيب
 فواهم بدل المصنف مجزئ ما كان فاسدا أي بدل الزرع ومقتضاه ما لو أضحى على آخر
 ألف درهم فقتلها ورزق فيها ما كان فاسدا أي لم يكن عليه شيء يفرم مثلها ولا يمتنع في الرزق
 لأنه قبض الدواهم بدلا عما يربح أنه ملكه وهو الذي فإذا ظهر أنه لم يكن عليه دين كان

(١) لأن العتق قد في الجارية بأرضها
 العبد في لزمه رزقا وقد عجز عنه ففرم فيها
 ولا ينعى للو شيئا لأنه علق حرا كذا في
 استحقاق نقد الفتاوى في ذيل المسئلة •
 (٢) لأن حصل اختلافه على بدل النوب
 الذي لم يستحق فاستأنع النوب بدعي ريادة
 بدل والمشتري يشكر فيكون النوب قول
 المشتري مع يمينه كذا في المسئلة •
 (٣) وثما إذا دفع الدواهم بدل الدواهم
 في يبيع المبيع الطاهر أنه يربح المشتري
 بالدواهم إذا رزق البيع على البائع لأن البيع
 صحيح •

(٤) لأنه لم يربح إلا الدواهم فكان رزق
 الدواهم صرفا يربح لم يربح به وهو فاسد
 كذا في بيع الفاعدية •

(٥) أي مجزئ مذكاهما دار الملك الفاسد
 إذا صار وقصاصه كذا في بيع الصاعدية •

المشترى بدل المشتري وبذل المشتري على ملكه فاعدا ثم الحبث لصدا المثل لا يظهر بها
لا يتعين وكذا لو اشترى جنانا فاعدا فبشره ثم باعه به بدين من الدين ثم اشترى المشتري
فالتحق بدينه من دعوى القامدية . الاستحقاق السابق على غيره من قديم وحديثه
الرجوع بالنسبة على بانه لا يان أنه باع ملكه فبشره وحديثه وحكمه عدم رجوع المشتري على
بانه باع من رجوع الاستحقاق بامر حادث في ملك المشتري فلا يرجع ماله على امر كان عند
البائع وله أمثلة . ما اذا اشترى شيئا ثم باع من كان المشتري هذا ملكه . مثله وهو رجوع عليه
ومنا اشترى كرايا ثم باعها من رجل على أن القيس هذا القيس لا يرجع على بانه بالنسبة
لأن الملك الحادث منذ شهر لا يرجع الملك من ذلك (١) وفي النسخة المشتري كرايا والمشتري
قصر والرجوع على الخط لا يكون واوداع الكرايا لانه يتعلق بوصف كونه قصرا وأنه امر
حادث وكذا لو اشترى حقة لقطها فحقها أو لم يفتواها واستحق الدقيق والثواب لا يرجع
لعدم رجوع الاستحقاق على المبيع الأرى أنه اذا استحق حقة الدقيق ولم يشترى ورجوع
عليه لا يقتضي بالدقيق والثواب بل بالقيمة والمثل ان كان مثالا لا ينقطع حق المالك بالتغير
كما عرف في القصب في أوائل السادس عشر من دعوى البرزانية وعامة قيسه . رجل اشترى
من أحد اربابهم وتقليصا ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالباران شاه أخذ نصف
الدار ونصف العبد وان شتر (٢) ولا يكون لشترى العبد الجارون فنزعت الصفقة عليه
وتسبب الباقي بسبب الشركة (٣) وعلى هذا اذا استحق نصف العبد كان لشتره الجارون باختيار
أخذ نصف العبد ونصف الدار ولا خيارا لشترى الدار من التار تانية في الخامس من الدعوى .
(شخصي) استحق بعض المبيع قبل قبضه على البيع في قدر المشتري وبعض المشتري في الباقي
كما تروا . أو ثبوت الاستحقاق على الباقي أو لا تنزعت الصفقة على القام . وكذا لو استحق
بعض قبض بعضه سواء استحق القسوس أو غيره . يصير للمشتري التعريق ولو قبض كله فاستحق
بعضه على البيع بقدره ثم لو أوثب الاستحقاق على الباقي من المشتري ولو لم يوثب على الباقي
كثرتين أو غير استحق أحدهما أو كلي . أو ورنى استحق بوجهه اذا لم يشر بوجهه فاستحق
بأخذ الباقي بمحضه بلا خيار . جامع القسوسين في السادس عشر . وكذا في الخامس
والعشر من منه . وفي فوائد صاحب المحيط اشترى عشر دراهم أرض ثم استحق أحداهن
لا خيارا للمشتري ولكن برجع بمسدة أرض واحد . بخلاف ما لو اشترى أرضا على أنها عشرة
أدع فوجد بها خمس فهو بالخيار ان شاء أخذها بجميع القسوس وان شاء تركها لأن مسكلى
واحد من الأرض أصل بعضها أما الأدم وصف فلا يقابل شيء من القسوس في انقسام
والعشر من المسادية . رجل اشترى من آخر أرضين فأخذ أحداهما لغير الباقع ولم
يعلم المشتري وقت الشراء ثم علم بها فاعدا على وجهين . أحدهما علم قبل القبض أو بعده ففي الوجه
الأول له الخيار لانه تنزعت الصفقة قبل القبض وفي الوجه الثاني لا خيار لانه لا تنزعت
الصفقة قبل القبض (٤) بتحقيق ومزيد في باب من له الخيار بغير الشرط . رجل اشترى
من رجل دارا بائنا فوجدهم وقصد القسوس وقصد الدار ما قام أخوالا لشترى البنة الدار كانت
لا يماز . كما عبرا به ولا شيء هذا المشتري فانه يقضي لده في نصف الدار ان كان كذا

(١) ولو روى أن العبد من ذلك عام
وقد اشترى من ذلك عام وحكمه لا يرجع
لحادث بسبب كذا في الحل المبرور
من البرزانية .

(٢) كأنه أن يرجع على الباقي نصف
العبد وان شاء نقص البع ويصغر ذلك
العبد كذا في الخاتمة في فصل دعوى الملك
بسبب وفي البرزانية رجوع المشتري عليه
بقية العرض .

لانه تنزعت الصفقة عليه وهذا التعريق
أوجب عيب في الباقي اذا الشركة في
الامعان عيب فيكون له الخيار كذا في
المحيط البرهاني في أو آخر الخامس من
الدعوى .

(٣) لأن هذا العيب انما كان بسبب تدليس
من جهته وهو بيع كل الدار مع عمله أنه
لا يملك الا نصفه لا يسقط مستصفا لظن
كذا في المحيط البرهاني في أو آخر الخامس
من الدعوى .

(٤) وفي الخاتمة في الاستحقاق يلزمه غير
المشتري بمحضه من القسوس ولا خيارا له .

المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء انصف الثاني على البائع وبثمة منه كل النش
ان كان نقد وان شاء امسك ويرجع نصف الثمن وان كان المشتري صدق ان شاء المالك يبق
النصف في يده نصف النش ويرجع على البائع نصف النش فله ضمان في فصل الاحتشاق
من البيع • (خط) لو استحق بعض الدار شأنا ما يجبر المشتري عند ثبوته ورجع
بكل ثمنه أو امسكه ويرجع بنش المشتري (١) ولو استحق منه موضع بينه مكر قبل قبضه
فهو مخير كما تروى بعده فلا خيار له ويرجع بنش المشتري وقال المصنف له رد كله بكل ثمنه (٢)
• (قطر) استحق بعض الدار ثمة بضمه ديب التعريق بخلاف فوين استحق أحد هاليس
له رد الباقي جامع المصولين في الفصل الخامس والعشرين • (ع) شري نصفه مشاعا
فاستحق نصفه قبل النصف فالبيع تمامه الباقي ولو استحق بعد النصفه فالبيع نصفه الباقي وهو
الربع في السادس عشر من المصولين • (ع) شري مكر ما استحق نصفه منه أو برز
لباق ولو يقبضه يده أو يأكل من ثمره من المجل المزبور شري مكر ما استحق أصل الكرم
دون الثبر والقبض والخيطان فله مشتري أن يرد أو لا خيار على البائع ويسترد جميع النش
لانه لو لم يرد يضره لانه يضمن بالثمن من المجل المزبور • اذا اشترى جارية وبقيها
وباعها من غير قولك من الثاني ثم استحق الجارية ففان المشتري الذي يبيع بالنش على
ثمة وبقيمة الولد والذائع الثاني لا يرجع على البائع الأول خبة الولد في قول أبي حنيفة
رجحه الله تعالى فاصحاب في مسائل العروص من البيع • وجعل اشترى جارية فوفت منه
فاستحقه رجل بالتمه فانه يأخذها وولدها (٣) ولو أقرم الرجل لم يأخذها وولدها رجل
له تحمل ولها ما رافقها رجل البينة أن الفصل فانه يضمن له بالنصل والتمار جوارحه بشرط
القضاء بالولد قال يضمنه لا يشترط وهكذا ذكر في الاقضية والتمت وقال الصدر الثاني (٤)
رجحه الله في الجامع المشعرا بانه القضاء بالولد ولو كان الولد في ملك رجل آخر بشرط حصره
ذلك الرجل هذا كله اذا وادت عنده ولم تلد منه خلاصة في الخامس عشر من الدعوى •
(قطر) مثل يضمنه من شري أرضا فيها اشجار حتى دخلت بلاد كرا فاستحق الانجار هل لها
حصه من النش قال يضمنه من كرا في ثوبين وثمة ووردة حار فأت ما يدخل بها لاجحة له من
النش وقال واحد منهم لهما المستلة رواية أنه يرجع المشتري حصه الانجار وقرق يتناولين
لوردة وانثوب اذا الانجار مركبة في الارض بخلاف الثياب فالتبعية هنا فقل مكانه
سحق بعض الارض وله الوارد البائع أن يضمن ثمن الثياب فله ذلك لو كانت ثياب
بثمة بخلاف الثبر أقول في الثبر وفي كل ما يدخل في البيع ثمة اذا استحق بعد القبض
يعني أن يكون لها حصه على ما يبيع في (ف) واقفه أعلمه (ب) شري أمه عليها ثياب
يساع ثيابها فاستحق ثوب منها أو ودية عسا لا يرجع المشتري على ما يبيع بنش لانه دخل
في البيع ثمة لا قصدا وهذا لو لم يذكر الباء والثبر في البيع حتى دخل ثمة بالولد كرا كما
يعبر قصد الاتحاق لو فانا في الفصل بانه ما ودية فخط حصه من النش كذا في (خط)
• ولى (ح) شري دارا مع ثيابها فاستحق الثياب قبل قبضه فالوا يبيع المشتري أخذ الارض بجمه
من النش أو ترك ولو استحق بعد قبضه بأخذ الارض بجمه ولا خيار له والثبر كالسائل

(١) استحق نصف الدار شاعا أو ثلثه
أو ربه بخبر المشتري عندنا
الفصل السادس عشر من المصولين

(٢) الى هنا مذكور أيضا في الفصل
السادس عشر من المصولين الا انه لم
يصرح هناك بان هذا القول الاخير
الى المصنف بل ذكر بدل الفعل المعلوم
الفصل الجوهري

(٣) الى هنا مذكور في السابع عشر من
يوع نقد المتناوي بجمه (كا) ع
(٤) والمستلة مذكورة في أول النوع
الاخير من السادس عشر من دعوى
الوزارة

استحقاقاً وتقدمها لما لم يحل القبض بأخذها بجميع الثمن أو تركها ولا يأخذ بالحصة بحلاف
 الاستحقاق والهلاك بعد القبض وهو على المشتري كذا في (خ) وهذا بخلاف ما مر في (فسط)
 في الفصل السادس عشر من الفصولين • (ثم) ثرى يتألف من عقدتين وعقدته غريب السقف
 الأهل ثم استحقاق الأصل يرجع بحصة الأصل لا بحصة الأهل وإن لم يذكر البائع في الشراء
 لأن البناء وإن كان تملكه لم يملكه لصاحبه مقصوداً وصار له حصة من الثمن ولو استحق
 الأهل والأصل بعد التزيب فالسقف يضمنه حصة المقروض ويرجع المشتري على بائعه
 بكل الثمن من محل الزور • (ثم) اشترى جارية أو غلاماً عليه ثياب أو حماراً عليه
 برزغمة ثم ذكر في البيع ثم استحق الثياب أو البرزغمة لا يرجع المشتري عليه بشئ ولكن
 بدخل في البيع تبعاً لأصله فمن الثمن ولكن يضمن المشتري به ثبته في الاستحقاق • اشترى
 فرساً مع السرج واستحقا يرجع بكل الثمن وإن استحق السرج بلا سرج يضمن به
 السرج وإن كان السرج قائماً أو أود المشتري رد السرج لا يرجع بكل الثمن وأبى البائع بوجه
 له ذك في الكرم ولو استحق الكرم بلا اعتبار رد الاستحقاق يرجع بكل الثمن وفي الغنای
 لأصله للسرج من الثمن لأنه تبع وعلى هذا لا يجوز للشهر حصة من الثمن وكذا كل
 ما يكون تبعاً بزيادة قبل كتاب الأقرار • اشترى داراً فاستحق طريقتها ثم تصرف
 تصرف المالك فإن استحق حق المروء وهو يجب فإذا تصرف تصرف المالك فقد رضى به
 فلا يرد ولا يرجع وإن استحق به الطريق فهو تفصل من وسكته أن يصرف بين الزوال رجوع
 فإذا تصرف بتدريسي بالأصل فحق الرجوع قاعدة فريسان أوائل الهدى •
 الأوصاف لا تقطع لها من الثمن إلا إذا ورد عليها الخاتمة أو القبض يعني إذا قبض ثم استحق من
 من الأوصاف يرجع بحصته من الثمن في الخامس عشر من الفصولين وفيه تفصيل •
 وله القروء من القيمة (١) القروء رجل اشترى أمة على أن يملك البائع أو يملك امرأته على
 أنها حرة فوعدت كل منهما ما إذا أظهر أن الأولى مملوكة للبائع والثانية أمة فليشترى
 كل من الولدين سوا القيمة دور غرر قبل باب حق البعض • (ب) أخبرته أمة أنها حرة
 فترد بها على فوعدت فوعدت فاستحققت فبطلت بها الولد للمشتري إلا أن يرد من الزوجه أنه
 تزوجها على أنها حرة فليشترى الولد جو أو على أبيه فبته (٢) في حاله حالاً وقت الحكم به
 دون حال الولد إذا السبب هو المنع وقد وجد من الأب لا الولد ولا ولا للمشتري على الولد ولو
 مات الولد قبل المصطفى ليس على الأب شيء من قيمته إذا الولد كان مملوكاً حقيقة لم يكن
 مضروباً كافي وله المصنف المملوك أولى أن لا يكون مضروباً ولو لا لية للزوجه على أنه
 تزوجها على أنها حرة فليطلب من المشتري على علمه لأنه لا يدرى عليه ما لو أنزبه بتمه فإذا
 أشكره فهو الولد ما على حرة أو صدقة أو شراء أو وصية أخذ المشتري الأمانة فبته الولد
 إذا موجب القروء مطلقاً لا يحتاج في الظاهر وقد وجد ويرجع الأب به إلى البائع بتمه
 وفيه ولا لا يصرفا عندنا ولا يرجع على الواهب والمصدق والموصى بتمه الولد عندنا
 ويرجع عند الشافعي لصحة القروء ولكن لا يفتول بمجرد القروء لا يكتفى لثبات حق الرجوع
 انتهى في وأخر السادس عشر من الفصولين وتعلم فيه • ولو غرته وأخبرته أم أمة

(١) مؤلفاً على هذه المسئلة وما بعدها
 في كتاب ربيع تفلح صية المعنى ومن
 التاثرانية ومن إحيائه ومن فتح القدير
 ع

(٢) أي يوم الولادة على ما أفق به أبو
 المعور وجه الله ع

لهذا اشترى ما منه فاستوفى له ما استحق وجعل الاب يرضى الامة وقبلة الولد على الساتر دون الامة جله (يس) (١) جامع القصور في السادس عشر • قال المفرد ما يكون ولده سوا اذ اتزوجها على ائمة سرة اما اذا اخبرته هي او غيرها بما سرة فترجها وتكون منه نفيا ولدها ملو لا لاله وله الامة رثيق لان بيت المفرد في المسقط ذكره في الحسابات من دعوى القاعدية • وادابا رجل غريبا وعبرها من الجيران قال هو ملك فقلت عدد المشتري ثم استفتت فالمستحق يأخذ المبيع مع اولاده والمشتري يرجع على الباقي بالنسبة وقبلة الاولاد لانه المفرد من جهة البائع فترجع القبلة اليه من كبير مستحق للاحكام في الاستحقاق من كتاب البيوع • الذي سكر ما في يد رجل وبينه ثوب الارث من بطنه وجر المراث فاخذ والبسده ان يملك هذا المبيع الكرم من والي فلان بكذا وثقا ايضا ان ابي سنان تركه ميراثا لثلاث بنين له وارث غيري وبخر من اقامة البيعة على ذلك ورجل القاضى الكرم في يد المشتري هل لعهده ان يطلب المذني عليه بما استوفى من غلات الاشجار بعد موت جده المذني اجاب وجهه الله تعالى نعم لانه انما كان الاصل لبيعه وكل ان قرار به يتدلى زمان سابق فانه يستحق به الزوائد الحادثة بعد ذلك القار مع الاصل المتزويده حتى ان من آخر يقره لانسان منفسين وقد ولدت في هذه المدة اياه يدخل في الاستحقاق قاعدية في كتاب الدعوى • اشترى بيتا باشجارا وكان في يده من ثمرها واخذ الشجار ثم استحق ورجل فله ان يرضى المشتري ثمر الاشجار فان اضطلع من ايدي الناس ففسد ابي حذيفة يوم الخصومة فيحكم بقبضته وعند ابي يوسف يوم العيب وعند محمد يوم الانقطاع من ايدي الناس بملالاف النصف مع المشتري لانهما سجدت على ملك الخصوم منه نصيب ربه عليه وهو امانة في يد المالك او اقله ضمن وانما في صورة التبعة فقد حدث على ملك المشتري وصار مثقلا على ملكه ولا شفعة في المنقول في الجواهر من الباب الخامس من البيوع • مثل حافظ الدين الرازي • من رجل اشترى كرا ففسده ونصرف المشتري فيه ثلاث سنين او اكثر واقل ثم استحق الكرم رجل واقام البيعة واخذ بقضاء القاضي ثم طلب المستحق من المشتري الفلانة التي تصرف فيها المشتري هل يجب على المشتري رد الفلانة ام لا ولو كان ثمرها هو المشتري وانفق في حماره من قطع الكرم واصلح السواق وشاء الميطان ومصرته فازدادت قسمة الكرم وصاروا يرضى عن الفلانة او انصفه هل يوضع من الفلانة مقدار ما اتفق ام لا اجاب ان حركات الفلانة قائمة في يد المشتري عليه وقت القضاء وحصل القاضي جازاها الى القاضي فهو هو شترع فيما اتفق ولو كان هالك او خارجا من ملكه او جعل القاضي به خلاص من محمد (٢) من صغير مستحق للاحكام في الاستحقاق • ولو اشترى كرا ملو في حقه سقى اوله العنب والتمر ثم استحق ليس له ان يأخذ شرا كما يعمل الاكابر وليس له ان يطلب اجر الفصل لان المتاع لا يستحق الا بالسقوط وما كل اكارا بل كان عاملا لنفسه من عهدة الفتاوى في الاستحقاق • رجل اشترى جارية فاستفتت وقد كتبت اكسابا ووجبت لها مهية يأخذها المستحق مع الاكساب (٣) وما وجبها ولا يرجع المشتري على البائع الا اكسابا وما وجبها ولا يرجع بالمرتب بخلاف قبلة العبد

(١) مثل من رجل اشترى جارية وولدت منه فاستحقها رجل بالبيعة هل له اخذها واخذ الولد ومجاذير مع المشتري على البائع اجاب له اخذ الجارية وقبلة الولد ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وقبلة الولد يوم الخصومة كذا في فتاوى ابن نجيم

(٢) اشترى كرا ففسده ونصرف ثلاث سنين ثم استحقه رجل واقام البيعة واخذ بقضاء القاضي ثم طلب الله التي تصرف فيها المشتري هل يجب الاعادة ام لا اجابا ما جوبن الجواب يوضع من الفلانة مقدار ما اتفق المشتري خدشه وما فضل منه يأخذ المستحق من المشتري كذا في التوفيق كذا حظه ابو السعود وفي الاستحقاق من بيع جامع الفتاوى اجاب عن هذه المسئلة بقوله الجواب فيه يوضع من الفلانة مقدار ما اتفق في عارة الكرم من قطع الكرم واصلح السواق وشاء الميطان ومصرته وما فضل من ذلك يأخذ المستحق من المشتري انتهى

(٣) أي ان كانت الاكساب قائمة كما هي كذا في الخامس من عاين التاوي الثانية

غير مفلوح وان شاء جملته ولا يرجع بالنقصان في ظاهر المذهب في السادس عشر
 من دعوى البرازية • ولو هدم المشتري بناء الادارية المشترية وشاء احديا من عنده ثم
 استحق أخذ المسحق الادوية البناء القديم من المشتري ورفع البناء الجديد ورجع
 المشتري بحصة الارض من انشئ بخبة البناء الجديد ولا يرجع بخبة البناء القديم بحيط
 سرخسي في أوائل كتاب الاستحقاق • اشترى دارا في بيها ثم غاب ثم ان الساع باعها
 من آخر وتضمن الثاني بناء الاول وفي بناء الاول واسطة هاهنا على وجهين اما ان
 المشتري الثاني يبيعها لانه في ملكه او يبيع بناء الاول في لوجه الاول ضمن
 المشتري حصة البناء من الادارية الصادرة والنقص للمشتري الاول ان كان فاقم
 ويضمن خيبة النقصان ان استهلكه والمشتري الثاني ان يرفع البناء الثاني ان استهلكه وفي
 الوجه الثاني للمشتري الاول ان لا يمكن المشتري الثاني من الرفع لانه عين ملكه فان زاد
 المشتري الثاني اعطاء قيمة الزيادة دون اجر الصالح ههنا العناوي للحد والشهد وكذا في
 الاستحقاق من رجوع التنازلية • وكذا في البرازية في السادس عشر من كتاب
 الدعوى • رجل اشترى دارا وباعها من غيره وغرس المشتري اشجارا في الارض فاشترى
 الدار من يد الثاني ورجع الثاني على المشتري الاول بخبة البناء واغرس والزراع فعل
 يرفع الاول على باعه فعلى قول أبي حنيفة يرجع وعلى قوله لما لا يرجع في التاسع
 والعشرين من دعوى التنازلية • ولو غرس المشتري فيها اشجارا وابت فيها الاشجار
 فهو المشتري ويؤمر بالقطع فان اشترى القطع بالارض فالمسحق بالخيار ان شاء ضمن له المشتري
 قيمة الاشجار مفلوحا • وكذا لو اشترى بناءا بملكه بالمقام وغير المسحق للمشتري ما نقص
 الزرع ولا يفرم البائع ولا للمشتري المسحق ما نقص الارض ورجع المشتري على البائع
 بالبناء لا غير فان اشترى هذا الشجر ثم استحق مطالبه بالقطع فذلك حال الامام لثاني سلم
 المشتري الشجر الى البائع ورجع عليه بخبة الشجر الثابت في الارض وبهزم المشتري على
 قطع ثم يبيع اولم يبيع ثم يبيع البائع على قطع الشجر من أرض المسحق في السادس عشر
 من دعوى البرازية • قال امره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم طفر بالبائع بعد ان قطع
 فان للمشتري يرجع على البائع بالبناء ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يضمن من نقصان الارض
 وان اخذ المسحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مفلوحا ويمسك الشجر واعطاء القيمة
 ثم غرس المشتري بالساع طاه يرجع على المشتري بالبناء ولا يرجع بخبة الشجر ولا يكون
 للمسحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري نقصان الارض لانه ما اختار دفع قيمة الشجر
 صار كالمسحق هو الذي غرس الشجر (١) فحينما في مسائل العروم من كتاب السوء •
 اشترى دارا في بيها ثم اشترى نصف الدار شاعرا فباع من نصف الدار ورجع بالبناء
 ونصف خيبة البناء وان لم يرد يرجع بخبة الدار لانه مغروفي سقطها وان استحق نصفها
 المعين قال كالمسحق • وجب خيبة البناء وان كان البناء في النصف الذي لم يستحق
 انه ان يرد ذلك النصف ويأخذ نصف النصف ولا يرجع بقيمة البناء برارية قبيل كتاب الاجارات
 وكذا في السادس عشر من دعوى البرازية وكذا في مسائل العروم من سيرة الخانية •

(١) وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وهو ما اتفقوا وقال الحسن الثاني يبعث
 أميا يخوم الثابت في الارض ثم يقول
 انشأني للمشتري قطع الشجر واعطه
 حتى اذا طفر بالبائع تسلم له وتأنده
 بعية فانه كذا في الحاجة في ذيل المسئلة

(واقعة) شري سكر ما وغرس فاستحق ثلث الكرم شائعاً ليعبر المشتري على تخريج
 ثلث الارض أصيب بأنه تقسم الارض بينهما فواقعه فيصيب المشتري يوم قبضه ثم يرجع
 على بائعه كما ترى الباء هذا الوي في أرض شرها ولو كان في يد رجل أرض سبق فيها أو غرس
 فاستحق فمضها أو لثماهل يعبر على تفرج كل الارض فمضته فناء أحد الشريكين
 في أرض مشتركة بغير إذن شريكه وحكمها ما ذكر في (ص) أن لشريك أن يتخض الباء
 إذا ولا به التقض في نفسه والتبغير غير ممكن وكذا القوس (ع) عن محمد في أرض بينهما
 فأن أحدهما فيها وقال لا تستأرض شائعاً قالوا فبها فمضها وقع من الباء في نصيب من لم
 يبر بركه أو بركه خيمته في السادس عشر من التوسلين

• (فبها يسلخ خصما) •

• في الباب على أصل أحد علما أن من أذى على انسان شأن كان أذى عليه لو أنزى ببيع
 اقراره ينتصب خصماً في إقامة البينة بالانكار وإن كان لو أنزى لا يصح اقراره فإنه لا ينتصب
 خصماً في إقامة البينة في الانكار ومن بضع اقراره بضع اسكارة فيصحبون خصماً في إقامة
 البينة عليه ومن لا يصح اقراره لا يصح اسكارة بخلاف الوصي فإنه لا يصح اقراره وبضع
 انكاره وإن أذى من أذى ما لا على ما ذهبنا فإن أذن ببيع البينة على رجل حاضر فإن الحاضر
 ينتصب خصماً عنه إذا كان ما أذى على الحاضر فلا يتوصل اليه بالابتناء فلا على
 الفقهاء في الثاني والسبعين من شرح أدب القاضي وعلمه فيه • (جس) قد لا يكون
 خصماً في البينة ولا في العيّن ولو أنزى به لا يعبر ولو دفع جاز • (ص) كذا في المداشر
 هذا العدد من وكيل فلان فأنزى المشتري بالشراء والوكيل غائب لا تقبل بينة المداشر أنه كان
 وكيله بالبيع ولا يعبر به ولو أنزى لا يعبر عليه ولكن لو دفع بار وقد لا يكون خصماً في البينة
 ولا في العيّن ولكن لو أنزى به يعبر عليه (ص) كذا في مبدأ في يد رجل فأكره عوداً فسلخ
 رجل مع المداشر على دراهم ودفعها اليه على أن يكون العبد له ثم جاء المصالح إلى ذي
 اليد وأقام بينة على أن العبد كان للمداشر وأراد أحده لم تقبل بيته ولم يعبر عليه لكن
 لو أنزى العبد يوم دفع العبد إلى المصالح ويكون المصالح غيرة المشتري ونص محمد أنه
 لا تقبل البينة ولا العيّن ولكن لو أنزى بواحد باقاره وقد يكون خصماً في العيّن ولا
 يكون خصماً في البينة كمن اشترى عبداً وقضه ثم أنزاه لغير البائع فلان من فلان ودفعه
 إلى المقتري ثم أقام بينة أنه كان للمقتري ليرجع بالبائع على البائع لم تقبل بيته ولكن لأنه لم يعبر
 البائع بالله ما كان له فترة فلان كل رد الغنى وقد يكون خصماً في البينة ودور العيّن وعلى هذا
 عشر مسائل أو أكثر منها أذى عبد في يد رجل ما سكر ثم حاله من دعواه على
 أحدهما بيته ثم أقام بينة أن العبد له أنه أن بائعه لا سكر ولو أراد أن يعبر بذلك
 ليس له ذلك ومما أن الوكيل بالشراء قد أسلم بالعيب فقال البائع رضى الأمر به تقبل
 لبينة على رضا الأمر وليس له أن يعبر بالوكيل ومما أن الوكيل يطلب النصفه أذى عليه
 المشتري أن الموكل سلم النصفه لبيته ولا يعبر بالوكيل عليه ومما أن الوكيل يطلب
 الدين أذى عليه المدعيون أنه أوفى دين المدعي بدينه وأقام بينة عليه تقبل ولا يعبر بالوكيل بالعم

إذا لم يكن له دين ومبها أنه إذا أدى على رجل أنه وصي الميت فقبل بيته ولا يخلف الذي
 عليه ومنها إذا أدى أي وكيل فلان فأنكر تقبل البيعة عليه ولا يخلف وإن أدى أن
 ملاما الميت أو وصي إلى رأى هذا فأنكر تقبل البيعة عليه ولا يخلف ومنها أن الأب فبما أدى
 على ابنه الصغير خصم في جميع البيعة دون الدين ومنها أن من أدى على ميت ميث حالاً أو
 حتماً المحرق وقدم وصيه الذي ليس وارثاً إلى الحاكم فليس له أن يخلعه لأن الدين إيجاب
 التناول والتناول بذل أو أقر أو ليس للوصي ولا للأب في حق الصغير ذلك (ط) ولو كان
 الوصي وارثاً يخلف لأنه يملك السد في حصته من قضاء القنية في باب من يشترط حضرته
 لسماع البيعة وإذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه
 بالتي فقام البائع بمئة على التنازع وأن القضاء للمشتري وقم بالأدلة وليس الرجوع بالتي
 على كل قبل هذه البيعة بمسبة المشتري اختلاف المتابع وبه ومحمد رحمه الله تعالى يشترط
 حضرته واختار شمس الأئمة أنه لا يشترط حضرته وهكذا أفق بخرق كذا في مسكوفي
 فتأوى القاضي لظهور الدين وذكر في كتاب الاستحسان بغير الدين النسق والمصدر لشهد
 حسام الدين أن المشتري عليه إذا أراد الرجوع على بائعه بالتي وأقام البائع البيعة على
 التنازع أو على وصوله قبل التنازع إليه من جهة المشتري مع أو غيره قبل بشرط حصرته
 المشتري لسماع هذه البيعة أو يجب بغير الدين نعم وأجاب حسام الدين نعم هو مختار سئل
 حسام الدين هذا الوصية القاضي خصما عن المشتري لسماع هذه البيعة على التنازع
 ونحوه لا بد من جعلها إلى المشتري حتى يستر المبيع من يد المشتري قال لا يجوز وفي فوائد
 جدي شيخ الإسلام برهان الدين رحمه الله تعالى قال كل من يفتي بغير الأئمة السرخسي
 أنه قبل هذه البيعة دون حضرته المشتري وسكان القاضي الإمام شمس الإسلام محمود
 الأديني جدي يفتي أنه لا تشر وكنت أكتب كما كتب شمس الأئمة أما قال لا تشر دون
 التلبه قال وذكر الإمام الأجل برهان الدين الكبير الضاري رحمه الله تعالى أن لشيخ
 الأئمة المعروف بخوارزمي ذكر في هذه المسئلة أن البكر الكبار اختلافاً بين أصحابنا
 وذكر في المحط وقبل على قياس قول أبي يوسف لا تشر ومحمد رحمه الله تعالى يشترط
 حضرته المشتري لسماع هذه البيعة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول لا يشترط
 حضرته وهذا القول أظهر وأشبهه في الفصل الثالث من فصول العمادية • المشتري
 عليه بالبيعة إذا أراد أن يرجع على بائعه بالتي والبائع أراد أن يقيم البيعة على التنازع أو على
 التنازع من المشتري بيع أو نحوه فلا يشترط حصرته المشتري لسماع هذه البيعة في الخامس
 عشر من العمادية • (متر) إذا أقام البائع بيعة أن المبيع وصل إليه من جهة
 المشتري يشترط حضرته لسماع البيعة هو المختار في باب من يشترط حضرته لسماع البيعة
 من قضاة القنية • والمشتري إذا أقام البيعة على الملك المطلق أو أحد الجوار ورجع بعض
 الباعة على البعض البيعة والقضاء أن هذا الرجوع عليه أراد أن يرجع على بائعه
 فقال بائعه أن هذا المختار نعم على ملك بائع وليس له حق الرجوع على وأقام البيعة على
 ذلك قبل إذا كان حضرته المشتري وإن لم يكن بائع الرجوع عليه حاضر بالبيعة خصماً

عن بائعه فلو قام المشتري بعد ذلك ببيعته على الساتح لا تقبل لأنه لا يشتري على الساتح اذا
 وجدنا تقبل بنية ذى اليد فها يظهر أن صاحب اليد صككنا هو الساتح الاول فتكملت
 بيته الاولى حمادة في العمل الخامس عشر • وجعل باع أو خاف أو اشتري بعد ذلك أيها
 مسجدا أو مقبرة أو أقرأها طريقا لعلته السطحي فأخذ القاضي عليه اقراره بمحض
 خاصه فيه العانة ثم أراد المشتري أن يرجع بالن على بائعه فأقام ينقضي ذلك ولم يصبر
 الذي خاصه فيه العانة ذكر في المتن أن فيه قبلا واستحيا في القياس تقبل البينة
 صككا أو اشتري عبدا ثم أقرأته • وتأخذ القاضي عليه اقراره ثم نعلم الساتح فأقام
 البينة أنه من الأصل والصد ويجهد السطحي فانه تقبل بنية المشتري ويرجع بالن على بائعه
 كذلك هذا وفي الاستحيا فرق بين هذا وبين الأرض فالوفا الأرض اذا أقر المشتري أنها
 مقبرة أو طريق أو مسجد أو أحد القاضي اقراره ثم أقام البينة على ذلك بمحض من الساتح
 ليرجع عليه بالن لا تقبل البينة الا بمحض من خاصه فيه العانة لتكون بنية من خاصه
 فيه العانة • خاصة في البيع العانة ملصقة • غيب دارا من يستأجر • فدعوى المالك
 على العاصب لم تجز بلا حصر • المستأجر اذا دلله ودعوى المستأجر على العاصب بلا حصر
 المالك تنفع اذ ذلك المنفعة • بعد الاجارة فهو المحبوسه بلا حصر • المالك في ذلك
 من القبولين • وكذلك في الخامس عشر من دعوى البرازية في قولهم بشرط حصره •
 وفي دعوى المستأجر (١) بشرط حصره العائد من ذلك المالك الذي هو والد المستأجر بشرط
 حصرهما كره (٢) في الثالث من القبولين • الذي دارا أو دابة في اجارة • لم لا تقبل
 بنية الذي لا يجمره الا بالبرهان والآخر والمستأجر جعلا • كذا في الارض (٣) جميع الساتح في كتاب
 ارض • بشرط حصره الزمان والمكان في دعوى بين ذين والعارية والاجارة كلهم
 خلاصة في أول كتاب الدعوى • واشتد في اشتراط حصره المستعير مع المبيع
 في دعوى المستعار وحصره المورد مع المورد في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حصره
 المزارع مع رب الأرض في دعوى الأرض • من دعوى البرازية فحين بشرط حصره •
 وفي الجامع الصغير وجدنا المستعير المستأجر في يد أحد فهو خصم الآن يدى ذواليدكون
 مورد المبيع من محل المرور • وكذلك في الثبات من القبولين بسلامة (بجفت)
 • أخذ لقطة ثم ضاعت منه فوجدناها في يد آخر فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة والرق
 أن الثاني ولاية أخذ اللقطة كالقالب بخلاف الوديعة من القبولين الثالث • وفي دعوى
 الضياع هل بشرط حصره المزارع من قبل بشرط وقت لا وقبل لو كان البذر أو لم بشرط
 لانهم مستأجرون للأرض لا لزور الأرض لانهم أجروا رب الأرض • (عدة) هذا الذي
 مطلقا أما لو ادعى الغصب على رجل والأرض في يد المزارع لا بشرط حصره المزارع واشتد
 المشايخ في اشتراط حصره فلهذا دارا في دعوى تبعية (٤) من محل المرور •
 ادعى على آخر أن استأجر هذه الدابة التي في يديك من فلان بتاريخ كذا قبل أن تستأجرها
 ثم منه هل يتبطل بهذا المستأجر خصما له حتى اثبات الاجارة من الثاني فهذا على
 وجهين ان ادعى عليه فلا وقال المستأجر هذه الدابة من فلان وقبضت فانت أخذتها

(١) أي دعواه بأنه في ملكه أو إيجاره

قبل

(٢) وان ادعى الشراء من المالك قبل

الاجارة فالمالك لا يملكه ويكون خصمه كذا

في أوائل دعوى البرازية

(٣) هذا إذا لم يدع التعلل عليه فان ادعاه

وقال غصبته معنى هذه العين لا بشرط

حصره عاقت الدين • كذا في البرازية في

أوائل الدعوى

(٤) تبعية ارضه ثباتا وكاربا مرأى

كذا في جامع القوس

(ترجمة ما في الأصل)

أي أصحاب القطة في دعوى الحانات

مثلا

(ترجمة اهلها)

يعنى أن تبعية ارضه ثباتا والحانات

بغير حق وقبض من يتصب خصما أما إذا قال أنا استأجرت من فلان قبل أن تستأجر
 منه وقد سلم البذل لاني فانه لا يتصب خصما فالمستأجر لا يتصب خصما لاني اثبات المالك
 الحق ولا يثبت الاجارة عليه الا اذا اذى الفعل فحقه رهاية عين يكون خصما ومن
 لا يكون كذلك فهو التاجر رهاية في التفريقات تخلص الحلاصة • استأجر دابة
 وقصها وعلب المالك واذا يخرأ ان اجارته صككت أسبق منه وبره أي حقرا الاسلام
 لزوي بأنه يقبل لان المستأجر التاجر يذى المالك في المنفعة ومن يذى المالك في حق فهو
 خصم لمن يذى به كمال دعوى العبد وهذا أقرب الى الصواب وقبل لا يتصب ببلاد دعوى
 العمل عليه بأن يقول كان طهيا لي وأنت قد جنته مني أما لو قال - لهما المالك اجارة التاجر
 مني لاني لا يقبل وبه أي الامام طهيه الدين قال الشرعي العجم عدم التصالح
 كاستعير حتى يحضر المالك وكذا في دعوى الرهن والاجارة لا يصح المستأجر خصم
 والمشتري والموهر به بصلح خصما لكل واليه مال أو بكرهه الله وفي الأخير يتبع من آخر
 شافاهي ذلك أن البائع كل امرئ منه أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فإذا
 حضر وبره عليه لا أن يقبل في الحامس من وقوع من يشترط حضره من دعوى
 لرابية • المستأجر هل يصح خصما مثلا اذى عليه أنه استأجر الدابة قبله أو أجاز ملكه اختلف
 فيه المتقدمون فقبل أنه خصم لا يذى ملك المنفعة ومن يذى المالك لنفسه في حق يتصب
 خصما لديه سواء كان ملك المنفعة أو غيره قال (حنفي) هذا القول أقرب الى الصواب
 وقبل لا يتصب خصما الا اذا اذى العمل عليه بأن يقول جنته مني أما بدون دعوى الفعل
 عليه بأن قال استأجر تاجرا - ولهما البذل لاني لا يتصب خصما وبه أي (ط) وقال (م)
 هو الصحيح اذ لا يذى ملك العين كغيره فلا يكون خصما والحاصل أن المستأجر ليس بخصم
 لمن يذى اجارة أو رها أو شراء المشتري يكون خصما لكل وكذا الموهر به والى هذا
 قول مال (خه) صكفا (دعوى) من القسول في أوائل الفصل الثالث • (فم)
 اذى وجعل على المشتري أن هذه الاموال المشتراة في ابارق فقال المشتري فبعت الاجارة ثم
 اشتريتها والبائع غائب يمكن المشتري من اثبات ذلك بالينة فبعت في باب من يشترط
 حضره لصالح البينة • ولو ابرءته من وجعل ثم ابرها من غيره وسلم لحاء الاقل
 ما أراد أن يقيم البينة على الاجارة ان كان الابر حاضر اقبلت بنبته عليه وان كان غائبا
 باجارة الاقل لا أنقره الا في الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الابر غائبا لا تقبل بنبته
 الاقل على الثاني لان الثاني يدأمانة فلا يكون خصما لمعدى ولو ابر ثم باع وسلم لحاء
 المستأجر واذا الاجارة قبلت بنبته على المشتري وان كان الابر غائبا لان المشتري يذى
 المالك لنفسه فكان خصما لكل من يذى عليه حقا في ذلك العين وكذا الوهر وجعل ضد
 انسان عينا وسلم ثم اتهمه من يذى بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن واذا الرهن
 وأراد أن يسترد من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بنبته وان صككت
 الرهن غائبا وتوخذا العين من يذى المشتري وتسلم الى المرتهن لما قلنا ذكره مسنة
 لرهن في الزيادات ومسئلة الاجارة في التخصر فاضمان في أوائل صككت

لأجارتها • وفي الأصل في الأجرة والأمانة والمرحى إذا أدى المزارع حقله لمطلق
 بشرط حصره مائة الصين وذو اليد والمذكور في المصنفين أن أدى سبق أجزائه
 فكذلك من أو ثل دعوى البرازية • وفي المناوي المصنفين أن المشتري لا يكون
 خصما للمستأجر والمرتهن والمشتري شراء جائزا لا يبيع خصما للمدعي شراء المصنفين
 يبيع خصما للمدعي • (د) باع منهبا فأدعى ثالث أن البايع أجزأه المبيع أو رده
 منه قبل بيعه لا يكون المشتري خصما لمودع البايع فربى عليه المدعي لا تقبل بینه
 كذا (صحيح) لحواضره وفي (شعبي) أجزأ ثلاث دواب ثم المالك أجزأ من غير
 لأقل وأجاز أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الخواب في أيدهم فلو باع حذر
 حازبه ولو لا عدو للمستأجر أحدهم لم يوطأ أحدهما فالمشتري يصر على معنى هذه الأجرة
 بأحد هاهنا أو يبيع لبيع أو الموقوف عليه تغيره فيضرب على الهبة لأجزأ تدرسه ربه
 لو صككت الأجرة الأولى مرفوعة والأخذ أن يبرهن على ذي اليد في الهبة لا يبرهن
 المالك لسمه فهو خصم بخلاف المستعير والمستأجر وهي المسئلة فلو أخذها ومعت
 مدة الأجرة فليس للمودع أن يأخذها لا تنقص قض الهبة بغير المستأجر
 والهبة لا تصح إلا بقبول كذا (شعبي) وقد صرح به أن المشتري يكون خصما للمستأجر كما
 ذكر (مد) وهو لا يملك كذا (دس) أن المشتري ليس بخصم للمستأجر
 والمرتهن والمشتري شراء جائزا هل يبيع خصما للمدعي قبل القبض لا يحصره البايع أحب
 (شعبي) وكثير من متابعيهم قد أنه بتوسط حصة البايع وقبل لا يشترط فعل فيه اختلاف
 من أبلغ وفي دعوى الموهون تشترا حصة الزاخر والمرتهن وما فاكدا (ذ) وفي أيده
 أدعى متاعا على ذي اليد أنه شراء من طلائع العائدين شراء أو ذواليد بعه لسمه فهو
 خصم كذا (شعبي) كالواذ على البيع البين في أو ثل الثاني من الفصولين •
 حيلة التلبس بالمرحى على العائدين ذكر (ج) أن المرتهن لو أراد أن يحكم به الفاضل
 بغيره وجب لأدعى رقة المرحى بغيره ذواليد أنه مودع عنده يحكم به الفاضل وذكر (ذ)
 أن مودعا أو تملك البينة في رواية أنه يحكم على العائدين بغيره لا لأنه المارح
 عنده فقد استقصاه فادعاه على الحفظ إلا أن المالك لمرحى حله حقا في ذلك كما
 في الودعة ونحوها في أحاسن من الأصولين وكذا في الثاني والخمسين من دعوى
 التنازع في حصة من شئ من الإسلام أو دس على شئ من طائفة عتبات الناس وقاب في البلاد
 هبل لأصحاب التنازع أن يطلوه من زوجته فقل أن كان عريها من عندها فلهم الظل
 والاختصاص قال استأجر مودعه نظر قائلة المحقة مرفوعة أن العاصب والمودع والمستأجر
 والمرتهن والمستعير غير مال (٤) لا يكون خصما للمدعي المالك المطلق ولكن المصرا
 ما أجاز به شئ من الإسلام وبه ثابت على (ع) من مودع غيره بغيره فوجد مال المالك
 في يد المرتهن أن يأخذ منه ووجهه أن المال أن يأخذ ملكه أيا وجده ولو أن يجتال
 قدر عليه من الخلة حتى يصل إلى حقه أنه أن يطلب ملكه من مودع أو عاصب أو مرتهن أو
 غيره من الأداة ذواليد أنه مودع غير مودع عنه المحسوسه فاشترط دعواه بمراتب

مطلب إثبات الرهن على الفاسق

(١) مطلب بالجموع ع

(١) أي فالجواب على الحق أن يقول
مالك أطيب ملك منه يتم

(٢) وكذلك في الخامس عشر من دعوى
البرية وقد كرمه قال السرخسي أن
دعوى القصب على شري ذي اليد مقبولة
ودعوى المالك لا يتم

(٣) أو كان إلى أجل كذا في البرازية فيمن
يشترط حذيرة يتم

المنى أن يملك طلب ملكه (١) من قضا القنية قبيل باب ولاية القاضي • الوكيل
بالخط من جهة الصائب أو أودع عند غيره مائة فسد الدين يكون خصما لكل من ادّعاء
أن كان يبرهن أن فلا بالتصائب دفعه إلى الميت الذي دفعه إلى وتغاب فيصرح عن الخصومة
في الثالث من القسولين وكذا في البرازية في نوع ضمن بشرط حضرته • والمشتري شراء
عاصبا صلح عاصبا لم يذم إذا قبض المبيع وقبل القبض فالخمس هو الباتم وحده كذا
(قن) وفي البيع قبل قبضه لا تنفع حنة المشتري ما لم يحضر البائع والمشتري إذا ملك
المشتري واليد للبائع تبطلهما اليد صاوي كدعوى الرهن بعد قبضه بشرط حضرته
المشتري فقط والاحذ بالصفة نظرا للاحتياط كذا (ذ) وفي (قن) للمصنف ولاية
الدعوى على الباتم وإن لم يكن المبيع في يده لأنه عاصب والمشتري عاصب القاصب وتصح
الدعوى على العاصب وإن لم تكن العينة في يده في الثالث من القسولين (٢) • رجل اشترى
من آخر ثوبا أو غيره ذلك ولم يدفع الثمن أو دفع البعض دون البعض وبقي المبيع في يد البائع
محموبا بالنسبة كله أو بضعه فباع البائع المبيع من غير المشتري الأول ثم حضر المشتري الأول
وأدعى الشراء على المشتري الثاني وأراد استرداد المبيع من يد المشتري الثاني ليس له ذلك
وإن كان المشتري قد دفع الثمن كله للبائع أو كان اشترى بثمن مؤجل كان له ولاية الخصومة مع
المشتري الثاني لاسترداد أصل هذه المسئلة مسئلة الحق وصورتها رجل باع من آخر دارا
علم قبضتها المشتري حتى غصب رجل الدار من الباتم فإن كان المشتري نقد المثل (٣) فالخمس
في الاسترداد من يد العاصب هو المشتري وإن كان المشتري في يده الثمن فالخمس هو البائع
تأثيرا في حق المالك من الدعوى • وفي تداوي الثوب أو الباتم المبيع من آخر قبل قبض
المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تنفع دعوى الأول على الثاني لأنه يذم المالك لنفسه وذو اليد
بعارضة لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذم في الخامس عشر من دعوى البرازية •
رجل اشترى شيئا بمئة أودم أو غيره أو غيره وقبض المشتري ثم جاء مصنف واحد من المشتري
بالدية في الشراء بالمائة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تنفع الدية عليه في الفصل الثاني
والعشر من دعوى المحيط الرهاقي • باع دار غيره وسلمها فاذى المالك على البائع الدار
لا تنفع وإن أذى الصبيان فخل الخلاف ومن الأحكام في وجوب الصيانة بالمبيع والتسليم
روايات فتنفي وجوب الصيانة وإن أراد إجازة البيع وأخذ الثمن فذلك بالشرط
الأربعة أو الخمسة في إجازة بيع الفضولي كما عرف برأيه قبيل نوع فبين بشرط حضرته
في الخامس من الدعوى • باع دار غيره وسلمها فاذى المالك على البائع الدار أو أذى الدار
لا تنفع لأن الباتم في يده فأنشده دعوى المصنوع على العاصب حال كون العين في يد عاصب
القاصب وإن أراد ضمانه فخل الخلاف المعروف أن العاصم على يمينه بالمبيع والتسليم أم لا
في قال الصبيان قال تصح الدعوى ومن تعاد قال لا تصح الدعوى وقد مر ذكره • وإن
أراد إجازة البيع وأخذ الثمن فذلك بشرائطه المذكورة في إجازة بيع الفضولي • برهن رجل
على العاصب أن القصد الذي في يده القصب وحكم عليه شراء المصنوع منه ورهن على
العاصب أن القصد ملكه لا يقبل لأن دعوى المالك المطلق لا تنفع إلا على ذي اليد ولو أذى

أنه غصب منه تصح الدعوى في حق الصمان ألا يرى أن دعوى الصمان على الغاصب صحيحة
 وإن كان صلب يد غاصب الغاصب في أواخر الفصل الخامس عشر من دعوى
 الرأية • (م) صلب فافهم عليه آخره أنه ضفي ثم المقصود منه برهن على
 غاصبه أن لنقل ملكي لا تنقل بيته لدعوى الملك المطلق لا تصح الأعلى ذي اليد لكن
 لو ادعى على غيره ذي اليد أن صحت متى سمع في حق الصمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب
 الأقل تصح ولو كان الغاصب يد غاصب الغاصب ولو برهن المصوب منه على المقصود أنه أن
 هذا الحق ملكي نقل وكذا البرهن عليه أن الملك ملكي غصبه متى قلان نقل • (جـ)
 دعوى الغصب على غيره ذي اليد تنقل لدعوى الملك • (ح) غصب شاة فافهم حتى
 لم يتقطع حق الملك فافهم حتى يد الغاصب إذا استحققت حين المقصود وعامة ياتي
 في مسائل الاستعانة وهذا يحالف ما صفي (م) مثل (ك) كذا ذكر محمد الدين في
 اصوله (١) أقول فكسر الموافقة بـ (ح) فبما إذا لم يثبت أنه ملك المصوب منه فلا
 يثبت وانه أعلم (٢) من المصوبين في الشاة مفصلا لو غصب لحاشوا أو برأضطه
 أو ثوباً لحاشه فبما استحق لم يبرأ غصبه لانه استحق منه فبما غصب ولو برهن المستحق أن
 الظم كان له أو الثوب أو البرأضطه أو غصبه لانه استحق من غصبه فبما غصب ولو برهن المستحق
 حق لم يقطع حق الملك ثم استحق يد الغاصب لانه استحق عين ما غصب ولو برهن شاة
 مذبحها وطلها فبرهن وجعل أن رأسه وأطرافه وجمعه وجلده كلها فحكم به بما يرجع
 المشتري على بائعه بالشي لانه استحق أصل الشاة ألا يرى أن من غصبها وذلها وطلها لم
 يطل به حق المال من غير الشاة بخلاف ما ذاع في أوامره أو طس بز لا أن ثمة يتقطع حق
 الملك بغير ثمة لانه لا يفتى في بطلان ذلك بل قد يبرهن بها الملك القديم بآق غير يرجع
 المشتري بنفسه في السادس عشر من المصوبين • الدعوى على غيره ذي اليد لا تصح
 لا في دعوى الغصب في المقول وأشأن البدو والعقار فلا فرق (٣) كافي الثقة (٤) من

دعوى الأشياء • المصوب إذا استحق من يد الغاصب بالينة لا يطرده ذلك القضاء
 في حق المصوب منه حتى لو أقام البينة على المصوب المستحق نقل فبطل هذا الحق
 أن لا يبرأ الغاصب من الصمان ففهم غاية في فصل من يكون خصما ومن لا يكون
 وكذا في الخامس عشر من دعوى الرأية • وقال محمد في آخره في الجامع غاصب
 الغاصب ومودع الغاصب يتصب خصما للمالك حتى أن من ادعى محدا في يد رجل أنه
 ملكه غصبه منه فلا بد وغصب هذا الرجل من فلان وأقام على ذلك مدة سمع بيته وكذلك
 وأقام البينة أن لا ما غصبه منه وأودعه وقال صاحب الدأود على فلان الذي يدعي
 المذموم الغصب عليه لا يدفع منه لمصومة ويضفي باليد للمذموم من نظم الزدسقي
 وكذا في جميع التناوي خلاصه • قال محمد مودع الغاصب وغاصب الغاصب خصم
 لمن يشول أنه ملكي غصبه متى قلان ثم غصبه منه أو أودعه عندك في نوع في الخصم من
 الخامس عشر من دعوى الرأية • المودع أو الغاصب لم يقر لا يتصب خصما للمشتري
 ويتصب خصما لو رثا المودع أو المصوب منه حتى لو ادعى رجل أنه وارثه والمودع أو

(١) وهذا يحالف ما ذكر في فقه وما ذكر
 في الثقة والرأية موافق لما في شرح
 (٢) أقول يمكن التوفيق بينه آخر ما هو
 وهو أن الدعوى مما إذا لم يضمن بهانه
 المصوب منه والآخر فيما إذا غصب بها
 للمشتري فلا يخالف كذا في تعاريفات
 ابن القيم على المصوبين •
 (٣) وهذا يوافق أن الغصب يثبت في
 القطار •
 (٤) وقد ذكر في الثقة في الدعوى •

على العائبة أبيب ثم ولكر في صبي القضاء على الحاضر ومثله يجوز إذا كان البينة من
دعوى القاعدية • اشترى هذا وقضه فطلب البائع منه فبره أنه أحاله على زيد
القائبة فما اتصل عليه فأنال عليه في الثامن من دعوى البراية • وفي الثاني من
أدعى على ذي المعداد أن العائبة اشترت له من لا يبيع فأكرهه والبدن قبل بينة المذني
وكذا لو كان المشتري حاصرا بغير الشرائك أدعى دارا في يد رجل وقال اشترتها من
فلان وفلان كان اشترها من فلان وقال الامام إذا قال أنه اشترها من فلان وعلان اشترها من
ذي البدن قبل وإن أدعى أن فلانا اشترها من ذي اليد لاجله وبره لا تقبل وفي الثاني
لو قال الذي في يده كنت بعتهم من فلان الذي برع أنه وكيله بالشرع والودان غائب حلا
خصوصية يده وبه المذني وكذا لو قال كنت بعتهم من فلان الذي برع أنه وكيله لكنه يبيع من
بائع عذري أو أودع بينهما ولو قال هذا من اشترتها من فلان الذي وكلته بالبيع تسع ولو
قال هذه في اشترها من فلان وكان وكيله بالشرع أو بره (١) لا يبيع هذا الامام
ويبيع هذا الشافعي وكذا دار بغير قومه راشداً على واحد منهم أنه اشترى له منه حصته
اتى برهنها من المورث وهو غائب وأقر الورثة حصته وبره على ذلك لا تقبل ولو قالوا
الذي لا يملك له فلان يبيع قبل بينة المذني في الخامس والعشرين من دعوى البراية
في نوع في الخصم

• (تسعة) •

(الاول) إنما يتصب الحاضر الذي يصير في يده خصما في الباقي إذا كان البائع لم يتصب
بمن الحاضر والعائبة قال قلت وأدعى العائبة نسيه هذا الحاضر كانت كتابا أو أملا
فلا يتصب الحاضر خصما عنه ذكره العائبة في بعض مناجيا وفي جامع المصولي في
السايق والعشرين ولو أودع نسيه من بين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العبد يتصب
هذا لو ورث خصما لا يتصب أحد الورثة خصما في الداعي لو كان العين بيده بخلاف
الاجبي انتهى (الثاني) أعمالا تسع دعوى العائبة إذا حضر بشرط أن يصدق أن
الصبر معراث يده وبها الحاضر أملا أو أنكر الارث وأدعى أنه اشترها وأورث نسيه من
رجل آخر لا يكون القضاء على الحاضر قضاء عليه فتسع دعواه وتقبل بينة كأي التصول
فالحاصل في ما يتصب خصما في العائبة ثلاثة شروط هي كون العين كاه في يده وأن
لا تكون مقسومة (٢) وأما صدق العائبة على أمهات من الميت المتجن (الثالث)
أما يسكن ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به أملا أو أدعى حصته حفظ وقضى
بها ولا يثبت حق الداعي كدأ في جامع الأصول من السابغ والعشرين (الرابع) أدعى
بناقل ذوالبدنه ملكي ورثته من أبيه وقضى عليه يظهر على جميع الورثة وليس لأحد
منهم أن يدعيه بجهة الارث إذا صار مورثهم قضيا عليه ولو أذاعه أحدهم ملكا مطلقا
تقبل الداعي من عليه في الملك المطلق ولو أذاعه والبدن ملكا مطلقا الارث لا تصير الورثة
مقضا عليهم فلم أحد يدعى الارث لكن ليس في اليد حصته إذا قضى عليه (٣)
اتهي (الخامس) إذا كان الورثة كبارا عبالا أو صغيرا اتصب الثاني وكيله في الصغير

(١) ومثلنا فيه في كتاب الشهادات فلا

من المصولي في التاسع والثلاثين

(٢) يحال على البراية في فصل قيام

البعض من البعض في الدعوى بطاوعه

حيث قال وفي الجاسع ما من هي ثلاثة

بين داره باب اثان ولدا في يد الباقي

وسيب العائبة عنده ودعوه هذا القصة

لجاء رجل وأدعى الدار كلها فان أدعى ملكا

منه سلا وأدعى الشراء من أبيه قائم

بقضى بالدار كلها المذني لأن أحد الورثة

يتصب خصما من الكل إذا لم يسمه

فوجهت إلى الميت انتهى للسكن

بواقفه حاق الثامن والعشرين من

المصولي حيث قال فيه بدل هذا القصة

والدار غير مقسوم مع أنه مثل المسئلة

أبناعي الجامع

(٣) التبعة الرابع من مذكور بعينه في

الثامن والعشرين من الخصول بعلامه

(فصل) ع

لجميع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوجه كحل قضاء على جميع الورثة
 (السادس) اذا ثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع
 دينه بما في يد الحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب بحصته وهذا في حرة المقتدر (السابع)
 بقضاء الوارث على الدين اذا انكره وان لم يكن الميت ترك (الثامن) يصح الاثبات على
 الوارث وان لم يكن الميت تركه وهذا في الرأية (التاسع) لو لم يكن الميت وارثا لم يمتد
 الدين على الميت تنصب القاضي وحسب خلافه دعوى كمال أدب القاضي للقضاء وطاهروا
 وكيل بيت المال ليس خصم (١) بمرور اثني عشر سنة من كتاب القضاء اذ في الخارج
 يكون الدار موراها من آية وصاحب الدار الذي كونه له فخرج الخارج وقضى له ثمان الاف
 للمضى عليه اذ في كونها موراها من آية الذي هو أبو المضى عليه وبرهن بقضيه بدها
 قلتم في هذا ان القاضي عليه لم يذكر كونها موراها فاقصرا القضاة عليه ولو قاله ومع ذلك
 قضى عليه لا تغفل دعوى الاخ من نصا الرأية في نوع عليه اذ في عليه ضمان
 الدار التي يد كالمالك ورهن على أحدهما ولو كان الدار يبدأ أحدهما بدارت يكون الحكم
 عليه كمال على الغائب اذا أحد الورثة تنصب خصما من القضية ولو لم يكن كمال الدار
 يده لا يكون قد قضا على الغائب بل يكون قضا ما في يد الحاضر على الحاضر ولو يدهما
 أو يدها أحدهما بدارت لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر في الرابع من
 المصولين وفي القاعدية (٢) ترك في أيدي ورثة لم تقسم وضمهم غائب اذ في رجل على
 واحد منهم أنه ملكه بسبب ارثه من آية لم يكن الحاضر خصما الا في قد قضيه ولو اذ
 شرع من ورثته فالحاضر يكون خصما من الغائب لانه دعوى على الميت وكل من الورثة
 قائم مقام الميت برأية في أوائل كتاب الدعوى وحسب في قيام البعض من البعض في
 الدعوى من هذا الكتاب وفي الاصل اذ في غائب التركة ويرى على أحد الورثة
 بالقضاء عليه قضا على الكل وفي الخارج ان الكل في يده وان البعض في يده وبشره برأية
 في أوائل كتاب الدعوى والحاصل ان أحد الورثة تنصب خصما من الغائب على
 هو في بدفت الوارث لا في غير ليس في يده حتى ان اذ في غيبنا من التركة وأخضر وارثا
 ليس ذلك المعنى في يده لا تسع دعواه عليه في الرابع من القاعدية (خ) اذ في غيبا
 وأخضر وارثا ليس ذلك المعنى يده لا تسع اذا أحد الورثة ارثا لم يكن يده تركه تنصب خصما
 من مورثه في دعوى دين لا في ولو ادعى تنصبه من غير عه وارث آخر فاذ في رجل هذا
 العين تنصب هذا الوارث خصما ان تنصب أحد الورثة خصما على الباقي بخلاف الاجنب
 جامع المصولين في الفصل الثامن والمشرى به في يد الحاضر مبيعة وفي يد الغائب أخرى
 ذي على الحاضر من أول أحما وقدر رجل واحد على كذا ورهن ان قالوا انهما قد جدل
 واحد على كذا وقضا واحد او كذا ملكه بقضى على الحاضر والغائب بوجه يتما وان قالوا فغيبا
 وفيما مشترقا يتجس على الحاضر فقط قيل وفي المسئلة نوع اشكال (٣) لا هذه المسئلة
 التي تنصب على أحد الورثة وفيها عايش على ادا كمن العصى في يد وارث الذي أحضر فانه
 نص أبو الميت أن أحد الورثة اعايش على الكل لو كانت التركة في يده هال أحضر

(١) انفي الباتان الدين واثبات الباتان
 الورثة فهو منضم على

وهذا يظهر ان دعوى الدين على الميت
 بحضور أمين بيت المال لا تسع وجماع
 البينة والقضاء عليه لا يجوز صريح به
 الحاصل في شرح أدب القاضي والناظر
 منه فاعلمون ومجلاؤه فاعلمون المعروف
 بعد الدين شيخ الاحلام على

وذكر في اشكال في فصل في باب خيار
 الغيب مسئلة تدل على أن أمين بيت المال
 لا يكون خصما وهي باع اذ امام أو أمينه
 عليه محرر ووجوده المشتري بها لا يرد
 عليه ما لان الامير لا يتنصب خصما ولكن
 الامام يتنصب له خصما انتهى على

(٢) في بيان أوائل الدعوى فذكر في
 أو اسطد دعوى القاعدية مكررا ووقع بدل
 التركة لصا كرم على

(٣) وهذا الاشكال صا كرم في
 الأخيرة في الثامن من كتاب الوقف على

و رثايس العزى به لا تنفع له عوى عليه ولا يصح فصل هذا ما يلزم أن يفتى على
 الحاضر لا عرى الوهم بعد رايته في السابع من الوقت • وقيل بين أخوس مات أحدهما
 وبقي في البيت وأولاد الميت ثم مات أحدهما في أولاد الآخر أن الوقت بطل
 بعد بطل رثايس عبيد وأولاد واحد والوقت واحد فصل وينصب حصص الباقي
 في باب الدعوى واليقات من وقت القصة • (ج) وقف جماعة على واحد منهم
 أو وكيله أو على واحد منهم أو على وكيله نصح الدعوى إذا كان الوقت واحدا • (د)
 لا تنفع الدعوى على بعضهم ن كان المهدود في أيدي جميعهم ولا تنفع المضاء إلا بدور
 ما في يد الحاضر (١) من المجل المزور • نهر عظيم لاهل قري لا يحصى أذى قوم سواهم
 في هذا المهر لقرى معلومة لا يحصى أهلها وأقام البنية على ما رأى والذي عليهم لا يحصى
 وفيهم الهرة والكبرياء محصور واحد منهم قال محمد إذا كان الشهر هذه الصفة يجوز القضاء
 مدعوى واحد من الذين على واحد من الذين عليهم ويصح الهرس أن يكون من جماعة
 المسلمين ويصح لاهل تلك القرى خاصة بمحلة طريق ما من طرق المسلمين أقام قوم البنية
 على أهلهم دفعت عنهم فاعية بنى تلك البنية كذلك الهر لقرى لا يحصى وان كان الهر
 لقرى يحصى معروفين لم يضر عليهم محصور أحد منهم ولا يفتى على من محصور منهم
 خاصة فاصيدى فصل في الأجار من كتاب الشر • ومنها ما ذكرى (معد) مثل محمد
 من مرسية لاهل قري لا يحصى بكره من هو على الهر من الأسطى وقاوا هو وأول
 الأملون حول كاه ولا حق الحكم فيه قال لو كان الهر يجرى إلى الأملون يوم الجمعة
 وهم أهدان يجرى إليهم فيامسى وأقام الأسطى به أن الهر يجرى إليهم والأملون
 هم الذين يكرهه عنهم لا يجمع على الأسطى ويؤمر لاطول بارافة السكرهم قال
 شيخنا شاهد له مثلته تنل على أن الشهادة على يد سمعته سمعته سمعته سمعته
 أو آخر تاسع • لو فتى على أحد الورثة بدس على الميت يكون قضاء على لكل وان
 لم يكن في ذلك الورثة شيء من التركة لمصلاى دعوى الغير فانه إما يكون جند قضاء
 على الكل أو لو كان الذى في يد لوارث الحاضر ولو كان بعض في يده بعد بطله خلاصة
 في حسن آخرى دعوى الذين من المصل الرابع من كتاب الدعوى • اذى على الميت
 دينا أو اذى على روثه وليس في يده شيء فسل البنية ويطلب على لعلم وصعدا
 لو لم يكن للميت مال متروضا أو فى الذى يطلب الورثة آثارا رايته في السابع عشر من
 كتاب الدعوى • أسكت الذين على الميت محصورة لورث أو لورثى يجوز وبم يكن في
 يد هاشمى من التركة لمال الأتات من ثمانية وهو شرك من أحد مال الميت بعد الموت
 قال قال الورث لم يفتى في من ميراثى • صنفه يدعى فلائى له وان كذبوا
 لاهل وصل إليه كداس المال يطلب على البنية فان طلب لائى عليه وان سكر لاهل أصاب
 في الثامن والعشرين من المصا دية • (مت قل) رثايس المدعوى والعرى في وصاى الجامع
 قيس رثايس وصاى وأشد الاصل كل التركة ونصاى اذى وصل على الميتة يتاصب
 لروحة حصصاى الميت وان لم يكن في يد هاشمى • (عن) لا تنصب لروحة حصصاى لاداء

(١) وما في أوائل كتاب الدعوى من الفتاوى
 موافق لما في هذه العلامة ضع

(ترجمة)

(١) تولى المدعي وادعى الحاشي على رجل يسمى أم هانئ التوفي وعليه في مقدار كذا لا تسمع لأن هذا الرجل ليس خصمه إلا أمان الذي المدعي على الوارث والوارث يقول لا يثنى شيء من التركة ويقول المدعي الشيء الذي يدينه لأن ملك مورثك والوارث وصاحبه لا يدين كلاهما منكروا المدعي فقيم الشئ على كذا ما سمع دعواه ويحتاج إلى حضورهما

(ترجمة)

(٢) يدعي شخص دنانير الميت ويقول الوارث هذا الدين ثابت ولكن لم يثن شيء من تركه الميت ويقول رب الدين هذا المرفوض تركه الميت هذه الدعوى لا تسمع منه لأنه ليس خصمه في إثبات ملك الميت

لأنه ليس له ولاية إثبات الملك للميت قبل في شئته فإجاب الوصي كذا في عمل نحو من دعوى القاعدية

(٣) ومحمد كان موصياً بالثالث لا غير غان فكانت وصية له عازة على الثلث وصحت بأن لم يكن له وارث فهو خصم قهرم وبغير كراهة إذا استحق ما ورث على الثلث من خصائص الوارث كداني الثالث من الموقوفين وكذا في البرازية في أو ثل كآب الدعوى فضلاً على التثني وسبحي بعد مسائل

(٤) وفيه أثنى ابن نجيم وباقول الأئمة أي أبو السعود

وفي أو ثل كتاب الدعوى من الحماية من الجامع أن الوارث لا يكون خصماً يدعي على الميت إذا كانت التركة مستغرقة بأولي أو بن كذا في قامعه

كن في دعائه قال استاذنا والصواب هو الأول • (ط) في دعوى الغراما يقسم أحد الورثة حصصاً من الميت إذا كان الدين في يده والا فلا وفي دعوى الدين يقسم خصماً أو لم يصل إليه شيء من التركة • (صفر) ادعى على مستجير أو أذن على ورثته وليس في أيديهم شيء ثبت ذلك باقرار المدعي قبل الشئ وبهذا الورثة على العلم وكذا لو لم يكن الميت حال مفقوداً نقل الشئ إلى ورثة المدعي على العلم لأن الحاجة إلى إثبات الدين دون استمائه • (ن) وعلى الغرض أي جعفر أنه تسمع التثني قبل ظهور المال ولا يقسم الوارث إلا الغرض الظهور به أخذوا بالث في باب من يشترط حضر فمن قضاء القنة • قال مدعيون مرداه استدان من برودي مكانه يعني دعوى ميكندك ابن ملك منوفي است وماروي جندشي است مسجوع شردك ابن مردخمس ثبت أما الصكر برورث دعوى كندوي كويديك جيري بمائة است ودهي كويديك جيسر كجست ولأن كس است ملك مورث ثبت وارث وصاحب يدهر دوسكر بدعي منه فأثبت كند برورث ودعوى جندشي حردوي حاجت بود (١) من أو ثل دعوى القاعدية • يكره بيت بدعي دعوى ميكندك وارث ميكندك ابن برين ثابت ولكن ازيت جيري تركه عاتده است بدعي بكون ابن ابن نفقوري تركه وبستان دعوى اروي مسجوع شردك ويستم بيت ودانبات • (٢) من دعوى القاعدية • برهن على مدعيون مدعيه لا يثبت ولا يثبت أخذوا منه التركة ادانيت الدين في التركة وأقر الرجل هذا الحاكم أن عليه لبيت كذا يأمر الحاكم بدفع حاملة إلى دائي لبيت برانزية في الرابع من الدعوى وكذا في السابع عشر من دعوى ثل ما خاتمة فلا من شاري الخلاصة • ادعى الدين في التركة لأحاجة المذكور كمال الورثة لا إذا ذكر واحدا منهم و برهن عليه أنه واجب عليه أو أنه دين من تركه لث في يده بكن ولو كان الوارث الحاضر مقرباً من علي وصيه على الوجه المذكور أو ادعى دين الميت على أحد الأبنين بيان ممدد الورثة لئلا يترتب في الخامس عشر من دعوى المزانية • قال وان ادعى قوم على الميت دعواً فأرادوا أن يثبتوا ذلك طيس لهم أن يثبتوا ذلك إلا بمحض من وارث أو وصي وليس لهم أن يشترطوا على قوم قيمت عليه دين ولا موصي • (٣) ولا غرم على الميت دين من محض شرح أدب القاضي لخصاص في أو ثل باب إثبات الدين واخفوق على الميت • رجل مات وترك وارثاً لا يبايعه عليه فلا يكون الوارث خصماً له لأنه لا حظ له من تركه وقال بعض المتأخرين هم خصم في ذلك لأنه لو لم يكن خصماً يحتاج إلى نصب الوصي وهو أجنبي ليكون خصماً فهم أولى من الواقعات الحسامة في باب الوارث وبه إلامة الثوري • رجل مات وترك وارثاً لا يبايعه عليه دين محض تركه قال الغرض أن يكون الوارث لا يكون خصماً له لأنه لا يترتب وقال علي بن أحمد الوارث به بر خصماً ويخوم مقام الميت في المصومة وبه نأخذ (٤) من وصايا قاضيان لمصاحبه والمصحح أن الوارث يكون خصماً يدعي على الميت أو لم يثن شأس أهل المزور • ذكر رشيد الدين أن في التركة المستغرقة الحصة في أنساب الدين إنما هو الوارث لأنه خصم الميت وتسمع الشئ عليه لكن لا يقسم عليه لأنه لا ينفذ أقراره على الغراما في التماس والعشرين من القاعدية • هذا هو المذكور في الكتب ولم يذكر

في شيء من الكتب أنه هل يصح إقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر البت مال آخر
 يستوفى من هذا التبرع من نصيب الوارث المحز وخفي أن يصح ولكن لا يحفل بهذا العادة
 لمروسة (١) من المحبذ الوفاة في أواخر الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى • رجل
 مات وطبه برخصت بجميع ماله أو أكثر فاذى رجل على الميت ديناً بمنزى أو أخته الميتة
 مال أو ضرر ليس أن يخطف أصحاب الديون أو الورثة وإن كانت في يده فبها على الوصي
 وإن لم يكن الميت وصي يجعل القاضي رجلاً وصياً قال كل من حال الميت فحصل من الدين
 كأنه أن يخطف الوارث فاصبحان في مسائل مختلفة من الوصايا وكذلك لو أضر الميت
 وصي الميت واذى على الميت ديناً فإن أعاد الميت فبها على الوصي قال وإذا استغله
 لا يخطف من وصايا فاصبحان في تصرفات الوصي • قال وكذلك إن مات رجل ولم يوص
 لى أحد ولم يخطف وارثاً واذى قوم طبه مالا أو خرفاً فإن القاضي يجعل له وصياً
 يدهم ميتاتهم على ما يدعون من مضمون هذا الوصي لأن الميت لم يترك وارثاً فله ما له
 المثل لا يكون لأحد من وصاياه وكان القاضي أن يخطف قوماً حتى يسمع خصومة الذي في حق المثل
 فإذا ثبت حق خلف الذي على الوجه الذي مر في المسئلة الأولى من شرح أدب القاضي •
 وفي المتن الوصي له بجميع المال منه عدم الوارث والوصي خصم لم يدهي ديناً على الميت
 ولو اذى رجل على أن الميت أو وصي إليه وقدم غريباً لم يسمع كاتعم دعوى الوكيل على
 غريم الموكل وإن اذى على الميت فبها على الوصي • ولا يسمع على الغريم
 الذي على الميت دين أو له عليه دين برتبة قبل أوائل كتاب الدعوى • ومن ذلك (٢) من
 يده مال الميت وإن لم يكن وصياً ولا وارثاً لم يسمع اختلاف المشايخ بمرور في كتاب القضاء •
 وإن مات الميت على من يده مال الميت هل يصح ذكره اختلاف المشايخ في صورته المرض
 مرض الموت وبكل ماله أو وصي بجميع ماله ثم اذى رجل على الميت قال السدي
 يخطف القاضي وصياً ويسمع الخصومة عليه وقال شعر الاخت يسمع على من يده مال الميت
 (٣) من أوائل دعوى البراءة وكذلك في آخر الرابعم من الأصول لم يسمع • ورجل اذى على
 رجل أن له على فلان ألف درهم وأنه مات قبل أن يرد ما إليه وألف في ذلك ألف درهم من ماله
 وطالب بضامه من ذلك المال فلقاضي لا يسمع دعواه وإذا لم يسمع دعواه لا يخطف الذي
 عليه ولو طامسة لا تسمع ميتة في ثلثي والعشرين من دعوى التاوية الثانية وكذلك في
 المحبذ • ورجل باع أقواماً وأما قبل استغناء الديون ولم يدع وارثاً فله ما فاضد السلطان
 أدب من الغرماء ثم ظهر وارث كان على الغرماء أدب الديون إلى الوارث ثانياً لا لما ظهر
 الوارث طهر أنه لم يكن للسلطان حق الاخت (٤) فاصبحان في أوائل فصل برامة القضاة
 والديون من كتاب العصب • (٥) إن ميتة الارث لا تنفع الاعلى خصم وهو وارث أو دائر
 أو ديون أو وصي • ولو أضر رجلاً بذي عيب حالاً به وهو مقتره أو لافه أو شين
 نبيه بالثبته عند القاضي بحضرة ذلك الرجل في الناس والعشرين من الأصول •
 لحكم في إثبات الدب خمسة اوارث والوصي والموصى له والنسب لم يثبت أو على
 الميت من أوائل دعوى البراءة • ونظم في إثبات الدب الوارث أو الوصي أو

(١) من ما يتعلق بهذه المسئلة في الحقيقة
 نقل من المحبذ البرهان فخرج إليه بخ
 (٢) أي من يقوم مقام العايب
 (٣) وهذا الظاهر لأن الوصية بأراد على
 الثالث إذا صح أن لم يخطف له وارث
 يكون الموصى له كوارث إذا استغنى
 ما زاد على الثلث من خصائص الوارث
 والهة في المرض وصية معنى فيكون
 الموهوب كالوصي له بخ

(٤) لأنه ظهر أن امرأته لم يدهو المال
 إلى صاحب الحق فلا يحصل لهم الثابة
 وكان عليهم الاداء ثانياً كذا في الخاتمة
 باب تصرفات الوكيل من أوجر بخ
 شغل من مات وله ديون على أقوام
 وليس له وارث معروف فاضد الأمر من
 بيت المال الديون من الأقوام ثم ظهر
 وارث يستحق ذلك شرعاً هل له الطلب
 على الغرماء أم على القاض المذکور
 أجاب الطلب على الغرماء لأنه من بقدر حق
 كذا في فتاوى ابن نجيم وأجاب قاضي راد
 بفسلامه حدث قال مات المال أم يمتد
 التذكير لا يمتد وتكملت مثل بخ

(ترجمة مالى الها مش)

ياخذ من أم بيت المال ولا يخطف
 الإحدا

(١) أي على المودع معنى مودع الميت
للمودع القاسي

لثبت عليه دين أو عهده وديعة أو غريم له على الميت دين أو الوصي له ويستوي أن كان
مقرًا بالدين أو مكرهًا في أوائل العاشر من دعوى الخلاصة • فقام يثبت كونه صاحب
الدين المال الميت لا يصير خصما للميت وتصادقهما أن المودع قد المدي عليه لا يكون حجة
على الميت ولا يصح كفى في القاسي لانهما متيمان في ذلك من دعوى القاعدية • دعوى
الميت على المودع لا تصح بخلاف دعوى الورثة عليه (١) في السابع عشر من دعوى المجهول
الخصم في اثبات كونه وصيا للوارث أو الموصي له أو المدين للميت أو دائمه وقيل دائ
الميت ليس بخصم فيه في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع غير بشرط حدته •
الموصي له يتصب خصما للموصي له فيما يدينه ولو حكم للأول ولم يقض شيئا له يتصب خصما
فلو جحد إلى القاسي المدي حكم للأول ثالث يتصب خصما له لو خاصه إلى قاض آخر
• (ذ) والموصي له يضمن لغيره ذلك المدين بسبب الشراء من الموصي في الثالث من
الصلوات • قال محمد في وصايا الخامس رجل عتق وترك ثلث آلاف درهم وترك له وريثا
واحد أفاد عام ورجل الميت أوصى له ثلث ماله وبعد الوارث فالتقاضي بجمع بينه
على الوارث وقضى بالوصية فان دفع الوارث الثلث إلى الموصي له ثم جاء رجل آخر فأقام
بينه أن الميت أوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث ذلك فاحضر الموصي له إلى القاض
فالتقاضي بجمع الموصي له وصيا وجمع بينه عليه وبأمره أن يدفع نصف ما في يده إلى المدي
الثاني قال لم يكن عند الأول شيء بأن عتق ما في يده واستهلكه وهو بعد فاحضر الثاني
الوارث فأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فحضر الوارث وصينه لم يكن على الثاني إعادة
الدين على الوارث وكان للموصي له الثاني أن يأخذ من الوارث شئ ما في يده ثم الثاني مع
الوارث يشعان الأولى فأخذا أن نصف ما أخذا من أحد ذلك القسم ماله على خمسة أسهم
سهم للموصي له الثاني وأربعة أسهم للوارث في الثاني والعشرين من دعوى التاراجية
وصحة في الخط الرهائي ملخصا • بشرح أي يوسف في رجل له على رجل مال
فأوصى به لرجل ثم أتى على المالك قال الورثة بما صورته فإذا أراد التقاضي أن
يقضى لهم قضى بها لصاحب الوصية وأحال بهما من الثلث في الثاني والعشرين من دعوى
المطابق النوع الأخير (عن) الذي الموصي فلاح أو وكيله وفي عليه كذا أو مكره رصائه أو
وكيلته بالحيث (٢) • (ط) لو مرض المدي له أو مريض فلاح أو وكيله قبل فقد جده لخصما في
حق سماع البينة دون الاختلاف (٣) في الخامس عشر من دعوى الصول • والمودع
أو القاصب أو المدينون ليس بخصم للموصي له لو كان في يده المال مقرًا بأن المال للميت
أو الخصم في ذلك ووارثه أو وصيه ولو قال من يدينه المال هذا ملكي وليس مندي من مال
الميت شيئا لم يرضى ولو جحد القاسي خصما يقضي له بثلث ما في يده المدي عليه في الثالث
من الصول • الوكيل بالخط من جهة الغائب لو أودع عند غيره وماله في يده يكون
خصما لكل من ادعاه إلا أن يبرهن أن غابا العايب دفعه إلى الميت الذي دفعه إلى وغاب
يصرح عن الموصية ولا يسجله وصيا إلا في قبال قول أي حصة بصور وصايا كل
شيء كذا (ذ) من الجهل المزور • رجل قدم رجلا إلى القاض وقال إن هذا لرجل فلان

(٢) لأن المدي ليس بخصم مالم يثبت
الوكالة بالبينه كذا في دعوى القاعدية في
أواسطه عند

(٣) سماعه على الثاني من هذه
المسئلة في كتاب الوكالة خلا عن البرازية
قبل نوع في العذر مدعاه على ما يجمع عند

العلاقي على هذا التبرع وقد وكلني بالمصومة عنها وفي كل حق له ويقضي وأقام البينة
على ذلك جبهة قال أبو حنيفة ومعه أنه لا تقبل البينة على المال حتى يقضي البينة على الوكالة
وأقام البينة على الوكالة والدين جبهة يقضي بالوكالة ويقضي البينة على الدين وقال محمد
ومعه أنه إذا أقام البينة على الكل جبهة يقضي بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البينة على الدين
وقول أبي يوسف مضطرب طاهر قوله أنه تقبل البينة على الكل إلا أن القاضي يقضي بالوكالة
قولا ثم يقضي بالمال ولا يحتاج إلى إعادة البينة على المال وراي القاضي المترتب في القضاء
لأبي البينة (١) وهذا الاستدلال وعن أبي حنيفة ومعه أنه قال أخذت في هذا القياس لظهور
وجهه القياس فإن البينة على المال لا تقبل إلا من خصم وهو كما لو اشترى شيئا فوجده حسبا
فأراد أن يردّه لا تقبل البينة على الثمن إجمالا ثبت السبب في الحال ومعه أخذ بالاستدلال
طاحنة القياس والمنصوي على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي إذا أقام البينة على الدين
والوصاية جبهة والوارث إذا أقام البينة على التصب وموت المورث والدين جبهة أبي حنيفة
يشترط اثبات المصومة أو لا ثم تقبل البينة على الحق في فعل التوكيل بالمصومة (٢) من
وكالة الحائنة • أذى على رجل أنه كفل عنه فسدان الغائب بكذا أذى الكفيل فلا
المال في الغائب وإنكر المطلوب إلا إذا فسر عليه الكفيل والطلب غائب يقبل ويحكم
على الغائب والحاضر • (فرض) طلب لثان كصفه منه ففره الكفيل أن المدفون أذاه
تقبل مستحب الكفيل خصما عن المدفون إذا لا يكتفه دفع الداء إلا بهذا في الحاضر من
القصوين • رجل في يده دار أقام آخر عنه أهلها وأقام رجل آخر عنه أهلها وأما من اشتراها
من ذي اليد وهذا الثمن وقبض الدار واشترى رجل غائب قال في قياس قول أبي حنيفة يقضي
بالدار أو بأهلها الذي يذم الشراء لنفسه وليس طريق الغائب لا يكون خصما عن تركه فكان
هو ذمعا لنفسه والمذمى الاتحريم على الكل ولو كان مدعى الشراء أقام البينة أن الدار
كانت لأبيه مات وتركها ميراثه ولا خسه الغائب فإن القاضي يقضي للذي يدعي الكل
لبيعه نصف الدار ويقضي بالنصف لأبيه ويدفع الربع إلى الابن الحاضر ويدفع الربع في يده
المدعى عليه حتى يحضر الغائب فإذا حضر الغائب أخذ الربع بقيمة يثبت من دعوى
القاعدة • وللمرأة اثبات المهر المؤجل ولقد اثبات الدين المؤجل وإن لم يكن إجمعا
ولا ية المطالبة في الحال في الخامس عشر من دعوى البرائة • أذى على امرأ أن أقام
زوجته وتزوجت به يمينه وأخبر غائب الاستلزام لانه أثبت أن المرأة ليست بخصم لأمها
ليست في يدها وإن لم يثبت أنها تزوجت بأخبر نعم إلا أن تبرهن المرأة أنها تزوجت بأخبر
وإن لم يحكم للمرأة بيمينه يحلف الزوج على العلم أن مكل منه دفع وإن حلف تجمع يمينه على
المرأة وإن قضى على المرأة وحضر الغائب وخصم مع الحاضر ورهن عليه فالحاضر يبرع
البينة فيكون الحكم كالوعدا أمرا أو أقام البينة وقد عرف (٣) من دعوى القاعدية
مطعها أذى على امرأة أن كانا فأنكرت وأقامت بينة أنها امرأة فلان الغائب لا تندفع
دعوى المذمى ولا يخرج من أب يكون خصما في العمل الخامس من العمادية • أراد
زوج امرأ أنه شهدا معه وأعدا الحاكم أمها ذات زوج ومع ذلك تزوجها لا يفرق بينهما

(١) وعلى قول أبي يوسف يقضي البينة على
الأحرار ويقضي بالوكالة أو لا ثم المال
هكذا ذكر في أدب القاضي كذا في آفة
في باب اثبات الوكالة بعد

(٢) وهذه المسئلة مدكورة في أوائل
دعوى الحائنة بعد دورة نفس أول المدعى
بعد

(٣) قال أدها امرأ أثبتت في يده أحدهما
فصدقت أحدهما أقام الاسترخية وأقام
المصدق بينة ولم يبرز خاصية المصدق
أولى لأنه في معنى صاحب الدار كما كانت
في يده أو في يده معا يمينه وكأوليت أنه قد
دخلها كذا في دعوى القاعدية مطعها
في أواسطه بعد

لعدم الحسم وكذا إذا شهد جماعة عليها امرأة لعائت لا يترق ولا يحال بينهما وذكر صاحب الطهارة الذي عليه أنها متحصنة وبرهه وقالت أما امرأة فلان القائب يقضي بينة الحاضر إلا أن يكون مشهورا أنها امرأة فلان القائب وذكر القاضى لا يجوز أن يكون رويًا ظاهرًا برأيه في الرابع عشر من كتاب النكاح • (د) برهن على نكاح امرأة تقول ابنى زوجي بلد كذا وحضه أو لا فإنه يحكم به ما روي عن علي بن النعمان من الحكم بسيرة المذنب جامع المصنفين في الفصل العشرين • أقام رجلان البينة على امرأة أهما زوجته وعملت البينات ولم تفرح أحدهما على الأخرى لم يقض بها لأحد منهما حتى أن يرجع إلى المهر على قول من يرى المهر في النكاح فصلى كل واحد منهما من دعوى القامعة حلفا • وفي النفقة إذا نكح امرأة فأقربت لأحدهما ثم برهنا لا يقضى لأحدهما كالأول ثم تزوج ولم يصرف المهر فبارها صاحب يد وإن أرشها على السواء وأقربت لأحدهما بعد البرهان ففيه وإن لم تقرب لأحدهما فزنت بينهما فلا يسأل الدخول لا يقضى على أحدهما بئس من المهر وفي الفتاوى برهنا على نكاحها لا يبرح أحدهما إلا بيق التامع أو بالبس أو بإقراره أو بشوئ أحدهما بما كان وجداً أحدًا للثلاثة لأحد عدا وبرهه الآخر على السبق فهو أولى وإن أرش أحدهما فلا يبرح فقص صاحب اليد أولى وإن أرش أحدهما لا يبرح فالتامع أولى وإن أقربت لأحدهما ولا تخترنا في غير المرأة لدى أقربت كلاهما في حياتها أتأباه دعوتها أن أرشها ما بين وإن استويا ولم يبرها يحكم بالزواج بينهما على كل منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد في أول الثاني عشر من دعوى الزنية وكذا في الرابع عشر من دعوى القامعة • ولو شهدا على فني أو ذون ففصل أو بالانلاف ودبعة أو بإقراره أو بشهادة أربع أو بأجارة أو شراء أو مولاه فغالب تقبل ولو كان مكان القادون محمداً والباقي جهالة تقبل عليه لا على المولى مؤثمة به بدعته ولو كان المولى حاضر مع الفني في السبب والاتلاف يقضى على المولى وكذا في الملاف وأمانة وضاعة يقضى على المولى عند أبي يوسف وعندهما يقضى على الفني لا على مولاه فبواخذ به بدعته وفي الإقرار لا يقضى على مولاه حضرا أو غاب في الثلاثين العسوين • وفي الذخيرة إذا هي آية فتأخر عبده ياروى أو لصا أو عبداً وأنكر ما لقي عليه تشترط - صرة العبد إلا أن يكون له ممتا أو صغير لا يصير عن نفسه فلا تشترط حضرته ويحكم بالأرض لو برهن في البردون والحلوة وغيرهما لا تشترط حضرته الحيوان في طلب عبده وكذا لو ادعى برحا في دابة أو حمار أو ثوب لا يشترط حضارهما لأن المذنب في الحقيقة الحر والعائت في الحاضر عشر من دعوى الزانية في نوع من يشترط حضرته وكذا في اثبات العمانية والثاني والعشرين من الخط • قال ولو أن المذنب عليه أقراءه فتأخر عبداً أو مولاه أو عبداً المذنب والمعد عاتب فله يقضى بأرض العبد بمخلاف فصل البينة في الثاني والعشرين من الخط وغامه به ولا تشترط حضرته المولى في دعوى المد لانه يداهمته في النصوصات في الثاني من دعوى الزانية في نوع في اثبات العبد • ولا تقبل دعوى اتهامه في الودعة على العبد لمحبه حضرته مولاه أو غيب وكذلك على المولى (أ) عند له عدم العمان ولو

(١) قوله العبد الذي في صحيحه

الأنصار

الذي على مجبور مالا سب الاستقلال والصبي تشتط حاضرة المولى أيضا لبيع البينة لانه
 خصم لكونه محاطا بالبيع أو العدا (١) بخلاف ما ذنن في نوع من الخامس عشر في
 الخصم من دعوى البرائة الذي على عشر اشئ منه أو يشاعله فهو خصم الا ان يبره
 العدد على انه مجبور بغيره لا يكون خصما من المثل المزبور مطلقا • ولو انزجلا الذي
 عبدا في يدي عبدا ودي دينا عليه أو الذي شرأني منه فهو خصم الا ان يقر الذي
 انه مجبور عليه فلا يجعل بينهما خصومة في متفرقات الباي والعشرين من دعوى الخط
 وهكذا في التقاضي من اصل من يكون خصما • الذي على صبي حجر عليه ومضى حاضر
 لا تشتط حاضرة الصبي كما ذكرنا من (٢) لو وجب الدين بمائة بعد الوصي لا تشتط
 حاضرة الصبي ولو وجب لاجبائه كاتلاف وغیره يشتط احصائه (٣) ذي على صبي
 حجر مالا لانه لا يوجب الوصي لا تشتط حاضرة حاضرة الصبي لانه مؤاخذ ما دعه
 ويحتاج الشهود الى الاشارة لكن حضر معه أبوه أو بوجه لذي عنه ما ثبت وان لم يكن له
 أب ووصي • وطلب الذي ان سببه القاضي وصيا يجب لكن تشتط حاضرة الصبي
 النصب الوصي • وقال بعض المتأخرين حاضرة الصبي عند القاضي لا تشتط سواء كان الصبي
 متديبا أو متدي عليه والصحيح انه لا تشتط حاضرة الاعمال الرعية كذا (٤) وفي (٥)
 لا تشتط حاضرة الصبي لنصب الوصي بل يشتط ان يكون القاضي عالما بوجود الصبي
 وان يكون الصبي في ولايته قال هذا دليل على انه لا تشتط حاضرة الصبي عند القاضي
 والنصا ولكن المتأخر ان تشتط حاضرة عند الدعوى في الثاني من المصول • والصبي
 الماذون كفن ما دون تقبل الشهادة عنه مع هو من ضمان الصارة ولو كان من ادن له غائب
 حله (٦) وفي (غفر) الصبي الماذون لا الذي على آخر ما لا لا تشتط حاضرة ونسبه وكذا في
 ذي على آخر ما لا لا تشتط حاضرة مولا ابيه المتفرقة من المثل المزبور • ولا تشتط
 حاضرة المولى في حصة دعوى العبد لا في العدا منجزة في الخصومات في الثامن من دعوى
 امرأته في نوع في اثبات العبد وفي الخاء الذي على مولى العبد ان جعله العائيب أحد من
 حكمة او له الدين وانتم مولى العبد ذلك يؤمر تسليم المال اليه بخلاف ما اذا تصادق
 المال وصل اليه من جهة هذا الذي لانه اقام على كونه مودعا من جهة العائيب وهذا
 المولى بغير اية اخذه من عبده ولا يشتر أن يكون المولى ناهيا أو مودعا لعبده يكون له اخذه
 على التخلل وقد مر أن كل من يدعي المالك في عين دعوى المالك عليه نصح خصما كما اذا خال
 دوا له المال لا لا يشترته من فلان ولو خال دوا له هذا المال أو دعه عدى عبده فلان ولا
 أعلم انه لك أم لا وصدة الذي في الايداع وبرح انه ما له يحكم به لما ذكرنا أن ما يأخذه
 المالك من عبده يكون محو كاله هذا اذا كان الذي في يده من جهة عبده أما اذا استعان من
 جهة عبد الذي بأب أو دعه العبد انفسا غيب أو أوص أو أتاب أو عصب من
 عبدا أو عصب العبد ثم حصر مولا فدعه على العاصب أو المودع أو المدين لا يسمع لا
 حضور العبد محسبا كان أو دنا سواء أقر بالمالك الذي أو لم يقر أو الذي الوصول اليه من جهة
 عبد الذي بان قال هذا ما لك أخذه منك عبد لا أو دعه عند ذي أو قرصه أو أعينه

(١) وبكى التوفيق بينهما أن كلام الجامع في حل الاختلاف لا يجوز ولا جماعة ان يتصور جوار الاختلاف لا يجوز لا يجوز على المدعى لو أني أدري أن له من أبي بأحد من وديعة كانت للمدعى عند انسان ثم ليس لقاضي أن يجبر المدعى على الدفع حصصا في الثالث من المملوكين وبشرائه في واحدة في كتاب المأذون حيث قال العبد اذا أودع عند انسان شيئا لا يملكه اولى أحد اوديعه سواء كان العبد أو ذوا أو مجبور أو لولاء المدعى دفع الوديعة الى مولاه ان لم يمكن على العبد من جوار انهم

(٢) المراد من بعض الاذكياء جلال الدين الاثروشي أشير اليه في العبادية عند (٣) أقول هذا مختلف لما في باب تصالف من الكتابي والمأذون أنه لا يد للعبد المجبور وقد خالف في نوع من المصالح عشرة المصالح أن العبد منهم الأن بمرى العبد على أنه مجبور وفي الثانية والمجبر والحقه الا ان يقرأ في أنه مجبور فظهر أن قوله وان مجبور اسبق فلم يجد (٤) لأنه أنزاعه بلبس شديد خصوصية لقراره بصلواتها من جهة غير اشيرالي في الثالث من العبادية عند

لما لهما اتصال على وصول من يد العبد وكاتب يد أمارة ولا يجبر على الدفع كما في المسألة لمحكمة اذ صدقته المدعى في وصوله اليه من الكاتب وقال في الأخيرة المولى لا يملك أخذ وديعة بعد حال غيبة العبد ولا في غايته في الخصومات هذا الذي لم يعلم المولى أنه كتب عبده أو مال نفسه أما اذا علم ذلك فحق الاختلاف لا يجوز وهذا مخالف لرواية الجامع وثله في العدة (١) في نوع من تشترط حضرته من دعوى البرائة عبدا أو دعي ولا دواع لم يكن مولاه أن يسترد الوديعة سواء كل العبد ما ذوا أو مجبور أو ماله من أو لم يكن قاضيا من كتاب الوديعة في فعل فمجلس المدعى • واقعة التوفيق دفع عنها في عبده ما يودعه هذا ما حصل وأبى والمدعى يتز بأه ماله المولى فعلى ما ذكرى الجامع لا يمكن من المدعى لاتصافهما على وصوله من يد العبد وعلى ما ذكرى الأخيرة يمكن وفي بعض الاذكياء (٢) من الرواية وصل فقال لودعة المدعى أنه أرسله للاذكياء يمكن كافي الأخيرة وان أنكر إرساله للاذكياء لا يكاد يحكمه في الجامع في نوع من تشترط حضرته من المصالح من دعوى البرائة وكذا في الثالث من الفصول لمصاح • وذكر الوفا عبد دفع ماله ولدا الى رجل وأقر مولاه أنه دفع اليه المال عبدا ليس له ولاية الاسترداد ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز وان أنكر دفع العبد اليه وقال انه ملك ورعي يأخذه وان برهن المدعى عليه أنه دفعه اليه تندفع دعواه من الجمل المزبور وكذا في الثالث من الفصول • ليس للمالك أن يأخذ وديعة عبده أو ذوا مال مجبور ويظهر أنه من كسبه لاحتمال أن يكون وديعة العبد في يد المدعى برعي أنه للعبد مع اليه • وديعة البرائة قبل الفصل الخامس • ولو كان عند القائب وديعة عند انسان يقر بالاذكياء وان العبد ماله المولى هذا أو بالعقب من عبده القائب أو بالقب عليه من قن جميع أو فرض من عبده القائب وعليه المولى لا يجبر على الدفع لأن العبد امتنع في الخصومات وان مجبور (٣) ولو كان الانف وديعة مستهلكا أو فرضا تلقا أو خصا يصح مثله للمولى بجلال الدين من أوائل دعوى البرائة • وفي الخطا اكتسب من بيت المولى شيئا وأودعه عند آخر وملك في يد المدعى المولى أن بعض المدعى لانه ماله أودعه عبده ببلاده كودع المصاحب وفي الأخيرة دفع على المدعى العبد وديعة العبد لا تصح مع أن مال العبد لم يولد لانه لما وصلت الوديعة اليه من العبد لا تسع دعوى مولاه في كتاب المادون من البرائة • اذ هي أنه ماله أودعه عند عبده الكاتب لا تسع وان كان ما أودعه العبد مال المولى كما يقر في الجامع لا عرفه بالوصول من غيره الا اذا قال أنهما أو دفع عليه السمة ولو قال بمقتضى الدين في يده تدفع في الثالث من دعوى البرائة • وحديث جماعة الى رغبة ليعلمها • وتلدها فأنكر الرضا قبض العبدية • والتلدها قد عانت أو غاب في صاحب العبدية أنهم لم يكتسبوا الدين • فلا تسع هذه المدعى (٤) • الا اذا كان استنكم أو اذى القنية عليه ولو قال بعثت اليك تسع وفي الدين لو اذى المدينين أنه بعثت كداس المراهم اليه أو قضى ببلاده بغير أمره مع المدعى ويحصل ولو اذى عليه فرض القدرهم وقال وصلت الدين • فلا تسع وهو ماله لا تسع المدعى كما في الدين في آخر الثالث من دعوى الخلاصة • دفع الى دلال شاليلع فباعه الدلال

من رجل وسله اليه وغاب فأدعاه الآخر على المشتري وأقر أنه دفع المال لمن يبيعه ولكنه
أنكر البيع هل يملك الدعوى لو صدقه أن المأمور دفعه اليه لا يملك الدعوى لتصادفهما على
وصوله اليه من جهة الغائب ولورجى ذواله شراء من وهكذا يندفع الدعوى
في الثالث من المصولين وكذا في العمادة • الوكيل بشرائه إذا أذيقها فأنضم للشص
هو لا الموكل وإن يخصص طلسم الموكل أو الوكيل أو البائع أو وكيله من دعوى الزانية
في نوع من بشرط حصريته • (م) ادعت على آخر قرضا وأقامت بينة عليه ثم أقرت
قبل انقضاء أن القرض ثلاث زوس وأما وكيله بالاقراض لا يخصص بهذه السببة لها قامت
على غير خصم لأن الوكيل بالاقراض ليس بخصم في باب من بشرط حصريته لسماح
البسبة من قضاء القسبة • ويذكر في القرض أن المقرض أقرضه من مال هو لغير
اقرضه وكافة فيكون نفيرا ومعها لا يملك المطالبة بالأداء • ويذكر أيضا قبضه وصرفه إلى
حاجته لمبصر دلالة بناء عليه بالإجماع لأن عند أبي يوسف المقرض لا يصرح في ذمة
المقرض الأصغر في حاجته • (ص) لا بشرط في القبض يان يحمل الأيا من جنس
محل العقد في السادس من المصولين • قال تميم بن بك أمرنا لصلان ما حكر
كوبه صدق بولان وأمر وقضاء أيضا الذي غاب في قصره المأمور على الدين والأمر
والنساء يحكم بالكل لأن الذي كان غائبا لم يكن عنه خصم حاضر فأن الذي على الغائب
سبب لما يذني على أطا سر لانه عالم بقبض دينه لا يجبه عليه شي ويمنع اتصال أيضا
وهو الأمر وبعد السببة والاتصال بخصم حصصا • فروع في المأمور يدفع المال لقضاء
لدين من كالة البرارية • ولو استحق مال الماد به فلو هو ربح فالحضار بخصم بقدر
حصته ولا بشرط حصريته وبالمال في هذا القدر ولو لا ربح فالحضار وبالمال لا المصارف
في الثالث من المصولين

• (حكماء بالاقراء) •

(م) ويصح اقرار الرجل بأمر بعه بالولد وشروطه أن يكون المقرض بحال وله منه واد
لا يكون المقرض مات النسب من الغير وأن يصدق المقرض المقرض في اقراره إذا كان له حياوة
محصنة بالوالدين ولا يصح اقراره بتأخير له المهر والم والآخر والحال وتصح منه
الاقراء عاكر باعتبار الاقرار بميلهم المقرض المقرض من الحقوق وهي لا يملك غيرهما حتى
إذا أقر بالاب مثلا فلا ينكر المقرض يرضع ما يورثه المقرض من المقرض بحسب ما يورثه
نسبه ويرث أيضا أصل المقرض وحيد المقرض وإن بعد الجدة نسبه (أ) فانما جارية
في الاقرار • ومن أقر بفلان وله منه ثلثه وليس له نسب معروف أنه ابنه وصدقه القلام
ثبت نسبته وإن كان من أصل النسب بمعاينة خاصة فصيح اقراره • (ب) ويجوز اقرار
الرجل بالوالدين والولد والزوج والوصي والمولى لأنه أقر بما يلزمه وليس فيه تحصيل النسب على
الغير (ج) يدل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى والمأبى والنسب تصديق المقرض في الجميع
(د) ولا يثبت بالولد لأنه فيه تحصيل النسب على العبر وهو الزوج الأب بصدقه الزوج • ويشهد
بولادته قاطبة (هـ) أقول هذا المعنى في المرأة التي يكون لها زوج أو صدقة لا يثبت اقرارها

(١) هو المعنى في الصدقة وعدم العدة ما ذكر في
في فرائض الأصل يعني في الأربعة برث
المأثور مع الوارث المهر ورضي بشارة في
الميراث وفيما وراء الأربعة لا يرث مع الوارث
المعروف أمنا الاقرار بخصم في نفسه حق
للميراث وارث كال ميراثه لا يثبت المال
في أوامر الأربعة من اقرار خلاصة في أول

المصل الثالث والعشرون •

(٢) ولو أن العلام ادا صدقة بعد موته مع
تصدقته وثبت نسبه لأن النسب لا يخل
بالمرت وكذا لو أقر بوجه ثم مات صدقة
بعد موته كذا في السراجية حدادى في
أوامر الاقرار •

(٣) كذا في باب البين من الحاية وكذا في
المقضى في اقرار المريض •

(٤) ولا يملك تصديق المقرض في الجميع إلا في
الولد إذا كان لا يبيع من نسبه كذا في اقرار
البر الرافق •

(٥) ولو ادعت امرأته على رجل أنه ابنها
لا يثبت الا بشهادة القاطنة كذا في العاشر

من دعوى الخلاصة •

(١) وكذا في الهداية خلفه في آخر العاشر من الأصولين ع

(٢) قوله لا يقبل إقراره في التبيين لا يثبت نسب إنزله ولا يرسم الزاوت المعروف أمّا لو لم يكن المقرّ واثم معروف يثبت المقرّ مبراهن المقرّ لا يكون ليد المال المستثنى في إقراره بالصلابة والبراهن وهي: جنس هذه المسئلة بعد سبع مسائل تفادى آخر العاشر من الأصولين ع

(٣) وفي الجلبيا لما ثبت فيه لو جعل في مولده والأبلا وقبله اثبت لو اعتدا نوعا لا لو اختلفا تكون المولى تركيا وعنده هذا كما في آخر العاشر من الأصولين وذكر في العاشر من دعوى المفاد أن قال لعده هو أن كان يعبر أو كان بالغا يرجع إلى تصديقه إن لم يقتر يارق على نفسه لانه من حكم الفارص شرط التصديق أنشأه أكثر في على نفسه فهو دبرة من لا يبرحق لا بشرط التصديق انتهى ع

(٤) أي أنه مولى فلان ولم يصدق فلان ثم ذهب أنه مولى فلان آخر قوله لم يجز لمصر من إبطال الحق كذا في العاشر من الأصولين ع

ما لو دلل بالتدقيق زوجها وأما إذا لم يكن لها زوج أو أصبحت بمنزلة تصح إقرارها بأولادها
حيه الزا على نفسها من غيرها فتعد كذا في حواشي صدر الشريعة (١) ومن أكثر
حسب خبر الوالد بن نحو الأخ وإم لا يقبل إقراره في التبيين (٢) لأن فيه جل نسب على
العص وفي بعض حواشي صدر الشريعة إذا كان المقر له عند المقر ثبت فيه بمجرد الإقرار
ولا يشترط التصديق (٣) ولو كان عبد القيم بمشروط تصديق مولاه تعدد التأويل في السامع
من الإقرار • قلت وهما مستثنان مهمتان لا يثبتن بإحدا أحدهما أنه لا يقبل إقرار
المزاتلوه وهو محمول على ما إذا كان له زوج معروف فلتأخذ إلى محسب حتى لا يصح
إقرارها كذا ذكره في (ط) من بعض المشايخ قال عدها في العصب وإن كان
له زوج معروف في الحال لكن لم يكن له زوج معروف وقت العلو جدا الولد المقر به
ثبت النسب دون تصديقه والظاهر أن مدهولا لا ينقض خبره لمن لم يكن له
زوج معروف ثبت النسب أنه اذ لم يحسب له زوج معروف وقت العلو لانه محسب
لا يلزم تحصيل النسب على الصبر أو الثانية هي الإقرار بالمولى أن المراد به مولى الحق
أو مولى المالك كلاهما محتمل ويجوز الإقرار بما يبرأ منهما أمّا الأول فهو أن يقتر بأن
هذا معنى قد اعتنى أو معنى قد اعتقه وهذا يصح بثلاث شرائط أن لا يكون
المعنى حوالا أصلا وأن لا يكون له ولا يابى النسب وإن صدقه (٤) وأما الثاني فأن يقتر
بمرأته أنها أمه فلان أو رجل أمه عبد فلان ولا يعرف حالها في الزنا والحرق وليس لهما
حوى مصر وهما صفة نفسها المقر له في ذلك ثبت ان في مجتبى شرح مختصر القندوري
لإزاحدي • (فقر) أنه أب معروف فقال أم ابن فلان آخر لا يصح لانه لا يقدر على
نحوه في النسب ولو جعل نفسه فغيره أي إنسه يقبل فلو جبره الحق أنه ابن فلان آخر
يقبل قد دفع منه الابن في اثبات نسب من فلان لانه لا خصم عنه أمّا بطلان منه لا فلاه
ببينة المقر له ثبت فلان حق التصديق ولو صدق فلان بنفسه منه في أدائها للعشر من
فصولين • ولو أنكرت بانيته ولها ثبت معرفة فإلّا للثبث المرددة لو لا صبة لها أقول
هذا في ذات الزوج ظاهر أمّا لو لم تكن مسكوة ولا معتقة فيبقى أن يكون المدعى لوصا
لا الزام على أحد يستدعي ثبت نسبها في المقر في نفسها على ما ذكر في الهداية دعوى
التسوية غيرها وقبل لا يثبت لها أيضا في التسامح والعشر من الأصولين • أكثر رجل
له ابن أنفلا ما أنى لا يبرأ إقراره في حق اثبات النسب على ما تأنى ثم مات المقر بجميعه
للقر له لم يبرأ يأخذ هو حاله صا كوصي لا يجتمع المال وليس شرط صرف المال إلى
المقر له أن يكون إقراره في حال عدم الواووت ولكن في أي حاله أكثر ذات ولم يقر له
واووت يكون ذلك المقر له ولو كان المقر له معروف التسمية فقال المقر هذا أو ابن عي
ومات ولا واووت كذا الجواب للمعمر من وصاه وصير على لوصية في أوامر
فصل العاشر من الفصولين • وفي شرح الطحاوي قال لا حرا أمولى أسكت أغنى
أولو أي وأم لم يكن القائل عده المقر له وكذا قال لو قال أمولى أسكت ولم يقل
أعتنى أبوك ولو قال أمولى أسكت أغنى فهو محمول على قواوت اداجد اعتناق الاب الأبن

بأن القزينة حرة المعتبر قبيل التدبير من كتاب الاعتاق • قال اداسي
 صيان فأعتقا وكما فأن كل واحد منهما أن الآخر له وأمه لم يصدق ذلك
 وكذلك لو كان مع النبي امرأة فأعتقت وأعتت أنه إنما وصفتها في ذلك لم يصدقها بخلاف
 ما إذا كان مع النبي وحصل فأعتق ثم ادعى أن النبي أنه يثبت نسبته منه فإن كان النبي
 من بعدهم حسبه أو كل العالم يثبت النسب إلا بصدقه وإنما يثبت عند التصديق إذا كان
 محتقلا في نفسه ولم يكن له معروف النسب من غيره ثم إذا أقرت المرأة بصدقها
 لم يثبت النسب ولكن ما يوارثان إن لم يثبت النسب من غيرها وإنما يثبت عند التصديق إذا كان
 على ذلك وصديقها الولد يثبت نسبته منها وإنما يثبت عند التصديق إذا كان مكذبا لها
 لم يثبت النسب إلا بحجة نائمة وشهادة المرأة الواحدة ليست بحجة نائمة وإن لم يثبتها
 امرأة وصديقها زوجها أنه منه يثبت النسب معها أماسي الزوج باقراره فإنه يثبت بغير
 على نفسه وإن ادعى منه يثبتها معها من المبسوط للفرغى في باب الحيل (١) والحلول
 والكثير من كتاب الذوق لمسا • وأما القزينة فإن اقرا الرجل على وسعي أحدهما
 لثا سكاره وارث معروف فأقر في حصته أو في مرضه يابن أو بنت فثبتته القزينة
 وللقزينة وارث معروف فإن اقرا رجلا ورثته مع القزينة سار ورثته وكذلك لو أقر
 بأمر أن يصدقته وله ولد أو ابان أو غيره من الورثة فلها ثلث معهم وكذلك لو أقر بأب
 أو بولده أو بجدته أو بجدته أو بأخيه أو بأخته أو بغيرهم ولا يكون له وارث معروف
 اقراها جاز في الأب والزوج ومولى الصائفة وإن كان لها ورثة معروفون فإنه ولا
 يرثون معهم فأن الابن اقراها لا يورثه والابن إن لم يكن للرجل ولورث معروف فأقر
 بولد له أو بجدته أو بجدته أو بأخيه أو بأخته أو بغيرهم ولا يكون له وارث معروف
 دونه ولا عمة ولا مولى متأنفة ولا مولى من الانظار ما لم يقر به من ذكر ما صلي
 دوايتهم من الثلث في كتاب القرائن • ولو تبارعا في أنه مجهول النسب لم يصدق
 رواية فأقول يحتمل أن يكون القول له أنه لأنه يشكر أن يكون له أب غير القزينة ويحتمل أن
 يكون القول له يشكر نسبه من المولى لأن الظاهر أن النسب ما يعرفه موله كما أنشأه
 في كتاب النكاح من الكافي وغيره (٢) إلى آخر الصائفة من الأصول • (٣) قال معروف
 النسب ما ولي لا وارث له غير ذلك فأدات جميع ترك ذلك لا يستحق الثلث بطريق
 الموصية (٤) مع حم) امرأة قالت لربي معروف النسب هذا النبي أبنى فأدات جميع
 ما ولي فهو صحيح من الثلث وصية (٥) فحق أن يصح في الكل إذا لم يكن لها وارث قال
 رضى الله تعالى عنه جواب (٦) أنشأه بالصواب لأن الميت لم يرحح الكلام محروح الوصية
 فبسي في باب الانقطاع التي تصح بها الوصية من الوصايا • ولو عصب جارية فوطئها
 فولدت منه ثم حتر صاحبها وأعطاهم ولا يثبت فيهما فأقرت بهن ذواليد لم يصدق عليها
 وعصى ولدها ولكنه يسمى غيبا وم عصبها ولم يسمي الولد نزاة لا كسل في أوائل
 النسب • وارث معروف أكثر وارث آخر طاعته حايده على موجب اقراؤه لذا أقر
 باستحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب إذ فيه تمثيل النسب على الغير

(١) الحيل من جعل النسب على الغير حيل
 يعني فاعل عذ

(٢) وروح الاحتمال الأخير مولا بأبو
 السمود درجة الله عذ

للقاضي أن يسأل المذنب عليه هل مات مورثاً فإن قال نعم فليشهاد بأحد من دعوى المال ولو
أقر وكذب بقية الورثة ولم يقصر بقراءته حتى يشهد هذا الوارث وأجبت به قسماً وبعضه على
جميع الورثة وشهادته به لا يحكم عليه بالفرد ولا تقبل ولو لم تقم السنة وأقر به الوارث أو زك
منها ظاهر الرواية (١) يأخذ كل الدين من سبعة المقر لا من مقرين الدين مخدوم على إرضائه قال
(ث) هو القياس ولكن اختلفوا عندئذ يلمه بالحسنة وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك
وأبو أيوب ومفسدان الثوري وغيرهم من تابعهم وهذا القول أحسن وأبعد عن الضرر
(هـ) ولو رخص لأباً أخذت الأبا بالحسنة وقاطا (ت) يأخذ بالحسنة ولو ظهر بهم جملته عند
القاضي أمّا إذا اختلف بأحد منهم يأخذ منهم جميع ما في يده في التاسع والعشرين من
المسؤولين • ورأيت في طريقة بعض المشايخ أحد الورثة إذا أقر بالدين وبعض الورثة
غائب أو غيب بعض التركة عاصب يؤخذ بجميع الدين من نصيب المقر بالاجماع ولو ثبت الدين
بأقرار جميع الورثة ثم غاب بعضهم أو غيب بعض التركة عاصب يؤخذ بجميع الدين من
هذا الباقي والمخاض (٢) اختروا في الخامس بعد ثلاثة أوراق فحسبنا • مات الرجل
من ورثة فأقر وأقر له بدين على البسر لرجل ثم شهد بهذا الدين ذلك الرجل عند القاضي
قبل أن يلم القاضي بأقرارهما فدين في حصة من التركة فضل (٣) لأن مجرد أقرارهما لا
القضاء عليهما لا يعلل الدين في سقوطه وإن قضي عليهما بأقرارهما ثم شهد به عليه لا
يقضي بشهادتهما لأنهما يريان أن يجوز لأبليس ما لم يمسح به إلى الورثة فكانت جرمهم
ودفع عنهم برأيه في الشهادة على التي من كتاب الشهادات • وأقر وارثان بأن الميت
أوصى لفلان بكذا أو أكثر الوارث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان المقران به هل تقبل
شهادتهما كتشهادتهما بالدين أم لا من المسائل التي لم توجد فيها رواية منصوطة ولا جواب
من المتأخرين فيها (٤) في آخر القضية • أحد الورثة أو أكثر بالوصية يؤخذ منه ما يحسبه وخالف
ثلاثة ثلثين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل واحد من الورثة أو أكثر من رجل أن الميت أوصى له بثلث
ماله وصدة فله أحدهم قالوا أن يأخذ منه ثلثة أحاس ما في يده وهو قول زفر وفي
الاستحسان يأخذ ثلث ما في يده لمصر وهو قول حاشا في التاسع والعشرين من المسائل
خلاص (ق) • وذكر كثر من الإسلام علماء الدين السمرقندي في الجامع الصغير أن الميراث
مصر من الموت إذا أعتق عبداً ورضى به الورثة قبل الموت قالوا لا يسيء بشرط أن يقر واحد
من الورثة أن مورثه أوصى لشخص وكذب بقية الورثة فإنه يقر بصفة الوصية من نسبة
المقر ويدفع إليه من سهمه ذلك المقدر ولا يبطئ جميع الوصية من سهم المقر بخلاف الدين مثله
لو مات من ثلاث بنين فأقر واحد منهم أن مورثهم أوصى له بثلثين درهمين فادفع إليه
من سهم المقر ثلث الثلثين وهو ثلثون درهما وكذلك الوارثان منهم ولم يشهد الله أو شهدا
ولم يعد لأهل ستر درهم واحد إذا كانت الوصية تخرج من الثلث وفي نسبة القضي أقر أحد
بنين بوصية ثلث ما عليه فادفع إليه من ثلثه القوام • المقر أحد ابن ميت له على آخر
دين يقضي إليه نصفه لاشئ له والصف الآخر ولا يرجع المقر على أخيه نصفه فافض وان
تصادقا على اشتراك أي القبر من سهمه لأنه لو رجع على أخيه لرجع القبر فيرجع

(١) أنق مولانا أبو السعود على ظاهر
الرواية •

(٢) كذا في البرازة في فصل تمام البعض
عن البعض في الدعوى والخصومة •
(٣) وثبت عليها وعلى غيرها من الورثة
كذا في نسبة القضي باب شهادة المتهم من
الشهادات •

(٤) جواب المسئلة يمكن إخراجها من
القضاء المنقول من حجة القوائم بغير قيد من
هذا علياً •

العريم على المقر قدوة ذلك دور عروق اقرار المريض لمسا • قال محمد بن ماثور
ابن لا وارث لم يغيرها وترك اقدوهم على وجب فقال العريم قد قضى الميت من خصاله
حال حياته وصدقه أحد الابن في ذلك وكذبه الا حرقان للكذب ان يأخذ من العريم
خمسائة الباقية وليس للمصدق أن يأخذ من العريم شيئا ولو ادعى العريم أن الميت قضى
منه جميع الالف وصدقه أحد الابن في ذلك وكذبه الابن الا حرقان للكذب ان يأخذ
من العريم جميعه وليس للمصدق أن يرجع على العريم بشئ وللعريم أن يحلف المكذب باقة
ما علم أن بالصدق حتى يرجع الالف فان حلف الجاحد وأخذ من العريم جميعه ما علم أن
الميت اقدوهم أخرى سوى هذه واقسم الابن تلك الالف بينهما فلا يرجع على
المصدق ويأخذ منه الخمسائة التي ورثها وفي الكفا بعد أن يحلف المكذب باقة ما علم أن
الميت قضى الكل كان شكل يرى العريم من كل الدين • اما الثانية في الثاني والعشرين في
أول نوع آخر من كتاب الاقرار • مات عن ابن فقال عريمه دفعت الى المورث وصدقه
أحدهما فان الاخر يأخذ من العريم نصف الدين ثم المقر صنفه العريم (١) اذ قبض نصف
الدين ثم أكد بالقضاء وقبض المورث ثم ينادى كد قبض قبض المورث قبضا بغير من قبض
كل الواوثر المقر اقر بالدين في التركة فطالبه • فتقول في أحكام الوكالة من الفصل الرابع
والثلاثين • وفي اقرار الميسر اقر الوصي أنه استوفى جميع ما لليت على فلان ولم
يتم • ثم هو مع اقراره في اقرار العريم وان قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال
العريم • كان لليت على اقدوهم وقد قبضها الوصي فلا يرجع الوصي على العريم
بشي لان اقراره باقة ما جميع ما لليت عليه قد صرح فيه ذلك من طلبة شي بعد ذلك
(٢) فان قامت البينة أن لليت على العريم اقدوهم وأقامت البينة على اقرار العريم
بذلك قبل اتمام الوصي بالتفويض فالوصي • ضامس لها لان اقراره بالتفويض اقتصرت الى
جميعها فاذا قال بعد ذلك قبضت مائة درهم كل راجعا من بعض ما أقر به فلا يصح رجوعه
• وصبر ضامس بمجوده • بجميع التفويض في أصل اقرار المريض من كتاب الاقرار •
ولو اقر الوصي أنه قد استوفى جميع ما لليت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة أنه
كان عليه ما تناذرهم فان اقر بزيادة ما لمائة الصاضة ولا يصح الوصي • على ابطالها
لان وجوب المال عالم يكن بعد الوصي • ولا قول له الا في اقراره الى الاستيفاء وقد أنشأ
المستوفى ما تناذرهم موصولا بلاكلامه • وعندئذ بالبدية أن المال ما تناذرهم فكان العريم
مطالب بالباقي بحملها ما سبق قال وجوب المال هناك بعد الوصي • ولو اقر الوصي أنه
استوفى ما لليت على فلان من ودية أو ضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال الوصي
بعد ذلك انما قبضت منه درهم وقال المظلوب قبض الوصي ألف درهم وقامت البينة
على ذلك فالوصي • ضامس لذلك كله لان الثابت بالبينة كليات بانها باقة ولو اقر شاخص
الوصي بالالف ثم بعد قبض ما زاد على المائة كان ضامنا فتكذلك اذا ثبت بالبينة وان لم يتم
لياسة على هذا المظلوب عير بمصدق على الوصي بل القول قول الوصي في مقدار
المقبوض لانه أمين في قبض قوله مع الدين وانما يمكن لا يرجع الوصي على المظلوب بشئ

(١) هذا هو ظاهر الرواية وأما على رواية
الاحاديث لا يرجع العريم على المقر كذا في
قبض الكرك في آخر الاقرار

(٢) ولكن لا ضمان على الوصي • أيضا
لان قول العريم في بيان مقدار الدين غير
مقول في الامتحان على الوصي • فان
اقرار المراء بما يصح فيه يرد منه لا غيره
ونكس القول في صدق او لقبوض قول
الوصي مع عيبه كذا في المبسوط للبرجسي
• خلاصة

هذا لانه كان أميبا معاقا بدمه فيقبل قوله في دفعه الى الوصي في راءه منه من الصغار
 بخلاف ما تقدم من الذين قاموا على ما قدّمته من الموقوفه حتى في باب اقرار
 الوصي بالقبض فلهما وقامه به • وحمل قال استوعبت جميع ما لي على الناس
 من الدين لا يصح اقراره • وكذلك لو قال آرت جع عريانا لاصح (١) لأن يقول عليه
 طلاق وهم يصحون فيشدد يصح اقراره وارؤه • فاصح ما في فصل القبض والبراءة •
 ولو مات عن ابن وثلاث ترصعة الموروثة بعد من فاقتهها وأقر الاصران بأحدهما
 أعني من في يده وأقر أنه أكبر أمته أمث من في يده في حصه وكعبه لاصح والآخر اقرارهما معا
 بمن إلا كبير للاصر نصف فبعض في يده لأن النصف من غير المكمل والموروث معاوضة
 وليست بأقرار أصح من كل واحد منهما بالنصف أحد نصف غير حصه وقبضه محوما
 هاتر كماله على صاحبه فليأخذ فاعلى حر فيص في يده الاصر فله نصف فاعلى أن الاحكام
 تشدد في الحد من الاصر نصف الحرة معاوضة بالحر باطله حص على الاكبر ومن
 الصداق الذي كثر في يده وقد عارض من ودله فله نصفه فبعض من المهد فليس على الآخر
 باب اقرار الوارث والمهر بالدين على موثقه وبالأستعانة من كتاب تصرفات الميراث
 والوارث • معنى أن قوله بائع وقاسم الوصي فان كان من اقطاعه فبعضه ولم يقبل
 وله بدله كان غير بائع وإن لم يكن من اقطاعه يعلم أن مثله لا يستعمل لغيره فبعضه ولم
 يقبل قوله بائع • قال اسد الزهدي واخضعه بهذه المسئلة فبين أن بعضه عشر
 ستة بشرط شرط آخره اقراره بالبيع وهو لا يصح كون عمل لا يعلم له بل يكون
 عمال يستعمل مثله وفي رواية طهره في هذه المسئلة فمن لم يكن من اقطاعه كان لا يستعمل
 مثله عادة لا يصح اقراره بالبيع وقيل نعم بشرطه لا يصح اقراره بالبيع البتة وصعدت في
 عشر فبعضه كان يستعمل بعد بيعه • محله في أحكام اصحاب من الفصل الثالث
 والثلاثين وفي الشاوي معنى باع أو شري وقال أبو بايع ثم قال بعد ذلك أنه باع عاب قال
 أما المالك في وقت يلزم منه في ذلك الوقت لا يلتزم في حقه ومو قته أثناء مشروته خلاصة
 في الفصل الحادي عشر من كتاب البيوع • قال لغيره بعتك هذا العبد فأبى قدره
 وقال لا تأخر ثم شرفه من مكنت الناع حتى لو قال المشتري في ذلك المجلس أو بعد على قد
 اشترته منك فأبى قدره فهو بائع قال وكذلك هذا في السكاك وفي كل شيء يكون له ما به
 حتى إذا رجع المكراني المصدق أن يصدقه إلا سرق إلا سكاره هو بائع كل شيء يكون
 الحق فيه أو أحد مثل الهبة والصدقة لا لأقرار لا يصح اقراره بعد انكاره منه ب طهره
 في فصل في الاختلاف الواقعة بين المتصدقين من البيع (ص) لو كان لعبد على
 ألف درهم فقتل طلاق على علي بن برئ الخنزير ثم أهله كذب فيه حتى لو عاد إلى الصدقة
 لا يصح عليه شيء قال أعدد الأقرار بعد ذلك فقال ط على ألف درهم فقال الخنزير
 أبجل هي لي أخذت من الأله اقراره ثم رصده فيه فبشره (٢) • وهكذا لو كان
 الخنزير جارية أو عبدا على هذا ولو أنكره اقرارا نائيا وادعاه بالخرف له وأقام حجة
 عليه لا نسجم ولو أدرنا عليه لا يثبت اليه الاصل بين هذه الذموى ومن تكذيب الاقرار

(١) لأن هذا كله اقرار بالجهول والبراءة
 للجهول فبطل كذا في اقرار القاعدة

مطلب خبر والسبي المرفوع

(٢) اد فخر الدين هذا الاقرار منه لا يلازمه
 كأي التاريخ لا إذا أقر زوجته فهو
 بعد هذا ما هو على ما هو عليه وعند القسمة
 ويحصل رادة فبطلت له شبهة خلاصه لعدم
 قصد ما ذكر في مهر الزانية من السكاك

الأول وعدم علم القاضي على رفع التناقض وهو رجوع القرض إلى إقراره وقال أستاذنا ما ينبغي أن يقتل حجة القرض على المقر بعد ما قد أقراره على إقراره لما هو الأشبه بالسوابل أنه إذا كان بين رجلين أخذوا عطاء فادعى أحدهما حق صاحبه فأنكره لأحق له عليه ثم أدان صاحب الحق وبه كتب إقراره ويشهد عليه يلزم أن لا يفيد الاشهاد فائدة لأنه حينئذ لا يسمع منه دعوى الإقرار بعد إقراره السابق أنه لا حق له عليه وأنه شيع بعد فية في الإقرار في باب تكذيب القرض • الإقرار يصح من غير قبول لكن الإعلان يفت على الإبطال والمثل للمقره ينته عن غير صديق وقول لكن يطل برده من التفة في أول الفصل الأول من الإقرار • ولو صدق المقر الإقرار ثم رده لا يصح حرمانه الصاوى في أو آخر الإقرار • التصديق إقرارا في الحضور في أو حر كتاب انضمام الاشياء • قال أستاذنا في الفصل الثاني من كتابه فقال له أصلا لا يكون إقرارا وكذا لو قال سوف تأخذها (١) من الإقرار البرازية من الفصل الأول • في الأصل أنقر حثك أنه اعطاك ما استقرضت من أحد هؤلاء لا يكون إقرارا ولو قال استقرضت منك يكون إقرارا كذا في الأقسام • وذكرا السرخسي أن قوله ما استقرضت من أحد هؤلاء إقراره إذا كان مجيبا لا يشك أنه استقرضت منك لأن غيرك ولو صرح بقوله استقرضت منك لا يكون إقرارا ثم قال هذا من أعجب المسائل فإن ادعى رجل على رجل إقراره في إقراره جعل حصة أعي قرة استقرضت ابتداء لا يكون إقرارا وهذا موافق لما قالوا من حلق لا يستقرض فطلب من الإنسان قرضا ولم يقرضه بهت وهذا السبب للطلب وكل ما سئل لا يلزم أن يترتب عليه الإثبات والقرض لا يكون قرضا بلا قبول وفي بعض النواحي استقرضت منك ولم يقرضني إقرارا إذا وصل والا لا يفي جانب المستقرض كذا في الإقرار في جانب المقر صرحا بطرفه ما ذكرنا من إقرار البرازية في أو حوروع فيما يكون جوابا • ولو قال لا حرق عليك أقصد حرقك قال لا حرق عليك مثلها (٢) أو قال لا حرق عليك أمر أنت أو أمقت • فقال لا حرقا أنت أمقت بعدك أو طلفت أمر أنت لا يكون إقرارا ومن بعد إقراره ويقتضى ولو قال صراحتا زوجه يدينني ياب (٣) فكذلك ولو قال صراحتا زوجه يدينني ياب (٤) لا يكون إقرارا حرمانه الصاوى مما يكون إقرارا (٥) (قبح نسخ) أي عليه ما لا حرقا فقال صرحنا به الأمر أنك أتمك اليوم فهو إقرار بالذمة (مت) لا بل هو يلزم في الإنكار كما أن أمان لم يقر • قال رضي الله عنه صرح بهذا أن قول المذمى عليه الأمر أنك لا يكون مستثرا إقرارا بلا خلاف فنية في الجواب الذي يكون إقرارا (٦) • ولو قال المذمى عليه في خلال دعوى المال بالبرازية أو ما يصح (٥) فهذا الإقرار إلا أن يكون على وجه الاستبراء (حسب) هذا الإقرار لا يمكن على وجه الاستبراء (مت) متفق عليه ويعرف ذلك بالنقمة (كس لم) هو إقرار (قبح نسخ) وقت يردب المال والمصائب شسومة بعدد جوعه من غيره فقال ربه المال تحت بأربعين عددا من النوع الخلفي فقال له انطأ أنتما كنت طائنين ورعين عددا فهو إقرار عاتنين ورعين عددا منه قال (مت) هذا إذا أخرج الكلام بحرج الجلة أماداً أخرج به حرج

(١) سئل عن شخص بطالب خرب بلغ معلوم فقال له أنتظر صفا شقة لا هل يكون ذلك إقرارا منه أم لا أجاب نعم يكون ذلك إقرارا منه كذا في فتاوى ابن نجيم من كتاب الإقرار

ولو قال كسبه بدور وكسبه أشبه بدور زوجه يدينني لا يكون إقرارا كذا في إقرار النخلة ولم يفيد كونه على وجه الاستبراء فليس على هذا الفتوى (ترجمة ما في لها من)

خط الكسب أو خطا كسبه أو هات المبران فنه اه

(٢) سئل عن شخص قال لا حرق عليك الله والعلة في فقال له ولي عليك متفق على يكون ذلك إقرارا منه أم لا أجاب لا يكون إقرارا في ظاهر الرواية كذا في فتاوى ابن نجيم من الإقرار

(ترجمة) بل يلزم منك قدر كذا اه

(٣) بل يلزم منك قدر كذا اه (ترجمة)

(٤) بل يلزم منك قدر كذا اه (٥) معناه أنت بالله أقرضتها حاوى

النية اه

الاستعانة لم يكن اقرارا ويعرف هذا بالقيمة كما قال في آمان الحرية من الفصل المزبوره
اذى على رجل ما لا فقال الذى عليه رجل اكل له عنى كل ذلك اقرارا منه بحال الذى
خاص به فى الكفاية بالمال • طلب الصلح من الدعوى لا يكون اقرارا • وطلب الصلح من
الذى يكون اقرارا القاضى ظهر بالدين جميع القناوى • ابرأتى من الدعوى ليس باقرار
وابرأتى من هذا المال اقرار • حرانة جميع القناوى فى فصل فى جواب هو اقرار بالدين • وطلب
الصلح والبراء من الدعوى لا يكون اقرارا • وطلب الصلح والبراء من المال يكون
اقرارا • برازية فى الاقرار فى الاستعانة كذا فى آسرة على الدخيلة • ولولا ابرأتى من
هذه الدعوى أو صالحتى من هذه الدعوى لا يكون اقرارا • وكذا فى دعوى الدار • ولولا
ابرأتى من هذه الدار لا يكون اقرارا • خلاصة من اقرار جميع القناوى فى فصل فى جواب
هو اقرار بالدين • ولولا ابرأتى من حقه يكون اقرارا الى المقر ولولا ابرأتى من
دعوى لا يكون اقرارا • وجب على ما يكون اقرارا وما لا يكون من كتاب الاقرار •

(١) مررتى الصلح خلاص من عاشر القناوى
ظهوره وخلاص من عاشره ان هذا الاختلاف
وتصحيح قول المتقدمين ونقله عن الخامس
عشر من الصواب التفسير المتعلق بهذا
المقام على ارجح

(٢) ولا يباله ومات له حاق شهادة البرازية
فى نوع فى الشهادة على الشراء حدث قال
وهذا كله اذ لم يكرهوا عند الشراء ذكره
نقده فهدى دعوى ملك مطلق فلا يكون
اقرارا بالملك للعائنه ولا يفتى فى رواية
واحدة لانه لم يرد حكمه مع شاهد اثنى
حاشا لم جدا

(٣) وصرح بان ظهور الدين المرعنان فى
الاول بالقباس فى الثلاثين من دعوى
التاخرية

(٤) أى يبنى ويتكلم كذا فى اقرار التسهيل
وذكر فى قضاء الترتان • وعلى قوله
بعبارة من يسه أى عاقل يكسبه

نقده

ن كل تصرف يستلزم في جواز المملوك والخزاة والجاراة والسكاح والحفصة فلا تصادق عليه
 لا يكون اقترار بالرق دالة وكل تصرف يختص بجواز المالك ولا يثبت صفاتي
 لكل بالخبر من يبيع نفسه كذا وان أيت صفاتي المثل كاليبيع مع التسليم والرهى والدفع
 الخاتمة واليهبة فلا تصادق عليه اقترار بالرق واذا باع ولم يسلّم وهو ساكت فيه اختلاف
 المشايخ من شرح القواعد من كتاب الاقرار • سكوت البسطة البيع لا يكون
 اقترار منه بالرق وسكوته حال قبض المشتري يكون اقترار منه بمقتاربات التوازي في
 اتفاق • ولو قال مالي على فلان من الدين اصلان أو من الوديعة عند فلان فقلان
 هو اقترار حتى القبض المقر ويسلم الى المقر له على المدعى أو المدعيون الى المقر يرى
 من أو ان اقترار التوازي مطلقا • قالوا قرويل أن الدين الذي على فلان لفلان كان
 ذلك الدين ملكا لفلان المقر • ولا يلحق حتى قبض المقر فلا يصح للمدعي منه غيبة المقر
 أن يكون ما عليه لفلان وادعى المقر على المدعي ذلك المال واحتج باقرار المقر بذلك
 حجة في حق استحقاق ذلك المال على المقر وانما يخصى القاضي باقرار المقر فقلان انحصار
 بالانصرار على العائد جميع ولا يضي بجواز القبض المقر له لانه ليس من شروط الملك
 حتى القبض الا يرى أن النقص ملك الموكل وليس اليه قبضه وله انقال في الكتاب ولو دفع
 قديم الى المقر يرى ولا يسمى طاعنه في الاقرار بقدر رسته أو راق منه • مردي
 ريكي واصدودم وامداد بعد اذان اقراره كان صدودم أن فلائت وتضمنت
 مرديون واصدودم يمدونه من فلان را كهستان فمستند اجاب (١) لأن حتى
 القبض كانه لم يوجد منه الا اقرار بالملك وليس من شروط الملك حتى القبض الا يرى
 من المبيع الذي باعه الوكيل للموكل وليس للموكل حتى القبض فيبقى حتى القبض
 للمقر فمات الوصي حينما قيد انصار ثم اقترار لفلان ثم غلب لفلان حتى القبض من ذلك
 الانسان بصلاف الدين طاعنه في الدعوى • قال اودع عند اخوان عينا واقراته
 اصلان وغاب ولم يقبل ادفع اليه بفا فلان فهل له أن ياخذ الدين من غير وناه اجاب
 لأن هذا اقرار بالملك لفلان لا يله اذ لو كان لفلان يلهما أثبت لغيره فيه يد المظالم ثبت
 على انه ليس بغيره باليد حتى لو كان قال عسبت من فلان أو أحده من يد فلان أو دفعه
 في فلان فان اصلان أن ياخذ من يد المدعى ولو كان قال له لفلان ولا حتى فيه كان
 لفلان أن ياخذ فيصير أن يكون للملك لفلان والمدة لا تسر كل موصى به بالرق مع الموصى
 به بالتمتع وكذا جواز الدرع المستأجر وكذا رهى مع المزمع ومع المعدل وكل مشتري مع
 البائع قبل القبض والتفد طاعنه في أو اطة الاقرار مطلقا • وحل قال في حصة ان
 جامع ما هو داخل متغنى لاهم أن عهده ثم ما من اقرار قضاء فان حلت المراتب من
 أسباب الملك من ريع أو هبة كان لها ذلك ولا يضمن المعدل لا تلك طاعنه في كتاب
 الاقرار ذكر في باب ما يلحق دعوى التقدي أيضا فضلا • رجل اتفق حصة أن يجمع ما هو
 داخل متغنى لاهم أنه غير ما هب من التناشخات وترك اشاعتا لالابن أن ذلك ترك
 أو في هذه المسئلة فتوى وحكم أمنا الصوى مكل ما حلت المراتبة ما رلها تخلف الزوج

(ترجمة)

(١) أصل رجل رجل مائة درهم قرضاً ثم
 اقترانه لفلان ولم يقبل للمدعيون أصلها
 ولم يقبل أيضا لفلان المتقدم فيها
 بقدر أن ياخذ اجاب لا

يا هيا يسوع صبح اوجبة اومه كانت في حصة من سمعه والاحتجاج بهذا الاقرار وان لم يكن
 بهائيه ملان لا يصح لها ملك هذا الاقرار فيا ينهوا به الله تعالى ويكون ذلك شركا
 البيت ولما لم يصحكم اذ شهدتم الشهود على ذلك الاقرار بحكمه بالاقرار بجميع ما كتل
 في السفر يوم الاقرار من الوصايا المسماة في الاقرار بسلامة الثمن • و
 لنوار واصل قال جميع ما في يدى اوجيع ما يعرف على اوجيع ما يقب الى فهو لفلان
 بهذا الاقرار (١) ولو قال جميع ما في اوجيع ما ملكه فهو له لان يكون حصة لا يجوز الا
 بالتسليم (٢) خلاصة في الفصل الاول من كتاب الاقرار • اذا قال كل ما في يدى لفلان خمس
 هلالين اذما في يده واذي ان هذا اياما دخل في الاقرار واذي المقر تم ملكه بعد الاقرار
 ما يقول فلو المقر الان يرضى المقر على تمامه وقت الاقرار وهذا التفرع على اصل
 روبة • وانما هي احيا ومشاريع خوارزم وعليه الفتوى بهذا الكلام مجمل على المر
 والكرامة فلا ياتي التراجع بتراب في الفصل الاول من الدعوى في نوع آخر في الفسخ •
 ولو قال يا هذه الهال وأرضها لفلان كتبت الاوص والشاء للمقره واعلم ان هذا جرح
 سائل احدا ما قلنا النسيئة ان يقول أرض هذه الهال ويا أرضها لفلان الثالثة ان
 يقول أرض هذه الهال لفلان ويا أرضها الرابسة ان يقول أرضها لفلان ويا أرضها لفلان
 آخر الحليمة ان يقول يا أرضها لفلان وأرضها لفلان آخر وهذه المسائل تبقى على اصلها
 احدها ما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمتحصة الاقرار والله عوى بعد الاقرار لبعض ما دخل
 تحت الاقرار لا تصح والاصل الثاني ان الاقرار الاثبات على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا
 عرفنا هذا فنقول ان اقال بناء هذه الهال ويا أرضها لفلان تان البناء والارض للمقره لانه
 لما قال يا هذه الهال فقد اذى انما كتبه فليقال وأرضها لفلان فقد سجل حقا بالبناء
 للمقره بناء الاقرار بالارض لان البناء تمتع للارض الا ان الدعوى تغسل الاقرار لا تمتحصة
 الاقرار على حاد كراما وكذا يصح الباقي من اقرار التلميز في أوائل الفصل الاول • فوال
 غصب هذا المدعى فلان ثم قال لا بل من فلان فانه يغصب بالصد لا قبل ويغصب فلا خير به
 البعد فان دفعه هو ولم يدفعه حتى قضى الفاض فهو سواء وكذا العارية والرديعة • خزانة
 الاكل في الاقرار • أكثر رجال عنه شاهدين ثم عمل عنه شاهدين آخرين ولو احدثه ان
 المال بقصد ادب بان كان في الجارية قاتال واحد على كل حال وان اختلف البعب ما
 قال في الاول في الجارية والثاني في المدعى لان على كل حال وان خلاص السب ولكنه
 مضى بصد واحد فواحد على كل حال سواء كان الاقرار في موطن أو موطن وان كان الصل
 منى قالوا جيب ما لان على كل حال سواء كان في موطن أو موطن وان أكثر عانة طفلة وكتب
 اقراره في الصل ثم أكثر وكتب في صل فالا لان وان لم يكن ثمة صل كان أكثر عانة وأشهد ثم عاه
 وأشهد فان في موطن فالا لان عدة ان اذ عاهها الطالب بعنده عاه حال واحد الا اذا اختلف
 الاول والثاني في الفسخ والمكره وان في موطن فواحد عند المسك وعليه الكرخي وقال
 الرافعي هذه المالن بترابية قبل الثاني من كتاب الاقرار • وان عقد على حصة
 حكيب كل صل بألف درهم وأشهد على ذلك زوجه المالن على كل حال واشتلاف

(١) انظر الى ما في البرانية ع

(٢) عر تطبق هذه المسئلة مع التعليل

كتاب الهبة خلاص هي الهبة ع

الطلاق المحو كتب بطلاق حتى الرسم في منه هو ما لم يؤبه الطلاق لا يصدق وكذا الاقرار
وتأويل ما يقول أنه لو كتب لأعلى الرسم في العاشر من الصوابين • فإن هذا الكتاب
مدعى عليه أنه مذكور أو أملاء بغير كالأدعي اقراره وهذا بخلاف الحدود والنكاح
طاعة المرسوم به كغير المرسوم لا يكون جهة بزاز على أوائل الشهادات • باع بالدهاوم
وأخذ الخط بالدهاوم فالواجب عليه الدوام لكن القاضي لا يصدق به وإن ربح على
أن العقد كان بالدهاوم قبل والاحضار القاضي المانع عند الثاني وعليه الفتوى رباح في
نوع الرواح من الثلث عشر من كاه البوع • وجعل باع من آخره بالدهاوم
وأخذ خط التمس بالدهاوم المحررة فمقتضى لالط بهي منه وبين الله تعالى أن في الحكم فطالبه
بالدهاوم إذا ثبت اقراره بالدهاوم فلو أجاز المشتري البينة أن الصفد بالدهاوم لكن أخذ
الخط بالدهاوم فاقاضي لا يقضي بالدهاوم ويقضي بالدهاوم ولو لم يكن له بهتة لم أن يحلف
فيه عليه دناير عند أبي يوسف ثم وعليه الفتوى وقال السرخسي امتصاصاً فقول
أبي يوسف من يوع احدا لصفة جمع الفتاوى في فضل فساد من المبيع • أقرت
المرأة بدين على صاحبها رجل فسد لها لغيره وصكفها الروح وأراد يقره أن يصبها
بالدين ويصحبها في المسافة يصح اقرارها على قياس قول أبي حنيفة والمفتره أن يصبها بالدين
ويصحبها في المسافة وعلى قولهما لا يصح اقرارها على الروح ولو لم يكن لنفسه أن يأمر
لحسم علامتها (١) من بادات فاصبح في الاقرار • وهذه ثلاث مسائل احداها
هذه والنية اقراره بالدين ينع اقراره على أبي حنيفة وتصح الاجابة وعندها
لا يصح في حق المستأجر ونكاح المحبوس بالدين أو يرضى ما لم يرض بغيره أو يرض بغيره
وهو على الخلاف فاصبح في فضل فباخص الاجرة من كتاب الاجارات • ويجوز
اقرار المحبوس بالدين بعد أن يحلف المقر له بأنه ما قر به على وجه التلبسة وهذا قول أبي
يوسف وإذا أمر المحبوس بالسبع يحلف المشتري أنه اشترى منه ثرا فصاودع المقر
وما كان ذلك تفتته تارحية ولو أقره الدار المستأجرة لانهان فانه لا يصح اقراره
في حق المستأجر بالاجماع فاعدية قبل كتاب النكاح

• (في اقرار المرء) •

كل من من صاوصا صا صا د اعراض ثم مات صم صم صم حكم المريض تار حية في واسر
الناس وثلثين من الوصل • حقه مرض الموت تسكنوا فيه واختار الفتوى أنه
إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أو لم يكن من أو آخر
اقرار المصبرات • وقال القاضي الرضائي أن لا يجوز في حوائج نفسه وعليه الاعتقاد في
الطاعة واختار أنه من كل الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش تباريه الوجبة
مهيستاد من الوصاية وقال أبو الليث هو أن لا ينفرد أن يصل فاقوا وقد يقول أحسن
وبه تأخذ سراج وهما في الاقرار • ويعتبر كونها صاحبة قرش البهر من المصالح
المداخلة وفي حقه البهر من المصالح الخارجية والمرأة في حالة الطلق كالمرء (٢) والمراد
به وجع يقرب به اتصال الوفاة لأن العقد في مرض الموت ما يجعل به الموت والمرض الذي

(١) مرتبة بين أي الحس والمادة من
المساقيل النام والشر من أدب
القاضي ع

(٢) حتى لو وهت صدقه لا تنفع
بالاتفاق • كذا في طلاق المرء من
حزاة لمعتي ع

يتعقبه المحكوك في حكم الحصة كمن يتعقبه العدة بزيادة في الثامن من كتاب
الطلاق • وجعل كان مرض يومين • يصح ثلاثة أيام أو غير من يومين • وجعل
لا يمين قال أبو نصر إن أكثر ذلك في مرض • صح بعده جوارقه وإن أكثر في مرضه الذي
الزهر القراض وأكمل بالموت لا يجوز إقراره خاصية في فصل ما يبيحون الإقرار •
وفي الحائض وأما القصد والخروج تكلم المشايخ فيه قال محمد بن طهان كان يرضى برؤ
الماتة الذي فهو بقرعة المهر يرضى وإن كان يرضى فهو بقرعة الصبي وقال أبو جعفر إن كان يرضى
كل يوم فهو مرض وإن كان يزداد مرة ويختص مرة أخرى يطران مات بعد ذلك بسنة فهو
بقرعة الصبي وإن مات قبل السنة فهو بقرعة المرض وروى ابن نصر (١) الرافعي عن أصحابنا
يخران كان يرضى فاعدا فهو بقرعة الصبي وإن كان يرضى مصلحاً فهو بقرعة المرض وكذلك
صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب قراض فهو كالصبي وكذلك المذلول • على
هذا • وأخذ بعض المشايخ أنه كان يرضى الصد والكبير برهان الدين والصد والشهيد
حسام الدين • ومن المشايخ من قال إذا أخرج الرجم فهو في حكم المرض وإذا أخرج
للقصاص فهو في حكم الصبي • وهذا خلاف ما ذكرنا من مسائل الأصل ثانياً وثانية
في الفصل العشرين من كتاب الطلاق • المرض الذي أخذ في السنة لا يعتبر شلونه (٢)
خاصية في فصل ما يكون آخر إقرار من مصكتاب الإقراره (قص) مرض الموت يعرف
بالدلائل بالموت نفسه لأنه يحتمل أنه مات غايلاً به • (ص) طلق امرأته في مرضه ثلاثاً
ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة طاهراً وإن مات من ذلك المرض وهذا لأن
من مرض الموت يكون ثانياً غايلاً وهو ما يكون منه انقباضه على القراض لا يموت منه لأن
الموت لا يكون من مرض كان له مجرد شفاة فباعتبار وردد حتى يموت فلم يكن من مرض
الموت ما يموت به بل ما يضاف للمرض على نفسه الهلاك فيه • فمئة في الهبة في المرض •
وإذا أكثر الرجل جعل أنه تزوج بثلاثة بالقدوم في صفة أو في مرضه فصدقه المرأة بعد ما مات
على نصبة ما حتى كان لها المهر والمهر المبرأ عنه بعد ذلك إن كل إقرار الزوج في مرض موته
وكن المهر الذي سعى لها أكثر من مهر مثلها بطل الفصل • ثانياً وثانية في الأقارب النكاح في
الفصل التاسع عشر من الإقرار • إذا أقرت أنها تزوجت فلان وصدفها الزوج بعد ما مات
فصل قول أبي حنيفة لا يبعد منه شيء حتى لا يرضى عنها أو قال صاحباً به • على نصبة • وكان
له المهرات ثانياً وثانية في الإقرار بالنكاح • ولو أن الرجل في صفة أو مرضه الذي مات
فيه أقر أنه تزوج بثلاثة بالقدوم ثم بعد وصدفها المرأة في النكاح في حياته أو بعد موته
فهو يزوجها المهرات والمهر بشد مهر المنسل ولا يكون لها زيادة على مهر
مثل عدداً كالمهر أو ثمة ولو أقرت امرأة في صفة أو مرض أنها تزوجت فلاناً ثم بعدت
فان صدقها الزوج في حياتها ثبت النكاح وجوزها بعد الإقرار بطل وإن صدقها الزوج
بعد موتها لا يثبت النكاح في قول أبي حنيفة ولا مبرأ عنها أو قال أبو يوسف ومحمد ثبت
النكاح ثانياً وثانية في الفصل الحادي والعشرين من كتاب الإقرار • إذا أقر أنها
ورث منه في الصفة أو في المرض لكن إن كان في الصفة فأنها تمت من جميع المال سواء كان

(١) قوله ابن نصر في نسخ ابن نصر ولبصر
أه محله

(٢) إلا أن بطول الاعتقال فيه كالأخرى
كذا في الفصولين في أحكام الأيمان وشي
هذه المسئلة مع صدورها في مصدق
الوصايا في بيان الآخر

(١) لانه قد عدم الشاهد أثر بالعق وهو
وصية كذا في المحيط بشرح

معهما ولد أولم يكن وان كان الاقرار في المرض فان كان معهما ولد فكذلك الجواب والافضل ان
ولده وحكمهما كغيره من ثلث المال (١) كذا في شرح الطحاوي بغير اثنى وفي الفتا
سئل والدي عن اعتق أمته ثم أنقر أن لها عليه مهورا كذا ولم يقر بكتبتها وهي تدعى بعد
وقانه أنه تزوج بها وانقر أو بانه له ابنة هل تزوج فقال لا يكون انقرار بالانكاح قال
رضي الله عنه ولو أنقر بولده في حرة أنه ولد معها وصدقته بذلك فهو ابنها وخفي بالانكاح
يصح بينهما وانقر أو بانه انقر بالانكاح والآخر أو بانه لا يكون انقرار بالانكاح فانما رخصة
في الفصل الحادي والعشرين من كتاب الاقرار • لها مهر معروف وأنقر في مرض
موتها باريد منه أو زاد في مهرها أو أنقر لها مهر آخر أو أنقر لها مهر بعد الإبراء لا يلزم نحو
منها ولو كانت له امرأة فتزوج أخرى في مرض موتها أو امرأته في عقد صحيح وان كان
مستغنيا بأحداهما فتبني باب انقرار المريض • مريض أنقر لأمه بدين المهر مع انقراره
الى مهر المثل فإذا أنقر لها بذلك حتى صح الاقرار ثم ماتت البينة بعد موته أن المرأة زوجت
المهر زوجها في حال حياته مصة مصة قالوا لا تغبل البينة على الهبة إذا كان انقرار الزوج
لهافي المرض بالهرثاننا طهيرة في نوع في القبر والاستيلاء والإبراء والآخر المرض
من كتاب الاقرار • (مكثت) مريض أنقر لأمه بدين المهر مع انقراره الى مهر المثل
وأقامت البينة على انصال صدقها اليها في حصته ونقص ما على صفها في المهر وفي فتا
السفرى أنقر لأمه في مرضه بمهر أو صدقهم وقد تزوجها بألف درهم وماتت فطلعت
بينة أنها زوجت (٢) مهرها زوجها في حال حياته لا تغبل لانه علم كذبها بالقرار المتأخر
عنها فتبني باب المتعة مات من الدعوى (سئل) مريضة أنقر أنها زوجت مهرها
زوجها في حصتها يعني أن لا يصح لانه وصية لوارث على ما تقرر من أن لا يصح لوارثه
ولو لا مريض دين على وارثه فأقر بقبضه لم يجر سواء وجب الدين في حصته أولا وعلى
المريض دين أولا • (مط) مريض وارثان مات أحدهما فأقراني على الميت كذا وقد
قبضت حتى صح إذا انتهت فيه كالأمر لانه مهر يصح الى مهر مثلها كذا أفق (٣)
(٢) وقبل لا يصح • (فتا) مريضة قالت تزوجت الامهر في عيالك مع اقاربا (٤) وقد مر
في كتاب الهبة أنه لا يصح • (ص) مريضة أنقر بقبض مهرها لماتت وهي زوجة
أو صدقته لم يجر اقاربا والابان طلقها قبل دخوله جاز (جمع) لو منكوحة أو صدقته
لم يصدق في حق غيرها الهبة للتمسك بالابن فيحصل من غيرها بدين الروح من الاقرار
أنقر بقبضه وس مبراته فصول في كتاب الاقرار من أحكام النكاح • المريضة
مرض الموت قالت لا مهر في علي زوجي لا يصح اقاربا وكذلك إذا قالت لم يكن لي على
زوجي • ولا يصح اقاربا وقد قبل بمصافه والصحيح هو الأول فانما رخصة في الفصل
الحادي والعشرين من كتاب الاقرار • لو ماتت المرأة في مرض موتها لم يكن
على زوجي شيء جازا اقاربا من أهل الزوج • سئل (ط) مريض له على وارثه دين
جاء قال لم يجر ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جازا اقاربا قسما لادبنة ولو ماتت مريضة
ليس لي على زوجي صدق لا يبرأ عنه ما خلا ما أفق لا يوجب المهر وهو النكاح مقطوع

(٢) مصة مصة جاز المراهب المهر ولا
تغبل البينة على الهبة من التنازلية
في انقرار المريض لو ارثته
(٣) وكذا أفق مولانا أبو السعود
(٤) كذا ذكره قاضيهم
وخالف المحمدي جاز في قدر المهر لافي
المزجل وكذا ذكره قاضيهم
والصحيح أنه لا يصح كذا في البرازية
والتنازلية

بجلاف المستنفذ الاولى لجوار أو لا يكون عليه دين وفي جملات هذه ام قال الجراح لم
يجرحه فلان صرح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال (صط) هذا لو كان
الجراح أجنبيا فلو كان وارثا لم يصح جبايع الفصول في حبة المريض من أحكام المرضى •
وعلى هذا لو قال المريض لاحق في حق فلان الوارث لم تسع الدعوى عليه من وارث آخر وعلى
الجهة في إبراء المريض وارثه في مرضه بجلافه ما إذا قال أراه فانه يتوقف على جيل
الطارق الضيق وعلى هذا لو اقر المريض بذلك لا يجنب لم تسع الدعوى عليه بنسب من الوارث
فكدا اذا أقر بعض ورثته كافي البراءة وعلى هذا يقع كثيرا أنه البنت في مرض موتها
تفر بأن الامتعة الفلانية ملك أيها لاحق لها فيها وقد أجب فيها امرأ بالبيعة ولا تسع
دعوى زوجها فيها مستند بما في التارخاية من باب اقرار المريض معزيا إلى العيون أشاء
في كتاب الاقرار • (ج) مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أو كفا له بطل وكذا اقراره
بقضه واحتسابه على غيره وجار إبراءه الاجبي من دين له عليه إلا أن يكون الوارث كميلا
عنه فلا يجوز إذ يبرأ الكفيل ببراءة الأصل فور العين في اقرار المريض • وأما اقرار
المريض بالإبراء أن أقر المريض أنه كان أبرأ فلا باس الدين الذي عليه في حقه لا يجوز لانه
لا يثبت إنشاء الإبراء لعمال فلا يملك الاقرار به بجلاف الاقرار بالشفاء الدين لا اقرار بقبض
الدين وان يملك إنشاء القبض فبذلك لا يخبر عنه بالاقرار واقفه تعالى أهل بدائع في اقرار
المريض • ولو أقر بالشفاء دين الحصة في المرض يصح سواء كان عليه دين الحصة أو لم يكن
أما إذا أقر بالشفاء دين أداه في المرض لا يصح ان كان عليه دين الحصة وإن لم يكن عليه دين
الحصة جاز جنى كقول اقرار المريض من كتاب الاقرار • ولو أقر قبض دين كان له في
المرض صدق من الثلث مضاعف في الثالث من كتاب الاقرار • وفي الصلوات العتابة
ولا يصدق في استعانة ما أداته في المرض لتعلق حق الغرماء وفي حق الورثة صدق من
الثلث تارخاية في اقرار المريض • الاصل في مسائل اقرار المريض باستنفذ الدين أنه
إذا أقر بالشفاء من غيره فلو كان الدين وجب له على الأجنبي في حقه جاز اقراره باستنفاده
ولو عليه دين معروف سواء وجب الدين الذي أقر بقبضه بدلا أو مال كتمس أو لا لا
ليس حال كيدل الصلح من دم عداو المهر ونحوه ولو دنا وجب في مرضه وعليه دين
معروف أو دين وجب في مرضه بغيره اليهود فلو كان دين أقر بقبضه بدلا أو مال
مال لم يميز اقراره بقبضه ولو دنا عمل ليس بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف
صولي في أحكام المرضى من كتاب الاقرار بدلا من (ج) • ولو باع المريض عياس
أعين حاله ثم أقر بالشفاء الفتي صحت جميع ماله تارخاية في أوامر الفصل الحادي
والعشرين من كتاب الاقرار خلا من الحائبة • لو باع في حقه فاقتر في مرضه
بشخص فنه صدق لم القر أو لا ولو باع في مرضه شيئا بأكتم قيمته فاقتر بشخص فنه لم يصدق
وقل المستقرى أدغنه مرة أخرى أو دفع البيع في قول أبي يوسف وقول محمد بن زدي
قد رقيته أو دفع البيع جبايع الفصول في كتاب الاقرار من أحكام المرضى خلاص
(جم) • أقر في مرضه موته أنه باع عبده من فلان وقبض الثمن في حقه وصدقه المشتري فيه

(١) مثل بالتمثل القول السابق من

المصولين ع

(٢) أي في حق الورثة وأما إذا كان للمريض

غرماء فلا يصح إقراره بالاستعانة إذا

كذب فيه غمافاً، لتعلق حق الغرماء بأكمله

القهوم بمقتضى في التاثرانية عن

التاثرية وقد سبق قبل في مسائل مستعدة

فليتأمل ع

(٣) أقر في مرضه بشئ خالف كنهه

في الصحة كان بخلافه الإقرار في المرض

من غير استناد إلى زعم الصحة كذا في إقرار

الأشياء ع

(٤) (C) صورته أودع إياه أقدرهم

في مرضه أو في صحة حياته الشهود

على حصر الموت أقر بإحلاله صدق اذلو

سكت ومات ولا تدري كانت بشئ خالفه

فإذا أقر بآلوه فهو أولى كذا في جامع

التصويل في إقرار أحكام المرضى ع

حق لو حكا كانت الوديعة غير معروفة

لا يشل إقراره بها ولا كلها إلا بصحة

بينة الوديعة كذا في الزملي في القبر

المرضى ع

صدق في البيع لا في قبض البس لا في الثلث (٥) وما زعم في الثالث من كتاب الإقرار وكذا

في الخلاصة ع مريض (٦) أقر ببيع قرضه وصحة والقى فيه أو بد المشتري أو قبض ع

لم يصدق في قبض عه إلا أن مات، لقى قبل مرضه مصول في حكا كتاب الإقرار

من أحكام المريض ع (الفتاوى العتبية) ولو كان يملك المريض بعد إقراره ببيع من ماله في

صحة وقبض البس لا يصدق في الاستدراك ويكون الفرض للمريض (٧) فلا يصدق في صحة

في حق لغرماء ويقال للمشتري ادفع المدة من ثمنه أو قبض البيع إن كان العدة ثابتة

في يد المشتري أو في يد البائع إلا أن عرف موت لم يقبل من ماله البيع ولو عرف أن البيع

حسبان في الصحة يصدق في استعانة البس سواء كان يملك البس أو لم يكن تأمل ع

في إقرار المريض ع ولو كان يملك ماله في مرضه ولا مال له غيره ثم أقر باستعانة بده

من الثلث وبس في ثلث منه بطلاعه ما دعه من ماله من أبي في مرضه ثم أقر ببيع

عنه حيث يصح من جميع المال ذكره مساوي وأحال في المدة ببيع من إقراره جامع

حواهر استاذ في السادس من الإقرار وكذا في صحة الإقرار في إقرار المريض ع ر - ل

كتاب عده أي صحته على أقدرهم من مرض ولا على أقدرهم عليه دون كنهه ع

ب - ثناء فهو يصدق وهذا بخلاف ما دعه من ماله من أبي في مرضه ثم أقر ببيع

بشئ في المرض فله يصح مما يصدق في الثالث من الإقرار ع (ضع ظم) أقر في مرض

موتة أن عده المدة صدق أمراه لا يصح في حق تعيين لمدة صدقها عهه ما دعه إقرار

المريض من حكا كتاب الإقرار ع (م) أقر في مرضه حق بعته لأمراته ثم حرمه

لو يصدق، الورثة بطل عته ولو كذب بوعق من ليل كذا (ص) عده بإحلاله يدل على

أن المريض لو أقر لو رثه عهه وصحة بقية الورثة في حياته ملاحا حية في تصدقه ع

موتة بخلاف الوصية إلا أن دخل الثلث في الاستدراك لا يثبت الورثة بصحة موت الوصي

مريض أقر لو رثه بغير صدقه الورثة أحاب (م) أي تصديقهم في حياته ملاحا حية في تصديق

بصحة موته مصول في كتاب العتق من أحكام المرضى ع وإقرار المريض لو رثه لا يصح

إلا أن يصدق بقية الورثة بصحة موت المريض حتى لو أجابوا قبل موته بغير إقرارهم وأهم

أن يرحموا حرمانه المقتضى في كتاب الإقرار ع وفي إقراره بإقرار المريض لو رثه دين

لا يجوز ووديعة عهته كذا في الجور (٨) من أصل المرو ع إقرار المريض لا يورث الجور

الأحكام ولا أنه لا يورثه فلا يصح الجور حكا حية من جميع المال ودينه من ثلث المال

من مصول العتبية ع المريض إذا أقر بآلوه ولا يصح عهه من ماله أصله أو صدق

الاحتسبي بالشركة أو كذب في قول أبي حنيفة وأي يوقفه في عهده الموقوف في الشركة

بإقراره كذا في الشركة وما دعه صدق فهو باطل في حق كل واحد من ماله عهده لا

ويشاركه الوارث فلا يمكن التصحيح وإدراكه كذا في ثلث الشركة دفع في حق الاحتسبي

وأي حية وأي يوقفه ولو أن الإقرار استأجر عن كل كنه ولا يمكن عهده على

خلاف الوجه ع أي فزعه لا يصح استأجره بكنه تصديق مشتركة بكنه تصديق مشتركة

فصل النكاح فاعدية في الأكر ع وإذا أقر في حق من مرضه موته عهده عوارث

فانه يجوز وان أضاف خلق جاله واداء قريدين ثم بين ثم مات في مرضه فخاصا وصل أم حصل
 ولو أقرب دين ثم بودية فخاصا وصل المصكس الودية أولى ولو استقرض في مرض
 موته أو اشتري شيئا وتعين الشهود أو غصب فانه يخاص فمراء العصة من اقرار خزائن
 المختن • عليه دين العصة وأقرب في مرضه بدين أو عين في يده مضمونه أو اكتشافه أو
 أمانة أو غصب أو نحوه يقدم دين العصة فانه لا يصل بصرف الى غرامة المريض جامع القصولين
 في كتاب الاقرار من أحكام المرضي • أقتر الصبي بعد في يد أبيه لفلان ثم مات الأب
 والأب من مرض فانه يعتبر بروح المصدم ثلث المال لأن اقراره مسترد دين أن يموت الأب
 ولا يخلو وبين أن يموت الأب أو لا يصح فصار كالاقرار المبتدأ في المرض قال أسئلناه
 بهذا كالمصص على أن المريض إذا أقرب بين في الأجنبي فانه يصح اقراره من جميع
 المال إذا لم يكن مثله في حال مرضه مع ما نحن آملين يحصل اقراره ما لها أضافا
 علم مثله في حال مرضه فافراوه لا يصح إلا من ثلث ماله وأنه يحسن من حيث الحق قبة
 في باب اقرار المريض من كتاب الاقرار • مريض أقتر لأجنبي ثم مات المقر في مات
 المريض ووارث الأجنبي المقر من ورثة المريض لا يجوز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف
 الأول وبغيره في قوله الآخر وهو قول محمد وهو كالأقرار المريض بعد في يده لفلان الأجنبي
 وقال الأجنبي هو لفلان واثرت المريض لم يكن فيه من على قوله أبي يوسف الأول والأقرار
 المريض باطل وعلى قوله الآخر اقراره صحيح من القصول العمادية في اقرار المريض •
 وبغيره اقرار المريض للمريض وارثه يوم موته غير وارث والمراد في ما سون في مرضه حواء
 ضروري في أول كتاب الوصايا أحكام المرضي • (شمل) المستعمل والمراد المرضي لو أنه
 كونه وارثا أو غير وارث يوم أمرا لا يوم حات (١) لكن يشترط أن يستمر كون المقر في حاله وقت
 اقراره وقد وردت المقره وارثا لمقر يوم أقربا كان مسبب الوفاة تنبها فانه وقت اقراره
 وقد وردت المقره بالسبب القائم بينهما وقت اقراره لم يكن (٢) لاقرار اقرار الوارث خلاص
 لو كان المقر مريضا وان لم يرث بالسبب القائم بينهما وقت اقراره لم يكن الاقرار اقرار الوارث
 وبس هذا قالوا أن المريض إذا أقتر بحال يرث بالثبوت الفاعلة يوم آخر فلو مات قبل موت المقر
 أو أوتد الأب قبل موت المقر لا يصح جامع القصولين في كتاب الاقرار من أحكام المرضي •
 أقتر لثمة وهو حق ثم سققت الأب جارية للمولى لا للمولى بخلاف الوصية لانه وهو من
 سققتا سخط لهما لا لثمة أقتر لثمة وله ابن ثم مات الأب فوثة الاب لا يميز اقراره لوجود
 الاخوة يوم أقتر ولو أوصى لأجنبية ثم تزوجها مات لم يجز الوصية لعمادها عدم مونغه
 تزوجها من أجل المروء • وفي الأصل لو أقتر المريض بدين لوارثه فلم يمت حتى صار
 غير وارث صح مونغه أن لا يخه بدين تموله ابن ولو أقتر لم يوارث ثم صار وارثا مات المقر
 من حسان بسبب القرابة لم يصح صورته أقتر لابن كافر فأسلم عند مونغه ولو كان لولي
 المرواة أو لأجنبية فصار تزوجته لم يطل اقراره بحسب خلافه ولو وجب لها في مرض مونغه
 أو أوصى لها بوصية ثم تزوجها ثم ماتت تبطل الهبة والوصية خلاصة في الفصل الرابع
 من كتاب الاقرار

(١) في الوصية تنكس كذا القصد ادى بعد

(٢) الظاهر يكون بدل لم يكن بعد

• (كتاب الصلح والارائة) •

ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصلح جهة الدعوى أم لا فبعض الناس يقولون
 يشترط ذلك هذا غير صحيح (١) لأنه إذا اذعن حقايقه ولا في دارضه ولا على شيء يصح الصلح على
 ما ذكر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجهول دعوى غير معينة وفي
 الأخيرة مسائل تؤيد ما قلنا صدر الشرع قبل كتاب المتاربية (٢) قال هل يصح الصلح
 عن دعوى فاسدة أجاب ان ممكن عن دعوى فاسدة الأصل لمحو أن يدعى أصحاب
 المرات والمثبت ابن فاضله على شيء لا وان كان من دعوى فاسدة فالوصف فهو أن يكون فيها
 شغل وقصور فمن دعوى القاعدية من الصلح • وفيه (٣) الصلح من انكار من دعوى
 فاسدة فلا يصح وفي خصم القدرى صالح من دعوى حق التبر أو حق المشقة أو حق وضع
 المذموم ونحوه لا يجوز افتراء البين لأنه لا يجوز نشر أو قسدا ولا اسم له يجوز لأن الأصل
 أنه متى وجبت البين فهو شخص في أي حق كان فامضى المدين بدراهم يصور وأما إذا
 اذعن تعزيرا بأن قال كفى أو مثلي أو دماي بسوء ونحوه حتى وجبت البين فهو فاسدة ما
 بدراهم يصور على الأصح وفي الفصل الثلاثين من جاع التمولين من مجموع التوازل (٤) وفي
 صلح الجوارح من تناوى شيخ الاسلام عطاء بن حرة الصلح من انكار جده دعوى فاسدة لا يجوز
 ولا يذ لصحة الصلح عن انكار من جهة الدعوى إذا اذعن بأشذ ما بدأ حذف حتى عنه دلاهما
 يدعى أو بين ما يدعى (٥) فلا بد من جهة الدعوى حتى يثبت في حقه وفي شرح قلقي طه
 اختلف المتأخر في جوازها والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح من دعوى فاسدة
 لا يمكن تصحيحه الأصح والذي يمكن تصحيحه كما ذكرنا في الجدة أو غلط في أحد الحدود يصح
 ذكره في الأرائية (٦) وفيه دلالة شريفة وجميع المتأخرى لكل منها فتح الصلح القاصد في
 القصد فساد الدعوى على وجه من التألف في المذني على وجه لا يقع منه أصلا كالتألف
 نفسه وهو عاوانا التزك الذي في دعوا شيا يمكن تداركه ويصدق وجهه الصحة كدعوى
 المنقول قبل احضار مدعى العقار إذا لم يذكر دود واما لا يصح الصلح إذا كان فساد
 الدعوى لم يفي في من الامر وأما إذا كان التزك الذي شرطا من شرائط صحة صلح كذا
 أشار إليه في شرح بكر خواهر زاده فمن اذعن أمه فضائل أخرى فتلصها به لا يبر
 فان أمهات يثبت على أنها مبررة الأصل أو اعتقه الصلح عام أول وهو يمكنه بطل الصلح
 لأنه ظهر فساد الدعوى لم يفي في نفس الامر وهي حربة الأصل أو شائفة المذني ودعواه
 بعد ظهور راداه على الاطلاق ولو أتمت دية أنها كانت أمه ظاهرا فاعتها عام أول
 وهو يمكنه الا يطل الصلح لأنه يمكن تصحيح دعوى المذني وقت الصلح بأن يقول فلا بد
 اعتقدت كل فاضل اعتقدت من حق أو أقام دية على هذا تصحيحه وفي الخلاصة قلوا ذى
 ما لا يصلحه ثم ظهر أن لا شيء عليه بطل الصلح ويستقر البطل من مجموع دة احدى •
 إذا اذعن على انسان مالا أو حقا في صلحه على مال تمسك أنه لا يمكن ذلك لمال
 عليه أو ذلك الحق لم يمكن ثابتا كان لمدعى عليه حق استرد ذلك المال من الأخيرة
 في الفصل الثامن من كتاب الصلح

- (١) قال في الامسلاح ولا يباح
 بطلان الدعوى لا يبر صحة الصلح
 (٢) وكذا في باب الحقوق والاستحقاق من
 هذا الكتاب وبه أفتى ولا بأول السعد
 وأما أيضا أنه لا يصح الصلح عن المحسنة
 المحمودة من القرعة المجهولة فتأمل
 (٣) أي في شرح الزاهد
 (٤) وكذا في التاسع والعشرين من
 اصول الصمادية وكذا في الثمانين
 في ضمان الصلح قريمان وأما الباب
 بورقة تقيينا
 (٥) أو بين ما يدعى كذا في العبادية
 (٦) في الثامن من الصلح

ومن بعد صلح بعدما كن بكرة • أقترعتان الصلح لا يتغير
 صورة التسلية لو اذى شخص على شخص بشئ فانكره ثم صالحه بعد ذلك على شئ ثم بعد
 الصلح أقترعما كن اذى عليه فلا يتغير ذلك الصلح بهذا الاقرار بعدما كن بكرة شرح وهو ما سمي
 بالتصديق الصلح • اذى شيئا فانكر ثم صالح ثم اقر أنه كان حقيقا دعواه الصلح ما صلح
 وهو آثم في الجود لكونه كاذبا فيه ظاهرا لكن الصلح من الذي اسقاط لحقه به ومن
 وقد بان أن جوده الحسم لا يمنع صحة الاسقاط من المستط بقدر عوس لا يرى أن االب
 لو ابرأ المديون وهو جاحد كان اراقه صحيحا فكذلك جوده لا يمنع صحة الاسقاط بعين
 عوس وهذا لأن الاسقاط تصرف من المشتق حتى شبه خاصة فالمستط لا يثنى ولا يدرج
 في ذلك أحد وفي الفصل الثلاثين من جامع الفصولين الصلح من انكار صلح عن قرار
 ان يرجع الى تصديق الذي اوبرهن وفيه أيضا من الخط الصلح عن انكار صلح عن انه عوى
 على من اسقاط من مجموعة دده احدى • اذى عليه الصلح • وكروا على نصقها
 ولم يقل شيئا ثم اراد الذي عليه استرداده ذلك وان كان مستكبرا لم يندرس عوى
 الاسترداد فاصل ان كل ما للذي حتى الاخذ يمكن من استرداده الذي عليه عالم
 يذكر لصلح الصلح او تدل القرينة عليه لان ربح الذي انه اخذ حقه فكيف يكون صلح
 والما يمكن الذي من احده كالعرص يكون صلحا بالمطابق بزيادة قبل التسلية من كتاب
 الصلح • وذكر في صلح الدخيرة الصلح على أربعة أنواع اما ان يقع عن معلوم على معلوم كالز
 اذى حقا معلوما في دار فيدرج صلح الذي عليه على حال معلوم حار الصلح وتان
 وقع من مجهول صلح معلوم وقد كان الصلح منه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز تجاوزه
 حقا في دار فيدرج ولم يسمه فاصلها على أن يعطيه الذي مال معلوما لم يسم الذي عليه
 الى الذي ما ادعاه انه لا يجوز ولو كان الصلح منه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطلاح
 هذه الصورة على أن يعطى الذي عليه مال معلوما لا الذي لغيره اذ عوى فهو جائز واما
 أن وقع من مجهول على مجهول وانه على وجهه أيضا ان كان لا يحتاج منه الى التسليم
 والتسليم بان اذى رجل حقا في دار ولم يسمه واذى الذي عليه حقا في أرض في دار الذي
 ولم يسمه فاصلها على أن يترك كل واحد منهما دعواه باذنه وان احتاج منه الى التسليم
 والتسليم بان اصطلاح على أن يدفع أحدهما مالا من عند نفسه ولم يسمه على أن يترك الآخر
 دعواه او على أن يسم ما ادعاه الآخر لا يجوز ما ادعاه من معلوم على مجهول وهو على
 وجهه ان احتج به الى التسليم والتسليم لا يجوز ولا يجوز والاصل فيه أن يملكه اذ عوى
 قصد العقد اذا اذت الى المسافرة المنع من التسليم والتسليم فكل موضع لا يمنع فيه
 الى التسليم والتسليم فاليها لا تنص الى تلك المسافرة فلا يمنع حوازل صلح وكل موضع يحتاج
 فيه الى التسليم والتسليم فاليها لا تنص حوازل الصلح في السادس والثلاثين من فصول المتن •
 واذا اذى رجل عرا في دار او مسلا في سطح او سرقا من ثيابها فأنكر وأحضر ثم صالحه على
 شئ معلوم وأحده فان ذلك جائز منه أي حصة واحصاه (١) جواهره انفعه في صلح •
 (٢) عام) اذى عليه فساد البيع بعد فسخ البيع فصول من دعوى الفساد على دأين لم

(١) وكذا في اواخر صلح الحاشية وقال فهو
 جائز لانه صلح على مجهول على معلوم

يصلح حتى لو وجد فيه عدد لم يصلح فيه في الصلح • الصلح هو التمسك بما طلع
وتدفع النعمة وفي الكفاية بالنسبة رواية في بطلان الكفاية في رواية أبي حمزة
تصلح فيه حتى براية في نوع فيما يشترط قبضه من الصلح • الكسب بالنسبة • الصلح
فصل لا يصلح وقبل صلح فيه حتى يؤيد زاده في المسائل المتعلقة بالكفاية والحوالة فلا
عن الملية (١) وكذا في مختصر التاريخية • وجعل طلق امرأته ثم صلحت من نفسه
عند ما كان كنف عذتها بالمشهور جاز الصلح وكانت عذتها بالحبس لم يصح طهره في آخر
القسم الخامس من الفصل الخامس من الكفاية

• (وعلى الصلح من دعوى النكاح) •

الذي نكاح امرأته آخر تقول أمادي السيد صاحبها الذي عن دعواه على ما روي
ويكون صلحا لو كان بطلانها • (هذا) الذي نكاحه أو هي شكر صاغة على ما يتردد
دعواه جازحا في جانبها على رعيه وبطلانها لم ينع خصومة في جنبها ولو ادعت نكاحه
صاغة ما على ما لم يجره • (وهذه) وهي نكاحها فاحلفت مع نكاحها نكاح على صلح الصلح
وهي لها أن تزوج ما دلت ما ترى الصلح من أنه خلق في رعيه إلى آخره بشرط أنه يجوز طلاق
ومعه من أن لا يصلح خلق إذا نكاح لم يثبت فكيف صلح الصلح ولها أن تزوج ما دلت
لاخذه بغير حرج بصلح الصلح إذا الصلح من دعوى النكاح يجوز خلاف الصلح (فصل)
الذي نكاحها • بكرت وقد تزوجت بآخرها فاحلفت مع الذي لا يحتاج زوجهما إلى عقد
العقد ولا إلى العدة عن الذي ولم يصح هذا الصلح لغيره وأغداهما على الاستدلال وان جعل
كأمرأة نكاح لكنه لا يصلح في حق الزوج فطل الصلح لأن أحداهما على الخلع فاحلف
أقر أو بسكاح ولم تصرح بلاحقه وحاصره من نكاح النكاح فلا حكم به لأنه لا مع التصريح
(فصل) مردك من ديكري راد دعوى كرد صلح كرد • (٢) هي أن شقاق من الذي لم يجره
صلح • (٣) الذي نكاحها ما بكرت فصاحها على ما نه عن أن تنفقه لأنها مؤنة جاز قرارها
ولم يمانع هذا الاقرار نكاحا إذا اقرار المقرور بالصلح من طلق عند طلاق من قال
لا آخر أقل من ذلك حتى أعطيت ما نه كل يصاحي لوقار إلى الحصاد لم يجره جاز صلح هذا
الاقرار نكاحا • نكاح طلق كل عنه دعه ودعه النكاح دابة وقضاء والاداء وهو الخصم
وهذا كما هو حكم نكاح شهردور بعد حكمه هذا هو ما عدا أي خصمه ويحصل نكاحه
النكاح (كم) الذي نكاحها ما بكرت وقزولها فصاحها على ما نه عن أن تنفقه النكاح
سمع ما يوجد به على أصل النكاح لا يرد إلى ما نه للاحا كراية في المهر ولو ادعت
عن روحها خلافا على ما لا بكر صاغت على ما نه عن أن ينز الطلاق جاز فلو حدثت
بينه على الطلاق الأول على ما لا طهر أن تنفقه بدل الصلح في لعن من من المصالح
وكذا في أربع عشر من العبادية • ويجوز الصلح من دعوى النكاح وهو على وجهين
أحدهما أن يدعى رجل على امرأته نكاحا وهي تعدد فصاغت على ما لا حتى ينزل الدعوى
جاء وكان معنى التعليم لأن الصلح يجب اعتباره بأقرب استقراء به احتياجا لاحتياطه وسد
لما عن تركه المصح خلق مفسر بل على منتهى من المدة في معنى خلق ما على رعيه

(١) لم يوجد هذه العدة في الملية بل هي
الصلح عن النعمة لا يجوز وتصلح
أنه رواية واحدة في الكفاية
فانصدم إذا لم يجر صلحها على الكفاية
في أصل الرواية انتهى

(زوجة)

(٢) وهي رجل زوجة غيره ثم سخطوا

والملح بطاير الصبيح ويصفها المصحح النقيب والموصوفة وتصلح من التمسح من الوط
الخرام وفي الهداية قالوا لا يحمل له أخذ البذل فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان مطلقا
دعواه قال صاحب المتع هذا ليس بمحتص بهذا المقام بل هو عام في جميع أنواع الصلح بليل
ما ذكر في كتاب الاقرار ان من أقر بقرعة على والمقر به يعلم انه كاذب في اقراره لا يحمل له ذلك المال
بما بينه وبين الله تعالى الا أن يسلمه بطيب حبه فيمكن أن يكتسب طريق لهية والثاني أن
يخذل امرأته كما حيل ربح صلحها من دعواها على مال لا يجوز له رشوة محنة من غير
خصوصية ويلزمها ردّها كذا في المتع لسان الحكماء في آخر الصلح • قال هشام سألت
الثاني هي امرأته أذنت ميراثها على ورثته فصالحوها لاجل دين زوجها على أقل من
حصنها ومهرها جائز ولا يطيب لورثة أن علوا وان رعت به بعده على زوجها بنة بطل الصلح
رازية في الفصل السادس من كتاب الصلح • وفي دعوى الحائنة امرأته أذنت
ميراثا قبل ورثة زوجها المجددوا أنها امرأته المثلت فصالحوها على أقل من حصتها من الميراث
والأمر ونهيهما من دواهم التركة أكثر من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يحمل ذلك لورثة إذا
علوا بذلك قال أفاضت المرأة مائة بعده أنها امرأته المثلت بطل الصلح وهو كذا في شرح
الراصدى للقدوري وفي لسان الحكماء من صاحب المتع أن عدم الحل عام في جميع أنواع
الصلح إذا كان مطلقا وفي شرح الراصدى الذي عليه أنما ودية فانكره صالحه على مائة
جاء ولو وجد بنة عليه خط الزيادة ولو صالح هي أقمعته من انكاره أقيم بنة يرجع بمقام
لذلك وقيل لا يرجع له عليه ألفا فيكون فاضله على مائة منها جازي وروى الظاهر
لا فيما بينه وبين الله تعالى سواء قال أبو مالك من الباقي أولم يقل من يجوز عقده أو نفي •
ويجوز الصلح من التزير لانه حق العبد (١) بدائع في فصل ما يرجع الى المصالح عنه من
كتاب الصلح • جرح رجلا بعد صلحه منه فلا صلواتا أن يرى أو مات منها فان
صالحه من الجراحة أو من الضرر أو من النجاسة أو من البس أو من الجنابة
لا خير جاز الصلح ان يرى به شئ من أن يروى يرى حيث لم ين له أن يطل الصلح لانه ظهر أن
الجرح لم يستحق عليه مما لا يجوز الاعتراض عنه لانه لم ين له أن يطل الصلح عليه قصاصا
ولا أو شأنا مما يستوجب عليه التعزير والتأديب كمن شرب على رأس انسان فاحسنت
بمنه ثم اغتيل البياض أو سلق غيبته ففتت مكانها أخرى والاعتراض من التعزير لا يصح
وقيل في أنه أثره يخص في الصلح على الجوار ان الصلح من نفس فيمكن فيه جاز ما
أداحت من ذلك بطل الصلح ووجبت الحية عند أبي حنيفة خلافا لما هو عليه مستثله الهو
من النجاسة تصرف في الديات فان صلحه على الأشياء الممنوعة وما يحدث منها الصلح جائز ان
حات منها لا أن الصلح وقع على المقام وما يحدث منها دعوى السراية وأما إذا صلحه من
الجنابة فيجوز الصلح في الفصول كلها إلا ادباري حيث لم ين له أن يطل الجنابة أهم عات يتناول
النفس ومادونها من المصط للسرقة ملخصا في باب الصلح من دم العمد من كتاب
الصلح • إذا طعن من من أو سلق شعر امرأته أو صلحها بنية ثم منتهى الشعور والمستفاته
ردعا أخذ لانه شر أن الصلح باطل من كتاب الديات من العدة • الصلح من

(١) الذي على آخر حق التعزير أو حق
العقد وأنه كذا في آخره وجبت اليه
اليمين فاقضى بینه قال الخواص فيه
اختلاف المتابع فقبل يصح لا حد ذلك
وقيل لا يحمل ولا يثبت في حد العقد
فان كل قبل عقد وقبل بعد ذلك كفي شرح
(ش) قلت فهذا يدل على أنه يفسد في
دعوى التعزير وحده العقد ولكن نص
أنه لا يبرئ من حد العقد عند أبي دليلا
في حق التعزير كائن عليه في الفتاوى
الطهرية كذا في مجموعته أو نفي عه
ويجوز فيها اليمين هي دعوى التعزير
في الصلح من المذهب وكذا الوصالح (ش)
كذلك في حاشية القضية عه

كل جباية هم المصالح على مال قل أو كثر فهو باطل وكذا من الجرح والقطع والمصرف
وان برأى المصلح وان جازته باطل المصلح ويجب الهدية استحسانا في ماله ان كان
عده او في غايته ان كان خطا عند أي شئمة وعند صاحب الضو (١) ولو صالحه
بما يجوز منه مع عاشر أو مائة من علي خزانة الاكل • صالح أحد الوكيلين عن
دم الصدق على ما نهى زولا بشاكره الا حرما وان كان القتل خطا بشاكره فيها لأن الهدية
وجبت لها باب منفذ في وقت منفذ صارت مشروكة بينهما أو أحد في الدين إذا
صالح من نصيبه كان الا حرما يشاكره فيها فاض فاما المال في القصاص وجب بمقتضى المصالح
فانما اختلف حتى لا حرما لا بعد عقد الصلح (٢) من المجهول للمرضى في باب الصلح من
دم العدم من كتاب الصلح • ولو كان القتل خطا صالحه أحدهما على مال كان لشريكه
أن يشركه في ذلك لأن الواجب في الخطا الهدية وهو مال وجب مشتركا وبلغ أحد الشريكين
من الدين المشترك على شئ صحيح ولشريكه أن يشركه في ذلك بمسواة مرضى في باب
الصلح من الهدايا • ولو صالحه أحدهما من نصيبه على جديته كله لشريكه أن يشركه
في ذلك الا أن يشاء المصالح أن يعطيه ربع الارض ويملك العبد كأي ما هو الدين المشترك
إذا صالح أحدهما من نصيبه على عين من المثل المزبور • ويحل قتل وجلا ومعا والبيان
فصالح أحدهما من حصته على ما نهى وهم فهو باطل ولا يشركه لا فيه فيها لأنه أسقط نصيبه
من التوديع عرض ولو أسقط بغير عرض جاز والمال عرض من القصاص استحق بالمقد
وهو المباشر للمقد فلا يشركه لا فيه فيها اعتبار المقد ولا باعتبار الشريك في أصل التوديع
لأن ذلك ليس بمال ثم كل ما يصلح أن يكون صدقا في النكاح يصلح أن يكون عرضا في
الصلح من القصاص لأنه مال يستحق عرضا هائلا بالبال نقد وعلى هذا يجوز التصرف في
بدل الصلح قبل القبض وان كان عينا كما يجوز التصرف في الصدق لأنه لم يبق في الملك
المطلق للتصرف مذوق لا يحل بالهلال ولكن يجب تحته من المثل المزبور • لو زاد
في بدل الصلح عن عدم التمدد لا يصح لما قلنا وانتهت خصاصة في الباب الثاني من كتاب
الطلاق • فانما الخطأ فان صالح ولبه على ما تمس ابل أو مات في برة أو أفضا أو مات في
جلد أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم مع وصار الامتناع لعين الملق وان صالح على أكثر
من قدر الدواهم لا يصح بخلاف الصلح من القصاص فانه يجوز ثانيا ثالثة من الصلح •
ولو ائضى القاضى بأحد المتجاوز زيادة على مقدار الهدية لا يجوز ثم اعلم أن الصلح بالزيادة
على قدر الهدية في جباية الخطا اعلا لا يجوز إذا كان الصلح منفردا وأما إذا كان الصلح عن
دم العدم متصفا الى الصلح من الخطا يجوز وان زاد بدل الصلح على قدر الهدية من المثل
المزبور • ولو صالح من الهدية على جنس من أجناس الهدية أكثر منه لم يجز ذلك وعلى أقل
منه يجوز وكان في ثلاث سنين إذا لم يقض القاضى نوع أو لم يوجد الرضا على نوع أمافي
الوجه الاقل فلا نهى تجوز خالان جهة الجوارها غير متبعية لأنه أمكن تجوز
بدلها في الدائم وأمكن تجوز بدلا في الاقل وليس أحد في جهة الجوارها بالتصين أو في
الأخرى تمعذ تجوز • وأمافي الوجه الثاني فلا نهى أخذ العدم وأمره من العدم يصور

(١) وبقولهما أنتي ابن نعيم في الصلح عن

البراحة •

(٢) وان صالح بشرط فاعده من دم عذ

يصح الصلح واشترط باطل وان صالح من

الخطا بشرط فاعده لا يصح الصلح كذا في

قناروي أبي السعود في باب الأبرار من

الجنائيات عفر جاز •

ويكون ذلك في ثلاث سنين لأن الدية هكذا أوجب مؤجله في ثلاث سنين حتى يبرأ منها
يجب كذلك ولو صالحه على أقل من ثلثين جنس آخر بدار لم يقص بالجنس الأول وإن
قص لم يجوز بد بالوجه الأول أنه إذا صالح على أقل من ألف درهم سببته ولم يقص بالدينار و
على العكس وبالوجه الثاني أنه إذا قص بالدينار أو بالعكس لأن في الوجه الأول أبرأ من
الجنس واستوفى البعض قصود كعصا كان وفي الوجه الثاني تعين الدينار واجباً للقصاص
أو بإثباته إذا صالح على أقل من ألف درهم سببته كان هذا اقترافاً من دين فلا يجوز
وكذا لو كان على العكس ولو صالح على جنس غير أجناس الدية أكره من الدية بزيادة اليد
لأنه لا يزدى إلى الإدام يحصل الاقتراف من دين بدين ولا يجوز دين بدين لأنه سببه ولو اختلف
في العمل الثالث من كتاب الديات • وفي اللؤلؤ المحي • ولا يجوز صلح الدين بالدين إلا
أن يكون من جنسه وهو أن يكون عليه عشرة دراهم إلى شهر صالحه على خمسة دراهم إلى
شهرين فهو رد ولو كان على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمائة درهم بزيادة فارقه
قل أن عليه لباية لأن هذا الصلح أراعي النصف وطلب الأبقاء النصف لأن الصلح يجوز
بدين المحي والفقير دين لغير أبر • البعض واستقاط البعض واستقطا البعض وذلك جائز ولو
صالحه من دينه صلى بعضه عاجلاً أو أجلاً كان جائزاً لأنه تبرع باستقاط البعض واستقاط
المطالب فيه ولو صالحه بمجنس آخر أجلاً لا يجوز لأنه معارضة الدراهم بالدينار عاجلاً ولا
يجوز من صلح لسان الحكماء • وإذا كان الدين بشرى بكن فصال أحدهما من نفسه
على توب بشرى بكن بالجلود أو شاة التي عليه الدين سببه وإن شاء أخذ نصف التوب إلا
أن يقص بشرى بكنه من الدين لأن المقبوض من الدين المتبرك مشتمل بينهما ولو استوفى نفسه
من الدين كان بشرى بكنه بشرى بكنه فبعض لما قلنا من غلطات النور في الصلح • وإن حاط
أحد الشرى بكنه شأن كان المصالح ما قلنا من حط الكل أو البعض في قول أبي حنيفة ومحمد
ومضى نصيب بشرى بكنه ان حط الكل كما إذا حط البعض فلا تمالك وفي نصيب صاحبه عاقده
والعاقده يملك الحط في قول أبي حنيفة ومحمد فيصح حطه وإن لم يكن المصالح عاقداً لا يجوز
الحط في نصيبه من الكل لأنه مال وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل لأنه ليس بمالك
ولا عاقده فاصحان في الصلح • إذا دار أو عاقدا من رجل بالارث من قريبها
ما ذكر الرجل ثم صالحه أحدهما على ما لم يكن لشرى بكنه في هذه المائة زيادة
في السادس من الصلح • ولو كان هذا صاحب السرقة لا يجب المال على السارق
وبما في المحسومة إذا دفع السرقة إلى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة
بعد ما دفع إلى القاضي لم يكن ذلك لحط المصالح الصلح الصلح بالاتفاق وركاب بلفظ الله
أو البرائة عند بلفظ القطع فاصحان في باب الصلح عن الجانيات والمخدود • رجل
أذى على رجل سرقة فقتل فنهذه على مائة درهم يعطى المذني لسارق على أن يقتر
السارق بالسرقة فقتل فنهذه على وجه ثلاثة ثلثان تكون السرقة عروضا أو دراهم أو
دينار وكل ذلك على وجهين أما أن تكون السرقة قطعة أو مئة لكانت مروصاً على قائمه
بصحتها والصلح وتصير السرقة طلكا للذي بالمائة التي دفعها إليه المذني لأن الأضرار

المفردان القومس يسكون عبارة عن ابتداء القولين لما قد اوردت الامور من مستهلك
لا يجوز الصلح لان السارق يصير ملكا له الصلح قيمة السرقة من المذهب بالمال الذي يدعيها
ابنه المذني وذلك باطل لان القيمة مجهولة وتلك الجهول الذي يحتاج الى التلبيح باطل
وان كانت السرقة دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قيمة او لم
تكن قالوا تأويل ذلك اذا كان لا يعلم مقدار الدواهم المسرقة اما اذا علم انها كانت مائة
ساردا انقبض المائة في المجلس لان الصلح يستند بكون تلك المائة مائة مائة مائة ويشتبه
قدسه في المجلس وان كانت السرقة ذهبا فاصح على الدواهم ذكر في الكتاب انه يجوز سواء
كانت السرقة قاذرة او مستهلكة اما اذا كانت قاذرة جوار الصلح ظاهر لان تلك
الذهب المشاور البهادر ادهم جائز وان كان لا يعلم وزن الذهب فيكون صرا فاعتبرا احكام
الصرف واما اذا كان الذهب مستهلكا ذكر انه يجوز الصلح وتأويله اذا علم وزن الذهب
اما اذا لم يعلم لا يجوز لان تلك الذهب بالدرهم ادم اليك الذهب معلوما ولا مشاور اليه
باطل من المثل المزبور اذا سرق خفاف الناس من خافوا الاستكشاف في الصلح الاستكشاف
للسارق على ثمن قالوا ان كان المسروق قاذرا في يد السارق لا يجوز الصلح الا بائنة ارباب
السرقة وان كان مستهلكا لم يكن الصلح على غيب فاحترجوا فلا يتوقف على ائبارة اربابها
لان السرقة اذن به الصلح القاصب ويستوفى منه الصانع اذ لم يكن فيه غيب فاحترجوا وان كان
يقين فاحترجوا لا يجوز الصلح على صاحب الوديعة فاحترجوا من كتاب الصلح • صولح من
دعوى الدين على دواهم واقره قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان من اذله فاختار من
عنه بدين بعهما وان كان من النكار فزعم المذني كذلك وفي زعم المذني على جمل المال
لا سقط الجمين وقبض البدل في معاوضة تنقد لانه لا يشترط كمال الخلع والعقود على ما في
برازية في نوعه لا يشترط قبضه في المجلس • وفي المهر والرهان اذ اوقع الصلح على
الدواهم اثنى في المذمة على ما يراعى من الدواهم التي في المذمة على دراهم فمذمومة الصلح
لا يشترط فيه قبض بدل الصلح في المجلس واذا اوقع الصلح من الدواهم التي في المذمة على
دواهم هي اقل منها او وقع من الدواهم التي في المذمة على دواهم هي اقل منها فمذمومة الصلح
بصرف حتى لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس والاصل فيه ان الصلح اذا وقع على خلاف
جنس الحق يعتبر مبادلة واذا وقع على جنس الحق يعتبر استعانة بالقبض وانما خلافا لبيان
كذلك في الجواهر فزعمنا المتأوى في الصلح وكذلك في البرازية في نوعه فمبادلة قبضه
في المجلس • (ب) لو صالح على دراهم دين فمذمومة الصلح وقبضه فمذمومة الصلح وقبضه
النكار لانه صرف في ذمم المذني وكذلك كل مكسبي • او ورنى بغيره اذ الصلح على
غير بدل دراهم صادرا ببيع ما ليس عند باطل (١) في الفصل الثاني من جامع
الفصولين • ولو صالح من دراهم على مكسبي او ورنى في المذمة واقره قبل القبض
باطل لانه بخرقة بيع المكسبي بالكافي أي بيع التينة بخرقة فدية الصناوي من كتاب
الصلح • وان كان المذني مكسبا او ورنى فاصح على دراهم او ورنى وتفرقا من غير
خص ان كان اذني بزمينا وقال عنه بقي هذه المصلحة بيننا جميع لان اذني ديتا (٢) برارة

- (١) وعلى هذا يصح ان لا يجوز صلح
أصلها له بزمي وبطل فصالحه على عشرة
دراهم بقبض خمسة عد
(٢) لانه يكون بينه وبين بائنه ثلاث
من قبض البدل في مجلسه عد

في اثبات من كتاب الصلح • ولو غصب كبره صله وهو قائم على دراهم من حقه جاز
 وصحة الذهب والمصحة وسائر الموزونات ولو لمصلحة على كيلي. وهل لم يبرأ بالجنس
 بأمراده يخرم القاص ولو كان الفاعل كالمميز الصلح على شيء من هذه الآية لا بد من دين
 الا اذا صلح على برهنة أو أقل منه. وسلا جاز لانه عين حقه والخط جاز لا لو كثر لم يبرأ الصلح
 على بعض حقه في الصلح على والورثي حال قاصه لم يميز في العمل اثلاث من سامع
 الصولين • ولو غصب كبره فهو على وجوده انما أن يكون المصوب حاله كذا أو قائما بغيره
 وهو طاهر أو بعينه بحال لا يقف عليه مالك ولا يخلو انما أن يكون قاصه بقدر أو مكر أو قلو
 حاله كذا الصلح على بعضه ويكون اشتراط بعض حقه وإبراء عن بعضه ولو غدا ولو لم يكن
 عنه أو أخفه وهو طاهر أو مكر جاز قاصا لانه كماله قضاء • في ما زوي بطر دابة لانه لو وقع
 الصلح على بعض برهنة مثل شبه الزاوي القضاء بكره ما استعمل ولو حاضر بحيث برأه المالك
 أكثر قاصه مكر جاز قاصا كما مر لانه كماله. ودال دابة ما زوي ولو دال لانه على بقية
 برهنة في ان جواز الصلح على بعض حقه في الكلي والورثي على تقدير برهنة حاله طاهر أو
 تبين أنه قائم والصلح على بعض حقه في الكلي والورثي في حال قاصه باطل ولو مكر بعضه
 وهو طاهر في بده بقدر المالك على قبضه فصاحه على نصه على إبراءه مما بين جاز قاصا
 لا انحصار بالاتفاق • ما في أنه سادة وبها يبرأ كذا الوصية ألف درهم فصاحه على جملة
 منها فهو على هذه الوجوه ولو صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها ان يكون
 متبرعا أو ثوب بالمصوب ولو غصب ثوبا أو مراضا صلح قاصه مالك على نفسه وهو مقبب
 من مالك وقاصه مكر أو مكر لم يبرأ منه على جملة على جملة المراضاة • بخلاف كبر أو ورث
 أو يمتد أو هلاله بعه دون بعه عادية فلا يمتد القس والثوب (مثل) كل عرض أو غصب
 وهو مقبب فصاحه على نفسه فهو على هذه الوجوه أيضا دين الزاويين معاوت فاحشر
 خبر عرف أنهم من هذا ان شاء قسم المثل المزبور (ما) لو كبر بر على رجل فصاحه منه على
 عشرة دواهم وعشرة خصة حتى حصة قتم فاحصر الصلح في النصف لاق النصف ولو لم يملكه
 عشرة دواهم وعشرة دواهم فصاحه من المثل على خصة دواهم جاز قاصا كان أو نسيئة إذ
 الاصل في مال الزاوي أن يصرف الجنس إلى الجنس فيكون صالحا على خصة دواهم ومبرأ من
 الحصة الاخرى ومن عشرة دوايم (بر) وكذا كل صلح وقع على بعض الدين من المثل
 المزبور • ما في آخر عشرة دواهم وعشرة دوايم بر قاصا صلح على الكل على أحد عشر
 درهما وقارة بل التبرع بطر في قدر دواهم لانه عاقل البرا وقارة قائل القس وصحة
 دين بدين • (متر) لو كان المذموم يدين صلح على كيلي أو ورثي متبرعا في الجنس أو
 البيت صلح ولا يطل بالقصاص عن المهر لا قبض اذ لم يمتد قاصي دين دين ولو كان الكلي
 والورثي • يتبرع بطر بالاعتراض من دين دين من المثل المزبور (بر) عليه كبر فصاحه
 بالاقرار أو الالاء كاره على نصف كبر برهنة كبر شعير إلى أجل بطر لانه يمتد في الشعر بقدر
 كماله فسادا مقارن ولو لم يتبرع أبدا لم يكن الشعر بعينه لا البر جاز لعدم الآية ولو كان
 الشعر شعير منه فبقضه في الجنس جاز ولو طارقه قبل قبضه على حصة الشعر بقدره لا لو فساد

هم لا يخرج من عند الاثر او لا عند الاستمرار المبسوط من جهة وهو على دعوى في الباقي
 بصلاح الصلح على بعض دية اقول ولو اذني شاة ضامح على مودة باجزء المال جار
 في الثاني على هذا فيقضي أن يجوز. مسئلة الادعاء عند ايضا طاع فالوجه ان يزيد درهما
 في البذل قصير عرضا من جهة في الباقي او يلحق بذكر البراءة من دعوى الباقي وهكذا
 في الهداية وشروط القاضي مله بالدين وذكر في المحيط أنه يار على يت. ثم اذ في زعم المذني
 أنه أخذ ببعض حقه وترك بعضه وفي زعم خصمه أنه ما عينه ثم لو اذني الباقي قبل تنصع وقبل
 لا ولو صالح على خمس دار أخرى المذني عليه جاز ثم لا تنصع عواء انصافا وفي اصل
 التاسع من دعوى البرازية اذني دارا فأنكر ضومح على نصعها ثم رهن المذني على أن
 الدار ملكة فالتد كور في أكثر الفتاوى أنه قبل وهذا بناء على عدم جواز الصلح على
 بعض المذني في مثل هذه المسورة على ما ذكره في المنصر والهداية وأنه على خلاف ظاهر
 الرواية ووجهه أنه استوفى بعض حقه وترك الباقي فبأنه لو أن يعمل على الإبراء والبراءة
 في الباقي عينا لا يصح فصار له وودعه سواء بصلح ما اذ اذني على انصافه نصع ما في
 يده بحكم الميراث واستكر وصالح على بعضه ثم رهن على الميراث حيث لا يصح ولا يأنه باقى
 حقه لأن الصلح عا دتم بزعم المذني أن ما أخذ بعضه ملكه ودمه ملك المذني عليه وما تركه
 فضعه ملكه وبصحه ملك المذني عليه فيكون ما أخذ من ملك المذني عليه عوضا ما تركه من
 ملكه بصلحه عليه وصار هذا كالأثر في المسئلة الاولى مع بعض المهدود الذي أخذ المذني
 دراهم معلومة فدفعتها المذني عليه فانه جليل يتصلح بهاد عواء لأنه لا أخذ بعض حقه فخذ
 جعل يار الباقي دوامه وباهم به واستوفى البذل فبطل الدعوى أو يلحق به ذكر البراءة
 من دعوى الملق بأن يقول برئت من هذه الدار أو برئت من دعوى فيها وهذا الكلام من
 صاحب الهداية نص على الفرق بين قوله برئت من قوله أبراءت كأنص عليه في الذخيرة
 أنه لو قال أبراءت من هذا المهدود أن يذمه بده لانه إبراء عن الضمان الواجب فيقضي أمانة
 في ذمه فصح دعواء حال قيام الدين واستملاكه لئلا يهلكه كأنص عليه في شرط الذخيرة ولو
 قال برئت من هذا المهدود أو من هذا الدين لا يصح دعواء بعده وكان يرأ أنما لو صالح على تسعة
 دار أخرى لا قبل الدعوى بده اجماعا لصحة الصلح فيه كان. ففي الامام طه برادرين قال
 بكرهه الله هذه رواية ابن جماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا يصح الدعوى بده وان
 رهن كافي مسئلة الميراث والصلح على قطعة أخرى من دار أخرى وعليه قول الشريفي
 في شرح الكافي كاذكر في النهاية ووجهه أن الإبراء عا ودعوى الإبراء من الدعوى
 لا يصح كائنا من ذلك الإبراء من دعواء جميع فأن المذني كل الدار لنفسه فبأن أخذ
 البعض وإبراء من دعوى الباقي فصع من مجموعة دده اذني صالح على بعض ما بده علم
 يصح لانه لا يمكن جعل ذلك معاوضة لأن ملكه لا يصلح عوضا عن بعض ولا معاظلا لأن
 انقطاع الدين لا يصح وإنما اذني بعضا منه الصلح على بعض منه انصع لانه يمكن جعل الصلح
 معاوضة ملخص ما في الفتاوى بذكره لمن أوائل الدعوى. فلما حصل أنه اذا صلح
 على أجود من حقه وأنقص قدره من حقه لا يجوز ان صالحه على أقل من حقه قدره أو

جودا وعلى مثل حبه جودا واحصى قدوس خضيدار • صيدار الصلح على الدين •
 وجعل على رجل ألب دوم جودا على حشره دنايو وقرقا قبل القبض على ولو
 صالح من الجودا على التجو جودا لا يكون سرقا بل يكون اسقاطا بصفة الجودا وتكون
 فوك الجودا حالة قصاصه على شهره التي لا يصل يلا إلا أن أصل المال إذا كان قرصا
 وصلحه على أجل لا يصح التأجيل • صيدان من الجهل المزور • (التعريف) إذا كان الدين
 • وحلا فصالح على حبه باطلا فالصلح باطل • ثانوا خاتمة من كتاب الصلح • ولو صالحه
 من ألق دوم على مائة دوم وقرقا قبل القبض في حبل الصلح وكذا حصل صلح وفع
 على بعض الدين لا يحط غابة البين في باب الصلح في الدين من كتاب الصلح • صالح من
 دعوى كرم أو دار على دارهم أو صالح من مائة على قصصها القبض قبل الاقرار ليس
 بشرط منية الحق في كتاب الصلح • ولو صالح على سكن دار ما تسعة من صان أبدا أو
 حتى يوت لا كالأجارة • برزاق في أرائي الصلح • ولو صلحه على دار أخرى أو على
 أرض أخرى جاز بتمام الإيجاب • فاصدار في فصل الصلح في القطار • اذى أيضا
 في يد رجل أو الله فاصطفا على أن يزعمها الله في يد غيره من على أن يكون دقة الأرض
 فعلى جاز قد من الجهل المزور • صالح من دعوى صيد على خشفه شهر اياض على
 هذه شهر المجر وكذا في الدار والصلح على غلة الدار وغرة الفصل لا يجوز • برزاق في الثالث
 من الصلح • (نيل) لو ادعى قضا على من تعدد رجل وألقى طلقا أو لا جاز تأني التام
 فلا حرج من دين وأما الهالك فلا بد أن جواب هو القصة في دارهم أو دنايو فقد صالح على عين
 حقه ولو صلحه على طعام أو عرض فلو كان الحق قائما جاز لا حاله إلا أن يدبر ولو لم يكن
 فيه أجل جاز لوجبه والأغاب دفعه في المجلس جاز لا لوجه • قبل هذا عند أبي حنيفة ودوى
 عنهم أن من باع مائس حقه ثم عته في المجلس لم يهر السبع وقيل هذا قول السكلي ويكون هذا
 رواية من أصحابنا أن من باع ثيابا بغير حقه من كلب أو ذئب ثم عته في المجلس سقط بائره
 وبصلح التميز في المجلس كتممين عند القديس كراهة من باع مائس في حقه ثم حله وحله
 في المجلس لم يهر هو الصلح ولو صلحه على ثياب مؤجلة والحق حالف لم يجر لها تنبيه دنايو
 في الدقة لا لطلوعه عدم شرط صحة السلم فله يجر في الثلاثين من جامع القصولين • ومن
 أحمر (١) مادام تصديق عليه غدا على أنه يرى محملا إذا كان قبل يرى وإن لم يفسد حله وإن
 لم يوت (٢) لم يفسد كذا لو صالحه من دينه على فسخه فقه الله غدا فهو يرى • حاصل على
 أنه إن لم يفسد غدا فالحل عليه (٣) وإن أبرأ من نفسه على أن يخطيه ما يخطي غدا فهو يرى •
 اذى السابق أو لا ولو طلق (٤) صرحا كذا أتت إلى كذا أو أدا أو سقى لا يصح • وخاتمة في
 كتاب الصلح • اذى رجل باع مال لا يدري بفساد كذا أو الأرض والحب وغيره ما واذى كذا
 أو صنفه المذى عليه مخرجه أو باع ما كذا فاصطفا على شيء كان ما وقع عليه الصلح لا يجر
 إنما أن يكون دارهم أو دنايو أو كلبا أو ذئبا أو جوا أو أربابا ولا يخلو أن يكون صيدنا
 من صنفه غير صيد أو وقع الصلح على منقعة أو ثوب أو وقع على دارهم غير بيتها فالحشر طابها
 يان بعد أروها وعلى الجودا من قدر البدون كان في تلك الدقة تنوعا منقعة منقعة على

(١) أي قال أذى خصمنا غدا على
 الخد يرى من الباقي قبيل يرى وإن لم
 يؤذ خصمنا غدا فالحل عليه وهذا عند
 أبي حنيفة ومحمد وسهما الله وعند أبي
 يوسف رحمه الله لا يعود دينه حكدا
 في حد الشرية

(٢) أي أن لم يوت الإبراء على أذى
 خصمنا وعلى رجل فداقني هذه الصورة أن
 لم يؤذ الدين لم يعود دينه لا إبراء مطلقا
 كذا في حد الشرية

(٣) أي هذه الصورة أن قبيل يرى من
 الباقي وإن لم يؤذ الدين فالحل عليه كذا في
 المسئلة الأولى وهذه الإلجاع كذا في
 حد الشرية

(٤) أي قال أن أدبت إلى كذا فانت يرى •
 من الباقي لا يصح لأن الإبراء المطلق يخطا
 صرحا لا يصح فإن الإبراء فيه معنى
 التملك ومعنى الأسقاطا فالأسقاطا لا ينافي
 تطبيقه بالشرط والتقليد ينافيه فراهنا
 المضمين وقلنا إن كان التعلق صريحا
 لا يصح وإن لم يكن صريحا كافي المسئلة
 المذكورة يصح كذا في حد الشرية
 في الصلح

الدال متجاوزا لم يكن ليدعها غلبة على البعض فلا يجوز الصلح عالم بين عقد الصلح مع بيان
 التقدير وهو الصلح على الحالة وموجبه وقض ما وقع عليه الصلح في المجلس فليس الا فخر
 ليس شرط لان ما وقع فيه الدعوى من تعيين للعقد فاذا اقر فاقبل قبض البديل فقد
 اقرنا من من يدعي والا فخر من حين يدعي في غير الصرف والنسب وما عدا ذلك لا يسل
 البعد هذا اذا كانت الدعوى غير متعينة واما اذا كانت متعينة جاز الصلح ولا يحتاج الى
 بيان التقدير والوصف ولكن لا يتعلق العقد بهما لان الدعوى غير متعينة في حقه والماديات
 لا يتبعان حتى ان الذي طلبه لو اراد ان يفتهم ما وصلى الذي طلبهما كان له ذلك ولو
 حلف في يد قبض التسليم الى الذي او استحق لا يسل التقدير عليه تسليم ثلثهما وان
 اشتغلا في تقديرهما وصفتها بحد الهلاك فانهما يتبعان العان ويتروان الصلح وكذلك الصلح
 اذا وقع على المتعينة وكذا اذا وقع على الدعوى غير متعينة جاز ما ذكرنا ولو صلح في دعوى على
 كسب كالمخلة والتعريف او على وزن كالمديد والشران كان صياها واصاف العقد لهما وهو
 حاسر او غائب بعد ان يسكنون ذلك في صلح الذي عليه صم الصلح ويقع على حاسر من
 الكيل والوزن وان اشتهر به ولم يسم الكيل والوزن جاز ويصح ذلك وان كان موصوفه
 في خمسة فاشترط فيه بيان التقدير والوصف بيان الاجل ليس شرط وان لم يجل جله
 ويثبت الاجل والاصل ان الكيل والوزن اوصافهم لم يلزم اوصافها من عقد الصلح بل
 العقد ببيانها من كذا اوصافهم يعني اوصاف حكمها حكمها كراهه والناظر ولو صلح على ثياب
 ان كانت خمسة جاز الصلح والشرط لا يشترط ان كانت غير معينة فلا يجوز الصلح عالم
 بان يبيع شراطة السلم لان الثابت لا يتحدد يتناقف الاثبات لاصل اعتباره اتم لم يقد
 صلح من وهو اهل حيوان او على ما يهون نفسه السلم لهما التسعة فلا يصح الصلح الا اذا كان
 مينا ولو صلح من وهو اهل على منفعة معلومة ان حسمان ذلك مما يجوز وورد عقد الاجارة
 عليه صم الصلح وان كان مما لا يجوز وورد عقد الاجارة عليه لا يصح الصلح ثم الصلح اذا وقع
 على مال اعتبر موازنه بالبيع فاذا كان ما وقع عليه الصلح يبيع ان يكون غاما او يباعا بصلح
 ان يكون بدلا في عقد الصلح ويجوز الصلح عليه من الدعوى وان كان ما وقع عليه الصلح
 من دعوى على منفعة اعتبر جواز الاجارة فان كان مما لا يجوز وورد عقد الاجارة عليه جاز
 الصلح والا فلا من صلح شرح الطحاوي (ب) الصلح على مال لا يخلو عن خمسة اوجه
 وجه يحتاج الى ذكر التقدير فقط ووجه يحتاج الى ذكر التقدير والصحة ووجه الى
 تقدير وصفه وسكن تسليم وجه الى صفة واجل ووجه الى اشارة توهمين اولها صلح على
 دعوى او دعوى او تلوس اذا تعامل بين من بيان الصفة فصح على نقد طلب الى المداناتها
 صلح على تسير او وزن او حسمان على لاجل ولا مؤنة فيحتاج الى تقدير وصفه اربعة
 الاشياء اها ثلاثة اوصاف جسد وردى وموصوفه وليس صفه اعلين من صفه من الناس
 فلا يتبع بيان وثالثها صلح على حسمان او وزن مما له حل ومرتبة فيحتاج الى تقدير وصفه
 وكذا الى مكارر تسليمه عند أي حقيقة كمال السلم وواجب الصلح على ثوب فلا بد من يفتن ذرع
 وصفه واجل ان الثوب لم يكن يتناقف الخمسة الا في السلم وهو مرفق ولا يجوز حمل من هذا

ككلى وورى اذ لا يجوز فيه السلم ولا يرضى له لو لم يكن لا يسل برد حكمه الى السلم ولو لم يكن
 فالى القرض وانما التوب وبقاى الدنة طهره الى السلم فلا ردة الا اليه وخاسر ما صلح على
 حوان ولا يجوز الا بینه اذا صلح من التباؤ والطيران لا يصلح وبقاى التباؤ فى الثلاثين
 من جامع القصولين • وهجرة المشايخ أن الصلح من الاستكراه اذ وقع الدعوى فى الحال
 • هادضة مال بالمال بزم المذنب حقيقة وكذا بزم المذنب عليه حكما لان الصلح معاوضة
 عن البين بزم المذنب عليه واليمين ماله حكما اذ اوجب بيب دعوى المال لا جازمت
 بدلا من المال واهذا المنساق الذى عليه اذا حصل من البين بضم عليه بالمال لانه
 يشكوه منع حق المذنب فى أصل الوجه والتبديل على أن الصلح من الاستكراه فى مثل هذه
 الصور معاوضة المال بالمال حكما فى جانب المذنب عليه أنه ما لو اختلفا فى عدة دار المصالح
 عنه أو فى بدل الصلح أحما بها القان ويرد بدل الصلح باليب البير والعاصر كان البيع
 محبط برهال فى أوائل الصلح • وفى أدب القاضي للقاضي وفى الألفية ايضا رجل اذى
 على آخره ما يؤدى تناقصا على ما على المصالح المذنب عليه عند غير القاضي وهو يرى منه وما على
 ولو اتاهم منه بعد البين قبل ولو لم يكن فيه بيب فبينا ولو اختلف على أن يحلف المذنب
 على أنه ان حلف فالمذنب عليه ضامن أو اختلفا على أن يحلف الطالب والمطالب ونصف
 المال على المذنب عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أو على أن يحلف المطلب اليوم على
 أنه ان لم يحلف اليوم فخله المال أو على أن يحلف الطالب اليوم على أن ما يأخذ من الصلح
 فى جميع هذه المواضع باطل وكذا فى كل موضع على خلاف الشرع خلاصة فى السامع من
 القضاء • اصطفا على أن يحلف المذنب متى أو لا لا يجب للمال على المطلب
 لحلف لا يجب لانه يعلق الإيجاب بالخطر وكذا اصطفا على أن يحلف المطلب بمدة كـ
 على أنه يرى مما هو عليه فهو باطل والمال عليه لانه يعلق البراءة بالخطر فى أوائل الصلح
 من قضاء البرائة • ورجل قال لا تحلف عليك أنت دفع المذنب عليه المذنب عليه ان
 حلفت أنها قد صلت • أدفعها اليك فحلف المذنب ودفع المذنب عليه المذنب عليه قالوا ان أذى
 اليه ادراههم مصكم الشرط الذى شرط فهو باطل والدافع أن يسترد منه لأن هذا
 شرطا باطل فاضمان فى الصلح عن الدين من كتاب الصلح • صلح السكران جائز وصالح
 المكره لا يجوز فى أوائل الصلح من الحائنة • قوم دخلوا على رجل فى بيته ايلأوتها را
 وشهر عليه السلاح حتى صالح مع القز باز غدا أى حشفة وجهه الله وعند هذا لا يجوز
 لأن غدا لا كراهة لا يفتق من غير السلطان وعدما يتحقق (١) وان كان دون السلاح
 مما لا يقتل بهسرها قال كان نارا فى مصر لا يكون مكرها واصلح بالاجماع وان كان بديل
 أو مفرقة كان مكرها من المصلحة للشرع فى باب الصلح العاصم من كتاب الصلح • وكذا
 فى الوجه به (المستق) لو صالح المصير فى الحصن لثمة سرقة وهو ما كان حبه الوالى
 أو صاحب الشرط فالصلح باطل لانه مكره وان كان حبه القاضى فالصلح جائز وجيز فى باب
 الصلح الحائز والقاسد من كتاب الصلح • ورجل اتهم بسرقة وجلس فاذى عليه قوم
 فضلهم ثم سرحوا بكره وقال اءامناهم خوفا على نفسى ان تادى من القاضى فالصلح

(١) وعندهما: يعق من كل كتاب بقدر
 على ما أوجدهم والقضى على قوله ما كذا
 فى صلب الثانية فى فصل الإبراء عن البين
 شد

على خلاف جنس الذي عند الاستحقاق يرجع الى اصيل دعواه اذا استحق بدل الصلح
 فان استحق الصلح عنه كالوآذى دار الصلح الذي عليه وأخذ الذي بدل الصلح ثم
 استحق الدار من دى اليك ان كان يرجع على الذي ويترد منه ما يدفع اليه حرارة العين
 في استحقاق البيع • اذى دار او صلح وأخذ بدل الصلح ثم استحق الدار الذي
 عليه يستبدل الصلح على كل حال أما اذا كان مقره لانه بغير البيع فربما يفتى وكذا اذا
 كان مبكر الاذى الذي يزعم أنه باعه بالبدل فأخذ برحه من مبيعات الاحكام فتدبرها
 في دعوى الصلح • ولو استحق بعض المصالح منه يسترد حصته من البدل كما اذا اذى الابن
 بالارث وقال لأوارث غيري فاصالح ثم ظهرت الوجود ما حدثت في المصالح عنه بالبرهان
 فأخذى عليه بأخذ من بدل الصلح عنه من دعوى القاعده ملصقا • وفي العتبية واصلح
 الاجنبي يتفق على الاجابة لان ينفق الى نفسه أو ماله أو بيعه به فله الاستحقاق فان
 استحق البدل أو رد عليه يجب فلا تقي عليه الا في الدوام ثم يثبت بطلانها فماتت في
 سائر صلح القضي • وفي الاصل صلح القضي الذي على درهم ثم استحق من الاداء قال
 محمد بن اصاب العدة والى نفسه أو ماله أو بيعه به أو يبيع على أدائه لان الاضافة الى
 أحدهما التزم بالتسليم فيزعم لم يوفى عن عهدة التزمه وان لم يصف الى أحدهما ولم
 يبعه لم يبرهانه عدولا لا عهدة لقاعدة من المثل الزبور • ولو آذى رجل حقا في دار
 في يد رجل أو آذى حقا في دار فبطل الصلح الذي عليه على درهم مائة وأعلى أن يترك
 الخصومة ورجل شفع هذه الدار التي أذاعها الذي (١) فأراد أن يأخذ بأك ففعل من الذي
 عليه هذا الصلح لا يكون له ذلك ولو جرى الصلح بين الذي والذى عليه على أن يعطى الذي
 للمدعى عليه درهم مائة أخذ الدار مكان الشفع فيه الشفعة وجهه الفرق
 ظاهر فصيحان في الصلح من القادر • وإذا جرى الصلح بين المدعي وكتب الصلح
 وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه من الدعوى ثم ظهر أن الصلح وقع باطلا بجنوى الاثمة
 فأراد الذي أن يذى ما ذى لا تقع دعواه للبراء السابق واقتار أنه يسمع لأن هذا الرأى
 ضمن صلح فاسد فلا يمل (٢) جميع الفوائد في فصل ملين شرط فيه قبض بدل الصلح من كتاب
 الصلح • اذى على سحر ما لا فاذى الذي عليه ابراء من جميع الدعوى مطلقا من غير تاريخ
 يحصل على أن يكون الإبراء بعد الموجب حتى يكون محجبا من دعوى القاعده ملصقا •
 الإبراء بعد قضاء الدبر صحيح لان الساقط بعد القضاء المطالبة لأصل المدين فبرجع
 المدعيون عما أذاه اذا أبرأه رآه أخطأ ولذا أبرأه إذا استما تلا وجوع واستفوا جميعا
 فاذ أخطأ كذا في المشقة من البيع وصرح به ابن وهبان في شرح الهمزة أشد
 المداينات • الإبراء على رجل في الرأى أو أبياب علا الاثمة الخاطي • أنه يبرأ اذا كان
 الإبراء بعد المداينة (٣) من مديات القصة وكذا في الانداس من كتاب الدعوى في النص الذي
 وفيه تفصيل وفوض • قال في الاصل وكل حق لا يجوز لأحد من لا يجوز الإبراء عنه
 تاصحان في الكفاية المال (٤) (٥) أبرأه من حقه لصلح ماله هذا السلطان لا يبرأ وهو وثقة
 ولو رأى الاصلح عند امرأته قال لها برقين من المهر فأصلح معك فأرأى قبل لا يبرأ وقبل

(١) قوله ورجل شفع الى قوله لا يكون
 له ذلك كذا في جميع النسخ التي بأيدينا
 وفيه من الحرارة ما لا يخفى لكن المأني
 المراد منه وانع وهو أن من يستحق
 الشفعة في الدار لو بيعت منه لاس له أن
 يأخذ من المصالح بالشفعة أو معصمه
 (٢) قوله وأعلى أن يترك
 والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة
 الدعوى لأن بطلان المتن يدل على
 بطلان النص ولقد عهد استار اثمة
 خوارزم أنه يجوز الإبراء العام في وثقة
 والصلح لا يطيل على الاستيثاق بأن
 الحكم بعد الصلح ويقول أبرأه ما عا
 غير داخل تحت الصلح أو تبرأ العبد
 لا اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتب
 كذلك فان كانا فلو حكم بطلان هذا
 الصلح لا يمكن للمدعي من إعادة دعواه كما
 في آخر تسامع من دعوى الرزية •
 (٣) في القصة تفصيل وفي المدة الكبرى
 موجب أن يسمع الإبراء كما يجب علا
 الاثمة وعليه الاتحاد •
 ولا يجوز الإبراء من الربح في المصاربة الا
 اذا كان مستهلكا كذا في فتاوى يهي
 اقتدى بالروحوم وسئلته مد كور في
 التاخرانية في العصل التلا من
 كتاب المصاربة •

يبرأ لأن إبراهيم التوؤد الذي في الجملع قال عليه الصلاة والسلام هذا واجبنا وبجملنا
 الأبراء في الآل لا مفسود على إصلاح المهتم وإصلاح المهتم مستحق عليه دابة وبديل المال
 بمصاهر مستحق عليه حد الشوة قنية في الهمة في باب الأياحة • وفي الأصل قضى
 التكفيل بالنفس دين المصالح على أن يبرئ الطالب من الكفالة بالنفس بجاز التمسك
 ويرى عن الكفالة بالنفس أن قال التكفيل أصله عشرة على أن تنهت عن الكفالة
 بالنفس فأمره الطالب على ذلك لا يسلم العرض للطالب على الزوايا كلها لأن ما رثوة
 وهل يبرأ التكفيل في رواية أبي حصص لا يبرأ وفي رواية أبي سليمان يبرأ ولو قال التكفيل
 أنفك الألف التعلق عليه على أن أرحم بها إلى المطلوب أن لم يشترط برأه من الكفالة
 مع الرجوع لا مع انقضاء حق كمال بالنفس ويرجع التكفيل على الطالب عما أذاه إليه
 لعدم سلامته للطالب وإن شرط برأه من الكفالة مع القضاء فالقاضي والتكفيل يرى
 باتفاق الروايات (١) أنها ثمانية المضل قليل الضمان في كفاية المالك • وجعل قال المدعيون
 أن من قضى ماله على حق قوت فأتى في حله فهو باطل لأنه تعطي والبراء لا تختلج التعطيل
 ولو قال ب البرأ أدامت فأتى في حل فهو برأ لأن هذا وصية ولو قالت زوجها المرض أن
 حلت في مرضه هذا فأتى في حل من مهرى وأوقات مهرى على حد دفعه فهو باطل (٢) لأن
 هذه محظرة وتعطيل ولو قال الطالب المدعيون أدامت فأتى برى من المهر الذي في ماله جار
 ويحسبون وصية من الطالب المطلوب ولو قال أنت فأتى برى من ذلك البر لا يبرأ وهو
 محظرة كقولهم أن دخلت الدار فأتى برى من ماله على لا يبرأ ولو قالت المبيعة زوجها أن
 مت من مرضي هذا مهرى على حد دفعه وأوقات فأتى في حل من مهرى فأتى من ذلك
 المرضي كأنه مهرها على زوجها لأن هذه محظرة لا تصح فأدعى في وأخوه المرأة مهرها
 من كتاب الهبة • قال المدعيون أدامت فأتى برى من دين على ماله قال أبو القاسم الأصم
 صح وصية ولو قال أنت لا يبرأ المحظرة من وصايا القصة في باب ما يجوز به الوصايا وما
 لا يجوز • قال لقريه أن حلت في عمل كذا فهو أن يقول إن خطبة في صبي هذا وإن حلت
 مناهي هذا إلى متى فأتى برى من العشرة التي في ماله فصح وفصل ذلك قال نعم
 وإن كان هذا من حيث الصورة تعطي البراءة بالشرط فكأن أمكن حله على الإجارة
 جعل عليها حتى لو ذكر حلالا يجوز الإجارة عليه فهو أن يقول أنت أو بعدت أو نظرت
 لا يبرأ من إجارة القاصدية • قال حلفي من كل حق هرق على فعل وإبرأ برى عند
 انتهى بمصالح ما لم يعلم وعليه الفتوى إذا أبرأ من حقوق المجهول بآثاره ما دونه ومن
 ودينه قال جعلت في حبل الساعة أو في اليد يبرئ في الساعات كلها وإذا أبرأ من حال الآخر
 لا أحاسن ولا أطلب منك شيئا على ذلك فهذا البرئ حتى قال ترأجل كردم (٣) • وفيه دين
 يبرأ ولو قال هم غريمي برأجل كردم (٤) يبرأ مما دونه ولا يدخل قصه لا جارة الطويلة ترأية
 في الثالث من كتاب الهبة • وجعل على رجل دين فله أن المدعيون قد مات
 فقال جعلته في حل أو قال أبرأته ثم ظهر أنه من ليس للطالب أن يأخذ منه لأنه وجبه منه
 بعد شرط وجعل غصب ثوبا أو دابة أو درهم وهي فائقة طارئة برى العاصب عن ضمان العاصب

- (١) انظر إلى ما في الخاتمة قبل فصل
 أن كفاية المال عند
 (٢) كذا أنى ابن القيم وجهه أنه عند
 وما في القصة والخاتمة بخلاف لما في
 الرجاءية لأن يقال إن أدعى في القصة
 والخاتمة ليس للشرط والوجه الآخر
 أن هذا تعطي الوجه المذكور وهو يجوز
 لا تعطي الأبراء بشرط لأنه يأباه الكلام
 الآتي بعده عند

(ترجمة)

(٣) جعلته لا حلالا له

(ترجمة)

(٤) جعلته لكل غريم حلالا له

(١) بخلاف قوله ثوبان، فإنه لا فرق بين دعوى التلاصقة (٢) وقدرة ذي كالب الدعوى في فصل الإرافة الخاضعة أنه ذكر في القاعدة هذه المسئلة في الدعوى موضعين وذكر في كالب السلع أيضاً (٣) لأن الإرافة هي دعوى المسببة كذا في الكفاية ثم عبارة صدور الشرع تدل على أن قوله أويرى من الإرافة كأي دليل عليه تحليل الكفاية أي أي يقول الذي لذي عليه الإرافة عن دعوى الثاني وما ذكره صاحب الكفاية من أن الإرافة هي ٣٤٣ الدعوى مخصصة وإن تكن الإرافة هي الأصل لا يصح أن

من قال لغيره أبرا أنت عن دعوى هذه
العين بصر الأبراء حتى لو دعا بعد ذلك
لا تنفع برأفته ولكن حارة الهداية تدل
على أنه تلافى من البراءة أي قال الذي قد
رثت من هذه الدار أو قد رثت من
عوى هذه الدار فهو جائز حتى لو ادعى
بعد ذلك براءة لا تقتل أشاؤه قال
أبرا أنت من هذه الدار أو قد أبرا أنت
عن خصوصتي في هذه الدار فهذا أمنا له
باطل فلا ينبغي صاحبه فيها بعد ذلك كذا في
الدمعة وقال في تأييد البيان ومن عُدل
قال رجل لا تسحر أبرا أنت من هذه الدار
أوس خصوصتي في هذه الدار أو أرا أنت من
دعوى أوبرت من هذه الدار رجلا حتى
لحقه بصلصم هذا ما قاله بعضهم
سرحه ما فلاس الدخيلة من ضرورة الأبراء
أن يقول برت من هذه الدار أو برت من
دعوى في هذه الدار لا لقوله أبرا أنت من
هذه الدار أو عن خصوصتي في هذه الدار
فإن ذلك باطل فيه نظر لأنه هنا أنه
لا تنفع بيته على المحاط به دعوى الدار
بعد قوله أبرا أنت ولكن تنفع على غيره ولا
تكون البراءة نائمة حتى غيره لا يحاط به
خاصة بخلاف قوله برت حيث لا تنفع
بيته على المحاط ولا على غيره الأبرى
إلى ما قال في الواقعات في باب الدعوى
هلامة أو أو رجل ادعى على رجل أرا أنت
قال الذي قد مدعي عليه أرا أنت من هذه
الدار أو عن خصوصتي في هذه الدار أو عن
دعوى في هذه الدار بطل حتى لو ادعى
بعد ذلك تنفع ولو أقام السنة تغل بصلاح

وصبر المصوب أمامه في دية وكذا لو قال المصوب سخطت من الصبر برئ العاصب
عن الصبار وإن كان المصوب مستهلكاً برئ العاصب من الصبار لثبته لأنه أبرأه من
الدين والدين يشل الأبراء فأما إذا كان المصوب غافلاً عن الصبر لبرأه من الصبر
فصبر العن أمارة في دية عندنا وعلى قول زفر لا يبرأ من ضمان الصبر ويحل ضامن رجل
في دار ثم قال للمدعي عليه قعد أبرأته من هذه الدار وعن سفيان في هذه الدار أيضاً دعوى
دعوى في هذه الدار كذا تخفى أن جميع ذلك باطل وله أن يخاصمه بمقتضى النية بما سدد الدار
ولو قال قد برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى في هذه الدار مع ذلك ولا خلاف فيها
ولو أقام النينة لاقتيل ولو قال أنأبرئ من هذا العمد أو قال حوتس هذا العمد (٩) ليس
لأن يديه بعد ذلك لأنه استبرأ البراءة فثبت البراءة أمثال الوجه الأول حرس بالبراءة
عن الصبر أو عن الدعوى والمصومة وذلك باطل وحل قال لا حرق في كل حق فثبت على
صعل وأبرأه قال صاحب الحق عالماً على برئ المدعيون سكاو دابة والى يمكن عالمياً
في الحكم ولا يبرأ دابة في قول محمد رحمه الله وقال أبو يوسف يبرأ وعليه الفتوى لأن الأبراء
اسقاط والجهالة لا تقع صحة الاسقاط فأن المشتري إذا أبرأ البائع من الصوب صح أبرأه
عنه الكل وإن سكتان لا يبرأ من الصوب خاصة وإن في فصل براءة العاصب والمدعي
مقتل من غير الألفه السرخسي في الأبراء من المصومة في كرم مثلاً في يكون برئاً أو أبرأه
من كل دعوى ومصومة في هذا المصوم ويرى قوله برئت أو أنأبرئ من كل دعوى
ومصومة في هذا المصوم فرق أجاب عن خصمه في الثاني فقال قلت أو عجلت فلا ولا نعم وذلك
أنه في الأول لو أنه في هذه الكرم هي الأبراء لا تصح وعلى غيره تصح وفي
الثاني سواء انتهى من هذا أو على غيره لا تصح (٢) من دعوى القاضية • إذا قال أنا
برئ من هذا العمد أو من هذه الدار ثم أقام بينة ثم نقل منه لأن البراءة من الصبر
براءة من ملكه وحل حق حقيقته (٣) لأن يديه خاصة بقصد البراءة ثم يقال إن البراءة
من الصبر لا تصح بمعناه الأول برئ من غير حلولة لا يطل حكم من دعوى القاضية ولو قال
برئت من هذا العمد أو الصبر لا تصح دعواه بعده ولكن برأته أو قال صالح على قطعة دار
أخرى لا تقتل الدعوى بعده أجبنا على الصلح وبه كل خلق إلا ما ظهر لغيره قال نكر هذه
رواية ابن جماعة في طائر الزوايا يصنع الصلح ولا تصح الدعوى بعده ورأي كل مستحق
لبراءة والصلح على قطعة دار أخرى وعليه قول السرخسي في شرح المال كما ذكر في النهاية
ووجهه أن الأبراء لا يفي عينا ودعوى الأبراء من الصبر لا تصح كما تكرر في الأبراء من دعواه
جميع قال المذني كل يديه جميع الأول لثبته ديباً ضد البصر أبرأه من دعوى الباقي برأية
في التام من دعوى الصلح •

• (و صلح الاب والوصى) •

سألوها عن برئت من هذه الأفعال برئت دعوى في هذه الأفعال قبل يتبع بعد ذلك وسكذ أن أثارى من هذا بعد عيسى له
أن يدعى بعد ذلك أن قوله أن أثارى عن خصوصية في هذه الأفعال خطاب الواحد على أن يصاحبه غيره في ذلك بخلاف قوله برئت لا به أصناف
الأمر إلى الله مطلقاً فذكر هو برأيه لم يجد، لتعلل أن الأمر في الإعلان المذكور في الآية صحة الدعوى في غير الخطاب وسماح
الاستعانة به، بعد إبرا الخطاب، على ما هو مذكور في الوجهان وفي الكافي إشارة إليه كذا في عبارة القزويني فاطر إلى ما قال في لبراري في
دعوى الصالح والإبرار من كتاب الدعوى وإلى ما في العامة من غير

ولو عاينوا في أو الوصي من دم وهذه الصفة لم يجز لانه نزع هو لا يملك الشرع يعني الصغير
ولو صالحا من القصاص لصغر على مال أقل من الدية سائر السلع ونص الدية لا محال يمكن
الصلح والفقير على مال لانه معاوضة مال عاين على مال خفي فيه مع الصغير فوقع الصلح
مادة الإلهامه رافق في الصلح لما سأل عن الدية لأن الدية مقدرة شرعا ولا اخترا من العين
القتل في الدية لا يفتقر على مبرر القتل معناه كالكثير فلم يصح والصلح من القصاص
بعد وقوعه لا يمكن وهذه ضمن الدية نصار كل وكيل بالبيع بألف اذ ابيع وضمن من دمها
لم يصح لأن النفس مقدرة شرعا ولو كان المبيع في دية يرميه أن يطلع انش الرغام الغيمة (١)
فكذا هذا من الهبة للشرعي في باب الصغر عن الجناية من كتاب القصاص وصلى الأب
لو صالح من القصاص في المص ذكر في كتاب الصلح أنه لا يجوز وذكروا الجامع للغير في
ازادات أنه يجوز من المتأخر للراجحة من الصلح والأب أو الوصي لو صالح من قصاص
الصغير على أقل من الدية لا يجوز الصلح ولكن يرضى القاتل غلام الدية وهو حق قوله
لا يجوز الصلح أن يكمل إلى تمام الدية ولو صالحا على تمام الدية جاز فاعيد من الصلح في
أوامره • وإن أراد الوصي أن يصالح من قصاص وجب للصغير أن كان في القصر فيه
روايات على رواية صلح الأصل ليس له ذلك وعلى رواية إذا كان الأصل والجامع الصغير
له ذلك وإن صالح الوصي من قصاص وجب للصغير وضمن من الدية شيئا لا يجوز الخط
من غير فصل بين العاشر وبين السبعين ولا يصح القاتل وإن زعمه زيادة لم يرض به في
السابع من جناب التمايز بينه • وإن صالح الوصي من قصاص وجب للصغير
وضمن من الدية شيئا لا يجوز ما حل عليه الدية النص ومادة سوء الظن يجوز والخطس غير
فصل بين الصلح وبين البسير والوكيل بالصلح من القصاص على عشرة آلاف إذا سخط
دروها لا يفي به الدية وللمسكن يخف على ابنة المولى وهنا قال يبيع تمام الدية لأن
بدل القصاص مقدرة شرعا وفي مثل هذا لا يتصل الفين أصلا عرف ذلك من مسئلة
الوكيل بالبيع بدل مقدور ولا يصح القاتل وإن زعمه زيادة مال لم يرض به لانه مقدرة عليه
الصلح لأن الصلح من القصاص بعد وقوعه لا يمكن وهذه فلا يفيد الصغير محيط برهاني في
السابع من الجنايات • ولو صالح من دم على أقل من دية وقال ما حطت حناني
جاء ضمانات في الضمان في الصلح من الحنانية • ولاب أن صالح من دم هو دية لانه
الصغير أو المعتوه على الدية (٢) ولو صالح على أقل منها غلبت الضمان تمام الدية وكذلك
مادة النص من الكافي لما تم التهدي في باب الصلح من مسئلة الصلح • وليس في
أن يصالح على أقل من الدية فإن صالح فقد سخر الدم ولا نفوذ على القاتل ويحبس القاتل
على أن يتم الدية أطلق لعمدة في صلح الابن الدية • وإن صالح الأب عن الصغير على
وجيل أن كان مكررا ولم يكن في حصة يجوز بزيادة من كل الصلح • ذكر في الحاشية
والخلاصة والقاعدة والحاشية أنه لا يجوز أن يصالح الوصي مع القهر من حق الميت
أو العدم بأقل من الحق أن كان الخصم متزايا أو متضايا عليه أو الوصي يئنه عالة عليه
والإبارة في الأول متلف لبعض الحق فلا يجوز وفي الثاني يحصل لبعض بقدره لا مكان

(١) وفيه اشكال لانه لا يكون نزع ما عالم
بصلح المبيع كما في الوكالة الآن يقال إن الصغير
في دية المشتري لنفسه حكما
(٢) وله أن يفتن من النص ومادة نصا
وكذا الوصي في بادئ النفس على النفس
لا يقص ويصالح كذا في صلح حراته لا كل
من الجناية وفي الإجازة لم يصب في الصلح من
الدية الوصي كالأب الذي فعله أو واجب
دم لم يكن قودعي أن يفتن في النفس
وأما جوارح النفس فهو يقوم بها كالأب
انتهى وفي غير زيادة في الواو الثالث من
الجنايات والوصي يستوفيه في بادئها
وصلح لافي النفس أميما وصلح انتهى

وقد من النور ما لا يفتي فيصور واتصاله مع الذي على التيم فالعكس لأن الطرفين
 وأما الوصي قطرية وأما البينة المستوردة على أصل الاسم كالعادة وقيل هي في الحكم
 كالصدم ذكر في المحلطة (١) أدب الاوصاف في الصلح • (قع) وصى أي على رجل
 الصلح والينة له صلحه بمعناه على الاتفاق في انكار ثم بدينه عادة فله أن يبيعها
 على الاتفاق (ج) منه وكذا إذا وجد الذي يدينه بعد البلوغ قبل له فبأنه قوله في الكتاب
 أنه إذا لم يكن للاب أو الوصي يدينه على ما يدين لوصي صالح بأقل ما يجوز قال فائدة أنه
 يمنع دعواهما ودعوى الوصي بعد البلوغ في حق الاستصلاح وليس لهم أن يحقوه وانما لهم
 اقامة البينة فنية في صلح الاب والوصي • (يس) لوله أي الصغيرين من صلحه أبوه
 أو وصيه على بعض مملوكين بدين بمعاذة أبيه أو وصيه مع الخطا ومن عدل في حصة
 ويجوز ومما افله لا عند أبي يوسف كتركيل أبرأ المشتري من الثمن ولو لم يكن بمعاذة
 لم يجز فسترع في السابع والعشرين من التصولين • وفي المبسوط للصدائي تصاع
 صالح الوصي أو الاب من دين الوصي على بعضه أو أبرأه أو وجب بمعاذة غيره لم يصح
 صلحه وقفا • وإن وجب بمعاذة منه صلح ولو كان كغير العدم وطاعته ونفعان القدر
 المحطوط عنه عدله أو مند أبي يوسف لا يصح لأنه تزع خسار كلوكيل يرى المشتري من
 الثمن عدله بأخذته من العريم ضمانا في الضمان في تصرفات الوصي • الوصي
 لو أبرأ عريم الميت أو أباه أو وسط عنه شيأ يصح عنه هل لو عاقد اوصى (٢) لا عند أبي يوسف
 (٣) ولو لم يبقه غيره لم يصح وقفا • وكذا المولى لو أبرأ المشتري من الثمن يبيع مدها
 في السابع والعشرين من التصولين • وذكر الحاكم في شروطه أبرأ الاب والوصي
 والمولى المستأجر من الاجرة يبيع فيها بشره ويمنع من الوقف والصفي وبرأ المتناحر
 في لقضاء ولا يرأ ما يبيعه وبرأه تعالى وذكر فيها أيضا الاب والوصي لو ما قضا الاجارة
 يجوز وكذا الوكيل بالاجارة لو ما من أحكام المصارف واستوفى • وضع صلح
 مع الذي لوله يدين أو علم القاض والالا في السابع والعشرين من التصولين • وفي كتاب
 الشروط إذا أتى رجل دعوى في دونه فقبل أن يقر البينة ليس الوصي أن يصلح
 وبعد ما جاء بالبينة لعادة وعرف الوصي عد التهم أن يصلح قال ثمن الاثمة السر شح
 ما يكما من ثمن الاثمة الملولي إذا علم الوصي أن الذي شهودا عدولا يشهدون به بدق
 ونجا بالصلحه قبل اقامة البينة إذا علم أنه لو أقام الذي يشهد عيب في الصلح بعد ذلك
 أقام اذ علم أنه لا يرغف في الصلح بعد اقامة البينة لا يأمن بأن يصلحه قبل اقامة البينة
 من المشقة العظماء في أواخر الفصل الخامس من كتاب الصلح • وفي المحط انصبا
 على وصيه ما مباداود ناما انما الصلح الوصي لا حد لها من غير اقرار لم يرجع به إلا على
 الوصي لأنه أن يقول انما صلحت معه لأنه أسد لها أو أكتب جد لا سقطت لانه وجده
 ولأن الصلح هي اسكارتة بالسدل والتسم مع من يصح لا يوجه مع آخره أن أراد غير
 المصالح المشتركة مع المصلح فيما أخذته أن كان حاية عنه فاعف في يد الوصي لم يكن لذلك
 وإن كان ديناً على الوصي لا سلكه ذلك فله المشتركة معه لأنه دين مشترك بينهما

(١) قيم المسئلة المتعلقة بحال الوصي
 عن حق الميت أو من حق الصغير فخلاص
 الصداق حتى يكتب كتاب الوصايا سند

(٢) ويظهر منه أنه إذا وقع مال الدين
 من اربعة وعامل غناع التيم فابرأ من
 الربيع يبيع الابراء ويسمن ولو عامل غناع
 نفسه يكون الربيع له ولا يفيض شيأ سند
 (٣) وفي الاحتسان لا يجوز ما فعله وهو
 قول أبي يوسف فله من على العريم على
 حاله قال في الخلاصة وهذه أربعة مسائل
 اراء الوكيل بالبيع المشتري من الثمن
 وابراه منه قبل قبضه وهو صحيح عندهما
 ويلزمه الصهان واطل • دأى يوسف
 فكذلك إذا كاد في ضمان في تصرفات
 الوصي من الصداقات له بينة سند

(١) وإذا كبر التيم وأسكر دين أبيه وأراد منه بيع الوصي فالقول مع عيسى كذا في دعوى التضامنة في آخره بعد

وان كان الدين مائة مثلاً صالحة أحدها على خديج لا يغير المصالح بل يدخل في لاشيه وبيع الدين خمسة وعشرين وان كان الدول عرضاً مثلاً يبيع المصالح (١) ضمانات في الضمان في نصرة ثالث الوصي • أما البلوغ فليس بشرط في الصلح حتى يجوز صلح الوصي في البلوغ وهو المسمى المأذون إذا كان له نفسه قطع أو لا يكون منه ضرر ظاهر يبين ذلك أنه إذا وجب للوصي المأذون على انسان دين صالحة على بعض حقه فان لم يكن له عليه شيء يبار المصلح فان كانت له حصة عليه لا يجوز الصلح ولو أحرار الدين يبار سوا كانت له حصة أو لا ففوق دينه وبين الصلح لا تأخير الدين من أعمال التجارة والوصي المأذون في التجارة ككتاب البيع بالتبع في أول كتاب الصلح

• (في الصلح من الاعمال) •

رجل أودع رجلاً شيئاً أصال المودع صاعاً الوديعه أو ردتها عليه وأسكر صاحب الرذ أو الهلاك كان القول للمودع مع الغير ولا شيء عليه قال صلحه صاحب الوديعه بعد ذلك على شيء فهو على وجه أحد هاتين يذى صاحب المال الأيداع فقال المستودع ما أودعني شيئاً ثم صلحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لأن الصلح متى حوازه على زعم المذمى وقى زعم المذمى أنه صار خاصاً بالقدوم فيصور الصلح معه والوجه الثاني إذا ذى صاحب المال الوديعه وطالبه بالرد ما فز المستودع بالوديعه وصحكت ولم يثل شيئاً صاحب المال يذى عليه الاستلام ثم صلحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم جميعاً والوجه الثالث إذا ذى صاحب المال عليه الاستلام والمودع يذى الرذ أو الهلاك ثم صلحه على شيء معلوم جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الأستر واحتفظوا في قول أبي حنيفة والنسبي أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف الأول وعليه الفتوى واجبه وأصله أنه لو صلح بعد ما حطب المستودع أنه رذاً وحلف لا يجوز الصلح فيما خلاه قيداً إذا كان الصلح قبل بين المودع والوجه الرابع إذا ذى المودع الرذ أو الهلاك وصاحب الوديعه لا يصدق في ذلك ولا يكذب بل سكت ذكر الكرخي أنه لا يجوز هذه الصلح في قول أبي يوسف الأول والأستر ويجوز في قول محمد ولو أذى صاحب المال الاستلام والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذب صلحه على شيء ذكرناه أنه يجوز هذا الصلح في قراههم قالوا اختلعا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبيل الصلح إنها هلكت أو ردتها ثم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يثبت الصلح خاصة في صلح الصالح من مكتاب الصلح وكذلك حصل ما يجوز هذه وما لا يجوز من كتاب الرهن •

والنساء أن يقول المودع قد هلكت أو ردتها ولا يذى صاحبها عليه الاستلام ولكن يكذبه فيما يقول في هذا خلاف كما بينا وجه قول محمد أن صاحباً يذى عليه الضمان بالتبع بعد الطلب وذلك منه بنزلة المصعب ولو أذى شخصاً على انسان ثم صلحه على مال جزأ الصلح يباح على زعم المذمى فهذا كله ولا نالين مستحقة على المودع فهو جسد الصلح بقدر عيسى المال وذلك صحيح عدنا وأبو يوسف يقول المودع أمي فثبت خبره بما أشعر به من دعوى الرذ أو الهلاك لأن تأنيب كونه أميناً في قبول قوله صار ثبوت ذلك بقوله كسوته

بالينة ولو ثبت ذلك بالينة لم يميز الصلح بعد ذلك وتوجيه اليمين على المودع لدى التهمة عنه
 لأن اليمين البراءة لا تطهر بغيره مدلس أنه لو مات قبل أن يحلف كانت البراءة تامة وادانته
 حصول البراءة بغيره فهو كالوأي أيا المقصود منه القاصب من المستهلك ثم صلحه على مال
 بمسوط السر خشي في باب الصلح في العارية والوديعة من كتاب الصلح • صلح
 المودع مع المودع لا يخلو من وجوه الأثر أن تكون الوديعة قاعة يبيعها وهي مثلاً مائة
 درهم صلحه على ما نقار كان المودع منكراً لها يهودتها لادانة لوجود الفصل في الواقع
 وإن كان مقراً أو منكر أو برهن المودع على ذلك لم يميز وإن لم يبرهن على الوديعة يار لاه
 قطع خصومة وإن على عرض يجوز مطلقاً وإن صلح على مائة درهم وديعة على عشرة دنانير
 إن على التكرار صلح الصلح إذا غفر قابض قبض الدنانير وسواها كانت الدواهم حاضرة
 في المجلس أو غائبة وإن على إقرارها إن الوديعة حاضرة في مجلس الصلح يار إذا غدت المودع
 قبضاً وقبض المالك الدنانير لم يبيح دفعها فالصلح باطل وإن الوديعة غائبة من مجلس
 الصلح فالصلح باطل براهنة في الرابع من كتاب الصلح • ولو أذى المستودع فلائذ
 الوديعة وكذب صاحبها ثم صلح على دراهم لم يحرر في قول أبي يوسف وقال محمد بن جاز
 وكذا العارية ولاجارة والمصارعة والمباشعة وكل شيء هو فيه أمين واختلف التأخير
 على قول أبي حنيفة منهم من قال • كقول أبي يوسف ومنهم من قال كقول محمد وهو
 الصميم (١) ولو أخطأ في الفصل الثاني من كتاب الصلح • هلكت دابة استعارها قاض
 هلكت بحق مكذبة وبها وهو معتز بأعارة فعدى عنه صلحه لم يميز وكذا القول المستعير
 دفعها باليد ولو صلح ثم أذى أي قلت ذلك قبل الصلح ورهى بطل الصلح كالأخافه ظهراً
 أو لو لم يكن له يمينه بغيره بها ولو سئل بطل الصلح والألا وهذا كله قول أبي يوسف وعده محمد
 صلح الصلح في لكل من سئل في الصلح عن الوديعة قبل هذا ورقة ولو • ورهى الإعارة
 وقد هلكت ثم تمت المستعير جاز الصلح وقاض الألا أن يبرهن على الإعارة وأنه قال فصل الصلح
 نعمت أو نكل ورهى هذا على قياس قول أبي يوسف وكذا الصلح من بصاعة وكل شيء أصله
 أمانة محلى قياس ما مضى من الوديعة والعارية وغيرهما • أما في الفصل الثالث من
 الحمولين • استعار دابة وهلكت فأكثر رب الدابة العارية وحفظ وصلحه ثم وجد المستعير
 يئس على العارية وأقامها بطل الصلح في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع من المرات
 • استعار من أحد دابة وهلكت الدابة فذكر الإعارة وصلحه المستعير على مال جاز كان أقام
 المستعير بعد ذلك حصة على العارية وقال أنها حقت قبله وبطل الصلح في الثالث
 والعشرين في أواسر نوع في التمرقات فلا من المحيط من دعوى التار تانية

• (صلح في المضارحة) •

أد اصولت المرأة عن غيرها وصداقتها على دراهم معلومة ولم يكن في التمر كدبرين طاهر ولا حد
 حتى جاز الصلح ثم طهر لاحت دين لم يعلم به الورثة أو طهر فيها عين لم يعلم به الورثة هل يكون
 ذلك الدين والدين داخل في الصلح استعوانه قال بعضهم لا يكون داخل ولا يكون ذلك
 الدين والعين بين جميع الورثة على حساب وارثهم لأنهم إذا لم يعلموا بذلك كان صلحه

(١) وهو مخالف لما مر من التلخيص وما
 في الحاشية من موافق أسرار الكتب
 العترة جد

عن الظاهر المعلوم عند الورثة لانه مجهول ومالم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستحق من الصلح
وقال بعضهم يكون داخل في الصلح لانهم صلحوا على التركة والتركه هي المصلحة عند
الورثة وعلى هذا القول ان ظهر دين للميت عند الصلح ويحصل كانه هذا الدين ظاهرا وقت
الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يحل
الصلح خاصة في كتاب الصلح قبل باب الصلح على الدين • وجعل مات وأوصى
لرجل بثلاث ماله وتركه ورثة صغار وكارا صالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على
دواهم معلومة على أن يدل هذا الوارث حق الموصى له فهذا او بالوصال بعض الورثة
البعض سواهم ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من الثمن ويجوز الصلح وان كان فيها
دين على رجل لا يجوز لأن الموصى له يملك ثلث الدين غلبة الوارث فان كان في التركة عند
فان كان ثلث التركة مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث التركة
جاء إذا قضى الموصى له بدل الصلح قبل الاقتراض وان اقتضى فضل الفضل على من ثلث التركة
فأصبحان في الفصل الأول من كتاب الصلح • أحد الورثة إذا صلح على الميراث وأبى
أبراهم عما أطلقا ثم طهر من التركة ثم لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل له أن يدين نفسه بعد
الأبراهم قال لا رواية من أصحابنا في هذه المسئلة قال أبو بكر رحمه الله تعالى إن يقول
ليس له ذلك ولقائل أن يقول له ذلك وهو الأصح وفي من تركت إياها من المخطئ خلل
استدل وعلى هذا الوجه أحد الورثة الباقي ثم أذى التركة وهو باقي الورثة لا نسع دعواه
ولو أتى بالتركة يؤمر من بالتركة عليه بجميع اعتناوى قبل فصل في شرط طهره قص بدل
الصلح وكذا في البراري في السادس من كتاب الصلح • صالح أحد الورثة وأبى أبراهم
ثم طهر من التركة لم يكن وقت الصلح الأصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرارية
• الأبراهم في صلح فاسد لا يصح الدعوى كذا في دعوى البرارية أنباء في كتاب القضاء
والجمل قوله هادي • الصلح بين الورثة من نفسه على حصته معلومة وفي التركة
الفضة وغيرها لم يجز حتى يعلم أن التركة هي بدل الصلح أكثر من نصيب المصالح من التركة
التركة احتراز عن الربا ولا يمكن تقبوز بطريق الأبراهم لأن الأبراهم من الأصناف لا يجوز
فعل هذا إذا أذى عتاد وشادواهم وتصلحوا على شكل جوارهم لم يجز إذا كان بدل
الصلح أكثر من دواهم الذين منته المنفق في أوائل كتاب الصلح • إذا صلح أحد الورثة
مع باقي وفي التركة غفاري وسوان ومرور وأمنته والمضى ما يدري ما هي وجب ذلك
في الذي عليهم بنز الصلح وقال الشافعي لا يجوز بناء على أن الأبراهم من الموقوف المجهولة
يجوز عدم ما خلافة وقال أبو القاسم الصمار يجوز الصلح والأبراهم من الموقوف المجهولة إنما
الصلح من الأعيان المجهولة فلا يجوز لأن فيه معنى البيع وهو تملك نصيبه بإياه • والتركه
لا تنوع دين ولو جاز هذا الذي إلى تملك دين من غير من عليه ولكن الأصح أن هذا الصلح
يجوز (١) والجملة إنما تكون نافعة في الجوار إذا كانت طاعة من القسمة أما الجملة
بنفسه أم لا تكون نافعة وهذا غير مائة لأن التركة في أيديهم فوقع الاستثناء من التسليم
وأما قوله التركة لا تنوع دين فنقول هذا وهم وبه لا يثبت القسمة ذلوا اعتبرهم صاحب

(١) وفي الهذلية في آخر كتاب الصلح
لاهم أن الصلح على أعيان غير معلومة
يجوز لام لا تنوع دين إلى المناقعة لتسام
الصالح على في حصة الورثة انتهى

عقد في العلم حرمه يتصرف في الأصل خلاص (طبع) ولو كانت التركة غير المكمل
والموزون ومكتبا أعيان غير معلومة قيل لا يصح الصلح لأنه لا يقع لان الصلح مع غير مبيع
الجهول لا يصح والاصح انه مبيع لان الجاهل بالقيمة غير موصية في المارعة لانه لا يصح
التسليم ويصح ما لم يسل السائق والمشتري مقدارها اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم صحيح
كأنه انصار من كتاب الصلح • وفي صحة الصلح من تركه جهلت على مكمل أو موزون
مختلفة ولم جهلت وهي غير المكمل والموزون في اليد البقية مع في الاصح وقاين في الصلح
في آخره • الصلح مع الامين الموهلة على حال مجهول لا يتصور بخلاف اصله من الحقوقي
المجهولة لانه لا يملكه ولا يملكه لا كذا في القاعدة لمصلحة أو ثمن صلح وكذا
في المصروف في الصلح السادس • ولو صلحت من نصيب من غير من وعرض وان كان حصة
أرض من الامينات دون المصنف جارحاصصا في صلح في العلم من الميراث من كتاب
الصلح • وان صلحت ورثة زوجها من اعيان التركة خاصة دون الميراث وعلى وجه
الاصح ان يكون صلح العلم من الدراهم والمداير وليس في التركة من حسن ذلك فهو جارحاصصا
على كل حال وان كل في التركة قدس من بدل بالكل في التركة دراهم صلحت على
دراهم اب كل صلح اكثر من حصتها من دراهم التركة جارحاصصا خلاص الربا وان كان
حصتها من دراهم التركة مثل بدل الصلح أو اكثر من بدل الصلح كان باطلا لان ما سوى
بذل الصلح من الاصل يكون ما من العرض من هذا اذا علم وان كان لا يصح ان نصيبها
من التركة اقل من بدل الصلح أو اكثر ما شئت المتابع فيه قاله بعضهم في هذا العقد على كل
حال سواء علم ان التركة عند من جسد بدل الصلح أو لم يعلم لان هذا عقد بشك في حوازم
ولا يجوز بالشك والصحيح ما قلناه اصبه • ويجوز من الشك اذا كان في وجوده في
التركة يجوز العقد لان الثابت ههنا شبهة الشك وشبهة النسبة لا تنعزل عن علم وجود ذلك
في التركة لكن لا يدرى ان بدل الصلح اقل من حصتها من دراهم التركة أو اكثر او مثله
مسددة ذهبا لان مقابلة لقيمة لقيمة لا يجوز الا بشرط التساوي فاد اوقع الشك في
التساوي لا يجوز كالتواضع لقيمة بالقيمة بحسب رقة قال الحاكم شهيد بما يطل الصلح من
أقل من حصتها من مال الربا حالة التصديق في حالة الجور وانما كذا يتصور الصلح وجهه
ذلك ان في حالة الاكثار ما يوجد لا يكون بدلا في حق الاخذ ولا في حق الداع وهو ان كل
لتركة دراهم ومداير مما لو اصيل دراهم ومداير يجوز الصلح عند ما في كل حال في حوازم
الرواية ونصرفه بنسب الى خلاف حسن من جهة (١) ان ما لو حوازم على حيوان معين أو
عرض بدر الصلح ما كان في التركة عرض من حسن ذلك ولم يخصص فاصحاب من كتاب
الصلح • مرأه دفعت قبل ورثة زوجها من دراهم ما جردون أمراة تلت ما لو حوازم على
أقل من حصتها من المهور والميراث على دراهم معلومة وصيها من الميراث من ثلث الدراهم
أكثر من بدل الصلح قال أبو يوسف الصلح جائز ولو صلح (٢) لتورثت ان حملوا أمراة تلت
قال آمنة المرأة البتة • عد ذلك أمراة تلت بدل الصلح (٣) وهذا هو الحق ما ذكره من
الحاكم الشهيد ان الصلح على أقل من مال الربا بما لا يجوز حالة تصديق ويجوز على حاله

(١) الا ان ما يخص العروض لا يشترط
قسه في المجلس وما يخص النقد ينطبق
فمن ذلك فيه كذا في العربية في
الفصل السادس في صلح الامان ما يخص
دراهم من المداير وما يخص المداير
من الدراهم صرفه ينطبق فخص البدلين
في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف
ولا يشترط فيه فخص البدلين في المجلس
كذلك في تحدي التراضي أو ثمن الصلح

الثالث

(٢) لا يثبت كذا في الدرر وما لا يثبت
كذا في حاشية في موضع آخر
(٣) كذا في حاشية أيضا في باب ما يثبت
دعوى المدعي من الدعوى

لجود خاصتهان في باب الصلح عن الميراث • إذا وصفت المرأة عن نفسها وصداقها وورثة
 يتركون شيئا كما هو فان كان في التركة دين على الناس فصلحت عن الكل على أن يكون نصيبها
 من الدين الورثة أو وصولت عن التركة ولم تقل شيئا كان الصلح باطلا لأنها تصرفت بغير
 الدين الورثة وتلك الدين من غير عرض عليه الدين وهو من باطل وإذا صدقت الصدقة في حصة
 الدين فقد في الباقي خاصة فان في قول كتاب الصلح • وإن لم يدخلوا الدين في الصلح صح
 الصلح عن باقي التركة وفي الدين على القريم على مرائض الله تعالى منهم من الخطأ البرص في
 أوائل الفصل الخامس من كتاب الصلح • صالح من التي ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما
 الورثة قيل لا يكون داخل في الصلح وختم بين الورثة لانهم إذا لم يعلموا كل صلحهم من
 المعلوم الظاهر عندهم لاعتبار المجهول فيكون كالصدقة من الصلح وقيل يكون داخل في الصلح
 لأنه وقع من التركة والتركة اسم لكل ما ظهر دين فسد الصلح ويصل كأنه طاهر عند
 الصلح (١) برأيه في السادس من كتاب الصلح • وإن الميراث أن تصادق باطل إذا كان في
 التركة دين وقد ذكر ما مضى ودله ولم يذكر في ذلك تصادق أن في التركة بنت أو لأصاها
 جميع وكذا لو لم يذكر في التركة ولكن سئل عن حصة النصارى بغير البصة ويصل على وجود
 شرطاها كما لو ذكر في التركة رجل باع ماله بغير البصة وإن اختل أبه غير عاقل والأصل
 فيه ما ذكره الأصناف المعلق بحول على الكمال الخلف في الفوارض الخامسة من الجوار
 خاصة بالملوك الدين هو الأصل فلا يثبت بغيره على وجود العاقل برأيه في
 السادس من كتاب الصلح • وفي مرائض الصلح للإسلام الصالح لا يصح إذا كان على الميت
 دين وقوله باطل (٢) أي يطلوب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة
 إلا في الفصل السادس من الصلح • وإن كان على الميت دين فصلحت المرأة عن
 نفسها على لا يجوز هذا الصلح (٣) لأن الدين الظيل يمنع جوار التصرف في التركة كان طلبوا
 الجوار فطرق ذلك أن بعض الوارث دين الميت بشرط أن لا يرسم في التركة أو يصح أي ينجي
 برأيه الميت أو يورثه وادين الميت من مال آخر ثم يصلحها عن نفسها أو صدق الله على نحو ما
 وإن لم يرسم الوارث القريم الميت ولكن عزوا بعض الدين الميت فيه وفاء بالدين ثم يصلحها
 في الباقي على نحو ما سافنا أسرار غريم الميت فبعتهم وصلحهم قبل أن يصل إليه حصة كاله أن
 يرسم من ذلك (٤) خاصة فان في الفصل الأول من كتاب الصلح • ولو كان على الميت دين
 مستغرق لا يجوز الصلح لأن الورثة لا يملكونها وإن لم يكن مستغرقا قيل لا يجوز أيضا لأن
 قضاء الدين مستغرق على الميراث ولو صلحوا يجوز استسلاما مختارات أو أو كذا الصلح •
 وإن كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا الصدقة لأن التركة لا يملكها الوارث وإن لم
 يكن مستغرقا لا ينفى أن يصلحوا ما لم يقضوا دينه فيقدم حاجة الميت ولو صلحوا فالجواب
 وذكر الكرخي في القصة أنها لا يجوز استسلاما (٥) هداية جميع العناوين أو أو كذا الصلح •
 امرأة فصلحت عن ميراث زوجها على حال معلوم ثم ظهر على الميت دين وثبت عند الحاكم
 يلزمها حصتها من الدين في حصتها من التركة ولو رخص من بدل الصلح حرمة الميتين قيل
 التصالح من كتاب الصلح • ولو صلح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين ولو صلحوا على

(١) ثم على قول هو لا إذا دخل ما ظهر تحت
 الصلح أن كان ما ظهر منها لا يوجد
 الصلح وإن كان ما ظهر ديناً كان الدين
 مستثنى من الصلح لا يفسد الصلح وإن لم
 يكن مستثنى يفسد الصلح ومعنى استثناء
 الدين في هذه الصورة أن يقولوا وقت
 الصلح ما خلا الدين أن كان الميت دين
 وإذا شرطوا أن لو ظهر للميت دين فلا
 شيء عليه لا يصح كذا في التارخية في
 كتاب القيل

(٢) قوله الورثة باطل يظهر من جميع السبع
 ٥١ مصنف

(٣) يخالف لما في الهداية والمحرز وأما
 العناوين والمقرون من أنه يجوز هذا الصلح
 وعكس أن يقال إن ما في الهداية قد أس
 وما في الآخر لكتيب استبان كما هو الظاهر
 ما ذكر في المختار أو يقال إن معنى قوله
 لا يجوز أن يطلوبه الدين أشد إلى في
 الخلاصة والبرائة فيكون معنى قوله قال
 طلبوا الجوار أي طلبوا إعادة القصة بحيث
 لا يطلوبه الدين

(٤) وطريق جوار التصالح إذا كان
 في التركة دين على الناس مد كورق الأداء
 قيل كتاب النساء
 (٥) الطرقي ما يوجب في كتاب القصة خلا
 عن شبهة الحلية

مقدار معلوم من ماله م أعطوه ذلك من ماله لم يكن الورثة سبيل عليه ادما في ماله من
الترك بل شي مبيع باعه اياهم فلو أعطوه من التركة فله في اخذه من فيه لتقدم حقه على
الاوث في اوامر الناس والعشرين من المصوابين • (فحين) يكن الورثة غائب است
حاضرون فمن است واتحار كزند (١) لو كان التصارح على ماله على ان نسيها لم يبار
ولو على بعض التركة على ان يبقى الكل مستغنيا عن الكل وجه على اجابة الغائب او فضاء
القاضي من الفصل المزبور • (رهان الكفاي) صالح وصي المتوفى من ذنبه وفيه شيء
مهرها ما هو عنها بمضمين وشارا واخذت بدل الصلح ثم طهر ورثة اخرى فاداني بين الكل
على فرائض الله تعالى ولو كانت الوجة اعلا حاسه البتة دون غيرها لا يلتصق اليها
قصة في الصلح في الموابين •

• (في استخلاص التركة) •

والورثة حتى استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لورثة الدائنين الباقون ولو امتنع
الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن يجب القاضي وصا • (انبارية
في المبيع عشرين من كتاب الدعوى • اذ انزلنا ساجا وعليه دين فأراد الورثة ان يفسوا
دنه من اموال انفسهم حتى يفي الضياح لهم ان هلكوا قضاء الدين فلهم ذلك وان اخطوا
فالوصي يفيضي الدين من المبيع حدة افتاوى في الوصايا • (خ) لورثة اخذ التركة
لانفسهم ودفع الدين والوصية من ماله • (فحين) لو مسترفة بالدين مقدورة له استخلاص
التركة يجبر الدين على الحصول اذ لهم حق الاستخلاص وان لم يملكوها بخلاف الاجنبي
لو نفذ لا يجبر الدين على الحصول اذ ليس للاجنبي ولاية استخلاص التركة بخلاف الورثة
ولو قالوا نؤذيهم ولم يكن المال عند المصاحك يده بالدين ولو زائد اعلم انفسهم استخلاصها
بأداء دينه كما لا يقد رزكه (٢) كمن جنى بقدره مولا جارسه (ن) لو ارادت الورثة اداء
دينه لتبين تركته لهم فانفقوا عليه ونفقوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من ماله من نفقهم ذلك
ولو احتلفوا فلو وصي يبيعها لغيره ووصاياه ولا يلتصق بقوله من (ي) حاد لاجل الورثة
استخلاص الدين من التركة بأداء نفقته الى المراء ولو اراد بعض الورثة استخلاص شيء
من التركة لنفسه وداء نفقته الى الآخر ليس له ذلك لان حق الورثة متعلق بصين مال الميت
وحق المراء متعلق بماله لا يمتنع في التماس والعشرين من المصوابين • (ب) لو ارادت
استخلاص جميع التركة لنفسه بقضاء الدين اذا كثر منه وادت آخر حتى لو لم يكن للمريض
الا وارث واحد قباع منه عيامن اعيان ماله بمثل قيمته وعليه دين يجوز البيع ويؤثر الوارث
ان يبلغ ثمة الى تمام النفقة من ماله في المصيطع يجمع المتاوى في فصل اقرار المريض • (و) لو ارادت
مطالب دين لو كانت التركة سيده ولو استقر فهادين لا يملكها الا لورثة الاداء أبرأ الميت غيره
أو اداه وارثه بشرط التسريح وقت الاداء اما لو اذاد من ماله نفقه مطلقا بلا شرط تبرع
ورجوع بحسبه وباع على الميت فبمير التركة مستوفى دينه فلا يملكها حتى لو تزاد باوقفا
ودينه مستغرق فاداه وارثه ثم ادت فاق في التجارة أو كاتبه لم يصح ادلم يملكه (٣) في الناس
والعشرين من المصوابين (٤) • (٤) الوارث اذا نفق دين الميت من ماله نفقه كان له ان

(ترجمة)

(١) أحد الورثة غائب والمباشر

حلوله مع زوجة الميت فقاربا •

(٢) كذا في التماس والعشرين من المصوابين

العمادية وفي النفقة في باب ثبوت المال

لوارث في التركة المسترفة من الوصايا لوارث

يستخلص التركة المسترفة بالدين بقيتها

لا بالدين وكذا في المية وذكر في ماله

بمخلاف العبد الذي جث يقضيه المولى

ان شاء بكل رأسه •

(٣) نفق هذه المسئلة في أول المسئلة

المقولة من خزنة الخمين في الوصايا

(٤) وكذا في التماس والعشرين من

العمادية •

يرجع في التركة فاصحاب عمل ما يجوز بيعه لهم من السوم • قال ولو قضى أحد الورثة دين الميت من مال نفسه هل له أن يتخلص من التركة ما شاء بقدر ذلك الجواب لا (١) لأنه قام مقام ذلك السوم من دعوى القاعدية • التركة لتجديد دين وأثبت غريم ديناً على أحد الورثة يبيع الماخر فيه ويقضي ما يخصه وليس به نصيب غيره فلا يلزم له مال الورثة الآخر ولو أحاطوا الدين بذلك الواوثة به إلا رضاهم فإلا حتى لو باع لا يبعد (٢) في التملك والعشر من مضمون • التركة إذا استعرق بالدين فولاية البيع لقاضي لا الورثة (٣) من قضاء الدين والقر • (نقش) عليه دين غيره منقرق فليأخر من ورثته يبيع حصته طعنه من الدين لا يبيع حصة غيره للدين لأحكام الورثة الآخر إذا الدين لم يستعرق فلو دفعت الورثة إلى أحدهم كراماً التركة ليقضي دين سورتهم وهو غير مستعرق فتشاهر مع لا يبيع منهم لمسته من بقدر الدين لأنهم ولدوا معي إلى أجنبي لا داء الدين يكون هناك إذا ولو استعرق لا يبيع في الناصر والعشر من مضمون • (نقش) قال أحد الورثة لا تحرق المستعرقه نفس الدين وبخدا التركة مقضاه لا يملك التركة ولا امرأ أن يأخذ نصيبه منها ويده مع حصته من الدين فية في الوصايا باب ثبوت الملك للورثة في التركة

• (كتاب المصاربة) •

يرحل دفع إلى رجل مالاً مصاربة وبين نصيب أحد همنس الربح وسكت من نصيب الآخرين سكت من يارب نصيب رب المال جارت المصاربة وان سكت من يارب نصيب المصارب لا تجوز المصاربة قبلها وتجوز استصفاها أو ما رواه المشروط رب المال يكون للمصارب ولو قال رب المال للمصاربة على أن يني نصف الربح ذلك ثلثه كان للمصارب ثلث الربح والساقى رب المال ولو قال رب المال على أن حار في ألفه ثمانى من الربح به يكون يتناجز ويكون الربح بينهما على السواء ولو دفع المصاربة على أن يني نصف الربح كان الربح جازاً ويكون الربح بينهما على السواء (٤) ولو قال على أن يكون للمصارب شركا في الربح (٥) جازى قول أبي يوسف وجسد في قول محمد تامصان وكاب المصاربة • ولو دفع إليه المصاربة وقال المصارب أقضضها فحل وهي محالاة فنهاس بكما يابى فرض ولو قال هي مصاربة عندك شهران ثم فرض فمكاً قال ولو صارت مروصاً ثم فرض لم تكن فرضاً حتى يجهل أو فرضه شهران ثم فرضه لم تكن فرضاً ولو قال ادفع إلى رأس مالي وما بقى مهولاً لم يجز إلا أن يكون المال مستهلكاً عتابة في الفصل الأول من كتاب المصاربة • ولا تجوز المصاربة بالدين من كلفة على آخر ألف درهم فأمره صاحب الدين أن يعمل بمصاربة لا تجوز المصاربة (٦) ثالثة المتعدي أوائل كتاب المصاربة • دفع المال شهران مصاربة جاز وترتق متبة اعنى في التركة • إذا أراد رب المال أن يكون حال المصاربة يشاه على المصارب وفصل لمنفعة الاسترباح قالوا يقترض المال من المصارب ويسلم إليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يبيع المصارب بعد ذلك فعلم أنه المصارب قاضية في أصل ما يجوز بمصارب على المصاربة من كتاب المصاربة • (نقش) شرائط حوال المصاربة خمس

(١) وفي نسخة القاعدة التي عندنا بلوغ نعم لأنه الخ وقد سبق على الجواب من المصولين •

(٢) من ما يتعلق بهذه المسئلة فهو يصلح ضمها خلاص الواقعات الحسابية وغيرها •

(٣) إذا مالاً للورثة فيه ما فلا يكون لهم ولاية البيع كذا في أهل الزور •

(٤) لأن اشتركة تقتضى المساواة في القعة وقد جعل رب المال المضارب مساوياً لنفسه في الربح كذا في الباب الرابع من مصاربة فقد اتفادى •

ولو قال على أن المصارب شركا في الربح فالشركة والشركة واحدة وهو يتعدها نصان عدائي يوسف وقال محمد المصاربة فاسدة كذا في الفصل الثالث من مصاربة التنازلية •

(٥) ولم بين مقداره ذلك كذا في التنازلية •

(٦) ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب المير في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الربح لرب المال ويرى المضارب على الدين كذا في أوائل المصاربة من الخاتمة •

أحدها كون رأس المال دراهم أو دينارين وثانيها كونه عيالاً يتأولانها كونه معلوماً
عند العقد فخر زاعن النزاع عند حصة الميراث والصلح به بأحد الزوجين تأييداً للتمتع أو بالإشارة
الرابع كونه مصلحاً إلى المصاريب لا بد من المال فيه الخالص كون هذا المصاريب من الميراث
معلوماً على وجه لا يقطع الشركة ويكون متاعاً بينهما فلو شرط لأحدهما دراهم حسبت
الربح بعد العقد لأنه يقطع الشركة طه لا يربح إلا إذا جامع القسوان في الفصل الثلاثين
لهذا • وثالثاً المصاريب يربح قال كان على المصاريب فلا يصح وما اشتراه والدين وذخنة
(١) وإن كان على غيره ما قال اقتضى ما على فلان ثم عمل به مضاربة فهو جاريون كان
مكروهاً لأنه شرط لنفسه منفعة قبل العقد (٢) كذا في المصاريب من المضاريب أو أمثل كتاب
المصاريب • ولو قال رب المال فغاصب أو المخرج أو الضمير جعل على يدك رأس المال دراهم
مصاريب يارب من أبي يوسف والمجلس وقال زفر لا يجوز في المصاريب تخير هدية في المصاريب في
ثالثه • ولا يجوز المصاريب بالقرض وهو كل ما يبيع بغيره قال في ديوان الأدب أي ليس
من جنس الرهنان طلبية العجبة في المصاريب • إن دفع عرضاً قال به وعمل في مئة مصاربة
أو قال اقتضى ما على فلان وعمل فيه مضاربة جارية أيضاً ملحق بالاجر في المصاريب •
وتجوز المصاريب بالدراهم الهريسية والريوق ولا تجوز بالشفقة طر كانت الشفقة تزوج
فوق كالميراث وفي المصاريب الضاربة ثم عند محمد إذا كسدت الميراث قبل التزويج • ردت
ولو كسدت بعد التزويج والتفاد غير صحيحها ثم سئل رأس المال يوم كسدت من أو أمثل
العصل الأول من مضاربة تأخير حيا • وإذا كسدت المال قبل التصرف بطلت المضاربة
والقول قول المضارب في المصاريب مع غيره ولو شرط المصاريب رأس المال أو أمثل غيره
لم يكن له أن يشتري في المضاربة شيئاً بأحد الضلعين من المصاريب وإن أخذ عقداً • ومن
محمد رحمه الله لو أقرض المصاريب رجلان مئة دراهم إلى بغيرها ردت على المصاريب
وإن أخذ منها لأكثر من واحد والميراث في باب هذا المال مصاريب من مصاريب
المضاربة • قلته أي حال مصاربة قبل التصرف في حاله القوات المثل والقول فيه للمضارب
لأنه أمثل كالمودع ولو أنشده المصاريب أو أحقه أو أعطاه رجلاً أو أنشده ذلك الرجل لم يبق
المضاربة لأنه صريحاً ما عليه والعلمان مع مصاربة ويجتمعان وهي الإباحة رحمه الله أنه إن
أخذ رأس المال أنه إن اشتريه على المضاربة لأنه أخذ القرض فصار جارية وليس وهو
محمد أنه إذا أقرضه ثم اشتريه على مضاربة مع المصاريب المضاربة على حاله الرأى أنه قد
وإن منعه إلا أن لا يشتري استقر العلمان وسكن المضاربة لا يجمع مع العلمان وإن اشتري
عملها وحل قبل تقديمه على ربه المال تأييداً لا بخلاف لو كسب ما اشتراه فانه يربح
بالميراث مرة واحدة والمجموع رأس المال بزيادة في نوع في هذه المصاريب كتاب المصاريب •
المصاريب إذا قال رب المال لم يندفع إلى شيئاً ثم قال يربح الميراث ثم اشتري بالمال ذكر
السامعي أن المشتري يصح كون على المضاربة وإن منع الميراث في يد بعد الجود قبل
الاشراء وهو ضامن والياس أن يرضى على كل حال وفي الاستحسان إذا جحد ثم أقرضه
اشترى برئ من العلمان وإن جحد ثم اشتري ثم أقرضه وضامن والمندفع له في مصاريب

(١) في قول أي حصة وقال أبو يوسف
ومحمد يكون مشتركة إلا أنه والمصاريب
لا تصح وهذه المسئلة بناء على أصل
مصرى وهو أن رب الدين إذا ربح
مدونه بالشر بالدين الذي عليه لا يربح
أنه يربح مئة أي حصة خلافاً لما كذا
في مضاربة القصة البرهانية لكن مرق
الوكالة يقتضي البيع وغيرهما بما قاله
من الحايه توفي الميراث في نصيب ولا كسرت
المسئلة في الميراث

(٢) ولو قال المصديق على فلان ثم
عمل به فمطلوب لأن ربه كسب جميع ولو
قال فاعمل به لا يرضى وكذا قالوا وإن تم
الترتيب فلا يكون لأنه وإنما العمل إلا بعد
قبض البعض بخلاف القاء الوارث لا يكتفي
قبض البعض كذا في بعض المصاريب
أقول وفي نقله بأن الصانع لا يرضى هذا
الحكم تعار لان ثم عيدا ترتيب وارتضى
وإنما تعيد التعقيب وترتيب قبضتي أن
لا يثبت إلا أن يرضى قبض البعض بل يثبت
عقبه بخلاف الوارث فانه لا يرضى من
غيره ومن لم يرضى ولا ترتيب وعمل عامة
أهل الفقه وأئمة الشورى وأنه أعلم كذا في
مع اصحاب في أول المصاريب

أو آخر المضاربة • (ح) وإذا مضارب المال على صاحبه وأمره بالتصرف على المضاربة
فصلى وبيع ~~مكون~~ على المضاربة لأن ربة المال معين المضارب لأنه يعمل بأذن
المضارب وعلى المعين صارت نقول إلى المستعين كما كانت فله المضارب بأجنبي صار له منفقولا
إليه فكذلك هذا ربة المال صلى أن يكون معه المضارب في العمل فله المضاربة في
المال أذا ربح من المضاربة • دفع المضارب مال المضاربة إلى ربة المال مضاربة لا تسقط
المضاربة الأولى ولا تصح الثانية وكذا دفع مضاربة وهو على المضاربة برتبة في الفصل
الثاني من الباب من كتاب الأجارة • (ع) إذا دفع المضارب مال المضاربة إلى ربة المال
على أن يبيع ويشترى جازوا قال زفر كان قضاء للمضاربة وإن أمره أن يشتري شيئا ودفع شيئا
للمعه جاز في قولهم جميعا ولو اشترى المضارب شيئا بعه من ربة المال أو اشترى ربة المال
شيئا بعه من المضارب جازوا قال محمد وزفر البيع باطل يعني إذا لم يصح في المثل وبيع
لأن المثل ربة المال والمضارب من وبيع الحق لا يصير زحوصا من صاحب الملك المتداول
الكبرى في المضاربة • ولو اشترى المضارب شيئا بعه من ربة المال أو اشترى ربة المال
شيئا بعه من المضارب أو اشترى المضاربة شيئا بعه من ربة المال أو اشترى ربة المال
شيئا بعه من المضارب • اشترى المضارب بماله جازوا فأخذ حارب المال بلا
أخذه وباعها بالبيع طريح على الشرط لا يكون بينهما قضاء للمضاربة فإن باع المضارب
جارية أخرى وباع الثانية أيضا بالبيع للمضاربة ما يخصه من الربح من الأولى لاص
الثانية لأنه لا يملك الشراء على المضاربة وكان مثله بالفسخ فيكون له الربح برتبة في
الفصل الثاني من كتاب المضاربة • اشترى المضارب متاعا فباعه لربة المال
بعه وثابه المضارب وأراد أمسا كحق يظهر مريح كذا ليس له ذلك إلا أن أعطى ربة المال
ماله أن لا يكن فيه وبيع لحينه بمال المضارب ما كثر أن كان في المال وبيع بمصر المضارب
على البيع لأنه أجبر إذا أعطى ربة المال حقه لحينه فلا يصير المضارب وأن لا يكن فيه
ربح لا يصير على بيعه ويقال لربة المال أن تأخذ برأس ماله أو تبقيه في الفصل الثاني
المناقض واستفاء أنشئ وإن لم يصح في المال وبيع بباله وكل ربة المال لا ينفذ
الربح فاضطرب في التوكيد بالبيع والشراء • ولو اشترى ربة المال من الثمار أو البيع
يتسلط كمن رأس المال فائتم بد المضارب تخضع المضاربة حتى لو اشترى به بعدد صار
خاسبا أو ما كان عروضه لم يعمل فيه ولا أن تصرف في العروض بما شاع من صار المال
دراهم أو دنانير ثم ظران كمن رأس المال دراهم وقد خلس مال المضاربة دراهم انصاع
الصندوق المضاربة وأما أن كمن دنانير وقد خلس من العروض فله أن يشتري من
العروض بغير رأس المال وليس له أن يشتري غيره خزانة الاكمل في أوائل المضاربة •
(شش) أعطاه دنانير مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنانيره أن يأخذ من المال
خيمه ما ونصيب قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع قسمة في المضاربة • ولو اشترى بمال
المضاربة بعد أن قال له ربة المال لا تعمل به إلا في الخطة كان له أن يشتري بالبيع أو بما

(١) أو قال له أحل عليه كذا في المختارات

بند

يعرّض لأن لا يعمل في الحال بل يفتل أن يصير وأن الحال ماضية انتهى مع
 المضاربة في وضع المضاربة على العروض لا يصح فإذا لم يصح كأن يشتري بالصدء ما بالشع
 الأنواع ولو صار صدء درهم لم يحزن أن يشتري بها إلا الحطوة أنه أن يشتري بالدرهم والخطير
 أن يكتسب رأس المال دأب ولو كان في مصر اشتري هناك متاعها مرب المال أن يضر
 المال منه فأقل له أن مصر آخر بعد ما بها من ماله من المتاع وتفتت عليه خاصة ولو لم
 يمتدع ما يبيع به ولو أصرح المتاع وأقبل به إلى مصر آخر قل أن يفتته ثم يفتته ثم يفتته
 فلا يفتته عليه ويستوجب التبعة في مال المضاربة ولو جاء عن أصرح المتاع إلى مصر
 ربة لقال فيرجع بالمتاع إلى مصر رب المال لا يفتن وتفتته في حال المضاربة حراة الغنم
 في المضاربة وفي الظهيرة أن تصرف المضاربة أو تشتري فتمتدع بالمال عن الخروج
 بماله إلى البلد لم يصح أن يخرج به من ذلك البلد فالحكم أن التبعة السرخس هذا
 قبل الشراء وأصح وأما بعد الشراء فقبل انقضاء التبعة على رواية أن المضاربة لا يفتل
 المسافر في مال المضاربة وموضوع المسئلة ما إذا حل له العمل بالمال فانه انما يفتلها باختياره
 وإذا قد هو عليه دفعه بعد العقد فكذلك في التبعة فيما يستدع هذه الرواية أن العمل بالمال
 أن له من المسافر يفتل العقد وهي الرواية المشهورة فلا يفتل لانه بعد ضروره مروضا
 لا يفتل عليه على ما يستدع بإطلاق العقد ما يفتل المال فانه السرخس والأصح أن
 نفيه من المسافر على عمل الإطلاق لانه انما يفتل المضاربة لانه اسم العقد لأن المضاربة
 مستتقة من الضرب في الأرض فتندفع بالتي فيها صرحا بمرقه من الدالة فلا يملكها بعد
 المضاربة إلا أنه أصل التصرف فان حتى المضارب فيه ثبت ضروره المال هو وضالان
 ربحه لا يفتل إلا به فلا يفتل رب المال إلا أنه أما التي من المسافر يفتل فيه بإطلاقه
 فتكفه من التصرف في البلد ضمانا تفضيلة في ضمان المضاربة في الشروط التي ملها
 وله المسافر في الاذنهاء المالك في الخروج من البلدة تشتري أولا والحاصل أن المالك
 لو خصص به العقد فان كان لم يشتري أو تصرف فيه والمالك حين صرفه كالإذنء له يفتل
 المثل فكذلك التي من بعض مقتضى العقد فأيضا بعد الشراء فلا يصح التي من كل ما استند
 بإطلاق المضاربة ولا يعمل فيه لان حتى التصرف لو ظهر الربح ثابت فالتسريط حقه
 فيه الا انما على أن لا يصح بالنسبة ولانه إذا يفتل عزله لا يفتل خصمه لانه عزل من
 وجه وكمل التقيد لا يفتل الغزل فلا يفتل الخصم أيضا فإذنهاء من المسافر بعده لم يصح
 نفيه على المشهور لانه ذلك السفر بإطلاق العقد وعلى الرواية التي لا يفتل السفر إلا بتعميم
 التعميم يصح وأما إذا جاء من الشرع فخط المال جاز لانه بمنزلة النسي قبل
 الشراء بزيادة المضاربة فيها لا يعمل والمضارب في المضاربة المطلقة أن يسافر
 بمال المضاربة في الرواية الناهية أو يجرها فاضمان في المضاربة في فصل ضابط يجوز
 للمضارب وليس له أن يسافر من السفر فأيضا في التمسك عنه في قولهم من أجل الزور
 قال محمد في الأصل رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة وبعده في الكوفة ولم يشتري
 على المضارب أن يعمل بالمال فخطه أن يسافر بالمال وإن شرط عليه أن يعمل بها في

ان يكون طهر له أن يعمل بها في غيرها والاصل أن ويب المال متى شرط على المصارف
 شرطاً في المصارف من أن لا يرب المال فيه فائدة فانه يصح الشرط ويجب على المصارف
 مراعاته والوفاء به وإذا لم يفي به صار تخلفاً وإن كان شرطاً لفائدة في المصارف
 لا يصح ويجعل كالمعصية إذا ثبت هذا فنقول إذا شرط على المصارف أن يعمل بها
 في الكوفة فقد شرط على شرط المصارف فائدة فيجب فيه مراعاته وبغيره المصارف بتركه
 بحالها فاستأنش بخلاف إلى معرفة ما يصير شرطاً في المضاربة من الالطاف وما يكون مشورة
 لا شرطاً ما يكون شرطاً له أحد ما أن يقول دفعك اليك الاضطرارية بالنصف على
 أن تعمل بها بالكوفة والثانية أن يقول لتعمل بها بالكوفة والثالثة أن يقول لتعمل بها
 في الكوفة بالبرم والرابعة أن يقول لتعمل بها في الكوفة بالرفع والخامسة أن يقول فاعمل
 بها في الكوفة السادسة أن يقول دفعك اليك الاضطرارية بالنصف في الكوفة وما يكون
 مشورة ولا يكون شرطاً فلهذا أن يقول دفعك اليك الاضطرارية بالنصف
 اعمل بها في الكوفة الثاني أن يقول واعدل بها في الكوفة فالاصل في هذه الشرع ما من
 المشورة أن يرب المال إذا ذكر عيب لقط المصارف لمصالحاً واعتبراً بما لا يصح به في الاستعانة
 الا بتدبيره متى اعتبره تخلفاً بما تقدم فانه يصح فانه يصح شرطاً بما تقدم ولا يعتبر ابتداء
 حتى لا يلزم وإن ذكر كلاً ما يستقيم الا بتدبيره لا يعتبر تخلفاً بما تقدم ولا يعتبر ابتداء
 بحيث يربح في قول الفصل التاسع من المضاربة • أمره بالبيع من فلهذا ما من من غيره
 ضمن بمختلف ما لو كان بالبرم من فلهذا ما من من غيره ضمن فلهذا ما من من غيره
 المضاربة يضمن في الوجهين من زيادة ثمن المصارف وما لا • والمصارف إذا باع أو اشترى
 من غيره فلهذا ما من من غيره ضمن فلهذا ما من من غيره ضمن فلهذا ما من من غيره
 الوكيل من هؤلاء عند وان اشترى بأقل من ثمنه جاز أيضاً إذا باع على ثمنه جاز أيضاً
 بخلاف لو وكيل فلهذا ما من من غيره ضمن فلهذا ما من من غيره ضمن فلهذا ما من من غيره
 بدون ما من من غيره ضمن فلهذا ما من من غيره ضمن فلهذا ما من من غيره
 دفعهما ما انما مضاربة بالنصف لا يفرق أحدهما في انصرف لاهمى برأيهما إلا يرى
 أحدهما فاشترى أحدهما بالنصف المال بآخر الاخر واشترى الآخر بالنصف الاخر بغير
 أمر صاحبه من الذي فانه قد ربح المال بما في يده أو قل نصف رأس المال فان فضل
 من الربح يوزع بينهم على أن شرط أن يشترى الصانع على الثاني فعند بيعه
 من الربح بما عليه ويضم إلى رأس المال ضمانات فضيلة في ضمان المضاربة في الشرط
 والهي • مضاربة مع أحد الشريكين بأنها مقدمتها وأولها بما من من نفسه وكان قال له
 ربح المال اعمل رأيك أو لم يتل وهو • شرط لأنه لو جاز على ربح المال ما ربح المال مستديناً
 عليه (١) ولا أمر ربح المال بين وقوله اعمل رأيك لا أثر له في الاستدانة لأن المستدين
 أعمال المضاربة وجعلته أي جعله ما يملكه المصارف وما يملكه ثلاثة أقسام قسم من المضاربة
 ولو اجهوا ويحكم بمطابق المضاربة قال له اعمل رأيك ولا كالأيداع والاعارة والمضاربة
 والابرة والادتهان والرحن وقسم ملحق بالمضاربة وإن لم يكن منها فلهذا ما من من غيره

(١) قوله مستديناً أي كذا في جميع التسع
 التي يدين بها وهو لم أن الظاهر أن يقول
 مستديناً عليه أي عليه

(١) قوله والثالث ما ليس منها في نسخة
وندم ما ليس منها وهو مناصب السباقي
في نسخة

رايت كادع مضاربه والصلح عليه أو مال غيره والثالث ما ليس بها (١) ولا صلح بها ولا يلحق
وان قيل له عمل رايت كادع المضاربة والافراض والحق والكتابة والتدبير والهيئة
وأجرة التفاح والجميل عانة من عبده أو قصرها ولا يصير شركا في المال لان المضاربة ليست
ببيع مال قائم بزيادة قيمتها على المضارب وفيما لا يملك من كادع المضاربة • وفي شرح
الطحاوي ولو خلط مال نفسه بال مضاربة ضمن مال المضاربة وصح ان كان الربح في الوضعة
عليه وكذا لو شارك مع غيره شركة مائة أو مائة وتسعة وتسعين أو مائة وتسعة وتسعين أو مائة وتسعة وتسعين
عمل رايت ولو قيل له ان يخلطه فادار مع قسم الربح بين المالين فربح ماله خاصة وربح
المضاربة على شرطهما ضمانات اجمالى في تصرف المضارب من باب ضمان المضارب • ولو
دفع مال المضاربة الى رجل ولم يقبل له عمل فيه رايت الا ان ضمانه المضارب في تلك السداد
المضاربين يخلطون المال ولا يتهاهم رب المال عن ذلك فعل في ذلك ظواهر ان غلبت تعارف
بينهم في مثل هذا رجوان لا يضمن وتكون المضاربة بينهما على العرف طامعان فيما يجوز
للمضارب من المضاربة • ولا يأخذ بمقتضى مال المضاربة ولا يدفع مال المضاربة بمقتضى وان
كل رب المال قال له عمل رايت الا ان يأذن له بالتمسك نصا فاصح ان يبيع بمحور المضارب
• مستثنى اذا سائر العادل بالمال واشترى به بضاعة وأرسلها بمحبة غير الربح بالمال فله ان يكتفي
الربح بنقله بضمه لا ضمانا على العامل لانه ان يودع مال المضاربة والقول قوله ان
لما أتت أدركه في ذلك الا ان يضمن المائة مائة منه من ذلك فائز الهداية في المضاربة •
وفي المحیط آثار رب المال المضارب في المضاربة بدو به وعلمانه فاض عليه المضارب
من مال المضاربة ضمن ما أتق لان مقتضى عمل رب المال اذا أمر به برب المال
بمقتضى ذلك من مال رب المال ولو أتق المضارب على خسه وعلى من يكون خسه
من مال نفسه له • ومن دونه على المضاربة أو أحد ان عليه التمسك ثم تصرف في
الرجوع به في ماله فان كان ماله لم يرجع على رب المال شيئا أتق فادار مع رب المال
يرى أولا برأس المال حتى يتم ثم يبيع بالبقية ثم يبيع بقية الربح على الترسطة فلو كان
رأس المال الفاء مثلا فاض المضارب على نفسه بمقتضى ما تم شري بالباقي متجاوز مع
• كثيرا فان رب المال يستوفى من ماله المال أولا لا القوامس ماله ثم يأخذ المضارب
الجسمانية ما أنفق من ماله ما تم مقتضى الباقي منها على ما شرط فان كان المضارب حاملا
شيا يوجب ما يبيعه من الربح مما عليه من الضمان فان كان ماله لا يأخذ المضارب من
الربح شيئا وان كان نفسه أقل مما له من الضمان أخذته الزيادة حتى يتم بها الفرامة فان
كان حقه أكثر منه أخذ هو الزيادة التي تمام سهمه وهذا كله في المضاربة الصحيحة أما
في العادة منها فلا خفة في المضاربة أصلا فان أتق منها ضمن وفي جامع الصاوي شري
المضارب بالعهود أو نفس عنده فنادى أتق عليه فهو قه منطلق وان وقع أمره الى الحاكم
مأموره بالدفعة تكون عليه ما شري قدر ماله ما يضمن يكون ذلك بقية من الحاكم بينهما
كداروى عن أبي يوسف وفي الفتاوى ويقتضي المضارب في تقاضي ثمن ما يبيع في مواد المصر
من مال المضاربة كأي حال التصرف في السفر لا يذير فيها حتى لو تجاوزا المعروف عند

(١) قوله الباركتب عليه أي البايح
ومعنى البايح المراءى للمال

المضاربة فان بعض الرائد فان زادت العتقة على الدين بطول مدة التقاضي وجع على المضاربة
خسره والدين ولم يرجع بالزيادة وليس لرب المال أن يقول أما أنا فاضاه فلا تكون عتقته في مال
المضاربة ممانات فضيلة في تصرف المضارب من فعله المضاربة دفع المضارب وأشرف
الضمان الباز (١) من مال الشريك لا يضمن ولو أعطاه من ماله شيء أن يكون له الرجوع
لأنه ما دون منه دلالة قنة الضاوي في أوائل مسائل متفرقة وفي الحاشية مضارب
على عاشر فأنخذ منه العشر باجباره لم يضمن وإن أعطاه بلا إزامه يضمن وكذا إذا أصافه
بشيء من المال حتى يكتف منه لانه أعطى باختياره إلى من لاحق له فيه يضمن كالأول
أنقصه أو أعطى لا يضمن وقال مشايخنا في زماننا الاختلاف على المضارب في إبطي من
حال المضاربة إلى ملطمان طبع في أخذه غصباً وكذا الوصي لأجره ما قصد الإصلاح لانه
تخصيص الكل بأصناف المبرم ممانات فضيلة المضارب إذا كان يدفع التوابع في وقت
المتاع فهو من رأس المال قينة في أوائل مسائل متفرقة المضاربة تصدقاً بمائها
إذا شرط لأحد هجران الربح ما يقطع الشريك له وإن يسهل دراهم من مائة
أو أقل أو أكثر فسدت المضاربة وسواء شرط على المضارب ضمان ما علق في يده ومنها
إذا شرط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لانه لا يمنع التولية بين المال والمضارب
وكذا لو كلف لرب المال دفع مضاربة دفع الوكيل بشرط عمل نفسه مع المضارب شيئاً
معلوماً فسد من الربح كان ذلك فاسداً ولو فصل ذلك الأب والجد أو الأب أو وصي
الأب بشرط أنه شيئاً من الربح والفصل فعمل مع المضارب جازت المضاربة والشروط
جداً ولو دفع أحد المتأوضين أحد درهم من مال المعاوضة مضاربة إلى رجل بشرط حمل
نفسه مع المضارب بشرط لنفسه شيئاً من الربح فسدت المضاربة ومنها إذا دفع الأب وأخذ
أو وصي الأب مال الصغير إلى رجل مضاربة بشرط حمل الصغير مع المضارب كانت المضاربة
فاسدة والأصل في هذا أن يفسد من يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة إذا شرط
عمله مع المضارب جازت المضاربة وكل من لا يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة
إذا شرط حمل نفسه مع المضارب وشيئاً لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة من مضاربة
الحاشية وكذا في الفصل الثلاثين من التصويل وإذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة وربح
كان لكل الربح رب المال والتمسك عليه ولله مضارب أحر المثل تماماً لأن المضاربة إذا قدمت
تتم أجباق وفي الإجارة الفاسدة أو أعمل الأجير كان له أحر المثل وربح أو لم يربح ولو هلك المثل
في بدا المضارب لا خسارة في مضاربة فاسدة ذكر في الأصل أنه لا ضمان عليه فاحضن في أوائل
المضاربة وفي المضاربة الفاسدة قال رب المال والتمسك عليه ولله مضارب أحر المثل وربح
أو لم يربح فان هلك المثل في يده حلف أهله أو شئاً من الربح في المضاربة هات أصاب عليه دين
فرب المال أحق برأس المثل وحسنه من الربح إن كانت المضاربة معروفة المضارب
إذا قال هذه الأتية مضاربة في يدي وليس عليه دين مع إقراره من جميع المال لا تعدياً
التهمة وإن كان عليه دين الصحة لا بصحة في حق غيره الصحة وإن كان عليه دين المرض
إن بدأ بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة وإن بدأ بالدين ثم بالمضاربة تمها من

أول مضاربة الحياة • ملت مضارب والمال عروس مولاة السبع فوصفه لارب المال
 لا تملك في حياته بل طام مقامه بعد مقتله بخلاف محل مات في باب الرهن فانه ليس لوصيه حق
 لسبع وقيل ولاية السبع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذ خلق للمضارب والمضارب للمال
 مكانهم باشتراك بينهما جميع القصور بل في أوخر الفصل الأول • المضارب اذا مات وفيه
 أمر مال المضاربة لم يتركه ولا يقبل قوله ورثته انه والمال الى صاحبه الايسة
 تشهد له انه رده الى المالك أو تنهيه أن المضارب قال قبل موته ردت المال والى مع حق
 المالك خاتى لهذا اية من مسائل المضاربة • المضارب اذا أعزى مرضه أمر مع المالك
 مات شي غير ان لا ضمان عليه لانه لم يتزوجه وصول المال الى يده ولو أنقضى مرضه وصل
 الى يده ثم مات بمرضه ذلك من تركه لانه مات بمجهلا لا لمانه من القصور العمادية في
 كتاب المضاربة من أحكام المرضى • (مع) لو قال المضارب في مرضه قد بعثت أمرا وقد
 وصل الى اصاع المال كله وكديه وبالمال قلت فرب المال أن يخلط ورثته على علمهم
 ضياعه لانه ادعى ديناً على موته ثم سبب بطردوا أنكر الوارث فله استخلاصه على العلم
 لانه اختلاف على أصل المبيع فقد اتفادى التسامح من المضاربة • المضارب لو قال
 قبل موته أودعت حال المضاربة فلان مات فلا شيء عليه ولا على ورثته ولو أنكره فلان
 ايدها بعدة فالتقول له مع الحلف فلا شيء عليه ولا على ورثته ولو مات فلان قبل أن يقول شيئاً
 ولا يدعي لم أن المضاربة فله السلب الا بقوله لاصدق عليه وان دفعه الى فلان بالمرهات
 أو اذ امره ثم مات المضارب ثم فلان يجهلا مكان ديناً مال فلان ولا شيء على الفودع
 ولو مات المضارب وفلان سى فقال ردتها عليه في حياته فالتقول قوله ولا ضمان عليه ولا
 على الميت بزيادة في العمل النافذ من الفودعة • وان كانت المضاربة حين مات المضارب
 عروضا أو دعت فادوب المال أن يدفعها ما ربحه لم يكن له ذلك لانه في حال حياة المضارب
 كان هو مجموعاً من أخذها وبها خلق المضارب وحقه بموته لا يطل والذي يلى بيعها وص
 المضارب لانه قائم بضامته وفي المضارب الضمير ببيعها وص الميت ورب المال ووجهه أن
 رب المال ما كان راضياً بتصرف الوصي في ماله والمال وان كان عروضا أو دنايم
 فالملك رب المال له ثابت فلا يتعد الوصي ببيعها ولكن رب المال يدفعها عنه وما ذكرها
 أصح لأن الوصي قائم مقام الوصي وكان للموصى أن يتفرد ببيعها فذلك لوصيه وهذا لأن
 رب المال لو أراد بيعها بنفسه لم يملك الا معنى لاشتراط انصافهم الى رأى الوصي بمسوط
 سرخصي لمضارب باب المزارع المضارب بالمضاربة في الرض من كتاب المضاربة • ذكر في
 كفاية أنه لو اشترى مضارب قبايا لم يخل عند التماسها على نفسه قال شمرت
 على نية المضاربة وكديه رب المال فان كان مال المضاربة والمقايير عند اغترافه صدق
 المضارب ببيعه فان قلت بهذه المال في يده يبيع بها على رب المال يسلم الى الناعم وان
 كاناها الحكيم أو كان المال هالكا لا يصدق المضارب بالايسة فيسمى المانع الاتق بلا
 رجوع على رب المال وان كلن النقص هالكاً ذكر أنه يصدق ببيعه في حق تسليم ذلك
 المال الى الناعم ولا يصدق في حق الرجوع على رب المال ان قد في يده قد لا يرجع عليه

لان اقراره لا يلزم له شيء ولو كان الخلاف على العكس صدق المضارب بحقه ايضا
 صحتان فضيلة في اختلاف المضارب من المضاربة • اذا اخذ رب المال من المضارب
 مثلا العشرين والنسيئة والمضارب بعمل يقبض المال ان كان المضارب كالمدة على
 رب المال شيئا قال هذا ربح يصح • يكون ذلك ويحتمل لا يقبل قوله بعد ذلك في لم اربح وما
 اخذت حتى تكون من رأس المال فاضمان في المضاربة في اوائله • واذا اخذ رب المال
 من المضارب مثلا العشرين والنسيئة والمضارب بعمل يقبض المال ان كان المضارب
 كالمدة فتح الى رب المال شيئا لم يقل هذا ربح روى عن أبي يوسف أن رب المال يأخذ
 رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما فلا يكون أخذ رب المال من المضارب قبل
 الحساب من رأس المال لا لولا وجه لسانه من رأس المال بل لاسترجاعه بعض رأس المال
 فيكون تصالح المضاربة بقدره وهما لم يقصد ذلك فظهر به في اختلاف رب المال والمضارب •
 ولو قال رب المال كل رأس المال أني درهم وشرطت ثلث الربح وقال المضارب لا يل
 رأس المال أقدر شرطت نصف الربح وفي يد المضارب الثمان يتزامن ما حال المضاربة كان
 القول في رأس المال قول المضارب مع النسيئة وفي شرط الربح القول لرب المال مع النسيئة
 وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال أقضه بنو دبعة أو بضاعة فربح أو على دين كان
 القول قوله لان القول يكون قول ذي اليد فيما يده الا اذا اتى به له غيره فاضمان فيقبل
 حصل مما يجوز للمضارب من كتاب المضاربة • ولو قال رب المال دفعتك بضاعة وقال
 المضارب لا بل مضارب بالنصف أو بما قدره من كل القول قول رب المال لان الربح يحق
 عليه من جهته وكذا القول المضارب أقضتني وقال رب المال مضاربة أو بضاعة مسكان
 القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه ثمن المال والبيعة للمضارب فيحصل كآلة أعطاه
 مضاربة ثم أقضه ولو قال رب المال (١) أقضتني وقال المدفع اليه لا بل مضاربة كان القول
 للمضارب لان رب المال يدعي عليه الثمان بعد ما أعطاه أخذه المال بآدنه والبيعة بينة
 رب المال فاصح قبل ما يجوز للمضارب • كتاب المضاربة • لو قال رب المال هو قرض
 وأدنى القاض المضاربة قال كان بعد ما تصرف قال القول لرب المال والبيعة بينة ايضا والمضارب
 حاسن وان كان قبل التصرف قال القول قوله ولا ضمان عليه أي القاض (٢) لانهما تصادقا على
 أن القرض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لان كابر القاض من محبة الرخصى في باب
 الاختلاف في شروط الربح أو في قدر رأس المال • ولو ادعى رب المال القرض وأدنى العادل
 المضاربة قال القول لرب المال فان حلف في يد المضارب بعد هذا ينتظران حلف في يده قبل العمل فلا
 ضمان عليه لانه لو ضمن ضمير بالقض وقصد تصان ان القرض باذن المال سواء كان مضاربة
 أو قرضا وان حلف المال بعد العمل فالمضارب يضمن لان العمل في حال القرض يجب الثمان
 الا اذا كان العمل باذن صاحب المال وهما لم يثبت اذن صاحب المال لان صاحب المال
 يقول أقضتني وقد علفت في ملكي لا ذاتي والمضارب يقول علفت باذنك وادى الميثاق اذن
 صاحب المال عن يده فحصة الاصل وهو الثمان وان أضافا جميعا البيعة فقيمة المضاربة المال
 ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون هذا من باب العمل باليمين فيحصل كآلة دفع المال

(١) هذه الصورة الهلاك بشر إليه قوله لان
 وبالمال يدعي عليه الثمان

(٢) وهذه المسئلة في ضمانه كونه في
 مضاربة ترجح اليدين لانهما تم تضلعا
 الوجه من

اليه مضاربة ثم أقرضه وهالك وإهلاك المال قبل العمل أو بعده كان إلا حدا صاعدا بهما
 كذالك ذخيرة في العمل الرابع عشر من المضاربة • إذا ذى رب المال الصاعه وأدى
 المضارب مضاربة محصية أو فاسدة فالقول قول رب المال وإذا أهما اليه فالبينة فالبينة
 المضارب وكذا لو أذى رب المال مضاربة أو بضاعة وأدى الذي في يده المال أنه أقرضه
 فان الربح كله في القبول قول رب المال والبينة المضارب من العمل المبرور • وإن
 شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسر وأشاع ذلك فالبينة منه
 يدعى القرض لأنه لا تنافي بينهما (١) فببطل كائن الأحرار كانوا القرض يرد على المضاربة
 والمضاربة لا ترد على القرض فببطل كانه دفع المال اليه مضاربة أو لأنه أقرضه منه إذ في حجة
 من يده القرض أنشأت الزيادة وهو القائل في القبول والشايش واستحقاق القرض
 عليه من الميسر بالشرح في باب الشرع في المضاربة من كتاب المضاربة •
 ولو أذى رب المال العيب وأدى المضارب المضاربة وقد هلك المال في المضارب إن هلك
 العمل فعمل فلا ضمان عليه وإن هلك بعد العمل فهو ما من وإن أهما جاعدا اليه
 على ما أذعان ذلك فالبينة ذينة المضارب هلك بعد ما عمل أو قبل أن يعمل حتى لا يجب
 الضمان في الوعد بهما بخلاف ما إذا أذى المضارب المضاربة وأدى رب المال القرض
 فإن هلك البينة ذينة رب المال والعرق أن تمة طرفي العمل باليتبع تقديم المضاربة
 لأن المضاربة ترد على العيب قبل الدوام المقصود أن هلك في يد المضارب
 على حاله أو قبل أن يرب المال عمل جهاد مضاربة جارية فاعا العيب لا يرد على المضاربة لأن
 المضارب لا يصير غاصبا للمال المضاربة إلا بالخلق ولو يدع رب المال القرض ليكس العمل
 باليتبع ولو عاينا أنه غصب منه ثم جعله صاعدا المضاربة في ذلك بالنصف فلا ضمان
 كذالك ههنا ذخيرة في العمل الرابع عشر (٢) من المضاربة • اختص رب المال
 مع المضارب في التقيد والإطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للقول ولو اختلف
 المولى مع غيره المالك فالقول لهم أشاء في كتاب التركة • ولو أذى أحدهما الإطلاق
 والعموم والآخر التقيد فالقول لم يدي العموم ولو اختلفا على التقيد وأدى رب المال
 في نوع فالقول قوله ذينة رب المال على التقيد أولى من ذينة المضارب على الإطلاق إلا أن
 يكون بينهما ربح أو في كل جملة فنقد ذينة المضارب إلا أن يكون في ذينة رب المال وقت
 متأخر متباعدة في العمل الأول من المضاربة • ولو اختلف في المال والمضارب في
 العموم والخصوص فالقول قول من يدي العموم فإذا اختلفا على الخصوص ولكنهما
 اختلفا في ذلك فقال رب المال أمرت بالتصرف في الموقوف المضارب بل أمرتني بالتصرف
 في الحق فالقول قول رب المال ولو اختلفا في مقداره ما شرط للمضارب من الربح فالقول
 قول رب المال لأنه لو أنكر الحصة للمضارب وأساوهم من حاله عنده بضاعة كان القول
 قوله كذالك إذا أنكر زيادة الشرط في الربح من مضاربة شرع الطماوى • إذا احتاج
 رب المال مع المضارب فقال المضارب يردت عليك وأمس المال بهما اقتسمتا وأكررب
 المال كان القول قول رب المال لأن المضارب يدعى أن ما في يده نصيبه من الربح ورب المال

(١) أي من الشكوك وإذا أمكن العمل
 بهما يعمل بهما كما ينبغي •
 (٢) منه إلا أنه لا يترتب ما سبقنا

ابن سائرجه الله في أهل السوق اذا قاموا واحدا بعد واحد وتركوا السوق فصاعداً من
السوق بقى الاسر منهم لاهم انتهم فيه يجوز للمدعى ان يبيع ما يملكه من ماله في السوق
اذا شرط الاجرة على حفظه او دية صم فاعادة في او اخر الوديعة • او دية امانة الا اذا كانت
باجر (١) فهي مضبوطة (٢) ذكره الربيعي في كتاب الامانات • ذكر في المحطاة ان
هذه الوديعة عند المدعى لا يبيع سواء كان في الهلاك بالامر يمكن التصرف فيه او لا فاختار
وهي مكية في ماله من المودع وفيها لا • وفي الوديعة التقدي (٣) شرط النسيان كالنسيان
ادام أو غاب مدرك منه الثوب يبيع كما ترى في السرقة مختارات التوازي في العصب
المتدعي هو الذي يبيع بالوديعة لا يبيع به المودع عناية في الوديعة • وله حفظها
أي الوديعة نفسه وأمينه لم يبق وعياله لأن الدفع إلى العيال بما يجوز شرط تحقق امانة
وعند تحققها لا حاجة إلى كونه عيالاً في الدية ولو دعه إلى أمين من أمته وليس
عليه بيعه يجوز عليه التعوي من الاصلاح والاباح في الوديعة • وشرط أن يكون من
عبيته أو من ماله في الوديعة وهي غير أمينة وهو غير عاقل أو تركها في يده الذي فيه
ودفع الناس وذهب وصاعته من كذا في الخلاصة والنهاية وظهر المنزلة أن كون
العبد في عياله شرط واختاره في الاصله الأجور كالاجبي حتى يشترط كون ماله في عياله
واختار صاحب النهاية تبعاً للصحيح عدم الاشتراط وقال وعليه التعوي حتى يتقرر دفع
إلى وكيله وأمين من أمته وأمين في عياله أو غيره بعهده معاً وضمة أو عياله بغير راق
في الوديعة • رجل غاب من ماله وعلقها ماله وكان في يده ودية فلما رجع طلب إيجده
فقداه في وجهه ما أن كانت امرأته أمينة أو غير أمينة ثم عني الوجه الأول لا يبيع لأنه
غير مضبوط فأنه يبيع الوديعة بدين في عياله وفي الوجه الثاني مضبوط يبيع وأمانات
في الوديعة بعلامته الثوب • وإذا دفع الرجل إلى غيره ودية وقال له لا تدفعها إلى امرأتك
• في أمته أو قال في أمك أو قال في عيالك أو قال في يده أو قال في يده أو قال في يده
أو دفع بدين المدعى إليه أن لم يكن له عيال سواء أبيع بالدين أم لا كان يجب بدائه فهو
صالح تاماً رغبة في الثالث من الواجبة وكذا في العصب • شيئاً لا يوجب النسيان مع
حلاف إذا قال لا تدفع إلى زوجة ثم دفع إليها انتف أو قال أنه لم يملكها في هذا البيت حفظها
في جيب آخر من تلك الدار حراماً من الوديعة • وانتهى المال في الدفع إلى بعض
من في عياله أن لم يكن له بد منه ولم يكن له عيال غيره لا يبيع بدفعه إليه وإن كان له بد منه أو
كان له عيال غيره يبيع لأن من العيال من لا يرضى على المال وإن دفع إلى من كان غير
أمين من عياله يبيع وفي الجملة الصحيح قال كانت الوديعة شيئاً يحفظ في البيت محالاً
لا تدفع إلى من يملك دفعها إليها أو كانت الوديعة دابة فقال لا تدفع إلى عياله دفع إليه
لانسان على أحد فدية التماوى في الثاني من الوديعة • وأدعى من دفعه إلى عياله
مدفع إلى من له بد منه من وإن إلى من لا بد منه كدفع الدابة إلى عبده حتى تحفظه التماساً
في زوجته لا يبيع مطلقاً الآخر • المودع دفع الوديعة إلى من في عياله كونه ووالديه
وأمره أو أجبره ماله أو مشاهرة لأمه أو غيره من المودع بالدفع من الفصل

(١) بخلاف المودع ضراً جازاً الحفظ
يستحق عليه تبعاً كما هو المهور من
الهداية بخ

(٢) وجده الصالح في المودع بأمر
الحط مستحق عليه مقصوداً إذا قصد
عند حفظه والاجر في مثالبه الحط
والتمايع في الجبر المنتزعة كذلك
عندها يعني أن المقود عليه هو الحفظ
فلا يرجع إلى ماله الكافي في باب ضمان
الاجر وليتأمل بخ

ويكون أجبراً مشترطاً كما يبين
يصح به الاجبر المنتزعة بخ

(٣) والمراد من التعدي هنا ترك الحفظ
المقرر والمهور فيه كالأصح لم تنبع
فالتعدي هنا في التقصير لكن العذر
بما في النهاية أن في التعدي لا بد من
فعل المودع - وى انفسه وانما من
فتاوى أبي الهيثم في المضاربة
والوديعة كذلك بخ

(١) قال مولانا أبو السعود لا يصح

بالدفع اليهم الا اذا سكتوا مشهور

بالسركة والتسادمعني بما

(٢) والفترى على قوله وقد أنفق ابن

شيم

(٣) وكذا في الفصول في ضمان

الوديعة

(٤) وهذا كله اذا كان المبرق مشهورا

بين الناس واللام يصدق الايئة كافي

ذكر ما في كذا في الوديعة من التهامي

شيد

(٥) انه قد بقي ضرورة منه متعلقة للضمان

بمحقق السبب فصار كاذبا اذ هي الاذرى

الايداع كذا في أوائل الوديعة من البصر

الرائق خلا من الهداية

لا يصدق لان ايداع القيد وجب لتسليم

كذا في أوائل الوديعة من البصر الرائق في

شرح قوله الا ان يضاف المارق فسلخ

القول

التي والثلاثين من اصول

أودعه حريقا للمودع دفع الوديعة اليهم ولا يصح

تلفها الزوجية وأولاد المملوك ولا جبر (١) - رآه الله تعالى من الوديعة - وتقدير من في عياله

أن يسكن معه سواء كان في حقيقته أولا والعبارة كما في حق الزوج والزوج والولد

الصغير والفقير فلا يصح بالدفع الى أحد من هؤلاء بل يكتفي بعينه ونفقته وكذا بان يكون في

محل آخر وهو لا يتحقق عليه لكن بشرط أن يكون الولد قادرا على الحفظ ولو دفع

المرأة الوديعة الى زوجها لم يضمن وإن لم يكن الزوج في حالها ولولا أمر أمان ولكن متى ما

أمر من غيره وهذا في حاله لم يضمن بالدفع اليها ولو دفع الى كل من يجرى عليه نفقته كل شهر

شهر ليس هذا في حاله وأبواه كاجبي - حتى بشرط كونها في حاله - جامع القصور

في الفصل الثالث والثلاثين - أنفقه من في حال المودع ضمن القيد فغيره أو كبر أو

فاسد لا اودع في حاله الوديعة من الفصل الموزور - استهلك رجل وديعة انسان

فالمودع أو يتعاضد المثل في القيمة خلاصة - للمودع أن يضمن الوديعة على حسب

ما يضمن حاله في دهره وفاته خلاصة - وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى

أجنبي ولو دفعها لم يضمن في الثاني قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد

منهما بلا خلاف وإن هلك بعد الفارقة فلا يلزم ضمان بلا خلاف أما الثاني فعلى قول

المحققين لا يضمن (٢) وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان المودع في أجنبي بلا ضمان كان

بغير ضمان على المودع من ماله إذا احتقرت المودع وأخرجها مع ضمانه وموصها الى

محل جاره فلا ضمان استصحابا ذخيرة في قول الوديعة - وذكر نفس اللغة المأخوذة من

في قول المودع حريق فان استهلكه أن شاولها بعض من في حاله فإذ لا يصح

خارجا كان لا يضمن من الدفع الى الأجنبي لا يضمن وذكر شيخ الاسلام الحارثي اذا كان غائبا

وقد أحاط بمحل المودع فتناول الوديعة جارية بعض استصحابا وان لم يكن أحاط بغيره من

وفي النسابة لا يشترط هذا الشرط في المستوى فانما تالية في الفصل الثاني (٣) من الوديعة

وفي شرح القصارى وعند صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن المودع الاول وان

شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على

على الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالإجماع وصاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول

وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول يرجع على الثاني ولا يرجع على الاول واجمع على

أن مودع القاصب يضمن إذا هلك الوديعة في يده والمصوب منه بالخيار بعد أن يضمن

القاصب ولا يرجع على المودع بخلافه ويد أن يضمن المودع ويرجع من يضمن على القاصب

فانما تالية في الفصل الثاني من الوديعة - فان اذى المودع الضرورة بأن اذى أنه وقع

الحريق في حقه ذكر القدرى أنه لا يصدق الايئة في قول أبي يوسف وهو قياس قول أبي

حنيفة رحمه الله وفي الرائدات وهو الصحيح وذكر في المتن أنه ان لم تأم قد احتقرت يمينه قبل قوله

والأفلا وان لم يعلم قبل قوله الايئة (٤) من الممل الموزور ولو كان كذا في النسابة

ففرقت فتناولت الوديعة انما لا يصدق الايئة وكذا الوفاة وقع الحريق في يمينه فتناولت

الوديعة انما لا يصدق الايئة (٥) فاحيانا في صل ما بعد تضييع كتاب الوديعة اذا

ودفع المودع الوديعه الى من ليس في عياله ووصفها بما لا يحرمه ماؤه او كانت الوديعه داه
مركها او حل عليها او كانت الوديعه غير خاضعه له او ثوبا عليه او شيئا يحرم من فاقضه ثم
أعادها اليه ووردها الى الخافه الاولى برئ عن الضمان عند ما وان أخرجها بعد اسرورة
بان وقع الخريف في داره وخاف الخريف عليها او كانت الوديعه في خفيته فطقتها غرق أو سرح
المصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فذنته الى غيره لا يكون ضامنا قاصداً في
الوديعه • ولو قال أو دعها عند أجنبي ثم ردّها على • جهلكت عندي وكذب المودع ضمن
الأب ويهي وإذا أنكر وجوب الضمان عليه ثم ادعى المراءنه لا يصح في الاينة وكذا الوفاة
بعث بها اليك مع أجنبي أو المودع شكر ذلك وكذا الوديعه الى رسول المودع وأنكر
المودع الرسالة فهي وصية في المال ولم يرجع المودع الى الرسول لو صدقه أم رسوله ولم
يسمى ضمان الدرك لأن يكون المدفوع قائماً بجميع أصوله فيا يصدق المودع من
لثالث والثلاثين • رد الوديعه الى من في عياله المودع يصح في الأصح (١) رد الوديعه
الى المودع ثم اخفقت الوديعه لانسان على المودع ولو أمر المودع أن يدفعها الى رسول له دفع
فها • كنت في يد الرسول ثم اخفقت فأرسله المستحق ضمن المودع وان شاست من رسول
العاصب إذا أودع مرقه عليه المودع برأى الضمان والمستصحب لا يملك الإضاع والاداع
والقبول بالبيع لا يملك الاداع من الاستصحب والاب والوصي والعاصبي يملكون صبه
الغنى في أقل الوديعه • المودع إدارة الوديعه الى من في عياله المودع ذكر في الواليت
والقودري والبرخي ثم يسمي به حتى جامع الفتاوى • رد الوديعه الى العبد ردها
لميراسه • كان يقوم عليه أو لأهل الصبح (٢) أشبه في كتاب الامانات • دفع
الوديعه الى المودع ثم اخفقت ما رجس لا يضمن قال ادفعها الى فلان فذنته ثم اخفقت
بعض المستحق أي الثلاث شاء برز في الثالث ضمن الوديعه • قال ردها دفع الى
فلان فقال المودع ذنته اليه وقال ذلك الرجل ايدفعها الى وقال ردها لم تدفعها اليه
فالقول للمودع في حق برامته لا في حق ايمان الضمان على المدفوع المسموم بالوأم
لمودع يصرف الوديعه الى دين ردها نقض المودع صرفت وأنكر ردها صدق المودع في
برامته لا على رب الدين حتى في دينه • في ردها كما كان أصوله في طلب الوديعه
وردها من الفصل الثالث والثلاثين • الاستدعاء في يدي من برامته من
الضمان لأنه يكون منكر الضمان ولا يصدق في ايجلب الضمان على التبرك المودع إذا
قال ذنت الوديعه الى الرسول وأنكر الرسول ذنته في أو آخر الفصل الخامس من الوكلاء
• وحل على آخر ألف درهم أرسل اليه رسولاً يشهدها منه فبها ودفعها الى المودع
فأنكر ذلك المودع فالقول قول الرسول مع يمينه لأنه مودع حذوى في أو آخر كتاب
الوديعه • ولودع المودع الوديعه الى رجل وأدى فذنته اليه فمدها اليه بأمر صاحب
الوديعه فالقول قوله مع يمينه أنه لم يأمر بذلك لأن المودع يدي عليه الأمر وهو منكر
فالقول قول التبرك مع يمينه بدائع في الوديعه مضمنا • ولو قال ردهه ذلك
على يدي أو على يدي من يبال وكذب المودع فالقول قول المودع مع يمينه لأن حامل

(١) مثل من أودع وديعه لا تخرطه
الى خادم صاحب البيت ففقدته
فبطل الدفع هل الضمان على المودع أم لا
أجاب لا ضمان عليه كذا في نور العين
وكذا في فتاوى ابراهيم في الامانات
(٢) وذكر في الحاشية الاختلاف ولم يرجع
أحد الفتاوى فانظر الى ما في الفصول
من الاختلاف في الفتوى وفي الخلاصة
الفتوى على هذا يعني عدم الضمان

م

دوام الوديعه في الجيبه ولم تقع في الجيب وهو على أم وقعت في الجيب فصاحت بعضهن
 خلاصه في الفصل الاول من الوديعه ولوام ووضع الوديعه تحت رأسه أو جنبه يرا وكذا
 لو وضعها بين يديه والصحيح قالوا عاير أي الفصل الثاني لوام قاعد أم لا لوام مصحبا
 ضعي في الحصر لاني الدمع (عده) يرا قاعد الا واضعا جنبه على الارض وفي الحصر كما
 جعل ثياب الوديعه تحت جسمه لوقصد الترفي ضعي لوقصد الحفظ ولوجعل الكيس
 تحت جنبه يرا مطلقا قصوا في بعض ضعي به المودع من الفصل الثالث والثلاثين • وربط
 بقرا الوديعه على رأس الكرم والعابرا ان غاب عن بصره ضعي والا لا وان ربط على باب داره
 في الحصر ضعي وفي القريه لا وقبل يعتبر به وفي اجسامه العرف جعل قوس الوديعه في الكرم
 وله حائط رفيع بحيث لا يرى الماودع من الكرم وأعلق الثياب لا يسهل وان لم يكن له حائط أو
 كان لكعبه غير رفيع فخطار ما المودع ووضع به على الارض من ان ضاعت الوديعه
 وان قاعد لا يسهل وان في الضر لا يسهل وان نام مصطبها برأيه في الوديعه • و اودع
 لوربط سلسله باب فبطونه بحبل ولم ينفذ به يعتبر العرف كما ذكر والقبطون يتوضع فيه
 الاثنته خصوص في معنى المودع من الفصل الثالث والثلاثين • فخرج المودع وترت
 الابواب مفتوحا ضعي لولايك في الدار أو حوله لم يكن المودع في مكان يسمع حمار الله خل (١)
 من اهل المزور • مثل عجم الدين من دفع سمائل خفاف لبطونه فكره الخفاف في حانوته
 فخرج ليل لاهل بعض قال لان كان في الحانوت حافدا في السوق حارس وكان الشيخ الاطام
 طهره الدين يفتي بعدم الصمان وان لم يكن هناك حائط ولا حارس قد قيل يعتبر العرف فان
 كان العرف في بابي الدار أمهم بقرصحتون الاشياء في الحانوت من غير حائط يماس من غير
 حارس في السوق فلا يسهل وان كان العرف بهلاجه يجب القفصان وعليه القفص وكذلك
 قبيل لوزنك المكان مفتوحا لو كان في موضع ذلك عرفهم دعاهم لاسمان تاتارانية في
 الزدع من الوديعه • سوفي تمام من حانوته الى السلسلة وفي حانوته ودائع فضاء في منها
 لاسمان عليه لاه غير وضع لما في حانوته لان جيرانه يسهلون (٢) الا أن يكون هذا ابداعا
 من الجيران فقال ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يصنع واقعات في الوديعه بعلامه
 النون • مثل عن مودع عاب من يسه فقال أجدي لي في شئ واحد وأحسد الفتح على
 رجع الى جته لم يجد الوديعه قال لاسمان عليه تاتارانية في الوديعه • (ع) المودع
 الدار التي في جتها الوديعه الى آخر قصدها ان كانت الوديعه في بيت علق يمكن
 قبه لاشئ لا يسهل ولا يسهل قبه في الوديعه • مثل الوري عن اودع عند عامل
 لوال مال لا يوصفه في جته في أيام السلطان فسل أمته وزك الوديعه وواو ما غيرة على
 يته وعلى الوديعه ضعي وان ترك بعض أمته في يته وفي الحانوتية اودع عند عامل فمورد
 كمال و يمكن من ابداع الوديعه عند نفسه فمثل حتى أحدث الوديعه من يته ضعي
 ضحانات فضله فيما يسهل المودع وما لا يسهل • استقر بيت المودع فلم يخل الوديعه الى
 مكان آخر مع مكانه ضعي اذا تمكن من حفظها ينقلها الى مكان آخر قال رضي الله عنه ويعرف
 من هذا كثير من الواضحات قبه في الوديعه • وقد قال أصحابنا ما كان حراز الزرع وسرق

(١) لانه تضعيب وقول أبي النصر اذا لم
 يفتق بابا يسهل لا يسهل في الماذا كان
 في الدار حائط كذا في الحانوتية •
 وذكر الزيد والفتاواه لا يسهل وان
 لم يكن فيه حائط ولا حارس •
 (٢) ليس هذا ابداع المودع الى ضعه
 ليقال ليس للمودع أن يودع لكن هذا
 مودع لم يصنع (ذ) • ذكر (ح) ما يدل
 على الصمان يسهل في هذه القفص كذا في
 الثالث والثلاثين من جامع الفصولين
 وفيه يسهل •

الكل يوع بجملة شريجة البقال حوز البهره وقال الشافعي يصير كل شيء حوزا له
 وحده ليس بصحيح لأن النخل قد يهرق خلفه شريجة البهره واليه تأثيره بقدر احتياجه
 ولذا قال أصحابنا لا قطع على التباين لأن القليل ليس بميزان لمصطفى نظر في حوزاته من
 انشاعديه في السرة • اذ احتفظ الوديعه في حوز ليس فيه مال يضي والمرد حوز غيره لأن
 الحوز في يد مالك الغير صار الوضع في الحوز كالتسليم الى ذلك الغير • أما اذا استأجر حوزا
 لنفسه وحفظ فيه لم يضمن وان لم يكن فيه مال لانه يتبرأ منه • فانما غاية في الثاني من الوديعه
 • اذا وضع الوديعه في حوزته وقال صاحبه لا تنفع في الحانوت فانه محرف وركهانه حتى
 سرق لم يلان لم يكن له موضع آخر من الحانوت لا يضمن لانه غير قادر وان كان يضمن لانه قادر
 على حمله في موضع آخر أو زمنه فيمكنه من صاحب الوديعه مفسدا • فاذا وضعها
 في الحانوت فقد صار مضمنا من الخطأ البرهاني في الثالث من الوديعه • احتفظها في هذا
 البيت حفظها في بيت آخر من الدار يضمن ان طهر البيت انتهى عنه الى الطريق أو الى السكة
 وان قال احتفظها في هذه الدار احتفظها في دار أخرى أو حوز من الأولى قال الصدوق والشعبي
 لا يضمن وقال بكر يعين رازية في مشترقات النصب • ولو امره صاحب الوديعه بان يضعها
 في داره هذه ونهاه عن الوضع في دار أخرى فوضه في الدار التي نهاه عن الوضع فيها
 وضاعت ضمن لأن حوز الدارين مختلف الا ان تكون تلك الدار حوزا أو كاسواء • وكذلك
 لو أمره بأن يضعها في داره في هذه القرية ونهاه عن أن يضعها في داره في قرية أخرى
 فوضه في الدار التي نهاه عن الوضع فيها فانه يضمن اذا كانت تلك الدار حوزا أو كاسواء
 في الحوز فلا يضمن • وكذلك لو أمره بأن يضعها في هذا البيت يضمن هذه الدار فوضه في بيت
 آخر نهاه عن الوضع فيه فصاعت لا يضمن لأن حوز البيت في دار واحدة غير مختلف الآن
 يكون البيت الذي أمره بالوضع فيه أو حوز البيت الذي نهاه عنه فحينئذ يضمن لانه يقيد
 الهوى والاصل ان كل شرط يقيد باعتباره ويمكن المودع مراعاة فهو معتبر وكل شرط
 لا يقيد باعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو من وديعه شرح الطحاوي • وفيه يسقط
 أي البسر قاله احتفظها يدك ولا تضعها في السلاطين أو غيرها فقولان هذا الشرط وان كان
 مفيدا لكنه لا يمكن مراعاته • قال الأصمعي والاصل فيه ان كل شرط يقيد باعتباره ويمكن
 المودع مراعاته فهو معتبر وفي الجواهر قال في دفعه • فكيفك فوضه في صدوقه
 ضاع لا يضمن ضمانات فسياسة في آخر ضمان الوديعه • أو دفع بقره وقاله ان ارسلت
 ثيابا الى المرقى للعلف فذهب يترقى أيضا فذهب يمدون ثيابه فضاة لا يضمن قبة
 في باب الشرط من الوديعه • سبب دابة الوديعه في الصرا على يمين اذا نكثت لارواية
 لها في الكتب قبل يمين تعديه بالارمال وقيل لا إذ لو كانت في الاصيل لم يضمن كذا
 هذا بخلاف ما لو صاعت أو أكله أدب ضمن لتضع جامع الصوابين فيما يضمن المودع
 • وفي القواعد سبب دابة في الصرا فضاة لارواية في الكتب • وفي آخر يضمن لأن
 ارماله قد تمته وقيل لا يضمن لانه لو حلت في الاصيل لم يضمن • كذا هذا من
 المعانيات التضييعة • وجعل دفع الوديعه غلاما مقيدا بالسلطة وقال اذهب الى بيتك

ولم يجد هاتوا قال الحاشي آخر بها احب اليك لست بها ولا صاحب محسن الحاشي اذ قوله أين
 ورأيت الاستحفاظ منه واشتارته الى مكان اجابة قصار مودعا قصر في الحفظ نزع فيه بين
 يدي الحاشي (١) ولم يقل بلسا شيئا لم يجد هاتوا بل بك الحاشي تباين حاشر ضح الحاشي
 حاشي المودع ولو حاشر ابرأ الحاشي اذ هذا الاستحفاظ الثاني لا الحاشي (٢) الا ان نص
 رب الشوب على استحفاظ الحاشي بان قال أين اضنع فوي قصار الحاشي مودعا (ح جس)
 رعه بمصر من الحاشي خرج فوجد الحاشي انما لم يجد فوي مودعا ابرأ ولو مضى بها
 بان وضع جنبه على الارض قيل ثم وقيل لا فو المودع المستعير والمودع عند الامانة مضطرب
 بان وضع جنبه على الارض به استحقاقا من جامع الفصولين ملخصا وفي الولو الجنية
 وصحت شيئا عند الثانية فصرقت ان كانت الثانية اقول ما مذها اولا ما أخذت عليه آخر
 بعد ولا شرط لها ابرأ لم تضى وقالا لا مودع في محدد حاشي قد مضى دفع لنباط نو
 بضطه حاشي وذلك اولا حاشي ولم يشترط الا ابرأ فلا ابرأ فعلى قبيل هذه لا ابرأ
 فلا تضى اما اذ اضعت اليها قبيل ذلك شيئا او شرطت له ابرأ او اعتلتها لم اخطأ
 شيئا بل ابرأ به على الاختلاف المعروف قال روى أصحابنا المتأخرين ان كل عمل لا يعمل
 الا بالبرقة فاجل استحق الا بر شرط له ذلك ولا قلت لان المعروف كالشروط ولو في الكبري
 على هذا القول وهو المختار ان كل عمل لا يعمل الا بالبرقة فلا برقه لم يرد له استنباطه
 ودعي ان يكون الثاني في موضع لا يعمل فيه بمكانا ابرأ مشتركا الا ان القول لم يجد
 والمختار للفتوى في الاجبر المشترك قول الامام الثانية وما يصح فيه لانهم مضى في
 حاشي حاشر ابرأ مودعا الا ان قصرت في الحفظ تضى وقالا حاشي المودع (٣)
 شعاعات فضيلة في الاجازات (تذ) امر اذ دخلت الحمام ودعت فويها الى امر اذ مضى
 ان تباين ثم خرجت فلم يجد هاتوا حاشيات هذه دخلت اولا في هذا الحمام لا تضى الثانية
 في قولهم لو لم تضى لم تضى حاشيات باحرام اذ دخلت اولا ثم تزول تضى لم تضى لم تضى
 اما الا بر كن ابرأ او لا مضى فيه وقفا ودخلته قبل هذه وكانت تدفع فويها الى هذه
 الزيادة وتضى بها الا بر على الحفظ ثم اعتمد في حاشية لا مضى بها الا بر ابرأ حاشيات
 والمختار في الاجبر المشترك قول أي حاشية وقيل هو قول محمد ويضى يقول أي حاشية
 ان الثانية لا تضى الا بمصر المودع وقال (خ) يضى ان يكون الجواب هذه ما على
 التصديق لو كان الثاني ابرأ الحاشي بأحد ما ابرأ العمل برأ وقفا كنهه
 القصار والمودع جامع الفصولين في صحت الحاشي • رجل خرج من الحمام فقال
 • كان في جيبى دراهم ارم يضى الثاني لا تضى عليه اصلا وان اقول تركضنا حاشي
 وان لم يضى لم يضى فصر كركي في الضياء في الحمام في الاجازة • دخل الحمام
 وفي جيبه دراهم الودعة فترك في جيبه حاشية (د) حاشي قيل يضى ودعي ان لا تضى براية
 في الودعة • سئل القاضي الامام عن مودع دخل الحمام ووضع دراهم الودعة بين يدي
 الثاني مع ثيابه فصرقت فقال يجب ان يضى لانه ايداع المودع وقال ابرأ لا يضى لان
 ضيانه في الايداع القصدى وهذا ضيق وهو الانسب ذكره في الحاشية وعلى هذا الوضع

(١) قال أبو القاسم الصفار كان ابن سلمة
 يقول في الحاشي وفي كل موضع وضع الشيء
 بين يديه وذهب صاحبه من شركته فهذا
 مستحفظه عادة وقال الفقيه ويقول ابن
 سلمة ناخذ في الاجازات شعاعات فضيلة
 في شعاعات الحاشي من الاجازات عند
 (٢) ان لم يكن للمدعي ثيابي يصح
 صاحب الحمام ما يصح المودع وان كان
 للمدعي ثيابي الا انه لم يكن حاشرا
 فذكر ذلك الجواب وان حاشرا الا يصح
 صاحب الحمام لا اذ نص صاحب الثياب
 على استحفاظ صاحب الحمام بان قال أين
 اضنع الثياب لم تضى بصير صاحب حمام
 مودعا يضى ما يصح المودع كما
 في اجازات مجمع الفتاوى عند
 وضع الثياب يرى من الحاشي استحفاظ
 منه ذلك لا يعرفه وان صاحبه لم يكن
 له ثيابي يحفظ الثياب وان كان يصح
 الثاني كذا في الحفظ ابرأ حاشي عند
 (٣) وفي زماننا الثاني ابرأ مشترك لا
 شبهة والمختار في الاجبر المشترك الدمان
 بالتصديق هذا يضى ابرأ في الثاني
 بنحان التفت فأتى عند
 دخل الحمام فوضع له الحاشي الودعة
 اضح ثيابه عليها فصرق اوتوبه ووجه ما على
 امرطة ودخل وانضى وخرج فلم يجد
 حاشيته هل يضى الحاشي ام لا ابرأ
 ثم يضى لانه استحفظه وقد صرح في الحفظ
 كذا في فتاوى ابن نجيم عند
 (ترجمة)
 (٤) وضع خلع ابرأ المسمى بالسلح

عبد حاتم الرعي مع ثيابه ضمامات فضيلة في ثياب الوديعه • تحتم بهائم الوديعه
 قيل يضرب في الخنصر والنصر لافي غيرهما وفيه وفي قيل يضرب في الخنصر لافي غيرهما
 الميريس وتسمى المرأة مطلقا لانه استعمالها فصولها في استعمال الوديعه واستهلاكها
 من الفصل الثالث والثلاثين • (هـ) اودع نحو عتب وطلع وخاب فئات المودع ثم قدم
 المودع بعد مئة لم أنفق الوديعه لانه في ثلث الفقة فهو دين في حال الميت اذ لا يعلم حالها
 واصل المودع ثلثها فصول من المال المربوره الوديعه اذا كانت ثيابا من الصوف ثياب
 المودع خيف عليه الفساد فالاولى ان يرفع الامر الى القاضي ليعيه حاله لم يرفع حتى قد
 لم يقضى حصة الملقى في الوديعه • ذكر الامام ابو انصاف ان الانسان اذا استودع عابثا
 فيه السوس في رمان الخفيف ولم يردّها الى المودع حتى وقع فيه السوس وقبض لا يضرب
 تائرا ثمانية في الوديعه • عبد اودع رجلا ثيابا لم يكن لولاه ان يرد الوديعه سواء
 كان الصند بادوا او محبوا وعلم دينه ولم يكن خاصصا في الوديعه • ثلاثة اشترى دوا
 هباب اشترى قيس الباصر ان يأخذ نصفه خلا قالها ولو الجبة في الثاني من الوديعه •
 اودع ثيابا باطل المودع فوجبه في ثياب المودع ثم اذ قد اكل اليه من ثيابها يضرب ثوب
 المودع ادمى احد ثيابي امة ولم يكن في ثياب المودع ثياب المص • وجعل
 اسعة رضى من وجعل ثيابا درهما فاعطاه غلظا شبرا واشد العشرة لم يردّها فلكنت
 في الطريق يضرب حصة ادمى العشرة لان ذلك المودع قد رضى والسابق وديعه • سدادى
 في اوامر كتاب الوديعه • وفي فتاوى أبي القيث رجل اودع رجل ثيابا لانه لا يرى آلات الصابرين
 ثم جاء واستقره واذا كان فيه قدم قد ذهب منه فقال المودع قد ضمت منك الزميل
 ولا أدري ما فيه فلا ضمان على المودع ولا يمين عليه ايضا لانه لا يدرى عليه منعا وكذلك اذا
 اودع عند رجل دراهم في كبس ولم يردن الى المودع ثم اذى بها كالتكسر ذلك وقال
 المودع قد قبضت الكيس ولا أدري • كان فيه فلا ضمان عليه ولا يمين • قبل وشق
 ان يحلف فان حلف ارجحه فله يقول القول قول المصاحب والمودع في الحسد ارجح منه (١)
 من المصاحب البرهان في ارجح من الوديعه • رجل اودع عند رجل اواني فرد عليه فقال المالك
 كتاب سبعة فقال لا أدري اودعني ستة او سبعة ولا أدري هل حلفي من عندك رسول
 فاستردّها • ثم لا لا يضمن لانه لم يجر باعنه جواهر الصنادى في الباب الرابع من
 الوديعه • قال رجل باع المودع من احد ثيابا لانه لا يدرى من عند رجل يملك
 العلامة لم يصدقه ولم يفع اليه بعض اديته ورأى في غير رسوله ثياب السلامة (٢)
 فصول من طلب الوديعه وردها من الثالث والثلاثين • قال الدائر ابعث اليه من مع فلان
 مصاع يد الرسول ضاع من المدين بزيادة في آخر الوديعه • المالك اذا طلب الوديعه
 فقال المودع لا يمكن ان احضر الساعة فتركها وذهب ثم حلفت الوديعه لا يضمن ولو كان
 الذي طلب وكيل المالك يضمن قاعدة في الوديعه • المالك اذا طلب الوديعه فقال المودع
 لا يمكن ان احضر الساعة فتركها وذهب ان تركه على رصافه فلكنت لا يضمن لانه قد
 قد دأب الوديعه وان كان لا على رضايه ولو كان الذي طلب الوديعه وكيل المالك

(١) قال الفقيه ابو جعفر لا ضمان عليه
 ولا يمين حتى يدرى عليه انه اتلفه او ضيعه
 حتى يثبت بحلفه فان حلف برى وان نكل نعين
 رجل اودع • كسا فيه دراهم عند
 رجل ولم يردن ثم اذى صاحب الوديعه
 الزيادة فلما لا ضمان عليه ولا يمين حتى
 يدرى عليه التصحيح او الحياض او نحو
 ذلك كذا في الحاشية في بعض المودع
 من كتاب الوديعه •
 (٢) سئل عن اودع عند آخر وديعه
 فأرسله رسولوا لطلب منه فقال له
 الا ادري جاء بها التي ولم دفعها اليه حتى
 سرقت هل يجتنبها اجاب لا يضمن كذا
 في فتاوى ابن نجيم في الوديعه •

بعضهم لا يقر بانشاء الوديعه بحلاف المائت وعلم هذا في كتاب الصاويه ياتي
 خلاصه في الرابع من الوديعه • فان طلب صاحبها بحسب ما عنه وهو قد دخل تسليمها
 ضمنها لان طالبها لم يترى صاحبها كما صار بسببه تعديا لبعض من وديعه تشرح
 الفقه وروى الراشد • وفي المصون اذا طلب المائت الوديعه فقال اطلبها عند ابيها
 صاحبها عند افعال المودع ضاعت الوديعه يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك او بعد
 اقرارك فان قال قبل اقرارى يلزم الضمان لتناقض لان قوله اطلب هذا اقرار منه بها
 ضاعت فاذا قال ضاعت كان ضايعا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يصح لانه
 لا يتناقض المائت اذا قال المودع اداليا- اثنى اليك فادفع الوديعه اليه بقاء احواله
 وطلب الوديعه فقال هذا اقراره باله عند اقاله لم يمسك بعض خلاصه في الرابع
 من الوديعه • ايجود الذي هو سبب الضمان هو ايجود عند المائت وانما بعد غير المائت
 طيس بسببه لان من باب الحفظ مختارات السور في الوديعه • ولو بعد هذا لا وجه
 ريب بان قال رجل ما حال وديعه فلان فقال ليس فلان عدى وديعه اوجدها في وجه
 مالكها الا انما على طلب ريبا بان قال رجل ما حال وديعه لبشكره على الحفظ قبل لبس
 في محض وديعه لجواب المصلين واحد على قول زفر بن لامي قول أبي يوسف (١)
 فصول في جهود الوديعه • والاصح ان جهود الوديعه غيرة الفسب فلا يكون موجبا
 للضمان في القصور عند أبي حنيفة وأبي يوسف كفي في الفسب وكذا في حجب الصاويه (٢)
 جهود الوديعه (٣) ثم اذنى ضاعها ليس لان نصف المائت على العلم قبضه مسائل متفرقة
 من كتاب الوديعه • وذكر في المدة المودع اذا جهد الوديعه ثم اذنى ارضاه عند ايجود
 واعام المية تصل فان اعام المية ارضاه عند ايجود وقال غلطت او نسيت قبلت منه على
 اقباس قول أبي حنيفة وأبي يوسف من العاصيه في الفصل الثالث والعشرين • ولو
 اذنى الوديعه فاعاكر غاظم الفقه منه على الابداع ثم اذنى المودع الهلاك او اراثة (٤)
 بن قال في الحلو والانسكار ليس في معنى شيء يصح هذا الجمع لان مكان التوفيق ولو قال
 ما اودعني أصلا لا يصح لعدم الاستكان في الفصل السابع من العماديه • ولو طالب المودع
 ردة الوديعه فقال لم يودعني شيئا ثم قال اودعني ولكها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون
 ضاموا وان قال المودع اولاد اعطيتكمها ثم قال بعد أيام لم اعطكمها ولكم ضايع لا يقبل
 قوله ويرى من ضامنا وقال جسي بن امان لا يصح والصحيح ما ذكر في الكتاب من وديعه
 الخاويه مما يصح المودع • (ص) قال نفث من عشرة أيام ورعى رباها كانت عنده
 من ذئب يربى فقال المودع ودهتها تلفت قبل ولم يضمن ولو قال اولادك عندي وديعه
 ثم قال وجدت ضايعا تلفت شيء جامع الفصول في جهود الوديعه

• (كتاب الدار) • (٤)

كل شيء منه ان اعطاه جميعا فسكنى أو ليس مثل الدار والتوب وصوف الشاة وطهر
 له من عارية ردة وفي الطعام والدرهم والدينار لا يتقبحه بالا حمله لا يكون قرضا
 وظاهر الرواية يتعارف الدرهم وفي النوادر يكون حقه خاضعا في أوائل كتاب الهبة

(١) اذا جهد الوديعه في وجه صاحبها
 أو مختاره وكسبه بعض وفي المينايح
 وان جهدها لا في وجهه لا يصح قال
 زفر بنها وقال أبو يوسف لا ضمان عليه
 وجه تأخذ كذا في الرابع من وديعه
 التاخرية

(٢) أي هذا المائت لان ايجود عند غيره
 من باب الحفظ كافي بمختارات التوازل
 فانظر الى حاد من ضام من الفصول في جهود
 الوديعه

(٣) أي قبل ايجودها ما اذا اذنى الهلاك
 أو الرده ايجود يصح كذا في حاشية
 الجمع فلا يصح الحفظ

(٤) وحده الله امر أبشدة العماديه
 ويخفف الكرامة لان المكال وفيه
 من الخفاة ما لا ينبغي

• وما اعارة المشاع وايداعه فآخرة كلها حرة المقتضى الشروع من البيع • وفي قولنا
صاحب المخط ذكرتم في الاثني كتاب الوكالة فلا بد أن يعرفه الصنف وليس له
أن يعرفه • وقال هذا اذا كان ذق في تعلم الحرفة يأخذ منه الاستاذ لعله الحرفة ويعدم
استناده أما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز احكام الصغار الصلوة • لوي حاشا
في الحاد المستعارة فله امتدة المعبر له اراد المستعير أن يرجع ما اقتضى ليس له ذلك وليس له أن
يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الارض مقاصد الرابع من العارية •
ولو قال أعمى دابته أو فيلة فان ضاع ما أخاص قال شرط لقوله لا يضمن مضمرة في كتاب
العارية • قال الاستيعاني في شرحه الجامع الصغير الصلوة المطلقة تصدق وودع
ولا تفرج والودعة لا تفر ولا تودع ولا تفرج والمستأجر بما يودع ويرجو قال وقد كرسى
التأخر من الاحداث في شرح الجامع الصغير المستعير أن يودع عند متابع المرافق
وقال يصح له أن يودع وبالأول أحد الفقيه أبو القيت والنسخ الامام محمد بن الفضل
وعليه الفتوى من واقعات الامام الاثني (١) • وللمستعير أن يودع على المقتضى وهو
اختاره وصح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو أرسله على يد أجنبي فخطأ يضمن على الثاني
لا الأول بحسب رواية في العارية • لو رد الصلوة مع أجنبي ضمن جامع المصولين
في الفصل الثالث والثلاثين • (فم) استعار من اليدق فخطت فدهقها وقرع ثم عاده من
غيره وراح بعض المألف أجهلناه • (ص) استعار من اليدق فخطت فدهقها وقرع ثم عاده من
لا يختلف باختلاف المستعمل وانما استعار ليكون الاعارة بعداتها من ذهابها بالمرأغ من
لعل الذي عينه للاستعارة في قول الصلوة من الفتنة • استعار كسيرة ثم عارها
من غيره لا يضمن ولو استعارت ملاقة فله صبة ثم خرجت بها إلى مكان آخر فقد زلت تعين
والعارية كما توثق بالجار توثق بالعمل فية في باب التصرف في العارية بخلافه • (فقط)
استعار دابة إلى موضع كذا فخر يذهب عليها ويحيى ويعبر عليها فليس عليه شيء ولو لم يسم
• وضار ليس له امر اجهل من المهر وضه للمستعير أن يركب دابة العارية في الرجوع بخلاف
المستأجر (فم) استعارها شهر فهو على المهر وكذا في اعارة التلحاح والبارية وكذا
لوصى له بالخدمة فهو على المهر • (ذ) ومن أن يودع شرحه انه استعار دابة أو فيلة حتى
وقع على الاستعمال المصير ثم خرج بها من المهر فصار مستعملها ضمن وان لم يستعملها
في التزب لم يضمن لانه حافظه خارج المهر كافي المهر ومن في الدابة لا يسمي بمجرى المهر
تصير عرضة للقتل فيكون امر اجهل من المهر • في ضمن المستعير من الفصل الثالث
والثلاثين من القضايا • وفي المقتضى استعاره محلاً أو سطحاً أو عرقاً المهر فصار
لم يضمن ولو سافر بسبب استعاره للمهر أو هامة أو تعم حتى والفرق أن المهر كالسطح
يستعمل خارج المهر عادة فتكون اعارة بها إذا فالسفر بها أيضاً بخلاف البيت والعمامة
لصحت على قياس مسطحة الخواص التوب فبقي أن لا يضمن بالسفر بها أيضاً وعلى قياس
مستلماً بقي أن يلازمه الصديق في التوب أيضاً كافي خارج دابة العارية قال في الخبر
ويجوز أن يخلف بينهما وبين مسطحة التوب بالتأمل فبأنه فيه والله تعالى هو الموفق

(١) وفي العمدانية والأول أخذ
أبو القيت ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى
ومثل في التبيين ونجاة البيان وفي المحيط
وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح
وهذا الاختلاف مما يجالاه الاعارة وأما
في الاعارة لا يثبت الايداع وهذا
خلاصة ما في كتاب الاعانات من تنوير
الابصار على

صعاب المصطلح الجلي في معنى العارية . العارية المرفوعة لموقفة . أي . بها بعد الوقت مع
المكان الرخص وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار جامع التصويير في الفصل الثالث
والثلاثين . استعاره الفصل الثامن ولم يسلطه حتى سرق بالانص . برز في الرابع عشر .
لعارية . وجعل استعاره وجعل دابة عارية موقفة ظر ذها على صاحبها بعد معنى الوقت
حتى هلكت بعض قيمتها لان ذاله عارية تكون على المستعير ومدة الرذ عليه وفي الوديسة
تكون على صاحبها وفي النصب تكون على العاصب وفي الاية تكون على الاثر فاصحان
في فصل ما بين المستعير . وان استعاره صاخر ذها الى دار الملك ولم يلبها له لم يرض
لان العارية تزدكدا كالكه البيت الا اذا كان عند جواهر او مثله فانه لا يرد الى داره ولا الى
خادمه وانما يرد الى ذه كذا النصب والوديسة . ولوردة الدابة الى الاصيل لا يرض استصاها
ولوردة هامة بعد او اجير او بعد صاحب الدابة لا يرض لان عهده على في حاله وله الدافع
اليه لم يعمل بين عهدهم عليه . والذي لا يقوم عليه . وفي الاصل قبله موغال لودفع الى
عبد الله يقوم عليه لا يرض . ويرد الى ابيهم صانعة او مشاهرة لا يامومة ولوردة هامة
أجنبي . بعض مختارات التوازل في العارية . (شمر) استعار دابة لتعمل الى مكان كذا
وتأخر له ابصر مطلقا فاجبه تعالى يدس ليس في عهده مملكت في الطريق لم يرض (فتح) مثله
ولوردة الثوب المستعار ظر بعد المعبر ولا في حاله فأمسكه القليل وهكذا لا يرض . ولوردة
من في حاله ولم يرضي . ولو استعار دابة ليركبها بنمسه ثم ذها يدس في حاله تركبها بنمسي
فتية في باب ردة العارية . ولو وكر رجلا بعض دابة استعارها فركبها الوكيل
ونظمت بنمسي الوكيل لعدم رضا المعبر بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه وحده
اذا كانت الدابة تتناول سوق . وأما اذا كانت لا تتناول لا يرض لان الملك ورضي بركوبها
حين ذها اليه برز بكميل القسط . ولو استعار ثوبا واستعمله ثم تركه في المسرح لرضي
فضاع ان لم أر صاحب رضى . يكون التورق المسرح وحده لا يرض . وان لم يطر ذلك
ضمن فاضمان في لصاية . ترك المستعار في المسرح رضى ان كانت العادة هكذا لا يرض
وان لم نطم أو كانت العادة متبعة في بعض برز في الثالث من العارية . وفي شرح
لطاوى وعلمها على المستعير يعرف حتى لو لم يطفها كانت ضمن ضمانات فضيلة من العارية
وفي المشاركة لا يرض فصار العين المشاركة حالة الاستعمال اما استعمله استعمالا
معهودا معروفا لا يرض ما ذوره حتى لو كانت دابة غير جتم العمل لا يرض ضمانات
فضيلة في ضمان المستعير . وفي الفتية استعارها واخرج في العمل لا يرض يعني اذا لم
وجدته فقد يحميه أو يحميها بدمه أو تعسف في تسيره من تحمل المزور . والعارية
أمانة . اذا هلكت من غير فقد لا يرض عذنا (١) سواء هلكت من استعماله أو من غير
استعماله مختارات التوازل في العارية . ولو صرب المستعير الدابة أو كبحها أو ركض
سعى عهده خلا لها ولو طلبها صاحبها فقال دعها الى العذر فرضي جاز من عارية الفتية .
مستعار دابة ليركبها هو حمل عليها . مع ضعه وجعل هلك الدابة ضمن الصمد ولو يضر
في . ق . الاحمال . فلو احدث اذا كانت الدابة تطبق حمل رجله وأما اذا كانت الدابة لا تطبق

(١) لا يضمن العارية وان التزم الضمان
عنده الهالك كذا في الفتية في العارية مع

جعل رجله دعي شكل في الرابع من عاربه التناظرية • ولواستعداد الطبع من غير
 مرقعة وتقلها من الكائن مع المرقعة واخرجها من البيت فوقعت من يد واثبتت من قاعها
 ان لا يصير بجعل لاف الخ لاد اراق حبة في باب التصرف في العارية بخلافه • (ص)
 ورفع من يد البيت على شيء وبينة عده فأفده ما وعثر عليها فافدها من واثبت
 كاربها أو اداة استعارها ليطه لم يثنى هو ولا اجبره بخلاف الحال لان قطع
 بعض من فيه بشرط السلامة بخلاف هذا المثل المزبور • استعداد فلا فده • فقلدها
 صرف قال كان لصي عمر يحيط ما عليه لا يثنى والا يصير شبه المثل في العارية • استعارته
 من الشيء وانضمير وام جعل المرقعة رأسه يسمى لانه حاشا لا يرى ان لا اوق من تحت
 رأسه اسم قطع وان كان في الصرا من هذا في غير المروان كان في المرقع لا يصير فاحدا
 أو مستعجلا واستعارته رأسه أو موضوع بر يده أو نحو اليه يذ حط برانية في الثاني
 من العارية • وفي التواني جعل استعاره المثل في رأسه مع نهر • وضع المرقعة
 رأسه وام مستعجلا صرف منه قال • شاهدا فثبتا أنه يسمى أعاد امام جلاله لا يثنى
 حاشا المادى في العارية • استعاره ما اورد وما يكسر حطاف وضع في يده وسرق
 منه قبل يثنى لانه اورد بكسر الحط لا يوضع في وقت قبل لا يثنى (١) جامع المصول
 في الثالث والثلاثين • استعداد في الموضوع قبل جاز يثابت بالباد يثنى ولو غير
 • لا يثابت في آخر كتابه أو لم يصح ولو بعد أو غير مصلوك أو نحو فاسن (ت) استعاره
 الى مكان في أي طريق ذهب لم يثنى بعد كان طرفا لانه الناس الى ذلك المكان اذا
 لم يصير طرفا ولو طرفا لا يثنى الناس الى ذلك المكان من المطلق الا ان يصرف الى
 المتعارف من المثل المزبور • جعل استعاره حاشا في الطاحونة فادخله المثل الذي يكون
 فده وجعل على الباب حاشا كسلا يصرح الجاز فيسرق الجاز لا يثنى لان ذلك محط ليس
 شميم فاحصا من يثنى المستعير من كتاب العارية • وفي عارية تلم الزدوس في كل
 أم حاشا ثم عاد الى الواقع عاد أم لا المستأجر والمستعير جميعا في العارية • (ث)
 ان المستأجر أو المستعير لو حاشا ثم عاد الى الواقع لا يبرأ من ضمان على صاحبه الفتوى
 في الثالث والثلاثين من المصولين • هذا المستأجر حال الاستعمال ويرعى متفق أنه
 حاشا من المثل المزبور على أحد لانه أعاد يثبته وان ضمن المستعير يرجع على المثل لانه
 هذا على نفسه وفي الجازة رضى المستأجر يرجع على الآخر وأعطاه الجازة لا يثنى
 لانه معي السلامة بشرط العدل بخلاف المثل المزبور • مستعير والوديعة كالعارية • يربو
 في العمل لا قول من كتاب العارية • ولو استعار كتابا فباعه ثم جاء صاحب الكتاب وطالبه
 بالرد لم يجره بالصياح ووعده الرد ثم اشترىه بالصياح قال يجره من ان لم يكن آتيا من وجوده
 لا ضمان عليه وان كان آتيا من وجوده • يكون ضمانا في الكتاب قال يكون ضمانا ولا
 نقل دعوى الضمان منه لانه ما قصر فاحصان في نقل في المستعير اذ لم يدم بعد الطلب •
 استعار من آخر جازا رضى الا مطلق جازا رضى شدا حاشا فذهب وأخذ حاشا يثنى
 ولو قال شدا حاشا فذهب فادخل حاشا لا يثنى برانية في الثاني من العارية • استعار

(١) أتق به صاحب العبط والفاوض
 الامام خر الدين ع

منه نور فقال أعطيك عداها بعد أو أجد بلاذنه فقال يصي لأنه أجد بلاذنه ولو استمر
من آخره عند اتصال ثم لما المستمر عنداً أخذ فقال لا يصي لأنه لو استمر منه غدا
وقال ثم لا تقتد الا عادة وفي المسئلة الأولى وعدها لا عادة لا غير ولو زومت عند لا يصي
برازية التي في الماوية

• (كتاب الهبة) •

قال لا تسرحه عند المدل واعرف جيل الله تعالى بأن قرصان لا يطع بحبل العرس ويحتمل
الهبة واقرص اذ ناهي به بل عليه ولائاً لا حاد الخلق بسبب الضمان في المشرع ولودع
اليه دراهم فقال أحتهما قبل فهو قرص وهو كالوفاة اسره في الحوائج ولو دفع اليه
توابعاً كان كسبه منك قبل يكون هبة لا قرص التوب باطل فاما انقدر الجمل على
لقرص يحتمل هبة قصصاً المتصرف خاصة في أو ثمن الهبة • (الحنية) عده دوام
اعده فقال صاحبها اسرها في حوائج فهو قرص وإن كان حصة فقال له كلها كل هبة
من أو ثمن متب التاثرانية • وفوقه كسوت يكون هبة قال بالازواج قبل هذا
قبل وجب وقال هرة لمت وسلم اليه جاز قال قبل فقال هذا سدي قوبه أو قال
الزور راج يست (١) طير هبة قال غرقت هذا المسكر أو هذا الصر باسم أي الصغير
فلازم يكن هبة وور قال بصل باسم ابن بكر يكون هبة (٢) منية المتق في الهبة • (٣)
اشترى لولده الكسبر توابعاً فزاده وصره بقطعه فوبه وبه • (٤) لم يملكه إلا أن يقول له وادى
أو وهته منه • (٥) إنك بذلك ولو كان محطاً أو عاملاً لم يكن هبة ولو قال اشترى لولدي
الصغير هذا منك • (٦) قبل إذا اتحد لولده الصغير بما بقي بفسه اليه (٧) ولو قال اشترى
هذا الصر منك • (٨) اشترى توابعاً قطعه لولده الصغير صاروا به بالقطعة • (٩) لما له
قبل المحاطة ولو كان كبيراً لم يصير صلباً اليه البعد المحاطة والتسليم فيه في كتاب الهبة •

(ترجمة)

- (١) ليس شطراً من
- (٢) وكذا بطله لا في كذا في الثانية
- (٣) وله فحق جواب المسئلة أي لا يكون
ملكاً مالم يلبسها أباه فاذ البه اسار
ملكه سار

(ترجمة)

- (٤) أعطت المأزور وجهها شفتة من
الجهاز وقال له خذ هذه ودها واسرها
فيا يلزم الشيخ الدعا بها وصر فانه يقول
تقدر أن تطالبني بذلك التقيمن زوجه
أم لا أجاب نعم تقدر

(ترجمة)

- (٥) وأصل هذه المسئلة في كتاب المزاوعة

إله

لا يتجمل موكلة فيبيع الساع ثم يبره في الفنى وإعادة الخنى • اقراض فان قبل فلا يجمل
راعية الاتاع أو في المتاع غداً الاتاع فلا نوره ابغ هذا لا في من الهبة والتقبل
لا وضعا ولا شرعا وأما الفنى فلا لها أذنت لمصره الى حوائج نفسه ولا يملك ذلك الأباة
دبت لها ملك في الفنى بقدره والملك بقدره قد يكون الهبة وقد يكون بالقرص والقرص
أقله ما لا يرضى الرأى حرة لا معنى لأنه زوال يدل بخلاف الهبة وما يثبت بالضرورة
وتقدر وتدور الضرورة متى أمكن دفع الضرورة تجمل هذا الدفع اقراضاً لا بصلاً الى جعله
هبة وأصل أبر مسئلة رد كلب من راعته • (٥) عادية في كتاب التكاج •
(٦) كنت تدفع زوجها وتعاوند المحاجة الى الهبة أو الى شيء آخر وهو شقة على عبالة

- (١) وجهه على ما سئل أن القرص وان
 كان صلا الا انه يلحق بالنول لا لا يتم بلا
 قول القرص أن رسمه من لا كاسي
 في كتاب الشهادة خلاص الزاوية في الرابع
 من الشهادة فإذا سكت لا يكون قرصا بل
 تيرعلا بجال هذا ما في القاعدة
 (٢) - له مرقى المهر من كتاب التسلح نقل
 من الثانية
 (٣) مرت هذه المسئلة في الخلق خلاص
 الزاوية
 (٤) فاختار أن الهبة باطله كذا في
 المختارات في الهبة

المسألة أن ترعى بدله على (١) قسمة الهبة • أنقص على نوسها عشرة دراهم باقية
 النصة ثم ماتت فإذا مورثها على الزوج وقال الزوج كانت شرعة فيه فاقول قوله
 قسمة في مسائل شرعية في كتاب اقرار • أعلى زوجته ما يتركه هاتيا باو تاليها
 عنده ودفعتها في معاملة غيرها قسمة في أوائل الهبة • (عك) حل أن خطبت
 متعة من حسن ما يجد ابنك في العادة ودمع أهل الخطبة اليه مثل ما حل اليهم فلا يزوج
 لهم فيه إذ اقرقوا والمسا لة في مثل هذا عرفت قسمة في باب الاموال التي تدفع في
 المصاهرات من كتاب السكاح • (ثم) مات الهباشة عينا كما هو العادة ثم تزوجها وولدت له
 ثم ماتت بعد ما نفعه بصف المهر وليس له طلب ما يثبت اليها اذ هو متوفى (متخرج) في طلب
 الميعوث (ثم) له طلب المهر من لم يزوجوه من الحمل الزبور • (ثم) في طلب
 الكبير الزنوة غلب (عك) وقوله قاس أو غيره في الهبة لا صلاح للمهر فاصح ثم قدم
 برقة ما دعاه اليه (يج) استعاضا عن دفع كل واحد منهما صاحبه أو ما مضى رثوة لا يثبت
 الملك فيها ولا دفع استرداها (٢) وفي حلاصة القرى خطب امرأتى بنت أشيم أغابي أن
 يدفعها حتى يدفع ليه راهم ده دفع وتزوجها برسم عدا دفع لها وشوة قسمة في باب الامانة
 من الهبة • رجل اتحد ولية للدار فها دى الناس عدا باو وضعا بين يديه فلو ان كانت
 الهبة ما يصلح للبدان • في باب الصبيان أو يكون شيئا بمحبته مع الصبيان ففى الهبة لا
 مثله يكون • الهبة ففى العادة وان كانت لهدية راهم أو دنار أو غيره ذلك برسم الى المهدى فان
 قال المهدى هي هبة للصغير كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه شتران كان المهدى من
 معارف الاب أو أخته ففى الاب وان كان من قرابة الام أو من معارف امسى للام وكذا
 لو اتحد ولية لزيد الشتر ويند زوجها فها دى الناس عدا باو وضعا بين يديه فلو ان كانت
 الاب أو من قرابة ام • وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج أو أخته ففى امسى معارف المرأة
 أو خارجا الا اذا بن المهدى وقال أهديت لهذا أو لهذا أو لهذا فكون القول قوله وقال بعضهم في
 الاحوال كلها نكح المهدى لكونه لان لو اهدى الى اتحد الولية وقال بعضهم نكح قول
 ولان الوالد اتحد الولية لاجل الولد ولا يعتبر قول المهدى عند الاعداء أهديت لزيد ولان
 الوالد صاحب الولية اذا كان رجلا عطيها فترى يقول المهدى هذا لخطبتكم والاعتقاد على
 ما قلنا أولا (٣) فاصصان في أوائل كتاب الهبة • وبني في لاص أمه فولى وصفت له مهرى
 حتى أن تزوجت ثانيا فاصصان وهي أجعية لا تحسن العربة لا تصح الهبة بحلاف الطلاق
 والعناق ولقرآن الزاوية ورجل قال لاص أمه هي مهرى حتى أن تزوجت ثانيا أو عطف
 كذا فوجبت مهرها منه ثم ان الزوج لم يتزوجها أولم يثبت ذلك الشرط عاد المهر ثانيا كما
 كان (٤) نازمانية في أوائل السابع عشر من كتاب السكاح • امرأتين مهر هاتين
 زوجا لثمنه في كل حول فبما تزين وقيل الزوج ذلك ومضى حولان ولم يسطع فبال الشج
 الا لام أو بكر محجب الفضل ان كان ذلك شرط الهبة فمهرها عليه على حاله لان هذه بجمرة
 الهبة بشرط العرض فإذا لم يحصل العرض لا تقسم الهبة وان لم يكن ذلك شرطا في الهبة

(١) أو قالت على أن لا تزوج فقل ثم تزوج
أو تسرى فلا يرجع كذا في محيط البرهان

يسقط مهرها و يعود بمعددة وكذا لو بنت مهرها على أن يحسن أيها ولم يحسن كانت
المهر باطلة وتكون مرة الهبة بشرط العوض وجعل قال لا مهر أمه أبرئني من مهر
نق أي أهلك **مسألة** وكذا ما أبرأته ثم أي الزوج أن يهب لها ما حال كان للمهر على ما كان
خاصة من مهره الهبة • ولو تصدقت المرأة بمهرها على زوجها على أن لا تسرى عليها
صح ولا يرجع لها بعد (١) حرأه الاكثر في كتاب الهبة قبل المناكحة لا يعود المهر من المهرود
وفي الفتاوى امرأته طالت روحها وهبت مهرى منك على أن كل امرأته تنقو بها على أن
يحمل أمرها يدى أن لم يقبل الزوج لهبة تصح الهبة وقد ذكر الجواب في المختار أنه يسع
من غير قول وأن قل أن على أمرها هبة ما هبة ما ضيقة وإن لم يعمل **مسألة** ذلك عند
النقض والمختار أن المهر يعود وعلى هذا القول هبت مهرى منك على أن لا تقبل أو
على أن تحجب أو على أن تهلى كذا وإن لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر خلاصة
في كتاب الهبة • (فتح) حاصره زوجته وإذا عاها بالضرر والتشجيع وحسب الصدق
منه ولو بزوجها قبلها فباطلة • في كتاب الأكرام • ولو أكره على هبة موهب
لا يصح • خاصة في هبة المرأة مهرها من كتاب الهبة • لو سبها من أبوها أو قال
لو هبت في مهره بعتك البها فوحدت به مهرها هبتها وأولم يحنها فالهبة باطلة لأنها
كأنكره فوحدت المكر ما طلة (٢) يجزئ في وأخر **كتاب الهبة** • إذا سأل نساء
على الزوج على أن يؤذى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج فسل المدعى ف تصح فدية
قبل كتاب المراجعة • إذا وهبت المرأة زوجها ضيقة على أن يبعها ولا يطلها أو أمسكها
ردياً ثم طلقها بصفقة كان شرطاً للأمسك وتركها الطلاق وقتاً وقطاطعة • في مسمى
الوقت فالهبة باطلة • وإن لم تنشرط للأمسك وطلعت وقتاً فالهبة ماضية على الحصة الأخيرة
برعاية وكذا في بعض الكرى قبل وقوع في الهبة من المهر • رجس وجه لا سراً
على أن ما يجرح مسمى تدعى بنق الموهوب فذلك على الواهب قال أبو انفاسم أصفار
إن كان في الأرض كرم أو شجر جازت الهبة ويحل الشرط وإن كانت الأرض قرحاً
فالهبة قائمة حال النقص أو البطلان في المهر شرط على الموهوب به رتبة بعض الهبة على
لواهب فمعه وفي الهبة ويحل الشرط لأن الهبة لا تسقط بالشرع العاصدة في الأرض
فتخرج شرطاً على الموهوب به موهب بمجمل لا لأن الخارج من أرض مائة • لا يكون له
مكاتبه بمعددة الهبة • خاصة في قبل صلح هبة الشاع من كتاب الهبة • فليق
الهبة بالشرط باطل إن ذكر مكاتبه إن كان ذكر مكاتبه على أن كان له غائباً فإن وهبت
هذا على أن تنقض كذا هبت الهبة والشرط وإن كان الشرط محلها فمضت الهبة
ويحل الشرط خلاصه في البيع بشرط من **كتاب الرجوع** • وفي الوالو الهبة
رسل حان فوحدت امرأته مهرها بغير أن يقول المديون ليس بشرط فانما فيه قيل
النامي من كتاب النكاح • إذا وهب الدين من المديون ليس له أن يرجع فيه لأن
الدين سقط بالهبة فلا يحل الرجوع • خاصة في وأخر فصل الرجوع من **كتاب**
الهبة • رجس وجه الدين على عليه الدين ذكر نفس الأمانة السرحى أنه لا يصح من غير

(٢) قل هذه المدة من كتاب منع الفهار
وعنى عليه شيخ الإسلام خير الدين وقال
قوله وفي بعض لو سبها من أبوها الخ
أقول يؤخذ منه جواب حادثة الفتوى
وهي أن النكر الباطلة فتمنعها أو تسرى
التي هي في معصم عن المدخول زوجها
حـ في تنهم • أو تنهم • سبها من أبيها
الارت أو أنه هبة لم ينعى • والخواب
• مثل ذلك • كأنكره في ذلك ثم بعد
أن استخرجت ذلك رأيت في شرح خمسة
القرآن شيخ الإسلام محمد العري قال في
مجمع الله وفي • سقط السيد الامام
في انعمه أي يضر من منع امرأته
الربصة عن أسير إلى أبيها إلا أن تهب
مهرها فوحدت به مهرها فالهبة باطلة
لأنها كأنكره فنجى قلت ويؤخذ من هذا
جواب حادثة الفتوى وهي ما لو تزوج ابنة
أب بكر من رجل فلما وادت أن يخرج من
بيتة إلى زوجها مائة الأب إلا أن تشهد
عليها أمه أو ثلث منه ما تعرف به من
سبغات منها فأزنت بذلك ثم أله في
المروء فانظر أن الحكم منه عدم
هبة الأثر أو لمكونه في هبة المكره لما
ذكر من اسم لاسيا والجنسية تخلق في
الأكاروبه في شيخ الإسلام أبو سعود
العمادى معنى لبيان الرواية

مول المديون عند اسلافهم وهكذا ذكر الله ابو الفتح في كتاب الكبش انهم انصع من غير قول. وهكذا ذكر خمس الاثمة الخلو في ربه الله انهم انصع من غير قبول الا انها سطل بالرد وعن اي وصف انهم انصع من غيره ولما قال شمس الله السرخسي رحمه الله فانيان غير جهة الشاع من كتاب الهبة هبة الدين كالابراهيم في مسائل من هو الوهب فقال الدين من الخصال عليه يرجع على المحصل ولو ابرأهم يرجع ومنها في الكفاية كذلك ومنها فوقعها على قبول بخلاف الابراهيم في المداينات ولو ابرأ الكفيل صح الابراهم قبل اول بقى ولا يرجع الكفيل على الاصل ولو وهب الدين من الكفيل او نصفه عليه يحتاج الى ان يقول فان قبل وجمع الكفيل به على الاصل فانما ثلثية في العاشر من الكفاية وكذا في كفاية الدرر (الخط) وذكر جماعة المشايخ ان جهة الدين عن عليه الدين وبراءة به من غير قول ويرد بالرد (١) وفي النسيئة والاطلعه (٢) وهو الخاتمة (الخط) هذا كله في حق الاصل اما جهة الدين من الكفيل وبراءة عن الدين فالحق لا يثبت دون القول وترتبة بالرد وبراءة به من غير قول ولا يرتد قوله وان وهب الدين الذي على الاصل او ابراءه قبل الرد فهو ربي وكذا لو كان مائة ابراء منه وجعل في حل منه وهو جائز عن رد الوارث هذا الابراهم يصل ردّه ومضى بالمال وهذا قول أبي يوسف وقال محمد لا يبدل رد الوارث انما مضى على حاله ولو وهب الفرض لدين من الوارث صح بخلاف وفي الخاتمة سواء كانت التركة مستغرقة

اولم تكن ملوثة الوارث وهذا الهبة مع ردّه في قول أبي يوسف ويطل الهبة وقال محمد لا يصح ردّه في خلاف بينهما انصع ردّه عندها وانما الخلاف بينهما فيما اذا وهب الدين من الميت ردّه الوارث هذا أبي يوسف يصح وعنده محمد لا يصح فانما ثلثية في الفصل الرابع من الهبة • لو كان على الميت دين فوهب له الطالب لورثه أو لعضه فهو هبة لهم كاهم كاهم وهب فاميت مبطو سرخسي في باب الوصية اذا قبل الموحي • (فتح مج) وهب أحد الورثة حصته من الدين المديون قبل الفسخة وفي التركة تقدر وعنده من استخاضا كما يصل قال دوشي الله هذه هبة حصته من الدين الوارث وألوهه تصح فيها لا يقتل الفسخة ولا تصح فيها بخلها فتنة في باب جهة الدين من كتاب الهبة • قيل لداين وامية كتر ابرار فلان استعير بضم مكى او من منتهى كى أو دواني كى فقال يستعير او كرمه براءه عفا ومصادق بضم بحت لاجل (٣) نور الدين في مسائل الابراهم في الثالث والثلاثين • جهة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبها وأذن له في القبض فقبضه بطل • وذكر في النسيئة وتوان لم يأمره بالقبض لا يجوز والبس لو وهبت مهرها من أبيها ان أمرته بالقبض جاز وفي بعض كتب الفقه المرفوق عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا اذا سلطه على قبضه وصبر كأنه وهبه من قبضه ولا تصح الا بالقبض في الفصل الثالث والثلاثين من العمادية • وجعل وهب داله على رجل من رجل وأمره بقبضه جازا استقصا وألم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه منه جاز البس لو وهبت مهرها من أبيها أمرته بالقبض حجت خلاصة في الجنس الثاني من كتاب الهبة • رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى وهبه من رجل وأمره بقبضه فقبضه بآخرة من الرجل المزبور وطما

(١) وفي مداينات الاشياء ازال المديون

ابراهم ظاهرا مودة لا يرتد كذا في البرازية

(٢) والعصم أنه لا يشترط القبول في خزانة

الاكل

(ترجمة)

(٣) هبل وبسك الذي على فلان أو

اجعله منة على أو اجعله بالافعال وهبت

فوهبته يبرأ ومضاه هبة

(١) ويعني من نقد الشاوي أن التصدق
على اثنين يجوز على رواية الجامع الصحيح
ولا يجوز على رواية الاصل وفي خزنة العدين
أنه يجوز على الاسع
(٢) أي مفرقة عن اطلاق الواجب كذا في
المختارات

أبو يوسف وعده يصح وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أو البطل الموصلي
ويرى أن الآية الهجرية وأبو البركت القسبي تصح قدوري فسطوفيا في الهبة • وإن كانا
تقديرين يكون صدقة والتصدق على الصقرين جائزة بالاجماع (١) وهكذا ينبغي أن يوصل
في الجواب في كل هبة خاصة كتراس أو أتركاب الدعوى • التصدق على الغني هبة
وإن ذكر لفظ الصدقة وصل الصقر صدقة وإن ذكر لفظ الهبة • فاختارنا في الفصل
الثاني منس من الهبة • ولو وهب نصف دار من جبل ووهب النصف الآخر من جبل
آخر وسلم الدار اليهما لم يجر وان تقدم تسليمه إلى أحدهما لا يجوز وقال أبو حنيفة
لا يجوز في الجنتين في فصل في هبة المشاع من الخشنة • وإن قال رجلين وهبت لهما
هذه الدار لم يجر وان وهبت لهما نصفها لا يجوز ولو وهب لرجلين درهمين أحدهما النصف
وهبة المشاع إذا صرنا لتعبد المالك بغير الحجة وهو الصحيح خزانة المصنف في مسائل
المسروع من البيع • وهب دارا لرجلين أحدهما ثلثها والآخر ثلثها فالجزم عند هذا
خلافا لمحمد ولو قال وهبت الدار لثلاثهما هذا لا يجوز عند الامام والثاني وعند
محمد يجوز بزيادة في أول كتاب الهبة • قال الكرخي في مختصره ولو وهب دار
لرجلين أو كثر علم أو كثر درهم أو شيئا مما يكال أو يوزن أو يقسم لرجلين أو خمسة
ذلك لم يجر الهبة عند أبي حنيفة وحده الله وهي جائزة عند أبي يوسف وعده رجوعا لله ولو
قسم ذلك قبل القبض وسلم إلى كل واحد منهما حصة مقسومة جائزة وإن وهب
حدا أو قوبا أو شيئا مما لا يقسم لرجلين جائزة قوله • ما غاية البذل قبل باب الرجوع
من كتاب الهبة وفي منكرات أبي القاسم وهب نصف دار لم يجر إلا أن يقسمه ويجوز بطله
المه • وكذا الوهب نصف مئة إلا أن يكون المبتصر لا استطاع المصنف لأن هبة نصف
جائزة ولو وهب نصف دار لم يجر حتى يعز لها ولم يفرق في المتيقن وهب نصف مئة لأنه الصبر
لم يجر ما لم يقسمه ورزما وهبه من فداوى الترانسي في أحوال الهبة • وجعل أواد
أن يهب نصف داره متاعا فالحسنة فيه أن يبيع نصف الدار منه بمن • علم ثم يبرره
من التبرع خاصية في آخر فصل ما يكون قرارا من الراس كتاب المسوع • قال ولا يجوز
الهبة فيما يقسم (٢) ومقصودنا من قوله لا يجوز لا يثبت المالك فيه إلا بمجرد
ومقصودنا لأن الهبة في خصها فيما يقسم تقع جائزة • ولعلك غير متيقن لأن قبل تسليمه
مفرقا عنه إذا وهب متاعا فيما يقسم ثم أمر به وسلمه بعت ووقعت منهبة المالك على جديتين
هبة المشاع فيما يقسم وقعت جائزة في نفسها ولكن توجب انشاء المالك على التفرز والتسليم
والعقد التوقف ثبوت حكمه لا يوجب عدم الجواز • غنايتي الهبة (٣) بحث بر
مسائل المسوع • وصلت منها اتصالا في بعض المقربين وحطوا فيها فقول مسائل
المسوع تقسم إلى أربعة أقسام يسع الشائع وأجزاء الشائع ويصل بها عارية الشائع وهي
الشائع وهبة الشائع ويصل بها صدقة الشائع ووقف الشائع أما يسع الشائع فطرا فيما يقسم
وما لا يقسم وأما جائزة الشائع فهي وجهان أحدهما لو أوقف سلمك من أجنبي لا يجوز فيها
لا يقسم عند أبي حنيفة وقال يصح والثاني لو أبر أحد الخمرين تسليم من أجنبي سلمك من

(١) ولا يجوز إجارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم عند أبي حنيفة وروى ما عندهما فيمنع من عليه استوى صك في إجارة القهسنة وفي أنك إجارة أقصى على قوله ما في نفسه من أن في الإجارة إفساداً من شرح لوطاية ج

وسمي في الإجارة فلا من الطرمان الصوى على قول الامام وكذا في الحائنة في الإجارة لفساد ج

ولورث درهم من رجلين جاز عند الكل وكذا لو أجرة درهم من رجلين كذا في حة الثانية ج

وذكر أحمد النواوي أصلاً وهو أن كل ما يوجب قسمته نصاً فإنه لا يجهل القسمة كذا في حة مختصر التاراجانية وكل ما لا يوجب نصاً فإنه يجهل القسمة كذا في الأخيرة وفي حة شرح المصنف ذكر في الأخيرة أصلاً فقال كل شيء يضره التبعيض فهو يوجب نصاً ما في يالته فإنه لا يجهل القسمة حتى لو وجب نصف درهم صحح يجهز وهو الصحيح هكذا في المختلف وقيل ما صوت معشاة أصلاً كالقسط ويمنع منه كالحام والرحم فهو لا يجهل القسمة وفي أن كل القسمة من البرازية لا يقسم حاماً وأما وبود كان مضطراً لوفهم لا يبق لكل فأدعى واتماع فيما يقسمه وإن ثبت فأدعى يقسمهما ج

(٢) وأما وقت إنشاء عقد محمد لا يجوز وعليه الفتوى وعند أبي يوسف يجوز واختاره بعضه وعليه عمل الناس اليوم كذا في قبض التكر كج

(٣) والفتوى على قول محمد كذا في الحائنة والملاصحة ج

في شيعته لا يجوز وفي رواية لا يجوز وأما الحرم شريكه يجوز (١) وأما إجارة المشاع لجائزة وأما لمن فخر المشاع فأدعى يقسمه وفيما لا يقسم ومن شريكه أو من أجنبي وقال الشافعي يصح وأما إجارة المشاع فلهما لا يقسم ولا يجوز فيه يقسمه سلا المشاع وأما الصدقة على اثنين فتوزع في رواية الجامع الصغير ولا يجوز على رواية الأصل وأما وجب المشاع بصور عند أبي حنيفة ولا يجوز عند محمد (٢) سألني أبو التتليج في القول ليس بشرط عدانتي وشروط محمد (٣) فقد اتفقت في الهمزة لصدقة بالمشاع يجوز على رواية الجامع الصغير وهو الصحيح جامع الأصول في الحادي والثلاثين لمصنفه وأما الصدقة بالمشاع فتوزع المشاع سواء في جميع ما ذكرنا لأن في حصة واحدة وهي أنه داووب الكل من اثنين مما يجهل القسمة وعلما الإجماع يجوز وفي الصدقة يجوز على الأصح حرمان الصغير في مسائل الشروع من كتاب البيع ورجل وجب نصيبه ما يقسم كذا في الأرض والكل والموزن من غير شريك لا يجوز عند الكل وإن وجب من شريك لا يجوز عندنا خاضعان في أوائل حصة المشاع وصك في البراءة قبيل نوع في حصة المربص قال دعت نصيب من هذه الحصة وأما وهو لا يملك كونه نصيباً من هذه الحصة في مسائل الشروع من الهمزة ولو وجب المشاع من شريك لا يجوز أيضاً لأن الحكم يدار على من الشروع بخلاف ما لو اجتمع من شريك نصيباً فلهما يجوز محتويات الوافق في أوائل الهمزة وفيما لا يقسم كلفد والدية والنوب واجام فتوزع المشاع من الشريك وغيره في قولهم جميعاً خاضعان في أوائل حصة المشاع • رجل وجب حصة رجلين أو حصة رجل واحد وجب رجل أو وجب أحدهما نصيبه شريكه • وأما الخبيز ولم يجر وإن قال أحدهما رجل وجب أن نصيب من هذا البند فأقسمة ولم يبين النصيب ولم يعلم الوهولة كونه نصيباً لا يجوز ومن وجب نصف مدين أو نصف فوبين مختلفين هري ومروى أو نصف عشرة أو ثوب مختلفة طين ومروى • ولقد ذكرنا حة وكذا الدواب المختلفة لأن البند والشيء المختلفة والدواب المختلفة من اجناس مختلفة من جهة ما لا يجهل القسمة فالشروع فيها لا يمنع جوار الهمزة أما الدواب والشيء من نوع واحد من جهة ما يجهل القسمة فالشروع فيها لا يمنع جوار الهمزة خاضعان في الرجوع في الهمزة • وفي المتن يجوز حة الحائط الذي بين داره ودار جاره بطار وعبية البيت الذي الدار فاذيل على أن تكون نصف الدواب على الحائط وأما البيت فبطان الدار لا يمنع حصة الهمزة من مع المسافر كتاب الهمزة وإذا ربه في نصيباً حة أو مزين أو حام ومطل فوجاز تاراجانية في فصل في الهمزة من التان حوى الذين المشتركين وجب أحد هاجت من الذي من حصة ولو وجب منه مطلقاً في الربع وقد في الرابع كالووجب نصف البند المشترك حة خلاف الظاهر وظاهر الرواية أن حة من العيب المشترك وجهه ينصرف إلى حصة البائع برزاة في الهمزة • أحد الشريك قال لشريكه دعت حصة من الربع قالوا أن كل المال فأنا لنضع لاجهية المشاع فيما يقسم وإن كان المثلين • عنك حصة الهمزة لا حصة صاوية بالاهل ولا بالبر لا يقسم فيكون حة المشاع فيما لا يقسم قسم خاضعان قبيل حة المشاع • مات الواجب قبل حة

الموهوبه بالموهوب لم يلق القبض لانه صار حق الوهبه براهية في المبيع من الايمان
وهبة الشاغل يجوز وهدية المشتغل لا يجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال
الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط تمام الهبة وأما اشتغال حق الواهب
بالموهوب لا يمنع تمام الهبة مثله وحب برأيه طعام لا يجوز ولو وهب طعاما في حراب
بأثر خزانة الخبز في الهبة وفي مناوى أبي المثلث ولو وهبت المرأة رها من زوجها
وهي ساكنة فيها ولها أمتعة والزواج معها ما كن فيها تصح لأن المأتمتع ما فيها من الدار
والمأتمتع في يد الزوج وكانت الدار في يد الموهوبه بمعنى فصحت الهبة فخذية القاري
في الفصل الثاني من كتاب الهبة (ت) جازية المشتغل بملك غير الواهب ولو كان حرا
فوضع فيه المعسر والمستهبر ما يخصه ثم وهب اليه من المستعير جاز وكذا الواهب ولو كان
معايه أو جوا الفاعل من المتاع ولم يتم القبض المتاع جاز في الدار ولو جاز ولو أدي الواهب
كانت تامة على الميت والمتاع جمعا حقيقة صحيح ولو بالاستصفاق طهر أن المتاع لله
ولم يظهر أن الميت مشتغل بملك الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة إذا قبض شرط
تمامها كطهارة أموال في الفصول استدل بهذه المسائل على جواز هبة المشتغل بملك غير
لواهب وقد صرح في زادات فانه يمان ان الاشتغال بملك غير الموهوب له مع الهبة سواء
كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة ما تقنع إذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في
غير الموهوب له أما إذا كان المتاع في يد الموهوبه بنصب أو عارية أو غيره فلا تقسم
واستدل عليه بجملة من مسائل الأمانة والنصب والاستصفاق فيظهر أن الأصل
أن الهبة إذا كانت متعولة بملك الواهب أو بملك غير الواهب تقنع الهبة إذا تم تملك في
يد الموهوبه وقد قرره في شرح لما تطلب الاشارات جامع المصنفين في لواء القادة من
الفصل الثلاثين وتمت الهبة بالقبض ولو شاء فلا بملك الواهب لا يشتغل به في محور مقسوم
ومتاع لا يقسم لا فيما بينهم ولو لم يتركه فان قسمه وسطه صحيح ولو لم يتركه لا يملك فلا يقسم
تصرفه فيه كالتبليغ ونحوه ويكون مقصودا عليه ويقتصر فيه الواهب ذكره فاضحان
وفي الفصول العبادية وهدية المتاع إذا قدمت لا تصيد الملك وان قبض الجلسه يروي ذلك عن
أبي يوسف (١) وهو الصحيح وفي الخلاصة الهبة القاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك
للموهوب بالقبض هو المختار وفي جامع الفصولين والبرازية أن الهبة القاسدة تعدد الملك
بالقبض وبه يفتي فقد اختلف التصحيح فكل لفظ القوي أكد من لفظ التصحيح (٢) كما فاده
في بعض التفسيرات والله أعلم مع العاصم من الهبة (ط) الهبة القاسدة تسمى (طه) صور
الهبة القاسدة كثيرة منها ولو وهب وحل لأشياء بمثل القصة فكأنه قبل القصة وبه يفتي
(ص) وبه يفتي (عدة) الهبة القاسدة تسمى بالقبض فكل لا يملكها الموهوبه بالقبض
هو المختار والصدقة القاسدة كهدية قاسدة جامع المصنفين في الفصل الثلاثين (فص)
القاسدة تعدد الملك بالقبض وبه يفتي فما إذا هلك أقتب بالرجوع لخواهب هبة قاسدة تعدد
محرم منه إذا القاسدة مضمونة على مائة فإذا كانت مضمونة بالقبض بهد الهبة لا كانت مضمونة
الرد قبل الهبة لا من الحل المزبوره الهبة القاسدة تعدد الملك بالقبض وبه يفتي كذا في الفصول

(١) وفي جامع الفصولين من الثلاثين بدل

أبي يوسف أبي حنيفة ع

(٢) الفرق بين قولهم وبه يفتي وبين قولهم

وعليه القوي أن الأول يستعاد منه

الحصر والثاني يفتد الهبة والجواز كذا

قال ابن الهمام من خط بعض الأكابر ع

وفي القريب الرجوع فيها إلى في الهبة العائدة بصق إذا نيت المذمها هل يستدعي
 الرجوع الواجب فيه. وهبة عائدة على ربح محرم قال بعض المشايخ كانت المستدعة
 واقعة القنوى ونفرت من الهبة العائدة والخاصة وأثبت الرجوع قال الامام
 لا يترد في ولا يصح عماد الدين هذا المذمها مستقيم أما في قول من لا يرى المذمها
 في الهبة العائدة فظاهر وأما في قول من يرى فلا بد من خصوصية الهبة العائدة
 على ما تقرر فإذا وجدنا من يصح ما لا يعمد الهبة لا كل مستحق الرد فليس الهبة لا فيقال
 الرجوع والاسترداد (١) رد في الهبة • الهبة العائدة مدعونه بالقبض نص عليه
 في الاضاربة ولا يثبت المذمها الا عند اداء الموضع نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي
 يوسف لأن الهبة العائدة تنبئ بعدم معاوضة • وفي باب الشروع من الهبة • وهبة
 لا تبي شيئا بمقتضى الفسخ حتى يحدث عند الامام • فإذا قضيت الهبة قبل الفسخ • فإن
 غاصد به يبق منية الحق في الهبة • قال الساجي عند الامام لا يندم الحق ويصح
 التناوي بالقبض يثبت فيها غاها • وفيه بين برائة في مسائل الشروع من الهبة • وفي
 المنتقى من ابراهيم بن محمد انه اوجب جارية لامرأته والمباربة في البيت وليست بمضرتها
 وقالت لم تمل يهر الا ان تكون بمضرتها (٢) وقد كرم ان الهبة لا تتم الا بالقبض
 والقبض نوعان حقيق • وانه ظاهر وحكي • وذلك بالقبض وقد اشار في هذه المسئلة الى
 القبض الحكي وهو القبض بطريق القبضة (٣) وقد اقول محمد خاصة ومنه أبي يوسف
 القبضة ليست قبض وهذا الخلاف في الهبة العائدة • وأما الهبة العائدة لغير قبض
 قبض • لا خلاف (٤) تأخرنا في الفصل الثاني من الهبة • والخاصة في الهبة العائدة
 لا تكون قبضا عند الكل كما في بيع العائد وفي الهبة بالمباينة القبضة قبض عند محمد
 رحمه الله والموهوب لو كان غائبا من حصة الواهب والموهوبه فالقبض مباح أن يأمره
 بالقبض وعند أبي يوسف أنه لا يكون قبضا فيما يتعلق بحقه عليه من كماله والقبض أن يمل
 بين الهبة والموهوبه ويقول له قبضه • خاصان في هبة المشاع • وجعل قال الله بالقنوسة
 بين زوجين (٥) فادب واردها وقال الحق قبض وزوج قال أبو القاسم كانت الارض
 للفتى وان لم يمل الحق قبل لم يكن له قال لا حرجت عدي هذا منك والصد حاضر حيث
 لومة يد ما به قبل قبضته قال أبو بكر جارت الهبة من غير قوله قبضت ويسر ما يضي قول
 محمد • وقال أبو يوسف لا يصير قبضا ما قبض وان كان الصد غائبا قبل • وهبت منك
 عدي فلا فادب وقضه قبضه بارادته لم يمل قبضت وجه تأخذ • فاضيقان في أوائل كتاب
 الهبة • وجعل قال لا حرجت عدي هذا منك والصد حاضر فيه الموهوبه جارت
 الهبة لأن القبض في مجلس بمصره الواهب في المجلس خاصان في أوائل كتاب
 الهبة • ولو وجب زوايد ون الارض أو غيرها من الصل وأمر بالمساواة والجداد مصل
 الموهوبه ذلك جارت الموهوبه ان قبض الهبة بادن الواهب مع قبضه في المجلس وبعد
 ومن قبض به وبما ان قبض في المجلس قبيل الافتراق يترسخا لأن القبض في هبة
 بعد الافتراق قسم في المجلس ما بينه وان قام الواهب ونحو قبض قبض الموهوبه ثم قسمه

(١) كذا في الكافي وشرح النجاشي
 للاصحابي وشرح الزوائد له صبيحان
 فائيدل عند له توى

(٢) صتل عن وجل ذلك جارية وهما
 لامرأته وقلت المرأة الهبة والمباربة مقيمة
 عند حاق الدار هل يحتاج الى التسليم
 أو يكفي بمجرد القول أي باب ان كانت
 حاضرة بمضرتها ما حال الهبة صحت
 ولا يحتاج الى التسليم كذا في قنوي ابن
 نجيم

(٣) في حبة حراة القنينة الاصم أن القنينة
 ليست به صرف الهبة العائدة والخاصة
 أيضا ولا حصة الدار المحسرة أنه تعيم
 في جميعها أي الهبة العائدة لا في خاصة
 كذا في التناوي الظهيرية

(٤) (ترجمة)

هذه الارض لك النجاشي

الموهوب ان تاربأمر الوهب صح والاوان كان الموهوب، فبما حشرة الموهوبه
 فان قصه بأمر الوهب صح والا فلا فاضحيان في حبة المشاع • وهب زرع في أرض أو غمر
 في تخيل أو حيلة على سبب وأذره في قفه وحصاده ضيقه حازن الهبة استقصا لما يش
 في المبسوط وان لم يأمره بالتبضع قبض في الجمل يعضه لم يتجر ويغن ما أنفده لأن
 الجداو والمصاد تصرف في شيء آخر غير الموهوب فلا يصح الا بان الوهب وإنه واجب
 الهبة لا يقتضي الاذن في تصرف ليس بها وهو تصرف في غير الموهوب قبض اربا بزره
 بدون رضاه بحسب لا يقتضي لانه تصرف في الموهوب وهو من شرائه الهبة وغناه ما يكون
 ببيع الهبة اذ ماله القبض ولا فة ماله به مضمونها من الخطأ للرجوع في باب ما هو
 متعل أو متقول بغير الموهوبه من كتاب الهبة • وهب أرضا ما زرع أو غبل أو غلا عليه
 غمر أو وهب الزرع بدون الأرض أو الفصل بالأرض أو غلا بدون القر لا يجوز لأن الموهوب
 متصل بغيره اتصال حلية مع اسكان القطع قبض أحدهما غير ممكن في حالة الاتصال
 فيكون غرة المشاع الذي ينفصل التقة • وإن في مسائل الشيوع من الهبة • وهب الباء
 لا الأرض يجوز من أهل الخبز • ويجوز هبة التام دون العزمه اذا اذله أي للموهوب
 له الوهاب في حقه دور في الهبة

ومن دون أرض في الشاخصية • وحز رجوع تركته لا يبر

الغريق قوله هبة الهبة في تركته على الرجوع وفي البيت ثلثان أو لأهله من الخيرة
 والمئة والثقة وهي أن هبة السابدين الأمر جائزة الثانية من العنبرية وجعل وهب
 لا تركه شأنا قال الوهاب استقلت حق الرجوع لا يستطاعه ولو قال لا يؤثر عوض
 لا يغير كتاب أحسن واقه تعالى أعلم من شرح المطومة الوهابية لا يرضى
 في كتاب الهبة • وجعل وهب لرجل صكبا فقه دواهم فقال جمع ما في هذا
 الكيس • وهو أن دواهم فدفعه اليه فإذا في الكيس الكف • ذلك أو كان فيه دنانير
 كان الكيس وما فيه للموهوبه فاضمان في مسائل مختلفة من الوصايا • وجعل
 حقه منه لوزنه فوجهه لرجل وسلطه على طلبها وقبضها عليها وقبضها فالبه باطله لأن
 في قيامها وقبض الهبة خطر والهبة تبطل بالاحطار فيمنع ومري في أول باب ما يجوز من
 الهبة وما لا يجوز • اذا أودع عند رجل عبدا ثم ان أودع وهب العبد المستودع
 والعبد ليس بمضطر فقه المستودع جازت ونوب قبض الوديعة عن قبض الهبة لأن كل
 واحد منهما قبض أمانة وسعي الموهوبه فابسا العبد قبض الهبة حتى لو مات العبد
 قبل أن يبعده الموهوبه فيه قبضه من مال الموهوبه حتى كان الكف عليه
 فان استخضر رجل فخر بالخيل وان شاع من الموهوبه وان شاع من المودع فان ضمن
 الموهوبه هل يرجع على المودع تخران كان الموهوبه قد جددته قبض قبل أن يرضعنه
 المضمون لا يرجع مما ضمن على المودع فان لم يجدد ربح فكذلك كراهية في كتاب
 العلل قالوا وهذا لا متصل من خصائص كتاب العلل والفرق ان الموهوبه اذا
 لم يجدد قبض لا قبض قبض الوديعة قبض الهبة وبقت العبرة بقبض الهبة
 والموهوبه في قبض الهبة عامل نفسه فيكون قراء العمان عليه ذخيرة في الفصل

الثالث عشر من كتاب الوديعه • اذا استودع رجلا وديعه ثم وهبها له ووجد وشهد عليه بذلك شاهدان ولم يشهد بالقبض فهذا جائز قال فان بعد الواهب أن تصحكون في يده ويوشد بعض في يده المنة في يوم اذ هي الهبة • وقد شهدت اليهود على الهبة ولم يشهدوا على معانيه القبض ولا على اقرار الواهب بالقبض والهبة في يد الموهوبه يوم خاسم الى القاضي فانه يجوز اذا سكن الواهب حيا وان كان ميتا شهدا ثم ما بالطله • فانا نائية في التاسع من الهبة • حين في يد رجل في اذ هي أن صاحب اليد وجهه من وسطه اليه ووجد صاحب اليد ذلك وجا الذي يشهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان أو خيفة يقول أو لا تقبل الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول أبي يوسف وعبد وعبد في هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا لا اختلاف بين الشاهدين يمنع قول الشهادة بخلاف أن شهد أحد الشاهدين على معانيه القبض وشهد الآخر على الاقرار من الواهب بذلك ولو كان المصدق في الموهوبه فشهد اليهود على اقرار الواهب بالقبض بآثار الشهادة على قوله الاول والاخر وان كان الواهب أقر بذلك عند القاضي والمصدق فيه أحد اقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لا بين حذو نقول لا أول ولا آخر وذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال من أين ما ذكر ههنا أصح • فانا نائية في التاسع من الهبة • اقراره وجه منه هذا الذي وسطه وعقبه ثم زعم أنه ما كان قبضه وكان كذا في اقراره بالقبض لا يحلف الموهوبه عندهما وعند الثاني يحلف برأيه في الدفع من الدعوى • وكذلك اننا نائية في التاسع عشر من الدعوى • لو أن رجلا في يده عداة في أن فلا يوجب هذا المصدق وشهد اليهود أن فلا يوجب هذا المصدق ولم يزدوا على هذا قال القاضي قبل شهادتهم ويجعل كآتهم شهدوا بالهبة والقبض • فانا نائية في الثالث والعشرين من الدعوى • وجعل اقراره وجب لفلان هذا العبد قال بعضهم يصحكون اقرارا بالهبة والقبض جبالا الاقرار بالهبة المطلقة اقرارا بجهة محصية ناشئة وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح أن الاقرار بالهبة لا يكون الا اقرارا بالقبض فاضمان في كتاب الهبة • المريضة اذا وهبت مهر على زوجها وأجازت الورثة قبل موتها ثم ماتت لانفع الهبة لان المهر انما هو الاجارة بعد الموت لا قبله عداة في هذه المريضة • مريض وجب شيأ ولم يسلطه حتى مات بطلت لان جهة المريض حقة وان كانت وصية حتى تقسم من الثلث فلا تتم بدون القبض ربة القواي • (ت) مريض وجب شيأ لا يحس من الثلث مرة الموهوب لما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بغير كاذب في البيع تطل هتة عونه قبل تسليمها الهبة في المرض ولو كانت وصية لكنها هبة حقة فلا يقبل القبض ولم يوجد وجهه ولا مال لا قبل وقد باع الموهوبه لا يبيع بعه بل يبيع بقبضه • (هـ) تلي النكاح للورثة (١) فصول في أول كتاب الهبة من أحكام المرضى • (هـ) مريض وجب قناود يشهده ولا مال له سواء أقر من وجب لقبيل وتجار لا يورثه

(١) سئل عن مريض ملك زوجته جارية له وتقدم وأعتقتا ثم مات الواهب هل يكون النكاح مأمدا أم لا يجب بغير يكون فاضا وتضمن القية للورثة كذا في قنواي ابن نجيم في الهبة جلد

- (١) من أنه لا يعز عليه وقال في سياقه قال
(ث) أفنى (ج) يعز عليه ويدناشد
وقال في خزانة المعنيين وهو المختار
(٢) لا تبالايد لها لانها محبورة ولايد
للمحبور فلا تهم الهبة في الحال لعدم
القبض ولا تغلب وصية كذا في جواهر
الاعتاوى سيد

(٣) الا اذا كان حقيقا كذا في التارخانية

(٤) أفنى به ابن نجيم ونجس الدين القرطبي

سوته وهي أي يوسف حقه وقال فلا حماية عليه (تث) وهب المريض أهنة فوطم الموهوب
له مات الواهب ودشه بحيث تزد الهبة ويلزمه العقر أقول قد مر خلافه (١) جامع
القصور في أحكام المرضى • اذ اوجب المولى لأم ولد في حصته لاصح لان مالها
لها ولا هو كذلك لو وهب لها في مرض موهنة لاصح (٢) ولا تغلب وصية أم أو أبي لها
تصح لانها تنفق بالموت كافي شرح الوافي • الهبة لا تأم أوله والاخران يريان مال مختلف
لوصية له لمساهة الى ما بعد الموت لانها تنفق في ثلثة المرات • رازية في الخامس من كتاب
اوصيالي • رجل وهب شيا من ذى الرحم المحرم وأحد حامله والاخر كاهن لا يرجع
الواهب في الهبة لان المنافع من الرجوع القراية • فاصحان في فضل الرجوع عن الهبة •
وان كان العبد أجنبيا من الواهب ومولاه ورجع بحرم من الواهب بان كان المولى
مخالفا لله حق الرجوع فيما عند أي حنيفة خلافا لها • وان كان العبد ومولاه
كل واحد منهما ورجع بحرم من الواهب فضلى قولهما ليس للواهب حق الرجوع
واتا على قول أي حنيفة قال انكره • قال محمد قياس قول أي حنيفة أن لا حق
الرجوع • وقال القضاة أبو جعفر ليس له حق الرجوع وفي الشريعة قال شمس الاثنية
المرضى • هو الصحيح • تارة رائية في المجلس من كتاب الهبة • وفيها وجوب للمحبور
القبض اليه (٣) لانه لا يملكه قبل قبضه حتى على أحد الخرية واذا قبض ثبت الملك للمولى
برازية في المجلس الثالث من كتاب الهبة • ولو وهب له محبورة لتقبل والتبخر الى العبد
ولا يجوز قبول المولى وقد ضمن له لان العبد في التصرف على أصل الحرية بعد اصاب
واعاين محبورا في تصرف ضروريته موهنة وليس الهبة • كذلك ثم اذا قبضت
الملك للمولى لان الهبة كسبه وكسبه للمولى • والواهب أن يرجع عند أي حنيفة خلافا
لها • من جهة جمع الفتاوى • عن أي يوسف رحمه الله اذى الموهوب له هلال
الموهوب عند ارادة الواهب الرجوع فالتقول لبدون العين • قبسة في باب الاستعلاء
من كتاب أدب الضايف • ولواذى الموهوب له الهبة وكذا في الحانية • وهب له غنما
بين (٤) خزانة المعنيين في الرجوع عن الهبة وكذا في الحانية • وهب له غنما
ثم اراد الرجوع ان كان العبد مأذونا ببيع الرجوع قبسة المولى وان محبورا لا يصح
المولى وان اذى العبد واظهر الواهب الاذى فالتقول للواهب استخفافا فان ربح الصد
على أنه محبور لا يصح رازية في الخامس عشر من الفتاوى في نوع من بشرط حضرته
وقامه فيه • يتنرد الواهب في الرجوع ففضل القبض وبعده القبض لا يرجع الا
بقبضه أو رضاء الموهوب له ولو موهوب له أن يتصرف في الهبة ما لم يقبض الضايف الرجوع
ويقتض الهبة وصد ما مضى لا يجوز تصرفه ولا يرجوع في الصدقة ولا في الهبة على المحتاج
وعن أي حنيفة أنه لا يرجع في الصدقة على عني أو قرض استفساما • فاصحان في الرجوع
عن الهبة • رجل وهب فويل رجل ثم احتسبه منه فاستهلكه نفع الواهب قبسة التوب
لموهوبه لان الرجوع في الهبة لا يصح كون الايتسا أو رضاء وذكر في المتن من محمد
رجل وهب جارية ولها الى الموهوب له • ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضاء أو عتقها

لم يحز عتقها قال وليس له أن يرجع فيها لاجتماعه أورشليم خاصصان في الرجوع من
 الهبة • والواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء • وكذلك لو وهب عبد الرجلي
 أو جعل لأحدهما صدقة وكذلك لو وهب عبد لرجل هبة وقضها الموهوب له ثم أراد
 أحدهما أن يرجع في هبته فلا ذلك وفي الحاشية لو وهب عبد الرجلي كل له أن يرجع في حصة
 أحدهما إن شاء • وكذلك لو وهب نصف المدة لأحدهما وصدق بالصف على الآخر كان له أن
 يرجع في الهبة دون الصدقة • ولو وهب دار فهدم الموهوب فيها ما كان قواهب أن يرجع
 في أورشليم • وكذلك في غير الدار إذا استعملت العتق يهدم أو يبيع كنهه أن يرجع
 في الباقي وإذا وهب دار فخرج في بعضها لا تنطلي الهبة في الباقي • كما نرى في الخلع من
 كتاب الهبة • أطلق المخرج شغل عاداد وحب لسان درهم ثم استقرصها منه فانه
 لا يرجع فيها أبد إلا سارست ستهلكه دينار في الواهب كذا في فتاوى قاضخان •
 وشغل أيضا إذا وهبها لموهوبه فانه لا يرجع قواهب الأولى إلا إذا رجع الثاني لقواهب
 الأولى حينئذ الرجوع سواء كان بفضاء أو براض (١) كذا في المبسوط من هبة العبر التي
 وإن كان الموهوب دارا أو أضاف في طائفة منها بناء أو غرس نيرا • وفي التفسير
 أو نص فيها ولا ياتي في الخط فلا يرجع فيها • وهذا إذا كان ما بقي بمقدار ذلك كان لا يبعد
 زيادة كالأرض أو بضع نصفا كالسور والكاشان (٢) لا ينع الرجوع • وفي اتفاقية ريل
 وهب دارا بوس فيها بوجهها أو طم أو أصل مقسلا • وفي الظهيرة أو زعفرانها بالذهب
 أو أضاف في طائفة منها أو غرس نيرا أو رجوع في شيء من ذلك • كما نرى في الخلع من
 من كتاب الهبة • وإن وهب لآخر أرضا بفضاء فالت في حصة منها فلا أو نيرا أو بغير
 أو دكانا أو ثوبا • وكذلك ذلك زيادة فيها فليس • أن يرجع في شيء منها لأن هبة زيادة تمتع
 وقوله • وكذلك زيادة فيها إلا أنه كان قد يكون صعبا حتى لا يبعد زيادة أو صلا وقد تكون
 الأرض عقيمة بعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا ينع الرجوع في • • • • •
 غير مقصوم يرجع في الباقي • لا لا امتناع بعد المانع • وإن لم ينع شيئا منه أن يرجع في
 نصفها لأنه أن يرجع في كلها فكذلك في نصفها بالثمن الأولى • هبة في باب الرجوع من
 كتاب الهبة • والمراد بالزيادة المصلحة هو الزيادة في نفس الموهوب بشئ موجب زيادة
 في القيمة كما هو المدكور في المختصر كالبحال والحباطة والصنع وبخرقته • وإن راد
 من حيث السعر ظه الرجوع لأنه لا زيادة في الصن غير بعض الرجوع إبطال حق الموهوب
 فهو المانع • وكذا إذا زاد في نفسه من غير أن يريد في القيمة كالإطعام والهدايا الموهوب
 لأنه نقصان في الحقيقة لا ينع الرجوع (٣) • ولو غلب من كان إلى مكان حتى أوردت قيمته
 واحتاج به إلى مئة المثل دكر في المتن أن عند أبي حنيفة ومحمد ينقطع الرجوع وعد
 أي بوض لا ينقطع • زلعي في الهبة في باب الرجوع • • • • •
 رجلا بولا لا يرجع الواهب فيه (٤) • لأن الزيادة في البعت تمنع الرجوع وإن كانت تخص
 العينة وكذلك لو كان بجماع من أو بغيره لا يرجع الواهب فيه • فمجان في خلع
 الرجوع من الهبة وكذا في البرازية • • • • •

(١) مثل من شخص إذا وهب من آخر
 ثم أن الموهوب له باع الموهوب من آخر
 اشتراسته على قواهب الرجوع في الموهوب
 بعد ذلك أم لا أحب لا يرجع كذا في فتاوى
 ابن القيم في الهبة •

(ترجمة)

(٢) معناه بيت يكون محصوا ما لثنا •
 (٣) ولو كان طويلا لفظا أيضا •
 الموهوبه حتى صارت قيمته ناقصة
 الرجوع لأنه زيادة صورة ولكنه نقصان
 حتى صار كالأصغر الزائد والعينة له من
 كذا في أو حجة البرازية •

(٤) سبق قبل هدم الريلي ما يحاطه
 لخصه بزيادة الريلي • ما صرح في
 الحاشية بعد هذه بوقفه فخصنا من قوله
 لأن النقصان لا ينع الرجوع ولعل في
 المسئلة روايتين هذا حاصل ما ذكره على
 بطوراده •

وهب رجل لرجل وصنفان عند
 الموهوب • وكبرتم صلو شيئا فأراد أن
 يرجع فيه وفوته الساعة إلى من قيمته
 يوم الهبة فليس له أن يرجع فيه لأنه زاد
 ابتداء امتنع بعد ذلك • وحبر راد سقط
 حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك • فتمت
 برهانية • فضل في حكم الرجوع في
 الهبة •

الى دار الاسلام ليس الواهب أن يرجع في هبة • فاصبحنا في صل الرجوع في الهبة •
وان عوض الموهوب منه الموهوب له فدا وامتى مع هذه الرجوع وان كان أعجى فأبصر على
الرجوع وفي التصول وان وجب عرضا أو برضا أو أمضى أو أمضى فله الموهوب أو أبصر
وجمع هذه الرجوع • زبدة الفتاوى في الخامس عشر من الهبة • كتب القوطاس
أو ضرب السدقة صيغا انقطع حق الرجوع برأيه في الثاني من الهبة • وجعل وجب لرجل
كرها فاضره الموهوب ليس الواهب أن يرجع فيه فرق بين هذا وبين الفصل والفرق أن
في الوجه الأول زيادة منسقة وفي الوجه الثاني لا (١) ولوالية في الثالث من الهبة • ولو كانت
الزيادة منسقة لم يعود حق الرجوع • (٢) والمنع من الرجوع الزيادة المالية في العين
كذا ذكره في الامتعة المرسومة والتفان في الهبة بفعل الموهوب له أو لا بفعل لا يمنع
الرجوع • فان كانت في الخامس من كتاب الهبة • الزيادة المنسقة لا يمنع الرجوع ولا يمنع
الرجوع في الهبة ولا يرجع في الولد والجعل أن زاد عرضا يمنع الرجوع وان نقص لا يرأيه في
الرجوع من كتاب الهبة • ولو استوفى الموهوبه فطعت الجارية بانه أن الواهب يدها
أخذها الواهب وعقرها لم يدها والودع بالتمتع • حاشية في أوامر كتاب الهبة

• باب التعويض في الهبة •

الهبة بشرط العوض تبرع ابتداء أو بيع انتهاء حتى لا يجهز على القليل ولا يصح في المشاع
وبعد القبض يلزم ونبه خوارزمي وسأول العيب والرجوع عند الاستحقاق خلاصة
الفتاوى في الفصل الثامن من الهبة • قال أسحق العوض يرجع في الهبة • ومن أخفقت
الهبة وجب في العوض • وان حلف العوض يرجع عنه أو يفتى وان استحق العوض وقد
ازدادت الهبة لم يرجع • وان استحق نصف الهبة يرجع في النصف من العوض (٣) • وان
استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن برضا يمين من العوض وبسوء الهبة من
الحمل المزبور • ولو وجب بشرط العوض اعتبر انقباض في العوضين • فإذا انقباض
العوض كان في حكم البيع برضا العيب خوارزمي ونقيب فيه الشفعة (٤) • ذخيرة في الرابع
من الهبة وقيل فيه • (٥) • وهبه أو امن وجعل بشرط عوض القدر وهو منسقة يمين
جارية بعد انقباض (٦) • ولو حلت في غير مقرطاهة فخران أنه من بقرتان المهدى الصغير
لا يجوز ولا يلزمه الابصالج حتى سارا القن مقرطاهة وكذا لو عوضه المهدى بالهبة لأن
العوض حرة ابتداء وله الرجوع فيه • فنية في باب التعويض من كتاب الهبة • وإذا
وهب للسفيرة عوض الاب أو الوصي من مال السفيرة لا يجوز لانه تبرع • وإذا بطل
التعويض كان الواهب أن يرجع في هبته • فاضمان في التعويض من كتاب الهبة • وكذا
في حبة أدب الوصايا من الفهرية • السدقة بشرط العوض غير الهبة بشرط
العوض استثنائا • فاضمان من الحمل المزبور • الموهوب له أو عوض الواهب عدد
الهبة • وقال هذا عوض هبة أو ثوب هبة أو بدل هبة أو مكان هبة أو ثل كذا ثلث
أو أثبتك أو تصدقت بها عليك كذا لأن هبة هبة يصحكون هو ضامن لائق الواهب
الرجوع ولا للعوض أن يرجع على الواهب بالعوض وان لم يقل شيئا من هذا الاضمان

(١) ولو زادت الهبة في بدنها غير انتم ذهب
الزيادة كان الواهب أن يرجع في هبته
خاص طهر من خط المفتاى •

(٢) لانه انما عوضه ليس له الهبة كذا في
الخلاصة في آخر فصل العوض •

(٣) وجعل وجب لرجل • بدأ بشرط ان يهونه
فوان نقاشه لرجل وان لم يتقاسم لم يجوز
كذا في الخلاصة في آخر فصل الرجوع •
(٤) بينهم منه أن هبة المشاع جائز إذا
عوض منها •

- (١) ويجب إبراء المثل وان أدى القصب
بصدق على الحق به وكلام ابن سلة على ظاهر
الرواية **سعد**
- (٢) لا اذا كان الشريك مضرا كما يجب **سعد**
- (٣) لو جرد التوام الاجر دلالة وهو الوقت
فلا تؤثر الغلبة في سقوطه ولم يوجد ملكه
فاثر الغلبة كذلك في حادثة القصة **سعد**
- (٤) واذا كانت وقفا على سكة ما يأخذ
حصة المتولى ويضبطها للوقت وفي قوله
عليه اشارة الى حديث لم يقل للشريك
أجر حصته ويذهب في زماننا **سعد**
- (٥) صرف في الشركة ما يضافه من مضاربة
الحياة فلما رجع **سعد**
- (٦) يعني ولا يجب إبراء مثل الارض التي
استعملها **سعد**
- (٧) مثل من الشريك اذا سكن في الدار
المشتركة بينه وبين الشريك مدة فهل يلزم له
أجرة من حصته اجاب نعم يلزمه كذلك
قتاوي ابن نجيم **معلم**

مستغلة سكر واحد في حاوئتها قال ان سلة يجب إبراء المثل (١) واذا أدى القصب
لا يصدق اذا كان مستغلا بالمال قال وان أدى المثل لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه
برأيه في المتفرقات من الاجارة • (شرح) سكن الدارسين بزم المثل ثم استحق
لوقت بالدية العادية لا يجب عليه أجر ماضى • (حم) أدى القصب لوقت لا وقتا يدور
ويجوز فاقام عليه الدية وحكم بالوقعية لا يجب عليه أجر ماضى فانما اذا أثر بالوقعية
وكان مستغلا في الانتكارة حيث الاجارة فثبت في الوقت • (ط) سكنه سلة ثمان
أشهر وقتا ولا يصح يجب إبراء المثل بخلاف ما في من المثل المزبور • مثل فاضلان
من وجيل اشترى دارا وسكنه سلة ثم استغله مستحق هل يجب على الساكن إبراء المثل
قال لا لا سكنه يحكم المثل وقدره كمر صاحب المحل قالوا ان في الدار المدة للاستئجار
فاجب الاجر على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة مرفعه ذلك بطريق الدلالة
أشهادا سكن يتأول بل صدقنا وتاويل ملك كمنه واحاوت بين وجيل وسكنه أحدهما لا يجب
الاجر على الساكن (٢) وان كان مده للاستئجار جميع الصاوي في الاجارة الفاسدة
من الاجارات • (ج) أحد الشريكين اذا استعمل الوقت كله بالقلية بدون اذن الاخر فعليه
أجر حصته الشريك (٣) رواه كنت وقفا على سكة ما أو موقوفة للاستئجار (٤) روى المثل
المستغل لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان مده للاستئجار وليس للشريك
الذي لم يستعمل الوقت أن يقول لا حرا وان سلة بقدره وما استعمله لان المأبأ ما يتكبر
بهذا المصومة (٥) غيبة في بابي كفى الوقت • (كس) طلب شخص موقوفة مده فلا حارة
في يد رجل بشرح أجره أو استعمل بها ثلاث سنين ثم غلبه القاصي وقبضها
بالدية العادية فالمرء عرف عليه اذا كان قهرا ان يطلب أجر مثل الارض التي اجبره المأبأ الذي
عليه (٦) غيبة في الوقت (نص) شري يتافكه ظهر امره وقتا ولا يصح يجب إبراء
المثل في الفصل الثالث عشر من الفصولين • سكن دارا مشتركة بنفسه شريكه يلزم
أجر حصته ولو مده للاستئجار لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من ترابع
السكنى فيعمل بمصلحة سكة بكل واحد من الشريكين على مبدل الكمال ادلوم فيعمل كذلك
لمنع كل واحد منهما من دخول وهو دور مع امتعة فيعمل ما مع ملكه ما هو له ومن واما
كل كذا اصلوا الحاضر ما كان في ملك نفسه فلا أجر غلب في (د) بانه سكن يتأول المأبأ
فلا أجر يلزم الفصولين في ضمان أحد الشريكين • (ح) واذا كان بين يتيم وبيع
ففيه البالغ سنة لا شيء عليه قال (ح) وكذلك الاجنبي بغير عقد قلت وقيل دار
اليوم كالوقت (٥) غيبة في كتاب الاجارات • وفي التوازل مثل من وجيل
سكن حاوئ ابن أخيه مع شريكه بغيره وابن أخيه مع غيره هل على يجب عليه
الاجر قال ان كانا قد سكة بغير عقد اجارة أو دلالة فلا يجب الاجر • كلاما ثانية في الفصل
الثامن في العقد الاجارة • وهو دار المير وهي مده فلا جازت سكة الميرى لا يلزم
الاجر فان السكنى يتأول المثل • حكيت سكة أحد الشريكين لا جازت ولا يلزم
مده للاستئجار وكذا السكنى يتأول العقد كقصدوه فلم يذكر وان لم يلق العقد

مع ذكر الملك غير مذكور كالمسألة النصف برارية في نوع في المشتقات في آخر النسخ من
 ليايرة • ولا يجوز للمتلون ولا لغيره من أوقف فادارته وسكنه المرتبة يجب أجرة
 المثل أعقدت للاستقلال أولاً • وصككدا استوابه لولاعه وسكنه مشقبة ثم أن متولياً آخر
 استرد فعل الساكن فيه أجرة مثله هذا هو المختار قصر الاطباع النسخة عن الوقف احتياطاً
 وإن كل طاهر الرواية بخلافه برارية في الثامن من أوقفه • والسكنى بتأويل • لا • وقد
 في الوقف لا تنفع لزوم أجرة المثل وقيل دار التيمم كأوقف برارية في نوع في المشتقات
 في الثاني من ليايرة • من سكن دار الوقف أو التيمم بأجله وأبناعه فأجر المثل على الرجل
 المتزوج من المثل الزوجه في ابراءة الخلاصة متولى الوقف أجرة الوقف بدون أجرة المثل
 يلزم (١) تمام أجرة المثل في ابراءة الوقف إن زاد أجرة مثله كما للمتلون أن يفسخ الاجارة
 وما لم يفسخ يجب المسعى وذكر في موضع آخر أنه يتفران أجرة المتولى بأجرة مثله أو يقدر
 ما يغاير السكينة فانه لا يفسخ الا بارتواء بالالا • حوراد في الاجر • ودهان في عشرة
 يسير حتى لو أجرة بقاينة وأجرة مثله عشرة لاتعص كمال في الباب التاسع عشر • وأربعين
 العاشر • قد روي الاجرة بآزده (٢) حوراه الصافي في اسبابه وأول من الاجارة • (الح)
 قال خرافة المديع رأيت بخط نعيم الاغة الحكمي أن الفقيه العاشر في الاجارة بآزده
 (ثم) قال نعم الاغة الحكمي يعني أن الأجر ما يدرى حصة عشرة عشرة فهو فاقش وما
 دلالة (ثم) قال هكذا سمعت استاذي يعني فاضل من حاشية العينية • (نسخه) المتولى إذا
 أجرة دون أجرة مثله بزمه فامسه وكذا الأجر لو أجرة المثل الصغيرة دون أجرة مثله بلزم قام أجرة
 مثله لا يسر لكل متعجلاً ولا إلى الخط في الثالث عشر من المصولين • الوصي والمتولى
 إذا أجرة المثل التيمم والوقف دون أجرة المثل هل يلزم المتأجر أجرة المثل أم يصير غاصباً
 بالسكنى ولا يلزمه شيء ذكر محمد بن الفضل في فتاواه أنه يجب أن يكون غاصباً على أصول
 على ما هو عليه • قال وذكر الخصاص في كتابه أن المتأجر لا يكون غاصباً بل يلزمه أجرة
 المثل والقاضي الامام وكى الاسلام على السعدى كان يفتى بقول الخصاص حتى حكى عنه
 أنه حال لو غصب انسان دار وقف أو دار سكنى • يجب أجرة المثل وإذا كان قبضه في الغصب
 هكذا فاطمك في هذا والمتولى على أنه يجب أجرة المثل في هذه الصورة بالفاسطع الا اذا
 انتص المثل بسكنى المتأجر • ولكن ضمان القصاص أجرة التيمم والوقف أو نقصها المزارعة
 وكان ضمان النقصان أضعف من شذوذ ضمان القصاص ان فاعامل به يتطرق إلى خصانه وإلى أجرة
 المثل ما يجب أن أكثره يجب ذلك الوقف والصغير هكذا ذكر في المذخبة وفي فتاوى القاضي
 الامام خرافة الدين وفي فتاوى القاضي الامام طه الدين (٣) أحكام الصغار من مسائل
 الاجارة • (٤) مثل النسيء عى أرض وقف فيه بناء لمولود ولكن صاحب السكنى قد
 استأجر الأرض بأجر مثله أو مؤثراً فيقول المتولى بعد زمان وراد أجرة مثله أم لا مال البناء
 الا بالاجرة الأولى والمتولى الجديد لا يرضى الا بأجرة المثل الا أن هل للمتولى ذلك قال نعم •
 (د) استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجرة تهي أجرة مثله حتى جائز الاجارة فترخصت أجرة تهي
 لا تعصم ولو غلبت لاتعصم في رواية لأن أجرة المثل بمنزلة وقت الشد وتضعف في رواية ويجب بد

(١) أي المستأجر لا المتولى كيداني
 المنع •

(ترجمة)

(٢) ما يدرى عشرة خمسة عشر اه
 (٣) ثم المشايخ تكلموا في معرفة نقصان
 الأرض قال بعضهم يظن بكم نواجر قبل
 المزارعة وبعدها • هذا وانتصاوت ضمان
 الارض كذا في نسخة الصافي في الغصب
 وكذا في الفتحة •

وقال بعضهم يظن بكم تشتري هذه الأرض
 قبل المزارعة وبكم تشتري بعد المزارعة
 فتدار التماوت نقصان الأرض قال شمس
 الاغة السمرنسي • هذا القول أقرب إلى
 الصواب كذا في شرح النقاية تلولا ما طامس
 ابن قاطر في الغصب •

القصد والى وقت المصحح يلزمه المسح الاول ثم يعادله لوروى السناجر الاول بالزيادة فهو
 اولى من غيره ولو لم يكن مسح المحدثين كان فيلزم ارجاع على وقت زيادته المسح الاول
 وهذه الزيادة يجب ابرامثل وزيادة الاية فتعبر لوزادت عند الكل حتى لو زاد واحد متنا
 لا يمتنع هذه الزيادة (ج) لو اورد بآية منتهى نراد ابرامته لا يصح ولو اورد بآية وجب
 الاقل فلو زاد آخر فلا يتولى أن يصرح الاول الا أن يستأجره الاول بآية منتهى من السناجر
 باذن يتولى فليامست المدة زادت في الاية لا يستقل فرض صاحب السكي بالزيادة فهو اولى
 (ق) المتولى لو امكن وسلا دار الوقت بلا ابرام قبل لاني على المسكن وعامة المناجر
 على أن عليه ابرامثل سواء أخذت دار الوقت أو لا صيانة للوقت من العلة وقطعا للاطلاع
 العائدة به بقي وكذا لو سكن دار الوقت بلا اذن الواقف القيم يلزم ابرامثل بالتمام
 (١) وكذا قالوا في وقت دوى حتى لا يبرامثل منتهى يجب ابرامته (٢) وكذا قالوا
 في متولى باع وقفا فسكته المتري ثم مرل المتولى ولى غيره فاذى الثاني على المتري فساد
 السبع لزم المتري ابرامثل سواء أخذت دار الوقت أو لا (متى) والالين عدهب أصحابنا أن لا يلزم
 الاية الرعي والسبع ولو أخذت دار الوقت ابرام القيم بأقل من ابرامته قد ولا يتبعان فيه حتى
 لم يبرامثل منتهى السناجر يلزم ابرامته بالتمام على ما سطره المتأخرون (٣) وكذا لو اورد
 اية واحدة في الثالث عشر من المصوبه المتولى ابرامته دار الوقت من وجب ثم جاء آخر
 وزاد في ابرامته بالتمام قالوا ان كل حين ابرامته من الاول ابرامته دار الوقت من وجب ثم جاء آخر
 بغير ثمانية الناس في سنة فليس المتولى أن يصرح الاول قبل انقضاء مدة الاية وان
 كانت الاية الاولى على ايتبعان الناس تكون الاية فاسدة وله أن يبرامها اية صحيحة
 انما الاول ابرامته غيره بآية منتهى ابرامته دار الوقت على قدر ما يرى به المستأجر وان كانت الاية
 الاولى بأسر المثل ثم اورد ابرامته كان المتولى أن يصرح الاية واما يصرح بكونه على
 المستأجر الاية المسح كذا ذكره الطحاوي فاصحاب في غصب اية الوقت من كتاب
 الاية ولو ائتمروا دار عقدة الاية سنة لا يسنة بآية معلومة دون ابرامته في اوقوفه
 مما لا يتعين فيه ثم حكمه بسنتين يلزم ابرامته قبل اية الاية سنة لا المسح في السنة الاولى
 فنية في اوائل كتاب الاية وإذا انقضت مدة الاية وروى دار غائب فسك المسناجر
 مدة السنة لا يلزمه أكثر منه السنة لأنه لم يسكنها على وجه الاية وكذا لو انقضت المدة
 والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لأن امرأته لم تسكنها بآية (٤) من اية الحاشية في
 الفصل الاول ولو استأجر دار شهر فاسكنها شهرين ان لم يكن عقدة فلا يستعمل الاية ابرام
 الشهر الثاني وان كانت عقدة فلا يستعمل يجب ابرامثل في اشهر الثاني سواء استأجر صاحب
 أو ارض أو دارا عليه الفتوى (٥) من اية خزانة الخزين ولو استأجر رجل دارا
 كل شهر يدوم وله أن يكره ذلك وهو كانت الاية حصصة في شهر واحد فان سكن المستأجر
 فيها ما واحد من اشهر التي لم يمت الاية في الشهر الثاني وكذا في كل شهر فاصحاب
 قبل فصل السبعة من كتاب الكفاية رجل استأجر دارا وتخلل وقتها امرأته به ليس
 للاجر أن يصرجه ولو اطلعت أن يبرامها آخر في فصل الشهر الذي يرد المسح فذا المسح

(١) مرنا بآية هذه المدة مع زيادة
 تفصيل في كتاب الوقت فلا يصح منية
 المتقى ع

(٢) سواء كانت مدة الاستغلال أولم
 تكن استأجر في أمر الوقت وهذه زيادة
 على قول المتأخرين كذا في الاما فاستد
 (٣) محال لما أتقى به مولانا ابو السعود
 رحمه الله تعالى ع

(٤) ولا يلاحظ هذا ما سبق من مسحة
 القصة لأن الكلام هاتى ابرام المعدة
 للاستغلال وبشرطه سنة حرفة
 الخزين ع

(٥) كذا في الحاشية بعينه في اوائل
 كتاب الاية ولا يلاحظه ما ذكر في كتاب
 الكفاية لأنه فرق بين الاستأجر في كل شهر
 بكذا وبين الاستأجر الى شهر واحد ع

ذلك المهر ودخل الشهر الثاني فصنع الاجارة الاولى وتنفذ الثانية والانه ان يجرها
 من المهر هذه في النوازل خلاصه في الفصل الثالث من الاجارات وكذا في الخاتمة قيل
 فصل الاجارة المطلوبة • اكثري دار استة بالخدمهم فله انقضت السنة قال رب الدار هات
 فترتها اليوم والاغني عليك كل يوم بآق درهم فترمزع زمانا والمستكرى يقتر الدار له قال
 محمد بن زنه حاشي من الابن قال حاشم قلت لعمري ولا تجعلها في مقدار ما ينقل صاحبها منها
 يا بوسلها قال هذا احسن اجعلها يا بوسلها فان فترتها الى ذلك الوقت المعلوم والاجعلها
 بعد ذلك بما قال كل يوم فاضمان في حكاية الاجارة • (م) في اجارة النوازل استأجر
 حاشو ناكل شهر بثلاثة دراهم فله على شهر ان قال له صاحب الدار فوات ان وصيت كل شهر
 بخمسة دراهم والا فترع الدار فوات ولم يقل المستأجر شيئا ولم يترع له سكن فله لكل شهر
 خمسة وسكاه وضام قال صاحب الدار فوات • ولو قال المستأجر لا أرضي بمسكة ومسكن
 لا يصح عليه الا الا بر الاقل • (المتابعة) • ولو قال رب الدار بضمرة وقال المستأجر بمسكة
 وتركه على سكن فهو بمسكة ولو اصر كل واحد على مقالته ومع ذلك سكن يجب ابر المثل
 منسحب التا تاريخية في الثامن من الاجارات • وفي تناولي أي قلت ومن ربي عن ابي ابي
 اذا قال الربى لصاحب الفتم لا ارضى بحمل بعد هذا الا أن تعطيني كل يوم درهم ما لم يقل
 صاحب الفتم شيئا فترعه معه مع لسه كل يوم درهم وزك صاحب الفتم بمعه عنده وحب
 بما قاله الراي • وفي المقتطوع وكذا في اجارة الدار • تا تاريخية في الثامن من الاجارة • قال بكم
 فترجه الفتره شهر اقل درهمين قال المستأجر لا بل بدوهم ومنه رجب ابر المثل
 لا يرا على دوهمين ولا ينقص من دوهم الصحيح أنه يجب دوهم موجبات الاحكام من
 الاجارة لفظ الوقاه رجل استأجر حاشا في قرية موقع الخلاه فترع الناس سقط الاجر وان نمر
 بعض الناس لا يسقط برازبه في اجارة الحمام • استأجر من لامي دار وقبيل سكان ما دونه
 الدار وحلى بنموين القتل ثم قال بعد مدة حال بنو بين القتل فلان يحكم الحدال ان فيها فلان
 لا يلزم الاجر وان فيها المستأجر يردم بشهادة الظاهر وان خاليا يجب أيضا لوجود القضية
 برازبه في الثالث من الاجارات • وفي القضية تسليم المفتاح في المصراع القضية منه وبين
 الدار تسليم الدار حتى يجب ابر بعضى المسدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس
 بتسليم الدار وان حضر المصراع في يده انتهى مع الضلوع اجارة • لو استأجر دارا
 على أن يصب ثلاثة أيات واذا فيها جنان فانه يضره لا يسقط من الاجر • في اواخر اجارات
 القضية • ولو استأجر دارا وقطعها ثم انقرب الدار مثل بعضها عتاق نسقط من
 المستأجر خمسة دق من الاجر • ولو ترك الدار شهر اقام معه رب الدار قبل ان آخر الشهر
 سقط من المستأجر خمسة ما كان في يد الا بر • فاضمان في باب الاجارة فاضادة • اذا
 استأجر أرضا مستعمها رطبة قال الاجارة فاضادة قال قلع رب الارض وسجلها أرضا يضافه
 فهو جائز فان استعملها قسقل ذلك ما نسل الحاكم الاجارة ثم قلع الرطبة ثم القع القلع وان مضى
 من مدة الاجارة شيء قبل أن يصبها ثم قلع الرطبة قال المستأجر بالخيار ما شئت فخصها على تلك
 الاجارة وطرح عنه ابر ما لم يقض وان شاء ترك • هذا كله ما ذكره القدروري (١) من

(١) مثل من اجارة الارض المستأجرة
 المشغولة بزراعة الفيه هل يقو زمان لا اجاب
 ان كان الزرع بغير طريق شرعي لا يتصور
 قبل أن يصب ما لم تكن الاجارة شاففة
 الى المستقبل وان كان طريق شرعي تحوز
 الاجارة ويحرم الزرع على القلع ويسلمها
 الى المستأجر بعد ذلك كذا في فتاوى ابن
 حجر

(١) لأن مدعى الفساد لا ينكر المدعى لو كان أحد هما مكر القتل في قول لمسكر كذا في الحانية في الاجابة الثانية
(٢) مثل من رجل استأجر دارا مشغولة بأربعة المؤجر وأساكن على نصف الاجرة (٢٩٩) أجاب نعم فصع الاجارة والمستأجر مطالبة

صاحب الاستعانة برعها كذا في فتاوى ابن نجيم

(٣) وذكر في الحانية في فصل ما يجب على الايجار وما لا يجب من كتاب الاجارة انهم قالوا لا يرلها

اعلم ان صاحب جميع الفتاوى وأما البيت والبراري وفتاوى الهداية وصاحب الشفاء والنظار وغيره الذين قالوا في حانهم صرحوا بعدم وجوب الاجارة على الزوج الا ان صاحب الهداية قال بوجوب الاجارة كذا في بعض العلماء

(٤) لأنه ليس فيها ان الحكم ولا في الهداية ان تنكح دارها فلهذا لا يسكن على الزوج كذا في حانهم فلهذا في بعض من أعمال البيت يجوز كذا هذا كذا في الفتاوى الكبرى

(٥) لأن شكلها مع لا يمنع التسليم والصلية لانها تابعة لزواج في السكنى لان سكنها عليه وما ذكر من القياس لا يصح كذا في الفتاوى الكبرى في نوع في استنباط الفدية بين الزوجين

مثل من رجل سكن مع زوجته في دارها مدة من شهرين فصرح بالاجارة فطالبته بالاجارة فهل يلزمه ذلك أولا أجاب لا يلزمه أجبره لمسكن برصا كذا في فتاوى ابن نجيم في الاجارة

(ترجمة)

(٦) بطل دولا طاعة المستأجر بالتصاع الماعوم لم يكن مشغولها والمؤجر غائب عن البلد وتعامل المستأجر به فيجب على المستأجر دفع اجرة مدة التحويل اجبلا

(ترجمة)

(٧) قيل لم كان هذا في إهدام المسكن

الاجارات التاريخية في الفصل الخامس عشر • وفي التهذيب وان استأجر والنهر والضاة مع الماء لغيره أيضا والقوى على الجواز في عموم البولي من أهل المزور • ورجل استأجر أرضا من مختلفه قال المستأجر واستأجرتها وهي فارغة وقال صاحب الأرض كانت مشغولة من روعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل القول قول صاحب الأرض خلافا لما يبين اذا اختلف في النقص والفساد بحكم الشرط فانما كان القول قول مدعى النقص (١) لأن في هذا الوجه صاحب الأرض منكر الاجارة أصلا وقال القاضي الامام السخشي في الاجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول منكر الفراع وقت بعدوان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الأرض كذا في مشقة الطائفة اذا استدلوا بحريته من اذ اخطأه قال رضى الله عنه وفيه ان يكون القول قول منكر اشغل لأن في صحة اجارة المشغول وواجب والصحيح انها جارة وتؤمر بالتصريح والتسليم (٢) فاصح ان في فصل اختلاف الاجور مع المستأجر • اذا اختلف في صحة الاجارة فسادها فاقول لمدعى النقص قال المصنف الا اذا ادعى المؤجر انها كانت مشغولة بالزراع وادعى المستأجر انها كانت فارغة فاقول للمؤجر كذا في اجارة البرارية • أشاء في كتاب الاجارة • وفي الكبرى احرف دارها من زوجها وسكانها جاز كذا في آخرها (٣) وهو غير اعتبارها لطلوع أو تسير وفيه نظر وفيه ان يجوز (٤) قال القاضي القزويني على أنه يصح (٥) تاريخية قبل التماس عشر من كتاب الاجارات • ورجل استأجر دارا وفيها ما هو اقدم من شهرين مع من في الاجرة منه تاريخية في دفع الاجارة • استأجر دارا فهدم بعضها والآخر غائب أو تسير ولا يحضر مجلس القاضي لتقسيم ويجب القاضي وكله مع بعضها من اجارة النفس في باب العدد • وفي اجارات سبع الاسلام انهدمت الدار كلها هدمه أو لا يصح ولكن دفع الاجرة مع أول تاريخية في التماس عشر في الاجارات • ورجل استأجر دارا وقسمها فسطعها ما تدهم من الدار كان قسما أو من يصح الاجارة بمحضرة الآخر ولا يصح معه من دفعه لأن هذا غير الرذالة بل فان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يضع عند حضرته ويحيطه ويسقط الاجر عند السكنى ولا تصح الاجارة ما لم يضع من اسادة الحانية في فصل ما يجب على الاجر وما لا • اجردا ورفضها المستأجر فهدمت فسادها على المستأجر أن يضع ولا لا • ولو كان مكان الدار مبنية فهدمت وصارت ألواحها مبنية فهدمت لم يحرم على تسليمها الى المستأجر ثقة في فصل في مسائل العذر من الاجارة • من سخط استأجر دار بها ودفعه آت برده وهدمت ما هو مؤجر اولا وثابت غائب استأجر مؤجره كذا في كتابه ابن ابي رافع مدت واجب ودفعه في اجاب في (٦) كالوا انهدم البيت للمستأجر والمؤجر غائب فبناء المستأجر وسكن قيل ابن جرير انهدم كل بود (٧) فلهذا تعذر الاتماع المقصود وهو الطس قاعدة في أوائل الاجارة • (٨) رجل استأجر رضى ما وبنها وصارها مبنية فهدمت فهدمت ما هو معلوم فاقطع الماسقط من الاجر بحسبه فان لم تفض مدة الاجارة حتى عاد المله لزمه الاجارة فان شرط عليه الاجر وان اقطع الماسقط من الاجارة وان اختلفا في قدر

الاضطجاع فالقول قول المستأجر وان اختلفا في تقس الاقطاع يحكم الحال عند
 الفتاوى وكذا في الحاقطة في الباب الحادي عشر من الاجارة وكذا في خص الكركى •
 استأجر رضى ما له كل شهر بأجر معين فاقطع الماء عنها في بعض الشهر قبل ان يعمل فللمستأجر
 الجار عكس اذا كرى في الاصل وهذا نص بان الاجارة لا تسبح باقطاع ماء الرضى كالمسند
 المستأجر اذا ابقى في مدة الاجارة فان لم تصح حتى عاد الماء لزمته الاجارة عما بقي من الشهر
 الزوال موجب الفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك قال بعضهم مع وجوب ما لا يقطع من
 الماء في الشهر حتى اذا اقطع الماء عشرة ايام من الشهر سقط من الاجر الثلث قال شيخ
 الاسلام هذا هو الاصح لان طاهر الزوايته شهد له اياه قال في الاصل الماء اذا اقطع
 الشهر كله ولم يضره المستأجر حتى مضى الشهر فلا اجر عليه في ذلك ولو كانت منهعة
 السكنى موقودا عليها مع نعمة الطين وجب بقدر ما يفيض من مائة الكفى • وذكر
 القندورى في شرحه ان من استأجر رضى ما سبعة فاقطع الماء بعد ستة أشهر فأصل الرضى
 حتى مضى الشهر سقط الاجر لستة أشهر ولا نحو الخلق وان كان البيت يقطع به الغير الطين
 عليه من الاجر بحسبه فانما نزلت في الامور والنفقات النافعة في العمل الذي عشر من كتاب
 الاجارات لمصاحبه ولو استأجر طاحونى ما في موضع يكون الخفر على المؤجر عرفه
 واحتاج التمر الى الكرى وصار يعمل لا يعمل الاحدى الحسنيين كان يعمل لو صرف
 الماء اليها جاعدا يعمل عملا قاصدا كالمستأجر ان يقطع الاجارة فكأن الخلق فيها هو
 المقصود وان لم يقطع الاجارة فطعمه اجرهما جعلا وان كان يعمل لو صرف الماء اليها لم يعد له
 كمن عليه اجر احداهما اذا لم يقطع الاجارة فان تماوت اجرهما عليه اجر احدى طرفيهما
 اذا كان الماء يكتفى لا كغيره ابراء وان كان في موضع يكون كرى النهر على المستأجر
 في عرفهم كان عليه كل الاجر (١) فله يبر من كتاب الاجارة • وفي التاوى
 استأجر أرضا للزراعة واقطع الماء وبقي ثمن المسدة ما يصلح أن يزرع عرفا ولم يخصص
 ولم يخصص حتى غلبت المسدة تمام الارض وانما خصه فخص الاجارة وينقص من الاجر بحسبه
 وان لم يصلح أن يزرع عرفا لا يزرعه الاجر عما بقي وان لم يخصص براز في الفصل السابع
 من كتاب الاجارات • وجعل استأجر أرضا للبرعها فبرعها أو ما سبب الزرع أو فقه ذلك
 أو عرف الارض ولم يثبت فطعمه الاجر تاما ولو غرق قبل أن يزرعها فلا اجر عليه قال
 في المحبة والفتاوى على أنه لا أجر على المستأجر عما بقي من المسدة هلاك الزرع الا اذا انكسر
 من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر بالارض وكذا لو سبها فاصيب لان في المسدة الاولى
 يمكنه أن يزرع آخر فان غرق قبل ذلك لا يمكنه ولو قبل الارض ولم يزرعها حتى مضت المسدة
 يجب تمام الارض وفي الفتاوى وجعل استأجر أرضا للبرعها فبرعها أو ما سبب الزرع أو فقه ذلك
 نفس الزرع سقط الاجر عما سواها استأجرها بشرها أو بغير شرها كذا احتاروا فيه
 أبو البشير قالوا استأجر الرضى فاقطع الماء فيض كركى في نوع في اجارة للضار
 والشيخا من كتاب الاجارات • وجعل استأجر أرضا للبرعها فبرعها أو ما سبب الزرع أو فقه ذلك
 فيض الزرع فالمسدة على وجهين اما ان استأجرها بشرها أو بغير شرها ففي الوجه الاول

(١) لانه هو المطل خاية فيما يجب على
 المستأجر من الاجارة به

سقط عنه الاجر لموات لتكس من الاتساع وفي الوجه الثاني ان تقطع ماء الزرع على وجهه لا يرعى له الحيار وان اتقطع قليلا قليلا ويرعى منه السقي فلا اجر عليه واجب ولو لم ينقطع الماء لتكس ساق الماء عليها حتى لا يتباهى الزراعة فلا يرعى له لانه يجوز من الاتساع به كاداد غضب غاصب ولو اخلت في الزراعة في الفصل الثاني في الاجارة • وجعل استأجر ارضا ليرعى بها فاضطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء الارض أو ماء المطر لتكس اضطع ماء المطر أيضا لا يرعى له لانه لم يتكس من الاتساع بها • وجعل استأجر ارضا مستقلة ليرعى بها ساجدا مزرع ولم يثبت أو احاطة آفة فأخذ به وكان ذلك في وقت لا يستطيع أن يبعد هامة أخرى دارا لأن روع فيه باقية ما سجد ان كان الثاني أقل ضررا بالارض من المسمى أو منه فعل ذلك لأن روع الارض رضى به طاهرا وان كان الثاني أكثر بالارض من الذي عمله لم يكن له أن يرعى لأن روع الارض لم يرع الا بالسقي أو بماء روضته أو به ويرة الارض على صاحبها • وقد وما كانت في يده من الاجارة وسقط عنه الزيادة والمؤاجرات انقص الدار المستأجر منه رضاء المستأجر أو رضاء لا تنقص الاجارة لبقاء الاصل كالرغيب الدار المستأجرة انسان لا تنقص الاجارة لتكس بسقط الاجر مادامت في يد المصاحب وكانوا يهدت الدار في يد المستأجر (١) من اجارة الخاية في فصل ما يجب الاجر وكذا في فصل ما تنقص به الاجارة وفيه تفصيل • قال في المصنف في قساي أهل حرقه استأجر ارضا من اراضي الجبل فزرمها فلم يخلو ولم يثبت حتى تمت المدة ثم سطر وتبث فالزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا تضامها وأما في فوادراس جماعة وفي الحق ويحذف الفضل فان قال رب الارض بما أقطع له ذلك فيخرج كذا في اجارة العطار والنجباء • ومن مرض المستأجر ويهرس الزراعة فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا • خيفة في فصل ما تنقص به الاجارة من كتاب الاجارة • اذا مات أحد المتعاقدين والزرع يقل بسقط له السقي وان تمت المدة والزرع قل بتركه بأجر المثل لأن الحاجة هي الى الانتفاء وفي الاولى الى البقاء • ومن الثاني مضت مدة الزرع قبل بتركه بتركه بغير المثل في الاستحسان ان احصيا وان لم يحصيا حتى يحصد هي الاجر بمصايف ذلك ولا يتصدق رب الزرع بالفضل • وان تمت مدة تهاد لم يصرح بالزرع فصحت وودت الارض الى مالكها فان خرج بمصدق ذلك ردت الى صاحب البذر وله الزرع وعليه أجر المثل • وكذا لو لم يحصها حتى يحصد الزرع • بزارية في مسائل موت أحد المتعاقدين من كتاب الاجارات • • وجعل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل اخضا امدة الاجارة كل على ورثته ما جى من الاجر الى أن يدرك الزرع لأن الاجارة كانت تنقص بالاعذار حتى بالاعذار • وكذا لو مات المؤاجر بنى المستأجر حتى الاجارة الى أن يدرك الزرع فان اخضت الاجارة والزرع قبل في القدر بضر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاطلع الزرع في الحال وان شئت فتركه في الارض الى أن يدركه وعليه لصاحب الارض أجر مثل الارض من أول ثل اجارة خاية • • ويحكمها صاحب الاجارة عتق العاقدين أو أحدهما اذا عتقه له أو أنقذه حاله فيه ثم مات لا يلو كليل بالاستحسان اذا مات بطل الاجارة لأن التوكيل

(١) دفع الى رجل ارضا يصا من مملوكة على أن يفرسها بخلو وشعر او كرم ما على أنه طاحرج اتقه تعالى من بخل وكرم وشعر فهو يتناصدين وعلى أن تكون الارض بينهما نصفين أيضا فهو فاسد فان قبضه او غرسها آخر اساس عده ما خرجت غرا كذا • • • كان جميع الثمر والانتجار له حسب الارض وللمارس على ريع الارض فلو غرسه واجرمته فيما على في باب المصلحة فاضيان روجه الله

بالاستحقاق كبل بشرائه المتافع فصار كلنو كبل بشرائه الا عيان فيه مستأجر النسيئة
 يصير مؤثرا من الموكل كذا في الذخيرة من شرح المجمع لا ينقل في أوائل الاجارة لمصلحة
 وتطيل الاجارة بموت المستأجر أو المستأجر عند اخلافا للناسي ولا تطيل بموت الوكيل ولا
 بموت الأب أو الوصي ولا يلوغ المسمى وتطيل بموت الموكل وان أجبر بجلان دأب ثم مات
 أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وأبى الميت وهو كبير ان تكون حصته
 على الاجارة ورضى به المستأجر جاز وان كان هذا اجارة المشاع في نصيبه لكنهما من الشريك
 وكذا لو مات أحد المستأجرين فاضيقان في كتاب الاجارة في الفصل الاول • وتطيل
 الاجارة بموت الموكل ولا تطيل بموت الوكيل ولا بموت الوصي • والأب والفاضي في اجارة مال
 النسيئة ولا يجوز قيم الوقت في اجارة الوقت وإذا جرت الاجارة بين وكيل الأجير وبين وكيل
 المستأجر مات الوكيلان لا تطيل الاجارة فاصحاب في فصل فيما تنتقض به الاجارة • وتطيل
 الوقت إذا اجبر الأرض مدة معلومة ثم مات المؤجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة
 فموقعه للمستأجر غلة الأرض قال الشيخ الامام ان كانت الغلة زرعها وورثها للمستأجر
 يدرهم كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الأرض ان كانت الأرض انتقضت بزواجهم وبصرف
 ذلك النقصان الى مصالح الوقت لاحق للموقوف عليهم بذلك فاضيقان في فصل اجارة
 الوقت • وان مات المؤجر ففسخ المستأجر فطعمه أجبر ما سكر بعد الموت لانه ليس يقاسم
 في السكن بل هو ماض على الاجارة من اجارة خزانه المقتنين • وجعل مستأجر أرضا ثم
 اشتراها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المسمى أن الاجارة تطيل ويترك الزرع في الأرض حتى
 يستحصد ويكون للشريك في الثمر على صاحب الزرع مثل أجبر نصف الأرض فاصحابان
 في فصل ما تنتقض به الاجارة من الاجارة • استأجر عبد القدمة فرض العبد ان كان يعمل
 دون العمل الاول له خيار الرقة وان لم يرد وقت المدة عليه الاجر وان سكت ان لا يرد على
 العمل اصلا لا يجب الاجر وعلى قياس مسئلة الرمي (١) يجب ان يخل إذا عمل أقل من
 نصف حصة الرقة وان لم تنتقض الاجارة حتى تحت المدة فله الاجر برأيه في النوع الاول
 من الفصل السابع من كتاب الاجارة • (م) وفي القدوري إذا أجبر الرجل عبده سنة
 طماض سنة أشهر أعتقه فعتقه جاز وكان العبد مالبا وان شاء مضى على الاجارة وان شاء
 فسخ وان أجبر لم يفسخ له ان يفتن بعد ذلك وأجر ماض للمد وفي الفتاوى العناية
 ان لم يكن عليه دين (م) وما بقى للعبد وان كان حين اجبر العبد استعمل لاجرة ثم أجاز العبد
 بعد الحق فالاجرة كلها للمد ثلثا ثانية في المادى عشر من الاجارة • وان باع المستأجر
 يدين المستأجر له ان يترعها من يده وقال المصنف لاحق يؤدى مال الاجارة برأيه في النوع
 الثاني من الفصل السابع من كتاب الاجارات • علوا مستأجره بذهب الطعام الى فلان
 فذهب وجعله تائما فقرة لا أجرة عندنا وفي نسخة جعل الكتاب التي ذكرها في الكتاب
 ان دفع الكتاب الى ورثته يجب الاجرة بالاجاع وان وجد فلا ناعا بقرن الكتاب هناك قال
 بعض متأخريه أيضا على الخلاف ويضاهيهم على أنه يجب أجر المذهب اجماعا إذا شرط
 عليها الجاهي بالاجاب أما بشرط فان ترك الكتاب فحقه على ان سخر ادا كارتا تابا أو

(١) وفي مسئلة الرمي إذا عمل نصف العمل
 الاول له الرقة أيضا كما في الثانية
 فيما تنتقض به اجارة وكذا في الناقص فلا
 وجه لقوله يجب ان تأمل غير

الى وروثه ان كان مستأجرا من الاجر كلا وكذا لو وجد دفع الكتاب ولم يشتره وادعاه بلا جواب
يجب الاجر كلا لانه اتي بما في وسعه ولو لم يجده أو وجده وادعاه بالكتاب خلا لاجره وقال حمده
أجر الذهاب ولو نسي الكتاب فله الاستسقاء لاجر الذهاب باجاء وان استأجره بثلثين الزكاة
الى ملان فلم يجده ورجع أو وجد مستأجرا فبلغ الى وروثه ورجعه أجر الذهاب والعرق ان
الكتاب ان كان سرياً يكون محمولا على ما فيك الترتيل لعدم اطلاع غيره لعدم حمل ذلك ختم
غيره والرسالة لوسر الا فروع يمنع من ابلاغ القديق الى الامام الخواص فذكر بين الكتاب
والرسالة وادرج بالعام وعلم في الطريق لا يضمن عندما استأجره غلاما ذهب بكتاب
الى بغداد فقتل بالعام دهشج وانكره المستأجر ان يرضى الفلام أنه دفع اليه الكتاب
اولم يجده يجب الاجر برأيه في الرابع من الاجارة . أهل بلدة قتل عليهم الوثان
فأستأجر وارسلها بامر معلوم ليذهب الى السلطان ويرفع القضية يصرفهم نوع تصنف
واخذ الاجر من مائة أهل البلد من الاغنياء والعرفاء قالوا ان كل رجل لو ذهب الى بلدة
السلطان يتبعها اصلاح الامر في يوم أو يومين حازت الاجارة (١) وان كان محال
لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وانما يحصل في عدة فان وقرا الاجارة وقنا جائزت الاجارة
وله كل السعي وان لم يوفقا فسدت الاجارة وكان له اجر اثل على أهل البلدة على قدر
مؤنتهم ومناهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال فاصفان في اول باب
لاجارة الفاسدة . ثلث الائمة اذ ائنة على مصرفا استأجر وان يرفع شكواهم
الى السلطان ان ذكروا الوقت جائز فيه يعني (٢) والا لا برتبة في نوع في المتفرقات من
المصل الثاني من كتاب الاجارة . (ثم) استأجر الحماي خلافة أو لا كليعلق من
دخل حاشه أو يدسك لم يبرأه لا بقصد ان يشرع في المصل المقصود عليه في الحال فمة
في الاستبراء على الاعمال المباحة . وحمل استأجر رجلا ليدم جداره أو ليفي حاشه كل
ذراع بكذا أو قال دارا بر درهم ما ينسخه برن (٣) أو استأجر رجلا ليكسر حطبه
قال الشيخ الامام أبو بصير محمد بن الفضل الاصيل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر
انسانا بالعمل قال كان عملا أو اراد الاجير ان يأخذ في العمل فله العمل بقدر عليه
الاجارة ذكركت وقا اولم يذكره بان يقول استأجرتك لتضيق عشرين من ثمنك الخبز
بدوم جاران كان المستأجر في ذلك الوقت يكمل آلات الخبز كالحقن وهو وان لم يسر
مقدار العمل لكما ذكركت وقا فقال استأجرتك لتضيق اليوم الى الليل بدوم جارا أيضا
لانه وان لم يبين مقدار العمل فذكر الوقت وذكر الوقت تصير المقصود معلومة ولو قال
دين يندم دين بدوراس بالزكفي (٤) جارا أيضا لانه سمي له عملا أو اراد ان يأخذ فيه
المصال بقدر عليه فمضم الاجارة بدين وقا أو لم يبين ولو قال دين بدوم دين يندم
من يادكن (٥) ان لم يذكر ذلك وقا لا يجوز لانه استأجره لعمل أو اراد ان يأخذ في العمل
لا بد وان التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالرجوع ولا يدعى في تبة الرجوع وان بين ذلك
وقا فهو على وجهين ان ذكر الوقت أو لا يذكره كالأجر ان قال استأجر غلاما اليوم بدوم
على ان تدرى هذا الكدس جائز لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذكر الاجر بعد بيان العمل

- (١) وهذا نوع نوع واستصان (٧) رأيا
على جواب الكتاب لا يتصور هذه الاجارة
الامة وقنة وبه يفتي وهكذا ذكر خمس الامة
المرشحة في باب الرشوة من شرح
أدب القاضي أن هذه الاجارة لا يجوز
الامونة وان كانت مدة الاصلاح يوما
أو يومين . كذا في المحل البرهان في
مستزقات الاجارة وكذا في الظهيرية عند
(٧) وأفتى نصير بالاستصان على حاله
مجموع الموارد عند
(٢) وهو المختار كذا في خزنة المحققين
في الاجارة الفاسدة عند
(ترجمة)
(٣) خذ هذه الدراهم واذا لي بها ما واحد
شبرا
(ترجمة)
(٤) ابن حاطل هذا ابد الدرهم الواحد
(ترجمة)
(٥) ذر جرف هذا ابد العشرة دراهم

ولا يجوز ان يذكر الاجرة أو لزوم العمل بأن قال سأجرئك بدينهم يوم على أن تنجز هذا
 الكسب لا يجوز لأن العقد وقع على الاجرة أو لأعمال يحتاج إلى ذكر لاجرة معديان العمل
 فإذا تأمل العمل معدوما أو مجهولا صار ذكر الوقت بعد سبل الاجرة للاستحالة أي على
 شرط أن يجهل اليوم ولا يجرى على حكم ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز
 وعلى هذا أصح السعادر جعل أمر سائر المشتري في الكسب أو لا لا يلزم فيه هذا
 الثوب بدينهم لا يجوز هذه الاجارة لأن البيع لا يتم بالمال واعاينته وبالمشتري ولا يدرى
 متى يجي المشتري فان ذكر ذلك وقتان ذكر الوقت أو لأم الاجرة ما قال سأجرئك اليوم
 بدينهم على أن يبيع لي كذا أو تنجز لي بدينهم ذكر الوقت بأن قال سأجرئك
 بدينهم اليوم على أن يبيع لي كذا أو تنجز لي بدينهم لا يجوز وهذا من تسمية الكسب سواء
 فإذا خفت الاجارة وجعل وأتم الفصل كنهه أبو منته على ما هو العرف في أهل هذا العمل
 (١) فاضمان في الاجارة العاصدة • (ق) أصرح هذه المسئلة من الكسب بالتذرية كل
 غور بكذا إن حال منه فعدت وإن أطلق في غور واحد كالباع (٢) فقد عاوى
 في الاستصناع من كتاب الاجارة • (م مع) سأجر لي على قطاعة عدا راية صرته ما هو ثوب
 مروى بإجازة ابن سكر القطي والسياب بعده والأفلاط (ط) فالأصل أن الاستصناع على عمل على
 ليس عده لا يجوز كالأجيرة بدينهم عليه قال وهو بالخيار إذا رأى السياب ولا يخاف
 القطي فثبت في باب الاستصناع على عمل ليس عند المشتري • سأجر رجلا على العمل
 في شيء هو فيه مثريك فهو إذا كان يبيع الثمر طعام فاستأجر أحد ما صاحبه على أن يعمل
 نصيبه إلى مكان معلوم والطعام غير مقصور على الطعام كله وأستأجر فلام صاحبه أو دابة
 صاحبه على ذلك لا يجوز هذه الاجارة عند أصحابنا وإذا جاز لاجرة • وعند الشافعي جائزة
 وله الاجارة إذا عمل به النعم في الاجارة • سأجر رجلا لبيع والشراء ولم يوقت بغيره وان وقت
 جائز ولم الاجرة على اسم أو لا يراعى في الاستصناع من كتاب الاجارات • ولوقاله
 يبع في هذا المقام بأحد درهم أو اشترى ولم يبع إلا بغيره أو المثل لا يزاد على درهم ولو
 أمر بالبيع أو الشراء لم يشترط له أجره أي استعانة خلاصة في الخامس من الاجارات •
 رجل يبيع شيئا في السوق فاستعان من رجل من أهل السوق فأعانه عليه ثم طلب منه الاجرة
 فامتنع في ذلك عادة أهل السوق إن كانوا لا يبيعون إلا بأجر يجب عليه أو المثل وإن كانوا
 يبيعون في مثل ذلك بغير أجر لاشئ له ثم في كل موضع يجب إذا أخذ الدال الاجرة
 ثم إن المشتري قد اشترى بالبيع بطريق هو ففسح ولا يكون فصلا يستقر من الدال ما دفع
 إليه من الاجرة خلاصة في الخامس من الاجارات وكذا في الظهيرة • الدال في البيع
 إذا أخذ دلاله بعد البيع ثم انقضى البيع فباعه بيمين من الأسباب سلب الدال لانه لأن
 الاجرة عوضه مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يفتقر عليه الدال لانه كل خطا أو خطأ الثوب
 ثم قفقه صاحب الثوب فإنه لا يرجع على الخطا بالاجر وكذا صاحب الدال إذا هدم الدال
 لا يرجع على السامع في فاضمان في الاجارة العاصدة • (خطا) لو ثبت أن المبيع كان
 حرًا أو قاصداً فترد العقد لم ينفذ جامع الصول في أحكام الدال • وفي متفرقات

(١) وفي الدال والسمار أجزاؤه ولما
 فاضموا إلى كل عشرة كذا حرام
 عليهم كذا في البرازية •
 مثل من شخص خاضع لشيء يقال من جاني
 به فيه القدر الفلاني ثم إن فاضموا جده
 وأضره وطلب منه القدر الفلاني هل
 يلزمه ذلك أم لا يجب لا يلزمه ذلك وأما
 يلزمه أم هو المثل كذا في الفهم الجيم •
 (٢) لقول لاهل شرارهم هو ثمان عشرة حشا
 والسمع أربعة وعشرون حشا وهو فاضمان
 وأما عشرة أغوار مغرب

العتامة أسد الدلال الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بالعيب دواء أو بغيره ما لا يسترد منه الدلالة وقال الصدر الشهيد في حق الذي وفي الأخيرة دفع إلى المتأدي قولاً به ما أدى ولم يرد فباع صاحبه بنفسه فلهما أدى بأجر مثله قياساً على الاستحسان لا يجب شيء منكم العرف (١) تاواناً في أصل المتفرقات من كتاب السوء دلال لم يقدروا على الانعام فباعها دلال آخر ليس للأول شيء وعليه الفتوى من اجارة خلاصة وفي فتاوى المصلي الدلالة في الكساح لا تستوجب الاجر وبه كان يفتى وغيره من مشايخ زمانه يقترون بوجوب أجر المثل وبه يفتى لأن علم الاخر في الكساح يقوم بالدلالة فإن الكساح لا يكون الاعتدات كغيره بالدلالة ممكن لهما أجر المثل بغير الدلالة في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع من صاحب المتاع لا بالدلالة (٢) خلاصة في أواخر الفصل الثاني من الاجارة اكرى عسقة لتعدل الخطه المعينة الى موضع عمل صاحب العسقة تلك الخطه في عسقة أخرى استحق الاجر المسمى لأن بين العسقتين تفاوت في العمل ذكره الشيخ الامام الكبير المغالي ذخيرة في أواخر الفصل الخامس والعشرين من كتاب الاجارات مثل على شخص ما قلبت العسقة على أن يجعله كدال في مكان كذا فساوت العسقة وانكسرت في بعض الطريق هل يستحق شيئاً من الاجر واذا استأجر رب العسقة ملائحة بأجر معلومة ذهاباً واياباً فهل يستحق من الاجرة بقسطها واداءها والجرع ما لم يمس وتحتقوا العرق ان لم يلقوا بامانهم والتقارب بينهما الى صيرها الى مكانهم في ذلك اجاب اذا فرقنا العسقة وانكسرت بعد صنع رب الامان عليه ولا أجر له وان كان يصعد فالتك بالبايع ان شاء نفسه فبقيته في مكان التلف وعطاً بأجره بحسبه وان شاء في مكان الحمل ولا أجر له والملاح يستحق من الاجرة بقسطها (٣) واذا اترضوا على الالتقاء فالنعم على الرؤس لا فسطح الامس (٤) وهم به سواء (٥) من فتاوى تارقي الهداية في مسائل الاجارة مثل من شخص استأجر عسقة ليتعم بها على الوجه الشرعي في الحمل والفرع على العادة من يد السويس الى بند درجة المصورة ثم اسلمها فماتت فترقت في أثناء الطريق وتلفت هي والمتاع فهل يلزمه أجر المسافة التي سافر بها وسقط عنه باقي اجرة المسافة أو اجاب بأنه تفرمه أجر المسافة التي سافر بها بحسبه لأن العقود عليه النعمه لا العمل فهو كمن في الدار واستشار دابة لركوب أو الحمل عليها ولا تأكل الزيلعي لا يستحق الثوب الاجر على البص الا سكن الدار ونظم المسافة لأن العقود عليه وهو المتفقد صير مسلماً الى المستأجر يتسلم حملها وهو الدار والدابة بخلاف ما اذا كان المقفود عليه العمل كالحياطة والحمل والتصرف فانه لا يستحق من الاجر شيئاً الا بعد الفراغ من العمل والتسليم في صاحبه ولا يستحق تسليم البص شيئاً انتهى والدليل على الفرق أيضاً في المحيط ولوا اكرى عسقة لخدمه في موضع كذا يحصل كذا ويبي منه فذهب بالعسقة فله أجره فربح قال بلرب كراء العسقة في الذهاب قارعة وان قال اكرتها مثلاً على أن تحصل في طعنا الى كذا من موضع كذا لم يحصل له طعم الا على الكراء انتهى في الوجه الأول المقفود عليه منه فتاوى الشافعي في نفسه (٦) وهو بالحل عليها فان قلت في فتاوى تارقي الهداية العسقة اذا غرقت وانكسرت من غير صنع وبها الخلافان عليه ولا أجر له وطاهر أنه

(١) وهو المختار كذا في الاجارة لمادة

من انطية ع

(٢) وقد سبق أيضاً أنه لا يستحق الاجر

استصفاً وهو المختار ع

(٣) جواب المسئلة الثانية وبه أفتى ابن

نجيم ع

مثل من رب العسقة اذا استأجر للاحا

بأجر معلومة ذهاباً واياباً فسرعه

ما كسرت العسقة أو فرق في بعض

الطريق هل يستحق شيئاً من الاجرة أو لا

اجاب نعم يستحق من الاجرة بقسطها كذا

في فتاوى ابن نجيم ع

(٤) جواب عن المسئلة الثالثة ع

(٥) مثل من ثلاث مسائل وأجاب ابن

كلهما ع

(٦) قوله وفي الثاني على أنه في نسخة

وفي الثاني على ربه اء معصمه

لا يجبه شيء من الأمور قلت أيا كان كذلك لانه موقوف على امره وحب الله عليه على أن
يحمل كذا فالموقوف عليه الحمل وفي مثلثا المشروط عليه المقتضى وهو قطع المسافة والبرهان
عليه أيضا أن قارئنا لهذا قد كفى السؤال أن رب القينة إذا استأجر ملاحا فهل يتحقق
تأجير الأجرة إذا غرق فليطلب به يتحقق من الأجرة قبلها وانما كذا كذا في الملاح لأن
أنه قد ورد عليه المنفعة والملاح تارة يكون خاصا وتارة يكون مشتركا قال كان معنى صاحب
القينة فهو مشترك وإن كان معنى أنه العامل في القينة مع رعاها فهو خاص وفي السراج
الرواح الملاح صاحب القينة وفي الصباح الملاح الخاف وهو الذي يرى القينة من
رسائل ابن نجيم • ويل استأجر قينة لذهب إلى موضع كذا يحصل عليها كذا
وهي • ما ذهب بالقينة لم يجد ذلك الشيء قال محمد بن عمر كره القينة في العداة فافترغ
قل كذا ولو قال أكثرية كانت على أن يحمل الطعام من دوسم كذا إلى بيت طيس عليه شيء
من الكرا لا لأن في المسئلة الأولى أكثرى القينة للذهب والحمل والرجوع بل لأنه حصص
الذهب وفي المسئلة الثانية وقع الاستقبال على حمل الطعام من موضع كذا إلى هنا فلا يحمل
لا يلزمه شيء • ولو استكرى دابة ليصل من هاتين دولتين هاتين المكارى وقال ذهب ولم أجد
الحمل قال إن من ذلك المستكرى في ذلك كان عليه أجر الدابة ثلثيها من أجل (١) فاضيف
في فصل ما يجب لأجر العمل المحتاج • وفي فصل ما إذا استأجر دابة من هذه القناعة ثم حصل
• رجل استأجر بهرا ليصل عليه طعاما وعطش من مطبوعة ذهب ورجل يمشي في قسم الأجر
على ذهابه وجوهره وجوهره فله من الأجرة لأن الدابة كان له هذا هو اسم المطبوعة
قال لم يسم يتأخر إلى أجره في ذهابه ولا يجره ما حمله في ذلك يعني من حسنة ولو الجارية من
الذكراية والإحصان • رجل أكثرى قينة من رجل ليصل إليها طعاما إلى موضع معلوم
فلما بلغت القينة إلى ذلك المكان صرعه الرمح إلى المكان الذي أكثرى منه فهذا على
وجهين إن كان معها صاحب الجولة يجب الذكرا عليه (٢) لأنه إذا كان معها صاحب الطعام
في ذهابه وقد وصل إلى الموضع الذي أكثرى إليه وإن لم يكن معها صاحب الجولة لا كراه
عليه لأنه ما سلمه إلى صاحب الطعام صار كذا خاطئا ثم نقص عنه لا يتحقق الأجر ولو الجارية
في الفصل الأول من الأجرة • دفع إلى ملاح طعاما ليأكله فطبخ الطعام فقل نقص ما على
وأكثر الأجر فاقول لصاحب الطعام وصلى الملاح أن يأكله وبأخذ الأجر بصاحب
إذا لم يدفع الأجر إليه فلن كان دفعه فاقول للملاح وبأخذ لصاحب الطعام كله • بقية قدر
ما خص من الطعام من الأجر • برز في الترع الثاني من الفصل الحادي عشر من كتاب
الأجرة • ولو قال رجل أعمل معي في كذا حتى أقبل في حقل كذا وكذا ثم أتيت في الحقل
الناقص فيه ولو عمل في كذا رجل على طبع أن يزرع منه ثم يزرع برع ما يزرع مثل شرط
الترع أو لا إذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال لا يستأجر طهره إلى أن يزرع لأن الطعام
أما تقوّم منه ما لا يقدر خلاصة في آخر الفصل الرابع عشر من كتاب الصكاح •
ولو قال أعمل معي في كذا هذه السنة حتى أتو بكذا حتى أقبل في حقل يزرع به سنة في وجوب
الأجر خلاف والاشبه بالوجوب (٣) وكذا الاختلاف فيما لا شرط ولكن على أنه

(١) سئل عن شخص استأجر قينة من
آخر لجل خلال وهو معاني محل معلوم بأجرة
معلومة فوضع القلال بها وسأوت إلى أن
وصلت إلى أثناء الطريق فأصابها بح
شديدة فغرق فغرق ما فيها من القلال
هل على صاحب القينة ضمان فاعترق
من القلال أو لا ضمان عليه وله المطالبة
بأجرة قدرها لأجره لأن ضمانه على ذلك
وله المطالبة بالأجرة من تناوى ابن نجيم
(٢) لأن العمل صار له إلى المستكرى
كله إذا أخطأ الثوب في دار صاحب
الثوب كذا في الخاتمة في ما يجب الأجر على
المستأجر وفي ما يجب من الأجرة عند
(٣) والمختار في القواعد الفقهية أن قولهم
الاشبه بما قل في الرأى كذا في الزايرة
في نوع في الدين في الخامس عشر من كتاب
الدهري وفي جيب الزايرة وجه من
بعض نفسها ثم أورد أن قولهم وهو
الاشبه هنا والاشبه بالتصور من رواية
والراجح رواية تكون لتدري عليه

(ترجمة)

(١) حتى أصابك بئس ما

(ترجمة)

(٢) تذرية ليلين بالصفاء

(ترجمة)

(٣) ثم القطب والحارث والعمل في لذة

بالصفوح سدا للقصع اهـ

(٤) سئل عن استنباط الارض للزراعة

بقدر معلوم في العلة هل يجوز او لا اجابه

فهم يجوز اذا لم يعين من الخارج من الارض

المحررة من اجرة قناري اب نعيم ع

ما بهل الاطعماني الترحق وعلى هذا القول لرجل اعمل متى في كرمي حتى اعمل في سفلن كذا
 فأبي جامع الفتاوى في الاجابة هـ (تم) قال لغيره لعل في سنة تادختر شروهم (١) فبطل له
 ثلاث سنين عليه اجرة واحدة (تم) ان تزوجه امته لاشي عليه والا يجب اجرة سنة
 واحدة (فت) على الامر بالثلثي اولم يغلا لحرته لا تصلح حرة فنية في التفرقات
 من الاجرة هـ حرم حكره بصفين (٢) لا يجوز لانه في معنى فخر الطمان
 وعلى هذا فيه يبدن وكلوس وارزرك فتر بنيه وكندم درويش وغيره (٣) خزانه في
 ازارة هـ وجب استأجره لاصدقه فاصل اجته على ان يعطى لمصر حرمات من هذا
 القصب لا يجوز حكره ما لو استأجره طعنا بالبطس له الحطة بغير من دقيقه ولو عبر عن
 حرمات من القصب وقال استأجره طعنا بالبطس له الحطة بغير من دقيقه اجاز ولو قال
 استأجرته على ان تصد هذه الاجرة بنفس حرمات من القصب لا يجوز الاجرة لانه
 الحرمات ولو استأجره طعنا بالبطس له هذه الحطة بغير من الحق ولم يقل بغير من ذلك
 الحق جاز لانه لم يجعل الاجر من دقيق هذه الحطة والقصب معلوم بخلاف الحرمات هـ وكذا
 لو استأجره لابل على هذا القطن بشرط انما من هذا القطن لا يجوز ولو قال بشرط انما
 من القطن ولم يقل من هذا القطن يجوز (٤) ولو دفع ثرا لاني حائل ليسم له بالثلث اربع
 ذكر في الكتاب انه لا يجوز وشي من ثمن سوزا ذلك المكان التام له واحد القيمة اب الوات
 وشمن الاثمة الحلواني والقاضي الاحام ابو علي القسقي فاضبطت في الاجرة لصلصة
 هـ وللمصنف قال اذهب الى غريمي في بلد كذا واطلبه الا بطل الذي له عليه فان قبضه امته
 ملك منها مائة درهم فذهب اليه طالعه وقصص منه الا قبضه اجرم مثل عمله لانه استغرق
 منه فمعه هذا العقد لم يكن شرا عاظم لما فسد لكونه في معنى فخر الطمان لانه اجرا لثلي لانه
 الواجب في فاسد الاجرات ضمانات فنيصة في ضمان المأمور وكذا في الخامس من اجارة
 البرانية هـ قال رب الدين لحيته اكرت له ارض بجهة المراهنة حكره فخره اجرا
 مثله اذا لم يرد ادفع جاره أو ارضه رب الدين لم يقع به مادام الدين عليه فانتفع فطيه
 اجرا لثلي فهذا أولى فنية في باب من يعمل لغيره من الاجارات هـ قال القسقي اسكن وادري
 هذه الى ان تصفك الدين أو اركب جاري هذا فهو اجارة فاسد ان قال له وقت الاقراض
 لا قبله وبعده ولو أن المقرض سلم هذا الحمار الى المسرح فخره الدب ضمن المقرض فخره
 لانه كان منه باجارة فاسدة حكره امانة فخره بل دفع الى غيره برائبة في نوع في
 القسقات من الفصل الثاني من كتاب الاجارات هـ وفي التوليد استقرض من آخر
 دراهم وسلم المستقرض الى المقرض حار لم يكره ويستعمله الى شهرين حتى يوفى ما عليه
 من الدراهم فالجار عند المقرض بمرارة المستأجر اجارة فاسدة فان استعمله فخره منته
 وكذا اذا سلم الى المقرض دار البيت فخره اجارة فاسدة ولا تكون دونه من الفخرية
 أو اخر الاجارات قبل الشفعة هـ استقرض من رجل دراهم وقال له احسن جاني فخره
 لم اره علك دراهمك لا املك للجار بمرارة الحلواني والاجرة التي ملكه لانه دفع المقرض اليه
 دراهم وتكس المداومة مدونة يجب قال ان ذكر لثلي لاجرة عليه مع استقراره منه المال

(١) وحاقوته عليه حال فاضحان والنسوى
على أنه يجب إبراءه في الوجهين كذا في
الاجارات في أوائل موجبات الاستكمار

الاجارة على المقرض واجبة وان كان ذلك الاجارة عليه قبل الاستقراض أو بعده فلا
عليه (٢) خلاصة في جنس أخرى اجارة المستقل في الله في الثالث من الاجارات هـ (فتح)
عن أبي بكر الخبيبي أنكر المقرض في حاقوته وقال عالم ردة عليك قرضك لا تخالفك
بأمر ضليخه الا برأئك انك الاجارة مع استقراضه وان تركها قبل الاستقراض أو بعده فهو
جاري ولا اجارة عليه فقيه في بابي يصح له من الاجارات هـ ولو أبرأه من ربحه
سنة بألف درهم ثم قال لم يأت بربح من ذلك وبيع ذلك قبل لا يصح وهو المختار
عند البعض ولو قال أبرأك من حصاة من هذا الا برأؤك من حصاة من ألف
صح ولو قال بعد ما مضت سنة شهرين وقت الاجارة أبرأك من الاجارة صح عند الكل ولو
قال تعجل الاجارة شرط في الاجارة ثم وجب منه الاجارة أو أبرأه من الاجارة صح من اجارة
حرارة المعتبرين بغيره هـ ابرأه من ربحه ثم قال وبيع من ذلك أبرأك من الاجارة
عند محمد وعند النسي لا ولو قال أبرأك من حصاة أو ربحه من ألف صح عندهم
ولو قال بعد ما مضى نصف العام أبرأك من الاجارة صح من الكل عند محمد وعند الثاني
لا يصح الا في الماضي ولو كان شرط تعجيل الاجارة ثم وجب أو أبرأه من ربحه عند الكل ولو أبرأه
ثم وجب منه ابرأه من ربحه وان شاعره لا الا بعد شحله وهذا الجواب يوافق
قول محمد بن يونس تأخذ ولو قال ابرأك هذه كل شهر بكذا على أن أهب ابرأه من ربحه
برائة في التبرعات على الاجارة الطويلة هـ ولو أبرأه ثم وجب له ابرأه من ربحه
العقبه أو القاء من استأجره له ساعة جارية وان استأجره ساعة لا يصح الا اذا وجب
بعد ما دخل شهر رمضان قال المصنفه أو التبرعات هذا الجواب يوافق قول محمد بن يونس ولو
قال ابرأك هذه الدار كل شهر بكذا على أن أهب لك ابرأه من ربحه من ربحه كانت الاجارة فاسدة
فاضحة في أوائل الاجارة هـ أبرأك المؤجر المستأجر من الاجارة أو ربحه منه أو تصدق بها عليه
وكن ذلك قبل استماع المدة ولم يشترط تعجيل الاجارة في العقد لم يبرأ في قول أبي يوسف وان
كانت الاجارة ديناً جاز ذلك قبل المستأجر أو لم يقبل ولا ينقص الاجارة وان كانت الاجارة
عينا فهو هبته وكذا قبل أن يتأخره فان قبل الهبة بطلت الاجارة وان ردته لم يطل وعادت
الاجارة على حلقها وفي الحاشية ولو أبرأه من الاجارة أو ربحه منه فان كان ديناً وشترط تعجيل
بالاجارة والعقد على حلقه وان لم يشترط تعجيل لم يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح ويتضمن
ذلك شرط تعجيل والعقد هـ في الفصل الرابع من اجارات التاخرية هـ (م) الاجارة
مخفية طالبا بها وله جبر الدار ولا شفاهاً وان حوالة لا تمنع المدة ولو منعت فجب اذا
مضى العيم الواحد وان مسكوها عن حق قول الامام أو لا يطالبه قبل استماع المنافع وفي
قوله الاخر وهو قولهما يطالب بما حوالة ولو منعت الاجارة بعد ما قضى المؤجر الاجارة
من الاجارة قدر المستوفى من المدة ورد الباقي الى المستأجر برائة في الاول من الاجارة هـ
استأجر محمد المدة مئة معلومة وحمل الاجارة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يسلك العبد
حتى يراد الاجارة عليه وان مات العبد في يده لا ضمان عليه ورجع بالاجر وقوله حتى يراد الاجارة
عليه أي على حصاة ما بقي من المدة يجمع الفتاوى في أول الفصل الثاني من كتاب الاجارات هـ

• آبر ولم يسلم حتى مات الآبر اضحكت ولا يكون المستأجر حبه لاستعانة الآبر المجلة
 وفي الآبر العادة للمستأجر حبه لذلك منية الحق في مسائل موت احد المتعاقدين
 من الآبر • وان كان المستأجر لم يقصر المستأجر حتى مات المؤجر أو اقتضت المذلة
 للمستأجر احد ان الذم على المستأجر في الآبر العادة والحصة برز في مسائل
 الشروع في الفصل الثاني من الآبر • وكذا في الآبر العادة من الحاية • ولو استأجر
 فاسد او جهل الآبر ولم يقصده حتى مات المؤجر أو مضت المدة فأراد المستأجر أن يعين
 البيت لاجل آبر مجله ليس له ذلك في الحاية في العادة الأولى • ولو مقصود المستأجر جميعا
 أو فاسدا فله الحبس لا يرجمه وهو أحق بتمه لومات المؤجر جامع الفصولين في الفصل
 الثلاثين • إذا لمع العقد بعد تعجيل الآبر جميعا كمن العقد أو فاسدا فله تعجيل حبس
 المجلد حتى يستوفى البذل ذكره الزبلي في البيع القاسم مصر سابع المستأجر حبس الحبس
 حتى يستوفى ما يجهل ولا يجازمه ما في آخر اجازات الوالوية لانه اذا كانت الصيغة في
 المؤجر وما ذكره صكره (الطبي) اعلموه ان اذا كانت في المستأجر وقد صرح به في الآبر
 العادة من جامع الفصولين اشياء من كمال الآبر في التولى اذا آبر الوقت على الآبر
 المستأجر ثم اتهمتها معها العقد ليس للمستأجر ان يعين المستأجر ان يستوفى الآبر
 ما ان رتبة في الثامن من الاجازات • (٣) داو بن ابي طالب أحد هما وآبر هالاستر
 وأحد الآبر في العاين ان شارك في الآبر قال رضى الله عنه وهذا اشارة الى أن العاقل
 لم يكف الآبر (١) (ص) اشارة الى أنه يملكه أو يتصرف به شركة كالمص (٢)
 قضية في باب الاختلاف بر الشريك من كمال الشركة • فلو آبر أحد الشريكين وأخذ
 الآبر فزعم على شريكه فله رد ولا يصفه في تلك الشركة فله طرد شريكه فكل
 كفاص آبر يصدق بالآبر أو رده على مالك وأما نصيبه فطبيعة لا لاختره جامع
 المصولين في التصرف في الامان المشتركة • (نظم) أرض وقف بينهما فمسلما
 وآبر أحد هما حصة فالآبر بينهما وقيل للمؤجر قضية في باب ما يجوز للموقوف عليه من
 التصرفات • قوله ولا يجوز آبر المشاع عند أي حصة الامن الشريك وقال أبو
 يوسف ومحمد آبر المشاع آبر (٣) وظل الكرخ في جامع منس أبو حنيفة انه اذا آبر
 بعض ملكه أو آبر أحد الشريكين نصيبهم أجنبي فهو فاسد سواء يباينهم وما لا يباينهم
 قلت صح في الحقائق انه فاسد وحسب بعض انه باطل وهو من نظم الخلاصات وقال
 الفاضل آبر المشاع فيما يباينهم وما لا يباينهم فاسد في قول أي حصة وعليه الفتوى وان
 آبر من شريكه جاز في ظاهر الرواية ولو لم يملك لا يجوز في الظاهر قال (٤) في الفتاوى
 الصغرى وهي المراجعة والعاملة والوقت الفتوى على قول أي يوسف ومحمد لمكان الضرورة
 والسوى وفي احادة المشاع على قول أي سبعة وقال في الحقائق والفتوى على قول أي
 حصة واحده السبق ورهان الاختصاص وصلة الشريكة قيل قال في شرح الكنز
 وفي الحق استوى في آبر المشاع على قوله ما قلناه شاذ مجهول القائل ولا يصح ما ذكرنا
 من اجازات نصيب التدوير تصالوفا • وفي الخلاصة ان الشروع الطارى غير مقصد

- (١) قدر ما يجالسه في الوقت متلاعن
 البرازي في الفصل السابع من الوقت ومن
 وقف الكرماس في الحادى والعشرين
 ويمكن التوفيق بأن كون الغائب مشاركا
 في صورة كون الحاضر مجازا وكون الآبر
 للعائد فباد اليك فيما بعد
 (٢) وقيل أو يعطى لشريكه فطبيعة لان
 الحبس اعطاه فله فيرتمع بالرد عليه كذا
 في ضمانات الجلس في ضمان الانتفاع
 بالمشرك بعد
 (٣) وفي الكفاية ان الفتوى على قولهما
 تخلف مصنك في شرح مختصر الوقاية بعد
 (٤) أي قال فاصبان في الآبر العادة
 من قواوله بعد

لا جارة يوردي الصدور الشهيد انه مقصد كالحقارن والظاهر الاول ضمانات خفية في صحت
 الاجارة (هـ) ابراهيم بن اسحق جازت التوحيد القدر حتى لو اخذوا أحدهما بقول لم يصح
 ولو ابر الساب بلا أرض لم يميز وسكذ الوكان البناء ملكا والعروة وقفا فالبناء لم يميز
 ولو ابر المادون في اجارة العبد جازت الاجارة في غير البيت (ك) لو كمل البناء لم يميز
 والعروة لا تحظر فلو ابر البناء من الاجنبي قبل لم يميز ويقضى بجوازها ولو ابر من رتب
 العروة جاز ولو استأجر العروة بلا بناء جاز والمصلحة في جواز اجارة المشاع ان يضمن بها
 الحكم او يفتدى الكل ثم يرضع في البعض (صل) أرض بين جماعة فوكل أحدهم بجارة
 حظه فاحرم وكبده من جميعه جاز ولو لم يحددهم لم يميز عند أبي حنيفة كالمو باشر الموكل
 في الحادى والثلاثين من الفصول • ولو ابر البناء دون الأرض لم يميز وفي النوادر
 يجوز وبه اتفاق اوصى النبي وسكذ الوار البناء ملكا والعروة وقف او ملك لا تحظر
 وقبل يجوز وطه الفتوى كما في الخلاصة فلهذا في الاجارة الفاسدة • وإذا كان البناء
 لرجل والعروة لآخر فاجر صاحب البناء ملامس صاحب العروة العتوى على أنه يجوز
 كما لو ابر من صاحب العروة حرانة المصنف في مسائل الشروع من كتاب البيع • ولو ابر
 كل الماد من واحدة ثم فاضها الاجارة في النصف تنسخ في النصف وتبقى في النصف وهي
 الجيدة في اجارة المشاع فاضى ثلث في الاجارة الفاسدة • رجل استأجر أرضا فيها
 أشجار كانت الانصارى وسط الارض لا تحوز الاجارة وسكذ الودفع أرضا مزارعة
 فيها اشجار ولم يدفع الانصارى اليه معاملة لا تحوز المزارعة وان كانت الانصارى نواح
 الارض على المسنة جازت الاجارة والمزارعة وان كان في وسط الارض شجرة أو شجرتان
 صغيرتان مثل التالة التي مضى عليها لم يورق أو حو لاجازت الاجارة والمزارعة وان كانت
 الشجرة عظيمة لا يجوز لان العظيمة لها مروق حكيمة تأخذ الارض وطلها بغير بالارض
 وكذا ان كان في وسط الارض أشجار (أ) فهي غرة الشجرة العظيمة وان كانت الامت في ناحية
 الارض جازت الاجارة وان كانت في ناحية الارض فرفضت الامت يد مثل ما فيها في العقد
 وكذا الشجرة ولو استأجر صاعدا منها فأرقت ومنها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله فحوزا لاجارة فيما كان فارغا ولا يميز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف
 ما تقدم اذا استأجر أرضا في وسطها شجرة عظيمة قال لا تحوز الاجارة فيما لم يكن مشغولا
 بالشجرة لانه قد مر ما كان مشغولا بمروق الشجرة غير معلوم رجل استأجر بيتا وهو
 مشغول بأشعة الاجر قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله كذا في أن الاجارة جازة
 ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا حتى وجبت رواية من محمد أن الاجارة لا تحوز وبه
 كالارض التي فيها ذرع ولو ابر اصحابها ندع لا تحوز الاجارة في طاهر الرواية وقال
 الشيخ الامام المعروف بغير اهراد من كل الذرع لم يدركه سكذ ذلك وان كان قد درك
 جازت الاجارة ويؤمر بالمسادة والتسليم وعلى هذا في البيت المشغول بغير الاجارة أيضا
 ويؤمر بالتسليم والان التسليم الآن يسكون في التعر يع صرفا حتى فكله أن يخص
 الاجارة وهكذا ذكر العسكري في محصره رواية عن محمد أنه يجوز ويؤمر بالتسليم

(١) الامت المكان المرتفع والتملال
 الصغيرة كالمقاموس وفي بعض النسخ
 أبنية اه معصيه

والتسليم وعليه الفتوى وقيل لقاضي الامام رحمه الله هذا في الميت المشغول بوضع البيت
وسلم هل تصح تلك الاجارة قال لا لا ينفذت فلهذا فلا يجوز الا بالاستعانة ولو احتجب
الاجر واستأجر فقال المستأجر استأجرت الارض اذ كانت وهي فارغة وقال الآخر لا
بل كان الميت مشغولا والارض من روعة من لا يجوز هذه الاجارة استغنى الجميع
قال بعضهم القول قول الآخر بخلاف السابقين اذ الاختصاص في الصحة والساد بمحكم
شرطا فان قلت القول فيه قوله مدعي الصحة لان هذا الآخر ينكر الاجارة لانه ينكر اضافة
المعدى الى محل ما وقع منه مع به يكون القول فيه قوله وقال القاضي الامام ابو علي القاسبي
ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستأجر وان كانت مشغولة كان
القول قول الآخر كالواستعانة في جريان المأمو انضمامه في الطاحونة فاضطرار في الاجارة
الفاسدة (١) • وجعل امر ارضانم اخفاضا فال مستأجر استأجرتها وهي فارغة قال الرب
الارض كانت مشغولة من روعة قال محمد بن الفضل القول قول صاحب الارض لان
صاحب الارض منكر للاجارة أصلا وقال القاسبي يحكم الحال ان كانت فارغة كان
القول له في الفراق وقت الصدوق كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما
في مسئلة الطاحونة قال رضي الله عنه وبني أن يكون القول قول منكر النخل لان
في حصة اية المشغول (٢) ورايين والصحيح انها جائزة ويؤمر بالتزويج والتسليم
قاضي خان في اختلاف الاجراء استأجر لمصفا • مستأجر الكرم منه معاملة في المؤجر
ن كان المالك باع الاشجار كاهو أحد الطرفين يصح وان دفع الاشجار معاملة كاهو
الطريق الآخر لا يجوز برأية في الثاني من الفصل السابع من كتاب الاجارات •
في السابق لو استأجر كرميا كل ثمره لا يجوز تامر خانية في الاجارة • ولا يجوز اجارة
الشجر والكرم على أن يكون الثمرة وكذا البان الغنم وصوقها • ولو استأجر النهر مطلقا
قال خواهر راده لقال أن يقول بالجوهر تصرف على شدة التباين عليها والهداية وبعدمه
لان التمتع المقصود منها الثمرة من اجارة الاشياء • استأجر ارضا يكاد أو أجر منها أقل
مجلسي من الآخر وأما مع صاحب الارض المنزلا بأس به وان كان قصد من الاجارة الفخر
اذا لم يكن مشروطا في الاجارة فاضحى بان في الاجارة الفاسدة • واستعبار الاشجار
لم يتعارف فلا يصح وان بين الله فاعتر مجزء الاذن لطلب ولم يجب أجر المثل لعدم الاجارة
رأسا والبدلية ان يقول المشتري لبياع • بطلان جزأ من الثمن جزأ من هذه النشرة
على أن تحصل فيها المضافة وانما يصح على الا انما قبل التام في برأية فيما يجوز بيعه
ولا لا يجوز • استأجر دارا فيها بئر ماء أن يبنى فيه الآلة الاستعانة عليها • كذا
في أوائل اجارة البرأية • وفي المخط الاصل ان المقداد قد سمع كون المسمى معلوما
يجب أجر المثل لا يراد على المسمى وادفعه بمجمل المسمى أو بصدقه أو بصدقه يجب أجر المثل
بالعام بل على استأجر من لا يضمنه كل شهر على أن يعمره ويرتبه يجب أجر المثل بالعام بل على
(٣) ولا يخص على الآخر المعلوم حتى ان في هذه الصورة اذا كان أجر المثل حصة يجب عشرة
وغير المعلوم من المسمى فية في الاجارات في باب مسائل متفرقة • ولو استأجر دارا بين

- (١) وبعض هذه المسائل مذكور
في الاجابة الطويلة من الخاتمة •
(٢) أي بتنازع الآخر وأما الارض التي
فيها دفع فلا يجوز في ظاهر الرواية •
(٣) لان قدر العمارة والمرقة مجهول
والجهول اذا ضم الى معلوم كان النكل
مجهولا •

فصحت الدار ولم العين فهلك كان عليه أجر التسليل فلما طلع قاصصان في الاجابة
 العائدة • دفع دأره على أن يسكنها ويرتها ولا أمرتني عادية لان نفقة المستأجر على المسمى
 والمترقى باب النفقة (١) رازية في الفصل الثاني من الاجابات • اجروا ولو قبضها
 المستأجر فهدمت فيناها فليس للمستأجر ان يفسد ولا لا يتروك لو كان مكان الدار سفينة
 وقضت صاوتها أو اطاق أعيدت مفسدة لم يصير على تسليمها الى المستأجر تحة في فقه
 في مسائل العذر • ومما زاد في توطيدها واصلاح حيزها على الاثر أو ما قيل ما دام
 وقدره على المستأجر في التاسع من اجابة الخلاصة • استأجر دارا وجسمها أو فرشها
 بأجزأ أو عكس بها بابا أو غطا أو غمرا أو تزيده المؤجر فأراد المستأجر فلهه فله ولم
 يصير لآخر فله فقه يوم المصومة جامع العصور على أحكام الصناعات • (ن)
 طيان ركبي الطاحونة هرا من ماله أو حصيدا وضعت المدة لوصفه بأمر وجهي على أن
 يرجع فهو له • ولو رجع بما حق ولو نفسه بلا أمر • ولو غير مكي كفي النساء فله رقبه ولو
 مراكبه فقه • ولو سلك بلا أمر فمقتنع من الحق المبرور • (طرح) المستأجر اذا عجز
 في الدار المستأجرة عما وان باب الاثر يرجع عما حق وان لم يشترط الرجوع صريحا (٢)
 وصحت ذلك التيم (فح) وفي السور البالوعة لا يرجع بميزد الاذن الا بشرط الرجوع
 لان الصناعات لا صلاح ملكت وصيانة داره من الاختلال فبرضى بالانصاف بولاف السور
 والبالوعة قبة في القنطرة من الاجابة • وبه الدار اذا امتنع من تغريغ بيت الخلاء
 لم يصير سكن الساكن أن يفسد الاجارة ولا يصير على اصلاح المذاب وتطمين السطح أيضا
 منه في مسائل تسليم العقود عليه من كتاب الاجارة • اصلاح البالوعة والماء
 والخروج ان امتلا من قبل المستأجر على رب الدار لا يصير رب الدار عليه فاق فله المستأجر
 يكون متمسكا قد أو احجارة البرازية • خرج المستأجر من البيت وقبض تراب الطاهر
 أو رما على المستأجر اخرجه بخلاف البالوعة فانه لا يلزم المستأجر تغريغها استجساما
 وان لم يطرح على المستأجر عند العقد جاز لانه موافق للعقد وان اختلف في التراب الطاهر فالقول
 للمستأجر انه استأجرها وهو قديم ومما زاد في توطيدها واصلاح حيزها على الاثر وسيل
 ما الحام وتغريغها على المستأجر وان شرط نقل الزاد والمرفق فرب الحام على المستأجر
 لا يفسد العقد وان شرط على رب الحام فسد رازية في التاسع من الاجابات • واذا
 خرج المستأجر من الدار وفيها تراب ورماد من كتته فعلى المستأجر اخرجه وكذا اذا شبه
 ذلك بماء طاهر على وجه الارض وأما البالوعة وأشياءها فليس على المستأجر تنظيفها
 احتسابا وان اختلف في التراب الطاهر فالقول للمستأجر انه استأجرها وهو قديم أو ما
 صيل ما الحام طاهر كان أو بدها على المستأجر كنهه اذا امتلا وان شرط رب الدار
 على المستأجر اخرجه ما أحدث فيها من تراب أو سرقين جاز حواله الاكل في اجارة الدور
 ولم يدفع له أو علمه الى الاستاذ ليعمله ولا يشترط الاجر على الاستاذ ولا على المولى
 طلبا على الصلي اخلا طلب الاستاذ الاجر من المولى وطلب المولى الاجر من الاستاذ قالوا
 يرجع في ذلك الى العرف أن الاجر على من يكون يحكم العرف قال الشيخ الاحام شعب

(١) فانه ذكر في الاصل ان اشتراط المرونة
 في العارية على المدفع اليه بخلاف اشتراط
 النفقة على المستعيرة فلا يتطلى الا عار
 كذا في الحاشية والفتية ج
 (٢) كذا في باب ما يفتن بصناعة
 الوقف من القنة فضلا عن الخط لكنه
 يناقش ما مر في الوقف فضلا عن جامع
 القصولين في الرابع واللاتين ج

الأئمة السرخسي كان خصائص الأئمة الخواري يقول عرويه داروا بالاجمال التي بعد
 القطع فيها بعض ما كان متفقاً حتى قطع مثل عمل تقبيلوا هو وما استبعد ذلك ما سكن
 من جنس ذلك يكون الاجر على الخواري وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ من
 اجازات الطهرية في الفصل الثالث • استأجر رجل يعلم وله حرفة كذا هل أن يعمل له
 ولمدة معلومة لم يجز (١) وقيل يجوز • أتق بعض متباخلف المتأخرات فاستدعى في
 الاجارة • استصنوا الاستتبار على تعليم القرآن اليوم يعني في ذاتنا وجوزوا المضرب
 المدة وأفتوا بوجوب المسمى وعند عدم الاستتبار أو عند عدم ضرب المدة افتوا بوجوب
 أجر المثل من اجارة المتأخر • وفي الخلاصة لو اشترى أبو الصغرى أداء الوظيفة إلى المثل
 يجره على المراسم چون حلوا دفع شيئي وعدي (٢) جميع المتساوي في أصل الاجمال التي تصم
 الاجارة بها أولاً • (فب) اجراه الصغرى بطعامه وكسوته فهي قاسدة وله أجر المثل
 وما دفع إلى المسمى يكون تبرعاً (ع) فتسرى التوب ويصلي أجر المثل وهو الاصول لانه
 حاله ما كان في قبلة في المتفرقات من الاجارة الخاصة • (ج) معجب بغير قيم ليس له
 أجر ولا مناسه • هل اقرباؤه بغير ادب القاضي وغير الاجارة عن مرتبة طه بعد الخلع أن يطالبهم
 بأجر مئة فيها قسمة في أوائل كتاب الاجارة • يتم لأب ولولاء أم استصغر المارة مئة في اجمال
 شقي بلاذن الحاكم • بلا اجارة • طلب أجر المثل بعد السلوغ ان كانوا يعطونه من الكسوة
 والكفاية ما لا يساوي أجر المثل • رابطة في نوع في المتفرقات من الفصل الثاني من كتاب
 الاجارة • وفي الوالدية والتبني اذا أراد الوصي أن يستأجر دار التيمم لنفسه ولا
 يكون غاصباً بغير حره من ذريته ويجب له امن ماله قدر الاجرة فتزوي المراتل الاجرة ويسكن
 فيه • قال وقال القاضي الامام القرني • أن يستأجر دار التيمم لانه يعمل ماله ليس بمال الا
 أدب الاوصياء في الاجارة • (شم وحلا) فصب جيا ساروا جره وعمل فلا يرد فلما قد (قم)
 الاجر لصبي قال ركن الأئمة السرخسي هو الصواب لانه ذكر في المتن اجر مئة ثم أحام
 العدد منه أن مولاه أعفاه فعمل الاجارة فلا الاجر ولو قال في حره وصفت الاجارة ولا يشبه
 له وأجبه الخواري على العمل ثم أحام منه على حره فلا أجر لانه لو كان غصباً لم يرد فلا أجر
 الفصل للعلام لانه كاتبة في جرد رجل قبلة في باب اجارة غير المالك • وجعل استأجر
 أبا • احدهم فلا الاجرة لان خدمته لا يرد غير مستحقة عليه شرعاً بخلاف ما لو استأجره وان
 ليعده لانه لا يجب الاجر سواء كان في عماله أو لم يكن لان خدمته لا يرد لانه مستحقة عليه
 شرعاً • مختارات التوازل في متفرقات الاجارة • ولو استأجر الابن أبا أو أمه للخدمة لم يجز
 (٣) وكذا البلد والجد ولو استأجر ابنه وهو عالم بصدقه في مئة لم يجز ولا أجر من اجارة حرة
 الاكل • الابن الخمر أو استأجر الاب أو الام لزم انتم أو لعل غير الخدمة بائز بغير المتساوي
 في المسائل المتفقة • الاب اذا استأجر ابنه البالغ فصل الابن لأخره وان استأجر الابن
 أيام الخدمة لا يجوز أن يعمل الاب كاتبة الاخر وفي المشتبه لا فرق بين أن يكون أحدهما
 مسلماً أو كافراً • فاحضن في فصل اجارة الوصف ومال التيمم • أما لو كان الابن حر والاب
 عبداً فاستأجر مولاه ليعده لم يجز خدمته لولاه ولو كان أحدهما مسلماً والاخر كافراً

(١) فان علم يجب أجر المثل وكذا لو قال
 المخرق انما أمسك بالكسوة والنسقة
 وأعطاه المخرقة لا يصح ويرجع عليه بما
 أمضى كذا في اجارة من الخرافة في عمل
 في الصحة والفساد

(ترجمة)

(٢) مثل ما دفع للمعلم عند شروع المسمى
 في مثل صورة الكسوة وصورة يس المسمى
 ذلك في حرف أهل مصر بالخلاوة ومثل
 ما دفع للمعلم في كل يوم نجس من الدراهم
 المسمى ذلك في حرفهم أيضاً نجس ومثل
 ما دفع للمعلم أيضاً في كل صيد المسمى
 ذلك في حرفهم بالصيد اه
 (٣) ولو عمل لأب كان له أجر المثل كما
 في الحاشية

فانما جرد اوجه ليدعمه لم يجر خدمته ويجوز الاستبعاد لخدمة من لا حرم من سائر اشراف
 ولواسا جرد المتي أو المتأمن لخدمة من أو بعد افهوجا من من اجازات خزانة الاكل
 المني المتأذون أو البالغ اذا جرد من من انسان لخدمة من لا ولي له أن يخصص الاجارة
 دفع المعارف جمع المتأوى في مسائل العذرة وان استأجرت المرأة زوجها لخدمة بها بأمر من
 جاز ولزوج أن يبيع من خدمتها بعد الاجارة لانه يتصرف بذلك فان خدمها ذلك فمكره
 الاثمة المبرحش أن عليها الاجازة لزوجها كالأستأجرت زوجها في الفهم فاضمان
 فيما يجب من الاجارة وما لا يجب • ولواسا جرد مشاطة تفرق العروس فالاجارة فاسدة
 لا تطبق لها الاجارة الاعلى وجه الهدية (١) والواجب أنه اذا كانت المدة معلومة والعمل
 معلوما جاز في الفصل الثاني من اجارة خلاصة • وان استأجر لخدمه الطبل أن كان له
 لا يجوز لانه مضمون أن كان لغيره والطاعة لاجارة طاعة • صبان في الحظر ولا باعة وكذا
 في الحظر والاباحة من الخلاصة • واذا استأجر كتابا يقرأ به لا يجوز شرعا أن يقرأها
 أو غيره قال وكذلك اذا استأجر مصفاة لا يجوز لأن اجارة عقدت على القراءة والنظر
 والاجارة على النظر والقراءة لا تتعد لأن القراءة لا تكون طاعة أو مضمونة
 أو مباحة فان كانت الطاعة كقراءة القرآن والاحاديث كان هذا اجارة على الطاعة
 والاجارة على الطاعة لا تتعد وان كانت مضمونة كالنسخة والقضاء في اجارة على المصنة
 والاجارة على المعاصي باطله وان كانت مباحة كقراءة كتب الادب فلا في لقراءة والنظر بها
 مباح بغير اجارة اعلا يباح جرد وتطلب الاوراق والاجارة لا تتعد على ما كان يملكه المستأجر
 قبل الاجارة من غير اجارة ولا تتعد على حمله وتطلب الاوراق وان كان لا يملكه المستأجر
 من غير اجارة لانه لا فائدة للمستأجر في ذلك الا ترى أنه لو قص ففصل استأجرت مثله هذا
 الكتاب لاجل اقله أو قلب اوراقه فان اجارة لا تصح فكذلك هو ما وكذلك اذا استأجر قارئاً
 لقرأ عليه شيئا لا يجوز فان القراءة التي وقعت الاجارة عليها كانت طاعة أو مضمونة
 لا يجوز الاجارة عليها الا لان الاستئجار على الطاعات والمعاصي باطل وانما ان القارئ مع
 السامع يشتر كمن في شفعة القراءة لانه كما يفتح السامع القراءة من حيث لفظ والتلوة
 يقتضيهما القارئ وقد استأجر لمعمل هو شرطه • ومثل هذا لا يجوز على ما مر وان كانت
 القراءة التي وقعت عليها بالاجارة مباحة كقراءة كتب الادب وما شبه ذلك لا يجوز الاجارة
 عليها لوجه الثاني محط برهانه في الفصل السادس عشر من الاجارة (٢) الاستئجار على
 غاية المصنف جارية وكذا القابلة ولا يكره وتعليم المصنف والقرآن لا وقبل تعليم الفتى جاز
 ووجب للمسيح وجهه منية الحق في الاجارة • دفع مصفاة الى مذهب ليدفع به من
 حنقه وأراد المذهب ان يقرأ من الاستأجار للاجاس وروس الاتي وأوائل السور فأمره
 رب المصنف أن يدفعه كذلك جارية معلومة لا تصح مثل هو القس هو دفع الى حان غزلا
 ليدفعه جماعة من سدا فاجده منسوبا فقال صاحب القزل اشترى منك ما في هذا القس
 من الاربيس بكفا وقال لا تحرمه هل تصح فقال يجوز بيع ما صار على الامر لما مور
 من الاربيس (طه) السدي بالحق الاول صار ملكا لالا حرو قال أبو الفضل الاربيس دين

- (١) استأجر مشاطة تفرق العروس في جيز
 (٢) ولا يجب شيء منية المصنف في
 الاجارة
 (٣) كذا في المحط البرهاني منية الحق
 وفيه اذكرة ولا يجب شيء لرب البيت
 الكتب الشهيرة المندولة
 (٤) في آخروا آخر في الاستئجار على
 المعاصي في بيان ما يجوز من الاجارة
 وما لا يجوز

على الامور اجرة على طبعه (عنه) قال لصا وابني صا فادابيت بقومهم المقومون
يقولون انهم الذين فرضوا به وشاء وقومهم جبل ما فاقها ما وبني الصانع فاجرمته وقال ابو
الحامد وجير الورى هو غير المقوم لا الحكم يعني لا يلزمه تقويمه في باب الاستمتاع من
كتاب الاجارة • (سلا) الاستمتاع باثر انصبا او هو مواعدة عند بعضهم فاذا جاء وسلم
يصير بها الماطي والصحيح انه عقد والصانع اذا قبض التي يملكه قبل المدل ثم يسلط ان
لا يصنع ولا ان يشتري المتروك وسلم والمستمتع لا يجب على اعطاء التي وان شرطوا التجهيل
وقالوا ان يبيعه قبل ان يراه المستمتع لانه ملكه ولم يقع العقد عليه بعينه فان رآه ودعى
به لم يكن له يبيعه ورطل الاستمتاع موت أحدهما ولا تعامل فيه لا يجوز الاستمتاع فيه
من حاشية الفقه • وفي الكافي والصحيح ان المستمتع المتبار في الحامس والعشرين من
النصونين • ودكت في استمتاع رباب وديان اكرانها تعامل حسب ود وكرف في (١) من ابدان
القاعدة • الاستمتاع ياتر كل ما يرى التعامل فيه كالنفسوة والخسوف والا في المتد من
الصفر والتماس وما اشبه ذلك استصفا لا يجوز لها يجري التعامل فيه كالكتاب وما اشبه
ذلك وفي الجامع الصغير مودة ادمي انما يدعى ان يترقى شخاصته كذا بكذا
دروهم ويسلم جميع الدوام او لا يسلم ادمي لم يفسد • وفي الكافي يصح السلم والاستمتاع في
شيوخه وطنت وفي الكافي ان استمتع من دقت في شي بمفراجل مع انصفا لا تارثانية
في الفصل الحامس والعشرين من البيع • دفع الى اسكندر عشرين على ان يجره من يجلد
اعطاء خنيز بن علقمة من عنده (٢) يجوز التعامل واقضاه ان لا يجوز كالمواضع الجارية
على ان يجره • (٣) ينظر في كذا لانه اجارة في بيع (٤) هو محمد دفع طهان الى شطاط على
ان يكون منه انشط (٥) يصح كافي ان يخلط المصلحة على روايتين ولو لم يكن ان التمايزة
منه لا يصح على الروايات كلها لانه لا تعامل ثم ان محمدا جوزه ابلار وجة التصل والبطانة
جلا على نعل (٦) يلقى بالجدوكة والشردان يجره على حقه اربع قطع او ان يرفع وجهه
بواحد من جماعة شرط لا را متغذا في الرض والخسف روايتان لانه جعل هذا ليعمل متغير
العادة فيه وكذا الواعظ حرقه على ان البطانة والخشرون عنده ليعملها له نفوسه وكذا
لودفع الى مضاف على ان يدف عليه من قطعه كذا بكذا ولم يبيح الاجر من النش مع التعامل
في الحامس من اجارة الترابية • قال الحارث استأجرتك لقصص خطاطه فلاما سقى الاجر
وان حال يدن من ذلك لا يسخن رايته في اوائل الاجارة • وفي التواريخ مثل ابو بكر من دجل
دفع الى الخياط فوالا يصطه لبا • وروية ولم يشارطه الاجر فظهر عنه اعطاء صاحب النوب
ريادة على اجرمته على تخطيطه فلما اراد في قياس قول أبي حنيفة تخطيطه وفي قياس قول
أبي يوسف ومحمد ان كانت الريادة اكتمس اجرمته فلا يسخن الناس عنه لا يجوز ان قال الفقه
ابو القاسم هندی أن الريادة جائزة في قولهم جميعا والى المكبرى وبه يفتي تانارثانية في اوائل
الاجارات (٧) • استعمال صانعا بلا شرط الاجر كالحال والخياط والصانع والقصير والحجار
ان كان معروفا فانه يعمل بالاجر يجب الاجر والا فلا منتهى الخفي في الاجارة • استأجر ابي جبرائيل
ليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة فيه العرف وابتدأ ثوبه من صلاة العبر خلاصة في الحامس من

(ترجمة)

(١) هل يجوز الاستمتاع بالصفة
اولا ان كان هناك تعامل بذلك يجوز ولا
فلا

(٢) رطلها ووصف له البطانة والنعل
فجوز جاز انصفا ما كذا في التارثانية

(٣) رطله من عنده كذا في الخلاصة

(٤) قسمه اجارة الخلاصة وفي الخلاصة
وقع هكذا وان كان مديا في اجارة عند

(٥) وقال ليطهاس عنده لانه جاز كذا
في الخلاصة والتارثانية عند

(٦) وبطانة كذا في الخلاصة والتارثانية

(٧) وفي الحامد والعشرين من ابلار
الاجارة تصح في كذا في البسوطي باب
الرجل يستمتع الشيء عند

الاشارة • ان الاستاجر رجل يبيع في هذه الساعة خبز دوى صغير أو دوى سقم واحد
 وبين طرفة وعمره وطاربه يشكر دانه كرف ختاوى أى الميت أنه لا يجوز ويبنى أن
 يجوز إذا كان يباله المتاجر لتعامل من اجارات التانوسية في الفصل الرابع والثلاثين •
 تقبل من رجل يباع طابقي وطين من عبد الله قد كان يبيعه الى ثمة القين والطين يوم
 الخصومة مثلاً ان قيمته ما تلاثين يقرم الطابقي مثلاً يقرم بأربعين علم أن قيمته ما تلاثون
 وقيمة أجر البناء مئرون (١) فيلزم قيمتها وأجر مثل البناء ما تلاثون وعشرة برازية في التماس
 من الاجارة • وادادفع الى رجل أرضاً على أن يبيع فيها كذا وكذا بيتاً وسمى طولها
 وعرضها كذا وكذا اجرة على أن ما بين من ذلك فهو بينهما صفان فبي فيها كاشط فهو خاسر
 لانه امره أن يجعل أرضه مسا كى بالان فله فيكون مشتركة بالان لا وهي مجهولة وقد
 جعل العرض نصف ما يعمل بنفسه من الماكر وذلك فله ثم جمع ذلك لرب الأرض وعليه
 لاني قيمة ما بين لانه صار قابلاً بحكم العقد الخاسر فان بناء الفكرة له امره كياناً بنفسه فقط
 ضمن القيمة لما تقدر العن باعتبار أنه صار مضافاً من أوصاف ملكه وللعامل أجر مثل عمله
 على لانه أقام العمل له وقد اشترى من عمله مضافاً لم يشل ذلك استوجب أجر مثل في
 باب مضاربة العروض من الجسد طالس شى (٢) • اليهود اذا استاجر واسطال يبيع لهم
 كنيصة أو الثمار يبيع لهم خمسة فان الامر طيب له وكذا اذا استاجر رجل الخيصة له
 طيور أو دواب يبيع الاجر وطيبه الآية أنه به لانه اعانة على المعصية خلاصه في العاشر
 من الاجارة • واد الاستاجر من المايل خيراً ولم يخل يشرب أو قال يشرب باثت الاجارة
 في قول أبي حنيفة خلاصه لهما وكذلك اذا استاجر الذي من المسلم يتابع فيه الربح باثت
 الاجارة خلاصه لهما ولو استاجر مسلم للحر في خمار يربح على الخلاف كما في الخبر
 ولو استاجر لبيع لم يجر وإذا استاجر الذي من المسلم دار البسكة فلا بأس بذلك
 وان شرب فيها الخمر أو بيع فيها علباً أو دخل فيها بالخمر لم يلحق المسلم في ذلك شى وكان
 يجره حاله أو جرداً من فاسق ثمانية في نوعي الاستئجار على المعاصي • ولو أظهر
 المستاجر المداشياً من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا والنا والوطاة فإنه يؤمر
 بالمعروف ونهى للغير أن يهرجوه من المدا وكذا لو اتخذه داره ما رأى للصوم
 وان ارتدوا الصيام فإنه لا تنفع الاجارة • خامسة ان في فصل فيما يخص الاجارة كتاب
 الاشارة • وفي الخبر ان رأى السلطان أن يخرجه منها اصل وقال ابن حبيب المالكي لو
 أظهر الفسق قد ارحمه ولم يتبع منه بالامر بالمعروف ويقول دارى أن فيهما ما تلت تابع
 عليه داره جبراً وقهر من لسان الحكماء في التامس عشرة • رجل أظهر الفسق في داره فبيعت
 أن يبعه الناس أو لا يباع له فقل أنكف لم يرض له لانه تركه وان لم ينكف فلا عام بالخيار
 أن يشاء حبه وان شاء أن يباعه وان شاء أن يهرجه من داره لأن لكل ما يبيع قهر براه
 من الرعايات الحسامة في المحكة راحة بعلامه الدين • اعتاد الفسق أنواع الفساد
 جدم عليه منه ضيق الملقى من الجبايات في مسائل مشهورة من الجبايات والحدود •
 الاجارة اذا وقعت على السب لا يجوز ولا يصح استئجار الأتباع والجبايات أصبه الدين

- (١) وقع في نسخ البرازية مشرونة
 واطاهر الموافق للخالصة عشرة عد
 (٢) وفي جمع الفصول في حبل في
 أحكام العمارة في حبل العبرين
 اصل الرابع والثلاثين عد

أو رفع القصب أو قطع الخطب أو لسنق أرضه أو عمتها وكذا الجارة المرمى والحيلة
 في الشكل أن يستأجر موصعا معقرا للطن أي لسنق الماشية ويبيع الماء والمرمى ويعتصم
 إلى بأربعة مائة البئر والعب ذاق الشرب على كل الماء بحيث يفي الماء والاة لا حاجة إلى
 الاذن إذ الميرصر يجرى البئر أو النهر يرازية في الاعمال التي لاتصع الايارتية أو تقع من
 كتاب الاجارات • وكانت رجل أرض فيها مرمى فأجر مراعيا أو باعها كل سنة بنق
 سمي رمي فيها عتامة لم يجر ولو أخذ من هذا شيئا فأجره ثم باعه بياز ذلك مرامي
 الجبال والبرية • ولو أن دلا زرع قصبلا في أرضه ثم أجره من رجل رمي فيه عمة أو دابته
 كان باطلا ولا عية فبعض ما جاء عنه أو دابته من ذلك **ككافي** لما كالم الشهد من كتاب
 الشرب • وأجارة استأجر رجل القصب قبل على الخلاف وقيل لا يجوز بالاحلال
 (١) من المصط لا تمام السرحى في باب التصرف في المبيع قبل القبض • المودع
 أو شرط الأجر للمودع على حصة أو ديمة جمع ولو شرط للمرغبين على حصة الرهن
 لا يصح العاصب أو نوع المصوب • ولو شرط بشرط لا يراد على حصة أو ثباته يجمع
 في قداوى الخلاصة ذكر في فصول الاستروشى خلافا وقال يجب الأجر عبد البعوض • ود
 بعضهم أن علم أنه مقصوب لا يصح أن يعلم يجب جميع الصاوى في الوديعة • وكله قبض
 وديعته وهي الأجر على أن يأخذها بآني به حارة لا دينا إلا بوقت له وقتا جامع القصور
 في أسكمان التوكلاء • ويجوز لأجارة قبض الوديعة دون ذكر المدة قول لا يجوز الأجارة
 التقاضى والمقصود البيان المدة (٢) وسير باب الوكالة في العقود من كتاب الوكالة •
 ولو استأجر رجلا لتقاضى ديونه أن يمدد وقتا جارا ولا فلا وكذا المخصوصة فاضطران
 في الأجارة العائدة من الاجارات • (م) أجرة الأديب والخان في مال الصبي إذا كان له
 مال ولا نفلى أبيه وأجرة عقابه على من دعاها من أحد الزوجين ولا يحد الزوج على استئجار
 المتقابلة لأنها كالطبيب ولا يجب أجر لطبيب عليه (ن) وأجرة صبيان من القاضى
 لا يجب على المحوس (ط) قيل في زمانها أجرة أصحاب جيب على رب الدين لأنه يعمل له
 (ح) سفينة موفرة أو مسكت وخافد ركابها الفرق طرح بعضهم وأجرة سفينة قبض
 بعض الأجمال والركاب على خفت وجرت ولكن الركب را صم بمافعل فلا جارة على
 المستأجر وأما رافة أولى فبعضه في باب من قبض عليه الأجرة • أكره أهل السوق إذا
 استأجر حارسا وذكره الباقر جاز فؤخذ الأجرة من الشكل وكذا إذا استأجر رئيسهم وذكره
 الدارقون جاز (٣) تجر حراسة في الاعمال التي تقع الاجارات وكذا في الذخيرة في الرابع
 والعشرين من الاجارة • وذكر في التصديد البرهاني ليس على المستأجر أجرة المستأجر على
 المالك وعلى الذي أجر من قبض من منزل المستأجر فإن أسكه أو طهنت لم يضمنه وليس
 هذا كالصارية فإن استأجر إلى موضع من المصرداها وجانيه على المستأجر أن يأتي بها
 ذلك أو موضع الذي مضى فيه فإن أسكه أو طهنت فمضى ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا
 الموضع وأرجع إلى منزل طيس على المستأجر أن يرد على منزل الموصر • هذا الجملة
 في التصديد فصول عمادى في الفنى والشاى والعشرين من الاجارة • وفي سراج أجماس

(١) والاصح أن لأجارة لا تصع • ما
 وهذه العنوى كذا في الكافي •
 (٢) لأن قبض الوديعة والاثبات من العمل
 بطول لا بطول بخلاف المخصوصة والتقاضى
 لأن ذلك بقصر ويطول فان وقت لذلك
 وقتا جارا والا كذا في التوكبيل
 بالمخصوصة من الحانية •
 (٣) مثل إذا استأجر شيخ السوق رجلا
 ليصر من الحوانيت في السوق ويقاضى به
 بأجرة معلومة هل تكون الأجرة على أصحاب
 الحوانيت أو امرضوا به أم لم يرضوا أم
 على المستأجر أجب الأجرة عليهم أن رموا
 أو كرها كذا في قداوى ابن نصيب •

الناطق قال أبو حنيفة كل شيء له مائة فادأجر وانقضت مدة الاجارة كره الدعي
 أن يطمس فسمى الآجر الرذوعه أحده وليس على المتأجر رذوعه وما لا حله له كالثياب
 والدية على المتأجر رذوعه من أهل الزبور • وجعل استأجر دابة أو صيد فان مائة
 الرذوعه المرمغ على صاحب الدابة والصيد وكذا مائة رذوعه الرعي ثم يكون على الرعي مائة
 رذوعه الدابة على صاحبها ومائة رذوعه المستأجر على المستأجر ومائة رذوعه الصبي على صاحب
 وكذا مائة رذوعه المذبح بها فاعلم بعد التمسح ثم يكون على القاض قاضيهان في اجازات
 الدواب • استأجر مكاريا يصل على دابة جلا أو جلا لا يصل على ظهره أو على دواب
 المتأجر فالجل والجلو القريب على المتأجر أو الآجر يعتبر فيه العرف ولو طلب من
 المكارى أن يدخل فيه يعتبر فيه العرف ولو طلب من المكارى أن يصعد به السطح لا يلزم
 طسه الا اذا شرط وفي الذي يصل على ظهره عليه أن يدخل به الدب ولا يلزمه امتداد
 السطح استأجر فسطاطا فلا زاد على المتأجر والأطباء على المؤجر وفي اعتبار
 الطاحونة في كرى نهره يعتبر العرف وادخل الساع في الشبة ومعه منها على صاحب
 المتاع من اجارة الزاوية لمصا • انزع الطعام من السفن على المشتري من يوع نص
 الكرك • وجعل استأجر دابة بعينها يضع عليها جلا مصلوما مسمى الى موضع كذا ما اراد
 المكارى أن يضع عليها مع ذلك شيأ من نفسه كالمستأجر أن يجمعه فان وضع المكارى
 ذلك وبقت الدابة الى ذلك الموضع كن على المتأجر جميع الاخر المسمى وليس هذا
 كصاحب الدار المستأجرة اذا جعلها بمشاع نفسه قاضيا يقبل الاجارة الفاسدة •
 المتأجر اذا أضعفته الجارية الرثة على الدور والحوائث يرجع على الآجر • وكذا الاكار
 في الارض وعليه الفتوى فنية في أواخر الاجازات • تكاري دابة في نفسه ادألى
 النكوة فطيه فبعد ادألى الدابة على الآجر • تكاري دابة في غيره من الموضع
 فتبعت وضعت فطيه أن يأتى بدابة أخرى وان كانت الدابة بعينها فليس له أن يطالب بها
 ويجبر على باب الاجارة الدواب • وان كان المتأجر استأجر دابة بعينها فكانت للمتأجر
 الخياران شانهن في الاجارة وان شانهن من الآجر ففتوى الدابة قاضيهان في آخر اجارة
 الدواب • استأجر لجل فله أن يرصكب ولو لم يركب ليس له أن يصل ولو جل لا يرضق
 الاخرة ومن جهل بهلاكه جامع المصولين ضمان المتأجر • استأجر دابة فبعضها
 ثم أعارها من الآجر قال أبو بصير الطي لا يرضق الا بجر من المتأجر • وكذا في المشتق
 أن المستأجر اذا أعار من الآجر كان ذلك ضمانا للاجارة وكذا لو استأجر دابة فبعضها
 ثم أعارها من الآجر كان ضمانا للاجارة الاولى والصحيح أن الاجارة والاعارة لا تكونان
 ضمانا ولكن لا يجب الا بجر على المتأجر مادام في يد الآجر قاضيهان في فعل فبما يجب
 الا بجر على المتأجر ونحوه لا يجب من الاجازات • استأجر عبد الدابة له أن يجرها من
 غيره كادارة العبد فاعلى لا يتعدى اذ لا يرضق غير مستغف • ولو استأجر دابة أو قوبا
 ليس له أن يجرها من غيره من اجازات الفسة • وجعل استأجر دابة نفسها كان له
 أن يجرها ويبرها ويؤجرها هكذا قال في الكتاب وهذا التمسح فيه لا يتفاوت فيه

الناس أما إذا استأجره الكوب فليس له أن يركب غيره فاصطاف في الإجارة • أجرة
المستأجر بما كثره المستأجر لا يطيب إلا أن يزيد في المستأجر شيئاً فتكون الزيادة متعلقة برأيه
في آخر مسائل تسليم العقود عليه من كتاب الأيجارات • وفي فتاوى الصيرفي
المصروف ياءرو الأجرة في الإجارة المصلحة على قول الإمام الكشي لا تطيب وعند
المستأجر تطيب وهو الأصح من فتاوى الصوفية • استأجر دار الإجارة فكسبه وقبضها
ليس له أن يوزعها ولو أجرة له أجرة المثل فلا يكون غاصاً ولا قول أن ينقص هذه الإجارة
(١) برأيه مسائل الشيوع في الفصل الثاني من كتاب الأيجارات • والمستأجر إجارة
مصلحة وأجره من غيره إجارة حصصة يجوز في الصحيح وقيل لا يملك واستدلوا بما ذكر
في الأيجارات دفع البعده إلى إيجارها وأجرها ولا أجر له وأجر المستأجر من غيره وإنما هم من
سكنى الشيء نفساً أيضاً فلا مزارعاً أجبوا عنه بأن الصدق في تلك المسئلة اجارة
لا اجارة لا تذكر المصلحة على وجه المشورة لا الشرط من العمل المردود • (مع) قيل للمستأجر
حاصداً أن يجره من غيره إجارة حصصة لا يملكه ذكر دفعه إلى الرجل ليسكنه
وبرقه ولا أجره فاجره هذا من أجرة إجارة حصصة فخر به من سكنى الشيء من الشيء نفسه
وبسكون الشيء بمصلحة العاصب • ولو كانت الإجارة الثانية حصصة لم يكن بمصلحة العاصب
وقيل لا يملك الإجارة حصصة لكن لو أجر يستحق الأجر كعاصب وقيل يملكها بعد قبضه كسكنى
حاصداً له البيع جائزاً وهو الصحيح إلا أن المؤجر الأول خص الثانية بمصلحة البائع فاصداً
إذا الإجارة تصح بعد ولا البيع ولا يملكها في مسئلة المرة إذا المرة فغلبت وجه المشورة
لا على وجه الشرط فكان عاوية وانتهى لا يملك الإجارة في الفصل الثالث من المصنفين •
وكما يجب الأجر باستيفاء المانع يجب بالتفكير من استيفاء المانع حتى أن من استأجر داراً
أو حائلاً تامة مطووعة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع حصصه من ذلك يجب الأجر إذا كانت
حصصة ولو لم يسكن من السكنى بأن منه المالك أو اجنبي لا يجب الأجر بحيطره إلى
في الفصل الثاني من الإجارة • التفكير من استماع وجوب الأجر في مسائل الأولى
وإذا كانت الإجارة فائدة فلا يجب الاستماع كما في فصول المصادى وظاهر ما في
الاصحاف خارج المصنفين ما عنده ولم يركبها المالك أو أجر كان الحلية بخلاف ما لو استأجرها
للكوب في المصنفين ما لم يركبها الثلاثة استأجره بكل يوم به أنق فأسكنه سنين من
غيره ليس لقب أجرة تامة المدة التي لو لم يسكنها في تلك المدة كان الخلاصة وبنوع على الثانية أنها
لو هلكت في زمان أصا كما عنده بضمها لأنه لما يجب الأجر لم يكن مادوناً في أصا كما
بخلاف ما إذا استأجره الكوب في المصنفين هلكت بصد أصا كما كما في فرق الكرامين
أشهاد في أوائل كتاب الإجارة • ولو استأجر داراً بمالير كمال في المصنفين في مئة
ولم يركبها حتى مضى اليوم لم يركبها في الاتماع في المدة في مكان أنضاله العقد
وهو لمصر ولو استأجره لم يركبها خارج المصنفين في المدة في مكان أنضاله العقد
لا يمكن الركوب خارج المصنفين في مئة فلو ذهبها إلى ذلك المكان بعد مضى المدة

(١) مثل من استأجر داراً أو رضادة
مطلوبة ثم أجرة بعد ذلك من آخر عمل التسليم
وأدنه أن يعلم هل تصح الإجارة أم لا أجب
لا تصح كذا في فتاوى ابن نجيم مع
(٢) أي على قول المتأخرين وأما على قول
المتقدمين فلا يجب الإيجارة الانتفاع
كأن الأسماع مع

ولم يركب علم بلده لفسد المنة جامع الصول في الثلاثين • شرط أن الصداق المستأجر إذا
مرض يفتقر تلك الأيام بعدده أو لم يبلغ بالذات اليوم إلى مكان كذا فلا أجر أو أن يبالغ
الرجوع في الطريق يعطى الاجرة تماماً أو لا يعطى في الدار يوم مات جرح يؤذي الاجرة تماماً
فلا اجارة ماسدة في الكل و يلزم أجر المنزل وكذا شرط عطف الذابة على المستأجر وان لم يعط
حتى ماتت لا يعطى لأنه ليس عليه • وكذا شرط رد العبد الذي له حل ودية على المستأجر
لا يصح • وكذلك شرط الصانع ان هلك أو عيب أو شرط أنه ان نابت ثالثة فلا أجر
برأيه من مسائل الاجارة على شرط في التاسع من الاجارات • استأجر حلاً إلى قرية
داها و جاز على أن يرجع في يومه لم يرجع فيه و رجع في الغد عليه نصف لاجل الذهاب
لا الرجوع • فذا فيه بعض لو تلف (١) يصول في فسخ المكارى • استكرى ذابة
بأربعة دراهم على أن يرجع في يومه لم يرجع في يومه لم يرجع عليه و دراهم أجرة
الذهاب لأنه صنف في الرجوع حرالة التخصيص في اجارة مسكون • وفي الدوايل أجرة
داين • غدا درهم ثم اجرة اليوم من آخر درهم (٢) • اذا جاء فسخ المستأجر الاول
ففسخ لاجارة في قول سيبويه وقال أبو الليث ليس له التخصيص وهو رواية عن علي ثالثة عليه
المنوى برأيه في الثاني من الاجارات • استأجر ما في النخيل في السوق ثم كسده
لسوق حتى لا يمكن التجارة ففسخ الاجارة لأنه مفسد وقيل لا قسبة في باب العذر من
الاجارة • وجعل اجراً و استأجر من يترى الأرض ففسخ ما ظهره وانما لا يترى
ففسخه فان هذا عذر في فسخ الاجارة لكن الحاكم يفسخها (٣) • جواهر انما في الثاني من
الاجارات • وان اشترى منزلاً فأراد العزل إليه لم يكن عذراً فاحياناً فيما تنقص
به الاجارة • اعلم أن الانتقال من البلدة مذكور في فسخ الاجارة الآن • هذا العذر
من الذهاب مع رجوعه بمحل محقق أنه كل الذهاب إلى حيث أمه و هو محقق أنه كان
العليه في فسخ الاجارة فكان الموضوع موضع التهمة ففسخه باق • ان خرجت وانت تريد الذهاب
إلى حيث أطهرت (٤) • فخره في مسائل العذر من الاجارة • اداره المستأجر أنه
يريد الخروج ففسخ الاجارة بعد رد العذر فالتخصيص لا يفيده دون البينة ولكن سأل
مع من يريد السفر والخروج واداه خبر بذلك سأل رفته حتى يخرج دون ذلك ما لم يخرج
حكم وهل استعد للخروج فان قالوا نعم تحقق العذر وجب الفسخ بحظره على في العمل
التام من كتاب القضاء • وجعل اجراً و رجع من آخر ثم أراد أن يفتقر الاجارة و يرجع
الدار بدينه ففسخه عليه • فكونه محسراً لذلك • مصعب الحكم وكذا في فصل
فيما يتعلق بكتاب الاجارة من مسائل الاحكام فتلاهم جميع الفتاوى • (م) الطريق في فسخ
الاجارة لا يلزم الدين أن يفسخ الدار المستأجرة أو لا يلزم الدين ثم المنفرد يطلب تسليم الدار
فيقول الاجارة تسليم شيء واجب على • لانها في اجارة لان بره لان يحكم القاضي بفسخ
البيع (٥) • وتفسخ الاجارة فسخاً قسبة في الاجارة في باب السفر • رجل اجردارة
من رجل مكرمين ثم أقتر على نفسه ماله بن وليس له مال سوى الدار فان أبا حنيفة قال يفسخ
القاضي الدار ففسخه ويحل الاجارة كالوفاة بالبينة • قاعدة قيل كتاب القضاء •

(١) لأنه خلاف ضار كما في الرجوع كذا
في تهذيب الواعظ في المسائل المتفرقة من
آخره •

(٢) العارة في الدوايل ثم اجرة اليوم
لأنه أيام •

(٣) سئل عن استأجره ففسخه منه
هل له فسخ الاجارة أم لا أجاب نعم له فسخ
الاجارة مثل عن رجل استأجر أرضاً
لبره مائة مائة مائة ثم اداه أن يترك الرجوع
أصله هل له فسخ الاجارة أم لا أجاب
نعم له فسخ الاجارة ذلك كذا في فتاوى
ابن نجيم من الاجارة •

سئل اذا حصل بالدار المستأجرة عيب
يسر بالسكن هل له استأجر المصح بمحضرة
المؤجر أم لا • أجاب ليس له الفسخ
ببينة • كذا في فتاوى ابن نجيم من
الاجارة •

(٤) قال المستأجر اريد السفر وانكر
الاجر سلف المستأجر على أنه عزم السفر
ذكره انكر حتى في شرح القدرى كذا في
البراهية •

(٥) انما احتاج إلى حكم القاضي لانها
خلافة •

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استهلاك العين يصير عوض كالاكتساب يقع على استهلاك
 المكافئ والمجير وحسب كسب الارض في المزارعة اذا كان البذر من قبله فله أن يبيع الاجارة
 والمزارعة بغيره وهذا يرجع على هذا الاصل كغيره من الرقاعات فيجب أن يبيعه فبها
 العذر من الاجارة • وقد كرهه أيضا الاب والوصي لقولنا ان الاجارة يجوز وكذا التوكيل
 بالاجارة اذا اقتضى مع أحكام الصغار في مسائل الاجارة • ابرق مرض الموت بأقل من
 أجر المثل يصح من حكمل المال لا يفتك الاعادة فهذا أولى برأيه في نوع في اجارة الوقت
 من الاجارة • وافهمه بكي راهر ذكره في شككده اثبت من حرماه يكاد يسته كلفه موصوف
 وروايتهم فيه كفت (١) جمع اذا العروض تصلح اجارة ولا يكاد المكافئ على قولي هذا
 يفسر في أن يبيع الاجارة ثم اذا كان الاجارة عروضا أو شيئا يشرط فيه جميع شرائط السلم
 خلافا وقا قاعدا لاجرة تنظمه السلم فيه • فوضعه أن وجوب الشيا وبشأن الفتحة عرف
 بالشرع بخلاف القياس وانما بالشرع به بطريق السلم فشرط فيه جميع شرائط السلم ولو
 كانت الاجارة حبيرا لم يجوز الاعياله لا يجب بشأن الفتحة بل لا حله مال حيلة (٢)
 في السابع عشر من الفصولين • (تجارات) الأول قوله في الزرع بعد انقضاء ما تال الاجارة
 ينزل بأجر المثل معناه بالقضاء أو الرضا والاعلان كافي الغنية الثاني اذا وجب أجر المثل
 وكان هناك مسمى في • قد فاسد فان كان معلوما لا يرا عليه ويتحقق منه وان كان مجهولا
 وجب بالعالماتغ الثالث يجب أجر المثل من جنس الدراهم والدينار الرابع اذا وجب أجر
 المثل وكان متعاقبا منهم من يستقضى ومنهم من يشاعل في الاجارة وجب الوضاح لو كان
 أجر المثل اتفق عشر عند بعضهم وعنده البعض عشر فومند البعض أحد عشر وجب أحد
 عشر خلافا للتجوم ولو اختلف المقومون في مئة فله هكذا (٣) وجب الاختلاف أكثر
 ذكره القاطع انفس أجر المثل في الاجارة العائدة بطبيب وان كان السبب حراما أشبه
 في النفس الثالث ملخصا • رجل استأجر دوا أو دابة أو عبدا ولم يصرف المستأجر بعد
 حتى اختلعا فقال المستأجر ان الاجارة عشرة دراهم وقال ابرق عشرة دراهم فانهما يتصافان
 وأيهما سئل زمه دعوى الآخر ويدأبين المستأجر فاذا حلف فصح القاضي العقد بينهما
 وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضي بيته الآخر لانه ثبت حق نفسه وكذا
 لو ختلفا في المدة أو في المضافة فقال المستأجر آخر شهرين بعشرة دراهم وقال الآخر لابل
 شهر واحد بعشرة دراهم أو قال المستأجر آخر في الهداية الى الكوفة بمائة دراهم وقال
 صاحب الدابة لا يلب الى القصر بمائة دراهم فهذا لو اختلفا في الاجر سواء الا أنهم
 لو اختلفا في المدة أو في المدة يدأبين الآخر وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما جميعا
 في المضافة والمدة يقضي بيته المستأجر كالأختلاف في المبيع فقال البائع يفتك هذا العبد
 بألف درهم وقال المشتري هذا العبد وهذا العبد الاخر بألف درهم وأقاما البينة فانه يقضي
 بيته المشتري وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاخر والمدة جميعا فقال الآخر
 ابرقك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لا يلب الى الكوفة بمائة دراهم فانهما
 يتصافان واذا حلفا يصح لعقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضي

(ترجمة)

(١) نصب رجلا لينظر له عينا وجعله

كل شهر دس من الوقت الموصوف ذكر

أوصافه ٥

(٢) أعني شهد انان أن قيمته عشرة دراهم

اثان أن قيمته أقل يجب الاكثر كدافيه

ع

بالبنيان جعاف يفتنى بزيادة الأجر بينة الآخر ومن زيادة المسقة والمسافة بينة المستأجر
وأجماعاً بأنه متى علق صاحبها أولاً وهذا إذا اتفق أن الأجر كله دواهم أو دواهم وان
اختلاف البنس فقال الأجر ابرئت الدابة إلى القصر يد شار وقال المستأجر لا بل إلى
الكوفة فيصرف دواهم فلم يضره العان وأجماعاً نكل زعمه دواهم الأجر وأجماعاً ظاهراً
قلت بينة وإن أطاق الية فانه يقضى إلى الكوفة يد شار وخصة دواهم إذا كان القصر
على النقص فيقداد إلى الكوفة يقضى إلى القصر يد شار بينة الأجر ومن القصر إلى
الكوفة بخصة دواهم بينة المستأجر ولو استأجر داراً سنة فادى المستأجر أنه استأجرها
أحد عشر شهراً يد رهم وشهر أبقعة دواهم وادى الأجر أنه أجرة سنة بعشرة دواهم
وأطام كل واحد منهما الية على ما دى ذكر في المتن من أي يوسف وجه الله تعالى أنه
يقضى فينقرب الدار ووجه ذلك أن رب الدار دى زيادة الأجر لأحد عشر شهراً يقضى
بينته وبني شهر واحد فالمستأجر أكثره بزيادة الأجر هذا الشهر فان شاء صدقه وأحد وان شاء
كذبه وإن اختلفا في هذا الوجه بعد ما مضت مدة الإجارة عند المستأجر أو بعد ما وصل إلى
المكان الذي يدى إليه الإجارة كذا القول قول المستأجر مع بينة ولا يضره أن منعه دواهم
على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهها الله فلا نفي في هذا جارية في لو اختلفا في البيع بعد هلال
السلعة وثمة عدلهما لا يضره العان وأما على قول محمد فلا نفي في أصل الإجارة ولو لمعلا لا يثبت
أحد الطرفين سبق النعمة مستوفاة بغير عقد والمنفعة لا تقويم دون العقد فلا يثبت
ولا ينفذ الصلح أقال البيع إذا اختلفا فثبت العقد في العين مقبوضه بغير عي وقد هجر
عن ردة فيقرم بينته وإن اختلفا في الأجر بعد ما مضى بعض مدة الإجارة أو بعد ما صار
بعض الطريق فلم يضره العان وإذا اختلفا في تسع الإجارة فبالمعنى ويكون القول قول المستأجر
في حصة ما مضى فاضطرب في فصل اختلاف الأجر والمستأجر من كتاب الإجارة

• (في إجارة القنطرة) •

ولو أجرة الصغير ومات الأب لم تبطل الإجارة وكذا لا يبطل استئجار القنطرة بموت والد البني
من إجارة خزانة الأكل غير سائلين الأوانس • لا بأس أن يستأجر المدم القنطرة ثم الكافرة
أو التي عدولت من بطور ولا بأس أن ترضع المسلة ولد الكافر منبة المفتى قبل مسائل
استئجار الزاوي من كتاب الإجارة • ولو استأجر الرجل امرأته لأرضاع ولده من غيرها
جارت الإجارة ولكن لها الأجر لأن ذلك شهر مستحق عليها دابة وإذا استأجر الرجل خادمه
امرأته لترضع ولدهم منها لا يجب الأجر وإذا استأجر صكاً تهاجر من إجارة الحانية في إجارة
القنطرة • وإن استأجرها لترضع طارعت بئدي جارية بها ترضع ولو شرط عليه أن ترضع
بنفسه اختلف المشايخ والأوجه أن تسحق منبة المفتى في مسائل تسليم المعقود عليه من
كتاب الإجارة • استأجر طرأ لترضع ولده خضماً فأرضعت بشدي جارية باختره وافته
والاصم أنها تسحق الأجر فاضحاً قبل الإجارة الفاسدة • ولو دفعت القنطرة إلى
جارية لترضعه عليها الأجر بخلاف ما إذا أرضعته بغير البقرة أو الشاة (١) مضى تركي
في وقوع إجارة القنطرة من كتاب الإبارات • ولي المحيط القياس في إجارة القنطرة لا فيقصر كما إذا

(١) كذا في كثير من الكتب المختارة وفي

بعض المختار - لادنه بخ

- (١) وان كان يجوز ولا يعرف كذا في
الاشياء قاعدة العادة محكمة على
(٢) وان كان العرف بين الناس ان الشئ
رخص المصطفى من قول الاب (مهملات)
كذا في خلاصة السامع من الاجارة
(٣) ولا عبرة لما ذكره فيه ولا يجب له الاجارة
الا بالعمل كذا في الغنابة
(٤) لانه امر ولا يصح الايمان به الا بين
و نوح وهو لا يصدق ولا يتصور عليه قول
البراء في المعزقات لاحاد الله او
تصرف حمله
وامرأه بالتعدي في هذا الباب هو
الاستمالة وجاية اليد ومن التصبر هو
التصبر في الامانة وهذا القيد اعم هو في
هذه الامام
(٥) وفي كل موضع قل يا مربيك التعز
عنه وقيل في جوابه لا ينسب هو على
مدح أو سب أو سبغة ولو قيل ينسب فهو
على مدحها على ما تنذر المأخرون
ينسب أي في الصانع باليد ولا يصح
عابهم من ما هو خارج طاعة الله
(٦) ان من يأمر بالبلغ ولا يمتثل
طلبوا التماسه كذا في شرح الهداية
قد ادى
قال نجم الدين الزاهد في شرح
القدوري قد ادركت ما يقع في المؤامرين
وتقاروا في تعذري في مواضع الخلاف
في الاجامير المستقلة بصفة على انه يصلح
فيهم ان يصف الصانع كذا على من ان يصفه
الكبرى
(٧) قال (ت) وقد أخذنا قال هو عليه
سواء كذا في جامع الصوري في بيان
الاجير المستقلة

استأجر بقر تلبس ابهاوى لاستحسان فهو ونحوه تعالى فان اوصى لكما فوفى
اجور من الاجارة وهذا العهد لا يدعى الجزل على العرف فيدخل في الاجارة كذا الاستأجر
وزا الى كتب الخطيب يدخل في الاجارة فيما ولو صاع المصطفى من يد الطائر ووقع تحت
اوسق من حل المصطفى او ينفذ الاجارة على القتر وطعام القتر وكسرتا عاها
لا يشترط ذلك في هذه الاجارة انه على المأجر وما يجر المصطفى فهو المأجر من مثل المصطفى
ربما كثيرا ما انتم فمع صه والاصلا لا تمنع منه وفي الاصل رجل استأجر حفر القتر
ولم يقطعها وكسرتا عاها وكسرتا عاها (١) عدا من حنقه احصاها في القتر وحدها
ولها الوسط وحدها لا يجوز ولو بين جنس القتر طولها وعرضها وصفتها وبين كسل
لعمام وصفتها بانه لا ينفذ وترفع الوفاق فيها الا في شريطة الارضاع في مثلهم (٢)
فان ذكر المدة متغير حان الوفاق مدة طمس الاجارة كذا في الفصل المروي
ولزوج القتر ان يخل الاجارة ان فعلت بغير انما كانت الاجارة كذا في الفصل
في الاجارة وقد اختلفوا في حيث لا يأخذ المصطفى في المدة وان كانت معروفة بالضرورة
لم يكن لها ان تترك الاجارة الا من عذر وان كانت لا تعرف في ذلك ان تأني والاجابة
والمر فيه سواء ليس لهم ان يجر جوهم من غير مدد والذين لا يأخذ المصطفى في
او بين طينها وحسن او طهرت سارة او طاهره المصطفى او سبغة طلق او ينفذ المصطفى
او اراد ما يفرق او لا يخرج معهم والذين جهات غير او لم يرضو بها من المصل
المروي

في بيان الاجارة بين المصطفى والمأجر

ختلف عبارته المتابع في احوال المصطفى والمأجر في بعض المواضع في بعض المواضع
بالعمل لا بتسليم حمله (٢) والاجارة الخاصة من بعض الاجارة تسليم المصطفى
المدة لا يشترط العمل في حقه لا يستحق الاخر وبمعهم في الاجارة المستقلة من بعض
المصل من غير واسد والاجارة الخاصة من بعض المصل من واحد محيط بره في المصل
الناس وشمس من الاجارة والاجارة الخاصة لا ينفذ في بعض المواضع في بعض المواضع
في المأجر من سبب الاجارة ولا ينفذ في بعض المواضع في بعض المواضع
بالاجارة وكذا ما قل في بعض المواضع من المصطفى وقال او حنقه
ورفروا من حنقه لا ينسب (١) وهو قياس سواء يا مربيك التعز به كسره
او غضب ولا يمكن كسر غالب او ذرة غلبة (٥) وقيل قول ابي حنيفة قول علي رضي الله
تعالى عنه وقوله ما قول عمر رضي الله تعالى عنه ولاجل خلاف الفضيلة اختار المأخرون
التعز بالبلغ على التصجير عملا بالقول (٦) وقيل حق قول ابي حنيفة وقيل
قوله قول صدوقا ومن عها من كذا ان يصفه وقول ابي يوسف وعده قول عمر على رضى
بقعه ما ينفذ احتسنا المصطفى على رضى الله عنها وصانته لا موال الناس في المصل
لثان لا ينفذ المصطفى (٧) وان شرط ان يصفه حقه هذه بعض اصنافا كذا
لما ورد في الغنابة وسمه القتر على انه لا ينسب سوا شرط الصانع او لا يشترط (٧)

شرح الجميع لا يترك في أواسط الاجارات • والاجير المشترك لا يضمن عتده
 وعند صاحبه يضمن الامن حتى غالب أو غالبة غالبية • ولو اتى الرضى صاحبها فاقول
 قوله عند أبي حنيفة وعند هذا القول قول صاحب التوب خيانة الاكلى في الاجارة •
 هل التوب عند النصار بعد الفراغ لا جرة لأنه لم يسل العمل ولا يضمن لو بقوله كذا وحده
 وعند هذا يضمن مائة لأموال الناس وحاصل المذهب أن الواحد لا يضمن ما حلف ببلاتعة
 أو بصلح المأذون ولا يخص شيء من الاجر والمشارك يضمن ما جت به أو اجاعا وما تالف
 لا يضمنه إن بأمر يمكن الترضع يضمن عندهما لا عند الامام وبعض العلماء أخذوا بشروطها
 لأنه مذهب جبري وعلى وضوان الله تعالى عنهم ما بعضهم أتوا بالصلح على ما قاله ابن وسعنا
 عمل في كل نصف بقول حيث حلف النصف وجب النصف بزيادة في أوّل نوع في النصار
 في السادس من الاجارات • وفي خصمناوى فاضلنا رجل وجه الحاربه الى النصار
 ليضعها فغضها امرأه النصار الى صاحبه لها فغرت قال الشيخ الامام أبو بكر البجلي الضمان
 يكون على امرأه النصار لا خسر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد صاحب الحاربه
 بالجار إن شاء ضمن النصار وإن شاء ضمن امرأته لأن النصار أجبر مشترك فمذهب أبي
 حنيفة أن الاجير المشترك لا يضمن ما تلف فيه بغير شرط وعند هذا يضمن جميع النصارى
 في القصب • (نقطه) الطمان والبيع والحصار يضمن كل منهم بالخط الا في موضع يكون
 الطمان مأذوناً بالخطه عرفاً فصول في ضمان الطمان من الفصل الثالث والثلاثين •
 السعار اذا غلط مال انسان على الغير لا يضمن ولو غلط بهما يضمن في السابع والعشرين
 من الفصول العادية • وفي النصارى السقري لو غلط الراي المشترك الضمن بينهم قيمه
 فاقول في التميز لمع عيته وان جعل فهو استهلاك يضمن قيمة الكل ولو تفرقت خلاف
 أن يضيع الباقي أن طلبه لا يضمن شرح الجميع في الاجارة في الملبوط كان الراي مشتركاً
 فهلك بفرق أو يبيع أو يفسد من علواً وما أشبه ذلك فقال رب الضمن شرطت عليك أن
 ترى في مكان كذا وكذا غير موضع رعي فيه وقال الراي شرطت على الراي في الموضع الذي
 رعى فيه صدق رب الضمن بالاجماع (١) اذ هو المذهب (٢) اذ ثبتت ما ليس ثابت وكذا
 لو خاصاً واختصاصه على ما مر صدق المالك جامع المصولين في ضمان الراي والبقار •
 في فتاوى صاحب المذهب الراي لو تالف في المصكان ضمن ولا جرة ولو تلفت بسبب الاجر
 استصفاً كذا في الدرر جامع المصولين من جعل يد الاجير المشترك أمانة كالامام
 صدقة في دعوى الرد والهلاك بالخطف من جعل يد يد ضمان لا يصدق به لا برهان بزيادة
 في النوع الاقل من الحادى عشر في اواخر الاجارات • قال جون واجر مشترك فتوى
 بر نصف ضمان بودا كرا جبر كونه من سائر دكر دكر دام وهو مشترك بالخطف في صنع من
 موكده بودوي ياتي كركوفي بوديس اين فتوى يقول أبي حنيفة بولاني في قوله أجبر بعض
 كالودع والمتمسك كركوفي فاجر يقول ايتان بود (٣) لأنه على قوله ما ضمن كلفا صاحب
 والقباض على سوم الشراء يجب في الصلف على قول أبي حنيفة قاعدة في الاجارات
 وكذا في الغانية في اختلاف الاجير والمستاجر وفي المذهب النصارى واهل ولا ونيان (٤)

(١) واليه ينسب الراي كذا في الخزانة عند
 (٢) قوله بالاجماع اذ هو المذهب الخ كذا
 في كتاب النسخ التي بأيدينا وفي نسخة
 بالاجماع فضمن الراي اذا لا ينفاد
 من جهته واليه ينسب الراي حتى لا يضمن
 عند أبي حنيفة اذ هو المذهب الخ ولي تأمل
 اه محصيه

(ترجمة)

(٣) اذا كانت الفتوى في الاجير المشترك أنه
 يضمن النصارى قال الاجير ردت العين
 المستاجر ذوا او جبر نكر او قال هلكت جبر
 صنف • لا يدره الجبر أو لا ان تلفت يدر
 مدالك على قول أبي حنيفة لأنه في قوله أمين
 محص كالودع والمستاجر وان قلت لا يضمن
 مدالك على قوله ما
 (٤) نيم على وزن جبره على خان وسوق
 وررستان وبان بمعنى صاحب نيمان
 خايج وبرانسانج كذا في نورالعين عند

أحد عشر منزلة وقد وضع الله في التوب إلى رجل ليراد به ثمرة ذهبه ولا يسهل
والجأته من الرجال والراي أجبر مشتركاً وتقليد القصار والمصارو جمع الساع أسير وحده (١)
برازيه من كلب الاجارة • أهل قرية يرمون دوابهم بالتوبة ذهبها بناتير في قوتها أحدهم
قال ابراهيم ابن يوسف هر صاس في قول من يمشي الاجبر المشترك وقال أبو الليث عدي أنه
لا يمشي في قولهم بجبا (٢) وفي الكسرى قال القاضي خزانة الصنيع ما قاله ابراهيم بن
يوسف إلا أن العتري على أنه لا يمشي الاجبر المشترك إلا ما نطق صنفه فأما راية في التماس
والعشرين في كتاب الاجارة في فرع في البقا • ولو استأجر أحدهم في فرع في البقا ليرج
بالتيان ضاع نور ان ضاع قبل الرجوع ضاع ولا يحد ولا يمس المستأجر به إلا لأن له أن
يخطأ بأجرانه • برازي في ضلع الرعي والفاوس السادس من الاجارة • والراي أن يرد
القمع مع غلامه أو أجزءه أو ولد • الكسرى في عياله إذا رقص الحظ ولا لمطاع يد في
عياله في الرقص من عياله كودع فلو طلق في يد عياله الرقص كمال الراي مشتركاً كبراً عند
أي صنفه مطلقاً وعند ما يمشي لو أكل العز كالتوبة بنفسه ولو خاصه مطلقاً كرتة
بنفسه • وشرط كون الراد كبراً يشترط على المخطأ لأنه لو كان صنفه يجرى على المخطأ يكون
تضييعها والاجبر يمشي بالتضييع وقاطعاً • وشرط كونه في عياله والا كنهو والاجبري سواء
وليس له الرقص مع أي • فكذلك ليس في عياله وذكر الطواويس للاجبر المشترك أن يردع
من ليس في عياله إلا الخاص والخاص مهرب به وجهه اتفقوا بينهما فقال ليس له ما ذلك
وذكر عنهم صفى (د) لو لم يكن الاجبر أو الولد في عياله لم يمشي بيده في يده • قال
الطواويس لو كان القمار مشتركاً في لؤلؤ كان خاصاً وقال مبرويه ضما (هـ) قال
الطواويس ضي لؤلؤ خاصاً لا مشتركاً جامع المصولين في ضلعان البقا • بخار يمشي
بأجر مشتركاً القوم عند رجل له عظماء ورع هو في القرية يفرح من عياله ضي والالا خاصه
ضيه فضع بعض ما كان خارجاً فلو أن لم يكن المخطأ في عياله ضي والالا خاصه
في ضلع البقا والراي من كلب الاجارة • (ذ) أهل قرية عا. ثم أن القمار إذا دخل
السرح في السكن يرصد كل قرية في سكر بهو ولا يسهل له فضل الراي كسفل
صحات بقر فيسبيل يبرأ إذا المهر وف كالترو و قيل لو لم يصد ذلك دخل لا غيراً • وهم
المبقارة أو دخل القرية في القرية ولم يصد على جهانهم وجد دهاية أيام قد عتقت في نهر
الجمانة (٣) قالوا لو كان هر قسم أن يأتي البقا بالقرى التي ولم يكفوه أن يندخل
كل قرية في منزل بهاصدق البقاوم عنه إذا جاء به إلى القرية • جامع القمولين في
الثالث والثلاثين • وفي لعدة قرية ممرها لثقت بأخبار لا يمكن البقا التفرق في كل
قرية فصاعت واحدة في بعض لآد صيه فيها رضاهم وانما يخفطون البقاوم في وسه
والنظر فيها إلى كل الباقوة ليس في وسه فلا يرضه فلا يكون تاركاً خطاؤه فلا يصح
وفي الحاشية ما من البقاوم ضاع بعضها ان نام عليه ما ضمن وان جالساً إلا إذا غاب عن
بصره وفي الحاشية لا يكون البقاوم تاركاً خطاؤه ما لم يبق من بصره وان كان ناماً
فما كان ضاعه في ضلعان البقا • ولا يصح البقاوم تاركاً خطاؤه وان نام ما لم يبق

- (١) إذا مثل رجل دفع إلى صباغ ثوباً
لصيف لحد الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب
مصوغاً هل يجب لأجره قال نعم أو لا
عقد خطأ والجواب أنه لو صبغه قبل
الطوب يجب لأجره وان صبغه بعد الطوب
فخاص بالثوب الجبار ان شاء أحد
الطوب وأعطى ما راد الصغ فيه وان شاء
ترك وضمنه قيمة الثوب أيض وصار كمن
صنع ثوب وجعل بغيره من صير
التواليد
- (٢) قال الفقيه أبو الليث لا يمشي هذا
الرجل عند الكل لأن هذا ليس بأجارة بل
أجارة كذا في الحاشية
- (٣) قوله في نهر الجمانة في نسخ في هو
الجمانة اهـ محصيه

(١) وقرئ بين النوم في السفر وغير السفر
قال في السفر يرا مطلقا والسنة مذكورة
في ضمان الراي من جامع المصاوين ع
(٢) يحفظ هذا جذا كذا في الذخيرة ع
(٣) أنفق ابن خنيم وقال لا يضمن على
الصحيح ع

التورع بصره فاذا عاب عن بصره بصره نازك المصطفاو لو اتوا ولم اذا دام جالسا واما دام
مضطجعا بصره نازك المصطفاو وقد ذكرنا في كتاب الوديعة الفرق بين النوم مضطجعا وبين اليوم
جالسا في غير السفر وموسر شايتهما في السفر وقتنا لا يضمن على كل حال فهما يكون كذلك
(١) في الرابع والعشرين من اجابة الذخيرة ولقد كانت غشابة ان يضمن الحق لا يضمن
في ترك طلب ما ينفق الخاص بالاجماع وفي المتن ترك عتدي حنيفة لان الاصل لا يضمن
بترك المصطفا اذا كان يحدو خلاصة في مسائل الراي من الاجابة اذ اساق الراي
فما لم يضمن بعضا بصره من سياقه او لم يضمن بعضا بصره من سياقه قال صاحب الراي
مشتركا فهو صامع على كل حال وان كان خاصا ان كانت الاعمال واحدة فلا ضمان عليه
وان كانت لثنتين او ثلاثة فهو صامع بصورة الاجراء الخاص في حق الاشياء الثلاثة ان
يتأخر جيلان او ثلاثة وما شاع في البري فمما لهما ولهم فقد فرق في حق الاجراء الخاص
بين ما اذا كانت الاعمال واحدة وبين ما اذا كانت لا كقرن واحد (٢) في برهان
في الفصل الثامن والعشرين من الاجارات • ذكر محمد لو قال استأجر من ثلثي غنم
هذه سنة كل شهر كذا يكون الراي اجبره مشتركا الا اذا صرح بما هو حكم
اجبره وحده بان قال على ان لا ترضي معها غنم فبري فيقتضيه يكون اجبره وحده ولو اورد اشد
على السنة او بان قال استأجر من ثلثي شهر ايكذ القرض غنم كان اجبره وحده الا ان يذكر
بعدهما ما هو حكم الاجراء المشترك بان قال على ان لا ترضي معها غنم فبري فيقتضيه يكون
مشتركا ويصير قول الكلامها حرة وكذا الحكم فبري هو في الراي جامع لصيرورة
في اوائل ضمان الراي والبقاد • وفي الذخيرة من الصور فندبه المزاول واستعمل
بقوله المالك ثبت الى المرح فقوله السبع لم يضمن لاهو ولا الراي قال الكوردي هكذا ذكره
التنقي في الظهور الصحيح وذكره موضع آخر انه يلزم الضمان وقال في القعدة وعلى هذا
بقوله الاعارة والاجارة وقد اضطربت فيها روايات المشايخ ويقضي على ذلك لان المودع
يضمن المودعة كمنط حاله وهو يضمن بقوله بالبعث الى السرح فكذا بقوله المودعة ولو ترك
البري في ضمان اجاب شيخ الاسلام بالضمين وغيره على انه لا يضمن ويضمن ضمانات
ضامنة في ضمان المزارة • الراي او القار لو خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الاصل
انه يضمن غنمها يوم الذبح وذكر في التوراة انه لا يضمن استحسانا ويضمن لو رأى رجل
شاة انسان سقطت وخبط عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحسانا والحق والفتوى انه
يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراي وصاحب العلم على جواب الكتاب
قال صاحب الفقه ذبحها وهي حية وقال الراي لا بل ذبحها وهي ميتة كان القول قول
الراي فاضمان في فعل البشار والراي من كتاب الاجارة (فص) ذبح شاة لا يرضي حياتها
لم يضمن استحسانا (٣) حواء كان اجنبيا وراعيها وفي قرص ويقتضي بقاء الاجنبى
وانما يضمن قيمة قرص وحمل لا يرضي حياتها راع او قار ذبح بغير اذن راعا لم يضمن
(خط) خاف على شاة فذبحها من غنمها يوم الذبح قال (خط) انما يضمن لو شاة ترضي حياتها
لو يضمن من غير حال امر يضمنها واذبحها اذا لحظ والاجنبى ضمانها (ن) لا استحسان

(ترجمة)

(١) أكل القربة بالغلط على أن تصطبها
لأنه وضع في لاصع هذه الآية وأذا رآها
هذا الرجل توت مد بها لايص الح اه

(ترجمة)

(٢) أكل الذهب الثور في المادية اه
(٣) قوله عاصه أي هاجأ وأخذ على
غزة فاموس اه مصححه
(٤) في نسخة أوسرية وكتب عليها السرية
قربة مشبهة بيل منها الماء اه مصححه

الأذن دلالة (قد) كلوي بعله اذ كنه شعيرتي تراوي من الجاهل دوست بنودا كراي
كاوشوات مردن ايس مرد اورا بكنشت (١) لايص استصفا ولو استلصا صدق المالك
والينة على الذابح أنها لا ترجى حياتها جامع القبولين في ضمان التصيب من الثالث
والثلاثين ولون ذبح الزا هي غفلا لا ترجى حياتها لايص وكذا الابيض في الصبح شرح المجمع
في الآية • قال كاوراد بادية كركم ضرور دماست (٢) ان لم يكن الشارسة في حظه
أو كان في حظه • ولكنه كنه كان يقدر على دفع الثقب من غير أن يضروا ولم يدفعه يمتنع وإن
كان لا يقدر بأن عاصه (٣) وثن بطنه بصلطان على نفسه القوة عاصه في كتاب الآية
وفي التفسير الجمال اذ ازل مغارة وثيابه الاتفال فلم يفعل حتى فسد المتاع عطر
أوسرية (٤) فهو ضامن هكذا عكره ما وناوله اذ كان السرقه والمطرغاليو
لا يكون مضطرا حاشته في السادس من اجارة الحلاصة • استأجر حلالا ليجعل
متاعا ياد كذا في جواني استأجره من رب المتاع مكنت في التاريخ أي ما سقي وجب على
صاحب الحبل أن يركن للا ودية يسترد الاجر من الجمال لانه خالف وصار عاصيا وروى
انه لو استأجر حلالا ليجعل متاعه في الموضوع هكذا في مدة كذا في مدة أكثر من
ذلك المدة قال لأجر لانه خالف والمختار أنه يجب الاجر لأن المقصود هو الحبل وقد حصل
من تساوي الثمن في الصل الاقل من الباب الخامس من الآية • الجمال اذا كان
يصلها على صفة فتشروا هرق وصاحبه معه فهو ضامن ولو زوجه الناس حتى
انكسر لايص من بالاجماع ولو أنه هو الذي زعم الناس حتى انكسر فانه يضمن
وصاحبه بالبيان شاهد ضمه وقت الكسر ويحيط منه من الاجر بما زعمه ما جمل وان شاء
شتمه فحينئذ وقت الحبل في ذلك المكان الذي حله خلاصة بجميع المتأوى في الاجارات
في فصل في هلال العيب عند الاجير المشترك • استأجر رجلا ليجعل العيب من القرية
الى المصر فأمر النكاري حتى فسد أفنى القاضي الاطام انه يضمن اذا كان دفع العيب
البحرانة بجميع الضمان في مسائل الهلال عند الاجير المشترك • وجب استأجر حمارا
ليقل عليه النول فذهب في سكة فنهج لجره ما دفع موضع عاصيه فاضرب الحمار فوقع
الحمار في النهر مع الحبل واشتغل المستأجر بقطع الحبل به لان الحمار قالوا ان كل الموضع ضما
لا يبريه الحمار مع الحبل كما ضامنا لأن سوق الحماري مثل هذا يكون استهلاكا وان لم
يكن حاصلا وكان موصدا يسميه الحمار ويصاوزه فان منعه عليه المستأجر وضرب
حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع الحمار لامن ضربه ولا يتغضفه لايص
رجل استأجر حمارا لينقل عليه الخطب من كرمه ما وقره ما يوقر مشهورة امتداد اصحاب
الحمار حاشا أو شجره افرق في النهر فمات ان كل المستأجر ساقه سوقا امتداد في الطريق
الذي يملكه الناس ولم يغضفه لايص • فاصحان فيما يكون قضيهما من الاجارات •
وان استأجره ليجعل عليها عشرة تحاتيم منقطة فحبل حنة عشر تحاتيم من المنقطة وجاء
بالحمار سليمًا فنهج قبل أن يرد إلى صاحبه ان كان الحمار لم أنه يملك ذلك كان عليه
ثلث القيمة كمال الاجر وان كان لا يملكه يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر فاضمين في

(١) أي الذي يسوقه فيه

اجارة الدواب من الاجارة • مكراحة متقبله القصر من فطرح الاجال واخذ الحمار
 فغير ان مكان مجال لوجه يأخذونه لايضمن مختارات التوازل في الاجارة • وان
 استأجر دابة لركوبها أو دفعه رجل فخلعت ضمن نصف قيمتها سواء كان أحف أو أفل لأن
 نصف الدابة يتركوب لا يشتأس التقل قرب ثقل بمس الركوب ولا ينشأ الدابة بوزن
 خفيف لا بمس الركوب فيصير بها ولان الأذى لا يوزن بالقياس فلا يمكن معرفة وزنه
 باعتبر عدد الأرباب كافي الجراحات يقتصر عدد الحياة لا عدد الجانيات فان من جرح انسانا
 جراحة واحدة وجرحه آخر جرحان نصف الثمنان فربما يهلك الانسان من جراحة
 واحدة ويبلغ من مشر جراحات وهذا اذا كانت الدابة تطبق حل اثنين فان علم أنها
 لا تطبق فلا يضمن كل قيمتها لانه متشبهها أما اذا كانت تطبق فالتصحيح يحصل بركوبه وهو
 مأذون فيه وركوب غيره وهو غير مأذون فيه فيوزع العمان من ذلك نصفين شرح
 الكافي مني الزاوي في باب ما يجوز من الاجارة • (ق) أركب تلبسة مكاري الحمار
 امرأة عليه بغير إذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما وانزلت وولدت الحمار
 الى التلبسة لانه مودع بما دال الوفاق وان هلك في حال الركوب بغير المتكاري أيهما شاء
 ولا يبرئ أحدهما على صاحبه بالخضوع قال رضي الله عنه وعلى هذا الصواب في (١) اذا
 حل في الجمل متاعا أو انسانا فقتل في باب مودع المتعصب من الضرب • ولو استأجر
 حمارا أو فرسا وصلى المتصرف ذهب الحمار أو اتهمه انسان فان رآه فقتل أو ذهب
 ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لأن خوف ذهاب المال يمنع قطع
 الصلاة وان كان دورها فاضيقان في فعل ما يكون تضييعا من الاجارات • نعمت
 الدابة المستأجرة في الطريق فذهب وتركها وضاعت أو ترك الدابة مع المتاع الا جبرها
 كل الدابة وجررت من المشي فضاعا أفق القاضي انه لا ضمان على أحد برأية في السادس
 فيصل روع في الزاوي والبقار من الاجارات • استأجر حمارا من كسري بجاري فمضى
 الحمار في الطريق ومالكه كان بجاري فأمر المتكاري رجلا لينفق على الحمار كل يوم قدر ما
 معه فلو ماوسى له الجار الى أن يصل اليه مالكة فأسكت الاجير الحمار أباما وأنفق عليه
 فهلك في يده قالوا كثيرا اركب ركوب نفسه ضمن ولو أكرهه ولم يسم الركاب يبرأ لانه
 لو أكرهه لنفسه ليس له ان يصر ولا أن يتركه فليس له الايداع أيضا ولو لم يسم الركاب كان له
 الاعارة والاجارة فله الايداع جامع الفصول في الثالث والثلاثين • ولا ضمان على
 المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده على اجارة فأسدة على السرخسي • فقال لانه
 يستعمل الدابة باذن المالك فنتية في المنفعة من الاجارة فأسدة • طعن شرح من
 الفاحوة ليتناول الماسخرت الحطة ان ترك السليم متروكا ومن الفاحوة ضمن
 هذه في الوديعة من الخلاصة في ضمان الحيوان من ضمانات النائم وفي بعض المتأدي ترك
 نسبيته قد كانه للملا وأخلق به وذهب الى منه وذلك في وقت غلبة السرقة فصرق لو كان
 له مكان يتركه في مثل ذلك الوقت لم يضمن والا ضمن لان تركه فيه تصبر منه وصاحبه
 ضمانات تضييع في ضمان الناسج • (فرض) دفع اليه غرلا لينسجه فذهب الفساح الى نساج

حر ليدفعه فسرقة من بيت الآخر ولو كان أجيرا للأول برأوا ولو اجتديا من الأول لا الثاني
 عند أبي حنيفة • وعند همام بن أبي هاشم كأنه لا يفرق بين مودع المودع (خلاصة) • وعند
 ١٠ • وفي أصح من الوشائي أجيرا ولو اجتديا بغير المال ضمن الأول أو الثاني ضوئيا في الثالث
 والثلاثين في ضمان الناح • وفي (د) دفع إلى مائع ذهابه لعله سار أو سار أو السبع
 لا يذهب هذا المائع فأصله الذهب ودفعه إلى من يمسكه فسرقة من الثاني طالع المودع لا من
 المالك ولو يمسكه الثاني أجيرا للأول ولا يذهب من أبي هاشم عند همام • وفي حنيفة
 يضمن الأول • وثالث الثاني طالع سرقه منه عام العمل لا يضمن لأنه لا فرغ صار • ودعا وأما
 ما دام العمل كان يضمن ضمان لصاحبه بلا إذن مالكه • وعند أبي حنيفة مودع المودع
 لا يضمن ما لم يصر في الوديعة بلا إذن ربه جامع المصولي في ضمان المائع • صاع
 صاع الثوب ودفع إلى آخر تامره ودفع (١) • وهذا متعارف فلهذا في الثاني يجب للمالك
 على الأول نصف القيمة ويرجع الأول على الثاني نصف الجار لأن الثاني في حق
 الأول أجيرا • جواهر الكرماني في الاجارات • (فقط) شرط أن يقصر نفسه
 حين دفعه إلى غيره والا فلا وكذا أمثلة وهذا يحفظ جدا (ثنى) • ولا يجبر أن يعمل
 - منه وبغيره إلا إذا شرط العمل بنفسه جامع المصولي في ضمان قصار • (ز)
 تخلف ثوب بدق أجيرا قصارا وبغيره برأ الأجيرا لأنه أجيرا وحده فبأن عمل آذنه
 ربه استأده إذ عمله قتل البسه لأنه بأمره وطى • لا يجبر أن يفتقر لو تويا أو طمته بيرا
 لأن استأده لا (يد) • وضمن الأستاذ جامع المصولي • أجيرا قصارا ضمنت
 منه المدفوعة فقتل على ثوب فخرق فلو ضمنت أو لا على الثوب قبل أن تمتع على الحسنة
 التي يدق عليها ضمن الأجيرا ولو بعده ضمن القصار ولو أصابت المدفوعة بما يضمن التليد
 - حكمه ما كان جامع المصولين في ضمان القصار من الفصل الثالث والثلاثين •
 ولو أطما القصار السراج وتركه في الحانوت فإذا بقت شرارة فوقت على ثوب برجل
 دأر قته لا يضمن • تانوا ثمانية في الناس والمشر من الاجارة في القصار وفي الميسر
 أطما القصار السراج وتركه في المشرجة في الحانوت فوقت شرارة فوقت على
 ثوب فخرق لم يضمن • وفيه يفتى • قلت هذا قول الامام ما عندنا من أماكن القصار
 عنه في الجلة • وهذا بخلاف المرقن العالي لأنه لا يمكن التميز ولا يمكن هومس
 اطمانه في ضمان القصار من ضمانات فضيل الجمل • استؤجر رجل لحضانة أو
 حوزة ففقد منها ثمن • قيل ضمن عند أبي يوسف ومحمد لو ساع من خارج الخجرة
 لأنه أجيرا مشترك • وقيل لا في الصغير وبه يعني لأنه أجيرا خاص لا يرى أنه لو أراد أن
 يشعل نفسه في صنع آخر لم يمكن له ذلك • ولو ساع من داخلها بأن تقب النفس فلا يضمن
 الحارس في الأصح إذا اموال المصونة في البوت في يد مالكها وحارس السوق
 على هذا الخلاف واختار (ج) أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله (٢)
 جامع المصولين في ضمان الحارس • وكذلك في الخسيرة في الأربع والعشرين من
 كتاب الاجارة • تشب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحانوت على ما عليه

(ترجمة)

(١) ليعطه

(٢) لأن أموال الناس في يد أربابها هو
 حاضرا لا يوجب كذا في الخلاصة ويظهر من
 هذا أنه إذا كسر قتل الذكوان وأخذ امتاع
 يضمن الحارس بخلاف

التوى برأيه في المذمة فان من الفصل السادس من كتاب الاجارة • وفي النوازل
 دخل يد اسمها ناول قال الحسن ابن ابراهيم فقال الحائى هذا المذمة بطها ثم دخل عليها
 ولم يجد هناك فقال الحائى اخرجها صاحب السبق وليس لمصاحب قال المصاحب
 الحائى لان قوله ابراهيم الاستعانة منه بمادة واباشته الى محل تقول عرفاصير
 مودع اقصر من طوله بعض ثيابا من الجبال في ضمان الحائى عن ضمانات الاجارة •
 بحث الى قساريا فشد ثوبه فذبح القصار بالعلق ثوبه فترفع عن الرسول ان كان
 ثوب القصار لا يصح وان ثوب غيره غير ماله من تضمين القصار والرسول وانها من
 لم يرجع على الآخر (١) في الثالث من نصب البرازية • وفي المتن عن ابي يوسف دفع لي
 رجل شيئا لم يلح من وجهه شيئا فصاع تصد لي بعضي وكذا دفع اليه مصصا البسطة
 فصاع غلامه لم يلح من وجهه شيئا فادفع اليه ثوبا بغيره في ثوبه فصاع المتدبل
 المتدبل في ثوبه الهلاك صد الاجير المستر • وفي فتاوى شيخ الاسلام صاحب
 حيز ثلثت هي دفع ثوب الى صاع ليصنع فصاع الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب
 على خشبة معروضة او جعل مدودا على بعض ثياب كان قد سارح الله كل من والدا
 من المحل المزبور • وفي فتاوى الحائى يا الحائى انك بالتوب الى صاحبه فقال له
 الثوب امسك حتى اعطيك الاجر فسرقت لا يضمن لانه لو لم يقبل امسكه لا يضمن عند
 ابي حنيفة فبدأ اولي وفي اجارات المحل فصاع تسع ثوب رجعل مذهب اليه وطلب منه
 ان يقبل الثوب ويعطيه الاجر فقال له صاحب الثوب اذهب الى مترك حتى ادر رجعا
 من المحلة حتى لا يفرق عليك الاجر فاحسب التوب من يد السباع في الرجعة
 قال ان كان الحائى قد دفع الثوب الى صاحب الثوب بحيث لو ذهب لم يمكن الحائى
 يضمنه من ذلك فان دفعه الى الحائى على وجه الرهن علق الثوب بالاجر كما هو حكم الرهن
 وان دفع اليه على وجه الوديعة علق على الامانة والاجر على حاله وان كل في الابتداء
 او اراد صاحب الثوب ان يذهب بالتوب لم يمكن بدعه للسباع ولذا ترك صاحب
 الثوب عنده فقد اختلف العلماء قال بعضهم بضم وقال بعضهم لا وهي مسئلة الاجير
 المستر اذا علق العين في يد من غير صفة من المحل المزبور • وفي المضمرات فان
 حبس العين من ليس له حق الحبس فهل كانت ضمان القصب والمزاور بحران شأضنه
 قبضه محمول ولا ضمان الاجر وان شاء ضنه غير محمول ولا يطع الاجر فانما تانية في
 الفصل الثاني من الاجارة • يجب ان يعلم ان كل مائة ليس قصصه اثر قائم في العين
 هكذا الجبال والملاح والمسال لا يكون ان يحبس العين بالاجر بالايجاع وكل مائة
 بعد اثر قائم في العين كالمصاع وما أشبهه اذا فرغ من العمل فله ان يحبس العين بالاجر عند
 طائفة الثلاثة وجههم الله خلا فزفر من المحل المزبور • وجعل دفع الى صاع ابراهيم
 ليصنع بهكذا ثم ان صاحب ابراهيم قال فصاع لا تصنع ابراهيم ورد على كذا فلم
 يدفعه ثم علق ابراهيم في يد المصاع ولا ضمان على السباع لان الاجارة قد انقضت بينهما
 ومضى الصاع والمساير لا يتك من لسع الاجارة من غير ما صاحبه الابد فيبقى حكم

(١) وفي غور العين في ضمان القصار ان
 الرسول يرجع على القصار ولا يمكن
 خلبا ثل •
 وجه التماس واقه اعلم ان الرسول في
 هذه الصورة مودع المصاحب •

العقد بعد حصى المستأجر ومن حكم هذا العقد أن العين أمانة في يد الاجير فلا يضمن ما يبيده الا بالاعتقوى ولم يوجد منه (١) ذخيرة في الرابع والعشرين من الاجارة له اصد الخياط الثوب فأخذه صاحب الثوب وبسبه عالميا لصادق ليس له التفتيح برادة في جنس آخر في الثوب من كتاب القصة • ودكر في القسط قال السباط ان كمالي هذا الثوب ثوبا قاطعه وخطه بكذا فقال الخياط لم يقطعه فاداه ولا يكتفي من الخياط لان الادن مشروط بالسكابة ولم نجد مكان قطعه بل ادنى قبض قبته ولو قال له لا يكتفي هذا قصدا فقال لم يقطعه لم يمسس لان الادن مطلق فلا يكتفي بأقل كلامه فيكون ما قطع اذنه ثم لا • يكون قوله ثم اعراضه حتى يضمن به لان عدم رد القول لا يوجب الضمان على العار واما وجهه ان لو كان في ضمان العقد ولم يكن فلا يضمن كذا في في البسوط فلو قال له المالك قطعه بالقضاء أو اقطعه اذن نفي حينئذ لان المالك لم يضمنه متضمن اشترط وكذا اذن لا تذكر الا سرا بالاشترط فيصير كانه قال ان كان يكفي في قطعه قال البرهان والمستشهد لا ذكر لها في الكتب واعراب وروين الضمان عن القصة أي بذكر دليلي فأخذهما ضمانات ضمنية في ضمان الخياط • من أي موضع جعل دفع الوكيل زجاجة لقطعها بالاجارة المخلوطة بقطعها فانكسرت فقال الرابع ان انكسرت فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك العمل ان كان لا يسلم منه في الكسرة لا ضمان عليه وان يسلم احياا رتبته كسرا ساجا لم يضمن رجل قال اصبر في انقضاء هذه القصة ولك عشرة دراهم فقد هانم وجد العشرة متوقفة لا يضمن لكن برز من الاجر بقدره وقال في القسط ولو وجد الكل زوفا رذا لا يبرور ذل يوفى عمل الرابع فان انكره ادفع أن تكون هذه دراهمه قاله قول قول الفاضل في الفصل السادس من اجارة الخلاصة • استأجر مضيفة بضعة ليصل عليها اشقة فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بصبر رضا المستأجر وهو يطبق ذلك وقرئ والمستأجر معها لا يضمن الملاح (يح) ملائمة في اشقة الناس وثقها في الشط لا يطهر فيها ثقب واستلث ما وغرقه وطرحت الاشقة لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الاشقة فملاح ثقتا المضيفة ههنا ولم يثقها واجر احثي غرفت من الموج يضمن ان كانت ثقتا في هذه الحانة (٢) في باب ضمان المكاري من اجارة القنية • لو استأجر دابة بعينها أو بضعة بعينها ليصل عليها ما لم يحمل الملاح في بضعة أخرى (٣) أو على دابة أخرى وبلغه محل زمة الاجر فاعادها لا يضمن ما تلفه وغرقه فله التعاوت حراة الاكل قبيل المسائل المتولة من الصرون من كتاب الاجارات • الاحمر لو نال ثم عاد لا يبرأ عندئذ حنفية في قوله الاخضر وفي قوله الازرق وهو قوله ما يبرأ في الفصل الثالث والثلاثين من الفصول • والمودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق رأى عن الصغار بخلاف ما اذا جدد الوديعة وأصبح حديث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح انه لا يبرأ من الصغار بالعود الى الوفاق من ودعة قبض المالك كره المستأجر يضمن بالموت مجهلا كالودع والمستعير لان العين أمانة في يده برادة في موت احد العاقلين

(١) وقد صرح بأن المختار طيمان النصف والي يوجد العدي

(٢) مثل من رب الضيقة اذا وضع فيها أمتعة الناس وما وجد اغرق عليه الرابع مع الموج فقال له ذلك لا شقة اراد الضيقة في البر حتى يذهب الرابع والموج فاشترط واستقر ساو ما حتى غسقت هل يضمن الاشقة لا يبرأ من المالك لا يجب نعم يضمن كذا في قناري ابن نجيم

قلت ولا يضمن فقد قوله ان كانت تربطان هذه الحالة كان القصة

(٣) أي مضيفة أخرى له وامان ادخل في بضعة غيره يضمن لان المودع لا يملك الايداع

عن التمسك بمصداق الصواب ولا يصح المكره لولي التمسك شيئا من المصداق العرفي
في الفصل الأول من الأكرام • وإذا أكره ما رجع إلى الزوج بآيته الصغيرة من رجل
ليس بكمولها أو بأقل من مهر مثلها جعل فإن كان النكاح بأقل من مهر مثل لا ينعقد
النكاح إلا أن يقع مهر مثلها وإن لم يكن كقولنا يصح النكاح وإن كانت المرأة ثالثة
فأكرهت ودل على النكاح مصداقا أن كان الزوج غير كفو أو كان المهر أدنى من ثلث
رضيت المرأة كان لولي أن يرد وإن كان النكاح بمهر خاص فظاهر أن رد الزوج رضى مقولي
أن يرد في قول أبي حنيفة خاصة وعنه الباقون لولي - في الرد عدم الكفاءة وليس له أن يرد
بفحص المهر فاحصان في كتاب الأكرام • إذا كره على النكاح فزوج صح نكاحه
عندنا وقال الشافعي لا يصح وكذلك الأكرام على الطلاق أو العتاق مطلقا أو اعتق يقع طلاقه
وعتاقه عندنا لا بعده ولولا كره لغير الطلاق فأنزل يقع كالأكرام بالطلاق هازلا أو كاديا ولو
أكره لغير عتاق أو نذر أو صدق أو قطع أو نسب فأنزل ينفك لا يلزمه شيء فاحصان في كتاب الأكرام
• عشرة تنص مع الأكرام الطلاق والعتاق والنكاح والمهر من التمسك والرجوع والطلاق
وإن في الأكرام الظاهر واليمين والتزويج هذه التمسكات لا يفتقر وقوعها إلى الرضا بل
أنها تنص بالبر والخط من المصداق الشرعي في باب طلاق المكره والكرام من كتاب
الطلاق • في رد تدبير المكره لا وصيته فهو لولي في كتاب العتق من أحكام المهرض • والزوج
إذا عتق أمه لم يصح له من الصدق على شيء أو لغيره فهو طلاق الأجنبي وإن عتقها
بالطلاق أو بالتزويج عليها أو بالتسري لم يكن ذلك أكراما فاحصان في المهرض • ولو خوف
أمر أمه بالضرب حتى وهت مهر حاشته لا تنص الهيئة لا تدعى على الضرب وإن أكرهها على
اتطاع فعلت بغير الطلاق ولا يوجب المال (١) ملحق الأكرام في سائر شيء (م) زوج
مراة مسرا وأراد أن يترحم من المهر فدخل عليها صدقته وقالوا لها إن يترحم من المهر
والألفا لشخصه يأخذ لياح كاحقمان (٢) يزوج وجهه قاربه منوطا من ذلك فهو
أكرام ولا يبرأ ولو لم يزوج أو يزوج وجهه والمسنة بمثلها بغير أكرام (م) ولو قال لغيره
أدع الغنائبين (٣) ما يذنبه يذنبه بول وجهه أو في حلق كذا أو كذا من أنواع المضار
والأما في محل أو موضع كذا الحلف ذنب العزم لا شيلا الحلفاغة والازالة في مائة
فحاق أو أن ينفذ لا ينفذ هذا تحريم من وعدك والظاهر أنه لا يبدل المائة لهم (م)
قال المديون إن شاء ادفع لي الفضة أو أنفذه لا شيء لك على والأول أن ينفذ ذهب شخص
المخلف فدم الفضة أو أنفذه لا شيء عليه بهذا معنى الأكرام وله أن يذنبه دينه عليه ولكن
بجوابه عتب أخذ شخص الفضة ومصادره وقتله ولكن شيئا أماله عند الناس ولكن من يضر
هذه القمار إن عتده ما لا يتخذ ويؤذي ويطلب منه ذلك بسبب دأخاره بغير حجة معتبرة
وكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من ذلك القول قلت خفي هذا تخويفهم بالضرورة
أنه وجد مال العاتب عند تقربهم إليهم بعد الفضة الصائفة في معنى الأكرام أيضا إلى أن
نكس هذه الفضة ويعود الأمر في الأموال والغرواح (٤) قس في الأكرام معنى الخيانة
أكرهه بوجه تلف على قتل أو ما أبعثه فرى لم يجهد استعداءا وفي القياس عليه الخ

- (١) وفي الفتاوى الزوج سلطان الزوجة
فيحقق منه الأكرام ولم يذكر خلاف
بروزي في الأكرام
(٢) قوله لا يحل كاحقمان كذا في النسخ
التي بأيدينا ولم ينف عليه في المنة
المخرسية ولكن وجد ما يكون عليه
في حاشية بعض النسخ ما نصه - في
استنار أكرامه يعني بالراة • ومنه
بالعزيمة أو هي أناسا مسكها بالراة
(٣) هم جنس من التزويج
(٤) سئل عن المديون إذا خاف رب
الدين بأن قال له إن لم يترحم يرضخ فذبح
عبد الحرام ادعى وأخبره عن بانتي
الطلاق فأبى أن يزوج فأنزل نفسه أو ماله هل
يرأى جوابا لا يبرأ من دأخاره ابن

نجيم

(١) ولو أكرهه على الزنا أو القتل أو غير ذلك من الكبائر
فمنعه من أكرهه القصاص فيمنع
كرهه لا كراهه

وبزمنه المهر ولا يرجع به على حامله طائفة كانت المرأة ومكرهه لأن منفعة الوطء تفصل
الزنا وإن قتل قتل في الحاصل لأن كلاهما حرام فلا يفرق بينهما في القدرين من الإيجاب ولو
أكرهه بقاصر لم يكن مكرهه ولا يفرق عليه أحكام المختارين وفي التعبير ببعض الأكره
ويجوز حتى يثبت (١) ضمانات فضيلة في ضمان المأمور به ولو أكره الرجل على قتل مؤذنه
وبعد قتل فعل لا يحرم القاتل من المراثية وإن يقتل المصكره قصاص مؤذنه في قول
أبي حنيفة ومحمد وجهها الله فاضمان في كتاب الأكره (٢) (قوله) أكرهه يقتل غيره فقتله
المسؤول عليه دفع ما من نفسه لا تعذيبه المصكره على المصكره من الأكرهات من رجل أكره
على أن يشرب هذا الشراب أو أن يبيع الكرم من ابنه فباع الكرم ولم يشرب فيهذا على
وجهين أحدهما كان الشراب مما يبيع شربه أو لا يبيع ففي الوجه الأول البيع جائز لأنه
بيع طائع وفي الثاني البيع فاسد لأنه يبيع مكره من الواقعات الحاصلة في السوء
بعلامته أنون فيقول رجل أنا أن تشرب هذا الشراب أو يبيع كرمك فباع فهو ذكرا إن كان
شرا بالبيع لا بالخل قال رضي الله عنه فعلى هذا إذا قيل له ما أبى ترى بهذه المرأة أو يبيع
كدامك لم ينفذ وكذا في نحوه من المعمرات فنية في الأكره منطب قال رجل ما أبى
يبيع هذه فلا يركذا أو أضعها إلى خصمك فباعها منه فهو يبيع مكره إن غلب في طه تحقيق
ما أوجده قال رضي الله عنه فهذا الشراء إلى أن الأكره يأخذ المال أكره شرعا وفي (٣)
الطائفة متعارضة الدلالة ولم يجد فيه رواية الإهداء القدر فنية في الأكره أكرهه في البيع
ولم يسم المشتري فباعه من إنسان لا يجوز طائفة عال بالخل وأكرهه على أدائه فباع جائزه
لأن الأكره على البيع جائز البيع لأنه غير متميز لادائه وهذا عادة الظللة أو صادرا بطلان
بصكوكا بالمال ولا يذكر أو يبيع شيء من ماله والحيلة فيه أن يقول من أين أعطى
ولا مال في قاده قال الطائفة يبيع جاريك ففد صار مكره حاصل يبيع الجارية فلا ينفذ بيعها
برأيه في أوائل كتاب الأكره • أكرهه على البيع أو الشراء لم يفسد البيع فمكرهه لا للطائفة
بمخلاف بيع الفضوى أو نكاحه فإن لكل واحد من المالك والمالكه الأصل خيار الفسخ قبل
الاجازة فنية في كتاب الأكره • ولو كان المشتري مكرها أو البائع غير مكره فكل واحد منهما
الفسخ قبل الفسخ وبعد الفسخ يكون الفسخ إلى المشتري دون البائع من أكره الحائنة •
ولو كان البائع مكرها أو المشتري غير مكره فقبل المشتري بعد الفسخ نفقت البيع لا يفسخ
ففيه فإن نفس قبل الفسخ مع فضته من أهل المزبور • ولو كان المشتري مكرها دون
البائع فهو المشتري عند المشتري إن علق من غير نفي لأن إمامة من أهل المزبور رجل
أدعى معة في رجل فقال المشتري بتمامي وكنت مكرها على البيع والفسخ وأقام على
ذلك منه وأراد استرداد الفسخ فقال المشتري عليه كان الأمر كما قلت إلا أن بعد ما زال الأكره
بعت هذا البيع عن طلوع ورضاء وأقام على ذلك منه قال القاضي يفسخ بنية المشتري عليه وتندفع
دعوى الفسخ حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد أما ما رتبته في الثالث والمشتري
من المصكره • فإن كل من قبض الفسخ لم يطلعه فلو أجازة البيع وكذا إذا علم طائفة بأن أكرهه على
البيع لا على الفسخ لأنه دليل الأكره بخلاف ما إذا أكرهه على الهبة ولم يذكر الفسخ فوجب

(١) أي الجارية الموجهة لدية والصدقة
 (٢) مثل من المجهور عليه إذا
 أعتق عبده له على يمين أو يمين على
 ابنته الخاكم أيا لم يمتنع وعلى العبد
 أن يمس في فكاه كذا في فتاوى
 ابن نجيم
 مثل من العبد المجهور عليه إذا دبر عبده
 هل يصبر مدبرا أجاب نعم يصبر مدبرا
 ويخذه منه فإن مات السيد ولم يوجد
 رده من العبد في قيمته مدبرا كذا
 في فتاوى ابن نجيم

والقرار الصد بالجارية في المال لا يصح محجورا كان أو مأمورا ولا يرا حذبه لا في الحال ولا بعد
 الشاق ولو أقر بجارية خطأ (١) قبل أن يفتنه مولاه لا يصح لانه القرار على مولاه لا إذا
 صدقه المولى وأقر أنه علم بجاريته حين أفتنه بخلاف حرمة الأكل في الجانيات • ولو أقر على
 حبه بعبدة أرضا من ماله أو بغيره وكذا لو أقر ببيع حقه أو بغيره (٢) فالخالص
 أن كل ما يستوي فيه المهرل والنجس من المجهور وما لا يستند من المهادن لا ينصف من
 المجهور إلا بالذن القاضى فاضيا من كآب الجبر • (م) قال محمد بن عبد الله بن قتيبة عشرة
 دواهم أقر أنه سرقة من هذا الرجل بطل على وجهه الأول أن يكون العبد • أذونا
 أو مكاتبًا أو له على وجهه • اما أن يقر بسرقة من ملكه أو بسرقة فاقعة في وجهه يصح
 القرار في حق القطع والمال مقطوع به العبد وبرة المسروق على المسروق منه • ان كان المسروق
 قاتنا وفي المكافى ولم يصح كذبه المولى أو صدقه (م) ولو أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده كان
 صدقه المولى بقطع ويرد المال على المسروق منه وفي الهدية وقال زفر لا يقطع في الوجوه
 كلها (م) وإن كذبه المولى في المال وقال المال حالي على قول أبي حنيفة يصح القرار في حق
 القطع والمال جميعا بقطع العبد ويرد المال إلى المسروق منه وقال أبو يوسف يصح إقراره
 في حق القطع ولا يصح في حق المال بقطع العبد ولا يرد المال إلى المسروق منه • وفي شرح
 الطحاوى • ولا يفسد على العبد في الحال ولا بعد الاعتاق (م) وذكر هذه المسئلة في المتن
 وقال كذا أو غيره • ولا يتول صدق العبد على المتاع قارة ولا صدقه على القطع فلا
 أقطعه ثم قال صدقه على القطع أقطعه ولا صدقه على المتاع فلا • ثم قال صدقه
 على المتاع وعلى القطع فاقطع وأرد المال • فانما رتبة في فصل في ظهور السرقة من كآب
 السرقة مملو • العبد إذا سرق لا يقطع به إلا بحضور المولى عند الإمام ومحمد • وكذا
 التصاص من سرقة البرازية • ثم العبد إنما لا يؤخذ بأقراره في الأموال ما دام رقيقا
 أما إذا اعتز بواخذه في الحال بخلاف الصبي • فإنه لا يؤخذ به أبدا إلا إذا ثبت على إقراره
 بعد البلوغ • يتابع في الجبر • فإن أقر العبد بمال آخر في متعة فوجود الأهلية وزوال المانع
 ولم يلزمه في الحال لقبام المتاع هذا إذا أقر لغير المولى بماله وأما إذا أقر له فلا يلزمه • متى بعد
 متعة لما أقره المولى لا يستوجب على عبده مالا • ودور في الجبر • ولو شهد على قن
 مأذون بنصب أو بآلاف ودبسة أو بأقراره أو شهد أجمع أو بأجارة أو شرا أو مولا أو نائب
 تقبل • ولو كان مكان المأذون محجورا وباليق بقاء تقبل عليه لا على المولى فواخذه بصد
 العتق • ولو كان المولى حاضرا مع القن في النصب والآلاف يفتى على المولى • وكذا
 في الآلاف أمانة أو ببيعة يفتى على المولى عند أبي يوسف • وعندهما يفتى على القن
 لا على مولاه فواخذه بصدقه وفي الإقرار لا يفتى على مولاه حضر أو غاب • في انبات
 من القسرين • ولو شهد على العبد المجهور بأقراره بآلاف أو بغيره أو بغيره بغير
 عليه حتى يمتنع في التام من شمس التنازلية • العبد إذا ذن شخص فبا كان من
 التصارقتي الشهادة عليه ولا تقبل حضره المولى • ولو شهد الشهود على عبد محجور بنصب
 أو بآلاف ودبسة أن شهدوا بعبادة ذلك لا بالأقرار تقبل الشهادة عليه • ويفتى بالنصب

إذا حضر المولى وفي ضمنه التلاف والوديعة والمصارفة لا يضمن حتى يفتن في قول أبي
 حنيفة ويحرم وإن شهد الشهود على إقرار العبد بذلك لا تقبل وإن حُكِّن مولاه سائرا
 ولو شهدوا على عبد ما دون ذلك بالزنا أو قتل عمد أو شرب سمر أو قذف وهو يحسد مولاه غائب
 لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ويحرم خلافا لأبي يوسف وإن شهدوا على إقرار العبد
 تقبل شهادتهم في القصاص وحده القذف ولا تقبل فيما سوى ذلك خاصة إن في
 أواخر المأذون • ولو كان العبد كافرا أو ملامسا لم تقام عليه سنة كفره أو أسام
 موجبة للعقوبة لم تقبل بلا خلاف وعلى المولى بقبلة العبد لا تقبل في جميع ذلك بلا
 خلاف ثم نأتي في السرة في شرح الجامع الصغير نوع تفصيل وفيه ما يؤيد الإمام غير
 الدين ادي وجعل على رجل أن عمده المصير أنفق عليه شأ وأراد أن يستخلف المولى كيف
 يستخلفه قال يستخلفه باقة ما نعلم بأن عمده هذا استخلف كذا وكذا وباقه ليس له على الخلق
 من الوجه الذي يذهب أحكام المصارف لا تروى • ويلزمه الحد والقصاص في الحال
 بعض إذا أقر العبد بما وجب الحد والقصاص لم ينف في الحال الآن - ضرة المولى ليست
 بشرط في إقراره • ولو لم يقر وإنك أفتت عليه البيعة لحضرة المولى شرط عبد أبي حنيفة
 ويحرم شرح مجمع لغيره لا ينف في كتاب غيره وفي إقراره نظم الرندوسق (١) العبد النجيب
 إذا أقر بغير أن أقر بالتلاف مال يقال له في الحال أن أذنته والاحصه وقبيل الحق من
 الضمان كالنائب الطاهر من العبد يقال له لو أذنته وأفتت في الحال كذا هذا مجمع
 ادي وأرى في الخبر من هذا كذا في منسقل الأحكام نقل عنه • ولو أودع إنسان عند محمور
 ما أقر المحمور أنه استهلك لا يصدق في نفسه ما صلح به ذلك بسأل ما أقر فإن قال ما أقرت به
 (٢) كان حاضرا أخذ في الحال وإن قال ما أقرت به كان باطلا لا يؤخذ به كالعبد
 المحمور إذا أقر باستهلاك مال إنسان فإنه لا يؤخذ به في الحال فإن أذن لمولاه في انصافه
 بعد ذلك بسأل ما أقر به فإن قال ما أقرت به كان حاضرا أخذ في الحال وإن قال كان باطلا
 لا يؤخذ به خاصة في الخبر • أودع صيدا محمورا أو دعه المحمور مالا فأطلقه فعنده منه
 أي يورث المال وقال لا يضمن العبي • محال ولا يصح المد للمال وكذا الاختلاف في سائر
 الأمانات كالإجارة والجارحة والمعاملة والمصارفة والوكالة والاختلاف في العبي الذي يفتن
 والأخصب أن لا يضمن منهم ثم نأتي في الجنايات من شرح الجامع الصغير والعبد المأذون
 يساع في ذنبه بغيره المولى والا لا وكسبه يساع وإن لم يحصر المولى ولا يقبل دعوى استهلاك
 الوديعة على المحمور وحضر مولاه أو غاب وكذلك على المولى لا العبد الثاني لعدم الصمان ولو
 ادي على محمور لا يسب الاستهلاك بشرط حصر المولى أيضا لسامع البيعة لأنه أيضا خصم
 إن يكون محط بالبائع أو الفداء بخلاف المأذون وفي فتاوى الصائفي شواهد على منعه
 مأذون أو عبد مأذون باستهلاكه غصب أو ودية أو غيره أو على إقراره بذلك أو شهد عليه
 ببيع أو شراء أو إجارة أو العبد يشكر ذلك والمولى أو المولى صاحب قتل لصحة الاستكثار لكونه
 بغيره • وإن محمورا لا تقبل على مولاه ولا طالب مولاه أو كمن تقبل على العبد حتى
 طالب به بعد التفتن بزيادة في نوع الخصم من الجامع من غير كتاب الدعوى ادي على

- (١) هو محالة لما في سائر الكتب
 وأفتى بجلاؤه مولاه أو بالسود
 (٢) قوله ما أقرت به مأمورة اه

عبد شراعتي منه أورد تناعله فهو خصم الآن يبرح العبد على أنه مجبور فخذ لا يكون
 حاصرا في الحال الزور • أراد أن يرجع فها هو بلفظ ينفي له شبهة مولاه فمأذونا
 لا يرجع وما لم يحضر مولاه في الثالث من الصومين • لو ادعى العبد على أنسان مالا
 لا ينشطره من المولى لأن يد العبد معتدة نعم دعواه على العبد • فصول عبد في الفصل
 الثالث • (١) ادعى على عبي مجبور مالا باطلا أو نصب لو قال المذني من غاشرة
 بشرط حضرة النبي لأنه مؤخذ بقضائه وبتحاشي الشهود إلى الأشاره ولكن يحصر معه أبو
 أو وصيه ليؤدى عنه ما ثبت (١) وإن لم يكن له أب أو وصي • وطلب المذني أن ينصب له وصي
 نصب القاضي له وصيا من العسولين في الفصل الثالث • ولو أن عبدا سبها مجبورا
 استقرض مالا ليعطي صدق المراءى مع استغراضه • ولم يعبه المرأة وصرف المال
 في سوا الجمل لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المجبور إذا استقرض مالا واستهلكه
 لا يؤخذ به في الحال ولا يؤخذ به بعد الحق لأن أبي المجبور ليس من أهل الالتزام فلا يصح
 التزامه أما العبد المجبور من أهل الالتزام لأنه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق
 نفسه والمجبر والمولى العبد عترة أبي المجنون (٢) فأصطنق في فصل المطر بباب السبعة
 من كتاب المطر وكذا في البرازية • الذي المجبور عليه يؤاخذ به ما يقضيه ما أنقذه من المال
 وإذا اقتل قاله على ما قلته في مسائل لو أنف ما اقترضه وما أودع عبده بلادن وابنه وما
 أعبره وما عجمه إلا أن يستثنى من إباحه ما إذا أودع عبي مجبور منه وهي ملك غيره
 وبما لا تنص عليه المانع أو لا يؤخذ بشبهه في كتاب المطر • ولا بالآثار ما إذا بلغ مجبورا
 أو معتبرا ولو بلغ ما عتلا من أوت حال أو بالثبته عند الثاني لا تعدو خلافه عند وقال
 المذني عند الثلاثة أنه وسفلا لا قبل ثبوت دلائل السلطان والاب داس أو عته لا يثبت
 فلا ينال الولاية في ماله وفي حق الترويح يثبت لكنه لا ينال عند هذا ولا به عند محمد وكذا
 الاشتلاف في الجذم الابن والخذأولى من الاخ منه وعند هذا سواء أجهت الجدة القاعد
 والاختفاء عند الامام والولاية قبله وتجهل الجدة أو أختها السنة الطباقي هذا الامام الثاني
 وفي رواية عن ابن أكرم يوم وليلة قاطب قال محمد بن كماله وقد روى في رواية شعبة
 أشهر وقد روى الامام في رواية بنهر روى بنقي ولم يقد به بشي في أخرى (٣) وإن كان بين وبين
 ينصب تصرف حال الاطاعة ولا يثبت عليه ولاية أحد ولو بشره بما أو يوعد وما لم يمتنع من كتاب
 قبل فهم محله الكلام فله التدبير لأنه لا يضر ولا ينضم كالله سون (٤) يثابته في
 مسائل المجنون من الفصل الثاني من كتاب النكاح • وفيه (٥) المعتوه الذي يعقل البيع
 والشراء بغير العقل المسمى مختصرا لما روي في كتاب المطر • لا يجبر من كلف به وهو
 خصه عقل نفري الإنسان قصده على عمل بخلاف موجب الشرع أو العقل مع قيام العقل
 وقد غلب في عرف الفقهاء على تدبير المال وإسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل
 ويرد عرق في المطر • ولو اشتري المجبور عبدا بألف وقضى ولم يدفع النسي حتى مات السبع لأثمان
 بلبه حتى عتق جملته فله المد الذي قبضه بالمال مع ولو قلته حتى قضى بمطاط المولى بالمدفع
 أراد أن أمال أو كان مكانه بدواب قلته فله المد الذي قبضه حتى متى وكذا حكم العبي المجبور

(١) وإن لم يكن له غير مال لا يضر الاب
 وإن كان الصغر مأذونا يجبره لصغير
 وسد كذا في دعوى القاعدية

(٢) والمثله خلافة كاليداع من
 العبد المذكور في نوع البرازية في
 نوع في الفرض عند

(٣) المطبق هو شهر عند أبي يوسف وحول
 من عند محمد وهو الصحيح في باب منزل
 التوكيل من الدور والفرز

(٤) بيان المنة ومذكور في أول كتاب
 الطلاق في أحكام المرضي من جامع
 الفصولين وكذا في كتاب الطلاق من الحاشية

عند
 قوله وفيه أي في النكاح

أو أمرهم جميع متاع غيره فان ذلك كله اذن لا ترى أنه لو أمرهم بشئ متاعه أو لمعه كان اذا
 له وكذا الأمر مع بيع توب واحد يريده الربح والتجارة كان اذا كذا ذكره السامع لوجود
 قصد الاسترباح فيكون اذ ما في التجارة شرح الجامع الكبير للقرناني في المأذون (١)
 (الشافعي) ان الاذن من المولى للفق والامة ومن الاب والوصي والفاصل للوصي والصبية
 لا يسل الصبي لا ينوع ولا زمان ولا مكان ولا يقوم بها عليهم وكذا الاذن في شئ لا يقبل
 النهي عن بيع ما اشتراه لانه مملوك الجبر وقال رقم يخص بما اذنه في التوكيل وهو قول الشافعي
 رحمه الله شرح الجامع الكبير للقرناني في المأذون ه اذن الحاكم لاصبي وله أن يزوج وير
 وادامات لم يكن جبر على الصبي ولا يقبل أن يجبر عليه لا ذلك حكم من الحاكم لا لا يطل بموته
 ولا يتقضى أحد وان كان الاب أو الوصي اذنه يطل بموته ه رازية من كتاب المأذون ه
 وقرار السبي التاسع يشرى جميع تجارتهم لان الاقرار من مبيع التجار وهو لا يستثنى
 لتأخره عنه فانه بعد رعي من يعاونه اشهاد الشاهدين عليه بكل معاملة فاذا علم ان اقراره
 لا يصح شرعاً نزع الماملة معه فله اجزؤا اقراره شرح المبسوط للشيخ ه وقراره
 بالديون والنصيب وانلاف الودائع والعوارى والجنائيات في الاموال جائز في المأذون
 ه ولو اقر المأذون بالدية ان اقر بجماعة فوجه قائل بان اقراره قتل انفساً خطأ وقع عليه
 جهداً وخطأ عليه لا يصح اقراره (٢) فاما اذا اقر بقتل العبد مع اقراره اذ كان
 بالفا في السادس من اقراره التاريخية ه ولو اقر العبد بجماعة على عدا او سر او غيرهما وجب
 عليه بكساح فانه او جائز او شبهة فقراره باطل ولا يؤخذ به حتى يفتى فان صدقه لمولى جاز
 ذلك عليه ولو يجبر على العرمان التاريخية في المأذون ه ثم دعا على اقراره بقتل شهادتهم
 في القضاء وجد الغدق ولا ينقل فيما سوى ذلك خاصة في المأذون ه وفي السراجية
 اقرار العبد المأذون بالكفالة بالمالي لا يجوز ثمانية في السامع من المأذون ه وان اقر
 المولى على عبده بالدين وليس على العبد دين طاهر صحيح فقراره صدقه العبد في ذلك وكذا به
 وكان لفترة استيفاء ذلك من العبد وان كان كثر من قبته فان اثنى العبد قبل الاستيفاء
 لا يضمن الا الاقل من قبته ومن الدين خاصة في المأذون ه واذا وجب على المأذون ديون
 وطلب غراماً مؤداه ه هان القاضي أن يبيعهم لهم فان باعه المولى بشر ان العرمان ظلمهم حتى
 اصبح (٣) ولو حلف العبد بطل حق النسخ (٤) شرارة القادري في اول المأذون والطره ولو
 باعه المولى وقضه المشتري فغنه فالتزم ما باعوا ان شأوا سحر المبالغ قبته وان شأوا ضنوا
 المشتري ولو حلف السامع فله ما أراد يبيع ان لم يسل القن اليهم ولو غاب المانع فلا
 خصومة بينهم وبين المشتري عبد أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف هو خصم فيه مختارات
 المتراجل في المأذون ه اثنى عبده المأذون المدين يضمن قبته للقرمان موصراً كان أو موصراً
 (٥) رازية في أوامر المأذون ه ولو اكتب العبد ما لا يتزعم المولى من يده ثم حلفه دين لم
 المولى ما أخذ منه منه لانه لما اتزعم المولى من يده فهو فارغ من حاجته فقصد يديه شرط
 الخوف للمولى فله والدين من عبده لا يستدعي نقضه ولو أخذ المولى ما يده فله العرمان
 أن يأخذوا منه ما أخذوا من كان قائماً وقبته ان كان هالكاً لا أخشيت له في حق العرمان

(١) وكذا في أول المأذون في شرحه

فأصغر سجد

(٢) أي حق المولى كان في التاريخانية في

المأذون وصحبي بعده وأما على ما في حرارة

الكل قضاء لا يصح لاق الحلال ولا بعد

العناق في سئل وما سبق في الجبر لا من

اينابيع والدرر لا يزيد كون معاملة لا يصح

اقرار في حق المولى ويصح في حق غيره

فيواخذ بعد عتقه لانه عرف بين الاقرار

بجماعة مبيعة المولى وبين الاقرار بمقتل

الاناء ومما سبق في جنابة الرقيق من كتاب

الديات فتدلى عن مختصر شرح ادب القاضي

موافق لما في نسخة لا كل سجد

(٣) في حصة المبالغ والمشتري كذا

في المراجعة سجد

(٤) سئل عن شخص له عبد اجله يعاقب

انصرفه مطلق العبد ديون فله طهر قبته فباعه

السيد هل يفتديه به دون رضا ارباب

الدين ولهم ابطال البيع وهل سواء

كانت المدين ساقية أو مؤجلة أو لا اجاب

هم لهم ابطال البيع سواء كانت المدين

حالة أم مؤجلة كذا في متساوي ابن جبير

في الجبر والمأذون سجد

(٥) وما بين من المدين يطالب به بعد لفترة

كذا في مختارات اسوار سجد

الزبور • العقارب يعض بالسبع والتسليم عند الكل لأن الجميع والتسليم نوع اسم لا
 فاضيفان في دعوى الوقت • ولو عصبدا ارباعها وسلمها أو أقر بدق ولا حيلة لصاحب الدار
 فهو على الاختلاف في القصب (١) هو الصحيح هذا بقول القصب بمعنى قوله على الاختلاف
 في القصب أي على الاختلاف الشهور في غيب القصار قصد أي جنبة وأبي يوسف لا ضمان
 عليه (٢) خلافاً لمحمد وزفر والمشافعي • واعتقد بقوله في الصحيح احترازاً عما قاله بعضهم أنه
 يجب على المانع ضمان الباع والتسليم بالاتفاق والصحيح أنه على الخلاف الأثرى إلى
 ما قاله الحاكم الشهيد في مختصره الموسوم بالكافي • وعلى عصبدا ارباعها وسلمها ثم أقر
 بذلك وليس لب الدارينة قال لا ضمان على العاصب لأنه لا يقرها على ما قاله أبو يوسف
 ما أراءه صاحبنا • استحسن ذلك وهو قول محمد (٣) ورجع أبو يوسف عن هذا القول أبي
 حنيفة لأنه لا ضمان عليه له ما نقله الكافي (٤) غاية البيان في القصب • وعلى هذا الإذاع
 دار الرجل وأدخلها المشتري في يده يعض البائع عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخر
 وعند محمد يعض قبلها ومعنى المشتري "ذابها ثم عرف بالقصب وكذبه المشتري" كذا ذكره
 في الأصل • لا سلام إلى الجامع الصغير وذكر خمس الأنواع السرخسي في المصنف قال كان غصب
 الدار ارباعها وسلمها ثم أقر بدق • وليس لب الدارينة قفاره في حق المشتري باطل لأن المشتري
 صار مال الكاشر من حيث الظاهر فلا يقبل قول البائع بعد ذلك في ابتلائه ثم لا ضمان على
 العاصب قلنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لأنه مقدر على نفسه بالقصب فإن
 البيع والتسليم غيب والقصب الموجب للضمان منه لا يتصرف في القصار كقوله في كتاب
 القصب وكذا في إجازة في نوع في الخمس في الخامس عشر من الدعوى • وجعل دمع باباً إلى
 خيار له صفة ذاع لحد الباب قال في بركة الباب من المشتري أن أمكنه وإن شاء صحت
 الخيار بغيره الباب وإن شاء أخذ المثل الذي باعه • جواهر القضاوى للكرمانى في الباب
 الأول من القصب • والعاصب يوفى • فموقوف كالطاحونة والمخاروت فإن انتهت من عهد
 العاصب بآفة من آفة أو جاءه رجل فذهب بالنار لا ضمان عليه عهدهما ولو تلف جساؤه أو قطع
 أشجاره ضمن أرباعاً (٥) وإن عهده آخر أو قطع أشجاره آخر قالنا بالخيار يضمن أرباعاً
 ولو رجع فيها فالخيار له ضمن نقصانها • وفي الجامع الصغير يضمن قدر البذور وما أخرج
 ومنقول فإن تلف في يد العاصب أو تلفه أن مثلياً كالكتبي • والورق الذي ليس فيه نجاسة
 ضرر من كغيره الصنوع • ولعدد في المتقارب كالبيض والوزن ما أشبه من العدد الذي
 لا يعاون خليفته منه • وإن غير مثلي كالطواشيخ والوزنات والعدديات المتساوية والوزن
 الذي فيه نجاسة ضرر كل من شاع أن تلف أو تلف خليفته فيه يوم قصبه وإن اقتطع المثل ضمن
 فيه يوم المصومة والثاني يوم القصب • ومحمد يوم الانقطاع • برارية في قول القصب (٦) •
 المتكسرات والوزنات والعدديات المتقاربة كالخمر والبيض والنفاح والكسرى والمشمش
 والخوخ والخمر والمخل والعصير والقطن والصوف كلها مثلي • وكذا الذهب والفضة والبرق • وقال محمد
 في الأصل قصب الفضة في البرق لأن برق وسوقين غافوا كثيراً تساوت الذهب والفضة • وخلف
 السعي به فزمن مثلياً أما النعم مختلف فيه وكذا القصب فإذا أجز عن دار المثل يجب قيمته

(١) غاصب المعارف الاستحسان ضمان
 وهو قول محمد في القياس ليس بشا من
 وهو قول أبي يوسف وعلى من المسائل
 التي يرجع فيها القياس على الاستحسان
 فرجع أبو يوسف في هذه المسألة من
 الاستحسان إلى القياس كما حقق في التحقيق
 في الأصول في باب القياس فراجع إليه
 ع

(٢) وفي زاد وقوله أي الشجبين هو
 الصحيح • كذا في غيب المعارف من
 المصنفات الفضيلة ع

(٣) واختار مولايا أبو السعود قول محمد
 وهو قول أبي يوسف أولاً • ثبت قال
 خصص من مراد اثبات بدعته ورواه
 غيب تحقيق الأولى • وكذا ترد ع
 (ترجمة)

المراد من القصب إثبات بدعته • وكون
 القصب متصفاً بالعقار مبنى على هذا
 ع

(٤) قدمه وفيه يصلح خصام كتاب الدعوى
 نقل على حرفة الخفين ما يبعد أن يعتوى
 على قول محمد ع

(٥) كذا في منزهة القصب في التاتارنية
 وكذا في الكافي ع

(٦) وفي ضمان القصب من المصنف زيادة
 تعميل ع

في المكان الذي غصب فيه ذلك اليوم لتفاوت القيمة بخلاف الاماكن والارمان وجوب
 القيمة فيه مخلص وخلف في الاصل لان القيمة مثل في المالة ولكنها مخصصة في الصرة
 وكل ما متفاوت آساده في القيمة من العدييات فهو من ذوات القيم كالنشا والطير وهوها
 مختارات الروايل في الغصب • ومثل ايضا الفحل المصروع على من ذوات الامثال او من
 ذوات القيم فقال من ذوات الامثال قيمة الذرة في السور • وفي الروضة اشترى مسلم خرا
 من دقني ما ملقه الميضي ولو غصبها منه واولدها يضي (بسط) اشترى خراس ذي نسر بها
 ملائمين ولا تخن قبة فيها لا يجب الضمان بالافه • ثم لم يرد ان تغسرها الذي يجب
 عليه قيمتها وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن عليك وعلى كما اياها من غصب
 الرطب • خرق صك انصار بالدين من غصبه صكا وفعل قبة ان كان غصبه كثيرا
 وقيل يصح قيمة ما يقوم به منه مال الصك لان المعتبر القيمة عند المتلب عليه كالاداف
 خردل في سنة الحق في مسائل الرزم الغصب • قال في الوجيز وعامة من لا يضمن
 على انه يصح قيمة الصك والدفتر مكتوب الاما يتنوع انتهى من المصنفات لعالم
 البخاري في الفصل الاول من الباب الحادي عشر • فان انقطع المثل بحيث لم يوجد
 في الاوقاف كافي الكرمات فغيره ولو وجد اصلا كافي شرح المصنف فقيمة مبدئي متبعة
 يوم يتحصن لمن اى يخص به ما هو الاصح كافي الخزانة وهو الصحيح كافي القيمة وعند أبي
 يوسف يوم الغصب هو اعدل في الاقوال كآمال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية
 وحده يوم الانقطاع وعليه المصنف كافي ذخيرة المتأوى وبه اقل كثير من المشايخ كما
 في صرف الكفاية فهتاني في الغصب ولو ان غصب ما من ذوات الامثال وهو جسد
 فانقطع عن ايدي الناس نوع الجسد ولا يوجد الا الذي منه ليس له الا ان يأخذ اوقيه الجسد
 على افع في الجانيات • اهله غساطر باله ما اراد ان يصنع في الشتماء يوجد جفس ذل الغيب
 لكن لا يوصف كونه طر بالابضه قيمته وان خففت وان لم يكن طر بالاله اقرب الى المثل فلو
 اراد ان يأخذ الطر يهله الى ان يصير اوانه جامع القصور في الفصل السادس وكذا
 في الخامس عشر من دعوى الزاوية فلا من رشيد الدين الوفاة • غصب درهم او دينار
 فكسفت او امانضة وذهب فانكسر ان شاء احده ولا شيء عليه وان شاء من الغصب
 لغاصب منه الحق في باب الرد الاسترداد من كتاب الغصب • وفي غصب جارية
 مفنية يلزم قيمتها غير مفنية كما اذا اختلف امانضة عليها بما قيل غصب قيمتها غير مفنية بزيادة
 في جفس في الصيد والامان من الغصب • المتحد كوزا من تراب غيره فالكور الذي اتخذ فان
 كان لتراب فيه يضمن وان لم يكن له قيمة فان اتصفت الارض بغيره والاعلا قيمة الحق
 في باب الرد الاسترداد من كتاب الغصب • ويجب في غير المثل اى ما تناوأت آساده في المالة
 من القيمة قيمته يوم الغصب بالايجاع كافي المصنفات • وهذا اذا كانت حاله وكذا اذا
 استهلكته عنده واما عنده فحقته يوم الاستهلاك كافي الاختلافات فهتاني في الغصب •
 (عدة) من اختلف القيمة عليه قيمته يوم غصب (قمة) غصب شاهضت ثم ذهبها من قيمتها يوم
 غصب لا يوم ذهبه (قمة) هذا قولنا في سنة وعنده ما ضاع قيمتها يوم ذهبه ولو تلف بلا

اطلاق كضمي قمتها يوم غصبه (خذ) غصب أمة قمتها القوم زاد من متعة حتى صارت قمتها
 ألفين فباعها بغير المال حتى العاص قمتها يوم غصبه وهي ألب أو المشرى قمتها يوم
 قبضه وهي ألبان وله أربعين البائع قمتها ألبان منه عا لاعد إلى حنيفة (ذكر (مر)
 ذلك في غصب القبي من العسل الثالث والثلاثين من الفصولين • (ش) الخلو عند
 اختلاف الجنس معصون لقيمة وكذا الحنيفة من المكولات لأنها ليست من ذوات الامتثال
 لأنها لا تتكامل ظلت وكذا كل مكسب أو موزون مشرف على الهلاك معصون بقيته في
 ذلك الوقت كقيمة موقرة أخذت في الفرق فألقى الملاح ما بهما من المكسب والموزون
 في الماء بغير قمتها استند زاده في أوائل كتاب الغصب • (ن) انشرفت الحنيفة على
 الفرق فألقى بعضهم حنيفة خمر في الماء حتى خفت حتى قمتها في تلك الحالة فقد انشأ
 في الرابع من الغصب • وجعل أروق مكسب راجل فأن محمدان كانت قيمة البر
 في السبعة أكل من قمتها وكان ما يبيع السيف كان عليه قيمة الكلدس وإن كانت قيمة
 البر في السبعة أكثر من عليه من البر عليه قيمة البر (١) وإن غصب كدسا فذاسه
 ثم أطاق المصوب منه البينة على الغصب فانه يبيع في البر وقيمة الخلق من غصب الحنيفة
 وكذا في أوائل غصب البرازية • غصب أو يخرجه أن يسير أخته النصفين والنوب
 للمالك وإن كثرت أفاعيتهم من بالمطاة ارتفاع التربة بغير إيشاء أخذه وضعه
 النصفين وإن شدة ركة عليه الفقيه وإن لا يتبع مع اتصاع النوب ولا يصلح المضادة منه
 فحسب بلا خوار وفي الصغرى ذأ وجب الخلق نقصان ربع قيمة النوب فهو فاحش (٢) من
 غصب البرازية • صب ما في طعام فافده موزان في كل طائف الطعام أن يضمن قمتها قبل أن
 يغصب فيه الماء وليس له تصور المثل وكذا الوصبة ما في دهر أو زيت لأنه بعد الغصب لم
 يتبق له مثل ولا يجوز أن يفرم مثل كده ووزنه لأنه لم يسبق منه غصب متقدم حتى لو غصب ثم
 صب فالحكم ما ذكره من رد المثل من أوائل غصب البرازية • (ج) الغاصب إذا غفل
 المصوب وهو من ذوات اتصاع حتى صحت قيمته فانه يخران كل ذلك الشيء يباع في السوق
 بالدرهم يقرن بالدرهم وإن كان يباع بالدينار فيقوم بالدينار وإن كان يباع بهما كل الرأي
 فيه إلى القاضي يقي بما كان أكثر للمصوب منه فاضمان في أوائل الغصب • (ق) غصب
 غصب قرطاسا وكنهه يتطوع فنية في باب ثبوت المثل للغاصب • غصب قرطاسا وكتب عليه
 لا ينقطع حق المالك في الصحيح برازية في أوائل الغصب وكذا لو كتب التنازلية فلا
 عن المصدا • وفي كل موضع انقطع حق المالك فالمالك أثنى بالعين من سائر القرعة إلى أن
 يستوفي حقه وليس ينزله الزهر فاضاع فضلي الغاصب من غصب البرازية في أوائل
 الثالث • ولو حال كافي القبي للمالك قيمة بلد الغصب يوم الخصومة (٣) وجواب المثل على
 التخصيل ولو تساوى القيمة في البينين يبرأ برأيه وطالب برأيه لا يضر على أحد منهما
 ولو قيمة بلد الخصومة أقل فطاحا خسارات ثلاث كاتر ولو قيمة بلد الخصومة أكثر فطاحا غاصب
 محبر أعطاه المثل أو قيمة بلد الغصب يوم الخصومة إذا المالك لا يتفق إلا في مكان الغصب
 ما لم يرضه الغاصب تسليم المثل على التحين يضر به فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها المصوب

- (١) قوله المثل بالغصب والمص غصب الزرع
 إذا حصد كافي القاصوس اه صحبه
 (٢) وفي المتن القاضي ما قوت بعض
 العين وبعض النعم واليسير ما قصه ولم
 يفتقر بشأن المص وفي حرانة القاصوي
 والصحيح أن ما شاع ما يثبت به بعض
 العين وبعض المضعة واليسير ما يثبت به
 بعض المنفعة كذا في الثالث من غصب
 البرازية بعبارة
 (٣) وفي القبي غصب فانه يوم الغصب اجابا
 كذا في القتون والخلاف بين الأئمة في
 انقطاع المثل فالصواب يوم الغصب بدله
 يوم الخصومة اه
 وفي الخامسة وغصب البرازية والغصولين
 بعلامة خفاء أنه يأخذ القيمة يوم الغصب
 وفي الخامس عشر من دعوى البرازية
 والغصولين بعلامة ج انه يأخذ القيمة يوم
 الخصومة بعبارة أفنى مولانا أبو السعود اه

على المصاحب بمقتضى الا اذا ائتمنه فلا يرجع به على أحد رازية في أوائل القصب •
 المالكين من تعيين المصاحب وبين تعيين المصاحب كذا يجزى بتعيين المصاحب بين
 تعيين مودعه وفي جامع الجوامع ولا يقل تعيين الثاني ما لم يستقر المالك بتعيينه فان أراد
 المالك تعيين كل واحد منهما نصف فليما لمصوب فذلك ما نازية في الثاني عشر من
 القصب (١) • يجزى المالك في أحد تعيين من المصاحب أو غلبه المصاحبة ليس له أن
 يأخذ بعض المصاحب من الأول ويضمنه الثاني ولو أخذ البعض من أحدهما لم يضر
 بغيره الا في طريق الاختيار طبع الضار في القصب • وان ائتمنه غير المصاحب في
 المصاحب فليما للمالك ان شاء مضي المصاحب ويرجع على الثاني وان شاء من الثاني
 ولا يرجع على أحد وان عصب من الأول غلب نائبه فغلبه أو ألقه فليما بالخير
 وقراره انما على الثاني وان عصب مودع المصاحب قال ان من المصاحب لا يرجع
 عليه وان من المودع يرجع على المصاحب فان ائتمنه المودع فليما على المودع وكذا
 لو اجره المصاحب أو رده • وان كان المصاحب به تعيين أو اجتهاد فان مضي مصادره لا يرجع
 على المرتب وسقطت له لئلا الرضى وان من المرتب والمستأجر يرجع على المصاحب
 بمقتضى الا اذا ائتمنه فلا يرجع به على أحد ولو ائتمنه المصاحب فليما بالخير
 لا يرجع على صاحبه ولو ائتمنه المستأجر فقراره انما عليه ولو ائتمنه المصاحب فليما بالخير
 بالخير لان شاء مضي المصاحب ويرجع على الثاني وان شاء من الثاني يرجع على
 المصاحب الثاني ويحل البيع ولا يرجع عليه ماضي وان باع ولم يسلم لم يضر وان خسر
 المصوب هذا المصاحب مضي للمصاحب الا اذا كل النقصان جعل المصوب فليما للمالك
 بغير تعيين المصاحب ويرجع المصاحب على الثاني أو بعض الثاني ولا يرجع على أحد •
 انه اذا ائتمنه المصاحب فليما بالخير ان يسترد مع الزادة وان رد في سواها أو بد أو انتقص ثم عطف
 منه مضي فليما يوم المصوب عند الكل وان كان فليما لودته في ذلك ان النقصان في الدين
 منه وان في غير ذلك وان ائتمنه المصاحب فليما بالخير وان استرد في جدارية
 بأنها عطفه الى المشتري فليما عند المشتري فليما بالخير ان شاء مضي فليما يوم المصوب
 بغير البيع والشراء المصاحب أو مضي المشتري فليما بالخير وفي البيع وله أن يرجع
 على المصاحب بالشراء وليس له أن يبيع المصاحب يوم التسليم عند الامام رازية في القصب •
 وان تضمن المصاحب في يد المصاحب ولم يصره فليما بوجه آخر من الفصل سواء كان
 النقصان في يده مثل أن كتبت جارية مودعة أو مائة الدين فاكسرت بها وفي غير
 ذلك مثل أن كان هذا عطف فمضي الحرفة لانه دخل في مهارة بجميع احواله بالحبس وقد
 مات حرفة فمضي مودعة مودعة مودعة مودعة مودعة مودعة مودعة مودعة مودعة
 ان لو لم يصره فليما عند المصاحب فليما بالخير وفي قيمة المودعة انما هو الولاد فليما
 للمصاحب فليما بالخير فليما في أوائل القصب وفي الخلاصة والقصب الأول
 ان يبيع الثاني ليس له أن يضمنه المالك (٢) كأنه استرد مودعة فليما بالخير
 بل طبع المصاحب ثم ائتمنه المصاحب الى الآن أو مضي فليما بحري عن المصاحب والمستأجر

(١) وفي الثاني فليما عن المصاحب المستأجر
 في آخر مضمونه انما في أحد الشرطين
 والمعد المشتري ما يخلط ما قبله من
 الثاني رازية حيث قال ليس للمالك أن
 يبيع كل واحد من المصاحب والمصاحب
 المصاحب يصره ولو مات كان لورثته ذلك

•

(٢) ولا خلاف أن المصاحب الاول اذا
 طلب القيمة عند فقدان المصاحب فليما
 بها كذا في باب مودع المصاحب من القيمة

•

الصالح على الأقل قال الكردوي وهذا هو المتعارف الثاني فتح عند الرد أو الضم
 ضمانت فضيلة في ضمان القصب • وان كان القصب كلباً أو نياً فاستلكت الثاني
 فاخذنا لاول قنينة دراهم وقد لا يبرأ القصب لانه يسع وليس له الاقبض منه أو يرد قنينة
 فيليب مودع العاجب • قاصب القاصب اذا احتلف القصب أو حلف منه فمأذى القيمة إلى
 الأقل يرى من الضمحل وعن أبي يوسف أنه لا يبرأ (١) ولوردة عن القصب إلى الأقل يرى
 عند الكل ولو أقر القاصب الأول أنه أخذ القصب الثاني لم يصح إقراره على المصوب منه
 وكله فمصوب منه أن يرضع الثاني إلا أن يقيم الثاني البينة على ما ذكرى وكذا لو كان مكان
 لقابى قاصب المودع فاضمان فيه بعض الناس كقاصب القصب • ولا فرق منه وبين
 المودع فاضمانه إلا في جوره • ثم إن القاصب الأول لو أقر بعض العيا أو أقبض من
 الثاني لم يصدق إلا البينة ويبرأ القاصب بذكر المودع فيها قنينة وجاب ودع القاصب
 (ج) • لها حظيرة في حاية وخزينة في أخرى فأمرت اختفاء أن تدعى إلى سزاها
 الحرة فأخطأت فدفعت اليه الربيعة ثم أرسلت الحرة فباع الحرة المثلث على الب
 الحرة فبذرت خطا وبذرها فخرجت ثم تبين أنها ربيعة فبعت في ثلاثمائة لانه لم
 أخطأت الاختصاص فباعته والبينة الحرة فاقبى القاصب قال رضي الله عنه وهذا
 حسن وقيل يخرج منه كثير من الوعائت قنينة آخر كقاصب القصب • فوضعت قسمة
 الحمام أو كوز النحاس من يد لم يرضع ضامته • وذكرى أو أن قصب الخطا شرع في الحمام
 وأخذ قنينة وأعطاه غيره فوضعت يد القصب وانكسرت فلا ضمان على الأقل (٢) • من
 ودعته بجمع القنينة (٣) • جالس على بيت انسان أخذوا خدمهم مرآة وقطرها فادفعها
 إلى آخر وقطرها فباعت ضامته لا يرضع أحد قال رضي الله عنه لو جرد الأذن في منه لا لا حتى
 لو كان شيئاً يجرى النسخ في استعماله يكون قسماً (٤) • دفع قدوم النصارى وهو راء يرضع
 فاستعمله وانكسر بعض قنينة في أوائل القصب وفي الأصل وإذا اختار المالك فخصم
 أحدهما لا يفتقره وقضين أو سحر في الصدرة ولما قال قضين كل منهما نصف القيمة وله
 أن يرضع أحدهما الثلث ولا اختار الباقي وفي لسر قنينة لا ثلث أنه يبرأ ما هو يبرأ بمجرود
 الاختيار حتى لو قوى المال على من اختاره هل أن يرجع فضين الاختاره وديان • وفي
 قوله أو من سلخه من مبدان راء لا تخر فمذاوى من اختار قضينه بذلك وقضى به
 عليه والأطعم من أن يرجع من اختاره ويضن الاختار • قال فان اختار قضين الأول
 ثم بطلت سيلاً لعلاه أمر الحاكم الأول بفض ماله على الثاني من القيمة ودفعه إلى المالك
 فان أبا الأول من ذلك وقد أحضرهما المالك إلى مجلس الحكم يسمع الفصل من المالك
 البينة الأولى على الثاني ويأخذ منه القيمة ويقضيها المالك أسلم لضم (٢) ضمانت فضيلة
 في ضمان قصب القاصب • اختار المالك قضين القاصب الأول وقضى به القاصب ولم يرضع
 لكن الحاكم حكمه بالقيمة على الأقل فليس له أن يرجع ويضن الثاني وان لم يرضع به الأول
 ولم يحكم به كانه أن يرجع ويضن الثاني وان اختار الأول ولم يرضع به أو هو مفسر
 فالحاكم أمر الأول بفض ماله على الثاني وبطلت كانه أبا الثاني لم يرضعها (١) ثم

- (١) قال الرازي القاصب أنه يبرأ منهم كما
 يبرأ برقا ليعين كذا في القرائن في السرقه
 شرح المصنف الصغير •
 وإذا استحق المصوب من يد القاصب
 لا يبرأ القاصب من الضمان كذا في السرقه
 التاخرانية في المصنفات •
 (٢) ولا على الثاني كافي نصب البرائة •
 (٣) إذا رضع أحدهما يبرأ الآخر ما لو
 اختار قضين أحدهما فعمل يبرأ حتى لو
 حلف المال على من اختاره هل يرجع على
 الآخر فيه رواية ثان كذا في الثالث
 والثلاثين من الفصول •
 (٤) أي أنه إلى مجلس الحاكم •

يقبل منه البينة على الغائب الثاني للغائب الأول ويأخذ ذلك من الثاني فثبتته
 (١) في الثالث من غيب البرازية • (قر) غيب من قر غريباً ثم رده عليه يرى
 (نصر) ولو غيب من غيب شيئاً ثم رده عليه مع لو كان الشيء من أهل الخط والأعلا
 كرم السرج من ظهر دابة ثم أعاده إلى ظهرها فإنه لا يصح وإن استهلك الغائب خفية غيبته
 إلى الشيء فلا تكن مادته إلى التصار مع والأعلا دفع القبية بنفس التملك ونعم منه حكم
 دفع القبية إلى الفسخ المصوب منه يصح • وأذ وما لا يحجروا في الثالث والثلاثين من
 المصولين • وعن أبي يوسف أخذ شماس داران غيباً ثم رده بعد أيام إلى ذلك
 الموضع من مالهم رده إلى مالكه وقال زفريراً خرافة لا تستكمل في أواسط الغيب
 • (نصر) ليس ثوب غيره بلا أمر حال غيبته ثم رده إلى مكانه لا يبرأ وهو الصحيح (ذ) أخذ
 ثوباً من ثوبه بلا أمره وليس له فرده إلى يده يرى استحساناً وكذلك لو أخذ ثوباً من أوتها
 ثم ردها إلى مالكها يرى ولو أخذها من يد مالكها غيباً ثم ردها إلى دارها ورجاها ورجاها على
 معلقها ولم يجد رجاء ولا خافه ضمن جامع المصولين فيما يبرأ به الغائب • وفي المتن
 ولو أخذ حلساً من أوتها باللائن ورجاها فربها ثم ردها إلى مكانها يرى استحساناً ولو غصبها
 من يد مالكها ثم ردها إلى دارها ملكها أو يد مالكها على معلقها ولم يجد رجاء ولا خافه ضمن
 كذا ذكره الإمام السرخسي في العارية وذكر الإمام الحنفى فيها خلاف ذلك ذكره
 في الصربية وفي الثانية فثبت دابة ثم ردها إلى مربوط مالكها لا يبرأ من الممان وقال زفر
 يراً وفي الحادية غيب دابة فربها إلى مربوطها ضمن حال يسلمها إلى صاحبها عند زفر
 وقال محمد بن أبي أسد أنه من غربة ثم ردها إلى موضعها لا يصح استحساناً • فان
 فضيلة فيما يجب للغيب وما يبرأ به (٢) • (م) غصب جوارث يديه وأخذ في اصطبل
 المالك وأحبره ففصل فم ما غفل لا يبرأ عند أبي حنيفة ويبرأ عند محمد لأن الأجزاء
 لا تعلق الاتصال عند أبي حنيفة وتعلق عند محمد (٣) • قبة فيما يبرأ الغائب عن الغائب
 • جاء الغائب بثوب وقال المصوب هو هذا وقال المالك لا بل غيره قال قول للغائب
 من متزقات غيب البرازية • وهكذا الغائب إذا رده المصوب إلى المصوب منه فلم
 يقبله حكمه الغائب إلى متى فضاء عنده لا يصح ولا يثبت دال الغيب بالحل إلى منزله
 إذا لم يكن وضعه عند المالك فإن وضعه بحيث تناله يده ثم حمله مرة أخرى إلى منزله كان
 ضامناً أما إذا كان في يده ولم يضعه عند المالك قال المالك خذته ثم قبله بغير رامة
 في يده قاضيان في وأمر الشرط المقدس للبيع وكذلك القبة في البيع المصدق وكذا
 في غيب البرازية • وإن وضعها بين يديه لا يبرأ بخلاف ردة العين والودعة حيث يبرأ
 بالخلقة عنده ولا يبرأ بالرد إلى دار المالك فيها بخلاف ردة العارية حيث يبرأ بالرد إلى دار
 المالك محتاراً التنازل في الغيب • وفي السراجية ولو اختلف في غير المصوب أو
 صفته أو قبته فاقول قول الغائب مع يمينه في الثامن من غيب النازنية • ولو
 انفق على أنه المصوب ولكن اختلفا في الغائب فثبتته من ذلك الحالة وقال المالك
 بل غيبته وهو حديث فاقول قول الغائب مع يمينه أيضاً البينة ردة الثوب ولو

(١) أي المالك أحياه لحقه كذا في ضمان
 غائب الغائبين من الغائبين وقدرته
 آصا ع

(٢) سئل من شخص انتهى على دابة
 الإنسان وركب من غير إذنه وعلمه وقوجه
 إلى صراجه وعاد بها ورجاها فكانت غيبه
 صاحبها لم يركبها ولم يجد هاهنا تلمسه أم لا
 أجب تلمسه كذا في فتاوى ابن القيم وفيه
 أيضا سئل عن رجل سرق لا حشياً
 وذهب ثم عاد إلى مكانه ووضع فيه من
 غير علم صاحبه فضاء هل يقضه أم لا
 أجب يقضه ع

ناقلاً في الفرق بين الأخذ بعلم صاحبه
 وبين الأخذ من غير علمه فإن حكمهما
 واحد أم لا أو الأقل غيب والثاني سرق ع
 الغيب دابة ورجل من الاصطبل ثم ردها
 ولم يردّها إلى المالك فيه ورايت في رواية
 يبرأ وفي رواية لا كذا في الفصل الثاني
 واللايم من العمانية ع

(٣) وذكر في الصمانات الفضيلة
 تنصّل وفيه أنها تطلق على مذهب
 الإمام أيضاً على الصحيح ع

أقام وب الثوب البنية من العاصب مصل قبته مما بينهما خراقة لا كليل في أوائل
 القصب • وإن اختلفا كان كل واحد في بيته على ما أذى فضي ذلك القبة وإن لم يكن
 خافق قول العاصب مع مجنسه ويعلق بأقبحه العشرة ودعما ثانوية
 في الثامن من القصب • برهن المالك أن قبة المصوب كذا والعاصب على أنه كذا فثبت
 المالك أولى وإن لم يكن للمالك بنية ما أراد العاصب أن يبرهن فقال المالك أحلفه ولا أريد
 أن يبرهن فله ذلك برأيه في المتفرقات من القصب • أذى عليه أنه نصب عنه الحبة
 فقال الظهارة قل لا غير فاقول له قال نصب منك الحبة ثم قال الحق ولي أو باطنة في أو
 قال نصبك الحباتم والقصب في أو هذه الدار والبنات في أو هذه الأرض ولا تضار لي في صدق
 في المكي من أهل المزبوره وعن أبي يوسف نصب عبد الوفي يد العبد قال العاصب
 مالي وقال المولى مالي يتلوان كان العبد في منزل العاصب قال المالك للعاصب أو الغل في العبد
 (١) خراقة لا كليل في أوائل القصب • نصب العبد المديدون ومات عنه فلا ريب
 لربون مطالبته بالقيمة قبة في سائل من قصب القصب • نصب جارية ثابة أو غلاما
 ثابا هم عند العاصب ضمن ما ضمن من القبة (٢) وكذا العاصب جارية واحدة فأكسر
 ثوبا عند العاصب ضمن القصب نصب مقبرة أو قبة عند العاصب (٣) برأيه في
 جنس آخر في العبد والامام من كتاب القصب • (نسخ ط) نصب جارية ثابة أو غلاما
 المالك مات في غلاما ضمن قبتها (٤) عند أبي سعيد قال لو ثبت ثمرة حاققت فضا
 شك الجارية • وقال أبي سعيد انقضت كالوردة هاجومة أوزنت عندته فملك بائني أو بالبد
 قبة أو المصوب • حمل داية غيرة بلا دية فتورم ظهرها فذهبت مالها فاشقه
 المالك قال أو البت يلزم فإن ادمل فلا شيء عليه وإن قصصت قبتها أو ماتت فإن كان
 من الثمن فلا ضمان عليه أيضا وإن حسم كان من الورم فعليه ضمان النقص في النقص
 وجب قبتها في الموت وإن اختلفا فقال صاحبها من الورم وقال العاصب من الثمن صدق
 العاصب مع العبد (٥) والبنية مئة المالك • زبد العناوي في الفصل الأول من القصب •
 ينسب ما دار غير مقسومة فغاب أحدهما فلهما ضمان إن يكن لداره منه فبشكل الدار كما
 وكذا تادم بين اثنين غاب أحدهما فلهما ضمان إن يستقدمه بجمته لأن الداية لأن الناس
 يتمازجون في الركوب لأن السكي والعبد واخترار يدع الخدمة الزائدة عديتهما
 استقدمه أحدهما بلا دن صاحبها في خدمته لا يصح وفي نوادرهما بعض
 وفي الداية إذا ركب أو حمل أحدهما لهما بلا دن شريكه بعض برأيه في نوع في الاتساع
 بالمتفرقات من كتاب الخطان • وفي الابتسار استعمال أحد الثمن يمين الثمن المتفرق بلا دن
 صاحبه بغير خاص في نصيبه على رواية هشام من محمد ولا يبرهن خاص على رواية ابن رستم
 كذا في نوادرهما قال في مجموع التوافل والصحيح رواية ابن رستم قال التاطن وفي الداية
 المشترك بغير خاص في الرواية جلاور كوا صمات فضيلة في شركة لالانس
 ضمان التركة ولو جنبها في استقدمه أحدهما فضا لا ترحم بعض وفي الداية ينسب
 سامع المولى في نصب الثمن في القول الثالث والثلاثين • ذكر أبو الوليد الكرماني

(١) وكذا العبد المصوب لولا كما
 في الكتب وأقبحه مولانا أبو السعود
 (٢) لأن لكل وجب فوات اجراء العين
 كذا في القاعدة
 (٣) لأنه جال ورواية الأري أنه لو كان
 يضمن كمال الدية كذا في القاعدة
 (٤) أي جميع قبتها يوم علقته كذا
 في الصمات وكذا في المتن
 قال في الإشباع والفرق بين هذه وبين
 ما إذا مات عند المولى من حي أصابها
 عند العاصب حدث يصح ما قصته الجي
 عنه كما ذكره هو أن سبب الموت في هذه
 الملوقة وقد حصل عند العاصب أماني المولى
 فالسبب زوال القوى بترادف الآلام
 وهو له عند المولى فلا يكون الموت فيها
 بسبب عند العاصب فلا يصح الاقتدر
 النقص بها كذا ذكره القدوري في شرح
 المتصر كما في الصمات في نصب العبد
 أقول هذا انما يأتي إذا ظهرت الجي بعد
 القصب في مدة قليلة لا يتصور حدوث
 السبب فيها
 (٥) لا تذكره الضمان فسر في الموت
 ولا يبرأ من ضمان النقص
 في الصمات

(١) هي لتعليق ابن الرغيشاني

في اشارات الجامع أن غيب المشاع لا يصفق ودمس كرفي الاقضية (١) أنه يصفق
وعليه العتوى براد في العصب قبل جسدي آخر في الدواب من الفصل الاول (٢) (٣)
أخذ أحد الثور يركب جمل صاحبه الطين وطمن به بفراذه فأكل الجمل الحنطة في الرعي
ومات لم يصب لوجود الاذن في دلفه دلفة قالوا في الله عنه طر بعضنا ذلك لا اعتقاد ما
لعرى بسلامه لكن عرف بجوابه هذا أنه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلفة وان لم يوجد
سوى حاجي لو ضل الابل بجملار وده ذلك أو على العكس أو أحد الزوجين بجملار الآخر
ومات لا يضمن للاذن دلفة ولو أرسل بجابه زوجته في شأن تصغير ادتها وأبنت لا يضمن
غنية في أوائل كتاب العصب واحتلت دابة مشركه وأحد الثور يركب غائب وقال جماعة
اليطاير لا يضمن كبداهة صكواها الحاضر في تلك لا يضمن غنية في الاختلاف من
الثور يركب من كتاب الشرك وفي العتوى رجل يجمع جمل في سبته فأخذ الجمل
دابة لا ضرر كبداهة في الطريق ان كان بها الاخر والمعموث ان يسط لا يضمن
وان لم يركب يضمن ضلالة في العصب في جسدي آخر في الدواب من الفصل الاول (٤) (٥)
الحمار المصوب في دابة صاحبه ان كان يمشي مع المرح من النقصان وان كان لا يمشي
فهو بمنزلة القطع وقد ترقى كتاب الطيات من المجلد الرابع (٦) (٧) غيب حزا
صفيرا ضعى الا ان مات حقت أصه لم يفرق أو فرق أو قتل أو قتل من جامع القصور
في الثاني والثلاثين ذكر في الخامسة أنه لو ضعبه دابة أو قتل في الماهات من عاقبه
له دابة أو كان حزا قتل وضمن القيمة هو من مله ان كان قناؤه صغاهه أو لم وفي الجامع
السفر ولومات العصب حقه جاه أو يضمن لم يضمن شيئا لا أنظر ليس عمل العصب سبق
من هذا العمل والموت أو يجرى عليه لا صنع فيه لا حقه ولا يضمن به أيضا ذكره
في الحظ ولو قتلته صاعقة ضل عاقله الهية وفي الاصل ان مات عمال يترك الصرر
عنه والحظ كالحق لا يضمن اجبا عاوا الا كاستل ولصاحبه واصابة المحر وبن الحية وله ع
له قمر وأقراس السبع والقرى في ملو والقوط من حانف مع عاقله الهية عندهم
وقال دور والندى لا يضمن وأجرى على أنه لو قتل العصب حقه لا يضمن حزا أو الفز
لا يضمن في الوجهين جميعا لان على اليد ما أحدث قالو والمراد من الفضل هاما يكون
معمل من لا يدرجه جانيه أنما لو كان فعل من يواحد ههنا به أن قله فبان فلا نجل على
بغاصب وفي المختصر ولو قتل العصب حقه أو وقع في بئر أو وقع عليه حانف من الماصب
وعلى عاقله دية وبرحمه على صاحب الحانف ان خدم الله لا يفسد العمل على
صاحبه لا كاله دية عليه قال في النسخ وجله هذا أن لم يرضى بالعصب صعبا كان
أو كبير لان ضمانه يقتضي التخليل وحز لا يملك أتابعين بجابه لاسا اختلاف وهو يضمن
بالاقتلا كالاقتل اذا ثبت هذا الحق ملك العصب بسبب لا يخصص اختلاف الاماكر
ومرضان على الماصب لأنه لا يضمن باليد وان مات بسبب يخصص أحده لا ما كان يسمى
عاقله الماصب لأن العصب لا يدرى على حظه منه طوله أو دقة الحمار تغريم من سبب
بجابه مكاله أنى عليه الهية مثلا وبهذا ان جعلنا جعل السبب كغيره

على القارعة صار المحمل على العاقلة ثم الصبيان في قتل الصبي نفسه قول أبي يوسف
 لأنه لا يمكن لأحد حظه من قتل نفسه فصار مما يتقلب باختلاف الأماكن فيمنعه عاقلة
 الضابط كما إذا قتل غيره وقال ابن جماعة سمعت مجاهد بن جهم يقول فيه لا ضمان على
 الضابط لأنه لو كانت حياته على نفسه مضمونة لكانت حياته على غيره مضمونة بهما مع
 كونهما حياته الصبي وجبت لم يضمن الثانية لم يضمن الأولى أيضا على هذا إذا ألقى
 نفسه من دابة أركبه الضابط على الدابة ثم ألقى أو سقط رجلاه لا يقول بالرجوع
 فيها على عاقلة الصبي لأنه لا يثبت حكم حياته على نفسه فلا يثبت على عاقلة لأنه لا ضمان
 يحملون الجاني إذا لم يأت منهم على ما عرفت في موضعه وفي غريب الرواية والحاشية ولو فرق
 عندنا ما حترق أو سقط من نحو حائط سمع عاقلة الضابط دية لا ما إذا مات من حي أو
 مرض آخر وفي رواية ابن جماعة سمعت مجاهد ولو غاب عن يده ولم يعلم بقتل ولا موت ولا حياة
 يضمن الضابط حتى يبيد حياته أو يعلم أنه مات أو قتل ضمانات فضيلة في ضمان من
 يعقل والضابط منهم (١) قال محمد بن عبد الله بن عبد القادر البغدادي وسلم من العدل
 تحت الإجارة فإن أخذ العبد الأجر وأخذ الضابط الأجر منه وأثمه لا ضمان عند أبي
 حنيفة وقال يجب عليه الصبيان وإن كان الأجر ثمنًا أخذ بالاجتماع في الخامس عشر
 من التاتارية وكذا في الحادي عشر من إجارة التاتارية ورجل ضابط عبد الجبار
 فالأجرة لأنه هو الضابط لكن لا يصلح له ثمن فيه فإذا ذكر الضمان بحسبه يضمن
 الضمان مع رد العين وكذا مضمن الضمان يضمن من الأجر (٢) لأن المصوبات قلت بأداء
 الضمان ويصدق بالفضل منه فهذا عند أبي حنيفة وهم (٣) وقال أبو يوسف يضمن
 الفضل أيضا من ضابط محتات النوازل الضابط إذا أبر المصوب ثم أجاز المالك
 فالأجرة قياسا على فضل الإجارة للضابط لأنه هو الذي قد وجب استئجاره لا غنوى
 في حق المالك (٤) ولو لم يميز حتى مضت السنة فلا يركا، ولو جرح في آخر إجازات أبي الثبت
 فكذلك حتى هنالك من محمد تمة برهانية في مسائل الإجارة المعاصرة الضابط إذا أبر المالك
 أو العبد ثم قال المصوب منه أنا أمرت بالاجارة فقال الضابط لم تأمر لي كذا القول قول
 المصوب منه ولو أبر الضابط على انقضاء الإجارة قال المصوب منه كنت أبرت
 محقه قبل انقضاء المدة لا قبل قوله الأمانة فاضمان في فضل الإجارة الطويلة (٥) *
 ذكر في العيون رجل في يده أرض فباعها بدينار فباع الأرض بدينار فباعها بدينار
 بأمرى والأجر في وقال لا بل فشيئا من أن فاجرته قال قول رب الأرض فاعده في
 أو أثار الباب الأول من الدعوى ولو أثار الرجل عبده أو أمته ثم عبده المثل حتى أصاب
 من الخدمة والقطر ما أصاب ثم أقره أو قامت عليه البينة فليس عليه في الخدمة شيء
 لأنه مجرد استيفاء مستفوع ولا تقوم التهمة إلا بعد (٦) ألا ترى أنه لو عصب سرقا فاستغفره
 لم يكن عليه شيء سوى المائة عندنا فاستغفروا عنه لا شيء أيا كانت حرة حين استغفرها
 وردها عليها ما أصاب من ظنها و مراده إذا كانت هي التي أبرت نفسها أو اكتسب (٧) لأنه
 شيء أيا كانت حرة ماله فكذلكها على المولى أن يرد عليها ما أخذ منها وإن كان هو الذي

(١) ضابط من أصغر ثم خصه منه آخر
 غيرهم أحسن أمست لا تنق على الضابط
 ولو كان المولى عبدا ضمن من الفضل
 الأول من الثالث من كتاب الضمان
 يلحق الفقه بقاى

(٢) وهو الأصح كذا في باب كسب
 المبيع من يورع الحاشية
 (٣) وفي الحاشية في الإجارة الطويلة
 أن العنوى على قول محمد فليرجع
 إليه

(٤) هذا عند محمد وأما عند أبي يوسف
 فأجرة الماضي والباقي للمالك حكنا

في التفة البرهانية من أهل المزبور
 (٥) مرق في الإجازات من الضمان في باب
 إجارة غير المالك ما يتناقض هذه المسئلة
 وإشارة إلى ما عرفت في حاشية مجي هذا
 (٦) لأن المتابع امرأته لا يتبع فلا يجب
 عليه الضمان

(٧) باب اصطادات أو احتلت أو سألت
 من الناس دواهم أو غيرها كذا في شرح
 الرادات فليضمان

(١) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها
ولا يؤمر بمسايرتها الا حائط المسجد
كذلك كراهية الحائفة وكذا في نصب
الاشياء على

(٢) مثل من وصل هدم حائطه فانه يضمن
حائط جاره على يمينه ويحكم بأن يهدم
حائطه أولا واجبا لا يرضى ولا يلزم بذلك
كذا في فتاوى ابن نجيم على

وأما أول مورد الاستناد فانه ان لم
يجزوا الى حائطه بل كان يهدم حائطه
مستندا الى حائطه فانه يضمن هدمه لا يضمن
ولن تعدى الى غيره وأخرج من هذه هرا
فانه يهدم منه الجدار أو غيره بحيث فانه يهدم
من شرطه يضمن للبناء والبناء فانه يضمن
وجود التعمد وهدمه كذا في حاشية
الصحابة العديدة على

(٣) كذا في جزيات الكفاي في فصل الحائفة
المائل على

(٤) لان الاب والوصي يقرعان فانه
فكان الاشهاد عليهم ما كالا يشهد على الذين
يهدم المبلوغ في فصل من جزيات الحائط
من جزيات الحائفة على

وهو ما يشهده ولا يضمن الحائط (١) • • • • •
في حائطه يهدم انه ابد أو غيره بصير امر صاحبها حتى انضغ الحريق من داره فهو ضمان
او لم يفعل باذن المملطان • • • • •
دارت فانه يضمنه يضمن بغيره بالصورة فان نقص الحائط يضمن النقص وكذا لو كان
الطريق من قوم يهدمونه مطالب بالصورة الا انه لا يضمن النقص في الطريق من حيطان
البرابرة • • • • •
مضمون وفي القضية يلزم ضمان النقصان عند كل ما وقيل يؤمر بالهدم كذا في لا يضمن
كذا في كراهية الحائط الا انما ضمانه ضلعية في ضمان حائطه • • • • •
أرض صيرة راسم يهدم حائطه يضمن النقصان وان علم هدم المصير لا يضمن عليه من نصب
الارضية في الثالث من مسائل النقصان • • • • •
يضمن أولئك أو مرقى الضمير ورغ فوجه أو مرقى الضمير دون فقرة الحائط بغيره في الثالث من
الركعة • • • • •
بغيره كما في هدم حائط المسجد من نصب القضية • • • • •
حضره وقدره حتى هت ولا يهدم كثير يضمن بالاحاطة كل ما في الباب لا يهدم حائطه
الحائط والبرور لو قال يهدم حائطه يضمن حائطه كذا في حاشية الراسم حتى يجمع الفتاوى
يضمن الحائط وكذا في البرية في حائطه يضمن حائطه • • • • •
ثم الى حائطه يطلب منه فانه لم يهدم حائطه ولا يضمن الحائطان يهدم الحائط من ارض
من حائط البرية في نصب • • • • •
الى جانب الحائط فانه أوضاع الحائط وقد وصل مثل ذلك الى الحائط حتى أو رتبته
وهذا يضمن ما تاريخه في نصب • • • • •
جاءه قال ان يهدم حائطه يضمن حائطه لا يضمن حائطه • • • • •
من المثل المزور • • • • •
جاءه ووضح موقفه لنا كثيرا فانه يهدم الحائط فان كان الحائط حائطه يضمن حائطه • • • • •
دخل الوهي في الحائط يضمن حائطه حائطه • • • • •
النصب • • • • •
ضامن الحائط الجار ويحكم الجار الجار ان يهدم حائطه يضمن حائطه • • • • •
شأن أحد النقص وضمن النقصان ولو أراد ان يهدم حائطه • • • • •
نا تاريخية في جزيات الحائط وذكر الزادات اذا مال حائطه يضمن حائطه • • • • •
من حائطه يضمن حائطه • • • • •
والوصي يضمن حائطه في النقص أول غرضا من احكام النقصان في الحائطان • • • • •
أشهد على من كان حائطه لا يضمن حائطه • • • • •
على الاب أو الوصي مع (٤) لانها يضمن حائطه • • • • •
على حائطه قال حائط الاب أو الوصي يهدم حائطه على حائطه • • • • •

وأنتف شياً كل هدوا صمات غام في الجنائيات في فصل الحائض لما قبل منفسا وبعص الطب
بكل لطف يفهم منه طلب النقص مثل أن يقول إن حائض هذا محجوبة أو ماثل فاعدهم حتى
لا يقطع متب شياً وأهدهم فانه ماثل مع المطلب ومارتهدا إذا كان حصص الشهور وكذا
لوقال الشهور تشهدوا أني تقدمت إلى هذا الرجل في عدم حائضه فاعدهم أو أجابوا لوقاله غنى
لأن تهرمه فهد ليس مطلب ولا تشهد بل مشورة فيلزم في فصل الحائض المائل من كتاب
الجنائيات حائض ما إلى داووم ما تشهد عليه القوم أو أحد منهم ثم سقط الحائضوا كتاباً
من أموال القوم أو من غوهم كمن ضامنا وكذا العلو إذا وح أو اتسعد فاشهد أهل السفل
على أهل العلو وكذا الحائض أعلام رجل وأحده لا شروعد بخلاف الحائض إذا كان مثلاً إلى
الطريق في الحكة من أحد هما أن الشاهد على الحائض المائل إلى هذا قبل يكره من المائل
لا من غيره وفي طريق يصع من كل أحد والشأن أن في الحائض المائل إلى مكان انسان لو أصره
صاحب المذهب بالاشهاد أو برأه يصع وفي المائل إلى الطريق لا يصع التأخير والبرأ من
الذي أشهد في جناية الحائض من جناية الحائض وضع شياً في الطريق محرم منه ما يترجل
وقلت إذا لم يرض فنته في باب القسب من الجنائيات وجعل وضع في الطريق شياً أضمرت
منه ما يترجل فانتف شياً لا يرضي الواضع إذا لم يصعب الموضع في الطريق وكذلك
رجل أشهد على حائض ما إلى طريق المسيل سقط الحائض فغيرت منه ما يترجل فنتف
رجلا لا يصع صاحب الحائض لا يصع صاحب الحائض إذا سقط الحائض على انسان
أو دابة عنه (١) فاصبح فيه يرضي باللسان كتاب القسب • وفي المبلغ الصغير
رجل جعل قطر بغير إذن الإمام فتمد رجل المرور عليه فخطب لاضمان على المكي جعل
الفتنة ومكد الوضع خشبة في الطريق فتمد رجل المرور عليه فخطب لاضمان على
الواضع خلاصة قبل كتاب الخطأ من حصمة قصبتها (ثم) احتاج لخبار القوم بجداره
وهو على الطريق فأنشد في هذه نقط شئ منه على رجل فلت يضمن القمار عتقة في
باب القسب من كتاب القسب • أم رجلا يأن ينش في حاقه اسم فتنه من اسم غيره
له أن يظنه الخاتم إذا لم يقل الإصلاح عند أبي يوسف وعد أبي حنيفة لا يضمن خلاصة
في المذمة فأت من كتاب القسب • ولو قطع رجل قنينة بل سقط القنينة بل فأنكر
أو فزع وقا انسان أو شقه إلى ما فيه ضمن في قنينة وكذا لو كان ما فيه يابده الخياط أو مال
بعدة ماشي كان ضامنا فاضطر في كتاب القنينة • ولو شق زعفران فيه من يابده
فامانة النهر مذاب اختلقوا فيه (٢) وذكر خمس الائمة السرخسي أنه لا يضمن خطبات
السام في الفصل الأول من الملب الحادي عشر • ولو اتفق زفره رجل فلم يأخذه لا يضمن
وإن أخذه ثم تركه فإن كان المائل حاضر الاضمان عليه وإن كان غائبا يضمن وكذا إذا رأى
ما وقع من كتمان انسان فصول استرو شق في ضمان القسب من التاسع والعشرين
• ولو وقع باب دار سرق أو حرمها لا يضمن الضائع سواء سرق عقيب الفتح أو بعده وكذا إذا
حل به دابة فسرقة فاما إذا وقع باب قصص فأخذ الطير انسان لا ضامن على الذي
حل به وقع بالاتفاق ولو دغ إذا فتح باب القصر أو حل قيد الصدأ وقع باب الاصطبل حتى

(١) سئل عن رجل إلى أنشور البطح
مرافق شدا به عليها رزق فنتف هل يسون
أجاب نعم يضمن كذا في تناوي ابن الجبير عده
(٢) وأجبهوا على أنه لو شق الرق وأخذ من
سائر يضمن كذا في البراءة عده

ذهب من لانه القرم سقطا من الجهل المزبور • قال محمد بن كلاب القطعة اذا حل دابة
 مربوطة لرجل ولم يذهب بها أخذت الدابة على الفور أو بعد ذلك قبل أن يفر محمد بن النعمان
 وكذلك اذا فتح دلو أو نسلين وفي الدار وبذهب الدواب وكذلك اذا فتح باب قصر أو بيت
 فطار الطير الذي فيه وروى عن محمد بن ربيعة أخرى أنه اذا ذهبت الدابة على الفور أو طار
 الطائر على الفور أو ضل من وارتفع طائر لا على الفور فلا ضمان كالقول في اليد بعد انقضاء
 حتى ذهب اليد فلا ضمان بالاجماع • ومحمد بن قول في فضل اليد لا بد اختيار معتبر شرعا
 حتى لو لم يكن كذلك بان كان اليد مجزوءا ذهب الفحل فهو والدابة سواء ومن محمد أيضا
 لو كان اليد مجزوءا مقلقتا مقلقتا فحل الإنسان القيد وقع الاختار الباب فالحق على
 الصالح لا على الحال قال الفقه أبو القاسم وقد ذكر محمد في المصنوع أنه لا ضمان في ذلك
 كله ولم يذكر فيه اختلافاً ثانوية في أول السليم من النصب • خرج من ضمان لئلا
 وحل الباب مفتوحا تسرق من الخائن شيء لم يضمن الرجل ضمانات الغاص في الفصل
 الأول من الدباب الحادى عشرة • ثمانية منازل ويوث ولكل منزل مثقل بنفسه فخرج
 واحد منهم بالليل وفتح باب الخائن فزله باب مفتوحا ودخل السارق ومرفقاً لا ضمان على
 الصالح ونظروا من فتح باب النقص حتى طار الطير أو وقع باب الاصطبل فخرجت الدابة منه
 جواها المتناهي في الأربع من النصب • (عن) أدخل أجهالة في المسجد بغير إذن
 خادمه وأخذت مناهجاً من قبل وأخذت من المسجد ضمن قنية في آخر باب القسيب من
 كلاب النصب • حل جمل من القطر أو حماراً مرطاً في مطبق وضاع الحمار لا يضمن
 عندهما خلا للحمى من نصب الزانية في جنس آخر في الدواب من الفصل الأول
 (قلت) شذذاته في ضيعة لهاها أو رطبها في موضع آخر من تلك الضيعة فهلك
 أو سرق أو ضاعت لا يضمن إذا كان الموضع الثاني خيراً الدابة والمالك لأنه مأذون ولأنه
 من حاشية القنية من خطب بعض الأكابر • من محمد بن الحسن في رجل أدخل دابته في دار
 رجل فأخرجها صاحب الدار لا ضمان عليه إن هلكته أو نال ووضع ثوباً في يده فراه صاحب
 البيت ضمن خزانة الأكل في أو آخر النصب • إذا أخرج الثمن من يده صاحب لم يضمن
 ولكن يعزى حتى لا يعود إلى مثله من نصب الحدادى • رجل جاء إلى صبيته مشدودة
 لها ذئب في يوم ربح أن تبتعد الحل أكل القليل ثم عادت فخرقت لا يضمن خزانة الثمن
 في النصب من كلاب النصب • مثل إذا خربت الرمح على مضيق سائر ما لم يفرغ فصدت
 صبيته أخرى فخرق من قبلها وثبتها وجز الملاح عن رذله حل يلزمه ما تفرق أوجب لا ضمان
 على الملاح إذا لم ينع له في ذلك • قال أبو القاسم في مسائل الأيارة • صبيته وانقضى في شط النهر
 فحاصرت صبيته أخرى فأصابها الوتقة فالضمان على صاحب الحياطة وإن انحصرت
 الحياطة لا ضمان على صاحب الوتقة خزانة الأكل • رجل أرسل كلبه إلى شاة أو بقة ثم
 ذهب وقتل الشاة لا يضمن فإن ذهب في غرة الإرسال وقتل الشاة كره في الجراح الكثير أنه
 لا يضمن إذا لم يكن سائقاً يعني إذا لم يكن خلقه (١) وهكذا ذكر القندورى وعن أبي يوسف أنه
 يكون ضماناً والمناجى أخذوا بقره وذكر القسمة أبو القاسم في شرح الجامع الصغير رجل

(١) ظن كان هو خلقه ضمن أيضاً عند
 أبي يوسف عليه الصلوة كذا في نصب
 مصيب التالوا ثانية

أرسل كما قد أبى في قوله أنما ناضله أو حرقناه من المرسل لأنه ما دام في قوله كانه
 حله ذكر الساطق يرسل أي أخرى عليه على أنسان نفسه أو مرقب شيئا به لا يضمن في قول
 أبي حنيفة ويضمن في قول أبي يوسف وشافعي واختار القنوي قول أبي يوسف (١) ولو أرسل عليه إلى
 صبي ولم يكن صانقا ما أصاب أنما لا يضمن في الروايات القاهرة ولا اعتماد على الروايات
 القاهرة خاصة في بناية الجاهل • إذا أتى عليه على أنسان وهو يرضى حله مرق قويه
 ممن وإن لم يكن خلفه فكذلك عبد أبي يوسف وعليه القنوي • صراحة في الجواب وذكر
 في نصب حرمة الضاري في الجانية • أرسل حله وأفسد رعا أسفاه له إن كان
 حله ضار ولا فإن أفسده على غيره في الوجه الذي أرسله بلا ضار عليه وبسره كدعه
 وإن عطف فإن كان الطريق واحدًا فكذلك وإن كان متعددًا ليعتد به من كان قد وقع
 سائعه ثم ذهب صاحب الضمان فله في الجانيات • وفي نظره رأى حله بما كل
 نوع غيره لم يضمن من كلفه • اختلاف المسامح والصحيح المسمى (٢) من الحمل
 المزبور • رأى حله بما كل حيلة غيره لم يضمن من كلفه • اختلاف المسامح والصحيح
 أنه لم يضمن • ضمانات العام في جناية الجاهل • في المتن إذا أرسل دابة في يد غيره
 وأفسده ضمن حصة الزرع وطريق معرفة نفسه أن تقوم الأرض مع الزرع أصاب يضمن
 حصة الزرع • ثانياً في الجانيات في الأربع عشر من الجانيات • وفي الجامع الأصغر دابة الرجل
 ذهبت بغير إرادته ليل أو نهار أو أسدت نزع غيره لأشغال لأنه بغيره ولا عدوان الأعلى
 الطامنين وقال الشافعي وجه الله تعالى إن ليل يضمن وإن نهاراً لا في الأربع من جانيات
 الجارية • وإن وجد دابة في كرمه أو زرع غلبها في منزله فكذلك ضمن قيمتها لصاحبه
 لأنه ليس له ولاية قبضه الجاني صاحب مضرته من الخط البرهاني في حلل عشر من
 النصب وقال بعض العلماء إن من مال الدابة موضع الحق المروءة في موضع شرارة فحقه أنسان
 أو أفتها الزرع لا يضمن وإن لم يكن له حق المروءة في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على
 تفصيل إن وقع منه شرارة يضمن وإن جنبه الزرع لا يضمن وهذا أظهر وعليه القنوي
 وكذا لو وضع جررة في الطريق فاحترق ذلك شيء يضمن ولو جنبه الزرع إلى موضع آخر
 فاحترق شيئا في غير الموضع الذي وضع النار فيه قال شمس الأئمة السرخسي إذا وضع
 الجرة في الطريق في يوم الزرع يكون ضامداً كمنشئ الأئمة الخلواني في كتابه أنشر به
 وضع جررة في الطريق أو من يشعل ذلك أنه لا يضمن وأطلق الجواب فيه (٣) خاصصان
 مما يضمن بالنار وما لا يضمن من كتاب العصب • (غن) أو قد ناري أرضي فلا إذن المالك
 يضمن ما أحرقته في مكان أو قد نفيه لآما أحرقته في مكان آخر فثبت له وفوقه من الماء
 والنار فانه لو أسال الماء إلى ملكه قال له أرضي فخره ما تفسد شيئا فضمن بخلاف النار
 إذ طبع النار الجود والتعدي يكون جعل الزرع وهو يعلم بسعاه في فعل الموقد فلم يضمن
 ومن طبع الماء السيلان قال لا تلاف يضاهي حله ومن شايضام فصل وقال لو أوقد
 في يوم الزرع وهو يعلم أن الزرع تيب بها إلى حال غيره يقتلته ضمن ولو أسال الماء إلى أرض
 غيره وهو يعلم أن أرضه تصل ذلك لم يضمن لكن أصحابنا أطلقوا الجواب كالمز (٤)

(١) والحقه أبو الوالد كلفه غول
 الثاني وهو اختيار أبي خوارزم وعليه
 القنوي حكاه في (أربع من جانيات
 الجارية) ✽

(٢) وفي جانيات الدواب ما يباح له من
 ضمانات الخاتم ✽

(٣) وفي الكرم والذى اختارنا قول
 الخلواني كذا في الخصائص الفقهية في
 ضمانات الجانيات ✽

(١) مرآة السالكين في لكة الفلاحين
جامع الصلوات في لكة الفلاحين

الصلوات ثلاثين

(٢) أي فتاوى أي الفتاوى كافي المصنف

(٣) أي أن فتاوى أي فتاوى كافي المصنف

فتاوى كافي لكة الفلاحين

...

(٤) يعني المسلك كذا في القصة في القريب

من القصة

(ترجمة)

(٥) وان استحسن على قول المشايخ

في النهاية لم يكن بعيدا

(ترجمة)

(٦) أي هذا السالكين خاص بغيره

عند صاحب الحصان السلطان على

حصان غيره مأخوذ وأطلق حصانه

(٧) مسئلة ثلاثة المردع مرت

الوردية خلاص جامع الصلوات في العمل

الثالث والاربعين

(٨) أي برهان الدين

(٩) أي أي في السليم

طبيب فدا هو سهرم فو على ما قلنا (١) فانما راية في الخلاء من القصب وكذا في
الزاهد في أوامر القصب وفي الصواب في حسان التيسير الفصل الثالث والثلاثون
الوردية فصل لهادين على آحر من كتاب الكفاية وفي كتاب القصب وفي الفتاوى
(٢) فدرج ايز في قصة من صانع كثير لعل التماس في مكان قليل الماء فانه أحدهما
لصاحبه أن من ماله فأن شأني في ويزن نصان (٣) فاق عهد حاد ويضن الأمر
قلبي نصف لينة صانع فيه وطريقه أنه يصوم من قريباته التي خفف متاعه فانما راية
فصل كتاب المروءة وكذا في المصنف في آحر الكفاية وذكر في السير الكبير إذا حال وهما
في حكمة طرح من اعلم على أن فتمتلك على مطرجه خلاص في العاص قلت لأنه صله
بأختياره وأقد صيغة أعلم معادلات الجاني في ضمان الملاح من ضمانات الاجارات
وفي الفتاوى الثانية ولو كان من رعي من الدية شأني وعلمنا بالمصنف فهو بالخيار ومن
رعي متاع صاحبه طريق الفرق من فانما راية قيل كتاب المروءة ومن شيخ
الاسلام فواخر زاد صيغة هو مقرر طعام طرح فتر حل سار إذا به راؤن صاحب
والمتأخر فترق من الطارح السبعة وما بين العرف صاف إلى ثلث لشد كمدح
الاضح ضمانات صيغة في ضمان الملاح • طبع الزاوي في أموال حاضن القمار
• حتى بعض ما ختم القمار من مقدار واحد اقسمه عليكم بالخدمة ليس لهم الرجوع على
قلمه من شرطها فانما أمر المروءة مظهر وان شئت إلى الصاهر من لا يامو اعلم صاحب
الجاني بما أصدقكم عليه بالخدمة يرجعون عليهم برارة في الأمور من ثلث أو كفاية وفي
الحاضنة أسكنه حتى أحدماله وأسكرهم حتى طلق بالفاضة وتزلزله فهلكت لبعض
الملك والمكره ضمانات ضللة في ضمان التيسير وكذا في جاية القواب (فتر) فتر من
طام حاد من رجل حتى أدركه طام وفتره أو طده طام ليقصر منه جاية فتر رجل فاحد
حاله فتر غلبا من هذين الأخذ (٤) والحد لخدمة لا على قول أي حصة به حتى
(فتر) وفتر من سلطان أو اسنى وأحد رجل أو دل عليه حتى أحد وفتر لابيض الأسد
والحد لا في طاهر الرواية وانما انحصار كندر قول مشايخ درجيات دورناشد (٥)
صواب في التيسير والحد لا في الفصل الثالث والثلاثين (فتر) أكره في الحد لا على
مناخ فتر على عوص فيه متاعه ومتاع غيره فاحد الكل لبعض هو كان المكره مود
أو ضربه فصول في أصل المزور • أصبكر أو لوع كرم • داود في أصبكر
معدو أصبكر فودنا خلاص كرد (٦) قبل أصبكر شيخ الاسلام برهان الدين باه بعض
وان كانت الرواية بخلافه وهي أن المردع تولد سارقا يصن لا تراه الخط (٧) خلاص
غير المردع غيره (٨) مسئلة الدعاية بفرق صياتنا فقام في الفصل الثاني من الباب
الغادي عشر • أشهد الخلد أن لادن حنطة في حطمو رقة أخذوها منه فأن يرجع
على الخلد (٩) وكذا إذا علمها الخلد لكن أمره السامي بالأخذ بسى قال الخلد لتمام
العلم فتر جيد فأخذ منه فهو ضامن قصة باب ضمانات السامي • سعى إلى
العلم وقال فلان مال صككته أو أصاب مالا أو ميرا أو مال فلان القاب عليه

والطاهر من يرمى أمثال هذه الحادثة ضمن أن سكان كاذبان كان مائة الآلة
ليس يتم ولا يحجب ضمن أيضا لو قال انه ظني أو ضري وهو كذب فيه ضمن وان كان
الساحد قد افطه الضمان بعد التمسك لانه ضمن قول برائة في كتاب القصب وسكده
في أوامير كتاب القصب من اتفاقية • ومن سعى ومن إلى السلطان ولو وقع جازر من
الساحد مطلقا عليه التوى كافي الجواهر والساحد يقتصر بالتمسك كافي المخدرات فيخرج
مطلوب من يرميه ولم يمكنه دفعه الا بدليل ضمن كلفه وربما اشتكى السلطان فأخذه
مالا له • وكذا ان كان يفسق ولا يتبع بأمر المعروف كافي الحيد أو قال ولو صادف
حاكم أي رجل صاحب نظام يقرم الناس من الغلاحة فلو كان قد لا يرمي جازر
لم يضمن كافي الحيد أنه وجد أو جمع ما لا يقتضيه السلطان أو المالك لا يضمن عند ما يضمن
عند محمد لانه غير مطرقة وهو المدرك في القاعدة بوطيه التوى لكنه التوى كما
في الخلاصة وغيره من المعاني الساعية أخذنا القوم قدر تظهير من تركتموه الصميم (١)
ولو كان عبد الله يطالب به الا عند التمسك لم يضمن في أوامير القصب • فبذلك
سراج الدين نظري الهداية بما لا كان عندنا قال أن من دفع اليد وقصده عند فدية
ياخذ منه مالا صدوره ضمن الساعية في هذه الصورة ما أخذه نظام هذا هو المتي به أخفى
المأخوذ من على ثمة وهذا في السراجية أن تكون الساعية فيخرج من كل وجه ووطيه
التوى وكذا في الثانية بأن لا يكون محضا ولا مستطلا في هذا الاشارة بقره
في السراجية فيخرج من كل وجه تروى البصائر على الاشياء والتفاد في شرح قوله
الحاشية الانا في ضمن الساعية • ولو شكك في ذلك إلى الوالي كمن سعى في هذه (٢)
السلطان لا يضمن الله (٣) جامع المصولين في ضمن القصب • شري شأ فصيل له
شريه يرضي قال في المشتري بالبيع عند طالم ما حصره ضمن لو كاذب بالوصادقا من المجل
المروفي ضمن القصب • شكك في الوالي فيخرج وأقربا فتنزير المستكبره فكسر
منه أو يد ضمن الشاك أثبت كليل ولو كان الشكوكه بمنزلة القاذل لا يضمن الشاك
لان الموت فيه ما يدفعه لا تخفى اليه قال في الثانية في القصب • والضمان انما يجب على
الساعية اذا كان سعيه ميبا إلى التمسك بالوفاء في القصب من القلة موجب في أخذ المال
وتفجاده من التوى وأنه مدفوع في الموت قبة في القصب • الجواهر الساعية بالوفاء
فما متبلا قاله لا يوجب الضمان وأجيب الساعية يجب عليه الضمان فليقل عند
الضري في في أخذ ضمن على كل حال ويرجع على الامران دفع المخاذلة وان كان
واستقل لا وان أعتد في بائحة الا حرم بأمره فهو غير المأمور بالبيع مال منه في حاجة
الا حرم برائة في قول الثالث من القصب • وفي مسئلة الجاني الذي أمر العوان قال
بعض المشايخ والصحيح عندى أن الجاني ضمن من المجل المزبور • والتمتار أنه لا يجب
الضمان على الجاني كما تارة في العاشر من القصب وكذا في المصولين خلاص الحيد •
الجاني يأخذ القصب إلى السلطان اذا أمر العوان يأخذ مال الغير ضمن الاخذ على كل
حال في الاصح قال في المخاوة قال ما عند الا حرم ورجع وان كان عند ما وشمك لم يرجع

(١) كذا في جواهر الفوائد

(ترجمة)

(٢) وقال انه لم يضمن سقى ٥١

(٣) مثل على على آخر فتشكه عليه
عندما كثر على مع وجود القاضى في الياء
فقرم مطلقا كما هو قوله هل يرجع على
الشاك اجابة الرجوع على الشاك
كذا في فتاوى ابن نجيم

مثل عن اخبر المكاس الذي يأخذ المكاس
(٧) من التوى وغيره من ان شخصا اشترى
التي السلطنة وأخفى الشيء الفلاني لحضر
الدع وأخذ منه المكاس هل يضمن الغير
ما أخذ المكاس أولا اجاب نعم ضمن
فما أخذه منه حيث أخذه باختياره كذا في
فتاوى ابن نجيم

كذا
(٧) المكاس النفس والنظم ودرهم كانت
تؤخذ من البيع السلطاني بالاجابة فأمروا

وان أنصفه في حادثة الأمر بأمره فهو عملة المأمور بأحق حال نفسه في حاجة الأمر
 جامع الشاوي في العصب = الأمر لا يرضى بالأمر إلا في خمسة (١) الأولى إذا كان الأمر
 سلطانا الثانية إذا كان مولى للأمر الثالثة إذا كان المأمور عددا أكبر من عدد الأمر
 بالأيام أو قتل منه فان الأمر خمس (٢) الأولى أمر ما لا يصلح له سد فلاحه على
 الأمر (٣) بخلاف حال غيره فانه المصلح الذي يفرض المولى يرجع به على صيده الرابعة
 إذا كان المأمور صيدا كما إذا أمر صيدا باللاف مال العير فأنفقه ضمن الصبي ويرجع به على
 الأمر الخامسة إذا أمر به بغير ثمر في حاطة الفقرة على فالتصديق على الحاضر ويرجع به على
 الأمر وتقامه في جامع التصديق السادسة إذا أمر الأب ابنه كأي الفتنة أشياء في كتاب
 العصب = (عده) حرق ثوبه بأمر غيره ضمن المولى لا الأمر والذي يضمن السلطان أو المولى
 إذا أمره جامع العصولين في الفصل الثالث والثلاثين = (ص) أمر ما أخذ مال العير
 ضمن الاختصاص لا الأمر إذا الأمر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يخص الأمر
 في أول الفصل الثالث والثلاثين من العصولين = (ع) أمر ابنه البالغ لم يوفد بأمر أرضه
 فعمل وتعدت إلى أرض جاره فأنفقت شبايب أبيه لأن الأمر قد مضى فاقبل فضل الابن
 إليه كالوفاة الأب ضمانات غام في فصل ما يضمن بالسر وكذا في الفتنة يضمن في باب أمر
 القير بالجنابة = (ز) أمر صيدا باللاف بالار من باع (٤) فلا ضمان بها وسقط منه على
 حشيش وتعدت إلى الكدس فاحترقت بضم الصبي ويرجع به على الأمر قصة في باب
 الأمر بالجنابة = لو أمر صيدا باللاف مال رجل ضمن الصبي ويرجع على الأمر وكذا لو أمر
 في القير بقتل كافر جامع العصولين في ضمن العصب = (ش) أمر قتلهايات أو قال
 له اقتل نفسك فعمل ضمن نفسه ولو أمره باللاف مال مولاه فأنفقه لم يضمنه الأمر إذا أمره
 باللاف يقتل صار غاصبا إذا استعمله في ذلك العمل وأما بالامرية لاف مال مولاه لم يضر
 غاصبا لأنه وانما صار غاصبا لأنه وهو لم يهلك وانما التفتض مال المولى جعله فانه (فيما)
 حمله تدل على سلامه وهي لو أمر من غيره باللاف مال رجل بفرم مولاه ثم يرجع على أمره
 إذا الأمر صار متعللا فتن صار غاصبا ويحكم الجواب بأنه لا ضمان على الفتى ولا على
 مولاه في لاف مال مولاه فلا يرجع على الأمر به لاف مال غيره المولى ويمكن أن
 يكون في المسئلة روايتان فصولين في غصب القس من الفصل الثالث والثلاثين = هـ
 محجور وأمر عبد المحجور أو حق قتل ولا قال في القاتل الذي يضمن على مولاه إذا اختار القتل
 بغيره ضمنه بالدية ولا يضمن على الأمر يعني في الحال ولكن يجب عليه بعد الفتى قصة المأمور
 أن كان الأمر محجورا وإن كان مأدو ويجب عليه في الحال أحكام الماطي في أحكام
 السيد والاماء = ولو غضب عبد محجور وسئل عما سمعه ضمن لأن المحجور مؤاخذ بأفعاله فان
 كان العصب ظاهرا يباع فيه وإن لم يكن ظاهرا بل أثر به لا يراشد في الحال بل يؤخذ به
 الفتى = مصل وإن حتى مدر من باب جنابة الرقيق من ذوات حد الربيعة = ولو أمر
 رجلا أو عبدا أو قسفا برش ضاءه كله معطيه أنسل من الأمر ولا يضمن الراشي في
 فصل فيما يحدث في الطريق من جنابات فاصيدان وكذا في أوامر الإجارة منه = (ح) شاة

(١) بقوله إلا في خمسة كذا في جميع النسخ
 التي رأيتها وقد عدت هاشية فليست

(٢) رجل أمر عبدا أن يقتل حسه فعمل
 لا شيء على الأمر كذا في الجنابات من
 رواية الأكل

(٣) وكذا إذا أمره البالغ يقتل إنسان
 يؤخذ بالدية بخلاف الصبي ثم يرجعون
 على عاقبة الأمر علم الصبي بفساد الأمر
 أولا كذا في جنابات الزانية

(ترجمة)

(٤) باع مائة الجنينة بمائة دينار

غيره بأمر من غير المالك ضمن ولم يرجع على الآخر لأن الأمر ليس بصحيح فبعض مشورة
الأول لم يلزم الحال فظن الآخر ما كان صحيحاً أمر به فوجع للأفراد وفي الظاهرية ولو أمر به
المالك ثم راعها قبل البيع ضمن المأمور والقيمة المشتري علم بالبيع أو لا ولا يرجع على المأمور
الآخر لأنه لم يقتره ضماناً فخصيلة في ضمان المأمور

• (كتاب النخعة) •

قال محمد في الخلع رجل أذى شخصه أو لم يدر رجل وقال لقدى في يديه الهدايا اشتريتها من
علاء بكذا أو أمانتها وصديق النخعة في ذلك وكذبه الذي في يديه وقال الهدايا داري
فدريتها من أبي وأعلم النخعة البينة أن الدار مكاناً متلباً في البيع ولم يضمن البينة على البيع من
صاحب الدار فاقاضي قبل بيته لأن النخعة يده لنفسه ما في الدار لا يتوصل إلى إثبات
ذلك الحق لنفسه إلا بعد استئذان البائع في الدار متعصب خصماً في إثبات الملك للبائع في
الدار وهذا أصل كبير في الشرع أن من أذى نفسه شيئاً لا يتوصل إلى إثبات ذلك إلا بإثبات
شيء آخر فقتب جميعاً في إثبات ذلك الشيء الآخر فكانت بيته على إثبات الملك للبائع
فأخذه عن غيره من غيره فلهذا البت منه وإذا البت منه النخعة على ملك البائع ثبتت
البائع فيكون التمسك عليه بالجهة التي أقر بها قد أقر بالملك عليه بجهة البيع وبغيره من
النخعة فالتصريح والقرار في ملك نفسه صحيح فبيع قراره بالبيع وأما سبب الثبوت من
النخعة فالتصريح ثم يقال للمشتري إن ثبت صدق النخعة والبائع فبما أذعن على البيع
منك وثبوت من النخعة التصريح وهذا النقص من التصريح وسلم الدار إلى النخعة والهدية
ملك وإن ثبت فسلم الدار إلى البائع فبأحد النخعة الدار من البائع فتكون الهدية على
البائع فإن صدق المشتري البائع والنخعة في ذلك سلم الدار إلى النخعة وأخذ المشتري
والهدية على المشتري فإن أبي أريد به فهو ما يرد الدار على البائع وكان النخعة أن
بأحد هلس البائع بالنخعة فيحكم قراره وتكون الهدية على البائع وكان على البائع أن يرد
على المشتري النقص الذي أقر أنه قبضه من المشتري ذخيرة في العسل السابع عشر من كتاب
النخعة ملحق • اعلم إن ما ذكر في الكتاب وفي من الكتاب أن القاضي بيّن الله على
عن ملك النخعة أو لا ليس كذلك بل يسأل القاضي أولاً الذي من موضع الدار وودعه وذا
فادار بين النخعة ذلك سأله هل قبض المشتري الدار له ولو لم يقبضها لا تصح دعه على المشتري
حتى يصير البائع فإذا بين ذلك سأله عن سبب شفعته لاحتمال أن يرغمه ليس بسبب سببها
أو يكون هو محبوباً به فادار بين سببها لها أو أنه غير محبوب بغير سببها على علمه وسبب
منع من علمه لا تسأل بطول الزمان وما يدل على الاعراض فإذا بين ذلك سأله عن طلب
التفريق وكيف كان وعند من أشهد وهل كان الذي أشهد عنه أقرب من غيره فإذا بين ذلك
كله أقبل على الذي عليه وسأله عن ملك النخعة إلى آخر ما ذكر في كتاب التبيين شرح
النخعة لابن الملق في النخعة • ويبيع النخبة المشتري وإن نكح الدار يده وهو
الصحيح لوجود الملك بالبيع محتاوان التنازل في النخعة • الوكيل بشرائه الدار
أدفعها فالتصريح بالنخعة هو لا الموكل وإن لم يقص فالصالح الموكل أو الوكيل أو السامع

أو كنه برأيه في كتاب الهدى قبل نوع منه في قام البعض عن البعض وصعدا
في الثالث من الصلوات • قوله لم يستطع التأخير عند أبي شيمعة وأبي يوسف وقال محمد
إن تركها شهر بعد الانتهاء من غير عدد بطلت شعنته قال في الهداية قول أبي حنيفة هو
ظاهر المذهب وعليه الفتوى قلت واعتمدته الشئ كذا لكن صاحب الهداية قال هذا
في مختارات النوازل فقال ولا تسقط الشعنة بعد طلب التفرير بأجر المصومة عند أبي
حنيفة وعند أبي يوسف إذا ترك المصومة في مجلس الحكم بطلت وعند محمد إذا تركها
شهر بعد الانتهاء بطلت شعنته وهو قول وفرو الفتوى على قوله قلت وقع بطلان ذلك السلام
الشهيد فقال في الواضحات لا تسقط إذا تركها في المصرة والفتوى اليوم على
قولهما يصح على الرجوع إلى هذا والله أعلم وقال في حسان والفتوى على أنه مقتدر بنهر
وقال في الحبرية قال شيخ الاسلام: انتهى اليوم على هذا قال في الخلاصة وعن محمد وهو
برأيه عن أبي يوسف بقدر شهر وعليه الفتوى وقال في المحيط وعد محمد ورموه وهو برأيه
أي يوسف أن ترك شهر من غير عدد تسقط والفتوى هي قول أبي يوسف وسقط الاحتياط
وأقر في المناوي الصغرى إذا ترك المصوبة بعد طلب الانتهاء من غير عدد قال فتوى اليوم على
على قول أبي يوسف وعد محمد أنه مقتدر بنهر وظل في التبعة انتهى اليوم على قول أبي يوسف
ومحمد مقتدر بنهر وقال في التبعة به ما أخذ وقال المحمدي إذا ترك شهر بطلت يديه
وقال عد والتربعة وثأخره شهر رابط على عد محمد وبه يعني (١) تصح القدوري لقوا به
كان ترك الأقرب من هذه الثلاثة (٢) وقصد الأبعد وكأني مصر وادخلت الشعنة قياسا
ولم تسقط احتسابا ولو كان آدم في مصر ولا حرم في مصر آخر أو ردتا هذا الأمر
فترك الأقرب إلى الأبعد بطلب قبسا واحتسابا هنا في باب طلب الشعنة • علم ما يقع
في نصف الليل ولم يقدر على الخروج للاشهاد فاشهد سبع أصح منه في مسائل الطب
والتسليم من صفة باب الشعنة وكذا في الزاوية • (ب) جمع في طريق مكتبة يسجد دار
ساره فطلب ما طلب موثبة لكل أحد الخطب الاشهاد كان لم يخدم في وكالة يكتب لتوكيل
في بطله بطلب الاشهاد كان لم يوكيل ولم يكتب بطلته شعنته قبية في كتاب الشعنة • وكيل
بإعذار أو نقص المشتري موكل لتسليم ما يخدمه بالاشعة ليرجع في حساب إلى الطب
والتسليم من كتاب الشعنة • هذا المشتري شرب الارض والناتج وهبى النساء
وقال الشيخ لا يل اشترتها ما لقول للمصري حنية في الشعنة • هذا الخاص طهر
الدير إذا أنكر طلب الشيخ الشعنة عد حجاج ليع يخلص على العلم وإن أنكر طلبه عد
فانه خطف على البت قال قال المشتري القاضى حصة بطله بعد طلب هذه الشعنة فلا
صح حياصة على الناظر من غير ما شرطه القاضي على ذلك فإن أقام المشتري بية على أن
التسليم علم بالسبع مدرمان ولم يطلب الشعنة وادعى التسليم على أنه طلبه فالتبعة
للتسليم عند أبي حنيفة وعد هذا للمشتري يجمع لفتاوى في الشعنة • اعلم أن صلح
للتسليم مع المشتري على ثلاثة أوجه • وجه بصر وهو أن يصالح على أحد نصف الدرهم
الشيء ووجه لا يصح ولا تسقط شعنته وهو أن يصالح على أحد نصف حبة من الدرهم

(١) ولا تسقط الشعنة بأخيره مطلقا
في ظاهر المذهب وعليه الفتوى وقيل
يجزى بقول محمد أنه إن أخره شهر لا عد
بطلت ملحق بالإيجاف في كتاب الشعنة •
والفرق بين المشتريين واليهما يظهر لمن
تفرق في الدرهم •
والفتوى في زماننا على قول محمد ذكره
الزحلي وقاصحان وصاحب الفخيرة •
(٢) أي البايع والمشتري والدار •

من النسي لان حسنة مجهولة ولا تطل شفعته لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة بعد الصلح وفي وجه تطل الشفعة ولا يجب المال وهو ان يصالح على ان يترك الشفعة بمال يأخذ من المشتري فهنا تطل شفعته لوجود الاعراض عن الاداء بالشفعة ولا يجب المال ههنا بل باب ما يطل الشفعة من كتاب الشفعة • ولو سلم الشفعة قبل الشراء كان ذلك ماطلا مبسوطا سرخصي قد اقبل الشفعة • ولو باع دارا لثمنه وابنه شفيعه لم يكن له ان يأخذ بالشفعة ويوقف البلوغ لمسي • كما ان لم يكن له ولي • بخلاف ما اذا اشترى دارا لثمنه ذكر في نوادر أبي يوسف وأما الوصي اذا اشترى دارا لثمنه والوصي شفيعه لم يكن له ان يأخذ بالشفعة ولو سلم الشفعة فالشفعي على شفيعته وكذا اذا باع الا اذا كان فيه منع طاهر من البائع قبل فصل وأما ما يتأكد به من الشفعة ملصقا • ثم اذا وجبت الشفعة لغير قاضي يقوم الطلب والاخذ من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو أبو دهم وصي أبيه ثم جده أبو أبيه ثم وصي الخدم وصي نفسه القاضي فان لم يكن أحد من هؤلاء فهو على شفيعه اذا أدركه وإذا كان أحدهم هو لا حق له طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لو باع المصبي لا يكون له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطل الشفعة من أحكام المصارف والاسترواح • صغيرة أدركت وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واحترت نفسي أو قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني ولو قالت طلبت الحقبة الشفعة واختار صح كلاهما (١) فاضحان في فصل في الطلب من كتاب الشفعة • ولونت فذكر خيار البلوغ والشفعة تقول طلبت الحقبة ثم تمسروا ويثبت في الاختيار وابل بالشفعة (٢) في الخاص والعموم من الأصول • (٣) له موى رغبة امدار المبيعة وبها ما أنه ان اذى وبه من عن ائبائه بطل شفيعته وان طلب الشفعة بطل دعواه بقول أبي داري اذى رغبته فان وصلت اليها والاذا ما على شفيعته بالايصال تنى بينهما لان الكلام واحد (٤) ولو بيعت لثمنهما لم يمل موى يقول طلبت الشفعة لم يثبت في الحق الذي اذى فيها فنية في باب كعبة طلب الشفعة • وذا المشتري المسعوب هو من كل وجه لم يطل حتى ان شفعة حنية العتيق في الشفعة • وجعل اشترى دارا وقال للشفيع شترتها نفسي فلم الشفع الشفعة أو سكت ثم طهرته اشترها بغيره قال محمد تطل شفيعته وقال أبو حنيفة لا تطل عليه القنوى من شفعة الحانية • ولو اشترى ان النسي اشد ودهم فلم الشفعة فان كان أكثر من شفعي صح وان كان أقل فله الشفعة مبسوطا سرخصي في الشفعة شرع فليخص (٥) • ولو وهب البائع النسي كماله اشترى على نفسه أو وهد لم يطل المشتري من الشفع شيأ مبسوطا في الشفعة • ولو باعها المشتري من آخر يرضى أكثر من الاول كان للشفيع الحان فان اختار الاخذ بالشراء الثاني بأخذها من المشتري الثاني ولا يشترط حضرة المشتري الاول وان اختار الاخذ بالنسي الاول بحكم الشراء الاول كان ذلك ويشترط حضرة المشتري الاول في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يشترط وكذلك لو كان المشتري وهبا من انسان ثم حصر الشفع فلا ضرورة فيه وبين الموهوب في قول أبي حنيفة ومحمد

(١) وكذا لو قالت اشترتها جميعا الشفعة ونفسي أو قالت اشترت جميعا نفسي وشفعتي
كذا شفعة التبة •
(٢) وقبل طلب الشفعة وتبكي صراخا
فيمر هذا ليكاد والشفع على قول من
يجعل البكارة والشفع كذا في أوائل
المسألة من الأصول •
(٣) عبارة المبسوط في النسخة التي قبله
منها ما ذكره أكثر من ذلك فلا شفعة له الخ
•

شعته وهو الصحيح فاحصان في أصل الطلب من الشععة وفي الخاية والحلاصة وإذا اقتضى
 لتقاضى الشفعين أو لم المشتري ثبت بينهما أحكام البيع من خيار وروية وبخار وعب والربح وعب
 بالثمن عند الاختصاص الآن الشفع لا يرجع بمصداق الثمن وحق لو في دار المرفوعة
 ثم اختصت الدار وأمر بخص البناء كانه أن يرجع بالثمن على من أحذمته الدار أو الشععة
 ولا يرجع بقية البناء في المشهور من الرواية - أما ما نصه في الفصل الخامس من الشععة
 • صالح من داره في مائة من انكار الشععة فيها ولو أعم الشفع البينة أم الذي إذا عاظ
 الشععة وجلان لكل منهما داروهما متلازمان فتباها بالدارين فشفيع كل واحد من
 الدارين أو أحدهما المشتري منه المقتضى في كتاب الشععة • (ن) لا شععة في الوقت
 لا للقيم ولا للموقوف عليه ولا شععة في بيع الكرد داروه الذي يكون في الأرض التي هي على
 نهر الزمان لأن الكرد ارتقت ولا شععة في المتقولات ولا شععة في الأرض التي صارها الأدم
 بيت المال (١) تعد المتأوى في الناب من الشععة إذا اشترى عنه بأصولها ووصفها
 من الأرض فبها الشععة بخلاف ما إذا اشترى قطعة لقطها حيث لا شععة فيها لأن في الفصل
 الأول انما هو بيت الشععة في القطعة حال الأرض لانه اشتراها معها ومنها لا يمكن إيجاب
 الشععة فمما لا اشتراها القطع ولا يمكن إيجاب الشععة فيها مقصود لانها خلية وكان
 الجواب في الاشجار كالجواب في البناء إذا اشترى لقطه فلا شععة للشفيع فيه وإذا
 اشتراه بأصله فشفيع فيه الشععة وعلى هذا إذا اشترى الزرع مع الأرض فشفيع أن
 يأخذ الزرع بالشفعة ولو اشترى الزرع ليصده لم يشفيع فيه شععة ذرية في الفصل
 الثالث من الشععة • اشترى دارا إلى الحظاظ فشفيع أن يهبه الفري وأخذ
 بالشفعة لانه ملكها بالبيع الفاسد (٢) وهي من الجبل لأبطال الشععة فبها في أوائل
 كتاب الشععة • قال فاحصان بعد ذكر جعل من المصلحة للشععة في هذا المصطلح إذا
 أراد الشفع أن يهب المشتري أو السائب بانه ما فعل هذا فإراد من الشععة أن أراد
 تخلف البائع لم يكن له ذلك لأن سكوة لم يشفيع منه على المشتري وإن أراد تخلف
 المشتري فكذلك لانه يدهى عليه شيئا أو تزج به لا يزسه انتهى وفي النص والمزيد لو
 أراد الشفع أن يهب المشتري بانه أن البيع الأول ما كان لقطه كان له ذلك لانه أدهى
 عليه معنى أو تزج به وزمه وهو خصم قال وهو تأويل ما ذكر في كتاب الشععة أنه إن أراد
 الاختلاف أنه لم يرد أبطال الشععة كان له ذلك إذا أدهى البيع لقطه وبه أيضا دار
 في جنبها أخرى فصدق صاحب إحدى الدارين بالخطاط الذي يلي داره وبه وقضه ثم باع
 منها ما بقي فليس الجار الشععة لانه لم يبق جارا قال فان طلب الجار عين المشتري بانه ما فعل
 الأول فإراد من الشععة على وجه اللطنة كان له ذلك لانه يدهى عليه معنى أو تزج به (زمه
 وهو خصم فان سلف فلا شععة وإن نكل كانه الشععة لانه ثبت كونه جارا ملاحظا (٣)
 من نكسة نرح الطومة لابن وهبان • (د) تصدق أحد الجارين بالخطاط الذي
 يلي داره بانه بما نكسه ليد وسلم ثم باع بقتبانه فلا شععة لحامه فان طلب الجار عين
 المشتري ما فعله ما وجه الأول فإراد من الشععة على وجه اللطنة كان له ذلك فان سلف ونكل كان

(١) رجل له أرض وهي وقف عليه فاشترى
 وجعل أرضا أخرى يهبها إليه صاحب
 الأرض الموقوفة شفعة لأن الشععة يفتى
 الملك ولا فلا تعد المتأوى في الثاني
 من الشععة •
 (٢) ولا شععة في البيع الفاسد وإن اتصل به
 الشفع ما لم يطل حتى البائع في الاسترداد
 فاحصان في أول الشععة •
 (٣) أدهى الشفع على المشتري إذا احتال
 لأبطالها يهبط فان نكل له الشععة وفي
 منطومة ابن وهبان خلافة كذا في شععة
 الاشياء •

له الشفعة (٣) اشترى من رجل الصفة ثم كثر ثم بقيت باقية قليل فله الشفعة في العشر
 دون الباقي فلما اراد ان يخلصه ما فقه ما اودت به لئلا يبطل شفعي لم يحسن ذلك لانه
 لو اقر به لا يبرمه ولو اخضعه باقده ما كان البيع الاول نكحة فله لانه معنى لو اقر به يبرمه
 وهو خصم وهو تأويل ما ذكر في الكتاب انه اذا اراد الاختلاف انه لم يرد به ابطل الشفعة
 له ذلك اي اذا اشترى من رجل الصفة قبل ان يبطل الشفعة من كان
 الشفعة • والشفعة لا تورث فلو بيعت دار وطلب الشفعة طلبت ثم مات قبل الاحتياز
 او يسلم المشتري اليه واراد ان الورثة احداهم ليس لهم ذلك (٤) ولو كان ملكها بائنا
 او لا يخلو فله الشفعة تكون ميراثا لو ورثه (٥) حراة العتق في الشفعة في اواسط

• كتاب الصفة •

وهي ان تقام قوم بـساجر عبيد فله بسخن اجر المثل اقسام في العتق في المثل
 من اقل الثلثات • ويورثه احد الارثاق القاسي لا القاضى من قسمة مشغل
 الاحكام • اختلف العلماء المتأخرون في قدر الاجرة قال ابن جماعة هو ربع العشر
 كالمسكنة لانه هل العاقبة فاشبه الركة وسئل ابو نصر انه هل يقدرا فاجاب بخذ ربع
 العشر قال ابو يوسف في الاصل هو ربع العشر وانفق المتأخرون على هذه الاحوال وطلبه
 القسوى وسئل من ابن ابي ابي جليل فاجاب هكذا وسئل ابو جعفر بن عمرو بن عبد الله بن
 عمر ما جابوا على ذلك (٦) من فتاوى الاشعري مشغل الاحكام في الشفعة • اختلف المتأخرون
 في تقديره قال ابو الحسن الكرخي في مختصره هو بقدر القاسي ربع العشر قال في الشفعة
 والعقبه ابو القاسم في العشر واليه ذهب الامام المعروف بجمهورية وطلبه القسوى
 وسئل ابو جعفر الكبير هل يجوز تقديره قال هو حسن وزمانا • وما حد لا في ربع
 العشر نظر المظهرين من المجل المزور • ومن قول العمل من جهة الخطاب وقام توزيع
 النواصب على المثل باقتطاع والعدالة كان • اجور وان كان اصله من الجمة التي باعها
 باطلا فبينة في انكره في باب الاستدلال ووزن الخطاب • من العقبه ابو جعفر
 • لكان عزم اصل قرية فاداروا خمسة ثلثا انخرامة واشتروا مائة منهم قال بعضهم
 قسم على قدر الاملاء وقال بعضهم قسم • على عدد الرؤس قال ان كانت الثروة
 تقسم املاكهم قسم ذلك على قدر الاملاء (٧) وان كانت الثروة تقسم لبيان قسم
 على عدد الرؤس (٨) ولا تنظر على الصبيان والنسوان في ذلك لانه لا يترص لهم من قسم
 التارخية في قبيل الثالث وكذا في الصبيان والمريد • الثروا ان كانت لحظ الاملاء
 فالقسمة على قدر المال وان كانت لحظ الاقسى فمن على عدد الرؤس ووقع عليها الوالوجي
 في الشفعة ما اذا انخرم السلطان اهل قرية فانهم قسم • على هذا وهي حكمته
 التارخية • وفي فتاوى عارفي الهداية اذا اختلف الفرق واختلفوا في القاسي ان الشفعة
 منها اقوا لعم بعد الرؤس لانها لحظ الامر انتهى اشارة في كتاب الشفعة •
 مات وترك امراة ما حل فان كانت الولادة قرية ينظر رفع الشفعة على علم وان لم يكن
 قرية فلا ينظر لان ذلك تأخيرا • خرافة العقب في كتاب الشفعة • واذا طلب احد

- (١) لا يقتل الحق لو اراد ان يبيع الحكم بها
- (٢) قبل موته كذا في فتاوى ابن حجر
- (٣) اثبت الشفعة ثم مات لا تورث كذا في صفة
- (٤) لم يبق في الشفعة
- (٥) قال • هم الاجرة غير مقدرة وقال
- (٦) بعضهم مقدرة على كل مائة مائة درهم
- (٧) ذخيرة كذا في قسمة مشغل الاحكام
- (٨) لانهم لم يورثوا المثل كذا في قسمة الحارة
- (٩) التي يترص له الا انها لم يورثوا الرؤس كذا
- (١٠) في قسمة الحارة في فصل قسمة الوصي

والاب

ملك صاحب القتل في دأوه لأنه من قسم الطريق ولا يملكه المتعرق موقوف في نصيه
لا يملكه المتعرق به في دأوه ولا يملكه الاتباع دأوه بعد ذلك وتطيل الملك على الغير لا يجوز
وأما دفع البيت فليس فيها تعطيل ملك صاحب القتل في حصة لأنه يمكن أن يدخل في
بنايته ذات قسوم عليه منزلة الأثر أنه لا يجوز أن يؤول الطريق بين الشر بكماله في
من تعطيل الملك على كل واحد منهم على نوبه صاحبه فكذلك لا يجوز تقييد قسمة الطريق إذا
تضمنت تعطيل الملك على أحدهما ويجوز التباين في ملك البيت لأنه على كل واحد
منهما لا يعطل في نوبه صاحبه لأن صاحبه مستمع من جهة كلوا مشاعا في
ملك البيت إذا اقتسم لمساكن قطع الانفاق على المستعمل على الغير بحيث يرجع
في الفصل الثالث من القضية • والطريق لا يقسم إن كان فيه ضرر وإن لم يكن
فيقسم على عدد الرؤس لا يقدر مساحة الأملأه إذا لم يصل عدوا لأصحاء والموضع
لا يقسم (١) من قسمة التراب القوي • ولو شرط أن يسكن الطريق بينهما
قد رماح ما في أيدهما فهو جاز لا يحلوا القسمة الكل على هذه المساحة جاز هكذا
إذا شرط أن يكون ما بينهما مشتركا بينهما على هذه المساحة وإن شرط أن يكون
الطريق لواحد ثلثه أو واحد ثلثه جاز لا يحلوا القسمة الكل على هذا الوجه أم لا تجاز كذلك
إذا اقتسم البعض وهو قدر الطريق وإن شرط أن يكون الطريق لصاحب الأقل ولا يحل
من فيه فهو جاز فلهذا المسألة يدل على جواز بيع حق المرور على الأفراد في ذمة
الطريق لأن الذي شرطه المرور مشترك في صاحبه من المرور بما يملكه من
نصيبه من الدار وذكر في بعض المواضع أن بيع المتعرق على الأفراد لا يجوز فصار
جواز بيع حق المرور دون (٢) ولو أضيف في العمل الأقل من القسمة • وقسمة الطريق
لا يجوز أن لا تصفق قبل القبض لأن القسمة امرأه والذين يجمعون حصصا واحدة فلا
يحق للأفراد ولو أضيف في القسمة مما يجوز القسمة حال غيبة بعض الشركاء • وإذا
قسم القسمة الذين ليسوا بينهم فهذا على وجهه أن حصصا الذين ليسوا في هذا
الوجه انما قسموا الذين والصحيح جعله بأن شرطوا في القسمة أن الذين على فلان
لهذا الوارث مع هذا الصبي والذين على فلان الاستر لهذا الوارث لا يجمع
هذا الصبي فهذه القسمة باطل في الصبي والذين وإن اقتصر الاعيان ثم قسموا
الذين بخصه الاعيان بحصة وقسمة الذين باطل وإنما كانت قسمة الذين باطل لأن الذين
معدوم حقيقة لكن أعطى لحكم الموجود في حق التراء وأشاء ذلك حاجة الناس ولا
ساجفة في القسمة على في عدم في حق الضمة وقسمة المعدوم باطل لأن الضمة في الأصل
تمت لتكامل المنفعة ولا وجه لثبوت الذين من جهة المتعرق في الفصل السادس •
لو قسم الورثة يكون موقوف على أن يقضى الذين من وصايا الضميمة • وجعل مات
وطالب ورث من القاضي الضمة وأقام البينة على الموت والموت كاهن الشروط على الميت
وإن مات فإن القاضي لا يقسم شأنا أحاسا القسمة قل كل الذين أقل من التركة
وأما من القاضي أن جعل شيئا لأجل الميرور ويقسم السابق قال أبو حنيفة في القسمة

(١) مثل من جماعة هم موقوف مشترك في
أرض ما جازة أو أراضه وقسمته كل تجوز قسمة
أولا يجب لا يجوز قسمة إن كان مدركا
ولو بالرد وإن كان غير مدرك تجوز بالرد
كذلك في فتاوى ابن نجيم ع
(٢) وأما بيع وقعة الطريق هي أن يكون
البايع من الموقوفين أو من يملك في البيع
العائد فكل واحد من الموقوفين في الشروط
القسمة للبيع ع

مع ما يخرج طاهر وهذا لا يام وقال محمد لا يجوز كثر الصغير بها شاع طاهر أولا
ويجوز هذا الخلاف لم يحسن فيها مع طاهر قلت الآن يكون ذلك مصر الصغير
لان العدة في مصر وعده دون التمتع وعده ضاعفان فخصلة في الضعيف في سائر
تصرفات الوصي • • • من يرضى من ورثة • • • قال اقتصر اتركتي يتكلم بالسوية ومات
مشم كذا فخذ كل حصته لا يملك أحد من الوصي لان هذا وصية سنا به بعض طلبة وصية
التي اقبلت منهم فعدت من قسمة الزاوية قبل نوع في الميراث الثالث • • • ولا الاصل
الوصي • • • وقسم بين الورثة وعزل نصيب كل انفس فعدا على حصته أو به ان كانت الورثة
كلهم صغيرا لا يجوز قسمة أصلا كالوراث مال أحد النيتين من الآخر والاب لو قسم مال
أولاده الصغار بدار كل بيع والحيلة كوصي • • • اذا كان الصغير اثنين ان جمع الوصي حصته أحد
الصغيرين من شطرين دجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي علم مع نصيبه ثم يشتري حصة
الصغير الذي باع حتى يمازح من أحد هاتين الآخر (١) والوجه الثالث ان كانت الورثة
كلهم كبارا منهم حضورهم نصيبه فسلم الحضور أو أمرتهم ببيعهم جازت القسمة ان كانت
التركة موروثة أو أتاها الضار فلا لأن البهجة كبيع وليس الوصي • • • ولاية البيع على الكبار العيب
في الضار بخلاف المتقول والثالث أن تكون الورثة مفاروا وصغارا والكبار عيب
لا يجوز قسمة في المفاروا لكونهم في الغرض لان الوصي ليس • • • ولاية القسمة في الغرض
على الكبار نصيب كالبعض فصار كل لكل معار ولو كان الكل صفارا فعدت حصة كبارهم
• • • فيجوز قسمة فعدا أحد أو اربع ادا كل صفار أو كبارا حضورهم نصيب الكبار وهم
حضورهم مع الهم وعزل نصيب الصغار • • • ولم يفرض نصيب كل واحد من الصغار (٢) • • • بار
والخمس اذا مرل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فاقسمة في الكل
طبعة أو ادا دمج الى الكبار نصيبهم وأمسك حصة الصغار • • • ثم قسم حصة الصغار فيما
بينهم فاقسمة بين الصغار والكبار فعدت حصة الصغار • • • عيبا بين الصغار وأما وصي • • • الاثم وأما
ولا لا يقاسم أولادها الصغير • • • فقل أنه لا يفرق بين الاثم والوصي • • • لا يقسم للصغير أب ولا
وصي الأب ولا يعلق قسمة طارئة على كل حال ولا يعلق قسمة ما ورثه من غير الاثم الضار
والمتقول عيبا في السادس من وصايا الخلاصة • • • الخامس ان يقسم في الوجه الرابع
حصة الصغير أب أو أم عليه فحرق قسمة الأول وتعلق الثانية بين ما عرف فيها السادس
ان يقسم ضمن الاثرل حصة كل منهم وأما صغيرا أو كبيرا فاقسمة واحدة فقيه لا يفرق
قسمة أيضا قلت ذلك لان القسمة هي حق المضارع في العباد الى القسمة لا تصد القسمة
بملاقاة الوجه الخامس لان القسمة فيه فتمت قسمة فلا يجوز فيه السرية وانه أعلم
كان ولا يحسن كقوله في حقه فوجعنا مع وهو ان تكون الورثة صغيرا أو كبيرين أحدهما
حضر فجزل الوصي • • • نصيب الغائب مع حصة الصغير وكما • • • الحاضر عليه فحرق قسمة
في الكل فعدت الاثم • • • وحده فحرق في الغرض دون المتار وفي الغائبة ولو اعلى
الوصي • • • طاهر منهم لم تكن التركة حصة الباقي • • • تقسم الغائب القاض بثلث ما قل لان
القسمة على الصغير جارة • • • فعدا ان خصلة في الضعيف في سائر تصرفات الوصي • • •

(١) حتى لو كان نصيب أحد هاتين كلا أو
بضابته على صاحبها كان الوارث
أكثر منها ببيع حصة حصة الواحد
في قسمة مع المشتري • • • فالحصة ثم يشتري
من المشتري لكل منهم حصة بحسب ما
التي حصة بعد حصة نصيب القسمة على كل
منهم أو بيع كل التركة يشتري لكل منهم
حصة بحسب ما • • • التي شراء • • • فلا ذكرها
الوالمجي • • • كذا في الهامات الفصلية في
الحام في سائر تصرفات الوصي • • • خلاص
بسيط شيع الاسلام • • •
(٢) لان القسمة بين الوصي • • • والكبار لا يكون
خاصا • • • فخاصا فغيره يشترط فيها رضا
الكبار كذا في الهامات • • •

والحاصل أنه القاراداسكان يعرف بالمرات وبعض التركة كالتابع وبعضهم حضور
ويطلب الحضور القسمة فان كانت الدار في يد الخدود قسم القاضي بينهم وان كانت
الشركة بينهم بالشرا لا يقسم حتى يصير الكل ولو كان أصل الشركة بالمرات فباع بصهم
نصيبه بغير الحضور قسم القاضي بينهم وان كان أصل الشركة بالشراف فغير فيها بالمرات
بان مات واحد من المشتري لا يقسم القاضي ويطرف هذا إلى أصل الشركة فاصطنع
في أوائل القسمة • ولو كان البايع الحاضر واحد وطلب القسمة من القاضي فإن
القاضي لا يجيبه إلى ذلك (١) ولو جاء هذا البايع مع صفة نصب القاضي عن المعبرين
يقسم وبأمره بالقسمة في أوائل القسمة من الحياة • انقسم الورثة لأبأمر الحاكم
وأهم صدم أو غائب لا تقسم إلا بإجارة العائيب أو ولي المدعى أو غير الصفر بعد اللوح
أو بإجارة الحاكم قبل اللوح • فلو مات الصفر أو العائيب فأجارته أو رثته جازت إلا بعد عهد
رجعه الله من أوامر طاعة الزارية • انقسموا أو رضام قسمة بتراسهم ثم أراد أحدهم
بعد ذلك أن يطل تلك القسمة فذلك من قسمة القسمة في باب فسخ القسمة • ولا يقري
المهايأة في المنيات كالصكولات والموزونات وتجيز في الأعيان المتقاربة التي يمكن
الاتباع ببيعها فاعدها كالأرض ولو طلب أحدهما المهايأة فباع بغير ربح
الآخر عليه ويجوز خفض المهايأة لا يضر وحسب محذور لا يضر كالإجارة وهذا إذا تباين
بتراسهم ما كان هابيا القاضي يوم ليس لأحدهما حصة وأما إذا بطل على القسمة وقسم
بلا بيان للمدة ولا تباين عوت أحدهما ولو طلب أحدهما القسمة قسم القاضي بينهما
وفسخ المهايأة من مختصرا لمحا قسري في باب المهايأة من آخر القسمة • وصحت المهايأة
في الأعيان المشتركة التي يمكن الاتباع ببيعها فباعها ولا ينفقها أنها بغير علم
أن طلب أحدهما وفسخه ومنزى إلى أنه قسم ابتداء وانتهى بطلب واحد منهما وإلى ما خالف
شيخ الإسلام أن لكل واحد منهما حصتها من حصة القسمة • ولا يشترط لجوازها
(٢) ذكر المدة ولا تطل عوت أحدهما ولا ينفرد أحدهما بفسخها بغير أو غيره عذر
في طاهر الرواية • وروى ابن جماعة من محدثيه أنه لا ينفرد أحدهما بفسخها إلا بعذر أو بطلب
حصة عنها هذا إذا كانت المهايأة بغير ما ذن القاضي فان كانت حكمت بحكم الحاكم
لا ينفرد أحدهما بفسخها ما لم يطل فاصطنع في المهايأة من الصلح • وهي (٣) على
وجوه فإما تكون في الدار أو في القن أو في الدابة المشتركة وكل ذلك إما واحد أو متعدد
ضارفة وكل واحد منهما من حيث الاستقلال أو من حيث التمسك فهدد قسما من قسمة
في الست تصح وقفا وهي غلبة دار أو دارين وسكنى دار أو دارين وخدمة من أو غيره
وهي تنبئ لتصح حصة رافة فاعدها من قن أو بطل وفي الأرواح خلاف تصح منه ما جاز
لا عند أبي حنيفة وهي على قدر أو بعل أو وركوبه بغير أو بطل تسهل من الصلح
• مثل من يبيع الثور بأن يابى شريك في الدار أو القسمة في السكنى والركوب
والإجارة أياب إذا كانت الدار فإليه القسمة فطلب أحد الشركتين القسمة والآخر
المهايأة في المسكن والرمال وامتنع الآخر أجبر وأما الحصة فلا جبر على التنازل فيها

- (١) حواء كانت التركة مقار أو غيره
الأنه إذا كانت من المكسبات
أو الموروثات فأمر الحاكم بنصيبه تامة
القسمة بشرط سلامة كذا في قسمة
الجزارية ع
(٢) أي سوا المهايأة ع
(٣) أي التنازل ع

- (١) لأنه قد تكون فيه شرا أكبر من غلة شهر آخر فلا يوجد تساوي **ج**
 (٢) مثلنا لما مر آما **ج**
 (٣) أي في الجلس الواحد كالأمر الواحد **ج**
 (٤) مثل عن رجلين بينهما جالس أو قمر تيمنا على أن تكون عندك منهما سنة بما كل منهما هل يجوز للمأبأة أم لا أجاب لا يجوز كذا في فتاوى ابن نجيم **ج**
 (٥) أي في أوائل باب شركة المصان **ج**
 (٦) أراد بذلك عند الشراء لا عند العقد يعني عند عقد الشركة لأنه إذا لم يوجد ذلك عند عقد الشركة جاز خلاصة هكذا في حاشية القية **ج**

جدا ولا اعتدلا من حيث الزمان بان يسهل أحدهما أو لا شرا (١) بل يؤثر فيها الإبرة لها من تساوى فارق الهداية في مسائل الشركة • مثل عن شر يكمن في صفة امتنع أحدهما من بيع حصته وأجارها وسفرها صفة وكل لها أو به بضمه ذلك ضرر شركة فقول بجمع على ذلك (٢) لا يصح على شر من ذلك ولكن جازين الشركة ويصل في مدة ما أراد على وجه بصر الشركة فان فصل في ما في ذلك ما ينشر شركة فقلت ضمن نصبه من العمل المبرور • وان طلب أحدهما المأبأة من حيث الزمان وأما الاسترخاء القاضي بجمعه وان طلب المأبأة من حيث المكان (٣) روى المصنف عن أبي حنيفة أن القاضي لا يصحده فاصطناع في المأبأة من ثلث الصلح • وفي الكافي ولو اختلف في التأخير من حيث الزمان والمكان في فصل بمقتضاها بأمرهما القاضي بأن يفتقرا على شيء فان اختلفا من حيث الزمان يقرع في البداية تأخير الثانية في المأبأة من القصة • ولورد دم ما طلب أحدهما المأبأة في الخدمة وأما الاسترخاء الآخر من أو أخرجات الزاوية • وكذا في حيطان الزاوية • بقرين اثنين اصطفا على أن تكون عند كل واحد منهما مدة عشر يوما يطلبهما فلهذه المأبأة بالحد ولا يصل فصل القبل لاحدهما وان جهلا في الحل الآن بدلت صاحب الفضل فصله ثم سلم صاحبه في حل فليتم ذلك لأن الأولى المشاع فلياصل القصة فليصير الثاني هذا الدين فيصير وإن كل شاعا (٤) من فتاوى الصغرى • وكذا في حيطان الزاوية في نوع في الاتصاع بالشركة • داوود رجلين تمليا تمعا على أن يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما أو يؤجره أو يجره ولا حاجة إلى بيان المدة في هذا العقد وإن تمليا فليأمن من حيث الزمان بأن يسهل على أن يسكن هذا أو ما وهذا أو ما أو يؤجر هذا سنة وهذا سنة فليأمنوا والسكنى جبران في ظاهر الرواية فكأن إذا قلنا بتراضعهما بالبيعان على ذلك أمادا تمليا على أن يؤجر هذا سنة وهذا سنة اختلف المنازع والأظهر أنه يجوز أن استوت الاتفاق فيها وان فصلت في ثوبه أحدهما بشرط كان في العمل وبه يثق في باب المأبأة لتسريح الإسلام وكذلك التمايز في الدارين على السكنى والعقد جائز بأن تمليا على أن يسكن هذا أو ما وهذا أو • وذكر الكرخي هذا إذا ترادى عليه أما عند طلب أحدهما فالقاضي لا يصح عنه أي حزمة لأن عند هذه الجدة تجري في أنه ورثه القصة بطريق التمايز وذكره في الأئمة المرفوعة الأظهر أن القاضي يصحح الاتفاق في الدارين أو أخت في يد أحدهما أكثر مما غلت في يد الآخر لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء وفي الدار الواحدة إذا تم إلى الله غلت في ثوبه أحدهما أكثر مما غلت في ثوبه الآخر بشرط كان في الفصل من جهة الفتاوى • وكذا في حيطان الزاوية

• (كتاب الشركة) •

والصاحبة شرط لعل ما وضعه مقول فأوصل في كذا وكذا الزاوية في الشركة ثم شرع في المناقشة فصيح بانكار أحدهما وكذا جميع الشركات منية الحق في الشركة • فارق في حاشية (٥) عقدا شركة عمان بالدار وبرأس مال أحدهما غالب (٦) لا تصح ولورد في هذا الترتيق من

أو بطل فعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد سهمان أن يأخذ الآخر والى أيهما دفع
 الآخر يرى وأن يتفاوضا فاصيما في شركة الأعمال • وجعلنا اشتراكا لشركة هذان
 وجعلنا أحدهما واجب الآخر فالحاضر العايب أعطاهما منه من الربح ثم قاله الحاضر
 وعمل الله تابع بعد ما حضر ورجع واني أن يدفع حصة شركتي من الربح أن كان الشرط أن
 به حلا جاعلا وشقي فما كان في خيارهما من الربح فهو بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما
 على حدة أو معا فلما مضى أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما • خلاصة
 في الشركة • فإن عمل أحدهما مرض الآخر أو فنيته فالاجر على الشرط لأن عمله كعملهما
 ويستوي أن يتبع الآخر في العمل بعدد أو بغير عدد لأن العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه
 واستحقاق الراجح بحكم الشرط في العقد لا العمل برأيه في آخر فصل ما للشريكين وما لاه
 من كتاب الشركة • ثلاثة ألبسوا شركة لتفعلوا عملين رجل فعمل أحدهم كل العمل فدللت
 الآخر على أن لا تخرب (١) نسبة الحق في الشركة • ثلاثة استؤجروا على عمل بالشركة
 مرض أحدهم وعمل الآخر أن ذلك العمل فالأجرة بينهم وكأما منطوقين في نصيبه • نسبة
 الحق في الأجزاء وفي التوابل بين أحد الشريكين بطلبه ما عمل الآخر ورجع وأوشتر
 حال أبو بصير ما عمل إلى طابقا بالثمن فعمل ما شرطه وما عمل بعده يكون على العامل لأن
 الشركة تصنع بالمطابقة كاللوات فيكون العامل بعده كالعاصب لئلا يكون فنيته له حصته
 من المال وما يرجع من حصة نفسه بطلبه وما يرجع من حصة الثمن يتصدق به لمصلوه
 بغير خيب وهو العاصب من ضمانات الجاني قبل ضمان شركة الأعمال من ضمانات
 الشركة • ثم يكتن شركة هذان اشترا بأمته ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعلم معك بالشركة
 وغاب فعمل الحاضر بالامتعة ما جتمع كان له عامل وهو ماسي لقيمة نصيب شركته لأن
 قوله لا أعلم معك بالشركة بمنزلة قوله فاحصت الشركة وأحد الشريكين ادفع لشركة
 ومال الشركة أمصة قالوا يصح فنيته وفي المضاربة بعد ما صار مال محروصا لا يصح
 حصه فاحصان في فصل في شركة الغنائ • إذا لم يكن في يده مال باض (٢) وسار
 مال الشركة أعيانا أو أمصة فاشترى بدواحه أو بدائره شيء فأنشأ له خاصة دون شركته
 لأنه لو وقع على الشركة ما وسسته ينادي مال الشركة وأحد شريكي العاصم لا يملك
 الاحتيازة إلا أن يورده في ذلك ومن الامام إذا كان في يده فانيه فاشترى بدواحه جار
 ولو اشترى من جنس بخاريهما وأشهد عند الشراء أنه بشره به لنفسه فهو مشرك
 بينهما لأنه في التصرف بركة الوكيل بشرائيه عين (٣) ولو اشترى مائيس من بخاريهما
 فهو سامة لأن هذا النوع من التصرف لم يطلو عليه عقد الشركة من الخطأ الشرعي
 في باب ما يجوز لأحد شريكي الغنائ من الشركة • وإذا شرط في هذه الشركة العمل عليهما
 وشرط التقاوت في الربح مع التساوي في رأس المال جاز عند علمائنا الثلاثة • ويصطكون
 الربح بينهما على ما شرطوا وأن عمل أحدهما دون الآخر ذبيرة في أوائل الشركة • وإن
 شرطا أي في شركة الغنائ أن يعمل أحدهما دون الآخر والربح بينهما على قدر رأس
 المال جاز ويكون إلى الذي لا عمل عليه بضاعة عند العامل ووجهه أصابه ووصيسته عليه

(١) وفي التوابل ثلاثة لأنه • وابشره
 نقولوا عمل من رجل ثم جاء وحده سهم
 وعمل ذلك كله فدللت الآخر ولا تخرب
 لأن تخرب وهو منطوق في الثلثين
 في الثاني من شركة الخلاصة وكذا في شركة
 الأشياء

(٢) أي دواحه أو ناديه
 (٣) سئل إذا اشترى أحد الشريكين شيئا
 ونقد النبي من مال الشركة ثم ادعى شراؤه
 انفسه خاصة هل يقبل قوله أجبنا
 كانت شركة بخاريه فنيته عند العقد
 صرح بالشراء لنفسه خاصة فاشترى
 له ولم يكن له بضعة قال فمضى من مال
 الشركة فاشترى على الشركة
 في فتاوى قاضي الهادي

وان شرطاً للعامل أكثر من رأس المال جازاً بضاعى الشرط ويكون المال المدفوع عند
 العامل مبادىء وان شرطاً المدفع من الربح أكثر من ماله لأبضع الشرط ويكون المال
 بضاعة عند العامل ولكل واحد منهما مدعى ماله والوضعة على ماذ صحت وما مخيرات
 في الشركة • ولولا ما دنا في المال في شركة العنان وشرط الربح والوضعة بنفس قال
 في النكاح الشركة فاسدة قالوا لم يرد محمد ذلك فسد العقد وانما أراد به فسد شرط
 الوضعة لأن الشركة لا تبطل بالشرط الفاسدة خاصة في أوائل شركة العنان
 • الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل بالعض حتى لو اشترط التفاضل
 في الوضعة لا تبطل ولا تبطل باشتراط ربح عشرة لأحدهما وإن كان كلاهما شرطاً فاسداً
 ذكره خواهرزاده • شرط لأحدهما زيادة دفع ربح في شركة الوجود حتى لا يصح الشرط
 لم تحسد الشركة من المتأوى الصغرى في الشركة • وذكر خواهرزاده في أوّل المخيرة
 الشراكات لا تبطل بالشرط الفاسدة لأن فيها معنى الوكالة والوكالة لا تبطل بالشرط
 الفاسدة • وإذا اشترط في المضاربة ربح عشرة أو في الشركة تبطل لأنه شرط فاسد بل لأنه
 شرط يتفق به الشركة • وعسى أن يجرى على اختلافه • أن الشركة تبطل لأنه شرط فاسد بل لأنه
 بالشرط الفاسدة من المثل المزبور • ولولا كل واحد منهما صاحبه أهل برأيه
 لكل واحد منهما أن يصدر له ما يقع في التعارض من الرهن والارتهاق ودفع المال مضاربة
 والسفر والحفظ بماله والشركة مع الغير وأما الهمّة والفرص وما كان اتلا للمال أو قلبياً
 يصير معنى فانه لا يجوز في الفصل الثاني من شركة التلاصة • وفي الأصل ولا حشر بين
 العنان المدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في حال الشركة ولشريك العنان والمضارب والودع
 المسافر بالمال في الصحيح هي مذهب الإمام ومحمد والخوة والكرام رأس المال وقال محمد
 في المصدرة التهمة من الربح وإن لم يكن غير رأس المال • رتبة في آخر الفصل الثاني من
 الشركة • إذا سافر الشريك بالمال هل يتفق على نفسه من ذلك المال لم يذكره في الأصول
 وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة إذا سافر المضارب أو الشريك بالمال أمق على حصة
 في ركو به وطعامه وشرابه وكسوته • وعسى أن أحد شرى العنان إذا سافر فله أن يتفق
 من المال عشرة المضارب وانعازت من المتأوى الكبرى في المضاربة • وليس لأحد شرى
 لعنان الرهن أى رهن عيب مال الشركة بد من التجارة عليه والارتهاق بد من خلاف
 له أو من له أربحى ويرتب على شريكه ابن همام قبيل فروغ في اختلاف المتأوى من
 كتاب الشركة • قد علم أنه ليس لأحد المتأوى أن يقرض ولا يهب ولا يتصدق ولا يعبدية
 من شركتهما ابن همام في فروغ المزبورة • إذا باع أحدهما أى أحد شرى العنان شيئاً
 تخارجهما عدى للشريك الآخر أن يطالب المشتري بالنق • وفي المتن قال هشام عن محمد
 إذا دفع المشتري النق إلى الشريك الآخر برى من نصيبه ولا يبرأ من نصيب البايع إذا لم يكن
 أشبه أحب اشتراكاً في الشراكة بينهما • وكذا ما لم أحدهما من محل التجارة لا يطالب
 الآخر • تأخرنا في الفصل الرابع من الشركة • ولو باع أحدهما لم يكن الآخر قس
 النقص وكذا دبر ولا أحدهما • وللمدعيون أن يتبع من المدفع إليه وإن دفع إلى الشريك برى

من نفسه ولم يرأى من حصة الدائن استقصاها والقياس أن لا يرأى من حصة القايض أيضا
ولا يملك أحدهما الخاصة فيما به الاسترواح لوصفه إلى الذي دوى ذلك واعتبار أحدهما
لصحة في المشترك عليهما كذلك الاعيان برأيه في آخر الفصل الثاني من كتاب الشركة
وكذا في الخلاصة • ولو اشترى أحد الشركتين نصيبه من الدين فبطلت شركته أن يرجع
عليه ربع الدين ولا يصيل له على التوب لأن التوب يصيل له بالشراء بحيث يطرأ على أوامر
الشركة • (فتح) نص أحد الشركتين نصيبه من السلم أو الدين المشترك ورضي الآخر
ففيه لصحة أنه أن يرجع عليه بحصة بعد ذلك • (فتح) ولا حد للشريكين أو لأحد الورثة
أن يطلب نصيبه من الدين المشترك بينهم يجب واحد حال غيبة الباقي نص عليه في ودبعة
(جس) وفي جامع الكرخي لو كان بينهما من مدين بأعانه رجل أو قتل أحدهما بعد
أو غضب أو استهلك أو ورث أو باع على رجل ففرض أحدهما منه فهو حصته وملكه
ولم يفتقر من حصة شريكه إلى أن يشركه بمقتضى سواء كان القبول من مثل
الدين أو أوجد أو أورد أو كان أحده القايض من ملكه لم يكن لشريكه على الغير بطل وضو
لشريكه نصف ما قبض فإن هلك أحد ما قبض الشركتين فلا ضمان عليه فبالقبض ويكون
مستويا وما قبل على الغير لشريكه • (فتح) الشريك ما من ومال الشريك دون على الناس
ولم يرد ذلك بل من يجهل لا يضمن كالأموال مجهولات لا يضمن قسمة في باب الدين المشترك من
الشركة • وفي المتن من أي حصة لوضو أحد الطالبين المطلوب بالآخر رجل صارت
حصته فاصولواتي لشريكه عليه فان قضى عن المكمل منه ذلك لم يكن لشريكه
أن يرجع عليه أيضا فشارك في ذلك ولو أن المطلوب أعطى أحد الشريكين كمال حصته
أو أحل ذلك على رجل فبطلت هذه الشركة من الكفيل أو المحل بل فلا شر أن يشترك
فيه وكذلك لو أن المطلوب أعطى أحدهما رهنًا بحت فذلك عند غلته شركته أن نصيبه
تأثيرا في الشركة في الدين • وهب أحدهما لا يشتري من ما يبيع من التجارة أو أورد منه
فإن فعله البايع • حسانه عليه ما عند الطريق من نصيب شريكه وقال أبو يوسف جار
في حصته فبطلت باعًا وإذا أجل أحدهما ديونًا وجب له ما حالصه تأجيله من التبيين وقفا
سواء وجب الدين بقدر المؤخر المؤجل أو بقدر صاحبه أو بقدرهما • وفي التنازل قال
أحمد هاهنا صاحب سرح المال إلى جسيور ولا ينجور ولا ينجور به ما ورده وقال المال قال أبو بكر
بعضين حصة شريكه لأن نصيبه العمل بالمكان مفيد مذكور في مثل المال إلى غيره فمما
في ضمن (١) وفي الخلاصة والتفصيل بالتقديس صحيح فلو قال لصاحبه لا تصدق شيئا فقلت فلو باع
بالقسيمة فبطلت نصيبه حصة شريكه لا فائدة بالتقيد وفي الوازل كل من يبيع قول لا يصيل
التي الحاصر في الأذن المثل وكل من يبيع حصة يقول يصيل فيه التي من قبل أحدهما
لو اشتركا بانه على هذا الشرط كل جاز فأكده بعده • وأما يبيع قول فبطلت في المأذون فانه
إذا تم من ابتدأ لم يجره هكذا • انتهاء بعد الأذن قال الفقيه ويقول ابن مله تأخذ ضمانات
حديثة في ضمان ما يبيع الشريك • اشتركا شركته ضمان على أن يبيعا بالتقيد والتبينة
فتمنى أحدهما صاحبه على بيع التبينة قاله لا يجوز فيه كافي العهد المأذون وقال ابن

(١) هذا هو المذهب والقول بخلافه غلط
وبه صرح في الخاتمة من كتاب الوضو
خلاصة ما في شرح القصار على

لغيره وزنيه وفي الخاوي قال النفسه ويد تأخذ من حترقات النار سائمة في أوائله
 • قال أحد الشر يكن للآخر لا تبع بالنسبة فباع احتلفا المتأخر ونسبه وإذا قال
 لا يخرج ولا يتجاوز بذلك الجواز من صبيته شريكه متعلقا في الشركة • ولو باع
 أحدهما متاعا فرد عليه جيب فضله بغير فضايل جاز عليهما وكذلك لو حط من شيء أو أثر لاجل
 العيب قال حط من غير عيب بآل من حسنه وسكك الوجه ولو أن جيب قمتاعه بآله
 جاز عليه وعلى شريكه في الشاكن من شركة الخلاصة • أحد شريكي العنق إذا أقر أن
 دينهم صامو جمل إلى شهر كدام مع إقراره بالاجل في نصيبه عندهم جعلا وكذا لو أبرأ أحدهما
 صبرا أو عن نصيبه فاصحاب في شركة العنق • وفي خبر يد الكرماني أقر أحد شريكي
 العنق بدين لرجل أو بعار في يده من الشركة أنه لفلان لم يجز إلا في نصيبه ولو أجاز على
 جاباهه شريكه لم يجز أصلا عند الامام وقال صاحب بيور في حصة نفسه ولو أجز
 العاقد بآل تأخذ من في النصيبين جعلا عند الطرفين ولا تمن عليه فيما وقال أبو يوسف
 بيور في حسنه ولا يجوز في نصيب صاحبه ضمانات فضيلة في ضمان شركة العنق وفي
 الكافي إذا أقر أحدهما بدين من تجارتهما وأنكر الآخر لزوم المقر جميع الدين إن
 سكت الذي ولده وإن أقر أنهما وليا لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شي وإن أقر أنه ولده
 صاحبه لم يلزمه شيء في الشاكن من شركة الخلاصة • ولو أقر أحدهما بدين من تجارتهما
 وأنكر الآخر فلا يلزمه شيء لأنه أوجه إيمان المقر بدين ولده نفسه أو وليا جعلا أو ولده
 شريكه بأن قال اشترت عبدا مني فلان سكتا أو اشترت أو اشترى شريكه بأن أقر
 بدين ولده وأنكر الآخر لزم المقر جعلا لأنه أقر بالدين على نفسه لأنه في النصف من نفسه
 وفي النصف الآخر وكيل عن صاحبه وحقوق العنق واجبة إلى العاقد وأذى الرجوع
 بنصف الدين على شريكه فقبل إقراره على نفسه ولا يتقبل دعواه على شريكه وإن
 أقر بدين وليا لزمه نفسه لأنه أقر على نفسه بنصف الدين وعلى شريكه بالنصف فقبل على
 نفسه دون صاحبه وإن أقر أن صاحبه ولده لا يلزمه شيء لأنه لم يقر على نفسه بشيء وإنما أقر
 على شريكه بجميع الدين لأن إيقاع الشريك جعلا على العاقد دون موكله من الحق الرصوي
 في باب ما يجوز لأحد شريكي العنق أن يعمل • وإن أقر أن صاحبه ولده فخطا في عامة
 مع الاعتراف أنه لا يلزمه ما شئ وفي بعضه لا يلزمه النصف لأن إقراره جعلا على نفسه وقد أتت به
 فيعتبر في حسنه قال في الخط والاصح عدم لزوم لأن معنى إقراره على نفسه إقراره على
 صاحبه لأن سبب الدين ليس إلا فضل صاحبه أي الشراوصحت لم يعتبر إقراره في حقه
 لكونه إقرارا على الغير بدين ولا يلزمه عليه لم يعتبر في نفسه أن سبب الدين ضرورة ضمانات
 فضيلة في ضمان شركة العنق • ولو أقر أحد الشريكين أنه استقرض من فلان ألفا
 ففقدت بآل لزمه خاصة وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليه بآل لزمه خاصة
 حتى يكون المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه لأن التوكيل بالاستقرض
 باطل بمستوى فيه الإذن وعدمه فاضحيان في شركة العنق • وإن قال أحدهما
 اشترت متاعا فضيلة نصف نفسه وكذبه شريكه كان كانت السلعة قائمة فالقول قوله

وان كانت حالكة لا يستحق وكذا الواو شرية انه اشتراء واحكام القبط وجبر
في كتاب الشركة في الاختلاف بين الشريرين • (نص) قصارون تغلان الشياطين
أحدها للعمل ودفع الشياطين الى الآخر فذهب فضاغ شي لا يضمن بدفعه الى غيره لشركتها
ما أخذ أحدها كاشترى بركة فصولي في ضمان القصار في الفصل الثالث وان لا يبر • (م)
شريكان في عمل القصار فمضامتا سياتم أحدهما أحدهما وذهب ولا يدرى أين ذهب لا يضمن
على الثاني فنية في باب حكم الاجير الخاص وفي المحيط شرب بر خسة أو دارين ثلاثة
عجب السلطان منه نصيبا وقال غصبت نصيب أحدهم حكم السلطان باطل والباقي بين
الكل لأن التسوي والباقي من مال الشركة على الكل برزاري في الخامس عشر من كتاب
المعوى • أنفق أحدهما (١) في عمارة طاحونة مشتركة لم يكن متطوعا (٢) بخلاف
طاعة أنفق على عمده مشترك أو أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا (٣) نسبة المفق
في آخر كتاب الشركة • طاحونة مشتركة قال أحدهما صاحبه عمرا فقال هذه العمارة
تسمى لا أرضي بمشاركته فمهرها لا يرع على شريكه جواهر العناوي في الشركة
• (ن) رضى ما بينهما في بيت لها غرت كلها حتى صارت حصرا لم يجبر على العمارة
وتضم الأرض بينهما ولو شاء جساها وأدواتها إلا أنه ذهب شي منها يجبر المشرى على
أن يصوم مع الآخر ولو مصر قبل لشريكه أنفق أنت لو شئت يكون نسبه دنا على شريكك
وكذا الحام لو صار حصرا تضم الأرض بينهما ولو شئت شي منه يجبر الآخر على عمارته • (ن)
من عمارته أنه في حياض بينهما الهدم بيت منه أو احتاج الى دوة وموتة راي أحدهما
لا يجبر ويقال لا تتران شئت فأنف وخد من غلته معتقد ثم تسويان فصولين
في السادس والثلاثين وكذا في جيطان البرازية • وفي الاجلس حياض بينهما باب
قدومه أو حوصه أو شي منه فأبى أحدهما أن ينفق على غيره الآخر الذي يريد عمارته بأن
يسلم ذلك ويرجع في حصة شريكه من البيت نصف القيمة قال القاضي الامام مع الاي من
التمتع به حتى يؤذى حصة كذا قبل قال والقوى على حد القول (٤) ولعل يؤجره
القاضي ويرثه بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة وقرعة من الغلة قبل وهذا قول
الصاحبين لأن أحدهما يصور الجير على المزر والقوى على قراوسما نعمانته فحصلت
في صهار الساء من ضمان الغصب • حلف بن أيوب في حوث يبر وجلب أي أحدهما أن
يشبه يجبر على ذلك طارفا فدارث قل أن رعا راي أو يسقه لاشمان طارفا والاصل
فيه أن كل من أجبر على أن يفعل مع صاحبه فأذاعل أحدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر
بغير متطوع فعلى حد آخر بين رجلين فكرى أحدهما فهو متطوع وكذلك البصة
يخوف فيها الفرق (٥) وكذا الحام إذا حارب به شي قليل وكذا عبد بين رجلين فحق
هدم أحدهما هذا كله متطوع لأنه يجبر شريكه أن يعمل معه فأذاعل أحدهما يبرافن
شريكه يكون متطوعا (٦) في الرابع عشر من دعوى تاتار خانية وفيه ما لا بد من معرفته
وكذا فمضمية المفق • وفي الدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته أو حوب
برازية في الثاني من الجيطان • والحرف إذا كان بين شريكه فأبى أحدهما أن يسقه
يجبر وفي أدب القاضي في التساوي لا يجبر ولكن يقال لا تسوقه أنفق راسع في حصة

(١) كذا في السادس والثلاثين من
القصارين وكذا في جيطان البرازية بعد
(٢) لأن المتبرع من يقصد الاحسان
الى الغير غير أن يقصد دفع المبرور
نفسه أصلا كذا في وفاة السكال ولا شئت
أن المفق يقصد هذا الا فادفع انظر
من نفسه بعد
(٣) نزل من الحام المترك اذا انهدم
وعمره أحد الشريكين في غيبة الآخرين
من ما يرجع بماذا أجب اذا عمره باذن
الحاكم يرجع بما أنفق ولا أنه يرجع
بقية الساء كذا في تساوي ابن خبير بعد
(٤) قال بعض العلماء القاضي يأذن لغير
الاي بالانفاق عليه ثم منع صاحبه من
الانفاق به حتى يؤذى حصة والمتوى
على حد القول كذا في فنية مشتركة
الجيطان بعد
(٥) وكذا لا يجبر الشريكين في حصة
البصة التي يخاف فليس الفرق وكذا
في مواضع آخر من الرابع عشر من دعوى
التاتارية بعد
(٦) وكذا في جيطان البرازية وكذا
في النقة بعد

زيد ابله عروار زنده اوان حاطن نواع ابله شرع ققتست حكم اولقو الجواب قة مستلزك بدى قوى ابله اكه حكم اولور
 (ترجمة) اذا تار ع زيد و عروق حاطن بينهما لم يتحكم به شرعا فالجواب انه يتحكم به لقوى الامتناع اى الايدى فى الحائط
 على ثلاث مراتب واقسم ترسيخ واتصال ملازمة وبجاءة ووقع صدوع وبجاءة ابناء ولا علامة ليد فى الحائط سوى هذا ان ولهم
 صاحب الترسيع قال لم يوجد صاحب الجذوع قال لم يوجد صاحب ٢٨٥ الجازات يحيط برخصى فى الدعوى مثل فى سائط

بين شخصين تار فيهما ولا ينفق اوجه
 ولا حده ما ينفق مثل تره على وجه
 الترسيع ولا تره على وجه اهل تره
 اهلها ولا صاحب الدعوى او صاحب
 الاتصال فى طرف الحائط اجاب الخاند
 لصاحب الترسيع السبق استعماله على
 صاحب العقد اذ هو كوضع الجذوع وقد
 صرحوا بانه لو كان لاحدهما ترسيخ
 ولا تره جردوع فذو الترسيع اول كما
 عليه فائدة المباح للمالكين بالاحصاء
 بالناس بعد الترسيع يسبق على الامتناع
 بالمذوع وتفسيره ان الترسيع ان يكون
 انصاف للمالكين لا انصاف لغير الحائط
 المتعار فيه ولا ان استعمل الذي
 المتعار من قسوى صغيرة وتفسير
 الترسيع ان كان الحائط من سد او جبر
 ان تكون انصاف بين الحائط المتعار فيه
 داخله في نفسه بل غير المتعار وانما
 ان غير المتعار فيه داخله في المتعار
 وان كان من حطب فالترسيخ ان يكون
 ساحة واحده امر كذا فى الاخرى وانما
 اذا حطب فادخل لا يكون ترسيخا كذا فى
 غاية البيان قال صدر الشرع وابعاده
 هذا الاتصال الترسيع لبيان الحائط مع
 جدارين آخرين بمكان مرصع انتهى
 وكان الكرخ يقول حقة هذا الاتصال
 ان يكون الحائط المتعار فيه متصلا
 بمكانين لاحدهما من الجانبين جميعا
 والحائطان متصلان بمكانين مقابلين
 الحائط المتعار فيه حتى يصير معاشيه
 الحقة جسد يكون الكل فى حكمه من

نصب ما انقضى ولو كانت الارضين صغيرين فانقضت رابى احد الوصيين على العمارة
 فان الآخر يرفع الامر الى القاضي حتى يجره على العمارة من حيطان الخاصة وكذا
 فى المزاينة جدارين كرمي انهم فاضل على احدهما الى الحاكم عدايا صاحب الساحة
 ما امر الحاكم بالسبر ما المستندى على ان يبنى جدارا ويأخذ الاخر منهما حتى كان
 ان يأخذ الاخر منهما جدارا من حيطان المزاينة ويوقع عمارة الحائط المشتركة دابة بين
 رجلين اتع احدهما على الاتفاق عليها وطلب الآخر من القاضي ان يأمره بالانفاق حتى
 لا يصير متعلقا بالقاضي يقول فلا ياتى انما ترسيخ نصيبك واتفق عليه هكذا ذكره انصاف
 فى نفاذه وقد فرق بين هذين ما اذا كانت الدابة كلها على طرف الحائط او لا يصير على
 ذلك من نفاذ التماسر حاية فى نوع آخر فى الاتفاق على العين المشتركة قال الشافى فى حاتم
 اوتناه او سائط او دار بينهما اهدم كله احدهما وغاب وبني الآخر فاداه الهادم بغيره ان
 شاء منى لسا حده نصف فية ما كسر وبقر نصف فية ما بنى ويكون ما بنى وان شاء ضمن
 فية الاقل ويقال لذي بنى اهدم سائط حتى تقسم الارض بينكما من حيطان المزاينة فى نوع
 فى الاعيان المشتركة ما احداثا ترسيخا اذ بنى فى طرف مشتركه بقوادن شريكه كل شريكه
 ان ينقض الشبهة لانه لا ولاية لنفسه ولا تغيير بغيره والعرس هكذا (٢) كذا
 فى آخره فبيع الاسلام فقه الشافى وكذا فى المزاينة فى نوع فى الاتماع المشتركة ومن
 مجد ارض بينهما بنى فيها احدهما وطلب الآخر للرفع تقسم الارض معاوق من النساء
 فى نصب غير المباني يرفع من حيطان المزاينة فى نوع فى الاتماع بالمشارك فى مسائل
 الحيطان جدارين رجلين اهدم واحدهما بغيره ونود فاداهما صاحب العمارة ان يبنيه
 رابى الآخر قال به هوس لا يصير الا بنى وقال الفقيه ابو القاسم جده الله تعالى فى زنا يصير
 لانه لا بد ان يكون بينهما شجرة قال ولا نوجه الله تعالى وينبى ان يكون الجواب على
 لتعديلى كل اصل الجدار بمقتل القسمة بحيث يمكن لكل واحدة منهما ان يبقى فى نفيه
 شجرة لا يصير الا بنى على الساحة وان كان اصل الحائط لا يتحمل القسمة على هذا الوجه يؤمر بالبناء
 فاضيقا فى قول الحيطان من كتاب السطح وذكر الساطق حاطن رجلين اهدم فاضيقا
 احدهم الشريك الساحة كفى الا على انه لا يصير فان شاة اخرى لم تره ترسيخ على شريكه
 او لم يكن له ان ياخذ شريكه لسا لانه لا شريكه ان يفسد ارض الحائط فاضيقا وفى العلو
 مع الساحة او انهم عاضيقا صاحب العلو اهل حيث تمنع صاحب السطح من البناء كان
 له ان يجمع صاحب السطح ان يسكن فى حده حتى يعطى صاحب العلو ما يتفق فى السطح ويكون
 السطح له بغيره الا من قال ولا ينفق هذا الحائط لانه ارض الحائط تقسم والسطح
 متى اهدم لا يقسم من الفصل الرابع عشر ليس لصاحب العلو اذا اهدم السطح ان يأخذ
 صاحب السطح بالمال لكن يقال لصاحب العلو ان السطح حتى تلغ موضع علوكم

واحد قاضى واده ٧٧ اخرى عليه سخط على ارض بين جماعة على حيل الشركة على احد هم فيها او غرس بغير
 السابق فهل لهم التعلق ولا اجاب فى امر صوابه تقسم الارض فان وقع فيه فواجب او غرس فلو على حاله وان وقع فواجب السابق
 دونه على من مضت الارض بذلك كذا فى قاضى ابن نجيم

(١) وقال المتأخرون ان بن بامر القاضي
وجمع على أنق وان بن بامر مع قضية
البناء وعليه الفتوى ثم قسرت قيته وقت
البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في
الوحيد في باب الملو السفل من الدعوى

كذا في جامع المناوي

(٢) قال الشيخ الامام محمد بن الفضل يرجع
عليه نصف ما أنق ان بناء بامر القاضي
ونصف قيمة البناء ان بناء بامر القاضي
وقال الفقيه ابو الليث عاير يرجع عليه
نصف قيمة البناء اذا بناء بامر القاضي
واتا اذ بناء بامر القاضي لا يرجع
بشيء في صلح النهاية في فصل
الميطان

بن علوك وليس لصاحب السفل أن يسكن حتى يعطى قيمة البناء السفل (١) وذو السفل
يسكن على السفل كل امر في يده ولا يشبه الحائط لأن أرضه مقسم أما السفل فلا يسقط
السفل بكل إلا لصاحب السفل ولصاحب السفل مكانه منية الملق في مسائل عمارة
الحائط المشترك لرب كالب القصة • يت مشتركان قدم بن أحد هابا لادن شر بكنهاته
لا يرجع اذ يمكن لقيمة العرصه ثم الباقي عليه خاصة حتى لو كانت المساحة صغيرة بحيث
لو قحت لا يمكنه البناء في ضيقه خاصة لا يكون متبرعا لا يبيع شر بكنهه ولا يمكنه لقيمة العرصه
احتسابه الاصيل لاجزاء حقه الآن من فكان مضطر اصبحت في السفل من
والثلاث من المصاير • حائط بينهما أراد أحدهما خفض الحائط وأبى السفل ان كان
بحال لا يجرى السفل ولا يبيع الشر بكنهه وان كان بحال يضاف قال الامام ابن الفضل يجرى
فان هذا ما أبى الآخر البناء ان كان أس الحائط هو أيضا (٢) يمكنه ان يبنى حائطه
ضيقه بعد القصة لا يبيع الشر بكنهه وان كان لا يمكنه يبيع وعليه الفتوى ومعنى الجبر اذا كان
أس الحائط لا يقبل القصة ولو باقته الشر بكنهه في العماره ان يثق هو العماره ويرجع
على الشر بكنهه نصف ما أنق وفي الفصل لو هدمه ما فاستع أحد هابا العماره يبيع ولو
انهدم لا يبيع ولكن يبيع من الاتساع ما لم يستوف نصف ما أنق ان فعل بكنهه الحائط كان
بلا حكم يرجع نصف قيمة البناء (٣) وان تهدم حائط الوقوع تهدم أحد هابا لا يبيع ولو
التمسوا ان كان الحائط مضمنا تهدم أحد هابا اذن الشر بكنهه لا يبيع في تهدم أحد هابا لا يبيع ولو
الساكن أراد الاخر التنا كالأهدهما وان بلا اذنه ان لم يكن القرب فية ولا زاد الارض
قيمة البناء الحائط فاه يضر قيمة نصيب شر بكنهه الحائط بالغة ما بلغت وان كان القرب فية
ترفع قيمته من حائط شر بكنهه اما اذا اختار ان يترك القرب عليه وفضله قيمة نصيبه من القرب
لهن هذا فضع قيمة نصيبه من القرب احوال كانت الارض زاد قيمة البناء الحائط يقوم
الحائط بأرضه وبنائه ثم رضع عنه حدة الارض بدون البناء فيض نصيب شر بكنهه ما بقي من
بنائه • في التوازن ان كان يعينه قدر ما بقي فهو متطوع وان كان لا يرضه قدر ما بقي
يرجع على شر بكنهه نصف ما أنق ومن ابن حنبلان كانت لهما عليه حولة وانهدم وأبى الآخر
العماره فبناء أحد هابا يبيع الآخر من وضع الحولة عليه حتى يؤدى نصف ما أنق وان لم يكن
عليه حولة لا يبيع ولا يرجع بشيء لانه كلفتة وكل هذا لو تعلق في العماره بلا اذن صاحبه
ولو اذن أو بامر الحاكم يرجع نصف ما أنق في البناء المشترك لو أحد هابا غابا وهدم اذن
الحاكم أو بدون انه لكبر في اذن الحاكم فهو كليتا اذن الشر بكنهه لو حاضر ويرجع عليه
بما أنق اذا حضر وفي التوازن جد اذ يجرى حائطه عليه حل فاهدم أو أحد هابا غابا
فتنا اذ آخر ان يضر الحائط فهو متطوع وليس له ان يبيع الآخر من الحائط وان بناء بغير أو
غشيب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يبن ان يجرى حتى يؤدى نصف قيمته • راجع في كتاب
الميطان • جد او يجرى أراد أحد هابا ان يجرى البناء عليه لا يكون ذلك الا باذن
الآخر أو شر الشر بكنهه اذ لم يضر فاضطرار في اقل الميطان • (٤) من الفصل
انهدم جد او مشترك بينهما أو اذ أحدهما شر بكنهه ان يرضه أطول مما كان ليس الا بترخيصه

الاذا كان خارجا من الرسم (ع) فمتحه وعن محمد بن وهذ اختلاف المصنف ولانه
 ضروري للمصنف والضروري دفع البناء لازم فثبت في باب الاختلاف بين التري بكنه جدار
 بهما الما عليه جولة اراد احدهما ان يات على عليه لانه الا اذا شر بكنه جدار بينهما
 اراد احدهما ان ياتي عليه سقما او افرقة مع منه وكذا اذا اراد احدهما وضع السلم
 يمتح الا اذا كان في القديم كذلك برأيه في الناف من كتاب الميطان • وجعل البيت وحائط
 هذا البيت بينه وبين جاره واراد صاحب البيت ان ياتي فوق منه غرفة ولا ينع خست على
 هذا الحائط فان ابا القاسم ان في حذ من عمران يكون معتد اعلى الحائط المتفرع
 لم يمتح ليلبار منعه فاضيف ان في اول الميطان من كتاب لمص • حائط بين رجلين لاحدهما
 عليه جدوع غاراد الاخر اضع عليه جدوعا مثل جدوع صلبه فتمعا لا يتزلزل
 الجدار لا يمتح ذلك قال الشيخ الامام الرهدى ابو القاسم يقال لصاحب الجذوع ان تفت
 خطه ما يمكن لشر بكنه من الحبل وان تفت غارفع حائط حتى يستويان من الحبل المرفوع
 وفي الخبر اذا كان الحائط بين رجلين ليس لواحد منهما عليه خشب واراد احدهما ان
 يضع عليه خشبا له ذلك ولا يكون لصاحبه ان ينع ذلك ولكن يقال له صعد أنت مثل ذلك
 ان تفت هكذا حتى من القاض الامام الساعد التيا بوري فانما خاتمة في الرابع عشر
 من دعوى الحائط من كتاب الدعوى تعلقا من الخبر • (س) أرض بينهما مزرع احدهما
 كلها تقسم الارض بينهما فادفع في نصيبه اقر وما وقع في نصيب شر بكنه امر بطله • (ط)
 وضع نقصان الارض هذا الم بدل الزرع العالي اوله او قرب بفهم الزارع لشر بكنه نقصان
 نصف الارض لو انقصت لانه ناصب في نصيب شر بكنه جامع القصولين في الثالث والثلاثين
 • (ي) أرض بينهما مزرع احدهما وتبين فراض على ان يه طبه الاخر نصف مزرعه ويكون
 الربع بينهما باول اقل ان يثبت جامع القصولين في الثاني والثلاثين • كرم أو أرض بين
 حاصر وغائب أو بالغ وشتر دفع الامر الى الحاكم اول مزرع وربع حصته من الارض بطبيعة
 وفي الكرم تقفنه عليه ويبيع ثمرة ما خذ حصته ومحمصة نصيب الغائب وسعد في ابناء
 الله تعالى واد اقدم الغائب ابناء جميعه القبية وان شاء ابا يريعه فان اذى خراجة كل
 منبر عالانه اذى دينه بغير امره رازية في كتاب الوديعة قبيل الرابع وصكذا في حيطان
 البرازية • أرض بين رجلين صاحب احدهما (١) عن محمد بن وهذ انه تعالى ان لشر بكنه ان
 يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد ان يزرع فله ربع النصف الذي كان يزرع
 أولا قالوا ان كانت الارض تسعها الزراعة او لا تسعها ولا تضر ولا تنقص فله ان يزرع
 الكل فاد احضر الغائب كان له ان يمتنع بالارض مثل نقل المسد لان في مثل هذا يكون
 الغائب راضيا بالذلة وان علم ان يمتنع بالارض أو كان زلة الزراعة بضعها ويزيد فاقوة
 لا يكون له اضر من يزرع منها شيئا أصلا وفي هذا المثل كما اذا عاب احدهما وتنازع الحاضر
 انه لو لم يكن غيب بالارض من محمد بن وهذ انه تعالى ان لشر بكنه ان يسكر في الكل لا يغب
 صيانة مال الغائب قال مولانا في الله عنه ومثله ان يسكر كل الهادوان كان لا يمتنع
 حراية الهادوان بولا السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا تسعها (٢) لان في السكنى تحصيل

(١) تركذ الوحات احدهما علمي ان يزرع

كما يتركذ في الفصل الثالث والثلاثين من

القصولين •

(٢) أقول هذا يخالف ما ذكر في القضية الا

ان يقال ذلك في الوقت وما ذكره

فانصاف في الملك وبما في القضية اذا

كانا حاضرين كذا حزره جوي راده •

منفعة العائيب والمخاضر أما تنفعة المخاضر فظاهره وكذا في تنفعة العائيب لأن المخاضر
إذا سلك فإذ حضر العائيب كان له أن يسكن مقدار ما سلك المخاضر هذا كما روي عن أبي
حنيفة في الميزان إذا كان بين اثنين للمخاضر أو بأقل نصيبه وجب نصيب العائيب ويسكن اثنين
فإذا حضر العائيب أخذ الفري أن يأجز أن لم يحضر نصيب المخاضر فتنصف العائيب أن كان
من ذوات القيم والمثل أن كان مثلاً ولم يتقدم وإن اضطلع فيه الفقه وهكذا روي عن حماد
رحمه الله تعالى واستحسن مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا وعليه الفتوى (١) وإن لم يحضر
العائيب يتصدق وهو بمنزلة القطة فاضمان في قتل زواجة الاربعين مائة من صاعين
كتاب المرافعة وفي النهاية المشتركة لا يركبها أحد ههنا لأن الناس يتعاونون في الركوب
فلم يكن للعائيب وأصحاب ركوب الشريك وفي نظامهم والدار لا يتعاونون في السكنى والخدمة
فكتاب الفاشير انساباً فعل الشريك فاضمان في شركة العائيب دارين أخوين وأختين
وله ما زوجات ولا خبير ذواجن ولا خوة أن يعوارى في الاختار من الدخول فيها إذا لم
يكونا معاً من زوجتهما فبها في باب الاختلاف بين الشريكين هـ فأحد شريك الدار
دار إذا حضر أو يسكنها أو يؤجرها لا يضمن أن يعمل ذلك دابة إذا تصرف في ملك
الصبر حرام فحاشا لله تعالى ولما قال ولا يعوامه عسى أن لا ينفع من التصرف بما في
يده ولو لم يضره أحد (٢) فلما جرى وأخذوا الجور فعمل شريكه نصيبه لو قدر ولا يتصدق
به الفقيه الحبش عليه بحق شريكه فكل صاحب الجور يتصدق بالجزء أو يردّه جامع الفصولين
في الفصل الخامس والثلاثين (م) دار بين اثنين غاب أحد ههنا الجور الآخر أخذ
الاحرة للعائيب بشاركة في الأجرة فالأرض التي تنفعه فبها في قوله المارة إلى أن العائد لم
يقل بالأجرة (س) أشار إلى أن يملك ما يتصدق به نصيبه بركب نصيبه فكل صاحب (٣)
قصة في الشركة وفي القصة بعلامه (ج) أحد الشريكين إذا استعمل الوقت كله بالعبية
بدون أحد الآخر عليه أجرة حصة الشريك سواء كان وقتاً على مكانه أو موقوفاً
على الاستغلال (٤) وفي الملك المشترك لا يلزم الأمر على الشريك (٥) إذا استعمل كله
وإن كان هذا الأجرة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقت أن يقول لا أحرأنا استعمله
مقدوراً استعمله لأن المأنة انما تكون عند انضمامه انتهى فعلى قول الحنفية (٦)
لا يستوجب الآخر أن يرضى من قبل السكنى لطلب أن يجعل عليه شيئاً ما بعد السكنى
الاحرة واجبة عليه من البهرات في شرح قوله ولا يقسم وار وقت على أولاده من كتاب
الوقت (فتح عل) مات عن أولاد صغار وكبار فاستعمل الكبير البهره وورثه والمذكر
مستوفى من مال المرات فاستعملت به من الحصاد فبها في باب تصرف الورث في التركة
من الوصايا مات عن صغار وكبار وأمر أولاد كبارهم أو من أمه أخرى مزرع الكبار
في أرض مشتركة أو في أرض الصغر بمحضكم كدوري (٧) والكار في عيال المرات
ويجب محو القتل وأما كرون جله أن ذكره من مذكره فبها في المالك وهو كالأولاد وإن
وصيهم وهم صغار فبها في الشركة وإن من دأبهم فبها فيهم خاصة وكذا إذا ذكره من
مذكره فبها فيهم أو من مذكرهم فبها فيهم صاحب البهولان غلب مالك البهولان

(١) وهذا استحسن به ما أخذ كذا في
بيان المرافعة طال (ث) وهذا استحسن
وبه ما أخذ كذا في الفصولين في التصرفات
في الأعيان المشتركة ع

(٢) من عتلى آخره مرفق كتاب الأجرة ع
(٣) قال (شس) أو معلق شريكه لأن
ثلاث خلفه كذا في حاشية القصة ع

(٤) مرفق هذه المسألة مع مثله في كتاب
الأجرة ع

(٥) ووجهه سبق في كتاب الأجرة فلا
عن انهولين ع

(٦) قول عبارة المصنف في استباحة هذا
التوجيه فاعلم صريحاً في عدم وجوب
الأجر عليه لعمه أن ليس لهم إلا السكنى
والمراد بما في اختيارهم الأجر عليه فهو
مطابقاً لوقفاً إذا كان موقوفاً فليس
كذلك موقوفاً إذا كان موقوفاً في وجهه الله
ع

(ترجمة)

(٧) كدوري معناه المرافعة اه
انتهى بذكر معانها وأولاد صاحب
خاتمة نعمه الله

(ترجمة)

أقصى لا طرقي وذكره بعد فارسي
ومعناه المرافعة

وتتمت هذه الشركة فلا تسر بمقتضى التنازل في الشركة • التوقيت في الشركة والمناوبة
 جازي حتى لو طال ما اشترت اليوم فهو مثلما اشترى اليوم فهو بينهما ويطعه للشركى
 خاصة سنة الحق في الشركة • وفي المناوبة رجل قال لا سيما اشترت من الرجل فهو
 يشاء ويمن ويتك مع لان هذا التوكيل صحيح ولو قال ان اشترت عبدا فهو يفي ويمن
 لا يصح ولو قال ان اشترت عبدا لربا فانه يفي ويمن مع لان هذا التوكيل صحيح قبل
 يحصل التوقيف شركة الخلاصة • (ففس) لمصلحة فاشترى مع أربعة على أن يسلوا
 بالصفحة أو تهاوا الحرس لمصلحة الشفعة لاني بينهم بالسوية هي عادة والحاصل
 صاحب الصفقة وطبعا أجره لهم في أو ثل الشركة من الصفقة • وجعل له أداة الصابون
 ولا تخرجت فاشترى كل على أن يسلوا أداة هذا في ذلك وهذا وكسب بينهما جاز ركذا سائر
 المستقات وهي شركة النقل ولو كل من أحدهما أداة الفصل من والفصل من الآخر
 فاشترى كل على هذا فالشركة فاشترى كل من أحدهما وأجره مشترك • (١) في أوامر
 الفصل الأول من شركة الخلاصة • ودعم دابة أو مائة أو مائة من طير أو جوار أو غيرها
 أو غيرها من الجوف فالأجر للمالك أو له أجره من كل • وكذا لو دفعه كانه لبيع فيه لبر أو طعام
 على أن الحاصل بينهما انصافا ليجز والحاصل السابع وعليه أجره من كل • رازي في
 كآلة الشركة • إذا دفع إلى آخر شركة ليقول الحوادث بينهما نصفين فالحادث كله
 أصاحب الشركة وعليه أجره من كل المدفوع إليه وفي الصفقة فالأجر لغيره على ذلك رازي
 وأما المدفوع إليه من الفرس مثلا والحاصل فأنه قد يدها كان فأنه يدهم من قبل فهو
 للمالك وما اتفق المدفوع إليه من ماله فهو له • وأما حق المالك من المالك من الاسم
 والمعين وعلى المدفوع إليه لمصلحة الشركة مثل ذلك الثاني • (٢) وعلى هذا إذا دفعه
 إلى رجل لتكرار البضائع • ما فلو أن المدفوع إليه دفع الشركة أو أوجهه إلى رجل
 آخر بالنصف فلو كانت يده فالمدفوع إليه أو لغيره من فلو أن المدفوع إليه دفع الشركة
 إلى المرح فلو كان لمكان العرف • ما راجعية في الفصل الثاني والثلاثين من كتاب
 الاجارة • (بسر) والاروضة قال محمد بن الحسن إذا كان هو الذي من واحد وورث التوث
 منه والعمل من آخر على أن لغير بينهما ضمان أو أقل أو أكثر يجر • وكذا لو كان لعمل
 سها أو ما يجزى أو كان البسر بينهما والعمل بينهما وإن لم يعمل صاحب الأوراق
 لا يبرده نص (شع) قال محمد بن الجوزية (ط) مثله فنية قبل باس شركة الفلان •
 امرأة أو صنفه أو صنف إلى امرأ أخرى أو قامت أو شدة عليه حتى أدولها فالتباس أنه
 لصاحبه بالذمة إلا أخرى فنية الأوراق أو برأى الخلية فيه أن تضره نصف الدراية
 وكذا في الأوراق بمقتضى النوازل في الشركة • (ج) سباط وتلقه الشركة على جهة
 على أن يسلط الاستئثار بالنسب ومجيد التلذذ ولا يجر بينهما فنان أو المالك كان على أن
 يجر أحدهما لنقل النسخ ويصعبه الآخر حتى أن نصح هذه الشركة كالأشربة فاشترى
 وصاغ (شخص) اشترى كل على أن يسل أحدهما المتاع وعلى الآخر أن يتقبل أحدهما
 فاشترى وقطعه فبذعه إلى الآخر ليجعله بالنصف يجوز فنية في شركة الاجل • عملان

- (١) مثل من خضر له جبل وآخر له دابة
 اشترى كل على أن صاحب الجبل يمتدق
 الماء من العر على جبل ويكون الكسب
 بينهما على نصم الشركة أم لا أحب لأصح
 الشركة وكسب كله لدى استمق وعليه
 أجر مثل الزاوية كذا في فتاوى ابن خزيمة
 موافقا لما يلقى الاجمعه
- (٢) والمجلة في تبوير هذا التصرف أن
 يبيع نصف الشركة من المدفوع إليه بشر
 معلوم ونسب الشركة ثم يأمره بأن يتخذ
 من لهما الفصل وليس وغيره فاشترى
 ذلك بينهما نصفين كذا في باب
 الاجارة العائد من انطاية طه

(۱) جمع شائع و هو السائل جوي يـ
(۲) أى كتاب المحاسبة و هو شركة ابدان

وہی لائقِ حوی ہے

(۲) فوہ ماجبور ربہ التوکیل الخ کذا

وَجَمِيعُ النَّاسِ أَعْمَى فَابْدِءْ بِالْحَكَمِ

طريق الصحة والعصاة في صور كثيرة أما

الاول فلان يصح أن تكون لأرض واحدة

والبغلا تحو والبذر والعمل منها

والخارج فصفان وان يكون البقر لاجد
والحمل لآخر والارض معها وادو

اما سها و اخذ رح به صاحب او من لهامل

وہ ملتا خارجی کا اسمہ و ان ترون

الأرض والبئر ومقر واحد لا جد لها
والصالح ومقر آخر لا جد له

عجم الاثثة وأما يكون البحر لا يذهبها

والارض والبدر والحمل لهما مواضع

لَمَّا كَانَ عَشِيرُكُمْ وَالْأَنْبِيَاءُ وَأَمَّا الْبَنَاتُ

فإنه لا يصح أن يكون كل من الأربعة لاهوتاً
فإنه لا يمكن أن يكون كل من الأربعة لاهوتاً

لا جد ولا ارضي لاحر ولا عمل اشغال

وَأَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ وَابْذُرْ لَهَا وَحْدًا يُقَرَّرُ

أخرو العمل الثالث وأن تكون الأرض
أعمالاً والمقدّم لأحد والذين يعملون

اعماله والى الله الرجوع والى الله المرجع
اعماله وأن يكون الذر والصل

الحديد والبقر لآس والارض لثبات

أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ أَوَّلَ السَّيْرِ وَالْعَمَلُ

والسفر والعمل أو الأرض والاعمال والاعمال
والسفر والاعمال أو الأرض والاعمال

فلان ما طرأ ان الحصر

اربعة الفهنتى

(قال العظمه ' دام محمد بن الحنفية)

بسم الله الرحمن الرحيم

التمسك بالحلفا السميان وتعلم الخبئة والقرآن المتلوحوازه وهدا الضلوى في أوائل
 الشركه وكذا مختارات النور. ولا غير ذلك القراسم الى ما عدا ذلك (١) والنهاتين (٢)
 واختتمهم لشهود في الحاكم (٣) في كتاب الشركه كمن الاشياء ما يجوز فيه التوكيل (٤)
 تجوز فيه الشركه ولا يجوز الشركه في العمل الحرام زبدة الصلوات في أوائل الشركه
 (٥) ولا يجوز شركه اللالين في علمهم (٦) ولا شركه القراسم القراءات في زمرة
 احسان والصلوات لانها غير مستحقه عليهم (نص) ولا في سنة السؤال لاثبات التوكيل
 في السؤال لا يصح فيه في شركه الاعمال

• (كتاب المراجعة) •

ولو كانت الارض واليدونهما وشرا فاعطى على أحدهما على أن يكون الخارج من صاحبه
بإثر في آخر الزرع السادس من مزارعة صاحب (٤) • وكما يجب أن يرث من الأرض
في المصادقة يجب أن يرث من القروا والواحد من الأرض يرث من الأرض ويرث من
الأرض مكرهة وأما القروا فجوراء يستحق نصف المزارعة برأيه في قول المارعة
زرع أرض غيره فله نصف قال كذا يجزي فزرعته على الآخر يدرى وقال المزارع كذا
أكرأ فزرعته يدري فأنقول المزارع لا تفصلهما على أن الفزر كان في يد غيره ولي
اليد برأيه في الأول من المارعة وكذا في الحايضة ونسبة الحق • أمرا لا الكار على
أن تأجيله استفاد اجتهاد الناس لا يصح واليه من برأيه في قول السادس من المزارعة •
أكرأ فزرعته الحق من مصادق فله الزرع من وقت ما ترك الحق فله ما شاء من الحق في
المزارعة • وكذا في اجازات القروا والجامع في اقتناوى هي أن يكرأ أو كذا قال صاحب
الخصبة أكرأ حدهم لحقة إلى الصهر أو أحد الجوراء والجوراء فله وطبق على لا يصدق
وقد في ذلك حتى في هذا فنزل إلا كرام صاحب الصبة ثم يفعل حتى يصدق فيه
بطور وإن كان حصة من غيرها (٥) • وقاضيه حادثة في ضمان المزارع وكذا في ضمان
المصولين • وأن دهم أرضه الضربة من مزارعة كان المدرس العامل فالتضرع على رب
الأرض عند أي حصة كان الأجرة وعدهما في الزرع كان في الأجرة من كل المدرس رب
الأرض فالتضرع على رب الأرض دهم جميعا في أوامر العمل المعاش من زكاة الخلاصة •
إذا مات المزارع والزراع قبل ما ظلت ثورته المزارع حتى نعلم كان لهم ذلك وثق المزارعة
بما بقي من القدة على شرطه ما إلى أن يتخدد الزرع ولا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ
أرض من الثورته قبل أن يتخدد الزرع وإن ظان وارث أصله لا يأخذ ولكن أطلع الزرع
يقسم الزرع بين الأجير الوارث على العمل لأنه لا يترك العمل ويصير صاحب الأرض
شاهدا اختيار أطلع يكون زرع جسمه وإن شاء أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل
يكون كل الزرع لصاحب الأرض وإن شاء يتفق على الزرع إلى أن يتخدد ثم يرجع بها
اتفق على الوارث في حصة لا يدفع القسوس من الجليس صاحبان في زراعة الأرض من
كان المارعة • إذا زرع المزارع (٦) من الأرض وتنازعته فقلت متى زرع آخر

وأول فروعته وبين ذب الأرض على قدر نصيبها ثم تصدق الأكارب عليه وفي التوازل
ويستحب للأكارب أن يمتدق بالفضل من نصيبه وإن ثبت بسقي وب الأرض فهو له خان كالت
له غنمية ضل عليه فعلى ذلك والأخلاقي عليه وإن ساء أجني كان متفرقا على الزرع بين
الزراعتين وبوب الأرض على ما شرطنا تارة ثانية في متفرقات المزارعة • ولو كان دفعها (١)
إلى من أزرعها بالتمتع فأجاز ريب الأرض المزارعة جازت أن كان الزرع فمستعمل وليس
ولا شيء للفاصل بين الزرع ولا ضمن عليه في فضاء الأرض • ولو أجاز المزارعة بهد من
الزرع واتى لم يميز كانت الفاصلة لعاصب • ونعقد ويضى ما نصت الأرض هذه في
المتنق من أيلة التلافة في جنس آخر في جاز تارة الأرض • الكلا في أرض مملوكة لا لسان
ثبت لأبائنا صاحبها التمس فيه حق الاختق أو أخذ إنسان لا يكون له صاحب الأرض
أن يسترد منه • ولكن في المنع من الدخول في ملكه (الكافي) لا يملكه بكونه في أرضه
ولو دخل إنسان أرضه فيه أذنه فاحتقر ليرى لا استرداد منه سواء كان سقاء وعام عليه
أو لم يحم في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضا (٢) • ومن متابعنا المتأخرين أنه إن قام عليه
وسقاه ملكه ويجوز بيعه • من الاسترداد إن احتقه أسد بغير أدنه • متنب التارة ثانية
في التمتع قلنس الكرامة والاحتصان • (الصون) قال هناك قلت لأبي يوسف في نهر بين
قوم أدوا كلهم جلابسقي الماء الإبرلا منهم لم يأتوا في أو في أصحاب النهر صبي قال لا يسه
أن يبق حتى يأتوا كلهم جميعا • تارة ثانية في المتفرقات من كتاب الشرب • وفي الكافي
ومن كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة حتى يقيم دية على ذلك وظلاله
مسند النهر يعني عليه ويلقى عليه طينه (٣) • وأصل هذه المسئلة أن من خفر نهر في أرض
موات يأتى العام في موضع لاحق لأحديه لا يسخن له • ويأصله • وعند عبد الله بن مسعود
لهو وأمن الجباة • وفي السراجة • وقال حسان الدين الصريح أنه يسخن بالاجماع
تارة ثانية في الشرب • أحسنه بكي لميل دفع إلى صاحبه معاملة • كان الخراج بقدر الماء
وإن شرط متقا وتاولا أجر العامل • حصة المتنق في المزارعة • مات العامل في السنة فأشقى
وب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متبعا • وأورد في القرب قد رما أنفق وكذا في المزارعة
ولو غاب العامل والمسئلة بهاها المبرمج • من المحل المربور • شجرة رجل ثبت من روعها
في أرض جاره قالوا أن كان صاحب الأرض سقاها حتى نبتت بآبائه ففيه • وإن نبتت بنفسها
لا يبق • أسد خسر • صاحب الشجرة إذا مدقه صاحب الأرض أم أنبت من عروق شجره
وإن كذبه بالقول قول صاحب الأرض لا نهات عليه بأرضه • فاصصان • باب الماء • فمن
المزارعة • وفي فصل نواع الأرض بغير أدن صاحبها متلها • (طه) • شجرة تخرج من
عروقها في أرض آخرها • كانت الأولى تامة ففي الأزل ولا فاصل صاحب الأرض لأن العروق
من الأرض • وله الظن أن الشراها لم يمت موضع القطع أنه لا يدخل فيه العروق (ب) • هي
لأقول • في الفاعل • فنية في المسائل المتعلقة بالانصاف من كتاب الوقت • إذ أنبت الشجرة
في حقل إنسان أو أرض رجل فالتى أرضه وكبرت وأخذت من أرض جاره فإنه ضمن لجاره
الموضع الذي أخذته الشجرة من أرض جاره • تارة ثانية في الفصل التمس من كتاب

(١) أي دفع الناصب الأرض •

(٢) مزايا على بيع الكلا في البيع

العائد بغير التلافة في البيع الباطل

ومن شرب جواهر القضاة ومن شرب

متنب التارة ثانية •

(٣) ذكر في كشف القوام أن

الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبه في

نهر كبر لا يحتاج إلى الكرى في كل حين

أما التمس لفساد التي يحتاج إلى كرها

في كل وقت ظهرها • بالاتفاف كذا في

الربط •

(١) وذكر لقاضي استحق بعض الرهن
شأنه ايل الرهن وان قرأ يرق الرهن
في السابق صحيحا ويكون محسوسا بكل
الذين كذا في أرائي اقرا ابر زية ظهور
من هذا على الفصول من الاجال
في مقام التمسك به
لا يصح رهن المشاع خلقتا من تنوير
الانصار يعني - وكان قابلا للقسمة
اولم يكن قابلا لهوا هو اكان الشيوخ
مقدار ما اوطروا وسوا مكان شريك
او غيره من منع العار

(٢) بدو بعض المبيع كذا في رهن منية
التي
(٣) كان ظهر المبيع حزا كذا في رهن
منية التي

بعضه بابل رهن السابق في القرائن الشيوخ (١) في الحادي والثلاثين من المصولين
ذكر في المبوط أنه لو رهن بديل لرجل على ما على حدتها فأيدها واحد
حاز وله حصة حتى يستوفيه تمامه كذا للورهن كل منهما فبنيته منه بدنه منفردين
لم يجر أحبا كذا معهما وعلى التعاقب لأنه لم يتمكن الشيوخ في حق الرهن في الوجه
الاول لا لفساد القضاة اجتماع الكلام في الخروح لكنه تمكن في ثانی الحال لأنه لما رهن
كل نصيبه بدنه على حد ضاع له في نصيبه الرهن بأداءه فيمكن عنده الشيوخ
فيه في حقه ويحرمه التباين من القبض فلا بدوم حبه وعند الرهن لا بد منه فلا بدور
حتى لو كان حقه بعده معده بلا أحداث حسب من ماله كذا في أمانة فلا يفتنه بل لا يفتنه
تأملوا أحدث منه متاعا جديدا بعض ضمان القصب لأنه منعه في حقه منعه عن ماله
سماوات فضيلة في الرهن (متفق) الاجل في الرهن يفسد الرهن لأن حكمه حسب
سندهم وفي الذين لا تفتنه في باب ما يصح من الرهن • استأجر نائمة أو مذبة ورهن • منها
بالاجرة شيئا يصاع لم يضمن منية التي في آخر كتاب الرهن • فالخامس أن الرهن ثلاثة أنواع
رهن جائز كالرهن بالدين والأعيان المضمونة ببعضها ورهن باطل كالرهن بالأعيان المضمونة
بغيرها وهو الذي كالأول أخف من البايع رهنه في يده حلق بغير شيء كماله المبيع في يده
البايع وذكر في المبوط أن رهن المبيع إذا حلق بعض ورهن فاسد كله في الجوف وهو
مضمون حكمه في البيع به خلاف الرهن بالمتعة والدم عتبات التوازل في الرهن •
(الشرعي) الرهن بالأعيان على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بعين هي أمانة وهو باطل
الثاني بعين مضمونة بغيرها كالبيع في يده فله قبل قبضه فهذا لا يجوز أن يساوه ووافق
لما ذكر في المبوط وعليه الفتوى الثالث أن يكون بأعيان مضمونة بنفسها كالقصب
وهو الصحيح لفظا وباعا من موجبات الأحكام في قول الرهن • وفي الكافي الرهن بالدين
باطل وتفسير الرهن بالدين أن يبيع وحل سلعة وقبض ثمنها وثالث المشتري الاستحقاق
فأخذ بالثمن من البايع رهنه قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك من الرهن حل الدرك
أو لم يحصل وإذا حلق الرهن عنده مكان أمانة حل الدرك أو لم يحصل فانما ثمانية
في الفصل الاول من الرهن • المشتري إذا رهن شيئا بالثمن (٢) هو في الرهن ثم استحق المبيع
أو ظهر أنه لم يكن مالا (٣) حلق مضمون ما وكذا رجل قتل عبدا ورهن بغيره شيئا هو قال
الرهن ثم ظهر أن المقتول كل حزا كان الرهن مضمونا وكذا الواسطة شاة مذبوحة ورهن
بالصنم شيئا ظهر أنها كانت مضمونة فاضمان في أوائل كتاب الرهن • (جذ) رهن
قبول ثياب والفقن • فترأه فن تم نيل أنه حزا ليرجع المرتبه بدنه على الله فصول في أوامر
الفصل السادس عشر • ولو قال المصدق رهنه في هذا فاقى عبده فارتبتم تم نيل
كل حزا ليرجع المرتبه على الفقن لأن الرهن لا يقتضي علامة العوض لأنه ليس بمعاوضه
ولا يجعل ضامنا أو عابثا بلنا ضامنا على كل • فذهب بعض السلفاء شرح الجامع المسمى
لقاضيه في باب الاستحقاق من البيع • قال لا اقربك شيئا إلا برهن مرهه شيئا يصاع
لا بد من أن يقرعه شيئا وأقره رهنه منية المتفق في الرهن • ولو ارتبتم على أن يقرعه الله

فهذا فضله الفاذلوم الرهن سكم الرهن وعن (س) أنه لو رهن شيئاً على أن يرضه
وليس مقدار القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع فضله فبقيته الرهن وقيل بطل
ماشاء وقال (م) لا يصدق في أقل من درهم سهل قيل مستلزم من آخر الرهن
والمقوس على سوم الرهن إذا لم يرض القرض أو الذي رهنه به وليس فيه دين لا يكون
مضمواً على أصح الروايتين قال رضى الله تعالى عنه وفي (ط) قال أبو حنيفة وأبو يوسف
ومحمد بن عيسى لم يرض ما شاء وهو محمول لا يستحق أقل من درهم وعن أبي يوسف إذا
ضاع فله فيه فبقيته في الرهن وباب في سكم الرهن عند هلاكه قال خذ بعض
سكن وأخذته ثم لا يملك بمشاة المرتين منية الحق في الرهن • وجعل أراد أن يدفع
رهنه على ضلع الرهن للرهن للرهن أخذ على أنه إن ضاع صاع سكر حتى خلى الرهن
ثم قاله يأتى الشرط باطل إن ضاع ذهب المال فاضحان في أوائل الرهن • اتفاقاً على
أن الرهن إن هلك هلك بغير شيء لا يمكن كذلك ويعلق بالدين منية المصدق في الرهن • وإن
انقص الرهن عند المرتين قدر أو وصفاً من الدين قد وجد بجلال النفسان يراجع
المصدق على ما عرف في السماع فلو رهن فرواقه أو بعون بشر فأنقصه الموصى حتى
صارت قيمته عشرة بنسبة الرهن بدوهم ونصف وبسطة ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع
من القروض هو من ربع الدين وقد بقي من القروض بمقتضى من الدين بانه (١) برأية
في الشائش كتاب الرهن • ولو استعاره لبعثه عند غلات بعينه فزنته عند خيرة واستعاره
لبعثه بالقيمة فزنته بالقيمة فله من أن يأخذ من المرتين فان هلك في يد المستعير هلك
في يده قيل أن يرض أو هلك به ما رهنه فأنسكه لأضلع عليه وإن هلك الرهن فمال المالك
هلك عند المرتين وقال المستعير هلك قبل أن أرهنه أو بعد ما رهنه فأنسكه كان
القول قول الرهن مع بعينه وإن رهنه المستعير على الوجه الذي أذن له المعير كان على
المستعير رد ذلك وإن كان الرهن محزى فشكل الرهن ففرض المعيرين الرهن كان المعير
أن يرجع قدر ما يقطع من الدين عند الهلاك ولا يرجع بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة
الرهن أصغر منه بألف من باذن المعير وأشكل المالك بالدين درهم لا يرجع على الرهن
بأكثر من شيء وليس للمعير أن يبيع من فض الدين من المعير بل يرجع على ذلك حتى
يقضى ويبقى إليه الرهن فاضحان في أصل من يرض مال الغير • وفي الخبره استعار
من آخر فوالله بدنه فزنته بدوهم إلى سنة ثم إن صاحب التوب أخذ المستعير
بنسبة ليرة عليه فله ذلك وإن كان أعلمه ليرهنه فانما رهنه في الفصل الحادى عشر من كتاب
الرهن • وفي الأصل أيضاً استعار فوالله بدنه بدوهم فله ذلك فله ذلك في الدين
وعلى الرهنين للمعير عشرة فان كانت قيمة التوب عشرين يرجع بعشرة ولو لم يلق لكنه
تعيب سقط من الدين بقدره وعليه للمعير ذلك القدر خلاصة في الرابع من الرهن
• (ثم) استحق الرهن فليس للمعير أن يطالب الرهن بأمانة غيره مقامه فبقيته
في عشر فالت الرهن • ولو استحق الرهن عند المرتين وضى المستحق المرتين بطل
الرهن بخلاف ما إذا ضى الرهن فإنه لا يبطل الرهن والعذر الرهن إذا أتى بطل

(١) وانتظر إلى ما ترى الوديسة مثلاً
من وديسة التاراسية وإلى ما سجد
في هذا الكتاب تعلق من رهن الضمانات
الفضيلة ع

الرهن فان عاد الصبيح الا باق يعود وهو يقطع من الدين بقدر ضمان الباقي وان كان
 ذلك اول مرة فاحصان في اواخر الفصل الاول من كتاب الرهن (ج) ولو استعار
 شيئا لبعثه فرفعه جائزه ان يأمر بقطعه الدين واسترداده وكذا الورش شأنه ان يقر بالرهن
 نفسه لا يصبى في حق المرتهن ويؤمر بضمان الدين وورقه الى المقتله ولو رهن دار غيره
 فاجاز صاحبها ان يقر بالرهن الا ان يقر بالرهن ان يقر به حتى يقضى الدين ولو رهن دارا
 الاب يتابع ابنه الصغير فادرك الاب ليس للاب ان يقر به حتى يقضى الدين ولو رهن دارا
 من جابه ان تصرف الاب بماله تصرفه بعد البلوغ لقبضه مقلده احكام
 الصغار لا تصرف في مسائل الرهن وفي الغاية ثم اذا صرح الرهن عندهما لا يعلق
 الصبي استرداده من المرتهن بعد بلوغه قبل ادائه له لا من جهته لان وصيه قائم
 مقام نفسه فمير تصرفه كصرفه بنفسه بعد بلوغه ثم اذا ادى الصبي دين الوصي ولو بعد
 موته واسترد من المرتهن يرجع بمثل ما اداء في مال الوصي لانه مطاوع اذ ائنه طابجه
 الى ابياءه ملكه صار كغير الرهن وكذلك يرجع لو قبل قبل ان يملكه لانه خاص به لانه مال
 الصبي فيرجع عليه بقدر ما صار خاصا به ونسبه ومثل الاب ضمانات في ضمان الوصي
 رهن مال ابنه الصغير وبقية ان يرد من الدين فله الرهن ضمن قدر الدين دون البقية
 ولو كان وصيا ضمن جميع ائقبة سنة المقت في الرهن اذا غلب الرهن فاصب بخرج
 من ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم حتى ان لم يرتب ان يأخذ من القاصب فبقية الى
 الراعي انما اداء اجره الرهن من المرتهن يخرج من الرهن فلا يعود ادا جميع ائقباوى
 في تصرف الراعي والمرتحن من كتاب الرهن (نقح) فثبت من المرتحن المار
 الموهبة فهو كالصلا لا ادا كان الراعي اياها الاتماع ففصبته في حالة الانتفاع
 فدان طالب الراعي بالدين فحقه في ان يملك الرهن ههلا ك (هك) لان طالب
 بالدين ولم ينفصل (مشخ) فصبه او امره فائتلف برأيه بالكلية والمرتحن
 يملك منه وهو ما ذك في الاتماع بملك من الرهن وان لم يرد له في الاتماع
 او اخرجه العاصب منها فاعلى يصح المرتحن من المولى المبرور (ج) رهنه
 ههلا آخر بعد ما سلم الى المرتهن الا قبل واخذ بغيره اذ ان الاقل وسيله له لا يكون رهنه
 فجا يثبت ما حق الوصى الا قبله لا يملكه لا يكون لثاني جبهه بخلاف بيع الرهن لان
 البيع يتم باعده دون الرهن فبيعه في باب تصرف الرهن فان هذا قبل العمل او بعد
 الغايه (ولو استعار المرتهن الرهن لم يملك الرهن فيصفى المرتحن انه هل وقت العمل
 المراعى من العمل بملك بالدين بخلاف حالة العمل ويصفى المرتحن انه هل وقت العمل
 الا ان يملك الراعي الى الابد فبيعه الرهن انه هل قبل العمل او بعد اولى فاما ما يملك
 في النافذ من الرهن وفي ائقباوى استأجر المرتحن من الارض الموهبة بملك بخلاف
 الاجارة وان استأجر فله اولى اليها ومضى ضمان بقدر ما يجب بشئ من الاجر يملك
 وان لم يملك حتى فسد الاجارة بقى الرهن وان اخذ للمرتحن الارض من اربعة بطل
 الرهن ان يملك من المرتحن وان من الراعي لا يملك وكذا ان اجرد من غيره ثم رهنه

صع الرهن وطلب الاجارة واداءه بادن المهرتين صم ويكون الفى وهما مكاله قص
 الفى من المشتري أو لتقسيمه مقام العين والفى وان كارد سلا يصح رهنه ابتداء ملكه
 يصح رهنه بقاء (١) برأية في السادس من الرهن وقلوباع الرهن الرهن ثم رهن عند
 آخر وأجر أو رهن وسلم فاجار المهرتين الأقل الرهن الثاني أو الاجارة والهبة هذا البيع
 وبطل ما سواه في آخر البيع الموقوف من رهن فاصحان • الرهن اذ باع الرهن وسلم
 فله رهن انفرادا من الرهن وان شاء صم المشتري وان شاء أجاز المبيع وأخذ الفى
 وهذا اشارة الى ان البيع من الرهن موقوف من رهن خزانة الفسوى وكذا في منية
 المفق • ولو أجاز المهرتين الرهن من الرهن أو أودعه كان المهرتين أن يستردوا والاجارة
 باطله من رهن انشائية في فصل الاتماع بالرهن • (طلم) غاب الرهن فبعض المهرتين أنه
 ارتهنه من قبل ولا نؤامه • صم في أو أخرته أو أخرته منه دفع المبيع للصواب في الفصل
 الخامس • (شرح) المهرتين بعد دفع الرهن دون الرهن حتى لو رده وقال تمت الرهن
 ولم ير الرهن وهما لا يصدق شيء من الدين قبة في باب حكم الرهن مسددا ملكه • ادا
 تصرف الرهن في المهرتين قبل سقوط الدين من غير رضا المهرتين تصرفا يملته الصم كالبيع
 والاجارة والكتابة والهدية والموعة والاقرارد وهما لا يجوزون التصرف في حق المهرتين
 أصلا ولا يطل منه في الحبس وإذا قضى الرهن المير بطل حق الحبس وقد تصرفت الرهن
 وقد شرح الطحاوي وان أجاز المهرتين تصرف الرهن في المير بطل الرهن (٢) والدين على حاله
 الا في البيع خاصة لانه يكون الفى وهذا كان المبيع وكذا لو كان التمر في الاستدانة
 المهرتين بعد تصرفه فانه (٣) دار تصرف تصرفا لا يملته الفسخ كالتصرف في الرهن
 هذا (٤) فان رائية في الخامس من الرهن • ولو رده ما اشتراه قبل فسخه أو ما رده بعد
 تسليحه صم ويصير القاضى على دفع ما عليه ان كان مورا وان مصر بطل الوقف وباعه فبها
 عليه بخلاف عنى المهرتين اعدا مكان رهنه بعد زوجه وبخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم
 الى المستأجر اعدم تعلق حقه بماله • اسلاف في فصل ما يجوز وقعه وما لا يجوز • وفي فتاوى
 فاصحان عشرة أشياء اذا ملكها انسان ليس أن يملك غيره قبل القبض ولا بعده المهرتين
 لا يملك أن يرهن والمودع لا يملك الايداع والوصي لا يملك البيع لا يملك أن يملك غيره ومستأجر
 الهداية والتمويل لا يجوز رهن • والمستعير لا يصير مباحة استعمال الماروق لا يدفع المهر
 مزاوله الى غيره والمضارب لا يضارب والمذبح لا يملك الاضاح والمستضع لا يملك الايداع
 ولم يترك العاشر وفي الخلاصة والودعة لا ودع ولا تزوير ولا تزهر وان عمل شيء منها ضمن
 والمستهـ تأجر يؤجر ويبيع ويودع ولم يترك حكم الرهن وجب أن يرهن وفي التصديق وليس
 للمهرتين أن تصرف بغير الرهن غير الامانة لا يبيع ولا يؤجر ولا يصير ولا يبيع ولا
 يستعمل فان فعل كان متهذبا ولا يطل الرهن بمجرد ان في كتاب الودعة • امر المهرتين
 الرهن من اجنى • بلا اجارة الرهن فله المهرتين رهنه في ماله الامام ومحمد كالتصايب
 يتصدق بالهبة أو ردها على المالك وان أجزأه الرهن بطل الرهن والاجر للرهن برأية في
 الرهن • ولو أدن لى المهرتين الرهن أن يرهنه رهنه من غيره وجهه اليه يجوز من الرهن

(١) مثل من وجب رهن عند آخره عان
 دين ثم باعه من المهرتين ثم ثمة اذ لا البيع
 هل يعود المبيع رهنه على حاله كما كان
 أجب لا يعود رهنه لا يصدق جديد كذا
 في فتاوى ابن القيم من كتاب الرهن ع
 (٢) غاب أدب المهرتين أن يزرع الارض
 المهرتين فزرع • • • • •
 باذن المهرتين لا يطل الرهن ولا أن يسترد
 رهنه بعد ردها وما دام في الرهن
 لا يكون في ضمان المهرتين من رهن
 الحلية في فصل الاتماع • اعاد المهرتين
 الرهن من الرهن تحت الرهن وعليه
 ديون المهرتين أحق بالرهن من المهرتين
 لأن المهرتين استرداده منه في حياته
 فكذا بعده وانه يسترد من رهنه
 ضمانات ضمنية في الرهن ع
 (٣) رهن عنى الرهن وتبديره واستدراجه
 فان كان مورا طواب دينه ان لا
 وأخذت فخرة الرهن فله ان يملكه
 لو مؤجلا وان كان مورا عنى المهرتين في
 الأقل من قيمته ومن الدين ويرجع به على
 حقه والمدير وأتم الوالد كل الدين بلا
 وجوب عنى المهرتين في باب التصرف في
 الرهن ع

اد قول خاصيصان في صل غير يرعى حال الميراث كآب الرهن • وان ابرء بامر الراهن بطل
 الرهن والاجل الراهن وكذلك لو رهن من شتم ما ذن الراهن بطل الرهن الاول ولا يبرء
 الا برهن جسد برائة في آس الرهن • ولو رهن ثاب بمشرة وثقبة بمشرة وقال الراهن
 للميرثين احطب الشاة فاحطبت فهو مال حلال لحطب وشرب علا ضمان عليه ولا يسقط شيء
 من الدين فان لم يخط الشاة حتى ماتت في يد الميرثين قسم الدين على قينة الذين ادى شرب
 وعلى قينة الشاة اصاب الشاة سقط وما اصاب الذين احضروا الميرثين من الراهن وكذلك وله
 الشاة اذا اذنه الراهن في آكله وكذلك جميع الجاه الذي يحدث في هذا انقاس هداية في
 كتاب الرهن • فخصاه بغير رهن أو يكتب ليس له أن يقرأ فيه بغير اذنه وبأذنه مادام يقرأ فهو
 عارية قادترغ عاده • حصة الخفي في الرهن • وهو ما قبا واذنه بالصرية أو قبا واذا
 له في ليه أو دابة واذنه في ركوبه ان هلكت حال استعماله لا يخط الدين (١) ويكون
 عارية • (جو) راهن اذا ابايح للميرثين أكل مثال البهتان أو من ابن الشاة المرونة اذا لم يكن
 ستر وطا فلا بأس لانه حينئذ لم يمس قرصه منه منفعة ولا يكون وباجل في ما اذا كان
 مشروطا فقد التناوى في اشياء من الرهن • قال الشيخ الامام على الدين محمد بن محمد
 الميرثين اذا اندفع في الأرض المرونة ان ابايح الراهن الاجتماع له لا يجب شيء وان لم يكن الاجتماع
 • بل يجب عليه فصل الأرض ومجان المنة ان كان من قضاة مملوك • وهو امر التناوى
 في السادس من كتاب الرهن • (جو) وجيز رهن بواو ابايح للميرثين الاتفاق به فغير
 الميرثين حتى راد الماء فانه يدفع • وكذلك الى الراهن عند أداءه الدين لأن الميرثين اذا هم
 المرونة بغير أمر الراهن يكون متبرعا • فقد التناوى في الثالث من الرهن • فاع الميرثين
 ما يباح عليه الفساد من المتولين الرهن كاللبن والفر وكذا نص الراهن اذا كان ما يباح
 عليه الفساد بقاءه بادن القاسي ويكون منه وعنا وان باعه بلاء ان القاسي من برزية
 في نوع في صرعهما من كتاب الرهن • والميرثين بيع ما يباح عليه انه ساد يذن
 الحاكم فيكون منه وهما وجه الرهن أمانة كالودعة فكل ما لا يبيع المردع بعهده
 لا يبيع الميرثين بعهده من آخر رهن القبول • وفي القينة للميرثين بيع الرهن باجازه الحاكم
 وأخذ منه ان كل الراهن فائسا لا يعرف موته ولا حياته برزية في السادس من الرهن
 • وفي القينة غلب الراهن مستدسين ولم تدر حياته ولا موته والرهن ففقدت ما كانت
 الأرضة ولم يمكن الميرثين خطها فله جهل اذن القاضي فيه ما يبيع منه ويأخذ
 من ثمنه بانه مالا ومدة راع آله مؤحلا قال الراهن في هذه أحسن جميع لأن القاضي
 يبيع ما يباح عليه المستسلمين مالا المقود في النفس مالا الراهن لأنه بدل ماله وقد جاز
 دين الميرثين وظهوره فيكون له أن يأخذ منه حقه ضمانات فضيلة في الراهن • وليس
 للمك بيع الراهن اذا كان الراهن مفلسا عند الامام من آخر رهن البرائة • (ع)
 وليس للميرثين أن يسافر رهن وقيل له أن يسافر وهو المختار عند البعض من المختصين
 في آخر الرهن • (فقط) ليس للميرثين أن يسافر (ح) هذا عند أبي يوسف ومحمد
 وعلى هذا الودعة • (عده) الميرثين لو سافر الراهن أو اتقل من المالك لم يضمن وكذلك

(١) وثالثا اذا ملكك قبل الاستعمال أو
 بعد الدراع من الاستعمال تم لك بالدين
 وقد مر فلا من التناو في الثانية
 من الرهن •
 (٢) لانه لا يرى الظاهر على الميرثين انية

في القياس لا يجبر المرتب على إحصاء الرهن • ولا الإحصاء يجبر لأن جميع المصر كتمان
واحد وإن شاء القاضي حقه ولا يكلفه إحصاء الرهن ولم يفضل في الكتاب في هذا الأصل بين
ماله جلي ومؤنة وبين مال الجلي • والتظاهر لا يجبر على الإحصاء في غير مصرهما من الجلي
المزبور • إذا رهن عدان ثوبان فبما قال المرتب أن لم أطلق حالت إلى كذا وكذا فهو مع الف
عائد على حاله لا يجبر ذلك • فاصحابنا يجبرون رهنه ومال المجورس كتاب الرهن •
قال شيخ الإسلام العدل يخالف الوكيل بالبيع المردس أربعة أوجه أحد هاتين العدل يبيع
الوعد ويجبر على البيع (١) إذا اشع اشع على الوقف أو على الخلاف ولا ينزل بموت الرهن
على الوقف أو على الخلاف وهذه الأحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المردس
عداها • ثانياً في الثاني من الرهن • وراد على هذا الإجماع أن قرأنا في مسائل منها
أن العدل يبيع الأرض وما يؤخذ به الخلاف والمرد لا يبيع • ومنها أن العدل إذا باع بصف
جسر المير كان له أن يصره في جنس المير والمرد إذا باع بأي عن كان لا يجبر أن
يصره • ومنها أنه ورد أن أدقته عبد دفعه فاعده لم يبيع به خلاف المرد (٢) • ثبت في
باب الرهن يرفع عند عدل • العدل المطل على البيع أن باع به الرهن بطل الرهن في
الباقى ستة لمق في الرهن • (الدخلة) بشره أو يوسف من أن عبد أو وصلا
على يد عدل وقاب الرهن فقال المرتب أمرت ببيعها وقال العدل لم يامر فيه • قال
لا قبل بينة المرتب عليه • ثانياً في الثاني من الشافعي من الرهن • وسئل عن باع وفاء فاه
المشتري من آخره ما تأول وما يطلب في الباقي الأول أن يصاحبه المشتري الثاني أن يأخذ
منه قال نعم وإن كان من الجبس المرتب لم يصح به المشتري غير محقة والباقي الأول
ما لم يرفع به طلب ملكه • أخذ به من ثمن المرتب أن يأخذ منه وبه من حضر جامع
المصرون في العمل التام عشره أو ثلثه • وإذا رهن لعدل قيمة الرهن بالتعدي فيه أو
بأخذه أو دفعه إلى أحد • ما وأتاه المادفع إليه لاية • والعدل أن يجعل القيمة
في يد لاية القيمة واجبة عليه فلو جعلها رهنه يبيعها بما وقع به أو يبيعها بما سلف ولكن
بأخذتها منه • ويجعلها رهنه أو غيره أو يرفع أو يرفع أحد هذا الأمر إلى القاضي
ليصل ذلك فإذا جلت القيمة رهنه عنده برأيه • ويرأى القاضي عند العدل الأول أو
عنده غيره ثم يرضى الرهن الذي كان العدل من القيمة يدفع الرهن إلى الرهن فقيمة
العدل يأخذها من هي عنده • وإن كانت عند غيره أو عند وصول الموهون إلى الرهن
بالتسليم الأول إليه • ووصول الدين إلى المرتب يدفع الرهن إليه ولا يلزم منه اجتماع
اليدل والمسدل منه في ملك واحد ولو أخذ الرهن لا يقتضي ملكاً واحداً وإن كان العدل
ضيق الرهن بالمردس أو المرتب قالوا يأخذ القيمة من العدل أن كانت عند أوس غيره
أن كانت عند غيره لأن الدين لو سكت كانت فاقمة أخذها من هي في يد أو أدنى الدين فكذلك
بأخذها فاقمة • ولا يرفع فيه به اليدل والمسدل منه في ذلك واحد ثم هل يفسد أن
يرجع على المرتب • يظن أن كان دفعه إليه على وجه العارية أو على وجه
الوديعة • وهل في المرتب لا يرجع وإن استهلكه المرتب يرجع عليه لأن العدل إذا أمان

(١) وقد سهر الجرجاني يحسن المبدل
أما كذا في رهن أن يرضى عنه
(٢) فإن وكل المرتب أو العدل أو غيره
يبيع • عند حلول أجل مع لو خلافت
عد لتوصيل والادلول وكل يبيع
صفه لا يفتل ما به بعد لو غرم لم يبيع فإن
شرطت الوكالة عند الرهن لم يبرل
بغيره • وموت الرهن والمرتب ويجبر على
البيع عند الامتاع وكذا لو شرطت بعد
معد الرهن في الأصح تنوير البصائر في باب
الرهن يرفع عند عدل • وأما التسليم
على البيع على وجهين فإن كان
مشرطاً في أصل العقد في هذا الجلي
الرهن مرفه وكذا المرتب ولا يشرط إذا
مات أحد هما وداني لعدل لبيع
يجبر على البيع وإذا مات العدل بطل
التسلط وإن كان التسليم على البيع
بعد عقد الرهن فله الرهن فيشترط موت
الرهن • وإذا اشع العدل من البيع
لا يجبر عليه • وفي العقد ورى أي يوسف
أنه يرفع التسليم المشرط في العقد حرانة
الفتاوى في رهن الرهن • وجعل رهن شياً
ووضعه على يد عدل وسلف العدل على
البيع ثم غاب الرهن فاعده لا يجبر على
البيع وقبل هذا إذا كان البيع مشروطاً
في العقد • لا يجبر على كل حال وهو
الصحيح فاضحان في فضل في العدل من باب
الرهن وفي فتاوى ظهر الدين العدل يجبر
على بيع الرهن لنفسه المرد وقاب أي يبيع
القاضي عند علي ثانياً الثلاثة • محله في
أحكام الوكلاء •

ملك العين المرهونة ونسب أنه أعار أو أودع حقه نصه فلا يضمن المستعير ولا المودع إلا بالتعدي **وكذا** إذا دفعه إليه بجهة ياب قال له خذ بعينك أوجهه يدينك لأنه دفع إليه على وجه الصيانة فبأن باب الرهن وضع على يد عدل • إن دفع العدل الرهن إلى أجنبي ودفعه من غير ضرورة فهو ضامن وكذلك الخراب في حق المرتهن • آثار خاتمة في فضل الثاني من الرهن • وإذا دفع إليه ثوب بأسوى عشرة دراهم وكذا أن يرهنه بعشرة ففعل وقضى العشرة فإن كان لدى أعطى المال إن قلنا بأولى الكلام هذا الرهن لتفرصه عشرة وثلاثين بهذا الثوب منه بدواه • فله دراهم للأمر والوكيل بها أمين لأنه رسول فله بعد العقد لمرتهن مع الأمر حتى لا يكون للرسول أن يسترد هذا الرهن ولا يكون هو مطالب بالعشرة وإن كان قال لمقرض أفرضي عشرة دراهم وأرهن هذا الثوب معنى العشرة للوكيل وله أن يبعدها من الأمر وإن كانت هناك من ماله وليس هذا منه بصلاف الأمر بجميع الضمان في وكافة • لو قال الوكيل أمرتني أن أوهن ثوبك بخمسة عشر وقال رب الثوب أمرتك بعشرة قال فلو لم يرد الثوب مع يمينه حرامه لا لا كمل في وكافة • ويصدق المرهن فله دوى الهلاك ولا يصدق في دعوى الرد آثار ثانية في أوامر كتاب الرهن • مثل من المرتهن إذا دفع رد العين المرهونة وكذبه الرهن قبل القول فله أجاب لا يكون القول بول المرتهن في رد عامع يمينه لأن هذا شأن الإحاثات لا المضمرات بل القول للرهن مع يمينه في عدم ردّه عليه • فأرى الهداية قليل مسائل الديات • (طاح صهي) فاسد الرهن كصحة في الأحكام كلها في الثلاثين من جامع المصوابين • (م) اختلعه أمال الرهن هل في ذلك وقال المرتهن لا بل في ذلك أنه إن قبضه بحكم الرهن فاقول للرهن والبيعة بينه وإن قال المرتهن هل في ذلك قبل أن قبضه بحكم الرهن فاقول للرهن والبيعة بينه الرهن (١) خذ الضمان في الباب السادس من الرهن • والرهن لنفسه كصحيح في حال الحياة والموت حتى إذا تشابه أو تنافى الرهن فاسد للمرتهن • حبس الرهن حتى يؤدى الرهن السهم ما قبضه أو صدقته أو الرهن • يكون المرتهن أولى بالرهن الصالح من سائر الدماء كالحق الرهن الصحيح • معانات فضيلة في الرهن من النوع الثالث • دوى الكاف ولو كان الرهن العاصم بين سابق على الرهن ثم أراد أن يرهنه أو يسترده ذلك بطلان الصحيح ولو كان باطلا لم يستقرض من الرهن • أم وده أو مديرة له أو يسترده قبل قبضه • لم يردده المشرع في الرهن أو المستأجر على القرضا في العاصم من هذه لعدم كمال جائزها • آثار ثانية في الفصل التاسع من البيع

(كتاب الوصايا)

الوصاية حال حياته وكافة وكافة بقدمية وصاية لأنه المصور والمسلم رتبة في نوعها • يكون فوكلا من الفصل الأول من كتاب الوكافة • ولا يجوز وصية الصبي إذا لم يكن مراعاة وكذا لو كان مراعاتها ما • فانه جاز في شغل من يجوز وصيته من كتاب الوصايا • قال تهره أساني المقاربه موقوف أو مبرم أو ماستجرى يجرى هذا المقطع يكون وصيا • وكذا انعم فرزند من مجرور أو استاذ كك (٢) برابرة في المجلس من الوصايا • وفي

(١) إذا اختلف الرهن والمرتهن فحقبة الرهن به ذلك الرهن فاقول للمرتهن والبيعة للرهن قال المرتهن أخذت المال وردت الرهن وأكره الرهن ردة أو أكرهه إليه قاله للرهن قال الرهن ردت هذه العين وقبضتها مني ولعين فانه يد المرتهن وهو شكر أو قال بل رهنني عينا أخرى فاقول والبيعة للمرتهن ولا يبرهن بينه الرهن وإن كانت العين هلكة قاله للرهن إذا كانت قبة ما به يمينه الرهن

وغيره

(٢) اختلطا في الرهن وقال الراهن الرهن غيره أو قال المرتهن هو هذا الذي رهنه فتدق فاقول للمرتهن • (ترجمة)

(٣) غم أولادى عدل أو كلى لهم استأذا

٥١

الولاءية فان لا تحريم دارى وعهدى لا يكون وصيا بخلاف ما لو كان قص دوى بمردوفى
 واشترى كفى أو عهد وصباى حيث يكون وصبا لانه لم يكن فى الاول حق الميت وأما النسي
 فنه حق الميت فيكون به نقل الولاية بخلاف الاول من أوائل أدب الاوصياء • وفى
 الميتة من بعض خال لا تحريم دوى واشترى كفى أو عهد وصباى صار وصيا عاما وفى المتاح
 للعلامة شرف الدين الانصارى العقبى "العبارى" أوصى إليه شئ خاص كمن وصباى
 كل ماله بعد الامام وقال كان وصبايما أرضى به خاصة وفى الفتاوى السراجية الوصى
 لا يوصى من الميت يكون وصباى الأنواع كلها بخلاف وصى "المنافى" أدب الاوصياء •
 فى فضل الاوصياء • مر بعض قال لصهره القص دوى يصير وصباى فى قول أبي حنيفة فى الكل
 لان الاوصياء من الميت لا يشل التصيب وعلى هذا إذا أوصى بنصيب بعض ولده الى رجل
 ونصيب من يبق الى آخر فها يشتركان فى ذلك كله وكذا لو أوصى الى رجل دين وإلى آخر
 أن يقرق هذه فها وصباى كل شئ هذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف كل واحد منهما
 وصى • فبمجهلة لا يدخل الاخر معه وكذا لو أوصى بمبراته فى يد الرجل ومبراته فى يده
 آخر الى رجل فهو مثل ذلك كذا ذكره الكرخى رحمه الله (١) وذكر أيضا إذا أوصى له ابنه
 وصبا وآخر له ابنه أو رجل • فها وصباى ماله الحاضر الاخر له ماله الغائب فان كان
 شرعا لا يصحكون كل واحد منهما وصباى أوصى الى الاخر كان الاخر له ماله شرط
 بلا خلاف وان لم يشترط فالمسئلة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله
 ما يبرق فى الفصل السابع فى الاوصياء • وفى فتاوى الفضلى "وخاصة" أوصى بنصيب
 من ولده الى أحد ونصيب البقية الى آخر فها وصباى فى كل ذلك وكذا لو أوصى الى
 أحدهما بالدين وإلى آخر بدين مبدى أو بأمر أمواله أو وصى الى أحدهما بدينه فى يده وإلى
 آخر بمبراته فى يده أو ماله فى الطهره وقال فيها وعند أبي يوسف يفرد كل منهما بمبراته
 الوصى أدب الاوصياء فى فضل التمتع • وصى الوصى "وصى" فى الترتيب (٢) وكذا ان
 أوصى إليه الى أحد اهما خلا فاهما ملقى الا بخرى بلب الوصى • وفى الاوصياء الى رجلين
 يجب أن يعلم بأن أحد الوصيين يفرد بعض التصرفات بالاجماع • للتخصيص الميت وتكفيله
 بما يحتاج إليه فى ذلك واشترى ماله بالبدل لهما ومنهما الطعام والكسوة ووراء الوارث والمصوب
 والمشتري شراء فاهما وخصما من الميت والخراج اذا كانت التركة من جسد الدين وتنفيد
 الوصية اذا كانت الوصية بشئ بعينه خارج من التركة والمقصود جمع الاموال الصانعة
 ويبيع ما يتسارع إليه العسادر وعتاق عديبيه واهل عاها واهل الاشياء لا يفرد أحدهما
 بالتصرف عهدى خيفة ومحمد رهما الله خلا فالا بى يوسف محيط رهاى فى الفصل
 السادس والثلاثين من الوصايا • ولما قال أوصيت إليه قال لم يقبل ماله آخر جارى يكون
 الثانى وصبا بعد قول الاول وكذلك لو قال فلان وصى فان قدم فلان الف الف قال الوصى
 الفاضل قال أبو يوسف هو كما قال الامام الوصى • هو الاول قدم الغائب أولا ولا يكون
 الثانى وصبا ما لم ينصه المالك وقال الامام الفضلى اذا قدم الغائب يكون وصبا ويصرح
 خذوه الاول وقالوا عليه الفتوى • فى أوائل أدب الاوصياء • وصية الخزانة لرجلا

- (١) وفى جامع البهة للامام الاجل جمال
 الاسلام أبو نصر أحمد بن محمد بن هراغى
 الجارى ولما أوصى الى رجل فى دين وإلى
 آخرى بمال أو الى أحدهما نوع وإلى
 آخر نوع آخر ماله واحد وصبا عاما
 (٢) أى تركه الوصى تركه الاول بعد

كلن أوامر أو جازات أو وصية الذي مما يقترب به المسلمون وأهل الدمة نحو الحق والصدق والعدل
 في قولهم جازت أن أوصي الذي مما يقترب به أهل الدمة دون أهل الاسلام نحو الوصية بيننا
 المسبية والكفيسة والبراج وما جازت في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول صاحبنا
 ابن جبر نوصيته من الوصايا • ولو أوصى الذي يأكل من التلثا ولحق ورثته لم يصح
 كالمسلم ولو أوصى بغيره لم يصح ولو أوصى لغيره لم يصح • تأمل ما بيننا
 في الحرام والتلثا من الوصايا • يجوز للمسلم أن يوصي لغيره المتصاري لأن الوصية
 إنما هي ليست بوصية بحد ذاتها بل هي وصية بحد ذاتها وصية ومن أعان على نتائجها يكون آمنا
 وأما ما بين من يجوز وصيته من كتاب الوصايا • ولو أوصى مسلم إلى الذي أوصى لم يصح
 وكذا الوصية الذي إلى من أوصى • ولو أوصى ذي أو من أوصى إلى مسلم صح وكذا
 وصية ذي إلى ذي من وصايا المرأة الأكل في أوامره • ولا يجوز وصية المسلم لمرتد أو مرتدة
 ولا وصية المسلم بغيره • تأمل ما بين من يجوز وصيته من كتاب الوصايا • وفي الحاشية
 ولو أوصى مسلم إلى حريم ثم أسلم الحريم كان وصيا على حاله وكذا لو أوصى إلى مرتد فأسلم
 (م) وإذا أوصى لرجل إلى امرأة أو إلى الأجنبي فهو جائز لأن كل واحد منهم بائع وكلا
 روايا وصحة الوصية إلى محدود في غنقه ولو أوصى إلى فاسق يحالف على حاله فالوصية
 بائعه وإن كان الفاسق بائع أن يكون وكلا روايا لأنه يحالف على المال وهذا غير طلق
 وللقاضي إجماع من الوصاية • ولو أوصى إلى صبي • فالقاضي يهرجه عن الوصاية ويصل
 مكانه وصا آخر هكذا ذكر الحنفية في الكتاب فهل يبعد تصرفه قبل أن يهرجه القاضي من
 الوصاية كما يبعد تصرف الذي • وتصرّف العبد بعد اختلاف الشافعي بينهم من قال يبعد
 ومنهم من قال لا يبعد وهو الصحيح قال ولو لم يهرج الذي والعبد والذي • القاضي من الوصاية
 حتى أسلم الذي • وعقن العبد وكبر الصبي العبد والذي يتأوصى به يهرجهما القاضي وأما
 حتى الصبي • احتجوا فيه قال أبو حنيفة لا يصح كون وصيا وقال أبو يوسف يكون وصيا
 وأقول محمد بن علي بن يوسف قد ذكر ابن جماعة عن محمد بن أبي بكر في الوصية إلى ابن صديقه قال يبعد
 القاضي وصيا يهرز أمره فإذا بلغ جعله وصيا وأما ابن شاه ولا يكون تاراجا إلا
 بأمر من القاضي سوى بين العبد والذي • والصبي • وأبو حنيفة عرف والعرف أن الصبي • ليس من
 أهل الوصاية • أهل قول يرمم فلم يصح هذا التعميم إليه • وأما العبد والذي يهرجهما من أهل
 قول يرمم لكن في حق العبد استنح لماع وهو حق المولى فإن زال حق المولى كان وصيا قال
 الشيخ • إجماع من الأئمة الخلفاء في هذه المسئلة • هذا الاختلاف لا يوجد في المبسوط والتمهيد
 مستفادة من جهة التلصاف • وذكر في كتاب الوكالة من وكل صيا محال لا يقبل ثم صار محال
 بغير البيع والشراء قال فانه يصير وكلا • واختلف الشافعي بينهم من جعل ذلك قول أبي يوسف
 على الاختلاف ومنهم من جعله على الاتفاق قالو كان هكذا • كان لا يحنفة في هذا الفصل
 روايات من وصايا التاراجية في الفصل الحادي والثلاثين في نوع آخر في بيان من يجوز
 الإيصاء إليه • ولو أوصى إلى عدد غيره لم يهرجوا • وأما ما يهرج • ولو أوصى إلى عسده وفي الورثة
 كبير لم يصح وإن كانوا أصفارا جازت عند أبي حنيفة شيئا مما هو وأولو أوصى إلى كتابه أو كتاب

عبد جادان محرقة تقول فيه **كما** تقول في العبد من وصايا حرانة لا كل في أوائلها
 في الهداية ومختارات التواريل ولو أوصى إلى عذقه فان كانت الورثة كاهم معا راجز
 عند الامام استصاها ولا يجوز كاد اكا في الورثة كبروه يبقى ويثقل في الخلاصة اذ
 الاوصياء في الاصا من الوصايا واجهر اعي له لو أوصى إلى مكاتبه أو مكاتب غيره يجوز
 وفي شرح الطحاوي سواء كانت الورثة كبارا وصغارا فان أذى وصيق معنى الامر وان جرت
 صار **حكمة** حكم العبد وأن أوصى إلى المستنبي جاز عندهما لأن المستنبي بمنزلة
 عندهما ويجوز عند أبي حنيفة لانه بمنزلة المكاتب فيكون حكمه حكم المكاتب فيوز
 فانما يرد في الوصايا في نوع في الوصى إلى غيره من الثلاثين • وأوصى بمكاتبه أو أم
 ولده أو مفره جاز استصاها برأيه في الابناء والعزل من الوصايا **كما** في الخلاصة
 في فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز • ولو أوصى لأم ولده ما ماتت على أولادها
 فتزوجت بطلت ولا تعود بالطلاق وكذلك لو خرجت من بلدهم وجاءها ما يعرف أمها
 تركهم ولو قال ان لم تنزح أجد أو قب التلث قال ماتت ولم تنزح فهو لورثتها ولو قال على
 ان لا تنزح استجفت وان خالفت حنيفة في الثالث من الوصايا • ولو أوصى لعبد
 القى أولاته الفنة ثم مات جازت الوصية في قولهم الا عند أبي حنيفة رحمه الله في الوصية
 للقن يقتضى ذلك بجهاا ويجب عليه نقاقينه وله ثلث ماله من ماله التركة فبقا فان وثران
 الفضل • وعندهما يقتضى العبد كله تصرف الوصية أن لا إلى القن فان حصل من
 الثلث شيء **كان** الفضل للعبد خاصصان في فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز من
 الوصايا • وفي مجموع التواريل الوصية للعبد بين من ايمان ماله لا تصح ولو ثبت ماله تصح
 مطلقا وتكون وصية القن ان خرج من الثلث متقيا للاسماية وان خرج بغيره متقيا
 في حقة قيمته أو وصى لعبد شيء من الدواهم المرسلة أو الدواهم المرسلة قال الامام الذى
 رحمه الله الامع أنه لا يصح **كما** الوصية بالعين برأيه من الوصايا في نوع في اعطائها
 • ولو أوصى لعبد برغبة فهو مدبر لا يستطاع بيعه ولو قال أوصيت لعمى هذا ثلث مالى
 كان مدبرا ولو قال له انه ان مات وأنت في ملكي فانت حر له أن يبيعه لانه لما مات لم يبق
 ملكه فلا يقتضى وقال ارم من مرضى هذا فله لامة حرقت المولى لا يقتضى القلام وهو
 وارث لانه ماتت بل قتل لانه ما يكون من مرضى يسمى موتا عادة من وصايا المولى الجدة
 قبل العمل الخامس • ولو أوصى لمولى له الا المولى الاعلى فالوصية جازة
 ويدخل فيها المقتضى في حال النجاسة والمرضى ولا يدخل مدبروه وانتهت أولاده حصة بشرح
 الهداية باب الوصية للأعقاب وغيرهم من الوصايا • ولو أوصى لعبد واره لا يصح مواء
 كان على العبد دين أو لم يكن أما اذا لم يكن عليه دين فظاهر لان الوصية تقع للمولى لان
 المقتضى فكأن الوصية لوارثه وان كان عليه دين فالوصية تقع للمولى من وجه لانه اذا
 مضى عنه الدين بصير الموصى به لوارث وقت الوصية فكانت وصيته لوارث من وجبه
 فلا تصح الا اذا عتق قبل موت الموصى تصح الوصية لان الوصية يجب المقتضى عند موت
 الموصى وهو كان عند موته معتقا وصعد اذا أوصى لعبد منه ما عتقه قبل موته معتقا

وصيته فان مات وهو عطلت لار وصيته لولاه ومولاه وارثه ولو اوصى بكتاب وارثه
لا يصح لان منعة الوصية تفصل في الحال والمآل في حال ابد ابد النسخة وفي المال
بالغير ولو اوصى بكتاب منه جاز له ان يفتق بابد بدل النسخة فيصير اجبا مقصوره
الوصية وانما ان يجزى في قوة في رفق بصير ميراثا لجمع ورثته لالعضهم دون بعض ولا تكون
هذه الوصية بشارة بعض الورثة على البعض مقصور كالواوصى بثلث ماله لجمع ورثته مع
بذات في فصل شرقة ال كس في الوصايا ولا يجوز الوصية بوارثه اى وارث من الوصى
عند الموت والمعتبر كونه وارثا او غيرا وقت الموت لا وقت الوصية ولا يجوز للسائل
عامة كل ان شرط بعد ان يكون مائرا جامع الصغرات في الوصايا ولو اوصى وهو مريض
او صحيح لانه المصرى مع لانه ليس وارثا اذ لم لا يرقل موته بطلت وصيته من وصايا
البدائع • ولو اوصى لامرته بثلث ماله فانما انثلاث اوبواحدة ثم اخذت مذهبها ثم مات
لموصى بثلث الوصية فيحصل من مخرج وصيته من وصايا الخافية • ولو اوصى
لاجدية ثم تزوج • مات لم يجز شهادتها عند موته وهي رثة حيث جتمع اخصوا في
كتاب الاموال احكام المرضى • (فج ح) ابن واهم مراد لانه في رثة من الوصايا
ثم اراد من الذي بعد موته يصح من الماله وصية بلا سبق لانه فانما ترحم من كونه
وارثا فيبقى نصرة من لم يصح من كتاب الوصايا • ولو اوصى لاحوته الماله المقصر
وله ابن جازت الوصية لهم بالثلاثة وهم لا يرثون مع الابن وان كانت له بنت جازت
الوصية للاح للاح للاح ولم ينظر للاح وانما للاح رثة مع ابنة • ولم يحسب في ابن
ولا بنت كانت الوصية كلها للاح للاح للاح ولم ينظر لوصية للاح للاح وانما للاح للاح
لا سيما بانه • فاصحاب فيحصل من مخرج وصيته ومن لا يجوز من كتاب الوصايا •
ولو اوصى لوارثه وللأخت • صاحب في حصة لاخت • وصاحب في حصة الوارث على اية
الورثة ان اثار وبارود من ميراثه بطلت ولم تنته جازته من حياه الموصى حتى يكتسب لهم
لرجوع سد ذلك من محل الميرور • ولو اوصى لثلاثة ان اجازت الورثة جازت والاملا
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف • موقوف لا يجوز ان اجازت الورثة • ولو كان
انفصال ميبا أو مجزوا جازت الوصية من ميراث الورثة • ولو اوصى بثلاثة وليس له وارث
سوى اقل جازت الوصية • قول ابو حنيفة ومحمد ولا يجوز في اى يوسف وجهه انه
ولو اوصى لثلاثة • تب • انه • ولده رثاه او رثته فانه لا يجوز الا باجرة الورثة من محل
الميرور • وحل مات ولم يدع وارثا غيرا • ولو اوصى لرجل بجميع المال قل اجازت
كانه بجميع المال وان لم يقر بكتسابها من جميع المال ولو اوصى لثلاثة في الميرور
لوصيه معده من ائت بدون اجازته من ثلثا من ثلثا من ذلك نصف الثلث وهو ريع
لساق وهو سدس السك وكذا في الوصايا في الميرور • ولو اوصى لرجل بجميع المال
والثلاث في الميرور • من وصايا الوصاية في الفصل الاخر • وكذا في الفصل الثالث
من الوصايا وقام تصليح • اذا مات المرأة وترك زوجها وصية بماله
لا يبيح • كان للاخت نصف ماله والزوج ثلث المال وسدس المال لبيت المال (١) •

(١) وكان الذي به قول عبد الله بن عمر
فان جازة لاختى نصف اؤلاد ريع
الزوج وريع ابنه لساق المال كذا في
الطهارة في آخر الفصل الثاني من
الوصايا

الاجنبى ياخذ ثلث المال أولا لامنازعة بين ثلث المال ياخذ الزوج نصف ما بقى وهو الثلث
 يبقى ثلث المال ياخذ الاجنبى تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت
 المال ولواوثة المرأة نصف ما لها زوجها ولو من وصية أخرى كان جميع ما لها الزوج
 النصف بحكم المرات والنصف بحكم الوصية خاصية في فصل غير مبرور صيته من كتاب
 الوصايا • وفى الكافي اذا ملكت وتزلة ابنتى وأوصى لرجل نصف المال فان اجازا لباين
 فالمال بينهما أرباعا لموصى له وربعان وهو النصف ولابنتين وربعان لكل واحد وربع فان
 لم يميز الابن فالمال بينهم للموصى له ثلث المال والثلثان لابنتين لكل واحدة ثلث المال
 ولو اجازا أحدهما ولم يميز لآخر جسد فى حق الذى اجازا كأنهما اجازا جميعا فعلى
 هو ربع المال وفى حق الذى لم يميز جسد كل واحد من اجماعا فعلى هو ثلث المال والباقي
 يكون للموصى له فيجعل المال على اثنى عشر لا خبائجا الى الثلث والربع فالربع
 لذى اجازا وهو ثلاثة أسهم والثلث لذى لم يميز وهو أربعة أسهم وذلك
 للموصى له ثمانية فى الثلث عشر من كتاب الوصايا • ولواوصى البنين مع
 شبة الحق فى أوائل الوصايا • قال الربيعي وكذا اذا أوصى للبنين دخل في ملكه من
 غير قبول استحقاق السدس من على عليه حتى قبل عنه انتهى أشياء فى انقول والمال من اثنى
 الثلث • لا يدخل فى ذلك انسان ثنى بشرا اختياره الا الارث انما خالفه وكذا الوصية
 فى شدة وهى أن يموت الموصى له بعد موت الموصى من أهل المبرور ولواوصى لرجلين
 بثلث ما له مات أحدهما قبل موت الموصى شتت الوصية لثمنى منهم ما بعد الوصف
 الى الورثة الموصى فى فصل من مبرور صيته من وصايا الحامية • ولواوصى لرجلين بشئ
 من ماله بأن أوصى لهما بثلث ماله أو ما أشبه ذلك ثم مات أحدهما بعد موت الموصى قبل
 قبول الوصية فالنصاب أن ينظر الوصية فى نصيب الميت وبمير نصيب الميت لورثة الموصى
 (١) وفى الاختصار لا ينظر الوصية ويصير نصف الثلث الذى هو حصة الميت وورثاين
 وورثة ويصل حق الموصى ثمانية فى الأول من الوصايا • وحلل أوصى بثلث ماله
 لغيره قال بعضهم ان كانوا يوصون بضم على أعني أنهم دفنواهم وكذا قال لاهل
 مسجد كذا ولواوصى بأن يخرج من ثلث ماله لمارى وكذا قال الشيخ الاطام أبو نصر الوصية
 باقر فان كانوا لا يوصون بصرف الى أهل الحاجة منهم وإذا كانوا يوصون بضم على رؤسهم
 وحصة الاحياء من أبي يوسف فان كانوا لا يوصون بالكتاب وحساب فليس لهم لا يوصون وقال
 بشر ليس لهذا وقت وقيل ان كل لا يصح الموصى حتى يوفى فمهم ولو رد ومرت قيم أحد
 فانهم لا يوصون وقال محمد اذا كانوا أكثر من ما تنههم لا يوصون وقال بعضهم هو موقوف
 الى رأى القاضي وطيه القنوى والابن مالى محمد (٢) فاشيخان فى فصل فى مسائل
 مختصة من الوصايا • وإذا أوصى لثمنى فلان وهو اوقية لا يوصون فمن باطله
 وان لا ياتى بهم أو جانيهم أو زمانهم أو اراطهم فلفظي والعقير منهم والله كروا الخان كانوا
 يوصون بغير اسمهم خاصة ان كانوا لا يوصون ملحق الا بغير في الوصية فلا ياب من
 الوصايا • أووصى لثمنى فلا يدخل فيه انه كرو دون الابن فى الاصح وولد الابنة لا يدخل

(١) وان قبل الموصى له الوصية بعد موت
 الموصى ثم ردّها على الورثة فالنابى
 أن لا يجوز الزدولوردها على بعضهم
 فمنهم من كان على غير نص الله تعالى
 استصحابا كذا فى أهل المبرور من

التاورية •
 (٢) واهم أنهم اذا كانوا ممنوعين
 فانهم يوصون وان كانوا أكثر
 ذلك فانهم لا يوصون كذا فى وصايا
 القنوى •

وفى موجبات الاحكام تفسير الاحصاء
 ممكن فى رأى القاضي وهو مختار
 القنوى يعنى وفى البرازية القنوى على
 أنه مؤمن الى رأى القاضي وفى الظهيرة
 فى كتاب الشفعة والجميع أنه موقوف
 الى رأى كل مجتهد انما يشكرهم كانوا
 كبيرة وان استأجرهم كانوا غلبا •

في الوصية ولا في الوصية ظاهر الرواية أوصى لولد فلان يدخل فيه الذكر والابن
 أوصى لثمن أو لعمود من القبايل يدخل فيه الابن بالانفاق منه الحق في أوائل الوصايا
 رجل أوصى لاهل العلم يبلغ قالوا يدخل في هذه الوصية اهل العلم وأهل الحديث ولا يدخل
 فيه من تعلم المحسنة مثل كلام بشار بن خضر لأن هؤلاء ليسوا المتفلسفة لاطلة العلم
 فاضغن في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا • وهي بعض اهل القننيل رجل أوصى
 بأن يباع من كتبه ما كان خارجا عن العلم ووقف كتب العلم وتنت كتب وكان معها كتب
 الكلام فكتبوا الى أبي القاسم الدهقان كتب الكلام هل تترك من العلم حتى توضع
 كتب العلم فأجاب أن كتب الكلام تساع لانها خارجة عن العلم من اهل المزبور • وفي
 التوابل أوصى أن تصدق بثلثه الى اخيه يبلغ ما على غيره من (١) وفي التوابل
 وكذا انه صدقة على الزمى أو على الساكن أو على مسكين مكاتبهم بمختلف الوصية
 من اهل المزبور • رجل قال هذه القرعة اعلان قال أو نصير ليس الورثة أن يصلوا فيها ولو
 قال هي لساكنين جائز لهم أن يصدقوا بغيره أو أخذ نفسه أو لا شأن للوصية فان كان
 معلوما بشرط لصحة الوصية فيقول الوصية لا فإذا اهل الوصية فقد ملكها فليس لهم أن
 ينهوه أما في الصدقة فالصدقة وهو القرية ودفع القرية صدقة وتكرية كدفع الدين فاضعان
 في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا • ولو قال ثلث مالي لساكنين تمت الوصية ويجوز
 صرفه مالي مسكين واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز الصرف الى
 مسكين واحد ويجوز الى مسكينين في قول من يجوز وصية من وصايا الثانية • ورجل دفع
 المال الى الوصى وأمره بأن يتصدق بثلثه فأنفق الوصى في نفسه لا يجوز • ولودع
 الوصى الى ابنه الكبر أو الصغير الذي ينفق الصغير يجوز وإن لم ينفق لا يجوز فاضعان
 في مسائل مختلفة • لو أوصى بثلثه اليه أن يملكه من شاء فليس له أن يملكه لنفسه لأنه
 ما مورثا لعلامة من جهة الوصى وهو لا يكون مطلقا لنفسه بخلاف ما لو أوصى رجل الى
 رجل بثلثه بضعه حشا أحب أو يملكه حيث أحب فهو سواء له أن يملكه لنفسه ولو أحب
 من ولده وليس له أن يملكه لاحد من ورثة الميت عيبه سرخى في باب اقرار المريض
 من الوصايا • ولو أوصى بثلثه من ماله أو بجزء من ماله لولد لورثة أسطوره ما شئت لأنه
 مجهول بشاؤل القليل والكثير لكن سهلة الوصى لا تخفى هذه الوصية والورثة تعاون
 مقام الوصى قالهم البيان وهذا الذي ذكرنا اخبار المنازع بناء على عرفنا ان السهم
 كالجزء واحد اهل الزادة لعلامة قد كفى البسوط اذا أوصى لرجل بثلثه من ماله فدخل
 أسهم سهم ورثته إلا أن يكون أسهم السهم أكثر من السهم فبلى رواية لاهل جزوة
 أبو حنيفة القدان عن السهم ولم يجوزوا زيادة على السهم وعلى رواية الجامع الصغير
 يجوزوا زيادة على السهم ولم يميزا القدان عن السهم وقالوا يلى الوصى في أسهم سهم
 الورثة اذا أن يزيد على الثلث في ثلثه الثلث • فكذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في
 مبطله لعلامة أن السهم اسم لثمن مجهول كالجزء فلا يخفى لثمن السهم وانما جملته
 عبارة عن نصيب أحد الورثة لان ما يصيب أحد الورثة كمنه الصدقة يسمى سهما وانما

(١) لانهم مجهولون لا يمكن اثبات الحق لهم
 كذا في اهل المزبور

صرف إلى الآخر لا يمتنع إلا إذا دخل الثلث بعد ذلك لأن الوصية بأكثر من الثلث
 لا تصح عند عدم الإجازة وله ما روي أن ابن مسعود رضي الله عنه مثل خمس أو مسمى بهم
 من ماله فقال السدس وروي أن رجلاً أوصى بهم من ماله فمضى رسول الله عليه الصلاة
 والسلام في ذلك بالبدن فأخذ أبو سفيان عنده وعرف سطلق لصداهم في الوصية والأفراد
 إلى السدس وقد قال جماعة من أهل الفقه منهم إمام بر معلوم أن لهم السدس ويذكر
 ويراد بهم من جهات الورثة أيضاً فعلى له أنفها كما في باب الوصية بثلاث المال من
 كتاب الوصايا • وذكر في وصايا التوازل لو أوصى بوصايا أو علمه في ربيع بعض ورثته
 بعض تركته ونفى وتعد وصاياه فالصحيح أنه لا أن يجعله بأمر القاضى في الزمان والعشرين
 من الفصول الأسفروثمة في أدائه • وجعل أو مسمى بثلاث ماله هل تلك الوارث يبعث
 من التركة • قال ابن أوصى بالثلث لشخص معين فله الثلث الوارث لغيره في الأقدار
 الثلث لأنه لا قبل الوصية له ما رثت ذلك الشيء من التركة • لكنه علم تلك الوارث التصرف
 مع هو ذلك الغير وإن كان أو مسمى بالثلث فقضاء أو الصدقة فإن الوارث يملك التصرف
 في التركة لأنه أن يدفع القيمة لأن الفرض منه المقرية وقد حصلت بدفع القيمة بماله
 الرجل المعين بجماعه القادى في الثاني من الوصايا • ومن عجز إذا أوصى أن يتصدق
 عنه بأحد درهمين بها تصدق الوصية بألف أخرى مكانها من مال الميت جاز وأما حصل
 أن الحى إذا قدر التصديق بالوصية تصدق الوصية بمثلها أو قيمته فغيره وإن كان هلكت
 الألف التي عينها الموصى قبل أن تصدق الوصية ضمن الوارث ثلثها • وعنه أيضاً لو أوصى
 بأحد درهمين بها يتصدق بها مع فذلك الألف بطلت الوصية • فإما غائبة في التمس من
 الوصايا • حاصل هذا العمل أن الوصية به إذا كان مبنياً بغير لوصية الإيجاب وجوده
 يوم الوصية حتى إن من أوصى لسانه مبنياً بغيره ثم منكم يوم ما من الدهر لا تصح
 الوصية وإذا كانت العين الموصى بها في ذلك الوصية يوم الوصية فالوصية تنال بها حتى إذا
 هلكت العين بطلت الوصية • وفي حصة كان الوصية به غير معين وهو شائع في بعض التركة
 فكذلك بغير لوصية الإيجاب وجود الموصى به يوم الوصية وتعلق به الوصية • وفي كان
 الموصى به غير معين وهو شائع في جميع التركة بغير لوصية الإيجاب وجود الموصى به يوم موت
 الموصى وإذا كان الموصى به موجوداً في ذلك الوصية فالوصية لا تعلق به حتى لا يطل
 الوصية بهلاكه • بل هذا الأصل من المسائل إذا أوصى لرجل بثلاث ماله وله مال في ذلك
 ذلك المال واكتسب ما لا غيره فإن ثلث ماله الذي اكتسبه للموصى به ولم تعلق الوصية
 بالمال الموجود يوم الوصية حتى لا يطل بهلاكه وهذه وصية بشئ غير معين والموصى به
 شائع في جميع المال ولو قال أوصيت بثلث عني أو بشئ من عني وليس في ذلك غنى
 لا تصح الوصية بها حتى لو هلكت تلك الأضام بطل حتى لو حدثت للموصى أضام بعد ذلك
 قبل أن يموت لا • • • • • يكون للموصى من الأضام الخاصة بشئ وهذه وصية بشئ غير معين
 والموصى به شائع في بعض ماله لا في جميع ماله لو انطلقت ذلك المال بطل بهلاكه كضرورة
 وكذلك لو قال له أوصيت لثمة هذه الشاة وهذه الشاة ليست في ملكه لا تصح الوصية

ولو كانت في ملكه تعلق الوصية بها حتى تنحل بلاكها وهذه وصية بنى معين فاما وصاية
 في الفصل السادس من كتاب الوصايا • ولو قال تمت قوا بعد التوب فالحل بالورثة ان شاءوا
 تمت قوا بالتوب أو بفتح هذا البيع أو بفتح ما أسكروا التوب به فأخذ برأيه في التمس
 كتاب الوصايا • وجل مات وقد كان أوصى بثلث ماله وخلف مائة من العقارات
 والوصي تابع مائة الوصية فلما أوت أن لا يرثي إلا من كل ثلثي بالثلث بمائة • بيع
 الثلث بحيط برهاس من الحادي والعشرين من الوصايا • وأما أوصى وخلف مائة وخمس
 الأموال فباع الوصي مائة الف مائة ففالت الورثة نفس لارضى بذلك وبيع كل نصف ثلثه
 فلهم ذلك خمسة الف وأى في مائة ثلثي من الوصايا وكذا في الحاشية في تصرفات الوصي
 • (ج) أوصى بشترين عددا من أجود أغنامه الشأن يجوز ويخرج من الثلث فنية في باب
 ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز • وفي نوادر ابن جماعة على محاذة قال أوصى بملاب
 بجميع نصيب من هذه الدار وهو الثلث فادانيه من الدار نصفه الصف كله الغاية
 ان حرج النصف من ثلث ماله (م) قال ثمة والبيع مختلف في هذا الوصية فان من قال اعتبره
 يعتبر من ولان جميع نصيب من هذه الدار وهو الثلث بكذا ودرهما وكان نصيبه النصف فالبيع
 يقع على الثلث فاما ثمانية في الفصل الثاني من الوصايا • رجل قال في وصية أو في مرضه
 ان حدث بي حدث فخلان كذا على أبي يوسف أنه قال سمعت أبا حنيفة يقول ان هذه وصية
 والحديث عند ما الموت وان لم يخل حدث الموت وكذا قال لعل ألف درهم من ثلثي فهو
 وصية وان لم يذكر فيه الموت ولو قال لعل ألف درهم أو من ربع مالي
 فهو باطل قال ذلك في وصية أو في مرضه الا ان يكون ذلك هذا ذكر الوصية • يكون
 وصية فاضيفار مما يكون وصية من كتاب الوصايا • وفي الخلاصة من قال
 ان باء رجل يدعى على "ما بين الدرهم الى الخمسة مائة طوء قال ان لم يشد الاضطرار يرى
 الوصي أو يرى رجل صيته كانت الوصية باطلة فيض كرك في آخر الوصايا • أو من
 شكها من مهرها الذي على زوجها فالوصية باطلة (١) وان لم يكن لها مال فحمد أو جب
 في بيت المال والتلفي على الروح كالكسوة نظام الكاح حتى يرى التوارث ويقول
 الثاني ما أتخذ في الرابع من وصايا الراوية • امرأة أوصت الى زوجها وأمرته بأن يكفها
 من مهرها الذي لها عليه فالوصية باطلة وله أن يكفها عما شاس التركة لان قدر الكس
 من التركة باق على ملك الميت فلا تفسد في التعيين وان لم يتراشأ فكفها على بيت المال
 ولا يجب على الروح لا ياتر ان تغطي الزوجية على أي يوسف كفها على زوجها اعتبارا
 بطلبها في حال حياتها وهو المختار واقامت حاشية في الوصايا بعلامه التوث • ويقدم
 الكس من التركة على سائر الحقوق فان لم يتراشأ فالكل على من يجب النصف في حياته
 الا الزوج في قول محمد وعلى قول أبي يوسف يجب الكس على الزوج وان تركت حالاً وعليه
 العنوى (٢) فاضيفان في غسل الميت من كتاب الصلاة • ولو أوصى الرجل بأن يكف هو
 عشرة آلاف فان يكف يكف الوسط من غير صرف ولا تخير فاضيفان في ما يجوز وصية
 من كتاب الوصايا • وفي الميتة الوصية بالاسراف في الكس باطلة والوصية باعطاء التابوت

(١) لان ولايتها في ماله انه انما تغطت
 بالموت كذا في محيط السرخسي في باب
 ما يجوز بالوصية ويجمعه ما في الوصايا
 الحاشية كما يجب منه
 (٢) سئل عن كس امرأة العبد وبغيرها
 على القول المتي به من أنه على الزوج وان
 تركت مالا فأجبته بأن لم أره الى الآن
 صريحاً لكن تعطيلهم لابن يوسف ما
 المكس كالكدوة حال الحياة يعتدى أن
 يكون على العبد ومقتضى أن يبيع منه كما
 يباع كسوتها كذا في حقه الصراة
 في شرح قوله وياع الف في مقعة زوجته

ثم

في بلادنا حصية برازيه في الخمر من الوصايا • (خ) عمر أبي يوسف في رجل أوصى
 بانه لا يكمن موتى المسلمين أو لحمر القبور فهو باطل ولو كان في أحكام موتى فتراه
 المدين جاز خسه القناري في الرابع من الوصايا • ولو أوصى بأن يكس في ثوب حشكدا
 في موضع كذا فالوصية باطلة • ولو أوصى بأن يكس في ثوب كذا أو يذفن في • موضع كذا
 فالوصية في تغيير الكس وموضع القبر باطلة • ولو أوصى بأن يتبرع فلان في قبر واحد
 لا يراى شرطه • ولو أوصى بأن يشرى مقبرة كذا بشرط فلان الزاهد يراى شرطه من وصايا
 حرانية المتبرقي أوائل الوصايا • أوصى بأن يشرى مقبرة كذا بشرط فلان الزاهد يراى
 شرطه أن كانت في التركة مؤنة الخلل من وصايا معين المني • الوصية بالكس والدفن
 وبالنقل من موضع الى موضع وبطريقه وبالبناه عليه مودع حال الى من يقرأ القرآن
 على قبره باطلة • من وصايا جبر السرحى في باب ما يجوز به وصية وما لا يجوز • ولو
 أوصى أن يغسله فلان أو أن يدفع الى انسان شي يشرى على غيره ففيه باطلة • جامع القناري
 في عمل الميت في آخر كتاب الصلاة • الوصية بالقراءة على قبره باطلة لكن اذا قرأ القناري
 وأعاد عليه حتى أن يجوز له وجه الصلاة دون الإبرة • (١) مجمع القناري في الوصايا
 بنوع تكس • وكذا في الفصل الثامن والعشرين من وصايا التارثانية • • ولو أوصى
 بأن يصلى عليه فلان في العيون أن الوصية باطلة • وقال الصدر والشهد القناري عليه فتح
 القناري في الصلاة على الميت من باب الجنائز خلاصه • (خ) الميت اذا أوصى بأن يصلى عليه
 فلا نال الوصية باطلة وعليه القناري • (٢) وفي نوادر ابن رستم أنها جائزة ولا يزمه فلان بأن
 يصلى عليه القناري الكس في ذك كسائل الجنائز من الصلاة • • ولو أوصى بأن يصلى عليه
 فلان يتقدم ذكر العيون أن الوصية باطلة وفي القنارية وهو الأصح • (م) وفي نوادر ابن
 رستم أنها جائزة ويؤمر أن يصلى عليه • (٣) والقناري على ما ذكر في القناري • • فانارثانية
 في الثامن والعشرين • • ولو أوصى بأن يتصدق الطعام بعد موته فلا يملك الوصية في الأصح
 بزاره في نوع في القناري • • ولو أوصى بأن يتصدق طعاما بعد موته ويطلب
 الناس يجوز له القناري والقناري في ذلك مواء • • مختارات النوار في الوصايا في آخر فصل
 وس • اعتق ميدا • • ولو أوصى بالتصدق في وجه الخير يصرف الى القناري أو إلى المسجد
 أو طلبة العلم • • وجعل أوصى بأن يتصدق طعاما بعد موته ليطعم الناس ثلاثة أيام فهي باطلة
 وهو الأصح • • أوصى صالح فرجة فلا نال الوصية باطلة • خلاصة في الجنس الآخر من الفصل
 الأول من كتاب الوصايا • • ولو أوصى بأن يتخذ الطعام للمات بعد موته وإن يعلم الدين
 يصبرون الحرية • قال القناري أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز ذلك من الثلث ويجعل للذين
 بطول مقامهم عنده والذي يبي من مكان جدد يستوى فيه الأشياء والعقار ولا يملك
 الذي لا يتناول مساقته ولا مقامه • • فان حصل من الطعام شيء • • كثير يرضى الوصى وإن كان
 ظيلا لا يبيس • • وهي التبع الامام أبي بكر السخي وجعل أوصى بأن يتصدق الطعام بعد موته
 فليس ثلاثة أيام • قال الوصية باطلة • (٤) • فاصحان في أوائل الوصايا • الوصية للمسجد
 لا يجوز عند الثاني خلاصه • • ولو قال يتصدق عليه بزارا جاعلا أوصى بما ليس من الدين على

(١) وقال لا يجوز أن يكن القناري معينا
 كذا قال أبو نصر كذا في التارثانية
 من أهل الميزور وهو الأصح • •

في الخلاصة • •

(٢) وهو الأصح كذا في الخلاصة • •

(٣) من تأمل • •

(٤) وفي السراية اذا أوصى بأن يتصدق
 طعاما بعد موته • • يعلم الدين بحضور
 له منة بزار من الثلث انتهى فيجعل هذا
 على وصية وقعت لغير التامهات • • وما ذكر
 عن أبي بكر الخري مفيد ثلاثة أيام وفي
 البرم الثلاث تجتمع النافعات فتكون
 وصية لمن يملك واقفه أعلم من القناري
 قبل باب الوصية بثلاث المال من كتاب
 الوصايا • •

معدونه لا ترنصع أوصى ثالث حاله للكعبة بازلسا كين معصية قال محمد أوصى ثالث حاله ليت المقدس باز على بيت المقدس ويصرف على مرابعه وهو ذلك أوصى ثالث حاله لثمنه وهو باطل في القياس وفي الاستحسان أيضا في مساكن النذور بزازة بقى أسروج في الرجوع من كتاب الوصايا وهو محمد رحمه الله تعالى أوصى ثالث حاله ليسر في المسجد جاز ولو أوصى لسراج المسجد بزازة في المجلس من الوصايا (م) أوصى ثالث حاله لا يثبت الميراث (١) (من يدخل (من) أوصى داره على مصالح معجده من فهو وصية برقبته (م) أي وصية بعلها فلا يتبع من وصايا القنية قبل باب تصرفات المريض (جو) رجل أوصى بجمرة معصية لعتقه ليسكن فيلويدهم ولها ميراثه أوصى له بالسكن دون الرقبة فقد الفناوى في الباب الأول من الوصايا ولو أوصى بسكنى داره لرجل وليس له مال سوى الدار جاز الوصية وله سكناها إذا لم يتخرج الدار من ثلث حاله ولا يجوز للوارث أن يبيع ثلثي الدار في قول أي حنفية وقال أبو يوسف للوارث أن يبيع الثلثين وله أن يقسم الورثة أيضا بخلاف الثلث الوصية خاصية في فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز من الوصايا ولو أوصى بسكنى داره لرجل ولا حال له غيرها أدانت الورثة أن يبعوا ثلثها ورثي عن أبي حنيفة أنه ليس لهم ذلك وقال أبو يوسف لهم ذلك لأن الوصية بالسكنى دين الوصية بالرغبة ولو أوصى بكل الدار لم يكن له إلا الثلث وكان جميع الثلثين كذا إذا أوصى بسكناها وجه قول أي حنفية أن حصة في ثلث السكنى شائع وفي بيع الثلثين منها إبطال حصة في السكنى فيها هو فليجز حصة المسائل لغير النصف في الراس من الوصايا ولو أوصى به داره لآسان قال أبو القاسم تذاوير الدار وتدفع إليه ثلثها فإن أراد الموصي له المثل أن يسكن نفسه قال أبو بكر الأسكاف يجوز له ذلك وقال أبو بكر بن أبي عبيد وأبو القاسم ليس له ذلك خاصية في فصل مسائل مختلفة من الوصايا أوصى بخدمته مدة ستة لعلان وفلان غائب فإن العبد يخدمه مدة بعد رجوعه (٢) ولو أوصى لفلان بخدمته مدة هذه السنة تقدم فلان به دالة بطلت الوصية من المثل المزبور العبد الموصى بخدمته لا يملك خطأ أو خدمته واشترى ما عدا آخر ثمن حق الموصى له بالخدمة فيه من غير تجديد خاصية في مسائل الشروط في الوصية كره على طريق التحريم المبسوط ولو أوصى بأن يخدمه مدة أحد ورثته سنة ثم يعتق جازان أبيه بقية الورثة وإن لم يصبروا بطلت الوصية بالعتق لأن الوصية بالعتق في ضمن الوصية للورثة وإنه عليها والوصية بالخدمة لا أحد الورثة لا يجوز إلا بأجازتهم فإذا بطلت الوصية للوارث بطل ما في ضمنها كالوصية بالخدمة ولو أوصى بأن يخدمهم سنة ثم يعتق جاز (٣) وإن كرهوا لبعضهم ثم اختلفت عبارة مشايخنا في جواز هذه الوصية قبل تجوز بطريق الوصية لأن الوصية لجميع الورثة على قدر حقهم في التركة جائزة لأنها لا تنقض إبطال حق أحدهم ولهذا يجوز الوصية لبعض بأجازتهم ولأن تجوزها بطريق الاثمن معذور لأن الرقبة تثبت على سكر ملك الميت حتى لو باعها أو وهبها لم يبرأ عما لم يبيع ورثتهم هذه الوصية لأنه متى مرقده يؤول إلى إبطال حق الباقيين لأنه حينئذ يبرو وصية لبعض الورثة قبل صلحهم ردها لهذا

- (١) والثالث ما يعتبر من أعيان التركة أما الدين فلا يثبت لولا أن الدين ليس مال مطلقا وليس بمصلحة للخدمة كذا في مجمع الفناوى في آخر فصل تصرفات الموصى عند موت مريض المريض من كتاب الفناوى مسائل مناسبة لهذه المسألة وما بعد عند (٢) ونكون الخدمة على مقدار ميراثهم

وقيل يجوز هذا بطريق الاثر لأن حق استخدام المصلد لجميع الورثة ثابت شرعا لأن رقتة
 غير متقولة بحكمة أحد ان كانت رقتة متقولة بوصية قصارت الخدمة مع اناسهم ولهذا
 لورثة بعض الورثة الوصية لا ترتد لأن الورثة مذكور الخدمة بالميراث والميراث لا يرتد لورثة
 فكذلك هذه وصية باعناؤه لا غير متسنة ولكن يشترط أن يخدم الورثة سنة فمادم
 الورثة سنة يقتضي على الميت وذكر في الفتاوى لو أوصى بأن يقتني عبدا بعد خدته لولديه
 سنة تقبوز الوصية ويخدمهما على غلامهما انهما الآن يقول في وصيته يخدمهما على
 الدوام مطلق الوصية اذا كان أحدهما ذكرا والاخر أنثى لانه لو جاز ذلك لانتفى
 الخدمة وصاوت الوصية لورث فاعلم اذا كانا ذكرا أو أنثى جاز ذلك وصار سبيل
 الميراث دون الوصية فلا يجوز التفرق بهذه الالة لاجل ما فيه على تلك الميت مهلة الوقت
 احدهما عنهما ولو أوصى أن يخدمهم ثم هوس لم يقتني الا أن يقتنوه لانه لا يملك لاعتاق
 عبدا الموت لانه ليس باهل له ولم يملك نفسه بشرط فلا يقتني مالم يقتنوه ولو صالحوه من
 الخدمة على غير ما جازوا بالعتق جاز لأن هذا العبد ملكهم في حق الخدمة في الصلح انما هو ذلك
 الملك يدل بغيره ولأن الصلح عن الخدمة جاز وان كان لا يجوز الاغتصاف منها لا الصلح
 اسقاطا واقطاعا الحق بوضي جاز لما عرف ولو أعتقه أحد الورثة قبل السنة ضمن حصة
 أصحابه من قيمة الخدمة لأن الرقبة في حق الخدمة ملوكة لورثة لأن الوارث لا يملك الخدمة
 ملكا جديا ولكن يقوم مقام الميت بطريق الخلافة عنه والمورث كان يملك خدمته بماله
 الرقبة فكذلك الوارث تعتبر الرقبة ملكا لهم في حق تلك الخدمة الذي لا يؤذي الى ابطال
 الوصية بالعتق فكذلك في معنى المدبر فبالعتق متفقا عليهم ملك الرقبة والمنفعة والمنفعة
 تعبر بالانفاق مع ملك الرقبة لا وحدها كافي المدبر ولو قال الوارث بعد السنة ان دخلت
 الدار فأت حرم مع نعليه وكذلك الوصية وذكر في الجامع أنه لا يصح في الوصية وقد مررت
 وفي المتن قال أبو حنيفة لو قال قد أوصيت أن يخدم عبيد سنة فلا تأثم هوس فان لم يخدم
 حلا سنة لم يقتني وهذه وصية فيها عتق ولو أوصى أن يخدم عبدا ورثته سنة ثم هوس
 خدمهم سنة أشهر ثم مرض أو أبن قاته يقتني بعد السنة وليس هذا على الخدمة ~~مستحبا~~ قال
 أعتقه بعد سنة أرى أنه يخدمهم على الميراث ولو لم يخدمهم شيئا عتق لما عتق فان قالت
 الورثة قصي فقبيل نفعه فذلك لهم وهو من الميت ولو قال يخدمهم هذه السنة ثم هوس
 خان غاب شهر أو مرض بطلت وصيته فهدم بعينها ان لم يخدمهم لانه لا يشال خدمهم
 هذه السنة عرفا وان ترك الخدمة يوما أو يومين ولو قال أوصيت بخدمه عبيد لورثتي
 سنة ثم هوس ولا تكون وشلت فان أجازوا ذلك فهو جاز ويخدمهم بالسوية ويقتني بعد
 سنة وان لم يصبروا الوصية ملهم ان يبعوه قبل السنة ولا يقتني اذا ابا للخدمة على الوصية
 سنة فان خدمهم على الوصية سنة جازت وصيته بالعتق واذا أوصى بخدمه أمته لرحل سنة
 ثم عتق وترك اثنين ولا وارثه غيرهما فاعطها أحدهما لم يجز لأن رقتها في حق
 الخدمة ملوكة لاجنبي وفي الاعتاق ابطال ملكه لا يجوز بخلاف الوصية بخدمتها
 لورثة سنة فاعطها أحدهم جاز لما عتق من المحيط السرخسي في أول باب الوصية

اعتق العبد بعد الخدمة من كتاب الوصايا • وجعل له عيدا فأوصى أن يخدمه ولدي له سنة
ثم يعقن جازت الوصية ويخدمهما على قدر ميراثهما ذكرا أو أنثى وأما سبط
الوصية إذا قال في الوصية يخدمهما على السواء جئت لئلا كان أحدهما ذكرا والاخر أنثى
تسأل الوصية ولو كانا ذكرا جازت الوصية حرارة المعتق في الوصايا • وجعل قال لأمته
عند الوصية إذا خدمت ابني عيدا أو ابنتي هذه حتى يستقيا أو أت حره قالوا إن كان
الابن والبنت كبيرين يخدمهما حتى تفرق الابنة ويصير الابن غنى الطارية وإن
كانا صغيرين يخدمهما حتى يدركا لأن استقنا الكبيرين والصغيرين يكون عدا مقلنا وإن
كانا كبيرين وتزوجت الابنة وبقي الابن يخدمهما جميعا لأن شرط العتق خدمتهما حتى
يستقيا فلا تنق عند استقنا أحدهما وكذا لو كانا صغيرين فأدرك أحدهما يخدمهما
جميعا حتى يدرك الآخر فأما مات أحدهما قبل ذلك بطلت الوصية لأحكام معلقة
بخدمته ما ورد وقدم البأس من ذلك فأصبحان في فصل التعلق من كتاب العتاق •
رجل أوصى أن يخدم عبيد مولده سنة بعد موته ثم يعقن قال أبو نصر إن كانت الوصية
للأب والأم فالوصية باطلة لأنهما جازت بمتوالي في الخدمة • فيكون وصية للأب
بالزيادة على قدر ميراثهما متحدة وإن أوصى بذلك لأبوين متواليين في الميراث جازو يكون
سبيل في الميراث دون الوصية وقال الفقيه أبو القاسم إن تضاعف في الميراث جاز أب
ويخدمهما على قدر ميراثهما لأن أعط عند الإطلاق يحفل ذلك والوصية يجب تعديها
ما أمكن إلا أن يقول في وصية يخدمهما على الراء جئت لئلا لا يجزيه
الوارث يخدمهما ثم يعقن • والمعتق على هذا ذكر الكتاب إذا أوصى بأن يخدمه يخدمه
جميع ورثته ثم يرحل قال هو سائر فأصبحان قبل كتاب التسمية • رجل أوصى بوصايا
فما ورثته نأياهم أوصى بوصايا لولده ما أوصى به فقالوا قد أبرما ما أوصى به ذكر في
المعتق أنه لا تنفع إسمائهم وإنما تنفع أجانهم إذا أبرموا بعد العلم فأصبحان في الوصايا وكذا
في الثاين الثانية في التاسع عشر من المحوى • قال في المعتق أيضا • رجل أوصى بوصايا
وكتب في وصيته أن يخدمه ثلاثة أعوام ثم يرحل ثم يرحل ثم مات ومحمد ورثته
تدبره ثم تصلف الورثة على علمهم وإن أقبل الوارث بما كان في كتاب الوصية عتق العبد إذا
كان يفرح من الثلث وتزعم السعاية فيماد على الثلث إذا كان لا يفرح وكذا لو كان على
المستدين يخط عليه يعتق ويصير في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة
الميراث قيمته لو كان قنا وقال بعضهم قيمة الميراث ثلث قيمته لو كان قنا وقال بعضهم شرط بكم
يخدمه مدة عمره فيعمل قيمته ذلك وقال الفقيه أبو القاسم قيمة الميراث نصف قيمته لو كان
قنا وهكذا ذكر الشيخ المروسي جواز زيادة ربحه الله هكذا في (ك) وقال وعليه
المعتق (أ) أنه الساري في المديون من كتاب العتاق • ومريض أي كل مريض مع المريض
منه كالحصاة قال أوصى بشي مارت باطلة لأنه طاهر بالوصية أن لا يخلط بحاله حتى أحد ربهما
إذا قد بالمرس بأن قال إن مات من مرضي عدا وإذا أطلق ثم صرح فإني وإن عاش بعد
ذلك سبني كمال التسمية فهو سائر في كتاب الوصايا • قال لم يوت أدامت فأب

(١) لو كان إلا يرمق قد أتوا كما في
الحاشية في فصل التعلق من كتاب
العتاق •
مرمى تعلق بقيمة المديون في كتاب العتاق
فقال في شرح الهداية لابن القيم
والحاشية •

يرى من يرى على ذلك قال أبو القاسم الصارم صيته ولو كان ان تحت لا يبرأ الصارمة
من وصلها القصة وحسبنا في الولوية في الخلق • اعتقل اسنان من مرض فقيل
له أوصيت بكذا وكذا فأشار برأيه أي تم لي بصرع الان بطول الاعتقال فبصرع كما مرض
جامع الصول في أحكام الأعيان • الإشارة تقوم مقام الصارمة ولو دعي في البيان
بجكتاية من الفصل المديور • الإشارة من الأعرس معشيرة وفائضة مقام الصارمة في
كل شيء من بيع وأجارة وهبة ورض ونكاح وطلاق ومثاق وأبراء وقصاص إلى الحدود
ولو حلف القدي وعدا عما حلف فيه القصاص الحدود وفي رواية أن القصاص كالحدود
هذا فلا يثبت بالإشارة وقسمه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيره على استثناء
الحدود وتزاد عليها الشهادة فلا تشمل شهادة كأي التوجيه (١) من الأشهاد في أحكام
لأشارة • كل مرض صار صاحبه ذا فرائض مات عنه حكمه حكم المريض فقير
ترواه من الثلث كالهبة والصدقة والعق والتبديروا لها بقدر ما لا يتجاوز لئلا يفسد
وما يشاء ذلك وكذلك إذا أبرأ أو ماعى دم الخطأ لم يمس دم محمد بن حبيب بن ناسخا
في النام والناظرين من كتاب الوصايا • جريح أو مريض مدعونه أن يفي عن قاتله
والفقير عدك بالطلاق قياس قول أي حصة فاضحة في فصل من يجرى وصيته ومن
لا يجرى من كتاب الوصايا • أوصى بوصايا مرضه ثم مريض ثم مات بعد ذلك
بشيء فمضى وصاياه الأولى ما لم يرجع عنها لم يكن قال في وصيته مات في مرضه هذا
أول الصارمة أجزى أجزى بشاري مرثدا أو أكرس من مرضه لم يجرى بعد (٢) قال قال ذلك
ثم يرى ثم مات مطلقا وصاياه في الفصل الأول من وصايا العاوي تكبري بعلامه أباء •
أوصى بوصايا وكتب له ما كان مرضه بذلك فأوصى بوصايا أخرى أيضا وكتب ما
آخر أن لم يذكر في الفصل الثاني • رجع عن الوصية الأولى بعمل ما يجيها أوصى بوصية
ثم جرت قال محمد بن أبي طاهر عليه الجنون حتى بلغ سبعة أشهر وصيته باطلة وإن أفاق قبل
ذلك حكمه بما أوصى على حاله وروى عنه أنه قال إن أفاق قبل السنة فهو كالوكان يصيه
وعن أبي يوسف أنه وقت شهرا وشهرا وبات كثيرا جهنم إلى نكاح العاوي الصغرى والشرى
صلى الله عليه وسلم لا يوقت فيه شيء بل يموت من رأى القاضي كما هو قول أبي حنيفة وإن مات
الحاجة إلى التوقيت فالعقوى على أن الجنون المطبق في حق التصرفات قد دبر سنة لانه
لما حال عليه الفصل الأربعة ولم يبق منه علم استحكام جوده • ثبت في الصلاة الجنون
مقدر بما ذكر في صلاة العاوي الصغرى وفي صلاة هذا الكتاب ثم إن أوصى بوصية
ودبر بعض ريقه ثم مرس وصار معنوها فحسب كذلك رما ثم أفاق ثم مات فالوصية
باطلة لا تدبر لأن في التدبير لا يملك الرجوع أراد أن إذا طال ذلك حتى صار مطلقا على
ما اختاره من العمل المبرور بعلامه النوب • قال في الأصل - في معنى الوصية الأولى
وأوصى ما الثاني حكاية رجوعا عن الوصية الأولى وفي معنى الوصية الموصى به ولم يسم
الوصية الأولى لم يكن رجوعا وكان ذلك جهنما • وإنه إذا أوصى بمدة رجل ثم قال الهد
الذي أوصيت به لفلان أوصيت لفلان أن يركن رجوعا لانه سمى الوصية الأولى واستأن

(١) شهادة الأعرس لا تشمل مرضين تقبل
شهادة ومن لا تقبل من الشهادات

(ترجمة)

(٢) أن جاني الموت من هذا المرض أو أن
مات من هذا المرض

من أحكام المرضي في الوقت • قال واذا أوفت المرأة ولها أولاد صغار ولها زوج
وهو أبو هؤلاء الأولاد وتركته سيرا ثامن عشراته وسبع ذوات وأوصت إلى رجل
وعليها دين لا بأس فلو صمها أن يبيع من تركتها ما يفتي به ما عليها من الدين
وكذلك إذا أوصت وصية في أبو اب البر أو لأم شئ مما يصح أن يباع فيه من تركتها
فلو صمها أن يبيع من تركتها ما يفتي وصايا ما إذا فرغ من الدين أو الوصية كان الأب أو
عصمة هؤلاء الأولاد المعاصرين وصى الأم لأن قضاء الدين وتبعية الوصية وحصول التركة
تتبعها حتى الميت والميت في حال حياته كان أولى بقتل حقوقه من غيره فكذا
وصيه بعد موته فإذا فرغته التركة من حقه كان الأب أولى لأن الباقي حال الورثة والأب
مقدم على الأم في التصرفات في حال الولاية فكذا على وصى الأم (١) ثم قال في الكتاب
كان الأب أولى إذا كان موضع المال يبيع أو لم يكن مذكورا مصر فاصطنع الطبر على
قول من يرى الجرافة إذا كان كذلك لا يعطى التصرف في حال التيمم ووضع حاله في يد
مدل إلى وقت الحاجة أو إلى وقت بلوغ الصغير من مختصر شرح أدب القاضي في باب
الرجل يريد أن يكتب وصيته • وصى الأم لا يعطى على الصغير يبيع ما ورثه الصغير من الأب
العقار والمنقول في ذلك سواء لأن وصى الأم قائم مقام الأم والأم حال حياتها لا يعطى يبيع
ما ورثه الصغير العقار والمنقول للمنقول ما بين ورثته والحالي من الدين سواء (٢) وفي الخاتمة
وأما وصى الأم وصى الأخ إذا ماتت الأم وتركته ابنا صغيرا وأوصت إلى رجل أو مات
الرجل وترك ابنا صغيرا وأوصى إلى رجل يجوز بيع هذا الوصى فيما سوى العقار من تركه
هذا الميت ولا يعطى يبيع العقار ولا يجوز لهذا الوصى أن يشتري شيئا للصغير إلا الطعام
والكسوة لأن ذلك من جهة صفة الصغير (٣) وما كان ورثته الصغير من جهة الأم إن
كان تالفا من الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وإن كانت التركة مشفوعة
بالدين أو بالوصية وكان الدين مستغرا فله أن يبيع الكل ودخل يبيع العقار تحت ولايته
أن يبيع العقار بشرط قضاء الدين وقضاء الدين ودخل تحت ولايته بيع العقار يدخل
تحت ولايته أيضا وإن لم يكن الدين مستغرا فليبيع بقدر الدين وعلى له بيع الزيادة
على قدر الدين فغسل الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب مرتبه في وصى الأم فهو
الجواب في وصى الأخ والم ثانيا خاتمة في أركان الحادي والثلاثين من الوصايا • وصى
الأم يبيع من ولدها الصغير منقولا لا يبيع من تركتها التي ورثها من الأم إذا لم يكن الصغير أب ولا وصى
أنا إذا كان له أب أو وصى الأب فقامت ذل ولا يعطى قسمة عشارته على كل حال ولا يعطى قسمة
ما ورثه الصغير من غير الأم العقار والمنقول في ذلك سواء ما مرته من الجواب في وصى
الأم فهو الجواب في وصى الأخ والم ثانيا خاتمة في أهل المبرور بعد ورثته شخصاه وفي
القضايا المستغرى والحانية ترك أم أو أولاد أصغارا وأوصى إلى رجل قال وصى أولى
في التصرف في التركة من الأب وهو جند الصغار يفتي أدب الاوصياء في البيع • وفي
أدب القاضي لوصى الأب يبيع التركة لقضاء الدين وتبعية الوصية وليس له أن يبيع ما لا يملك
البيع الصغير وبه يفتي أدب الاوصياء من أهل المبرور وقرن أبو حنيفة بين الوصى وأهل

- (١) وفي السابع والعشرين من القوانين
أن وصى الأم لا يعطى التصرف ما تركته
الأم مع وجود الأب أو وصيه أو وصى
القاضي فليراجع أو ثانيا أو ما للدين وثمة
الوصية فهو مقدم على الجميع تأمل على
تقدم ما يتعلق بهذا المقام مع خلافه
باب بيع الأب والوصى مان الصغير من كتاب
البيع خلاص المصالح من بين
(٢) وفي مرقى الدفع من كتاب الدعوى خلاص
من دعوى البرية قبل الثاني ما دل على
أن الأم تقسم يبيع ما ورثه الصغير من أبيه
لحاجة الصغير ولقضاء الدين على
مرتب هذه المسئلة في بيع الأب والوصى
من كتاب البيع خلاص منية المفتي على

خال الوصي الميت بيع التركة للدين والوصية أما لو الميت يبيع التركة للدين الصغير
 لا يرين فيه الصغير خال الموقوف هذه القاعدة تنسب من المصنف وهو يوجب نور الصبي
 في الدار والعشرين من مائة عن الحائفة • ولو لم يكن له وصي ولا ولد وهو الخذل
 بيع العروض والشرا ما لا يباع التركة للدين أو وصية لم يجز بصفلاف وصي الأب من
 وصايا جامع المصنفات وكذا في آخر السابغ والعشرين من مائة • ولو باعت
 مال صبي بلا أمر من والده باطل وقيل لا قبل بلوغه أو متاع زوجها بصدقه وزعت
 أم وصيته ولو وجهه أصغر ثم خالت لم تكن وصية لم تصدق على المشتري ولو قبض بها
 إلى سلع السعار فبطلت الوصية فوفاها أنها وصيته يان بها والباطل ولو شرف
 المشتري أو سائر أهله لا يرجع على المرأة في السابغ والعشرين من مائة • إلا أن
 والاح وصائر أهله لا يكون الاتفاق على الصفه من ماله إلا بأمر الحاكم لأنه ليس
 لهم ولاية بالتصرف في المال وإن انعقوا صفه من ماله لم يملكه من الولاية ومن الإمام محمد أنه
 استحسن فيما لا بد له من دفعه للقضاء وفي آخر كراهية الجامع بما يملكه (١) وتأويله
 وهو الحاكم من القنارى واختار أنه إذا كان من جنس النصف بقاء في حجره أم لا وإن
 لم يكن طعاما كان دراهمه فإن كان في حجره والالا وإن كان يحتاج إلى غيره لا يفت
 لبيع والاتفاق إلا بعد أن يتصل الحاكم وصيا عن صفات البرازية • (ع) مات من
 روجه وأراد صفا عليها يبيع شيء من متعلقات التركة لطلبها منهم إلى النصف دون غيرها
 وصفه في صفات (صفر) من وصايا الفقيه في باب تصرف الأب والأم والوصي • ومن
 محمد فحين مات من اثنين صغير وكبير ترك لألفا في الكبير على الصغير خجامة وهو ليس
 بوصي خال هو منقول في ذلك وإن كان ترك طعاما أو فوفاها طعمه وألبسه الكبير لا يقضي
 الكبير استعصا من وصايا البرازية قبل بيع في تصرف المرء من الثاني • (ج)
 أو وصي لابن بنته اليم وترك لابن فأنقض الوصية على اليم دون ابن لقاضي يورثان
 كان في ماله ما وهو صغير لا ينفصل القضي في آخر الوصايا • وصي ومشرق
 فوصية أولى بأصل المال وحكم المنفق أن لا يجوز تصرف الوصي إلا بأمره
 وبه يقضي موجبات الاستكلام في الوصايا وفي المراجعة والخلاصة أن الوصي أن يوصي
 إلى آخر وإن لم يكن مأذونا له به من جهة الوصي من أدب الوصية في إبطال الوصي
 • وصي الميت أو وصي له غيره يفت أو وصي القاضى فضل ذلك يجوز وصي الميت
 والقاضى قضي في آخر باب ما يفتل بالوصي والأيضا من الوصايا أعلم أن الوصايا ثلاثة
 أحسن حاد على القيام بما أوصى إليه فانه يقرظ من قضاى عمره وأمن عاير فاقضى
 يضم إليه من يصبه وظن أو كان أو بعد فبصرفه في إقامة عمره مقامه خزانة المشتري
 الإيصاء من كتاب الوصايا ولو شك الوصي إليه في حجره فلا يقضيه حتى يعرف ذلك حقيقة
 ولو طهر عند عمره أصلا استدله به غيره (٢) من وصايا المدرك في باب الإيصاء • الوصي إذا
 عجز من إشباع أمر الميت ما قام الحاكم فيما أحله لا ينزل الأول أمال أو قام قضاة بترقيته
 ينزل (م) وفي فتاوى العلى وصي عجز عن القيام بأمر الميت ما قام الحاكم فيما أحله

(١) ويحتمل ما ذكره من القصة كقول
 البرزنجي ما يوافقه حيث خال في دفعه من
 كتاب المدعى رهن على أنه ورثه في أبيه
 ورهن دفعا على شراؤه من أمه فمعه
 بنده عن أبيه • كان لحاجة الصغير أو
 لقضاة إليه يبرحه
 وذكر في شرح الكبير من الفقيه أنه
 يجرى أن يدم إليه نفع ولا يجرى كذا حره
 جوى راده يحد

قال الوصي بعد أيام صرت قادراً على القيام بأمر المبتذل بعد ما حكم إلى مكاته قال
هو وصي على حاله لا يحتاج إلى إعادة حالكم ثانياً ثانية في أواخر الفصل الحادي والثلاثين
من الوصايا • ليس للقاضي أن يعزل وصي المبتذل الكافي وله عزل وصي القاضي
العدل كافي القنينة عند لا كافي القنينة من وصايا الأشياء • وذكر بكثرة المقر
الوصي لو كان عدلاً كافياً لا يبره ومع هذا فمرة يعزل وفي الأغنية في انصرام اختلاف
المشايع برأيه في نوع من عزل من كتاب الوصايا • ليس للقاضي عزل الوصي العدل
لكافي فإن عزل كان جائزاً إنما كافي الحيط واختلوا في صحة عزله ولا كثر على الصحة كما ذكره
ابن النعمان لكن يجب الانتباه بعدم صحة كافي جامع التصولين وأما عزل الملتزم واجب
من وصايا الأشياء • وصيه (١) لو كان عدلاً كافياً لا يفي للقاضي أن يبره فلو
بره قبل عزل أقول الصريح عندي أنه لا يعزل لأنه كوصي وهو أشقى نفسه
من القاضي فخصه بجهده وروى أن يفتي به لصادقنا الزمان حال ولو كان
كافياً لا عدلاً لا يبره ولو عدلاً لا يبره كافي يضمن إليه كافياً وذكره ليس للقاضي تبديل الوصي
ولا التمسك إلا إذا خان بده في آخر الفصل السابع والعشرين من الأصول • وصي
الاب إذا كان عدلاً كافياً لا يفي للقاضي أن يبره وإن كان كافياً بعدل يبره القاضي
ويجب وصاؤه وإن كان عدلاً لا يبره كافي يضمن إليه كافياً ولو عزله يعزل
وكذا لو كان عدلاً كافياً - وذكر الشيخ الإمام المعروف هنا أنه إذا عزل وذكر
القدوري والطحاوي أنه ليس للقاضي أن يبرج الوصي من الوصاية ولا يدخل - عنه
غيره حال ظهر منه خيانة أو كان فاسداً فمعه وقال الشراعية ويجب غيره ولو كان خيانة
الأنه مضاف عاجز من التصرف أدخله غيره ولم يذكر أنه لو عجز عزل (٢) وذكر الإمام
أبو بصير رحمه الله الفضل أن الوصي إذا هجر من نفسه الوصاية كان للقاضي أن يبره
فاحضن في بيع الوصي والشراء من كتاب البيع • القاضي لا يعزل وصي المبتذل إلا في
ثلاث جهات أظهرت خيانه (٣) أو قصر في العمل أو قصر في المال أو قصر في ديته على
المبتذل ويجوز من إثباته (٤) لكن في هذه يقول الإمام تبيين المبتذل ولا يبره ولا يبره وصا
مع وجوده إلا إذا غاب غيبة منقطعة أو امتزج في الدين كأي الخزانة أشياء في كتاب
الوصايا • أي الوصي • ديته على المبتذل لا يبرج من الوصاية ولو عجزه يخرج من الخزانة
يقول المالك كما مال تبرع على الدين أو تبرع أو لم يبرجك عن الوصاية برأيه من الوصايا
• ومن محمد بن سلة أن الوصي إذا ديته على المبتذل ليست له حصة فإن القاضي يبره من
الوصاية وإن كانت له حصة ينصب القاضي وصياً للمبتذل حتى تقام الدين عليه ثم إن القاضي
بالخيار أن شأنا القاضي وصياً وصلوا إلى خارجها عن الوصاية وإن شاء أعاد الأهل
إلى الوصاية بعد ما قضى دينه ونصكر الخصال أنه يجعل القاضي وصياً للمبتذل
مقتداً بالدين الذي يدين صاحبه ولا يبرج الوصي من الوصاية به أخذ الماشي وعليه
اصتوى فاضل في أواخر كتاب الوصايا ملتوه الوصي إلى رجل فجاء رجل وادعى ديناً
على المبتذل الوصي نائب (٥) ينصب القاضي خطاً من المبتذل حتى يصامم القريم ليجعل

(١) أي وصي الأب

(٢) ذكرت هذه المسئلة أيضاً في وصايا مبتذل

الاحكام نقلها من القدوري وذكره

قوله أدخله غيره فمعه وهكذا ذكر في

الاصل والطحاوي في شرحه

(٣) أو تبينه كما جنى في هذا الكتاب بعض

الأشياء فما اترقى فيه الوكيل والوصي

من الفن الثالث

(٤) الوصي إذا أراد أن يبرج نفسه من

الوصاية فالحق أن يدي على المبتذل

حتى يبره القاضي ويبره كذا في هذه

العدا في مسائل في من الوصايا

(٥) غيبة منقطعة كالمصرح به في الأشياء

وقد مر أنها

في حقه ألا يرى أن الوصي لو كان حاضرًا أو غائبا ينسب القاضى شخصاً من الميت لعل
المدعى إلى حقه لأن الأقرار من جهة الوصى على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى أن يخاصم
لوصى فيما أتقنه من الفتاوى المسماة في الوصايا بـ «الغاية» • وجعل مات وعليه
دين أو وصى وصياً وقاب الوصى فباع بعض الورثة بعض تركته ونفى دينه وأخذ وصاياه
قال أبو نصر البيع قاسد الآن يصح بأمير القاضى في فعل مسائل مختلفة في وصاى الحائز
أحد الورثة باع شياً من التركة لمين الميت وبعض الورثة غائب فانه ينعقد البيع ولو كان القضى
أكثر من الذين يبعد الزيادة إلى التركة يعنى البيع في الكل جائز والعامل من اشترى من الذين
برز إلى التركة • حواجر المتأوى في الأقل من الوصايا • • وجعل مات قبله ورثة في
ماله آخر فباع من جعل على الميت ديناً فأراد أن يبت ويثبه على الميت فطلب من
القاضى أن ينصب وصياً لست حتى يتم عليه البيعة أن كان الوارث غائباً بغية منقطة
نصب القاضى وصياً (١) فإذا أقيم المدعى عليه بنية قضى القاضى له دينه وإن لم تكن
الغاية منقطة لا ينصب القاضى وصياً • • ودوى الغاية في باب الدعوى •
القاضى إذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة يهمل القاضى معه غيره ولا يفرجه وقال
أبو يوسف يفرجه وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصى قائم مقام الميت ولو كان الأب
حاضراً ختمته على مال ولده الله • • عرفان القاضى يصح سرح المال حسن يده فالوصى أولى
حاضراً قبل حكمت كتاب الشفعة • • ذكر في المتن أنه ليس للقاضى الضم عمله تدبر
لشرب بالخبر القاضى بالعدل من أد الوصايا في الأرواح • قال الامام الحلوى
لقاضى أن ينصب الوصى في موضع إذا كان في التركة دين أو وصية أو وصية فربما ينصبه
نصاً للدين أو ينصب الوصية أو يحفظ مال الصغير ولو قال الوارث لا أقضى الدين
ولا أبيع التركة بل أسلم التركة إلى الدائن نصب القاضى من يبيع التركة وكذا لو كان أبو
الصغير متفاداً مال الصغير نصب وصياً لحفظ ماله • • رازية في التسليم من القضاء • • وصى
القاضى لو عمل نفسه غيبى أن لا يعمل إلا بطم القاضى كوكيل خاص في الفصل الأقل
من الأصولين • • ولو نصب القاضى وصياً وعينه أجر المدة جاز في باب تصرفات الأب
من الوصايا الوصى إذا نصبه القاضى وعينه أجره جاز في المثل جاز في الوصاى الميت
ملا بأجره على الصحيح • • كما في القينة • • في العين الثالثة من الأشياء • • وصى
القيم المتع من القيام بأمره الأباير فقاضى أن يفرض له أجره في باب ما يتعلق
بالوصى من كتاب الوصايا • • أقرار الوصى بدين على الميت أو وصية باطل في الفصل
السابع والعشر بمن الصادرة • • وإذا قضى الوصى • • ويأخذ على الميت بغيره خلاصته عليه
وإن كان قضى ذلك بغير أمر القاضى لأنه قائم مقام الوصى في حوائجه وتخرج المدة
شفاً للدين من حوائجه وقد كان صاحب الدين أن يأخذ منه إذا غفر بحس حقه
من التركة فلو وصى أن يسطه ذلك أو يسأوا من يأمره القاضى من المبسوط للشرعى
في باب الوصى والوصية من الوصايا وقامه فيه • • في الذخيرة الوصى إذا أقر على الميت
بالدين الأصح أقراره • • ثانياً في الفصل الثامن والثلاثين من الوصايا • • إذا كان

(١) سئل عن الميت إذا كانت تركته في يده
موتة وعليه ديون وله ورثة فالتبر ببيعة
منقطة وأراد أن ياب الديون اثبات ديونهم
هل للقاضى أن ينصب وصياً على الميت
ورثته الذين يعضونه ويأمره بدفعها
لأنها من التركة أم لا أجاب نعم لما حكم
ذلك لكن إذا ثبت الديون لا يأمره بالدفع
الأبعد استسلامهم على الاستحقاق وعدم
المسقط • • هكذا في فتاوى ابن عديم في
الوصايا • •

في المركب والوصي يعلم ولا يسه على ذلك ما يصح فيه أقول المختار أن الوصي يودع عند
 من له الدين من جنس الدين أو يبيع شيئا منه بجنس الدين ثم يتولى للورثة تصاومه أو يبيع ما يودع
 لودعة والنسب منية المسقى في تصرف الوصي من الوصايا • قوله أقر الوصي بعض
 الدين ثم بلغ اليقين على مطالب بالدين • أي بان شامطال الوصي ويكون مطالبته تصدقها
 في إقراره وإن شامطال المديون إذ لم يصدق الوصي وإذا انقض من المديون يرجع على
 الوصي لإقراره بالنقص أو يبيع ما يودع أو يبيع ما يودع الوصي بالنقص لا يلزم اليقين من دعوى
 القاضية في أوائل الأواخر • وفي الظاهرية صاحب الشافعي عليه أن القاضى عن قضاة
 أو قرض دفع الوصي إليه الألف قصاص للدين بصرفها فكبر للدين وإنكر ذلك من الوصي
 ما دفعه إلى المفرج إن لم تكن القويم بينه عليه قلت أولئك تكفى الوصي • حنفى على التوثيق وحسب
 الوارث على عدم علمه فإنه ذكر في فوائد مولانا نظام الدين أنه إذا أنكر الوارث ثبوت الدين الذي
 آذاه الوصي فلو وصى آذاه عليه فإن لم تكن له يده خطفه والله سبحانه أعلم قال وكذا
 لو يبيع مفرج ثم أقيم عليه الفالوقوع الأول بلا جعة ولو كان للمفرج الأول • فلاحظان على
 الوصي الوارث بل يضمن لثاني نصف الألف لأنه منه لأنه تعالى بالترك حتى تكمل من القويم
 وقد دفعه للمفرج بآثاره بغير اختيار صاحبه والحق في إيجاب العمان بغير الحقيقة فبعض
 ذكر في الأولانية • وفي الجاهل أن كان في رعه معلوم ومن لم لا ينظم والاربع عليه لأنه
 لم يرجع الوصي على الأول بيمينه لأنه في رعه معلوم ومن لم لا ينظم والاربع عليه لأنه
 عاص فبعض ثم خصاته لأجل الأول فربح عليه بما عصى لأجله ذكره في وصا الفخيرة
 وفي الجسوط فهو الثاني بغير أن شامطال الوصي وإن شامطال الأول أن سكتان المال
 موجودا عنده أو بغيره حتى يضمن حصته مما قبضه إن كان حالكا هذا كله إذا دفع الوصي
 لأب بغير قصاص أو لودعه بأمر الحاكم فالوارث يرجع على المفرج في الوجه الأول والثاني
 يرجع على الأول أو يشارك في الثاني والله سبحانه أعلم (١) في ضمانات الوصايا من
 الضمانات الفضيلية • الوصي إذا أخطى التركة على الصغار حتى قضيت التركة ولم يبق منها شيء
 ثم جاء مفرج أو على الميت وبنواؤه باليمين عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا
 مفرج أن يضمن الوصي • قبل يجب أن يكون الجواب في هذه المسئلة نظرا للجواب فبعض إذا
 قضى الوصي دين الميت ثم ظهر دين آخر والجواب عنه أن الوصي إن دفع إلى الأول بأمر
 القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن المفرج الثاني يضمن المفرج الأول ويشاركه فيما
 قضى إن كان المقبوض ثاغافا أو كل حالكا ضمن حصته من المقبوض وإن دفع إلى الأول بغير
 أمر القاضي فلا ضمان إن يضمن الوصي حصته من المقبوض إن شامطال يرجع الوصي بيمينه
 على الأول نظرا إن كان في رعه الوصي • أن الثاني مبطل في دعواه وضمانا من اليمين
 لا يرجع على الأول وإن كان في رعه أن الثاني يضمن في دعواه وضمانا من اليمين لا يرجع
 على الثاني بناء على الأثر الأول في الوجه الثاني رعه الوصي • أنه عاص فبعض يضمنه الثاني بالنقص
 إلى الأول فبعض ولا كذلك الوجه الآخر في مسئلة التبعة كذلك فتقول إن أضمن عليه
 بأمر القاضي فلا ضمان على الوصي وإن أضمن بغير أمره عليه العمان لأن الدين مقدّم

(١) صور الوالدين في أواخر الفصل
 الثاني من الوصايا المذكورة فيمن شري فبعض
 بالقبضه فلا نقض عن ضمان ولا مال له
 صواعده لا شري فبعض يبيع الوصي
 المتش من أجنبي بأمر ودفعه إلى البائع
 باليمين بخلاف المفرج الآخر

(١) وأمين بيت المال انقاذ التركة لو ارتكبت
ثم ظهر آخر يضمن حسنة على ما ذكر
فيه عوى فتاوى بعض ائمة المحرمين
وفي التاتارخانية في السابع والثلاثين من
كتاب التراض أن الوارث لو أقرت لو ارتكبت
حاصر القاضي بفتح نصيبه اليه ثم ظهر آخر
لا يضمن لأنه بمنزلة الاقرار ما انتفى شيئا
وانما يكون بالفتح والاختيار وهو يجوز
عليه هنا لأن دفعه بأمر القاضي ونصاته
وهذا يدل على أن ادفع بأمر القاضي
لا ضمان عليه بعد

(٢) مرت المسئلة المتعلقة بمصلحة الوصي
عن حق الميت منه في صلح الوصي من
كتاب الصلح نقل من أدب الاوصياء بعد

على الميراث وعلى حق الورثة (١) أحكام الصغار في الوصايا • وصى الميت اذ اراد قضاء
ديون الميت في التركة ويحلف أن يظهر غرم فيضمن نصيبه فالحق فيه أن يسحب من الغرام
شأن التركة بدوئهم اذا كانت التركة موصاة ولو ظهر غرم لا يضمن الوصي • منه المتقى
في تصرفات الوصي • من كتاب الوصايا • (فتى) • ولو وصى وارثه بدين من تركته فجاء دائر
آخر يضمن له ولو أذاه بقضاء لم يضمن وبشاركه الأول في الثامن والعشرين من المصولين •
الوصي اذا صالح عن حق الميت وصى حق الصفة على رجل فان كان الذي عليه مقررا لمال
أو عليه دين أو كان خفي عليه بذل لا يجوز صلح الوصي • على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك
يجوز في الفصل السابع والعشرين من العمادية • وفي الخبر إبراهيم الوصي • عن الدينان
وسبب عقده مع عندهما وصى ولا يضمن عند الثاني وإن وجب لا يضمن له بصحة صد الكل
بزارية في نوع في تصرفات الاب والوصي • من الوصايا • • والوصي لا يملك ابراهيم الميت
ولأن يحاط عنه شيئا ولأن يؤخذ له ابراهيم الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صم
الحط والتأجيل والابرا في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون صامتا • وعند أبي يوسف لا يضمن
ذلك ولا يضمن صامتا • خاصصان في اوائل تصرفات الوصي • من كتاب الوصايا • وفي
الاصول صالح الوصي • عن دين الميت على شيء من مالي الميت (٢) • فان لم يكن لقدمي دينه عاقلة
لم يميز صلحه كاد الخفي • بدو بها قصيرا الورثة بين تعيين الوصي • ويرجع هو على الذي قاما
كان ما أحده في يده • وهالكادير نصيب الذي ولا يرجع هو ما نص على أحد أصله المودع
لو لم يودعه الى رسول المالك القبض بعد التصديق في دعواه الرقعة ثم سكر المالك
ارسله فان المالك يضمن أيها شأ من المودع والمودع غير أنه اذا ضاع المودع لا يرجع على
الرسول اذا كان حالكا أو انما يرجع عليه اذا كان قائما عنده • وكان الضيق سهيل الزاهد
يقول إنما اختلف الجواب فيها لاختلاف الموضوع لأن موضوع مسئلة الوديعة ما اذا
صدق المودع الرسالة فقد فعلها اليه • وموضوع مسئلة الصلح • ما اذا قضى الدين ما كان
من كون الميت مدونا حق أو لم يرد قضاء لم يرجع على الذي كالودع لأنه في زعمه مظلوم
والظلم لا يظلم غيره • وكذا لو سكنت المودع من تعدد الرسول لكان نصيبه فلا فرق
وبينهم من فرق ولم يؤزل ما نحن فيه • ضمايات فضيلة في تصرفات الوصي • • طبع السلطان
في مال اليتيم فأعطى البعض من ماله أن أمكن الدفع بلا عطاء ممن والالا وفي التوازي أن
خاف الخسران أو قطع ضرر لا يضمن وإن خاف الحبس أو الفقد يضمن • خاف أن لا يدفع بأخذ ضامه
أن كان بأخذ البعض وبترك باقيه كفاية فلا يدفع البعض وإن خاف الخسران الكل لأنه يدفع
البعض أصله قوله له ولي وكن وراهم مقل بأخذ الآية هذا اذا دفع الوصي • أما السلطان اذا
أخذ نفسه لا ضمان على الوصي • حانت عن بيتين وصية فطلب السلطان من التركة ولم يفر
بالصية فغرم للسلطان بأمر البيت حتى ترك التركة من اذالم يقدر الوصي • على قصص التركة
الأنما فغرم فذا محمود على كل التركة لاجل تصيب الصبة خاصة الوصي • الماطول بجميلة
دراهم القيم واذا منع ازاد في المنة بوزنها • وفي التوازي من مال اليتيم على ظالم وتواف أن لم
يهد اليه هدية أن يأخذ ذلك لا يضمن وكذا المضارب والمناج أخذ وأهد القول وفي فتاوى

الشيء أخق الوصي على باب القاضى بعين ما أصلى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة
 اذا يريد على اجر المثل برزنية في القتل من الوصايا • وذكر كفى آخر وصايا شرح
 الجماوى الاب اذا كان محتاجا بالباس أن يأكل من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون
 معصوا عليه والوصى ليس له أن يأكل من مال الصغير وان كان محتاجا الا اذا كانت له اجرة
 او ذلك مما شغل قدر اجرة (١) مؤيد زاده تغلا عن الاسترغنية في المسائل المتعلقة بجمع
 الاب • قاله اذا احتاج الى مال وله الصغير كان في المصر كان له الاحتياج أن يأكل مال
 وله وان كان في الحجاز واحتاج الاب الى مال وله قال كان ماله في بلد ولم يكن معه مال كان
 له أن يأكل مال البلد بالقبعة وان كان ضرا بأكل بعروض وللاب الصغير أن يجمع مال وله
 لاجل تقفنه فاضمان في أواخر الهمة • وفي المتن قال ابراهيم قلت لحد على قوصى أن
 يركب دابة اليتيم الى بلد يتقاضى دية قال لا ولكن الثقة في حال اليتيم ويركب دابة نفسه
 قال وان أتى القاضى حتى يطمع ذلك أجزأ وفي قضاوى القضى ويخرج في حمل اليتيم
 ويستأجر دابة على الدية وينفق على نفسه من مال اليتيم قال له ذلك مما لا بد له من أحكام
 استغفار في أواخر مسائل الوصايا • وان خرج في تقاضى دين له أو لمرأة أو أسبابة أو
 ضياعه انه أن ينفق ويركب دابة ويلبس ثوبه واذا خرج رد الدابة والثوب خفية في أو اخر
 باب تصرف الاب والام والوصى من الوصايا • (بج) استأجر الوصى لعمل اليتيم فاعدا
 فأجر المثل في مال اليتيم (ط) ولو استأجره بزيادة لا يحتاج فيه ابصر الوصى مستأجر المص
 وأجزأ من ماله • (حب) الاجارة للصغير بزيادة الاجرة الفضل على الصغير والجواب في الاب
 كالجواب في الوصى • غنية في مستغرات الاجارة • الوصى اذا استأجر دابة لم يجز اعلا
 من اجمال اليتيم فعلى ما يورد الخلد في ذكر حتى صار محتاجا لمصطبة الدابة فاضمان في حال
 اليتيم وقال الثقة أبو القسث اذا كان الوصى فقيرا يهرز أكله قدر ماله منه ويركب وهذا
 استحسن خزانة القضاوى في تصرف الاب والوصى • وأجروا على أن للاب والوصى
 أن يسافر بمال اليتيم ولا يصير ضامنا فاضمان فيما يصير المردع من كتاب الوديعه •
 وللاب أن يسافر بمال طهره وله دونه مضاربة ومضاربة وأن يكل بيع وشراء واستعارة وأن
 يودع ماله ويكتب بقبه ويرزح أسنه لاقنه ويرعى ماله بدينه ودين نفسه فلو حلف ضمير قدر
 المؤدى من دينه وله أن يعمل به مضاربة ونفى أن يشهد عليه اشدوا والاصدق دابة ويكون
 المشتري كله للمسي قضاء وكذا الوشاة ورأس ماله قل من مال الوصى فان شهد خارج كما
 شرط والاصدق دابة لا قضاء قال ج على قدر رأس ماله ما قضاه لانه لا ينفق الا بالشرط
 فيما يثبت الشرط ضد القاضى لا يفتى له بما له الوصى في ذلك كله وليس للاب تخير رفته
 عمال وغيره ولا أن يهب ماله ولو بعروض ولا ان يرضى الا بغيره من مال اليتيم
 والوصى والغائب في السابع والعشرين من المصول • وفي الاقضية انما يملك القاضى
 الاغراض اذا لم تحصل فله اليتيم وانما اذا وجدت ملاك حكدا روى عن محمد انتهى بجر
 وان قيل بل باب التصكم من كتاب القضاء • ونفى أن يشترط لجواز اغراض القاضى عدم
 وصى اليتيم فان كان له وصى ولو مصوب القاضى لم يجز لانه من التصرف في ماله وهو موع

(١) وهو الصحيح كما ذكر في أدب
 الوصايا

- (١) ولا يثبت التناهي التصرف في مال التبرع وجوده وصيه ولو كان منصوبه كإياد القبة هكذا في الاشياء في الوصايا ع
- فان يفسده وفي شرح ادب القاضي ولو اقترض القاضي كان اتفق على وأحسوط ملكه لكونه مضمونا ع
- (٢) وأما ما يفعله الاوصياء في زمانهم الزام الربح بطريق المعاملة الشرعية بتناع المصنف وليس بقرصه فلا يثبت فيسأئل ع
- (٣) وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الاب بميرة الوصي ليس أن يرضى دون نفسه بمال اليتيم فيضمن أن يكون في المسئلة روايات هكذا في أحكام الصغار ع

مع وجود وصيه كإياد القبة (١) بمجرد ان يوصي المبرور الوصي لا يرضى مال اليتيم على ما ذكره في فرض مع هذا لا يكون هذا خاتمة حتى لا يستحق المثل خلاصة في آخر الفصل الخامس من كتاب الوصايا ع الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقاضي يملك واختلوا في الاب والصحيح أن الاب بميرة الوصي فاضيان في فصل بيع الوصي وشراؤه وكذا في حراته العناوي ع ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان اقترض كان ضامنا (٢) والقاضي يملك الاقراض واحتلف المشايخ في الاب لا اختلاف في الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الاب بميرة الوصي لا بميرة القاضى ولو أخذ الوصي مال اليتيم فرضا نفسه لا يجوز ويكون ذلك ذميا عليه ومن يجهل ليس الوصي أن يستقرض مال اليتيم فيقول أبي حنيفة وقال محمد وأما أنا ما ردناه عنه فقول ذلك وهو قادر على انشاء ما يأس به فاضيان في أوائل تصرفات الوصي من الوصاية ويقترض القاضي مال اليتيم ويكتب المالك لا الوصي والاب سوى المصنف في الاب والوصي مع أن في الاب روايتين ولكن أظهرهما أنه كإياد وصي وهو الصحيح كافي بجمع المصنفين وفي حراته العناوي الصحيح أن الاب كالقاضي عند اختلاف الصحيح والمعتد ما في القرون بمجرد ان يوصي بالمتكبر من انشاءه وإذا كان المصنف وصيه مندوجيل فأمره الوصي أن يرضه ما أو يرضه فأمره باطل لأنه لا يملك مباشرة هذه التصرفات بنفسه فلا يعتبر أمره بها ويكون الضمان على الله في فعل ذلك لأنه هو المستقل بما لا بد منه إلى القدر على وجه التملك وإن أمره أن يرضه إلى رجل لم يفعله إليه جازي يرى أنها لأن الوصي بهذا يصير موكلا للقاضي بالقص وهو يملك القبض بنفسه فيملك أن يرضه من المصنف للسرخسي في باب الوصي والوصية وعن الثاني في وصي يرضه بذرا اليتيم في أرض اليتيم وأشهد أنه صامى للرد قرصا عليه وأنه استأجر الأرض لنفسه فإن كان خيرا لليتيم فأجعل الاجر لليتيم والزرع للوصي وإن كان الرزق خيرا لليتيم فأجعل الزرع له ذلك المسئلة على أن الوصي يملك الاستقراض من مال اليتيم وإن استقرض المخير من اليتيم وزرع في أرض نفسه فالزرع الوصي لأنه زرع له نفسه وكذلك ان زرع بدو نفسه في أرض اليتيم وإن زرع بذرا اليتيم في أرض اليتيم وقال زمرتها لمسى فان كان في ذلك ربح ظاهر في يصدق بزراعه في تصرفات الاب والوصي والقاضي في مال اليتيم من الثاني من الوصايا (دخيرة) ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الرهن للاب أن يستقرض مال له نفسه وذكر شيخ الاسلام في شرحه أنه ليس له ذلك وذكر شمس الأئمة المشعوي وروى الحسن من أبي حنيفة أنه ليس للاب أن يستقرض مال الصغير لنفسه قال محمد وهذا فصل تكملة الناس فيه وأشار محمد في كتاب الرهن إلى أنه يملك وقال عليه عامة المشايخ تناوينا حاشية في السامع والعشرين من كتاب الوصايا خلاصه للدخيرة ع الوصي الوصي دون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لأن الوصي لا يملك ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك ذلك (٣) فاضيان في فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم من كتاب الوصايا وفي الحديث يرضه الا يرضى في أرض الصبي لاجل الصبي ثم أكرهه الوصي على اقراضه كله أخذ الزرع للصبي وفي التناول أخذ الوصي

أرض البقيع على ميل ما يأخذ المناس قال أبو نصر أرجو أن يكون جائزا قال القصة
أول البقيع الحافة لا واية في المراجعة على أصحابنا العز واية عنهم في المصارفة فخلل أبو نصر
عاش المراجعة عليها وقد كرر ما شدد أنه قال إن كان البدر في الوصي جائز وإن كان من
البقيع لا يجوز هو حسن فيه تأخذ وفي الاسترشاد عن فوائد أبي حسن الكبير واختلاف
في أحد الوصي "أرض البقيع من أمانة بالصفة ثلاثين ومائة قاسا على دفعته إلى الأجنبي"
هكذا يترجمهم الأشهاد عند الهند وقال الولائي "أما المراجعة في الأمانة وفي أمثالها
لأن الوصي قد يفتقر ذلك المصفي وقد فعلت في بعض ما ربح سبع المال والزرع في المال الأرض
ملا بصفة الوصي فقام ما لا يجزئ ثبت عند القاضي وقيل إن كان الدرس فيه جائزا وإن
من البقيع لا يجوز وذلك لأن الوصي "إذا ربح من أمانة لأمانة لنفسه ولغيره لا يستحق البقيع
وكذا استحقاق أرضه كغيره استحقاق أرض البقيع فاستحقاقه أولى وهذا بعد الأمانة وأما
في الثاني فهو مضمع للمال في المال لا الأمانة به المصلحة فلا يجوز أن يأمره مؤثر لغيره
من البقيع وليس له ذلك فكذلك إذا قال الولائي وهذا يفي عدم جواز إيجاد الوصي نفسه
من البقيع لأن مقابلة المال بالمصلحة المصلحة من الوصي وسعة الأمانة في صفته ولما لم يكن
الأصل يعني الأمانة لا أن تكون صفته ما لا تكون أصله لا الترخيص المالك الحاجب لا حاجة
هنا يفيق في أصله يكون مقابلة المال بما ليس بمال فلا يجوز قال في المصلحة في الأصل
على العكس وهو من كل قال في الكبرى والمختار أنه إن كان ما يصيب من الربح خبر من أمانة
مثل الأرض وضمان نصيبه ومثل بدو البقيع والزرع كله للوصي يوزن المزارعة ما شرطه
الربح والامتنان يبيع الوصي البقيع الأجر والتقصير ومثل البدر والزرع كله للوصي لأن النظر
عنه وأما في نظرية قال في أحكام المسافر وعليه عامة المشايخ وفي المتن وهذا كوصي
شترى لنفسه من مال البقيع خلافاً له أن كل الشتر من البقيع أجره وإن كل الشتر من البقيع
لم أجر شتره لنفسه قلت في بعض في الأول لغير ثم قال فإن استقرص الوصي بذر البقيع
وروجه في أرض نفسه أو بالعكس قال قول في حقه أنه قد عملت في أماله ورجع بذر البقيع
في أرض البقيع ولم يصدق في حقه أنه بذر لنفسه ما لم يذهب عليه وهذا في النصيب أما
في المراجعة له الربح أشهد أنه لم يذهب نصيبه في فوائد أبي حسن الكبير وفي الفصلحة وإن
كان البدر على البقيع لا يجوز المراجعة ولو جعله الوصي على نفسه ففصل في قول الأمانة
يجوز بيع الوصي مال البقيع من نفسه يعني أن يجوز قال في المصلحة دليل على جواز
استقرار مال البقيع وفي المصلحة السيد الشهيد عن أبي نصر أنه قال لا يرى في هذا الزمان
لأقيم أخذ أرض الوصي من أمانة ولا للوصي "أخذ مال البقيع مصادرة قلت ذلك المشقة على
أليس للوصي المراجعة أيضا والله سبحانه أعلم خجانات فضيلة في الفصلحة في سائر
نصير فالت الوصي "ولو جعل الأب مال ابنه الصغير مالا مصادرة فالا مصادرة نفسه فليس لا يجوز
استقرار الأب لا يجوز ذلك فاضحان في فصل في بيع الوصي من كتاب البيع وروى
بشر عن أبي يوسف في رجل تزوج امرأة له الصغير فهو جائز وأما الأمانة بغير
منفعة فلا معنى أو مستقر ما قلنا معنى قيمة الأمانة في قول أبي حنيفة وفي قول

ولا اجرة وعلى هذا القياس ينبغي له أن يزاحمه في كل من عمله بأقل الاجور كما قال
 السرخسي • ولو استأجر الصغير بنفسه أن يجوز عدا في حصة اذا كان بأجرة لا يتعين
 فيها كما اذا استأجر شيئا من أعماله لنفسه كما في الدخيرة • فمتى في آخر كتاب الوصايا •
 ولهم ولا تكلمهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والدخيرة ولهم ولاية الاجارة في النعم
 والمال جميعا وفي المخولات والصغار فان كان يهيم واجرهم يمشي القيمة أو بأكثر
 أو بأقل قدوماً فبان الناس فيه جازوان كل أقل قدوماً لا يتعين الناس فيه لا يجوز
 ولا يتوقف على الاجارة بعد الادراك لان هذه لا يجوز في حالة العقد وكذلك استشارهم
 وشراؤهم ان كان على المعروف جاز على الصغير والصغيرة وان كان أحكم كترقدرا لا يتعين
 الناس فيه جاز عليهم ولا يجوز عليهم أحكامهم المأخوذة من مسائل البيوع • اذا اجر
 الاب والجد أو الاب أو وصيهما الصغير في عمل من الاعمال فهو جاز لان له ولاية
 استعمال الصغير من غير موافقة بطريق التذبيب والرافعة في الموضع أولى ولا ولاية للجد مع
 قيام ولاية الاب ووصى الاب بمقدم على الجد وقد ذكرنا فيه في مسائل البيوع ولا يجوز
 اجارة غيرهم اذا كان له منهم أحد لانه ولاية لأحد على الصغير حال قيام واحد منهم
 فان لم يكن واحد من هؤلاء فله دورهم من الصغيران كان الصغير في حجره جاز
 بطريق التذبيب والرافعة لانه يملك تاديبه فله اجارته وان كان في حجر ذي رحم محرم فاجره
 ذو رحم محرم آخر هو اقرب من الذي كان الصغير في حجره فهو ان يكون في حجر العم فآخره
 أمته جاز على يوسف وقال محمد لا يجوز ولقد ولي الاجارة على الصغير ان يقضى الاجارة
 لانه من حقوق العقد فيتعلم بالعقد وليس له أن ينقضها عليه لان مال الصغير وليس للصغير
 الاب والجد ووضع ما ولاية تصرف في مال المهر وكذلك اذا وصي الصغير في نقد
 الصغير في حجره ان يقضه ولكن لا ينعى على الصغير ان قلنا ومن محذوراته شخصاته
 ينطق عليه ما لا بد منه لان في تأخير ذلك ضرر من الصغير من اجارة أحكام الصغار
 في أولاته • ولو اجر الاب أو الجد أو الاب أو وصيهما الصغير ثم بلغ الصغير بالقدرة فهو بالجد
 ان شاء مضي على الاجارة وان شاء فسخ لان في ابقاء الاجارة ضررا في حقه فحق بقرينة
 وماله حتى ان الاب أو الجد أو وصيهما اذا ابردار الصغير أو غيره من مملوكة ثم بلغ الصغير
 لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والعرف يعرف في اجارات الاصل والدخيرة من اهل المزبور
 • وان كان الوصي ابراراً فليقيم واستأجرها وصى آخر لثم آخر لا نفع هذه الاجارة
 لانها كانت خيرا لاسد البنيين تكون شر الاخر فلا تخلو هذا الاجارة عن الضرر بأحد
 البنيين فاصبحان في آخر اجارة الوفاء ومال التيم • الوصي المسمى بواجب الصغير
 لحاجة الثوب وسائر الاعمال دون وصى القاضى فبقي في باب ما ينطق بالوصى •
 وفي المبسوط ليس الوصي اعتاق عبد النبي • ولو على مال ولا يهيم من نفسه لان الاعتاق
 اضرا مرض بالصبي قلت وكونه على مال ليس الا لانه لا يهيم به ولا يبعد العتق ويحه
 من نفسه اعتاق على مال فلا يجوز كل منها • ادب الامامية في آخر الاعتاق • وفي
 الخاتمة لكل من الاب والوصي تزويج أمة الصغير والصغيرة وليس لكل منهما تزويج عد

كل منهما ولا تروج أية كلمة من عدد كل منهما استعمالا لافى رواية من أى يوسف
ومثله فى القصة من كتاب أدب الأوصياء • الوصى لا ولاية له فى فكاح الصغير
والصغير سواء أوصى إليه الأب الكتاب أو الوصى لا إذا كان الوصى • ولما عشت ذلك
بجمع المتساوى فى أواسطه أصل تصرف الوصى • والأب من كتاب الوصايا • وليس الوصى أن
يرجع الإيتام الآن يعرض إليه الوصى ذلك • زيل فى الأدب من كتاب الكتاب (٩)
• وفى الخط روى المصلى من أب يوسف أن الوصى • إذا خط ماله بمال اليتيم لا يضمن وفى
المتن أن الوصى إذا خط ماله بمال اليتيم يضمن إذا ضاع • أدب لأوصياء فى أصل الصلح •
لا يضمن الوصى بموته مجهولا ولو خط بماله مضمنا الأب بموته مجهولا وقبل لا كوصى
فى السابعة والعشرين من المصنفين • لا يضمن الوصى • بخط ماله بماله (٢) من المجلد المازبور
• الأب إذا مات مجهولا يضمن وقيل لا يضمن كالوصى • والقاضى إذا وضع أموال النسيح
فى يده ولا يدرى أين المال وأنه ليس مضمنا لأنه مودع ولودع القاضى فى قوم ثقة ولا يدرى
الى من دفع لا يضمن لأن المودع غيره وقاضى ولاية تدفع مال الإيتام فى السابعة والعشرين
من المصنفين العمادية • (تم) لا يضمن الوصى • ما أنفق فى المصاحرات بين النبعة والأيتيم
وغیره فى ثياب غلاط أو الحاطة والضيافة المنعقدة والمهدايا المهددة فى الأعياد
وغیره من مال اليتيم أو النبعة مما هو شعار عبان كمالها بمنته (مع عل) • التخصيص فى
مال الصغير ثقة فلا غارب والجبران والطعام ما كلوا من ذلك لم يضمن إذا لم يفسد (حم) مثله
وكذا الوصى فى ضيافة الموتى الصغير من عنده من الصبيان وكذا العبدى (بت) وحده
الوبرى يضمن فيما عدا فى باب تصرف الأب والأتم والوصى • من كتاب الوصايا • وفى
الصفة ويؤم الوصى • يضمن اليتيم واعطاء • بركة الخاوس وقهبر الصغير فى زفافها يفعل
كل ذلك بغير أمر الحاكم • أدب الأوصياء فى فصل فى الإحاطة • وفى التوازل إذا أنفق
الوصى • مال اليتيم فى تعليم الغرباء والأدب يجوز إذا كان الصبي • رشدا وإن لم يكن رشدا
به كلفه قدر ما يقرأ فى صلاته • سلامة فى السادس من الوصايا • وفى الوصى • أن يوسع
على الصبي فى العفة لأعلى الأسراف ولا على التضييق وذلك منعاف بخله مال الصبي • وكثره
واختلاف حاله فيمنع ماله وحاله وثيق عليه قدر ما يليق به • من وصايا الخاتمة • وذكر
القاضى الأحام جلال الدين فى مصلحته إذا كثرت الصغار وأراد أن يحاسبهم أو يوصيهم على
ما آمن عليهم لينظر وهل أنفق عليهم بالمعروف أم لا ويطور من الضمان أن يحاسبه كان
تقاضى وإهم أن يطالبه بالمساب لكن لا يجبر على ذلك من منع القول قوله فى الخارج روى
• وفى أنفق بالمعروف ولم يفسد لأنه أمر من جهة الميتة والعاشق والقول قول
الأمين مع الوبر فيما جعل أسيا • فى أصل الرابع والعشرين من الاسترشاد • وفى شرح
الأصل لشيخ الإسلام خواهر راء كثرت المضار وانهم أوصيهم فى قوة • أصنت عليكم من
أصل مالككم كذا وكذا ورواها قالوا • لك كنت • حق علينا من الربح أو قالوا كذا نخرج بها
فلا نحب على الوصى • الذى على دعواه • آمنا إذا دعوا عليه أمر يكفهم الظاهر به كان
يدعوا كونه الثقة شأ فلا لا يكتفى • مثله لهم فى مثل هذه المذنب العايب لا يثبت له قدر

(١) ما فى مجمع الفتاوى وما فى الزياى
سقاى الأدب • والأحكام من كتاب
الكتاب فضلا من أدب الأوصياء ثم الظاهر
مما ذكرنا قبل مسائل نفعلى أحكام
العقارات الوصى الذى يشبه القاضى
ولاية المكاح •

(٢) كذا فى الحلية والقصة وفى جملة
الكتب كذلك على ما قال مولانا فى
فى ضماناته •

ولا يكون على الوصي^١ المين وهذا اذا كانت الثقة التي يدعى الوصي اتصالها بنفقة المثل أو
 ازديتها يسيرا أمالو الذي زيادة يمكن الاحتراز عنها فانه لا يصدق الوصي^٢ ويجب عليه الضمان
 الا اذا انصرف دعواه بتفسيره على كل يقول كنت اقربرت لهم طعنا ما سرق ثم اشترت لهم
 ثيابا فله ان لا يثبت لهم ثلثا ثلثا منه يتذهبون في قوله بينه لانه أمين أدب الاوصياء
 فصل في الانعاق وفي الاقضية اذا أخبر الوصي بالذبح والخرقة في قوله فيا يجمل ويحمل
 على كل سال فلواته أخبرته أنفق على النسيم أو على الصفة جميع اموال الارض وغلاتها
 ولم يصبر ذلك وأبى الفاضل^٣ إلا أن بين شيئا بشا ان سكن الوصي ثم روبا بالذلة وقال في
 في يدي هذا المذوق قبل قوله (٤) وان لم يكن معروفا بالامانة يصبره على التصبر حتى يحضره
 يومين أو ثلاثة أيام ويصبره فان لم يصبر يكتفى بالبيع ولا يصبره في أن يصاحبه سنة فسنه
 خلاصة قبل التاسع من كتاب القضاء^٥ والمباصل ان الوصي يتقبل قوله فيما يديه الا في
 مسائل الاولى اذ في قضاء دين الميت الثانية اذ في ان النسيم اسبيل مال آخر فدفع فضله
 لثالثه اذ في اذ جعل عبد الابن في ضمانه (٦) الرابعة اذ في اذ خر أرضه
 في وقت لا تلحق بالرأية الخامسة اذ في الاخاق على حرم النسيم السادسة اذ في اذ ان
 النسيم في التصارونه ركبته دون تخلفها عنه السابعة اذ في الاتفاق عليه من مال نفسه حال
 غيبة ماله واراد الرجوع (٧) الثامنة اذ في الاخاق على رقبته الدين ما رواه التاسعة اخبر
 ورع ثم ذهبي انه كان ضمانا بالعاشر اذ في قضاء عبده الجاني الحادية عشرة اذ في قضاء
 دين الميت من ماله يبيع التركة قبل قبضتها الثانية عشرة اذ في اذ زوج اليتيم امرأة
 ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في فتاوى المتأخرين من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل
 شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا (٨) ثلثا. وكتاب الوصايا واذ ادفع الوصي^٩
 الى النسيم ماله بعد اذ لو غدا حصر النسيم فانه لا يصدق الا بالبيعة في قول مائة رقبتي أبي
 حنيفة وأصحابه وأبي عباد وزفر وسفيان يصدق لانه أمين وكل أمين قبل قوله مع يمينه
 تنقسم كتاب الله عوى (ثم) وصي اذ في دينها ما تكرت الزوجة تنقل دينه ولولاية فله
 نفيل الزوجة في السابق والعشرين من الفصولين ولودفع الوصي المال الى الصبي قبل
 شتاس الرشد وانفذه ضمن الوصي صحيح الفتاوى في فعل تصرف الوصي والاب من كتاب
 الوصايا يقيم أدركت نفسه غير صالح وهو في حجر وصيه ويهر الفاضل عليه اولى بحجر مأمور
 وصيه ان يدفع له ماله يدفع له فضع المال في يده ضمن وصيه لانه دفع المال على علمه بانه
 ضيع تصحيح يصح ولو ان صديقه غير مصلح لم يدركت دفع الوصي اليه ماله وأدرك
 تصارعه دفع المال في يده لا يرضى الوصي^{١٠} فخصيصا في حجره (م) وصي أخفق على الصغير
 من مال نفسه ولم يشهد بالرجوع وقت لا حاق فله أن يرجع عليه ولو كان المحق بالمال يرجع
 (ط) في الوصي اختلاف قبة عما يتعلق بالاب والوصي من كتاب الوصايا خدم
 ماله في شيء شره اذ لو دونى الرجوع يرجع دينه لا قضاء حاله شهد ولو نرى قويا واطعنا
 وآتته اذ يرجع فله أن يرجع لونه حال ولا ملا جو جماع عليه ميتة ولو قاتل أو شيا لا يلزمه
 يرجع وان لم يكن له مال فواشهد والادلاء ولو اتفق عليه الوصي من ماله ومال النسيم غائب

(١) وفي الوصاية ومع هذا الوصيان لكان
 أحسن لانه أنفي للثمة عن نفسه كذا في
 ضمير الاوصياء من الضمانات
 (٢) ولو قال كنت دفعت جعل عبدا آذن لم
 يصدق إلا أن يقول استأجرت رجلا لخدمة
 صدق ولا يصدق في قوله أمرت
 ما استأجرت أنت ودفعت الاجرة لا يجزئ
 كذا في وصايا جامع الفقه للفتاوى في أوائل
 الفصل الاول
 (٣) مسنده الانعاق على الرقيق مرتين
 القول لمن
 (٤) ولا بلغ الصبي فقال الوصي أنفق مائة
 فله أن يوق كذا عدد من الرقيق ورثته من
 أين أو اشترى بهم اما ونفقة المتحمل
 لكتهم ما رواه أبو داود وصدق لانه أخبرها
 هو ماله عليه كذا في أوائل الوصايا من
 العناية

فهو متعلق بالأرثه دانه قرض عليه أو أنه يرجع في السابع والعشرين من الفصولين .
 وذكر في المتن على أي وجه يرجع حقه الله تعالى فخصه لأخيه إذا اشتراه الأب لأنه حال أن كان
 ما اشتراه شيئا به الأب عليه مان كزطعاما أو كسوة ولا حال له فخر لا يرجع لأب عليه وإن
 أشهد أنه يرجع عليه وإن كان المشتري شيئا به الأب عليه مان كان المشتري فخصا ما أو
 كسوة وللصغير حال أو كان المشتري دارا أو صبا كان الأب أشهد وقت الشراء أنه يرجع وإن
 لم يشهد لا يرجع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما إذا اشترى أر أو غيره أو علقو كالأب
 الصغير كان لابن مال فالرجوع بالنسبة في التفصيل أن أشهد وقت الشراء أنه يرجع وإن
 لم يشهد لا يرجع وإن لم يكن لابن مال لا يرجع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ثم في بعض
 واضع يشترط الأشهاد وقت الشراء وفي بعضه يشترط الأشهاد وقت العقد والنسبة وبقول أن
 أشهد وقت العقد النسبة إنما أخذ بالنسبة لا يرجع عليه وإنما خاتمة في الفصل السابع والعشرين
 من كتاب الوصايا الوصية يصدق في كمن المثل وكذا الوكعة من ماله وأراد الرجوع فله ذلك
 وكذا الوكعة من ماله أن يرجع (١) وكذا الوكعة من ماله وكذا الوكعة الوارثة
 أو الوصية يشهد ماله كمن أنه أن يرجع في حال الميت وكذا الوكعة الوصية طعاما له ثم أو
 كسوة ثم هذه اليهود أنه أن يرجع على الصغير وإنما اشترط شهادة لشهود لأن قول
 الوصية معتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في حال الميت إلا بالبينة خلاصة في الفصل
 السادس من كتاب الوصايا وذكر في المتن والنوازل وصية عليه الميت دين فقد من عنده
 وصايا أو أقر من ماله دينه أو يقول هذا القاضي أقدم من مالي لا يرجع برأيه عليه وفي
 الخلاصة به أي أن يقر ذلك حين القضاء فيقول أقدم من مالي لا يرجع في حال الميت حتى
 يصير قضايا وفي المسألة وإن كان الدين عليه يعني على الوصية فطريق راء أنه أن يشترى الصغير
 وهو على يعني بالنسبة من حال نفسه وفي فتاوى وشيخ الدين ومثل الأب فلا يبرأ من دين صغيره
 إلا بالتصديق عليه من ماله نفسه أو غيره ولا بالألزام من قوله إذا أشهد بقرضه لوالدي
 لأقضي عنه من ديني له على إذا لم يصدق قضايا في أداء أدب الأوصياء في الضمان
 الوصية إذا أخذ الوصية من ماله نفسه يرجع في حال الميت هو المختار (٢) من وأعطى الناطق
 وفي الإيضاح في باب فسخ الوصية الوصية عليه دين وفي النوازل أنلف الوصية شذائهم
 أو مال الوصية أو أضعفه في حاجة منه فدفعت من عنده مثله ثمقه التيمم أو تحاذ الوصية قال
 محمد بن حنبل رحمه الله من التيمم وإن أن لا تلاف قال الإمام أبو يوسف وهذه كبيرة لا يعلل
 له ذلك لكنه تصرف في مال التيمم بالنسبة هي أيت يا حسن قال في النوازل والتباس دم
 البراءة وفي الوقفات للشاطبي أنلف الوصية حال الصغير أو أضعفه في حاجة منه ثم دفع له
 لا يبرأ إلا أن يذكره غيره فضعفه إليه ومثله في الخاتمة وفي النوازل في المستقلة أيضا نصير
 أنه لو اشترى الوصية شذائهم مما يصور زشراؤه ودفع النش من ماله نفسه بدل ما أنعمه من ماله
 برأ أن شاء الله تعالى ومثله في الفتنة على السراجية وفي الخلاصة عن الدوار أنه الوضوح
 هنالك من ماله نفسه من ضرر هذا التكليف في الشراء ودفع النش يبرأ منه ما كان وصي ابن
 مقاتل يبرأ أن أشهد عند الدفع أنه بدل المتلف بأن يقول لليهود كان التيمم على كذا وكذا

(١) أي يكتفي بالله في الظاهر إلى ما يجمع
 الضامري وسبغ
 (٢) وعليه الفتوى كافي الحاشية في تفسيرات
 الوصية

وأما المشتري هذه الذمير فمساوياً برأس الدين إنما يرد القرض للدين لا يرد لأن قبض مال
 فيه لا يجوز فذلك لا يرد إلى مال يرضع الأهرام إلى الحاكم أو غيره من طلبة حيث يشتري الدين شيئاً ويبيع
 فيه مالاً لأن يرد عليه المدفع لعدم الحاكم أو غيره من طلبة حيث يشتري الدين شيئاً ويبيع
 فيه من مال غيره أو مثله في الحلية قال القاضي فيه يبقى أدب الأوصياء في المصالح وقول
 المشتري أوصى إلى رجل أن يبيع عبده ويصدق بمقتضى قناعه ويصدق بمقتضى ثم استحق العبد بعد
 القسمة يرجع المشتري بالثمن على الوصى ولم يرجع الوصى إلى مال اليتيم يثنى وأما يرجع على
 المسكين الذين يصدق عليهم بالثمن وهذه الرواية تصالحوا بها بالخلاف المعتبرات وعليه
 دين ألف درهم ولم يتركوا إلا بعد إغناعه الوصى بغير أمر القاضي وقبض الثمن فصاعده ثم
 استحق العبد ورجع المشتري على الوصى قالوا على لا يرجع على العبد يثنى إلا أن يكون
 القرض قال له به واقض دين حيث يرجع الوصى على القرض وأدات الرجل وقبضه ودفع
 شي تركه له أو لا عليه دين يجرطه عليه قصص الوصى المؤدع من مثل المثل هذا على
 أصحابها أو قبض مال اليتيم لرضى فله المخصوص في يده فلا ضمان عليه وكذلك المثل
 على الميت دين فقبض الوصى ماله من منزله وحقق في يده لا ضمان عليه لأن ولاية القصص
 لغيره على الورثة من أحكام المصارف في الوصايا وأما مات ويثنى ووجهه إلى أهل الماشاة
 أو غيره أو يذبحوا في المأتم أو ذكيتهم يوم السبت فدين يرجع ضمنه أو لا فلا ضمانات
 النوازل قبل كتاب الرضا • رجل مات وترك لورثة ولم يوصي إلى أحد فباع امرأته وأدار
 من تركته وكفته بغير إذن سائر الورثة قال يبيع في نصيبها بآثران لم يكن على الميت من ههما
 وبعد ذلك يكران كفته بكنه منه ترجع في مال اليتيم وإن كفته بأكثر من كفن المثل
 لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضاً وإن قال قائل إنا ترجع بقدر كفن المثل فله وجه
 وكفن المثل ثمانية نفوس العبدية خلاصة في الرابع من الوصايا • أحد الورثة إذا كفى
 الميت بماله كفن المثل بغير إذن الورثة يرجع في التركة فإن كفته بأكثر من كفن المثل لا يرجع
 لأن أحد الورثة لا يملك ذلك وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا لا يرجع لأن
 اختياره ذلك دليل التبرع بجمع الضمائر في حصول التصرف من الوصايا وفي الميرون إذا
 كفن الوارث الميت من مال غيره يرجع ولا يجني لا يرجع • ثانياً ما قبل اختتام كتاب
 العرائض • ولو كفن الميت من الوارث من مال نفسه لم يرجع في تركته بغير أمر الورثة وليس له
 الرجوع أشهد على الرجوع أو لم يشهد • ولو كفن الوصى من مال نفسه أو الوارث من مال
 نفسه لم يرجع كانه الرجوع • ثانياً ما في مسائل متفرقة من كتاب العرائض • قضى
 الوصى أو الوارث دين الميت من ماله ما رجعه في التركة فإن مات له وصي أو جني معقور
 أن يبيع دينه ويكفنه بغير أمر القاضي ويرجع بذلك في الميراث وصي أو وارث اشتري
 لكفن فله ما الرجوع في مال الميت ولا يجني ولا يشترط لم يكن له الرجوع (١) عزارة المختار
 في الإحصاء من الوصايا والروية تأخذهم على التركة بلا إذن الورثة تؤدراهم أو تدبر
 فإن كانت التركة شيئاً يحتاج إلى البيع كانت وصية من زوجها أو لم تكن بائعاً حاكماً أسبق
 وتنفرد صدقاتها • رابعة في السابع من الوصايا وفي الميرون أو الوصى إلى امرأته وترك

(١) أمر ما يشبهه في كتاب القسمة نقل عن
 البرازية في الفصل الثالث من كتاب
 القسمة وبه في استدلال التركة • ولا
 هي الحية وتزلى فصل ما يجوز فيه السلم
 من كتاب البيع •

(١) انه يات من المال الذهب والفضة
والناتق الا بل اه فاموس اه معصيه
(٢) وفي التارخانية فخلا من الخلاصة
حاقفه لا يضمن وفي القبض فليرجع الى
سائر الكتب
(٣) وان كانت التركة في موضع يخاف عليها
التلف فاحذفها بعض الورثة لا يضمن
استحسانا كذا في البرازية في السابع عشر
من الوصايا

شيئا وله اعلم مهران كان له من الصامت هره مثله اقله الاخذ من الصامت (١) وان لم
يكن له صامت فقله ان يسبح ما كان يصلح البيع وتستوفى صدقاتهم من ثمنه تانارخانية
في الحادى والثلاثين من الوصايا • أحد الورثة مال غيبة الاخرين المتخذة من التركة
وأما كلى الناس ثم قدم البلقون وأجازوا ما منع ثم أرادوا الضمين ما أنفق لهم ذلك ثلاث
الاتلاف لا يتوقف حتى تلحقه الابانة الا ترى ان من أنفق مال انسان ثم قال المالك رضى
بما صنعت أو اجرت ما صنعت لا يبرأ دل ما ذكرناه اذ انفق شيئا لاخر وادى
اجازته بعد الاتلاف بالاتلاف لا يمسكون المالك خصاله ولا يصف برأية في أوائل
الدعوى • أذى مديون الميت الى وصى الميت يبرأون لم يكن له وصى فدفع الى بعض
الورثة يبرأ عن حصة خاصة من وصايا البرازية فريسان آخره • اذا قبض من مديون
الميت واحد من الورثة بأذن الشرع حصته لا يضمن حصة الشريك كونهم شركاء
فما أخذ الا اذا استهلك من دعوى القاضيه • لميت دين ووديعة عند انسان وفي
التركة دين فدفع المودع الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضى ضمن اذا لم يكن مأمونا فاما
كان مأمونا له أخذ الودائع وقضا الدين برأية في آخر الوصايا • رجل مات وفي يده
ودائع اقرب من تركه أو لا وعليه دين فادى له بعهده وترك ودية فقبض بعض الورثة المال
والودائع بغير أمر بقية الورثة وبغير أمر القاضى نهك في يده فخلاصان عليه وهذا استحسان
والقباس أن يضمن بنامه على أن أحد الورثة لا يتقدم بقضاء الدين من المال والعين الخ
كان في منزل الميت ودية الودائع التي تكون في منزل الميت قسما وفي الاستحسان بقدره
محبة برهاني في الثامن والعشرين من كتاب الوصايا • أحد الورثة اذا قبض شيئا من التركة
فضاع عنه يضمن ما كان حصة غيره الا في موضع يخاف الفضياع والوصى بقبض مطلقا
وأحد الورثة لو قبض دينا لميت على رجل أو ودية على مندرجل فضاغ عنه يضمن (٢) في
آخر الفصل السادس من وصايا الخلاصة وفي وصايا شرح الطحاوى أحد الورثة اذا قبض
جميع التركة نهك في يده من غير جناية أو ضياع فان كان على الميت دين أو لى الورثة صغير
لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كبار ضمن حصة الباقين من أحكام المصارف واستروفت
في مسائل القسمة • وفي شرح الطحاوى هلكت التركة على يد أحد الورثة يتطرق ان كانت
التركة مستغرقة بالدين لا يضمن شيئا لان قبضه حصل للقرماء فصار كالوديعة عنده وان لم يكن
الدين مستغرقا قبضه لم يحصل للقرماء فحصة سائر الورثة تكون مضمونة عليه الا اذا كان
قبضه لكلها للضرورة وان كانت الورثة ممكلا لا يمكنهم قبض حصة من قبضه اذ الكل
الورثة فلا يضمن والباقي على قدر ميراثهم (٣) من اوامر وصايا البرازية • ذكر في فتاوى
السمرقندى اذا تصرف واحد من أهل التركة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصى
لميت وهو يعلم انه لو رفع الامر الى القاضى فصب وصيا والوصى يأخذ المال ويغدر وصى
أو بكر الدعوى أن تصرفه بالضرورة وهذا نوع استحسان به ونفى تانارخانية في الفصل
التاسع والثلاثين من الوصايا وعن محمد اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك قاض فمهران
يعت في بعض القرى أو مات في الطريق فباع بعض رقبته متاعه بآل البيع ويحوز المشتري

- (١) قوله **وَكَمِّنَ** الوكس كلوه النقصان
 اه خاموس ادمصحه
 (٢) الا يرى أن المسلم يرث بالبطون اذا
 اتفق له ذلك بأن ماتت امرأة وتركته ابن
 عمها وهو زوجها وأخوها من أمها فأنه
 يأخذ بالفرس والعصوية كذا في الزيلعي
 في شرح قوله ولو يجباً أحدهما بعد
 (٣) في فصل في لواحق الصك كتاب من
 السابع والثلاثين ع

أن ينفع بالمسح فان جاء وارثه بعد ذلك ان أجاز المسح أخذته وان كان المتاع غافلاً عنه
 أخذته وان شاء أخذ الغن وان باعه وكس (١) كان له أن يعرض قيمته ولو أن رجلاً من أهل
 السكة تصرف في مال المستمن السبع والشرع لم يكن له وارث ولا وصي إلا أن هذا الرجل
 يعلم أنه لو وقع الأمر إلى القاضي فإن القاضي يعبه وصافاً أخذ هذا الرجل المال ولم يرفع
 الأمر إلى القاضي وأفسده حكم عن أبي نصر الهجوس أنه كان يجوز تصرف هذا الرجل
 في أواسط فصل تصرفات الوصي ممن وصا بالإنابة • مات بعض الرقة في السفر فباعوا
 قناسه وصدة وجهه وبهته وردوا البقرة إلى الورثة أو أغنى عليه فأخفقوا عليه من ماله
 لم يضمنوا عليه استحقاقاً وهي واقعة أحصل بمحمد ذكره الزيلعي في آخر التفقات من غصب
 الأشياء وكذا في آخر القطة من الدرر

(٥) كتاب الفرائض

وان وقع الاختلاف في انحصار حيا أو مستأففة ردت القابلة على انحصار حيا أجعوا على أنه
 تقبل شهادتهم في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتهم في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل
 وقال لا يقبل بمسقط برهان في النكاح والعسر من كتاب الفرائض • وان خرج رأس
 الولد وهو يصح ثم مات قبل أن يفرج الباقي لامرأت له ولا يولى عليه الآن يخرج أكثر البدين
 وهو • فاختصان في آخر القصة • مسلم مات ترك أبوين وامرأتين أحدهما مسلمة
 والاخرى كافرة يهودية فتمرأة لقي هي مسلمة الربع وللمرأة ثلث ما يلقى والباقي للاب حضرة
 في الفرائض • واذا كان الاب حيا وللمرأة أم الاب حتى لا تراث أم الاب فمعه
 أصحابنا فقد اختلف المشايخ في حال بعضهم يعطى لها جميع فرائض الجدات وبعضهم قالوا
 يعطى لها نصف فريضة الجدات من الخط البرهاني في الفرائض • ومن يدعى إلى الميت بسببين
 ان كان أحدهما لا يحجب الآخر وثبهما جميعا (٢) وان كان يحجب ورث بالمحجب مثله
 اذا ترك ابن عمه وأحدهما أخوه لاته فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالتعصيب لان
 إحدى جهتي قرابته لا تحجب بالاخرى فورثهم ما جبهما فان ترك بنتي خالته وأحدهما أخوه
 لا يه فلهما المال كله فراضا وذا الا لأحدى جهتي قرابته لا تحجب الاخرى فورثت بالمحاسبة
 فصول عادية (٣) في فصل في لواحق الكتاب من السابع والثلاثين • ثم الذين يورثون ذوى
 الارحام أصناف ثلاثة منصف منهم يسمون أهل القرابة وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وفر
 ويحيى بن إمامهم الله وأما ما يتركه لانهم يسمون الأقرب فالأقرب ومنصف منهم
 يسمون أهل التزويل وهم علقمة والكشي وسروق وأميم بن حاد وأبو نعيم وأبو عبيد قاسم بن
 حلام وشريك والحسن بن زياد وجهم الله تعالى سوا ذلك لانهم يتركون المدلى منزلة المدلى به في
 الاستحقاق وسان ذلك خيرا اذا ترك ابنة ابنة أو بنت فعلى قول أهل القرابة المال لابنة
 الابنة لا نساء أقرب وعلى قول أهل التزويل المال بين ساضعات بمنزلة ما لو ترك ابنة وأختا
 والعنف الثالث يسمون أهل الرحم منهم حسن بن ميسرة وفتح بن دراج سوا ذلك لانهم سوا بين
 الأقرب والابعد في الاستحقاق وأثبتوا الاستحقاق باصل الرحم من المدعى والسر سخط في
 باب ذوى الارحام من الفرائض أما الكلام في أولاد الاخوة والاخوات لانهم وإن أولادهم

يقول مصحح دار الطباعة المصرية • التي يولاق مصر المعزة • التوكل على من وصف نفسه
 بالاسباغ • الفقير الى الله سبحانه محمد الصباغ • سبحانه من اتقى الله كمال الوجود • واتقى
 اليه كل موجود • وفق من أسبغ الله صفته في الدين • وأزال عنه غلظة الشك بالبراهين •
 أوصل المرسلين • مؤيد بن المهيزات والسلطان المين • فأبطلوا الأناهم • ويشوا الأحكام •
 وجعل ختامهم • وسخروهم حبيبه أبا القاسم • محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن
 هاشم • ذا القراء المرتفع في كل لؤي • وهذا الفرع المنفرد في عبد مناف بن قصي • المنب
 بالجمعة • المؤيد بالحكمة • الساذغ الغرة الواضح التصيل • التي الأي المكتوب في
 التوراة والاصح • الفاتل العلماء ورثة الانبياء صلى الله وسلم عليهم وعلى آلهم الاطهار •
 وصحابهم الاختيار • وبه فقد تم طبع هذه الفتاوى الجملة • التي اشقت اليها الحاجة
 الجلية • طامناها المننون • وترجاها الراغبون • وطارت عليها قلوب الاكارم • وطلعت
 اليها النواظر • لما اشقت عليهم دور الفوائد • وجواهر القرائد • في فقه امام الائمة •
 وحادي هدانا الائمة • الامام الاعظم • والسيد الاكرم • أبي حنيفة النعمان • عليه من
 الله صاحب الرضوان • فكانت بالديم الأولى • وبجمن الوضع أعلى • خصوصا باللمعة
 الهامزة • يولاق مصر القاهرة • ذات الشهرة الباهرة • والله اسن الزاهرة • الحاضرة
 لكمال الشرف بنديت الإدارة السنية • لازالت أسوارها مرسية • بأنفس من أحياء
 بروح عدل الانام • وأزال بنو وجوده الاغلام • عزير مصر سعادة أقدبها جعل باشا
 من يسفه جرم الغاة تلاشي • لازالت مسكوا كبدده طالعة • وزواهر أياهه البية
 بائمة • مطروقة دار الطباعة المذكورة بنظر ناظرها القائم بحسن ادائها • وتنظم
 نقاشها • من لازال عليه أخلاقه بالخط تنق • حضرة حسين آقندي حفي • والمقدم
 لعلها • وتحسين وضعها في الحكمة البية • والمرتبة الطيلة • حضرة سليمان آغا الحسن
 الله اليه • وجعل التبر مقبلا عليه • ثم ان تم ذيب هذا الكتاب الحشيش • سكن بكذ البين
 وعرق الجبين • واحمال الذهن حتى صار طيلا • والجر حتى عاد كيلا • فجاء به الله
 على أم نظام • مشاهيا بحسن كاله بدور الانام • يميز ذيل الاقتار • ويرجو على غيره ذو
 الربيع بالازهاره • وتحببه على هذا الاسلوب الطيف • والطبع الطريف • البعض يعرفه
 حافة المحققين • ودية المدققين • الاستاذ الشيخ محمد تقي الدين نفع الله خبره • ووفى
 في الجنات درجته • والبعض الاستر يعرفه الفقير الى الله سبحانه محمد الصباغ •

أسيبت عليه التم أم اسباغ • وقاح من ختامه • وتم

نظامه • أوائل ذي الحجة الحرام •

من عام أحد وثمانين بعد الائمة

والثاني من هجرته عليه

وعلى آله الصلوة

والسلام